

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

زُبْدَةُ الْجَوَاشِي

لَا ذَالَه

مَا فِي الْمَطُولِ مِنَ الْغَوَاشِي

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَّة

نِسْرِي رُوذْ كُوْشَه، مَوْن ١٢٦٢٦٣

فَلْكَشِفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ وَبَصَّرَكَ الْيَوْمَ خَلِيدًا

الحمد لله الذي من علينا بتوفيق طبع هذه الحاشية العجيبة الزيلة للغواشي
الغريبة المصححة المقبولة عند اهل العلم والانفاق المبصرة في اسرار
علم اللعان والنبأ السني به

زبلة الحواشي

لازاله

ما في المطول من الغواشي

التي ألفها الفاضل المبين الماهر الفطين محسود الاقران
والاشباه ذو الفضل والجاه المفتقر الى مولاه صاحب الفضل
العميم مولانا مولوى عبد الحليم ادخله الله في دار النعيم باهتماً
مولوى سيف الرحمن صانه رب المنان من شر الانس والجان

الملك تبارك وتعالى

سركي رود كوئته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ط

فحدك يا من نور قلوبنا بنور الايمان وشرح صدورنا باب الازهان
لايضاح معاني العبارات ببداية البیان و زین قلوب
اصحاب التدقیق والتبیان بايقاعهم على عبادي الختم
ضياء البرهان وجعل الروح المتأجرو اشرف المفاخر
وانفع الزخاثر العلم والعرفان ورفع بها الاصاغر
على الاكابر و فضل المتزينين بهما على من سواهم كما يفيض
عنه نظم القرآن و شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له شهادة تنجي قائلها من لمس النيران و تجادل عنه يوم
تأتى كل نفس تجادل عن نفسها و انتفى الظل الا ظل
الحنان المنان و شهد ان سيدنا ومولينا محمدا
عبدك ورسولك ارسله الى كافة الانس والجان و
نصل و نسلم عليه صلوة و سلاما ينحى بهما من جميع
الاهوال والاحزان و على اله واصحابه الذين بذلوا
جهدهم في اعلاء كلمة الله وحاربوا لتنفيذ احكامه
بالسيف والقلب واللسان و بعد فيقول العبد الضعيف
الكليل المفتقر الى رحمة ربه الجليل مولوى عبد الحليم
ابن محمد عاكف الفاروقى نسباً والهوديكراعى مولداً ومسكناً
والحنفى مذنباً يا معشر الاخلاء والاخوان ان اقضى كمال

نهارنا

ابن السلطان ابن السلطان سلطان عبد الحق جهازي بن
لازال شمس دولته طالعة شارقة وما برح سيوف نصرته
على هامات الاعداء لامعة بارقة اللهم اضاء عبادك بفضياء
معد لته وادم رحمتك عليهم باستدامته ووفقه لما تحبه
وترضى وجنبه ثأركه اولى وهيئ له لاقدام على ما تركه مذموم
وفعله حمد وح وللأجسام عما تركه محبوب وفعله مجروح اللهم
ان فعل اليوم مالا يليق فعله لشان العبد او ترك ما
يستحق فاعله للحمد فاصحه اللهم بلطفك وكرمك
وارزله عن صحيفته في الغد ولا تؤاخذ به واجعله
ربا رضيا بجرمة نبيك المصطفى وحبيلك المجتبي والله
واصحابه اعلام الهدى آمين آمين لا ارضى بواحدة
حتى اضم اليها الف آمين فلكثير التماس من اشتغل
بهذا الكتاب لذي وقد وجدت بعم لطف من
الطاقة ما فات بتوارد الخطوب والنكبات وصار قلبي
حيا بعد ما مات فرجعت الى الاقدام على ما كان تتابع
المصائب موجبا للاجسام والتقطت من كتب الفضلاء الذين هازوا
قضا السبق في مضمار هذا الفن من فوائد الفرائد ما ينزل غواشيه
وضمنت اليه ما سئع بعون الله تعالى للنظر القاصر ويوشيه وسميته

زبداء الخواشي لازالة ما في المطول من الغواشي

وانا اسئل الله تعالى ان يجعل ما سعيت مشكورا
وما جمعته مقبولا وان ينفع به جميع المحصلين
المستفيدين ويجعله لي ذخيرا ليوم الدين وان
يجعله محفوظا عن طعن الحساد بجرمة النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم واله الامجاد آمين ط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى
اداء الحق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها

قوله افتتح كتابه الخ الكتاب فعال بني للمفعول ثم عبر عن المنظوم عبارة قبل
ان يكتب لانه لما كتب فالمعنى افتتح كتابه المقدر في الذهن ان كانت الخطبة
ابتدائية او المحقق ان كانت الخاتمية ثم في هذه العبارة اشارة الى دفع
ما يرد من الاتيان بالتسمية والتحميد قبل الاتيان بالمقصود وانما
هو للتبرك ولكونه المأمور به في قوله عليه الصلوة والسلام كما هو
ذال لم يبدأ فيه بسم الله الخ فهو ابتداء وكل امر ذال لم يبدأ فيه
بحمد الله الخ والاتيان بالتسمية مقدم على المقصود اتيا بما وجب عليه من التصدير
بالتسمية والحمد لان الحمد انما هو اظهار الصفات الكمالية وهو موجود في
القسمية فواجب الاتيان به مقدما على المقصود بعد الاتيان بهما و
حاصل الدفع على ما اشار اليه بقوله اداء الحق شئ الخ ان الاتيان
بالتسمية وان كان اتيانا بالحمد الا ان الوجود ههنا حمدان احدهما
بازاء صفة الذاتية المستفاد من التعليق باسم اليه وبالنظر
الى هذا التحقيق التنبيه على الاستحقاق الذاتي والآخر بازاء
الوصف وهو المستفاد من التعليق بالانعام وبالنظر الى هذا
يتحقق التنبيه على الاستحقاق الوصفي ولا شك ان الثاني
متحد مع الشكر ففي الاتيان بهذا الحمد الجامع للشكر نكتة
الغوي وهو اداء حق الشكر ويمكن ان يقال ان التسمية وان كانت

حمد لما فيها من اظهر صفاته الكمالية الا ان الاقرب بها لا يقال له
 المحامد عرفنا اني به بعد الا تيان بها لئلا يكون فعله محالفا في
 الصورة للحمد يثبات ان كان المناسب لمقام السعظيم التصريح بالحمد وحصرا عليه
 تعالى لما ورد عليه ان تعليل الافتتاح بالاداء لا تكاد تصح لان اداء الشكر
 يحصل بالاتيان بالحمد ولا اختصاص له بحال التاليف و بزيادة في اول
 المؤلف دفعه الشارح بقوله الحق شئ مما يجب ان حيث زاد لفظ الحق ولم
 يقتصر بشئ و وصف النعماء بقوله التي تاليف هذا المختصر بالخاصة
 ان المصنف لما اراد تاليف المختصر نظروا في احواله وصفاته يعلم هل
 فيه قدرة على هذا الفعل الجليل كما هو شان العقلاء الذين يريدون
 الاقدام على الافعال الاختيارية واعظم ما يتوقف عليه التاليف انما هو العلم الذي
 هو النعمة العظمى من نعمه تعالى فحضرت في ذهنه وحق شكركل نعمة ان يؤدي حال حضورها
 في الذهن ولا يؤخر عنه اذ في التأخير احتمال الفوات بموته وسائر الموانع ويمكن ان يقال
 ان الاطراء والافعال من غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء
 لا يتقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة فالقيل لانسلم ان الاتيان بالتسمية والتعبد
 قبل الاتيان بالمقتضيات بالماور به لما في حديثي التسمية والتحميد من التعارض
 وحكم التعارض الساقط اجيب بالتوفيق بينهما محل الابتداء في حديث التسمية على التحقيق
 وفي حديث التحميد على الايضافي والدليل على هذا الحمل ان الاجماع وارد على تقدير
 للتسمية على التحميد في مكاتباتهم والافتداء بالكتاب المجيد ايضا يقتضي ذلك ايضا
 في هذا الحمل احتياط في العمل بالحمد يثبت لما ان في التسمية جهة التحميد كما عرفت الا
 ان الآتي بالتسمية لما لم يعد في العرف آتيا بالتحميد لم يكتبوا بهما الحوزة في المخالفة
 الظاهرة **فان قيل** لانسلم ان المصنف انى بالماور به لان المماور به الحمد وقوله الحمد لله على ما
 انهم الاخبار بثبوت الحمد لله تعالى واخبار عن ثبوت الشئ ليس به اجيب بان قول المذكور ليس
 باخبار عن ثبوت الحمد لله تعالى اذ الظاهر ان المتكلم به ليس بصدد الاخبار والاعلام لان قصد
 من هو كذا لك افادة المخاطب اما الحكم اذ كونه عالما به والمخاطب بهذا الكلام هو الله تعالى و
 هو عالم بالفائدتين بل القول المذكور امثاله اخبار واقع موقع الانشاء ومستعمل في معناه مجازا
 ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب وضع الظاهر موضع المضمرة ومقصود المتلفظ به انشاء
 تعظيمه بهذا اللفظ ولو سلم انه اخبار فهو اخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى

والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق
بالفضائل او بالفواضل والشكر فعل يتبى عن تعظيم
المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكراً باللسان او اعتقاداً او محبة
بالجنان وخدمة بالاركان

فيكون عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين توحيد قيل
كلمة من في قوله مما يجب - تبعية في قوله من شكر نعمائه -
بإينية على ان المراد بالشكر العرفي وهو شكر العبد جميع ما انعم
الله تعالى الى ما خلق لاجله وهو بهذا المعنى واجب ايضاً كما صرح به
في كتب الاصول ولا شك ان شكر اللسان الى تعظيم الله تعالى بعض منه والمعنى
اداء الحق شئ من بعض ما يجب عليه هو اي ما يجب عليه شكر نعمائه اي
صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى الى ما خلق لاجله وبعض ما
يجب عليه اظهار تعظيمه باللسان كما وقع عن المصنف ويحتمل
ان تكون من الاول بانية والثانية تبعية والمعنى الحق شئ
هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه فعل الاول ما يجب
عبارة عن شكر العرفي وعلى الثاني اظهار تعظيمه
باللسان ولا شك ان وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي
وعلى التقديرين الاتيان بما وجب ههنا يحقق في شئ من اظهار
تعظيمه تعالى باللسان وقيل ان كانت ما موصوفة او موصولة
للعهد اي الذهني اذ هو المحتاج الى البيان او للجنس فكلمة
من نعمائه يجب بانية للشئ وفي من شكر نعمائه مبينة لما يجب
ان اريد بالشكر مطلعة وتبعية ان اريد به الشكر الكامل
وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وان كانت للاستغراق
من الاول تبعية والثانية مبينة لشئ لا لما يجب اذ لا يبرهم
فيه لافادة التعيين بعمومه ولانه لا يصح بيان العام بالخاص لا
عممية العام منه ثم المعنى على الاول اداء الحق شئ وهو الواجب

المعهود وهو مطلق الشكر النعماء وعلى الثاني اداء الحق شئ هو
جنس ما يجب وهو مطلق شكر نعمائه ولا شك ان جنس المطلق
يتحقق في الفرد الذي اتى به المصنف وهو اللسان لان جنس مطلق
الشكر وهو الفعل المبني عن التعظيم وهو موجود فيه وزيادة كونه
لسانيا لا تفر وعلم هذا القياس **قوله** الحمد هو الثناء باللسان
اعلم ان المفهوم من الصريح والكشاف ان الثناء هو الاتيان بما يشعر
بالتعظيم مطلقا فعلى هذا الاستدراك في ذكر اللسان ويؤيد قولهما
قوله عليه الصلوة والسلام لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك لانه اسند الثناء اليه تعالى مع انه منزلة عن اللسان
واما المفهوم من مجمل اللغات فهو ان الثناء مختص باللسان حيث
قال الثناء هو الكلام الجميل والظاهر من الكلام هو اللفظي فعلى
هذا يلزم الاستدراك **اجيب عنه** بانه بيان للواقع وطوطئة
بلفظ بينه وبين الشكر حيث قال في الشكر سواء كان ذكرا باللسان الى آخره وبانه لدفع
احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان بل يعده وهو الاتيان بما يشعر
بالتعظيم ومثله يسمى في اصطلاح الأصوليين بيان التقرير بقوله عليه الصلوة
والسلام لا احصى ثناء لم يحول على التجوز بايراد الاتيان بما يشعر بالتعظيم
مطلقا والحامل على التجوز قصد المشاكلة وهي من المحسنات وفيه ان اللفاظ محمولة على المعاني
المتبادرة خصوصاً في مقام التعريفات فلا وجه لهذا التوهم حتى يحتاج الى الدفع **والفيل**
كيف يكون الحمد اللغوي مختصا باللسان وقد قال الله تعالى وان من شئ الا يسبح
بحمده واكثر الاشياء لالساله **اجيب عنه** بانه لما ثبت
الاختصاص بالنقل عن ائمة اللغة يحمل امثال ما ذكر
على التجوز **قوله** على الجميل - لم يتعرض للمحمود به
لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه لهذه الدلالة
بعضها ترك قيد على جهة التعظيم ولم ينقض التعريف
بالسخرية والمراد بالجميل اعم من ان تكون جميلا في الواقع
او عند المثني فلا يرد ان من اثنى على ظالم على ما فعله من نهب
الاموال وقتل النفوس **بغير حق**

على قصد التعظيم ينبغي ان لا يكون هذا التناء محمداً لانه يذم هذا المثنى لعدم وقوع حمد في محله مع
 انه حمد وليس على الجميل لان هذا المصمود عليه وان لم يكن جميلاً في نفس الامر الا انه جميل عند المثنى
 وهو بصورة بصورة وقيل ان هذا التناء ليس بمحمد فلا حاجة الى التعظيم المذكور فان قيل انهم صرحوا بالفرق
 بين الحمد المدح بان المصمود عليه يجب ان يكون اختياراً بخلاف المدح عليه وجهه واختياراً الحمد المدح بانه مشعر
 بالاختيار الذي هو القاعد العظيم في صور الدين والتعريف المذكور خال عن التقيد به فلا يكون مطرداً اجيب
 بان الجميل صيغة الصفة لا بد لها من الموضوع وهو الفعل كما صرح به الشارح في حاشية الكشاف والمتبادر
 من الفعل الواقع في تعريف الحمد بالتناء الاختياري لان التناء لا يقع غالباً الا على فعل اختياري لانه الذي
 يدل على الكمال دون ما ليس بالاختياراً نرفع النقص بالمدح يرد عليه انه على هذا يلزم ان لا يكون التناء
 على الصفا القديمة حمد لان اسناد تلك الصفات الى ذاته تعالى ليس بالاختيار والارزوم حمد شهادتها ايضا
 تلك الصفات ليس من قبيل الافعال اجيب عنه بان تلك الافعال نازلة منزلة الاختيار في استقلال
 مبدأها وكفايتها فيها وان تلك الصفات مبدأ للافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال
 فالمصمود عليه اختياري في المآل وبان المراد بالافعال الاختيارية المنسوبة الى الفاعل المختار سواء كان
 مختاراً فيها او لا بشرط ان يكون لهذا الفعل مدخل في الفعل الاختياري ويكون ذاته الفاعل كافية في اقتضاؤه
 جميع صفات الله الذاتية كذا يخرج حسن زيد لانه وان كان منسوباً الى الفاعل المختار في الفعل
 الاخر لكن لا دخل له في الفعل الاختياري ولا كفاية الفاعل في اقتضاؤه واما قوله تلك الصفات ليست
 من قبيل الافعال حمد فروع بان اهل اللغة يطلقون الافعال على الصفات ولذا يطلقون على العالم مثلاً اسم
 الفاعل فليتنامل قوله سواء تعلق الم نصبح بمعلقه وطوطية للفرق بينه وبين الشكر فلا يرد ان
 الشارح يصد والتعريف وتبايعوم الحمد ودخارج عن منصبه اذ التعريف تصوير لما هيبة الحمد
 لا بيان لغومه وسواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به الشيء كما يوصف بالمصدر ولو كان بمعنى المصدر
 ترك تشنية ومنه قوله تعالى يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا مرفوع
 على الخبرية والفعل بعد اعني تعلق الم في تاويل المصدر بان جود عن النسبة والزمان واستعمل
 في الحدث تجوزاً بذكر اللفظ وارادة الجزء فلا يرد ان الفعل مسند ابداً فكيف يكون مبتدأ أو مسند
 اليه لانه حينئذ يكون حكمه حكم المصدر كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم
 اذ نذرتهم ام لم تنذرهم فكانه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان ثم ان كلمة
 اذ في قوله او بالفواضل بمعنى الواو فلا يرد ان اولاً المتعدد وما يسند اليه سواء يجب ان يكون
 متعدد لان التسوية انما يكون بين المتعدد ولا بين احده هذا اذا كان المذكور في نسخ الكتاب
 كلمة او وكان كلمة ام كما هو في النسخة التي اعتمد عليها المحققان الفاضلان فاضل الاخر

والفاصل الحسن المجلي فلا بد من تقدير الهمزة لان ام المتصلة لا تستعمل بدونها الى ام
 احدا المستويين والاخر الهمزة ليكون ام مع الهمزة لتأويل اى والمفردان بعد هما بتأويل المضاف
 اليه لا ينجوا زيد عندك ام عم واى ابها عندك وكذا بمعنى اى واى يستفهم به عن التبيين فيكون
 المعطوف والمعطوف عليه يستفهم واحد سميت متصلة وحينئذ يرد عليه ايراد ان احدهما
 ان الهمزة وام موصوغان لاحد الامرين وما يسند اليه كلمة سواء يجب ان يكون متعديا كما مر
 وتاويلهما ان القول يكون مرفوع المحل على الابتداء مع تقدم الخبر عليه يبطل تصح الاستفهام
 ولم يبعد كون ام بمعنى الواو حتى يجاب عن الايراد الاول بما مر فالأشبه ان يقال في الجواب عنها على
 هذه النسخة ان الهمزة وام لما كانتا موضوعتين للاستفهام عن احدا المستويين في علم المستفهم
 جردتا ههنا عن الاستفهام المذكور وبقيتا مستعلتين لتقرر رجح الاستواء مجازا لتعدي معانيهما
 المحققى لوقوع المسند في هذه الجملة لفظه سواء فانه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل
 سواء البتة فانه اذا ايراد الهمزة وام الموضوعتين في الاصل للاستفهام تأكيد الاسلوب وهو
 مطلوب في المقام دفعا لما يتوهم من ان الحمد لا يكون الاعلى ما تعدى اثره ولذا صرح بالتعلق
 بقدوم الفضائل ايضا والله تعالى اعلم ويمكن ان يجاب عن الايرادين بان سواء في مثله خبر مبتدأ
 محذوف اى الامران سواء وهذا الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر والهمزة وام
 مجردتان عن معنى الاستفهام مستعلتان للشرط بمعنى ان واو لعلاقة ان ان والهمزة يستعملان
 فيما لم يتعين حصوله عند التكلم وام واو لاحد الشيئين او لاحد الاشياء والتقدير مثلا
 ان يتعلق بالفضائل او الفواضل فالامران سواء فان دفع الشبهتان لانها انما ترد ان
 اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ ثم ان هذه الجملة اما استئناف لبيان عموم
 متعلق الثناء او حال بلا واو او اعتراض والفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة كالعلم والقدرة
 ذاتية غير متعدية الى الغير والفواضل المزايا المتعدية الى الغير بمعنى ان النسبة الى الغير
 مأخوذة في مفهومها كالانعام فان دفع ما اورد على كلا التعريفين من ان الاثر يتعدى في كل
 والصفة لا تنتقل في كل قوله والشكر فعل لما كان الشكر قريبا من الحمد وكا نامتناسبين
 ومشاركين فعند ذكر احدهما ينحصر الآ بالبال عيب الشكر ايضا وان لم يكن له ذكر ههنا و
 ايضا الموجود ههنا حمدان احدهما بازاء الصفة الذاتية المستفاد من تعليق الحمد باسم الله تعالى
 بدون ملاحظة الصفة والاخر من التعليق بالانعام والحمد الثانى متبوع مع الشكر والمادة
 مائة لاجتماع فكان الشكر مذكورا ايضا فلذا عرفه الشارح ثم المراد بالفعل اهم من ان يكون
 فعل اللسان والقلب او الجوارح لا ما يكون في مقابلة القول او الاعتقاد دفع التعظيم بقوله

سواء كان ذكراً باللسان أو لا يردان الفعل في كلامه غير شامل للشكر اللساني والجسماني
 لأن الذي باللسان قول والذي بالجنان كيفيته نفسانية فلا يصح تعميم الفعل الواقع في
 التعريف ويمكن أن يراد بالفعل الأمر والنهي على اصطلاح أهل اللغة ولا شك
 في شموله للثلاثة فالتفصيل لا يصح تعميم الفعل الواقع في التعريف بحيث يشمل الاعتقاد
 لأنه لا انبأ فيه لا بالنسبة إلى نفس المعتقد وهو ظاهر ولا بالنسبة إلى الغير لأنه لا
 اطلاع له على اعتقاد المعتقد حتى يكون منبأً بالنسبة إليه ولو اطعمه المعتقد
 على اعتقاد كلبسائه أو بفعل من أركانه أو غير المعتقد بالإلهام أو أخباراً للشكر
 بالحقيقة يكون هذا القول أو الفعل أو الإلهام أو الأخبار لأنه المنبئ دون الاعتقاد
 قبل في الجواب أن المراد بالانباء عن التعظيم الإشعار في حد ذاته بحيث كل من
 اطعم عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجسماني إذ لا يقدح فيه
 الجهل في المنبئ كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم
 استعماله في المعنى على أنه يجوز أن يطالع على اعتقاد الشكر بأخبار الغير أو بالإلهام
 أو بأخبار المعتقد نفسه أو بفعله ولا نسلم أن الشكر هو أحد من الأمور المذكورة
 كما قال المعارض إذ المنبئ بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر إلى الغير على كل من
 التقادير هو الاعتقاد لا غير فالتفصيل الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فظلاً عن
 أن يكون مقصوداً ولا شكر أن قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن أن يبدل
 قوينبئ بقوله بقصد به قيل في الجواب أن الفعل الاختياري الدال على تعظيم شأنه
 أن يكون مدلوله مقصوداً فلا حاجة إلى التبديل المذكور والله تعالى أعلم -

قوله بسبب الانعام متعلقة بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم
 ثبوته بالنقل الصحيح قوله أو اعتقاداً وحجة بالجنان في زيادة لفظ المحبة
 إشارة إلى أن مجرد اعتقاد الاقصاف بصفات الكمال ليس شكراً ما لم ينضم
 إليه المحبة والميل القلبي إلى تعظيمه والا لكان أكثر الكفرة الذي يعتقدون
 وحدانيتهم تعالى ورسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم المنكرين عماداً من
 الشاكرين المسلمين قوله أو عملاً وخدمة بالإركان في عطف الخدمت على العمل إشارة
 إلى أن العمل إنما يعد شكراً إذا كان على وجه الخدمت وأما إذا كان بطريقة الإعانة والتزعم أو
 الاجرة فلا يكون شكراً فالتفصيل أن عطف الاحقة على سابقه بكلمة أو يدل على أن كل واحد من

فمورد الحمد هو اللسان واحد وضعلة يعيم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعيم اللسان وغيره ومتعلقة يكون
 النعمة وخدوها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس من ههنا تحقق
 لصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفاوتهما في صدق الحمد فقط على او بالعلم والشيء
 وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان

من الثلاثة شكر وان لم ينضم معه الاخران فيلزم ان يكون مجز ذكر اللسان والعل الا كما في شكر او هو كما ترى
 والار لم ان يكون النافع المرتاب ساكرا وكذا يلزم ان يكون مجز الاعتقاد شكر وان لم ينضم اليه الاقرار باللسان والعل
 بالار كما هو ايضا باطل والار لم ان يكون المؤمن المتعد لو حد نية تعالى ورسالة رسول الله صلى الله وسلم التارك
 للاقرار والاعمال من الشاكرين قيل في الجواب ان كلمة او بمعنى الواو فلا يلزم المحذور فيه ان ما ذكره هذا
 الفائل ينافي مع قوله سواء كما لا يخفى فالجواب ان يقال ان كل واحد من الذكر اللسان والاعتقاد والعل
 شكر لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يخالفه الاخران كما ان الحمد هو الذكر اللسان بشرط عدم مخالفة الاعتقاد والعل لكل
 واحد من الثلاثة فقط شكره موافقة الاخرين شرط خارج كما ان الحمد هو الذكر اللسان فقط وموافقة الاعتقاد والعل شرط خارج وهذا
 ذكره الاشرط الشهيرة الامور ما بينهم وكلمة او ههنا توزع الفعل المنبئ بان يكون ظهور الفعل وصدوره
 او لا عن اللسان او الجنان او الاركان ولا يدل على ان مجز الذكر اللسان او العل الا كما في الاعتقاد والجنان
 شكر كما فهمه المعترض ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان كونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الا
 اعتقاد ما يعبر الحالة الشبيهة به والاخرج مدائح الشكر لنعهم على ان مدائح الشكر ولا تصديق و
 الاعتقاد فيها بل تصوير وتخييل **قوله** فمورد الحمد المخرج على التعريفين بيان موردها ومتعلقها ثم فرع
 عليه النسبة بينهما بقوله فمورد الحمد المخرج فتوهم الاستدراك بعيد جدا نعم انه يكفي احدهما قوله
 وحد حال من اللسان على تاويله بالنكرة اي منفردا كما هو من ههنا سبويه وقيل ان التعريف فيه و
 في نظارة للهدى الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني في المعنى كالنكرة ولهذا تعامل معاملتها كما
 سيأتي فحينئذ لا احتياج الى التاويل **قوله** يعيم النعمة المراد بالنعمة الانعام اذ كل واحد من الفضائل
 والفواضل عبارة عن المزايا القائمة بالشخص الغير التعدية او التعدية الى الغير والنعمة غير قائمة بالشخص
قوله على الوصف بالعلم والسياسة يرد عليه ان الوصف بها يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فيكون العلم
 والسياسة المعهود به لا محمودا عليه فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه المادة اجيب عنه بان الباء
 ليست صلة للوصف حتى يرد ما يرد بل هي للسببية والمعنى على وصف بازاله العلم والشيء ويمكن ان يقال
 على تقدير ان يكون العلم والشيء محمودا ان معنى كلام الشارح على الوصف بالعلم والسياسة لاجلها ما تحمد
 المعهود به وعليه الا ان الفرق بحسب الحكاية والمعنى فافها من حيث اسنادها الى المعهود
 محمود به ومن حيث انصافه بما محمود عليه ثم الشيعة ملكة نفسانية متوسطة بين الجبن والتهور وقد تطلق على
 انار تلك الملكة ايضا كالحوض في المهاكمة والاقدام في المعارك من فيض لا بالهلاك واضاعت النفس هو المراد ههنا فلا يرد
 ان الشيعة ملكة غير اختيارية وكيف يكون الوصف بازالها وقد اشترط فيه اختيارية المتعلق ١ -

والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للمخالق
او الوازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما
تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين
وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على
ان صاحب الكشف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به

قوله والله اسم للذات في ايراد الذات معرنا باللام اشارة الى انه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علما
فعلما ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة او للقلب والكسبة ثم فيه رد لقول من قال انه صفة في الاصل من
الله ياله فتح العين فيهما بمعنى عبد فانه فعال بمعنى مفعول ثم صار علما بالعلية بان استعمل بادخال لام
العهد عليه في ذاته تعالى لكونه ادنى من يؤله اى يعبد حتى صار مختصا به فلقط الله قبل الادغام بعد مختص
بذاته تعالى لا يطلق على غيره اصلا الا انه قبل الادغام من الاعلام الغالبة وبعد من الاعلام الخاصة
ثم اعلم انه لا نزاع في وقوع تعلقه تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية
على قدر ما ظهر بالفيض الاكبر وانما المنتفى تعلقه بكنه حقيقته وذا غير لان في وضع العلم كافي
وضع العام للمعنى الخاص فلا يرد ان وضع العلم بازاء ذاته فرع تعلقه وحين لم يعلم حقيقته
لم يتصور الوضع وهذا اليراد والاحتياج الى الجواب المذكور اذ لم يكن واضح الالفاظ مطلقا
اد واضح هذا الاسم هو الحق تعالى انما اذا كان وضعه وعلم غيره بالالهام او الوحي فلا يراد ولا حاجة
الى الجواب المذكور وذات الشيء يطلق على حقيقته وعلى هويته الخارجية وعلى ما يقابل الوصف
والله ههنا هو الثاني وحسن بالذكر في تعيين الذات من بين صفاته على الوجه الذي ينص اليه في مطلق الوجه
لاختصاصه به لفظا ومعنا لانه لا يستعمل في غيره تعالى ولا يوجد الا فيه تعالى معقد لكل كمال ومبعد عن كل
نقصان فعلى هذا الحاجة الى ذكر استحقاقه لجميع المحامد الا انه ذكره طوطية كما يذكر من وجه تعليل
الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمودة بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد قوله ولذا لم يقل الحمد اى لكونه اسما للذات
من غير اعتبار وصفه مع على الحمد به تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو من غير ملاحظة خصوصية وصف ولم يعلق بالاسم
الدلالة على الصفة لئلا يتوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف ثم ههنا بحثان لابد من الاصطلاح عليهما
الاول الله لا اشعار في هذا الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد فيما بينهم ان تعليل امر ما بغير وصفه بل على
منشئية مدلوله لئلا يفرق ان تعليل الحمد بالاسم المذكور يدل على منشئية مدلول ذلك الاسم وهو الذات
للمحمد فدل على الاستحقاق الذاتي اجبا عنه بان الامارة في الله فيفيد الاستحقاق فاذا قيل الحمد لله يفيد استحقاق الذات له

واذا علق بصفة يفيد استحقاق الذات الموصوفة بتلك الصفة وبأن هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل
 الحمد للمنع مثلاً كما من تعليق امر باسم يدل على منثائية مدلوله ويؤيد عليه ان هذا انما يصح اذا لم يصح
 بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح به ههنا بقوله على ما انعم اجيب عنه بان ذكر وصف
 الانعام هو اعلية بعد افادة الكلام الاستحقاق الذاتي لا يضر ولا يغيره بعد انعامه وقد يجاب
 عن اصل اليراد بان لفظة الله لما دلت على ذات متصفة بجميع الصفات الكمالية واشتهر انصاف
 الذات بهذه الصفة في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشق
 الدال على منثائية جميع الصفة يرد عليه انه على هذا لا يكون الاستحقاق ذاتياً بل صار وصفاً
 اجيب عنه بان الاستحقاق الذاتي مالا يلاحظ معه خصوصية وصف حتى الجميع لا ما يكون الذات
 البحث مستحقاً له فان استحقاق الذات الحمد ليس الا على الفضائل او الفواضل وانما سمي هذا الا
 سمي حق ذاتياً لملاحظة الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة او دلالة اسم الذات عليه
 اذ ان الله لما لم يكن مستنداً الى صفة من الصفات المخصوصة كانه مستند الذات فان قيل انه علم
 من هذا الينا وصرح به السيد في حواش الكشاف ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع
 الصفات وان لم تكن ملحوظة معه فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم يفرد بالذكر
 اجيب عنه بان ذلك التصريح بانتهى الى بالوجب لما تقرر عندهم ان شكر المنعم واجب عقلاً وشرعاً
 ويمكن ان يقال ان الاستحقاق لجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد فلذا افرد بالذكر
 والبحث الثاني ان تعليق الحكم بالمشق يفيد عليه ما خذ الاستحقاق فتعليق الحمد بلفظ الخالق
 يفيد عليه الخلق فلا يستقيم ذكر لفظ الانعام بل لا بد من تبدله بقوله يحقق ونحوه مما يؤيد على
 مؤداه اجيب عنه بان لفظ الاختصاص يدفع المناقشة فان تعليق بالمشق يفيد عليه الماخذ
 لا انحصار العلية في الماخذ لجواز تعدد العلل هذا ان قلنا باستفادة الاختصاص من التعليق المذكور
 واذا قلنا انه مستفاد من تعريف السيد اليه بتعريف الجنس او الاستغراق فالجواب ان في
 لفظ يوهى شعائر ان اختصاص استحقاق جنس الحمد بوصف دون وصف حكم باطل في نفسه لانه
 لانه مخالف للواقع اذ ليس استحقاق جنس الحمد مختصاً بالواقع بوصف دون آخر واذا كان في نفسه
 باطلاً كان الدليل على تاويل التركيب بانه اقتصر على هو الا هم عنده موجوداً فكان هو هو فقط
 قوله بل انما تعرض الخاضع عن المقدار سائل لا سئل ان هذا اليجام لا يضر لان الاختصاص ثابت في نفس
 ولهذا تعرض المصنف لصفة الانعام قال على ما انعم فعدم اليجام لا يصح دمجها لتعريف الحمد بالاسم والصفة
 فاضوب عنه وقال بل انما تعرض الخاضع ان الدلالة على الاستحقاق الذاتي تمت وكملت فتعرضه للانعام

تنبهها على تحقق الاستحقاق الوصفى ايضا لا يضر في الدلالة على تحقق الاستحقاق الذاتى ولا يغيرها
بعد اتقانها فتأمل **قوله** وقد تم الحمد لاقتضاء آه دفع لما يرد على المصنف من اسم الله اهم بالنسبة
الى الحمد وشاغل تقديم ما هو المهم على غيره فينبغى له ان يجعل لفظ الله مبتدأ والحمد خبر حتى
يتحقق له حق التقديم ويقدم او يكون الحمد مبتدأ ولفظ الله خبر كما ههنا ويقدم الخبر على المبتدأ
لئلا يلزم ترجيح المرجوح وحاصل الدفع ان المقام وهو مفتوح التاليف يقتضى الاهتمام بالحمد وهو قبال
عن مجموع قول القائل مثلا الحمد لله فكلا جزئى هذه الجملة مهم لكن الاهتمام بلفظ الحمد زائد لكونه
بصد دعد و مدلوله في ضمن فرد ما هو نصب العين فله اختصاص غير الجزئية فيكون اهم عند
المبتكلم بالنظر الى هذا العارض وان كان اسم الله اهم بالنظر الى الذات فينبغى ان يقدم الحمد لان
البلاغة في الكلام هو مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وما يدل على ترجيح الالهية العارضية على
الاهمية الذاتية ما ذهب اليه صاحب الكشاف في بيان وجه تقديم الفعل في قوله تعالى اقرا باسم ربك الذى
خلق حيث قال قدم الفعل لانه اهم من اسم الله اذ المقام مقام القرأة لا لها اول آية نزلت على رسول
الله صلى الله عليه وسلم واذ انقضت تقريرا لا اعتراض والجواب على صحيفة خاطرك هذه الطريقة تدفع
عنك الشكوك الواردة ههنا ما اوردته الفاضل السمرقندى بان الحمد انما يحصل بالجملة بتامها فكلا
جزئيهما متساو بالنسبة اليها فالمقام غير مقتضى تقديم المسند اليه على المسند غاية انه يقتضى الاهتمام
بالثناء وهو انما يحصل بكلام الجزئين وجه الاندفاع قد مر فتذكرو فيها ما قيل ان هذا الاهتمام
عارضى بواسطة المقادير الاهتمام باسم الله تعالى ذاتى والذاتى ينبغى ان يقدم على العارضى ولشأنه
يقدم فلا يؤخر وجه الاندفاع ظاهر لما مر ان الاهتمام بمعونة المقام اولى بالرواية عن الاهتمام الذاتى
واليه اشار الشارح بقوله مزيد اهتمام به ومنها ما قيل ان النكتة انما هي للمزال عن موضوعه لا
للعارضية والحمد عارضية لانه مبتدأ حقه التقديم وجه الاندفاع ظاهر لاننا نطلب النكتة لتقديم
لفظ الحمد على لفظ الله ما كون التركيب بحاله بان يكون لفظ الحمد مبتدأ ولفظ الله خبر كما علمت فيما سبق
وهذا عرفت حال الجواب عن الشك الثانى بانه لم يرجح الالهية العارضية على الالهية الذاتية حتى يرد ما يرد
بل نقول انه اذا تعارضت الاهميتان فتساوينا كما هو حكم التعارض فعلنا بما هو الاصل من تقديم المبتدأ
وهو لفظ الحمد على الخبر وهو لفظ الله فتأمل والله تعالى اعلم **قوله** على ان صلب الكشاف ان اى كون اقتضا
المقام مزيد اهتماما نكتة مرسحة لتقديم الحمد مبنى على ان فى الحمد لله اختصاصا كلفى لله الحمد فان دفع الايرادين اقتضاه المقام
تقديم الحمد معارض بغواة المصطلح بالحاصل لله الحمد دون الحمد وما لا بد فاع ان ما الكشاف من وجوه الاختصاص فى الحمد لله بتقديم
الحمد كما هو موجود فى الله الحمد فلا مانع من تقديم الحمد مع وجود مقتضى والمرجح اعنى المقام واعلم

وانه به حقيق وبهذا يظهر انما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من التاميين على ان افعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى على ان الحمد من المصاد السادة مسدا لا فاعا واصله النصب

ان صاحب الكشف ذهب الى ان اللام في الحمد لتعريف الجنس ونفى الاستغراق ففهم منه اكثر من ان نفيه الاستغراق بناء على انه مناف لما ذهب اليه من ان الافعال الاختيارية للعباد ليست بمخلوقة لله تعالى بل الحمد خالق لافعاله الاختيارية فالحمد عليها له لا لله تعالى فلا يكون جميع المحامد ثابتة لله تعالى كما هو مقتضى الاستغراق فرد عليهم الشارح رحمه الله تعالى بقوله وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من اصاله انه اذا قال بوجود الاختصاص في قوله الحمد ذلك كما هو موجود في ذلك الحمد ثم ذهب الى ان اللام في الحمد لتعريف الجنس فقد قال باختصاص جنس الحمد بالله تعالى وهو مستلزم لاختصاص جميع المحامد بالله تعالى استلزام ظاهرا اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد من افراد الحمد لغيره تعالى كان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به تعالى والمقدور خلافه فلا فرق بين الاختصاصين في انهما يتايفان بحسب الظاهر قاعدة الاعتزال وان كل واحد منهما يقبله تاويلا يندفع به تلك المناقاة فلا ترجح لاختيار احدها على الاخر فهذا الوجه اما المناقاة فظاهر واما التاويل فانه كما يمكن ان يقال انه اختار الجنس وجعله في المقام الخطابي محمولا على الكامل من افراد رعية لمذهبه اذ اختصاص الجنس على هذا الوجه لا يكون مستلزما لاختصاص جميع الافراد فلا يكون منافيا لقاعدة خلق الاعمال على طريقتهم فكذلك يمكنه الاستغراق بناء على تنزيل ما عدا محامده منزلة العدم اذ لا يعتمد بمحامد غيره بالقياس الى محامده تعالى فان قيل الفرق ثابتة فان اختصاص جميع الافراد الذي يفيد لام الاستغراق منافاته لقاعدة الاعتزال ذاتية واختصاص الجنس المقاد بلام الجنس منافاته لتلك القاعدة بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد قلنا اذ اثبت منافاتها لقاعدة فهم فلا يجيد الفرق بكون احدهما ذاتية والاخرى بالواسطة في اختيار احدهما والحكم بان الاخرى كما لا يخفى على الفطن والله تعالى اعلم فان قيل لانهم الاستواء بين الاختصاصين لان اختصاص الجنس لا ينافي مذهبه مذهب الاعتزال بخلاف اختصاص جميع الافراد لان اختصاص الحمد الذي قال به صاحب الكشف مستفاد من لام ذلك على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت واشباه الجنس للمعكاة لا لغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذا قال السكاكي وقد يكون الخبر عام النسبت والمراعية

قوله وانما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس ونفى الاستغراق ففهم منه اكثر من ان نفيه الاستغراق بناء على انه مناف لما ذهب اليه من ان الافعال الاختيارية للعباد ليست بمخلوقة لله تعالى بل الحمد خالق لافعاله الاختيارية فالحمد عليها له لا لله تعالى فلا يكون جميع المحامد ثابتة لله تعالى كما هو مقتضى الاستغراق فرد عليهم الشارح رحمه الله تعالى بقوله وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من اصاله انه اذا قال بوجود الاختصاص في قوله الحمد ذلك كما هو موجود في ذلك الحمد ثم ذهب الى ان اللام في الحمد لتعريف الجنس فقد قال باختصاص جنس الحمد بالله تعالى وهو مستلزم لاختصاص جميع المحامد بالله تعالى استلزام ظاهرا اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد من افراد الحمد لغيره تعالى كان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به تعالى والمقدور خلافه فلا فرق بين الاختصاصين في انهما يتايفان بحسب الظاهر قاعدة الاعتزال وان كل واحد منهما يقبله تاويلا يندفع به تلك المناقاة فلا ترجح لاختيار احدها على الاخر فهذا الوجه اما المناقاة فظاهر واما التاويل فانه كما يمكن ان يقال انه اختار الجنس وجعله في المقام الخطابي محمولا على الكامل من افراد رعية لمذهبه اذ اختصاص الجنس على هذا الوجه لا يكون مستلزما لاختصاص جميع الافراد فلا يكون منافيا لقاعدة خلق الاعمال على طريقتهم فكذلك يمكنه الاستغراق بناء على تنزيل ما عدا محامده منزلة العدم اذ لا يعتمد بمحامد غيره بالقياس الى محامده تعالى فان قيل الفرق ثابتة فان اختصاص جميع الافراد الذي يفيد لام الاستغراق منافاته لقاعدة الاعتزال ذاتية واختصاص الجنس المقاد بلام الجنس منافاته لتلك القاعدة بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد قلنا اذ اثبت منافاتها لقاعدة فهم فلا يجيد الفرق بكون احدهما ذاتية والاخرى بالواسطة في اختيار احدهما والحكم بان الاخرى كما لا يخفى على الفطن والله تعالى اعلم فان قيل لانهم الاستواء بين الاختصاصين لان اختصاص الجنس لا ينافي مذهبه مذهب الاعتزال بخلاف اختصاص جميع الافراد لان اختصاص الحمد الذي قال به صاحب الكشف مستفاد من لام ذلك على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت واشباه الجنس للمعكاة لا لغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذا قال السكاكي وقد يكون الخبر عام النسبت والمراعية

بمعين نحو زيد جاء وعمد ذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد المذكور فانه ينافي ثبوت شئ منها غير
المذكور عند المثبت قلنا ان صاحب الكشف قال بالاختصاص الثبوت في سورة التغابن وغيره
حيث قال قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك وله الحمد ليد على الاختصاص فاستوى الاختصاص
وانتفى الفرق بينهما في انها ينافيان لمذهب الاعتزال بحسب الظاهر وكل واحد منها يقبل تأويلا
يندفع به المناقاة فافهم وتذكر كما قد سلف فالقيل جعل المحامد باسمها مختصة به تعالى ينافي
هذه القاعدة المشهورة من الاعتزال فكيف يذهب اليه صاحب الكشف مع تصلبيه في مذهب الا
اعتزال قلت لا يمنع ان يكتفى بالعباد واقدارهم على افعالهم الحسنة التي يستحق بها الحمد من الله
تعالى فمن هذا الوجه يمكن جعل ذلك الحمد واجعا اليه ايضا ويشدك الى هذا المعنى ما قاله في سورة
التغابن قدم الظرفان ليدل بتقدميهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ثم قال واما حمده
غيره تعالى فاعتد بان نعمة الله جرت على يده قوله كما توهمه الجار والمجرور في موضع
المصدر اى ليس مبديا ببناء على ما توهمه كثير من الناس او في موضع الحال من ضمير مبديا
اى ليس مبديا كونه مماثلا كما توهمه كثير من الناس قولي بل على ان الحمد المظاهر من كلام
الشراح ان قوله بل على ان الم عطف على قوله ان افعال العباد الم فيرد عليه ان الظاهر ان
المشار اليه بهذا وهو القول بالاختصاص في الحمد لله كما في الله الحمد لا مدخل له في هذا البناء
والعطف المذكور يقتضى ذلك اجيب عنه باننا لا نسلم عدم مدخلية المشار اليه في البناء
المذكور لان الظاهر من المقام والمناسب بحال صاحب الكشف ان جهة ذهابه الى جنسية
اللام ونفيه الاستغراق احد هذين الجهتين ولا ثالث لهما فلما قال بالاختصاص في الحمد
لله كما في الله الحمد اعلم ان الجهة الاولى اعنى مسئلة خلق الاعمال منتفية وان الجهة
هى الثانية اعنى انه مصدر ساد مسد الفعل فافهم وتامل فيه والاصح ان يقال انه
عطف على جملة وهذا يظهر الم وكلمة على متعلق بمنجز مبتدأ محذوف اى بل هو مبني
على ان الحمد من المصادر الم فعلى هذا اليراد اليراد المذكور ولا احتياج الى التكلف
المذكور قولي من المصادر السادة الم من المصادر التى تنصبها العرب بافعال
مضمرة مستعلة في معنى الاخبار كقولهم شكرا وكفرا وعجبنا وليس من المصادر
المستعلة في معنى الانشاء نحو سقيا وجد غائزا لو غما منزلة افعالها في اللفظ وليس مسد
في المعنى وحينئذ استوفت الافعال حقها في اللفظ والمعنى فيكون استعمالها معها كالشريعة
المنسوخة وحاصله ان قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية اى حمدت الله حمدا مخدرا
الفعل مع الفاعل واقيم المصدر مقامه ويترد عليه ان المصادر السادة
مسد الافعال تكون منصوبة والحمد ههنا مرفوع فكيف يصح القول بكونه من
المصادر السادة مسد الافعال اجاب الشراح بقوله واصله النصب الم ثم لما قيل ان اصله
لتنصب فلم يبق عليه والاصل هو الام لا الاق بالرواية اجاب ببيان النكتة في العدل الى الرفع بقوله والعدول الم

والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على
الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب من الفعل
انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وحينئذ لا مانع من ان يدخل
فيه اللام ويقصد به الاستغراق

قوله والعدول

حاصله ان الاصل انما يكون احتيازا لرعاية اذ لم يوجد مقتضى للعدول عنه وهما قد وجد
المقتضى للعدول وهو جعل الجملة اسمية لتدل على الدوام والثبات الذي ينبغي ان
يقصد الى مقام اظهار التعظيم فان قيل لان اسم الدوام والثبات لان خبرها
ظرف مقدر اما بالفعل او باسم الفاعل وعلى التقديرين لا تدل على الدوام والثبات اما
على الاول فلتصريحهم بدلالة اسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم
على الاستمرار المتجدد واما على الثاني فلان هذا المقدر هو اسم الفاعل بمعنى الحدث
بقربينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل قلنا ان المفيد للدوام والثبات ليس هو الاسم
البحثة بل هي مع قربينة تدل عليه اعنى العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد
اذ لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور ههنا داع اليه على ان لنا ان نقدر الظرف
باسم الفاعل ونمنع كونه بمعنى الحدث ونقول يكفي للعمل في الظرف راحة الفعل كما سيأتى في
الشرح تحت قول المصنف رحمه الله تعالى واكثرها للاصول جمعا فيعمل فيه اسم الفاعل معنى
الثبوت وقد نص الشارح في آخر الباب الثالث على ان زيدا في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب
تقدير حاصل او حصل فافهم ثم اعلم ان المراد بالدوام والثبات ههنا ان الله تعالى متصف
بجميع الصفات الكمالية في الازل والابد في مجموع الازمنة الماضية والحالية والمستقبلية
والتكلم بهذه الجملة يريد بقوله هذا انا نعتقد اتصافك بجميع صفات الكمال في الازل والابد
والازمنة الماضية والحالية والمستقبلية وبحيث لا يوجد حال من الاحوال والازمان من الازمان
الا وانت متصف بتلك الصفات وهذا المعنى مشتمل على الحمد المتجدد على نعم الله تعالى المتجددة
علينا يوما فيوما مع زيادة واعاب النفس في الحمد بطريق الدوام والثبات بالمعنى المذكور لا تعاب
في الحمد المتجدد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما لا فرق بينهما في الاعاب وعدمه فاندفع
ما يقال ان المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما ان يقال الحمد لله تعالى ليفيد
تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله تعالى على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه اعاب
النفس دون الثبوت في لانها اذا اعتادت الشئ الفضة ولا شك ان افضل العبادات اشقها فاعمل
والله تعالى اعلم بالصواب - والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد وتوجيهها جانب البلاغة

فالاوّل ان كونه للجنس مبنى على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر
وعنه خفاء قرأنا الاستغراق وعلى ان اللام لا تفيد سوى التعريف ان الاسم لا يدل على الصفة فاذا لا يثبت استغراق

ملاحظة المصو عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة
فانها بديهية صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل :-

قوله والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق حاصله ان الحمد لما كان من المصادر السادة
مسند الافعال والفعل يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذلك النائب مثابه وهو المصدر انما
يدل على الحقيقة دون الاستغراق لئلا يلزم زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة وان جازم
عنه فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان فلذا صاحب الكشاف ان اللام في الحمد للجنس

والحقيقة ونفى الاستغراق **فان قيل** لا سلم ان الفعل النائب عن الحمد لا يقصد به الاستغراق لانهم
صرحوا بانهم يقصد في المقامات الخطابية في مثل قولنا فلان يعطى الى الاستغراق كما يستجيز في احوال
متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل المنوب عنه من ذلك القبيل اجيب عنه بان قصد الاستغراق
في المقامات الخطابية انما يكون في الفعل الذي نزل منزلة اللام اعني الذي لم يعتبر بخلقه بالفعل
والتنزيل المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح لان الاستغراق المقصود بتلك الافعال انما هو
شمول وقوع مصادر تلك الافعال لجميع من يصلح وقوعها عليه كما يقال في فلان يعطى فلان يفعل فعل
الاعطاء بمعنى ان كل فرد من افراد الاعطاء صادر منه ولا يختص باعطاء درهم ولا دينار وغير ذلك

وهذا الاستغراق مما لا يصح ان يراد به هنا كما لا يخفى على من له فهم مستقيم فافهم **قوله**

وفيه نظر لان النائب مناب الفعل الخ ظاهر ما قاله الشارح يدل على ان المصدر المعروف
لا ينوب مناب الفعل وهو باطل لان المعروف قد ينوب عن الفعل كما في قراءة الحمد ذلك بالنصب ويدفع
بانه في عبارته مساهلة وحاصل ما ذكره في وجه النظر ان المصدر المنكوك في النيابة عن الفعل و
لا يعني ان المعروف لا يصح نيابته حتى يرد ما يروا اذا كان كذلك فيجوز ان يكون تعريفه باللام لافادة
معنى زائد وهو الاستغراق وحينئذ لا يلزم زيادة النائب على المنوب عنه وما قيل في الجواب عن
النظران في هذا الاستدلال مقدمة مطلوبة وهي ان اللام موضع للاشارة الى مدلول مدخوله

ومدلول مدخوله الحقيقة كما عرفت فمن اين الاستغراق فما لا يصنع اليه لان المقصود المعترض عدم
ثبوت المدعى بما ذكر في الاستدلال فاثباته بتغير الدليل وبضم مقدمة اخرى تسليم لورود الاعتراض

في التحقيق **قوله** فالاولى ان كونه الخ اي اذا علم فساد التوجه بين السابقين فالاولى ان يوجه ما قال

صاحب الكشاف باحد التوجهين احدهما ذكره **بقوله** ان كونه للجنس مبنى على ان المتبادر الخ

وثانيهما **بقوله** او على ان اللام لا تفيد الخ **قوله** الشائع الخ صفة المتبادر اي كون اللام

للجنس هو المتبادر الى الفهم من نفس اللفظ الكثير الشائع في الاستعمال فاحترز به عن المتبادر

من نفس اللفظ الغير الشائع في الاستعمال كما في قول القائل لا تأكل هذه النخلة فان المتبادر
 من نفس اللفظ الشبيهة ولذا يصح لو زعم حقيقة كلامه لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى
 غير شائع قولهم لا سيما في المصادر لا لها موضوع للحدث من غير دلالة على الوحدة
 والكثرة فتبادر الجنس منها من نفس اللفظ اقوى قولهم ولا سيما عند خفاء قرأتين الاستغراق
 اى اراد بالقراءة المجوزة لا المرجحة والالكان المعنى حينئذ ان الجنس هو الشائع في الاستعمال
 مطلقا اى سواء وجدت القرينة المرجحة للاستغراق اى ان عدمت كما لا يخفى على الذوق ايسلم
 ولا يخفى عدم استقامته حاصل بالتوجيه الاول ان كون اللام للجنس مبنى على انه المتبادر
 الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر لا لها موضوع للحدث من غير دلالة على
 الوحدة والكثرة فتبادر الجنس منها من نفس اللفظ اقوى ولا سيما عند خفاء قرأتين
 الاستغراق كما فيما نحن فيه لان المبالغة في الصافه تعالى بصفة الكمال كما يحصل على تقدير
 حمل اللام على الاستغراق كذلك يحصل على تقدير حملها على الجنس لان الاختصاصين متلازمان
 لان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد والعكس بل اختصاص الجنس اولى لانه
 يدل على اختصاص كل واحد من المحامد واختصاص جميعها والاستغراق لا يدل الا على
 احدها وهو اختصاص كل واحد على حدته الذي هو مدلول كل اللتى اللام بعناها ولا يلزم
 منه اختصاص كل فرد مع الاجتماع بخلاف ما اذا كانت قرأتين الاستغراق ظاهرة فان المتبادر
 من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون المتبادر بالقياس الى القرائن الاستغراق ولما
 استويا الاختصاصان في حصول المبالغة مع تبادر الجنس من نفس اللفظ حمل اللام على الجنس
 ونفى الاستغراق فافهم ما القينا عليك في تحرير التوجيه الاول حق التفهم لتكون على بصيرة
 في دفع ما اورد السيد السند بوجهيه اولهما لا نسلم ان الشائع المتبادر هو الجنس بل المتبادر
 الى الفهم من اسم الجنس المعروف باللام في المقامات الخطابية والشائع في استعماله هناك انما هو
 الاستغراق سواء كان مصدرا او غيره وثانيهما لا نسلم ان قرأتين الاستغراق ههنا خفية
 بل المقام الخطابى المقتضى للمبالغة ادل دليل واعدل شاهد على الاستغراق اى معنى
 في مقام يكون اولى بالاستغراق من الحذف في مقام تخصيصه بالله سبحانه فقراءة الاستغراق
 كنار على علم انما اندفاع الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطابية الذى قلنا به
 سيد السند لا ينافى تبادر الجنس من نفس اللفظ الذى قلنا به واما اندفاع الثانى فلا الا
 خصاصين لما كان متلازمين ومتساويين في حصول المبالغة لم توجد القرينة المجوزة
 للاستغراق التى قال بها السيد السند فلم توجد رتبة فضلا عن علم في راسه نادر والله تعالى
 اعلم بالصواب وحاصل التوجيه الثانى المشار اليه بقولهم ادعى ان اللام كما هو المنقول عن صاحب
 الكشف في حاشية ان اللام لا تدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فان كان مسماه
 الماهية من حيث هي كما في المطلق اذا تدعى الماهية واذا كان مسماه الماهية من حيث الوحدة
 كما في اسم الجنس واشير باليهما من حيث تلك الوحدة اذا تدعى الواحد بخلاف ما اذا اشير بها

استغراق وملة على النعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج
الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تعذر في المعطوف عليه
يعني علم لكون ماله نعلم مفعولهم ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان

الى الماهية وتعينها الذهني في ضمن وحد مبهمة ليست مدلول اللفظ بل دلت عليها القابضة كما في
ادخل السوق فانه لا يفيد تعيين الواحد لان الاسم في هذا الاعتبار جرد عن وحدته ولم يبق الا واحد
المدلول للقرينة وهي وحد عامة واذ كان مدلول اللام التعريف ومدلول الاسم المستثنى والمفاد باللام اما تعيين
الماهية او تعيين الواحد من حيث هو واحد فاذا لا يكون ثمة اي في الحمد لله استغراق نظر الى نفس اللفظ
والحمل على الاستغراق وهم لانه ترك الحقيقة من غير قرينة صارفة عنها اذا عرفت جميع ما ذكرناه ببيان
الوجه المنقول عن هذا الكشف عرفت ان دفاع ما ذكره السيد السند والترديد حيث قال اما قوله او على ان اللام
لا يفيد التعريف والاسم لا يدل الا على صفة فاذا لا يكون ثمة استغراق فان اراد به انه لا يكون ثمة استغراق
هو مدلول اللام او مدلول الاسم في نفسه فلا كلام في صحة هذا المعنى لكنه لا يتبعه به وحده اختيار جعل الحمد
اللام في هذا المقام للجنس دون الاستغراق وان اراد به انه لا استغراق هناك اصلا فظاهر انه غير لازم فلذلك
فكيف ولو صح لزومه له لم يتيقن استغراق في المفرد المحلى باللام الجنس في موضع من موارد استعماله وبطلانه
اظهر من ينبغي وحاصل الدفاع اننا نختار الشق الاول من التردد **وقوله** لكن لا يتبعه به وحد
اختيار جعل الحمد في هذا المقام للجنس دون الاستغراق ممنوع بل يتبعه به ذلك لانه يلزم ترك
الحقيقة من غير قرينة مانعة وهو باطل اذ لا بد منها في المجاز وكذا اندفع به ما قاله الجليلي ان الدليل
المروى عن صاحب الكشف الذي نقله الشارح بقوله او على ان اللام الى آخرة منقوض اجالا لتخلف الحكم عنه
في صورت العهد الخارجي مع انه من معاني اللام كما صرح به في المفصل اذ يقال ان اللام لا يدل الا على التعريف
والاسم لا يدل الا على صفة وهو نفس الحقيقة او المفرد المنشأ فاذا لا يكون ثمة عهد خارجي
وحاصل للدفاع ان منشاء النقص انما هو سوء الفهم فانه فهم من قول الزمخشري وان كان صفة
الماهية من حيث الوحدة ان مرادة بالوحدة الوحدة المنشئة التي هو معنى العهد الذهني وليس
كذلك لان المراد به الوحدة المعينة الذي هو معنى العهد الخارجي واللام موضوع له حقيقة
كما ذكرنا فيما سبق بخلاف الاستغراق فانه معنى مجازي لا قرينة وهي ههنا منتفية
لنلزم الاختصاصين كما مر **وقوله** على ما انعم كلمة على تعليلية لانشاء الحمد كما في قوله تعالى
ولتكبروا لله على ما هداكم اذ كان جملة الحمد لله انشائية وكلمة ما مصدرية والمجموع متعلق
باستفاد من الكلام وهو انشاءات مثلا والتقدير انشئت الحمد لاجل النعمة ويحتمل ان يكون
النظر باعتبار المتعلق المحذوف خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين الذاتي والوصفي

والاولى ان كلمة على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الاثبات اعنى الاشياء بما يدل على الثبوت وهو
 في الخارج لاخبار بان الحمد لله بالا اعتبار التي مستحق لله الثبوت لان القيد المذكور بعد الجمل
 قد يكون قيد للمسند كما في ضربت زيدا بالسوط وقد يكون قيد للثبوت كما في ضربت زيدا قائما
 وقد يكون لاثباته كما في ما نحن فيه فان الحمد لله جملة خبرية افادت ثبوت استحقاق الله الحمد
 لذاته حيث علق باسم الذات فعناؤه الحمد الحمد سواء كان على انعام او غيره مستحقا لله
 فلما قال على ما انعم كانه قل اثبت الحمد لذاته الذي واجهه في مقابلة الانعام اى عوضا عنه فالواقع في
 مقابلة الانعام هو الحمد الذي الذي هو مضمون الحمد لله وهو جنس الحمد مختص بالله على
 وجه الاستحقاق له لذاته فلا يرد ما قال البصام ان ثبوت جنس الحمد لله على وجه الاختصاص لا
 يصح ان يكون في مقابلة الانعام بل بعض افراده ثابت في مقابلة الانعام وبعضها في مقابلة صفات
 جميلة اخرى كالكبرياء والعظمة حاصل الدفع ان الذي في مقابلة الانعام هو اثبات استحقاق جنس
 الحمد لله سواء كان على انعام او لا ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص فوقع الاثبات في مقابلة
 الانعام لا يقتضى ان يكون ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص لاجل الانعام بل يجوز ان
 يكون ذلك الثبوت لامرا اخر وهو جميل ما فالحاصل انه الذى بعبارة تدل على الثبوت لله فمن
 جهة دلالتها على الثبوت لله هو عند ذاتي ومن جهة ان الاثبات لاجل الانعام حمد وصفي وبين
 الشارح وجه كون كلمة ما مصدرية بقوله لفساد المعنى لفظا ومعنى **قوله**
 اى النعم به هذا على تقدير جواز حذف العائد المجزوء مع الجار واما على تقدير امتناعه كما صرح
 به الامام المرزوقي فلا يصح **قوله** مع تعدد في المعطوف عليه اى في الذى عطف عليه وهو علم
 فيه انه يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم نعلم ويكون علم به عبارة عما يتوقف عليه
 التعليم من الشعور وغرضه ولا شك في صحة هذا المعنى فعلى هذا ينبغي ان يبدل قوله مع تعدد
 بقوله مع تكلفه الخ اجيبا عنه بان المتعارف في التقدير ما يفيد معنى يسبق اليه الذهن وهذا
 المعنى ليس كذلك فالتقدير المفيد له تكلف واختيار الطريقة المتكلف فيها مع وجود طريق واضح غير
 متكلف فيه مما بعد عند العقلاء من المستحيلات فعبر الشارح عنه بالتعذر ما دون التكلف اشارة
 الى هذه التدقيق فافهم **قوله** ومن رعم الخ اى ومن قل في توجيه عبارة المتن على تقدير
 موصولية كلمة ما فقد تصسف اما حاصل التوجيه فستفاد من الشرح واما وجه التصسف فهو
 ما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل
 منه لا يجوز في غير صورت الاستثناء عند الجمهور كما صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود
 اعنى التوسط والتهميد واما ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الآخرين فان الرفع والنصب
 على المدح والكانا لطيفين في انفسهما لكنه لا لطف لبيان ما علم بما لم تعلم مدحا وبالحمد ان جعل
 ما موصولة انما هو سلوك طريق غير مستقيم لان فيه ترك الاسير وهو جعل ما مصدرية و
 اخذ الاعسر وهو جعل ما موصولة فتأمل وقد ذكر لبيان صحة ما موصولة وجوز اخر لا
 تخلو عن التكلف والتصسف الاول ان ينزل الفعل اعنى علم منزلة المصدر عطف على الموصول

ما لم نعلم يدل من الضمير المحذوف أو خبر مبتدأ محذوف أو نصب بتقدير يا عني فقد تعسف واما معنى فلا الحمد على الانعام
الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة و لم يتعرض للمنع من به لقصور
العبارة عن الاحاطة ولذا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ و لتذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن

وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحد مدلوليه مجازا
والثاني ان يكون ما لم نعلم تفسيره للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون ما لم نعلم من قبيل
وضع الظاهر موضع المضمي العائد الى الموصول اما التعسف في الاول فلكونه غايبة النذرة و
ايضا الاصل الحقيقة فالمرتعذر لا يصر الى المجاز واما في الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم
لنواة ما هو المقصود من التفسير بعد الاجتهاد وفي الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتراكه
على نكتة يعتد بها قوله واما معنى فلان الحمد الخ حاصله ان الحمد على الانعام الذي هو
صفة المنعم اشد تمكنا في القلب وقبوله عند من الحمد على نفس النعمة لان الحمد على الاول بلا
واسطة لانه فعل المنعم وعلى الثاني فعلى سبيل التجوز بواسطة ان النعمة اثر الانعام ففي توصيفه
بقوله الذي هو الخ اشارة الى وجه الامكانية قوله ولم يتعرض آية اي ولم يتعرض للمنعم
به تعرضا صريحا فلا يريد ان عموم الانعام المستفاد من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم
المنعم به ضمنا استلزاما عقليا لا يقبل التخصيص فقد تعرض لعموم المنعم به ثم الاحتياج الى هذا الاعتذار
انما يقع ان صح عدم اعتبار القصد في الدلالة كما هو الصحيح عند البعض وان اعتبر القصد فيها
كما هو مذهب البعض و صهيلا لم يقصد عموم المنعم به ولا دلالة عليه فلا احتياج الى الاعتذار المذكور
فانهم قوله لقصور العبارة آية حاصله ان لحذف المفعول ههنا على ثلاثة اشوار الى الاول محذوف
القول والى الثاني بقوله ولذا الثالث بقوله وليذهب نفس السامع الخ
لان المجموع علمه واحدة لحذف المفعول كما قال بعض العلماء ويدل على ما قلنا من ان كل واحدة علمة
مستقلة اعادة اللام كما لا يخفى على من له ذوق سليم وبنيانه ان التعرض للمنعم به اما بذكر
البعض او بذكر الكل تفصيلا او اجمالا وعلى التقادير فالعبارة قاصرة اما لعدم افادة
الاحاطة كما في ذكر البعض والتفصيل او لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال وكذا
توهم الاختصاص بشئ وهو المذكور دون شئ وهو المتروك متحقق على التقادير وكذا
اذهاب نفس السامع كل مذهب ممكن انما يتحقق اذ المراد بذكر شئ منها ثم ان المتروك في صورة
ذكر الكل اجمالا هو التفصيل فيتوهم اختصاص الحمد بمجال الاجمال دون التفصيل وكذا
اذا ذكر البعض تفصيلا فالمتروك الاجمال والبعض الاخر واذا ذكر اجمالا فالمتروك التفصيل
وبعض الاخر فعند ذكر احدهما يتوهم اختصاص الحمد به بل لو امكن ذكر الكل تفصيلا
لجاء ذلك التوهم - والله سبحانه تعالى اعلم

قوله الحمد من شئ اي انما هو من شئ
قوله الحمد من شئ اي انما هو من شئ
قوله الحمد من شئ اي انما هو من شئ
قوله الحمد من شئ اي انما هو من شئ

ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع ببيان ان الانسان مدني بالطبع
اي يحتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في الاشارة
لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة في الكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم بتعليم البيا وهو المنطق
الفصيح العربي عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذ كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه

قوله ثم انه صرح ببعض النعم الخ شروع في شرح قول المصنف // دعنا الى قوله وصل الخطاب
ودفع اعتراض يرد على الشارح وهو ان ما ذكره في بيان عدم تعرض المصنف // لنعم به من النكت
لو كان كما قال لما تعرض لبعض النعم الذي هو نعمة البيان ونعمت القوانين الشرعية ونعمت بتعريف الرسول
المقنن لهما ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه حاصل الدفع ان المصنف اتى باصريح عجيب حيث ترك معنوا
الانعام اشارة الى تلك النعمة ثم صرح في ما بعد ببعض النعم التي هي من اصول ما يحتاج اليه الانسان
في بقائه نوعه ايماء الى حلالها وشراقتها من بين النعم **قوله** الى اصول الخ وهو الغذاء واللباس
والمسكن وغيرها من المنعم ودفع الموزيات **قوله** بياينة آه الى قوله وهو المنطق الفصيح العربي عما في
الضمير ببيان الاحتياج الانسان الى نعمت البيان **قوله** يتعاونون الخ جملة مستأنفة وقعت جوابا
لسؤال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع او عطف بيا لقوله يحتاج اليه يعني اما
يحتاج اليه هو التعاون الواقع بينه وبين بني نوعه **قوله** والاشارة لا تفي آه دفع توهم
استغناء التعاون والتشارك المذكورين عن البيان بالاشارة والكتابة حاصله ان
الاشارة لو وصفت للإفادة لم توضع الا لما هو المشار اليه باليد مثلا وهو المحسوس لا تصلح
للمعقول وهيئت لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وتعيد المعقولات بالصرفة لاخراج
المعقول المحسوس من بعض الوجوه كالكلبي الطبعي على القول بتحقيقه في الجزئيات فانه يمكن
تأديته بالاشارة واما الكتابة ففيه مشقة لاحتياجها الى أدوات غيضية وريمية يتعسر خضوعها
في جميع الاوقات بخلاف البيا فانه متعلق بالنفس الضرورية لان الصوت وتقطيعه كيفية للنفس
فهو غير محتاج الى آلة وايضا في الكتابة ضرر لبقائها بعد القضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان
يطلع على المراد من الايراد اطلاعه عليه فافهم **قوله** وهو المنطق آه اي المنطوق بها الفصيح
اي الظاهر الذي لا يلتبس بفضله ببعض كما هو في الحان الطيور **قوله** العرب عما في الضمير
اي المظهر عما في الضمير بدلالات وضعيفة اما من الله تعالى او من العباد على خلاف بينهم في ان
الواضح للالفاظ هو الله تعالى والعباد وكلاهما كما بين في موضعه **قوله** ثم ان هذا الاجتماع الخ
بيان لاحتياج الانسان الى نعمة القوانين الشرعية وبيان لوجه عقلي للتعرض للصلوة على النبي
صلى الله عليه وسلم وتخصيص الصفات لثلاثة من غوته وحاصل الوجه العقلي انه كما يحتاج
الى تلك الاصول في بقاء النوع يحتاج الى علم الشرائع والشارع والمعجزة في كون ذلك البقاء
على الوجه الاكمل **قوله** معاملة بان يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه من آخر ويعطيه ما صنع فاضلا
عن حاجته عوض ما اخذ منه **قوله** وعدل اي استواء في المعاملة **قوله** يتفق الجميع عليه

اي انما يحتاج اليه في بقائه نوعه

لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور و
يختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة
بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرع ولا بد لها من واضع يقررها
على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز
باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شرعيته من عند
ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم القران الفارق
بين الحق والباطل فقولنا علمنا على الناس لبرهان الاستهلال وتبينها على جلالة نعمة النبي كما اشير اليه في
قوله تعالى خلق الانسان على النبيا ومن البيان بيان لقوله ما لم تعلم

قوله والعدل لا يتناول الجزئيات ابتداء كلام كما قيل فلا بد من العدل والعدل اى بيان العدل
لا يتناول الجزئيات حتى يقال ان هذا عدل وذاك عدل ولا يقع الاحتياج الى القوانين الكلية
التي هي علم الشرع والاحكام وليس عطفنا على المعاملة كما قيل لان المعاملة بمعنى الاخذ المذكور
مضبوطة لاحاجة لها لقانون كل ولا للاتفاق عليها بخلاف العدل والاضافة الى الخصم في يتناول اياه
والقول بانه باعتبار ما ذكرنا وكل واحد تكلف قولهم الغير المحصورة اى المغائرة للمحصورة فلا يرد ان
الحاجة منعوا عن تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك في كلام العرب العرابع
قولهم ولا بد لها من واضع اى لا بد للفقهاء الكلية من واضع يتا للاحتياج الانسان الى نفع بعينه
عليه السلام المقنن لعلم الشرع والاحكام وهو الشارع اى النبي عليه الصلوة والسلام لانه واضع للظواهر
قولهم ثم الشارع لا بد ان يمتاز اى الاحتياج الانسان الى نعمة المعجزة المصدقة لدعواه قولهم
ان شريعة من عند ربه اى يعنى ان جميع ما اتى به من الاحكام التي يدعى انها من عند الله انه من عند ربه
تعالى قولهم وهي المعجزة اى الايات المقررة هي المعجزات والمعجزة امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد
من ادعى النبوة تصدق الله في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازة الخصم عن معارضة نبي آية
باعتبار كونه علامة دلالة على صدق الدعوى قولهم واعلى معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم آية نبيا لخصم
معجزة القران من بين سائر المعجزات اما كون القران معجزة فلما ذكر في كتب الكلامية واما كونه اعلى فلانه
مفتاح يفتح باب الشريعة المشتملة على السعادة في النشئين ولانه باق على وجه كل زمان دائر من بين الكتب
على كل لسان بكل مكات ثم لما ذكرنا من قولهم ثم انه يصح ببعض النعم ان قوله فقوله وعلمنا من
عطف الخاص على العام ثم بما اجابنا في المتن الآتي ولم يبين فيه ما نكل قصد ان يفصل بحيث
ينزل كل محقق الشئ على كل ما هو له في المتن مع فائدة لم تذكر فما تقدم فقال فقوله وعلمنا قوله
رعاية لبراعة الاستهلال وتبينها من البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال

اول صوت الصبي ثم استعير الاول كل شئ فبراعته الاستهلال بحسب المعنى المنفرد فوق الابتداء
 وفي الاصطلاح الاتيان في اول المقصود بما يشعر به وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء ولكنه يسمى
 باسم المسبب تنبيهها على كماله في السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروعة
 فيها يتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير او باعتبار انها
 تشارك البيان المذكور ههنا في الاسم وان اختلفت البيانات في المعنى وهذا القدر يكفي لبراعة
 الاستهلال ولا حاجة الى التمام للمعنى اعلم ان المفعول له سبب حامل على الفعل وهو قد يكون غاية
 مترتبة مفعولا له في الخارج لا يدخل له في ايجاد الفعل بخلاف الباعث فان له دخلا فيه وقد يكون عند
 باعثة فالاول اعني رعايته من الاول والثاني اعني تنبيهها من الثاني لان ذكر الخاص بعد العام لما كان
 علته التنبيه على جلالة نعمة البيا ولا يحصل التنبيه المذكور الا بذكر الخاص بعد العام بطريق العطف
 كما ذكره الشارح في او سطر الباب الثامن ان ذكر الخاص بعد العام انما ان يكون منها على
 فضيلته ومنزته اذا كان ذلك بطريق العطف دون الوصف او الابدال لان ذكر الخاص بعد العام بطريق العطف
 يوهن ان يبلغ في الشرف والكمال الى حيث يرفع عن الدخول تحت العام وصار جنسا براسمته ترتب عليه حفظ
 براعة الاستهلال فظهر وجه الترتيب على العطف المذكور واندفع ما قيل ان الرعاية لا تحصيل بايراد لفظ
 باي طريق يذكر لا مدخل فيه لذكره بالطريق المخصوص وهو عطف الخاص على العام وما قيل ان عطف الخاص
 على العام يشتمل على امرين الذكر في الجملة والذكر بالطريق المخصوص والرعاية للاول والتنبيه للثاني
 وكل واحد منهما علة باعثة ففيه انه غير مستحسن لما لفظ ظاهر العبارة من رجوع التعليلين لعطف الخاص
 فافهم والله تعالى اعلم **قوله** اشير اليه اي الى جلالة نعمة البيا وانما ذكر الضمير باعتبار انه بمعنى
 الشرف **قوله** في قوله تعالى خلق الانسا علمه البيا وجه الاشارة تخصيصه بالذكر من بين النعم الواصلة
 الانسان وايضا ذكره في اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقد نه بتعليم القرآن وخلق الانسان
 وهما نعمتان جليلتان **قوله** ما لم نعلم مفعولتان لعلم والاول محذوف اي علمنا ولا ضمير فنيه
 اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقع الاختصار عليه
 في قوله تعالى شانه سبحانه انك لا تعلم لنا الا ما علمنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين
 الثاني اذ هي من دواخل البند او الخبر **فان قيل** ان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم فالتصريح بقوله
 ما لم نعلم تطويل بلا طائل **اجيب عنه** بان المعنى ما لم نعلم في الزمان السابق على التعليم بوجه
 من الوجوه كما يدل عليه المعنى المطلق وذلك التعليم بخلق علم ضروري في ابناء ادم عليه السلام
 بجميع الاسماء والمسميات من كل لغة وهذا التعليم لا يتأتى الا من الله تعالى فان المعلم غيره تعالى انما يعلم
 بوجه ما ما نعلمه بوجه اخر فلا يكون ذكره تطويلا بل بيان كمال المنة ففيه تخصيص على ان الله تعالى
 نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم والله المنه ورسوله **وقيل** انه لدفع توهم ان المراد بالتعليم
 تذكير ما نسي فجوز او المنقول عن الشارح ان المراد لم تكن نعم باجتهادنا وقوا ناد الله اعلم

فلان من ذكر الخاص بعد العام بطريق العطف واندفع ما قيل ان الرعاية لا تحصيل بايراد لفظ

قدم عليه رعاية للسمع والصلوة على نبينا محمد خير من
نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتى
الحكمة ~~بواسطة~~ اشارة الى القوانين لان الحكمة
هي علم الشرائع على ما فسر في الكشف ولفظ اوتى تنبيه

قوله قدم عليه رعاية الخ يريد عليه ايراد ان الاول ان فيه ترك رعاية المعنى لرعاية امر لتعقل
اذ حق البتة ان يتأخر عن المبهمة ليقمن في النفس بالبيان فضل تمكن والثاني ان الرعاية المذكورة
يحصل بان يقال وما لم يعلم من البتة علم فلا حاجة فيه الى ارتكاب ما هو خلاف الظاهر من تقديم
البتة على المبهمة اجنب عن الاول ان الامكانية في النفس يدار وجودا على تحقق الالهام والبيان
ولا حاجة فيه الى تقديم المبهمة على المبين وفيه ما فيه وعن الثاني باذنه تركيب آخر والكلام في
في تقديم من البتة في هذا التركيب الذي قدم فيه وعلم على ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو
تقديم المفعول والله تعالى اعلم قوله خير من نطق المراد بمن نطق الانبياء عليهم الصلوة والسلام واختار
من بين صفاته صلى الله عليه وسلم هذه الصفة لبيان سبب ما ذكره في الحمد من التعرض للنعة البتة الذي
هو المنطق المخصوص واختار النطق على القول لثلا يحتاج الى ان يقال انه عام يخص منه البعض وهو الله
تعالى وايضا فيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى بالصواب هو ضد الخطأ
فاما ان يراد بالصواب في التكلم وعدم الخطأ فيه ضاحكة وبلاغة واما ان يراد به مطابقة النطق وبلاغة
عن الكذب وكلامها صحيح مناسب بالمقام كما لا يخفى قوله دعاء للشارع المقنن الذي هو النعمة الثالث
من اصول ما يحتاج اليه الانسان وفي توصيفه بما ذكر اشارة الى سبب الدعاء له وايضا لما كان عليه الصلوة
والسلام واسطة في وصول نعمة الاسلام اليه مع ما في الدعاء له من المثوبة الموعودة كان الدعاء له
تواثنا على الله تعالى قوله اشارة الى القوانين التي هي النعمة الثانية من نعم هي من اصول ما يحتاج
اليه الانسان قوله وافضل من اوتى الحكمة المراد بمن اوتى الوصل عليه الصلوة والسلام كما ان المراد
بمن نطق الانبياء عليهم الصلوة والسلام فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما وخصوصا بلا حطة
معنى الانباء عن الله واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بلا حطة لرسالة اليهم مؤيد بالمعجزة ومعه الكتاب
المشتغل على الحكمة كما هو المشهور مفيد مباحث من الاعتراض والاجابة قوله على ما فسر في الكشف فيه ايماء
الى ههنا معنى آخر هو ما ذكر في القاموس من ان الحكمة العدل والنبوة قوله وفي لفظ اوتى تنبيه
يعني ان في لفظ الايماء تنبيه على انه ليس من عند نفسه ومعلوم انه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون
منه تعالى ويرد عليه انه لما كان كونه ليس من عند نفسه مفهوما من لفظ الايماء بلا واسطة بخلاف كونه

على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان
هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التميز ويقال
للكلام البين فصل بمعنى مفصول فصل الخطاب البين من الكلام
المختص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه -

من عند ربه فانه مفهوم بواسطة علم انه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى وما بالذات مقدم على ما بواسطة
فينبغي ان يقدم قوله لا من عند نفسه على قوله من عند ربه احبيب عنه فانه قد مر للتأدب
ولكونه اشارة الى حواش من النفي ثم لما كان يحط ما للبال ان التبيين المذكور كما يحصل على تقدير ترك
الفاعل وعدم التصريح به كذا انك يحصل على تقدير ذكره بل هو ادنى واليق به فلم عدل عما هو الاصل وهو
التصريح به الى خلاف دفع بقوله وترك الفاعل لان الحاصل ان في عدم التصريح به نكتة اخوة وهي
الاشارة الى ان هذا الفعل لا يصلح لغيره والتصريح به خال عن هذه النكتة وبه اندفع ما قال الجليلي ايضا
من ان دلالة الايتاء على انه ليس من عند نفسه ظاهر واما دلالة على انه من عند ربه فبملاحظة ان ايتاء
الحكمة لا يكون الا من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل ان مستغنى عنه الا ان يجعل توضيحا لسا بقه
قوله اشارة الى المعجزة التي هي النعمة الرابع من الامور ما يحتاج اليه ثم اللام في المعجزة للعهد والمعجزة المعجزة
الكاملة ومعلوم ان اعلى معجزاته صلى الله عليه وسلم هو القرآن فكانه قال اشارة الى معجزة هو القرآن ووجه
الاشارة اليه تناول فصل الخطاب اياه وصدق عليه ليس المراد ان كل فصل خطاب معجزة كما يتبادر اليه الادهام من كلام
الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلوة والسلام والقول بالاعجاز في غير القرآن
منها غير ظاهر لتصريحهم بان باقى الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعهد سنتهم بقولية فالامر
اظهر ولا ان المراد من فصل الخطاب القرآن لعدم صحة المعنى لاقتضائه ان غير النبي عليه الصلوة والسلام
ادنى للقرآن وهو كما ترى اذا عرفت هذا عرفت فاما ما قال العصامي في تفسير فصل الخطاب هو الخطاب المفعول
التميز عن غيره بحيث لا يشتبه بكلام البشر لا عجزا فافهم ولهم الطباقي الدليل المذكور
بقوله لان الفصل التميز ان على المدعى وهو قوله اشارة الى المعجزة حاصلة ان الفصل في اللغة
التميز ويقال للكلام الواضح فصل بمعنى مفصول فصل الخطاب البين من الكلام الخ
او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الخ ولا شك في صدق المفهومين المذكورين على القرآن فتأمل
قوله الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه الخ اي يجده الخاطب بين الدلالة على ما هو المراد به
فيعلم ولا يلتبس عليه لرعاية جميع ما لا بد منه في الافهام اعترض على بان الفصل بهذا المعنى كيف

يتناول القرآن وفيه من التشابهات - الايتينيهما من مخاطب به ويلبس عليه اجيبا عنه بان الكلام
 ههنا مبني على مذهب المتأخرين الذين لا يقولون على قوله الا الله العالمين بان الراسمين في العلم يعلمون
 تاويل التشابهات وهم المخاطبون بها ويتنبؤون بما ولا يلبس عليهم ولو بنى الكلام ههنا على مذهب
 من وقف على قوله الا الله وهم القدماء فيجب ان يتأول الكلام البين لا يقتضي ان يكون
 كل كلام يوثق به كذا الا حتى ترد التشابهات وبان المنزل التشابهات لا مثله والامتحان كما في
 في محله لا للتخاطب لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فمخاطب الباري عز اسمه يجب ان
 يفهم ما هو مخاطب به ومعاني التشابهات على هذا المذهب ليست لمعلومة لاحد الا الله تعالى فاشتمل
 القرآن المجيب على التشابهات لا يقدح في كونه كلاما مختصا يتبينه من مخاطب به ولا يلبس عليه
 قسما مل والله تعالى اعلم بالصواب قولهم اد بمعنى فاصل المر الظاهر انه عطف على قوله او بمعنى
 مفصول فيكون النقد براد يقال للكلام البين فصل بمعنى فاصل اي مميز لا عيني به عن غيره ويلزم
 من كون الكلام المنزل فاصلا بالمعنى المذكور كونه فاصلا بين الحق والباطل والصواب والخطأ فكان
 المصنف قال وافضل من ادق الفاصل من الخطاب الذي يفصل المر فقوله اي الفاصل المر تفسير
 وبيان لما لازم لكون الكلام المنزل من افراد الفاصل بالمعنى المذكور وليس تفسير الكلام البين الذي
 يقال له فصل بمعنى فاصل كما يتوهم حتى يرد انه لا يظهر وجه كون مطلق الكلام البين فاصلا بين الحق والباطل
 لان الفصل المذكور ليس شان كل كلام بين بل شان الكلام المنزل فافهم ثم الشارح رحمه الله تعالى
 جعل الفصل مجازا لغويا بمعنى الفاصل او المقصود ولو ابقى على معناه الحقيقي وهو القير لا يكون مجازا
 عقليا كما توهم بعض الفضلاء حيث قال ان ابقاء الفصل على معناه الحقيقي ووصف الخطاب به على طريقة
 المبالغة كما في رجل عدل انساب بما عليه ائمة المعاني كما نص الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبال
 واد بارلانه حينئذ كان مضافا الى معوله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا كما اذا
 قلت انجاني عدل سلطان رلم ترد بالعدل العادل بل ابقية على معناه المصدرى الحقيقي
 كان منسوب الى ما هو له نسبة حقيقية ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز انما هو
 نسبة الانجاء اليه وما نقل عن الشيخ انما هو في نسبة المصدر الى ما تقدمه مما هو له لا
 فيما اضيف اليه كما اذا قلت انجاني سلطان عدل فان التجوز عنده انما هو في نسبة العدل
 الى السلطان على طريقة المبالغة نعم ابقاء المفصل على حقيقة على ان لا يرتكب تجوز اصلا
 ليس ببعيد ثم الحق والباطل يستعمل في الاعتقادات والصواب والخطأ في الاعمال قوله
 ثم دعا لمن عاون الشارح المر بيان لوجه عقلي لتعرض الصلوة على الآل والاصحاب
قولهم اصله اهل ابدلت الهاء هزة توصلا الى الالف فتوالت هزتان ابدلت الثانية الفا
 وانما قلنا توصلا الى الالف لان قلب الهاء ابتداء الف لم يجبي في موضع آخر حتى يقاس عليه

او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ ثم دعاه من عان الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى اهل اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر عن الكسائي سمعت اعرابيا فيصيح يقول اهل واهيل واول الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابة الاخيار

واما قلب الهاء هزة فستأخر قوله بدليل اهيل وجب الاستدلال بان التصغير يرد الاشياء الى صحتها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على غير ذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون تصغير آل اهيل وعدم صلته لتخصيصهم استعمال آل في الاشراف وتصغيره يناقض ما راموه بالتخصيص قلنا لا نسلم المناقضة لجواز ان يقصد بالتصغير تحقير من له الخطأ او تقليده على ان الخطأ في نفسه لا ينافي بالتصغير بالنسبة الى اولى الاخطار العظيمة قوله خص استعماله في الاشراف الخ يعني فرق بينهما في الاستعمال بانهم يخصون استعمال آل في الاشراف بان يكون مضاف الى آل شريفا ولا يلزم ان يكون ماصداق عليه الشرف نعم يكتسب الشرف من المضاف اليه وايضا يخصونه بلاضافة الى العقلاء ولا يستعملونه مضاف الى غير العقلاء بخلاف اهل فانه لا تخصيص فيه بل هو اعم فيقال اهل الاسلام واهل مصر وامثالهما ولا يقال آل الاسلام وآل مصر فيقال اهل الحجاز واهل الحمايك ولا يقال آل الحجاز وآل الحمايك ثم ان هذا لا يخصيص انما هو في الاستعمال فقط اما الوضع فعام قوله وعن الكسائي في رد لما قلنا سابقا من ان اصل آل اهل بدلالة اهيل حاصله ان اهيل مصغرا اهل واما مصغرا آل فاويل كما نقل الكسائي عن اعرابي فصيح لكن لما لم يكن تصغير آل على اويل شائعا في كلام الفصحى والعلميين ولم يعين الكسائي من سمع منه حتى يعلم انه ممن يستشهد بقوله اولا وقوله وحده بقصاحته من سمع منه لا يلتفت اليه احتيازا ان اصل آل اهل والاصيل تصغيره قوله اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب الخ اورد عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال والمحق ان جمع فاعلا على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صعب وصحاب وصحبة ولما اصحاب فجمع صعب بالكسر مخفف صاحب كثر واما ارجيب بان ما قال ههنا بناء على ما شتهر من ان فاعلا يجمع على افعال كشاهد واشهاد وما قال في حاشية الكشاف مبني على التحقيق عندنا وما قيل انه يمكن ان يكون مراده ان الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغ له فلا مخالفة بين كلاميه ففيه انه يخالفه التأيد بصاحب واصحاب قوله وصحابة الخ الصحابة بالفتح في الاصل مصدر كالصحابة بالكسر يقال صحبة صحبة وصحابة اطلق على اجماعة الرفقاء والمدا بها اصحاب غير الانام عليه افضل الصلوة والسلام لكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور المحدثين ان الصحابي كل مسلم

الاختيار جمع الخير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء ف وقعت كلمة
اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فتضمنها معنى الشرط
لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا وتضمنها معنى الابتداء لزمها الضم الاسم اللازم للمبتدأ

رأى الرسول عليه السلام وقيل وطالت حجة بهم وقيل وروى عنه قوله الاختيار جمع الخير بالتشديد
يريد المشرح ان خيرا اذا كان صفة مشبهة يجمع على اخبار سواء كان مخففة او مشددة الا ان المناسب
بالمقام هو المشددة لما ذكر في القاموس ان المخففة في الجمال والميسم والمشددة في الدين والصالح فلذا
قبل بالتشديد وما ذكرناه اول ما قيل انه اعتراض عن خير فاعل التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع لكونه
في التقدير افعول من هو لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر في
الحوالان المذكور في النسخة المصححة جمع الخير معرفا باللام واسم التفضيل المعرف لا مانع من جعله مضافا
ان المانع لكونه مخففا خبر من والمعرف باللام ليس كذلك قوله اما بعد الكلمة اما هنا الفصل الخطا
اي لفصل ما بعد ها عما قبلها مع افادة التأكيد ووجه افادة التأكيد انك اذا اردت مجزئ الاخبار
عن قيام زيد قلت زيد قائم واذا اردت تأكيد ذلك قلت اما زيد فقام اي مهما يكن من شئ
فزيد قائم فقد علفت قيام زيد على وجود شئ من الاشياء وذلك محقق فجااء التأكيد قال المشرح
في احوال متعلقات الفعل ان قولنا اما زيد فقام اصله مهما يكن من شئ فزيد قائم بمعنى ان يقع
في الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا اجزم بوقوع قيام زيد ولزوم له لانه جعل لازما لوقوع شئ
في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شئ قوله اصله مهما يكن من شئ الخ اي اصله اما بعد
الغرض تمهيد لا يراد الفلو لوقوع كلمة بعد عقيب كلمة اما بلا فاصل قوله والثناء - يريد بالثناء
الثناء على الرسول عليه الصلوة والسلام بذكر الصفات المادحة في ضمن الصلوة والا لكان المناسب ان
يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر ثم كلمة مهما لها ثلاثة معان الاول مالا يفعل غير الزمان مع تضمن
معنى الشرط كقوله تعالى مهما تأتينا به من آية والثنائي الزمان والشرط فيكون ظنا لفعل الشرط كقوله
نشعر - وانك مهما تعط بطنك سؤله - وفركبك نالا فنتهى الذم اجمعا - والثالث الاستفهام
كقوله سئمت - مهالي القيلة مهما ليه - اودى بنعلى وسباليه - ثم لما كان قوله
اصله مهما يكن من شئ الخ موها لا يكون اما مغيرا عن مها بقلب الهاء هزة ونقلها الى موضع
الميم وادغام الميم في الميم كما قال به البعض فيرد عليه انه لا دليل على هذا التغير فالقول به لا
يناسب لسان المحصلين وما قيل انه يرد عليه انما هما اسم واما حرف ولم يعهد في كلامهم
تغير الاسم وجعله حرفا فنيه انه انما يرد لو قال من قال بالتغير مجزئتها بخلاف ما اذا قال باسميتها
كما قال بعضهم ان اصل اما اي ما أي الشرطية وما الالهامية بمعنى شئ دفع المشرح التوهم المذكور

قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجئ لهذا زيادة تحقيق
في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماضى لفظا ومعنى قال سيبويه لما وقع امره لوقوع غيره وانما تكون
مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلوا الا ان لو لا انتفاء الثاني لا انتفاء
الاول ولما الثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم

بقوله فو فتت كلمة اما الخ حاصلا ان اما ليس بمعنى عن مهما بل كل واحد منها كلمة برأسها ودفت كلمة
اما موقع اسم لمبتدأ وهو هما وفعل الشرط وهو يكن وتضمنت معناها كضمن نعم جملة الجواب ليحصل
التخفيف ومعنى هما ههنا مالا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط ومدة او الجواب
ومدة او المجموع على الاختلاف ويكون تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير يعود الى هما ومن شئ في موضع
بيان لهما وفائدة زيادة التبيين والتعظيم ليدخل فيه الزمان والعاقل ايضا فيكون هما ههنا مستعلا في اعم
من المعنى الوضعي اعترض على الشارح فان كلامه ههنا مناقض لما قال في احوال متعلقات الفعل
في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهدى بناهم الآية حيث قال ثمه اصل اما زيد فقاممهما يكن من شئ
زيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد
فانه يدل على ان اما واقع موقعهما فقط وقد قال ههنا ان كلمة اما وقعت موقعهما ويكون
من شئ وتضمنت معناها اجيب بان ما قال ههنا فهو في تركيب يكون الفاصل بين اما والفاء
فيه معول الشرط وما قال ثمه فهو في تركيب يكون الفاصل فيه جزء من الجزاء وفيه تكون كلمة اما
واقعة موقعهما فقط والفاصل موقع الشرط قولهم لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور
ان لزوم الفاء لا ما كلي لا يحدث عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله شعبي فاما القبال لا قبل
لديكم - فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لا ما كليا وللشرط اكثر دليل
على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهدى اللزوم الكلي في اما
لتحقق خريعتها لان الشرطية في الشرطية فلا يستلزم منيتها على الاصل وقيل لزوم الفاء لا ما
ايضا اكثري قوله لزمتها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ الظاهر ان قوله اللازم مجرور وصفة الاسم
ولزوم الاسم الذي هو عام للمبتدأ ولزوم الخاص للزوم الحيوان للانسان ولا ثم هذ التوجيه
قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتدأ لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان
يكون اللازم لتأنيبه ايضا ذلك ولما لم يكن لتعين حرفية اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعد
بلاضل بدلا عنه اذا ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم لمعنيين

احد هاهنا الذي ذكرنا اعني اللزوم باعتبار التحقق وتانيهما الصوق مفهوم الاسم للمبتدأ
 فادري بلفظه المسمى الاول وبالضمير المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستحسان
 اعترض على لزوم الاسم لاما في التحقق بقوله تعالى فاما ان كان من القربين فزوج و
 ربحان . واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير ما المتوفى فالاسم لازم لها فقد يرا
 او الدليل على التقدير المذكور قضاء حق ما مكان وبقاء اثره فاندفع ما قيل ان اللزوم
 المذكور اكثرى وان التقدير المذكور لا دليل عليه الاطوار الحكم وهو لا يصلح دليلا لانه هو الدعوى
 فافهم والله تعالى اعلم قوله قضاء حتى ما كان اي الشرط والمبتدأ وحققها الفاء والاسمية
قوامها والفاء له اي لم كان قوله بقدر الامكان وهو بقاءه باعتبار اللزوم ثم ان قوله قضاء
 مفعول له لما فهم من قوله لزومها الفاء ولزومها الصوق الاسم اي فعل ذلك قضاء فان هذا اللزوم
 انما هو كمثل الجاعل وليس بمفعول للزوم كما يتوهم من ظاهر عبارة الشرح حتى يريد انه يلزم ان
 لا يجذف الاسم منه لان اللزوم صفة للصوق والقضاء من قضية اي ادبية صفة القاضي
 فلا يتحد فاعل الفعل المعلن والمفعول له وهو من جملة الشرائط لئلا فيها في المشهور قوله
وسيجي لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل - في شرح قول المصنف رحمة الله عليه
 واما نحو واما نحو فهدينا هم فلا يفيد الا التخصيص حيث قال بعد بنا افاذته هذا الكلام التخصيص
 بقوله وذلك الامتناع تقدير الفعل مقدما نحو واما فهدينا لثمود لا لترامهم وجود فاصل بين
 اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقام اصله مهما يكن من شئ فزيد قائم
 بمعنى ان يقع في الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا اجزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل
 لازما لوقوع شئ في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شئ فحذف اللزوم الذي هو الشرط
 اعني يكن من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذن بان ما بعد ما لان
 لما قبلها يحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه
 صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد التكلم اعني زيد ا مقام الملزوم في كلام
 اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان
 خيرا التزم خذفه يبنى ان يشتغل بشئ آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام
 كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء
 المفعول والظرف وغير ذلك من المعولات مما يقص لروم ما بعد الفاء له ولا يشكر اعمال ما
 بعد الفاء فيما قبله واي متنع في غيره هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاعراض المهمة
 فيجوز لتحصيلها الفاء مانع اي من التقديم يظهر لك الغرض من هذا الكلام قول المصنف

علم البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدراً وادقها سراً لا حاجة الى تخصيص

واما نحن واما مورد فهم ينالهم فلا يفيد الا التخصيص من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس
للتخصيص لظهور ان ليس الغرض ان هذا ينالهم دون غيرهم رد اعلى من زعم الاشتراك والفراد
الغير بالحد ايمية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء وضعهم الا ترى انه اذ لم يزل
زيد وعمر ثم سيسئل سائل ما فعلت بهما تقول اما زيد فأكومة واما عمر فاهنته وليس في هذا حصص
وتخصيص لانه لم يكن عارفا بشيعة اصل الاكرام والاهانة انتهت كلامه بعبارة وينبغي ان
يعلم ان اللازم انما هو وجود الفاصل بين اما والفاء واما تقدم جزء من الجزء معموله كالمفعول والظن
ففيما اذ لم يوجد المانع كما في المثال المذكور ههنا اعني اما زيد فقام بخلاف ما اذا وجد المانع كما في
قول المصنف اما بعد فلما كان الخ فان الفاصل فيه ليس بمعمول للجناء بل هو ظرف ومعمول للشرط
لانه لو كان معمول للجناء لو كان معمولاً لكون علم البلاغة وتوابعها بالصفات المذكورة او لا لفت اولاً وتباً
الواقع بين الجناء والشرط والاول باطل لان كون علم البلاغة بتلك الصفاة ثابت قبل الحمد وبعد
فلا معنى لتقيده بعبدية الحمد وما معه والثاني والثالث وان صح معها التقيده لانه يلزم تقدم
بعض الجناء على الشرط وهو لما قد منعه جميع البصريين فالتقيل ينبغي ان يقدر القول
ههنا بان يكون المعنى فاقول لما قلنا اولاهو تقدير مستغنى عنه وثانياً انه غير صحيح الا
بتكلف بعيد لانه ليس المقصود تعليق القول على وجود شيء بل التاليف والحاصل ان ما ههنا
وجد فيه مانع من كونه جزءاً من الجناء هو تقدم جزء الجناء على الشرط فوجب ان يكون من
متعلقات الشرط بخلاف ما سبق في بحث متعلقات الفعل فان الكلام هناك فيما اذ لم يوجد
مانع سوى التقدم على الفاء فانه منتهى الاجل افادة الاغراض المذكورة في عبارة الشرح
من اشتغال خبر ما التزم حذفه وغیره منها قوله لما ظرف بمعنى اذا استعمل استعمال الشرط
اي فيما اذا وقع بعده جملاً فانه اذا لم تكن بعده جملتان فقد تكون ظرفاً لكن لا تستعمل استعمال الشرط نحو جئتكم
لما ضرب زيد اي حين ضربه وتجيئني بمعنى لم تجئني زيدا ولما ينفعه وبمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما
عليها حافظ ثم ان قوله تستعمل استعمال الشرط اي في تعليق مضمون احدي الجملتين بالاخرى يتبين كونهما
بمعنى اذا قوله يليه اي يقع بعده بلا فاصل قوله فعل ماضى لفظاً وهو ظاهر قوله
او معنى كالمضارع المنفي بل هو او لما وكل واحد منهما اعم من ان يكون مذكوراً او مقدراً فلا يرد
لاعتراضه بقول الشاعر: - اقول لعبد الله لما سقا ثناء ونحن بوادي عبد شمس وهاشم - فان سقا

العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل
طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا
ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اى بعلم البلاغة وتوابعها لا
بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها

فاعل فعل مقدر انفسه وهاء بحفى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شمر
امر من شمر البرن اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقائنا قلت لعبد الله شمه وجزائه فعل ما ضى
غالباً بدون الفاء وبالفاء قليلاً وقد يكون اسمية باذا اذ الفاء كافي قوله تعالى فلما حجاً الى البرنهم مقتصد
وقيل الجواب ههنا محذوف اى انقسموا قسمين او مضارعاً مؤللاً بالماضى وجميع الاستعمالات واتع في التنزيل
قوله فتوهم منه بعضهم وهو ابن خروف انه حرف شرط كولو الا ان لولا انتقاء الثاني لاستفاء
العدل ولما التوية الثاني لثبوت الاول وليس باسم لانه يجوز قولنا لما اكرمته امس اكرمته اليوم فامكان
لما ظرف فاق هذا المثال كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعاً في الامس وايضاً لو كان ظرفاً
مضاً فالى الجملة التي تليه كان عامله الجزاء مع انه قد يكون مُصَدِّراً باذا المفاجات وما التافية
نحو قوله تعالى فلما احسوا اذ اهمضها يركضون وقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم
على موته الآية - وما بعدها لا يعمل فيما قبلها وايضاً قد يقع الفصل بين لما وشأطه بكلمة ان زائدة
كافي قوله تعالى فلما ان جاء البشير الفاء على وجهه الآية - مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه ورد الشارح رحمه الله تعالى ما توهه **بقوله** والوجه ما تقدم اى الوجه المحسن
ما تقدم وهو انه ظرف بمعنى اذ استعمل استعمال الشأط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو
ايضاً اسماً لان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى والكلام الذى نقل عن سيويه لا يدل
قطعا على حرفية واجيب عن الوجه الذى ذكره الا بطلان كونه اسماً ما عن الاول فبان المعنى
لما ثبت اليوم اكرامك الى امس اكرمته فاتحد الزمان وهذا مثل قوله تعالى حكايه عن
قول عيسى على نبينا وعليه افضل الصلوة واكمل التحيات ان كنت قلت فقد علمته فان
الشرط لا يكون الاستقبلا ولكن المعنى ان ثبت انى كنت قلته واما عن الثاني فبان
لاشك ان العامل ما بعد هما بل هما لما فيهما من رائحة الفعل وهو المفاجاة 2 اذا والمعنى
في ما ويكفى في الظروف رائحة الفعل لان فيها توسع لا يكون في غيرها ولو سلم فلاشك ان
ما بعد هما لا يعمل فيما قبلهما لانه يغتفر في سطرهما في الظروف كما قاله ابن هشام في آية

ثم اذا رماكم دعوة من الارض اذا انتم تحجون وعن الثالث باننا لانسلم انه لا يجوز الفصل
 بين الضا والمضاف اليه كما في قوله تعالى وكذا الكاذبين لكثير من المشركين قتل اولادهم
 شركا لهم برفع قتل ونصب اولادهم وجوهر كاهم والفصل بين المضاف والمضاف اليه بالحرف
 الزائد واق في قول الاعشى شعري - بين الاحور سرا وما شعر والله تعالى اعلم قولهم وعلم توابعها
 لم يريد بتقدير يعلم ان المضاف ههنا مفرد عطف على المضاف السابق اعني لفظ العلم قوله علم البلاغة
 كما يتوهم من قول المضاف مقصورا بالذات ويكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف الاعراب
 كما هو المشهور او مجرد راعى تجويز سبويه بقائه على اعرابه لان توحيد الضمير في به يترى لا يلا يمه بل
 اراد انه مجرد عطف على المضاف اليه اعني البلاغة لا على المضاف اعني العلم فان اول العلم المضاف اليها يكفي في
 افراد ضميره والماد بعلم البلاغة علم له مزيد اختصاص بالبلاغة بان دون لاجلها ويكون
 الغرض منه تحصيل ملكة تاديبية المعاني الزائدة على اصل المراد مطابقة لمقتضى الحال وتحصيل
 ملكة تاديبية المعنى الواحد بطرق مختلفة مع تلك المطابقة ايضا وما ذاك الا المعاني والبيان
 اما ما سواها فما الغرض منه تاديبية الاعمال المعنى اعلى وجه الصورة فليس له مزيد اختصاص بها بان دون
 لاجلها بل هي وغيرها فيه سواء فاند في ما قال العصا من ان ماله مزيد اختصاص ليس له ضابط يقتضي
 دخول المعاني والبيان وفروج غيرها اعترض على المصنف بان عدة البديع علما مستقلا براسه
 يخالف لمن هو العدة وهو الزمخشري حيث حصص علم الادب في كتاب المسمى بقسطاس العرف وض
 في اثني عشر قسما ولم يعد البديع قسما براسه بل جعل ذيل لعلم البلاغة وكذا السكاكي وبانه
 جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجه الاعجاز بها مع
 انها لا تدخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المتظنون هو ان اعجاز القرآن
 لكونه في اعلى طبقات البلاغة لا سبيل الى ادراكه الا طول خدمة علم المعاني والبيان وايضا لان
 دخل البديع في معرفة دقائق اللغة العربية بل النحوي اقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه
 في الافادة واجيب عن الاول ان الحق في يد المصنف اذ لا يخفى ان البديع له موضوع
 متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيشية المتبصرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة
 ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه واجيب عن الثاني والثالث
 لانسلم عدم مدخلية البديع في الكشف المذكور اصلا لانه علم يعرف به الامور التي يصير بها الحكم

حسنا بالحسين العريض بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة ولا شك ان الحسن
 العريض يزيد به المحسن الذاتي المحاصل بالمطابقة والوضوح ويظهره كاللباس المحسن يزيد بحسن اللابس
 الحسين وهذا معنى مدخلية البديع في الكشف وبهذا المدخلية استحق الاثنان المذكور والفخر بميزان عن هذا
 ورسلهم عدم الاعتماد بالمدخلية المذكورة فنقول بان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيانات عليه في
 الحكم بالاجلية والادقية واجزا لتعليلات على ذلك والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** قدرا تميز من
 نسبة الاجل الى الضمير الذي هو عبارة عن طائفة من العلوم مزال عن الفاعل والمعنى اى من
 طائفة علوم اجل قدرها من العلوم كذا **قوله** سرا اى من طائفة علوم ادنى سرها من العلوم
 يريد عليه ان علمه يلزم على اسم التفصيل في الظاهر وهو كما ترى **اجيب عنه** بان التقدير باعتبار
 الاستعمال في المدار على صحة المعنى وان بطل الاستعمال اورد عليه ان الاصل ان لا يقدر الا ما يصلح
 ان يظهر وان كان التقدير اعتبارا **اجيب عنه** باننا لانسلم ذلك الاصل فانهم صرحوا بل التميز
 على تقدير من ولا يصح اظهار من في التميز المضمول عن الفاعل وغيره وبان الاضافة التى بمعنى اللام
 لا يصح فيها اظهارها كفاك حجة على ما قلنا قول صاحب التسهيل كم من مقدار لا يظهر ويرد على ظاهره
 المتن ان التفسير والمحدث والفقه والكلام كل واحد منها اجل من علم البلاغة فلا يصح القول بالادنية
 بالنسبة اليها فلا بد من تخصيص العلوم المضاف اليه لفظ اجل بالعلوم العربية لكنه لم يخصه ففى كلامه
 قصور يمكن ان يقال لا قصور فى كلامه اذ التعليل بمحص الكشف عن وجوه الإعجاز وكذا حمزة معرفة
 دقات العربية فى هذا الفن يقتضى اجلية من العلوم العربية التى تتعلق بالنظم من حيث ان لها
 دخلا فى افادته البلاغة في الجملة ولا شك فى اجلية عنهما واجاب عنه الشارح البارع العالم سنة العباد
بقوله لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية الخ حاصله انه لم يجعله اجل جميع العلوم كما فهم البعض
 بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة ولا شك فى صدقه فانه لا يبرر
 تفضيله على التفسير والمحدث وغيرهما **قوله** مع ان هذا ادعاء منه الخ هذا جواب بالتسليم مع
 على اى دلنا ان نجري على انه جعله اجل جميع العلوم بناء على ان من فى من اجل العلوم بيانية ولا ضرر
 فى ذلك المحل لانه امر ظاهري وقع للترغيب فانه كمال عناية وفخر به ذلك العلم يدعى ظاهرا اجلية
 بالنسبة الى العلوم ترغيبا لطلبه والمواد اجلية بالنسبة الى البعض وفظيرة الوعيدات الواقعة من الشارح
 مطلقا والمراد التقيد فلا يرد انه ادعاء امر مخالف للواقع ولا ينبغي للعالم ان يفرح بشئ باطل فانهم
قوله اذ به شذوع فى بيات وجه الاجلية والادقية على غير ترتيب اللفظ فان الاول للذات
 والثانى للاول والنكتة فيه انه لما كان المقام مقام مدح الغنون الثلاثة وبيان اجليتها ادخل في مدحها
 قدمه فى اللفظ وانما اخرى النشر دليل هذه المقدمة عن دليل المقدمة الاخرى لكون معرفة دقات
 العربية واسرارها وسيلة الى الكشف المذكور مقدمة عليه فى الوجود **قوله** لا بغيره اشارة الى ان
 تقديم الجار والمجرور لا فائدة المحصر ثم لما كان المتبادر من المحصر الحقيقي وهو غير صحيح ههنا لان العرب
 يعرف ذلك بحسب السليقة وهم كغيرهم بالالهام ايضا فسمى الغير **بقوله** من العلوم اشارة الى ان المحصر

فيكون من ادق العلوم سرّاً وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم
القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدراً لان المراد بكشف
الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلم مراتب البلاغة

ههنا اضافة بالقياس الى سائر العلوم والاهام والسليقة ليستا من العلوم **قوله** دقائق العربية
واسرارها الخ اي دقائق اللغة العربية وانما ترك ذكر الموضوع ليوهم ان دقائق الفنون الادبية باسرها تعرف
بهذه العلوم فيفيد بهذا الابهام تعجيباً لشأنه ثم الضمير في اسرارها راجع الى اللغة العربية ومعلوم ان دقائق
اللغة العربية ادق الدقائق فمع التفريع **بقوله** فيكون ادق العلوم سرّاً فلا يرد ان دقة العلوم يجب
دقة العلم لادقية وقيل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما ذكر لم يكن لفظ
كل وامثاله لكونه مقصوداً بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار
الدقائق بمعنى دقائق الدقائق كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقائق الدقائق عبارة عما هو
ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كان
ادقية المعلوم مستلزماً لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرّاً وعلى هذا
استقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام على مقدمته هي مناط التفريع ومطية وهي ان دقائق
العربية ادق دقائق كما مر **قوله** وبه يكشف الخ اي بعلم البلاغة لا بغيره من العلوم **قوله**
في نظم القرآن حال عن وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاعف اليه مقام المضاف بان
يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من قبيل قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم
حينفاً - فلا يشار في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الآية حينفاً حال من المضاف اليه للاطباق
على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءاً من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه
مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملة ورييت هذا اذا ريت وجهها بخلاف ريت غلام هند
قائمة واختلفوا في عامل في مثل هذه الحال فليل معنى الاضافة لما فيهما من معنى الفعل المشعر
حرف الجر كما انه قيل ملة ثبتت لابيهم حينفاً والصحيح ان عامله لتمام المضاف لما بينهما
من الاتحاد بالوجه المذكور واما المحبني ضرب زيداً كذا فلا كلام في جواز ذلك وكون عامله هو المضاف
نفسه هذا الكلامه واذا اشار بقوله والصحيح الى اخرى الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل
معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءاً او كجزء معنى
بل يلزم الجواز في جميع الاحوال من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلاثة التي
ذكرها ابن مالك في النية حيث قال بليت ولا تجز حالاً من المضاف له : الا اذا اقتضى المضاف عمله :
او كان جزءاً ماله اضيفاً : او مثل جزئه فلا تخيفاً : **قوله** لان للدلالة بكشف الاستار اي بقرينة

فان كشف الاستار عن الشيء يتلزم معرفة ثمران هذا الكلام دليل لقوله فيكون من اجل العلوم
 ودفع لما يرد على المحصر المستفاد من تقديم الجار والمجهول في قول المصنف رحمه الله تعالى وبه
 يكشف عن وجه الامحاز حاصل اليراد ان معرفة ان القرآن معني مشترك بين علم البلاغة
 وعلم الكلام فلا يصح المحصر المذكور وحاصل الذي اشار اليه بتقييد المعرفة بالامحاز
 بقوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة ان البرهان قسمان الى وهو ما يكون الحد الاوسط
 فيه علة لحصول التصديق بالحكم مع كونه علة ايضا لثبوت ذلك الحكم في الخارج فان لم يكن علة
 لثبوت الحكم خارجا فبرهان اني سواء كان الاوسط معلولا لثبوت الحكم في الخارج او لا واما
 سميا بالبرهان لان اللمية هي العلية والانية هي الثبوت وبرهان الله يفيد علة الحكم ذهنا
 وخارجا فسمى باسم الحدال على العلية والبرهان الا في انما يفيد علة الحكم ذهنا لا خارجا فهو
 انما يفيد ثبوت الحكم في الخارج واما ان علة ما ذا فهو لا يفيد ذلك فسمى باسم ان الدال على الثبوت
 مثال الاول الاستدلال التبعي الاخلاط على المحي بان يقال هذا متعفن الاخلاط وكل
 متعفن الاخلاط محموم ومثال الثاني الاستدلال بالمحي على تعفن الاخلاط بان يقال هذا محموم و
 كل محموم متعفن الاخلاط فان المحي ليست في الواقع علة لتعفن الاخلاط بل الامر بالعكس
 ولا شك ان الله ادلى وانيد من الا في ولما كان معرفة امحاز القرآن بالبرهان التي على
 الوجه المختار هو ان سبب امحازة كونه في اعلى طبقات البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل
 بمعرفة قواعد علم البلاغة ولا دخل في ذلك لقواعد علم الكلام حصص معرفة في علم البلاغة
 ولم يلتفت الى معرفة القاصرة وهو معرفته بالبرهان الا في المذكور في علم الكلام حيث علوا
 امحازة بعدم القدرة على الاتيان بمثل اقصر سورة من سورة القرآن كانه ليس بمعرفة فلا
 غبار في المحصر المذكور اذا عرفت هذا فنعلق الجار في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة بالمعرفة
 او الامحاز سواء فالقبيل تعلقه بقوله معني لا يصح لانه يكون المعني حينئذ ان القرآن
 معني لانه في اعلى مراتب البلاغة مع ان الامحاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى كما ستعلم
 في شرح قول المصنف ولها طرفان اعلى وهو حد الامحاز وما يقرب منه اجيب بان المراد
 بالا على الاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة تعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة
 من سورة القرآن في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه واما عينا
 الكناية في ارادة المعرفة من كشف الاستار في قوله وبه يكشف عن وجه الامحاز الخ مع صحة
 ان يكون محازا مرسل من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب لان قول الشارح لان المراد بكشف
 الاستار معرفة ان القرآن معني اي اراد المصنف رحمه الله تعالى بالكشف المعرفة بطريق الكناية
 لان هذا تمهيد الى بيان التنافي بين كلامي المصنف مع السكاكي كما سيأتي عن قريب ولا شك ان
 التنافي بينهما على تقدير ارادة المعرفة من الكشف المذكور بطريق الكناية الظاهر من التنافي بينهما
 على تقدير ارادته منه بطريق الجواز المرسل لان الكناية لا بد فيها من ارادة المعني المكني به

لاشتماله على الدقائيق والاسرار الخارجية عن طوق البشر وهذه وسيلة
الى تصديق النبي عليه الصلوة والسلام في جميع ما جاء به ليقضى اثره فيفاز
بالسعادة الدنيوية والاخرية فيكون من اجل العلوم تكون
معلومه من اجل المعلومات

لينتقل منه الى المعنى الكنائى فيجئى التنافى بينهما من حيث ان المصنف اثبت المعنى
المكنى به وهو كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن ان لينتقل منه الى المعنى الكنائى
وهو معرفة ان القرآن معجز فيجئى التنافى بين كلامى المصنف والسكاكى من حيث ان المصنف
اثبت الكشف المذكور لينتقل منه الى المعرفة المذكورة والسكاكى نفاه كما سياتى في حيث قال ونفس
وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها فيكون هناك تدافعان تدافع الحصرين فان السكاكى حصص
معرفة الاعجاز في الذوق حيث قال في المفتاح كما سياتى في ان مدرك الاعجاز هو الذوق وليس
الا والمصنف حصص في علم البلاغة وتدافع الاثبات والنفي لان المصنف اثبت الكشف والسكاكى
نفاه كما مر اما لو كان المراد به المعرفة مجازا فلا تدافع بين الاثبات والنفي لان المثبت في كلام
المصنف معناه المعرفة لا الكشف لان ارادة المعنى الحقيقي والمجازى معا ممنوع والنفي في كلام
السكاكى باق على حقيقته وهو الكشف والحاصل انه اذا اريد به المعرفة بطريق المجاز يرد احد الا
شكاليين وهو تدافع الحصرين فقط واذا اريد به المعنى الاصلى الحقيقي وهو الكشف والاذلة
ورد الاخر فقط وهو التدافع بين الاثبات والنفي اما اذا اريد به المعرفة بطريق الكناية فيرد
التدافعان معا ويظهر ان ظهورا تاما تدافع الحصرين مع جهة المعنى المراد وهو الكنائى
وتدافع النفي والاثبات مع جهة المعنى المكنى به لانه مراد في الكناية للانتقال فليتأمل
ثم كناية المذكورة محققة على تقدير ان يراد بوجه الاعجاز نفس الاعجاز وعلى تقدير ان يراد
بها مراتب البلاغة والاختصاص لها ياخذ المرادين اما ان كان المراد بوجه الاعجاز نفس
الاعجاز ويكون اثبات الوجه تخيلا فلان كشف الاستار عن الشيء مستلزم لمعرفته ان كان المراد
بها مراتب البلاغة فلان كشف الاستار عن طريق الشيء يستلزم معرفة ذلك الشيء قوله لاشتماله
الى القرآن قوله وهذه وسيلة الى معرفة ان القرآن معجز وسيلة الى تصديق النبي عليه الصلوة والسلام
قوله ليقضى اثره الى ليتبع النبي عليه السلام في طريقته وليتبع طريقة النبي عليه الصلوة والسلام
قوله فيفاز منصوب عطف على ليقضى فيكون معه غاية للتصديق او مرفوع فيكون
غاية مترتبة على الغاية الاولى قوله تكون معلومه من اجل المعلومات تحليل لترتب قوله
فيكون من اجل العلوم على ما قبله ما صله ان العلوم يطلق على المسائل على الموضوعات مسائل

وغايتها من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة العلوم وغايتها فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكر في
المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذي ليس لنفسه وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا ان مدرك الاعجاز لا يكون مدرك الاعجاز

هذا العلم الذي قاتل والاسرار التي يتندرج فيها الدقائق والاسرار التي في القرآن موضوع
اللفظ العربي من حيث مطابقة مقتضى الحال المندرج فيه القرآن فيكون معلومه من اجل للعلوم
فصح التعليل المذكور سواء اريد بالعلوم المسائل والموضوع ولا يرد الاعتراض على التعليل المذكور
بل ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز انما يكون بهذا العلم وهذا لا يستدعي
كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسألة حكم فيها على القرآن
بمخصوصه بعرض ذاتي بل اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسائله
وهذا انما يفيد شرف هذا العلم بشرف الموضوع وبالجمله لتعليل ترتيب قوله فيكون من اجل العلوم
على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل بعد ان لا يكفي بحسن الغاية لكان حسنا
وجه الاندفاع اطلاق العلوم على الموضوع والمعتز مقر بان شرف هذا العلم بشرف الموضوع
ولا حاجة الى ما اجاب به وهو ان كلام الله تعالى اشرف التركيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف
كان العلم بمجاليه اشرف فالعلم بمجال القرآن اعنى اعجازا مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد علم
اعجاز القرآن عند فقد الذوق الفطري للمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف
فقول المعتز وهذا لا يستدعي كون معلومه الى اوجه ممنوع والمحصار المستفاد من قوله وهذا انما
يفيد شرفه بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة المسائل اما بوثاقه دلائلها او بتعلقها بعقده احوال
اشرف الاشياء والثاني موجوده هنا ثم الرد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم ان المسائل
كما توهم ما قيل ان هذا الجواب لا يكاد يصح لانه حمل العلوم في كلام الشرح على كون القرآن معجزة مع انه غايبة
لهذا العلم كما صرح به العصا في اطلاله وحينئذ لا وجه لعطف قوله وغايتها من اشرف الغايات على ما قبله وفيه
ان الله قال ان المراد بالمعلوم في عبارة الشرح هو ما يعلم من هذا العلم الاعجاز كذلك والظاهر ان المراد بالغاية في عبارة
الشرح هو التصديق بنبوة النبي عليه الصلوة والسلام ولا شك في ترتيبه على الاعجاز المذكور قوله
وجلالة العلم بجلالة المعلوم فان قيل ان لفظة الجلالة مصدر راضيف الى العلم واما المصدر بقيد الحكماء قال
الرضي ان اسم الجنس الذي يطلق على القليل والكثير لفظ الولد اذا استعمل ولم تفرق قرينة تخصصه ببعض ما يصدق
هو عليه فهو الظاهر الاستغراق للجنس كما يقال ضرب زيد في الدار مع ان جلالة العلم كما يحصل بجلالة
المعلوم كذلك يحصل بوثاقه الدلائل فلا يصح المحصر اجيب بان المحصر المذكور ليس بحقيقي بل هو اضافي بالقياس الى المبادئ
على ان اضافة المصدر المحصر ليس بكل قوله فان قيل كيف التوفيق انما حاصله ان كتاب المصنف

مختصر من القسم الثالث من مفتاح العلوم فلا ينبغي له المخالفة عنه الا اذا وجد التكتة مع
 ان كلامه ههنا يخالف لما ذكره السكاكي من وجهين الاول ان المصنف ^{ان} حصص سبب معرفة الاعجاز
 في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز بطريق
 الكناية كما مر والسكاكي حصص سبب الادراك في الذوق لان اسناد الادراك الى الذوق في قوله
 ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا انما هو اسناد الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في
 الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والافالمدرک هو النفس ليس الا فلا يرد ما يتوهم ^{ان} السكاكي
 حصص مدرک الاعجاز في الذوق والمصنف ^{ان} حصص سبب كشف الاعجاز في هذا العلم ولا يخالف
 بينهما ظاهر الا يرى انه لو حصص احد مدرک الکلیا في النفس الناطقة وحصص ^{ان} سبب ادراكها في العقل
 الاستقام كلاهما من الوجهين الثاني ان المصنف اثبت كشف القناع من وجوه الاعجاز بهذا العلم باعتبار
 المعنى المكنى به لان في الكناية لا بد من ارادة المعنى الاصلى للانتقال الى المعنى الكنائي كما مر ^{ان} السكاكي
 نفاه عن اصله بقوله ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنهما ^{ان} بدتقريب الكلام على هذا
 الوجه ين دفع ما قيل ان في تقرير الاعتراضين بهذا الوجه نوع ركاة لان الاعتراضين متدافعا
 ظاهرا فان الاعتراض الاول مبني على ان يكون المراد بالكشف المعنى الكنائي اى المعنى الثاني مبني
 على ان يكون المراد به المعنى المتبادر منه اعنى التعريف والظهار للغير فكيف يوردان معا وجه
 الاندفاع ان المراد بالكشف المعرفة على الثاني واذا التناهي من جهة ان المعنى المكنى به لا بد
 ان يكون مراد به لينقل الى المعنى الكنائي وقد اثبت المصنف بطريق الكناية ونفاة السكاكي
 بذلك الطريق قوله الذوق هو ههنا عبارة عن كيفية النفس بها تدرك الخواص والمراد التي
 في الكلام البليغ وبعبارة اخرى قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه
 الحقية قوله قلنا معنى كلامه الخ جواب عن الاعتراض المذكور حاصله انه لا تدافع ولا تخالف
 بينهما لان معنى مجموع كلام السكاكي ان الاعجاز يلزم بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحظة
 فاندفع التدافع الثاني بين كلامي المصنف والسكاكي وكذا ما يتوهم بين كلامي السكاكي حيث
 اقر بان الاعجاز مدرک بالذوق مع انه قال ونفس وجه الاعجاز ^{ان} لما يمكن كشف القناع عنهما
 لان ما ذكره المصنف ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم وكذا ما ذكره
 لا يدل الا على انه انما يدرك بالذوق لان نسبة الكشف الى العلم يدل على حصول العلم به لا على انه
 يمكن وصفه وكذا نسبة الادراك الى الذوق يدل على حصوله به لا على امكان وصفه ثم يريد

وقد صرح بهذا او ما ذكره هنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس المحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من الفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمت هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول كشف للقل عن وجه الاعجاز من هذين

العلمين ثم لا يدرك

ما ذكره في بيان معنى كلامه **بقوله** وقد صرح بهذا - حيث قال شان الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه كما رفع الاسبعاد من تحقق امر في الواقع يكون بحيث يدرك ولا يمكن وصفه **بقوله** كما للاحة فانه عما يدرك ولا يمكن ان يوصف وكذا استقامة الوزن وسائر الوجدانيات لانها تدرك ولا يمكن بياها بمخصوصها وحاصل دفع الاول المندرج في الثاني كما ذكره بقوله بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه ان السكاكي حصه سببية الادراك بلا توسط شئ على الذوق سواء كان مكتسبا من العلم المذكور او غير مكتسب منه كالحاصل للعرب للذين لم يتعلموا اصلا والمصنف لا ينكره والمصنف حصه سببية الادراك بتوسط الذوق عليه والسكاكي لا ينكره وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني واخرج فيه الجواب عن الوجه الاول اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى كما مر فتذكر **قوله** ولو بالذوق الخ **فان قيل** صرح الشارح في تنزيب الباب السابع بان لو اوالوصلية تفيد كون ضد الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعرض عن الجزاء فتقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها ان مضمون الكلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك العلم نفسه بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى **قوله** وليس المحصر حقيقيا الخ بيان لفائدة اعتبار المحصر بالنسبة الى العلوم وهي دفع الاعتراض الوارد عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة ولا مدخل له في دفع التذاع ثم ان الشارح لما ادعى ان السكاكي مقر بما قال له المصنف لمن المحصر المذكور ولا يقبل الدعوى البينة فقال وقد اشير الى هذا الى انه لا يدرك الاعجاز الا بهذا العلم وانما قال اشير لان المصريح به ان وجه الاعجاز اى مرتبة البلاغة التي الاعجاز امر من جنس البلاغة اى نوع منه لا طريق اليه من الاطول خدمت هذين العلمين لكنه يلزم منه ان تكون تلك الخدمة موجبة لمعرفة الاعجاز ايضا وكذا يقال في **قوله** لا علم ان المصريح به انه لا يعلم كشف للقل عن وجه الاعجاز اى مراتب البلاغة من هذين العلمين ويلزم منه ان لا يكون كشف منها عن نفس الاعجاز **قوله** لا طريق اليه آه الظرف اعني اليه اما لغو متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الاضمار والاطول بدل من محل الاسم لانه مبتدأ في الاصل وخبر لا محذوف اى لا طريق موجود او بدل من الخبر المحذوف على راي من جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقما خبر لا وخبر لا محذوف بدل منه ويحتمل ان يكون لظرف مع متعلقة صفة لا اسم لا الاطول بدل اسم لا وخبر لا محذوف او بدل من الخبر المحذوف وهذا الاحتمالات في مثل هذا التركيب كمشهور

في باب الاعجاز

قوله وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول الكشف الخ اي وقال السكاكي في موضع آخر الخ يروي الكشف
مرفوعا ومنصوبا وجهه اعراضا بظاهره عما سبق واعتراض على الشارح بان في نقله كلام السكاكي اما
اختلال واما عدم اتقان التقريب لان عبارة المفتاح هكذا العلم في باب التفسير بعد علم الاصول
افترأ منهما على المرفوع بمراد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا الفع في درك
لطائف نكتة واسرارها ولا الكشف للقناع عن وجهه اعجازا وقد صرحوا بان الطرفين اعني في باب
التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقراء اي اقول وارفع على معنى لا علم ارفع معناه في باب التفسير بعد علم
الاصول اي اذا تعلقا باقراء فعلى هذا لا يكون قوله كشف مقيد بالطرفين المذكورين وقد حمل الشارح
عبارة المفتاح فجاء الاختلال وان قلنا بتقيد بالطرفين المذكورين في عبارة المفتاح بنا على ما قال الشارح
في شرحه عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكروا لعلهم
يتقون ط ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقيد المعطوف به لا يجوز الا
ستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه كما في قوله يوم الجمعة سرت وضربت زيدا لم يحصل
التقريب لان مقصوده من نقل الكلام المذكور اثبات ان السكاكي مقيد بمحصر الكشف في الطرفين
مع ان المستفاد من العبارة على تقدير يعلق الطرف بالكشف وتقيد به ان علم الاصول الكشف منهما
وان غيرها كالكشف ايضا لكنهما الكشف ولا شك في منافاة المحصر المذكور اوجب عنه بان الظاهر
متعلق بالكشف كما في عبارة السكاكي كما علم من القاعدة المذكورة المنقولة عن الشارح فارفع الا
اختلال من النقل والمضام الى علم الاصول محذوف التقدير لا علم بعد حصول علم الاصول
الكشف الخ وان افعال التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعدة عن الغيرة في الفعل لا
بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل
الفعل مترايدا الى كماله قصد الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في التصاخر بحيث يفيد
عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده فيه منتهيا الى كماله على وجه الاختصار فيحصل
كمال التفضيل كما هو المعنى الادخ في الفاعل في صفاته تعالى لاذ لم يشاركه احد في اصلها
حتى يقصد التفضيل نحو الله اكبر وامثاله وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف
على نبينا وعليه الصلوة والسلام رب السجين احب الي مما يدعونني اليه وقول على رضى الله تعالى
عنه لان اصوم يوما من شعبا احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى
واعظم من ان يضبطه العلم فمعنى الاكتشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان
في الكشف من كل علم مترايدان فيه الى كماله فتم التقريب فاخبرهم ثم المراد بعلم الاصول علم
الكلام واللغة والصرف والنحو فانه كما لا بد في كشف القناع عن وجهه الاعجاز من فهم

على ان يكون
العلم في
الاصول
مقيد
بالطرفين
المذكورين
فان كان
العلم في
الاصول
مقيد
بالطرفين
المذكورين
فان كان
العلم في
الاصول
مقيد
بالطرفين
المذكورين

بيان وجه الإعجاز وادراكه بحقيقته لا امتناع الإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن إلا تحت علمه الشا كل كما ذكر في المفتاح

أصل المعنى الحاصل برعاية اللغة والصرف والنحو كذا لك لا بد في حمل الآيات المشعرة
بالجهة والجسمية والمكان على المعنى المجازي العرفي أو الكنائي من العلم بامتناعها
على ذاته تعالى الحاصل بعلم الكلام مثلا لولا امتناع الاستواء على الله تعالى لما حملنا
قوله تعالى الرحمن على العرش استوى على أنه كناية عن ما كنية الملك من غير تصور استواء
وجلس ثم لما شئ من الكلام السابق فهم أنه لو كان العلمان المذكوران موجبين لكمال
الكشف لم يتحقق الإعجاز في كلام الله تعالى لأن من أحاط بقواعد العلمين يمكن له أن يدرك
وجه الإعجاز بكامل حقيقته لمهارته في العلمين فيمكن له أن يأتي بكلام مثل قصص سورة من
القرآن في الفصاحة والبلاغة مع أن الأتيان المذكور ممتنع كما أمرهم الله تعالى بالأمر العجز
في قوله وأن كنتم فريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة فمثله فعلم أن العلمين المذكورين ليسا
بموجبين لكمال الكشف دفع بقوله نعم لا يمكن بيان وجه الإعجاز إنما حاصل الدفع أن العلمين
موجبان لكمال الكشف لكنه لا يوجب إدراك كنه حقيقة الإعجاز لا امتناع الإحاطة باللطائف
والخواص المستفادة من هذين العلمين لأن نقصانها في الأكشفية فقول الشا لا امتناع الإحاطة
على حذف المضاف أي لا امتناع الإحاطة بلطائف هذا العلم وخواصه فيكون قوله
فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن إنما قصر حقيقيا بالنسبة إلى جميع من سوا الله تعالى سواء كان محيطا
وعالما بقواعد الفنين أو كان من أرباب السليقة لا ضافيا بالنسبة إلى المحيط بقواعد الفنين
ولا بالنسبة إلى أرباب السليقة أيضا كما يفهم من ظاهر عبارة الشرح فافهم ثم كلمة نعم
قوله نعم لا يمكن إنما للاستدراك لا للجواب فتفيد أن ما قبلها صحيح صادق لكن لا بجميع
احتمالاته فبالنسبة لما بقي تصديق وبالنسبة لما خرج تكون تقويروا ثباتا لأنه لم يثبت
الاحتياط بخلاف ما قبلها فإنه خبر تقدم وههنا بحث وهو أنه يفهم من كلامه الله لو حصل
الإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ليدخل كنهه بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع لأن الذي
يعد بهذا العلم هو أن المقام الفلاني يقتضي الاعتبار الفلاني وبمجرد ذلك لا يعرف أن القرآن
معجز بل لا بد مع ذلك أن يعرف أن ما لا بد منه في تحقق الإعجاز متحقق في القرآن
والأمور التي تجب رعايتها مرعية فيه حتى الرعاية وهو موقوف على معرفة كمية حال
المخاطبين وكيفيةها واشتمال القرآن على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهي لا يعرف

وتشبيه جوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستعارات بالكنائية واشباه الاستعارات
لها استعارة تخيلية وذكر الوجوه ايهاماً وتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة
بالكنائية واشباه الوجوه استعارة تخيلية وذكر الاستعارات ترشيعاً وقد جرينا في هذا على
اصطلاح المصنف والقرآن فعلاً بمعنى مفعول ثم جعل اسماً للكلام المنزل على النبي عليه
الصلاة والسلام ونظمه تاليفاً كقائمة مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا قولها

بهذا العلم فانهم قوله فانهم لعله اشارة الى الجواب بان الكامل من بين الامر التي لا بد منها في
معرفة ان القرآن معجز انما هو مسائل الفنين التي يستفاد منها الخواص واللطائف للكلام
فاذا حصل لاحد الاحاطة بها مع الخواص واللطائف يمكن ان يحصل له باستعانة سائر
مالا بد منه في معرفة ان القرآن تحت علم البشر سواء كان لعدم الاحاطة باللطائف والخواص المستفادة
من هذين العلمين او لعدم كفايتهما فاطريق ذلك الذوق الذي يعرف به الاعجاز لا وجه
لا بالكنية **قلت** ارباب السليقة وخادموا العلمين يعرفون جنس البلاغة والفصاحة
ويعرفون جنس ارتفاع الكلام بها بان يحصل منهما الكلام لطف مخصوص فيعرفون
منه في اذاع مرادة شيئاً من ذلك الجنس يعجزون عن الاتيان بمثله ولا يعرفون باي وجه
حصل اما لعدم الاطلاع على جميع مقتضيات الاحوال او لعدم الاطلاع على كيتها وكيفيتها ورعايتها
الاعتبارات بحسب المقامات ورعاية مقامات الكلمات بعضها مع بعض ومقام خطاب الزكي
وغيره والى هذا المعنى اشار السكاكي بقوله شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه
قوله وتشبيهه وجوه الاعجاز - اي مراتب البلاغة الموجبة للاعجاز **قوله** استعارة بالكنائية
وهي عند المصنف ان يشبه شيئاً بشئ في النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه
ودرجة التشبيه واداته سوى المشبه **قوله** تخيلية - وهي ان يثبت للمشبه شئ من لوازم
المشبه به وبه يدل على التشبيه المضمي في النفس **قوله** ايهاماً - ويقال له التورية ايضاً وهو
كما سيأتي في البدع ان يذكر لفظه معنيين قريب وبعيد ويؤيد به البعيد وما نحن فيه
كذلك لان للوجه معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق او المراتب وهو
المراد ههنا **قوله** ترشيعاً - وهو ان يذكر شئ يلائم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه اولها
منه اذا كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه عجز مرسل كما في قوله عليه الصلاة
والسلام اسرع كن لحواقبي اطول كن مدافان اطول كن يدا ترشيعاً لليد وهو ههنا عجز
عن النعمة **قوله** وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف - اشارة الى الاختلاف في الاستعارة
بالكنائية وغيرها على ما سيأتي بيان في البيان انشاء الله تعالى **قوله** والقرآن

في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تو اليهما في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب رطب لما ادى الى فساد وليس الاعجاز من بحر الالفاظ والالها كان للطائفين العالين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة وشارة الى ان كلماته كالدرر

فعلان يقال قرئت الشئ قرآنا جمعة وقرئت الكتاب قراءة وقرآنا تلوته قوله ثم جعل اسما
 اى على سبيل النقل اما بعد جعله بمعنى المفعول اى المقروء او المجموع كما هو الظاهر من كلامه
 او حال كونه باقيا على معناه المصدر ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه السلام
 بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن علما له بذكوما يعينه ويكفي في تعيينه العهد في لاي الكلام
 والنبي عليه السلام كونهما مهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القرآن حتى يجب
 ان يزيد فيه ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف لينتج شواذ القراءات
 ومنسوخة التلافة والاحاديث الالهية قوله ونظم اى نظم القرآن المقصود منه طوية
 وتمهيد لبيان وجه اختيار النظم على اللفظ وقوله فلذا اختار النظم - تصريح به صلة
 ان النظم لما كان عبارة عن تاليف كلماته حال كونها مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
 على حسب ما يقتضيه العقل والاعجاز انما يتحقق بكمال البلاغة وهي انما تتحقق باعتبار
 هذا النظم لا بتوالي الكلمات في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق كما هو مدلول لفظ اللفظ
 اختار النظم على اللفظ ثم المراد بالمعاني في قوله مرتبة المعاني - الامور التي يقصد بها البلاء
 كالتركيب وعدمه وتقدم المسند اليه والمسند الى غير ذلك من مقتضيات الاحوال وبتبتيها
 وضع كل منهما في محله المطلوب هو فيه والمراد بالدلالة في قوله متناسقة الدلالات - الدالة
 المطابقة والتضمنية والالتزامية وتناسقها مشابقتها واما ثلثها في المطابقة لمقتضى الحال
 يعنى اذا كان الحال يقتضى دلالة المطابقة اى بها وهكذا وقوله على حسب يقتضيه العقل
 متعلق بكل واحد من مترتبة المعاني ومتناسقة الدلالات على سبيل التناسق ثم كلمة حسب
 بمعنى القدر والعدد كما في الصحاح يقال ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدرة وعدده اذا كانت
 مجردة يحرف الجرح فالبين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وبها يسكن في ضرورت الشعر على الوجه
 الاول ايضا ثم اعترض العصام على الشارح بان النظم ليس مجزئ تاليف الكلمات بل يكون بتاليف
 اجزائها ايضا ولا يكون الا بتاليف جملة ايضا اذا نظم كما يتعلق بكلام واحد كذلك يتعلق بكلامين
 اجيب عنه بان المراد بالكلمات ما يتكلم به مجزئ مفردا كان او جملة وما قيل تاليف المركبات
 هو تاليف كلماتها فحفي ان تاليف المركبات ناظر لمعناها التركيبى بخلاف المفردات قوله
 ولان فيه استعارة لطيفة - وجه اخر لاختيار النظم على اللفظ اى في ايراد لفظ النظم على اللفظ
 استعارة لطيفة يحتمل الاستعارة بالكناية بان شبه القرآن الكريم في النفس بعقد الدرر
 واثبت له النظم فذلك التشبيه المضم في النفس استعارة بالكناية والاثبات المذكور يستعار

ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين أبو يعقوب يوسف السكاكي نقداً لا بغفارة اعظم ما صنّف خبر كان فيه اى في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لها لنعلم ما تميز من اعظم لكونه احسنها ترتيباً اى لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شئ في مرتبة

تحليلية ويحتمل ان تكون استعارة مصرحة ما شبه ترتيب الكلمات بادخال اللؤلؤ في السلك ثم استعير النظم له وجه لظاقتها اما احتمال الوجهين المكنية والمصرحة اذ ما في الاستعارة من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به فعلى الاول يكون قوله لطيفة وصفا مقيداً وعلى الثاني يكون وصفاً مادحاً وتضمنها تشبيه كلمة القرآن كالدرر ويكون الوصف مقيداً كما في الاول اليه اشارة بقوله اشارة الى ان كلماته الخ قوله من مفتاح العلوم سمي كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح للعلوم التسعة التي اشتغل عليها من الصناعات والفنون والاشغاف والمعاني والنبيا والبديع والقوافي والعروض والمنطق قوله السكاكي - نسبة الى سكاكة قرية بنشأ فورد قيل بالعراق وقيل باليمن والذي ذكره السيوطي انه نسبة الى جده كان سكاكاً كان له ذهب والفضة قوله تعذرة الله تعالى يقال تعذر السيف اى جعله في غدة اى غلافه ومحل المعنى المراد ستر الله تعالى ذنوبه ودرنظاره عن المكروه كما يحفظ السيف بالغدة ثم في التعبير عن جعله مغفورا بهذا اشارة لطيفة اى تشبيهه بالسيف في حدة القرصية قوله بيان لما اعظم الكتب المشهورة التي صنفت فيه يريد عليه ان لقسم الثالث ليس بكتاب بل جزءاً للكتاب واذا كان من الكتب المشهورة بياناً لما لزم ان يكون هو ايضا كتاباً لان افعول التفضيل ههنا اعنى اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث اجيب عنه من واجوبته الاول انه جعله كتاباً باعتبار المعنى اللغوي اذ الكتاب في اللغة انضم والجمع الثاني انه لما افرد بالتدوين صار كتاباً مستقلاً الثالث انه لما كان هو العدة من اجزاء المفتاح صار كأنه كتاب كله ثم لما كان يتوهم من عبارة المتن ان قوله نفعا منصوب على التمييز من المشهور وحينئذ لا يكون فصلاً في المقصود وهو مدح القسم الثالث وتفضيله على الكتب المصنفة في علم البلاغة لانه لم يعلم عظمة باعتبار النفع البتة لاحتمال اعظمية باعتبار آخر كالجمع مثلاً وهو لا يحسنه بل يشينه كما لا يخفى دفعه المشرح بقوله تميز من اعظم - اى من نسبة اعظم الى ضمير الفاعل لا من نسبة المشهورة الى ما صنّف من ال عن الفاعل اى اعظم لفعله قوله من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصابه على التميز ثم كلمة من في مثل هذا الترتيب لكون سببية والجمعة قد يستعمل بمعنى العلة والسبب وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرز بان اريد بالجمعة المعنى الاول فلا بد من القول بزيادة كلمة من بخلاف ما اذا اريد بالمعنى الثاني قوله وهو وضع كل شئ الخ يريد عليه ان الضمير في مرتبة اما ان يرجع الى كل او الى شئ وعلى التقديرين يفسد المعنى اذ الترتيب ليس وضع كل شئ في مرتبة كل شئ ولا في مرتبة شئ ما اجيب عنه بان الضمير الى شئ قبل استفادته العموم من كلمة كل

فلكل مسألة مثلاً مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان
 شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كأنها
 عقد قد انفصم فتناثرت لآلئها ولكونه انما تحريروا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثر
 للاصول والقواعد وهو متعلق بمحمد في نفسه قوله جمعاً لان معمول المصداق
 لا يتقدم عليه لان المصداق عند العمل مأول بان مع الفعل وهو موصول و
 معمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المتب الاجزاء عليه هذا

فيعتبر الحكم على شيء بوضعه في مرتبته قبل اعتبار العموم في الشيء ومرتبته ولا يمنع من ذلك
 اشتغال التركيب على كلمة كل لانه امر يتبع الملاحظة كما قالوا ومنهم السيد السند حيث قال في شرحه
 للمفتاح في قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور انه من عموم النفي والنفي فيه انه ان اعتبر قيد
 العموم في الكلام او الاثم دخول النفي عليه ثانياً كان النفي وارداً على المقيد نافية القيد بناءً على ان النفي
 توجه المقيد وان عكس كان النفي وارداً على المنفي مفيد العموم ففيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين
 على القرائن ويمكن ان يقال ان الضمير الى كل شيء والعبارة من قبيل مقابلة الجمع بالجمع فيفيد
 انقسام الاحاد على الاحاد كما قالوا في ادخلوا ودركم فكان هذا الكلام اجمالاً مفصلاً بعد الاجزاء
 فكانه قيل هذا وضعه في مرتبته ووضع هذا امر تبة **قوله** فلعل مسألة الخ دفع لما يرد من ان
 الترتيب وضع كل شيء في مرتبته واذا كان الكتب المشهورة مشتقة على الترتيب كما يقتضيه افعال
 التفضيل فكيف يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها حاصل الدفع ان لكل مسألة مثلاً مراتب
 بعضها لا يق بها وبعضها اليق بوضعها في المرتبة الاولى يحصل حسن الترتيب وفي الثانية احسنها
 فترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث احسن **قوله** وان شئت ان تعرف الخ اثباته
 لما دعه المصنف من احسنية ترتيب القسم الثالث بالنسبة الى الكتب المشهورة **قوله** فعليك
 اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كما ههنا كان بمعنى استمسك وقيل الباء
 زائدة في المفعول تقوية لعمله **قوله** بكتب الشيخ الخ اي بطالعة كتب الشيخ **قوله** تراها - اي كتب الشيخ
 بالنسبة الى ترتيب القسم الثالث **قوله** كأنها عقد قد انفصم الخ في تشبيه كتب الشيخ بالعقد اشارة
 الى حسن ترتيبها وفي انفصامه وتناثر لآلئها اشارة الى الخطا في درجة ترتيبها عن ترتيب القسم
 الثالث فثبت ما ادعاه ولا يرد ما قيل الخ الوكا نت كعقد قد انفصم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون
 مصداقاً للمقال المذكور **قوله** وهو تهذيب الكلام - وقد يطلق التحري على بيان المعنى بالكتابة
 كما ان التقرير بياناً بالعبارة وليس بما د ههنا فلذا لم يتعرض له الشارح ثم ان تهذيب الكلام
 و تنقيحه وتطهيره من العائب والزوائد بالنسبة الى الكتب المشهورة لا ينافي في اشتغالها على الحشو
 والتطويل في نفسه فلا يرد على المصنف ان كلامه هذا مناقض لما سياتي منه وهو **قوله** لكن كان
 اي القسم الثالث غير مضمون الخ **قوله** متعلق بمحمد وفي الخ الفائدة الشاملة جميع الموارد في حذف
 الشيء ثم تفسيره زيادة يمكنه في القلب لان الشيء اذا بين بعد انتظار النفس اليه يكون اوقع فيها

ثم لما كان يتوهم انه لم يلزم بيقول بالمدكور المؤخر حق يحصل الاستثناء عن ارتكاب المحذوف ثم التفسير ثم اجاب
بقوله لان معمول المصدر لا يتقدم عليه - د - ب - ج - ه بقوله لان المصدر لان الاصل في العمل
هو الفعل والمصدر فيه متفرع عليه وانما اشتهر تخصيص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون
المصدرية معه مع اشتراكهما في الوصف لان ان حرف مصدرى اعرف في ذلك من ما حتى قال اللفظ
ان كلمة ما اسم تقتضي عائدا اليه و غير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي
يتفرع المصدر عليه في العمل وان كان متأصلا عليه في الاشتقاق قوله وهو موصول الى الموصول
اسمي وهو ما لا يتم الا بصلته وعائد كالذي واخواته وصلة جملة جرية وحرفي وهو ما اول مع
ما يليه من الجمل بالمصدر كان وما خرج مخصوصه ومه على قول من يؤهلها بالمصدر والفعل الذي خفي
اليه الظرف نحو يوم ينفع الصادقين وحين ضربت لان ذلك يدل بالمصدر بنفسه لا مع ما يليه وهذا
الموصول لا يحتاج الى عائد بل لا يجوز له جرية كما سبق واختلفوا في لزوم كون الصلة لهذا الموصول
الحرفي جملة خبرية والاكثر ان على جواز كونها امرا وغياء ما قال الرضي والاصح عدم جواز ذلك
ووجهه بعضهم بان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا يطلب
فيه فقيه ان الامم والنهي الموصولين بان المصدرية انما يؤيد لان المصدر ما يؤخذ من الماداة
التي تدل على الطلب واذا قيل كتبت اليه بان قد وان لا تقيم كان معناه كتبت اليه بالامر
بالقيام او بالنهي عنه وانما قات الدلالات بالصيغة فقط على ان خوات الامرية في الموصول بالامر
عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة
بالمضارع عند التقدير بالمذكور فلما لا يقدر هذا فكذا ذاك قوله لكونه متقدما جزاء
حاصله ان الصلة مبينة للموصول والموصول لا يمكن جعله جزءا من الكلام الا بها
فهما كشي واحد مترتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث
لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزئها الا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها
على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي وانما قيدنا الموصول بالحرفي لان
هذا الحكم يختص به واما الموصول الاسمي فقد يفصل بينه وبين صلة بجموعها نحو الذي
اياها ضايت - فلا يجوز العجبي ان زيد اضربت لان ما بعد ان في تاويل المصدر فيقتضي
اتصاله بما يتضمن المصدر وهو الفعل ويجوز العجبي ان اعطيت درهما زيدا
وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل
مرتبة المفعول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء
وذا لا يجوز لكونه متقدما جزءا من الشيء المرتب الاجزاء عليه ثم ان ضمير ما راجع الى الشيء المرتب الاجزاء
اد الى الجزء وحاصله انه اذا قدم في ذلك جزء اللفظ الذي خيرة بعد طائفة من اجزائه كالصلة
ههنا على باقي الاجزاء وهو ههنا الموصول لزوم تقدمه على ما يتقدم عليه الاجزاء الباقية فيلزم تقدم
ذلك الجزء على نفسه لان المتقدم على المتقدم متقدم كما مر وكذا على اللفظ نفسه ايضا اذ ليس المتقدم
على اللفظ الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما لا يخفى فلا مسامحة فيه كما قيل ان الجزء
لم يتقدم في الموضع على الشيء لنفسه بل بعض الاجزاء مقدما على البعض فاخرهم والله تعالى اعلم

والاظهر انه جائز اذا كان المفعول ظرفا او شبهه
قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم
بهمارأة و مثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف
وليس كل ما أول بشئ حكمه حكم ما أول به

قوله هذا - اي هذا ما ذكره انما نسب الشارح القول المذكور الى القوم لعدم ارتضائه عليه
كما ذكره بقوله والاظهر انه جائز اذا كان المفعول ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا
اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور لانه محتاج الى الفعل او معناه مثل احتاج
الظرف اليه قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي الخ وجه الاستدلال بالآية الاولى
ان الظرف اعني معه متعلق بالسعي ومفعول له فان المقصود ان اسطيع على نبينا وعليه
الصلوة والسلام لما بلغ السعي الذي قدر فيه على السعي مع ابيه ابراهيم على نبينا وعليه
الصلوة والسلام في قضاء حوائجه امرنا بالذبح وهذا المعنى انما يحصل بتعلق الظرف
بالسعي وما قيل ان المعنى انه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم الحمد الذي قدر فيه على السعي
قبل مع من فقل مع ابيه ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام ففيه ان ذكر الجواب قبل ذكر
منشأ السؤال مما لا وجه له وما قيل ان الظرف حال من السعي مقدم عليه بلغ السعي كاشنا معه
ففيه ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه بلغ حد السعي مع ابيه في اشغاله وحوائجه بحيث
كان الصعبة بينهما في السعي لانه بلغ سعيا يصاحب اياه اي سعي ابيه على تقدير المضاف
في معه كما لا يخفى على الذوق السليم والقول بان الظرف لغو متعلق ببلغ يقتضى ان يكون
بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا وهو كما ترى والقول بانه متعلق ببلغ والمراد
بالسعي المسعى وهو الجبل الذي يقصد اليه بالمشى تكلف لا يصار اليه واعتراض على الاستدلال
بالآية بان الكلام في تقدم مفعول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف بينهما
فرق لان سر عدم جواز تقدم مفعول المصدر عليه تاويله بان مع الفعل وهذا التأويل
في المنكر دون المعارف كما تقر في الخواص التقريب غير تام اجيب عنه بانه لا فرق
بين المصدر المعرف والمنكر لان ما تاويل المصدر عند العمل بان مع الفعل ضعفه في العمل
وهذا المعنى لا يتفاوتة فيهما فاذا ثبت جواز تقدم المفعول على المصدر المعرف ثبت جواز
تقدمه على المنكر فتم التقريب ووجه الاستدلال بالآية الثانية ان المقصود بالنهي
اخذ الرحمة بالزاني والزانية لا مطلقا وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرأفة

ومقدما عليه كما لا يخفى قوله والتقدير تكليف - دفع اعتراض يرد على الاستدلال با
لايتين بأنه يجوز أن يكون متعلق الظرف مقدرا قبله فلا يصح الاستدلال وحاصل الدفع
أن التقدير تكليف والتكليف لكونه خلاف الأصل مما لا ينبغي أن يصار إليه بلا ضرورة وداعية
ولما كان المتوهم أن يتوهم أن الضرورة ههنا محققة كما ذكره سابقا بقوله أن المصدر مؤول
بأن مع الفعل إذ دفعه بقوله ليس كل ما أول بشئ إذ حاصله أنه ليس كل ما أول بشئ
حكمه حكم ذلك الشئ لجواز أن يكون بعض أحكامه مختصة بصريح لفظه أن لا يرى أن
المؤول به وهو أن مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك والامتناع المذكور
من هذا القبيل لظهور التقدم فيه على الموصول فاندفع ما قال الجليلي من أن المناسب
أن يكون المؤول بشئ حكمه حكم ذلك الشئ فيما أول به لأجله وتأويل المصدر عند العمل
لأجله لأن حقه أن لا يعمل لنقصان مشابهة الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنا
كما تقرر في المحذرة الاندفاع تحقق الفرق بينهما وهو ظهور التقدم فيه على الموصول
بجلاء المصدر لعدم وجود الموصول فيه في اللفظ اعتراض على قوله والتقدير تكلف
بأنه يمكن أن يقدر الفعل في الآية المذكورة بأن يقال بلغ أن يسى معه السعى وهذا
أن كان تكلفا لكن تقدير المصدر المتقدم على أن يكون المذكور مفسر له من فنون البلاغة
لما أن ثبنا كمال سعيه في المصلح مع أبيه في حداثة سنه أمر مقصود وفي الحذف ثم التفسير
دلالة على ذلك على أنه يجوز أن يكون معه ظرفا لغوا معولا لبلغ بأن يراد بجمع على ما ذكره
ابن هشام في المعنى محج الصحة على أن تكون بكلمة معه مرادفة كلمة عنده بلا ملاحظة
معنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان أي يتغنى عنده ولم يرد أن
التغنى صادر من السلطان أيضا حينئذ لا يرد ذلك المخذور والذي ذكره في النسخة
بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة أبيه تمثلا بمخالفة بلا مفارقة من أول وجوده
إلى أن حد السعى بحيث كان مستكملا في أخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء
الحق أن الوجه الواجب في المصدر أن لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف
لا خفاء صورة أن والتوسع فيه مع أن الفراء جوز تقدم صلة أن المصدرية عليها
مطلقا فادقصد نكتة مقتضية لتقدم معموله الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلاغة
بلا تكلف لأن البلاغة يلتفتون إلى لطف المعنى بعد أن كان لما ارتكبو وجه مساغ في
العربية وأن كان مرجوحا فإذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فإن رئيسا في نكتة
تحصل بتقدم معموله عليه جعلناه معموله والأحملنا على وجه آخر بحسب اقتضاء الأحوال
فظهر أن الأحسن في كلام المصنف أن يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفسر جمعا وليس فيه

مع ان الظرف مما يكفيه راحة من الفعل لان له شأن ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا التسع في الظرف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة

نكتة التقديم بـ السميع وهو كونه رعاية لجانب اللفظ ليست بمنابة يترك لها رعاية جانب المعنى اجيب عن الوجه الاول والثاني بان ما ذكره من المعنى على الوجهين وان كان صحيحا في نفسه الا انه لا يناسب لسياق الآية لانها سيقف لبينا فضيلت ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام وعلو درجة حيث صبر نفسه الشريفة على ما امر به طاعة لله تعالى من ذبحه ولده البالغ الذي شاهد نفعه وهو السعي والاعانة له في قضاء حوائجه وهذا لا يحصل على الوجهين المذكورين كما لا يخفى وعن الثالث ان رعاية السميع وان كان نكتة مرجوحة حين تمامها النكتة فيها رعاية لجانب المعنى لكن التمانع غير موجود ههنا والالهام ثم التفسير وان كان ادق في النفس الا انه لا يناسب جميع المواقع بل له مواضع خاصة يناسبها والمناسبة ههنا غير ظاهرة في رعاية السميع في النكتة الموجهة لجعل الظرف المقدم معولا للمصدر المؤخر والله اعلم بالصواب قوله مع ان الظرف مما يكفيه راحة من الفعل - المراد بالظرف ههنا الظرف الحقيقي اعني الزمان والمكان فلا يرد ان التقريب غير تام لان قوله له شأن ليس لغيره انما يختص بالظرف الحقيقي اعني الزمان والمكان لان ما يقع فيها لا ينفك عن مطلقها وان انفك عن خصوصها والدعوى عامة وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية راحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ثبت الكفاية في شبيهه لان شبه الشيء محمول عليه ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا استع في الظروف يشتمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبيهه والمراد براحة الفعل ما في ملازمة بالفعل وفي المصدر ذلك لانه يدل على الحدث وهو احد اجزاء مدلول الفعل ثمة ان هذا القول جواب ثان بطريق المنع كما ان الاول المصدر بقوله وليس كل ما اودل بشئ الجواب بطريق التسليم كما عرفت حاصله اننا لا نسلم لزوم تاويل المصدر والعامل في الظروف بان مع الفعل لان التاويل المذكور لا اجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل الظاهر ولما كان التاويل هو المشهور فيها بينهم قدم تسليمه على منعه وان كان حقه ان يعكس ومن الدلائل الدالة على الكفاية المذكورة انه يعمل في الظرف الحقيقي ما هو بعد من العمل كدلول الاسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نفق في الناقور فذلك يوم مثلي يوم تسير اي في الصور الناقور من النفق بمعنى التصويت واصله القرع الذي هو سبب الصوت وفي شبيهه عمل اسم الجامل باعتبار لمح المعنى المصدر كما في قوله الشاعر شعر اسد على وفي الجواب نعامه فتتأخر تنفس من صفيير المصاف - الى غير ذلك من الامثلة قوله لتنزله من الشيء الزائد لبقوله لانه له شأن الزائد حاصله ان نسبة الظرف الى الشيء كنسبة الشيء الى نفسه وبين وجه الشبه

بقوله لو قومه فيه وعدم انفكاكه عنه - حاصله ان الشئ لا ينفك عن الظرف الحقيقي اعني
الزمان والمكان لو قومه فيه كما اشرقت كما ان الشئ لا ينفك عن نفسه **قوله** ولهذا اتسع في
الظرف ماله يتسع في غيرها اما ان يكون ماله يتسع قائما مقام عامل اتسع بتضمينه معنى الفعل
المتعدى اي اعتبر فيه ماله يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اي اتسع فيها اتساعا
لم يعتبر في غيرها ثم من الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في
قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومنه عمل مدلول
الضمير كما في قول زهير ابن ابي سلمى لشعره والحرث الاما علمته وذقت وما عساه بالجدب المزيم
اي ما عدا شئ عنهما **قوله** لكن كان القسم الثالث الخ اذ دفع لما يتوهم من توصيف القسم الثالث
بالادصاف السابقة ودوانه اذا كان كذلك فلا حاجة الى المختصر والدفع غني عن البيان
قوله وهو الزائد المستغنى عنه - اي اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في اداء اصل
المراد سواء كان متعبدا او لا كما الثاني في قوله كذبا ومينا فان احدهما زائد والاول فكما في قوله
فاورثني تكملة صدر الراس والقلبا فان الراس متعين للزيادة وسواء كان لفائدة يستغنى
عنها في اداء اصل المراد كما في الامثلة والشهد الذي حذفها من القسم الثالث او لا
لفائدة وليس المراد بالفائدة في التأكيد لدفع التحيز مثلا في مقام يقتضيه فان هذا
لا يصح التجريد عنه لانه نحل **قوله** وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة اي التطويل
مصدر بمعنى المعمول الكلام الزائد على اصل المراد بلا فائدة فانه اذا كان لفائدة يكون
اطنا با وهو قد يكون لاشتماله على الحشو وقد لا يكون حاصل الفرق بينهما ههنا ان الحشو
يعتبر فيمان يصح الكلام بعد حذفه بدون تغير في العبارة كما في كذبا ومينا واصلح الراس
فانه لو نزل التي قولها كذبا فحذف او مينا يصح بدون التغير في باقي الكلام وكذا اذا قال صناع
اما التطويل فقد يكون كذلك حينئذ يغني عنه الحشو ويكفي فيه التجريد وقد لا يكون كما
اذا قلت ربيت غصنفا فانه لا يصح الكلام مع حذف غصنفا لكن يمكن ابد الله باسدا هو
اقل حرمنا حينئذ لا ينفع فيه التجريد بل النافع فيه الاختصار وهو تغير العبارة الطويلة
بعبارة مختصرة فالمراد من التطويل ههنا هو هذا القسم لان لا يغني عنه الحشو فلهذا
القسم زاد التطويل على الحشو لانه لا يغني عنه كما عرفت وزاد الاختصار على التجريد لانه لا ينفع
في هذا القسم بل النافع فيه الاختصار كما مر فاندفع توهم الاستدراك في عبارة المصنف
وعلم ان بينهما عموم وخصوص فان كل حشو تطويل ولا عكس وحملها ههنا على هذا المعنى بلوغة
قوله قابلا للاختصار والتجريد فان الاول مناسب وموافق للتطويل بالمعنى المراد ههنا والثاني
الحشو فان التجريد تخليص الكلام عن الزوائد فان قيل غصنفا ليس زائدا على اصل المراد
فانه باسقاطه عن اللفظ لا يحصل ما هو المراد فما معنى الزيادة واقلت معنى الزيادة ههنا انه

وسيجيء الفرق بينهما في بحث الاطناء وعن التعقيد هو كون الكلام مغلقا يتوهم على الذهن تحصيل معنى قابلا لخبر بعد خبر
اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا لخبر آخر كما يحتاج الى الايضاح لما فيه من التطويل والى التعقيد
عما فيه من الحشو الفت مختصرا جوابا لها اي كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر يتضمن ما فيه اعني القسم الثالث من
القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئية ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القية الى المنكر يجب

يكن تجبى با هو اختصار وبغنى غناه او نقول المقصود به تمثيل الزيادة التي لا يمكن حذفها
مع بقاء الكلام صحيحا اما مثال ما نحن فيه فهو ما اذا لم يكن في البلد الامير واحد فقلت
جاء اللفظ الزائد الذي ظلم العباد ترديد الاخبار يجبى الامير فقط لا من حيث عهد المخاطب
له بالظلم فانه يكفي جاء الامير في اداء اصل المارد كما اذا تقدم ذكرا احد من الرجال صريحا
او كناية فقلت جاء الذي فعل كذا ولا غرض في ذكر الصلة الا لتعين فانه يكفي الرجل -

قوله وسيجيء الفرق بينهما - اي الفرق الاصلاحي وهو ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة
بمحت يكون الزيادة متعينا كما مر من قوله فاوردتني كلمة سداع الواس والقفا والتطويل

هو الزيادة لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كما مر من قول الشاعر
والفي قولها كذا باد مينا : اوله قد ردت الاديم لرا هشيه - وهذا الفرق يفيد تباينها اذا قلنا

وصدقا **قوله** وهو كون الكلام مغلقا يتوهم - اي كون الكلام يتوهم على الذهن تحصيل معنى
لنحل واقع اما في النظم او في الانتقل فعلى الاول يكون التعقيد لفظيا وعلى الثاني يكون

معنويا كما سيجيء ثم في التفسير التعقيد يكون الكلام الخ تنبيه على ان المصدر معنى للمفعول
ليكون صفة للكتاب بخلاف المبني للفاعل فانه صفة المتكلم **قوله** خبر بعد خبر ويجمل

ان يكون حالا من اسم كان او من خبره وكذا مفتقرا فيكونان حالين متوازنين ويجمل ان
يكون مفتقرا حالا من الضمير قابلا فيكونان من الاحوال المتداخلة **قوله** للاختصار

المراد بالاختصار ايراد الكلام المطابق لاصل المراد بعبارة وافية على المراد ويعلم من قوله
لما فيه من التطويل انه مقابل للتطويل فيكون شاملا للايجاز والاطناب والمساوات

اعترض العصام في الاطول بانه لا فرق بين الاختصار والايضاح والتجديد في كون كل واحد
منهما صفة مرضية فلا وجب جعل الاختصار مقبولا وجعل الاخرين محتاجا اليها **الاجيب عنه**

بان فيه اشارة الى ان الاتزان عن التعقيد والحشواهم من الاتزان عن التطويل وانما قد
في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في بيان موجب تغير القسم الثالث وعكس ناظرهما في النشر

اقاما ما بذكر الاختصار لان مولفه مختصرة وتخصيصه وقد ناظر التعقيد على ناظر الحشورعاية
للسجع **قوله** الفت مختصر الخ انما اختار الفت على اختصار مع ان الظاهر ان كتابه اختصارا

اشعارا بان مطيح نظره ليس اختصارا مصنف السكاكي بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه ايضا
ليس كتابه اختصارا القسم الثالث فقط لوجود الغير فيه ايضا وهو التجديد والايضاح

قوله اى كان ما تقدم - اشارة الى ترتيب الجواب على ما تقدم والسببية انما هو فى راي
المصنف فلا يرد على السكاكى انه لم يختص ولم يوضع ولم يخرج كتابه مع وجود السبب قوله
وعلى حكم كل اى حكم على كل لان كلية الحكم من حيث هو حكم كون المحكوم عليه كلياً فان الحكم
اعنى المحكوم به فى الكل والجزئى واحد مرفوع فقولنا الفاعل مرفوع وفى قولنا زيد مرفوع فهو
صالح للكلية والجزئية وانما يكون كلياً من كلية الموضوع فكلية الحكم من حيث هو حكم كلية
المحكوم عليه ومرفوع فى قولنا زيد مرفوع وان كان فى نفسه كلى لكنه باعتبار انه محكوم به
على زيد ليس بكلى والضمير فى ينطبق وجزئياته راجع الى كلى ومعنى انطباقه صدق
على كليها وليس معناه الاشتغال كما قيل لان الفاعل فى الفاعل مرفوع ليس مشتقاً على
الخصوصيات وان صدق عليها فهو احتراز عن القضية الطبيعية فان الحكم فيها وان كان
حكماً على كلى لكن لا تنطبق فان حاصل الانطباق ان يمكن ان نصير كبرى لصغرى سهلة
الحصول وذلك لا يمكن فى القضية الطبيعية لان موضوعها هو الماهية من حيث العموم فلا يخرج
فيه الاحكام العموم كالكلية والجنسية والنوعية واللام فى قوله لتستفاد للعاقبة كما فى
قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً اى عاقبة ذلك الانطباق الاستفادة
وليس لتعليل لان الاستفادة لتعلل بالانطباق لا الكعس اذ الانطباق ذاتى والعارض لاجل
الانطباق هو الاستفادة وانما ذكر هذا القيد لكونه مأخوذاً ومعتبراً فى مفهوم القاعدة
ومسمى ها فلا تسمى قاعدة الامن حيث انها تعرف منها جزئياتها فانها من حيث وقوعها فى الحقيقة
مقدمة ومن حيث انها تطلب بالدليل مطلوب ومن حيث انها تحصل به نتيجة ومن حيث
انها تقع فى العلم مسألة وقيل المراد بالحكم القضية اطلاقاً لاسم الجزء الاخير الذى يدور عليه
الكل وجوداً وعدماً وهو المحكوم به على الكل والانطباق الاشتغال وفى قوله على جزئياته
حذف مضاف وهو احكام لقريئة قوله لتستفاد احكامها وحذف مضاف اليه وهو موضوع
لقريئة ان ليس للقضية جزئيات تشتمل عليها فضلاً عن ان يكون لها احكام فتعرف منها
واللام فى الاستفادة للعاقبة ومعنى التعريف قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها
ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتغال تلك القضية على احكام موضوعها استخراج
تلك الاحكام منها بالقوة القريبة يجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم
موضوعها على واحد من الجزئيات وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعها وتلك القضية
تسمى اصلاً والاستخراج تفريعاً والمثال ما ذكره الشارح وهو قوله كل حكم القية الم قوله
بان يقال - تصوير لاستخراج تلك الاحكام ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس فى
الكلام حذف المضامين كما فى توجيه الاول بل حينئذ لا بد من القول بالاستخدام فى ضمير
ينطق على جزئياته لان كل واحد منهما راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه وهو معنى مجازى

هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يكون كذا فيعلم انه لو كان يشتمل على ما يحتاج اليه
لاعلى ما يستغنى عنه لكان حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايضا لما الى
فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل
او من كلام العرب الموثوق بعزبيتهم فهي اخص من الامثلة

لا بمعنى القضية والمراد بالظاهر القضية كما بحثت فعلى التوجيه الاول من هذين التوجيهين يكون معنى
قوله فانه ينطبق على ان زيدا قائم الخ ان ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم وعلى
الثاني منهما يكون معناه انه يصدق مفهوم موضوعه عليه ولا يبعد ان لا يرتكب في الكلام
حذف كما في التوجيه الاول والاستخدام كما في الثاني بان يشبه الفروع التي هي النتائج بجزئيات
الكلي في اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات
مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها
وبالانطباق الاشتغال ولا يخفى انها تكلفات لا تليق بمقام التعريف وان ذهب اليها الجهم الغفير
فالخى هو التوجيه الذي ذكر سابقا والله تعالى اعلم اعترض على تصوير الشارح الاستخراج بان
الكلام الملقى الى المنكر ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ممنوع اذ لا يلقى اليه الخالي من التاكيد
وان كان مؤكدا يلزم من صدقه وصدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل اجيب عنه
باختيار الشق الثاني ومنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام الملقى
الى المنكر يجب ان يجعل مؤكدا اى مشتملا على التاكيد حين الالتقاء فلا يفيد وجوب لزوم التاكيد
الى الملقى حتى يتبين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتأمل **قوله**
لاعلى ما يستغنى - ثم لما كان متوهم ان يتوهم انه ليس في كلام المصنف ما يدل على المحصر فمن
اين فهم الشارح المحصر المذكور دفع الشارح **بقوله** ليكون حشوا - حاصله ان الباعث على
المصنف في تأليف هذا المختصر انما هو اشتغال القسم الثالث على الحشو والتطوير فينبغي ان لا يكون
مولفه مشتملا عليهما فالحصر مستفاد من المقام **قوله** وهي الجزئيات التي ذكرت لايضاح
القواعد - كما يقال كل فاعل مرفوع فلا يضاحه يمثل بزيد في قولنا جاء في زيد فانه فاعل
مرفوع **قوله** فهي اخص من الامثلة تفريع على ما ذكره لانه لما ذكره تعريف الامثلة انما
الجزئيات التي ذكرت لايضاح القواعد وفي تعريف الشاهد ذكر منها هي الجزئيات التي ذكرت
لاثبات القواعد ولا شك ان الايضاح ادنى حالا من الاثبات ولهذا قال في الشواهد هي التي
يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل وقيد الاثبات بقوله لكونها الخ ولم يقيد
الايضاح بل بقى على العموم علم ان كل ما يصلح لكونه شاهدا يصلح لكونه مثالا من دون عكس
فالاهمية والاختصاصية بينهما انما هو باعتبار الصلاحية وليس المعنى ان كل شاهد مثل بلا عكس
كلى فانه لا يستقيم ههنا لان المراد من الذكر للاثبات كما في الشواهد او للايضاح كما في الامثلة
اما ان يكون له وله فقط او يكون له وله في الجملة سواء كان الذكر لامر آخر ايضا فعلى الاول

ولم آل من الاول وهو التقصير جهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن المراد الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الاول في قولهم لا الوك جهدا متعديا الى المفعولين والمعنى لم امكنك جهدا وحذف فعلها المفعول الا ول لانه غير مقصود اى لم امكن اجتهادا في تحقيقه اى المختصر

خارج عرضى حتى لو اعتبر ذلك فيما يكونان متباينين انتهى قوله ولما ال - عطف على الفت ويجوز ان يكون حالا من فاعله اصله األوهين تين الاولى للمتكلم والثانية فاء الكلمة فقلبة الهزة الثانية الفاء وحذفت الواو للمجاز وما ضربه الا كعلا قوله من الاول بفتح الهزة وسكون اللام كالنصر وبالضمتين كالعلو قوله هو التقصير - يقال قصر في شئ اى اتوا فى الامن قصر لا عن الشئ بمعنى انتهى وعجز كما دهم العصام لقوله في تحقيقه قوله وقد استعمل الاول في قوله لا الوك جهدا الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف بانه مخالف للاستعمال المشهور لانه يستعمل في كلامهم متعديا الى المفعولين والمصنف اقتصر على المفعول الواحد قال صاحب الكشاف تفسير قوله تعالى لا يالوفكم بها الا يقل الا فى الامر بالواد اقصر فيه ثم استعمل متعديا الى المفعولين في قولهم لا الوك نصحا ولا الوك جهدا على التضمين اى تضمينه معنى المنع والمعنى لم امكنك جهدا قوله وحذف ههنا المفعول الاول الخ اشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور حاصله انه لا مخالفة بين المصنف والمشهورين الا انه حذف المفعول الاول لعدم كونه مقصودا لان مقصود المصنف عدم منع الاجتهاد في تحقيقه ما ذكر في المختصر من الابحاث في الواقع لا عن الخطاب المعين او غير المعين فقوله اى لم امكن اجتهادا - بيان لمعنى قصد المصنف ثم ههنا وجوه اخرى لم يحل الشارح عبارة المتن عليها بناء على ان تعدية الى المفعولين بتضمينه معنى المنع في غاية الشروع مع استماله على جزالة المعنى منها انه يجوز ان يكون لم آل في كلام المصنف على معناه التحقيق اعنى لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدى الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حال من فاعله بمعنى مجتهد او مصدرا للحال المقدر اى لم آل مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم منها عدم التقصير في الاجتهاد ومنها انه يجوز ان يكون الاول متضمنا معنى الترك فيكون جهدا مفعوله اى لم اترك جهدا ومنها ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم اترك كما نقلنا عن ابى البقاء فيكون جهد منصوبا على الخبرية بمعنى جاهد الى غير ذلك من الوجوه المحتملة قوله في تحقيقه - متعلق بلم آل لا بجهد العدم جزالة المعنى لان نفي منع الجهد حينئذ يكون قاصرا على التحقيق والتهديب دون غيرها بخلاف ما اذا تعلق بلم آل فان المراد حينئذ لم آل في وقت التحقيق جهدا والمراد بوقت التحقيق وقت التأليف المستند فيفيد انه لم يمنع

يعنى في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وبحديبية اى تنقيح ورتبة اى المختصر ترتيبها اقرب تناولاى انظر
وهو في الاصل مل ليد الى الشئ ليؤخذ من ترتيبها اى ترتيب السكاكى والقسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول
ولم ابالغ في اختصار لفظ اى المختصر تقرىبا مفعول لهما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقرىبا
لتعاطيه اى تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبه ولولم يتوّل الفعل المنفى بال مثبت على ما ذكر

في هذا الوقت جهد في التحقيق وغيره قولى اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول - لن ونشهر رب
ثم ان قولى اضافة - اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اى هذه اضافة المصدر الخ او
منعوب على المصدرية اى اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر الخ ثم انه قد اضافة الى
الفاعل على اضافة الى المفعول لما تقرى في كتب الخوان الاول اكثر واولى قولى تقرىبا مفعول
له لما تضمنه معنى لم ابالغ - ذكر المصنف فعلان اعنى رتبة ولم ابالغ ومنصوبين اعنى
تقرىبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له للفعل الثانى كونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقرىبا
لتعاطيه تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثاني الا ان التقريب اعتبر بالقياس الى
التعاطي والتسهيل بالنسبة الى الفهم وليس هذا الفرق في المعنى ولا وجه لجمعها مفعولا لمجموع
الفعلين على ترتيب اللف كما لا يخفى قولى ولولم يتوّل الفعل المنفى بال مثبت الخ بيان لعدم
جعله مفعولا له للم ابالغ وبيان الاحتياج الى تاويله بالفعل المثبت حاصله انه لولم يتوّل بال مثبت
لان اما متعلقا بمذخول النفي اعنى ابالغ وحده من غير تعلق النفي به او به من حيث تعلق النفي به
والثاني باطل لان النفي متى لو حظ متعلقا به كان ما حوذا من لحيث انه من احوال غيره ويكون غير
مستقل فلا يكون صالحا لان يقيد بشئ لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقيد هذا
القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا تصلح للموصوفية بل جميع
ائمة النحويين صرحوا بذلك على ان تجرد حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في الظرف
عند جميع جمهور النحاة الا اذا اولى بالفعل فاذا كان متعلقا بمذخول النفي وقيد له يكون النفي
داخلا على كلام فيه تقيد وكل كلام فيه تقيد اذا دخل عليه النفي يتوجه اليه الى القيد مع بقاء
اصل الفعل لانه كما انه المقصود بالاثبات كذلك يكون مقصودا بالنفي فيصير المعنى ههنا
ان المبالغة في الاختصار مع وجوده لم يكن للتقرير والتسهيل وليس هو بمقصود بل المقصود
نفي المبالغة في الاختصار صلا واغترض على الشارح بان التاويل بترك لا يجوز لنا لجواز
ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد اجيب عنه بان توجه النفي والاثبات الى القيد الزائد
وعكسه امران مفوضان الى المقام الا ان لم ابالغ اذ لم يتوّل بالفعل المثبت تعين توجيه النفي
الى القيد فيلزم المحذور للذكور لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقيد واذا اولى
يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى فافهم ثم قيل في عبارة الشارح
مسا هلة لان الفعل ابالغ وهو ليس بمؤول بما ذكره بل المؤول هو مجموع لم ابالغ كما صرح به
الشارح في شرح المفتاح فالأظهر ان يقال ولولم يتوّل لم ابالغ واجيب عنه بان الاصطلاح

لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لآخر وهذا مبني
على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد
على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا

فهنا وهو للمفعول له اما ان يكون متعلقا بالنفي وهو باطل لانه يصير المعنى انتفت المبالغة
للتقريب وانتفاء المبالغة ليس بفعل والمفعول له ما فعله الفعل فالمانع من تعلق هذا القيد
اعني تقريرا باعتبار كون القيد خصوص المفعول له هو عدم كون نفي المبالغة فعلا لا كونه
معنى حرفيا لا مكان ان يلاحظ مستقلا اذ لم يرخد من حيث كونه من احوال غيره بل لوجه
باعتباره حاله في نفسه واما ان يكون متعلقا بالفعل وهو بالغ لكن لا من حيث نفسه بل من
حيث نفيه وهو باطل ايضا لانه وان كان فعلا لكن القيد تعلق به من حيث النفي اي من حيث
تعلق النفي به والنفي متى لوحظ متعلقا به كان ما خذ من حيث انه من احوال غيره فلا يكون
مستقلا حتى يمكن تقييده وهذا الوجه يمنع تعلق القيد بالفعل من حيث النفي سواء كان مفعولا
له او لا واما ان يكون متعلقا بالفعل المنفي لا من حيث النفي بل من حيث ذاته بمعنى انه قيد
الفعل او لانه نفي وهو باطل لما ذكره الشارح والفرق بين المعاني الثلاثة انه على الاول
يكون قيد الانتفاء المبالغة وعلى الثاني يكون قيد النسبة الفعل اليه من حيث نفيه وعلى
الثالث يكون قيد المبالغة المنفية فاذا عرفت هذا علمت انه تعيين ان يكون القيد اعني
تقريرا متعلقا بما تضمنه لم بالغ وهو تركت وانما كان متضمنا له لان معناه اي معنى
الفعل من حيث نفيه وهو انتساب الفعل اليه من جهة نفيه وهو غير مقدور الا من جهة
توكله اذا انتفاء الفعل اصلي ثابت له لا قدرة عليه الا باعتبار قد رته على ترك الفعل
والله تعالى اعلم **قوله** وهذا - اي كون المعنى ان المبالغة لم تكن للتقريب والتسهيل
مبني على اصل وهو ان من حكم النفي ان من مقتضاها الاصل الشائع عند البلغاء والاعمال
في النفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله تعالى ما للظالمين من حميم
ولا شفيع يطاع اي لا شفاعته ولا طاعته وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير
اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصبروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم
يصبروا عالمين يعني ان عدم الاصل لم يتحقق مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه
قوله وان يقع له خصوصا - اي ظرف اعني له خبر ليقع على ان يكون من الافعال الناقصة
بتضمينه معنى الصيرورة كما ذكره الرضي في امثاله خصوصا بمعنى خاصا حال من
ضمير يقع الراجع الى الحكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويجوز ان يكون

مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد فرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه خشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا واولا وتلويا ثانيا على ما ذكرنا وتقرضا ثالثا حيث وصف مولفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ اى لا تطويل فيه ولا خشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وزواجركم اظفر اى لم افترق كلام احد

خصوصا نصبا على المصدرية باقيا على معناه اى يخص حكم النفي بالقييد خصوصا **قوله** مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون - قيل ان الظاهر ان النسخ اجمعين منصوبا على المحالية من القوم بمعنى مجتمعين فلا اشكال في كونه نفيا للاجتماع وان كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي رأينا لكان تأكيد له فلا يدل على الاجتماع في زمان ولواريد بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى المأخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد والا لكان اجمعون تاسيسا لتأكيد فلا تفاوت حيث نفي في المودى سوا ع رجع النفي الى القيد او المقيد اجيب عن الاشكال بان لفظ اجمعون وان كان تأكيدا بمعنى الكل الا ان فيه معنى الاجتماع بحسب اصل الوضع فكان نفيا للاجتماع بهذا الاعتبار ولهذا قال الحنفية ان الملائكة سجدوا والآدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام مجتمعين واستدلوا بقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون واعترض على الشارح بان ما قاله موافقا لاثل الاعجاز مسلم لو كان التقيد ثابتا قبل النفي ثم ورد النفي على المقيد وهو غير لازم بل يجوز ان يكون القيد انما اعتبر ووجد بعد النفي فلا يتأتى توجه النفي اليه حتى يقتضى وجود المقيد لا بقيد اجيب عنه بأنه حيث نفي اما ان يتعلق بالنفي وحده وقد عرفت انه يصير المعنى انتفت المبالغة للتقريب وانتفاء المبالغة ليس بفعل او بال المنفي من حيث نفيه وقد عرفت ان الفعل النفي من هذه الحثية غير مستقل فلا يمكن تقيد فلم يبق لتعلقه بالنفي لان حيث النفي وهو ما رده الشارح او بالتضمن وهو ترك وهو ما قاله الشارح **قوله** لقد افترط المصنف الخ الافراط التجاوز عن الحد ويقابل التفريط وفي المثل الجاهل اما مفراط واما مفراط ثم انه بيان للواقع وليس كما فهمه البعض باعتراضه على المصنف بان قوله ولكونه اتمها تحريرا بنا في ضيعه اى افراط وصف القسم الثالث بان فيه خشوا وتطويلا وتعقيدا الان كونه اتم بالنسبة الى الكتب المشهورة لا ينافي ان يكون في نفسه مشتملا على الامور المذكورة والله تعالى اعلم ثم بين وجه الافراط بقوله **قوله** تصريحا واولا - اى صرح باشتمال القسم الثالث بالصفات المذكورة تصريحا بقوله ولكن كان القسم الثالث غير مصون عن الخ **قوله** وتلويا ثانيا - اى لوح الى اشتماله الخ تلويا بقوله ويشتمل على ما يحتاج اليه كما ذكره الشارح بقوله لا على ما يستغنى عنه ليكون خشوا والتلويا كناية يكون الوسائط فيه كثيرة من لوح اذا اشار من بعيد **قوله** وتلويا ثالثا - اى وصف توصيفا تلويا وثالثا كناية مسوقة لموصوف غير مذكور كما تقول لمن اراد ان يشتمك والله ان شتمنى الامير

من القوم بالتصريح بها أي بالزوائد ولا بالإشارة إليهما بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالنسبة
وان لم يقصدوها يعني لم يتعن ضوئها لافنياء ولا اثباتا لبعض اعتراضات على المفتاح وغيرها
لقد اعجب في جعل لمتقطعات كتب الأئمة فوائدها ومختصرات خاصة زوائد وسميته تلخيص المفتاح
وانا أسئلكم الله تعالى لا يعرف لتقدم المسند اليه

فهو ان لم تعريض ان يذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكر كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم
عليكم فكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به الى ما يريد فعلى هذا
لا يكون بينهما فرق فذكر التلويح في الثاني والتمريض في الثالث تفنن منه والله تعالى اعلم بالصواب
قوله حيث وصف مؤلفه الم بيان لوجه التعريض كما بينه الشارح قوله المذكور من القواعد غير
دفع لا يريد على المصنف ان المشار اليه بذلك لا يخلو اما ان تكون الامور الثلاثة المذكورة اعني القواعد
والامثلة والشواهد فلفظ ذلك لا يصح لكونه مفردا مذكرا او يكون المشار اليه المختصر فيقتضي ان
تكون تلك الفوائد زائدة على المختصر مضمومة اليه وليس كذلك وحاصل الدفع اختيار الشئ
الثاني لكن الامور الثلاثة مؤلفة بل المذكور قوله بان يكون التلويح للمنفى قوله لافنياء ولا اثباتا
الظاهر ان الاول تفسير للإشارة والثاني للتصريح بطريق التمثيل لا بطريق المحصر قوله
وقد اعجب في جعل الم وجه الإعجاب اما احتمال كلامه للمدح والذم لانه يحتمل ان يكون مراده
ان مختصرات غاطرة زوائد في الفضل على الفوائد فيكون مدحا للزوائد وذما للفوائد ويجتمل
ان يكون المعنى ان مختصرات خاطرة زوائد شأنها ان يحذف فيكون بالعكس واما اللان المراد
هو الثاني كما نقل عن الشارح وحسنه لا يخفى لان فيه خفض الجناح والتواضع وهو اليق بشأنه
وكلام الشارح ايضا للمعنيين لان الإعجاب قد يحسب بمعنى الاستحسان وقد يحسب بمعنى التكبر
قوله وسميته تلخيص المفتاح - ليطلق معنى اسمه العلمي وهو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني
المخصوصة معناه الاصلى اللغوي وهو التنقيح والتهديب وانما سمي تلخيص المفتاح مع انه
تلخيص للقسم الثالث منه لان اعظم اجزائه واشرفه هو القسم الثالث فتلخيصه كانه تلخيص
لكل قوله لا يعرف لتقدم المسند اليه الم اعتراض على المصنف بان تقديم المسند اليه على
المسند الفعلي اذ الم يدل حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوى كما سيحكي وههنا
لا يفتش شيء منهما وجه حسن اذ التفرقة في السؤال حسن ليكون اقرب الى الاجابة والتاكيد انما
يكون عند انكار السامع او تردده والظاهر عدم وجودها ثم في توصيف الشارح
الوجه بالحسن إشارة الى رد ما يخطر بالبال من الوجوه وذكرها بعض العلماء ايضا منها
انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون المعنى انا أسئلكم الله تعالى لا غير
لان ما الفت لا يصلح ان يلتفت اليه غيرى فضلا عن ان ليسئل النفع به فيكون المراد
استحقاق مؤلفه تواضعا ومنها انه يجوز ان يكون القصص ايضا فيا اي انا أسئلكم

الله تعالى لا معارضة وحسادي من علماء الزمان ولا شك في عدم حسن هذين الوجهين
 أما الأول فان استحقاقه مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحية الالتفات اليه غير مناسب لما
 سلف من مدحه مختصراً وتوجيهه على المفتاح الابتكاف وأما الثاني فلانه ليس ههنا
 من يعتقد شاكّة معارضة وحسادة حتى يحتاج الى التخصيص ومنها انه لما افترق في
 وصف كتابه بالاوصاف المرضية المنبئة عن كمال نفعه كان مظنة ان يتوهم انه منتفع
 البتة من غير حاجة الى السؤال فقال وانا اسئل الله تعالى ولا اتكل على اشتغال كتابي على
 الصفاة المذكورة ولا ينجلو ايضا من التكلف فلا يشقل على الحسن والله تعالى اعلم بالصواب
فان قيل لا يلزم من انتفاء التخصيص والتقوى انتفاء وجهه حسن التقديم لجواز
 ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه لمضمون الخبر دون وصيفة الخبر له كما قيل
 في الفرق بين الزاهد يشرب ويشرب الزاهد **اجيب** عنه بان قوله انا اسئل انشاء للسؤال
 لا اخبار عن انصافه به ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المصنف
 بل في بيان احواله مثل التاليف والترتيب والتسمية والسؤال **قوله** فانه قصد الى جعل الواو
 للحال - جواب عن الاعتراض المذكور حاصله انا لا نسلم حصراً تقديم المسند اليه على المسند الفعلي
 في الوجهين بل قد يجيء لاغراض اخرى وههنا قصد المصنف الى جعل الواو للحال ليفيد مقارنة
 السؤال للجميع ما تقدم من التاليف والترتيب والاضافة والتسمية فاقى بالجملة الاسمية مع الواو
 اذ لو اورد الفعلية بدون الواو لكانت ظاهرة في الاستيناف والواردت مع الواو كانت
 ظاهرة في العطف لعدم صحة اقتران الجملة المضارعية المثبتة المحالية بالواو وكون المعطوفة
 عليها ماضوية والمعطوفة مضارعية لا يدفع ظهور العطف لان العدول الى المضارع ههنا قصد
 الاستمرار التجديدي في المعطوف الغير المناسب في المعطوف عليهما اذا عرفت تقريباً الجواب المذكور
 بهذا الخط عرفت اندفاع اعتراض اورد بان هذا الجواب ليس بدافع للاعتراض المذكور من ان
 التقديم لا يكون الا لاحد الامرين المذكورين ولا حسن لشيئ منهما ههنا فتأمل فيه **فان قيل**
 ان الاتيان بالاسمية لا يدفع ظهور العطف فاللزام على الفعلية لالزام عليها **اجيب** بان الاصل
 اتفاق المعطوف والمعطوف عليه في الفعلية والاسمية الا اذا قصد الثبوت في احدهما والتجديد
 في الاخرى وههنا لا وجه للعدول الى الاسمية في المعطوفة لعدم مناسبة قصد الثبوت فيها
 حتى يجعل وجهها للعدول الى الاسمية في المعطوفة فلو كان العطف مقصوداً لكان الظاهر
 ابقائه على الفعلية ويمكن ان يقال ان التقديم ههنا لقصد التقوى اظهاراً للرغبة واشارة
 الى انه على رجاء الاجابة فان من يرجو الاجابة يجتهد باقصى وسعه في الدعاء وفائدة التقوى
 ليست بقاصدة على رد الانكار والتردد الا اذا كان التاكيد لبيان حال المخاطب اما اذا كان

ههنا وجه حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى فكانه
 قصد الى جعل الواو للحال فاقى بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار فيه نظر لخصوص
 من المضارع نفسه كما سيبيئي في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال من ان
 ينفع به اى بهذا المختص كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اولى ^{بكل} ذى اى النفع
 وهو حسبي اى محسبي وكافى لا اسئل غيره فعلى هذا كان الانسب
 ان يقول والله تعالى اسئل بتقدريم المفعول

لبيان حال المتكلم فقد يكون لاظهار الرغبة في الشيء كما في قوله تعالى انا معكم وقوله تعالى
 حكاية من المؤمنين ربنا انك امكننا قال العلامة في شرح المفتاح التوكيد يكون لبيان حال
 المخاطب تارة واخرى يكون لبيان حال المتكلم والخبر اما ان يورده المتكلم لنفسه او
 المخاطب فان اوردته للمخاطب فلا بد من ان يقصد به فائدة الخبر او لازمها وتأكيد
 حينئذ لنفي الكار او الشك ان اوردته لنفسه فلا يلزم احدي الفائدتين فيقصده معان
 اخواتها فقولهم ان لم يل المسند اليه المقدم حرف النفي فقد ^{في} للتخصيص وقد ياتي مقويته
 الحكم وتقوية في ذهن السامع دفعا لكار او تروده انما هو في الخبر للمخاطب لا فيما
 يورده المتكلم لنفسه ولذا قال السكاكي ومراجع كون الخبر مفيد للمخاطب الى فائدة
 الخبر ولازمها فقيد بقوله للمخاطب تنبيها على هذا قوله وما يقال الخد فغ ما يخطر
 بالبال ان تقدريم المسند اليه وجعل الجملة اسمية ههنا يجوز ان يكون لقصد الاستمرار في السؤال
 وحاصل الدفع ان المناسب ههنا هو الاستمرار في التجدد وهو حاصل من المضارع نفسه
 كما سيبيئي في بيان قوله تعالى لو يطيعكم كثير من الامر لعنتم فلا وجه للعدول الى تقدريم
 المسند اليه وجعل الجملة اسمية قولهم حال من ينفع به - اى حال من المصدر المؤل اللاحق
 مفعولا ثانيا لا اسئل اى الله تعالى لا انتفاع بهذا المختص كما ثنا من فضله فالحال مبين لهئية
 المفعول والعامل فيها اسئل وليست من معمولات ينفع حتى يلزم تقدريم معمول الصلة على الموصول
 الخ في قوله وهو المفتاح او القسم الثالث - لاخفاء عن جعل القسم الثالث اصلا للمختص
 واما جعل جملة المفتاح اصلا له فغير اشكال لان القسمين الاولين لا تعلق للمختص بهما
 ويدفع بان الصفة الثابتة للجزء ثابتة للكل قولهم انه ولى ذالنفع - الهمة فيه اما
 مفتوحة على حذف لام الجر علة لقوله اسئل او مكسورة على انه استيناف ببيان كانه قيل لاى
 شئ سئله اجاب انه متصرف ذالك النفع يصيب به من يشاء قوله اى محسبي يريد الشارح

ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محمد وف كما في قوله نعم الرجل فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وحينئذ فان المخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قوله زيد نعم الرجل

ان حسب يعني حسب والدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكوة به لان اضافته لكونه بمعنى محسوب غير حقيقية فلا يبعد التبريد يقال احسبه الشيء اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم كفاك قوله لا اسئل غيره تصريح بما يفهم بطريق الالتزام من حسبي يعني محسبي قوله تعالى هذا كان الانساب اي اذا عرفت ان الجملة الاولى علة لبيان نفس السؤال من الله تعالى والثانية للتخصيص كان الانساب لتكون الجملتان علتين للمكئين المستفادين من الله اسئل لئلا تخلو العلة من سبق ذكر المعلق وانما قال انسب لان ذلك انما هو على تقدير عطفه على انه ولي ذلك النفع كما هو الظاهر ويجوز ان يكون معطوفا على اما اسئل جملة مسانعة للمجرد المثناء وايضا خلو العلة عن المعلق انما يتوهم من الظاهر لعدم ما يدل على التخصيص في اللفظ ولو اسعين بالذوق لا يلزم الخلو المذكور لان سؤاله الله تعالى حين احتياجه الى السؤال دون غيره اعدل شاهد لان يفهم منه التخصيص بحسب الذوق قوله عطف اما على جملة المخصوص منه مطالبة الالتفات من الناظرين لان وجهها حتى يصير صريحا بعد توهم عدم صحة الاعتراض على المصنف كما من ظاهر عبارته لان الشارح ليس بمنكر عن صحة هذا العطف ومثل هذا التركيب وقع من الشارح في بعض كتبه وايضا صرح به فيما نقل عنه ان هذا التحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب للاعتراض فلا يرد ما قال السيد انه استصعب الشارح هذا العطف والامر بين الانا مختارا ولا انه معطوف على مجموع جملة هو حسبي لكننا قد عطف في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا اي وهو نعم الوكيل ومعناه صريح على ما هو المشهور وسيأتي ان الله الحق وهو مقول في شأنه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية الخبرية السابقة وتختارنا نيا انه معطوف على حسبي ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى محسبي وبكفي فان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات فيجوز عطفها على المفردات وعكسه ويجوز عطفها اذا روي في استغنى نكتة كما في قوله تعالى ان الله يشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجها في الدنيا والاخرة ومن المقربين ويكلم الناس في الهدى فان وجها ومن المقربين ويكلم احوال من كلمة كما صرح به في المكشاف وقد عطف بعضها على بعض وعدل في التكلم الى صيغة الفعل تنبها على تجدد فقهنا عدل الى الجملة الفعلية الدالة على الملاح العام مباينة واما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار مجوابه ان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب نص عليه العلامة في سورة نوح ومثله يقولك قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد وكفاك محبة قاطعة على جوارزة قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذا الواو من الحكامية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من به مسكنة في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمر ابوه بخيل وما اجدوه وسيرد عليك في باب الفصل والوصل توهم الشارح ان اختلاف الجمل الاخبار والانشاء يوجب كمال الانقطاع بينها وان كانت محكية بعد القول وتكلم عليه هناك انشا الله تعالى بما يزيد لهذا المقام شرها انتهى ما قال السيد السند رحمه الله تعالى قد عرفت ان مراد الشارح

ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالتق الاصباح وجعل الليل سكنا على رأى لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا هو ان الشارح في المقصود فنقول رتب المختصر

ليس باعتراض على هذا التركيب بل التفات الناظرين الى ان يؤلوا حتى يصير صحيحا والتاويل الذي قصده الشارح في بيان التركيب هو ان يقدم مبتدأ يحجز عنه نعم الوكيل فتكون معطوف على جملة هو محسب وخبر المبتدأ عند الشارح وجهور النجاة يقع ان يكون الشارح واما السيد المحشي فانه يمنع وقوع الخبر المبتدأ انشاء كما اشار اليه سابقا فتلزم في التاويل ان يقدم وهو مقول في حق نعم الوكيل وهو ليس بصحيح لانه يستلزم ان لا تكون افعال المدح والذم مستعلة في معناها الحقيقية اعني انشاء المدح والذم في شئ من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار التي هي مثل هذا الموضع عن وقوع هذا القول في حقه وقوله فان الجمل التي لها محل في الزمان لم يوجد التصريح في الكتب المبتدأ وله قال الرضي وحاجب التسهيل يجوز عطف الجملة على المفرد بشرط ان يتجانسا بالتاويل واما قوله وكفاك حجة قاطعة الخ ففيه بحث اما اول فلجواز ان يقدم في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ اي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل منع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكره حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال ان التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تأمل ويمكن ان يقال ان الخطاب في قوله كفاك حجة الخ متوجه الى الشارح وهذه الحجة الزامية عليه والمقصود بتبكيث الشارح لانه لا يمكن له ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال حينئذ لما جوزت التقديرين في الآية فليحجز في كلام المصنف مثله فلا وجه للاعتراض عليه وقد عرفت مراد الشارح فتذكر واما ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا كما اشار اليه حيث قال ومعناه على ما هو المشهور وسيأتي تبكيث انه الحق وهو مقول في حقه نعم الوكيل لم يكن عطف ما اورد وما انفسه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا والا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل في الزمان على الاعراب على المفرد من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراده تعميم عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح ولا يخفى عليك مراد الشارح فتأمل قوله فان هذا الواو من المحكى فيه انه يجوز ان يكون الواو من المحكى وما نقل عنه رحمه الله تعالى من انه لا مجال للعطف حيث ثبت الابقاء و يدل بعيدا لا يلتفت اليه وهو ان يقال وقولنا نعم الوكيل ممنوع لجواز العطف على الخبر المقدم يعني حسبنا اجيب عطف بان التكلف الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدار لفظية قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة دنيئة فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده فكان تكلفا مثله واما جزم الشارح بالعطف لان الاصل في الواو العطف وعدم صحة جعلها خلا لكون الجملة انشائية لا تقع كونهما حالا من غير تاويل والاعتراض لا يكون في الشهور الا في وسط الكلام ولعدم تضمنه ههنا نكتة جزئية زيادة على ما يفيد الاصل وهو العطف واما جزم بالمحصر في هذين لان المذكور فيما تقدم ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى وهي انا اسئل الله لعدم وجود الجامع بينهما وايضا الجملة الاولى حالية كما عرفت وهذه الجملة كونهما انشائية لا تقع للحالية ولا على الثانية وهي انه ولي ذلك النفع كونهما معللة كما هو الظاهر وهذه الجملة لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما ان يكون العطف عليها بتمامها او على جزئها

على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني

قوله والمخصوص محذوف اي المخصوص بالمدح محذوف والنقد يرد نعم الوكيل الله وهو اما مبتدأ والانشائية قبل خبره وخبره محذوف اي الله هو او خبر المبتدأ محذوف اي هو الله قوله فيكون من باب المبدأ هذا هو التوهم الذي طلب الشارح النفاة الناظرين الى دفعه ليكون التركيب صحيحا حاصله ان نعم الوكيل ان عطف على هو حسي يلزم عطف الجملة الفعلية على الاسمية وعطف الانشائية على الاخبارية وكلاهما مختلف فيه فمنهم من جوز عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس ومنهم من منع ذلك وكذا عطف الانشاء على الاخبار منعه البانيون وجمهور النحاة وجوزوا العطف وان عطف على حسي فاستحالة لزوم عطف الجملة على المفرد وان كانت مد فوعته لتضمنه معنى يحسبى لكنه يلزم عطف الانشاء على الا خبره وذكر في دفع التوهم المذكور توخيها من احدهما ان الجملة المعطوفة عليها ايضا انشائية لان المقصود انشاء المدح بانه كاف كما قيل في الحمد لله والواو اعتراضية وثانيهما ان الجملة المعطوفة مؤولة بهو نعم الوكيل او بهو مقول في حقه نعم الوكيل على الاختلاف كما مر وما قيل في دفع التوهم المذكور انه يجوز ان يكون من عطف القصة على القصة وهو عطف حاصل مضمون احد الجملتين على حاصل مضمون الاخرى من غير نظر الى اللفظ وللاختلاف خبرية وانشائية بين الحاصلين فلا يصلح لدفع التوهم الذي يرد على المصنف لان السكاكي والمصنف لا يقولان بهذا العطف بل هو وجه دقيق حسن ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا والمصنف والسكاكي يتكرونا ويقدران معطوفا عليه انشاء قوله كما صرح صاحب الفتح اي في قسم النجوم كتابه وانما احتاج الى النقل لمخالفة ما ذكره المشهور من ان المخصوص اما مبتدأ والجملة المتقدمة خبر له او خبر مبتدأ محذوف قوله ثم عطف الجملة على المفرد المبتدأ خبر الجملة الشرطية والواو اذنية لزيادة الربط كما في لا بد وان يكون وجزاء الشرط محذوف يدل عليه الجملة الاستدراكية اي عطف الجملة على المفرد ان يصح باعتبار تضمنه الم لا يصح ههنا لكونه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وفي قوله باعتبار تضمنه - اشارة الى عدم جواز هذا العطف بدنه كما مر قوله على رائ - اي على من جعل قوله وجعل الليل سكنا عطف على قوله فائق الاصلاح لتضمنه معنى يفتق واحترزه عما قيل انه حال بتقدير قد او عطف على جملة فائق الا صباح لانه بتقدير هو فائق الا صباح قوله هذا وان الشرع في المقصود - في الصحاح الاوان الحين والجمع او نمة كزمان وازمنة ثم انظر ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب يخرج الخطبة والدليل عليه ادخاله المقدمة فيه مع اخراجه عن مقصود الفن ثانيا بقوله لان المذكور اما ان يكون من قبيل المقاصد المخرجا عن الفن في قوله في هذا الفن اما في البلاغة فاندراج البديع بطريق التغليب او هو مع ترابطها فالاندراج اظهر قوله الثاني المقدمة - اخره في التقسيم لكون مفهومه عدما وقد مر في البيان لبساطة بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على قسم قوله عن الخطا في تادية المعنى المراد - فالنقل لا فرق حينئذ بين غرض الفن الاول والثاني بل هما يشتركان فيه لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي الذي هو الغرض عن الفن الثاني هو بعينه الاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد كمالا يحسب احبب عنده بالانتماء

والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالآ
ستقراء وقيل رتبته على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف
عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي الفن الثالث كما
نبين هناك انشاء الله تعالى

اشترك الفنين في الغرض لان الغرض من الفن الاول الاختراز عن الخطأ في التادية والغرض من
الفن الثاني انما هو الاعتراز عن التعقيد المعنوي وهو بزيادة اللوازم البعيدة التي يسير الانتقال منها
الى المراد فهو انما يجتوز به عن الخطأ في كيفية التادية لاني نفس التادية في موضوع البنية المفظ العربي
لكنه من حيث كيفية الدلالة على المعنى المراد كما نص عليه العلامة في شرح المفتاح ولو سلم ان الاختراز
عن التعقيد المعنوي ايضا اختراز عن الخطأ في التادية فنقول مراد الشارح بالا اختراز عن الخطأ
في التادية هو الاختراز عن الخطأ المتأخر عن التقيد المعنوي ولم يذكر هذا القيد اعتمادا على المقابلة
او على الشهرة قوله والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين - وانما غير الاسلوب ولم يقل والا
فهو الفن الثالث مع انه اخصر تنبيهها على فائدة البديع فان قيل المصنف ممنوع لوجود الشواهد
والامثلة والاعتراضات على المفتاح فيه ايضا اجيب عنه ان المذكورات من مكملات المقاصد
فليست بمخارجة عنها قوله وعليه منع ظاهر - اى على قوله الثاني المقدمة وقوله والا فهو ما يعرف به
وتقرير المنع ان قوله الثاني المقدمة ممنوع لجواز ان يكون الثاني غير المقدمة وكذا قوله فهو ما يعرف
به ان لجواز ان يكون شيئا آخر قوله يدفع بالاستقراء فتدبر ان المصنف المذكور ليس بعقل حقيقي
المنع المذكور وان كان ذكره بطرق الاثبات بل هو حصص استقراءى وهو متحقق فان تتبعنا مقصود
الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة ثم الاستقراء ههنا يجوز ان يكون محمولا على معناه
الاصطلاحي في بعض مصنفاته وهو اثبات حكم لكلي لشوئياته واعتراض عليه السيد الشريف
بان الاستقراء العربي استدلال بالحكم الجزئيات على حكم الكل والى المقصود من التقسيم تحصيل الا
قسام لا تادية احكامها الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها واجتيازها
بالا فيجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصورات ولا تعلق لها بالدليل اصلا فلما
هو معترف به بل نجعله دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البدعي
والنظري وكما ان معرفة احكام الاقسام وتدبيرها الى المقسم لا يتأدى الا بعد حصول الاقسام
كذلك انحصارها فيها قوله وقيل رتبته انما فعلى هذا لا يصح حصص ما ذكر في المختصر في الاربعة لذكر
الخاتمة داخلة في الفن الثالث فلا يزيد ما ذكر في المختصر على الاربعة قوله كما نبين هناك اى
في الخاتمة وحاصل ما قال الشارح هناك انما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث وليست بمخارجة عنه
لان المصنف قال في او اخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما يتسرى باذن الله تعالى جمعه وقهره
من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين احواله
اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه لكونه
داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل في الاطباء ومثل حسن البيلان ومنها ما لا يربط بذكر
لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيان ففقدنا فيها فصلين ختمهما الكتاب
انتهى كلام المصنف ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في
الخاتمة قسمها لما يتعين احواله بسبب احد الامرين المذكورين فتبين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة
داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ ولا يتعين احواله وليس راجعا

ولما اجمركلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها
معهودا فغيره بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها والاشارة اليها لم يكن
لنوعيهما معنى ففكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة
في علم المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام

الى المحسنات الذاتية بل الى المعنوية وهو البديع قوله ولما التجبر الخ دفع اعتراضه
على المصنف بان الاصل في الاسماء التنكير فلم يحرف كل واحد من الفنون الثلاثة ولم ينكره
كما نكر المقدمة وحاصل الدفع ان اصلية التنكير في الاسماء مسلم الا انه وجد ههنا مقتضى للعدول
عنه في الفنون الثلاثة وهو كون كل واحد منها معهودا بالذكر التقديري حيث بلغ الكلام في آخر
المقدمة الى انحصار المقصود بالذات في العلوم الثلاثة ففهم السامع اجالا بقية التعاريف
بين ارباب التصانيف ان هناك فنا ثلاثية او ما يجري يقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلاثة
وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع او لا مثلا بالضرورة بخلاف المقدمة فانه لم يقع من المصنف
ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يتحقق فيها مقتضى للعدول عن الاصل اذا لا يمكن ههنا الا التعميم
اللازم وهو يقتضي تقدم الذكور مجازا واشارة فلا بد ما قال العصام ان انتفاء مقتضى التعريف
للعهد لا يوجب عدم التعريف وحاصل الدفع ان مقتضى التعريف ههنا لا يكون الا لامبا بان يقال
هذه المقدمة او المقدمة هذه اذ لم تهمل المقدمة بالصلة حتى يقال هذه التي هي كذا وليس
لفظ مقدمة علمنا ففكرها فان قيل لا فائدة في حل علم المعاني مثلا على الفن الاول لانه علم من
تقدم ذكره المتقدم يرى ان الفن الاول بازاء المعاني ومن ذكره البيان بعده ان الفن الثاني
بازائه اجيب عنه بان الترتيب المذكور في بيان الانحصار لا يفيد التقديم في الترتيب لا ترى
ان الشارح قدم في بيان وجه التحصير ما كان من المقاصد على المقدمة مع تاخره في الترتيب
فظهر الفائدة في الحمل لان العلوم انما هو طرفي الجملة لا انتساب احد هما الى الاخر كما في زيد
فوك فان قيل فاي فائدة في حل البديع على الفن الثالث فان كل واحد من طرفي الجملة و
الانتساب معلوم اجيب باننا لا نسلم ان الانتساب معلوم بعد العهد وطول الفاصلة
وان سلم فالفائدة سوق الفنون الثلاثة على نسق واحد قوله ففكرها - لانه الاصل
في الاسماء فلا يرد ما قال العصام ان نكتة التنكير ليس انتفاء مقتضى التعريف بل لكل
من التعريف والتنكير مقتضيات لانه لم يجعل النكتة لانه عدم مقتضى بل المقصود ان
الاصل في الاسماء التنكير ولا مقتضى للعدول عنه حتى يترك التنكير قوله اي هذه مقدمة
اشارة الى حذف المبتدأ لعدم صلاحيتها لا بدئية للتنكير ولعدم السياق الذي هو
الى التخصيص بالصفة المقدرة كما يقال في شراها ذاتا بولانه على هذا يلزم تكلف تقدير
الصفة وتقدري الخبر وتكلف الواحد اليسر من التكلفين قوله في بيان معنى الفصاحة
اشارة الى ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ كما صرح به في المفتاح قوله وانحصار
علم البلاغة - اي العلم الذي له مزيد اختصاص بالبلاغة لا الذي يتوقف عليه البلاغة
لتوقفها على الفصاحة المتوفرة على النحو والصرف واللغة وادراك الحسن قوله وما يتصل
بذلك - عطف على معنى الفصاحة كالسابق والمراد به بيان النسبة بين الفصاحة والبلاغة
وكونها اي الفصاحة بمعنى البلاغة صفة اللفظ او المعنى وبيان النسبة بين مقتضى الحال
والاعتبار المناسب وبيان مرجع البلاغة ولا شك في انها كل واحد من النوع المذكور بمعنى الفصاحة والبلاغة

ومحصولها ان يفرغ على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة والاحتياج اليها والمقدمة
ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال
مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله لمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب

قوله ومحصولها ان يفرغ على التحقيق والتفصيل الخ اي ما يحصل من تلك الالفاظ التي سمينا
ها مقدمة الكتاب ان يفرغ على التحقيق الخ والموقوف عليه للشروع انما هو التصديق بقايدة
ما فبا التحقيق والتفصيل يحصل في الارتباط والنفع واشتمال مدلولها على التصديق با
القايدة لا تصح كونها مقدمة الكتاب لانه يجوز ان يكون مدلول مقدمة الكتاب مشتملا
على مقدمة العلم كلا او بعضها كما هو الظاهر من قول الشارح فيما سيأتي سواء توقف عليها
ام لا قوله غاية العلوم الخ وهي تميز البليغ من غيره وما فيه دجوة تورثه حسنا من غير
ودجر الاحتياج اليها الاختراز عن غير البليغ والاثبات بما يورث الحسن للكلام **قوله**
المقدمة - اي لفظ المقدمة الذي يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين كما ياتي عن قريب
قوله ماخوذة من مقدمة الجيش - اي بالقطع عن الاضافة وليس المراد انها منقولة
عنها او مستعاراة لان المنقول والمستعاراة لا بد ان يكون هو اللفظ الاول بعينه غايته
ان يتغير المعنى فلا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه لعدم اتحاد اللفظ
ولانه لم يبين معنى اللفظ المقدمة حتى يقال انه بذالك المعنى منقولة هذا المحصول ما
ذكره الفاضل اللاهوري والحق ان المراد ما فيه وما قال انه لا معنى لنقل اللفظ المفرد
واستعارته عن المضاف فهو كذا الك لكن ههنا نقل المفرد واستعارته عن المفرد و
هو المضاف فقط من غير تقيدة بالمضاف اليه وضافة ههنا الى الجيش بيان للمعنى الاول
المنقول عنه او المستعار منه **قوله** للجماعة المتقدمة - من الجيش تفصيل ووضح
للمعنى المقصود بالضافة وتعين مصدر المنقول عنه او المستعار عنه حيثن ان دفع
ما قال ذالك الفاضل ولا نه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انه بذالك المعنى منقولة
او مستعاراة فافهم **قوله** من تقدم بمعنى تقدم - اي من قدم اللازم فمع اطلاق النقل
للتحقق المناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه ونقل عنه الى كل واحد من مقدمة العلم
والكتاب كما قال الشارح يقال مقدمة العلم الخ اي تطلق على ما يتوقف عليه مسائله الخ
قوله لما يتوقف عليه مسائله - اي شود عا كما صرح به في المختصر فلا يبطل طرده بالمبادئ
فان التوقف عليها اثباتا لا شرعا **قوله** لمعرفة حده وغايته الخ المراد بالمعرفة مطلق
الادراك اعم من ان يكون تصورا او تصديقا فيكون في الحد بمعنى التصور في الغاية والموقوف
بمعنى التصديق ثم ان هذا التمثيل على رأي القوم ان اريد بالتوقف في تعريف مقدمة
العلم بمعنى لو لا منفع فانهم جعلوا هذه الامور مقدمة العلم بالتفسير المذكور وما
عنده فليس مقدمة العلم الا لتصور بوجه ما والتصديق بقايدة ما وذالك جعلها في
شرح الرسالة الشمية مقدمة الكتاب ونفي التوقف عليها وان اريد بالتوقف وجد

لطا ئفة من كلام قد م امام المقصود لا ارتباط له بها وانتفاع بها
فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فريقي البعض بين مقدمة العلم
ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنها

فوجد في التمثيل صحيح على رآئه ايضا اذا عرفت هذا عرفت ان دفاع ما في هذه البعض
من التناقض بين كلاميه في الكتابين وكذا عرفت ان دفاع ما قال سيد السند
بعد ما نقل كلام الشارح من شرعه للرسالة الشمسية و يظهر لك منه ان ما جعله
في هذا الكتاب مقدم من العلم من الحد والموضوع والغاية جعله في شرح الرسالة مقدمة
الكتاب بالتفسير الذي ذكره ههنا ونفي توقف الشرع في العلم على هذه الامور
في لا يثبت عند الا مقدمة الكتاب فقط ويحتاج فيه توجيه قولهم المقدمة في
حد العلم وغايته وموضوعه الى تكلف لان هذه الامور عين مقدمة الكتاب بالمعنى
المذكور كما احتاج اليه من اثبت مقدمة العلم فقط على ما بينه فاقيل ان الامور
المذكورة يتوقف عليها الشرع في العلم بالبصيرة فلا حاجة في دفع توهم التناقض
بين كلاميه الى التكلف المذكور من بناء التمثيل على رآي القوم وغيره ويكون المراد بالتوجيه
الذي نفى في شرح الرسالة لمعنى لولا لا متنع اجيب عنه بان الشرع بالبصيرة
تكلف عنده كما سيأتي وكيف لا وهو لما كان يحصل بازيد مما ذكر في ادائل الكتب وانفقي
منه لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف عليها الشرع بالبصيرة قوله ومقدمة الكتاب
اي يقال المقدمة المضافة الى الكتاب لطائفة الى النسب ههنا ان يراد بالطائفة قطعة من
الكلام كما لا يخفى فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون كل مسألة من مسائل الكتاب اذا قدم
امام المقصود مقدمة المسئلة الثانية اجيب عنه باننا نسلم بطلان اللازم على تقدير
تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ولو سلم فوجب ان يكون تلك الطائفة من مقاصد
الفن فلا يصدق على المسئلة قوله لا ارتباط له بها - اي المقصود بالطائفة قوله
والدفاع بها فيه - اي بالمقدمة في المقصود قوله ولعدم فريقي البعض الى هذا هو الباعث
على الفرق بين المقدمتين حاصله ان من لا يقول بالفرق بين المقدمتين اشكل عليهم
امران واحتاجوا في دفعهما الى التكلف المستغنى عنه بالفرق بينهما كما استتف على انشاء
الله تعالى اما الاول فقد ذكره الشارح بقوله احدهما بيان توقف الامر ان حاصله ما
ذكره في هذا المقدمة من تعريف الفصاحة والبلاغة وما يتصل به ان كان مما يتوقف عليه
الشرع في العلم فلم ادره السكاكي في آخر المعاني والبيان لان التوقف عليه في الواقع
لا يكون مما اختلف فيه وان لم يتوقف عليه الشرع فلا يصح اطلاق المقدمة عليه واما
الثاني فقد ذكره بقوله والثاني ما وقع في بعض الكتب الى حاصله ان الامور الثلاثة
عين المقدمة فلا يصح ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه
وموضوعه واما التكلف الذي احتاجوا اليه في دفع الاشكالين فهو ما قالوا لدفع الاول

الى تكلف احدهما بيا لتوقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعم منهم ان هذا عين المقصود

ان المراد بالشروع المخوف على الامور الثلاثة هو الشروع على وجه البصيرة واما كونه تكلفا عند فلان البصيرة ليس امرا مضبوطا يقتضي الانحصار في الامور المذكورة بل الشروع بالبصيرة يحصل باز يد مما ذكره بانقص منه فلا يصدق ان الشروع بالبصيرة يتوقف على الامور المذكورة الا ان يقال ان مرادهم انما صدر الكتب بهذه الاشياء دون غيرها لانها الا هم في البصيرة وان كانت تزداد بنورها وهذا مما لا شك فيه لان تمايز العلوم الذي اتى انما هو من جهة الموضوع فلا بد من التصديق بموضوعية وعدم فتور جهتها انما يكون اذا صدق بفائدة له والتمكن من علم جال اى مسئلة ترد عليه من فاك العلم الذي هو المقصود من الاشتغال بالعلوم انما يكون اذا عرفه بمحكمة او خاصة لا زعمه واما غير الامور الثلاثة كبيان مرتبة العلم فيما بين العلوم وشرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه وبيان استمداده اى بيان انه من اى علم يستمد ليجمع اليه عند روم التحقيق والاشارة الى مسائله اجمالا فليست بتلك المنزلة ولدفع الثاني ان كلمة في تجريدية والمعنى ان هذا مقدمته تجرد من هذه الثلاثة وتستنبط منها ولا يخفى تكلفه واذا قيل بالفرق بين المقدمتين كما وقع عن الشارح اندفع الاشكالان من غير حاجة الى مثل تلك التكاليف اما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقفا عليه للشرع وتكون مختلفة باختلاف آراء المصنفين فلذا اورد السكاكي اللو المذكورة في آخر المعاني والبيان ولم يجعلها مقدمة وقد منها المصنف وجعلها مقدمة واما اندفاع الثاني فلان مقدمة الكتاب عنده عبارة عن الالفاظ كما عرفت فالمعنى ان الالفاظ ثم طلاق المقدمة على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى النقل ولا يحتاج ما قصد بالفرق بين المقدمتين من دفع الاشكالين اليه كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا على جزء من اجزاء الكتاب الى النقل من كلامهم وليس باصطلاح جديد فلا يرد ما قال السيد السند ان هذا اصطلاح جديد لا نقل عليه من كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقهم فاذهم ثم النسبة بين المقدمتين التباين الكلي لان مقدمة الكتاب لكونها طائفة من الكلام لم تكن الالفاظ والارتباط وانفع يحصلان بالالفاظ ايضا لانها طرق الافادة والاستفاضة فلا منافاة بين قوله طائفة من الكلام وبين قوله الارتباط لهما وانفع بها فافهم ومقدمة العلم اسم للمعاني الخصوصية وذكر الالفاظ لتوقف الالبناء عليها لانها مقصودة لذاتها واما النسبة بين مقدمة العلم ومدلولها مقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق ان اعتبر التقدم في مفهوم مقدمة العلم ايضا لجمع المعاني فيما يتوقف عليها الشروع وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع وعموم وخصوص

واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال الاشتي لا فائدة في ايرادها الا الاطباب
 فالاولى ان يقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن
 الابانة والظهور يقال فصيح الاعمى وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من الكثرة وجاد
 فلم يلحن وافصح به اي صرح به يوصف بها المفرد

وجي ان نعتبر التقدم في مفهومها فيجتمعا فيما يتوقف عليه اذا ذكر امام المقصود وتنش ومقتا
 الكتاب في الا يتوقف عليه الشروع في المسائل اذا ذكر امام المقصود للارتباط وتنش ومقتا منه
 العلم فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر في الاثناء قوله واعلم ان للناس في بيان العذر لعدم ايراد
 الاقوال التي ذكرها في تفسير الفصاحة والبلاغة كما هو المتعارف بين الشارحين حيث يذكر
 في تفسيرهم الالفاظ وغيرها اقوال من سبق عليهم وحاصله انه لا فائدة في ايرادها وانما الشارح
 فيما بينهم اذا كان النقل مفيد الفائدة وههنا ليس كذلك قوله لا فائدة في ايرادها الا الاطباب
 المراد بالاطباب ههنا معناه اللغوي اعني التطويل لانه لو اريد به ما هو المصطلح عليه في هذا الفن
 فمقصوده لا يصلح لان يكون وجهه للاعراض عن ايراد الاقوال المذكورة فان قيل فحينئذ لا يكاد
 يقع عبارة الشارح لان الاطباب بهذا المعنى عيب وليست بفائدة اجيب عنه بان الكلام من قبيل
 التعليق بالجمال كما في قوله تعالى لا يدعون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقصود بتاكيد الالفاظ فيها
 اصلا فيكون من قبيل تأكيد الذم بما شبه المدح كما في فلان لا خير فيه الا انه يسبح الى من هن
 اليه فان قيل ياتي عنه قول الشارح فالاولى تركه لانه اذا كان المراد بالاطباب التطويل
 فالجواب على الشارح ان يقول فالجواب تركه لان ترك التطويل واجب اجيب عنه بان الفصحاء
 والبلاغاء لما كان رعايتهم للامور المستحب كرعائهم للامور الواجب عجز عن الواجب بالاولى كما يعجز
 عن الاولى بالواجب ويعلم هذا من موارد استعمال النظم وقيل المراد بالاطباب معناه الاصطلاحي
 اي الزيادة لفائدة فيكون المعنى لا فائدة فيها الا زيادة العبارة على ما هو المقصود اعني
 التفسير وان كان في كل قول فائدة فالاولى الاقتصاد على تقرير ما في الكتاب لكفاية في التفسير
 وحينئذ لا اشكال في الاستثناء ولا في قوله فالاولى تركه والله تعالى اعلم قوله تنبئ عن الابانة
 والظهور - العطف تفسيرى ثم في عبارة الشارح اشعار بان مدار التركيب الفصاحة على الظهور
 واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لانه ذكر للفصاحة في كتب اللغة صعان كثيرة ولم يتبين
 عند الشارح اشتراكها في تلك المعاني ولا كونها حقيقة في بعض ومجازا في بعض آخر الا ان جميع معانيها
 المذكورة منبئة عن الظهور فلذا اعرض عن الجزم وقال تنبئ عن الابانة والظهور سواء كانت
 معنى حقيقيا لها او مجازيا فان جميع معانيها مشعرة ومنبئة عن الظهور وهو كاف للناسبة
 بين المعنى اللغوي والاصطلاحي قوله يقال فصيح الاعمى المراد استشهاده على ان الفصاحة في الاصل
 تنبئ عن الابانة والظهور قوله يوصف بها المفرد والكلام - اعترض على المصنف بان في كلامه
 قصور لان سكوتة عن المركبات التعقيدية يقتضي ان لا تكون فصيحة مع انه قد يكون بيتا
 من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه ويقال له انه فصيح اجاب النحائي والوزني
 بان المراد بالكلام في كلام المصنف ما ليس بكلمة فالمركبات المذكورة داخلة في الكلام فلا قصور في
 الكلام ورده الشارح في المختصر بانه انما يصح لو اطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم ينقل
 عنهم ذلك انما المنقول عنهم انه مركب فصيح وانه لا يلزم بطلان المختصر يجوز ان يكون اتصافه بالفصاحة

يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح فالنثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح شاعر
فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتساب بوصف بها الاخير ان اى التكلم والكلام فقط دون المفرد يقال
كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انت وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا
للفظ وكانه جزء من شرط محذوف اى اذا وصفت بها الاخير ان فانت عن وصف الاول بها

لكون كلمته فصيحة ولما كان يرد عليه ان التعبير عنه بالركب ثم اثباته الفصح له يقتضى ان
يكون اتصافه بها باعتبار انه مركب من حيث هو مركبا لا باعتبار فصاحته المفردات والا
فمثل هذا يجوز ان يقال في الكلام ان اتصافه بالفصاحة يجوز ان تكون باعتبار فصاحته المفردات
فلا يتحقق الفصاحة في الكلام ايضا اعرض الشارح عن هذا وقال ان الحق اى والتحقيق
على انه داخل في المفرد حاصله ان المركبات الناقصة انما تنصف بالفصاحة باعتبار ذاتها
لا بواسطة المفردات ولا قصور في عبارة المصنف لان مثل هذا المركب داخل في المفرد بقربته
مقابلة بالكلام وقال السيد السند المراد بالكلام هو المركب مطلقا مجازا من باب اطلاق الخاص
على العام ومقابلة بالمفرد قرينة لذلك بناء على المتبادر من المفرد عند الاطلاق ما يقابل
المركب دون ما يقابل المثني والمجموع او ما يقابل الجملة اعترض على ما ذكره الشارح في المختصر
والقول بان الكلام على حقيقة وان المفرد يتناول ساو المركبات التى ليست بكلام باطل
لان تلك المركبات قد تشتمل على كلمات كثيرة هي ابيات او اقاصم ابيات فربما يوجد فيها

تبعا في قبو داخر يحتل بدوها وانتهى واورد عليه ان افراد يتناول الاعلام المركبة
مع جواز اشتغالها على تناثر الكلمات كما مدحه امدحه اذ اسمى به فالاحتياج المذكور باق
واجيب عنه باننا لا نسلم ان مثل امدحه امدحه اذ اسمى به كان كل من جزئية كلمة حتى يوجد
فيه تناثر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباني حينئذ اذ لا يقصد به في هذا الموضع معنى اصلا
ويمكن ان يجاب ايضا من جانب من ادخل المركبات التقيد فحمة المفرد كما صرح به الشارح
المختصر كما مر باننا لا نسلم ان المركبات المذكورة يكون كل جزء من اجزاها كلمة حتى يوجد فيها تناثر
الكلمات والتقيد وغير ذلك بل كل جزء من اجزاها بمنزلة الحرف كما قيل في امدحه امدحه
حين العلية وفيه شئ خافهم وما قيل ان ادخال المركب التقيد في المفرد يقتضى عدم اتصافه
بالبلاغة كما قال المصنف بوصف بها الاخير ان فقط مع ان عدم اتصافه بها محل تردد ليس بشئ
لان لم يسمع منهم اتصافه بها كما لم يسمع اتصاف الكلمة الحقيقية بها فافهم والله تعالى اعلم **قوله**

يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم - وانما مثل بمثابة اشارة الى انه لا فرق
في الوصف بالفصاحة بين المنظوم والمنثور والقصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد
تجويدها وتهدبها والتأمل للنقل من الوصفية الى الاسمية او التقدير الموصوف مؤثرا ثم
القصيد لا تطلق على ابيات حتى تكون عشرة فافوتها وقيل حتى تتجاوز سبعة وما دون ذلك
يسمى قطعة **قوله** وهي تنبئ عن الوصول ولا تنته - يقال بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ
بعبارة كنه مرادة من حد كرم والبيان فيه البيان في قوله تنبئ عن الا بانه والظهور انما
لم يقل في الاصل الكفاء بما ذكره سابقا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة
بين المعنيين ظاهر لان مطلق الوصول متحقق في كل **قوله** ولا يسمع كلمة بليغة - المراد بالكلمة
ما يقابل الكلام بقربته السابق مجازا فلا يرد انه لا يلزم من عدم اتصال الكلمة بالبلاغة عدم

واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال
على السنة العرب الموثوق بعربيتههم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدرس فيما بينهم هي التي تكون جارية
على اللسان سالمة من تشاؤم الحذف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف اللفظ
الفصيح ما يكون سالما من مخالفة القوانين والتشافي والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة على ما

انضاف المركب العقيدى بها فلا يتم الاستشهاد **قوله** وكثيرا ما يصدر الى اشارة الى ان لفظة
قط من اسماء الافعال وانما صدرت بالفاء للترتين مع الدلالة على الشرط المحذوف كما ذكره الشارح
فتكون الفاء فصيفية **قوله** واعلم انه لما كانت الفصاحة الى ان يقال لها علامته هذا الكون فلا يرد
ما قال السيد السند معترضاً على الشارح ربما يمنع كون الفصاحة حقيقة في البحر بان على قوانين كلامهم
وكثرت الاستعمال على السننهم فان السكاكي جعل ذلك من علامة الفصاحة الراجعة الى اللفظ وقال
المصنف ثم علامة كون الكلمة فصيحة ان يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهما لها كثير او اكثر
استعمالهم ما بعد ما انتهى ما قال السيد السند عبارة المفتاح واما الفصاحة فهي تسعة راجع الى
المعنى وهو خلوص الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ وهو ان تكون الكلمة عربية اصلية وعلامة ذلك
ان تكون على السنة الفصحى من العرب الموثوق بعربيتهما ادور استعمالهم لها اكثر لا عليها احد
المولدون ولا هما اخطأت فيه العامة وان تكون اجزى على قوانين اللغة انتهى وهو صريح في
جعله كلاما من كثرة الاستعمال واجزى على القوانين علامة على الفصاحة الراجعة الى اللفظ وهي كون
اللفظ عربية اصلية ثم المقصود من هذه العبارة دفع اعتراضات ثلاثة يرد على المصنف
احدها ان الفصاحة عندهم كون اللفظ عربيا اصليا وجعلوا العلامة عليه كون اللفظ جاريا على القوانين
او فعدول المصنف وتسامحه في التفسير بلا تكتة غير مستحسن لانه خلاف خال عن الفائدة والثاني
ما اورد عليه بان الكلمة في قولهم ان تكون الكلمة مشتركة الا بين الكلمة والكلام لان المواد بالكلمة
ما يعم الكلام فينبغي له ان يعرف الفصاحة به او لانه فتنسب الى المفرد والكلام ثم يعرف كل واحد
كما هو المتعارف فيما بينهم من تعريفات المقسمين ولا ثم تقسيمه الى الاقسام وتعرف كل واحد منها
والمصنف لم يعرف المقسم اولاد بادري تعريف الاقسام والثالث ما اورد عليه خطيب مصر حال
حياته كما سيصريح بالاعتراض في الدفع فيما سياتى بقوله فصيح ان تفسيره الى حاصل دفع الاول ان الكلمة
المذكور لها كان ملازما للخلوص المذكور في تعريف المصنف الفصاحة به وجعله علامة عليه وانما
اختاره سهيلا للامور لانه يحتاج في كون اللفظ جاريا على القوانين كثير الدور الى حال يحتاج اليه في معرفة
الخلوص من الاستقراء المتعذر جدا **فقوله** لكونه لازما لها - بيان الجوز **وقوله** تسهيلا
بيان التبرج والى دفع الثاني اشار بقوله ثم لما كانت مخالفة راجعة الى حاصله لانه لما عرف الفصاحة
بالمخلوص عن الامور المذكورة سهيلا كما عرفت والامور المذكورة مخالفة في المفرد والكلام كما
بينه الشارح فصار فصاحة المفرد والكلام كالحا حقيقتان مختلفتان على طريقة التشبيه ولم
يجزم لجزمه بانها ليسا بحقيقتين مختلفتين بل لها حقيقة واحدة وهو كون المذكور ان يكون اللفظ
عربيا اصليا ثم نقل عن الشارح في وجه التسامح ان الخلوص لازما غير محمول فكون الفصاحة مجردة
والخلوص عدميا فلا يصح ان يقال ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هي الخاص وانما
استقام في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونهما الخلوص وقال وتحقيق الكلام ان تصادق المشتقة
كالناتق والضاحك مثلا لا يستلزم تصادق ما خذها لا لنطق والضحك ان الا ان يكون احدهما
بنزلة الجنس للاخو كالمتركة والمأثري فانه يصح ان يقال المشي حركة مخصوصة وما نحن بصدده

اعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتههم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدرس فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تشاؤم الحذف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة القوانين والتشافي والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة على ما

مما انه ملازم للثبوت الاستعمال والبر على القوانين - ٥٥

فما ذكر لكونه لازما لها شهيدا للاصحة لهما كانت الخافعة راجعة في المفرد الى اللغة الصرفة وفي الكلام الى الخلو
 الغريبة مختصة بالمفرد والتعبد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كأنها حقيقتان مختلفتان وكذا كانت
 البلاغة يقال عندهم لمعان فصولها كون الكلام على وقف مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة
 يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر يادراو لا الى تقسيمها باعتبار ما يقعان وصفانه ثم عرف كلاهما على وجه يخصه
 بليغ به لتعدد المعاني المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قد رشتك بينهما

ليس كذلك انتهى قال السيد السند وفيه بحث اما اول فلان هذا التوجيه يقتضي عدم صحة تفسير
 الفصاحة بالخلوص لا متناع تعريف الشيء بما ليس محولا عليه كما هو المشهور في السنة القوم ودعوى
 الادعاء قصد المبالغة بما لا يلتفت اليه في التعريفات واما ثانيا فلان كون الفصاحة وجودية و
 الخلو عدميا لا يستلزم ان لا يكون الخلو محولا عليها تجوز صدق العدميات على الوجوديات
 كما في قولك سباح لا سواد على ان كون الفصاحة وجودية ممنوع بل كونها عندكم عبارة عن
 الخلو المذكور اسبب بالمعنى اللغوي حيث يقال فضع اللبن اذا فخذ رغوة وذهب لها ولا دفع
 الاغمى وانضم اذا انطلق لسانه وخلصت لغة عن اللكنة فاقبيل انما جعل الفصاحة وجودية
 والخلو عدميا لازما لها بناء على ما ذكره من ان فصاحة عندكم يقال كون اللفظ جاريا على
 القوانين الخولا ولا شك انه مفهوم وجودي وان الخلو خارج عنه غير محمول قلت ربما يمنع كون
 الفصاحة حقيقة عندهم في الجريان على قوانين كلامهم وكثرة الاستعمال على السنن فان السكاكي
 جعل ذلك من علامات الفصاحة الراجعة الى اللفظ وقال المصنف ثم علامة كون الكلمة فصحة
 ان يكون استعمال العرب الموثوق به يثبتهم لها كثيرا او اكثر من استعمالهم ما بعناها انتهى ثم
 معنى قوله واما استقام في الجملة لان الخلو المذكور لكونه لازما للكون المعهود بحيث ينقل منه اليه
 ويفيد تصورا وهذا قدر كاف في التعريفات عند الادباء لانهم لا يحفظون على السند قبيحات
 المنطقية التي يقتضي صحة حمل المعرف على المعروف لان التعريف باللازم الغير المحمول مشكوك به
 كتب الادباء وكثير من السكاكي علم المعاني بالتبع وتعريف عبد القاهر النظم بالتوحى ادعى المصنف
 ان الفصاحة هي الخلو فان دفع ما قال السيد من ان هذا التوجيه يقتضي عدم صحة تفسير
 الفصاحة بالخلو الخ واما قوله فلان كون الفصاحة وجودية والخلو عدمية الخ فبناها على
 ان يكون المراد بالوجودي ما لا يدخل في مفهومه السلب والعدي ما يدخل فيه ويجوز ان يكون
 المراد بالوجودي ما يكون الا تصاف به بحسب الخارج كالفصاحة فان اللفظ متصف به في الخارج
 والعدي ما يكون الا تصاف به بحسب المتباعد العقل كالخلو فانه سلب التناقد والغريبة والتعبد
 عن اللفظ والا تصاف بالسلب باعتباري كالامكان او يجوز ان يكون المراد بالوجودي الوجود
 المضاف الى شيء والعدي العدم المضاف الى شيء فان الفصاحة الكون المضاف الى الجريان
 والكثرة والخلو العدم المضاف الى التناقد وغيره وعلى التقديرين عدم صحة الحمل بينهما
 ظاهرا لانه على الاول لم يتحد ظروف الاتصال بد من اتحادا في صحة الحمل وعلى الثاني لا يمكن
 ان يكون وجود شيء عدم شيء آخر ومبنا اعتراض السيد على ان يكون المراد بالوجودي ما لا
 يدخل في مفهومه السلب والعدي ما يدخل فيه كما في العدد ولقد عرفت مراد الشارح
 فتذكر واما قوله على ان كون الفصاحة وجودية ممنوع الخ ففيه ان الفصاحة كما عرفت
 يتصف به ما اللفظ في الخارج فكيف يقال انها نفس الخلو الذي يتصف به في العقل ثم
 ان هذا السلب لازم له فانه اذا اتصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مسلوبا عنه الوجود
 الثلاثي في العقل واما قوله ربما يمنع كون الفصاحة حقيقة الخ فمن فوع بما مر ان معنى عبارة
 الشارح تعال كون اللفظ جاريا الخ اي يقال لما علامة هذا الكون وقد عرفت فتذكر قوله
 في الخاشية لا يستلزم تصاف ما خذها الخ لان تضاد المشتقتين مبنا لا اتحاد الذات

كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل
الطلاق المشترك على معانيه المختلفة نظر الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يحفى نقد تعريف مطلق العين
الشامل للشئ والذهب وغير ذلك فهو ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه عالمه مجتدى في كلام
الناكثه خذ من اطلاقهم واعتبارهم حينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناصب ما يصلح لتعريفهما

المتصفة بمبدأ هو لا يستلزم اتحاد المبدئين في الصدق قوله فيها الا ان يكون احدهما
بمنزلة الجنس للآخر - اى اعم منه فانه يكون مبدأ ااعم صلوقا على مبدأ الاخص فاذا قيد
الاعم بقيد يتحقق التصادق بينهما ذلك لان الذات المبهمة الماخوذة مع النسبة متحدة
في المشتقتين فالعين لا يكون الا باعتبار المبدأ قوله وكذا كانت البلاغة الخ بيان للعد من
جانب المصنف في عدم ذكره تعريفا عاما يشمل الفصاحة والبلاغة في الكلام ماصلة ان
البلاغة يقال عندهم لمعان محصور لها كون الكلام في المفرد والكلام على وفق مقتضى الحال ولا شك
انه مبائن ومخالف لفصاحة المفرد والكلام فكيف يجمع بينهما مفهوم واحد يكون تعريفا لها
قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة - بيان للعد من جانب في عدم ذكره مفهوما عاما يكون
تعريفا لفصاحة الكلام والمتكلم وكذا في عدم اجتماع بلاغة المتكلم والكلام في تعريف واحد
بشأنها كما ان قوله السابق لم لما كانت المخالفة الخ كان بيان للعد في تقسيمه الفصاحة الى
المفرد والكلام ثم تعريف كل منهما قوله لتعذر جميع المعاني الخ ثم لما كان لتوهم ان يتوهم
ان الانواع حقائق مختلفة مع اندراجها تحت تعريف الجنس اجاب بقوله ولا يوجد قدر
مشترك الخ اى باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لا انه ليس بينهما معنى مشترك اصلا اذ لا مشترك
لفظيا الا بوجود بين معنييه قدر مشترك كالجسمية والنجوهرية في العين حاصل ان الجواب
اطلاق الفصاحة وكذا البلاغة على معانيهما من قبيل اطلاق المشترك اللفظي على معانيه وليس
كل واحد من اللفظي الفصاحة والبلاغة بموضوع اعمى واحد يشترك فيه الاقسام حتى يندرج
تحت تعريفه الاقسام بخلاف الجنس فانه مشترك معنوي موضوع لمعنى واحد يشترك فيه الانواع
فيكون ان يعرف الجنس ويندرج تحت تعريفه الانواع قوله نظر الى الظاهر - وهو كثرة
المخالفة بينهما لا بالنظر الى الحقيقة فانها مشتركة معنوي بين فصاحة المفرد والكلام كما عرفت
ان الفصاحة هي كون اللفظ عريبا اصليا كلمة كان او كلاما ثم قوله المذكور خاص بالفصاحة
في المفرد والكلام دون المتكلم فانها غير مشارك لها في الكون المذكور وكذا اطلاق البلاغة على
معنييهما من قبيل اطلاق المشترك اللفظي لا نظر الى الظاهر لاختلاف معنييهما قطعاً قوله
فصح ان تفسير الفصاحة الخ اى لما كان تعريف كل واحد من الفصاحة والبلاغة على الوجه
المختص من التسامح في تفسير الفصاحة وتقسيم كل منهما اولاً ثم تعريف كل واحد من اقسامها
على وجه يخصه والفرق بين الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم من المصنف دون غير
من علماء هذا الفن هو الخ قوله حينئذ لا يتوجه الاعتراض - المعترض خطيب مصر او رد عليه
حال ما تده وقيل المعترض خطيب اليمن قوله بأنه لا مدخل للرأى الخ بيان للاعتراض المذكور
قوله ولا يحتاج الى ان يجاب عنه - المجيب هو المصنف رحمه الله عليه قوله بان المراد
بيان للجواب فان قيل عبارته في الايضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقول
مختلفة لم اجد فيها بلغى منها ما يصلح لتعريفها به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بها
الكلام وكون الموصوف بها المتكلم ومقتضى هذا العبارة ان تعريف اقسامها بهذا الوجه لم يكن

به بأنه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس المتأخرون
ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا
بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تناقض الخوف والغربة ومخالفة
القياس اللغوي اى المستنبط من استقواء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فضيحة

مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا اذ كان التفسير المذكور مأخوذا من اطلاقاتهم
اعتبارا ثم كان مفهوم ما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح في الاشارة فوجب المصير الى
جواب المصنف من ان المراد بالناس المعهود دون قلت المستفاد من عبارة الايضاح ان الا
قوال التي ذكرها الناس في تعريفها وبلغت المصنف لا يصلح لتعريفها ولا يثبت الى الفرق بين
كون الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم ولا يثبت فيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقهم
واستفادة الفرق من اعتبارهم وان لم يفد عباراتهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال
والله تعالى اعلم قوله حتى هذه العبارات ان تقدم على قوله محينثلا لا يتوجه الا عن ارض
لكنه اخذها من اطلاقاتهم واعتباراتهم - اما فصاحة المتكلم وبلاغته فاخذها من اطلاقاتهم
كما يدل عليه قول البشارح وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة المتكلم بمعنى اخر وكذا البلاغة
للكلام مأخوذة من اطلاقاتهم ايضا لقوله وكذا كانت البلاغة تعال عندهم الى لان الاطلاق على
المحصول ذلك اطلاقا على ذلك المحصول واما فصاحة المفرد والكلام فمن اعتباراتهم حيث على ما
علامة الجوزي على القوانين وكثرت الاستعمل وقد اعتبروا في كثير الدورات ان يكون سالما من تناقض الخوف
اي جعلوا الكثيرة علامة على ذلك فاعتبروا بها وجعلها علامة عليه قوله ثم لما كانت معرفة البلاغة
التي دفع لها يرد على المصنف من ان البلاغة اشرف من الفصاحة فتقدم عليها ترجيح المرجوح و
حاصل الدفع ان المصنف لما كان بصدد التعريف وكانت الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة قدم
الفصاحة على البلاغة نظر الى توقف كل من ينظر الى اشرفية البلاغة في نفسها - قوله ولهذا بعينه وجب
دفع هذا ما يرد عليه من لزوم الترجيح للمرجوح او ترجيح المرجوح في تقديم فصاحة المفرد على فصاحة
الكلام والمتكلم والحاصل ظاهره علم ههنا وجه تقديم فصاحة الكلام على فصاحة المتكلم وتقديم
بلاغة الكلام على بلاغة المتكلم قوله فالفصاحة - اى اذا اردت ان تعرف اقتسام كل من الفصاحة و
البلاغة فا قول لك الفصاحة الى فالهاء فاء الفصيحة ويقال لها فاء الفضيحة بالصاد ايضا واما
سميت بذلك لانها اخصمت عن شرط مقدرا وبكونها افضيحة واظهرته قوله الكائنة
اشارة الى ان الطرف اعني في المفرد مستقر صفة للفصاحة ولذا اقدر على ما له اسما معروفا وليس
بناش من دلالة الطرف على تعريف العامل فيه وليس نظرا فالغزو المعول الفصاحة لكونها ليست
بمعنى المصدر وما قيل ان الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحى هو
المخلص فليكن في المفرد نظرا لغوا متعلقا بها بذلك الاعتبار ففيه انه ليس ذلك معناها مطلقا
بل باعتبار ارضاقها الى المفرد فلا وجه للملاحظة كونها بمعنى المخلص قبل تعلق الطرف به كما لا يخفى
وما قال السيد ناقلنا عن بعض الادباء انه يجوز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى المحصول والكون
كما جاز عمل النبأ في قوله تعالى وهل اتاك نبأ الخصم اذ تسور الحجاب والمحدث في قوله تعالى
وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرميين اذ دخلوا عليه ففيع ان المراد من تضمن معنى

فالتنا في وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التنا في نحو
 الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقة فقال تركتها تورعي الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو
 مستشش ان في قول امرؤ القيس غدا ثرة اي ذائبه جمع غدا برة والضمير عائذ الى الفرع في البيت السابق
 مستشش ان اي مرتفعات ان روى بالكسرة لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روى بالفتح استشش

المحصول والكون ان كان صيغ الاقصاد به ولو في نفس الامر لم يكن في العمل والالجاز اعمال زيد ورجل
 في الظروف وان كان انفهامه منه باعتبار نسبة الى محله وموصوفه بتلك النسبة اما بدلالة
 اللفظ بنفسه او بحالته واما باعتبار نفس الامر فقط وكفايته الثاني ممنوعة كما نسب عليه فيما
 مر والاول مسلم كما في الآيتين حيث ينسب النبأ الى المحصم والمحدث الى ضيف ابراهيم بالاضافة
 لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بحالته مثل الاضافة فلا وجه لقياس
 انفصاحه الى الامثلة المذكورة والله تعالى اعلم فان قيل يلزم على ما فعله الشارح حذف الموصول
 مع بعض صلته وهو كما ترى اجيب عنه ان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكنوا تابعين للمحدث
 كان اللام فيها حرف تعريف الاسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلة قوله
 اي المستنبط من استقراء اللغة - اشار بذلك الى انه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة
 الذي هو الحاق شئ بشئ بجامع بينهما كالحاق النسيب بالخي في التعریم بجامع الاسكار بل المراد
 القياس الذي منسب استقراء اللغة اي تتبع الكلمات اللغوية وهو القياس الصافي كقولنا
 مثلا كلما تحركت الياء والواو والفتح ما قبلها قلبت الفاء وانما لم يقل وبمخالفة القياس الصافي بدل
 قوله وبمخالفة القياس اللغوي وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشأ القياس العربي استقراء
 مفردات اللغة ثم لما كان ظاهر عبارة المصنف هو ما رفع الایجاب الكلي وهو غير مراد قال
 الشارح حتى لو جرد في الكلمة شئ من هذه الاشارة الى ان المعنى على السلب الكلي نقل عن الشارح
 انه لو اعاد من في قوله والغرابية وبمخالفة القياس كان احسن قوله فالتنا في اي اذا
 اردت ان تعرف كلاما من التنا في الغرابية وبمخالفة القياس فاقول لك التنا في اي فالفاء مثلا
 قوله فالفصاحة في المفرد اي قوله يوجب ثقلها في الثقل بكسر التاء وتحريك العين ضد الخفة
 وهو مصدر وبسكينته الحاصل بالمصدر والاول هو المراد قوله وعسر النطق - العطف
 تفسري او عطف مسبب على السبب لان الثقل سبب لعسر النطق قوله لمنه ما يوجب التنا في
 اي من الوصف وصف يوجب التنا في الثقل قوله نحو الهعخع بكسر الهاء وفتح الخاء وكسرها
 نبت اسود وفي تكملة الصحاح ان الرواية تركتها تورعي الهعخع بضم العينين المهملتين
 بينهما هاء وبالخاء المعجمة وقيل انما هي المجتمعة بخائين معجمتين مضمومتين وعينيتين
 مهملتين قوله جمع غدا برة - وهي القبضة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة
 من مقدم الراس غدا برة لا غدا برة اي تركت فظالت وفسر الشارح الغدا برة بـ واثب
 وهي جمع ذائبة ابتدلت الهمزة الاولى في الجمع بالواو لاستثقالهم وقوع الف الجمع بين الهمزتين
 في القاموس والذوا بة الناصية اي موى يثباني كما في الصحاح وفي الاساس له ذائبة
 وذوا بة وهي المنسدل من وسط الراس الى الظهر فالغدا برة اما مطلق الشعر اي شعر راس
 المرأة كما في المهدب حيث قال الغدا برة موى سرور او شعر مقدم الراس على ما في القاموس
 او الشعر المنسدل من وسط الراس الى الظهر فقول الشارح الضمير را جمع الى الفرع
 لا يناسب الا حقل الاول وانما يناسب الثاني والثالث بل الضمير على هذا الى الجيبة
 بتاويل الشخص لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه والاضافة البيانية وهذا اظهر من
 النسخة التي وقع فيها غدا برة بدل غدا برة قوله في البيت السابق - وهو قوله

اي رفعه واستشيز راى ارتفع ينعد ولا يتعد الى العلى تمامه فضل للعقاص في مثني ومرسل : آى تغيب
والعقاص جمع عقيدة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثني المقتول والمرسل خلاف المثني يعني ان ذواته
مشددة على الراء بنحو ط وان شعره ينقسم الى عقاص مثني ومرسل والا لا تغيب في الاخيرين والفرق بيان
كثرة شعره وزعم بعضهم ان متشاء النفل في مستشيرات توسط الشين المعجمة

وفرع يزبن المتن اسود فاحم : اثبت كقنو الخلة المتشكل - وقيل هذا البيت شعر قصد وتبدى
عن اسيل وتبقى : بناظرة من وحش وحيرة مطلق : وجيد كجيد الريم ليس بقا حش : اذا هي نفية
ولا بمطل = قوله تقصد اى تعرض وتبدى تظهر والاسيل الوجه سهل المحدثين وفيه طول متسا
وتبقى اى تحفظ بنفسها بناظرة اى بينهما حيث لا يقدر الناظر الى النظر اليها ودعوة اسم موضع
دانا خص وحشه اى ظباؤه او بقرو وحش ذلك الموضع لحسن عنيه والمطفل ذات الطفل خصها
لانها تكون احسن غير ناخذ النظر لاولادها عطفاً عليها والمجيد العنق والريم العزال الابيض
والفاحش المتبادر قد رة المحمود ونفته اى رفته والمطفل الخالى عن الحلى والقام اشده
كالنجم والاثني الطويل الكثير الاصول من اث النبالة يات اثابثة اى كثر والتف والقنو
كباسة النخل وهي فيها بمنزلة العنق وفي الكرم والمتشكل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة
للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين اشترخ وهو ما عليه البسر من عيد ان القنوقال تشكل
القنواذ اكثر شاربينه وقوله وفرع عطف على اسيل او على ناظرة قوله الى العلى جمع العلى
بضم العين والقصر تانيث الا على قوله فضل للعقاص استيناف كانه قيل لم يرتفع ويحتمل ان
يكون خبر بعد خبر ولا حاجة الى العائد لان العقاص هي الغداثر فيكون من وضع الظاهر
موضع المضمر قوله وهي الخصلة المجموعة الخ الخصلة بالضم لفيفة من شعري اساس
البلاغة وجمع اللغة ان العقيدة خصلة ياخذها المرؤفة فتلويها ثم يعقلها حتى يبقى التوار
ها ثم يرسلها والمناسب لما قال الشارح ما قيل انه كانت المرؤفة تأخذ شيئاً من شعر
راسها فتجمع في وسط الراس وتشده بنحو ط وتجعله مثل الرمانة ليصير فيجعد او سيمونه
غديرة وذؤبته وعقيدة ثم يستردنه بارخاء المثني والمرسل خلف الظهر ويصير
المثني والمرسل مرصين على ظهرها وتحتها العقاص المجموع كالرمانة غائماً ومخجماً
لا يظهر قوله يعني ان ذواته مشددة الخ هذا الشد مفهوم من البيت في الجملة
من مستشيرات خصوصاً اذا قرأ على صيغة الجهور ويفهم ايضا من العقاص لان
العقيدة شعرات عقاص وهو المحيط الذي يربط به اطراف الذوات والرب وقوله الشارح
المجموعة دون المجموعة يشعر بما ذكر قوله والعرض بيان كثرة شعرة - حاصله انه
ان لم يكن حقيقة هذا الكلام ههنا وجوفاً للكلام مجاز مرسل ان كان مستعلاً في
كثرة الشعر التي هي لازمة لحقيقة الكلام او تعويض ان كان مستعلاً في حقيقة ملتفة فيه
الى هذا اللازم وما قيل ان في جمع العقاص واخاد المثني والمرسل دلالة على كثرة الشعر
حيث قال ان العقاص مع كثرتها كما انها تغيب في مثني واحد ومرسل واحد بشئ لان
كثرة شعرات المثني والمرسل بحيث يستكمل واحد منهما العقاص يستلزم قلة شعرات
العقاص وكل واحد من العقاص والمثني والمرسل جزء للفرع وكثرة اجزاء الكل
بالنسبة الى جزئه الآخر لا يدن على كثرة اجزاء الكل بالنسبة الى اجزائه او ما يتاخر به بل
يجوز ان يكون جمع العقاص واخاد مقابلية بياناً لواقع والله تعالى اعلم قوله وزعم بعضهم
لما كان الشارح وصف في الكلمة الخ كما عرفت وزعم الخفاي ان متشاء النفل في المثني

التي هي من المهموسة الحرة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزي المبعج التي هي من المهموسة
ولو قال مستشف لزال ذلك الثقل وهو سهو لأن الواو المهملة أيضا من الجهورية فيجب أن يكون مستشف
الضائق قبل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف الخمسة قال ابن الأثير ليس في سبب الخارج وان الانتقال من
إلى الآخر كالطرفة ولا بسبب قبحها وان الانتقال من هذا إلى الآخر كالشيء في القيد لما نجد غير متناظر من القريب المخرج
كالجيش والشيء في التنزيل الماعهد ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع

خاصة اجتماع الحروف المتضادة الصفات وقال بعضهم ان منشأ الثقل المحل بفصاحة
الكلمة هو اجتماع الحروف القريبة الخارج وبعضهم قال هو اجتماع الحروف البعيدة الخارج
وجزم الشارح بان منشأ الثقل ليس بواحد من الامور المذكورة خاصة بل الاول ان مجال
الذوق السليم فكل ما عدا ثقيلا متعرا لنطق فهو متناظر سواء كان من قرب الخارج
او بعد ها او غيرها من تضاد صفات الحروف المتبادرة في الكلمة ابطال ما قالوا في بيان
الثقل و ايد ما جزم به بقول ابن الأثير كما سيأتي قوله التي هي من المهموسة الحرة
المشهور ان الحروف المهموسة ما يضعف اعتمادها على ما خرجها ويجمعها يستشجنك
حصفه الجهورية بخلافها ويجمعها ظل قور بض اذا غزى جند مطيع والشديدة
ما ينحصر جري صوتها عند سكوتها في فخر جها ويجمعها اجدك قطبت والرخوة في بخلافها
وهي ما عدا الحرف المذكورة وما عدا حروف لم يد وعناد هذه الحروف شهي الحروف المعتدلة بين الشدة
والرخوة قوله وهو سهو - رد على الخلقاني حاصلة انه لو كان منشأ الثقل ما ذكره لكان مستشف ايضا
ثقيلا لان الواو المهملة ايضا من الجهورية مع انه غير ثقل باعتبار فخره فهو رد لكلامه من اصله لا لقوله
ولو قال الخ كما يتوهم واجيب من جانب الخلقاني بانه لا يلزم من اشتراك الواو والزاوي صفة الجهور
اشمال مستشف على الثقل المحل لان مجاورة الفاء التي هي من حروف الذلاقة وهي حروف رب منقل
ازالت الثقل الحاصل من توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من
المهموسة الشديدة والزاو المعجمة التي هي من الجهورية وما قيل في الجواب ان مراد هذا القائل ان الثقل ههنا
انما منشأ من اجتماع هذه الحروف الخمسة اعني اجتماع السين مع التاء والواو الحاكم بذلك هو الذوق
كما يعلم من قوله ولو قال مستشف لزال ذلك الثقل لان فاء هذه الحروف الخمسة فيه ليس بشيء
لان توصيف هذا القائل الحروف المذكورة ببيان الواو اعني الفوصرف حينئذ والله تعالى اعلم قوله
قال ابن الأثير الخ تأييد لما جزم به ورد على القولين الآخرين قوله وان الانتقال من احد هاتين الحرفين
كالطرفة - عطف على قوله بعد الخارج وفي هذا العطف إشارة الى ان الباعث على القول المذكور هو
الاعتزاز من هذه الطرفة قوله لما نجد غير متناظر الخ دليل على الجزء الثاني من المدعى حاصله ان
قرب الخارج الحروف المجتمعة في الكلمة لو كان منشأ للثقل المحل يلزم ان يكون الجيش والشيء متناظر
او ليس كذلك ولما كان في عدم تنافرها محال مقال مثل بالاجمال فيه للقول بتناظره وقال
وفي التنزيل الماعهد - قوله ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع - اضافة البعيد الى الضمير
الراجع الى المخرج لفظية وهذا ادخل اللام فيه ثم هو من قبيل اللطف على معوى عامل واحد
لا على الطريقة السابقة لان المعطوف قدم فيه الجتر فقط دون في المعطوف عليه كما في قوله ربك
زيد في المسجد وفي السوق عماد هو سائغ شائع والضمير في بخلافه راجع الى غير المتناظر كما يدل عليه

بجملان علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة اليسرى اذا خال من الشفة الى الحلق لما تجد من حين
غلب وبلغ وحلم وبلغ بل هذا امر ذوق فكل ما عد الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج
او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالثقل لم يتعين التحقيق وبما سببه تعذر ضبطه فالاولى ان يقال ان سلامة
الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة يخرج سبب التشكل المحل بقصا الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير فصحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الله اعهد عن
الفصا وايد لا بعضهم بان تنفاد الجزء كقصا الكلمة لا يوجب انتفاء الكل وهذا غلط

قوله كملع لانه متنافر فهو دليل آخر على الجزء الثاني من المدعى حاصله ان قرب مخارج الحروف المتجمعة
لو كان علة للثقل المحل لكان بعد ها ابعد عنه فيلزم ان لا يكون ملح متنافرا ولكنه متنافر قوله
بجملان علم - دليل على الجزء الاول من المدعى وانما ورد الدليل الثاني على الجزء الثاني من المدعى تقويته
وتوطيته الى دفع فوهم ان يقال من جانب القائل بان قرب مخارج الحروف المتجمعة في الكلمة منتهى في الجملة
لثقل المحل فبعد ها وان كان ابعد عن الثقل لكن اذا وجد ملح بعد ها ما يصعب التلفظ كما في ملح فان
فيه ادخال من الشفة الى الحلق وهو اصعب تصيرا لكلمة المشتملة عليها متنافرة ومن جانب القائل يكون
بعد المخارج منشا للثقل بان بعد ها منتهى للثقل لكن اذا وجد معه ما يسهل التلفظ كما في علم فان فيه
اخراجا من الحلق الى الشفة وهو ليس من الادخال تكون الكلمة المشتملة عليه غير متنافرة واسرار لنا
الى التوهم بقوله وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ليس متنافر مع عدم تنافر علم
بسبب ان الاخراج الى والى دفعه بقوله لما تجد من حين غلب الى والحاصل ظاهر قوله سواء كان
من قرب المخارج - اي سواء كان الثقل الموجب لتعسر النطق ناشيا من قرب المخارج او بعدها او غير
ذلك من تضاد الحروف المتبادرة في الكلمة قوله ولهذا اكتفى المصنف رحمه الله تعالى - اي لعدم
تعين السبب الموجب للثقل المحل وعدم ما يضبطة اكتفى الى قوله وقد سبق الى بعض الاوهام ان
وهو مولا تاركن الزورنى ولما كان يرد عليه انه يلزم ان يكون الله اعهد ونسجه غير فصيح ويلزم
منه ان يكون السورة المشتملة عليها غير فصحة دفعه بقوله الا انه لا يخرج الكلام المشتملة الى
قوله وايد لا بعضهم - اي ما قاله مؤركن الدين من عدم خروج الكلام المشتمل على كلمة غير
فصحة عن الفصاحة قوله كفصاحة - الكلمة الظاهر انه مثال لوصف الجزء قوله لا يوجب
انتفاء الكل - هذا هو الموجود في اكثر النسخ المعتمدة وفي بعضها وصف الكل وظنى ان الوجه في
تعد النسخ ان النسخة التي وقعت في نظر الشارح من كلام المؤيد لم يوجد فيها لفظ وصف وظاهر
هذه النسخة وان كان غلط لانه ان كان المراد بالكل في كلام المؤيد الكلام فنسلم ان فصاحة الكلمة
وصف لمجردة وانتفاء وصف الجزء وهو فصاحة الكلمة لا يوجب انتفاء الكل وهو الكلام لكن
الكلام لا يكون حينئذ تاثير بل لا يكاد ان يكون مفيد وان كان المراد بفصاحة الكلام فلا نسلم ان
فصاحة الكلمة وصف لمجردة بل هي جزء من مفهوم فصاحة الكلام لكن الشارح نقل كلام المؤيد كما وجد
نقله قال اصلا حال كلامه عند حضور بعض التلامذة انه على حذف المضاف الى وصف الكل من نظر
الى اصل النسخة الشرح المكتوبه بيد الشارح نقله كذلك بحدف لفظ وصف كما هو في اكثر
النسخ ومن نظر الى الاصلاح ذكرو لفظ الوصف مضافا الى الكل كما هو في بعض النسخ والشارح رد
على المؤيد بطريق الترديد حاصله انه ان كان مراد ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف
الكل سواء قلنا بتقدير المضاف او بسقوط لفظ الوصف عن قلم الناسخ لكلام المؤيد مع كونه

فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتغل
على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس
على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم
والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي

موجود في كلامه فهو باطل لان الظاهر ان الكل على هذا هو الكلام كما ان الجزء هو الكلمة وفصاحة الكلمات
مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام وما قال المؤيد ان انتقل وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل فهو
فيما اذ لم يكن وصف الجزء مأخوذا في وصف الكل والى هذا اشار بقوله وهذا غلط فاحش لان فصاحة
الكلمة الجزء وان كان مراد المؤيد ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل من غير ان يقال بتقدير
المضاف او بسقوطه عن قلم الناسخ قل لا بالكل اما الكلام او فصاحة الكلام الاول بعيد من ان يراد
لان المتنازع فيما بينهم ليس هو انتفاء الكلام بانتفاء فصاحة الكلمة بل المتنازع فيه انما هو انتفاء فصاحة
الكلام بانتفاء فصاحة الكلمة فتعين الثاني وسلم ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل لكن
فصاحة الكلمات ليس بوصف جزء فصاحة الكلام بل هو جزء من مفهومها واليه اشار بقوله وفصاحة
الكلمة جزء من هذا ما حصل لي والله تعالى اعلم بمراد عبارة وقال الفاضل اللاهوتي في توجيه
كلام المؤيد على النسخة المتبعة ان قوله كفصاحة - الكلمة مثال للجزء والكل عبارة من فصاحة الكلام
والمعنى ان انتفاء وصف فصاحة الكلمة وهو الخلو عن التناقض فيها يوجب انتفاء فصاحة الكلام
لجواز ان تكون الكلمة فصيحة مع التناقض لحدود كلمة اخرى او لاقتضاء المقام كما سيجيء في كلام الشارح
عن قريب من قوله قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية قالوا في قوله تعالى
وهو يبدى ويبيد ان يبدى من باب الافعال غير مستعمل الا انه صار ضيحا بوقوعه مع بعيد
وانما قلنا ان الخلو وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة عبارة عن امر وجودي والخلو ص
المذكور ولازم له وحيد يندفع بحث الشارح لان فصاحة الكلمة وان كان جزءا من فصاحة الكلام لكن
للنفي فيما نحن فيه وصف فصاحة الكلمة لانفسها انتهى وهذا توجيه في غاية الحسن لكنه مخالف لما نقل
به هذا القائل وهو مولا تاركن الدين الزوزني فان كلامه الصريح في خلاف ما حاول له فانه قال المجاز
الشورى من القرآن لا يتوقف على فصاحة جميع الكلمات بل على فصاحة الاكثر بحيث يكون غير الفصيح
مغورا فيه مستورا على الذائفة بفصاحة الاكثر كما تستر الخلاوة الشديدة المدايرة القليلة وبعدهم
فصاحة كلمة لا يخرج الكلام عن الفصاحة كما ان الكلام العربي ان قوله كما تستر الخلاوة الشديدة
الم يفيد ان الكلمة لم يعرض لها فصاحة وانما استترت وكذا قياسه على الكلام العربي يفيد ذلك
و ايضا لاجبة الى فصاحة الاكثر فيما حاول له الفاضل المذكور بل التناسب بين يبدى ويبيد كاف فقامل
وقيل الموجود في اكثر النسخ المتبعة لا يوجب انتفاء الكل بغير لفظ الوصف ولا يخفى ان جعل الكلمة
جزءا من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء كما يفهم من ظاهر الكلام بحيث لا ينبغي ان يفعل
عن فساد لا يحد ولذا اقول المعنى على حذف المضاف الى وصف الكل كما وقع في بعض النسخ لكنه يشك
حينئذ ما ذكره في الود عليه من ان فصاحة الكلمة انما هي وصف للكلمة فيقتضى انه جعل الكلمة جزءا
فصاحة الكلام ونسبها لا يخفى وايضا مقتضى تقدير المضاف ان المؤيد قائل بان الكل الكلام والجزء
كلمة ومقتضى قوله في الود عليه لا وصف لجزئها ان المؤيد قائل بان الكل فصاحة الكلام والجزء الكلمة
ويمكن ان يقال محصل الود ان فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام فيلزم من انتفاء الولى انتفاء الثانية

ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام بان يكون كل كلمة منه فصيحة
فان هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه
يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشمال القرآن على كلام غير
فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون
علا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة على المعنى

لان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام واما ادعيتم انما يتم على هذا التقدير انتم لا تقولون به و
ليس صحة كلام الشارح في الرد عليهم مو قوفة على انهم قالوا يكون فصاحة الكلمة وصفا لجزءها حتى
يشكل انتهى ما قيل وفيه بحث اما اوله فلان مقصود الشارح رد الزعم والتأيد كليهما وذلك اصرح
بقوله وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام مع كون معلوما سابق في رد الزعم حيث قال لان
فصاحة الكلمة مأخوذة من الرد وقوله لا وصف لجزءها رد للتأيد فلا بد من كون التأيد قائلا
فان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يصح الرد بقوله لا وصف لجزءها واما ثانيا فلان تمامية
ما ادعم الزاعم انما تقف على عدم كون فصاحة الكلمة معتبرة في فصاحة الكلام فكان الواجب ان
يقول لا تخالف معتبرة في فصاحة الكلام وليست مو قوفة على كونها وصفا لجزءها فلا يصح قوله لا ان
فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتم وقيل الضمير في قوله لجزءها دلالة على الكلام
بما دل الجملة والمعنى انه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا يدخل لهما في موضوعية الكلام بالفصلية وفيه
انه تعرض لهما لا يعني وترك لهما يعني لان محل الجواب هو قوله بحيث لا يدخل الا فكان حق التعرض
لما يعني ان يقال فصاحة الكلمة جزء من مفهوم فصاحة الكلام فله دخل في موضوعية الكلام بالصحة
واما كونها وصف للجزء او لا فلا دخل له في اثبات مدعى الزاعم فلا وجه للتعرض لنفيه واما قلنا ان محل
الجواب هو بقوله بحيث لا يدخل الا لان نفيه في نفسه باطل اذ فصاحة الكلمة وصف لجزء الكلام وايضا
المراد بهذا الكلام الاخير رد التأيد كما عرفت وعلى هذا الجواب يكون رد الزعم مع تقديم رده فالتعرض
له تعرض لما لا يعني وترك لما يعني وهو رد التأيد والله تعالى اعلم قوله لانه ممنوع حاصله اننا انسلم
وقوع مفرد غير عربي في القرآن وما يتوهم من ان الاستبرق فارسي والقسطاس رومي
والمشكاة هندی مع وقوعها في القرآن فيجوز ان يكون من توافيق اللغتين كالصا بون والتشور و
لما كان هذا محال لما قال به محول الصحابة والتابعين من وقوع العجبي في القرآن ولما اتفقوا
عليه النخاعة من وقوع العجمة في ابراهيم ونوح بادراي تسليم الوقوع بقوله ولو سلم
واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن العربية ممنوع والى ان معنى
قوله تعالى لنا انزل لما قرأنا عربيا ليس انه عربي اللفاظ لانه لا يجوز ان يكون المراد انه عربي النظم
والا سلوب ثم تنزل وسلم ان معنى الآية انه عربي المتن لا النظم والاسلوب فقط تكن ادعى
انه محمول على التغليب اي باعتبار اكثر الاجزاء فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث هو حقيقة
بما هو صفة اغلب اجزائه واليه اشار بقوله ولو لم يشترط في الكلام العربي ان يحصل له فوق
بينهما لان فصاحة الكلمة كلها مشروط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربيتها فلا يلزم من جواز
اتصافه كذا بك بالفصاحة بذلك الاعتبار ثم لما كان لقائل ان يقول انما اشترطوا فصاحة
الكلمة في فصاحة الكلام القصير واما اشترطوا فصاحتها في فصاحة عددة من افراد الكلام
مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابتة او يقول ان المراد بفصاحة الكلمة المأخوذة
في فصاحة الكلام اعم من ان تكون حقيقة او حكما بان يكون غير الفصيحة مستورة على الذائقة
لكثرة الكلمة الفصيحة كما يستتر الحلاوت الشديدة المرآت الضعيفة فلا يخرج السورة التي

ولا ما نوسنة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة
المبسوطة كتكا كاتم وافر نقوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع
الناس عليه ما لكم تكا كاتم على تكا كوكم على ذي جنة وافر نقوا عفى اى اجتمعتم تنحوا عفى
كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جابر الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض
طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابيها مه

فيها لم اعهد عن الفصاحة تنزل وقال وعلى تقدير التسليم ان حاصله انه لو سلم انه لا يخرج
الكلام الطويل كالسورة المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة لكن الكلام الطويل مشتمل على
الكلام القصير قليل الكلمات وهو بالاشتمال المذكور خارج عنها باعتراف القائل فيلزم عليه
كون السورة مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتغال القرآن ان الزم هو لازم للقول المذكور
فما يقود الى نسبة الجهل الى اى يوهى نسبة الجهل او العجز لانه يتوهم انه تعالى ان كان عالما
بعد فصحته ما اتي به ولم يقدر الى ايراد الفصيح بدله لزم العجز وان لم يعلم او علم وقد ر
على ايراد الفصيح لكنه لم يورد ذلك في الاول والسف في الثاني وهو نتيجة للجهل
فيلزم الجهل على التقديرين وبطلان اللازم ينبثق عن بطلان المزوم وما اجاب به التوفى
وقال انا عتار اشق اثالث و تمنع لزوم السفه لوزان ان يختار غير الفصيح لحكمة خفية
لا يطلع عليها فليس بدافع للتوهم كما لا يخفى واستحسنه كما وقع عن الشارح حين عرضه التوفى
عليه غير مستحسن اما وما اجاب به العصام من انه يجوز ان يكون اشتمال القرآن على غير
الفصيح لعجز العبد عن فهم الفصيح فمع بطلانه لان الفصاحة كما مر عبارة عن كون اللفظ جاريا على
السنة العرب الغريبة وتجويز العجز عن فهم معنى الفصيح غير ممكن لا يكون افعالهم المذكور
ايضا بل هو كما كان فتأمل والله تعالى اعلم قوله غير ظاهرة الدلالة على المعنى - تفسير
للو حشية كما سيصح به الشارح وكلمة غير بمعنى لا ولهذا انت ظاهرة وهذا هو المعنى
وعدم ان استعمال المحللين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخالص من سكان البوادي لا
بالنظر الى المولدين وانظروا ان كل واحد منهما مستلزم للاخر فقصود الشارح من ذكرها
نصب العلالتين كما في قوله تعالى غير المنضوب عليهم والاضالين تنبيهها على ان المعنى يتعلق
بكل واحد من المعطوفين لا بالتجميع من حيث هو على الغرابة واعاد المعنى المستفاد من غير في قوله
ولا ما نوسنة الاستعمال - فيدل على استقلال كل واحد من العلاقتين في كونه على الغرابة والمواد المعنى
في قوله غير ظاهرة للدلالة على المعنى الموضوع له لا المعنى المراد فلا يرد التشابه للجهل
والمشكلة لان كل واحد منهما غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد لا على المعنى الموضوع لظهور
دلالته عليه ثم الجمل ما لا يظهر المراد به الا ببيان من قبل المتكلم والمتشابه ما لا يصح
الحمل عليه مع وحدة معناه والمشكلة ما احتل المعاني ثم لما كانت الغرابة على قسمين احدهما
ما يكون في الجوامد والمعادربا اعتبار ذاتيهما وفي المشتقات باعتبار موادها وبكفي في معرفة
معناه تتبع كتب اللغة المبسوطة وثانيها ما يقع في المشتقات فقط باعتبار هيئاتها ولا يكفي التبع
المذكور في معرفة المعنى منه بل يحتاج في معرفة المعنى الى ان يخرج له وجه بعيد وجهه الا
تخصر في القسمين ان اللفظ يدل بجمهورية على المعنى فعدم ظهور الدلالة اما باعتبار جمورية
فيحتاج الى التفسير او باعتبار هيئية فيحتاج الى التبيين والمصنف ترك القسم الاول مثل الثاني

ويؤذون في اذنه فافلت من بين ايديهم فقال ما لكم نكأ كما تم على كما نكأ كاؤن
على ذي جنة افلنقوا عني فقال بعضهم دعوة فان شيطانهم يتكلم بالهندية
ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وطعجا
من حجاب - اي مد ققامطولا و فاحما اي شعرا اسود كالقحم ومرسنا
اي انفا مسرجا اي كالسيف السرجي في الدقاقة والاسطوانة

بقوله نحو مسرجا الخ ولم يبين ما هو يحتاج اليه في معرفة معنى الغريب بهذا النوع من الغلبة
بحيث يعلم منه ما يحتاج اليه في معرفة معنى الجميع الا فراد الغريب بهذا المعنى وان اشار
الى الطريق الجزى في مثال الجزى قال الشارح تنميها لما فاة من المصنف وهو القسم الادل
من الغريب و اشار اليه بقوله فمنها يحتاج في معرفة الى ان ينقر الخ و بيان ما يحتاج

اليه في معرفة معنى الغريب بالمعنى الثاني وقد صرح به بقوله ومنه ما يحتاج ان يخرج له وجه
اي من المناسبة قوله اي اجتمعتم - تفسير نكأ كما نتم قوله تنوع عني - تفسير لا فلقوا عني
قوله على ذي جنة - الجنة المجنون كقوله تعالى م به جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى
من الجنة والناس وكلا المعنيين جائز الارادة ههنا وبعض الروايات ذي حية فعلى هذا
يكون المعنى اجتمعتم على من لد غته حية قوله هاجت به مرة - في الصحاح هاج الشيء
يحمي هيجما اي ثار و هاجه غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف على تقدير عدم تعدية اما
لغو والباء للتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل هاجت وعلى تقدير تعدية الباء
زايدة في المفعول والمراد بهي ان المرة كونه معنى عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب قوله فوثب عليه

الوثب بالطفرة وتعد يتفعل بتضمين معنى الاجتماع اي وثب مجتمعين عليه قوم قوله
يصهرون ابهاما - ليزول عنه ذلك قوله ويؤذون - اي يصمتون في اذنه لتزول عنه
جنة هذا اذا كان له حركت فاد تنفس او ليعلم انه حي او ميت هذا اذا لم يكن له حركت او تنفس
قوله فافلت من الافلات وهو الخروج قوله ومقلة وحاجبا الخ منصوب عطوف على واخما
في البيت السابق وهو ازمان البلد واخما ملجأ اغربا قاطرا ابرجا وبعدة ومقلة وحاجبا
من حجاب و فاحما ومرسنا مسرجا - ازمان اسم امرأة والفعل تباعد ما بين الشايات والرباط
والاخر الابيض والبريق اللعاف والطرف العين والابرج بين البرج والتورك وهو عظم العين
ومستهما من باطن والمقلة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل في المدة قوله اعد ققامطولا
تفسيره حجاب وهو موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس في تفسير الزجر الاستقواس ايضا
و ربما يؤيد ذلك بما قاله ابن حبان ابن ثابت في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم جعنين وجمادين
من تحت حاجب الزج كسحق النون في خط كاتب - فان التشبيه بالنون المشوقة اي المكتوبة
انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس وانت خبير بان هذا التأييد انما يتم اذا جعل كسحق النون
صفة كاشفة لا مفيد الازج ولا صفة للحجاب وبالجملة قوله فان التشبيه بعشق النون انما يحسن
باعتبار معنى الاستقواس سلم الا ان اعتبارا في الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتبارا في الازج

كما لا يخفى و قل ابن الانباري الازج امد الحاجبين مع وفور شعرهما قوله كالسيف السرجي -
بيان لحاصل المعنى و اشارة الى التخرج الجزى في المثال المخرج تفصيل المقام انه لا شك في
قراءة مسرجا لانه اسم مفعول مشتق ولا بد للمشتق من اصل يرجع اليه بالاشتقاق وهو هنا

والسراج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق
واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسراى حسن
وسرج الله وجهه اى بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لان
انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدا من السراج

التسريع ولم يوجد في كتب اللغة وانما وجد من هذه المادة سريجي وسراج ولا يصح استنطاق
المسرج منها كما لا يخفى ولا يصح حمل هذه الكلمة على الخطاء لوقوعها في كلام عربي غابر في اللغة
فا حتم الى تحريكها على وجه تسليم من الخطاء وان كان بعيدا عما يختلفوا في تحريكها وحاصل ما اشار اليه
المصنف ان فعل مشددا قد يحكى النسبة الشئ الى اصله نحو تمته اى نسبته الى تميم وكذا انك
كومتهم وفسقته فمسرج بمعنى منسوب الى السريجي او السراج اى بالمشابهة هذا هو التخريج
وجه بعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه كما لا يخفى وقد يقال في تحريكه ان فعل قد
يحكى بمعنى صيرورة فاعله كقوس اى صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو
عجزت المرأة اى صارت عجوزا بمعنى صيرورت فاعله اى صار ذورا وق
فمسرج على الوجه الاول بمعنى الصائر مثل السريجي او السراج وعلى الثاني الصائر سريجيا او سراجا
على معنى التشبيه امثل السريجي او السراج وعلى الثالث الصائر اسراج وهذا مختص بالتخرج
الثاني ويرد على الوجه الثلاثة انه ينبغي ان يكون العبارة في مسرجا على صيغة اسم الفاعل
لان سرج على هذه الوجوه الثلاثة لازمة لا يشتق منه اسم مفعول ويمكن ان يقال ان
سرج كما يحكى لازما يحكى متعديا وحال نائب فاعله كحال فاعله في الاول فمسرج على الوجه
الاول بمعنى المصير المفعول كالسريجي او السراج وعلى الثاني المصير المفعول سريجيا او سراجا
على معنى التشبيه وادعاء الاتحاد وعلى الثالث المصير المفعول اسراج فتفكر وما قيل في
الجواب ان مسرجا مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل ففيه انه اذا لم يحكى منه صيغة اسم
المفعول كيف يحكى المصدر منه على ذلك لان هذا الصيغة ليست صيغة مصدر بل
هي صيغة اسم المفعول واذا لم يشتق هذا الصيغة لاسم المفعول بل مدلولها وانما
المصدر كيف جاء المصدر عليها تامل ويمكن ان يقال ان يحكى مصدر ميمي على وزن صيغة
اسم المفعول ليتوقف على ان يحكى صيغة اسم المفعول من تلك المادة التي يحكى المصدر
منها بل يكفي فيه ان يكون على وزنه في الجملة فتأمل وما قيل انه يجوز ان يكون هذا وجه
البعد ليس بشئ لانه حينئذ لا يكون صحيحا لا بعيدا فتأمل والله تعالى اعلم **قوله**
وهذا قريب الى اشار الى المعنى الثاني اى قوله في البريق واللمعان والمقصود منه تجميع
التخرج الثاني حاصله ان المعنى الثاني قريب من استعمال سرج بمعنى حسن كما هو مقصود
الشاعر من التشبيه لان البريق واللمعان موجب للحسن مطردا بخلاف الدقة والاستواء
فانه قد يوجبهم وقد لا يوجبهم وانما قال قريب لان الحسن في سرج من السراج لان البريق
واللمعان وفي سرج بمعنى حسن معنى وضئى وان معنى قوله وهذا قريب الى ان اخذ
المسرج من السراج كاخذ سرج منه فهذا الوجه مؤيد بوجود نظيره في الاخذ من
السراج في كلامهم فيكون سراج ايضا غريبا وحينئذ لا حاجة الى ما قاله الشارح وانما

على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة
 واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنة بجمه
 ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما تفهم من كتبهم كون
 الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي

لم يجعله اسم مفعول منه الخ لان سرج ايضا من الغريب فلا حاجة الى القول بانهم لم يعثر واعلم
 هذا الاستعمال لان اخذ كما منه لا يخرج عن الغرابة وفيه ان قوله سرج وجهه اي حسن
 بابي عن هذا التوجيه فانه يدل على كونه معنى حقيقيا فلا يكون مأخوذا من السراج مستعملا في
 الحسن وانما قلنا انه يدل على كونه الخ اذا لم يكن تخريج الثلاثي على معنى انه كالسراج **قول**
 وانما لم يجعل اسم مفعول منه - حاصله ان سرج بمعنى حسن لما كان مستعملا في كلامهم
 فلم لا يجعل مسرجا مشتقا منه من غير حاجة الى التخرج البعيد على الوجهين ثم الناظرون
 كلام الشارح اختلفوا في حاصل ما اجاب به الشارح فقال بعضهم انه اجوبة ثلاث اشار الى الاول
 بقوله لا احتمال انهم لم يعثروا الخ والى الثاني بقوله وان يكون هذا موكلا الخ والى الثالث
 بقوله على انه لا يبعد ان يقال الخ حاصل الاول ان الحكم بغرابة مسرج انما وقع عن اطلع
 على استعمال سرج بمعنى حسن ولا يبعد في ان يكون اللفظ الواحد غريبا عند من لم يجد في الاستعمال
 وسالما عن الغرابة عند من وجد لان الحكم بكونه مأثورا من الاستعمال يكون سالما بعد ما لم يكن
 غريبا انما يكون للوجدان او لعدم ما فلا يرد ما قيل ان الحكم بالغرابة بلا اطلاع على حقيقة الحال
 لا يحسن لانه لا طريق الى عدم وجوده في الاستعمال الا عدم الوجدان وقد حصل والحكم بغرابة
 على ذلك ليس على الاطلاق بل بالنسبة لغير الواحد فافهم وحاصل الثاني انه يحتمل ان يكون سرج
 مما احدثه المولدون واخذوا من السراج على احد التحويلين واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن
 واقعا استعمال العرب الغريب اذ وقع كونه غريبا بالمعنى الثاني كيف يخرج مسرجا عن الغرابة يجعله
 اسم مفعول منه وايضا كيف يمكن جعل مسرجا وهو واقع في كلام ابن العجاج الذي هو من شعراء
 قداماء العرب اسم مفعول منه لانه على هذا يلزم اخذ المتقدم من المتأخر وهو كما ترى وحاصل
 الثالث ان سرج الله وجهه بمعنى حسنه وبوجه غريب بالمعنى الاول من الغرابة لعدم شهرته
 بهذا المعنى فيسبغ على مسرجا اسم مفعول منه لا يكون سالما من الغرابة فتأمل والله تعالى اعلم
 وقال بعضهم انه جوابين اشار الى الاول بقوله لا احتمال انه لم يعثر وا الخ واما **قول**
 وان يكون هذا موكلا ومستبعدا الخ ففي موقع التعليل للقول المذكور والى الثاني اشار
 بقوله ولا يبعد ان يقال الخ حاصل الاول انهم لم يعثروا على استعمال سرج بمعنى حسن
 وبهج في الكلام العرب الغريب وانكروا مولدا ومستبعدا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون
 اللغات الاصلية لا المولدات ويؤيد هذا ما وقع في بعض النسخ لا احتمال انهم لم يعتقدوا وحاصل
 الثاني انه لا يبعد ان يكون سرج الله وجهه من الغرابة بالمعنى الثاني اعني لما يكون فهم المعنى
 منه محتاجا الى التخرج البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا يفيد جعل مسرجا منه عدم
 كونه مما يحتاج الى تخرج الوجه البعيد **قوله** واما صاحب مجمل اللغة الخ اما عطف على قوله
 وانما لم يجعل اسم مفعول الخ والحاصل ان الاعتراض والا احتياج الى الاجوبة انما يكون عند
 من يقول بغرابة مسرج واما من لم يقل به كما صاحب مجمل اللغة فلا واما استيناف او رد لدفع

بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفذ الطبع عنه
وهي في مقابلة العذبة فالغريبة يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن
تفسيره بالوحشية بل بالوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد
بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى يخل بالفصاحة

اعراض مقدر يرد على قوله وان يكون هذا مولدا للحد وعلى قوله على انه لا يبعد ان يقال ان
ما حصل الا اعتراض على الاول ان القول بكون سرج بمعنى حسن مولدا ومستحق ثامن السراج
لا يكاد يصح لان صاحب مجمل اللغة قال سرج وجهه اي حسنه وبهجه فوجوده فيه بيان القول
بكونه مولدا مستبعدا على الثاني ان جعله بمعنى حسن وبهجه من غير اشارة الى التخرج ينافي
كونه غريبا بالمعنى الثاني وحاصل الدفع انه لا اعتدل بما في مجمل اللغة لان ما ورد من مشاهد على هذا
المعنى هو هذا المصراع فيكون في الاستدلال بما في مجمل اللغة نوع مصادرة على المطلوب والله تعالى اعلم
قوله لا يقال الغرابة كما تفهم ان الكاف ههنا للتفديد اي الغرابة بقيد كونها مفهومة من كتبهم
كما في قوله تعالى واذكروا الله كما هدى لكم اي اذكروا الله جارا على الوجه الذي ارشدكم اليه لا
التشبيه ويمكن ان تكون للتعليل اي الغرابة كون الكلمة المولدة مفهومة من كتب اللغة وحاصل الا
اعتراض ان تفسير الغرابة بكون الكلمة وحشية لا يحسن لانها عبارة عن كون الكلمة غير مشهورة
الاستعمال والوحشية اما عبارة عما هو المشهور فيما بينهم وهو كون الكلمة مشتملة على تركيب
يتنفذ الطبع والذوق السليم من غير ان يكون فيه ثقل على اللسان وبهذا ايمتاز عن التنازع غير
خيل من التعريف بالمباينة مفهوم ما الاضطرار الى الاشارة الى الاول بقوله وهي في مقابلة المقتضا
وهي بحسب قوم - اي الكلمة الغير المشهورة في الاستعمال في مقابلة الكلمة المعتادة المشهورة
والشهرة انما تكون بالنسبة الى قوم دون قوم بخلاف الوحشية بالمعنى المذكور لانها بالنظر الى كل من له
ذوق سليم فيكون مفهوم ما لها متباينان واما الثاني بقوله وهي في مقابلة العذبة فالغريبة
يجوز ان اي الكلمة المشتملة على تركيب في مقابلة العذبة فيجوز ان تكون الغريبة عذبة كما انه يجوز
ان تكون كويحة فيكون الغرابة اعم من الوحشية بالمعنى المذكور فانه مختصة بالكويحة واما ان تكون
عبارة اي واما ان تكون الوحشية عبارة عن غير ذلك فلا بد من بيانه ونقل الاصطلاح عليه مع انه
لزمين والحق ان الغير هو الذي يستفاد من قول الشارح في تفسير الوحشية الواقعة
في تفسير الغرابة وهو قوله غير ظاهرة دلالة على المعنى ولا ما نؤسسه الاستعمال فيجوز الا
غماض عن المطالبة بنقل الاصطلاح لان نسلم ان الغرابة المفسرة بالوحشية بالمعنى المذكور
يخل بالفصاحة والا كان غريب القرآن والحديث غير فصيح قوله فلا يحسن تفسيره
اي الغريب بالوحشية للمباينة مفهوم ما ولكونها اخص صدقا فكذلك التعريف الغرابة بكون الكلمة
وحشية لما ذكره قوله بل الوحشية قيد زائد اخر تأكيد لما سبق من عدم حسن التفسير
المذكور الا ان سببه فيما سبق كون المضطر والكسر اخص صدقا من المفسر بالفتح ومباينة
منه مفهوم ما في هذا الوجه كون الوحشية زائدا وخارجا عن الغرابة لا عينها ولا داخلا
فيها وليس معنى الزائد المستغنى عنه كما قال به العصام وبين وجهه بان ما يخرج به يخرج
بالتنازع لانك قد عرفت ما به يمتاز الوحشية عن التنازع فتذكر قوله لفصاحة المفرد
متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية بالمعنى المذكور قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا زائدا

لأننا نقول هذا أيضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى
الوحش الذي يسكن القفار ثم استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها
والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح والغريب الحسن هو الذي لا يعاب
استعماله على العرب لأنه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل بشر نبث واشميت واقمطر

على الغرابة أي ليس عينها ولا داخلها فيها فلا يحسن تفسيرها به لأن الانسب لتعريف المفهوم
الاصطلاحي الحد الاسمي تاما ادنا قصا وليس مراد الشارح أنه ينبغي أن يزداد في تعريف فصاحة
المفرد قيد اد هو المخلص عن الوحشية حتى يرد أن المخلص عن الغرابة وهو عام يستلزم المخلص
عن الخاص وما قيل أن دلالة المخلص عن الغرابة على المخلص عن الوحشية التزامية وهي
معمورة في التعريفات فذكر المخلص عنها لا يعني عن ذكر المخلص عنها بل لابد من ذكره
كما أن المخلص عن الغرابة يستلزم المخلص عن التناقض والمخالفة مع أنه لم يكتف بالمخلص
عنها بل تعرض للمخلص عنها أيضا فنفى أن الاستلزام إذا كان بينا كما استلزم المخلص عن
الغرابة المخلص عن الوحشة بالمعنى المذكور لا شك في صحة التعريف حينئذ ولا سيما عند
الادباء بخلاف استلزام المخلص عن الغرابة المخلص عن التناقض والمخالفة لعدم ظهوره
مثله فانفردا قوله لأننا نقول هذا أيضا أي كون المراد بالوحشية غير ما ذكرنا واطلاقهم
الغرابة عليه وحاصله أنه ليس المراد بالوحشي الواقع لتفسير الغرابة ما هو المشهور فيها
بينهم حتى يرد ما يرد بل المراد به غيره وهو ما بين الشارح بقوله فيما سبق الغرابة كين الكلمة
وحشية غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا ما فوسنة الاستعمال كما يقع عنه عبارة الشارح
فيما سبقت حيث قال وقد لنا غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا ما فوسنة الاستعمال تفسير
للوصلية - واثبت اطلاقهم الوحشية على الغير بقوله حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحشي
الذي يسكن القفار ثم ويستفاد من توصيف الالفاظ بقوله التي لم يونس استعمالها -
أن استعارة الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك المحيضية لأن التعليق بالوصف وما في حكمه
مشعور بالعلية فيتم المقصود ثم اثبت اطلاق الغرابة على الوحشي بقوله والوحشي قسمان
غريب حسن وغريب قبيح ثم ليتمقق التصديق بين التفسير والمفسر فهو عطف على مقول
قالا ثم اعلم أن مورد القسمة في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالذي ذكره الشارح
وهو غير ظاهر المعنى ولا ما فوسنة الاستعمال ولا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لأن
كلا من هذا (الذين المعنيين) محل بالفصاحة مع أن أحد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب
الحسن بل المقسم ههنا أعم منهما ولذا أتى بالاسم الظاهر وقال والوحشي قسمان
ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم أن مورد القسمة المعنى الذي ذكره سابقا وهذا المعنى
الأعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا ما فوسنة الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الاعراب
المخلص سكان ابداية أو بالنظر الى غيرهم وهو اعم مما ذكره الشارح لأن المعنى الذي
ذكره وحكم بأنه محل بالفصاحة هو أن يكون غير ظاهر المعنى ولا ما فوسنة الاستعمال
بالنظر الى الاعراب المخلص لأن المعنوية حال الكلمة فيما بينهم ثم هذا المعنى العام غير محل
بالفصاحة على اطلاقه بل المحل منه قسمان تفصيل المقام من الالفاظ اقسام ههنا ما هي

وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب
القديم يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه
غريب الاستعمال ثقيل على السمع كويح على الذوق ويسمى المتوعد ايضا وذاك مثل
جيش للفريد واطل خزم الامر وجفت واماثل ذالك وقولنا غير
ظاهرة المعنى ولا ماؤسة الاستعمال تفسير للوحشية فمنع كونه مخلا

مستعملة مطلقا كالارض والسماء فلا يعاب استعماله اصلا لا عند العرب ولا عند غيرهم ومنها ما هي
مستعملة في العرب العاربة غير مستعملة في غيرهم فلا يعاب استعمالها عليهم ويعاب على غيرهم وهو
الحسن ومنه غريب القرآن والحديث ومنها ما هي غير مستعملة عند العرب سواء كانت مستعملة
عند غيرهم كودع ووزر وصبح على قول من قال ان سرج الله وجهه بمعنى حسنه وبجبهه مستعمل
عند المولدين من غير حلاصه الى التوجيه او غير مستعملة عند غيرهم ايضا وهذا القسمان هما المخلان
بالفضاحة وان كان الاول لا يعاب استعماله عند غير العرب العاربة والقسم الثاني منها يعاب
استعماله عند الكل فمنه ما هو كويح على الذوق والسمع كجيش ومنه ما هو غير مكر ولا كتكا كما تم
وافر تقووا والى ما ذكرنا في التفصيل اشار لشارح رحمه الله تعالى بقوله والغريب الحسن هو

الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم - فانه يتحل الى هذا القسم
... عند التامل فامل ثم لما كان احد القسمين من الغريب الذي يعاب استعماله عند الكل وهو
مالا يكون مكرودا ما ذكرنا فيما سبق وكان المقصود بالبيان اطلاق الغريب والوحشي على ما يعاب استعماله
عند احد الفريقين وما يعاب عند الكل وقد ظهر كل منهما ما ذكره الشارح لانه ليس في كل واحد منهما
قيد رائد على ما يفهم من كلامه وهو عدل كونه مستعملا عند احد الفريقين او كليهما وبقى منه احد
القسمين لما هو غير مستعمل عند الكل فانه لا بد فيه من قيد زائد على ما ذكره فتبينه بقوله
والغريب القديم يعاب استعماله ثم بين علامة ظاهرة يعرف بها ما يعاب استعماله على الكل مع قطع
النظر عن خصوصية احد القسمين بقوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيل على السمع
العرب العاربة يعرف كل احد سهولة ما يعاب استعماله على الكل فيظهر ما هو المقصود بالبيان من
اطلاق الوحشي والغريب على ما هو غير ماؤس الاستعمال عند الكل او عند احد الفريقين ويتم وان كان
الذي يتحقق فيه هذه العلامة هو القسم الذي بقي من القسمين بخصوصه وليس مقصود الشارح ان
الغريب القديم انما هو الذي يعاب استعماله على الكل ولا يكون مستعملا عندهم جميعا لان الغريب القديم
المحل بالفضاحة ما هو الغريب عند العرب العاربة سواء كان غريبا عند غيرهم او لا وكذا ليس
المقصود ان الغريب القديم الذي يعاب استعماله على الكل يشترط فيه ان يكون كويحا كما هو المتوهم
من ظاهر العبارة حتى يخرج منه ما هو غير ماؤس الاستعمال عند الكل ولم يكن كويحا كتكا كما قد افقوا
وعلى ما ذكرنا من تقرير كلام الشارح بهذا النمط لا خفاء في قوله والوحشي قسمان - فانه على هذا
لم يوجد ما يكون مندرجا تحت القسم وهو الوحشي ولم يندرج في القسمين وهو الغريب الحسن والغريب
القديم حتى يختل المحصر ولا وجه لقول من قال ان قوله والوحشي قسمان ليس المقصود منه المحصر بل
مجرد اطلاق الغريب على الوحشي هذا ما حصل لي من عبارة الشرح والله تعالى اعلم بحقائق كلام
عباده ونسئله التوفيق للاسناد قوله شربث - اي غليظ اليدين والرجلين وربا وصف به

بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر و
زعمت ان شيئا من التنازع والغرابه والمخالفة لا يحل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون
الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما في حكمها
كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مدو وغير ذلك مما يشتمل
عليه علم التصريف واما نحو ابى يا بى وعور واستحوذ و

الاسد وكذا الشرايت بضم الشين بمعناه قوله واشتمخت اي ارتفعت قوله واقطر - يقال
انظر يوما اي اشتد قال ابو عبيدة المقطر اي المجمع يقال اقطرت العروب اذا عطفت ذنبها
وجمعت نفسها قوله وهي في الظلم احسن منها في النثر - الضمير راجع الى هذا المثل ولذا ان
الضمير لا الى مطلق الغريب المحسن فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن والمحدث احسن في الشعر
قوله اظلمهم الامر - اي عظم يقال اظلم الليل - اي اظلم قوله جففت - اي تجرت وتكبرت
قوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا ماؤسة الاستعمال في شروع في المقصود وهو رد قوله وان
اريد بالوحشية الزماد كره سابقا كان توطية لهذا الرد والحاصل ان القول بان على تقدير ان يراد
بالوحشية غير ما اشتكى على تركيب يتفر عنه الطبع لا يحل بالفصاحة فاسد لاظم فسر والوحشية
بما لا يكون ماؤسة الاستعمال والفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ كثيرة الدوران في ما بينهم وبار
على السنة العرب المؤثر في بعريتهم وكثرة الدوران لا يجمع عدم الاثنى في الاستعمال وغريب القرآن
والحديث كما عرفت ليس بوحشى عندهم ليلزم كونه غير فصيح قوله منع كونه - اي الوحشية والتذكير
لكونه عبارة عن غير ظاهرة قوله ان تكون الكلمة الخ اي كون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من
تتبع مفردات الفاظهم الموضوعة قوله او ما هو في حكمها قيد هذا القيد لادراج نحو مسلموى فك
الادغام في تفسير المخالفة اذ لو لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون نحو مسلموى فصيحاً اذ ليس حينئذ
على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم الموضوعة ولا جهة اخرى لعدم فصاحته
قليل فيه بحث لان الادغام في الكلمتين وكذا التقاء الساكنين فنيهما ليس من قواعد الصفا كما نص عليه
الرضي في شرح شافية واقفوا على ان الصفا يبحث عن احوال الكلم الثلاث بناءً وتغيراً من حيث
الافراد فالبحث عن ادغام نحو مسلموى من قوانين النحو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من ابك
بحث عن احوال الهزئة من حيث انها تسقط في الدارج دون الابتداء فهو ايضا يبحث عن تركيب كلمة
م ففصاحة نحوها لوجود ضعف التاليف بل زيادة هذا القيد انما هو لادراج المنسوب فانه يبحث عن احواله
في الصفا كبحث التاء في النسبة الى المؤنث نحو مكى وحذف علامتي التشبيه والجمع وليس بمفرد
لكنه في حكم المفرد في كون ياء النسبة كالجزء وكونه بمنزلة المشتق لانه الحق بجزء ياء النسبة لتدل
على النسبة الى الجود عنها فهو بمنزلة المنسوب الى كذا لكن يرد على هذا القول انه يلزم على هذا ان يكون
نحو مسلموى فصيحاً عند الشارح لان المركبات الناقصة عنده ليست بدخلة في الكلام كما مر
وضعف التاليف مختص بالكلام وليست فيه تنازع الحروف والغرابه ومخالفة القياس اللغوي
الصرفي ولا جهة اخرى لعدم فصاحته فيمنعني ان يكون ما ذكره القائل الاول صحيحاً لانه اذا كان
المركبات الناقصة مفردات حكماً يكون اجزائها محذوف من المفرد الحقيقي فكون الادغام في نحو مسلموى
كالادغام في نحو مد ولا يكون هذا بحثاً من حال الكلمة من حيث التركيب مع كلمة اخرى بل يكون بحثاً
من حيث الافراد فتأمل والله تعالى اعلم قوله كوجوب الاعلال الخ تمثيل للقانون على حذف المضائق كقول

قطط شعركوآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذا
 ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور
 بل المخالف ما لا يكون على وفق ما ثبتت عن الواضع نحو الاجل بفك الادغام في
 قوله الحمد لله العلى الاجل ، والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر

وجوب الاعلال في نحو قام وهوان الواو اذا تحركت و انفع ما قبلها قلبت الفا قوله داما نحو ابي يابي الم اى بفتح
 الباع في المضارع دفع لما يرد وهوان المخالفة عن القياس لو كان محلا بفصاحة المفرد لزم ان تكون هذه
 الكلمات غير فصحة لمخالفتها عن القافون لان ابي يابي بفتح العين لا ياتي مضارعه على فعل بفتح العين
 الا اذا كانت عين ماضيه او لامه خوف خلق كسئل و نفع فقياس يابي كسر الباء والقياس في عور
 يعور عار يعار بقلب الواو الفالتحريكها والفتح ما قبلها كزال يزال فتصحيح الواو خلاف القياس وكذا
 القياس في استحوذ استحوذ قال الوزيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصواب واستصوب
 وامثالهما وهو قياس مطرد عندهم وفي قطط لم يرد غم الحرفان المتجانسان وهو مخالف للقياس
 وفي آل وماء قلبت الهاء الفالان اصلهما اهل وماء بدليله اهيل ومياه وهذا القلب لا من قاعدة
 قوله عور - من العور بفتح العين وهو ذهاب احد العينين قوله واستحوذ - من الاستحوذ
 هو انظف والاقتدار وفي الصلح استحوذ عليه الشيطان اى غلب قوله قطط - شعرك اى اشتد
 من باب علم وجد قطط اى شديد الجعودة ورجل قطط الشعرد قط الشعر بمعنى ومثل قطط
 سرور في قوله تعالى سرور مرفوعة و سرور في قوله تعالى تروى بشررك القصر وحاصل الدفع ان الكلمات
 المذكورة وامثاله ليست فيها مخالفة عن القافان لانها لما ثبتت عن الواضع كذا انك فكان المقنع
 قال القياس كذا الا في كذا وكذا فالقافون الصرا في هي القاعدة مع الاستثناء وحيت لا مخالفة فيها
 اصلا بل المخالفة انما تتحقق اذا لم تكن الكلمة على وفق ما ثبتت عن الواضع فلم تكن تلك الكلمات وامثاله
 غير فصحة والضابط ان يقال مخالفة القياس السابق في الاعتبار ان كانت لعل كرفع اللبس كما في فك الاد
 غام في طلل و شراد امثالهما فهو غير محمل بالفصاحة وان كان مجرد الشبهة عن الواضع كما في يابي
 فكذلك الا في محلة كما في اجل وامثاله قوله وما اشبه ذلك من الشواذ الم وان قيل
 المثال غير مطابق للمثل لان الاجل بهذا الوزن ليس بموضوع فلا يكون كلمة اجيب عنه بان
 الاجل والاجل بناؤها واحد و وضعهما كسائر المشتقات نزعى كان الواضع قال وضعت كل ما كان
 على وزن افعل للدلالة على الزيادة فالقول يكون احدهما موضوع ودون الآخر لا معنى له الا ان
 هذا البناء بالادغام مستعمل الفصيحة وبفك متروكهم فان قيل ان عدم الادغام يجوز ان يكون
 لضرورة الشعر اذ الشعراء يجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم فلا يكون الاجل بفك الادغام غير فصيح
 اجيب عنه باننا لا ننكر الجواز وليس كلامنا في عدم جوازه بل الكلام في انتفاء الفصاحة وهذا
 الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على السنة العرب العاربة لا من
 عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا يرى ان استعمال الجر شيء جائز قطعاً الا انه
 محمله بالفصاحة فكذلك استعمال الاجل جائز في الشعر كما ذكر السيبويه
 في الكتاب الا ان الاعراب المخلص يتحاشون من استعمال امثاله كما يتحاشون

ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكورة
 فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما يستكره نحو
 الجرشى في قول ابي طيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن على مبارك الاسم اغر
 للقلب - كرم الجرشى اى النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقة اسمه

من استعمال تلكا ثم واخر لقواد يعلم من هذا الكلام ان الكلمة التي وجد فيها سبب من اسباب
 الاخلال بالفصاحة اذا وقعت في الكلام للضاد رت الشعرية فبوقوعها كذا لك لا يخرج السبب
 عن السببية وتكون غير فصيحة وقيل في الجواب ان الضمير المانع للسبب عن التأثير هو ما ثبت
 ووقع في كلام العرب المؤثوق بعريتهم وما ههنا ليس كذلك لعدم وقوع الاجل بفك الادغام
 في كلامهم وهذا الكلام يفيد ان الشاعر ليس منهم وان ما وقع للضاد رت لا يخل بالفصاحة
 قوله قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكره من الكراهة في السمع - قاله بعض معاصريه فان قيل
 هذا كلام ذكره المصنف بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف الفصاحة الكلام ان بعضهم
 قالوا فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجي ففيه تصريح بان التعريف فصاحة
 المفرد والكلام بما ذكره وجد في كلام الناس فبطل ما ذكره (الشراح في دفع اعتراض خطيب
 المصر وتعين جواب المصنف بان المراد بالناس اليهودون فان اجيب بان التعريف على الوجه
 المذكور لم يجده في كلام الناس بل وجد مع قيد مستدرك يقال لو سلم صحة هذا اقل من
 وجد ان الاشارة كما لا يخفى وقد نفاها ايضا فالتحقيق في الجواب ان يقال انه لا يقطع من هذا الكلام
 ان المصنف وجد تعريفهما في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذ من اطلاقهم واعتبارهم
 ثم عرضهم على علماء زمانه او على تلامذته وبين لهم ما اخذوه وهو قول الفصاحة عندهم
 لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقرار كلامهم كثير الاستعمال على السنة
 العرب المؤثوق بعريتهم فاوردوا عليه انه ينبغي ان يزداد قيد آخر في التعريف وهو الخلو
 عن الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانها يخلان بكثرة الدور فيها بينهم فنقل ايرادهم في
 كتابته ووردته تقيما للفايدة ويمكن ان يقال ان مراد الشراح عدم الاحتياج الى ما
 ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب المصر كما يشهد به ظاهرا هو السوق لعدم الاحتياج الى
 ذلك مطلقا ثم لما كان اشتراط خلوص الشيء عن الشيء مستندا على الامكان اتصاف الاول بالثاني
 قال فان اللفظ من قبيل الاصوات الخ فاندفع ما قيل ان انقسام العام الى القسمين لا يقتضي
 انقسام الخاص اليهما فالصواب ترك الا بالاكتهاء على ما في المتن ووجه الدفع ظاهرا هو ان المقصود
 كما عرفت بيان امكان اتصاف اللفظ بالكراهة واتصاف الجنس بها مبين لان اتصاف النوع ما لم يظهر في
 النوع ما ياتي عنه ويمكن ان يقال ان ذكره متابعة للايضاح لانه ذكره عن قائله وتوطية للوجه الثاني
 من المنظر قوله ابو الطيب - هو احمد بن الحسين الكندي المعروف بالمتنبي من شعراء الدولة
 العباسية قوله لموافقة اسمه الاظهر في العبارة ان يقال لموافقة اسم امير المؤمنين لان الموضوع موضع
 الاظهار ولا يظهر للاظهار فائدة يعتد بها ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو
 ولموافقة اسم الله تعالى قوله واللقب مشهور - اللقب علم يشعر بالمدح والكنية ما صدر باب دام
 مثلا والاسم اسم قوله لا تخاد خلة اى الكراهية في السمع داخل تحت الغرابة بمعنى ان الغريب

اسم امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه والملقب مشهور بين الناس
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعيرت لكل واضح معروف وفيه نظرا لها
داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور الجوشى اما من قبيل تكا كما تم وافرقوا
او الجحيش واطلحهم وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل
فقد دخلت تحت التنافي والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا

يصدق على الكرية لان البلاء يتماشون عن استعمال الكرية والتماشى عن الاستعمال موجب لتناهي
الوضع فيصدق عليه انه غير ظاهر الدلالة على المعنى دلا ما نؤسسه الاستعمال فالخلص عن الغرابة يستلزم
الخلص عن الكراهة فلا حاجة الى زيادة هذا القيد ولم يرد انها داخلة تحت مفهوم الغرابة بطلانه
في نفسه اذ لم يذكروا تفسيراً ووحشية ما يدل عليها لعدم مساعدة الدليل اعني قوله لظهور الخ
يرد عليه نقص اجمالى ان الخلو عن الغرابة يستلزم الخلو عن التنافي ومخالفة القياس فلا حاجة الى
ذكرها فلم يكتف بالخلص عنها وما قيل في الجواب ان الاستلزام ممنوع لان مستشترات واجل
ليسا بغير بين لعدم احتياجها الى التنقيح والتخريج مع وجود التنافي في الاول ومخالفة القياس
في الثاني ففيه ان البلاء كما يتماشون عن الاستعمال لما فيه الكراهة يتماشون عن استعمال ما فيه
تناهي الجور فد مخالفة القياس ولا شك ان الاجتناب والتماشى عن الاستعمال موجب لعدم ظهور
المعنى لتناهي الوضع فيصدق على كل ما فيه التناهي ومخالفة انه غير ظاهر الدلالة على المعنى ولا ما نؤسسه
الاستعمال فظهر الاستلزام واندفع المانع فاخبر فالحق في دفع الابرار المذكوران يقال انه لا وجه لهذا
الاعتراض لان الاصل ذكر الانساب بالاحلال بالفصاحة صريحا وترك التصريح ببعضها يحتاج الى توجيه
لان الشككتنا يحتاج اليها الغار لا لقراره بل الوجه لترك التصريح ههنا هو ما اشار اليه الشارح من
ظهور دخول الكرية في الغريب والله تعالى اعلم قوله لظهور الجوشى الخ حاصله ان الذوق حاكم
بان مثل الجوشى مما يدعى اشتباهه على الكراهة في السمع من احد القبيلين اما من قبيل الغريب
الذى لا يكون كويها على السمع ثقيل على الذوق كتكا كما تم وافرقوا ومن الغريب الكرية الثقيل
وعلى التقديرين خارج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلو عن الغرابة لان الجوشى خصوصه كذا ان
فان دفع ما قيل ان الشارح يصدق بيان دخول الكرية في السمع تحت الغريب وتجويز دخول نحو الجوشى
في القسم الاول من الغريب الذي لا يكون كويها لا يلزمه وايضا هذا التردد ينافي بالجزم الآتي لانك قد عرفت
ان مراد الشارح نحو الجوشى مما يدعى فيه الكراهة في السمع لا الجوشى بمخصوصه فيكون الحاصل ان نحو
الجوشى اما ان يكون من الغريب الذي لا يكون كويها على السمع كتكا كما تم لكنه لعدم كونه مانوس الاستعمال
يتوهم فيه وجود الكراهة في السمع او من الغريب الذي يتحقق فيه الكراهة في السمع كالجحيش واطلحهم
فانتفى نفي الملاثم واندفع الممانعة بين هذا التردد والجزم الآتي فان الجوزم يكونه من الثاني غير
المتروك فيه ههنا بل الجوزم به فيما ساء في انما هو الجوشى بمخصوصه والمتروك فيه انما هو مطلق
الكراهة ولئن سلم ان مراد الشارح انما لفظ الجوشى بمخصوصه فنقول ان مقصود الشارح بالتردد
ههنا تأكيد الدخول وافادة امتناع الخلو فتجوز دخوله تحت القسم الاول كعرض المجالات لغرض
من الاغراض قوله من قبيل تكا كما تم الخ اي من الغريب الذي يشتمل على عدم ظهور المعنى وعدا
افنى الاستعمال فقط قوله او الجحيش واطلحهم - اي من الغريب الذي يشتمل على ذلك مع الكراهة

القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية كما عرفت في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر لثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا أدى بنغم غير متناسبة وصوت مكره من لفظ غير فصيح يستلزم اذا أدى بنغم متناسبة وصوت طيب وهذا ليس بشئ

في السمع والتوق على الذوق كما في الوحشي الغليظ قوله وقد ذكره ههنا اي في وجه النظر وجوه اخرى - قوله ان ادت الى الثقل - بان تكون الكلمة الموصوفة بالكراهة متبادرة الى الثقل على اللسان اي تكون مع كونها كرهية على السمع ثقيلة على اللسان فاندفع المناقشة بان الكراهة في السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول انما ان نشأت عن الثقل القول وضعف هذين الوجهين ظاهر - نقل عن الشارح اما الاول فلان عدم التأدي الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون ذلك الامور آخر بان يكون الفصحى كما اختزنا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان اختزنا عن الالفاظ الكرهية على السمع وهذا معنى مناسب للاخلال واما الثاني فلانه قد اورد النظر في المتن والنظر يجب ان يكون على كلام ذكره لم يذكر في المتن ان اللفظ من قبيل الاصوات ولو سلم سلم فيقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الادباء على ان قوله ان اللفظ من قبيل الاصوات لا يستلزم ان يكون صوتا ويمكن ان يجاب عن قوله فلانه قد اورد النظر في المتن بان النظر على قول القائل المذكور في المتن قوله باعتبار الحكم فساد مبناه وهذا قال ولو سلم قوله مشهور بين الادباء - حاصله ان القول لكون اللفظ صوتا مشهور بين الادباء وان لم يكن معنى حقيقيا لها فانهم لا يلتفتون الى التدقيقات الفلسفية قال السيد السند في شرح الواقف الحرف قد يطلق على الهمئية العارضة للصوت المسموع وقد يطلق على مجموع المعروض والعارض وهذا النسب بمباحث العربية لان اصحاب العلوم العربية يقولون الكلمة مركبة من الحروف ويقولون للكلمة صوت فلو لم يكن الحرف مجموع العارض والمعروض بل عارض للصوت لما صح منهم ذلك والحاصل ان اطلاق الصوت على الكلمة المركبة من الحروف على تقدير كون الحرف نفس الهمئية العارضة للصوت محاذ من قبيل تسمية العارض باسم المعروض وعلى تقدير كون الحرف عبارة عن مجموع من قبيل تسمية الكل باسم الجزء انتهى قوله ان قوله في المنية ان اللفظ من قبيل الاصوات لا يستلزم ان لجواز ان يكون معنى قوله من قبيله انه يحصل به التمييز في نفس الصوت المسموع بان يختلف باختلافه ويتمد باتحاده ولا شك في مدخلية ذلك ان اوجب ثقلا في استكره النفس له وان لم يكن مسموعا قوله الثالث ان الكراهة في السمع ان هذا التوجيه الخلق الى أصله ان الكراهة في السمع وعدمها ترجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ فلا تكون محالة اذ المحل هو ما يرجع الى نفس اللفظ فلا دخل لقيمة الصوت والالزام خروج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها عن الفصلية بسبب تعلق قيمة الصوت بها فلا وجه لاشتراط خلوص المفرد عن الكراهة في السمع لحصول فصاحتها قوله النغم - بفتحين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة قوله ليس بشئ - اي القول يكون الكراهة في السمع عدمها راجعتان الى الصوت دون اللفظ فنفسه ليس بشئ اي القول للقطع باستكره الجورشي حاصله اننا لنسلم ان الكراهة في السمع وعدمها انما يرجعان الى قيمة الصوت وحسنه لا الى نفس اللفظ اذ لو كان كذلك لكان ان يكون الجورشي غير مكره في السمع اذا سمع من قيمته الصوت وليس كذلك للقطع بكراهة الجورشي ونفسه ان نفس الجورشي

للقطع باستكراه الجشي دون النفس سواء ادى بصو حسين او غيره وكذا جفت وملح ففت
وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودرس نحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد
يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فصير اللفظ فصيحاً فان مفرق
الالفاظ يتفاوت باختلاف المقامات كما سيجئ في الخاتمة ولفظ ضيزى

قوله الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل - حاصله ان الكراهة في السمع لو كان محلاً بالفصاحة وكان
لا بد في فصاحة المفرد من خلوصه عنها كما قال القائل يلزم اشتغال القرآن على كلمة غير ضيحه لوقوعه
ضيحاً بالضم كطوبى الا انه كسر الفاء ليسلم الياء كما فعل في بيض وانما قلنا اصله كطوبى لان خطي بالكسر
لم يأت وصفاً قوله ودرس - هي خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هي المسامير واحده
هاد سار والد سر الدفع وانما سميت المسامير دسراً لانه يدفع بها مائلاً فذ السفينة قوله
وفيها ايضا بحث الخ حاصله ان وقوع مثل ضيزى ودرس في القرآن لا يدل على ان الكراهة
في السمع ليست من اسباب الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون المانع قد منع السبب عن التأثير فيكون
اللفظ فصيحاً مع اشتغاله على سبب من اسباب الاخلال ولو لم يقل القائل بالتصين العارضى وخروج
السبب عن التأثير كيف يجوز له القول باشتغال القرآن على الكرية في السمع لانه كما يجب تنزيه القرآن
عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكراهة في السمع كما لا يخفى ثم لا يخفى انه يستفاد من هذا البحث
الذي اوردنا الشارح على الوجه الرابع للنظر اعراضاً على المصنف وهو ان تعريفه للفصاحة لا
يصير حينئذ جامعاً لانه خرج عنه ما لا يكون سالماً بان يشتمل على سبب من اسباب الاخلال بما
الفصاحة مع عروضا ما يمنع السببية كما وقع بداً في القرآن بمقابلة بعيد فانه فصيح ولا يشتمله
تعريف المصنف كما لا يخفى ا جيب عنه بان معنى تعريف المصنف لفصاحة المفرد دخلوصه مثلاً عن
الغواصة التي تكون سبباً لقبحه وعلى هذا سائر القيود فيحتمل عند دفع الاعتراض بان كلام
المصنف في تعريف فصاحة المفرد في ذاته وهي تنفي بوجود شئ من اسباب الاخلال فيما ذكره
الفصاحة عارضة بواسطة امر في التركيب كالتناسب بين يدي ويعيد فباشتغال الكلمة على سبب من
اسباب الاخلال بالفصاحة لا تكون غير فصحة ... اذ يجوز ان يكون الاسباب محلة حال الافراد
التركيب تحقق مانع وهو ما في التركيب مثلاً من التناسب فان قيل ان الشارح ذكر فيما سبق ان قرب
الخرج ليس سبباً للتنازع لوقوعه في القرآن وفيما سياتي ان مجز الجمع بين الجار والمجرور في اعرابه
وكثرة التكرار وتتابع الاضافات لا تخل بالفصاحة لوقوع مثله في القرآن مثل فسحة ومثل ونفس
وما سونها الآية ونحو مثل اب قوم نوح وهذا التصريح منه بان وقوع الكلمة في القرآن يدل على عدم
اشتغالها على سبب من اسباب الاخلال بالفصاحة وهو مناف ومناقض لما ذكره ههنا لانه يعلم منه
ان الوقوع في القرآن لا ينافي اشتغال الكلمة على سبب من اسباب الاخلال ا جيب عنه بان ما ذكره
هناك كان على وجه التأييد والمنع للتأييد لا يضر انما المضارع الدليل ولم يمنع وبان المذكور
فيما سبق وما سياتي ليس ان قوله لا دخل له في حصول التنازع مطلقاً بل ان قرباً لخرج ليس علة
مستلزمة للتنازع المحل بالفصاحة وكذلك ليس مقصود ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا دخل له
مطلقاً في السببية بل مقصود ان في السببية المستلزمة للاخلال بالفصاحة فابعد عن التناقض

لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتغل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت
ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها
فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف
القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمنع

بان التويل في ذلك على القرائن وان المراد بالخلوص كما اشار اليه الشارح بقوله اي خلوصه مما ذكر
مع فصاحة كلماته - الخلو من المقيد مع الفصاحة بناء على ان الحال قيد للعامل وحينئذ لا يرد للنقض
المدكور لان الخلو من المقيد بانضمام يبيد في قوله كيف يبيد في الله الخلق ثم يعيده غير الخلو من حال
عدمه وما قيل ان اللفظ حال انضمام يبيد غير التلغظ حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحدا
بالشئ فتكف مستغنى عنه لانه تدقيق فلسفي لا يتبأ به عند الاداء مع وجود وجه صحيح حال عن
مثل هذا التدقيق ولا يجوز ان يكون قوله مع فصاحتها صفة مصدر محذوف اي خلوصا كما لنا
مع فصاحتها ولا ان يكون كلمة مع بمعنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا لانه مع كونه هو المحذوف
الخلو من المذكور حال فصاحة الكلمات او بعد ما يبيد للنقض بمثل القسمة ضيزى قول المحذوف والمجاز
وهو لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح قوله ولا يجوز ان يكون خلاص من تنافر الكلمات ان حاصله ان
ان القيد اعني مع فصاحتها يكون حينئذ قيد للمعنى وهو التنافر لانه العامل في الكلمات فيكون من
قبيل ما دخل النفي على كلام فيه تعيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة ثم عن الشيخ عبد القاهر
ويكون المعبر عن فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها
وهو عكس كلي للمقصود ولئن قلنا نحن ان ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورته
وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فاذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتغل على
الكلمات الغير الفصيحة فصيحا متنافرا كانت الكلمات ام لا مبني على الخمول او على ان لبوت اصل الفعل
فيما توجه النفي الى القيد اكثرى وليس بكلي وما في المختصر من انه يلزم ان يكون الكلام المشتغل على تنافر
الكلمات الغير الفصيحة فصيحا مبني على الاكثر فافهم والله تعالى اعلم قوله فافهم - اشادة الى
الاعتراض وجوابه كما نقل عنه في المنهية حيث قال لا يقل هذا يعكم بالطرق الاولى لا بالقول لان قول
لو سلم ففيا اذا كانت غير فصيحة ولا تنافر في الحرف فيصدق التعريف وبالجملة اذا جعلتها حالا من
الكلمات بقى الحد خاليا عن اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام انتهى حاصل الاعتراض المذكور
فيما ان التعريف اذا صدق على العرف بانتفاء المقيد اعني التنافر فقط دون القيد اعني فصاحة
الكلمات كما هو المقصود وعلم منه ان وجود التنافر مع فصاحة الكلمات محل بالفصاحة علم بالبيان
الاولي اخلال عدم فصاحة الكلمات متنافرة كانت ام لا وحاصل الجواب المذكور فيها لا نسلم على الاول
لان المقصود هو انتفاء المقيد فقط اعني التنافر غير متعين حتى يكون علم هذا اولي ههنا بل علم منه
هو احتمال ضعيف ولو سلمنا العلم بالاولي في الصورتين معا ممنوع وانما يظهر في الاول وهو ان يكون
الكلام مشتغلا على تنافر الكلمات مع عدم فصاحتها لوجود المانعين بخلاف الثانية وهو ان يكون الكلام
مشتغلا على الكلمات الغير الفصيحة التي لا تكون متنافرة لان الموجود في هذه الصور انما هو مانع
واحد وهو عدم الفصاحة ولو سلم عليها بالاولي في الصورتين الثانية انما يكون اذا كانت الكلمات

اصحابه حتى يمنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيد فانه غير
فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه
الاخفش وتبعه ابن جني لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل واستشهد
بقوله جزي ربه عني عدى ابن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل: وقوله لما
عصى اصحابه مصعبا: ادى اليه الكيل صاعا بصاع:

الفصيحة متنافرة الخوف لان تناو الخوف من جنس تناو الكلمات اما اذا كان عدم فصاحة الكلام
بالغواية ومخالفة القياس فلا لانه وجد فيها شرط وانتفى فيها شرط ولا يعلم من اخلال الصور
المعلومة من التعريف وهي التنازع مع وجود الفصاحة خلال هذه الاحتمال الفرق وايضا
التعريف لا يكفي فيه بطل ذلك بل يلزم في التعريفات الاحتراز عن الابهام والالباس قوله
على خلاف القانون النحوي المشتمل على الاشتباه بجنبى لازما ومتعديا فالمشبه على وزن الفاعل او
المفعول وان ضعف التأليف انما يتحقق اذا كان تأليف الكلام مخالفا عن القانون المشهور بين جمهور
النحويين ولا يخرج عن الضعف بتجوز بعضهم ذلك التأليف كالاضمار قبل الذكر في نحو ضرب
غلامه زيد فانه جائز عند بعضهم كالاخفش وابن جني واذا كان التأليف مخالفا للقانون في
المشتمل وغير المشتمل كان فاسدا الاضعيفا فظهر فساد ما قال بعضهم لا يخفى ان الضعف يحصل
بمخالفة القانون المتعبر عند الكل ايضا فلا وجه لتقيد القانون بقوله المشتمل الا ان يقال انه يعلم
بالاولى فافهم والله تعالى اعلم قوله كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنا - اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما
كان غير متناول الاضمار قبل الذكر معناه وحكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ولذا قال في
المختصر لفظا ومعنا وحكما مرجع الضمير اما ان يكون مذكورا لفظا في الكلام اولاد على الاول اما ان يكون
مقدما على الضمير تحقيقا لقوله زيد ضرب او يكون مؤخرا عنه لفظا لكنه مقدم رتبة كقوله ضربا غلامه
زيد الاول التقدير اللفظي الحقيقي والثاني هو التقدم اللفظي التقديري او على الثاني اما ان يكون
المرجع مدلولاً عليه باللفظ كما في قوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى او يكون مدلولاً عليه بالقراءة كما
في قوله تعالى حتى تولدت بالحجاب فان الضمير للشمس ولا ذكر لها في الكلام لكن ذكر العشي والتورى بالحجاب
مع سياق الكلام الدال على خوات وقت الصلوة قرينة دالة على ان المرجع هو الشمس الاول منهما
التقدم المعنوي الذي يكون المرجع فيه مدلولاً عليه باللفظ والثاني هو التقدم المعنوي الذي يكون
فيه المرجع مدلولاً عليه بالقراءة او لا يدل على المرجع بشئ مما ذكر لكنه تقدم ذكر الضمير لنكتة كضمير
رب في نحو ربه رجلا قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد والثناء فاجابو
وكضمير الشان والقصة فان التقدم فيها لازم للضمير لنكتة وهي البيان بعد الابهام لكن حق
الضمير هو التأخر فالمرجع في حكم المتقدم ذكره هو المراد بتقدم المرجح حكما فان قيل فعلى هذا ينبغي
ان لا يكون ضعيف التأليف موجودا في مثل ضرب غلامه زيد لان حق الضمير التأخر فالمرجع في حكم
التقدم قلنا مجرد كون المرجع في حكم التقدم لا يكفي بل لابد ان يكون التزام تقدم الضمير
لنكتة راعوها وهي التفسير بعد الابهام في ضمير رب وضمير الشان ونعم فان المرجع المتأخر به
بعد الغرض منه للضمير المبهم فلم يبق الا بهام اصلا بخلاف ما صرح بعض النحويين بجواز تقدم الضمير
في نحو ضرب غلامه زيد فان زيدا انما ذكر فيه للمفعولية لا للتفسير فيبقى الابهام بحاله والله تعالى اعلم

ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اى رب الجراء واحصا الضمير
كقوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى اى العدل واما قوله - جزى بنو
ابا الغيلان عن كبره - وحسن فعل كما يجزى سماره - وقوله - الالبث شدى هل يلومن قومه -
زهرا على ما جر من كل جانب - فشاذا لا قيس عليه

قوله نحو ضرب بـ غلامه زيداً فإنه غير فصيح لأن المرجح - ههنا غير مذكور قبل الضمير لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً كما لا يخفى قوله اعني ما اتصل بالفاعل المضاف للمفعول والمفعول بالفاعل المتقدم على المفعول بقربته السقوط واختراجه عن صورت التنازع اذا اطلب الاول الفاعل والثاني المفعول وعملت الثاني نحو ضربت بـ بنى وضرباً بـ زيداً فإنه فصيح بالاتفاق واختراجه ايضا عما اذا كان الضمير متصلاً بغير الفاعل في غير التنازع نحو صاحبها في الدار وكان متصلاً بالفاعل راجعاً اليه غير المفعول نحو ضرب بـ غلامه عبد هـند فإنه يمتنع بالاجماع قوله مما اجازة الاذن في المفعول لانه لا يكون فاسد التاليف قوله لشدة الاتصال الخ اي انما اجازة الاضمار قبل الذكر في امثاله لشدة اقتضاء الفعل الزيادة ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفاعل المتعدي لها لدخول النسبة اليهما في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورت المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر كذا الك يجوز في صورت الفاعل المتصل به ضمير المفعول به المتأخر والجواب من جانب المشهور انهما دون تساوي في اقتضاء الفعل ايما الا ان اقتضاء الفاعل مقدم في الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لان النسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبت الصدور فكان الفاعل مقدم ما في الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقاً فيما اذا تأخر الفاعل واتصل بالمفعول ضميراً لانه بعد الذكر معنى لتقدمه رتبة بخلاف ما اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول المتأخر فإنه اضمار قبل الذكر لفظاً ومعناً وحكما قوله جزي ربه - الضمير يعود الى المؤخر ففيه الشاهد لانه راجع الى المؤخر لفظاً ومعنى وحكما قوله عني - كلمة عن ههنا للبدل كما في قوله تعالى واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً قوله جزاء الكلاب الخ ان كان المراد بلفظ الكلاب معناه الحقيقي فيرجح انما هو الطرد بالحجارة وان كان المراد به شرار الناس فيرجح انما هو العذاب والعاديات جمع عاد من عو الكلب يعوي عوا اي صاح وقد يردى العاديات وهي جمع عاد وهو العدو قوله وقد فعل - اي فعل الله ذلك واجاب مسئلتني فهي جملة استينغافية جيئ بها بعد تمام الكلام للاظهار الرغبة فان الطالب اذا تناهى رغبته في حصول امر كثير تصوره اياه وربما يميل اليه حاصلاً فيجبر في حصوله قوله مصعباً - هو ابن الزبير رضي الله تعالى عنه وكان حاكماً بالعراق من قبل اخيه عبد الله فركب اليه عبد الملك ابن مروان من الشام فتفرق عنه اصحابه وخذلوه فظفر به عبد الملك وقتله وكان شجاعاً كاملاً الشجاعة وبوطنه حصل الضعف والفتور في حكومت اخيه عبد الله قوله ادى اليه الكليل الخ قيل الضمير ادى راجع الى الشخص المذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى اصحابه قصد الى كل واحد منهم ونظيره قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسيتكم مما في بطونهم فان الضمير في بطونهم راجع الى الانعام او يقال ان لفظ افعال مشابه للمفرد ولهذا يجيء في كثير من المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار ورتوب اسطى ونظيرة امشاج ولعل التكثير نحو انا عيم والتصغير نحو انعام لهذا قوله صاعاً بصاع - حال من ضمير ادى والاصل مقابلاً صاعاً بصاع فخرطه مقابلاً واقيم صاعاً مقامه وليس الحال هي صاعاً وحده بل هو

والنفاق ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناك في الثقل قوله - وليس قرب
قبر حوب اسم رجل قبر صدره قبر حوب بمكان قفر : اى خال من الماء والكلاء ومنه
ما دون ذلك مثل قوله - اى قول ابى تمام كريمة متى امدحه امدحه والورى معى
: الورى مبتدأ خبره معى - والواو الحال واذا ما لمته لمته وحدى : اى لا يشار كفا حد فى
ملازمة لانه انما يتمم المدح دون الملامة وفى استعمال اذا والفعل الماضى ههنا اعتبار

قوله بصاع لان معنى اللفظ الذى قام هو مقامه وهو مقابلا لما يحصل من الجمع كذا ذكر بعضهم فى كونه
ثاذا اى فى ثم معنى قوله ادى اليه الكيل صاعا بصاع اى كافا بوضع رأسها برأس كما يعطى الصاع من
لبرء نحوه بدل الصاع قال فى جمع الامثال جزاء كيل الصاع بالصاع اى كان احسانه بمثله واسأته
بمثله قوله اى رب الجزاء - حاصله انه من قبيل اعدوه هو اقرب للتقوى فيكون المرجع مقدما
معنى فلا يصح الاحتجاج بهذا الشعر وليس الود مبنيا على تقدير المصدر فى نظم الكلام كما ظنه البعض
ويمكن ان يقال ان الضمير فى ربه راجع الى المتكلم على طريق الالتفات عند من لا يشترط فى الالتفات
التعبير السابق كالسكاكى قوله عن كبر - كلمة عن ههنا يفيد كون ما بعده سببا لما قبلها كما فى
قولك فعلت هذا عن امرئ ويجوز ان تكون بمعنى بعد كما قيل فى قوله تعالى لتكن طبقا من طبق يكون
المعنى جزى بنوه بالغيلان بعد كبره والغرض من اتياء ابي الغيلان لعدم رعايتهم حقوق اليهم
ولهذا لم يجعل من قبيل قوله تعالى اعدوه هو اقرب الآية بان يقال ان المعنى جزى بنوه الجزاء كما يقال
ابن الوقت وابو الفضل واما مثلهما بمعنى ملازمة وملازمة لان ذمهم لا يحصل الا باطرع الضمير الى ابي
الغيلان كما لا يخفى قوله كما يجزى - كلمة ما مصدرية والعدول الى المضارع لاستحضار صورة ذلك
الفعل الشنيع قوله ستمار - رجل روى بنى الخورنى التى يظهر الكوفة لعنان ابن امرئ القيس
فلما اتها وخاف النعمان ان يبنى مثلها لغيره اللقاة من اعلاء فخر ميتا وفى جمع الامثال هو الذى يبنى
اطم احيمة ابن الجراح فلما اتته قال له احيمة لقد احكمت فقال اى لا يعرف حى الوزع لا انتقض
الكل فسله عن الحجز مارا فدفعه احيمة من الاطم فخر ميتا قوله الا لبيت شعري - خبر لبيت
محمد وفى وجوده بالوجود شرط حذفه وهو قيام الجملة الاستفهامية التى سدت مسد مفعولى
شعري مقامه وانتقد لبيت على حاصله بجواب هذا السؤال قوله على ما جز - قيل هو من
الجوية وهى الجنابة ويحتمل ان يكون من الجراى يلومونه على ما جنى على من السما او على ما جنى على
من كل جانب وقد روى بالحاء المهملة والراء المعجمة من الحز وهو القطع اى هل يلومونه على ما
قطع على من طرق الخيرات قوله فشاذا ليقاس عليه - فاذا قيل له لا يجوز ههنا رجوع الضمير
الى اللوم المدلول عليه بالفعل لثلا يحتاج الى القول بكونه شاذا احيية عنه بان مقصود
الشاعر تحريض قوم زهير واقربائه على لومه ويفهم منه بحسب الذوق لوم قومه على ترك لومه
وذا لا يحصل الا بارجاع الضمير الى زهير كما لا يخفى واعلم ان الشيخ عبد القاهر نصرا من ذهب لا يخفى
ووافقه ابن مالك فى شرح التسهيل ولعل وجهه انه واقع فى كلام الفصحاء قال حسن ابن
ثابت رضى الله تعالى عنه شعروا ان محمدا اخذ الدهر واحد : من الناس ابى محمد الدهر مطما
فان الضمير فى محمدا راجع الى مطما هو مفعول به وقال غيره كسا حله والجم اذاب سودده وقال
لمرعا ولما رأتى طالبة مصعبا وغير ذلك ولهذا اذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار فى ذلك

ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام بثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء عما به الصاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلا لما بين الحماء والهاء من التنافر ولغله الاذان فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر

في امثاله مستند بان الشيخ قد وثق هذا الفن وهو المرجع في امر الغضاخة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا قوله ان تكون الكلمات فقيلة التي يكون اجتماع الكلمات موجبة للثقل وان كان كل واحد منها فضيحة قوله فمنه ما هو متناهية التي يريد ان تعد والتمثلة باعتبار تعدد المثلة له قوله وليس قرب قبر حبيب قبر - ذكر المصنف في كتابه عجائب الخلوقات ان من الجن نوع يقال له الخافض صاحب ولهم منهم على حوب ابن امية فانه فقال ذلك الجنى هذا البيت قيل في سبب صياحته عليه انه داس بنعله على واحد منهم في صورة حية فقتله وقال ابو عبيدة وابو عمر والشيباني ان حوب ابن امية لما انصرف من حوب عكاظ هو واخوته مودا بغيضة واشجار ملتفة فقال له مودا اس السلي وكان صاحبها اما ترى يا حوب هذا الموضع قال نعم المودع فقال له فهل لك ان تكون شريكين فيه ويحرق هذه البغيضة ثم نزرعها بعد ذلك فقال نعم فاضر ما تار في تلك البغيضة فلما استطارت وعلى لهبها سمع من البغيضة انين وصجيج كثير ثم ظهر منها حبات بيض تطير حتى قطعها وخرجت منها فلما احترقت البغيضة سمعوا هاتفا يقول شعري ويل لحوب فارسا مظلما عنا محالسا ويل لحر فارسا اذ ليس للقوا انسا فلم يلبس حوب ومودا من ما تادوا وفي قوله وليس في يحتل من يكون للحال ومن يكون للعطف فمران القرب بمعنى القارب والاضافة لفظية لا تفيد التعريف وما قيل ان اضافة المصدر معنوية فغيرها كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب طرف نجبر ليس اي ليس قبر كما ثنا قرب قبر حوب او يكون خبر ليس قبر والكلام محمول على القلب كما صح به السكاكي في قوله يكون مزاجها غسل وماء وعلى التقادير لا يريد انه هذا الكلام بما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفته لاضافته الى المضاعف الى العلم وهو حوب والمسند اليه اعني قبر يكونه ثم الظاهر ان البيت خبر ومعناه تأنيف وتحسير لا في باء حوب ابن امية وتغيير لهم يكون قبره في مكان ليس فيه ماء وكلاء وقوله اي قول ابي تمام - من قصيدته له في مدح موسى ابن ابراهيم الراهبي والاعتذار اليه عما اتهمه جماعة بانه قد هجا فعاتبه المدح والذكور مطلعها شهدت بعد احوال معالكم بعدى : ومحت كما تحت وشائع من بردى : وقبل البيت المذكور في المتن - اعينك بالوهن من ظرو وذكري : جئتكم عن طرف امرأ صادق الودى قوله والواو للحال - اي من الضمير المستتر في امدحه الثاني ما لنا اختار كون الجملة حالا ولم يجعلها عطفا على الضمير المتصل في امدح الثالث لوجوه الفصل كما في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع ان العطف هو الاصل لانه المنساق الى الفهم ولانه واقع في مقابلة وحدى وهو حال وما قيل ان وقوعه في مقابلة وحدى وان اقتضت كونه حالا ان الدلالة على مشاركة الورى معه في المدح مقصودة وهو يجر العطف كالا يحسن يقال ان المشاكسة المذكورة مستفاد ومفهوم من لفظ مع سواء جعلت الواو للعطف او للحال الا يكون مرجعا للعطف قوله واستعمال الواو الفعل الماضي المؤد على الزور في حيث افتارين الدالة

ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التبريل نحو فسيحه والقول
 باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن من صرح بذلك ابن العميد
 وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرار في امدحه مع الجمع بين
 الحاء والهاء وهما من حرف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان
 في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فوق آخر وهو ان منشأ النقل الاول نفس اجتماع الكلام في التنا

على الشك حاصله انه فيه ايهام بنبوة الدعوى كانه تحقق منه اللوم لا شعرا اذا بالقطع والماضي يتحقق
 واما التبرير عن لومه فقد استغيد من اذ الاستقبالية وابهام الوقوع لم يخل بذلك لانه عين التعزيم
 وغاية البراءة عن استحقاق اللوم وعلى ما اختاره يكون خاليا عن الايهام المذكور وما قيل ان الايهام
 المذكور انما يحسن اعتبارا في جانب المدح ففيه ان عدم مشاركة الوري معه في اللوم الذي كانه تحقق
 منه بالفعل دليل على مشاركتهم معه في مدحه لان عدم مشاركتهم في اللوم انما كان لكونه مستحقا للمدح
 عند هم دون اللوم فانكارهم المشاركة كانه ثناء منهم عليه فاعتبارا في جانب اللوم كانه اعتبار
 في جانب المدح ايضا ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو سور الاتصال الكلي واختيار اذ المفيدة
 فلا اتصال الجزئي في جانب اللوم لطافة وهو اشارة الى ان نفسه يابي عن ان تحرك لسانه على التلفظ
 باللوم بما يدل على الكلية ثم لما كان الكلام موحا لفضيلة الشعر مطلقا دفع التوهم بقوله لكن مقابلة
 المدح باللوم انما واجيب عنه بان في استعمال اللوم مقام الهجو اشارة الى ان المدح لا يتصور في شأنه
 الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا ترك مدحه فغاية ما يتصور في شأنه اللوم واذا اصابته لا يشكر في
 احد في لومه ففيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى **قوله** قال المصنف رحمه الله تعالى ان المقصود
 الشارح من هذا النقل اصلاح كلام المصنف **بقوله** لعله اراد ان حاصله ان فيه شيئا من النقل
 والتنافر وان لم ينتهي الى الحد الموجب للاخلال بالفضاحة بالنقل مالم يتضاعف بانضمام امدحه الثاني
 اليه وان لم يصلح بما ذكره وبقي على ظاهره لزم القول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح وهو كما ترى
 مما لا يجترئ عليه المؤمن **فان قيل** لا يلزم من عدم فصاحة امدحه من غير تكرار عدم فصلية فسيحه
 حتى يلزم القول المذكور ليجوز ان يطروا ههنا ما يمنع السببية كما سبق مثله اجيب عنه بان للذم
 فيما سبق انما هو في الكلمة حيث قالوا لكل كلمة مع صاحبها مقام ليس لها مع غيرها ولفظ فسيحه كلام
 ليس بكلمة واليه اشارة **بقوله** والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح انما حيث قال على كلام غير فصيح
 اشارة الى ان السببية وجودا ما يمنع انما يكون في الكلمة وههنا لفظ فسيحه كلام لا يتصور وجوده ما يخرج
 السبب عن السببية فتأمل والله تعالى اعلم **قوله** صرح بذلك انما بان التنافر المحل انما هو في
 تكرير امدحه فهو تايد لما ذكره بقوله لعله اراد ان **قوله** نافر كل التنافر - يرد عليه ان هذا
 يناقض ما ذكره فيما سبق من ان المثال الاول مثال لما هو متناهي في الشغل والثاني لما هو دونه **اجيب**
 بان وجود التنافر الكامل لا يلزم منه ان لا يكون خوفه تنافر اكمل منه وبانه كلام وقع في المحاورات
 والمحاطات فيجمل على المبالغة وقد يقال المراد بالتنافر ههنا النفرة لا المعنى الاصطلاحي و
 التعبير به عنها للدلالة على الكمال لان الفعل اذا اشرك فيه العاقلان يجبيى كاملا **قوله**
 ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا - اي بدل قوله فان في امدحه ثقلا بدون لفظ يكرر **قوله**
 لكان اولى - لعدم الاحتياج حينئذ الى بيان مراده **قوله** وبين المثالين فرق ان

حروف منها وزعم بعضهم ان من التنازع جمع كلمة مع اخرى غير متناسبة لها كجمع سطل مع قنديل
بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلغة دون الفصحى
والتعقيد اى كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبنى للمفعول ان لا يكون اى الكلام ظاهر الدلالة على
المعنى المراد منه للخلل واقع اما فى البظم بالان يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او
تاخير او حذف او اضافة غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد والكان ثابتا فى الكلام جاريا على القوانين فالتعقيد
يجوز ان يكون اجتماع الامور كلها منها شائع الاستعمال فى كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها

فلو اکتفى فى توجيه تعدد الامثلة على هذا الفرق لم يرد الا اعتراض بتنا فى الكلامين كما يرد على الفرق
امد كور سابقا تكن لا مضائق فى ورود الا اعتراض اذا كان مجابا عنه قوله حروف منها - المراد
بالجودى مجموع الحائين والمهائين وعد الهاء حرفا مع كونه اسما تغليب فاقه قيل لم يعلل فى تنازع
الحروف اجيب عنه لانه لم يحصل التنازع من حروف كلمة واحدة قوله وزعم بعضهم - وهو
التنازع الى حاصله ما قال به هو ان اجتماع الالفاظ التى لا تناسب بين معانيها مستلزم للتنازع المخل
بالفصاحة اذ لم يكن هناك مقتضى للاجتماع المذكور وحاصله ما قال الشارح فى الرد عليه ان
التنازع كما مر عبارة عن كون الكلمات ثقيلة على اللسان والاجتماع المذكور لا يوجب الثقل على اللسان
فهو انما يخل بالبلغة اذ لم يوجب مقتضى للاجتماع لا بالفصاحة كما ذهب قوله انا كون الكلام معقدا
فسر بذلك ليصير صفة للكلام حتى يجب التخلص عنه ولذا يرد ان التعريف المذكور فيبقوله ان
لا يكون ظاهرا للدلالة الخ لا يكاد يصح لان التعقيد صفة المتكلم والمذكور فى التعريف من صفات
الالفاظ كما لا يخفى والدفع عنى عن البيا ثم لما كان لا بد لارادة المعنى من اللفظ احتماله له بين
بقوله على ان يكون المصدر من المبنى للمفعول - اعلم ان المصدر ان يعتبر فيه الاضافة الى

الفاعل من حيث الصدور منه لسمى مصدرا مبنيا للفاعل كضاربة زينة فى ضرب زيد عمرو
او الحالة القائمة بالفاعل بعد ذلك الصدور بدون اعتبار تلك الاضافة تسمى الماحصل بالمصدر
المبنى للفاعل وان اعتبر فيه الاضافة الى المفعول من حيث الوقوع عليه يسمى مصدرا مبنيا
للمفعول كضاربة عمى والحالة المترتبة بعد ذلك الوقوع بدون اعتبار النسبة تسمى الماحصل
بالمصدر المبنى للمفعول اعترض على الجواب المذكور بان التعقيد على تقدير كونه مصدرا مبنيا للمفعول
يكون معناه معقدا للكلام وهى عبارة عن مجولية الكلام غير ظاهرة الدلالة لا عن كونه غير
ظاهرة الدلالة اجيب عنه بان المراد بالمصدر المبنى للمفعول الماحصل به اعنى الهيئته المثر
تبه عليه اى كونه غير ظاهر الدلالة ولما كان هذا الماحصل مترتبا عليه لا على المصدر المبنى
للفاعل قال ان المصدر مبنى للمفعول ولكن ان يقال ان فى التفسير المذكور تسامح والمقصود
جعل الكلام بحيث لا يكون ظاهرا للدلالة وانما تسامح بنا على ظهور المراد وهو المصدر الذى جعله
غير ظاهر الدلالة من المبنى للمفعول وهو مجولية الكلام غير ظاهرا للدلالة والاظهر ان يقال
هذا تفسير للتعقيد بالمعنى المصطلح عليه فلا حاجت الى جعله مصدرا مبنيا للمفعول ولا الى
القول بالتسامح قوله على المعنى المراد - بقيد المراد بمتاز التعقيد عن الغرابة فانها كون اللفظ
غير ظاهرا للدلالة على المعنى الموضوع له قوله للخلل واقع الخ هذا داخل فى التعريف لا خارج
المتشابه والجهل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس للخلل فى النظم او الانتقال بل لارادة

التكلم اخفاء المراد منها حكم ومصلح على ما تقر فى محله فاقه قيل يلزم على هذا التفسير ان
يكون اللغو والمعنى غير فصيحين مع انهما من الحسنات اجاب عنه المصنف بان اللغو والمعنى
غير فصيحين مطلقا عداهما من الحسنات مجتوع وفيل الاحسن فى الجواب ان يقال ان الدلالة
فى اللغو والمعنى ان كانت واضحة عند الفطن بعد العلم بالاصطلاح فيها فصيحان والا فلا

لكنه مع اعتبار الجميع يكون أشد أقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول القزويني في مدح حال هشام بن عبد الملك هو إبراهيم بن هشام بن سماعيل الخزرجي وما مثله في الناس إلا ملة كما - أبو لهب
حي أبو لهب يقاربه بنى ليس مثله حي يقاربه أى أحد يشبههم في الفضائل إلا ملك أى رجل أعطي الملك المال أعنى هشام
أبو لهب قال ذلك الملك أبو لهب إبراهيم المدح والجملة صفة مملكا أى لا يماثل أحد إلا بن أخيه الذى هو هشام فغيره
فصل بين المبتدأ والخبر أعنى أبو لهب بالاجنبى الذى هو حي بين الوصف والصفة أعنى حي يقاربه بالاجنبى الذى هو
أبو لهب وتقديم المستثنى أعنى مملكا على المستثنى منه أعنى حي ولهذا انصبه والافاقحة

والخبر والمعنى عند أهل البدع قول يدل ظاهرا على خلاف المراد إلا أن المنز يكون على طريق السؤل
بخلاف المعنى قوله أما في النظم - كلمة أما لمنع الخلو فيجوز اجتماع التعقيد اللفظي والمعنى قوله
بأن لا يكون ترتيب اللفاظ أى تصوير الخلل الواقع في النظم فانظم ههنا بمعنى ترتيب اللفاظ على وفق
ترتيب المعاني في الذهن لا ما ذكره سابقا من كون اللفاظ مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ شامل لرعاية علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل
التعقيد المعنوي والخطأ في تاديبه المعاني قوله بسبب تقديم وتأخير - فان قيل ان التقديم
من لوازم التأخير وبالعكس فكذلك أحدهما معنى عن الآخر فما وجه جمعا أحيب علمه بأن المراد من
التقديم والتأخير ان كان تقديم لفظ عن محله الأصلي الذى يقتضيه ترتيب المعاني في الذهن وتأخير
عن ذلك المحل وهما الاجتماعان فلا يكون ذلك أحدهما مغنيا عن الآخر وان كان المراد بالتقديم تقديم
لفظ على آخر وبالتأخير تأخير عن لفظ آخر فلا شك في التلازم بينهما فعلى هذا إنما يقتصر على أحدهما
إشارة إلى كون كل واحد منهما مستقلا بالخلل بدون ملاحظة الآخر قوله وان كان ثابتا في
الكلام أى توطئة وتمهيد لقوله فذكر ضعف التأليف ثم لما كان لمتوهم ان يتوهم ان الثبوت في الكلام
ينافي التعقيد دفع بقوله فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع أى حاصله ان الثبوت في الكلام
إنما هو لكل واحد من الأمور والتعقيد إنما يلزم من اجتماع تلك الأمور فلا منافاة بين شيوع
الاستعمال وحصول التعقيد قوله ويجوز ان يكون التعقيد حاصل ببعض منها أى معطوف على ما
فيله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصل من اجتماع أمور ويجوز ان يكون حاصل
ببعض منها لكون كل واحد منها خلافا للآخر والأصل والمقصود من هذا القول توطئة إلى قوله الآتي بعد
سطور فهذا التقديم شائع الاستعمال أى قوله فذكر ضعف التأليف أى إذا علم ان سبب التعقيد يجوز
ان يكون اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال علم ان ذلك واحد الأمرين من ضعف التأليف والتعقيد
اللفظي لا ينافي عن ذكر الآخر كما توهمه الخلفاى ومنشئ توهمه هذا هو توهم ان التعقيد لا ينفك
عن ضعف التأليف وبالعكس والأمر ليس كذلك فان بينهما عموم وخصوص وجهي فيوجد ضعف
التأليف بدون التعقيد اللفظي في نحو جمل في أحد بالتنوين ويوجد التعقيد بدون الضعف في صوت
اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال ويجتمعان في بيت الغيرزوق وإنما لم يتعرض لعدم اغناء ذلك التعقيد
اللفظي عن ذكر ضعف التأليف كما تعرض لعدم اغناء ذلك ضعف التأليف عن التعقيد اللفظي لا به معلوم
من العلم بالعموم والخصوص بينهما فنفي الاغناء عن أحدهما موجب لنفي الاغناء عن الآخر لما هو مخفي
قوله أى ليس مثله في الناس أى يريد ان ترتيب اللفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن هكذا قوله
الأبن أخيه - فيما إشارة لطيفة إلى ان مماثلة المملكا له إنما جاءت من قبله كما قاما وله الخلل يتبع
الخلل فغيره عن المبالغة في المدح مالا يخفى قوله ولهذا انصبه - أى لاجل ان مملكا مستثنى ومقدم

المبدل فلهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه يوجب زيادة في التعقيد قيل مثله مبتدأ وحى
خبرة وما غير عاملة على اللغة التيمية وقيل بالعكس بطلان العمل بتقديم الخبر وكلا الوجهين
يوجب قلنا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا ليس مماثلة في الناس حيا يقاربه وليس حى يقلبه
مماثلة في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما في الناس خبرة وحى يقاربه بديل من
مثله ففيه فصل واقع بين البديل والمبدل منه واما في الانتقال

قوله والا فالمختار البديل - اى ان لم يكن بل كما مستثنى عند الشاعر مقدا على المستثنى منه بل
كان مؤخر عنه فالمختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه لكونه كلام غير موجب قوله
فهذا التقديم شائع الاستعمال اى اذا علم انه يجوز ان يكون التعقيد حاصل ببعض الامور وان كانت
شائعة الاستعمال في كلام العرب لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واخرى فيبذل هذا التقديم اى
تقديم المستثنى على المستثنى منه وان كان شائع الاستعمال لكنه اوجب الزيادة في التعقيد
لما يقبل الشدة والضعف فاندفع ما قال الزورنى انه لا حاجة في بيان التعقيد في هذا البيت
الى ذكر هذا التقديم لمحصله بدونه بالامور الاخر المخالفة للقوانين النحوية بخلافه فانما حائز
بإتقان النحاة ومنشئ رحمه هذا امر ان احدهما ان التعقيد لا يحصل على زعمه الا بارتكاب امور
مخالفة لقواعد النحو والاخر توهمه ان بعد حصول نفس التعقيد لا فائدة في زيادة التعقيد
وكلاهما باطل اما الاول فلما عرفت من الانفكاك بين التعقيد وضعف التاليف واما الثانى فلان
زيادة التعقيد تعقيد قد ذكر هذا التقديم لحصول التعقيد قوله قيل مثله مبتدأ وحى خبرة
القائل مولانا قطب الدين شيرازى شارح المفتاح قوله يظهر بالتأمل في قولنا لا نقل عن
الشارح انه قال لان غرض الشاعر نفي ان مماثلة احد ويقاربه وهذا يفيد اعنى قول القائل
المذكور نفي ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر مستدفع لاقتضائه وجود
المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا
قلنا انتهى حاصل ما نقل عنه ان ما قيل يفيد على التوجيه الاول نفي المقارب عن المماثل وعلى
التوجيه الثانى نفي المماثل عن المقارب وذلك ليس بمقصود ولا مستلزم ماله وهذا المقاد متدفع
لاقتضائه وجود المماثل والمقارب فلان الغالب المتبادر في الخطايات ان مفاد حروف النفي انما هو
نفي الحكم الذى كان موجودا في الموجبة لا نفي المحكوم عليه سواء كان انتفاء الحكم بانتفاء الموصوف
والصفة معا او بانتفاء الصفة فقط او بانتفاء الموصوف حتى نقل عن بعض اهل المعقول كالزحلى
ان القول بصدق السالبة بنفى الموضوع باطل وان كان مردودا او بانتفاء الصفة فقط او بانتفاء
عدم وجود المماثل على التوجيه الاول لان الحكم بانتفاء المقارب يستلزم الحكم اعنى حى مقاربه
بانتفاء المماثل اما اذا كانت المقاربة بمعنى المماثلة كما ذهب اليه الناضرون فظاهره واما اذا كانت
بينهما مغاورة كما يفهم من كلام الشارح حيث عطف يقاربه على مماثله وعطف المقارب على المماثل
والعطف يقتضى المغاورة فلان المماثلة عبارة عن المشاهدة من جميع الوجوه والمقاربة المشاهدة
في البعض فقط كما قيل او اعم من ان يكون مشاهدة في الباقي او لا على التقديرين يلزم من الحكم
بانتفاء المقاربة الحكم بانتفاء المماثلة بطريق ادنى عدم وجود المقارب على التوجيه الثانى
اما على صدر الاتحاد بينهما فظاهر واما على نقد غير المغايرة فلان يصح استثناء من مكانى

أى لا يكون ظاهر الدلالة على المواد للخلل في انتقال الذهن من المعنى الأول
المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود وذلك للخلل يكون لا يراى
للوازم البعيدة المفتقرة ^{إلى} الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدلالة
على المقصود كقول الآخر وهو العباس بن الأحنف

يقاربه لما علم من أن المقصد فى أن ياتله أحد ويقاربه إلا ما استثناد ليس المقصود فى أن يكون مقاربه
مما نلنا الاستثنا قوله فى المأهة وكفى بهذا قلقاً - حيث دعا إلى ما هو نادر فى الاستعمال غير متبلور
فى الخطا بيات من صدق السالبة بعدم الموضوع كما مر فتذكر واجيب من جانب القائل على نقد بر
أن المقاربة بمعنى المماثلة بأن انتفاء وصف المحمول ههنا اعنى إلى المقارب مثلاً مستلزم لانتفاء
الموضوع اعنى المماثل مثلاً فففيه فى اللزوم بنفى لازمه وهو يبلغ كما اشير^ن فى قوله تعالى ليس كمثل
شئ فكيف يعدل لقلالنه من باب البلاغة وعلى تقدير المغايرة بينهما بأن يكون يجوز أن المواد بالمثل فى
الوجه الأول المشترك له فى الماهية النوعية لا من يكون مشاركاله فى اخص الصفات او يكون الواحد
هذا المعنى لكن لا فى نفس الامر بل بحسب زعمهم الباطل ورايهم الكاسد فالمعنى على الأول ليس عشاؤه
فى الانسانية مقاربه أى يشاركه فى بعض الصفات الحسنة فضلاً عن الكل وهذا على التقدير الثانى
أوليس من يدعى المدعىون كونه مشاركاله فى اخص الصفات مشاركاله فى بعضها بالمقاربة فى الوجه الثانى
أى على تقدير أن يكون يقاربه مبتدأ ومثله خبره من يشاركه فى الماهية النوعية وبالمماثل من
يشاركه فى اخص الصفات والمعنى على قما من ما مر ولا يخفى أن الوجه ما قاله الشارح وما فى هذه التوجهات
من البعد والخفاء فافهم قوله بديل من مثله - أى بديل الكل وفائدة الابدال ههنا توطئة
لأفادة فى المقاربة الذى هو أعم بعد فى المماثلة فلا يصح اطلاق البديل عليه فففيه أن هذا القول
وهم من القائل لا أنه لا يضر فى بديل الكل اختلاف المفهوم نحو زيد أخوك بل هو ضرورى إذ لو لم
فيه لكان تأكيد الابدال فافهم قوله فففيه فصل واقع المراد أن فيه سبب آخر للتعقيد غير ما
ذكر قوله أى لا يكون غير ظاهر الدلالة أى لا يكون الكلام غير ظاهر الدلالة على المراد عند السامع
للخلل حصل فى انتقال ذهنه عن المعنى اللغوى إلى مراد المتكلم بسبب إرادة اللزوم لبعيد
فالمراد بالذهن فى قوله للخلل فى انتقال الذهن إلى ذهن السامع لآذهن المتكلم ويدل على ذلك كوننا
كلما ما قال فى المقامح من أن التعقيد المعنوى فى الكلام هو أن يعبر صاحبه فتركه متصرفه ويشك
طريقك إلى المعنى ويوغر مذهبك نحو حتى يقسم فترك ويشعب ظنك إلى أن لا تدري من أين
يتوصل وبأى طريق معناه يتوصل فافهم قوله من المعنى الأول - أى اللغوى الحقيقى
قوله إلى الثانى المقصود - أى الكنائى أو المجازى الذى هو مقصود المتكلم فالمعنى الأول كاللغز
بكثرة الرماد فى قولنا زيد كثير الرماد والمعنى الثانى كالإخبار بكثرة القول المذكور والمحصل
أن شرط فصاحة الكلام الكنائى أو المجازى أن يكون المعنى الثانى وهو الكنائى أو المجازى قريباً
فهمه من المعنى الاصلى فان لم يكن كذلك كان المعنى الثانى بعيداً فهمه من الاصلى هو فاجبت
يفتقر فى فهمه إلى وسائط مع خفاء القرائن لم يكن الكنائى أو المجازى ضيقاً لكونه مشتقاً على
التعقيد قوله وذلك للخلل يكون لا يراى للوازم أى لا يراى المتكلم للوازم البعيدة حتى العبارة

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا - وتسكب أي تسب بالرفع وهو الرواية الصحيحة
المبنى عليها كلام الشيخ في دلائل الإعجاز والنصب توهم عينا في الدعوى لتجمل - جعل سكب
الدعوى وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الراحبة من الكابة والحزن واصاب لأنه كثير
ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضمحكني أي أسأني وسأني قال الحماسي ابكاني الذي
وياربها - اضمحكني الدهر بما يرضى ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجب

ان يقال الايراد الملزومات لان مذهب المصنف في المجاز والكناية لا انتقال من الملزم الى اللازم
لان اللازم الى الملزم والفرق بينهما بوجوه القرينة الصارفة في المجاز عند معهما كما في الكناية
كما هو مشروح في موضعه ويجوز ان يكون معنى كلام الشارح وذلك الخلل يكون بسبب قصد اللزوم
وارادتها من الملزومات فلا اعتراض في ان قيل يفهم من هذا الكلام ان للخلل المذكور توقف على
ثلاثة لوازم وثلاث وسائط فالثلاث ان ادعى الجمع ثلاثة والا لم يفسد كذا انك بل يتحقق ذلك بلازم
واحد واسطة واحدة اجيب عنه بان الجمع العرف باللام اذا استحال ارادة الاستغناء في
والعهد منه يحمل على الجنس مجازا على ما ذهب اليه ائمة الاصول كما في قوله تعالى لا يحمل لك النساء
فيكون المعنى جنس اللازم واحد اكان او متعدد او جنس الواسطة وانما قيد اللازم بالبعيد
والواسطة بالكثرة لانه اذا كان اللازم قريبا فلما يخفى لزومه ولهذا ذهب الامام الرازي الى ان كل
لازم قريب بين وكذا اذا كان بواسطة واحدة ويمكن ان يكون وصف الواسطة بالكثرة بالنظر
الى مواد التحقق ويمكن ان يقال في الجواب بان وقوع الخلل بلازم واحد واسطة واحدة نادر
فلهذا لم يتعرض له الشارح بل الغالب ان الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط والمواد بالجمع
ما فوق الواحد كما هو الشائع في الاستعمال وبان مقابلة الجمع بالجمع يفيد انقسام الاحاد على الاحاد
فان يجوز ان لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا ذاقيل باع
القوم دواهم يكون المراد منهم باع كل واحد منهم ماله من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة
وهو الظاهر فكلام الشارح سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة في كل
مادة وان لم يجوز عدم كون ذلك الانقسام على السواء بل يقال انه لا بد في الانقسام المذكور من
الاستواء فكذا انك لانه حينئذ يكون اخذ بالاقل كما في قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد -
فالقول اذا اورد اللازم واحد غير معتق الى الواسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزم يحصل
التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم انتزاع لندرة مثله قوله سأطلب بعد الدار الخ
فالقول ان بعد الدار اذا كان مطلوبا للشاعر لكونه وسيلة الى القرب الذي هو المقصد الاقصى
للعشاق فلا وجه لدخول السين على الطلب لان كونه مطلوبا يقتضي طلبه في الحال اجيب عنه
بان البعد له جهتين احدهما كونه وسيلة الى القرب المذكور وثانيهما كونه بعدا منا قضا ومنا فيا
للقرب المطلوب ادخل السين الدليل على تأخير طلبه اي الزمان المستقبل والمثل هذه النكتة اضاف البعد
الدار والقرب الى ذات المحاطب قوله وهو الرواية الصحيحة - اي رواية الرفع هو الرواية
الصحيحة لشوته بالنقل الصحيح عنه ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت وهو الصحيح عند مدني
على الرفع كما سياتي قوله والنصب توهم - لمخالفتهم عن الرواية الصحيحة المبني عليه كلام الشيخ
وقيل لانه حينئذ اما ان يكون معطوفا على تقربوا ادعى بعد وكلاهما لا يصح اما الاول فلاقتضائه ان

من الشاعر بالجهتين
حيث انه وسيلة الى القرب المطلوب
جعله مطلوبا ومن حيث ان في
الطلبين

دوام التلاق والوصال من الفرح والسرور بمحو العين فان الانتقال من محو العين
الى بخلها بالدموع حال الرادة البكاء وهو حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا
الى ما قصده الشاعر من السرور بالحاصل بملاقات الاصدقاء وهو موافقة
الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدماء لزال عينك جامدة كما يقال لا ابكي الله عينك

سكب الدموع الذي جعل كناية عن الحزن غلته لطلب البعد وهو لا يصح بل غلته القرب الذي
يلزمه السرور والمال الثاني لانه يقتضي ان السكب الذي جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال
ان كان الحزن حاصلًا فلا معنى لطلبه وان كان غير حاصل قلنا انه ليس عادة المحب ولا يخفى ما فيه
فتأمل قوله جعل سكب الدموع الخ دفع لما يتوهم من ان كل واحد من السكب الجمود
مستعلا ن ههنا على سبيل الكناية فالوجه في تعرض المصنف لبيان الجمود فقط دون سكب الدموع
وحاصل الدفع ان المصنف يصد بيان ما فيه الخلل ولا خلل في كناية السكب عما يلزم في
الاحبة قوله من الكناية اي سوء الحال سبب الحزن بيان لما في قوله عما يقال كتب الرجل يكتب
كلم يعلم قوله واصاب لان المراد بالزوم المصحح لا انتقال في الجملة هو اعم من العرف
وهو متحقق ههنا كما قال الشارح لان كناية ما يجعل دليلا عليه فلا يرد ان سكب الدموع قد يكون
للسرور لانه كما يكون اصابة غير الملائم موجهة الى الروح الى القلب فيصعد منه البهاس
ويصير ماء عند الوصول الى الدماغ ويجري من طريق العين كذا لك اصابة ما يلا يه قد يكون
موجهة الى الروح الى القلب الخ ويقال ان دمع الحزن حار ودمع السرور بارد والله تعالى اعلم
قوله ابكاني الدهر الخ ومعنى البيت ابكاني الدهر بما يستخطني ويا قوم قلما سرتني بارضيني
والياء في قوله يرضي من نفس الكلمة وهو مضارع ارضى يرضي وحذف مفعوله وهو ضمير
المتكلم للعلم به لا ياء المتكلم بان يكون قبله ما وزن الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو شعور
النبي الذي هو على حكم ما من شأنه عال الى خفض قوله لكنه اخطأ الخ قال المصنف في الايضاح
اراد ان يكتبي عما يوجب دوام الطلاق من السرور بالجمود ولظنه ان الجمود خلوا العين من
البكاء مطلقا من غير اعتبار الشيء آخر معيه و اخطأ لان الجمود خلوا العين من البكاء في حال
ارادة البكاء عنها فلا يكون كناية عن المسك وانما يكون كناية عن البخل انتهى يفهم من هذا الكلام
ان هذه الكناية خطأ بناء على ان الشاعر ظن معنى الجمود ما ليس بعناية وانه بما هو معناه لا
ينتقل منه الى المسرة اصلا وانما ينتقل منه الى البخل فعلى هذا يكون البيت مثالا للخلل في الا
نتقال لا للتعقيد لاجل الخلل في الانتقال لانه لا انتقال فيه الى المراد اصلا لانه غير ظاهر
فالمراد بقول الشارح ولكنه اخطأ الخطاء في نفس الامر باعتقاد المصنف لا الخطاء في نظر
البلغاء لا شتمها على التعقيد كما يتوهم بعد مساعدته الدليل وهو قوله فان الانتقال
وعدم مطابقة الكلام المصنف في الايضاح كما نقضناه سابقا ثم الشارح بعد نقل كلام المصنف
على غيرة وعيبه وورد عليه بقوله فانما قيل استعمال الجمود الخ لانه لا انتقا
فيه اصلا حتى يكون خطأ لم لا يجوز ان يكون الجمود مستعلا مطلق الخ لاي خلوا العين من
الدمع مجازا من باب استعمال المعقيد في المطلق ثم كنى به عن المسك لكونه لا زما لها عادة صامحا

و يقال سنة جهاد لا مطوف فيها و ناقة جهاد لا لبن لها كما أنها تنحلان بالمطر
و اللبن قال الجاهلي لا أنا عيناه تجد يوم واسط عليك بجاري دمها
لجهود - فان قيل استعمال الجهد في مطلق خلو العين من الدمع هجاز من باب
استعمال المقيّد في المطلق ثم كنى به عن المستلزم لكونه لازماً لها عادة قلنا هذا
انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج به عن التعقيد المعنوي

للانتقال في الجملة وان كان ينفك عنهما في بعض الاحيان و احباب عنه بقوله قلنا هذا انما يكفي لصحة
الكلام الخ حاصله ان هذا التوجيه يصحح الكلام و يخرج به عن بطلان لرواية المسألة عن الجمهور كما يفهم
من كلام المصنف المذكور سابقاً ولا يخرج به عن التعقيد المعنوي لحفظ القرينة الدالة على انه مستعمل
في مطلق الخلو و خفاء اللزوم بين مطلق الخلو والمستلزم تحقق كل واحد منهما بدون الاخر لان قد يتحقق
الخلو بدون المسألة في المصيبة الشديدة و يتحقق المستلزم بدون الخلو و كذلك يقال مع المسألة بازدياد
ولما تحقق كل منهما بدون الاخر ضعفت التبعية واللزوم بخلاف طول النجاء فانه وان تحقق طول
القائمة و نه لكنه لا يتحقق هو بدون طول القائمة فالبيت مثال للتعقيد المعنوي للتحليل في الانتقال
بايراد الوازم البعيدة المفترقة الى الوسائط مع خفاء القرينة لان الجمهور في الاصل ضد السيلان
استعمل في خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء ثم استعمال في مطلق خلو العين ثم كنى به عن المسألة
فقول المصنف كقول لا متعلق بقوله و اما في الانتقال على تقدير المصنف و متعلق بقوله و ذاك التحليل يكون
الايراد الوازم البعيدة على تحقيق شارح هذا ما قال بعض الفضلاء و يؤيد ما قال شارح في الحاشية
المتعلقة على قوله **فان قيل استعمال الجهد في المطلق** فيقول في تحقيق قوله لكنه اخطأ في الكناية
اي اخطأ عند البلاغ لعدم فهم ذاك اللفظ بغيره من جهود العين وان كان له وجه صحيح تحقيق اذ لم
يعتبر ذلك لم يتصور الانتقال من الجهد الى ما قصده الشارع لان بين معناه الحقيقي وبين
ما قصده الشارع منه تقابل و تضاد او لا لزوم بينهما اصلاً لا بد في الانتقال الذهني من احد العينين
الى الاخر من لزوم بينهما في الجملة ولو اعبار عادية و يرد على هذا التوجيه المذكور انه يلزم على هذا اخلو كلام
المصنف عن مثال التعقيد المعنوي لانه على هذا التوجيه لا يكون الشعر المذكور من امثلة على ذلك المصنف
و هو بصد المثال كما لا يخفى الا ان يقال ان مقصود المصنف ان الانتقال من جهود العين ظاهر انما يكون
الى مجمله بالدمع و هي حالة الخون لا الى ما قصده الشارع من السهر و لكنه لا بد من التكلف والتحمل لصحة
الانتقال الى ما قصده في الجملة لئلا يبطل كلام الشاعر فاذا التحمل بان يقال انه استعمال الجهد في مطلق خلو
العين من الدمع ثم كنى به عن المسألة لكونه لازماً لها عادة جاء التعقيد و يكون البيت مثلاً لهذا
الاغبار و الله اعلم ان كل حقيقة جوت عادة البلاغ في التجوز منها دائماً الى معنى كالانتقال عن
جهود العين الى مجملها بالدمع حين ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة
مصححة كالانتقال عنه الى عدم البكاء مطلقاً ثم عنه الى السهر فان هذا الانتقال لعلاقة وهي
في المطلق المتحقق في المقيّد الآخر كما يقال في استعمال المشفر في شفة الانسان محتمل ليس بمقبول
لانه غير مقبول عند هم لعدم العلاقة فان العلاقة مفروض التسليم و بعد العلاقة لا وجه
لعدم قبولية لان النقل في احاد المجاز لا يشترط عند المحققين بل لان تعارف البلاغ على خلاف

لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد
المعنى ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا
حتى يخل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام
الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار
عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام

ينبغي الاذهان عن الالتفات الى لغت هذا الانتقال فيما بينهم فاغتر المانع في حقهم وهو تعارف غير
مانع مطلقا انتفى سرعة فهم اللازم وتحقق التعقيد واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز ان
يكون الانتقال عنه بسعة الى المجاز الذي وجد فيه المجوز المعبر اياه وهذا التحقيق ظهر وجه
تخطية الشاعر وان جعله من استعمال المقيّد في المطلق لا يفيدها دفع الاعتراض الآتي في الشرح
المصدر بقوله فان قيل ان وجود العلاقة المذكورة انما يكفي لصحة الكلام ولا تنكوه ولا يخرجها عن
التعقيد وهذا هو الذي ندعيه ونقول ان الشاعر اخطأ في هذا القصد لوجود التعقيد فيه وهذا حاصل
الجواب الذي ذكره الشارح بقوله قلنا والله تعالى لا يريد على هذا التوجيه انه يفهم منه ان الخلل في الـ
انتقال ربما يكون من ظهور معنى آخر يحول بين اللفظ والمقصود وهو مخالف لما ذكره الشارح
من ان ذلك الخلل يكون بايراد اللوزم البعيدة انما تفسر سبب الخلل في الايراد المذكور قوله
من التوح والسور - انوح مصدر الفعل اللازم والسور مصدر المتعدي وحينئذ فلا مشاكلة
بينهما واجيب عنه بان السور قد يكون لازما يقال سور يد اي حصل له السور فالمشاكلة حاصلة
والسور بمعنى المصدرى شاد ما في كودن بمعنى والحاصل بالمصدر شاد ما في قوله حال ارادة
البكاء - فان قيل اي دليل على هذا القيد فان المذكور في الصحيح العين الجمود لا دمع لها مطلقا وفي
القاموس جمد بخل اجيب بمحنة بان الدليل عليه هو قول صاحب القاموس فانه يفهم منه ان الجمود
بمعنى الخلل والبخل بالشئ انما يتحقق حين ارادته فجمود العين هو بخل العين بالدمع حال ارادة البكاء
قوله لا الى ما قصد لا الشاعر الخ لانه انما يصح الانتقال المذكورة او بسهولة لو كان معنى الجمود مطلقا
المجمودا وليس فليس بل الانتقال من جمود العين الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع انتفاء الحزن
ومن انتفاء الحزن الى السور لكن لما كانت هذه الوسائط خفية فعلى تقدير الانتقال صار الكلام
معقدا قوله ويقال سنة جمادى لا مطرفها فان قيل ان هذا القول لا يثبت ما دام اثباته وهو
ان جمود العين خلوها عن الدمع حال ارادتها لان عدم المطر ليس حال ارادة السنة اياه ضرورة عدم
تصور الارادة من السنة وكذا عدم اللين ليس حالة ارادة الناقة اياه لعدم تصورها منها اجيب عنه
بانه كما ان المسك والمريد في جمود العين متغايران وهو العين والنفس كذلك في القولين المذكورين فان
المسك في الاول السنة وفي الثاني الناقة والمريد فيهما الناس ثم لما كان هذا القول غير مثبت لما
ادعاه قطعا ويقينا لاحتمال ان يكون قول من لا يستشهد بقوله فاستشهد بقول من يستشهد بقوله
وقال قال الحماسي - البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها ههنا الكتاب
المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام جيب ابن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد
بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد به احد الشعراء المذكور اشعارهم في ذلك الكتاب ثم

منه عند كورق ذلك الكتاب فاذا اطلق الحماسي يراد به

و معنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان و بنقيض المطلوب
والجريان على عكس المقصود و انى الى الآن كنت اطلب القرب والسرور
فلم يحصل لى الا الحزن و الفراق فبعد هذا اطلب البعد و الفراق يحصل
القرب والوصول و اطلب الحزن والكآبة ليحصل الفراح و السرور

ان هذا البيت لا يبي عطاء السندى من قصيدة يروى بها وزير بن هبيرة المقتول بواسط وهو الذى
اجبر الامام ابا حنيفة رحمه الله تعالى على ان يكون خاتمة في يده ولا ينفذ له ولا يخرج شئ من بيت المال
الا باذنه فامتنع الامام فامر بحجسه وضم به قال دعوا الى اشدوا وراخوان فامر بتخليه فكب مطية
وهرب الى مكة شرفها الله تعالى قوله لم تجد - من الجود وهو الكرم وعينا اسم ان وجلة لم تجد
صفة عينا والظرف الثلاثة متعلقة بتجد والحجوز خبران واللام فيه للتأكيد والمعنى ان العين التى لم
تجد على قتلك يوم واسط هو بلدة بالعراق بخيلة مذمومة قوله بجارى دمعها - اى بدمعها
الجارى قوله لكونه - اى خلو العين لازم لها اى لازم للمستر قوله عادة - اى غالبا فلا نفاك
بينهما اى بين المستر وخلو العين كذلك يقال ان دمع السرور ارد دمع الحزن حار قوله
لظهور ان الذى هن اى يريد عليه انه على هذا يلزم ان لا يكون الايهام الذى عد من المحسنات للكلام البديع
حسنا واقعا في كلام البليغ وهو كما ترى اجيب عنه بان الايهام انما يبعد بحسنا عند وضوح القرينة
على المراد بهذا الاعتبار يقع في كلام البليغ فاقول ان ما ذكره في صدر البيت وهو تعليل طلب البعد
بالقرب فيفيد ان علت سكب الدموع الجود بمعنى السرور فتحقق القرينة الواضحة على ما قصد الشاعر
فيصيح الانتقال ولا يكون البيت حيلثا مثلا للخلل في الانتقال بناء على الخطا كما هو مفاد التوجيه الاول
ولا يكون مثلا لما اشتمل على استعقيد لوجود سعة الانتقال فيه الى ما قصد به سبب وجود القرينة الواضحة
ضحة اجيب عنه على التوجيه الاول بان نصب القرينة يكون بعد وجود العلاقة الصحيحة للانتقال
وقد عرفت استغنائها على التوجيه الثانى بان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجود السرور لكن
شهرت استعمال جود العين في الحزن تعارض تلك القرينة كما سبق تحقيقه في هذا الاعتبار فخرجت
القرينة عن الوضوح وصارت خفية فان قيل ان سهولة الانتقال ليس بشرط في قول الكنايات
والا لزم خروج كثير الكنايات ان ادت الى استعقيد فلا سلم باعتبارها عند هم كيف وقد صرحوا
بان المعنى وكذا اللزوم غير معتبر عند هم لاشتغالها على الاستعقيد قوله فالكلام الخالى عند التعقيد الخ
نقرب على تعريف التعقيد المعنى اى اذا عرفت التعقيد والكلام المشتل عليه عرفت الكلام الخالى
عنه وهو ما يكون الانتقال فيه الخ اى يقع في خيال السامع انه فهم المعنى الثانى من وسط ابا غطفاني
فهمه قبل تمام الكلام الغاية ظاهرة فاقول يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا
وهذا مانا قضى وهدا فغنا سياتى في الفن الثانى من ان التشبيه قسمان قريب مبتدل وهو
ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادى الراى ويعيد
غريبا وهو بخلافه اى لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد تكرر تدقيق نظر لظهور
وجهه في بادى الراى والتشبيه البليغ ما كان من البعيد الغريب دون القريب المبتدل اجيب عنه

هذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفاً على بعد الدار وان دفعته كما هو الصواب فالمعنى
ابكى وانتمزح الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ
لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكبر عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب
ليظن الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين
القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف

بان غرض الجامع ودورها لا ينافي وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغوى او معنوي في قوله
واما الكلام الذي ليس له معنى الم دفع ما يرد وهو ان التميز بين الكلام المشتبه على التعقيد وبين
الكلام الثاني عنه انما يأتى بهذا الطريق اذا كان للكلام معنى ثانياً اما اذا لم يكن فلا تارة بينهما جازماً
الطريق ولما يبين طريق آخر يمتاز به بينهما وحاصل الدقة ان الكلام الذي هذا شأنه ساقط
عن درجة الاعتبار عند البلغاء تميزاً فاشتماله على التعقيد وخلوه عنه لا يضر شيئاً في
تقدير هذا الكلام انه دفع ما يرد ان الكلام الذي ليس له معنى ثان يلزم ان يكون معقداً لعدم
الانتقال من معناه الاول الى الثاني بناء على عدمه وحاصل الدفع ان الكلام المذكور يستعمل
عن درجة الاعتبار عند البلغاء لا ينافي بكونه معقداً او غير معقداً والمراد بالمعنى الثاني ههنا
الاغراض المصنوعة لها الكلام كنفى الشك والانتكار مثلاً لا المعنى المجازى والكناى حتى يرد
عليه انه يلزم من ذلك ان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذي ليس له معنى مجازى
او كناى ساقطاً عن درجة الاعتبار عند البلغاء تفصيله ان المراد ههنا بالمعنى الثاني
انما هي الاغراض التي قصدت به صياغة الكلام اى يجعله مشتملاً على الخصوصيات والمعنى
الاول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات سواء
كان معنى حقيقياً للتركيب او مجازياً او كناى لان المعانى المجازية والكناية معان
اول بالنسبة لعلم المعانى لا تفاضل بها وان كانت ثوانى بالنسبة للبيان لان معنى كونها
ثوانى في البيان انما المقصودة من التركيب وهذا الانبثاق انما هو اول في فن المعانى با
النظر للاغراض التي افاضتها الخصوصيات التي فيها وتلك الاغراض هي التي بها
التفاضل قوله فيبعد هذا الطلب البعد الخ فيه اشارة الى ان السمين للاستقبال او
عليه ان هذا المعنى باطل لان المستلزم للجمال والمستلزم للجمال اما الملازمة فلان
البعد والافراق ان كانا حاصلين حال الاخبار فالطلب تحصيل الحاصل وان لم يكن
حاصلين فنقيضيهما ومنا فيها لا بد ان يكون حاصلهما وهو الوصال والقرب ولا شك ان
ان طلبهما ليس لذاتيهما لعدم صلاحية كل واحد من البعد والافراق لان يكون مطلوباً
في نفسه بل يكون الطلب لحصول الوصال وهو من وصى حصوله ههنا فالطلب على هذا التقدير
ايضاً آثر الى تحصيل الى صل جيب عنه باننا نختار ان البعد حاصل وقت الاخبار ولا
يلزم تحصيل الحاصل لانه انما يلزم لو كان البعد مطلوب التحصيل وليس كذلك بل المطلوب
ههنا استمراره يستمر الوصال على ان طلب البعد انما يكون في الاستقبال كما يدل عليه
قوله فيبعد هذا الطلب الى آخرة وزمان الاستقبال مبهم لا يدري انه زمان القرب
او البعد فالطلب فيه ساكناً غير ذو سيلة الى النجاح عنده والله تعالى اعلم بالصواب

و منشأه عدم التمتع في المعاني و قلة التصرف في الكلام المهرجة من السلف والصحيح
انه اراد بطلب الفراق تطيب النفس به و توطنها عليه حتى كان امر مطلوب
و المعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد و الفراق و اوطنها على مقاسات الاحزان
و الاشواق و التبرع غصصها و التحمل اجنها و نافيض الدموع من عيني لانتبث بذلك الى صل يدوم
و مسرة لا تزول فالتصريح مع كل عسير و لكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الانعماز

قوله هذا ان نصبت تسكب - اي يكون معنى البيت كذا اكل ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا
على بعد الدار و يكون سكب الدموع حينئذ خلا تحت الطلب في الاستقبال قوله و ان رفعة
كما هو التصريح الذي يدل على ان رواية النصب خطأ و وجهه ان سكب الدموع حينئذ يدخل
تحت الطلب في الاستقبال كما هو ويكون المعنى اني لست اطلب البكاء الآن و انما اطلبه في
ولا يخفى ان البكاء و الحزن ينبغي ان يكون شعرا و العاشق المهجور غير منفك عنه في حال
من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه في الحال فيكون خطأ في نظرا لبلغاء و ما قيل انه لا
معنى لطلب الحزن في الحال لكونه حاصل فيه فيلزم تحصيل الحاصل و حينئذ يكون عدم الطلب
في الحال لعدم قصوره لان البكاء و الحزن لا يكون من شعرا و العاشق المهجور عسير
منفك عنه في حال من الاحوال حتى يصير خطأ في نظر البلغاء / جيب عنه بان
المنا في الحصول في الحال انما هو طلب تحصيل ذلك الحاصل فيه و اما طلب استمارة فليس
بمنا في الحصول فيه و من شعرا و العاشق المهجور انما هو الطلب بمعنى توطن النفس
على الاحزان الحاصلة في الحال او في الاستقبال و الطلب بهذا المعنى لا يكون منافيا للحصول
ذلك الامر المطلوب قوله و حينئذ لا يدخل سكب الدموع الخ و يكون معطوفا على ساء
طلب قوله لكنه اكب عليه الخ من اكبت وجهه اي سقط عليه و هو دفع لما يتوهم
من الكلام السابق و هو انه اذا كان سكب الدموع غير داخل تحت الطلب لا يحصل
الفرح و السرور لان ذلك انما يكون لكون الحزن مطلوبا حتى ياتي الزمان و الاحزان
بنقيض المطلوب كما هو عادة حاصل الدفع ان سكب الدموع و ان لم يكن داخلا
تحت اطلب لكن التعبير عنه بصيغة المضارع الدلالة على الاستمرار بمعونة المقام يفيد
انه يلزمه ملازمة الامر المطلوب فيظن الدهر انه مطلوب به فباتي بضده قوله ولا ينبغي
ما فيه من التكلف الخ قيل لان عادة الزمان و الاحزان الاتيان بنقيض الطلب في الواقع
لا الاتيان بنقيض ما يظهر المواناة مطلوب به و رد بانه من تطورات الشعراء المبينة على
التخييل فانهم يظهر ان طلب امر يكون مرادهم خلافة بناء على ذلك الامر التخييلي فلا ينعى
للاعتراض عليه قال ابو الحسن البازي شعبي وكم تمنيت الفراق مغالطاة و خلت في
استمارة غرس و دادى و طمعت منها في الوصال لا فها تبني الامور على خلاف مرادى
و قيل لان السنين الاستقبلية معتبرة في تسكب فالأداة الحال منه مع وجود علامة الاستقبال
فيه و كذا ارادة الاستقبال من تجد امع عدما فيه خارج عن القانون و فيه نظر لان ارادة
الحال انما هو على تقدير ان وقع كما صح به و حينئذ يجوز ان يكون معطوفا على مجموع ساء طلب كما ذكرنا
و يراى الحال من تسكب و اما ارادة الاستقبال من تجملها فبها لحظة اقضاء سكب الدموع اليه
و قيل في معنى البيت ان الشاعر يعتذر الى عشيقته في التمسك للسفن يتوصل به الى استمارة

و على هذا فالسين في ساء طلب لمجرد التأكيد على ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكره ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار لقوله اى قول ابى الطيب وتسعدنى فى غمرة بعد غمره بعد الغم ما يترك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح

مما شربتها فى المحضور اذ بالاموال تقتضى طبايع الغواني والى هذا المعنى اشار المتنبي حيث قال نشعر لعلى الله يجعله رجلا يعين على الاقامة فى ذرا كاذب - والا يضاف ان ما ذكره القوم فى معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان الاطلاع على ما قصد الشاعر يتوقف على انكشاف حاله فى انشائه فان كان متعلقا بالارتمال بقية حال او مقال فالمعنى ما افاد هذا القائل والا فان كان الشاعر من الحكماء المتكلمين بالحكم والحقائق فالانساب ما فى دلائل الاعجاز وان كان من الظرفاء المستظرفين للنوادر والغرائب فالمعنى على ما هو المشهور وقد يقال ان مقصود الشاعر ترك مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب المجازى الفصل وما يتبعه كما قال الشاعر شعر اريد وصاله ويريد هجى فترك ما اريد لما يريد - والمقصود من ذلك الترك ان يترحم له الحبيب فيسبب بذلك الى الوصال وهذا يظهر معنى قوله لتضربوا قوله وعلى هذا فالسين في ساء طلب لمجرد التأكيد على اى على هذا المعنى الاخير للبيت يكون السين لمجرد التأكيد لانه مع الاستقبال ويمكن ان يكون السين على هذا المعنى ايضا للاستقبال ومعنى البيت انى كنت الى الآن اجزع وابغض الفراق والبعد فلم يحصل منه فائدة فبعد هذا الطيب نفسا بالبعد والفراق اذ وطنها على مقاسات الاحزان لكن ختم الشارح انه لمجرد التأكيد نظرا الى قوله انى اليوم اطيب نفسا قوله فصاحة الكلام خلوصه مما ذكره الى اشارة الى ان قول المصنف ومن كثرة التكرار - عطف على مقدر والجمهور مقول القول قوله من كثرة التكرار - بفتح التاء لانه ليس ببناء تفعل بالکسر الا تلقاء او تبيان دائما اشتراط القائل الخلو عن كثرة التكرار لان نفس التكرار لا يخل بالفصاحة والا للزم فتح التوكيد اللفظي وهو كما ترى قوله هو ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته الى اعلم والا ان التكرار نقل فى تفسيره كلمة شئى احد ها انه بمعنى مجموع الذكوبين وثانيها انه عبارة عن ذكر الثانى المسبوق بالاول وثالثها ذكر الشئ مرة بعد أخرى والاول فى طرق النقصين والثالث يمكن حمله على كل واحد من الاول والثاني وثانيان التكرار اما ان يكون بمعنى مجموع الذكوبين او بمعنى الذكر الثانى المسبوق بالاول وعلى التقديرين لا وجه بعد البيت المذكور من كثرة التكرار لان التكرار بالمعنى الاول لا يتعدد بذكر الشئ ثلاث مرات بل يتحقق تعدده بالتتابع ولا يتحقق كثرته الا بالتسديد بالمعنى الثانى وان تحقق تعدده بالتثنية لكن لا يحصل كثرته الا بالتتابع واجاب الشارح بالقول المذكور حاصله ان كون التكرار اسما لمجموع الذكوبين مما لا يلتفت اليه بل هو عبارة عن الذكر الثانى المسبوق بالاول لان التكرار هو مجموع التكرار

وهو شدة عذ الفرس يستوى فيه المذكر والمؤنث وأراد به فوسا حسنة الجري لا تتعب
راكبها كالحمار تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بها وشواهد
فاعل الظرف اعني لها لا اعتمادا على الموصوف والضمائر كلها لسبوح يعني ان لها من نفسها
علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول ابن بابك
حمامة جري حومة الجندل السبعي ففيه اضافة حوما الى جري وهي ارض ذات رمل

الارجاع فهو يحصل بذكر الشيء ثانيا والمراد بالكثرة ما يقابل الوحدة ولا شك في حصوله
بالثلاثية ويمكن ان يجاب عنه على تقدير ان يراد بالكثرة معناها العرفي بانه اذا ذكر الشيء
ثلاث مرات فقد حصلت التكرار العرفي بناء على ان الذكر الثاني تكرر بالنسبة الى الاول
وتكرر آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في الذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة
التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة ذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار
وكثرته على كلا الوجهين من تثليث الذكر قطعاً والله تعالى اعلم قوله اي قول ابي الطيب -
من قصيدة يدح بها سيف الدولة مطلعها شعر عواذل ذات الخيال في حواسد : وان
ضجيع الخود مني لما جد : قوله وتسعدني - من الاسعاد وهو الاغاثة وتانيث الفعل
لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماعى قوله في غمرة بعد غمرة - اي شدة فوم
من قبيل ذكر الملوذوم وادارة اللازم واصل الغمرة ما يغمرك من الملوذوم غمرة الماء يغمر اي
علاء قيل ان مراد الشاعر بقوله تسعدني اسعدتني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض
المرود بكنه عدل الى المضارع استحضار الصورة الاسعاد العجيب البديع والاقرب ان يراد
الاستمرار التجدد في اتمية المقام قوله من السبع وهو شدة عذ الفرس هذا تفسير
مفهوم اللفظ بالنظر الى المراد بالمراد الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة
في الماء وهو العدم في القاموس سبوح كمنع سباحة اي عام واطلاقها على الفرس
بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس ساج وسبوح **قوله**
واراد به فوسا حسنة الجري الخ اشار به الى ان المراد به ههنا المعنى المجازي وهو شدة
عدو الفرس وانسباطها فيه كنه دعي فيه المعنى الاصلي اللغوي في الجملة لان مقام المدح
يقتضي ذلك ولان الاسعاد لا يتحقق به ولا نداء الم يكن مع شدة العدو وسلاسة
كالسبح في الماء ر بما هلك الراكب ثم اراد الشارح بقوله حسنة الجري انه حسن الجري
في العدو والشديد فلا يريد ما قيل ان هذا القول يدل على ان المراد بالسبح ههنا حسن
الجري لا شدة العدو فلو اكتفي بهذا القوة كما في المختصر كان ادنى والجري هو هيئة
العد وكذا اليد بمثلا **قوله** منها حال من شواهد - لانه كان في الاصل نعتا لها ونعت
التكرار اذا قدم عليها اعرب حالا **قوله** عليها متعلق بها - اي بشواهد لكن بتضمنها معنى
الدلالة فلا يريد ان الشهاداة المعداة بعلى لم ير الا في الضرر **قوله** وشواهد فاعلى الظرف -
ويجوز ان يكون مبنداً والظرف خبرا مقدما عليه قوله لا اعتمادا على الموصوف وهو
سبوح ومعنى البيت انه يقول يعينني على الخلاص من بين الاعداء في شدة بعد شدة
فرس حسن الجري كريم الاحلاق لها من ذاتها وفعلها علامات تشهد لها بجودة اصلها
قوله وتتابع الاضافات مثل قوله - اي قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك
من شعراء الدولة العباسية **قوله** حمامة - بنصبها لا لها منادى **قوله** وهي ارض ذات رمل -

مستوية لا تنبت شيئا تأنيث الاجرع قصرها للضرورة و اضافة جري الى
خومة وهي معظم الشئ و اضافة خومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة
و السبع هدير الحمام و نحوه و تمامه بنات برأى من سعاد و مسمعى اى
بحيث تراك سعاد و تسمع صوتك يقال فلان برأى منى و مسمع اى بحيث
اراه و اسمع قوله كذا فى الصبح و فيه نظر لان
كلام من كثرة التكرار و تتابع الاضافات

كذا فى الاساس و اما فى الصبح فقد قال الجرعاء نفس الوصل المستوية التى لا تنبت شيئا قوله
قصرها للضرورة - اى لضرورة الوزن و الا فالامل جرعاء بالمد كجرع و ببيضاء قوله
وهي ارض ذات حجارة - الجندل بسكون النون و فتح الدال نفس الحجارة كما صرح به فى الصبح
و اما الارض ذات الحجارة الجندل بفتح النون و كسر الدال لكن لما حمل الشان الجرعاء على نفس
الارض ناسب ان يواد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على المحل
فالتفسير بالنظر الى الجواد قوله هدير الحمام - يقال هدير الحمام هدير اى صوت قوله
كذا فى الصبح - اى كلام الصبح يفيد ان الجرد بمن بعد مرأى و مسمع هو فاعل
الروية و السماع فيه رد على الزد زنى حيث قال معناه قامت بحيث تزين سعاد و سميعين
كلامها و وجهه ان ما ذكره مخالف لما نقل عن الصبح و ههنا ما ذكره مخالف للعقل لان
الحجامة اذا كانت بحيث تسمع صوت المحبوبة فلا يحسن فى نظر العقل ان يطلب من الحجامة
تصويتها لانه يغوت سماعها بل اللائق حينئذ طلب الاصغاء فكان الواجب على الشاعر
ان يقول اسمى او اسكتى و اجيب عنه بانا لا قرب ان يلاذ بالامر بالسبع اظهار الاشاط
كالبلابل تشرب منه عند مشاهدة الاوراد فالمعنى حينئذ ما ذكره الزد زنى و ما ذكره الشان
انما يتبعه اذا كان الغرض من الامر بالسبع اسماع الصوت و اما المخالفة من الصبح
فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره فى الصبح معناه اللغوى و ما ذكره ذاك القائل بالنظر الى
المقصود و هو المعنى الكنائى لان جعل فلان كائنا بمحل رد يته فلان كناية عن كونه رائيا
له فنامل قوله لان كلام من كثرة التكرار الخ اعترض عليه بان قد استضعف قول من
وجه نظر المصنف على من يشترط فى المفرد الخ لوص عن الكراهة فى السمع بمثل توجيهه
ههنا فالاختلاف رد او قبول بينهما مروبين ما ههنا كما وقع عن الشان محالا وجه له
قيل فى الباب ان الشرطية الثانية فى الوجه الاول و هو قوله و الا فلا تخل بالفضلة
موجود دعوى غير مؤيد بخلافها فى هذا الوجه فانه مؤيد بالوقوع فى الحديث و بقول الشيخ
عبد القاهر و رد عليه بان لا فرق فى الوجهين باعتبار الشرطية الثانية مؤيد فى الوجه
الاول ايضا بالوقوع فى القرآن كلفظ ضيوى و دس الا انه لم يذكر الوجه ذاك التأييد
وبعد وجه المؤيد فى نفس الامر و معلومية لا يكون ذكره لاحدها دون الاخر مصححا
لان يقال ان احدهما مؤيد دون الاخر و قيل فى الجواب ان الكراهة فى السمع معنى مناسب
للاخلال لان الفصحاء كما يتجنبون عن استعمال ما يشغل على اللسان يتجنبون عن استعمال
ما يكره فى السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة فى السمع الى الشغل عدم اخلالها با
الفصاحة بخلافه تتابع الاضافات و التكرار فانها من حيثها لا جهة لاخلالها
بها و اما اخلالها بافضائها الى الشغل بشهادة الذوق فان قيل هذا فى تتابع الاضافات

ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنا في الالفلا
يحمل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه الصلوة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم
ابن الكريم يوسف ابن يعقوب ابن اسحاق ابن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال صاحب
اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكرها تستعمل في المعجزة كقوله يا علي بن
حزرة بن عمارة انت والله ثلجة في خيالة ثم قال لا شك في ثقل ذلك في
الاكثر لكن اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلمت

مسلم واما التكرار فهو مثل الكراهة في السمع اذا ما يجب الاحتراز عن الكراهة في السمع مطلقا
يجب الاحتراز عن التكرار صوتا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث والتكرار من حيث
هو تكرار يحمل بالفصاحة ايضا اجيب عنه بانه ليس المراد بالتكرار الذي نقول انه
منقسم الى الفصيح وغيره ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الثاني ما يستفاد من الاول
كما يشهد به الامثلة بل المراد منه صورت التكرار وربما يلترزمه الفصيح لنكتة فلا يحمل
بالفصاحة بطلاغ الكرية في السمع بل هيها بحث وهو انه يجوز ان يكون كثرة التكرار موديا
الى الكراهة في السمع لا الى اشغل على اللسان فيقل بالفصاحة وبه يشعر كلام الشيخ عبد القاهر
حيث قال لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف اجيب عنه بانه لا وجه لكون التكرار
كرها على السمع ولا اشعار في كلام الشيخ لان المراد بالاستكراه في كلامه هو استكراه الذي
السليم وصحني سلامته عنه ان لا يكون موديا الى اشغل وليس المراد به الكراهة في السمع
والا لورد ههنا ما ورد على الوجه الذي ذكره سابقا في بيان قوله وفيه نظر فتأمل
والله تعالى اعلم قوله كيف الخ الاستفهام تعجبى اي كيف يعجز القول بكونها مخلفين بالفصاحة
مطلقا وقد وقع كل واحد منهما في الحديث فانه يعلم بالوقوع في الكلام الفصيح انه لا جهة
لا خلاهما مطلقا بل انما يخلاف اذا وجد ثقل اللفظ بسببها وحينئذ قد حصل الاحتراز
عنهما بالتنا في قوله الكريم ابن الكريم الخ الكريم هو الجامع لانواع الخير والشر والفضل
قوله قال الشيخ الخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكره في وجه النظر وتوطئة الى
قوله وما اورد المصنف في الايضاح وايضا فيه اشارة الى ماخذ من شرط الخلو من
تتابع الاضافات اما التقوية فانه لما علم منه ان الاضافات المتداخلة به ضما في حيز
بعض لا تخلو عن ثقل ما لكنه اذا سلم من اشغل الكامل الذي يستكراه ملح ولطف
ولا يكون محلا بالفصاحة علم ان تتابع الاضافات مطلقا لا يكون من اسباب الاخلال بالفصاحة
ما لم يكن اللفظ بسببه ثقيل على اللسان واما الاشارة الى الماخذ ففي قوله الاول وهو
قوله قال صاحب اياك والاضافات المتداخلة فانه لا تحسن والتوطئة ظاهرة قوله
قال صاحب - اي ابو القاسم اسماعيل ابن عمار المقلب بالصاحب استاذ الشيخ عبد الله بن
قوله المتداخلة - اي المجتمعة المتداخلة بعضها حيز بعض متواصلة كانت كمثال المتن
او متفصلة متداخلة لان الفاصل المضاعف من متعلقات الاول قوله في المعجزة -
اذ المقصود منه الذم فايواد الالفاظ القبيحة ادخل فيه لان يفيد لفظا ومعنا
قوله عمارة - بضم العين المهملة علم شخص والخيارة الفتن والالفاظ المعنى
على القلب اي انت خيارة في ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيارة باردة
بالطبع فاذا وضع في وسط الثلج ايضا عرف البرودة اما زيدا ياربودة التلم بالوضع

والله تعالى اعلم
والله تعالى اعلم
والله تعالى اعلم

تدبر الكاس ايدى جاذر عتاق وناير الوجه ملاح - ومنه الاطرا الذي في العلم البديع
 كقوله بعثية ابن الحارث بن شهاب - وما اورد المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر
 بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شئ غير مضاف
 اليه كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات
 جميعا انه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد بتتابع
 اضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى الواحد كما بينت في الحديث سالم عن هذا

على وسط الخيارة حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل في معنى مع قوله لكنه اذا
 سلم من الاستكراه - اى استكراه الذوق السليم قوله وظلت تدبر الكاس الى البيت
 لابن المعتز وظلت تامة اى دامت وهو مع تدبر متنازع في ايدى حباته ذر والجار ذر جمع جوذر
 يقع الدال وضمها وهو ولد البقرة والعتاق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجميل واصافة وناير
 الوجه من قبيل اضافة المشبهة الى المشبه اى وجوه كالدناير في الصفاء والمعان وملاح
 جمع ملحم صفة بعد صفة للجمادى لا للعناق لان الصفة المشبهة لا تقع موصوفة كما صرحوا
 به في قولهم شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطرا - وهو ان يد كواسم الملاح
 وغيره على ترتيب وجودهم ولا دهم من غير تكلف في السكبان حتى يكون الاسماء في تحدها
 كالما والجاري والبيت لربيع بن ابي ذؤاب قاتل عتيبة المذكور اذ له وان يقتلوك
 فقد ثلثت عروشهم وكان قوم عتيبة قد قتلوا ابنا لربيعة - فقتله ربيعة مكان ولده
 قوله يقتلوك خطاب لولده المقتول والمراد التسلي ودفع الحسد وقوله ثلثت - اى
 هدمت يقال ثل الله عز وجل عروشهم اى هدم ملكهم قوله بعثية - الباء للسببية
 اى بسبب قتل عتيبة قوله وما اورد المصنف في الايضاح - الخ تمهيد للاعتراض
 الا في بقوله لا يقال وما اورد المصنف من كلام الشيخ وهو المذكور سابقا بقوله قال الشيخ
 الى قوله ومنه الاطرا من حيث انه اورد مشعرا بان المصنف جعل الخ وكذا الضم في المعطوفين
 الآتين راجع الى المصنف وجه الاشعار ان المصنف اورد الكلام المنقول من الشيخ مستشهد
 الوجه المنظور في قوله يا علي ابن حمزة بن عماره اضافتان غير متربتين لان الابن الاول صفة
 لعلي والثاني صفة لحمزة فيعلم انه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد اعم من ان يكون
 بينها فصل او لا ولا شك ان المتتابع بهذا المعنى تحقق في الحديث وكونه من قبيل التكرار
 ظاهر فيكون مثالا لها قوله لا يقال ان من اشترط ذلك الخ القائل هو الخنمالي وذلك اشار
 الى الخلو عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات قوله كما في البيتين المذكورين اعني قوله سبوح لها منها الخ
 وقوله حامة جوي الخ قوله والحديث سالم عن هذا - اى عن كثرة التكرار بالنسبة الى شئ
 واحد وعن تتابع الاضافات المترتبة اما الاول فلان المراد بالكرام يوسف عليه السلام
 والثاني يعقوب عليه السلام وبالثالث اسحاق عليه السلام وبالرابع ابراهيم عليه السلام
 الصلوة والسلام واما الثاني فلانه وقع بين المضافين امر غير المضاف اليه فلا يكون من
 الاضافات المترتبة وقد يجاب عنه بان الاضلال تتابع الاضافات بما يلزمه من توالي الاسماء
 المحذورة مثلا وهو حاصل في الوصفية فالفرق بين المترتبة وغيره في الاضلال بالفضاحة

لأننا نقول هما أيضا أن لهما ثقلا أو بشاعة فذلك والأفلا جهلة
لأخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل
دأب قوم نوح وقوله تعالى ذكر ربك عبدا زكرا وقوله تعالى ونفس وما
سواها فاللهما مجزورهما وتقوئهما والفصاحة في المتكلم مذكورة هي قسم

فحكم قوله لا نقول هما الخ حاصله أن كثرة التكرار بالنسبة إلى امر واحد وتتابع الإضافات المترتبة
أن كان كل واحد منهما موجبا للثقل فقد حصل الاختراز منه بالتأخر والافلا وجه لأخلاله بالفصاحة
قوله كيف وقد وقعا الخ أي كيف يكون كثرة التكرار بالنسبة إلى شئ واحد وتتابع الإضافات
المترتبة محذرا بالفصاحة وقد وقع كل واحد منهما في التنزيل وبالمجمل أن السؤال المذكور إنما هو
كلام على السند الاختصاص ولا يلزم من إدخال النقص فيه إدخاله في المطلوب لوجود مستند آخر
للتأيد فيه كثرة التكرار بالنسبة إلى امر واحد وتتابع الإضافات المترتبة كما عرفت آنفا
والجيب من جانب القائل بأنه لا دليل في كلامه على جعله إياها علة تامة للأخلال وإذا لم
يحمل على العلة التامة لم يكن وقوعهما في القرآن قادحا في عليتهما في الجملة لجواز أن يعرض ما يمنع
الأخلال كما سبق نظيره وبشاعة يقال شئ بشع أي كرهه الطعم قوله هي قسم من مقولة الكيف
أي الملكة داخل تحت مقولة الكيف والمقولة ما يقال على ما تحته أي جواب ما هو أقول الجنس وتجنه
أجناس قوله ورسم القدماء الكيف - دائما قال ورسم لأنه لا يجد أصلا تاما ولا ناقصا
لوجب ذكر الجنس فيها والجنس له لأنه من الأجناس العالية ولو كان فوهم غير له لم يكن منها
بل لا يرسم إلا رسمنا ناقصا بساطته على قول من لا يجوز التركيب من أمور متساوية كما هو الحق
لأن التركيب المذكور محذور احتمالي عقلي لا يعرف بتحقيقه قوله بأنها هيئة قارة الخ وتأنيت
الضمير في بأنها مع رجوعها إلى الكيف وهو مذكور باعتبار الخبر أو باعتبار أنه مقولة والهيئة
في اللغة الشارحة وهي الصورة قوله الهيئة والغرض متعارف بالمفهوم - أي متحد المفهوم
قوله إلا أن الغرض - هذه العبارة متعارفة بين العلماء وتوجيهه أن الاستثناء ههنا
من مقدار تقديرها متحل الآخر في بينها الأبعد الاعتبار فلا بد أن الذي السليم يقتضي
أن يقول بدل قوله إلا أن لأن ليست كلمة الاستدراكية على ما فهم فافهم قوله
يقال باعتبار عروضة - أي حصوله في شئ آخر ولذا عرفت قوله بأنه ما هيته إذا وجدت في
الخارج كانت في موضوع قوله والهيئة باعتبار حصوله - أي في نفسه أي لا في الموضوع وإن
كان أصلا فيه لكونه عرضا ومعنى اعتبار حصوله في نفسه اعتبار وجوده وتحقيقه في ذاته
قوله يخرج بالقياس الأول - أي بقوله قارة قوله الحركة والزمان والفعل والأفعال -
أما الحركة فلا تخالفا غير داخل في المقولات كما هو مذاهب البعض وأما لأنها عبارة عن كونين
في آئين في مكانين وأمالا في خروج من القوة إلى الفعل تدريجا ولا شك في كونها هيئة
غير قارة وكذلك الزمان لأنه مقدار للحركة والهيئة القارة لا تكون مقدار الهيئة غير قارة
وأما الفعل والأفعال فلأن الفعل عبارة عن تأثير الفاعل على ما دام موثرا والأفعال عن تأثر
الشئ ما دام متأثرا فها أيضا ليستا بهيئتين قاربتين لكنه يخرج به الأصوات أيضا لأنها
أما آنية كالصوت المتكيفة بالحروف الصوامت وهي ما لا يمكن تمديد ها كالطاء الساكنة أو

هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بأنها هيئة قارة لا تقتضي
 قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض
 يقال باعتبار عروضة والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة
 في المحل فنخرج بالقيدين الاول الحركة والزمان والفعل والافعال

زمانية كالصوت المكيف بالحروف غير الصوامت وهي ما يمكن تدبيرها كالغناء الساكنة ولا يقال
 ان هذا يقتضي الفساد لان مذهب الاقدمين جواز التعريف بالاختصاص قوله وبالثاني -
 اي بقوله لا تقتضي قسمة الكم متصلا كان كالخط والسطح والجسم النعالي او منفصلا
 كاستدلاله لا يقتضي اقتسام المحل قوله وبالثالث - اي بقوله ولا نسبة باقي الاعراض النفسية
 اي الحاصلة بالنسبة الى امور آخروكمي وغيرها قوله وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات
 المقتضية للقسمة - وهي الكيفيات المختصة بالكميات اي الكيفيات التي لا تعرض للشئ
 الا بواسطة الكمية كالثلث والربع والاستقامة والاشكال في الكميات المتصلة
 والزوجية والفردية في المنفصل او النسبة اي الكيفيات المقتضية للنسبة وهي الكيفيات
 العارضة للاعراض النسبية كالسرعة والبطء والعرضيتين للحركة على تقديره ان
 تكون عبارة عن الكون في المكانين فانها حينئذ من الاعراض النسبية وقيل كما اعلم
 المتعلق بالابوة قوله بواسطة اقتضاء محلها - اي معروضها يعني ان اقتضاءها للقسمة
 والنسبة بتبعية المحل لا لذاتها فيكون المحل واسطة في العرض كالحركة اللاحقة للمجالس
 في السفينة برباطتها فالوجود ههنا اقتضاء واحد هو صفة للمحل بالذات وينسب
 اليها بالاتباع باعتبار ان لها نوع علاقة بالمتقضي بالذات كالوصف بحال المتعلق لا ان
 هناك اقتضاء واحد بالشخص يقوم بها حتى يلزم قيام الواحد بالشخص بحلين متغايرين
 ذاتا وهو باطل ولا ان هناك اقتضاء اثنين احدهما بسبب الآخر كما هو على تقدير ان يكون
 المحل واسطة في النبوة اذ عرفت هذا عرفت الدفاع ما قيل انه لا حاجة في دخول الكيفيات
 المختصة بالكميات والكيفيات العارضة للاعراض النسبية في تعريف الكيف الى قوله لذاته
 لانه لا اقتضاء اصلا في الكيفيات المذكورة وقد اجيب عنه بان الاقتضاء بمعنى الاستلزام
 ولا شك في استلزام تلك الكيفيات للقسمة او النسبة قوله والاحسن ما ذكره المتأخرون ان
 قال الشارح في الحاشية المتعلقة بهذا القول وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من
 المقادير ان النقطة والوحدة دارتان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من
 الكيفيات فلا وجه لاجرائها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقوله لا تقتضي نسبة
 وان جعلت من الكم فهو خارج بقوله لا تقتضي قسمة وكذا الفعل والافعال خاويان
 بقوله لا يقتضي نسبة وايضا يخرج الزمان بقوله لا تقتضي قسمة لانه نوع من الكم
 انتهى والخفاء في الهيئة والقارة بالنسبة الى لفظ العرض لان فيه خفاء في نفسه
 فلا يكون محلا بل تركب احسن فقط وورد النقطة والوحدة على تقدير كونها موجودة
 نعم كما هو المشهور اما على تقدير كونها امرين اعتباريين فلا يرد ان لا محلا ليس لغيره
 لان العرض قسم من الموجود على تقدير وجودها انما يرد ان على تقدير عدم دخولها

وبالثاني البكم وبالثالث باقى الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المتضمنة
للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذالك والا حسن ما ذكره
المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى
انقسامه واللاقسمة في محله اقتضاء اولياته الكيفية

في الكيف بناء على انها يستند اخلتين في شئ من اقسامه الاربعة وهي الكيفيات المحسوسة
والنفسانية والمنتظمة بالكليات والاستعدادية اى لقبول اثرها بسهولة و
هذا البناء غير تام لانه على تقدير تمام علمه الى اخل فيها انما يبطل انحصاره في الاقسام
الاربعة لادخولها في الكيف واخراج الحركة بناء على تقدير عدم دخولها في شئ من المقولات
كما هو مذاهب البعض فلا يتوقف قوله فيها فلا وجه لاجزائها وان جعلت الاخرى من الفعل
والانفعال والزمان بقيد مذکور بعد لا ينافي في خورجها بقيد متقدم للاختلاف جهة الا
خارج انما المستحيل اخراج المخرج بان يكون اخراجه من الجهة التي خرج منها لا متيناع
محصي الحاصل نعم الاكتفاء بالاخير اذ لان المقصود الاخراج باى وجه لاقتدره وتخصيص
الاخير لانه يخرج به مع هذه الثلاثة باقى الاعراض النسبية بخلاف المتقدم فانضم به ان
ما ذكره الشارح وجه احسنية لادوجه المحسن كما قيل انه يظهر من هذا ان افعل التفضيل
اعنى احسن مجرد عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريدك انما يصح اذا لم يكن مستحيلا
الامور الثلاثة قوله لا يتوقف تصوره لانه اختاره عن الاعراض النسبية وهي الوضع والمضى
والملك والارث والاضافة والفعل والانفعال والمواد بالغير الامور الخارجة عنها المتبادر الى
الذين ومعنى التوقف انه لا يمكن التصور بدونه فلا يرد انقص بالكيفية المركبة
من الحلاوة والحوضة لان تصورهما يتوقف على تصور اجزائهما لا على امر خارج ولذا بالكيفية
المتكسبة بالحد والرسم كالبياض المتوقف على تعريفه وهو لون مضيق للبصر اذ لا توقف لها
على الحد او الرسم بمعنى عدم امكان التصور بحد والحد والرسم لا مكان حصولها بالبداهة
فان قيل لم لم يكف بالجواب الاول في دفع الكيفية النظرية اى المتكسبة بناء على ان يعرف
عين المعرف لا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل بالتوقف ههنا ايضا انما هو على تصور الاجزاء
قلنا لان التغاير بين الحد والمحد ودوجه ماضورى والالما كان مورا للحد ود
ولان المحدود قد يكون بسيطة والحد ذاجزاء كما قال الشيخ في التعليقات اعمدله اجزله
والمحدود قد لا يكون له اجزاء وذاك اذا كان بسيطا كالسواد وحينئذ يمتنع العقل
شيئا يقوم مقام الجنس شيئا يقوم مقام الفصل كاللون وقا بعض البعض فالاجزاء المحدبة
فرضية محضة والحد ايضا فرض محض فان قيل العرض ما يحد في تعريف الكيف وتصوره
موقوف على تصور الغرض هو الموجود في موضوع واجيب بان الموقوف مفهوم
العرض والكيف ما صدق عليه العرض وانما اى انما يلزم من توقف العرض على الغير توقف
الكيف عليه لو كان العرض ذاتا للكيف وليس كذلك والالكان يلزم من توقف العرض توقفه
لو كان ذاتيا وليس كذلك والالكان العرض جنسيا لما تحته من المقولات والمفردات انما اجناس
عالية ذكر الشارح في شرح المقاصد في الفرق بين الجوهر والعرض حيث كان الاول جنسا لما تحته دون
الثاني ان المعنى من الجوهر ذات الشئ وحقيقته فيكون ذاتيا لما تحته بخلاف العرض فان

ثم الكيفية ان اختصت بذوات النفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ
ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة ولا تسمى حالا فالمملكة كيفية راسخة في
النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود
بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لاسي فصيحاً في الاصطلاح

معناه ما يعرض للموضوع وعروض الشيء للشيء انما يكون بعد تحقق حقيقة فلا يكون ذاتيا لما عتد من
الافراد وان جاز ان يكون ذاتيا لما فيها من المحصى كالماشي لمحصه العارضة للحيوانات قوله
ولا يقتضي القسمة - اراد به قبول القسمة الوهمية يخرج الكم فانه يقتضي قبولها ولا يقتضي نفس
القسمة الفعلية فالوهمية اذ يجوز ان لا يفيضها الفارض ولا يتوهم المتوهم وانما خص القسمة
بالوهمية لان الكم لا يقتضي ولا يقبل القسمة الفعلية اذ المقتضى والقابل يجب وجوده مع المقتضى
والقبول والالام يكن حين القسمة مقتضيا ولا قابلا بل معدا فقط قوله واللا قسمة - لتخرج الوحدة
والنقطة حصول على راء من يجعلها من الاعراض ويخرجها من الكيف بل من المتولات الشيع
قالا لانهم يخص الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليستا بمنسبين لما تحتها والوحدة كون
الشيء لا ينقسم والنقطة نهاية الخط وكل واحد منها عرض يقتضي عدم القسمة قوله في جملة -
ظرف مستقر حال من فاعل يقتضي والمعنى لا يقتضي القسمة واللا قسمة حال كونه في جملة وفائد
هذا القيد الاشارة الى ان عدم اقتضاء القسمة واللا قسمة ليس باعتبار التصور كما هو حال التوقف
بل باعتبار الوجود والالام يخرج الكم لعدم اقتضائه القسمة واللا قسمة في الذهن ضررت لنقص
لا يستلزم تصور القسمة واللا قسمة لجواز ان يتصور بمخاصة اخرى كقبول المساوات والزيادة
والانقصان ويكون تعقل كل واحدة من خواص الكم بدون الاخرى فانا نعقل الانقسام مع
الغفلة عن اعتبار مساوات جزء لما هو اصغر منه وعدم مساواة المجموع للبعض وكذا نعقل
المساواة والمفاودة مع الغفلة عن القسمة فان قيل يعلم من هذا الكلام ان هذه الفائدة في
النقطة والوحدة ايضا وهو في النقطة ظاهر لا نقلا يقتضي اللا قسمة في الذهن لانها تصور
بها طرف الخط ولا يلزم منه ملاحظة عدم الانقسام واما في الوحدة فلا لانها كون الشيء
بحيث لا ينقسم اجيب عنه بانه لا تعتبر هذه الفائدة فيها والتفصيل بالمحل مراعات
للكم وان كانت النقطة والوحدة تقتضيان اللا قسمة في الذهن ايضا قوله اقتضاء اولياء -
هذا القيد متعلق باقتضاء اللا قسمة وفائدته ان دراج الكيف الذي يقتضي اللا قسمة لكن لا لذاته
كالعلم باليسيط الحقيقي فانه يقتضي الانقسام لكن لا لذاته بل بسبب متعلقه لانه بساطته
يقتضي اللا قسمة والعلم مطابق للمعلوم فيكون مقتضيا له بسبب تلك المطابقة للارضية اقتضاء
ثانيا وقيل انه قيد الاقتضاء مطلقا وفائدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات
المقتضية للقسمة بسبب عرضها الكميات كالبياض انما بالسطح او بسبب عرض الكميات
له كالعلمين المتعلقين بالمعومين فانه يقتضي القسمة لكن لا لذاته بل بسبب الكم المعروض
له او العارض له وفيه انه لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمة بالمتبعية فان قيل ما الفرق
بين العلم المتعلق باليسيط وبين البياض القائم بالسطح والعلمين المتعلقين بالمعلومين حتى قيل

وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بأنه يسمى فصيحا في
حالة النطق وعدمه اى سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الزمنة
او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاخص بن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا
يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعلم المفرد والمركب وذلك لان اللام
في المقصود للاستغراق اى كل ما وقع عليه قصد المتكلم

في الاخيرين انه لا اقتضاء ههنا دأما هو قبول القسمة بالتبعية بخلاف الاول قلنا ان العلم با
البسيط لما كان متعلقا بما هو مقتضى اللا قسمة والعلم عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن
عن الشيء والصورت لا بد ان تطابق ذالصورت وهو المعلوم لزم ان يكون بسيطا الالم يكن
صورة له ولا يكون مقتضيا للا قسمة وليس اقتضائه اقتضاء المحل الا ترى ان علة اقتضاء
المحل هي البساطة بخلاف علة اقتضاء ^{العلم} المحل فانها كونه مطابقا للبسيط وصورة له وصورة
المعلوم من حقيقة فيكون الاقتضاء للمحل اد لواء للعلم ثانيا تابعا له اما الكيفيات العارضة
لكم فليست هي صورة لكم وليس المحلول في الكم من حقيقةها حتى يثبت لها الاقتضاء الثاني
التابع لاقتضاء الكم والعلم المتعلق بالمعومين لم يتعلق بها هو مقتضى للقسمة لان الذي
يقنضها هو الكم والعلم لم يتعلق به بل بما هو معرفه وضه الذي قبل القسمة تبعا لكم فيكون
العلم ايضا قابلا لا مقتضيا بخلاف العلم بالبسيط فانه كما عرفت متعلق بما هو مقتضى للا قسمة
خوضم الفرق فافهم والله تعالى اعلم وينبغي ان يعلم انه فرق بين قولهم لذ انه كما وقع في قوله
الا قدمين وبين قولهم اقتضاء اد لواء كما هو في قول المتأخرين فان الاقتضاء الاول يعاقبه
الاقتضاء الثاني بخلاف قولهم لا يقتضى لذ انه فان معناه انه يقتضى باقتضاء الغير
لا باقتضاء آخوله فلا تناقض بين ما ذكر في تشریح قول الاقدمين ان الكيفيات العارضة
للكميات اقتضاءها للقسمة هو اقتضاء محملها واشتباها لاقتضاء بالتبع وبين ههنا من انها قابلة
لا مقتضية فتأمل والله تعالى اعلم قوله ثم الكيفية ان اختصت بمتمهيد لتعريف المملكة التي
وقعت في تعريف فصاحة المتكلم قوله بذوات النفس قيل المراد بها النفس الحيوانية والحما
اضا في اى بالنظر الى الجواد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة
للمجردات والواجب تعالى على ان القائل بنبوتها لا يوجب والجب ذات لم يجعلها صفة رتبة فان
جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد بالا نفس ما يتنزل والنفس من النباتية ايضا لان
من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها دها يوجد ان في النبات بحسب قوة التغذية
والتممية قوله ان كانت راسخة - اى ان كانت تلك الكيفية النفسانية راسخة اى مستحكمة في
موضعها بحيث لا يزول عنه اذ يتحسز والها تسمى ملكة من الملك بمعنى القوة قوله
والا تسمى طالا - اى وان لم تكن تلك الكيفية مستحكمة في موضوعها تسمى حالا من التحول
بمعنى التغير فقوله ملكة اشعر - اعترض عليه بان رسوخ الفصاحة مستفادة من اللام
الا استغراق الكائنات في المقصود وان لم يقل ملكة احبيب عنه بان لا نسلم الاستفادة الاحتمال
ان يعبر شخص عن كل مقصود له بتأمل ديتق بلا رسوخ على ان الدلالة الالتزامية مجهزة
في التعريفات وان سلم الاستفادة فمقصود الشارح انه لو لم يقل ملكة لم يوجد في اللفظ

وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة التكليم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود
له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا ارادت
ان تلتقي على المحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب باسط
الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقل بعضهم دون كلام فصيح او لفظ
باصح فهو ظاهر فان قيل هذا التعريف غير مانع لصلقه على الادراك والحيوات

اشعار بذلك وان امكن ان يستفاد من اللام الاستغرافية قوله في الاصطلاح - فيه اشارة
الى انه يسمى فصيحاً في اللغة قوله حالي النطق وعدمه - الى هذا عبارة الايضاح واما كان
يتوهم من هذه العبارة انه لا يعبّر عن عدم تسمية التكليم فتسمى حالة السكوت مع ظهور
فصاحة لان معنى يعبر الاطلاق اي يعبر في زمان من الزمنية لا بشرط الوصف اي يعبر
ما دام يعبر فهو ايضا مشعر بانه يسمى فصيحاً في الحالين فسر ها بقوله اي سواء كان من
دفعه انك التوهم حاصله ان الموارد انه يسمى فصيحاً حالة كونه من ينطق في الجملة وحالته كونه
من لا ينطق اصلاً فهو تعميم للتكليم باعتبار اخراجه لا تعميم له باعتبار حالته قوله قط
هي ظرف زمان لا استغراق ماضى وهي بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في اخصم
اللغات واشتقاقه من قططته اي قطعته ثم قيل تختص بالنفي يقال ما فعلته قط اي
فيما انقطع من الزمان وقيل لا اختصاص الا ان ملازمة النفي هو الغالب قال في التسهيل و
ربما يستعمل دون نفي لفظا ومعنى يريد دون النفي ومنه قول بعض الصحابة رضي الله عنهم
الله صلى الله عليه وسلم الصلوة اكثر ما كفاك وآمنه واما ملازمته مع الماضى فتأنيده فاستعمال
الشراح ههنا في المضارع من مسامحات المصنفين كما قال ابن هشام في المغني والعامية يقولون
لا فعله قط وهو محسن قوله هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام اي كلام الايضاح ويجب ان
يفهم قوله حالي النطق وعدمه بما فسرته به لئلا يرد على ظاهرة ما قد عرفت فتذكر -
قوله وذلك - اشارة الى ما يستفاد من الكلام السابق من ان الشمول المذكور امر لا يمتنع
في هذا المقام قوله لان اللام في المقصود للاستغراق في دليل لقوله وذلك فان قيل
اي حاجة في اثباته الا احتياج الى الشمول لاجل اللام على الاستغراق مع ان لفظة الملكة تعني
عنه الاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام
ممنوع ليجوز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح والذم وغيرها ولو سلم
ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح
غير كاف في كون التكليم فصيحاً ثم الاستغراق حقيقي ان اريد بالمقصود مقصود التكليم وان
اجرى على اطلاقه فهو محسن في اذ المتبادر من التعبير عن كل مقصود وكل مقصود للتعبير
كله في جميع الاوضاع غير قوله في غير ما عليه من ذلك المتكلم ان ليس المراد بوقوع الوقوع
في الزمان الماضي بل وقوع القصد في اي زمان كان لما نفى ان يصيغ الافعال اذا ذكرت
في التبريقات يراد بها الحدث المخرج عن الزمان صرح به عبد الغفور اللاري في حاشيته
على الفرائد الصائبة في تعريضه على ما اختلف آخرون به ويمكن ان يعتبر المضي بالنسبة
للتعبير فيتم اذن المستقبل وغيره فانهم في المعنى ملكة تقتضي بها على التعبير عن كل
ما يتعلق بقصد به في وقت ما سواء كان تلك الملكة خلقياً او كسبياً ويعلم وجودها
بطريق الحدس وهو من الاقتدار من المبادئ الى المطالب ويقابله الفكر فانه حركة

ونحوها مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شرط و
لو سلم فالمراد السبب القريب لا نه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل
فيه البناء السببية والبلاغة في الكلام مطابقة لمقتضى الحال المراد بالحال الامر
الداغى الى التكلم على وجه مخصوص اى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل
المعنى خصوصية ما هو مقتضى الحال مثلا كون الخطاب منكرا للمحكم

نحو المبادى ورجوعها عنه الى المطالب فلا بد فيه من كونين بخلاف الحدس اذا الحركة فيه اصلا
ولا انتقال بحركة فان الحركة تدور بحجة الوجود والحدس من دفعي من التعيينات المختلفة الواقعة
منه من غير تكلف كما يعلم ساثر الملكات كذا كقولك ولو قيل بكلام فصيح الى الانسب للسباق
ان يقول بمركب فصيح وكذا الانسب لانه يقول فيما سياتى دون مركب فصيح اجيب عنه بان
اشارته الى ان المراد من المركب هو الكلام والمفرد المذكور في مقابلة شامل للمركب الناقص
قوله او اردت ان تاتى الى فانه لو قيل في هذا المقام مثلا الاول دار والثاني غلام او قيل
اكتب دارا لم يوافق ارادته وهو القاء نفس الاجناس فقط قوله ليرفع اما على صيغة
الخطاب اى كما اذا رت ايتها الملقى ان ترفع وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه الى على الحاسب من
قولك رفع فلان على العامل فيبعة هو ما يرفع من قضية ويبلغها او على صيغة الغائب اى
ليرفع ويبلغ ذاك الحاسب عدد ها الى صاحب المال مثلا قوله حسبا محمدا مصدر حسبه
يحسبه بالفهم فى الماضى وبالضم فى المضارع حسبا بغير الحاء و حسبا بته بكسر الحاء فيها قوله
هو سهو ظاهر نقل وجهه عن الشارح حاصله انه ليس سبب العدد ول عن لفظ بليغ بجزالة
الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا او يخرج كذا بل لو فرضنا
عدم ترتيب ذاك الشمول وعدم قصد بالعدد لما علم ايضا ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار
على اللفظ البليغ ليس بشرط فى الفصاحة اصلا اجيب عن طرف ذاك القائل بان يجوز ان يكون
لحكم واحد على متعدد و يقتصر على ذكر بعضها ففهمنا عدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لاداة
الشمول ويجوز ان يكون لعدم صحته كما ذكره الشارح فى المنهية ورد بان العرف والذوق يقتضيان
بان العدد ول عن قيد فى التعريف الى آخره كالعدد ول ههنا عن لفظ بليغ الى لفظ فصيح لغائفة
كالشمول ههنا اما هو حيث يصح وقوعه الا انه يغزو تلك الغائفة والحاصل ان مثل هذا الكلام
يقال فى مقام بيان رجحان بعض القويود على بعض والترجيح يقتضى صحة اتيان كل منهما وهو
كما ترى قوله فان قيل هذا التعريف اى تعريف الفصاحة صادق على الادراك والحيات
ونحوها اذا كانتا متحدة فى محمها فاندفع ما قال بعضهم معترض على الشارح بالحاصله
انه ان اردت تعريف الفصاحة كما هو الظاهر فصدقه على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه
الاقتدار ممنوع لنحو جبه يقيد الملكة اذ لا شئ من المذكورات ملكة وان اردت به تعريف
الملكة على ان قوله يقتدر بها صفة كاشفة وقعت موقع التفسير للملكة فلا يصح اصلا
لان هذه الصفة مفيدة للملكة لا انها كاشفة لها وهو ظاهر جدا فقامت والله تعالى اعلم
بالصواب قوله والحيات - نقل من الشارح صرحا فى الكتب الكلامية والحكمة بان الحيات من
الكيفيات النفسانية فى المواقف وشروح الحيات قوة تتبع اعتدال النوع اى مزاجه للفصوص
به الذى يناسب الآثار والنحو من المطلوب منه حتى اذا خرج من ذلك المزاج لم يبق ذاك النوع

حال يقتضي تأكيد والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التأكيد
كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كما عاريا عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند
اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفصيل المشتمل عليها علم المعاني مع
فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو مقتضى الحال

واما المراج فهي كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربع المشهورة ويفض من تلك القوة
اعنى الحياة ساثر القوى الحيوانية وقال الشيخ في القانون انه كما يتولد من تكاتف
الاخلاط بحسب مزاج ما جوهر كثيف هو العضو او جزء من العضو قصد يتولد من بخارية
الاخلاط ولطافتها جوهر لطيف هو الروح وكما ان الكبد معدن الاول كذا القلب معدن
الثاني وهذا الروح اذا حدث على مزاجه الذي ينبغي ان يكون استعداد لقبول قوة
هي التي تعد الاعضاء كلها لقبول القوى الاخرى النفسانية وغيرها والقوى النفسانية
لا تحدث في الروح والاعضاء الا بعد هذه القوة فهذه القوة هي الحياة قوله
قلنا لا نسلم ان هذه الخ جواب عن الاعتراض المذكور وحاصله ظاهر قوله بل شرط
الفرق بين السبب والشرط ان السبب ما يكون مؤثرا في الشيء والشرط ما يتوقف عليه
التأثير من غير مدخلية فيه كجفاف الحطب فانه شرط للاحراق من غير مدخلية فيه واما
الفرق بين العلة والسبب فهو ان العلة ما يترب عليه المعلول والسبب ما يفضي الى
المسبب لا ما يترب عليه المسبب كما نبه عليه الشارح في بعض تصانيفه قوله مطابقته
لمقتضى الحال - اي مطابقة لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة كما صرح به في التلويح
حيث قال ان روعيت الخصوصيات على ما ينبغي بقدر الطاقة صار بليغا فان بلغ في ذلك
حدا يمنع معارضة صار معجزا فان قيل فعلى هذا يخرج عن التعريف بلاغة كلام الله تعالى ان فيه
مطابقة لجميع ما يقتضيه الحال بحسب الواقع ونفس الامر اجيب عنه بان المراد بقوله بقدر
الطاقة طاقة المتكلم او المخاطب وانه لا يقدر طاقة المخاطب الا بما في استماله على مقتضى الحال
بحسب الواقع ونفس الامر وبان قوله بقدر الطاقة بالنسبة لكلام البشر اذ لا اطلاع لهم على الواقع
واما البلاغة بالنسبة لكلام الله تعالى فهي مطابقة لجميع ما يقتضيه الحال بحسب الواقع ونفس الامر
كما اشار اليه في التلويح بقوله وان بلغ في ذلك الخ فافهم والله تعالى اعلم وقيل المراد بالمطابقة
المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة وهي مطابقة الكلام لساثر المقضيات
فان اقتضى الحال شيئين كالتأكيد والتعريف مثلا فودع احدهما دون الآخر كان الكلام
بليغا من هذا الوجه دون ذلك لكن مرادها ازيد بلاغة لا انها ازيد مطابقة للحال قوله
الحال الامور الداعية الخ لما كان قوله مطابقته لمقتضى الحال مركبا ايضا معرفة محتملة الى معرفة
الاضافة للحال منزلة الجزء الصوري له ولا معرفة المضاف والمضاف اليه لا بد ان يبين كل واحد
من الامور الثلاثة المذكورة الا انه لم يتعرض لتعريف الاضافة للعلم بان معنى الاضافة المشتق
وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف فمقتضى الحال مثلا ما يختص
بالحال باعتبار كونه مقتضى لها وعرف المضاف والمضاف اليه بقوله المراد بالحال الامور الداعية الى التكلم الخ
الا انه لما كان معرفة المضاف من حيث انه مضاف يتوقف على تعريف المضاف اليه قدم تعريف المضاف
اليه على تعريف المضاف فان قيل معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف

مختلف فان مقامات الكلام متفاوته الحال والمقام متقار بالمفهوم والتغاير
بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورد الكلام فيه على
خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال
مقام التأكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار و
حال خلو الذهن وغير ذلك فعند تقاض المقامات تختلف

فتم يعتبر هذه الحقيقة قلت لان الاضافة لتقدير المضاف لا المضاف اليه ثم المراد بالامور الداعي
اعم من ان يكون داعيا نفس الامر كما لو كان مخاطب منكرا للحكم كقيام زيد مثلا فالانكار
امر داعي في نفس الامر الى اعتبار الخصوصية في الكلام لا غير داعي في نفس الامر كما لو نزل
المخاطب الغير المنكر بمنزلة المنكوفان ذلك الانكار التنزيهي امر داعي الى الاعتبار والمتكلم الخصوصية
في الكلام الا انه داعي بالنسبة للمتكلم الذي حصل منه التنزيل لا انه داعي بالنسبة لما في نفس
الامر فظهر ان الحال هو الامر الداعي مطلقا بخلاف ظاهرا هو الحال فانه الامر الداعي في نفس الامر
لا اعتبار الخصوصية فهو اخص من الحال قوله الى ان يعتبر في تسامح في تفسير التكلم الذي هو
فعل اللسان بالا اعتبار الذي هو فعل اي القلب مبالغة في التنبيه على ان التكلم على الوجه
المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا اقترن بالا اعتبار والقصد حتى اذا اقتضى المقام التأكيد
مثلا ودفع ذلك في الكلام اتفاقا من غير قصد واعتبار لا يعد مطابقا لمقتضى الحال
قوله خصوصية ما - مفعول به ليعبر ان قرئ بالبناء للفاعل او نائب فاعله ان قرئ
بالبناء للمفعول وما للتأكيد العموم والافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ يكون المخصوص
صفة كضرب ولما كان المعنى على المصدرية المعنى الياء المصدرية والتاء المبالغة كما في علامة
واما اذا ضم الحاء المجرمة فهو مصدر يخص كالعموم مصدر عام وحينئذ يحتاج الى ان يجعل
المصدر بمعنى الصفة او الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في امرى والتاء للمبالغة هكذا
قيل والا شبه ما قيل انه بضم الحاء لان المراد بهما النكتة والمزية المختصة بالمقام و
المصدر اذا المحقت به ياء النسبة صا روصفا والمناسب ههنا هو الصفة فافهم قوله
هو مقتضى الحال - ليس هذا جزءا من تعريف الحال حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف
بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية فتد كيرة باعتبار الخبر او الى نفس
الاقتدار مبالغة قوله والتأكيد مقتضى الحال - حاصله ان التأكيد وكذا الخصوصيات
الاخر مقتضيات الاحوال في الحقيقة كما يدل عليه قول المصنف مقام كل من التأكيد
والاطلاق وكذا قولهم واما ذكره فلكذا وحذفه لكذا ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال
اشتماله على تلك الخصوصيات واما قال سيجيئي من انه عبارة عن الكلام المؤكد المشتمل
على الخصوصية فلغرض يدعوا الى ذلك وهو ان موضوع المعاني اللفظ العربي من حيث افادته
المعاني الثواني فلا بد ان يكون موضوعات المسائل راجعة اليه والاحوال المذكورة ليست
كذلك اذ التأكيد والذكر والحذف مثلا ليس بلفظ عربي مقيد للمعنى الثاني وهو الغرض
المسوخ له الكلام اذ لا يفيد الا مجموع اصل المعنى الذي لا يختلف بتغير العبارات والاعتبار
مع الخصوصيات لان الخصوصيات معتبرة في اصل المعنى ولذا قال الشارح فيما ياتي ثم نجد

مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك و
 اختلافيها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات
 مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى
 الحال كما سيبيئي اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما يكون
 مختصا باجزاء الجملة او بالجملة فصار على الاول يختص

لذلك المعنى دلالة ثالثة كما سيأتي بيانه ثم ههنا امور الحال ومقتضاها وقد مر التميز بينهما
 والغرض المقصود من الكلام وهو المسمى بالمعنى الثاني الذي يقع به التفاضل في الكلام كورد
 الالتمار الذي هو اثر الخصوصية ونفس المجاز والكناية وهذا لا يكون غرضاً وإنما يكون خصوصاً
 في الكلام والغرض منه افادة ذكاً المخاطب مثلاً وكيفيات الدلالة اعني الوضوح والخفاء
 كما صرح به الشارح في شرح المفتاح وهذه لا تكون خصوصية ومقتضى حال يجب مراعاته
 في تحصيل البلاغة لا كما المبحوث عنها في علم البيان وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد وهو
 المعنى الذي ردعي فيه المطابقة لمقتضى الحال كما نصوا عليه جميعاً بطرق مختلفة الدلالة
 في الوضوح والخفاء على المعنى تكون بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فكيف تكون هي مقتضى
 الحال وايضا قد تمحقة البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بان يكون الكلام
 المطابق لمقتضى الحال مودياً للمعنى بدلالات وضعية غير مختلفة بالوضوح والخفاء
 فعلم انه لا دخل لرعاية للكيفيات المذكورة في حصول اصل البلاغة وهذا لا ينافي
 ان يكون به كمال البلاغة في مقام يقتضيه لان ما نحن فيه اعني مطابقة لمقتضى الحال
 اصل البلاغة قوله مع فصاحته - حال من الضمير في مطابقتها الراجع الى الكلام لانه فاعل
 المصدر والمضاف ثم لما كان الحال قيداً او خارجاً ويدل على ان الفصاحة غير معتبر في مفهوم
 البلاغة وهو المطابقة المذكور قال الشارح فان البلاغة انما تتحقق في اشارة الى ان الفصاحة
 شرط لتحقيق البلاغة وخارج عنها لانه معتبر في مفهومه ولذا لم يعتبره السكاكي وقال
 البلاغة بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حداله اختصاص بتوفية خوا التوكيد حقها وايراد
 انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها قيل لا بد ان يقال بعد قوله مع فصاحته الا اذا
 اقتضى المقام والحال خلاف ذلك لان الحال اذا اقتضى ما ينافي الفصاحة كالتعقيد
 في المعاني لا بد حينئذ في تحقق البلاغة من ان يكون الكلام غير فصيح وفيه انه انما يصح
 اذا كان المذكور اعني الكلام الخالي عن الفصاحة بليغاً وليس كذلك ولذا يقال في تعريف بلاغة
 الكلام مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فانهم والله تعالى اعلم قوله فان مقامات الكلام
 متفاوته - فالقول استغريب غير تام لان اختلاف المقتضى لا يستلزم اختلاف المقتضى اذا
 اذ قد يقتضى امور كثيرة شيئاً واحداً فان الافراد والوعية والتحقير والتعظيم والتكثير
 والتقليل كلها تقتضى التنكرو وهو شئ واحد اجيب عنه بان المراد بالتفاوت هو
 التفاوت بحسب الاقتضاء لا من حيث الذاتية ولا شك ان اختلاف اقتضاها يقتضى اختلاف
 المقتضى لان التأثيرات المختلفة لا تجتمع على اثر واحد والتنكر ان فيما تقدم فمختلف للاعتبار

بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد كونه عاريا عن
التاكيد او مؤكلا استحصانا او وجوبا تأكيدا او احدا او اكثر او الى المسند
اليه كونه محذورا او ثابتا معروفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشئ
من التوابع او غير مصحوب مقدم او مؤخر مقصورا على المسند اليه او
غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه

فان معنى التنكير الذي يقتضيه مثلا التعظيم بلوغ الشئ في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف
ومعنى التنكير الذي يقتضيه التحقير ضد اي بلوغ الشئ في الانخفاض الى حد لا يمكن ان
يعرف فاذهم والله تعالى اعلم قوله وهو اي مقتضى الحال مختلف - المقصود من هذا
الكلام بيان تعدد مراتب البلاغة ليشبين ما سيجيء من ارتفاع شأن الكلام بمطابقة
للاعتبار المناسب وان له طرفان احدهما اسفل قوله الحال والمقام متقاربان بالمفهوم المقصود
منه تطبيق الدليل وهو قوله فان مقامات الكلام هي على المدعى وهو قوله وهو مختلف حاصله
ان المقام والحال لا تغاير بينهما الا بلا اعتبار كما سياتي فاذا تفاوتت مقامات الكلام تفاوتت الاحوال
وتفاوتتا عين تفاوت مقتضية الاحوال كالا يخفى فتفاوت مقامات الكلام تفاوت مقتضيات
الاحوال فان الاموال الداعية مقام في اعتبار توهم كونه بيان للاتحاد الذاتي واختيار الاعتباري
حاصله ان هذا الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم الحال فهما متغايران
بجهد الاعتبار متحدان في القدر المشترك وهو الاموال الداعية الى اعتبار الخصوصية في الكلام
فيكونان متقاربان بالمفهوم وانما عبر المصنف بالتمويه لان الاموال الداعية ليس في الحقيقة زمانا
ولا مكانا وانما ذلك امر توهمي تخيلي وجهه انطباق المقتضى بالاموال الداعية اي كونه على قدر
لا يزيد ولا ينقص عنه فان كان الانكار مثلا ضعيفا كان التاكيد واحدا وان زاد زاد بقدر
كما ان الحال في الزمان او المكان على قدره فينزله الوهم منزلة الزمان والمكان قوله
وايضا المقام يعبر ايضا عنه في هذا الاختار المصنف في الدليل المقامات على الاحوال فان
تفاوتها ظاهري فتفاوت ما اضيف اليه اعني المقتضى بالفتح وهو المدعى بخلاف تفاوت
الاحوال وجه ذلك ان اضافة المقام الى المقتضى بالفتح لا مية و اضافة الحال الى المقتضى
بالكسب ببيانته لا تعرض للمقتضى بالفتح ثم اضافة المقام الى المقتضى اكثرى والا فقد يضاف
الى المقتضى بالكسب نحو قوله فيما سياتي فصلا المقام مقام ان يترد المخاطب وان كان اضافة
الى المقتضى بالفتح لا مية والى المقتضى بالكسب ببيانته والله تعالى اعلم قوله فعند تفاوت
المقامات في تعريض على قوله فان مقامات الكلام متفاوتة قوله ضرورة في هذه المقدمة
ضرورية ولذا توهم المصنف في ان هذا القول دليل لتفاوت مقتضى الحال بتفاوت
المقامات ويرد عليه ان الاعتبار ههنا بمعنى الامور الاعتبارية لا كما هو الظاهر وهو الحقيقة
التي هي نفس مقتضى المقام فيلزم الاستدلال بتفاوت مقتضى على تفاوت مقتضى وهل
هذا الاكتساب بطريق الدور واجيب عنه باننا لا نسلم ان قوله ضرورة في هذه المقدمة
يلزم ما مر بل تفصيل لما قبله ولو سلم انه تعليل فلا نسلم ان الاعتبار بمعنى الامور الاعتبارية
بل الاعتبار بالمعنى المصدري فيكون تعليل الاختلاف المعبر به هو المقتضى باختلاف الاعتبار
فلا دور ولكن سلم ان الاعتبار بمعنى المعبر وهو المقتضى الا ان الحكم عليها بالتغاير اذا
لوحظ من حيث انه لا فرق بجهد المقام ضروري لاختلاف فيه بخلاف ما اذا لوحظ من حيث انه

مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدة
بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل هو اما الثاني فكوصل الجملتين وفضلهما
واما الثالث فكالساوات والايجاز والاطناب على الوجه المذكورة في بابيه وهذا حد
اجمالى يفصله علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اى المقام الذى يناسب تنكير
المسند اليه والمسند او متعلقه يباين مقام تعريفه و مقام اطلاق

مقتضى المقام والحاصل ان التعليل معتبر فيه اللى انة بخلاف العلل فلا يكون من قبيل تعليل
اشئ بنفسه فافهم والله تعالى اعلم قوله واختلافها الى معطوف على قوله فعند تفاوت
المقامات تختلف مقتضيات المقام ليحصل بانضمامه اليه المدعى اعنى تفاوت مقتضيات
الاحوال لما مر ان الحال والمقام متحدان بالذات وان تفاوتها بالاعتبار قوله ثم شرع
في تفصيل الى معطوف على مقدر مستفاد من الكلام السابق اى اجل ذكر تفاوت للقاء
ثم شرع في تفصيلها او قال كذا ثم شرع في تفصيل تفاوت الى قوله مع اشارة اجمالية الى
صبط مقتضيات الاحوال - المراد بضبط مقتضيات حصها وعددها وذلك لان المصنف حصها
مقتضيات الاحوال في اقسام ثلاثة ما يتعلق باجزاء الجملة وما يتعلق بالجملتين فصاعدا وما لا يختص
بشئ من ذلك مرتبا لهذا الاقسام على هذه الترتيب فاشار الى القسم الاول بقوله فمقام كل الى والى
الثاني بقوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل والى الثالث بقوله ومقام الايجاز الى قوله ولكن
كلمة مع صاحبها مقام ولم يفصل مقام تلك مقتضيات فهو كلام اجمالى يفصله ما ياتي في علم المعاني
ثم المراد بمقتضيات الاحوال اكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موضع الانشاء
وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التى ليست جزاء الجملة كاكثير مباحث الانشاء
ثم لما كان اطلاق مقتضى على الامور المعتبر موهالا ان يكون موجبا لمتنع تخلفه عنه نسبة بقوله وبيان
ذلك ان مقتضى الحال الى على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال فاضافة المقام الى التنكير مثلا
مقام يناسبه التنكير ليدخل فيه المحسنات واما اطلاق عليه المقتضى لان المسن كاللقتضى في
نظر البلغاء قوله كما سيجيى - جملة معترضة بين المبتدء والخبر والكاف التى تدخل على كلمة
مالها معان احدها وهو المناسب ان يراد ههنا تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما في
عليه الصلوة والسلام كما تكون يولى عليكم حيث شبه المتولية عليهم المكروهة بكونهم المكروهة
اى بحالهم المكروهة وليس لها حينئذ متعلق من الفعل او تشبيهه لافعالها لا بحالها والمتعلق
انما يطلب اذا كانت جارة لان حروف الجر وضعت لان تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به اليه
والمفعول به لا بد له من الفعل او معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلا لا يحتمل ان يكون
ههنا للتعليل كما قال الاخفش في قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا اى لما ارسلنا فيكم ونجى بمعنى
لعل كما في قول بعض العرب انتظر في كما آتيك اى لعلما آتيك وتكون للقرآن اى لقران الفعلين
في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وقولهم ودع كما سلم قوله اما ان يكون مختصا
باجزاء الجملة - الاصل في الخصوص وان كان دخول الباء على المقصور عليه لكن الشائع في الاستعمال
ودخوله على المقصور والمعنى ان لا يتجاوز اجزاء الجملة مثلا عن ذلك الاعتبار فلا يباين في
تحقق ذلك الاعتبار فيما سوى اجزاء الجملة فلا يرد ما قال الجليلي ان اريد بالاجزاء الاجزاء

الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقيده
 بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقابل قد يم
 المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيرته وكذا مقام ذكره يباين
 مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم
 والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام

المصطلح عليها وهي التي تعتبر في العقاد اصل الجملة خرج منها المفعول ونحوه وان اريد الا عم
 منها لم تنحصر في الاسناد والمسند اليه والمسند كما ذكره لانا مختار الشئ الاول والمقصود
 قصه الاجزاء على تلك الاحوال لا قصه الاحوال عليها على ان الاحوال الواجبة الى المفعول ونحو احوال
 للمسند او المسند اليه ولو بواسطة قوله اما ان نفس الاسناد انما قد ام الا اعتبار الراجع الى ال
 سناد لكونه جريا بيا به يحصل الخبر وثق به بالا اعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة
 الكبرى فان قيل ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يصح ان يعد الاسناد من اجزا
 كذا لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اجيب عنه بان عدم الجملة من
 اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزاها اذا التغليب باب واسع وبان الدال على الاسناد ملفوظ اما
 اجالة كالارغاب في نحو قام زيد او تبعها كالهئية الدالة عليه في نحو جاء سيبويه فان
 الهئية التركيبية القائمة باللفظ وهي انضمام بعضه الى بعض ملفوظة طبعها ومسموعة ايضا
 كذا انك لتعلق اللفظ بجملة فاقصا بها به انضاف بحال متعلقها وقيل الاسناد شرط لخص
 الكلام خارج عنه لانه صفة قائمة بالطرفين فاجاب عن الاعتراض بان المراد باجزاء الجملة
 اعم من الاجزاء وما في حكمها مما لا تنفك الجملة بدونه وفيه نظر لان كونه قائما بالطرفين
 لا ينافي جزئية الكلام كالهئية للسري قوله تأكيد واحد - تفصيل لقوله وجوب لان الا
 يستحسن ان يكون الواحد وذاك اذا كان الخطاب مترددا انما اقتصر فيه على الواحد لو جوب
 الا اقتصر على قدر الحاجة كما سياتي قوله مخصوصا - صفة لقوله منكرا قوله او غير مخصوص
 وهذا اشامل للفاعل والمبتدأ بناء على ما سياتي للشارح تبعا للرضي وغيره من ان صحة
 الحكم تتبع الا فادة فيجوز كون المحكوم عليه نكرة غير مخصوصة اذا كان الحكم عليه مفيدا كما
 في قوله فيوم لنا يوم علينا وارجاع هذا ونحوه لما ذكره من التخصصات تكلف ويجوز ان
 يكون كلامه صهنا مبني على ما هو المشهور فيما بينهم من عدم جواز كون النكرة المخصصة مبتدأ
 فمثال النكرة الغير المخصصة في الدار رجل ومثال الفاعل جاء في رجل فان قيل ما الفرق
 بين الفاعل والمبتدأ حيث جرت نكرة الاول بلا تخصيص ودون الثاني في مثل رجل في الدار
 كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدأ اخلال بالغرض من الكلام وهو الا فهم لانه
 اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر ينسف السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف
 الفاعل لانه لما سمع الفاعل القضي الامر ثم فلا يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى كلام
 المتكلم والله تعالى اعلم - قوله مصحوبا بشئ الى خبر بعد خبر لقوله لكونه وكذا اما بعد قوله
 على المسند اليه - اي الذي اسند اليه وهو المسند فصيغة المسند اسند الى الضمير المستتر
 الواجب الى الموصول لا الى الظرف الذي بعده حتى يلزم قصر الشئ وهو المسند اليه على نفسه
 قوله مع زيادة كونه مفردا - يرد عليه ان كونه مفردا غير فعل يكون في المسند اليه ايضا
 فلا معنى لجعله زيادة على اعتباراته اجيب عنه بان افراد المسند اليه من لوازمه لانه يتوقف

الفصل يباين مقام الوصل الامر من احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشأن
رفيع القدر حتى بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من
الاحوال المختصة باكثر من الجملة وفصل قوله ومقام الإيجاز يباين مقام خلافة اى
الاطناب والمساوات لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولا نه باب عظيم
كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفادى مقام

عليه اصل المعنى الذى لا يتغير بتغير العبارات والاعتبارات فلا يعد من الاعتبارات التى تقتضيها
الحال بخلاف الافراد فى المسند مع قطع النظر عن كونه فعلا او غيره فانه مقتضى الحال فلذا
جعل زائدا على ما ذكر فى المسند اليه دليل على ما ذكرنا ايرادهم الافراد فى مباحث المسند دون
المسند اليه وما قيل ان الاعتبار الزائد فى المسند كونه مفردا ينقسم الى قسمين وهذا لا يوجد
فى المسند اليه لايصغى اليه لان الانقسام ليس مقتضى الحال اصلا فكيف يعد من الاعتبارات المناسبة
لمقام والله تعالى اعلم قوله مقيد بمتعلق - فان قيل قد يكون للمسند اليه متعلقات يقيد هو
بها نحو الضارب زيد فى الدار بالسوط ضارباً شديداً وعمراً فلا معنى لجعل التقيد بمتعلق زائد على
اعتبارات المسند اليه اجيب عنه بان المتعلق فى الحقيقة الضرب المسند الى الوصول فان زيدا
مفعول للضارب وكذا المتعلقات الاخرى والتقدير الذى ضارب زيد فى الدار بالسوط وعمراً فذلك
الى احوال المسند ولو سلم فما ذكره بناء على الاعم الاغلب قوله فوصل الجملتين - اى عطف لحددهما
على الاخرى قوله او فصلهما - اى ترك العطف بينهما قوله فكالمساوات الى المساوات ان يكون
اللفظ بمقدار اصل المراد والابحاز ان يكون اللفظ ناقصا واذا بالمراد والاطناب ان يكون اللفظ زائدا على
اصل المراد لفائدة قوله على الوجوه المذكورة فى باب الظاهر انه قيد للإيجاز والاطناب لا
للمساوات ايضا اذا اقسام لها قوله واذا تمهد هذا - اى اذا علم مما ذكرنا ان مقتضى بالفتح
ينقسم الى انواع ثلاثة وتحت كل نوع افراد ولا بد ان يكون بمزاء كل فرد من الافراد مقتضيا بالكسرة
فنقول فى تفصيله قوله اى المقام الذى يناسبه الى اشارة الى ان اضافة المقام الى مقتضى بالفتح
كما هو اشاع الغالب فيه قوله تكبير المسند اليه - نحو رجل فى الدار قائم قوله والمسند -
اى المقام الذى يناسبه تكبير المسند نحو زيد قائم قوله او متعلقه - اى المقام الذى يناسبه تكبير
متعلق المسند نحو ضربت رجلا قوله يباين مقام تعريفه - اى تعريف كل واحد منها نحو زيد قائم و
زيد القايم وضربت زيد ا قوله ومقام اطلاق الحكم الى اى المقام الذى يناسبه اطلاق الاسناد
بين المسند والمسند اليه نحو زيد قائم يباين مقام تقيدك بمؤكد نحو ان زيد قائم وبادة قصر نحو
انما قام زيد والمقام الذى يناسبه اطلاق التعلق نحو اضرب زيد يباين مقام تقيدك بمؤكد نحو
اضرب زيد او بادة قصر نحو انما اضرب زيد ونحو ما زيد قائما الا فى الدار والمقام الذى يناسبه
الطلاق المسند اليه نحو ضرب رجل يباين مقام تقيد بتابع نحو ضرب رجل قائم والمقام الذى
يناسبه اطلاق المسند اذا كان اسما نحو زيد طبيب يباين مقام تقيدك بالتابع نحو زيد طبيب
ما هو واذا كان فعلا نحو اكرمت يباين مقام تقيدك بالشروط نحو ان جئتني اكرمك وبالمفعول
نحو اكرمت زيدا وان كان شبه الفعل نحو زيد ضارب يباين مقام تقيدك بالمفعول نحو زيد
ضارب عمرا والمقام الذى يناسبه اطلاق المتعلق نحو ضربت رجلا يباين مقام تقيدك

مقام الإيجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام فان لكل من الإيجاز والاطناب كونها نسبين حد ومرتبت متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذي يناسبه الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية مالا يناسب الغبي

بالتابع نحو ضربت رجلا طويلا قوله وما يشبهه - اي ما يشبهه المفعول كالحال والتميز والا ستثناء فلم ان قوله قعيد بلوكدا واداة قصا - ناظر الى الحكم والتعلق وقوله اوتابع - ناظر الى المسند اليه والمسند ومنعلقه وقوله او تشرط - ان اريد به اداة الشرط فهو ناظر الى المسند كما مر وان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم والتعلق فان مقام اطلاق الحكم نحو ضربت يباين مقام قعيد بالشرط نحو ان ضربت ضربت وكذا مقام اطلاق التعلق نحو ضربت بك يباين مقام قعيد بالشرط نحو ان ضربت زيد اضربتك وانما قلنا بهذا التفصيل لان الحكم الذي هو الثبوت لما كان لا يدخله التعليق ومثله تعلق الفعل بالمفعول لم يكن تقييدا بالشرط بمعنى اذ ان مدلوله التعليق وانما يقيده بالشرط بمعنى فعل الشرط بمعنى ان ذاك الثبوت او التعلق مقارن بمدلول فعل الشرط بخلاف المسند فان مدلوله الحصول بعد ان لم يكن وهو المطلق فيكون قيدا اذ اداة الشرط الدالة على التعليق وحاصل المعنى على الاول في نحو ان ضربت زيد ضربت بثة الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد له وفي الثاني في ذاك المثال الاخبار بان الضرب المعلق بضرب زيد ثابت للمتكلم فالثبوت مطلق فتأمل والله تعالى اعلم وعلى هذا التفصيل والترديد اندفع التنا في بين قوليه حيث قال فيما سياتي عند قول المصنف "واما قعيد اي الفعل بالشرط فلا اعتبارات الا حيث قال الشارح هناك وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونقل عنه في الحاشية المتعلقة على قوله قيد للفعل ان الشرط في عرف اهل العربية قيد لحكم الجواز واندفع التنا في لكون الشرط في القبا بالمعنيين ويمكن ان يقال في دفع التنا في بين كلاميه بان المراد بالحكم في الحاشية المسند المحكوم كما هو الشايح فيما بينهم قال السيد السند في نحوه بانك مسند حكم است وفيه ان المنقول عن الشارح ههنا ان المراد بالحكم في قوله ومقام اطلاق الحكم الا انما هو الا سناد بين المسند والمسند اليه وايضا يدل على هذا قوله او المسند حيث وقع الحكم في مقابلة المسند قوله اي خلاف كل منها - ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في خلافة راجع الى كل فيرد عليه انه يستدعي كون مقام التنكير مبائنا لمقام التقديم وفساده ظاهرا جيب عنه بان هذا العبارة من قبيل ادخلوا وركم يعني من مقابلة الجمع بالجمع فيفيد التوزيع والا نقصا فكذا قال مقامات هذه المذكورات تبين مقامات خلافتها ويمكن ان يجاب بان المعنى خلاف كل منها بعد وجود التحالف وما قيل ان القول بالتوزيع ههنا فاسد لان التوزيع لا يعبر في الكل الا افراد لعدم الاجتماع فيه حتى يوزع وانما ذاك في الكل الجمعي وفيه انه لا قطع بان الكل ههنا هو الافرادى قوله وقد اشار في الفتح الى التفاوت مقام المقتضى من فعل كلامه التنبية على مراده لانه قد خفي على بعض شراحه وحيث لا يتوهم ان السكاكي

وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة هيولة تصوم ما يرد
عليها من الغي والفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو
الفطن ولكل كلمة مع صاحبها اى مع كلمة اخرى صوحت معها مقام

لم يذكر تبين مقام الايجاز لمقام خلافة فان كان بينهما اختلاف كما هو الحق فعبارة المفتاح قاص
والا فلا وجه لما قال المصنف باختلافها ثم تقرر ان مقام الايجاز عن مقام الاطناب وبالعكس يدل
على تفاوت مقامهما عن مقام المساوات وبالعكس فلا قصور في الشرح قوله فان الكل من الايجاز
هذا من كلام الشارح لجل عبارة المفتاح وعبارة في شرحه للمفتاح بعد قول المفتاح ولكل حد
ينتهي اليه الكلام مقام يعنى ان الحد والكلام وكما يتبينه انقطاعه وانتهائه مراتب مختلفة
لها مقامات متفاوتة فمن مقام يقتضى قد رامن الايجاز واخر اذ جزوا واذ جزوا قدرا من
الاطناب واخر اكثر واكثر اذ الانقطاع الكلام على جملة مفردة مقام والانتظامها مع جملة اخرى
او اكثر وانقطاعه بعد ههنا مقام آخر قوله وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبي - كلمة كذا
اشارة الى الايجاز وخلافه اى مثل الايجاز وخلافه في كونها متباينتي المقام خطاب الذكى مع
خطاب الغبي في كونها متباينتي المقام فوجه الشبه التباين في المقامات ويحتمل ان تكون اشارة
الى مقامه وعلى هذا اما ان يكون لفظ مقام مقدر في كلام المصنف اى مقام خطاب الذكى ويكون حاصله
تشبيه المقامين بالمقامين في التباين والى هذه الاحتمال اشار الشارح بقوله فان مقام الاول
وعلى الاحتمالين يكون خطاب الذكى والغبي مقتضى المقام كما اختاره صاحب المفتاح حيث قال
وكذا مقام الكلام مع الذكى يخالط مقام الكلام مع الغبي فالمراد بالخطاب ما خوطب به سواء اراد
به الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها والمقام الداعى اليها هو الذكاء والغباوة كما يشير اليه
قوله فان الذكى اى او يكون خطاب الذكى عبارة عن المقام ويكون الخطاب بمعناه اعنى المعنى المقتضى
ومقتضاه هو الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها ويؤكد هذين التوجيهين سياق الكلام لان
المحدث عنه يكون على هذين التوجيهين هو تفاوت المقامات والكلام فيه بخلاف الاول فان
المحدث عنه يكون مقتضى الحال وان كان وجه الشبه تفاوت المقامات ويؤكد الثاني
من هذه التوجيهين ان الظاهر ان مقتضى بالكسر لرعاية الاعتبارات هو الخطاب
مع الذكى اى كونه خطاب مع الذكى اذ مطلق الخطاب والذكاء لا اقتضاء له وعلى افتقاده
اضافة الخطاب اضافة المصدر الى المفعول المتعلق وانما فصله عما تقدم لكونه باعتبار
قوة الادراك وغير مختص بجملة او جزئها فان التشبيه على عبارة السامع او فطانه يحصل
بجزء الجملة ايضا وما قيل فصله لان هذا باعتبار الغير اعنى المخاطب وما قبله باعتبار نفس
الكلام اى اللفاظ ففيه ان الاعتبارات في كليهما متحققة في نفس الكلام والمقامات اعنى
الداعى الى رعاية الغير مثل كخوف المتكلم على القائل الداعى الى حذفه ودا نكارا لمكر
الداعى للتاكيد وذكلا للمخاطب وغباوته وجعل احدا للجلتين بدلا من لاخرى او بيانها او جواب سؤال
نشأ عنها ونحو ذلك فان كل ذلك خارج عن نفس الكلام عارض له وهى دواعى التباين او البديل او الجواب

ليس لهما مع ما يشار تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلاً الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط
فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلاً
مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذلك الكلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد
مثلاً له مع المسند المفرد اسما وفعل ماضيا او مضارعاً مقام الجملة الاسمية والفعلية
او الشرطية والظرفية مقام آخر اذا المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها ايضا

فافهم والله تعالى اعلم قوله فان الذي يناسبه من الاعتبارات السطيفة - كما قصر بطريق القديم
دون ما وادنا قوله وكان الانسب ان يذكر المراد لما كان هذا الحكم منه مفيد الامور مثلاً
الاول الفرق بين الذكاء والظن والالفظة والثاني النسبية المذكورة والثالث انه قال الانسب ولم
يقول الصواب - اشار الى وجه الاول بقوله لان الذكاء المراد الى وجه الثاني بقوله فقابل الغي
هو الغطن ولا شك في النسبية ذكر المقابل مع المقابل الآخر من ذكر شيء آخر غير مقابل له فان قيل
فكان للشايخ ان يقول وكان الانسب ان يذكر المصنف الغطن مع الغي او يذكر مقابل الذي و
يقول وكذا خطاب الذكي مع خطاب البليد اجيب عنه بان المذكور ههنا امرين الذكي والغني
والثاني واقع في موقعه انسب ههنا لانه قد اعتبر في مفهومه درود الكلام من غير درود
الاول والمخاطب انما يتفاوت باعتبار فهم المخاطب ما يرد عليه وعدمه لا باعتبار اكتساب
الافكار وعدمه اذا كان الثاني انسب من الاول فيكون مقابله انسب من مقابله واما
وجه الثالث فهو انه يستعمل كل واحد منهما مقام الآخر استعمالاً شائعاً للمقرب بينهما وقد يجاب
عما ذكره المشرح بان هذا الفرق انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل
الذكاء في اللفظة يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء ويريدون المبالغة في فطانتهم مع ان
فيما اختار المصنف حسن السجع لما بين الذكي والغني من الموافقة ثم هذا ليس من
مبتدعاته بل تبع فيه صاحب المفتاح قوله شدة قوة المراد وغايتها الحدس القويم فلا ينافي
ما في شرح الاشراف من ان الذكاء وجود الحدس وصفاً للذهن لانه تفسير له بغاية ذهنها
بحقيقة او ما ههنا عبادته وما هناك بحقيقة ثم الحدس سرعة الانتقال من المبادى
الى المطالب ويقابل الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادى ودجوعها الى المطالب فلا بد فيه
من حركتين حركة تحصيل المبادى وحركة لترتيبها بخلاف الحدس لا حركة فيه اصلاً الى
لا يلزم فيه حركة من الحركتين ليجوز ان ترسخ المبادى والمطالب معاً في الذهن من غير
تقدم تشوف وطلب والانتقال فيه ليس بحركة لان الحركة تدريجية الوجود والانتقال
فيه آني وحقيقته ان ترسخ المبادى المرتبة للذهن فيحصل المطلوب فيه فانقضاء الحركة
الناشئة لان الحدس سواء وجدت الحركة الاولى او لا والله تعالى اعلم قوله مع صاحبها -
في شروحه للمفتاح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبراً مقدماً عليه اعني لكل كلمة او بضاف
مخدوف الى الوضع كل كلمة مع صاحبها فهو على الوجه الاول متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة
كما ان في الوجه الثاني متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة فتكون الصاحبة مشاركة للكلمة في تعلق
الحصول او الوضع بما فيفيد ان المقام لهما جميعاً باعتبار ذلك الحصول او الوضع وما قيل انه

مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تواكيب الهلغاء يقال اعتبرت
الشيء اذا انظرت اليه وراعت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولوبا
الذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض و اراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه
اشارة الى ما سبق اذ لا ارتقاء لغير الفصيح و اراد بالمحسن المحسن
الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام

المسند السببي عبارة عن جملة تعلق على مبتدئ بعائد لا يكون مسند اليه في تلك الجملة نحو ابوة
قائم في زيد ابوة قائم قوله هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام اعلم ان بعض الناظرين لكلام
المصنف قال ان قوله بمقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الذكي - اشارة الى مسائل
علم المعاني وقوله وكذا خطاب الذكي الى اشارة الى مسائل علم البيان لان خطاب الذكي يتناول
الحجاز والكناية وخطاب الغبي يناسبه الصريح والحقيقة وهذا من مباحث البيان وقوله
ولكل كلمة مع صاحبها مقام الى اشارة الى مباحث البديع نظر الى ان المصنفة البديعية كالطباقي
والتمجيس والمقابلة وغيرها شأني بجعل الكلمة مصاحبة الاخرى فيحصل الاشارة الى الفنون
الثلاثة على الترتيب ويرد عليه انما ان هذا التوجيه يقتضي ان يكون تطبيق الكلام على المصنفة
البديعية داخل في البلاغة موجبا للمحسن الذاتي وهو خلاف المشهور بين علماء المعاني احيث
بان البلاغة ليست الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان مقتضى من المحسنات البديعية
او غيرها فمباحث تلك المحسنات من حيث ايجاجها الحسن العرضي الزائد على اصل البلاغة من البديع
ومن حيث ايجاجها الحسن الذاتي باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني الا ان اقتضاه
الاحوال اياها لا يخلو عن ندرة ولذا لم يشتهر منهم القول بايجاجها الحسن الذاتي اسقاطا للنادر
عن درجة الاعتبار مع انهم نبهوا بذكوره في المعاني من المحسنات ما بكثر اقتضاها الحال اياها
كالانفاذ والاعتراض والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة والشارح
لما لم يكن راضيا بهذا التوجيه اذ الكلام في بيان تقاداة المقامات ومقتضاها على هذا التوجيه يكون
قوله وكذا خطاب الذكي الى قوله ولكل كلمة مع صاحبها الى في غير محله بخلاف التوجيه الذي
ذكره الشارح فانه على هذا يكون جميع ما ذكر من اعتباراته مناسبة فلا يكون شيئا من كلامه
في غير محله على ان يجعل قوله ولكل كلمة الى اشارة الى مباحث البديع لا يخلو من بعد لعدم
ظهور ايرادها في كثير من المحسنات كالنورية والبلاغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين قوله
لجميع ما ذكر الى الغاء يحتمل ان تكون للتعليل وان تكون للتفريع ويرد على الشارح انه كما انه
على توجيه بعض الناظرين يلزم ان يكون كل واحد من القولين المذكورين في غير محله كذلك يلزم
على توجيهه ان يكون قوله ولكل كلمة الى اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام مقتضى
لهذا المسند مع المسند اليه المعنى يباين المقام مقتضى هذا المسند مع المسند اليه المنكر وعلى هذا
والا فاداة خير من الاعادة اجيب عنه باننا نسلم انه اعادة لما سبق من قوله تمام كل الى
لان المقام هناك كما هو للتعريف او التنكير مثلا وهما المجموع الكلمتين فالخصوصية فيما تقدم
نفس التعريف مثلا وهما مجموع الكلمتين على ملء والحاصل ان المقام منه ما يقتضي عوارض
اللفظ في نفسه كافراد المسند وتوحيده وتنكيهه وكونه جملة اسمية او فعلية وغير ذلك ومنه
ما يقتضي مصاحبة كلمة مع كلمة كمصاحبة ان مع الماضي والمضارع والماضي مع اذا ان او غير

قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد
البلاغة فمقتضى الحال هو الا اعتبار المناسب للحال والمقام
كال تأكيد والاطلاق وغيرهما عدد ناه وبه يصرح لفظ
المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى
الحال تدل على انه تفريع على ما تقدم و نتيجة له و بيان ذلك

ذلك ولا يخفى انما يقتضى الاحوال الاول لا دخل له في كونها مع كلمة اخرى وان رده ذلك
فا فترق الكلامان ولا يكون بينهما الاتحاد حتى يكون الكلام الثانى اعادة للدول وان نظرنا الى
لزام الاحوال الثانية للاحوال الاول في الجملة لان كل من افراد المسند او تعريفة او تنكيره او غير
ذلك لا يكون الامع المسند اليه فنقول ان ذكر هذا القول ليتناول ما لا يتضمنه النظم السابق
مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس لهما مع الماضى والفعل الواقع شرط مع ان مقاما ليس
له مع اذا الى غير ذلك مما لا يحصى ففيه تعميم ولا يبيى في عرفهم اعادة قوله وارتقاء شان
الكلام الخ معطوف على قوله وهو مختلف عطف الجمل والعرض منها بيان تعدد مراتب البلاغة
وكون بعضها اعلى من بعض ثم تعين اعلاها واسفلها وانما قال في الحسن . اى باب الحسن
احترازاً عن ارتقاؤه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتقاؤه بهذا الوجه باعتبار
كثرة التاثير وقلته كالنصيحة فان ارتقاؤه بهذا الوجه باشقاله على كثرة النصائح وكلاهما
ثماني الواقع فانه باعتبار الصدق الى غير ذلك قوله والمراد بالا اعتبار المناسب الخ
دفع لما يترتب من انه لا معنى لمطابقة الكلام للاعتبار المناسب لان معنى مطابقة الكلام
اشتماله على المطابق باللفظ او كونه جزئياً من جزئيات المطابق والمقتضى باللفظ على ما عرفت
في بيان معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ولا شك في عدم صحت كل واحد من هذين المعنيين
لانه لا معنى لاشتمال الكلام على الاعتبار وكذا المعنى لكون الكلام جزئياً من جزئياته وحاصل
الدفع ان الاعتبار بمعنى الاعتبار بمعنى الاعتبار المناسب الاموال الذي اعتبره
المتكلم مناسباً وخيستد لا شك في صحة معنى المطابقة سواء كان معنى المطابقة اشتمال الكلام
على المطابق او كون الكلام جزئياً من جزئياته لان الكلام المورد الجزئى مشتمل على الاموال المعبر
وكذا الكلام المذكور جزئى من جزئيات الاموال المعبر اى الاموال الذى جعله المتكلم معتبراً او
مناسباً وهو الكلام الكلى المتكليف بالكيفية المخصوصة ثم في اختيار هذا العبارة وهو التعبير
عن اسم المفعول بالمصدر تنبيه على ان الاعتبار لزومه لذلك الاموال المناسب صار الاموال
كانه نفس الاعتبار قوله بحسب السليقة - هذا اذا كان المتكلم من العرب العرواء قوله
او بحسب تتبع الخ هذا اذا كان المتكلم من غير العرب الخلف قوله و اعتبار هذا الاموال
بيان لما يستفاد من قوله بمطابقته للاعتبار المناسب اى الاموال المعبر المناسب من كون
الا اعتبار حاصلاً حال تعلق المطابقة وانه ليس بسبب هذا التعليق كما في جاء في الرجل الواكب
على ما قالوا ان كون مفرد صفة معنى في قولهم في تعريف الكلمة الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد
يقتضى كون اللفظ موضوعاً للمعنى المتصف بالا فزاد التركيب زمان تعلق الوضع لا بسببه
على ما يقتضيه القاعدة وهي انك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعلقت
به معنى مستلزم ما في صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف
بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وليس الا من كذا انك فان اعتبارهما
بسبب الوضع وان اجيبا عن جانب من قال يكون مفرد صفة لمعنى بان وجود الصارف

انه قد علم هما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار
 المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد المحصر كما يقال ضربني زيد
 في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة
 الكلام الفصيح لمقتضى الحال فيحصل ههنا مقدمتان احدهما
 ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية

عامة مقتضى القاعدة في تعريف الكلمة ظاهر بحيث جعل مفادها امرا دهيلا ينساق اليه
 الذهن في حاصل ما قال الشارح ان هذا الامر يعتبر قبل اللفظ في المعنى الاول الذي يستوي
 فيه البليغ وغيره ثم يعتبر في اللفظ ثانياً ويتبع اعتباراً في المعنى والمخذف والاشارة
 ايضاً يعتبر اولاً في المعنى الاصلى ثم يورد اللفظ على طبقه بان يعتبر الاخبار مثلاً على وجه
 يكون الخبر عنه غير ملفوظ به او ملفوظ به ثم يترك ذكره في اللفظ او يذكره وذلك ان
 تلفظ البليغ على طبق المعنى المدبر في الذهن فانه قد ما قال السيد السند في شرح
 المفتاح لا يخفى ان المخذف والاشارة من الكيفية الواجبة الى اللفظ دون
 المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولاً في المعنى وثانياً في اللفظ
 فقد سهوا فافهم والله تعالى اعلم قوله او لا وبالذات المراد لا منصوب على الظرفية
 بمعنى قبل وهو حينئذ منصوب لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل
 في الاصل بدليل الاولى والادائل كالفضلي والا فاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح
 اذا جعلته صفة لم تقصره تقول لقيته عاماً اذ لا تجعله صفة صفة لقول لقيته
 عاماً او لا معناه في الاول اول من هذا العام بان يكون هذا العام مثلاً عام ثلاث وخمسين
 وثمان مائة والعام الاول عام اثنين وفي الثاني قبل هذا العام فيصدق الاول على عام
 خمسين او اربعين او غيرها من الاعوام المتقدمة على عام ثلاث وخمسين والبليغ قوله
 وبالذات للملازمة اي حال كونه متلبساً بذات المعنى اي لا يفترق الى واسطة لا بمعنى في لانه
 لا يصح في قوله وبالعرض والمراد به التبعية فاعتباراً في اللفظ بواسطة المعنى ولا يعد ان يكون
 قوله واعتبار هذا الامر في اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المفهوم من مطابقة الكلام للاعتبار
 المناسب اي للامر الذي اعتبره المتكلم مناسباً للمقام ان يكون الامر الاعتبار سابقاً على ايراد
 الكلام المطابق وهو وان كان صحيحاً على تقدير ان يكون مقتضى ذلك الحال عبارة عن
 الكلام الكلي المتكيف بالكيفية المخصوصة فان المتكلم في مقام الانكار اعتبر الكلام الكلي
 المتكيف بكيفية التاكيد مناسباً للمقام واورد المثال الجزئي المشتمل على التاكيد مطابقاً
 للكلي المذكور بمعنى انه جزئي من جزئياته لكنه لا يصح على تقدير ان يكون مقتضى الحال
 عبارة عن الكيفية المخصوصة كالتاكيد مثلاً في مقام الانكار فانه لا معنى لمطابقة الكلام المشتمل
 على تلك الكيفية للامر الذي اعتبره المتكلم مناسباً للمقام سببية على ايراد الكلام المطابق
 وحاصل الدفع ان هذا الامر يعتبر قبل اللفظ في المعنى الاول الذي يستوي فيه البليغ وغيره
 ثم يعتبر في اللفظ ويورده على طبقه قوله ودراد بالكلام الكلام الفصيح - دفع لما يورد على
 كل واحد من المقدمتين في قول المصنف وارتفاع شان الكلام في حاصل ما يورد على الاولى ان
 ارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول انما هو بكمال المطابقة وزيادة تعالاً باصل المطابقة

ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاقتدار
 المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد المحصرين او كلاهما وفيه
 نظرو هذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ
 عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحويين
 الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كور

كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف لان الحاصل باصل المطابقة انما هو نفس الحسن والقبول
 لا الارتفاع فيها وعلى الثانية ان الانحطاط في الحسن والقبول يكون بعدم كمال المطابقة
 لا بعدمها من اصلها كما هو الظاهر من عبارة المصنف لان الانحطاط في الحسن يقتضي
 شوة اصل الحسن وهو انما يكون بالمطابقة واذا انتفى المطابقة انتفى الحسن بالكلية
 وحاصل الذي دفع ان المراد بالكلام في قوله وارتفاع شأن الكلام في الكلام الفصيح باصل
 الحسن ثابت له بالفصاحة وارتفاعه يكون بالمطابقة والانحطاط بعد منها قوله
 لكونه اشارة الى ما سبق - نكتة مصححة للارادة يعني ان الكلام المقيد بالفصاحة
 مذكور فيما سبق في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته فيمكن حمل اللام ههنا
 على العهد قوله اذ الارتفاع لغير الفصيح - دليل على ان الاشارة بعد التقيد وان كان
 الكلام حين ما ذكرها مطلقا فاقبل المذكور صريحا فيما سبق انما هو الكلام المطلق
 وفصاحته انما يفهم من التقيد والمذكور في ضمن التعريف الكلام الفصيح البليغ
 فالاولى ان يجعل اشارة الى الكلام البليغ للايقاع الاحتياج في تصحيح العبارة الى
 ارتكاب الوجه البعيد عن الفهم وهو الاشارة الى الكلام بعد التقيد المذكور اجيب
 بان قوله وانحطاطه بعد منها يمنع اذ لا معنى لان يقال انحطاطه شأن الكلام البليغ
 بعدم المطابقة وهذا ظاهر وايضا الكلام المقيد بالفصاحة مذكور صريحا بخلاف البليغ
 فانه مفهوم مما ذكر في التعريف حيث قال والبلاغة في الكلام الخ ولا شك ان ما فيه
 البلاغة بليغ والاشارة الى المذكور صريحا اولى قوله واراد بالحسن الذاتي الخ دفع
 لما يرد ههنا وهو ان قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن الخ لا يقدم لان ارتفاع
 شأنه يحصل بالمحسنات اللفظية والمعنوية ايضا وليس بمخصص في المطابقة وحاصل الذي دفع
 ان المراد بالحسن الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة ولا شك ان ارتفاعه انما هو بالمطابقة
 المذكورة لا الحسن الغرضي الذي يحصل بالمحسنات البدعية قوله والداخل في البلاغة
 صفة كاشفة للحسن الذاتي اذ المراد بالحسن الذاتي ما يكون منشئه ذات البلاغة لان الحسن
 داخل في ماهية البلاغة وانما وصفه بالداخل في البلاغة مجازا بمعنى ان منشئه غير خارج
 عنها ويحتمل ان يكون وصف الحسن بالداخل باعتبار ان موجب معنى المطابقة داخل في البلاغة
 لانها عبارة عن المطابقة مع الفصاحة قوله وبير يصح لفظ المفتاح الخ اي يكون مقتضى
 الحال التاكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وفيه اشارة الى ان هذا القول اتباع
 للسكاكي والا فالتحقيق كما سياتي في تعريف علم المعاني ان مقتضى الحال هو الكلام الكلي المؤكد
 او المطلق مثلا قوله وستسمع لهذا رواية تحقيق - اي تسمع لتبين ما هو مقتضى الحال

في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل لزيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد من المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا

زيادة هو التعميق من كون مقتضى الحال الكلام الكلي المتكليف بالكيفية المخصوصة ولما كان تفرغ قوله فمقتضى الحال انما على ما قال من قوله وارتفاع شأن الكلام الوفي جيز الخفاء قال وبيان ذلك ان قوله لان اضافة المصدر الى دفع لما يرد من ان المحصر المذكور غير معلوم مما تقدم بل المعلوم منه ان الارتفاع يحصل بالمطابقة واما حصوله بغيره اعدم حصوله فهو مسكوت عنه وحاصل الدفع انه معلوم من اضافة المصدر وهو الارتفاع لما في الرضى من ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تكن قرينته تخصصه ببعض ما يصدق عليه فهو في الظاهر الاستغراق للجنس اخذ من استغراق كلامهم فعني التراب يا بس والماء باردان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت في قولهم التراب ينقض الطهارة ان النوم مع الجوارس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر هذا الكلام انتهى فعلم ان الظاهر فيما نحن فيه استغراق جميع ما صدق عليه الارتفاع فيكون المعنى ههنا ان كل ما يصدق عليه الارتفاع حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد المحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع من الارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع المخصوص حاصل بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فاندفع ما قيل انه يجوز ان يكون الاستغراق الانواع فالمعنى ان كل نوع من انواع الارتفاع انما يحصل بتما مرم بمطابقة الارتفاع المناسب وهذا الايمان ان يكون لبعض افراد الارتفاع علة اخرى هي مطابقة مقتضى الحال وحاصله ان هناك علتين احدهما بسبب في جميع افراد النوع والاخرى بسبب في بعضها فيكون البعض علتان بناء على جواز تعدد العلل عند عدم الاجتماع قوله ومعلوم عطف على قوله قد علم مما تقدم انما حاصله انه قد علم مما قال المصنف فيما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام الفصيح لا يحصل الا بمطابقته للاعتبار المناسب ومن المعلوم فيما بينهم ان الكلام لا يرتفع الا بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ولا شك ان المحصرين المذكورين متنافيان الا ان يقال بالا تماد بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال كما فصله الشارح قوله والا لبطال احد المحصرين الذي دليل على وجوب الاتحاد المذكور وحاصله انه لما استحال اجتماع المحصرين صدقا فاما ان يكذب كلاهما او احدهما فلا بد من القول باتحادهما فانه حينئذ ينتفي التعدد ويصير حصرا واحدا فان قيل لا حاجة الى القول بالاتحاد بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال فانه يجوز ان يجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم ارادة الاستغراق في الاخرى ولا يحمل على المحصر فلا يفضي الى المتنافي والبطالان اجيب عنه بان الاحتمال المذكور مما لا يسبق الى الذهن والا عند ادب مثل هذه القرينة الخفية مما يرتفع به التناقض والتنافي كثير من التناقضين

في الحال مثل جاءني زيد مسرعاً او ليسرع او هو مسرع او هو ليسرع او قد اسرع
الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيئ به حيث ما ينبغي له تنظر
في الحروف التي تشترك معني وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع
كلام من ذلك في خاص معناه نحو ان تأتي بما في نفى الحال وبلن في نفى
الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون

المتناهيين كما لا يخفى وما قلناه هو حملها على ظاهرها اعني كون مقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب عملاً محذوف فيه فتأمل وقال السيد السند بما حاصله ان بطلانها على تقدير ان يكون
بينها تبائن كلي او عموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الاخر فيتحقق الارتفاع بمطابقة
كل منهما بدون الاخر وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقاً فانه يبطل المحصر في الاخص ضرورت
تحقق الارتفاع بالافراد الآخر للاعم وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان المحصر في الشيء
يستلزم وجود المحصر في جميع افرادة وانتفاؤه عن غيرها ولذا ورد عليه النظر فلا شك
ان بين المحصر في الاعم والمحصر في الاخص تمايزاً لا يخفى ان احد المحصرين ليس اولى من
الآخر في الصدق والالزام بطلانها على التقديرين الاولين ايضا بل يمكن ان يقال بطلان
احدهما ايضا بالجملة انه لا فرق بين انتفاؤه عن الثلاثة في كون اللازم بطلان احد المحصرين
او كليهما فلا بد للقول بكون بطلان احد المحصرين على تقدير العموم مطلقاً وبطلانها جميعاً على تقدير
التبائن والعموم من وجه من اثباته اولى به احد المحصرين بالصدق في صورت
العموم مطلقاً دون التبائن والعموم من وجه واجيب عن البحث المذكور بان المراد
ببطلان المحصر بطلان الجزء السلبى منه كما هو المتبادر لان الجزء الايجابى في كل محصر مقرر
عند القوم لانه المعتبر اولا في الحكم والمنظور اليه ابتداءً والمعرض للابطال هو الجزء السلبى
ولانه لا تنافي بين الجزئين الايجابيين على كل تقدير باصلاً وانما التنافي بين السلبى والايجابى
في صورة التبائن الكلى والجزئى على تقدير صدق المحصرين يبطل الحكم السلبى في كل منهما بسبب
تحقق الحكم الثبوتى في الاخر وفي صورة العموم مطلقاً يبطل الحكم السلبى في الاخص بسبب الحكم
الثبوتى للاعم ص فاندفع البحث مثلاً اذا قلت في مثال التباين لا يباع الا الانسان ولا يباع
الا الفرس لا تنافي بين بيع الانسان والفرس وانما التنافي بين اثباته بيع الانسان والجزء السلبى في الفرس
وهو سلب البيع عن جميع ما سواه وكذا اثباته بيع الفرس انما يكون منافياً للجزء السلبى في الانسان
وهو سلب البيع عن جميع ما عداه واذا قلت في مثال العموم من وجه لا يباع الا الحيوان ولا يباع
الا الابيض لا تنافي بين بيع الحيوان والابيض وانما التنافي بين اثباته بيع الاسود ومن الحيوان
الجزء السلبى الابيض وهو سلب البيع عما عداه وكذا اثباته بيع الابيض من غير الحيوان انما يكون منافياً للجزء السلبى
في الحيوان وهو سلب البيع عما عداه واذا قلت في مثال العموم المطلق لا يباع الا الحيوان ولا يباع
الا البياض والاسود وكذا التنافي بين سلب بيع ما عدا الحيوان وبيع الانسان وانما التنافي بين الجزء السلبى في الانسان وهو
سلب بيع غير الانسان وبين الجزء الايجابى في الحيوان وهو اثباته بيع الحيوان فاما لم يقتضى التنافي ذاته
وكان هو الاصل الثابت والسلب طارى عليه توجه البطلان عند منافاة الثبوت

المتناهيين كما لا يخفى وما قلناه هو حملها على ظاهرها اعني كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب عملاً محذوف فيه فتأمل وقال السيد السند بما حاصله ان بطلانها على تقدير ان يكون بينهما تبائن كلي او عموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الاخر فيتحقق الارتفاع بمطابقة كل منهما بدون الاخر وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقاً فانه يبطل المحصر في الاخص ضرورت تحقق الارتفاع بالافراد الآخر للاعم وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان المحصر في الشيء يستلزم وجود المحصر في جميع افرادة وانتفاؤه عن غيرها ولذا ورد عليه النظر فلا شك ان بين المحصر في الاعم والمحصر في الاخص تمايزاً لا يخفى ان احد المحصرين ليس اولى من الآخر في الصدق والالزام بطلانها على التقديرين الاولين ايضا بل يمكن ان يقال بطلان احدهما ايضا بالجملة انه لا فرق بين انتفاؤه عن الثلاثة في كون اللازم بطلان احد المحصرين او كليهما فلا بد للقول بكون بطلان احد المحصرين على تقدير العموم مطلقاً وبطلانها جميعاً على تقدير التبائن والعموم من وجه من اثباته اولى به احد المحصرين بالصدق في صورت العموم مطلقاً دون التبائن والعموم من وجه واجيب عن البحث المذكور بان المراد ببطلان المحصر بطلان الجزء السلبى منه كما هو المتبادر لان الجزء الايجابى في كل محصر مقرر عند القوم لانه المعتبر اولا في الحكم والمنظور اليه ابتداءً والمعرض للابطال هو الجزء السلبى ولانه لا تنافي بين الجزئين الايجابيين على كل تقدير باصلاً وانما التنافي بين السلبى والايجابى في صورة التبائن الكلى والجزئى على تقدير صدق المحصرين يبطل الحكم السلبى في كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتى في الاخر وفي صورة العموم مطلقاً يبطل الحكم السلبى في الاخص بسبب الحكم الثبوتى للاعم ص فاندفع البحث مثلاً اذا قلت في مثال التباين لا يباع الا الانسان ولا يباع الا الفرس لا تنافي بين بيع الانسان والفرس وانما التنافي بين اثباته بيع الانسان والجزء السلبى في الفرس وهو سلب البيع عن جميع ما سواه وكذا اثباته بيع الفرس انما يكون منافياً للجزء السلبى في الانسان وهو سلب البيع عن جميع ما عداه واذا قلت في مثال العموم من وجه لا يباع الا الحيوان ولا يباع الا الابيض لا تنافي بين بيع الحيوان والابيض وانما التنافي بين اثباته بيع الاسود ومن الحيوان الجزء السلبى الابيض وهو سلب البيع عما عداه وكذا اثباته بيع الابيض من غير الحيوان انما يكون منافياً للجزء السلبى في الحيوان وهو سلب البيع عما عداه واذا قلت في مثال العموم المطلق لا يباع الا الحيوان ولا يباع الا البياض والاسود وكذا التنافي بين سلب بيع ما عدا الحيوان وبيع الانسان وانما التنافي بين الجزء السلبى في الانسان وهو سلب بيع غير الانسان وبين الجزء الايجابى في الحيوان وهو اثباته بيع الحيوان فاما لم يقتضى التنافي ذاته وكان هو الاصل الثابت والسلب طارى عليه توجه البطلان عند منافاة الثبوت

للسبب وهذا العدل شاهد على تبادر بطلان الجزء السلبى من قولنا بطل المحصر والله تعالى يعلم ثم ان كان المراد
 يكون مقتضى الحال والإعتبار المناسب واحد الاتحاد فى المفهوم لكن لا بحسب اللغة كما هو الظاهر بل بحسب
 متغا هم العرب كما يقال فلان هو البطل المحامى فضمير الفصل فى قوله هو الا اعتبارا للمناسب لا يكون حينئذ
 للمحصر لعدم تصور المحصر بين المتحدين مفهوم ما لانه يقتضى العاقبة بين المقصور والمقصود عليه بل يكون
 للدلالة على ان الواو بعدة خبر لصفة وتوكيد الحكم وان كان المراد به ما يتناول المساوات فيصح المحصر
 ايضا **قوله** وفيه نظير - وجهه على تقدير ان يكون المراد بكوفها واحدا ما يتناول المساوات ان المحصر
 الاعم مطلقا ومن وجه لا يوجب تناول جميع افراد كحتى يلزم على تقدير عذر الاتحاد بالمعنى السابق بطلان
 احد المحصرين او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد فى المفهوم هو المدعى انه لم يتعوض فى الدليل
 للمعنى المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد واجيب عن النظر على التقدير الاول بان ظاهر المتبادر
 من المحصرين المذكورين ان كلا من المطابقتين سبب يدور معه الارتفاع وجودا وعدمه اذا كان دأورا
 مع الاعم يجب تناوله لجميع افرادة تحقيقا للدوران معه وعلى التقدير الثانى بان معنى المحصر سببية
 مطابقة الاعتبار من حيث هى مطابقة الاعتبار للارتفاع وسببية مطابقة المقتضى من حيث هى
 مطابقة المقتضى ليلزم اتحادها فى المفهوم وفيه انما يتم ان ساعد الخصم على ان المعنى المذكور يفهم
 من المحصرين وله ان يمنع ذلك وقيل فى وجه انظر ان المقدمتين المذكورتين ممنوعتان اما منع الاولى
 فبناء على ان المصدر المعانى ليس نصا فى الاستغراق واما منع الثانية فبان المعلوم ان ارتفاع الكلام
 بمطابقة لمقتضى الحال لانه لا ارتفاع الابه وبعد التسليم لا يلزم من الدليل الا المساواة فى الصدق
 بينهما لكفاية فى دفع البطلان والمطلوب هو الاتحاد فى المفهوم وفيه انه على تقدير صحة المقدمتين
 كما لا يلزم الاتحاد فى المفهوم لا يلزم المساواة بل اللازم احل الامرين واجيب عن هذا النظر
 باثبات المقدمتين اما الاولى فيما نقل عن الرضى كما مر فتذكر واما الثانية فيما قرنا سابقا من ان
 كلا من المطابقتين سبب يدور معه الارتفاع وجودا وعدمه اما قوله والمطلوب هو الاتحاد فى
 المفهوم ففيه ان تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على ما تقدم وجعله نتيجة له لا
 يستلزم دعوى الاتحاد فى المفهوم وان مثل هذا التركيب ليس صريحا فى الاتحاد مفهوم ما فان مثله يجيب
 للاتحاد بين المسند اليه والمسند ولقص المسند على المسند اليه كما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى
 ادلشك هم المعلومون حيث قال الفلاح مقصور على المشار اليهم وان كان ظاهرا فى الاتحاد مفهوم ما بان
 على ما قالوا من ان الاضافة كاللام اذا لم تكن للمجد فان كان الحكم باعتبار التحقق ولم يكن قرينة
 البعضية فهمى للاستغراق والاضمى للجنس لان الاستغراق والبعضية انماها باعتبار التحقق فبني
 له يمكن الحكم باعتبار التحقق لا كلا ولا بعضا كان باعتبار الماهية من حيث هى والظاهر فيما نحن فيه
 ان يكون الحكم على مفهوم مقتضى الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد ويمكن ان يجاب عن جانب هذا القابل
 بان قوله والمطلوب هو الاتحاد فى المفهوم مبنى على الظاهر لا على انه نص فيه والله تعالى اعلم
قوله وهذا اعنى تطبيق الكلام الى هذه الجملة وقعت من المصنف فى الايضاح فى البين نحو دأودة
 الاتحاد بين النظم والتطبيق ولا تعلق لها بالتفريع الآتى والشايع نقلها لبيانها **قوله** تنعى معانى
 التحو اى المعانى التى يبحث عنها فى التحو وهى الاحوال العارضة للكلم والجمل باعتبار تركيب
 بعضها وضمه مع بعض كالترديد والتشكيك العارضين للكلم باعتبار تركيبها وكالعطف وتركه
 العارضين للجمل باعتبار ضم بعضها مع بعض **قوله** فيما بين الكلم - متعلق بالتوحي ولم يقل
 فى الكلم اشارة الى انها تعرض للكلم حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد **قوله**
 على حسب الافراض - الافراض هى المترتبة على الخصوصيات كدفع الانكار المرتب على التاكيد
 والدفع المذكور بالحقيقة بالكسر لانه الباعث على التاكيد دفع الانكار واجعل المقتضى بالكسر هو

فنظر للسبب البعيد كون الغرض وهو دفع الانكار علة داعية لا ينافي كون علة غائية للاختلاف في الاعتبار
 ايضا متعلق بالتوخي بتضمين معنى الوضع الى وضعها ايادها على حسب الاغراض في كلاً نفسه ولحملها عليها
 في كلام الغير **قوله** يضاع لهما - اي لاجلها لانها المقصودة من الكلام عند البلغاء والصنوع والصياغة
 ذروري كون تسمية تاليف الكلام على حسب الاغراض بصياغة المحلى والجامع تعلق كل ما مر مشترك يحدث فيه ومختلفة
 بذلك الفعل المتعلق به ويكون الاستعارة اصيلة لكونها بين المصدرين اي الصياغة والتاليف **قوله** وذلك لانه
 قد ذكر ان اي التطبيق من النظم المفسر بالتوخي لان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه على وضع الكلام
 يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه فمراعاة بالتوخي ذلك الوضع المخصوص والامر بصح المصير لبقا للنظم المفسر
 بالتوخي ومعلوم ان الوضع المخصوص هو معنى التطبيق فانخذ التطبيق بالنظم المفسر بالتوخي لكون التطبيق
 متوقفاً بالنظم المفسر بالتوخي لان المتقدم مع المتقدم بالشئ متقدم بذاك الشئ فان قيل ان التوخي هو
 المطلب فكيف مراد به ذلك الوضع اجيب عنه بان التوخي لما كان سببا للوضع المذكور اقام السبب مقام
 المسبب كما في تعريف علم المعاني بالتمتع **فان قيل** فاي فائدة في ايراد المجاز اجيب عنه بان فيه اشاراً
 الى ان الوضع الذي يكون بدون التوخي لا يعتبر **قوله** ان تضع كل ملك الى كل واحد من مفرداته ومركباته
 فليس الوضع قاصراً على الجمل كما هو ظاهر المشرح **فان قيل** لان العلم بالعلم واجب قوانين النحو هو معنى التطبيق
 هو العمل بمقتضى قوانين علم المعاني اجيب عنه بان اتمام علم النحو لما كان بعلم المعاني والبيان كما ذكر
 السيد السند في ابتدا مشروحه للمفتاح يمكن ان يقال انه اراد الشيخ النحو بتمامه فيشمل علمي المعاني
 والبيان على ان معنى الكلام المنقول عن الشيخ ان تضع كلامك الى كل واحد من مفرداته ومركباته
 في موضعه الذي يقتضيه الاحوال المتخولة عنها في علم النحو باعتبار افاذتها الاغراض المطلوبة منها كما
 فصله المشرح في التمثيل بقوله مثل ان تنظر في الخبر الخ ولا شك ان البحث عن تلك الافادة في علم المعاني
 وليس المراد ان افادة تلك الاغراض يبحث عنها في علم النحو فلان الوضع في ذلك الموضع يقتضيه
 علم النحو كما فهمه المعارض بل البحث عنها في علم النحو من حيث ذاتها والقرينة على ما ذكرنا من حمل الكلام المنقول
 عن الشيخ التفصيل الآتي في التمثيل حيث قال بعد ذكر الوجوه فتعرف لكل من ذلك موضعه فاذا كان
 بعلم المعاني او السليقة وحيث لا حاجة الى القول بشمول علم النحو للمعاني والبيان ثم لا يخفى ان معاني
 تلك المعاني قد يكون بالسليقة والذوق ولا يتوقف على معرفة علم المعاني واصطلاحاته حتى يرد انه
 على هذا يلزم خلط تراكييب البلغاء اسما للذين عن طية النظم **قوله** مثل ان تنظر - اي تنظر الى اسمية
 وافرادة وتكبره وتذكره وجمليته وفعلية وتقديره وتعريفه وكونه مع ضمير الفعل وكونه جملة اسمية
قوله في الخبر - اي خبر المبدأ بقونية ان المذكور في الامثلة اختلاف الاخبار مع انحاء المبتدأ
 فذكر ينطلق زيد على ان يكون زيد مبتدأ وينطلق خبرا مقداً ما فيكون مثال لتقدير الخبر لكن لا بد
 حينئذ من النظر في وجه صحة هذا التركيب لانهم قال ان الخبر اذا كان فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ
 يجب تقدير المبتدأ عليه فتمامه ويحتمل ان يكون المراد بالخبر المسند مطلقاً اي ما كان مسنداً الى المبتدأ
 او الى ضمير لا نه حكماً يترام عليه الفاعل كما ان الخبر حكاً يترام عليه المبتدأ ويكون ينطلق مثلاً لافعلية المسند اعني
 لكونه مفعلاً **قوله** فتعرف لكل من ذلك ان غطف على قوله تنظر اي بعد النظر الى الوجوه المختلفة التي
 تذكر في علم النحو تعرف ان لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً عند تركيب الكلام باعتبار افاذتها الاغراض المطلوبة
 منها اما بالسليقة او بالملكة الحاصلة من تتبع علم المعاني وتجيئ بكواحد في موضع ينبغي له **قوله**
 وتنظر في الحروف الخ النظر في الخبر والشروط والجزء او كان باعتبار ما يعرض لهما من الاحوال وهذا انظر

في موضع الخبر بالنظم المفسر بالتوخي

و باذنيها اذا علم انه كان وتنظري الجمل التي تسبق فتعرف موضع الفصل موضع الوصل وفي الوصل موضع
الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتكثير والتقديم والتأخير والخذف و
التكرار والظهار والاضافه فتصيب لكل من ذلك مكانه فتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له لئلا يفسد هذه الامور المذكورة من

في الحروف باعتبار نفس معانيها قوله فيما يترجم الى الظاهر ان بين طرف لغو متعلق بترجيح بمعنى يتروى
ولو مجازا كما نقل عن الشارح وجعل طرفا مستقرا اي دأبوا به كما قيل يحتاج الى نقد يلا في ترجيح
والا فلا يستقيم اذا استعمال ان في المشكوك لافي الراجح وفي بعض النسخ يتروى بدل بترجيح ثم لا يخفى ان
ان بين الثانية مقحمة اذا دلل بين مجموع الامر بين الاثنين كل واحد منها قوله و باذنيها اذا
من الحروف على سبيل التغليب وما قيل انه مبني على ما قاله في السلام وغيره من ان اذا
استعمل في امر على خفاء الوجود كما في قول الشارح واذا تصبكت خصاصة فتجمل يكون حرفا لا اسما
ففيه ان قول الشارح فيما اذا علم انه كان يأتي عنه لانه اذا استعمل فيما علم انه كان يكون اسما لا فاعية
ويمكن ان يقال ان المراد بالحروف في قوله وتنظري الجمل الخ الكلمة وهو الشائع في عبارات المتقدمين
فلا اشكال والله تعالى اعلم قوله وتنظري الجمل الخ انظر لكسا بقان كانا في المفرد والجمله هذا نظري
الجمل خاصة اي تنظري الجمل التي تنسج مشاق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسر والمحدث سرور
اذا كان جيد السياق له واصله من سرور الدرع بمعنى نسجها قوله مكانه - اي مكانه الذي يقتضيه
بحسب الاغراض قوله الشئ في الدلائل الاعجاز حيث جعل البلاغة صفة اللفظ وقال مرة ان البلاغة
ترجع الى المعنى لا الى اللفظ حاصل الدفع على ما اشار اليه المصنف بقوله فالبلاغة صفة الخ وبينه
الشارح على ما طبق ما ذكره المصنف في الايضاح ان البلاغة ليست صفة اللفظ باعتبار ذاتة بل باعتبار
افادته المعنى الثاني الزائد على اصل المراد الذي يقال له الغرض المسوق له الكلام وحاصل هذا القول
الذي وقع بيانا للمعنى ان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الغرض المقضى الجمال وللطابقة المذكورة
انما يحصل باتصاف الكلام بالاحوال المبحوثة عنها في علم المعاني فالبلاغة انما يحصل باتصاف الكلام بها
ولا تصاف المذكور انما يكون لتحصيله المعنى المقصود والغرض الذي يصاغ له الكلام فعلم ان البلاغة
في الكلام لا تتحقق الا باعتبار افادته المعنى المقصود والغرض المسوق له الكلام مثل تعريف المستند والمستند اليه
حالا من الاحوال المبينة في علم المعاني وفي مقام حصص المستند في الخبر لا تتحقق المطابقة الا باتصاف الكلام به
الاتصاف المذكور انما يكون لا فادته المحصر المذكور فالمطابقة انما يكون لا فادته المحصر المذكور فكذلك البلاغة
لكونه عبارة عن المطابقة انما تكون لا فادته الكلام المحصر المذكور قوله تعرض لها بسبب المعاني الخ
يعني ان تحصيل المعاني ولاغراض الموضوع لها الكلام تقتضي عرض الامور المذكورة للالفاظ التي
قصدا افادته تلك المعاني بها قوله بحسب موضع بعضها من بعض - اي العروض بسبب المعاني والا
غراض بحسب وقوع بعض الالفاظ من بعض آخر منها متصلة به فمن النصلية ويمكن ان يكون
المراد بابعض في بعضها بعض الامور المذكورة اي العروض بسبب المعاني والاغراض بسبب مناسبة
بعض تلك الامور المذكورة مع بعض الالفاظ وقوله واستعمل بعضها مع بعض - اي بعض الالفاظ مع بعض
منها اشارة الى ان لكل كلمة مع صاحبها مقام فهو عطف مغاير لا تفسير كما وهم والفرق بينه وبين قوله
بحسب موضع بعضها الخ على التوجيه الاول ان الاغراض المشار اليها بقوله بحسب موضع بعضها الخ
مفادته بكلمة متصلة باخرى والمشار اليها بقوله واستعمل بعضها الخ مفادته بمجموعة الكلمتين والله تعالى
اعلم قوله قرب تنكير مثلا الخ ناظر الى قوله بحسب موضع بعضها الخ على التوجيه الذي ذكرناه بقولنا
ويمكن ان يكون الخ لا نه يفهم منه رعاية المناسبة بين تلك الاحوال والالفاظ وقوله بل وهذه
اللفظة الخ وهو معطوف على قوله وهو في لفظ آخر الخ وانما ثبت الواو بدل بل لئلا يوهم ان المراد بظلال

التعريف والتكثير والتقديم والتأخير راجعة إلى اللفاظ نفسها ومن حيث هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يضاف لها الكلام بحسب موضع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلاً هي مبنية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكورة في بيت آخر قيمية والى هذا أشار المصنف رحمه الله بقوله فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى اي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذاك لها من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلمة محبة

الكلام السابق كما هو الشائع اذا تلاها جلة ناظر الى قوله واستعمال بعضها مع بعض لان المفهوم منه كمالا بمعنى هو المناسبة بين لفظ ولفظ والله تعالى اعلم قوله وهو في لفظ آخر في غاية القبح - لعدم وجود الداعي اليه ولعدم المناسبة بين هذه الحال وبين اللفظ الآخر كما كان في الاول قوله منكورة - حال الغرض من اللفظة وخبر هذه محذوف تقديره حسنة في بيت وفي بيت آخر قيمية ولا شك ان اختلاف التنكيرين مما يدل على ان عرض الخصوصية بسبب المعنى قوله والى اشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله الخ اي ما ذكرناه من تمام التفصيل اشار اليه المصنف اجمالاً بقوله فالبلاغة الخ وقيل اشار اليه قوله ثم ليس هذه الامور المذكورة قوله متعلق بافادته - اي لا بالمعنى الذي يقصد به السليخ كما قيل لانه يوجه كونه مدلولاً للتركيب وليس كذلك وانما هو مدلول مقتضى الاغراض لانها آثار و الاثار تدل على المؤثر ولادخل للتركيب من حيث هو تركيب في تلك الدلالة لا وضعا ولا عقلا وعلى فقول المصنف بالتركيب اي عنده قوله - وذاك - بيان لوجه ادخال الفاء المشعر بتفريع هذا الكلام على ما تقدم من تعريف البلاغة قوله لما مر - راجع قوله الى اللفظ وقوله وظاهره الخ راجع لقوله باعتبار المعنى وحاصله ظاهر من كلام الشارح قوله لا يتصف بكونه

مطابقا له او غير مطابق - يرد عليه انه على هذا يلزم ارتفاع التقيضين واجيب عنه بان معنى قوله او غير مطابق عدم المطابقة عما من شأنه ان يكون مطابقا كما هو المفهوم في عرفهم اعني انهم اذا وصفوا الكلام بعدم المطابقة لمقتضى الحال يعنون به الكلام الذي من شأنه المطابقة ولكنها مسلوبة عنه بالفعل وبالمجمل ان تقيض المطابقة لمقتضى الحال هو سلب المطابقة له وليس هو المراد ههنا وما هو المراد ههنا هو سلب المطابقة عما من شأنه المطابقة ليس بنقيض له فافهم قوله ضرورة ان هذا المعنى - اي ضرورة ان المطابقة انما تتحقق عند تحقق المعاني الخ ثم هذا الكلام انما يتحقق الاغراض والاشتمال على مقتضياتها لا من في بلاغة الكلام ولا شك ان الكلام بواسطة الاشتمال المذكور يفيد الاغراض لان مقتضيات الاغراض آثار لها والاثر يدل على المؤثر فتم ما قال المصنف باعتبار افادته المعنى وانما قلنا ان التأكيد مثلا في مقام الانكار يكون من مقتضيات بلاغة لانه اثر الغرض كدفع الانكار مثلا لانه لو لم يكن قصد دفع الانكار مثلا لان الاحوال انما تقتضيها بواسطة تلك الاغراض فانهم والله تعالى اعلم - قوله لانه من صفة الاحياء - وكان اسم الزمان ينصب على الظرفية فكذلك صفة وليس المراد ان موصوفه هو الاحياء مقدر اياها تكثر لان التأكيد واجب حينئذ بل المراد انه كان في الاصل صفة للاحياء ثم اقيم مقامها بعد حذفها وصارت يمتثلها ونصب فصيها ولو قال لانه صفة الحين لكان اظهر قوله على ما ذكرنا انكشاف - يرد عليهما صاحب انكشاف جبل قليلا في الالية صفة مصدر محذوف اي شكرا قليلا فلا يصح قول الشارح على ما ذكر في انكشاف واجيب عنه بان من مرتبط يكون ما تأكيد معنى الكثيرة ويكون

الاجابة على ما ذكرناه من تمام التفصيل اشار اليه المصنف اجمالاً بقوله الخ وقيل اشار اليه قوله ثم ليس هذه الامور المذكورة قوله متعلق بافادته - اي لا بالمعنى الذي يقصد به السليخ كما قيل لانه يوجه كونه مدلولاً للتركيب وليس كذلك وانما هو مدلول مقتضى الاغراض لانها آثار و الاثار تدل على المؤثر ولادخل للتركيب من حيث هو تركيب في تلك الدلالة لا وضعا ولا عقلا وعلى فقول المصنف بالتركيب اي عنده قوله - وذاك - بيان لوجه ادخال الفاء المشعر بتفريع هذا الكلام على ما تقدم من تعريف البلاغة قوله لما مر - راجع قوله الى اللفظ وقوله وظاهره الخ راجع لقوله باعتبار المعنى وحاصله ظاهر من كلام الشارح قوله لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق - يرد عليه انه على هذا يلزم ارتفاع التقيضين واجيب عنه بان معنى قوله او غير مطابق عدم المطابقة عما من شأنه ان يكون مطابقا كما هو المفهوم في عرفهم اعني انهم اذا وصفوا الكلام بعدم المطابقة لمقتضى الحال يعنون به الكلام الذي من شأنه المطابقة ولكنها مسلوبة عنه بالفعل وبالمجمل ان تقيض المطابقة لمقتضى الحال هو سلب المطابقة له وليس هو المراد ههنا وما هو المراد ههنا هو سلب المطابقة عما من شأنه المطابقة ليس بنقيض له فافهم قوله ضرورة ان هذا المعنى - اي ضرورة ان المطابقة انما تتحقق عند تحقق المعاني الخ ثم هذا الكلام انما يتحقق الاغراض والاشتمال على مقتضياتها لا من في بلاغة الكلام ولا شك ان الكلام بواسطة الاشتمال المذكور يفيد الاغراض لان مقتضيات الاغراض آثار لها والاثر يدل على المؤثر فتم ما قال المصنف باعتبار افادته المعنى وانما قلنا ان التأكيد مثلا في مقام الانكار يكون من مقتضيات بلاغة لانه اثر الغرض كدفع الانكار مثلا لانه لو لم يكن قصد دفع الانكار مثلا لان الاحوال انما تقتضيها بواسطة تلك الاغراض فانهم والله تعالى اعلم - قوله لانه من صفة الاحياء - وكان اسم الزمان ينصب على الظرفية فكذلك صفة وليس المراد ان موصوفه هو الاحياء مقدر اياها تكثر لان التأكيد واجب حينئذ بل المراد انه كان في الاصل صفة للاحياء ثم اقيم مقامها بعد حذفها وصارت يمتثلها ونصب فصيها ولو قال لانه صفة الحين لكان اظهر قوله على ما ذكرنا انكشاف - يرد عليهما صاحب انكشاف جبل قليلا في الالية صفة مصدر محذوف اي شكرا قليلا فلا يصح قول الشارح على ما ذكر في انكشاف واجيب عنه بان من مرتبط يكون ما تأكيد معنى الكثيرة ويكون

من غير اعتبار افا دته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرر ان هذا
 المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاعراض التي يصاغ بها الكلام وكثيرا ما نصب الطرف
 لانه من صفة الاحياء والتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه ما يليه على ما ذكر في الكشف في قوله
 تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحياء يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى
 بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز انه
 ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ في نفسه

الغافل فيه ما يليه لا بالاكتساب على النظرية حتى يرد ما ذكر قوله وفي هذا - في قوله فالبلاغة صفة
 راجعة الى اللفظ مع قوله وكثيرا ما امر قوله اشارة الى دفع التناقض المزعوم ان التناقض والتناقض التوافق
 من كلام الشيخ بوجود احد هاتين قال ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى لا الى اللفظ مع انه قائل كونهما
 صفة للفظ كونهما عبارة عن خلوص الكلام من الامور المذكورة التي منشؤها اللفظ نفسه وان كان
 الخلو من التعقيد المعنوي بالقياس الى المعنى لكن يوصف به اللفظ ايضا وثانيها انه يفهم من كلامه
 انهما كونهما من صفات الالفاظ وفي كونهما وثالثها انه يفهم منه اثبات كونهما من صفات المعاني وفي
 كونهما من صفات الشارح دفع الاول بقوله انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة - حاصله انه اراد بالفصاحة
 البلاغة لا المعنى المذكور سابقا على الخلو من الامور المذكورة حتى يقال انها من صفات الالفاظ
 بقا ركة ايضا فكيف يصح في كونهما من صفاتهما ودفع الثاني بقوله وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ
 حاصله انه اراد باللفظ في قوله فضيلة الكلام اللفظ للمعنى باللفظ باعتبار افا دته المعنى عند التركيب
 و اراد به في قوله ان الفصاحة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ في نفسه اللفظ
 المقهر والمجرد اي من غير افا دته المعنى عند التركيب وامر بتعرض لدفع الثالث لكنه يستفاد من دفع الثاني
 وحاصله ان المراد بالمعنى في قوله ان الفصاحة راجعة الى المعنى هو المعنى من حيث افا دته اللفظ عند
 التركيب والمراد به في قوله ان فضيلة الكلام للفظ للمعنى هو المعنى نفسه مع قطع النظر عن
 افا دته اللفظ بالتركيب قوله وحيث لا تناقض لتغاثر محلي النفي والاثبات - اي لا تناقض في
 النفي عن اللفظ والاثبات له وكن الا تناقض في النفي عن المعنى والاثبات له لتغاثر محلي انفي والاثبات
 في كل منهما اذ المنفي كونهما راجعة الى نفس كل منهما بدون المدخلية والمثبت كونهما راجعة اليه
 بالمدخلية قوله فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز - اي كان المصنف لم ينظر جميع صفاته
 ولم يتأمل اعتراض على المصنف بان دفع التناقض بالطريق المذكور توجيه الكلام الشيخ
 بما هو لا يرضى به كما بينه الشارح وكذا لم يتصفح من قال في دفع التناقض انه حيث اثبت
 لفظ الفصاحة اراد بهما ما مر في صدر المقدمة وحيث ثابتهما اراد بهما البلاغة والله اعلم
 قوله ولا نزاع في رجوعه الى نفس اللفظ - كما مر ان الخلو من الامور المذكورة ملشها اللفظ
 نفسه قوله ولا نزاع في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ - على معنى كون اللفظ بحيث يدل
 على تلك الفضيلة كوصف الرجل بحسن غلامه على معنى كون الرجل بحيث يحسن غلامه فلا يثر انه
 لما كان محلي تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما سيصح به فكيف يوصف بها اللفظ عرفا فان قيل
 فيحيث لا وجه لنسبة الخطا الى المصنف فانه يجوز ان يحمل كلامه على هذا المعنى فيستقيم جعله
 وصفا للالفاظ المنطوقة اجيب عنه بان نسبة الخطا الى المصنف ليس لعدم صحت كلامه
 في نفسه بل لعدم صلاحية توصيف الكلام الشيخ لان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة وبجمله على
 هذا المعنى لا يخرج عن عدم صلاحية التوفيق كما لا يخفى على من له قلب او الفصح وهو شهيد

وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظ للمعنى حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاجمعي والعربي والقرطبي والبدعي ولا شك ان الفصاحة من صفاته للفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ والمعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما هو حيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افاذتها المعنى عند التركيب حيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المبردة من غير اعتبار التركيب وحينئذ لا تناقض لتغاثر محلي النفي والاثباتة هذا خلاصة كلام المصنف فانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصريح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محض

قوله هذه الفضيلة - اي التي بها يقع التفاضل ويشبث الاعجاز قوله والشيخ ينكر كلا الفريقين - اي ينكر على اطلاق كل منهما ويفصل قوله يدل آه - اي يقصد بلفظه الدلالة قوله على المعنى اللغوي - اعني يستفاد من اللفظ بواسطة الوضع بان يكون الوضع مدخل في الجملة سواء كان اللفظ موضوعا لذلك المعنى او لما يتعلق به نوع تعلق وسواء كان استفادة المعنى من اللفظ نفسه كالاعتراض والتكثير فانه يدل عليها اللام والتنوين او من اعرابه كالغا عليه والمفعولية والاضافة والحالية وغير ذلك واما من الهيئتي التركيبية كالتقديم والحذف فلا يرد ما قيل انه يلزم منه ان لا يكون كثيرا من الاقوال البليغة المشتملة على المعاني ثبوتها في المحتوى على المعاني الاول الشرعية او العرفية مثلا بلينا لانك قد عرفت انه ليس المراد بالمعنى الاخرى ما هو مقابل للشعري والعرفي بل المراد به ما يكون للوضع مدخل فيه وكذا لا يرد انه لا يلزم في المعنى الاول ان يكون اللفظ والا عليه بنفسه ويستفاد من نفسه كما هو المتبادر من قوله يدل بلفظه الخ لما عرفت ان المراد بالمعنى ما يستفاد من اللفظ مطلقا ويمكن ان يقال ان مبني التقيد باللغوي على ان هذا القسم اكثر فلا ينافي وقوع المجازات والكنائيات والمعاني الشرعية والعرفية معاني اول قوله ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية انما يظهر ان اللام صلة لدلالة فتوصيف هذه الدلالة بالثانوية باعتبار انها واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني الاول لان للمعاني الاول دلالتين كما وهم من ظاهر العبارة ويمكن ان يكون للاجل فيكون معنى قوله لذلك المعنى لاجله فالمدخل على المعنى المقصود ايضا هو اللفظ وان كان بواسطة المعنى الاول فتكون الدلالة بنفسها ثانية ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية قطعا لتلازم عقلي بين الدال وهو التخصيصية والدلول وهو الغرض وذلك لان الغرض سبب للالتيان بالتخصيصية فان المتعارف والمعتاد للبليغ ان لا ياتي بالتخصيصية الا لدواع كما بين التأكيد ودفع الانكار مثلا لان المتعارف من البليغ انه ياتي بالتأكيد لدفع الشك والانكار واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد يكون عقلية كما هو في بيان قوله على معنا الاخرى ومن قال بانها وضعية بلا شك اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيها في الجملة قوله على المعنى المقصود اي الاغراض المصوغة لها الكلام قوله فهناك الفاظ وصعان اول الخ يريد بالمعاني الاول مدلولات التركيب وهو اصل المعنى مع التخصيصات من التعريف والتكثير والتقديم والتأخير والحذف والاضمار وغير ذلك وبالمعنى الثاني الاغراض التي يصلح لها الكلام المشتمل على الاحوال المذكورة كالاشارة الى المجهود في التعريف والتعظيم والتحقيق في التكثير الى غير ذلك مما يورد في التكميل بالتخصيصات ليلج هذا بالنسبة الى علم المعاني واما بالنسبة الى علم البيان فالمعاني الاول هي المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال والمعاني الثواني هي المعاني المجازية او الكنائية مثلا اذ قلنا هو اسد في صوت انسان فالمعنى الاول هو مفهوم هذا الكلام والمعنى انه شجاع كما سيتضح في علم البيان قوله

كل ما فيه هو ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما مرفى صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شا كل ذلك لا نزاع ايضا في ان الموضوع بهاء فاهو اللفظ اذ يقل لفظ فصيح ولا يقل معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة وحملها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يقع فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم يجادل المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثان فالشيخ يطلق على المعاني الاول

بل على ترتيبها - بل للاضرب ابى الشيخ يطلق على ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ اسم النظم والصورة الاعلى المعاني الاول بدون لحاظ الترتيب ثم المراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي مناسبة للحال والمقام فاقيل ان النظم هو ترتيب الالفاظ كما يفهم من ما سبق من كون النظم هو توفى معاني النظم فيما بين الكلم حيث يدل على كون النظم من عوارض الالفاظ فاطلاق الشيخ النظم على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ مخالف للواقع ولما هو الصريح به في كلامه اجيب عنه بان فيه اشارة الى ان العبد في باب البلاغة انما هي القصد والا اعتبار ردون التلفظ والاخذ ارون نظيره انهم يطلقون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية المعبرة كما مر قوله ثم على ترتيب الالفاظ في النطق على حدوها - هكذا رثيت في النسخ الموجودة عندي وظنى ان كلمة على في قوله ثم على ترتيبها وقعت سهوا من الناسخين والصواب اسبقا لها لان مقصود الشارح ان الشيخ يطلق على ترتيب المعاني الاول في النفس الذي يطابقه ترتيب الالفاظ المعبر بها عن تلك المعاني اسم النظم وهذا المعنى انما يحصل باسقاطها على ما لا يخفى والله تعالى اعلم قوله الخواص والمزايا والكيفيات الخ المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب ان مجرد الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصائص المعقدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني الاول من قبيل المجاز واصطلاح الشيخ كما يشعوب قول الشارح والشيخ يطلق الخواص قوله ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها - اى الى المعاني الاول باعتبار ترتيبها في النفس ثم ترتيبها في النطق على حدوها على وجه ينتقل منها الذي من توسط الترتيب الى الخواص في الافادة بلا اخلال ولا تعقيد وهذا الترتيب هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة وحناط البراعة بلا شك فلا يرد ما قيل ان المعاني الاول هي المعاني اللغوية ولا فضيلة لها فكيف يكون الفصاحة والبلاغة ونحوها من الاوصاف الراجعة اليها قوله هي الاصوات - اى عوارض الاصوات او مبنى على ما هو المشهور من ان اللفظ صورت يعتقد على فحارج الحروف والمختار انه كيفية عارضة للصوت الذي هي كيفية تحدث في الهواء من توجهه فاقيل فعلى هذا يلزم قيام العرض بالعرض المستحيل عند المعرف وهو التكوين اجيب عنه باننا انما يلزم ذلك لو كان الحرف في امر ما موجوده عندهم وهم ينعون ذلك قوله هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فاقيل ان الاغراض التي يصلح لها الكلام مدلولات للالفاظ بواسطة المعاني الاول ولها بلا واسطة فكيف يقصد من ايرادها نفيها اجيب بان ذكر النفي استلزامه اى ذكر لما سببه لما هو المقصود من ايرادها وهو الاثبات واشعلها بها فخط الافادة عند البغاء ويمكن ان يجاب بان المراد من الاغراض ما يقصد به البلاغة ويتعلق بها قصد هم في الجملة وبالمتكلم المتكلم البليغ ويكون المعنى هي الاغراض والمقاصد التي يتعلق بها قصد البلاغة وهم يريدون اثبات بعضها في موضع ونفي بعضها في ذلك الموضع مثلا المتكلم بقوله ان زيد القاصم في مقام انكار الخاطب عن قيامه

بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حدها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك وبحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراحعة اليها وان الفعيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لاني الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحرث ولاني المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها ونفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ والمعاني يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت

يريد اثبات رد انكاره ويقصد في المحصل مثلا لعدم ابداء ما يفيد كضيم الفعل وسائر ما يفيد المحصل وان لم يكن من الاغراض المقصودة بهذا الكلام لكنه من الاغراض المقصودة للبليغ في الجملة قوله فحيث يثبت الخ دفع للتناقض المتوهم من كلام الشيخ اي اذا علمت قول الشيخ فاعلم انه حيث يثبت ما صله ان الشيخ اذا قال ان الفصاحة من صفات الالفاظ يريد بها المعاني الاول لا الالفاظ المنطوقة وكذا اذا قال انها من صفات المعاني يريد بها تلك المعاني الاول لا المعاني الثواني واذا قال انها ليست من صفات الالفاظ يريد بها المنطوقة واذا قال انها ليست من صفات المعاني يريد بها المعاني الثواني التي جعلت ملحوظة في الطريق لا اختصاصا لها باخذنا يقصد هاهنا من يشاء من العجمي والعربي والفارسي والهندي انما المختص بالبليغ تاديتها بالمعاني الاول توضيحه ان المخاطب اذا كان منكرا للمحكمه فالبليغ وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يخطر بباله رد انكاره لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب المعاني هو المشا للفضيلة قوله دلست انا احمل الخ دفع لما يتوهم من ان ترجمه هذه الكلام الشيخ لعله توجيه بما لا يرضى به الشيخ فحاصل الدفع ان هذا البيان المتقدم الذي دفع به التناقض بين كلام الشيخ ليس من عندي ومن مبتكراتي بل الشيخ مصحح به ثم كلمة انا تأكيد للضمير المتصل والمقصود في التجوز والسهر والسياسة في نفي الجدل عن نفسه وليس من قبيل ما انا قلت لنفي القصص على ما وهم وهو الهروي لكونه غير مطلوب وكذا انك تقدّم المستداه في قوله بل هو يصحح للتقوي والمقصود انه صرح به النسبة لا للقصص قوله كما قال لما كانت المعاني الخ اي انما قلنا ليس هذا البيان من مبتكراتي بل هو مصحح به لانه قال لما كانت الخ ومقصود الشيخ من هذا الكلام بيان العلاقة بين الالفاظ والمعاني الاول حتى يصح التعبير عن احدهما بالآخر تجوزا وكذا بين ترتيب المعاني وبين ترتيب الالفاظ قوله ولم يكن لترتيب المعاني الخ اي لا فائدة ترتيبها للسامع فان ذلك لا يكون الا بترتيب الالفاظ في النطق اما ترتيبها في النفس فلا يتوقف على النطق فعلى هذا لا يريد ما يقال ان ترتيب المعاني مقدم على ترتيب الالفاظ فكيف يكون الثاني سبيلا الى الاول لان ترتيب الالفاظ انما جعل سبيلا الى افادة ترتيب المعاني لانفسا لترتيب قوله واذا وصفوا اللفظ بما يدل الخ بيان الموضع الذي يقع فيه اطلاق اللفظ على المعنى الاول قوله والسبب اهم الخ دفع لما يرد عليهم من ان الاصل هو الحقيقة والمجاز خلاف الاصل فلم ارتكب التجوز فاحتاجوا الى المواضع المذكورة وهلا قالوا ان الفصاحة مثلا من صفات الالفاظ كذا يحتاج الى ارتكاب التجوز والمواضع المذكورة وحاصل ما اجاب به انهم لو حملوها من صفات المعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة من الالفاظ لان لفظ المعنى مشترك بين المعنى الاول المفهومة من الالفاظ والمعاني الثاني المقصودة منها اما اذا جعلوا المواضع فيما بينهم انهم يذكرون اللفظ وهم يريدون به المعنى الاول فانه لا احتمال لارادة اللفظ المنطوق بعد المواضع المذكورة فلا يرد عليهم ما قيل ان المعاني كما يحتمل لارادة المعاني الثواني عند اطلاقها انما الالفاظ

مطر وحتى الطريقة وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا حمل كلامه على هذا بل هو يصح به موارد كما قال
لها كما للمعاني متبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوز واعتبروا عن ترتيب المعاني بترتيب
الالفاظ ثم بالالفاظ بمحذوف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوقه ولكن
معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لم يجعلوا اوصاف المعاني لها ففهم انها
صفة للمعاني الاول المفهومة اعني الزوائد والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كما لو اوضحة فيما
بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي

تحتل لان يراد بها الالفاظ المنطوقه عند اطلاقها بل ادنى فلا بد من بيان الترجيح فتأمل نعم يريد هذا الاعتراض
على المرتكبين للمجاز الجاهلين للمواضعة انهم لم يجعلوا كما لو اوضحة فيما بينهم انهم يطلقون المعنى وهم
يريدون به المعنى الاول كمالا يحتمل جوا الى ارتكاب التجوز **اجيب** عن جانبهم بان هم ان جعلوا
المواضعة في ما بينهم انهم اذا اطلقوا المعنى ويريدون به المعنى الاول فاذا قالوا ان المقصود مثلا من صفا
المعاني لم يفهم انها ما ظاهرا منها من صفة المعاني الاول ودون المعاني الثاني لان لكل واحد منهما من مخر
في ابتلاغة تكون الاول من الدال والثاني من المدلولات والمدخل المذكور يقال ان الكلام الذي ليس له
معنى ثان ساقط عن درجة الاختيار عند البلاغ فيترك الذي من عند الاطلاق بين المعاني الاول والثاني
بمختلف ما اذا جعلوها من صفة الالفاظ فالله خصوصية بالمعاني الاول كونها مدلات لها بالذات وسبق الدخول
الى المعنى الاول ودون الثاني ولعدم كون اللفظ منشأ للفضيلة فبعد المواضعة المذكورة يتبادر للذهن عنده
الاطلاق الى المعنى الاول لا الى اللفظ المنطوق وهذا قد ركف للترجيح وما قيل في بيان الترجيح ان لفظ المعنى
مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجازي في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز غير الاشتراك فليس
بشيء ان معنى ما تقرر ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دأوا بين كونه مشتركاً بين ذلك المعنى وغيره وكونه
مجازي في ذلك المعنى حقيقة في غير كانه الحمل على كونه مجازي ادنى وليس معناه ان التعبير عن معنى بلفظ يدل
عليه مجازي ادنى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين
قوله تجعلوا كما لو اوضحة - الى قوله التي تجددت فيه نتيجة لما سبق كما يشعر به القام ويرد عليه ان المفهوم
ما سبق استعمال الالفاظ في نفس المعاني الاول والمفهوم من هذا الكلام انما هو استعمال المعاني الصور والحادثة
فيها وبينهما تماثل فكيف يعبر ان يكون هذا الكلام نتيجة لما سبق **اجيب** عنه بان هذا الكلام بمحذوف المضام
اي محل الصورة والخاصية والحق في الجواب ان المعنى الاول الذي هو محل للفضيلة انما هو عبارة
عن اصل المعنى المصور بالصورة التي يدل معها على المعنى الثاني كما يفصح عنه عبارة الشيخ حيث قال الكلام
الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاصيل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة
تتمية على المعنى المقصود فانه جعل المعنى الاول الذي هو محل للفضيلة الكلام والاعلى المعنى الثاني ولا شك ان الالفاظ
المذكورة انما تكون للمعنى المصور بالصورة الخصوصية لا لاصل المعنى الذي لا يتغير بتغير العبارات والالفاظ
تعبيرات ولما كانت الصورة اطلاق الدلالة على المعنى الثاني عبر ههنا عن المعنى المصور الدال على المعنى
الشارف بالصورة التي لها الاصل لا فيما صارت بل بالمعنى المصور منشأ للفضيلة في الكلام **قوله**
يريدون الصورة التي حدثت في المعنى - اي اصل المعنى الذي لا يتغير بتغير العبارات والاعتبارات
فان دفع ما يتوهم من ان الجواب السابق مشعر بان المراد بالصورة والخاصية نفس المعنى الاول -
وقوله حدثت في المعنى ومجددت فيه - مانع من الحمل على ذلك لان المراد بالمعنى الذي حكم
بالصورة والخاصية نفسه هو المعنى المصور بالصورة والمراد به في قوله حدثت في المعنى المعنى الذي
لا يتغير بتغير العبارات والاعتبارات فلعلم ان المعاني ثلاثة اصل المعنى مع قطع النظر عن تعبيره بالالفاظ

تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقلنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسا
من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذا الك يوجد بين المعنى في بيت و بينه
في بيت آخر فرق فغيرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس
هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة ووض
من التصو ير هذا نبيذ لما ذكر الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من
صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذاك كل مبلغ وقال سبب الفسا وعد القين

والمعنى الاول والمعنى الثاني وقد علم معنى كل واحد منهما فتذكره والله تعالى اعلم قوله وقولنا صورة
دفع لما يتوهم من ارادتهم من اللفظ الصورة التي حدثت في المعنى نوع لوجود الصورة للمعنى وليس
كذلك وحاصل الدفع ان اطلاق الصورة على الخصوصية المحصلة للمعنى بطريق التشبيه بانه ان شبه المعنى
في النفس بانسان في كون كل واحد منهما مشتقا على ما به الاشتراك وما به الاختلاف ثم ما به الاتفاق في
في المشبه الخصوصيات الخاصة ويعقب ذلك التشبيه تشبيه اخرى وهي تشبيه الخصوصية الخاصة التي يمتاز
بها المعنى بصورة التي يمتاز بها الانسان فيكون من قبيل قولهم زيد يغترس اقرا لله تعالى اعلم
قوله وليس هذا من مبتدعاتنا - اي ما ذكرنا من اطلاق الصورة على ما ليس بصورة بطريق التشبيه
وقياس المعقول على المحسوس ليس من مبتدعاتنا بل هو واقع في كلام من هو جليل في الفنون العربية
وهو الجاحظ حيث قال وانما الشعر صياغة ووضه ب من الصور بقوله هذا نبيذ لما ذكر الشيخ ثم انه
نفقته قليل لما ذكرنا ان الشاعرا لانه الشيع صرح في كثير من المواضع على ما ذكرنا من اطلاق اللفظ على
المعنى الاول الدال على المعنى الثاني وما ذكرنا من اقواله قليل وفيه كفاية وليعلم ان ما نقله الشارح من
كلام الشيخ في دلائل الانحياز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه ذكر في اوله وبعضه في اخره ولهذا
حكم البعض بان في نقل الشارح اختلا لا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله قوله ثم انه شدد النكير - مقصود
الشارح من نقل كلام الشيخ امور ثلاثة احدها ان الشيخ قائل بان فضيلة الكلام في المعنى الاول قائل
على المعنى الثاني لان معنى الثاني بل هو مطروح في الطريق وثانيها ان اللفظ اذا وصفت بالفصاحة والبلاغة
مثلا يولد به المعنى الاول المذكور وثالثها ان اللفظ المنطوق ليس مما يتصف بتلك الفضائل وان ثبت الامر
الاولين بنقله كلامه الى ههنا في الامر الثالث فاثبت به هذا القول اعني قوله ثم انه شدد النكير قوله
ويسبب الفسا - اي سبب الفسا في جعل الفصاحة صفة اللفظ المنطوق قوله عدم التميز الى حاصله
انهم لما سمعوا ان الفصاحة من صفات الالفاظ فهموا انها وصف لها في نفسها وليس كذلك بل هي وصف
لها على طريقة الوصف بحال المتعلق اي كون الالفاظ بحيث تدل على تلك الفضيلة كوصف الرجل بحسن
غلامه على معنى كون الرجل بحيث يحسن غلامه والمراد انهم لما سمعوا ان صف اللفظ بالفصاحة لم
يتميزوا بين الفصاحة بالمعنى المشهور التي هي صفة اللفظ في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل
امور عرضت في معناه من الكيفيات والخصوصيات ويقال له البلاغة وقالوا بان صف اللفظ بلا
معنى الفصاحة وليس كذلك قوله فلم يعلموا انا نقى بالفصاحة الى حاصله على الاحتمال على الاحتمال
الاول ان المراد بالفصاحة في قولهم لفظ فصيح هي الفصاحة التي صار اللفظ متصفا بها لاجل خصوصية عرضت
في معناه فان صف اللفظ بها ليس لذاته بل لاجل خصوصية في معناه وعلى الاحتمال الثاني يكون حاصل
هذا الكلام ان اني بالفصاحة التي تنكر عن ان صف اللفظ المنطوق بها الفصاحة التي تحققت في معنى اللفظ لا في
لطايف وهي الفصاحة بمعنى البلاغة وما قالوا اني الفصاحة صفة اللفظ فهي الفصاحة بالمعنى
المشهور المذكور في المقدمة ولا شك في كون اللفظ المنطوق متصفا بها في نفسه والله تعالى اعلم قوله

بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر غير ض في معناه فلم يعلموا اننا نعني
الفصاحة التي تجب اللفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لظا^ن تدرك بالفهم بعد
سلامته من اللحن في الإعراب والمخاطبة في الالفاظ ثم اننا ننكر ان يكون مذاقة الحروف
وسلاستها مما توجب الفضيلة ويؤكد امرنا لا عجزا وانما ننكر ان يكون الاستحسان به ويكون هو
الاصل والعللة وما وقعهم في الشبهة انه لم يسمع ما قل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان
الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ

بعد سلامته من اللحن في الإعراب - اي الخطأ فيه قوله والمخاطبة في الالفاظ - اي الخطأ في اللفظ
وهو شامل لسائر الامور المحملة بالفصاحة كالآتيان بالالفاظ الغريبة او المخالفة بلفظا^ن المستنبط
من استقرا اللغة او المخالفة عن القان^ن النحوي المشتهر بين الجمهور او الاتيان بكلمات متنافرة
الى غير ذلك من الامور المحملة ففيه اشارة الى اعتبار الفصاحة في البلاغة قوله ثم اننا لا ننكر
ان يكون الخ^و دفع لما يتوهم من انه لا فضيلة للفظ المنطوق في نفسه ولا دخل له في البلاغة
اصلا حاصل الدخ^ل اننا لا ننكر ان يكون الخ^و قوله مذاقة الحروف - اي ملائمتها باطبع المستقيم
قوله وسلاستها - اي سهولتها في النطق قوله وما وقعهم في الشبهة الخ اشارة بكلمة من الي
انه بعض ما وقعهم في الشبهة المذكورة فلا ينافي ما قال سابقا من ان سبب الفساد في جعلهم الفصا
صفة اللفظ عدم التمييز بين ما هو الخ^و ويمكن ان يكون المذكور سابقا سببا لقولهم باتصاف اللفظ
بالفصاحة اعم من ان يكونا قائلين باتصاف المعنى بهما ولا وهذا سبب لقولهم باتصاف اللفظ فقط
دون المعنى قوله والجواب - اي عن الشبهة المذكورة قوله ان مرادنا ان الفضيلة الخ حاصله
ان مرادنا بقولنا ان الفصاحة من صفات المعاني الاول دون الالفاظ ان الفضيلة التي بها يستحق الكلام
ان يوصف بالفصاحة والبراعة انما يكون في المعنى دون اللفظ وهذا لا ينافي لما يتعارف فيما بينهم من انهم
يوصفون اللفظ بالفصاحة ويقولون مثلا هذا اللفظ فصيح ويريدون اتصافه بحال المتعلق اي كون
اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فانصاف اللفظ بالفضيلة لوجود تلك الفضيلة في
معناه ولا شك ان المعنى ليس يتمصف بهما على هذه الطريقة لكونه متصفا بها بنفسه قوله
والفصاحة عبارة الخ بيان لوجه عدم اتصاف المعنى بالفصاحة وكون اللفظ موصوفا بها كما ان القول
المتقدم عليه بيان لعدم اتصاف اللفظ بهما وكون المعنى متصفا بهما واللام في قوله والفصاحة للبعد
اشارة الى ما وقع في اللفظ فصيح ومتصفا بالفصاحة ويكون المعنى والفصاحة التي وقعت في قولهم
المذكور عبارة عن كون اللفظ قوله كون اللفظ على وصف الخ وذلك الوصف هو كونه مشتقيا على
الخصوصيات على حسب الاغراض المطلوبة فانه اذا كان مشتقا عليها استلزم تلك الفضيلة وهي كون
معناه او ترتيبه في النفس والا على الاغراض المطلوبة فالمراد بالدلالة بالاستقراء بواسطة
اشتغالها على الخصوصيات قوله كما يمنع ان يوصف بانه وال - اي كما يمنع ان يوصف المعنى بكونه
على الفضيلة فالمراد امتناع اتصاف المعنى بالدلالة على تلك الفضيلة كما دل عليه السبق ويمكن ان يرد
امتناع اتصاف المعنى بالدلالة مطلقا كما هو المفهوم من حذف متعلق بالدلالة لكنه يرد عليه انه
ينافي ما ذكره سابقا من قوله لم تجد لنا ذلك المعنى دلالة ثنية على المعنى المقصود لانه نص في ثبوت
الدلالة للمعنى اجيب عنه باننا لا نسلم ان المفهوم مما سبق ثبوت الدلالة للمعنى لاحتمال ان يكون
اللام للاجل ويكون المعنى ثم تجد اللفظ لاجل ذلك المعنى دلالة ثنية على معنى الثاني وعلى تقدير

والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف
 بهما المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتمى البلاغة
 كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقى الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر
 ويعجز هم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع الفضا
 و علم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان
 يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة

ان يكون الامام صلة الدلالة نقول ان المراد بالدلالة في قوله كما يمتنع ان يوصف بانه دال هي الدلالة لللفظ
 في مفهوم الفصاحة بمعنى البلاغة وهي لا تكون اللفظية كما قال الشارح انها عبارة عن كون اللفظ
 تلك الدلالة لا يتصف بها المعنى المتصف بهما هو اللفظ **قوله** كذا في الايضاح - نسبة الى الايضاح
 توطئة لدفع ما اجيب به عن اعتراض الشارح على ما استفاد من ظاهر عبارة المتن من ان الطرف
 الاعلى هو احد الاعجاز وما يقرب منه حاصل الاعتراض كما سيأتي ما يقرب من حد الاعجاز من المراتب الوا
 سائية فكيف يصح عداه من الطرف الاعلى وحاصل ما اجيب به ان ما يقرب وان كان من المراتب
 العلوية بالنسبة الى ما نوقته فهو من الاعلى بالنسبة ما تحته فيجوز ادخاله في الطرف الاعلى فحاصل ما دفع به الشارح
 ان المصنف قسم الطرف الاعلى بما ينتمى اليه البلاغة ولا وجه لجعل ما يقرب منه من حد الاعجاز من الطرف
 المذكور لعدم كونها نهاية حقيقية ولا نوعية فان نهاية الحقيقية جزئ من جزئيات البلاغة لا يعني
 فوقه والنهاية نوعية نوع لا نوع فوقه وما يقرب منه ليس شيئاً منها واما عدم كونه نهاية حقيقية
 فلكون حد الاعجاز فوقه واما عدم كونه نهاية نوعية فلكونه قريباً الى حد الاعجاز قريب الشئ لا يكون
 عينه **قوله** وهو ان يرتقى الخ فيه اشارة الى ما هو المختار وهذا اعجاز كلام الله تعالى لكونه
 في اعلى طبقات البلاغة بحيث لا يقدر احد على ان يأتي بمثل اكثر صورة منه للاشتغال بالاختبار
 من الغيبة ولا لغزابة الاسلوب ولا بصير العقول عن معارضة كما قيل **قوله** عن طوق البشر -
 يريد عليه انه لا وجه لافراد البشر بالذكو لان المعنى حقيقة ما يكون معجز الجميع المخلوقات من الجن
 والانس والملك اجيب عنه بان الامر كما فكم من ان المعجز حقيقة ما يكون معجز الكل الان افراد
 البشر لكونه المشتهر بالبلاغة والمتصدى لمعارضة **قوله** فان قيل الخ قبل ان هذا الاعتراض منع
 بتحقيق الاعجاز في كلام الله تعالى **قوله** وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين - سند للمنع
 ويرد عليه انه على هذا يكون الجواب خارجاً عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان اخص
 لا يفيد اصلاً وقيل انه معارضة ويرد عليه ان المعارضة اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه
 وهذا لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى بخلاف اجيب عنه بان اشتهار دليل
 التحقق مغف عن ذكره فهو المحفوظ في المعارضة وقيل ان استفسار بعض كما يدل عليه قوله لم لا يجوز
 الخ وقوله ليست البلاغة الخ بيان لمنشأ الاستفسار وعلى التقادير المراد بعلم البلاغة في **قوله**
 وعلم البلاغة كافل الخ هو بالمعنى العام اي علم له تعلق بالبلاغة لا بالمعنى المشهور وهو علم له
 مزيد اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان لانه بهذا المعنى غير كامل بل باتمام الفصاحة بل الكلام
 بعد ارادة المعنى العام تغليباً لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المختصصة مع الحسن
 السالم كما سيجيء وما قيل ان المراد به هو بالمعنى المشهور اي على المعاني والبيان والدول كافل المطابقة
 واتفاق كافل للتخلص عن التعقيد للعنوى وما عمل اها من الامور المعنوية في الفصاحة وان كان

ولو بمقدار قصير سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال يقتضي ذاك الاعتبار
مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيةها ورعاية الاعتبار بمسبب المقام فامر آخر
ولو سلم فمكان الاحاطة بهذا العلم لغير علم الغيوب نوع كما مر وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر
على تأليف كلام يبلغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو
حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو المراتب العلية والاجهة لجعله من الطرف الاعلى الذي ينهي
البلاغة او المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كانهماية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان

كنايتهما لغير هذين العلمين الا انه لا تعلق له بالارتقاء في البلاغة ليس بشئ لان الارتقاء في البلاغة فرع
نفسها وهي موقوف على الفصاحة فعدم كفاية هذين العلمين لما عداها من الامور المعبر عنها في الفصاحة
عدم كفايتها باتمام هذين الامور والله تعالى اعلم قوله قلنا لا يعرف انما حاصله منع لما ذكره السائل من
المقدّمات الترتيب قوله لا يعرف انما منع لكفالة حاصله انما لا نسلم ان علم البلاغة كافي باتمام هذين
الامور لانه لا يعلم به الا ان الحال الفلاني يقتضي الاعتبار الفلاني مثلا يبين فيه ان حال الانكار يقتضي
التاكيد واما الاطلاع على عدد الاحوال وكيفيةها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبار بعد معرفتها
به بمسبب المقامات التي يتوقف عليها الانبثاق بكلام هو في الطرف الاعلى فامر آخر لا يعرف به قوله
ولو سلم - اي لو سلم كفاية هذا العلم للاطلاع المذكورة ايضا قوله فامكان الاحاطة انما لا نسلم على
الاتقان والاحاطة للبشر قوله كما مر - اي في شرح قوله المصنف به يكشف عن وجوه الخ حيث قال
نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقة الامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علم الغيوب قوله
وكثير من مهرة - منع لترتب الرعاية على الاتقان اي لو سلم الاتقان والاحاطة فلا نسلم ترتيب الوعة
اذ كثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام يبلغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى قوله فان قيل المراد ان
انقضاء سيف الدين الجوري حاصله دفع الفساد عما هو ظاهر العبارة من عطف قوله وما يقرب
منه على حد الاعجاز يلزم منه الفساد مما لا ينقسم والاخبار عن الواحد بمقتضى وحاصل الدفع انه انما
يلزم الفساد لو كان الطرف الاعلى واحدا وهما طرفان احد هما الطرف الاعلى في كلام غير البشر وهو
حد الاعجاز واما بينهما الطرف الاعلى في كلام البشر وهو ما يقرب من حد الاعجاز قوله او المراد انما حاصله ان
الحديث في قوله وهو حد الاعجاز بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة فيكون المعنى ان الطرف الاعلى وهو نهاية الاعجاز
وما يقرب من النهاية مما لا يمكن معارفته كالأحالات في الاعجاز الذي هو منتهى نوعي البلاغة قوله
لا يفهم من اللفظ انما لا يسبق الى الفهم من عبارة المصنف والكان محتملة له والاصل حمل العبارة على
المنعاني التي تسبق الى الفهم فلا بد من الفساد - لانه قد راعى ما منه القرار لان تقسيم الطرف الاعلى على
هذه المتوجيه ايضا فان الطرف الاعلى هذا يكون امريين غاية الاعجاز وما يقرب منه فان قيل ان الطرف
الاعلى واحد نوعي غير منقسم وغاية الاعجاز وما يقرب منه من افراد وحد العبارة من قبيل التعبير
عن النوع بالافراد اجيب بانه بان التعبير عن النوع بالافراد لا يصح مطلقا بل انما يصح في الاحكام التي
لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح ان يقال زين وعمر وبكر الى آخر افراد الانساق نوع وكون الشئ طوعا اعلى
نوعيا من مختصات طبيعة الاعجاز لان عدم المجاورة ما حوزة في مفهوم الطرف الاعلى ولا يشمل الافراد
اذ كل فرد من طبيعة الاعجاز سوى غاية تجاوز عنه فرد آخر فلا يصدق مفهوم للطرف الاعلى على الافراد
ولن قلنا بصحة التعبير مطلقا بجميعها لا ببعضها وظهر من بيان وجه الفساد بهذا النمط قوله
على ان الحق انما وجه آخر لا يبطال الجواب الثاني لانه من متعلقات قوله فلا بد من الفساد ويكون بياننا
للفساد المذكور وتكون كلمة على بناءة ويصير للمعنى فلا بد من الفساد بناء على ان الحق انما هو حاصل هذا الوجه

الطرف الاعلى حدلا عجزا في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فلا دل على عدم البشري
ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يتجاوز حد المراد ان الاعلى هو نهاية العجز وما يقرب من النهاية
وكلاهما عجز قلنا اما الاول فمشى لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير
نظر الى كونه كلام بشرا او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد العجز يعني مرتبة
اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي العجز والاضافة للبيان يؤيد قول صاحب الكشف في قوله
لغالى لوجد وفيه اختلافا كثيرا اى لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوتت نظمته بلاغته

ان ما ارتكب هذا القائل في الجواب الثاني عن اعتراض الشارح على ظاهر عبارة المتن مبني على ان الحد بمعنى
النهاية والحق انه بمعنى المرتبة واما فتاوى العجز بانية اى مرتبة للبلاغة ودرجة هي العجز ثم لما
كان متوهم ان يتوهم ان هذا دعوى بلا دليل اثبت بقول صاحب الكشف **وقال** ويؤيد قول صاحب الكشف -
وجه التأييد ان القياس رجوع الضمير الى المضاف اذا كان غير كلمة كل لانه المقصود بالذكو فضمير عنه
في قوله وبعضه قاصر عنه الى حد العجز وقوله ويمكن معارضة صفة كاشفة لتكون مفيدة وليتفق
استقصاء مراتب الاختلاف لانه لو لم يكن للكشف بل يكون للتخصيص لم يتحقق الاستقصاء المذكور
على تقدير ان يكون المراد بالحد النهاية لان القصور عن نهاية العجز لا يستلزم لامكان معارضة الجواز
ان يكون قاصر عن النهاية وخلق في العجز فلا يمكن معارضة ولم يكن مفيد على تقدير ان يراد بالحد
المرتبة لان القصور عن مرتبة العجز يستلزم لامكان ان يعارضه فلا حاجة الى التخصيص واذا كان الضمير
لاجبا الى المضاف كما هو القياس فلا يثبت امكان معارضة مجرد القصور عن حد العجز الا بجعل الحد
بمعنى المرتبة في عبارة الكشف لا يثبت كونه في عبارة المصنف معناها لكن الظاهر هو الاتحاد وريضا
يجوز ارجاع الضمير الى المضاف اليه في الجملة ويجوز ان يكون الصفة مخصصة وحينئذ لا قطع بكون الحد في
عبارة الكشف بمعنى المرتبة قوله فكان بعضه بالفا حد العجز اية حاصله ان القرآن كله وبعضه من عند
تعالى وليس غير تعالى لا كلا ولا بعضا ولو كان من غيرة فلا اقل من ان يكون بعضه من الله وبعضه من غير
فيوجد فيه اختلاف كثير بان يكون بعضه الذي كان من الله تعالى بالفا حد العجز والبعض الذي كان من
غيره قاصر عنه فلا يرد ان قول صاحب الكشف ليس بصحيح في نفسه لانه يفهم منه بقوة قدرة غير الله تعالى
على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد فلا يكون قابلا لان يستشهد به ويمكن ان يكون مبشيا على التنزل
دارحاء العيان على منط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم فان قيل ان الآية
قياس استثنائي مركب من شرطية لازمية ومقدمة استثنائية هي نقيض تأليها ولا بد في الانتاج
من صدق المقدمات وهو ههنا منتف لان الاختلاف المذكور في الثاني في قوله تعالى ولو كان من
عند غيرة لوجد وفيه اختلافا كثيرا مفسر في قول صاحب الكشف يكون بعض القرآن بالفا حدلا
عجزا وبعضه قاصر عنه يمكن معارضة والاختلاف المذكور موجود في القرآن فان مقدارية آيتين
لا يجب ان يكون معجرا بالافتقار فهذه القدر بعض من القرآن قاصر عن حد العجز يمكن معارضة
والبعض الآخر منه وهو مقدار ثلاث آية بالغ حد العجز واذا كان الاختلاف المذكور موجودا
فيه فنقيض التالي الذي جعل مقدمة استثنائية لذلك القياس كاذب فكيف للانتاج **اجيب**
بان المراد بالبعض في قول صاحب الكشف ما وقع به التمدى وهو مقدار اقصا سورة منه
لان المراد بالاختلاف المذكور في قوله تعالى لوجد وفيه اختلافا كثيرا الاختلاف الذي هو ليس

فكان بعضه القاصد الإعجاز وبعضه قاصداً عنه يمكن معارضته واما الهمت بين النوم و
اليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى
حد الإعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الإعجاز وهذا
هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الإعجاز وهو الطرف
الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز لا هو وحده
كذا في شرحه ولا ينبغي ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع

بوجود في القرآن وهو ان يكون البعض الذي هو مقدار اقصر سورة منه قاصداً والبعض الاخر بالغا
ولما كان كون بعض قليل من القرآن غير محيٍ مشهوراً فيما بينهم انتفى الاحتياج الى تقييد البعض بكونه
مقداراً قصراً سورة منه قوله واما الهمت التي نقل عنه وقد اطلعت بعد ذلك على كلام نهاية الإعجاز
وتاملت في عبارة المفتاح فوجدتها موافقة لما الهمت انتهى والا قرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدأ
محدوث الخبر اي وما يقرب منه كذا اي هو حد الإعجاز ايضا ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا الى
ما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته عن العطف على المبتدأ بعد مضي الخبر
والعطف على بعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فاشيع اجيب عن جانب الشارح
على ما اشار اليه بآية كلمة مع موقع الواو في قوله اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه التي بان العطف
مقدم على الاخبار المحكوم عليه بحد الإعجاز كلاهما الاكل واحد منهما لان المقصود تعيين مرتبة الا
عجاز نفسه لا بيان ما يصدق عليه قوله مما لا يمكن معارضة - اشارة الى ان الموصولين ما يقرب منه
للجهل والمعروف ما يقرب منه المتعارف فيما بينهم وهو ما لا يمكن معارضته فيشمل جميع مراتب الإعجاز
لا يدخل غيرها فيها قوله هذا هو الموافق التي اي ما ذكرنا من العطف هو الموافق لما في المفتاح قوله

اي من الطرف الاعلى التي هذا تفسير ذكره شارح المفتاح وهو ملائقة قطب الدين ونقله الشارح
لثلاثتهم ما يتوهم في عبارة التخصيص من ان يكون ما يقرب منه عطف على هو فيصير المعنى ان حد الإعجاز
وما يقرب منه الطرف الاعلى قوله ولا ينبغي ان بعض الآيات - تأييد لما ذكرنا من ان حد الإعجاز هو الطرف
الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات القرآنية واقعة في مرتبة الإعجاز اي مشتركة في امتناع معارضته
مع ان بعضها اعلى من بعض وقيل انه قد وضع لما يرد من انه يلزم على هذا التوجيه كون الآيات متفادئة
في البلاغة مع بلوغها حد الإعجاز وحاصل الدفع انه لا يصير في هذا اللازم فان ذلك التفاداة واما بحسب تفاد
المقلات في البعضين كما اذا كان لبعض عشر مقامات تقتضي عشر اعتبارات والاخر خمس مقامات تقتضي
خمس اعتبارات ودرج المتكلم في كل بعض جميع اعتباراته او كيف كما اذا كان لبعض مقام يقتضي تأكيد اشديداً
بان يأتي بتأكيدين او ثلاثة كالاتكال الشديد وللبعض آخر مقام يقتضي تأكيداً ضعيفاً كالتأكيد واحداً كالانكار
الضعيف ودرج كل ذلك المتكلم واما بحسب رعاية الاعتبار مع اتحاد المقامات كان لكل البعضين عشر
مقامات لكن المتكلم راى في احدها بعض الاعتبار لضعف السامع عن فهم الكل لا ليجزئ لتالي عن الاتيان
بالبعض الآخر وفي الاخر جميعها لقوة على فهم الكل والاشارة الى تمام العجز حيث لم يقدر المعارض على
الاتيان بمثل ما ترك فيه البعض ثم ان المواد ببعض الآيات التي حكم عليها بامتناع المعارضة ما يكون
مقداراً قصراً سورة وانسكوت عن التقييد للشهرة كما مر قوله وفي نهاية الإعجاز - اسم كتاب الامام
عفي الدين الرازي رحمه الله تعالى عنه مقصود الشارح من نقل كلامه تأييد لما ذكره من قوله وما يقرب
منه عطف على هو ويكون المعنى ان الاعلى وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز كما هو المفهوم من عبارة نهاية الإعجاز

مشتركة في امتناع معارضة وفي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز واسفل وهو ما في طوف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق اى الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوان التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبنيها اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات

قوله اى طرف من البلاغة - التضييق ط كونه ما عبارة عن الطرف للبلاغة تنبيه على ان الطرف الاسفل داخل في البلاغة كالطرف الاعلى واخترازماد وقع في نهاية الاعجاز والاعجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شئ هذا حاصل ما نقل عن الشارح لا يقال طرف الشئ بحسب المعنى المتناهي غاية فلا يكون داخل فيه لأنقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعاً فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المصنف لاذ غير الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في الدخول لانه على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملحق عند هم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملحق بها فهو عند البلغاء يلحق قوله الى مرتبة هي احسن وانزل - اشارة الى ان كلمة ما عبارة عن المرتبة وكلمة دون بضم نقيض فوق كما في القاموس فيكون المعنى الى مرتبة تحت الطرف الاسفل وهي ما تتصل في جانب النزول بلا واسطة كما هو المتبادر عند الاطلاق فلا يرد ان هذا التعريف صادق على الطرف الاعلى والوسط فتعريف الاسفل غير مانع لان كل واحد من الاعلى والوسطين عليه انه مرتبة اذا غير الكلام عنها الى ما دونها التحق باصوات الحيوانات لان ما دون الاسفل دون بالنسبة الى الاعلى والوسط بالمرتبة فتأمل واجيب عنه ايضا بان هذا اليراد يدفعه ما في كلمة ما من العموم لان المعنى ما اذا غير الى اى مرتبة دون التحق الكلام باصوات الحيوانات فنخرج الاعلى والوسط فانهما ليسا كذلك اذ من جملة ما دون الاعلى والوسط والاسفل والتغير للخواص منها لا يلحقه باصوات الحيوانات قوله وان كان صحيح الاعراب - ومعتبر عند النحاة بل وان كان فصيحاً قوله باصوات الحيوانات - اللام في الحيوانات للعهد والمعهود بها غير الانسان وما وقع في المفتاح منكراً فراجع اليه بجعل التنكير للتخفيف اى حيوانات حقيقة وهو غير الانسان والنوعانية اعلم ان النسخ ههنا مختلف في بعضها التي تصدر في وفي بعضها تصدر باستقار لفظ الموصول فاعلم ان صفة الاصوات الحيوانات وعلى اثبات حال منها قوله بحسب ما يتفق كلمة ما مصدرية اى بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة متضمنة لها قاصدة اياها او موصولة اى بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها قوله من غير اعتبار الى بيان المصدر وبحسب الاتفاق فهو على حذف اى التفسيرية قوله والخواص الى عطفه على ما قبله عطف مرادف ثم المراد باعتبارها اعم من اعتبارها وجوداً او عدماً فلا يرد ان الكلام الذي يخاطب به البليد وقد ترك فيه الاعيان واللطائف يلزم ان يكون هذا من الكلام الملحق باصوات الحيوانات فان ترك اللطائف لبلاغة المخاطب وعدم فهمه اياها انما هو من قبيل اعتبار اللطائف فتأمل والله تعالى اعلم قوله بعضها اعلى من بعض بيان للتفاوت قوله بحسب تفاوت المقامات متعلق بتفاوتة وتفاوت المقامات بان يكون بعض المقامات يقتضى تأكيد واحد مثلاً وبعضها الكثرة في عدد هائلة وكثرة بان تكون المقامات والاحوال الكلام اكثر من مقامات واحوال الكلام آخر قوله ورعاية الاعتبارات - اى الخصوصيات باعتبار

والبعد عن اسباب الاخلال بالفصاحة وتبعتها أي بلاغة الكلام وجوه اخرى سوى المطابقة و
 الفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد للبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه
 الوجوه للكلام عرضي خارج عن البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة
 بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام ودون المتكلم لانها ليست
 مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالصفة للفصاحة والبلاغة

فرعاية خصوصيتين اعلى من رعاية خصوصية رعاية ثلاثة اعلى من رعاية اثنين قوله
 والبعد عن اسباب الاخلال التي بان يكون كلام مطابق لمقتضى الحال عن اسباب الاخلال بالفصاحة
 وكلام آخر مطابق الا انه مشتمل على سبب من اسباب الاخلال بالفصاحة غير مؤثر في الفعل والاول
 اعلى من الثاني قوله سوى المطابقة التي صفة للوجه ككونه غير معترف بالاضافة واشارة
 التوصيف الى دفع توهم ان المطابقة والفصاحة تتبعان البلاغة ايضا كما يفهم من قوله وتتبعها
 وجوه اخرى كما لا يخفى على من له ذوق سليم وفهم مستقيم في اسلوب الكلام وحاصل الدفع على ما
 اشار اليه بهذا التوصيف ان قوله آخر بمعنى المفاخرة فيكون المعنى وتتبعها وجوه معاخرة للمطابقة و
 الفصاحة وحينئذ لا وجه للتوهم المذكور فافهم فاقيل فعلى هذا التفسير لا فائدة في توصيف
 الوجوه بالآخوية لانه معلوم من قوله وتتبعها مع كونه موهما ان المطابقة والفصاحة ايضا تتبعان
 البلاغة كما مر اجيب عن ان الفائدة في التوصيف المذكور هي الاشارة الى ان الوجوه ليست
 تابعة للبلاغة في الوجود ولازمة لهما لان هذه الوجوه سوى الامور الذين يتمصيل البلاغة
 بها بل في الاعتبار بان تعتبر في الكلام بعد البلاغة وبالجملة انه تقليل فكأنه قال انما كانت
 غير لازمة لكونها سوى المطابقة والفصاحة ويرد عليه ان التعليل بذلك يقتضي ان المطابقة
 والفصاحة تابعتان في الوجود وهو كما ترى اجيب عن بانه لا ضرر فيه لان الوجود انما يتعلق بالبلاغة اولا
 والذات لكونها هي الكل والمطابقة والفصاحة لكونها من الاجزاء تتبعها والمتتفي منهما هي التبعية بوجه آخر
 فافهم قوله فيه اشارة - اعلى مجموع هذا الكلام لا في قوله وتتبعها فقط كما في المختصر لان
 العلم بتحسين هذه الوجوه انما يحصل بعد اجراء في له تورث الكلام حسنا على وجوه والعلة عا ذكر
 في المختصر ان المراد لفظ تتبعها مع سائر ما يتعلق بالفعل من الصفات وحينئذ لا فرق في المثال
 بين الشارحين **قوله** لفظ تتبعها اشعار بان التعبير عن الوجوه بالتوابع للبلاغة ثم انصافها بكونها
 محسنة للكلام يدور على انها انما تعد محسنة بعد تحقق البلاغة وهي عبارة عن مطابقة الكلام
 الفصيح لمقتضى الحال فثبت انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وانما قلنا ان التعبير
 عنها بالتوابع ثم الاصل لكونها محسنة انما يدل على ان لما قالوا ان الحكم على المشتق يشترط بمبدئيته
 ماخذ الاشتقاق فافهم قوله لانها ليست مما يجعل المتكلم **المراد** على بانه لا مانع لانصاف
 من صدر منه الترتيب بالمرصع ولا من انصاف من صدر منه الطباق والتجنيس بالمطبق والتجنيس
 الى غير ذلك بل اللغة حاكمة بان من قام به معنى يشق له منه صفة فلا يصح ما ذكره وجه جعلها
 تابعة لبلاغة الكلام واجاب عنه الشارح في المنهية بان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه
 الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ
 فصيح ولا يقال مرصع ولا مجنس في العرف وان اطلاق المرصع والمجنس في اللغة على من صدر منه

بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم
تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيا انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد
الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تقييد لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستقلة
للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبياد واللغة والنص والنوعين علم مما تقدم امران احدهما
ان كل بليغ كلاما كان ومتكلم فصيح لان الفصاحة ما خوزة في تعريف البلاغة على ما سبق

التوصيف والتجنيس قوله ملكة يقدر بها على تاليف كلام بليغ - يريد عليه انه لا يكون ما غاب
من له ملكة يقدر بها على تاليف الكلام البليغ في فرع من المعاني كالمدح - الذم مثلا مع انه ليس
ببليغ عندهم اجيب عنه بان مراده يقدر بها على تاليف كلام في اي فرع اراد من المدح والذم
او غير ذلك والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم حيث عرف المقصود كلام
الاستغناء قوله ملكة يقدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح اي يقدر بها على التعبير عن كل
ما وقع عليه قصد المتكلم وادراكه فبملاحظته يكشف عن المقصود ههنا بطريق المقايسة وايضا
ان المتبادر من الملكة هو الكمال وهو ما ذكره والتعريف يحل على المتبادر وما قيل باعتبار
العموم في الكلام البليغ بناء على ان التكرار الموصوفه بصفة عامة نعم كما هو راي الحنفية لان
عموم الصفة قرينة على ان القصد منها الى مجرد الجنسية دون الوحدة قال الشارح في التلويح ان
في التكرار معنى الوحدة والجنسية الا انه قد ينضم اليها قرينة دالة على ان القصد الى مجرد الجنسية
دون الوحدة فلا تختص ببعض الافراد كما اذا وصفت بصفة عامة والحكم مما يصح تعليقه بهذا
الوصف فانه يعلم من ذلك تعلق الحكم بكل ما يوجد فيه الوصف كقولك اكرم رجلا عالما اي اي
رجل عالم كان او باعتبار اية اعتبار العموم في التاليف المضاف الى كلام في التاليف بناء على
ان اضافة المصدر بفيد العموم فغية انه يستلزم انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام
البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والافتقار الى تاليف خارج عن طرق البشر ولئن قيد بوسعهم
يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون قومه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو
دونه في البلاغة وفساد ما بين قوله على ما تقدم - اي من تعريف البلاغة والفصاحة قوله
وتمهيد لبيان انحصار ما قيل يريد عليمات الا مراد اول اعني ان كل بليغ فصيح لا دخل له في بيان
الانحصار بل فلا يصح القول بكون قوله فاعلم ان تمهيدا اجيب عنه بانه لا يلزم من كون هذا القول
تمهيدا ان يكون تمهيدا بجميع ما يستفاد منه فافهم ثم المراد بعلم البلاغة علمه من مزيد اختصاص
بالبلاغة ومعنى انحصارها فيها اثبات مزيد الاختصاص لها بها وليس المراد به اسم هذين العلمين
والا لم يكن للاختصاص المذكور معنى قوله وانحصار مقاصد الكتاب - حاصله انه لما علم ان البلاغة
لا تنحصر عن المطابقة والفصاحة وعلم ايضا ان لها توابع فعلم ان مقصود الكتاب الذي صنف في
علمه مزيد اختصاص بالبلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلاثة لان علم البلاغة منحصرا
في الفنون الاولين اعني المعاني والبيان فاعلم توابعها ينحصر في الثالث اعني البديع فلا يريد
ان المصنف لم يبين انحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة والحاصل انه حصص
مقاصد الكتاب في ما سبق في علم البلاغة وتوابعها وحصص ههنا علم البلاغة وتوابعها والفنون
الثلاثة فانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة قوله فيه تقييد اي في قوله فاعلم

ولا عكس أي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها لما قالوا مرجع الصدق والكذب إلى طباق الحكم للواقع والإطابقة أي ما به يتحققان ويتصلان ذلك إلى الاختراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد والالزام أي المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة وإلى تميز الكلام الفصيح من غيره

كل بليغ فصيح ولا عكس تعريف لصاحب المقاح قوله حيث لم يجعل الخ لانه عرف البلاغة ببلوغ الحكم حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى أن الأول يستفاد من المعاني والثاني من البليان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة خاصة مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والعرض كالأخفى هكذا قيل والحق أن كلام السكاكي هذا لا يدل على عدم اشتراط الفصاحة بل على عدم الدخول في ما هيتهما فما هيتهما هي التوفية والإيراد وشرط تحققها في الكلام هو الفصاحة كالظاهرة لتحقيق العبادات فكما أن الصلوة بدون النظافة لا فضلها ولا تعد صلوة كذلك المطابقة مع عدم الفصاحة لا فضلها ولا تعد بلاغة بل المطابقة مع عدم الفصاحة تكون كغليظ اللأى في اغناقا الخنازير قوله كلاما كان أو متكلما - أي المراد بالفصيح أعم من الكلام المتكلم أما بناء على استعمال اللفظ المشترك في معنوية كما هو عند البعض فإن البليغ موضوع للكلام والمتكلم موضوعين مختلفين فلفظ البليغ من قبيل المشترك اللفظي الذي تعدد فيه الوضع أو بناء على عموم المجاز عند من لا يجوز عنده استعمال اللفظ المشترك في معنوية وهو عبارة عن أن يطلق اللفظ ويراد منه معنى أعم من الحقيقي والمجازي فيراد بالبليغ ما يطلق عليه لفظ البليغ وعنده فودان متكلم وكلام فيكون من قبيل المشترك المعنوي قوله ما خذ في تعريف البلاغة - أي مطلقا كما في المختصر أي سواء كانت بلاغة الكلام أو المتكلم إلا أن اخذها في بلاغة الكلام صراحة في بلاغة المتكلم بواسطة وذلك لانه اخذ في بلاغة المتكلم بلاغة الكلام حيث قال ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ وقد اخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ فصلا لفصاحة ما خذ في بلاغة المتكلم قوله أي ليس كل فصيح بليغا - إشارة إلى أن العكس ههنا بالمعنى اللغوي وهو العكاس الموجبة الكلية موجبة الكلية لا بالمعنى المصطلح وهو العكاس الموجبة مطلقا جزئية لصدق قولنا بعض البليغ فصيح قوله وهو ظاهر - أي عدم صدق العكس اللغوي ظاهر لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذلك يجوز أن يكون لأحد ملكة يقتدر بها على التعبير عما المقصود بلفظ فصيح من غير مطابق لمقتضى الحال قوله والثاني أن البلاغة في الكلام أي علم من تعريف الفصاحة والبلاغة أي أن أحد ما ذكره بقوله أن كل بليغ الخ والثاني أن البلاغة في الكلام الخ حاصله أن الفصاحة لما كانت معتبرة في البلاغة فما هو معتبر في الفصاحة وجوده أو عدمه فهو معتبر في البلاغة كذلك صرح مرجع البلاغة إلى تميز الكلام الفصيح عن غيره وكانت البلاغة تزيد على الفصاحة بتوقفها على الاختراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد صرح أن البلاغة مرجعها إلى الاختراز إلى الفصاحة والبلاغة بعيد الكلام مع أن بلاغة المتكلم أيضا مرجعها إلى الأمرين المذكورين وموقوف عليها كالبلاغة الكلام بها للإيضاح وإشارة إلى أن كونها مرجعا لبلاغة المتكلم بواسطة كونها مرجعا لبلاغة الكلام ويمكن أن يقال إن وجه التقيد بالكلام هو أن الخطأ في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى طبيعة البشرية في حين من أحياء البليغ ولا يدل على انتفاء بلاغة أعني الملكة المذكورة كما أن عدم معرفة الجتهل في بعض الأحكام لا ينافي الاجتهاد فلا اختراز عن هذا الخطأ ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي وجوب الخطأ

والا لربما ورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غير تميز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلّة الغائيّة لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف رحمه الله تعالى يؤل المعنى الى ان الغرض

المذكور اياها بل انما ينال في بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا يرى ان امره القيس بليغ بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا لقوله غدا ثوبا مستشترت الى العلي = و امثال هذا في كلام امثاله كثير **قوله** ما يجب ان يحصل الخ هذا من قبيل الاستخدام لان المرجح ههنا مصدر هي الاسم مكان بدل ليل تعدية بالي وهذا التفسير انما هو المرجح بالمعنى الثاني وبه ينكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول ومحصل المرجح ما يتوقف عليه **قوله** حتى يمكن حصولها - المراد بالامكان الامكان الوقوعي وهو الحصول بالفعل لا الامكان الذاتي وهو الجوار العقلي حتى يرد ان مكان الحصول ذاتي للبلاغة فلا يتوقف على شيء ولا يعمل كما برهن في محله **قوله** كما قالوا مرجع الصدق والكذب الخ اعترض عليه بان اطباق الحكم ولا طاعة عين الصدق والكذب فكيف يكونان مرجعا لهما بالمعنى المذكور اجيب عنهما بان الصدق والكذب يقسمان بمطابقة الخبر للواقع وعدل ههنا ومطابقة الحكم له او عدمها فيصل مرجعا لهما ويمكن ان يكون المراد بالصدق صدق الخبر لا الخبر حينئذ لا يرد الاعتراض المذكور لان صدقه عبارة عن كونه بحيث يطابق حكمه الواقع وليس الطابق واللاطابق نفس الصدق والكذب ويكون مرجعا لهما **قوله** ما به يتحقق - اشأ الى ان المرجح بمعنى الموقوف عليه **قوله** عن الخطاء في تاديب المعنى المراد - الام في الخطاء للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقية **قوله** وما يحتمر به عن الاول - اي الخطاء في التاديب علم المعاني اذ لا يحتمر به عن التعقيد المعنوي ويمكن ان يقال ان الخطاء بسبب التعقيد المعنوي ليس بمطلوب في التاديب بل في كيفيتها ولو قال عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر **قوله** ولا يرد ادا - اي وان لم يكن مرجع البلاغة للاحتراز المذكور لا يمكن حصول البلاغة بذات الاحتراز اي مع الخطاء في التاديب وهذا يحقق وقوع كلام بليغ مشتمل على الخطاء وهو كما ترى لان اشتغال الكلام على الخطاء في التاديب لا يكون الا لعدم مطابقة لمقتضى الحال وحينئذ كيف يكون بليغا اذا عرفت فقرير كلام الشارح علمت ان دفع ما اورد عليه من ان المراد بالاحتراز عن الخطاء عدم الخطاء فعلي فقد برز انتفاء ذلك لعدم اعني وجود الخطاء يتعين تاديب المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لاياد كلمة رب ههنا سواء حملت على التقليل او التثنية وما حصل الاندفاع ان كلمة رب ههنا للتحقيق فانها قد تستعمل له كما نقله الشارح في مباحث الشرط عن ابن الحجاب **قوله** والى تميز الكلام الفصيح الخ وانما لم يجعل المرجح ههنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفضيلة وان كان هو الانسب بقوله السابق وهو قوله الى الاحتراز عن الخطاء لان هذا الجعل يوهم لان يكون مختصا فيما يناله ولا يكون شاملا لكلام غيره الذي اوردته مطابقا لمقتضى الحال فافهم والله تعالى اعلم **قوله** والا لربما ورد الخ اي وان لم يتوقف بلاغة الكلام على التميز للزكوة بل الاتيان بالفصيح يكون اتفاقا امكان ان يؤتى به غير فصيح فلا يكون بليغا اعتبارهم الفصاحة في البلاغة ثم لما كان الاداء مناسبا للمعاني ولا يرد بالالفاظ لم يقتض الى عن الموافقة في العلتين المتناسبتين

من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحاً هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتميز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صح به واريده بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعنهما غرض منها وغاية لهما فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على

لامرين المتناسبين واتى بالاداء في الادي وبالايراد في الثانية فافهم قوله ويدخل في تميز الكلام
 دفع اعتراض يرد ههنا وهو انه كما ان مرجع البلاغة الى تميز الكلام الفصيح عن غيره كذلك الى تميز الكلام
 الفصيح عن غيره فعلى هذا يكون عبارة الصنف قاصلة عن اداء ما هو لابد من ادائه حاصل الدفع
 مستغنى عن البيان الزائد على ما في الشارح فاقول اي حاجة الى الاعتذار وهلا ترك تقيد تميز
 بالكلام اجيب عنه بانهم ان يكون بلاغة الكلام موقفا على تميز التكلم الفصيح ايضا فان قيل
 فعلى هذا ينبغي ان يقيد التميز باللفظ ليس دفع القصور والتوهم المذكوران اجيب عنه بان قد سبق
 ان فصاحة المفرد والكلام كالحاقيقتان مختلفتان فلو قدر موصوف الفصيح ما يتناول المفرد والكلام
 كاللفظ لكان لفظ الفصيح كالمجمع بين معنيي المشترك بلا ضرورة فاحتراز عن توجه قدر الكلام دون
 اللفظ وايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقدير خلاف الكلام فان القرينة
 على تقديره موجود وهو انصافه بالفصاحة كما مر اجيب ايضا بان تقيد التميز بالكلام وجعله موقفا
 للفصيح اشاع لما في الايضاح حيث جعل الفصيح صفة للكلام فان قيل فاي نكتة لصاحب الايضاح
 حيث جعله صفة للكلام دون اللفظ مع انه على هذا يتحقق الاستغناء عن الاعتذار المذكور اجيب
 عنه بان النكتة فيه اشارة الى ان بلاغة الكلام تتوقف على فصاحة الكلام اولا وبالذات وعلى
 فصاحة الكلمات ثانيا طالعرض وهذا لا يحصل الا بالجعل المذكور فافهم والله تعالى اعلم قوله
 فان قلت الخ استفسار واستلفات الى ان تعريفه بما يتوقف عليه البلاغة كما وقع منه حسن وبلاغة
 الغائية كما وقع عن غيره لا يعجز كما فضله بقوله قلنا بل هو فاسد الخ قوله وفساده واضح
 لان الاحتراز مثلا انما يصلح غرضاً للعلم بشئ العلم هو الذي يطلب به الاحتراز عن الخطأ
 والتميز وامثاله ما كونه غرضاً للمطابقة فلا معنى له وكذا التميز اذا لا يطلب التميز
 من ذلك بالمطابقة لعدم افادتها اياها اذ ليست علما وانما هي وصف للكلام فلا
 يصح ان يقال طابق الكلام للاحتراز ومثلاً ايضا كلاهما فعل التكلم فجعلهما غرضاً
 لكون الكلام مطابقا لا معنى له لان الغرض هو المطلوب للمفاعلة بفعله ومطابقة المذكور
 ليست فعلا له وكذا العلة الغائية هي الباعثة له على فعله لتتوجه عليه والمطابقة المذكورة
 ليست فعلا وايضا الغرض من الشئ ما يتأخر عنه ويترتب عليه كل واحد من انتفاء الخطأ والكون
 وكذا التميز الفصيح من غيره ما يتوقف عليه بلاغة الكلام متقدم عليهما كما اشار اليه في تفسير المجمع
 ولو سلم تأخيره وترتبه عليه لم يستقيم الغرضية ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة الاحتراز
 عن الخطأ وتميز الفصيح عن غيره وهو ظاهر جدا بل الغرض من جعل الكلام بليغا انصافه
 بالحسن الذي دارت عليه شانه واقافته المعنى على ما ينبغي قوله لان غاية ما علم الخ حاصله ان
 تفسير المجمع بالعلة الغائية لا يناسب المتفريع المذكور بقوله فعلم لان المعلوم من تعريف البلاغة

الاقتصاف بهذاين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة المحس فمن جمع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تميز الفصيح من غير كة يعنى معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزا ولا تميز السالم من الغرابة عن غير كة اي معرفة ان هذا السالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة

في المنكسبيتها لنفس هذين الفعلين لان بلاغة المتكلم عبارة عن الملكة وهي سبب لتأليف الكلام البليغ والتأليف المذكورانما يحصل بالاحتراز والتميز المذكورين فيكون بلاغة المتكلم سببا لهما فيكونان معنويين لا علميين هذا اذا اريد بالاحتراز والتميز نفس هذين الفعلين كما مر وان اريد بها التمكن منها فالعلوم مما سبق انما هو توقف البلاغة عليهما اي على التمكن منها لان بلاغة الكلام تتوقف على الاحتراز والتميز المذكورين وبلاغة المتكلم كما عرفت هي التمكن من بلاغة الكلام والتمكن من الموقف موقوف على التمكن من الموقف عليه فتكون بلاغة المتكلم الذي هي عبارة عن التمكن من بلاغة الكلام موقفا على التمكن من الاحتراز والتميز المذكورين فيكونان مقدمين على البلاغة والفرض متاخر فافهم قوله ولم يعلم انهما عرضا اي ولم يعلم ان الاحتراز والتميز المذكورين عرض منها وغاية لها ومع قطع النظر عن صحة التفريع وعدم صحته لا يجوز ان يكونان عرضيين فان من المتكلم ربنا الله عز وجل شأنه ولا يصح ان يكون بلاغته تعالى غاية وخرى فان افعاله تعالى ليست معللة باغراض كما هو المقار عند عم قوله فالرجوع الى الحق وهو تفسيره بما مر قوله فالحاصل - اي الحاصل من كلام المصنف قوله ان البلاغة - اي بلاغة الكلام قوله ترجع الى هذين الامرين - اي الاحتراز والتميز قوله واقدر عليها - اي التمكن من بلاغة الكلام وهي بلاغة المتكلم قوله يتوقف - اي بواسطة بلاغة الكلام قوله على الاتصاف بهذاين الامرين - ليس المراد به الاتصاف بالفعل بل حبشية الاتصاف لان الاقتدار المذكور كما علمت عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا تتوقف على الاحتراز والتميز بالفعل بل على كونه بحيث يحترز مثلا فليس فهم قوله وهو امر يتحصل اى الاتصاف بهذاين الوصفين امر يتحصل ويكتسب والمقصود منه دفع التوهم الناشئ من تسمية هذين العلمين اعنى علم المعاني والبيان بعلم البلاغة من توهم احتياج البلاغة الى هذين العلمين فقط لا الى غيرها علم وحاصل المدفع ان البلاغة لما كان مرجعها الى الامرين المذكورين والاقتدر عليها يتوقف على الاتصاف بهذاين الوصفين فاي امر علما كان او غيرا اذا كان له دخل في تحصيل هذين الوصفين يحتاج اليه البلاغة لا الى العلمين المذكورين فقط واما تسميتهما بعلم البلاغة فلمزيد اختصاص لهما بها كما سبق قوله واما التحقيق قوله الثاني دفع اعتراض يرد على المصنف من ان تقسيم تميز الفصيح عن غير كة اما من قبيل تقسيم الكل الى الجزئيات او من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء وكلاهما فير مستقيم اما الاول فلعدم صدقه على كل واحد من الاقسام والكل صادق على الجزئيات البتة واما الثاني فلبيان التميز وعدم كونه اجزاء وحاصل ما يعاب به الشارح اننا نختار الشق الثاني ولا نعلم بساطته لانه باضافة الى الفصيح صار مركبا وجموعا من جنس تميزات بعدد المخالات بالفصاحة كما لا يخفى قوله يعنى معرفة ان اشارة الى ان المراد بالتميز انما هو التميز العلي لا الفعلي لعدم

وتميز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تميز
السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان تكا كما تم ومسرجا
غرابة بخلاف اجتماعهم وكالسراج لان من تتبع كتب المتداولة و
احاط بمعاني المفردات المأثورة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقيح وتخييل فهو
غير سالم من الغرابة اذ بضد هاتين الاشياء وتميز السالم من مخالفة القياس عن غيره

توقف بلاغة الكلام عليه بل يتوقف على معرفة الفصيح والتميز الفعلي هو ان يعرف الفصيح من غيره مع الاتيان
به وترك غيره ثم ان قوله اما التحقيق قوله اذ مبتدأ وقوله فهو اذ خبره والضمير الاول راجع الى التحقيق
والثاني الى التميز والجملة اعني قوله اجزاؤه تميز السالم اوصفة مركب قوله وهكذا جميع الخ اي هكذا
جميع اسباب الاخلال بالفصاحة تميز السالم عن كل منها غيره جزء تميز الفصيح عن غيره قوله
لان من تتبع الكتب الخ دفع هذا ما اورد الوديعي على المصنف من ان ظاهرا هو كلامه يقتضي ان
علم متن اللغة يبين فيه ان هذا اللفظ مثل تكا كما تم غريب يحتاج في معرفة معناه الى ان يبحث
عنه في كتب اللغة المبسطة فيه وان مثل مسراج يحتاج الى ان يخرج على وجه بعيد مع انه لم يذكري
متن اللغة لهذا المباحث اصلا وحاصل ما اجاب له الشارح ان مراد المصنف انه يعرف بهذا العلم
السالم من الغرابة عن غيره بمعنى انه يعلم من تتبع الخ احوما قال الشارح قوله وكالسراج -
عطف على اجتماعهم اي وبخلاف لفظ كالسراج وهو ناظر الى مسراج كما ان اجتماعهم ناظر الى تكا كما تم
قوله ما عداها مما يفتقر الى تنقيح وتخييل اشارة الى فسمي الغريب ثم لما كان في استلزام معرفة
المفردات المأثورة الاستعمال لغيرها نوع خفاء قال اذ بضد هاتين الاشياء فيه اضرار قبل
ذكر المرجع لفظا تقدمه رتبة قوله فانفع ان الخ فخرج على كون التميز مجموعا مركبا من التميز
الخامسة قوله منه ما يمين - يرد على ظاهرها عبارة المتن انه يعلم منه الى بعضا واحد يتبين
في احد هذه الاشياء مع ان المتبين في كل واحد منها بعض آخر فالصواب ايرادها وادوا بدل او
واجيب عنه بان كلمة ما لف وحمل فانها عبارة عن جميع التميزات الحاصلة بهذه الاشياء
وما بعده هانشر وشائع في مثل هذا النشر كلمة او كما في قوله تعالى وقاويل يدخل الجنة او من كان
هو اذ نصارى فيفيد انه يحصل لكل منها بعض من تلك التميزات واعترض عليه بان التبيين الا
علام فلا معنى لعلام التميز الذي فسر بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم و اجيب عنه بان معنى
كون التميز المذكور مبينا في علم متن اللغة انه يحصل بسبب امرين فيه وهو الالفاظ الغير الغريبة
المبينة في الكتب المتداولة فاسناد يبين الى كلمة ما الذي هو عبارة عن التميز اسناد مجاز فان من
احاط بها علم ان ما سواها غريب ويكون قوله او يدرك بالحسن بمعنى يحصل الخ على سبيل التجوز
قوله في علم متن اللغة - اي اصلها لان المتن يستعمل بمعنى الاصل قيل انما سمي هذا العلم به لان
التي هو ظهر الشئ ووسطه وقوله وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة
غير هذا العلم كالحروف مثلا تعلق بالالفاظ لان حيث المعنى الموضوع له اللفظ وما تعلق بالمعنى
ثم اللغة في اللغة التلطف بالايض يقال لغايلونوا ولغة اذ تكلم باللم يفد وفي الحديث من قال
يوم الجمعة لصاحبه انصت فقد لغا وفي الاصطلاح لفظا وضع لمعنى مفردا كان او مركبا وعلم متن
اللغة علم يعرف به او صناع مفردات اللغة قوله لان اللغة الخ اي لو قال علم اللغة لتناول جميع اقسام

يبين في علم الصغرى اذ به يعرف ان الاجل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البرهان
فان تضع ان تميز الفصيح عن غيره منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابية عن تميز النسا
من الغرابية عن غيره واما قال متن اللغة يعنى العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع
اقسام العربية اذ في علم التصريف كخالفه القياس اولى علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي
او يدرك بالحس كالتنازع اذ به يدرك ان مستشرقنا متنافرون ومرتفع وكذا تنافر الكلمات

العربية فلا يصح المقابلة بقوله اذ في التصريف اذ في علم النحو لشموله بهما ايضا قوله اذ في علم التصريف كخالفه القياس
اعترض عليه بان المراد بالقياس اما لقياس التصريف في الجديد كقولهم ان المثليين اذا اجتمعنا في
كلمة واحدة و كان الثاني متعوكا ولم يكن رائد الغرض وجب الادغام يلزم ان يكون نحو
آل و ماده ابابا و غور يور و قطط من اشواذ الثابتة في اللغة غير فصيح لخالفتها من القانون التصريفي
الجديد و ان اريد به ما ثبت عن الواضع فخلافه لم يعلم من علم الصغرى فلا يصح انه مبين في علم التصريف
اجيب عنه بان اريد به الثاني ولا نسلم ان المخالفة منه غير معلوم في علم الصغرى لانهم يذكرون
الانفاذ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدل هذه الالفاظ خلاف ما ثبت
من الواضع فانهم والله تعالى اعلم قوله والتعقيد اللفظي - اي كون الكلام مغفلا لا يظهر مراد بغيره
لخلل واقع في النظم ويرد عليه ان التعقيد اللفظي ان كان يحصل بامور مخالفة لقوانين النحو فلا يكون
مغايرا عن ضعف التاليف فلا حاجة الى ذكره بعد ذلك وان كان بامور كل واحد منها شاذ لا يستعمل
جار على القوانين فكيف يبين في علم النحو اجيب عنه باننا ما ان يكون حاصلا بضعف التاليف او باجتماع
امور كل واحد منها خلاف الاصل وان كان جائزا ولا شك ان كل واحد من ضعف التاليف ثم ان كون
سببه احد الامرين هو الغالب فلا ينافي ان التعقيد اللفظي قد يحصل ببعض الامور والشائع استعمالها
كترك ضمير الفصل في نحو زيد العالم من نبي فلان فانه مع الترك يحتمل الخبر والصفة والله تعالى اعلم
قوله او يدرك بالحس - اي تميز يدرك متعلقة بالحس وهو التنازع كما يدل عليه قول الشارح اذ به
يدرك ان فلا يرد ان التميز عبارة عن المعرفة ولا يدرك بالحس ذلك التميز لانه لا يحصل به العلم بل يعلم
ثم المراد بالحس الذوق الصحيح الذي هو كماله في الادراك كالحس فقولوه ههنا يدرك بالحس لا ينافي
ما سبق من ان التنازع يدرك بالذوق قوله اي ما يبين ان في التغيير راجع الى ما النفس بالتمييزات
المدكورة لانه عائد الى ما يدرك كما زعم بعض الشارحين لفساد المعنى لان مقتضى العبارة
على هذا التقدير ان كل ما عدل التعقيد المعنوي يدرك بالحس وليس كذلك بل المدرك بالحس بعض
اما عدله والضايقوهم من هذا الكلام على ذلك التقدير ان التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم
المدكورة لانه قال ما عدل التعقيد المعنوي يدرك بالحس واما هو فلا يدرك به وهو محتمل لان
يدرك بالعلوم المذكورة السابقة وحينئذ لا حاجة الى علم البيان لبيان التعقيد المعنوي مع انه
بصد بيان الحاجة اليه لبيان فافهم والله تعالى اعلم قوله والغرض من هذا الكلام ان اي من قوله
والثاني منه ما يبين ان قيل المراد بالكلام هو قوله وهو ما عدل التعقيد المعنوي وهذا اظهر ثم مقتضى
مشاريح من هذا الكلام بيان ان المراد بالمصنف بهذا القول وهو تعين ما يتوقف عليه البلاغة من العلوم
وغيره و بيان الاحتياج الى علم المعاني والبيان هو المقصود بالذات بوضع المقدمة ليعلم امر
البلاغة فوضعوا ذلك علم المعاني والبيان قوله وسهو ما علم البلاغة ان دفع توهم وهو انه لما كان
مراجع البلاغة هو العلوم المذكورة والحس في الوجه لتخصيص العلمين بالتسمية وحاصل الدفع

وصوأي ما يبين في هذه العلوم أو يدرك بالحس ما عد التعقيد المعنوي إذ لا يترتب تلك العلوم ولا بالحس يتميز
 السائر من التعقيد المعنوي عن غير لا والقرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك
 بالحس يتميز بها عما يجب أن يحتوز عنه تعليم أنه لم يمتثل لما ترجع إليه البلاغة الأكثر لزوم الخطأ في التأدية وتميز
 السائر من التعقيد معي غير لا يحتوز عن التعقيد منست الحاجة إلى علم به يحتوز عن الخطأ وعلم به يتميز عن التعقيد
 المعنوي ليتم أمر البلاغة فوضو الذي الك على المعاني البتة وسموها علم البلاغة لكان مزيد لخصاص لهما بها وإلى هذا
 أشار بقوله وما يتميز عن الأول بغير الخطأ في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين الذين احتيج

ان رعاية الفنين لمصوب البلاغة لما كان بعد رعاية العلوم المذكورة والحس وبعد رعاية المعاني البتة لمصوبها
 حالة متحقق بل هي تتحقق عندها ويتم بها فكانها هو المرجع دون غيرها لان العبرة للجزء الاخير
 وسموها علم البلاغة دون غيرها والله تعالى اعلم قوله لكان مزيد لاختصاص بها المكان مصدر
 ميمي بمعنى الكون والثبوت واسم مكان على انه من باب الكناية أي المراد لازمه وهو الكينونة مثل
 قولهم نفيت عنهم مقام الذنب ومزيد مصدر ميمي بمعنى الزيادة فيكون المعنى لوجود زيادة
 اختصاص فم يمكن ان يكون المعنى بزيادة الاختصاص ما ذكرنا من ان رعاية الفنين لما كان بعد رعاية
 العلوم المذكورة والحس وبعد رعايتها لا يبقى لمصوبها حالة منتظرة فيكون لهما مزيد اختصاص بالنسبة
 الى العلوم والحس بعد اشتراكها معها في نفس الاختصاص لكونها مما يتوقف عليه حصول البلاغة
 فيكون هذه العبارات من متعلقات الكلام المذكور للدفع المذكور ويمكن ان يكون معنا زيادة الاحتياج
 اليها في حصول البلاغة بالنسبة الى العلوم والحس فيكون هذا وجه آخر لتسميتها علم بلاغة فيرد عليه
 اننا نسلم ان لهما زيادة اختصاص بالبلاغة لان المصنف جعل مرجع البلاغة امرين الاعتراض في الخطأ
 في تأدية المعنى المراد وتميز الفصيح عن غيره والاموال اول يفيد لا علم المعاني ولا يشارك فيه غيره من
 العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التعبير بل يند والامر الثاني يفيد لا علوم متجددة من جملتها البيان
 ولا زيادة له عن غيره اجيب عنه ان المراد بقوله مزيد اختصاص لهما أي مجموعهما لا لكل منهما
قوله يعني الخطأ في التأدية دفع اعتراض يرد على عبارة المتن من ان الاول المذكور في عبارته
 هو الاعتراض عن الخطأ في التأدية فيصير معنى قوله وما يتميز به عن الاول ان العلم المعاني يحتوز
 به عن الاعتراض عن الخطأ في التأدية وهو كما ترى فاسد دحاصل الدفع المشار اليه بتفسير الاول بقوله
 يعني الخطأ في التأدية ان المراد بالاول اول الامرين الباقيين الذين احتيج الى الاعتراض عنهما وهو
 الخطأ في التأدية وليس المراد بالاول ههنا ما هو مقابل للثاني وهو الاعتراض عن الخطأ حتى يصير
 المعنى فاسد او يمكن ان يقال في دفع الاعتراض المذكور من عبارة المصنف رحمه الله تعالى ههنا على حذف
 المضاف فيكون المعنى وما يتميز به عن متعلق الاول ومنعطفه هو الخطأ فافهم قوله فظهر ان علم
 البلاغة أي علم له مزيد اختصاص بالبلاغة وليس المراد به علم له دخل في حصول البلاغة حتى يكون
 اول كلامه منافيا ومناقضا لآخره فافهم وجه الظهور مما تقدم ظاهر لانه علم منه ان رعاية
 الفنين لمصوب البلاغة بعد رعاية العلوم المذكورة وبعد رعايتهما ليس لمصوب البلاغة حالة
 منتظرة فيكون لهما مزيد اختصاص بالنسبة لغيرها قوله فانه من مزال الاقدام - إشارة الى
 وقوع اغلاط كثيرة في هذا المقام من تفسير المرجع بالعلة الغائية وعدم معرفة معنى قوله يبين
 في علم متن اللغة والاعتراض عليه وادجاع ضير هو في قوله وهو ما عد التعقيد المعنوي الى
 ما يدرك بالحس وحل قوله وما يتميز به عن الاول على الاول المقابل للثاني الذي هو تميز الفصيح

الى الاحتراز عنها واما الاول المقابل للثاني الذي هو تميز الفصح فاما هو الاحتراز عن الخطأ لانفس الظاهر وما يجوز به التقيد
 معنوى علم البيا فظهر ان علم البلاء منحصراً في علم المعاني وان كانت البلاء ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا عليك التامل في هذا المقام انه
 من مزال الاقدام فاحتاجوا لمعرفة توابع البلاء الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يترباه وجوه التحسين
 علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاء وتوابعها انحصر مقصوده في القنون الثلاثة
 وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخرين يعني
 البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة

١ قوله وجوه التحسين اي الاول والثاني يحصل بهما تحسين الكلام قوله وكثير من الناس طريقان

والاول ما ذكر بقوله وما يجوز به الخ قوله وبعضهم يسمي الاول الى طريق ثالث قوله والثلاثة الخ
 ظاهر قوله يدل على ان قوله والثلاثة من تمة الطريقة الثالثة فيكون حاصله ان الطريقة الثالثة ان تسمى
 الاول بالمعاني والاخرين بالبيان والثلاثة بالبديع وقيل تقديره وبعضهم يسمي الثلاثة علم البديع فعلى
 هذا يكون هذا القول بيان الطريقة الرابعة ولا يكون من تمة الطريقة الثالثة قوله ولا يخفى وجوه المناسبة
 اما تسمية الاول بالمعاني فلا بد من افاضة التركيب خواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية اشعار
 بتعلقه بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلا بد من متعلق بايراد المعنى الواحد وبيان بطرق مختلفة في الوضوح
 واما تسمية الثالث بالبديع فلا بد من متعلق بامور بدية واشياء غريبة وهي المحسنات كالترصيع والتجسيم و
 غيرها ولانه لما لم يكن له مدخل في تاديت المعنى المراد المصوغ له الكلام صار امرا مبتدعا لا يتردد
 واما تسمية الجميع بالبديع فليدفع مباحثها الى حسناتها وان يعرف به امور مبتدعة بالنسبة الى تاديت اصل
 المراد قوله الفن الاول علم المعاني - ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشارح
 فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون اجمع الى تقدير المضاف اما في الاول او في الثاني اي معنى
 الفن الاول علم المعاني والفن الاول الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسمية
 للدلول باسم الدال او عكسه فالامور ظاهرة قوله قد مره على البيا لكونه منه بمنزلة المفرد الخ كلمة من
 حذرة شتى اتصالها لانه يفهم منه اتصال شئ بجوهرها وهي ابتدائية الا ان الابتداء ههنا باعتبار الاتصال
 اتصال يعني ان جوهرها ليس مبتدأ أو منشأ نفس ما قبلها بل لا اتصاله بشئ فاما ان يقدر متعلقها فعلا
 خاصا كما قيل في قوله عليه الصلوة والسلام انت مني بمنزلة هارون من موسى ان قوله مني خبر المبتدأ
 ومن في من موسى و متعلق الخبر خاص والباء زائد في معنى انت متصل بي نازلا مني منزلة هارون
 من موسى واما ان يقدر فعلا عاما كما ذهب اليه البعض حيث قال في بيان ذاك القول اي منزلة كاثينة
 وناشئة مني كمنزلة هارون من موسى فالتقدير ههنا لكونه متصلا به ونازلا منه منزلة المفرد متصلا وناز
 لا من المركب او لكون منزلة كاثينة منه كمنزلة المفرد كاثينة من المركب قوله يعرف به ايراد المعنى الواحد
 كما يراد معنى قولنا زيد جواد بجهة التركيب زيد كثيرا الواد زيد مهزول الفصيل وزيد جبال الكلب
 وزيت لجواني الحمام وقد رثيت زيدا قوله بعد رعاية المطابقة - الظاهر انه ظرف للايراد ويرد
 عليه ان علم البيا لا يعرف به الايراد المقيد بالظرف ضرورت ان من له ملكة بها يعرف ايراد المعنى الواحد
 بطرف مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المؤدى مطابقة لمقتضى الحال فلا يكون الدليل للمصدر
 بقوله لان البيان الخ مثبتة لما ادعاها اجيب عنهم بان الظرف متعلق بالايراد بلا حظة معنى
 الاعتداد ففي الصورة المذكورة ان تحقق البيان ويقال لذلك الشخص انه عالم بالبيان الا انه لا يعتمد
 بالبيان اذا لم يرع المطابقة لمقتضى الحال فانه لا يتحقق له دلا وجوده في الصورة المذكورة

الفن الاول علم المعاني

قدم على النبي لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدّم على المركب طبعاً وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالاً ليكون للطالب زيادة

كما هو الشائع فيما بينهم من ان الشيء اذا كان مما لا يعتد به فيقال له انه غير موجود فالتقريب تام والله تعالى اعلم بالصواب ولست عني في كل باب قوله ففيزيادة اعتبار - يعني ان علم المعاني ليس بمعتبر في علم البيان لان حيث الذات دلائل من حيث المفهوم الا ان علم البيان اعتبر في مفهومه قيد وهو ايراد المعنى الواحد بتركيب مختلفة زائد على ما اعتبر في علم المعاني وهو هي والمطابقة فيكون مفهومه بالنسبة الى مفهوم علم البيان بهذا الاعتبار بمنزلة المفرد من المركب فلذا اقدم عليه قوله طبعاً - الا قرب انه صفة مصدر مخذوف بتقدير ياء النسبة اي تقدم ما طبعياً ومثله شائع وجعله تميزاً لا يخلو عن تكلف والتقدم الطبيعي عبارة عن كون المتقدم محتاجاً اليه للتأخر ولا يكون علة تامة له والمراد بالنسبة الى المركب كذا لك قوله وقبل الشروع في مقاصد العلم - حق العبارة ان يقال وقبل الشروع في مقاصد العلم والتسبيه الآتي من ثمة ضبط الابواب فكانه هو المقصود قوله اشار - يرد عليه ان الاشارة عبارة عن البيان التبعي مع ان التعريف وضبط الابواب مبين بالبيان القصدي فينبغي ان يقال صرح اجيباً عنه بانه انما اختار لفظ الاشارة لانها اذا لم تقابل بالتصريح كثيراً يستعمل في المعنى الاعم الشامل للبيان القصدي والتبعي وهما المناسب الاطلاق الا انهما مل فبالنسبة لضبط الابواب يكون بمعنى التصريح واما بالنسبة للتعريف فلفظ العلم في التعريف ان كان بمعنى الملكة يكون تعريفها بالتبع للمسائل التي غيت بقوله قوله زيادة بصيرة - اي بكل واحد منهما لان اصل البصيرة ما حصل بالتصور بوجه السابق على التعريف او بجموعها بان يكون اصل البصيرة والتعريف والزيادة بالضبط قوله ولان كل علم له علة ثانية للاشارة الى تعريف العلم قبل الشروع في المقاصد ويعلم منه علة الاشارة الى ضبط الابواب احتمالاً قبله ايضا قوله فهي مسائل في الشهادة ان دخول الفاء على الخبر انما يصح فيما اذا كان كلاً كل مضافة الى موصوف في فعل هذا يكون النصف ههنا مقدرة اي كل علم فيه دلائل تدوين وقال الشيخ الرضي وقد يدل خل الفاء على خبر كل بقربينة المقام وان كان مضافاً الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم قوله جهة واحدة - اي جهة هي سبب الوحدة قوله باعتبارها لقد علمنا واحد اي باعتبارها يصح عدّها علماً واحداً وافرادها بالتدوين قوله ومن حاول في كبر القياس وصورة ان طالب كل علم طالب كثرة لضبطها جهة واحدة وكل طالب كثرة كذا لك فعليه ان يعرفها بتلك الجهة ينتج ان طالب كل علم يجب عليه ان يعرفه بجهة واحدة وهي تعريفه ثم تجعل النتيجة كبرى لصغرى سهلة الحصول ويقال طالب علم المعاني طالب علم وكل طالب علم فعليه ان يعرفه بجهة واحدة ينتج المطلوب وينتج الاحتياج الى تعريف علم المعاني اما لصغرى نبيه عليه قبيل هذا بقوله ولان كل علم هي في الواحد واما الكبرى فاشية بعيد هذا بقوله لئلا يفوته في حاصله ان المحاول تحصيل كثرة لضبطها جهة واحدة لو لم يعرفها بجهة واحدة مساوية لها فاما ان لا يعرفها اصلاً وهو ظاهر البطلان اذ يمنع طلبها حينئذ والكلام فيمن حاول التحصيل واما ان لا يعرفها بخصوصها

بصيرة ولان كل علم فهمي مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالثبوتين
ومن حال تحصيل كثرة تضبطها جهة واحدة فعلية ان يعرفها بتلك الجهة لتلا يفوتها ما يعنيه
ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اى ملكة يقدر بها على ادراكات جزئية ويقال
لها الصنعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من
تواكيب البلغاء تحصل من ادراكها ومارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والانتفات
اليها وتقصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحياة

جهة سادسيتها ان يعرفها من جهة سادسية بل من جهة شاملة اعم او يتصور الكثيرة لان جهة الوحد
بل من حيث الكثيرة بان يتصور كل واحد من احادها بالتفصيل وعلى التقديرين لا يمتنع ان يوضع
وقته فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول فلان الطالب اذا تصور الكثيرات بما يعيها وغيرها
واندفع الى طلب تلك الكثيرة من حيث انها جزئى من جزئيات ذلك العام فادى الطلب الى غيرها
فان عنه ما يعنيه وضاع وقته فيما لا يعنيه وهو ظاهر مثلا اذا اراد احد تحصيل ما يعنى ذنه في الخطا
فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر مبنئ المنطق وان اعتقد ان هذه العصمة تحصل باى علم كان
من المعقولات فشرع في المندسية باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في المال وهو العصمة
المذكورة قد فات عنه فامل فيه واما على التقدير الثاني فلان الكثيرة اذا لم تكن محصورة بصرف ادقائه
الى شرط الطلب اعني تصور المطلوب بوجه قبل الشروع في تحصيله ولا يتفرغ منه الى تحصيل
المطلوب فيقوت ويضع وقته في غير المطلوب وان كانت محصورة فلا نه يصر كثيرا من الاوقات
الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باقى الوقت تحصيل المطلوب او يعمل عن تحصيل الشرط
فيتقاعد عن الطلب ويلزم الفوات وتضيع الوقت والله تعالى اعلم قوله اى ملكة - اى كيفية
راسخة في النفس فعلى هذا الابد من الاستعمال في ويختص في ثمانية ابواب ضرورة انه لا معنى
لمصر العلم بمعنى الملكة في الابواب قوله يقدر بها الذي يريد الشارح بيان ما تطلق عليه لفظ
العلم عرفا وهو الملكة انوصوفة بهذه الصفة لا الملكة بقطع المخطو عن كونها متصفة بتلك الصفة
لان معتر في مفهومه مدحوق يرد انه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا حاجة الى
اعتبار الصفة التعريف بدنه والمراد بالادوات الجزئية الفروع المستخرجة من القواعد
بالمملكة قوله ويقال لهما الصنعة ايضا - الصنعة اسم العلم الحاصل من التمرن على العمل وقد
تطلق على المملكة المفسرة بكيفية يقدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاخرى
صادرا عن البصيرة هكذا نقل عن الشارح في شرحه للمفتاح قال السيد في شرحه واطرافها
على هذا المعنى شائع وعلى مطلق ملكة الادراك لا باس به قوله بيان ذلك الذي يريد ان العلم
كما يطلق على الاصول والقواعد كذلك يطلق على الكيفية الراسخة الحاصلة من ممارستها
قوله مستنبطة في حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالمملكة وله التمكن على الاستنباط
استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بالفعل يصير عالما بعلم المعاني بهذا المعنى
قوله من استحضارها التي اشارت الى ان المعنى في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار
الحاصلة بعد تكرار المشاهد وهي مرتبة العقل بالفعل ملكة دون الاستحصال القواعد التي هي
مرتبة لعقل بالمملكة اعلم ان للنفس لها اربع مراتب باعتبار القوة العاقلة الاولى العقل الهيولى

كونها جهتي للدراك الاتري انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة
في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ التفصيل مسائله بها يتمكن من
استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثير ما يطاق عليه المعرفة
تقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للملكي او المركب ولذا يقال عرف الله دون علمته
وايضا المعرفة لادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين شئ واحد اذا

وهي كونها خالية عن جميع المعقولات - لانها لا تستعد احد المحض والقوة الخالية عن الفعل
وانما نسب للهوي الاولي لان النفس في هذه المرتبة تشبه الهوي الاولي الخالية في
حد ذاتها عن الصور المرتبة الثانية العقل بالملكة وهي تحصيل النفس للضوابط واستعدادها
لذلك لا اكتساب النظريات منها فالملكة مقابل العدم والحال اما الاول فوجود العلم بالضروريات
فيها بخلاف المرتبة الاولي واما الثاني فلحصول القوة الواسعة التي بها يستعد لتحصيل النظريات
المرتبة الثالثة العقل بالفعل وهو استنباط النظريات من الضوابط بحيث متى شاء استحضار
الضروريات واستنتج منها النظريات بان تصير طريقة الاستنباط ملكة راسخة فيه بخلاف
المرتبة الثانية فان فيها ملكة تستعد بها للاستنباط وقيل ان المرتبة الثالثة ملكة استحضار
النظريات المحصلة بلا تحشم كسب جديد والمرتبة الرابعة العقل المستفاد وهو ان يحضر
عنده النظريات بحيث لا تغيب عنه قال السيد السند والذي في مشاهير الكتب ان هذه
المراتب الاربعة بالقياس الى كل نظري على حد ذاته فتكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات
في مرتبة العقل الهيولي وبالنسبة الى بعضها في مرتبة العقل بالملكة وبالنسبة الى بعضها
في مرتبة العقل بالفعل وبالنسبة الى بعضها في مرتبة العقل المستفاد قوله ولذا لك
قالوا المقصود منه اثبات اطلاق العلم على الملكة اي ولاجل ان العلم يطلق على الملكة مع ما قالوا
من ان وجه التشبيه بين العلم والحيوة كون كل منهما جهة للدراك فان جهة الادراك وسببه
هو الملكة لا الادراكات اذ الشئ لا يكون سببا لنفسه ولا المسائل لانها متعلقات الادراك
لانها سببه يرد عليه ان المسائل هي الاصول والقواعد ولا شك في صحة تشبيه العلم بمعناها
بالحيوة في ذلك الوجه ايضا لانها جهات وطرق مفضية الى الادراكات الجزئية فلا
يصح المحصر المستفاد من تقديم هذا الا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى
لكون الادراك المطلق جهة للدراك المطلق وان جاز كون الادراك مخصوص جهة لادراك
مخصوص آخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالدول فلم يثبت البتة ما راعه من اطلاق العلم
على الملكة كما لا يخفى اجماعا عنه بان وجه التشبيه لابد ان يكون ظاهرا وما يسبق اليه الذهن
من سماح كلام مشتمل على التشبيه والمتبادر من صفات الاصول والقواعد كونها متعلقة
بالادراك لا كونها طرقا مفضية الى الادراكات الجزئية والله تعالى اعلم قوله الاتري انك
تزيرو لاطلاق العلم على الملكة بوقوعه في كلامهم فانهم يقولون فلان يعلم النحو ولا يريدون
به ادراك جميع مسائله لتعذرة لعدم الاختصاص وكذا لا يريدون جميع المسائل بل
يريدون ملكة الاستحضار وهو ظاهر قوله بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية
اعترض السيد السند على الشارح بان الملكة المذكورة حاصلة النحوي حال غفلته عن النحو
ومسائله بالمرتبة ثم اذا توجه اليها على الاجمال يحصل له حالة اخرى متميزة عن الحالة الاولي

تخلل بينهما عدم إدراك أولائه دخل عنه ثم أدرك ثانياً والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف رحمه الله تعالى قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يصح به أحوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لأنها متخصيل جملة بالفعل لأن

فإن الأولى هي الاستعداد التام للاستحضار المسمى بالعقل بالفعل والثانية مشاهدة واستحضار علم وجه الأجمال المسمى بالعقل المستفاد ثم إذا فصلها يحصل للحالة الثالثة والمشهور في كتب القوم أن تلك الملكة تسمى عقلاً بالفعل والحالة الثانية تسمى علماً اجالياً وهي حالة بسيطة هي مبتدأ التفاصيل للعلوم والحالة الثالثة تسمى علماً تفصيلاً وكلام الشارح يدل على أن الحالة البسيطة هي الملكة المذكورة أي يدل على أن المراد من الحالة البسيطة هو الملكة لا معناها المتقدم وهو ما يحصل إذا توجه إليها على الأجمال أعني العلم الاجمالي هذا وإن صح إلا أن المقصود من الحالة البسيطة في عبارة غير المقصود منها في عبارة القوم لأن الحالة البسيطة عند القوم كما مر عبارة عما يحصل بعد التوجه إلى المسائل على الأجمال وفي عبارة الشرح عبارة عما حصل قبل التوجه الاجمالي لأن المراد بالحالة المذكورة إنما هي الملكة والحاصلة للنجوى حال غفلته عن النجوى عن مسائله كما مر فلا يناسبه قوله هي مبتدأ التفاصيل مسا تلك بهما يمكن من استحضارها - لأنه يعلم منه أن الحالة بالمعنى الذي وقعت في عبارة القوم بذلك المعنى فافهم اجيب، ههنا أن المراد بالحالة المذكورة في كلامه ههنا هي الحالة الواقعة في كلام القوم ومقصود الشارح بهذا الكلام إنما هو التنبيه على الملكة المذكورة بما يحصل بسببها من العلم الاجمالي لا التمثيل لها حتى يرد عليه ما ذكره فافهم والله تعالى أعلم قوله ويجوز أن تريد بالعلم الخ. أشار بذلك إلى أن اطلاقه بمعنى الملكة أكثر في العرف من اطلاقه على الأصول والتفصيل أن المعنى الحقيقي لفظ العلم هو الإدراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة إليه في البقاء هو الملكة وقد أطلق لفظ العلم على كل منهما إما حقيقة عرفية أو اصطلاحية وإما مجازاً مشهوراً واختار الشارح جملة على أحد هذين وأن كان الحمل على الإدراك جائزاً أيضاً إلا أن اطلاقه على الملكة أكثر في العرف من اطلاقه على الأصول كما في التلويح فحمل اللفظ عليه أولى وإيضاً يحتاج حينئذ إلى تقدير المضاف في قوله يعرف به أي يعلمه وإيضاً لا يصير سبباً للمعرفة إلا بعد حصول ملكة نسبية بعيدة بالنسبة إلى الملكة ومن هذا ظهر عدم حمل على الإدراك أيضاً قوله ثم المعرفة يقال إنه مقصود الشارح من هذا الكلام استيعاب معاني المعرفة أعني التي يستعمل فيهما في العرف وتمهيد لاختيار المعرفة على العلم في قوله يعرف به أحوال اللفظ الخ توضيحه أن المعرفة بحسب اصطلاح تعال لإدراك الجزئيات سواء كان مفهوماً جزئياً أو حكماً جزئياً والعلم لإدراك الكلي سواء كان مفهوماً كلياً أو حكماً كلياً وبحسب اصطلاح آخر يقال المعرفة لإدراك البسيط سواء كان تصور الماهية وتفصيلها والنسبة بين معنى المعرفة بحسب الاصطلاح الأول وبينه بحسب الاصطلاح الثاني هي العموم من وجه وكذا بين معنى العلم بحسب الاصطلاح الأول وبينه بحسب الاصطلاح الثاني وكذا بين المعرفة بالمعنى الأول والعلم بالمعنى الثاني وبين العلم بالمعنى الأول والمعرفة بالمعنى الثاني ثم أنه يقال المعرفة للإدراك المسبوق بالعدم وللآخر من الإدراكين شيئاً واحداً إذا تخلل بينهما

وجود ما لانهاية له محال وعلى هذا ايندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف مجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصل الا احد او البعض فيكون حاصل لكل من عرف مسئلة منه والمواد بالحوال للفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتشكيك وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطاق اللفظ مقتضى

عدم العلم للادراك المجرى من هذين القيدين بمعنى انه لم يعتبر فيه شئ من هذين القيدين فالنسبة بين المعرفة والعلم على هذين التقديرين العموم مطلقا وعلى الاصطلاحين الاولين المبينة الكلية قوله ولذا يقال عرفت الله دون علمه - هذا بالنظر الى الاصطلاحين الاولين لكونه تعالى جزئيا حقيقيا وبسيطا ذهنا وخارجا قيل هذا منقوض بقوله عليه الصلوة والسلام اد قول على رضى الله تعالى عنه ان من العلم كهيئة المنكئون لا يعلمه الا العلماء بالله اجيب عنه بانه على تقدير لشبهة هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن على رضى الله تعالى عنه ان الباء بمعنى اللام حجاز الاصله العلم اى العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه الصلوة والسلام من اخلص الله تعالى اربعين صباحا ظهرت بينايب الحكمة من قلبه على لسانه وبان الفرق المذكورة انما هو بحسب الاصطلاح كما يفيد قوله تعالى ويقال وان هذا الكلام استعمال عربى جيد والله تعالى اعلم قوله ثم زحل عنه الخ اعترض على الشارح بان الحاصل تعدد الذهول التفاتة وليس بمراد ههنا قوله ثم ادرك اجيب عنه بان المراد ذهول يقضى الى نسيان محجوج الى كسب جديد والمضى ان الذهول زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعد ذلك اذ كان كان بلا كسب جديد قوله والمصنف قد جرى - والدليل على ان الباعث على المصنف فى ايراد المعرفة ههنا دون العلم هو ان المعرفة انما تستعمل فى الجزئيات والاحوال المذكورة جزئيات واستعمال العلم فى الكليات والاحوال المذكورة ليست بكليات هو انه قال فى الايضاح الذى هو كالشرح للتخصيص قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبر به بعض الفضلاء ومن تخصيص استعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات قوله فقال - يرد عليه ان مجرد استعمال المعرفة فى الجزئيات كما وقع عن المصنف لا يوجب اختصاصها بها الصحتة على تقدير الترادف بين العلم والمعرفة ولا شك ان هذا الاختصاص مقرر فى ذلك الاصطلاح اجيب عنه بان الغاء ههنا ليست للتعليل حتى يرد الايراد المذكور ببل للتفريع وقية ان مدخلها ليس نتيجة لما قبله اذ الجرى على الشئ العمل به لا اعتقاده بل المحيى انهما للتفصيل اى تفصيل الجرى المذكور مجالا لانه يصدر فى هذا القول وبغيره فبين انه بهذا دون غيره وقد يجاب بان ترك العلم اعدم الاتيان به والذهاب الى المعرفة يقتضى الجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة له قوله يستنبط منه ان اى يستثنى ج منه مسائل وكلمة من للتعددية ان جوبا على ان الرواية الملكة اى ملكة يستثنى ج بسبب هذه الملكة قوله ادراكات جزئية - اشارة الى ان جزئية الادراك بجزئية المدرك والا فمقتضى الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئيا لا بنفس الادراك فان قيل قد علم من كلام الشارح ان لفظ العلم مشترك لفظي بين المعانى المذكورة فيجب ان لا يقع فى التعريف اجيب عنه بان عدم صحة وقوع المشترك اللفظي فى التعريفات اذ المصنف ارادة كل من معانيه لاستلزامه التامى وههنا يحتمل ارادة كل واحد

والعلم بالاصول والفروع على سبب ان جريا على ان

الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب
وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادمية اصل المعنى وكذا المحسنات البدعية من
من التجنيس والتوصيف ونحوها مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قينة خفية على
ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لو لا اعتبار
هذه الحقيقة للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف

من المعنيين ^{فصنيع} الشارح اعنى لقد برز المعنى الاول وتقدّر بالمعنى الثاني مجوز يقتضى ان المعنى الثاني
مرجوح والراجح هو المعنى الاول مع ان الامر بالعكس لان اطلاق العلم على المسائل كثير شائع واطلاقه
على الملكة قليل مع ان المناسب بقوله الآتي ويختص في ثمانية ابواب هو المعنى الثاني لان المختص في الابواب
انما هو الاصول لا الملكة فتأمل لعله اشار الى ما مر من ان اطلاق العلم على الملكة اكثر من اطلاقه على
الاصول وايضا يحتاج حينئذ الى تقدير المضاف في قوله يعرف به اى بعلمه فتد كقولك هي معرفة كل فرد
فرد ذكر - والا العرف بذكر الشيء مرهين فيستوجب جميع جنسه كما يقال قرأت الكتاب سورة سورة وجاء
ربك والملك صفا صفا ثم في المكرر الثاني قيل الاقرب انه تأكيد لفظي وقد يجعل وصف بنفسه قصد
الى الكمال او يكون المعنى ههنا كل فرد منفرد عن الآخر اى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والافضل
دوت الاقتراح وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال ههنا معرفة فرد والعموم مامستقا
من قرينة المقام فان المنكوة قد نعم في الاشارة ويحتمل ان يجعل على حذف المضاف وهو كل جزئية المقام
قوله بمعنى ان اى فرد الخ دفع لما يتوهم ههنا وهو ان الاحوال جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعرف في الا
همالات الاربعة فاما ان يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر ابطاله لانه يلزم على ان هذا يكون من
له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني واما ان يراد بها الاستغراق فيلزم ان لا يكون احد
من الفا من عالما بالمعاني لان احوال اللفظ العربي لانهاية لها لعدم انقطاع اللفظ العربي لتحقيقه
في الدار الآخرة ايضا وجودها لانهاية له بالفعل محال او العهد الذهني فاما ان يراد البعض
المطلق فيلزم عليه ما فيم على تقدير ارادة الجنس او يراد البعض المبهمة اى المعين في نفسه
الغير المعين في الذكركا لنصف والثلث والربع مثلا فيلزم التعريف بالجهول او يراد بها الجهل الخ
فلا دلالة لللفظ عليه او يقال في بيان الايراد اما ان ما يراد بالاحوال كلها فلا يكون هذا العلم خلا
لاخذ لامتناع حصول ثمة حينئذ او يراد البعض فيكون حاصل لكل من عرف مسألة واحدة
منه لحصول ثمة فينبدل حصولها على حصول العلم وحينئذ لا وجه لكون العلم بمعنى الملكة وليس
معنى الكلام انه يكون حاصل لكل من عرف الخ لصدق التعريف على علمه حتى يراد انه يحجب حصول
مسئلة منه لا تحصل الملكة حتى يصدق التعريف ^{فان قيل} ان المذكور في التعريف احوال اللفظ
العربي بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول المعاني للعارف بمسئلة واحدة ^{فان قيل}
بان المراد بالمسئلة في قوله فيكون حاصل لكل من عرف مسألة منه هي المسئلة المتضمنة لثلاثة
احوال فافرقها فلا يثبت صيغة الجمع وما قيل ان الاحوال الثلاثة تستنبط من مسألة واحدة قيل في
تفسير المسئلة المذكورة في القول المذكور ان المسئلة المتضمنة لثلاثة احوال فافرقها فقد سمي
لانه قد علم ان كل مسألة من المسائل يستخرج منها احوال كثيرة وليس ذلك غا صا ببعض المسئلة
حتى يفسد هاهنا فليس على ما ينبغي لان ما ذكره من خديث الاستنباط مسلم في المسائل الكلية كقولهم

والتكثير والتقديم والتأخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال للفظ في يقتضي ايوا وتشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والم حذف ونحو ذلك فهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية

الملق الى المنكر يجب انه ان يؤكد والكلام ههنا في ان المصنف استعمل المعرفة في الجزئيات فالظاهر ان تكون المعرفة في كلام المعترض كذا فكذلك فلا بد من تفسير المسئلة المذكورة بما ذكر وحاصل التعريف الذي اشار اليه اشارته بقوله بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكانان لفرقه هذا العلم ان المراد بها الاستغراق العرفي وهو الذي يراد باللفظ جميع ما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف وان المراد بالمعرفة امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل فليس الجميع غير متناه ولا مستحيل المعرفة قوله وكذا المحسنات البدعية - يرد عليه ان المحسنات البدعية قد يقتضيها الحال فلا يخرج بالتوصيف المذكور عن تعريف علم المعاني اجيب عنه بان الخرج بالتوصيف مبني على ما هو المشهور بينهم من انها ليست مما تقتضيها الحاد او المراد بها التي لا تقتضيها الحال فان قيل فلي هذا الا يكون التفسير مانعا لصدقه على البدع كذا او بعضه اجيب عنه بانه خارج عن التعريف بالمحيثية المراد كعلم البيان بعينه قوله وهو قورينة حقيقة الخ اى التوصيف بالموصول المذكور قورينة الخ المقصود من هذا الكلام دفع اعتراض يرد على قول المصنف قوله يعرف به احوال اللفظ العربي - بان هذا التعريف يصدق على تصور معنى التعريف والتكثير والتقديم والتأخير غيرهما من احوال اللفظ التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وكذا يصدق على علم البيان لان الاحوال المبينة فيه تكون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا مما قد يقتضيها الحال وكذا المحسنات البدعية على ما هو التحقيق من انها ايضا يقتضيها الحال وحاصل الدفع ان التوصيف المذكور قورينة على ان المراد بقوله يعرف به الخ الله علم يعرف به احوال اللفظ العربي من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال فالمراد بالمعرفة المعرفة التصديقية فيكون المعنى هو علم يصدق ولحكم بسببه بان هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلا يصدق على تصور معاني هذه الاحوال وكذا الا يصدق على علم النبيا والبدع لان الاحوال المبينة فيها وان كانت مما قد تقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها بها من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال كما لا يخفى من طالعها اما كون التوصيف قورينة ومشعا بقيد الحيثية فهو ما سيجيئ في بحث العطف على المسند اليه من كلام الشيخ حيث قال ان النفي اذا دخل على كلام فيه تعيد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات وجملة الامور انما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه فانه بمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هو معرفة الاحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال - هو معنى اعتبار الخفية وانما كانت القورينة خفية لانه قد يقصد من الكلام الذي فيه يقيد مجرد اثبات شئ لشئ او نفيه عنه ويكون التعريفات للتوضيح ولان ذلك انما هو في المقامات الخطابية في نظر البلغاء لا في مقام التعريفات

للتأكيد والذكر والحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بهما يطابق اللفظ مقتضى
الحال فليس مقتضى الحال الاتكلا، الاحوال بعينها قلت قد تساوى في القول بما مقتضى الحال هو التأكيد و
الذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بهما يتحقق مقتضى الحال واللفظ مقتضى عند التحقيق كلام
مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه ويحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام مقتضى الحال
ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه
صدق الكل على الجزى مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد

وما قيل اما كون التوصيف المذكور فربما فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه لغيره العلية كالتمليق
بالشئ مثلا اذا قيل اكرم الرجل العالم انا فان علة الاكرام هو العلم واما خطاؤها فلانه قد يقصد من الكلام
الذي فيه التوصيف مجرد الاثبات من دون علية الوصف فحين ان التعليق بالموصوف الصالح للعية وشئ العلية
وفي ما نحن فيه ليس كذلك وايضا ان المحيثة العترة ههنا تقيد بية لا بعلنية كما لا يخفى من المحيثة
ثلاثة اقسام لان المحيثة امان لا تقيد معنى زائد على المحيث بل تكون بيانا لا اطلاقا وتسمى اطلاقية
او تقيد معنى زائد امانا ان لا تقيد معنى زائد على المحيث بل تكون بيانا لا اطلاقا وتسمى اطلاقية
بجميع المحيث والمحيثة وتسمى محيثة تقيد بية او يراد من الامور الزائد خارجا عن المحيث فلا يكون متعلق
الحكم الا بالمحيث ويكون للمحيثية دخل اقتضاء وتسمى محيثة تطيلة والله تعالى اعلم قوله عبارة عن
معرفة هذه الاحوال - هذا على حذف المضى اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال للزم ان تكون
معرفة تلك الاحوال ثمرة علم المعاني ثم يحتمل الى ذلك ولا يرد ما قيل ان اللازم على تقدير عدم
اعتبار تلك المحيثة كون علم المعاني علم يعرف به تلك الاحوال لاكونه عبارة عن المعرفة قوله
مثلا - في المنهية اشار بذلك الى ان ذكر التصور على طريقة ضرب المثل وكذا ذكر التعريف
والتنكير وجه اللزوم انه لا يفهم عن معرفة الشئ والا ادراكه التصوري بانه ماهو والتصديق
بانه هل هو وجه الفساد وغنى عن البيان هكذا نقل عن الشارح فافقيل يصدق هذا التعريف
على ملكة العلوم الثلاثة مثلا فانه يصدق عليه انه علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بهما يطابق
اللفظ مقتضى الحال اجيب عنه بان تلك الملكة ان كانت حالة بسيطة مبتدأ التفصيل مسائل
العلوم الثلاثة فهي علوم ثلاثة والفرق بالمحيثيات فمن حيث انه ملكة يعرف به الاحوال علم
المعاني ومن المعاني ومن حيث انه يعرف به ايراد الكلام معني الواحد في طرق مختلفة علم البيان ومن
حيث انه يعرف به وجوه تحسين علم البديع وان كانت ملكات متعددة فالجميع امر اعتبارا
ليس بوجوده في نفسه فضلا عن ان يكون سبب المعرفة قوله فان قلت اذا كان الاحوال المراد حاصل

السؤال ان الاحوال التي يعرف بعلم المعاني انما هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها
مقتضيات الاحوال فتوصيفها بقوله التي بهما يطابق الخ لا يصح قوله وهي بعينها - استلال
على عينية الاحوال المذكورة لمقتضيات الاحوال بعينها للاعتبار المناسب التمسد بمقتضى الحال
على ما مر قوله كما يفهم عنه - اي كما يوضح عن كون الاحوال المذكورة مقتضى الحال قوله
لفظ المفتاح حيث يقول الخ قوله فكيف يصح الخ اي لا يصح منع لصحة التعريف او استفسار عن
وعلى انتقاد يكون المقصود من قوله فان قلت اذا كان الخ استدلال على ضاد التعريف اي كيف
يصح قوله الاحوال الخ الذي وقع في تعريف علم المعاني فانه يقتضى ان يكون سبب المطابقة مقادرا
للمطابق والمطابق وعلى ما ذكره لم يلزم اتحاد سبب المطابقة مع المطابق قوله قلت قد تساوى
حاصل الجواب ان القول بكون الاحوال المذكورة مقتضى الحال كما وقع عن صاحب المفتاح

وعلى زيد قائما نه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حد فيه
المسند اليه فظا هو ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لها هو مقتضى
الحال في التحقيق فانهم و احوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة
موكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرود اصطلاح لان
هذه الصناعة انما وضعت لمعرة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل
عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني با نه تتبع خواص تراكيب الكلام

وغيره انما هو مسامحة ومقتضى الحال في الحقيقة انما هو الكلام الكلي التكييف بالكيفية المخصوصة كالتركيب
مثلا ومعنى المطابقة على هذا التحقيق وهو ان المطابق بصيغة اسم الفاعل جزئ من جزئيات
المطابق بصيغة اسم المفعول على عكس ما يقال في المنطق ان الكلي مطابق للجزئ قوله بناء على انها
بيان وجه التسامح حاصله ان مقتضى الحال يقع وهو الامر الكلي اعني كلاما مؤكدا وكلاما ذكر
فيه المسند اليه اذ حذف لا يتحقق ويتحصل حقيقة الابدح الامور اي التاكيد الكلي والذكر
الكلي وهكذا وقوله فيما سياتي فظاهر ان تلك الاحوال الخ معناه الاحوال التي في الجزئيات فالاحوال
في ذاتها يتحقق بها مقتضى الحال الذي هو الامر الكلي يعني انه لا يصير حقيقة محتملة الا باعتبارها و
خصوصيات الاحوال التي في الجزئيات من حيث كونها فيها يتحقق بها مطابقة الجزئيات للامر الكلي فانها
لا تصير من جزئيات الابدح فاصح قول المصنف التي بها يطابق مقتضى الحال والذخ التناهي بين هذ
الكلام وبين قوله بناء على انها هي التي - قوله والا مقتضى الحال عند التحقيق وذلك لان موضع
الناهي اللفظ العربي من حيث افادته الاغراض المصوغه لها الكلام فلا بد ان يكون موضوعات
السائل راجعة اليه والاحوال المذكورة ليست كذلك لانها ان كانت هي التاكيد والتعريف ونحو ذلك
كما هو مختار بعضهم ومنهم الشارح في شرح المفتاح فح كونها غير مفيدة وحدثها للاغراض
التي يصاغ لها الكلام لا تكون الصاظا وان كانت هي اداة التاكيد او التعريف او نحو ذلك بناء على ان
اقتضاء التاكيد هو اقتضاء التأكيد واقتضاء التعريف هو اقتضاء المعرفة وهكذا كما اختار بعض العلماء
منهم السيد السند في شرحه للمفتاح فكونها الفاظا وان كان ظاهرا الاختلاف في الا انها وحدة لاقتضالا
غراض كما لا يخفى وايده الشارح في شرح المفتاح حيث قال ان قول المسكاكي رحمه الله تعالى اي في تعريف
علم المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره يدل على ذلك فان المذكور حقيقة هو الكلام لا
حوال واذا كان كذلك فالتناقض فيه ان المراد بالذكر اعم من المذكور حقيقة او تبعا هذا بناء على ان
الاحوال هي الكيفيات لكونه مؤكدا معر فاصح ما فيه المسند مؤخر الى غير ذلك فكله المذكور تبعا
بمعنى ان الكيف بها المذكور وان الحكم عليها بالذكر على التغليب لان بعض المقضييات كالمؤكدات
واداة التعريف مما يذكر لا تجدى نفعالا نه ليس بدليل بل من المؤيدات فبطلانها ايضا ومن استدل
بتعريف المصنف حيث قال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فانه يقتضى المعاني فكون الغير الذي
هو المطابق بالغة الكلام الكيف بالكيفية المخصوصة ليس هو التعريف فالابصبي الى ما ذكره لان الكلام
في معية هذا التعريف فالاستدلال به استدلال بحمل النزاع على المتنازع فيه وهو مصادرة وطويل
في الاستدلال بان المطابقة بمعنى الصدق في الاصطلاح والاحوال لا تصدق على اللفظ وانما يصدق
عليه الكلام الكيف فيكون هو مقتضى الحال ومعنى مطابقة اللفظ له صدق هو عليه ففيه ان هذا
انما هو اصطلاح اهل المقول واما اصطلاح علماء المعاني فالمطابقة هي موافقة الجزئ للكلي

في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحتوز بالوقوف عليها عن
الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكوة لوجهين الاول ان التبع ليس
بعلم ولا صادقا عليه فلا يصح تعريف شئ من العلوم به والثاني انه فسر التركيب
بتركيب البلغاء حيث قلل واعني بتركيب الكلام التركيب الصادرة
عمن له فضل تميز ومعرفة وهي تركيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد علم فيها

في اشتماله على الخصوصية حتى يكون فردا من افراده ولو حمل على اصطلاح اهل الميزان لوجب حينئذ نسبة
المطابقة الى الكلام الكلي لا الى الكلام الجزئي قوله واحوال الاسناد الخ دفع لما يتوهم من قول المصنف
في تعريف علم المعاني انه يعرف به احوال اللفظ العربي غير شامل لاحوال الاسناد كما تكيد وعدمه
والقصص والهجاء والحقيقة العقلية فان هذه ليست من احوال اللفظ بل من احوال الاسناد
وهو غير لفظ فينبغي ان لا يعد هذا الباب من ابواب علم المعاني ولا يبحث فيه عن هذه الاحوال حاصل
الدفع ان الاسناد لما كان جزءا للجملة وهي لفظ وصفة الجزأ ينسب الى الكل مع ان الاحوال المذكورة
احوال اللفظ في هذا الاعتبار اندرج هذا الباب في ابواب المعاني وهم يبحث عن هذه الاحوال
قوله وتخصيص اللفظ بالعربي - دفع لما يتوهم من انه كما يعرف بهذا العلم احوال اللفظ العربي كذلك
يعرف به احوال اللفظ البعجي مثل ان يقال للمخاطب اذا كان منكرا القيام زيد له آئنه استادة است
زيد قوله وجود اصطلاح - اي ليس للاختراز عن الجي اذ يعرف به احواله ايضا كما مر قوله لان
هذه الصاعقة انما وضعت الخ انا وضعت واستت للبحث عن اللفظ العربي لان المقصود
من تدوينه انما هو معرفة اسرار القرآن وهو عربي وان كان يمكن جريا منها في كل لغة قوله
وانما عدل من تعريف الخ دفع لما يرد من ان تخصيصه بتخصيص المفتاح وهو اصل له فلا يصح للمصنف
ان يخالفه بلا نكتة يعتد بها وحاصل الدفع ان تعريف صاحب المفتاح لا يتخلو عن خلل كما بين استباح
بقوله لوجهين وهو النكتة في العدول عنه فافهم والله تعالى اعلم قوله تتبع خواص لا تتبع
الاتباع شيئا فشيئا يقال تتبعت الشئ اذا استقراته شيئا فشيئا والمواد به المعرفة بل الملكة
او المسائل المسبب كل منها عن التتبع فهو مجاز ولما كان ذلك المجاز لا يشتبه على ذي مسكة
اذ التتبع ليس علما ولا صادقا عليه فيتعين حمله على مسببه حتى يقع حمله على العلم مع دخوله في التعريف
فلا يرد ان دفع المجاز في التعريف مما لا يجوز والخواص جمع خاصة او خاصية وهي ما يوجد في
الشئ ولا يوجد في غيره كلا او بعضا والمراد بها ههنا على ما فسر السكاكي الاغراض التي
ايضاخ لها الكلام حيث قال اعني بخاصية التركيب مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان
زيدا منطلق اذا سمعت من العارف بصياغة الكلام من يكون المقصود به نفي الشك او النكار
آه واختار التركيب على الكلام اشارة الى ان تلك الخواص تحصل عند التركيب سواء وجدت
في المفرد ام في المركبات تركيا ادليا او ثانيا وقوله في الافادة ظرف لتتبع اي تتبع الخواص
من حيث افادتها وتتبع الخواص من حيث افادتها بالتركيب بان العلم ان هذا التركيب لا شماله
على الكيفية المخصوصة مفيد لتلك الخاصية فيؤول الى ان علم المعاني عبادة عن التصديقات
بافادة التركيب من حيث اشتمالها على المخصوصات لتلك الخواص او الملكة الحاصلة منها
او المسائل المتعلقة بها قوله وما يتصل بها - اعلم ان العلماء ههنا اضاف منهم من يجعل

في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداله اختصارا
بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية وجهها
فإن أراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاز
الدور وإن أراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الأول بأنه أراد بالتبع المعرفة
كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزم على اللزوم تنبيهها على أنه معرفة حاصلة من تتبع
تراكيب البلغاء حتى إن معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علما للمعاني و

البدع على حد ما كالمصنف ومنهم من جعله من ملحقات علم البيان نظرا إلى المحسنات اللفظية
فهو نظير التشبيهات والاستعارات والكنايات في البيان إلا أنه لما كانت كيفية دلالة
اللفظ كانت أصلا بخلاف المحسنات البديعية فإنها عارضة خارجة عن الدلالة وكيفية
فكانت ملحقة ومنهم من جعله من ملحقات علم المعاني كالسكاكي رحمه الله تعالى فهو جاز
جعل من علم المعاني وليس جزأه حقيقة ضارفة أنه لا دخل له في البلاغة ونظير
هذه جعل جعلهم مباحث الإمامة في علم الكلام مع أنها ليست منه حقيقة فإن مباحثها
بعلم الفروع التي ترجعها إلى أن القيام بالإمامة ونصب الإمام الموصوف بالصفات المخصوصة
من فروع الكفايات لما يتعلق بهما من مصالح دينية ودنيوية لا ينتظم الأمر إلا بمحصلها
ولا يخفى أن ذلك من الأحكام العلية لكن لما شاع بين الناس في بحث الإمامة اعتقاد فاسد
تكاد تفضي إلى رفض كثير من قواعد الإسلام ولقص عقائد المسلمين لاسيما من الروافض الحق
المتكلمون هذا الباب بابوَاب الكلام وربما أدرجوه في تعريفه حيث قالوا هو العلم بالبحث عن
أحوال الصانع وصفاته ونسبه والإمامة والمعاد وما يتصل بذلك على قانون الإسلام
فهو في الحقيقة غير مندرج والدرج إنما هو بالنظر إلى الظاهر ولما كان صاحب المفتاح من
الذين قالوا بجعله من ملحقات علم المعاني وقصد أخاله فيه منها على كونه من ملحقاته غير داخل
فيه حقيقة فقال وما يتصل بها - أي بالتراكيب أي يعرض بها تبعالها هو المقصود الأصلي منها أعني الحسن
الذي في المعامل بالبلاغة هذا إذا كان ضميرها راجعا إلى التراكيب وإلا كان راجعا إلى الخواص يكون
المعنى وما يتصل بالخواص أي يعدل من مميزات قولها من الاستحسان وغيرها - بيان لما في قوله
وما يتصل الخ والمراد بغيره عدم الاستحسان أي الاستحسان ثم كون الاستحسان من متصلات التراكيب
والخواص ظاهرا وما كون الاستحسان منها فلا بد قد يقع في كلام البلغاء والمعنى وفين بالبلاغة
فيشين كلامهم فيعبره صاحب المعاني ليعتبر عن مثله مثلا فيشين كلامه وقد يقع فيه قصد المبالغة
لهم تتعلق بذلك كالأصاحيب والمزليات والمحكيات فيعبره صاحب المعاني ليا في مثله في مواضعه
الآن إطلاق الاستحسان عليه باعتبار خاتمه لأنه باعتبار المقام ليس منه بل يكون من الاستحسان
والله تعالى أعلم **قوله** ليعتبر بالوقوف الخ متعلق بالتبع أي ليعتبر بذلك المتبع عن الخطأ
وإنما زاد لفظ الوقوف إشارة إلى أن مخرج المعرفة غير كافية في الاحتراز بل لا بد من حضورها
قوله وجهين - لم يذكر إشراح الوجهين المذكورين كما أشار إليه المصنف في الإيضاح وهو أن
قوله وغيره مبهم ويجب صياغة المخرج عن اللفاظ البهيمية لأن المصنف لم يذكر الوجه الثالث
استقلا لا بد من الوجهين الأولين حيث قل على أن قوله وغيره مبهم لم يتبين مراده به فكانه

تعريفات الادباء مشتمولة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه
فسر التراكيب بتراكيب البلاغ وان المراد بها تراكيب البلاغ الموصوفين بالبلاغة و
معرفتهم لا توقف على معرفه البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس
ان امر القيس مثلا بليغ فينتج خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور
للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان
يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الشرعية مكنسبة من ادلتها التفصيلية

لم يعتد به قوله والثاني انه فسر التراكيب التي حاصله لزوم تعريف علم المعاني بالمجهول لانه اخذ فيه
تراكيب البلاغ ومعرفتها يتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة في تعريفها التراكيب فان اراد بها تراكيب
البلاغ فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت مجهولة لان التعريف الذي رى لا يفيد معرفة للمعرف
واذا جهلت البلاغة جهلت تراكيب البلاغ المأخوذة في تعريف علم المعاني لتوقف معرفتها على معرفة
البلاغة وان اراد غيرها ولم يبينها كانت الجهالة بما لهما والجاصل ان جهالة البلاغة مستلزمة
لجهالة علم المعاني لاخذها في تعريفه فلا يرد ان يقل لزوم الدور واذا ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون
سببا للعدول عن تعريف علم المعاني باذكو والاحتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المعاني لكن يرد
ان قول الشارح وقد عرفتها في كتابه الخ يشير الى ان لزوم الحد والمبنى على تعريف السكاكي للبلاغة
بما ذكره فلا يلزم سببا للعدول المصنف عن تعريف المعاني باذكو لعدم تعريفه البلاغة بما عرفها به
السكاكي اجيب عنه ان اتباع السكاكي في تعريف علم المعاني يقتضي ظاهرا ان يكون هو تابعه فيها
ذكر في تعريفه وتوحيده اجزائه ومن جملة ما اخذ في تعريفه البلاغة حيث اخذ في تعريف تراكيب
البلاغ وقد عرفها بما يلزم منه محذورا كما عرفت وحسن ذلك شك في صحة كونه سببا للعدول عنه
قوله تيز - اي بين الحسن والاحسن من الكلام اما من يميز بين الحسن والقيس فقط فالحسن
والاحسن عنده مرتبة واحدة فيورد كلامهما في مقام الاخر فلا يعني تتبع كلامه في معرفة
تفاوت المقامات شيئا قوله معرفة - اي باساليب الكلام وطرقه المختلفة وفنونه قوله
بتوفية - يقال وفي فلان حقه اي اعطاه واذا ما قوله كما صرح به في كتابه حيث قال في آخر
القسم الثالث واذا قد تحققت اي ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغة
المعاني الخ فلا يكون توجيه القول بالا يرضى قائله به يرد عليه ان العلم اما عبارة عن الملكة او العلم
والقواعد او ادراكها والمعرفة المذكورة ليس شيئا منها فلا يصح تعريف علم المعاني به كما لا يصح
بالتتبع اجيب عنه بان تعريف علم المعاني بالمعرفة المذكورة من الساعات التي لا تغل بالمعنى
لظهور ان المراد انه ملكة مفيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها قوله اطلاقا للملكة
على اللازم - بيان للعلاقة بين المعرفة والتتبع قوله تنبيهها الخ دفع لما يتوهم ان الاصل في الكلام
الحقيقة في الفائدة في التكلم بالمجاز وحاصل الدفع انه تنبيه على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب
البلاغ وذا لا يحصل الاجل الطريقة لانه اذا استعمل السبب في السبب او بالعكس فالمراد السبب المنصوص
او السبب المنصوص مثلا اذا قيل ر عينا الغيث يكون المراد به انبائة الحاصل بالغيث لا مطلقا انبائة
قوله حتى ان معرفة العرب الخ وكذا علم الله تعالى وعلم الملكة ففي التعبير بالتتبع اشادة الى
الخروج من اول الامر فلا يرد ان هذه العلوم خارجة بقوله ليحترز على تقديره لا جزأ من التعريف
لان الغرض انما يكون للفعل الاختياري ومعرفتهم لا عن اختيار فلا يكون لهم غرض وايضا في ذكر

وهو ظاهر وأقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص التركيب حقها إلا أن يكون ذلك المتكلم
بمحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بل يستعمل مثلاً
زيداً قائماً فيما إذا كان المخاطب شاكاً أو منكراً والله أنه لقائه فيما إذا كان مصلاً وزيداً
ضرباً فيما إذا كان المخاطب حاكماً حاكماً مشوباً بصواب وخطأ لأن خاصية أن زيداً قائماً أن يكون
لنفي شك أو رد انكار وخاصية زيداً ضرباً أن يكون لمحص وخصيص إلى غير ذلك فتوفيتها
حقها أن يورد التركيب في مورد كذا وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام

المتبع فواتد آخر منها الأشعار بسعوية المطلب ومنها التنبية على طريق العلم قوله وتعرفات الأدباء
دفع لما يردان ودفع المجازات في التعريفات مما لا يجوز وحاصل الدفع أن الأدباء لا يتماشون عن وقوع
المجازات في تعريفاتهم إذا وجدت القابلية المانعة من الرادة المعنى الموضوع له ووجد ما يظهر المراد
وهنا قد وجدت لا متناع كون المتبع علماً وإيضاً فسر السكاكي علم المعاني بالمعرفة كما نقلنا قوله
قبيل هذا فتذكر قوله بعد تسليم آية إشارة إلى منع ذلك بأن يقال قوله وهي تركيب البلغاء ليس جزء
من التفسير بل التفسير قوله الصادر عن له فضل تميزه هذه جملة معترضة ببيان أن هذه التركيب
في الواقع تركيب البلغاء ولا يلزم منه أخذ البلغاء في تفسير التركيب وإنما اضطر إلى التسليم لأن البيان
عين المبين فيؤول إلى التفسير المذكور قوله المراد بها تركيب البلغاء الخ يعني أن المراد بالبلغاء الموضوعون
بالبلغة عرفاً لا اصطلاحاً فليس اللازم إلا توقف معرفة البلغة الاصطلاحية على معرفة البلغاء الموضوعين
بالبلغة العرفية ومعرفة متوقفة على البلغة العرفية لا الاصطلاحية فلا بد من قوله لا يفهم من قوله
توفية خواص التركيب - أي وأقول في الجواب عن الاعتراض الثاني وأقول باختصار الشق الثاني من التزويد
المذكور وهو أن المراد بها غيرها وهو تركيب ذلك المتكلم وقوله في الاعتراض من الراد في فهمه ببينة - فليس
بأن ترك البيان إنما يكون باطلاً لاستلزامه الجمالة وذلك إنما يلزم إذا كان الكلام محتملاً ويمكن فيه
ما يشوب المراد ههنا وهو تركيب ذلك المتكلم والمشعر ههنا موجود في كلامه لأن المفهوم من التاديب
وكن الأبرار لكونها فعلية ذلك المتكلم أن التركيب أيضاً تركيبه كما لا يخفى على من له ذوق صحيح يرد عليه
أن ذلك المتكلم أن لم يعتبر بلاغته فليس لتركيبه خواص إذا لا اعتداد بها إذا شطراً لا اعتداداً بالمراد
هو الصدور عن البليغ كما هو مصرح في كلامهم وإن اعتبرت عاد المحذور كما كان اجيب عنه
بأن معنى توفية خواص التركيب حقها أن يورد كل كلام موافقاً لمقتضى الحال لم ينتج أن يقال إن لم يعتبر
بلاغة المتكلم فلا عبرة لخواص تركيبه وإن اعتبرت عاد ذلك المحذور لأنه ليس في شيء من قيود ما يحجب
إلى اعتبار مفهوم بلاغة المتكلم يعود الدور وإن كان في الواقع بليغاً فكذلك لم ينتج إذا قيل بلوغ المتكلم
هذا له اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها قوله بمحيث في زيادة الجينية إشارة إلى أن الأبرار
بالفعل غير لازم بل لا قد ار عليه كاف فيه فيؤول إلى التعريف المعروف وهو أنها عبارة عن ملكة يقترن
بها على تأليف كلام بليغ قوله بأن يستعمل مثلاً الخ تصوير الأبرار المذكور قوله إذا كان المخاطب حاكماً
حاكماً مشوباً بصواب وخطأ - أي حاكماً مخلوطاً بصواب وهو اعتقاد صدور الفعل عن المتكلم قوله ومظالم
وهو اعتقاد وقوعه على غير مثلاً فيكون قصراً قلباً أو عليها فيكون قصراً أفراد قوله أن يكون لنفي
شك - قيل الأظهر والأخص في العبارة أن يقال نفي شك بتركيبه لأن ذلك ملائم لما في المفاج
حيث قال واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه إلى فهم ذي الفطرة السليمة من تركيب أن زيداً منطلق
من أن يكون مقصوداً به نفي الشك فإنه يصرح بأن خاصية التركيب كونه لنفي الشك قصداً لأن ما ليس
بمقصود ليس بدلول عند فهم في العبارة الموجودة إشارة إلى أن نفي الشك أو الانكار لا يكون خاصية في

لمقتضى الحال فعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال
فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تأدية المعنى
المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكنائية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون
ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكنائية كما ينبغي وعلى ما هو حق وليس المعنى على
انه يورد تشبيهات البلاغة ومجازا لهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية
اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه فكيف ظنوا

لهذا الكلام لانها غير ليسا بوجودين فيه انما الموجود فيه كونه له اى كونه مقصودا به فهو الخاصية لان
خاصية الشئ ما كان موجودا فيه قوله وهذا بعينه الخ فان قيل قد ذكرنا شارح في شرح المقاصح في
شرح قول المقاصح تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره ان الكلام اعم من الكلام الذى يؤلفه وتطبيقه
ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذى يتبعه وتطبيقه ان يحمله على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام
على اطلاقه معنى التوفية اجيب عنه بان المراد وهذا بعينه معنى التطبيق اذ كان بلا يرد قائل
اى هما متحدان في التحقق وان تغايرا مفهوما لانه لا يصدر عن المتكلم الا فعل واحد فيعبر عنه تارة
بالتوفية وتارة بالتطبيق فكما ان التطبيق معتبر في كلام نفسه فكذلك التوفية والا لم يتحد في الوجود
اى وان لم تكن التوفية معتبرا في كلام نفسه لم يتحد وهو باطل لانه لم يصدر منه امران متغايران
وجودا قوله فالمراد بالتراكيب الخ اعترض عليه بان التعريف بالاضافة يكون للعهد ولم يشر لتراكيب
المتكلم خواص حتى يضاف اليها فلا يصح ايراد تراكيب المتكلم من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها
اجيب عنه بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد الا انه ليستعمل في غير الاصل
كثيرا شائعا كما سياتى في احوال المسند من هذا الكتاب قوله كما يفصح عن ذلك قوله في تأدية
المعاني الخ اذ لا معنى لتأدية معاني الغير ولا لتأدية معاني بنفسها بتراكيب الغير قوله
بحيث يورد كل تشبيه - في زيادة لفظ المحيضية اشارة الى ان الاعتبار الاقتدار على الايراد
دون الايراد بالفعل وانما لم يقل بحيث يورد كل نوع كما هو الاطلاق بالسابق اشارة الى ان
الايراد لا يطبق الا بالاشخاص وزيادة لفظ انواع اشارة الى ان الايراد لا يتعلق الا
بالاشخاص وزيادة لفظ انواع للاشارة الى ان الاعتبار ايراد اشخاص جميع انواع لا
اشخاص نوع دون نوع قوله وليس المعنى على انه الخ اعترض عليه بانه لا فساد في هذا
المعنى اما اذا اريد بالتشبيهة والمجازات انواعها فظاهرا اذ يكون المعنى بلوغ المتكلم
في تأدية المعنى بتراكيبه حداله اختصا بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني
وابراود انواع التشبيه والمجاز والكنائية المعلومة في علم البيان على وجهها ولما اذا اريد
اشخاصها فلان المعنى يكون وايراد امثال تشبيهات البلاغة ومجازاتهم وكنائهم كما يقال
فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ويراد قلت مثل ما قلت وفعلت مثل ما فعلت فلا يشبه المراد
بها على احد له مسكة من الادراك فيجوز ايرادها في التعريفات وكذا الحال في توفية خواص التراكيب
فانها ايضا بمعنى توفية انواعها وامثالها فانهم اجيب عنه بان الشارح بصدده دفع
اعترض المصنف على السكاكي فيكون له تبادر تراكيب ذلك المتكلم من التراكيب المذكورة
في التعريف ولا حاجة الى ان ينشأ انفعال غيرهما مطلقا وقوله لا يفهم الى آخره محمول على
المبالغة في مقام المجاورة والمناقضة في العبارة بعد وضوح المقصودين واب المحصلين

بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تركيبا بلغا، فعرّف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل
 بما يضيّق عن الاحاطة بها لنطاق البَيّنة الا وضحي في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق
 الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه
لا الكلي في جزئياته والاصل في علم المعاني علم كل باب ظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة
 عن نفس القواعد على ما مر وتعرف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن
 المقصود الاول احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه والثالث احوال المسند

قوله ثم الادصح في تعريفه انما كان ادخوله لاستغنائه عن القرينة الخفية على اعتبار الخبيثة اذ قد صح
 فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصنف ولا نعلم يترجم عليه ذلك الاشكال الذي ورد في تعريف السكاكي ليجتاز
 الى دفعه قوله كيفية تطبيق الكلام الى كيف يؤلف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال **قوله**
 المقصود من علم المعاني - هذا يدل من الصير في ينحصر العائد على علم المعاني لانه فاعل حتى يلزم على
 المصنف خذ في الفاعل وانما زاد الشارح لفظ المقصود لاجراء التعريف وبيان الانحصار والتنبيه الذي
 فانها من العلم فلوله يزداد لفسد الحصر يكون هذه الامور الثلاثة خارجة من الابواب الثمانية فاقيل
 ان حقيقة كل علم انما هو مسائله فلوله يزداد لفظ المقصود وبقي لفظ المتقبح بحاله لم يفسد الحصر لانه هو
 علم المعاني لم يتجاوز من الابواب الثمانية والامور الثلاثة كما انها خارجة عن الابواب كذلك خارجة
 عن علم المعاني اجميب بان الامور الثلاثة عدت من درجته في علم المعاني تغليباً لشدة اتصالها به
 حيث دونت معه فعلم المعاني يشمل مسائله وتوقيفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي والمقصود منه
 مسائله التي اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية فلوله يزداد لفظ المقصود لفسد الحصر على ما لا يخفى
 فلفظ من بيانية في التحقيق والتبعية بالنظر الى التغليب وبعبارة اخرى ان اجزاء العلوم ثلاثة
 على ما تقرر الموضوعات والمبادئ والمسائل فلا يكون الكل اعنى علم المعاني مخصراً في الاجزاء الثمانية
 التي هي المسائل فلما زاد لفظ المقصود صح الحصر المذكور **قوله** لا الكلي في الجزئيات - وان كان التعبير
 بالمقصود هو ما لذلك لصدقه على كل واحد منها بناء على ان اجزاء المقصود مقصود **قوله**

والاصل في علم المعاني على كل باب - فاقيل لامناقشة فيه لانه لما ارتكب القول بابدال لفظ المقصود
 عن الضمير العائد على علم المعاني علم ان المنحصر في الابواب الثمانية انما هو المقصود فيه وصدقه
 كما هو على كل باب منها ظاهر بناء على ان جزء المقصود مقصود فالاختصار ليس انحصار الكلي في الجزئيات
 قلنا ان لفظه من البيان كما ذكرنا فالمراد من المقصود علم المعاني قصدته على كل باب من الابواب الثمانية
 يستلزم صدق علم المعاني عليه وهو كما ترى لان العلم عبارة عن جملة المسائل ولا يطلق على كل واحد منها
 ولو هلت كلمة من على التبعض بناء على ان المعاني عبارة عن الامور الثلاثة والمسائل هي المقصود
 على جميعه بدليل المقام فيكون المعنى جميع المقصود والذي هو بعض من علم المعاني المتناول ولو بحسب
 التغليب والتسامح له ولغيره اعنى الموضوعات والمبادئ لا ستقام الكلام فافهم والله تعالى اعلم
قوله وظاهر هذا الكلام ان نقل عنه رحمه الله قوله في المنهية لان لفظه انما قل لان الظاهر ان لانه
 يجوز ان تكون تلك الابواب عبارة عن التصديقات بالمسائل ويكون المقصود من علم المعاني اي من
 تلك الملكة عبارة عن استحضار المسائل لانها وسيلة اليه فيكون المعنى وينحصر استحضار المسائل الذي
 هو مقصود من الملكة في التصديقات المذكورة في ثمانية ابواب انحصار الكل في الاجزاء لان الاستحضار
 هو الادراك من غير تحشم كسب جديد وحينئذ تكون كلمة من صلة للمقصود انما هي المسائل والقواعد

والرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الاشياء السابعة

الفصل والوصل الثامن اليجاز والاطناب والمساوات وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او
 نشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة
 اولاً وقوعها وبإيقاع النسبة او انتزاعها خطأ في هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة الانشائية
 فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه
 سواء كان ايجازاً او سلباً وغيرهما في الانشائيات فالكلام ان كان النسبة خارج

ولست اجزاء الملكة يعني ان ظاهر كلام المصنف اعني قوله ويخصر المقصود من علم المعاني مشعر بان لفظ العلم
 الذي هو مرجع الضمير عبارة عن نفس المسائل لا عن الملكة لان الظاهر ان الابواب الثمانية هي المسائل
 وان الاقتصار انحصار الكل في الاجزاء والمسائل ليست اجزاء من الملكة وانما قال وظاهر هذا
 الكلام ان لا يجوز ان يكون العلم عبارة عن الملكة وارجاع الضمير اليه بطريق الاستحسان
 او يكون مشعر بالمسائل او يكون المحصر حصص السبب في السبب او يكون المقصود عبارة عن
 المسائل بان تكون الكلمة من صلة للمقصود ومعنى كون المسائل مقصوداً عن الملكة انها وسيلة الى
 بقائها قوله على ما مر - وهو قوله ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد قوله
 الاول احوال الاسناد الخ اشار الشارح الى انه مرفوع على انه خبر مبتدأ ثمسياً بالايضاح
 الذي هو كالشرح لهذا الكتاب حيث قال هناك احدها احوال الاسناد الخبري وكذا ما بعده و
 يمكن ان يكون منصوباً على انه مفعول به لفعل محذوف اي اعني وان يكون مجرداً على انه بدل
 البعض لثمانية ابواب ان اعتبر العطف مؤخر او بدل الكل ان اعتبر مقدمات قوله واهوال متعلقات
 الفعل - اي او ما في معناه والاقتصار عليه لكونه الاصل قوله والقصر - وانما لم يقل احوال
 القصر وكذا ما بعده لان بعضها في نفسه احوال كما سوى الانشاء فلو ذكر احوال لزمت اضافة
 الشيء الى نفسه واما الانشاء فلما كان اكثر احواله المبينة ههنا مستنبطة من مجرد التعريف
 والتقسيم فكانه لم يتعين غرضه بالبحث عنها وانما المقصود هو نفسه دون احواله فلم يزد لفظ
 الاحوال او يقال انه لما نسب في الجمل السابقة بذكر الاحوال فلا حاجة الى ذكرها في الجمل اللاحقة بل احوال على
 فهم الناظر فايصح فيه اضافة الاحوال اليه بقدر لفظ الاحوال قبله كالانشاء وما لا يصح فيكما سواء فلا فائدهم
 والله تعالى اعلم قوله وانما انحصر الخ في هذا التقدير اشارة الى دفع ما يرد ههنا وهو ان قوله لانها الخ
 دليل وتصدية وما ذكر سابقاً انما هو تقسيم وتصور والتصوير لا يعلم من التصديق ولا بالعكس وحاصل
 الدفع ان قوله لان الدليل والتعليل لما علم بما سبق وهو انحصار الذي علم من اسكوت في معرض البيا كما هو
 المفهوم من موارد استعمالهم قوله لا محالة - مصدر ميمي بمعنى القول يقال حال الى كذا اي تحول اليه وهو اسم
 لا وخبره محذوف اي لا محالة موجود وهذه الجملة معترضة بين اسم ان وهو الضمير العائد على الكلام و
 بين خبرها وهو يشتمل مفيد لتأكيد الحكم فيكون المعنى لا تحول عن ذلك موجود اي لا بد من ذلك
 قوله على نسبة تامة الخ خرجت به التامة التوضيحية والتقييدية قوله قائمة بنفس المتكلم الخ
 اي يدل على نسبة بين الطرفين الحاصلين في نفس المتكلم بصورتها قائمة تلك النسبة بوجودها الاصل
 بنفس المتكلم لا بصورتها ومثالها بل قائمة قيام المعنى بل لان المتكلم بعد تصور الطرفين ينسب
 احد هاتين الاخرى لانه يتصور نسبتها هذا خلاصة ما نقل عن اشرار حيث قال لا شك ان تلك
 النسبة في الخبر هي ايقاع النسبة وانتزاعها وفي اضرب مثلاً طلب القرب بمعنى قيامها بنفس المتكلم

في أحد الأزمنة الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية
تطابقة أي تطابق تلك النسبة ذاك الخارج بأن يكونا ثبوتين أو سلبيتين أو لا
تطابقته بأن يكون أحدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخير أي فالكلام خير وأن لا أي وان
لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في أول التنبيه والخبر لا بد
له من مسند اليه ومسند واسناد المسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه
كالصدر واسمى الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الجهة لتخصيصه

كونها صفة لهما موجود فيهما وجود متصلا كصفات النفس لانها معقولة حاصلة صورتها
في ذهنه للقطع بأنه لا احتياج في التصديق الى تصور الايقاع والالتزام وبأن الموجود في نفس
من قال احرب طلب الضرب واجبا به لا مجرد تصور له ثم انه لا بد ان يعلم ان النسب ثلاثة كلامية
وذهنية وخارجية فالاولى تتعلق احد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها وحضورها
في ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية وتعلق احد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية فالاولى والثالثة
قائمة باحد الطرفين والثانية قائمة بذهن المتكلم فعلى هذا لا يتخلو كلام الخارج قائمة بنفس المتكلم
عن خدشته لا قضاؤه قيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم وقد يجاب بان المواد بقيام النسبة
الكلامية بنفس المتكلم ادراكها لها لا انها صفة للنفس تحققة فيها فهو قيام علم وادراك كسا
ث العلويات لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد وهذا اندفع التذاف المتوهم بين قوله قائمة
بنفس المتكلم المقضى لقيامها بأحد الطرفين فافهم والله تعالى اعلم **قوله** لانه لا يشمل
النسبة الانشائية - يرد عليه ان يقاع النسبة بمعنى احداثها الكلام كما هو المناسب بالمعنى اللغوي
وحيث لا شك في شموله الانشاء فان من اوجد التكلم باضرب او وجد النسبة المشتمل هو عليها
اجيب عنه بان هذا لا يبرادة مخالفة للاستعمال الشائع وايضا يكون على هذا ذكر الانتزاع
حينئذ لغوا مفسدا للمعنى فافهم **قوله** سواء كان واجبا او سلبا - اي سواء كان ذلك النطق
اجبا او سلبا كما في الاخبار الموجبة او السالبة **قوله** او غيرها كما في الانشائيات اعترض عليه
بان كلام الشاك والمجنون والساهي والثائم ومن يتقن بخلاف ما يتكلم به كلها اخبار مع عدم
قيام النسبة بانفسهم فلا يعبر القول بان النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب او بحسب المظاهر
ولا يلزم في دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس ان تكون النسبة قائمة بها في الواقع وانها
من شأنها القيام بها فافهم والله تعالى اعلم **قوله** ان كان لنسبته خارج الى اي ان كان لنسبة
الكلام المفهومة منه الحاصلة في الذهن خارج عن مدلول الكلام وعما في الذهن اي حاصل بين
الطرفين في الواقع مع قطع النظر عن دلالة اللفظ والفهم منه محتمل لان تطابقة النسبة وان
لا تطابقه وقيل ويكون النسبة المفهومة من الكلام بحيث قصد بها دلالة على تلك الخارج سواء
كانت مطابقة اياها او لا فالكلام خير **قوله** في أحد الأزمنة الثلاثة - اي واقع ذاك الخارج
في أحد الأزمنة الثلاثة وان دفع به ما يؤولهم من ان الاخبار والموجبة الاستقبالية نحو سيقوم
زيد كلها كاذبة اذ لا نسبة لها خارجية في الحال تطابقها وان الاخبار السلبية الاستقبالية
كلها صادقة لموافقة نسبتها المفهومة منها الخارجية وحاصل الدخ ان المقبر ثبوت النسبة
الخارجية ودفعها في أحد الأزمنة الثلاثة فان كانت النسبة المفهومة ما ضويرة اعتبر
وقوع الخارجية في الماضي وان كانت استقبالية اعتبر وقوعها في الاستقبال وان كانت
حالية اعتبر ثبوتها في الحال **قوله** تطابقه او لا - هذا تكثير للفائدة وتمهيد للمبدا الآتية

المتكلم لا بد ان يعلم ان النسب ثلاثة كلامية وذهنية وخارجية فالاولى تتعلق احد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها وحضورها في ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية وتعلق احد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية فالاولى والثالثة قائمة باحد الطرفين والثانية قائمة بذهن المتكلم فعلى هذا لا يتخلو كلام الخارج قائمة بنفس المتكلم عن خدشته لا قضاؤه قيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم وقد يجاب بان المواد بقيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم ادراكها لها لا انها صفة للنفس تحققة فيها فهو قيام علم وادراك كسا

بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسند لا ايضا متعلقات وكل من الاسناد
والمتعلق اما بقص او بغير قص وكل جملة قوت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة
والكلام البليغ اما زاد على اصل المراد لفايد ما اخترز به عن التطويل على ما يجيئ ولا حاجة
اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا فائدة
لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القص والوصل
والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يحكمه

في التنبيه لانه مدار الفرق بين والانشاء لان الفرق بينهما انما هو باعتبار ان النسبة الكلامية في الخبر
يجب ان يكون بحيث قصد بهاد لا لثمة النسبة الخارجية بخلاف الانشاء وباعتبار ان الخارج في الخبر
محتمل لان تطابقة النسبة املا تطابقه قوله اي فالكلام خبرا شار بهذا التقدير ان جواب الشرط
يجب ان يكون جملة ثم انه يقال خبر باعتبار انه يحتمل الصدق والكذب وقضية الاشكال على الحكم ومسئلة
لكونه مسئولا عنه ومقدمة كونه جزءا من الدليل ومطلوبا لكونه مطلوبا بالدليل ونتيجة لكونه ماصلا
من الدليل فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات قوله اي وان لم يكن نسبته
خارج كذا لك - الغالب في الاستعمال ان الكلام اذا قيد بقيد او قيود لم يدخل عليه النفي يكون
متوجها الى القيد او القيود ففي الكلام المصنف والانفي راجع الى القيد فلذا ذكر الشارح لفظ
كذلك اشارة الى ان النفي فيه متوجه الى القيد ثم ان لفظ ذلك اما اشارة الى القيد الاول
فقط وهو الخارج لما اشهر فيما بينهم ان الانشاء لا خارج له او اشارة الى مجموع القيد من
فهي الاول يكون الفرق بينهما بوجود الخارج وعدمه وعلى الثاني يكون الفرق بينهما بوجود
قصد مطابقة النسبة الكلامية في الخبر الخارج وعدم قصد في الانشاء واليه يشير كلام الشارح
في المختص او يكون الفرق بينهما باعتبار كون الخارج في الخبر محتملا لان تطابقه النسبة الكلامية
وان لا تطابقه فافهم والله تعالى اعلم والمحصل على الاول ان لم يكن نسبته خارج فالكلام
انشاء وعلى الثاني ان لم يقصد مطابقة النسبة الكلامية للخارج او لم يكن الخارج محتملا لان
تطابقه النسبة في الكلام انشاء فاما ان لا يكون له خارج اصلا كاقسام الطلب فانها دالة على صفات
نفسية ليس لها متعلق خارجي او يكون له خارج لكن لا يحتمل المطابقة واللامطابقة كصيغ العقود
مثل بعت واشترى فان لها نسبا خارجية توجد بهذا الصيغ وتلك النسبة في البيع هي وقوع
بيع من المتكلم اي وقوع نقل الملك للمشتري فهو متعلق الايقاع الموضوع له بعت ومثل هذا
ليس موجودا في الطلب مثلا فان مدلول اضرب نفس الطلب ولا يقع به في الخارج شيء وليست
لهذه الصيغ نسب خارجية محتملة لان تطابقها النسب المدولة او لا تطابقها لان الصيغة لما كانت
موجدة لذلك الخارج كان دائما مطابقة لانها اشير لا يتخلق فلا يتأتى فيه احتمال المطابقة وعدمها
قوله والخبر لا بد له من مسند اليه فلا بد لبيان الاحوال المختصة بكل واحد من الاربعين باب
على حدة فحصل لها ابواب اربعة قوله ولا جهة لتخصيصه بالخبر - اجيب عنه بان انتقلوا
الاختصاص لا ينفي وجه التخصيص اذ رب مشترك يخص والبيان ببعض النكته والنكته ههنا ان
القوم بمحتوا عن المسند اليه والمسند الخبر يمين وكذا عن متعلقات الفعل والقص وتوكوا الا
لشائيات على المقاسمة ولذا قد موا هذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا ذلك لان الخبر

ان يبين سبب افراد هذه الاحوال غامض وجعل كل منها بابا برأسه والافنقول كل المسند اليه والمسند مقدم او هو معرف او منكر الى غير ذلك فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترويد بين النفي والاثبات ففساد كلامه أكثر وأظهر فالأقرب ان يقال اللفظ اما مفرد او جملة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمل او فضلة والعمل اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلاثة تميز ابني الفضلة والعمل المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ماله مزيد غرض وكثرة ابواب وتعد طرق

أكثر من اية او فرغ على ان بعض المحققين على ان هذا انشاء الاد هو في الاصل خبر صار انشاء بنقل كما في نعت او حذف وابدال كما في اضرب او بزيادة كما في لا تضرب فان اصلها تضرب وهو الخبر الى غير ذلك **قوله** اما بقصها وبغير قص - فلا بد له من باب سادس لعدم اختصاصه بشئ مما ذكر **قوله** وكل جملة فرت الى فلا بد له من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى كلام آخر وما سبق احوال له في نفسه **قوله** والكلام البليغ اما اذا كان الجملة اما باعتبار ذاته بان تكون الزيادة على اصل المواد مأخوذة من مجموع الكلام او قيل بان يكون الكلام مرتين او باعتبار مفرد من مفرداته بان تكون الزيادة مأخوذة من ذلك المفرد وقيل بان يكون المفرد مرتين فلا اختصاص له بشئ مما ذكر من ذات الكلام او مفرد من مفرداته سواء كان جملة او فضلة فلا بد له من باب ثامن **قوله** ولا حاجة اليه - اجيب عنه بان الفائدة في ايراد التنبيه على اعتبار هذا القيد في مفهوم الاطاب ودوله بقيد الزيادة بهذا القيد لم يفهم اعتبارا في مفهومه وان كان كذلك في نفسه الامر **قوله** لان مالا فائدة فيه الى دليل لقوله ولا حاجة اليه **قوله** فان كان للفائدة تقرير على قوله لا يكون على مقتضى الحال **قوله** لان جميع ما ذكر الى حاصله ان ما ذكره المصنف من مجرد تعداد الابواب وبيان الحصر فيها لا طائل تحته لان هذا يعلم من استقراء كلامه ولم يبين سبب افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض وهو الذي يحتمل ويكون مفيد الى ثلاث ايراد عليه ان مطمح نظره في جعل الاحوال المتعددة بابا واحدا اما اندراجها تحت امر واحد معتد به في هذا الفن يكون مشتركا فيما بينهما فلا يرتقى عدد الابواب الى الثمانية بل يكفي باقل منها كما بين بقوله من ههنا الى قوله الذي يحتمل واما ان يكون مطمح نظره جعل الابواب بحسب عدد الاحوال فلا يعجز الحصر في الثمانية لكثرة الاحوال كما اشار اليه **بقوله** والا فنقول كل من المسند والمسند اليه انما هي من احوال الجملة الى كما بفضل والوصل والا يجاز والاطاب والمساوات اذا تعلقت بالجملة **قوله** او المسند اليه والمسند - كما لخصه الاطاب ومقابليه اذا تعلقت بمفرد **قوله** ومن رام تقرير هذا الى رد على الخلقاني واما أكثر فساد كلامه لانه مع اشتماله على ما ذكره المصنف الذي ظهر كونه غير طائل مشتمل على الترويد بين النفي والاثبات ولا فائدة فيه لان هذا الحصر ليس بعقلي وهو ظاهر ولا استقرارا يقصد بالترويد فيه الضبط وتقليل الانتشار لانه ليس المقصود بيان الموجود خارجا بل بيان سبب كون الابواب الخمسة فيها ثمانية بل هو حصر جلي مدرك على ابداء المناسبة المقضية للجعل فكانه قيل انما جعلت الابواب ثمانية لتناسب هذه الجملة من الاحوال فجعل لها باب على حدة وهكذا **قوله** بالترويد بين النفي والاثبات - بان يقال مثلا الاحوال المبحوث عنها اما مختصة بالانشاء او الاول الانشاء

وهو القصر فرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ماله مزيد شرف وله هم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والافهم من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واهوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا وجملة بل يجري فيها وكان له شيوخ و تقاريع كثيرة جعل بابا سابعاً وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامناً فاختصر في ثمانية ابواب تنبيهه و سمى هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه ولا تطابقه وقد علم

والثاني اما ان يكون من تخصيص شئ بشئ بالطريق اليهودي الاول والقصر والثاني اما ان يعم قفلهم بالكلام كلا وجزا الاول والاول الابدان ومقابلا والثاني اما ان يتعلق بجملة من حيث هي اول الاول الفصل والوصل والثاني اما ان يكون من احوال نفس الاسناد اول اول احوال الاسناد والخبري والثاني اما ان يتعلق بالمسند اليه اول الاول احوال المسند اليه والثاني اما ان يتعلق بالمسند اول الاول احوال المسند اليه والثاني احوال متعلقات الفعل قوله فالاقرب - اي اقرب ما يقال لا اقرب من كلام المصنف والاختصاص او الزيادة المعبر منه بين راء الخ لانه فاسد برحمته وانما قال الا قرب دون الصواب لان مبنى المتون على الاختصار والاسماء التلخيص فبيان السبب والتعليل انما ما هو وظيفة الشارحين وليس على اصحاب المتون الا الاشارة الى المسائل بالاجمال فا عراض الشارح على المصنف انما هو باعتبار جعله مصورا بصورة واعطاء اياته منصب نفسه فافهم والله تعالى اعلم قوله اللفظ اياه اما مفردا او جملة الخ حاصله ان مطيح النظر في جعل الاحوال ابوابا ثمانية لا يزيد ولا نقص هو الاندراج تحت امر معتد به في هذا الفن مع عدم مخالفة بعض الاحوال عن البعض بامر ذاتي او عرضي يعتد به كما الشارح رحمه الله تعالى قوله فجعل بابا سادسا - هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المصنف فالباب السادس هو الانشاء والوصل والفصل فيه سابع والابدان والاطباء فيه ثامن كما هو المذكور في المتن ولا يخجل كلام الشارح عن الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هل الذي ذكره الشارح لا ما ذكره المصنف والا اي وان لم يعتبر في تعدد الابواب تخالف الاحوال بعضها عن بعض في امر يعتد به بل يكفي في جعل الاحوال بابا مفردا على مجرد الاندراج في امر مشترك ينبغي ان لا يجعل الفصل والوصل بابا مفردا لان من احوال الجملة بل ينبغي ان يجعل جزءا من الباب الاول ولذا لم يقل اي كون القصر والفصل والوصل احوالا في انفسها لم يقل الخ فان قيل فلم لم يقل احوال الانشاء مع انه له احوالا اجيب عنه بان سوق الكلام لما كان مقتضيا لتوسطه بين القصر والفصل والوصل قصده فيه المشاكلة لطرفيه ولم يدل احوال الانشاء وظهوره لم يتعرض له قوله وسمي هذا البحث بالتنبيه - اي اعلم بالتنبيه من وسمه سما وسمته اذا اترفيت بسمته وكى قوله لانه قد سبق الخ حاصله ان التنبيه في اللغة ايما ذا العاقل وفي اصطلاح المصنفين المجالين مباحث الفن فصولا وابوابا وغيرها اسم لكلام مفصل لا حق يفهم معناه اجمالا من الكلام السابق وههنا كذلك لانه اشار الى ما فيه من المباحث بقوله تطابقه اول تطابقه لان انهم الى كون الاول صدقا والثاني كذا فالذكر ههنا الاستحضار والعلوم لا لتحصيل المجهول وفي اصطلاح المنطقيين يستعمل فيما يزيل خفاء البديهيات وما تعلق به ضرب من العلم في حكم البديهيات فصح اطلاق التنبيه على المباحث المذكورة بالنسبة الى كلا الاصطلاحين حين قوله ذكرها - اي ذكر حقير قصير وهو الذكر الاجمالي

ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر
على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد
يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته
بغير فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف
الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعد فهم الخبر عن الشيء بانه كذا تعريف
لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا

قوله وقد علم ان غرض الشارح من هذا الكلام التسوية بين تعريف المصنف للخبر وبين تعريف القوم له في
عدم لزوم الدور وفيه رد على صاحب المفتح حيث ابطال تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب
كما هو المشهور بان الصدق معروف بالخبر عن الشيء على ما هو به فيوقف معرفة الخبر على معرفة
الصدق المتوقف على معرفة الخبر وهل هذا الدور وتفصيل الكلام ان السكاكي ممن يقول يا
استغناء الخبر والطلب عن التعريف ويقول ان التعريفات التي نقلت عنهم لهما فخذ و شة كما
قال في كتابه اعلم ان المعتبين بشأهما فرقتان فرقة توجهها الى التعريف وفرقة تغنيهما عن ذلك
واختارنا قول هيرولا واما في الخبر فلان كل احد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم
بل الصغار والذين لهم ادنى تميز يعرفون الصادق والكاذب بدليل انهم يصدقون ابدا
في مقام التصديق ويكذبون ابدا في مقام التكذيب فلو لا انهم عارفون للصادق والكاذب
لما تافى منهم ذلك لكن العلم بالصادق والكاذب كما يشهد له عقلك موقوف على العلم بالخبر للصدق
والخبر السبب هذا الحد ودللى تذكو قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكاذب او التصديق
والتكذيب وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه اضافة امر من الامور الى امر من الامور نفيا او
اثباتا بعد تعريفهم الكلام بانه المنظم من الحروف المسمو المميزية وكقول من قال هو القول
المقتضى بصريحه نسبة معلوم الى معلوم باقضى او بالاثبات ليتها صلحت للتعويل اما ترى الحد
الاول حين عرف صاحبه الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بانه الخبر لا على ما
هو به كيف دار فخرج عن كونه معروفا ومن ترك الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب
ما زاد على ان وسع الدائرة انتهى وتزيعيف ما بقي من الحد والمذكورة المذكور في كتابه
من اراد الاطلاع عليه فليطالع ثمة ولا غرض لنا يتعلق بذكره فتركته تحوزا عن الاطباء
والمصنف رحمه الله تعالى من الفرقة التي توجهها الى التعريف فعدل عن التعريف المشهور للخبر
الى ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه لئلا
يكون التعريف دوريا وحاصل ما ذكره الشارح من التسوية ان الخبر المعروف في كلا التعريفين
تعريف المصنف وتعريف القوم بمعنى الكلام المخبر به والواقع في تعريف الصدق هو الخبر بمعنى
الاخبار عن الشيء فاختلف الموقوف والموقوف عليه ففي هذه العبارة كما انه ابطال لما قال
صاحب المفتح ابطال تعريف القوم للخبر بالكلام المحتمل للصدق والكذب بلزوم الدور كذلك
اعترض على المصنف حيث اقول لزوم الدور على التعريف المشهور كما يفهم من عدوله عنه
الى ما اخترعه من كون الخبر كلاما يكون لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه هذا اما ذكره
ههنا واعترض الشارح على السكاكي في شرحه للمفتح بان اللازم فساد تعريف الخبر او
الصدق للزوم الدور لافساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى اجيب عنه

للمخبر ثم اختلف بالاخصار في تفسيره فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بقوله صدق الخبر مطابقة اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولاد بالذات و الى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقة الواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالشبهة بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمح قطع النظر عما في الذهن من النسبة

بان ما قال الشارح حتى في نفس الامر من اذوم فساد احد التعريفين لا على التعيين واما بحسب الا لزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه مفسر بالخبر فاخذ في تفسيره دور وكذا القول لا يعنى تفسير الصدق بالخبر لان الصدق مأخوذ في تفسيره فاخذ في تفسير الصدق لوجب الدور ويمكن ان يقال ان صاحب المفتاح يريد ان ما ذكره في تعريف الخبر لا يعنى تعريفه في نفس الامر لان سوق كلامه انما هو لبيان فساد التعريفات المذكورة للخبر في الواقع وعدم صلاحها للتعويل وفساد تعريف الصدق وعدم فساده ليس بمطرح نظره والذي قصده فهو ثابت بما ذكره فلا حاجة بنا الى الكلام الا اننا والله تعالى اعلم قوله وقد يقال بمعنى الاخبار الخ لانه المراد من الاخبار الاعلام والكشف كما يدل عليه تعدية بكلمة عن فلا يريد ان كون الخبر بمعنى الاخبار غير دافع للدوران الاخبار يكون بمعنى الاخبار بالخبر كما ان الابدال يكون بمعنى الاتيان بالبدل فلزم اخذ المعروف في التعريف وحاصل الدفع ان تعدية عن يدل على عدم ارادة هذا المعنى لان الاتيان بالخبر لا يعد عن والله تعالى اعلم قوله عن الشئ اي النسبة كما اختاره في شرح المفتاح حيث قال توضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفي فالأخبار والكشف عنهما على ما هو عليه صدق وعلا خلافة كذب وهذا صحيح بحسب المعنى وان كان بعيدا بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبر عن زيد دون اخبر عن نسبة القيام اليه او يكون الشئ عبارة عن الموضوع اي الاخبار والاعلام عن زيد مثلا على وجه من نبوة القيام مثلا او انتفاكه قوله فلا دور كما قال به صاحب المفتاح واقربه المصنف ايضا قوله وايضا الصدق الخ حاصل هذا الجواب ان المذكور في تعريف الخبر هو الصدق بمعنى ما هو وصفه الكلام والمذكور في تعريفه الخبر هو وصفه المتكلم فلا يلزم الدور ببرد عليه انه ان اريد ما هو الظاهر من هذه العبارة وهو ان اعتبار اختلاف الصدقين كاف في الجواب مع اتحاد الخبرين يلزم تعريف الشئ بالمباين لان المباين لان الصدق الذي هو وصفه المتكلم مباين للخبر الذي هو وصفه الكلام وقد وقع على ذلك التقدير في تعريفه وان حمل على اختلاف الخبرين ايضا وان كان خلاف الظاهر من العبارة فيرجع الى الجواب الاول فلا وجه لاياد اجيب عنه باختبار الشئ الثاني وفي ايراد اشارته الى ان اعتبار اختلاف كل واحد من الصدقين والخبرين كاف في دفع الاعتراض بلزوم الدور بلا اعتبار اختلاف الآخر وان استلزم اختلاف كل واحد منهما اختلاف الاخرها هو قوله تعريف لما هو وصفه المتكلم او رد عليه ان معنى صدق المتكلم يرجع الى صدق كلامه فقد اتحد الصدق فان فالدور لازم اجيب عنه بان المورد انما بنى ايرادا على ما مضى

لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك
او لم يكن فمنطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام
لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق
وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر
فاذا قلت ابيع و اردت به الاخبار الخالي فلا بد له من وقوع بيع خارج

من اتحاد الخبرين وقد علمت انهما مختلفان فلا يلزم اتحاد الصدقين فافهم واجاب السيد السند بان
الصدقين وان اتحدوا في التعريفين على ذلك التقدير يمكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره وفيه بحث اما
اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين يستلزم وحدة الخبرين فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا
يصح كونه معوقا لما هو صفة الكلام والحق ما قد عرفت ان اختلاف كل واحد من الصدقين والخبرين
يستلزم اختلاف الآخر وكذا اتحاد استلزام اتحادهما ثانيا فلان غرض المعارض بقوله فالرد
لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتلخيصه ان الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين لا يصح
رافعا للرد وتسلیم اتحادها كما وقع عن السيد اعتراف بلزوم الدور والله تعالى اعلم ونسئله
الهداية الى الطريقي المستقيم ولا ينبغي على من له بصيرة في اسلوب الكلام ان الاعتراض المذكور
غير وارد على السيد فان ترتيب الابحاث المذكورة ههنا هو ان السكاكي استدلل على بطلان
تعريف الخبر بالمختل للصدق والكذب بانه دورى حيث عرفت ان الصدق بالخبر عن الشيء ما هو
به والكذب بالخبر عنه لا على ما هو به واجاب الشارح عنه بان لزوم الدور مبني على مقدمتين اتحاد الخبرين
في التعريفين واتحاد الصدق والكذب فيهما وكل منهما ممنوع ثم اورد التوهم التوهم المذكور و
هو ان معنى صدق المتكلم يرجع الى صدق كلامه فثبت به اتحاد الصدقين وفزع عليه لزوم الدور
واجاب السيد السند بان تعريف لزوم الدور على مجرد اتحاد الصدقين غير صحيح لجواز تعدد
الخبر فيهما وانما يلزم الدور لو اتحد الخبران ايضا في اعراف ترتيب الابحاث عرفت ان
الاعتراض المذكور لا يمس ما قال السيد السند في ذلك انما يرد لو قال الشارح ولو سلم
فان صدق الخبر فانه حينئذ يكون حاصل الجواب الاول انما يمنع ان الخبر في تعريف الصدق بمعنى
الكلام بل بمعنى الاعلام ومعنى الثاني انا سلمنا ان الخبر فيه بمعنى الكلام لكن لا نسلم انه صدق
الكلام وانما هو صدق الخبر والخبر انما يتوقف على صدق الكلام وهو المطابقة فاذا اورد التوهم ان
صدق المتكلم هو صدق الكلام لا يصح له ان يقال يجوز تعدد الخبر بعد التسليم المذكور ويمكن ان
يقال ان الاول جواب عن دور تعريف الخبر والثاني جواب عن دور تعريف الصدق وليس الثاني
جوابا آخر عن دور تعريف الخبر حتى يتأتى المنع والتسليم كما فهم المعارض وحينئذ لا يرد الا
عترض المذكور والله تعالى اعلم قوله وانفقوا الى ما صله العلماء اختلافوا في الخبر هل ينضم
في الصادق والكاذب او لا ينضم بل فيه ما ليس بصادق ولا كاذب ذهب الى الاول الجمهور والنظام
والى الثاني المجاهظ ثم القائلون بالاختصار اختلفوا في تفسيرها فالجمهور فسرها بتفسير والنظام
فسر بتفسير كما بينه المصنف بقوله صدق الخبر في قوله اي مطابقة حكمه - المقصود من هذا
التفسير اشارة الى ان المطابقة وعدما صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطة يتصف الخبر بها
لان الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يتصف بالمطابقة حقيقة وما قيل ان المقصود بهذا التفسير
هو الخلاص عن الدور في تفسير الصدق والكذب فيه ان الضمير في حكمه الى الخبر فالرد وبجمله
وما اجيب به عنه ان صدق الخبر مطابقة الحكم للواقع وذكر الضمير تسامح منه لبيان ان

ما حصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعث
الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل له في الحال
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور
الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيا حاصل
لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج

الحكم لا يتحقق الا في الخبر ليس بدفع لانه يشير الى ان معرفة الحكم بالآخرين وقف على معرفة الخبر
فالتمس ما مر انه اشارة الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولاد بالذات كما ارتضى به المشرع
حيث قال معللا للتفسير بقوله فان رجوع الصدق والكذب الى قوله وهو الخارج الذي يكون في
اشارته الى ان اللام في الواقع للعهد والمعهود به الخارج الواقع في كلامه سابقا بقوله ان كان نسبة
خارج الى فلا يرد ان بين كلامي المصنف تنادى حيث يفهم مما سبق ان الصدق مطابق للخبر
للخارج ويفهم مما ذكره ههنا انه مطابق للواقع اعترض على تعريف الصدق والكذب بقول
المبالغ بثبتك اليوم الف مرة فانه يصدق عليه تعريف الكذب وليس بكذب اجيب عنه
بان صدق الخبر مطابقة حكمه المقصود منه الواقع لا الحكم الموضوع له الكلام ولا شك في صدق
لانه اريد به الكثرة وهو مفروض التحقق وان قصد ظاهر الكلام وهو الاثبات الى المخاطب
الف مرة وهو غير متحقق فكذب قوله ان الكلام الى الظاهر ان خبر ان قوله لا بد وان يكون
يرد عليه ان الجملة اذا وقعت خبرا لا بد ان يكون فيها عائد الى المبتدأ لتترتب به والعائد ليس
بوجود ههنا اجيب عنه بان العائد موجود وهو الضمير في بنهارا جع الى الشيبين وهما
عبارة عن طرفي الكلام ثم الفاء في قوله فنع قطع النظر اذلة على الخبر حكلا لانه لما قدم عليه
معولة وهو الظرف المذكور وقع موقعه ادخل عليه الفاء فمضى في الحقيقة زائدة
في الخبر على مذهب الاخفش قوله وقوع نسبة المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت
ايجابية او سلبية فلهم هذا صرحت بترديد بقوله اما بالثبوت الى فافهم وقوله اما بالثبوت في موقع
الصفة المقدر والمعنى دل على وقوع نسبة وقوعا لها بحدثة الطريقة او بذلك قوله لا بد وان يكون
الواو زائدة في متعلق اسم لا والمعنى لا بد من ان يكون اي لا غنى عن ان يكون وخبر لا محذور
اي حاصل قوله فمطابقة هذه النسبة الى الظاهر انها هي النسبة التي يدل عليها الخبر وهي
وقوع النسبة ووقوع النسبة اولاد وقوعها ويرد عليه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي
فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقها مع اتحادها ولذا قال السيد
السند في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا لايقاع وكذا الموصوف بال
حق والاجيب عنه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر
عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غير باعتراف
الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتأثرين بالا اعتبار قوله بان تكونا ثبوتيين - اي
مصورة بان تكونا ثبوتيين كما في زيد قائم وقد حصل القيام له في الواقع قوله او سلبتين -
كما في قوله زيد ليس بقائم ولم يحصل له قيام في الواقع فالمطابقة باعتبار الكيف وان اختلفا
من جهة اخرى فان الذهنية ادراك والخارجية متعلقة بقوله وعدمها كذب - اي بان
احدهما ثبوتيه والاخرى سلبية كما اذا قيل زيد قائم ولم يحصل له القيام في الواقع او قلت زيد

فأنا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له و
هذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر
مطابقته لا اعتقاد الخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر
عدمها مع اى عدم مطابقته لا اعتقاد الخبر ولو كان خطأ
فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك

ليس بقاء وقد حصل له القيام في الواقع فلذلك ب صورتان كما ان للصدق صورتين ثم المنقول عنهم
في تعريف الصدق عبارات مختلفة من مطابقة الكلام للواقع او الخارج او لما في نفس الامر او الخلق
التدافع والمخالف اشار الى ان المثال واحد وقال وهذا معنى مطابقة الكلام الى اتحاد النسبتين
بالاجاب والسلب اى النسبة المفهومة من الكلام والمتحقق بين الطرفين مع قطع النظر عما في
الذهن وعما يدل عليه الكلام معنى مطابقة الكلام الى قوله بعت الانشائي - في التعبير بالمعنى
في الانشاء وبالمضارع في الخبر مع ان كليهما يدلان على الحال اشارة الى ان الموضع للانشاء لها
في العقول الماضية على ما تقر في الفقه قوله ولا يندح في ذلك - دفع لما يتوهم من التنا في
والتدافع بين ما قال المصنف من اطلاقه على النسبة الخارجية وبين ما قالوا من النسبة من
الامور الاعتبارية وحاصل الدفع ان الخارج الذي نسب اليه النسبة خارج الذهن يعني
الواقع ونفس الامر وكونها خارجية بهذا المعنى لا يندح في كونها غير خارجية اى غير منسوبة
الى الخارج الذي هو بمعنى الاعميان وليس المراد بكون النسبة خارجية انها متحققة في الخارج
والعيان كبيان الجسم ليلزم المناقاة بين قوله وقولهم قوله للفرق الظاهر في حلة لاقتفاله
الندح وحاصل الفرق بين المثالين ان الخارج في المثال الاول ظرف للحصول الى الوجود للقيام
فيراد بكونه خارجيا كونه خارجا عما في الذهن وواقعي لعدم تصور كونه خارجيا بمعنى كونه موجودا
في الاعميان ويقابل الخارجى بهذا المعنى الاعتبارى بمعنى الاختراعى والخارج في المثال الثاني
ظرف للحصول في نفسه للقيام فيستبادر من كونه خارجيا كونه موجودا في الاعميان لعدم وجود
الاصدار في مفهومه من الحمل على هذا المعنى ويقابل الخارجى بهذا المعنى الاعتبارى بمعنى كونه
ذهنيا والاول صادق والثاني كاذب قوله فانا لو قطعنا النظر الى وتعليل ما يستفاد من قوله
للفرق الظاهر - يعني ان الاول صميم لان القيام حاصل لزيد في حد ذاته مع قطع النظر
عن ادراكنا وهذا معنى النسبة الخارجية ولم يتعرض لبيان فساد الثاني مع ان الفرق
يتم به لظهوره وكونه مقرا حيث يقولون ان النسبة من الامور الاعتبارية دون
الخارجية ولعدم تعلق الغرض به اذ المقصود ان كون النسبة في الخارج بالمعنى الذي
ذكرنا لا يندح فيه ما هو المقرر عندهم من ان النسبة من الامور الذهنية دون الخارجية اى لا اعتبار
فلا تعسف فيه فلا يرد ما قال السيد السند بعد كلام طويل مستقلة واما قوله فانا لو قطعنا النظر
فستدرك في البيان الا ان يتعسف ويقال معناه ان حصول القيام لزيد في الخارج امر مجزى
قطعا ولا شك فيه اصلا بخلاف كون حصول القيام امرا متحققا في الخارج فانه لا يجوز به يكون
اشارة اجمالية الى ما فصلنا من الفرق انتهى قوله وهذا معنى وجود النسبة الى حاصله

صدق وقوله السما فوقنا غير معتقد ذلك كذب والواو في ولو خطأ للمحال وقيل للعطف
أي لو لم يكن خطأ وكان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني المجازم أو الراجح فيعلم العلم وهو
حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والنظر وهو الحكم بالسطر
الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لأنه الحكم بخلاف الطرف
الراجح وأما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لأن الشك عبارة عن تساوي الطرفين

أن النسبة لما كانت عبارة عن الوقوع الواقعي لحصول القيام لزيد في المثال الأول
فاطلاق الخارجية عليها إنما يكون بمعنى كونها ذاتية بمعنى غير اعتبارية اختراعية
لعدم صلاحية كونها خارجية بمعنى غير ذهنية كما عرفت في الفرق بين المثالين اطلاق
الخارجية بهذا المعنى على النسبة لا ينافي لما قالوا من كونها اعتبارية ذهنية فافهم
والله سبحانه وتعالى أعلم وقال السيد السند أقول لاختفاء في أنك إذا قلت زيد موجود
في الخارج قوله مطابق للواقع كان قولك في الخارج ظرف الوجود زيد كالزيد نفسه
ولا ريب أن الخارج أيضاً بان الوجود الخارجي هو زيد لا وجوده فظهر أن الوجود الخارجي
ما كان الخارج ظرف الوجود كزيد لا ظرفاً لنفسه كوجوده وإن صدق قولنا زيد موجود
في الخارج لا يستلزم صدق قولنا وجود زيد موجود في الخارج فهكذا يقول الخارج في قولك
القيام حاصل لزيد في الخارج ظرف لحصول القيام لزيد ووجوده ولا شك أن وجود الشيء
غيره فرع وجوده في نفسه فيكون القيام أمراً موجوداً في الخارج ووجوده فيه لزيد ولما طو
القيام له فليس موجوداً خارجياً لأن الخارج ظرف لنفس الحصول لا لتحقيقه ووجوده فافرق
أن الخارج في القول الأول ظرف للحصول نفسه ولا يستلزم ذلك وجوده فيه وفي الثاني
ظرف لوجود الحصول وتحقيقه وهو معنى كونه موجوداً خارجياً ونحن إذا قلنا نسبة
خارجية أردنا بها ما كان الخارج ظرفاً لنفسها كالوجود الخارجي لا مكان الخارج ظرفاً
لتحققها وحصولها كالوجود الخارجي وقد عرفت أن صدق الأول لا يستلزم صدق
الثاني فالتفهم للمحال وإن دفع الإشكال ثم قال بعد هذا الكلام وأما قوله فأنالو قطعنا
النظر آه فيستدرك أن كما قلنا سابقاً وقيل في دفع التداخُل أن إطلاق الخارجية
على النسبة إنما يكون باعتبار منشأ انتزاعها وهو الطرفين فلا يقدح في كونها اعتبارية ويطرح
أنه على هذا لا يتحقق الصدق فيما حكم بالأمور العقلية على العقلية بما أذ ليس شيئاً من الطرفين
موجوداً خارجياً فلا يمكن أن ينسب أحدها إلى الآخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقته
الخارج بالمعنى المذكور واجيب عنه بأن الاعتبار في اللغة والتعارف الواقع في مجازات
البغاء هو القضاء الخارجية فلا ضير في خروج غيرها عن الظابطه وفيه أن أمثال هذه
التخصيصات لا ينبغي ارتكابها من غير محض ولا ضرورة داعية إليها ولا ضرراً
ههنا ما من رفع إشكال التداخُل على وجه يغني عن أمثال هذه التكاليف والله تعالى
أعلم قوله وقيل مطابقتها لاعتقاد الخبر دها صله أن صدق الخبر عند هذا القائل وهو
النظام مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتقدة للخبر وهي التي في ذهنه واعتراض على
النظام بأن قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع أما أن يكون صادقاً كاذباً فأن كان الأول

والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة اولاد فوقعها وذهنه لم يحكم بشئ من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبر

ثبت مطلوبنا وان كان الثاني بطل فذلك صدق الخبر مطابقة لاعتقاد الخبر لان القول المذكور اعني قولنا صدق الخبر مطابق للواقع مطابق للاعتقادنا وقد كذبته اجيب عنه بان اخبار الاول ونقول صدق هذه القضية بمطابقته للاعتقاد لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقته للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه القضية بمطابقته للواقع متاملا قوله ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ - اي واذا كان صوابا بطريق الاول لتحقيق المطابقة قوله ولو كان خطأ - اي الكلام كاذب ولو كان عدم المطابقة خطأ اي غير مطابق للواقع بان يكون مطابقا فكيف اذا كان صوابا فانه تستفي المطابقتان وهذا القيد اما ما اخذ بقريته ذكره في الصدق او من ارجاع الضمير الى المطابقة المقيدة بالا اعتقاد المقيد بالخطيئة قوله غير معتقد - اي للفوقية سواء كان له اعتقاد بخلافه او لا وهذا هو المطابق للتعريف بعدم مطابقة الاعتقاد فمن قال فالظاهر ان يقال معتقد بخلافه فقد خالف قوله للحال - والحال هو لو وما بعدها بتاويل مفرد ضا اي مفرد ضا خطيئة فلا تكون كلمة للتعليق ولا المعنى الاستقبال بل لمجرد الفرض فلا تحتاج الى الجزاء واليه ذهب الفخري في امثال هذه المقامات كما قال في تفسير قوله تعالى والاركان تبدل بحسن ولو انجحك حسنهن الواد والحال والمعنى مفرد ضا اعجابك حسنهن وقيل للخطيئة اي لو لم يكن خطاء ولو كان خطاء والجزء محذوف وتدل عليه الجملة السابقة تقديره فصدق الخبر مطابقة للاعتقاد وهذه الشرطية مؤكدة لهاد قال الرضي لو كان كذلك لو قم التصريح بالمعطوف عليه في الاستعمال وليس كذلك انما هي اعتراضية ويجوز الاعتراض في آخر الكلام والمقصود منه التاكيد وفيه ان ظهور ترتيب الجزاء عليه اعني عن ذكره حتى كان ذكره تكرارا قوله والاداء بالاعتقاد دفع توهم وهو ان الاعتقاد في المشهور هو الحكم الذهني المجازم القابل للتشكيك وبينه وبين العلم الذي هو الحكم الذهني المجازم الذي لا يقبل التشكيك فالتفنن الذي هو الحكم بالطرف الواجب ويلزم الواسطة بين الصدق والكذب والنظام لا يقول به لانه من جملة القائلين باحصاء الخبر في الصدق والكذب حاصل الدفع انه ليس المراد بالا اعتقاد ههنا الاعتقاد المشهور بل الحكم الذهني المجازم او الراجح سواء يقبل التشكيك او لا قد خل العلم والظن في الاعتقاد واستفى الواسطة قوله والموهوم كاذب لان الحكم ان يرد عليه لنسب الحكم في الطرف المروج وانما حكمه في الطرف الراجح فلا يعي قوله لانه الحكم الراجح اجيب عنه بانه اراد بالحكم الحكم الظاهري وهو الايمان بما يدل عليه الحكم الذهني قوله واما للشكوك في اعتراض على النظام بانه وان ادفع عنه الاعتراض بالعلوم والمظنون والموهوم لكن يرد عليه الاعتراض بالشكوك فانه على تفسيره للصدق والكذب ليس بداخل في واحد منهما لعدم

وقال زيد في الدار مثلاً مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا اتيقن ان زيد ليس في الدار
وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر ومتسك النظام بدليل قوله تعالى اذا
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول
الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد

تحقق الاعتقاد فيه لانه عبارة عن تساوي الطرفين فيلزم الواسطة وهو لا يقول بهما قوله
اللهم الا ان يقال الجواب عن الاعتراض المذكور حاصله اننا لنسلم الواسطة بل خبر الشك
داخل في الكذب لانه اذا انتفى الاعتقاد فيه صدق عدم مطابقة للاعتقاد لان السالبة
تصدق عند عدم الموضوع ايضا ثمران هذا اللفظ انما يستعملون فيما فيه ضعف وكانه يستعان
في اثباته بالله تعالى ففي التعبير بهذا اللفظ اشارة الى ضعف هذا الجواب ووجهه انه خلاف
التبادر لان التبادر من تعميم الاعتقاد بقوله ولو خطأ وجود الاعتقاد في الصدق والكذب
وعدم الاعتقاد في الشك ظاهر فيلزم الواسطة وايضاً انه يوجه لجريان الكذب في الاستدلال
وهو مخالف للاجماع فتأمل والله تعالى اعلم **قوله** لا يقال المشكوك في الاعتراض على المعترض
والجواب فان كل واحد منهما معترف بكون المشكوك خبراً كما لا يخفى مع انه ليس بخبر **قوله**
لانه لا حكم معه ولا تصديق - اي ليس فيه النسبة التامة الخبرية فلا يتحقق التقدير
ضرورت ان متعلق التصديق انما هو النسبة التامة الخبرية فيكون الحكم بمعنى النسبة التامة
الخبرية او التصديق بيان الحكم فيكون الحكم بمعنى الابقاع والانتزاع وعلى التقديرين ففي زيادة
التصديق اشارة الى ان الخبر لا بد فيه من ان يكون دالاً على الابقاع او الانتزاع **قوله**
لانا نقول الجواب عن الاعتراض المذكور حاصله ان المشكوك ليس بخبر عند المخبر الشاك
لان لم يدرك وقوع النسبة ولا ادفعها ولم يحكم بشئ من النفي والاثبات ولكن بالنسبة
الى السامع خبر البتة لانه سمع جملة خبرية يدل على الحكم بالنسبة اليه والمعتبر في كون الكلام
خبراً او انشأاً انما هو حال السامع كما يدل عليه تعريف المركب التام بقوله كقائل وان سكوت كند
سامع را خبره يا طلبى معلوم شود - كما وقع عن السيد الفسفي رسالته في النحو وهذا ظهر
جواب آخر عن الاعتراض المذكور وهو ان المعترض ان اراد بالمشكوك هو بالنسبة الى السامع
فكما انه خبر كذا لك يصدق عليه تعريف الصادق والكاذب ضرورة وان اراد هو بالنسبة
الى الشاك المتكلم فكما انه ليس بصادق ولا كاذب على تفسير النظام كذا لك ليس بداخل
في المقسم لهما فلا ضير فيه فعلى هذا ظهر وجه آخر تضعف الجواب المصدر بقوله اللهم الا ان
يقال كذا لانه قال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد وقد علمت ان انتفاء
الاعتقاد في المشكوك انما هو بالنسبة الى الشاك وبالنسبة اليه ليس بخبر فلا محذور في
عدم انصافه بالصادق والكاذب وتحملة الادغال في الكاذب ليس الا لا اعتراض بكونه
خبراً هذا والله اعلم **قوله** يحق انه لم يدرك وقوع النسبة الى ان بنى كلام الشاح
على ملل المتأخرين القائلين بتغاثر متعلق التصديق والتصديق فلا خفاء فيه وان

هذا الاستدلال بان المعنى الكاذبون في الشهادة وادعاهم المواطاة فالتكذيب
راجع الى قولهم تشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه عن جميع القلب
وخلص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع
لكونه المناقضين الذين يقولون باخوانهم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى
قولهم تشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشئ يظهر انه ليس بخبر بل انشا

بنى على مذهب القدماء والقائلين بادتمام المتعلق ففيه خفاء فيراح بان المراد بالادراك اللذان
كما يفهم من قوله وذهنه لم يحكم بشئ من النفي والاثبات قوله فكلما خبر لا محالة - لانه
كلام ومركب تام يفيد الخطاب فائدة تامة يصح السكوت عليها وليس بانشا فيكون خبر او
الابلل انحصارا للكلام فيها وهو مجمع عليه قوله بل اذا تيقن الخ بل الترقى الى ان المشكوك
لاستواء الطرفين فيه الحق بان يكون خبرا الا ترى ان المتكلم اذا تيقن بما يناقض لما يفهم من
كلامه ظاهرا مثلا اذا تيقن بان زيد ليس في الدار قال زيد في الدار فكلما خبر لصدة تعريفه
عليه وهو كلام للنسبة خارج نطاق بقية ولا تطابقه اذ لم يشترط كون تلك النسبة كاثبة في
اعتقاد المتكلم به قوله وتسك النظام - اظهر لما تعلق به الباري في قوله بديل اي اعتد
النظام على تفسيره للصدق والكذب بما فسرهما به بديل قوله تعالى اي بديل هو قوله تعالى
فالاضافة بيانية فاندفع ما اعترض عليه بان التمسك عبارة عن اقامة البوفا وهو يقتضى سبق
المدعى والمذكور ههنا انما هو التعريف للصدق والكذب والتعريفات من قبيل التصورات
فالتمسك في غير محله وما حصل الدفع ان التمسك ههنا بالمعنى اللغوي اي الاعتقاد كما مر فصح
اطلاق التمسك وان كان التمسك بالمعنى المصطلح فيقال ان التعريفات وان كانت من قبيل التصورات
الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد ذلك الشئ او رسم له مثلا فصح اطلاق التمسك بانظر
الى الدعوى الضمنية كما انها يرد عليها المنوع بالنظر الى دعوى الضمنية والله تعالى اعلم
وما قيل في الجواب على هذا التقدير انه تعريف لغوي ماله التصديق ان المقصود منه بيان النسبة
بين المعرف والتعريف بان يكون المراد منه ان هذا المعنى مدلول لهذا اللفظ لغة او اصطلاحا
لا فائدة التصور فذلك استدلال عليه ليس بشئ لان المعرفين للصدق والكذب والخبر فرة
قالوا بنظر يتها اذا كانت كذلك كانت تعاريفها لا فائدة تصور ما هيها تحالا لبيان النسبة المذكور
قوله فانه تعالى الخ تكون الآية دليلا على مذهب قوله سجل الخ اي حكم عليهم قوله
فلو كان الصدق الخ لما كانت الآية متبينة لمذهب المستدل في جانب الكذب حيث جعل مآله
عدم مطابقة الاعتقاد وكانت ساكنة عن اثباته في جانب الصدق اشار بهذا القول الى اثباته
في جانب الصدق ايضا ويؤيد عليه انه لا يثبت به في جانب الصدق اثباتا ظاهرا الا في مذهب
المخضم ولا يثبت مذهب المستدل لاحتمال ان يكون الصدق عبارة عن مطابقة الواقع والاعتقاد
جميعا اجيب عنه بان الكذب حينئذ اما ان يكون عبارة عن عدم المطابقة بين الواقع والمطابقة
الواقع ومطابقة الاعتقاد فلا يصح اطلاق الكذب على هذا الخبر المطابق للواقع او يكون عبارة

او المعنى بانهم كاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة
شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطاً في
اطلاق اللفظ لا كنهه بالان تسمية شئ بشئ ليست من باب الاخبار ولو سلم فاشترط
المواطاة في مطلق الشهادة فهو عاقل الجواب منع كون التكذيب راجعاً الى
قولهم انك لرسول الله مستند بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم

عن عدم احد المطابقتين فلا يكون مفهوم الكذب سلب الصدق و تقيضه والا لكان اذا ارتفع
عدم احد المطابقتين ثبت الصدق وليس كذلك فانه لا يثبت الا بالمطابقتين جميعاً فتعين
ان يكونا عارفين عن مطابقة الاعتقاد وسليهما وهو المطلوب فتم الاستدلال والله تعالى
اعلم **قوله** ورد بان المعنى الحاصل جوا بان احدهما بالمنع وله سندان انتهى بها لد
للتماثل المنع والثاني بالتسليم نعم لا دلالة لنا لنسلم ان التكذيب راجع الى المشهود
به لم لا يجوز ان يكون راجعاً للشهادة باعتبار تضمنها خبراً كاذباً وهو ان شهادة تناهذه
من صميم القلب وخلص الاعتقاد او راجعاً لتسميتها خبرهم هذه اشهادة لان الشهادة
انما تكون على وفق الاعتقاد وكلامهم ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهادة فالحاصل
ان كون هذه الشهادة من صميم القلب وخلص الاعتقاد او كون هذا الخبر شهادة كما
انه خلاف معتقد هم كذلك خلاف الواقع ايضا فاحتل ان يكون تكذيب الله يا هم راجعاً
الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقد هم ومعلوم ان الدليل اذا طرقة الاحتمال
سقط به الاستدلال فلا يصح الاستدلال بهذه الآية لاحد من الفريقين و اشار الى الجواب
التسليمي **بقوله** او المشهود به - تقريرنا اننا سلمنا ان التكذيب راجع الى المشهود به
كما زعمت لكنه راجع له باعتبار الواقع في زعمهم صدق ان الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع
وهو المطلوب لان المراد من الواقع اعم من ان يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم او باعتباره
في نفسه **قوله** وادعاهم المواطاة فيه اشارة الى دفع ما يقال ان الشهادة من قبيل الانشاء
فلا توصف بالكذب لانه من اوصاف الاخبار فكيف يكون التكذيب راجعاً اليها وحاصل الدفع ان
التكذيب راجع اليها لا باعتبارها في نفسها باعتبار ما تضمنه خبراً كاذباً وهو ان شهادة تناهذه
قوله بشهادة ان واللام الى دفع ما يتوهم من انه ليس في كلامهم ادعاء المواطاة فكيف يكون
التكذيب راجعاً اليه وحاصل الدفع ان يراد التاكيدات المذكورة يدل على الادعاء المذكور لانه قد
يؤكد الخبر بالنظر الى الزم فائدة الخبر اذا كان المخاطب منكراً له مسلماً لاصل الحكم وههنا كذلك
لان المخاطب بهذا الكلام هو رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وهو مسلم لاصل الحكم وفائدة
الخبر منكراً لازمه وهو علمهم بكونه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقصودهم بالقاء
هذا الخبر اليه انما هو افادة كونهم عالمين بمقصود هذا الخبر ومعتقدين له والمخاطب منكراً فاكداً
ما قصده فكلهم قالوا معتقدون لمضمون هذه الشهادة وان هذه الشهادة من صميم قلوبنا
وخلص اعتقادنا برده عليهم ان التواكيد انما تؤيد الحكم الذي دخلت هي عليه وكن لازم ذلك الحكم
وانما لم تترحل في شهادته بل في انك لرسول فالوجه ان يجعل الحكم المتضمن الذي اشعرت به
التواكيد هو ان اخبارهم بان رسول الله عن صميم القلب وخلص الاعتقاد كما ذكره في شرح المفتاح

بما اشار اليه بقوله او في المشهود به اي المعنى انهم كما ذبوا في المشهود اعني قولهم انك
 لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون
 انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة
 فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد
 وعدمها فبين المعنيين بكون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي
 منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجه الثلاثة لبيان السند اعلم

واجيب عنه بان التأكيد وان دخلت في المشهود به لكنها شتر بان الشهادة به عن صميم القلب فصح ما قال
 ههنا وان دفع المناقاة بين ما قال ههنا وبين ما ذكره في شرح المفاتيح قوله ولا شك انه اي قولهم ان
 شهاده تناقض من صميم القلب الم غير مطابق للواقع كونه من المناقاة الذين يقولون **الوجه** وما قيل انه
 راجع الى قوله الشيرازي اي وقيل في فهم عبارة المصنف ان معناها اننا نمنع رجوع التكذيب الى الخبر
 وهو المشهود به لم لا يجوز رجوعه الى قولهم نشهد لانه خبر غير مطابق للواقع **قوله** لظهور الخبر
 منع من جهة النظام لسند المنع ولما كان منع السند ولو مساويا لا يفيد في اثبات المقدمة المنوعة
 وهو ان التكذيب راجع للمشهود به الذي قال به النظام اضرب عن منع كونه خبر او ادعى انه انشاء
 ليكون اثباتا للمقدمة المنوعة فانه متى كان انشاء لا يصح رجوع التكذيب اليه فيكون راجعا للمشهود به
 برده عليه ان هذه الدعوى مجردة عن الدليل فلا تثبت المقدمة المنوعة **اجيب عنه بان**
 ظهورها من غير ذلك الدليل وهو انه لو كان اخبارا عن الشهادة في الحال او الاستصحاب لا تقتضي
 وجود شهادة اخرى منهم كما قورده الشارح في ابيج فانه قد ما قيل انه يجوز ان يكون شهد اخبارا
 بال شهادة في الحال او في الاستصحاب كما ذكره في شرحه للمفاتيح لانشاء لها اما كلامه ههنا يدل على ان
 ما ذكره في شرح المفاتيح انما هو نقل هذا القول عن هذا القائل وهو لا يفيد رضاه به فان فهمه و
 يمكن ان يقال على تقدير تسليم انه انشاء ان التكذيب راجع اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدور اشهاد
 عنهم وفيه انه يقال مثله في جميع الانشاءات مثلا يقال في اخبار ان الضرب انه متضمن للاخبار بصدور هذا
 الكلام عنه فيمنبني ان يتصف بالصدق ولم يقع اطلاق الصدق على مثله في المحاورات فالحق الحق
 بالاتفاق والله تعالى اعلم **قوله** اي في سميته هذا الاخبار الخالي **الوجه** اشارته الى ان قوله تسميتها
 مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف **قوله** وفيه نظر لان هذا اثبات للمقدمة
 المنوعة اعني ان التكذيب راجع للمشهود به بالاستدلال بقوله لان تسمية شئ بشئ الى حاصله
 ان الكذب لا يدخل في النسب الخبرية والتسمية وصف من اوصاف المسمى فلا يتصف بالكذب
 بل انما يتصف مثله بالغلط في اطلاق اللفظ ولو سلم ان تسمية الشئ بالشئ من قبيل الاخبار فلا نسلم
 كذب هذه التسمية لعدم المواطاة فان المواطاة في مطلق الشهادة منوعة لوجود شهادة الزور
 نعم في الشهادة الصادقة معتبرة واذا عرفت ما ذكرنا من انه اثبات للمقدمة المنوعة كما ان الكلام الاول
 كذا انك الذفع ما قيل من ان الكلام في المصنفين على السند وهو لا يفيد اجيب عن الاول بان
 كون التسمية كذا بالانما هو باعتبار تضمنها حكما خبريا وهو ان اخبارهم هذا يسمى بالشهادة اي
 من جزئياتها كما يقال ان الانسان والعنق يسمى كل واحد منهما حيوانا اي من جزئياته واما قوله
 لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذا ففيه ان المنقول عن الواجب ان الشهادة
 المتعارفة اصلها الحضور بالقلب والذهن ثم يقال ذلك اذا عرفت باللسان ولذلك متى

ان ههنا دجهما آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم
انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح
البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا
على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعا من عند لا يخرج من الاغز منها الا ذل فذكر
ذاك العي فذكره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذاع في محمد ثمة فارسل رسول

مطلق لفظ الشهادة على ما يظهر من اللسان دون حصوله في القلب عند كذب فان هذا الكلام يدل على ان
الكذب يطلق على الخطاء وايضا المناقشة في العبارة ليست من ادب المحصلين وما قيل ان المنقول
عن الراغب اطلاق لغوي وكلام الشارح في الاصطلاح ففيه ان الكلام في الرد على المنافقين الذين
هم الاغراب واهل اللسان وادى اصطلاح لهم هناك و اجيب عن الثاني بان المواطاة
مشروطة في مطلق الشهادة كما يدل عليه الكلام المنقول عن الراغب فتذكر داما تسمية شهادة
الزور وشهادة فيجاء كاطلاق البيع على الباطل والفاصل ولو سلم ان المواطاة ليست بمشروطة في
مطلق الشهادة بحسب اللغة الا ان الاخبار بان هذا شهادة لا يفهم منه عرفا انه صادر عن علم
ومواطاة قلب **قوله** وحاصل الجواب الوترية الى الرد على من قال ان الجواب الحقيقي منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لو رسول الله والوجود الثلاثة لبيان السند كما سياتي في الشرح
قوله لانهم يعتقدون انهم يثبتون انهم كاذبون في هذا الخبر الصادق ويستند
لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع كذا نقل عنه **قوله** فيكون كاذبا عندهم - لعدم
مطابقته للواقع في اعتقادهم لا لعدم مطابقته للاعتقاد **قوله** فليتنا ملئنا بآياتهم ثم مشاء
التوهم هو قول المصنف ان المعنى لكاذبون في المشهور في زعمهم فانه يوهم ان الكذب لعدم
المطابقة لزعمهم واعتقادهم وحاصل الجواب ان المراد ان الكذب لعدم المطابقة للواقع
لكن بحسب زعمهم واعتقادهم فهذا الخبر غير مطابق للاعتقادهم وغير مطابق للواقع الذي
هو بحسب زعمهم واعتقادهم فكذبهم انما هو لمخالفة الواقع في اعتقادهم لا لمخالفة الواقع
كما يقول به النظام و فرق بين مخالفة الواقع للاعتقاد وبين مخالفة الواقع في الاعتقاد **قوله**
بكون - بعضهم الباء وفتحها وهو المسافة بين الشكيتين **قوله** فظهر بما ذكرنا - من انه جواب
على تقدير تسليم رجوعه الى المشهور به **قوله** فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي ان لا يظهر انه تسليم رجوع الكذب
الى المشهور به والنوع انما هو كون الكذب لعدم مطابقة الاعتقاد بخلاف المعين الاولين فانهما الرجوع
التكذيب للمشهور به فلا يكون هذا راجعا الى المنع الاول ولانه يلزم عليه اتحاد السند مع المقدمة
الممنوعة كانه قيل لا نسلم ان التكذيب راجع الى المشهور به لانه راجع للمشهور به وما قيل انه
للافساد فيه فان كلام النظام اعني قوله لو كان الكذب عدم مطابقة الواقع لما كان هذا الخبر كذا مبني
على ان يكون التكذيب راجعا الى المشهور به باعتبار الواقع ونفس الامر فحاصل الجواب ان لا نسلم
رجوع التكذيب الى المشهور به بحسب الواقع ونفس الامر لا يجوز ان يكون راجعا الى الشهادة او
التسمية اذ المشهور به لكن بحسب زعمهم وهذا كلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القائل
المذكور لم يصح بقيد نفس الامر اعتقادا بل انه المتبادر كما لا يخفى فلا يذفع الفساد لان فيه
اعترافا بانها منعان احدهما راجع الى المقيد باعتبار ذاته والثاني البصر باعتبار قيد وليست

الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى عبد الله ابن ابي واصحابه فخلفوا ما قالوا فكذبني رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصيبني مثله قط فجلست
في البيت فقال لي عني ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومقتك فانزل
الله تعالى اذ اجابك المنافقون فبعث الى النبي عليه الصلوة والسلام فقرا فقال ان الله
صدقك يا زيد المحافظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق

الثلاثة اسانيد لمنع واحد كما هو قول القيل داما قيد الجواب بالتحقيق لانه في الظاهر ثلاثة اجوبة
قوله واعلم ان ههنا وجه آخر لم يذكره القوم - قيل عليه انه ما خذ لما ذكره الامام الرازي
في التفسير الكبير كيف يقع قوله لم يذكره احيب عندهم ان مقصود الشارح انه لم يذكره في الجواب
عن استدلال النظام لانه لم يذكره احد في بيان معنى الآية فلا غبار في صحة كلامه قوله الجواب
اسم لابييه وسلول اسم لامه غير منصرف للعلمية والتأنيث فابن منسوب صفة عبيد الله والابن
قوله حق بنفصا - الانفصاخ التفرق قوله عني اي - سعد بن عباد بن عيسى عنه حفيضة الماهوسيد
قوله الخزيج او لم زيد بن ارقم ثابت بن قيس له صحبته فيكون المراد العلم الحقيقي او زج احمد عجل
بناه دعة وكن زيد في خبره وهو خزيج ايضا قوله فقال لي عني ما اردت - اي اي شيء اردت
حق انتهى الى كذب رسول الله اياك وانفتحت البغض وقد يقال معنى الآية ان المنافقين قوا عاديهم
الكذب فلا تعتمد عليهم يا محمد بمجرد ان صدر عنهم كلام صادق وهو ههنا مشاهدتهم برسا نك
فان الكاذب قد يصدر عنه الصدق فحينئذ ظهر وجه آخر للجواب عن استدلال النظام بالآلية الكريمة
فانهم والله تعالى اعلم قوله البحر المحظوظ - لقبه وكنيته ابو مسلم ويقال ابو عثمان عمرو بن بحر الاسفهان
احد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام واما لقب البحر المحظوظ لان عينيه كانتا بحفظتين من حطمت
عينيه كمنع اي خرجت مقتلته وعظمت قوله انكر انحصار الخبر في قول هذا بيان لحاصل المعنى
واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل حذف منه الفعل لان حذف المفعول اسهل من حذف الجملة
ويورد عليه انه ليس من المواضع التي ذكرها جواز حذف الفعل و احيب عندهم بانه جازي على مذاهب
الكوفيين من جواز حذف الفعل في سعة الكلام وقيل انه اشارة الى ان البحر المحظوظ مبتدأ خبر محذوف
ويورد عليه انه يلزم على تقديره تكلف كثير في المتن اذ لا دلالة عليه لعدم ذكر مفعوله وهو الانحصار
ولا بد ان يقدروا قال صدق الخبر الحق له ههنا سنة اقسام - ويورد عليه انه يخالف لما
في الايضاح لان المفهوم منه ان الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب البحر المحظوظ الحكم امام مطابق
للاواقع مع اعتقاد المنجريد عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد وعدمه فلا دل هو الصديق
والثالث هو الكاذب والثاني والواقع كل منهما ليس بصديق ولا كاذب لا نقول كل من الثاني
والواقع يشمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانسواء نفس الاعتقاد بانسواء لطفه
بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد الاما بمطابقة الاقسام المذكورة في الايضاح سنة ايضا
فلا مخالفة بينهما قوله لا واقع - اشارة الى ان ضمير مطابقة الخبر لا للواقع ليعلم حمله على
الصدق ولا ينفيك نظم الكلام لان ضمير مطابقة تقريير المذهبين راجع الى الخبر واعتبار
حكمه فاجوزة السمعة حيث قال الله يجوز ان يكون ضمير مطابقة لاواقع والمعنى صدق الخبر
مطابقة الخبر اي حكمه لاواقع مفرد فاذا كالك الخبر مع اعتقاد مطابقة وليس بمخالفة
للاواقع وقوع الحال عن خبر المبتدأ قوله بانه مطابق - اشارة الى ان متعلق الاعتقاد
محذوف لكن لا لان اللام فيه للمعنى والمراد اعتقاد انه مطابق لان الضمير في مع الواقع في

كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد
انه غير مطابق او بدعي الاعتقاد فهذا ستة اقسام واحد منهما صادق وهو المطابق
للوواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي
ليس بصادق ولا كاذب فعند صدق الخبر مطابقتها للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق
وكذب الخبر عندها مع عدم مطابقتها للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في

الكذب راجع الى الاعتقاد وقد ضرب به باعتقاد انه غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع والراجع
بل لا وجود قرينة المقام فالخبر في منه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب
الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقتها معلوم بعونة المقام فلا يلزم اختلاف
الراجع المرجوع اليه فخرج عن التعريف المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا لخبر الشاك و
المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة فالصدق صورة واحدة وهو المطابقة مع الاعتقاد
بها والمطابقة مع الاعتقاد مع اعتقاد عدم المطابقة هي الوسطة بين الصدق والكذب
قوله اي عدم مطابقتها للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق - فخرج عن التعريف عدم المطابقة
مع عدم الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع اعتقادها وهاتان صورتان من صور الوسطة
ايضا فثبت ان الصدق صورة والكذب صورة والوسطة بينهما اربع صور **قوله** ويلزم في الاول
توطئة للنسبة الآتية بقوله لانه اعتبر في كل منهما جميع الامور التي اکتفوا واحد منهما وجواب
سوال وهو ان الجاحظ اعتبر في الصدق مطابقة الخبر للواقع والاعتقاد كالكذب عدم المطابقة
ولم يشبه هذا من كلام المصنف حيث لم يذكر في الاول مطابقة الاعتقاد وفي الثاني عدم مطابقتها
وحاصل الجواب ان المصنف كما قال ان صدق الخبر عند الجاحظ مطابقتها للواقع مع الاعتقاد
بانه مطابق واعتقاد المطابقة يستلزم لمطابقة الخبر للاعتقاد فكانه قال صدق الخبر مطابقتها
للوواقع والاعتقاد لما قال كذب الخبر عند عدم مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد بانه
غير مطابق والاعتقاد عدم مطابقة الخبر للواقع يستلزم عدم مطابقتها للاعتقاد فكانه قال
وكذب الخبر عند عدم مطابقة الخبر للواقع فلا اعتقاد **قوله** ضرورة توافق الواقع في دليل
للاستزام وحاصله على ما نقل عنه انه اذا كان الخبر مطابقا للواقع واعتقد انه مطابق
للوواقع فلا محالة يتحقق توافق الواقع والاعتقاد وكذا اذا كان الخبر غير مطابق للواقع و
اعتقد انه غير مطابق لا شك في توافقهما والموافق للموافق للشئ موافق لذلك الشئ
فيكون الخبر الموافق للواقع الموافق للاعتقاد موافقا للاعتقاد والمخالف للموافق للشئ
مخالف لذلك الشئ فالخبر المخالف للواقع الموافق للاعتقاد مخالف للاعتقاد فان فهم
والله تعالى اعلم **قوله** لانه اعتبر في كل منهما الخ نقل عنه يعني ان الجمهور اکتفوا في الصدق
بمطابقة الواقع وفي الكذب بعدمها والنظام اکتفى في الصدق بمطابقة الاعتقاد وفي
الكذب بعدمها والجاحظ اعتبر في الصدق مطابقة الواقع مع اعتقادها وهو يستلزم
مطابقة الاعتقاد لانه اذا اعتقد انه مطابق للواقع فقد اتفق الواقع والاعتقاد و
اعتبر في الكذب عدم مطابقة الواقع مع اعتقاد عدم مطابقة الاعتقاد... يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد
لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكما تحقق الامر ان تحقق احد هما ضرورة

الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ غيرهما وفي
الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللا مطابقة او بدين الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد
المطابقة او بدين الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير
الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامور التي لا يتقوا بولعدها فليست بغير فكثيرا ما يقع الخطب
في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقتضي منه اني واستدل
بالمحاذير بل قوله تعالى افترى على الله كذبا م بهينة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى

فتم ما دعينا انتهي قوله فليست بغير - انما هو ان الامر بالتدبر بالنظر الى ما وقع من الخطب في
كما يدل عليه الغاء في قوله فكثير ما الخ قوله يقع الخطب في هذا المقام - اشارة الى رد ما
ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد الخبر تلك
المطابقة فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم
المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة بين الصدق والكذب ودفع الخطب ترك التسعين
من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلاد عدمها مع عدمه قوله وفي تقرير
مذهب النظام - رد على الخلق في حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة وايضا رد
على من نفى كون المشكوك واسطة عند الواسطة انه ليس بكلام تام فان ذاك ليس مذهب
والسند المذكور باطل كما مر في الشرح حيث اثبت ان المشكوك خبر فاقبل ان ما قيل ان الخطب
باعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر تخو زاعن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة
كما مر في الشرح في بيان مذهب النظام فليس بخط في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من
عبارة الشرح ففيه خطأ لا يخفى والله تعالى اعلم قوله وقد وقع ههنا في شرح المفتاح في
عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب بعد بيان مرجع كون الخبر مفيد للتحاطب
هكذا او مرجع كونه صدقا او كذبا عند الجمهور وقد عليه التحويل وعند بعض الى طابق الحكم
لاعتقاد الخبر او ظنه او لا طابقه لاذ لك سواء كان ذاك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا
ثم ذكر صاحب المفتاح ما يدل على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك
هذا البعض فذكر العلامة الشيرازي في شرحه للمفتاح ان ما ذكره مذهب الجاحظ ولما كان
مذهب الجاحظ في الصدق مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد جميعا ههنا اعتبر المطابقة
للاعتقاد فقط قال المراد بالحكم اليهودي المطابق للواقع فكانه قال وعند البعض الى طابق
الحكم المطابق للواقع لا اعتقاد الخبر او ظنه وقال ان الضيق في قوله لا طابقه لا يرجع الى الحكم الغير
المطابق له مع انه عائد الى الحكم المذكور الذي فسره بالمطابق ولما كان المذكور في معرض الاستدلال
على مذهب هذا البعض في المفتاح هو قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وظاهر
انه لا ينهض دليل على مذهب الجاحظ القائل بان الصدق مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد
والكذب عدم مطابقة الواقع والاعتقاد بل انما ينهض دليل على مذهب النظام القائل

منه
فانظروا الى
المنافقين ان
يكونوا
منكم
فانظروا الى
المنافقين ان
يكونوا
منكم
فانظروا الى
المنافقين ان
يكونوا
منكم

الله عليه وسلم بالحشر والنشر في الافتراء والاختبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد
بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيم اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى الكذب ام اخبر حال
الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غير كاذب وغير الصدق لا فهم لم يعتقدوا كاذب الصدق فعدوا اظهروا كذبهم ولا
بكلامه الصدق ان الذي هو براهل عن اعتقادهم ولو قال لا فهم اعتقدوا واعلم انه لا يظهر وايضا لادلة لقوله
تعالى ام به جنة على معنهم صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم يكون كلامه خبرا

بان الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عند ما تكلف لتطبيقه على مذهب الجاحظ وقال المراد انه
لو كان مطابقة الواقع كما في الصدق لما ساءم الله كاذبين في قولهم انك لو رسول لتحقق مطابقة الواقع
وذهل عن الله لا يصح على مذهبه تسميتهم كاذبين ايضا لانتفاء عدم المطابقة للواقع ووجه الخط
ظاهر لانه حل مذهب النظام على مذهب الجاحظ بتكلفات لا نسلم لانه اذا اريد بالحكم الحكم المهور
المطابق للواقع فلا معنى لقوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا اذ على هذا التقدير يكون
لا اعتقاد موافقا للواقع فيكون صوابا البتة وايضا لا يكون الآية الكريمة مقسكالا لاجتلاف ذلك فيه
عن الضرر والعائد عليه كما مر وايضا يلزم على تعدد برارادة الحكم المعهود اختلاف الراجع والرجوع
اليه مع ان المذكور في المقام من المذاهب الثلاثة انما هو مذهب الجمهور والنظام ولم يذكر
فيه مذهب الجاحظ واجيب عن هذه الاعتراضات والتكلفات اللازمة على العلامة باجوبة
لا تخلو عن اشتكافات وديننا تركها الحق وادى قوله ما يقضي منه العجب - اي يتم ديني
الى غاية اد يودي منه العجب او يقضي به قوله واستدل الجاحظ - هذا حاصل المعنى
والا فالاقرب ان قول المصنف بدليل متعلق بالحال المحذوفة اي قال الجاحظ كذا مستند لا
بدليل قوله افتري - بفتح الهززة اصله افتري مثل امر شري بجنينين الا في استغفاه
مفتوحة والثانية للوصل فخذت الثانية استغفاه بجزء الاستغفاه وابقيت الاولى لانها
علامة وقد يعكس قوله لان الكفار في خلافة الاستدلال الجاحظ انه ثبت بهذا الآية
ان الكفار حرموا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر في الافتراء والاختبار حال الجنة على سبيل
منع الخلو فيكون الاخبار حال الجنة مغاير للكذب لانه قسيم وهو غير الصدق لان
الكفار لا يعتقدون ان النبي صلى الله عليه وسلم صادق بل يعتقدوا عدم صدقه فاذا يكون
الاخبار حال الجنة واسطة بين الصدق والكذب وهو ما قال به الجاحظ ويرد عليه اما ان
يكون مدعى الجاحظ موقفا على تناقض الطرفين في الواقع ايضا ادلا على الاول اقتصر المصنف على تناقضها في الجم
بقوله المراد بالثاني غير الكذب ولم يذكر التناقض الواقع وعلى الثاني لا وجه لتعويض الشارح التناقض
في الكذب بقوله لان الكفار حرموا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر في الافتراء والاختبار حال الجنة على سبيل
الواسطة التناقض في الجم لانه يصدق بارتفاع الطرفين ايضا بان لا يكون اخباره صلى الله عليه وسلم بالحشر
والنشر كذا ولا اخبار حال الجنة بان يكون اخباره صلى الله عليه وسلم صادق او كاذب كما ان اسطة
في المجنون كما هو كذا لك فلم تثبت الواسطة الا بالآية الكونية لما كانت ظاهرة لادلة على منع الخلو لا
لعل على طلب تعيين احد حال النبي صلى الله عليه وسلم المستويين في اعتقاد المتكلمين الكافرين حين
الاخبار بالحشر والنشر هو يستلزم طلب احد على الخبر الاستغفاه للتقرير فيفيد ثبوت احد
الحالين بالخبر ثبوت احد الحالين لا ينافي ثبوت الاخرى فان المستغفاه انما هو جازم بثبوت احد

حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل الساعات فواللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بان لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشئ لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق ليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اى معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عن

الامرين لا على التعيين وهذا لا يمنع ثبوت الاخر لم يتعوض له المصنف بخلاف منع الجمع بينهما لانه غير ظاهر قلنا تعرض له وانما نبه المشرح على ما هو الظاهر لتوقف الاستدلال عليه كما عرفت ثم انتفى في الرفع ايضا لا يكفي في الاستدلال على مذهب الجاهل لان سائغة الخلو قد تصدق باجماعها بان يكون الكذب اعم من خبر ذي جنة فردا منه فلا يثبت ما ادعاه الجاهل من ثبوت الواسطة فانفعة الخلو بالمعنى العام اعنى ما حكم فيها بتنا في طرفيها في الرفع اعم من ان يكونا مجتمعين في الصدق ادلا فهداه القضية اعنى قولهم وما يعتقدون به ان خبر الرسول صلى الله عليه وسلم هذا اما ان يكون كاذبا او يكون خبرا حال الجنون منفصلة حقيقة في نفس الامر وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين وانما مطيح نظرهم منع الخلو ولما كان ههنا توهم ان يقال انه لا تثبت الواسطة التي قصدت بالاستدلال اثباتها على تقدير كونها مائنة الجمع والخلو ايضا لانه يجوز ان يكون مرادهم بخبر ذي جنة هو الخبر الصادق دفع بقوله وغير الصدق وهذا التحقيق المذكور في تشریح قوله المشرح لان الكفار ظهر فساد ما قيل من انه لا حاجة لمنع الخلو في الاستدلال بل يكفي منع الجمع قوله المشرح والشرح عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلام للرسالة التي لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في خبر البعث بدليل قوله تعالى حكايته عنهم هل لذكم علم مما ينبتكم اذا مرقم كل ثمرة منكم لفي خلق جديد افتري على الله كذا بالاية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فترديد احد هاتين الامرين يتدعى تديدنهم فافهم والله اعلم قوله على سبيل منع الخلو قد عرفت المراد بهذا فتذكر قوله اى لا اخبار حال الجنة اشار به الى الرد على من قال ان المراد بالثاني قوله ام جنة ما صله انه يستفهم لا بوصف بالصدق ولا بالكذب لانه تصور فلا تصديق فيه ولا تكذيب ونفى ارادة الصدق والكذب ينسبى عن صلاحيته للانصاف بهما او جواب سوال يرد على ظاهر العبارة انه لا يصدق على ام به جنة انه قسيم لكذب لان القسيم الخالص الذي اندرج تحت العام اذا قيس الى خاصته خرمثله مندرج معه تحت ذاك العام وان كل واحد منهما اذا قيس الى ذاك العام سمي قسما منه وذاك العام مقسما لهما وههنا الكذب مندرج تحت الخبر وقسم منه وام به جنة ليست بمندرج تحت الخبر ليكون قسيما للكذب فافهم قوله فغند الله انك سيبان تمهيد الى الرد على من اعترض على المصنف بان دليله لا يثبت ما ادعاه وسيصرح بالرد عليه بعيد هذا بقوله يعلم ان الاعتراض قوله لانهم لم يعتقدوا - قيل ولا بد في السؤال بكلمة ام من اعتقاد احد هاتين التعيين ولذا لا يصح الجواب بنعم ولا بلا فالتعليل اى تعليل المصنف لكون اثنا في غير الصدق بقوله لانهم لم يعتقدوا - اى بانسقاء شرط السؤال بكلمة ام وهو الجزم والاعتقاد باحد هاتين التعيين وحينئذ لا غبار في عبارة المصنف وكان في هذا القول تعريض بالمشارح بان في قوله ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر غبارا كما لا يخفى ولا يخفى على المصنف الناظر بعين الانصاف ان ما قال المشرح هو الحق

عدم الافتراء بالجحنة لان المجنون يلزمه ان الافتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمل للمجنون
فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا احصا للخبر
الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لاعن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعني
الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجحنة
فانقلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل

وان ما قال هذا العالم من انه لا بد في السؤال بكلمة ام من اعتقاد احد ها على التعيين وان كان حق في
نفسه الا ان في دلالة على ما دعاه خفاء لا يخفى حتى قيل ان عدم اعتقاد الصدق لا ينفى تجويزا وجبته
يجوز السؤال بكلمة ام وان كان ما قال به من ان اعتقاد الصدق لا ينفى تجويزا غير صحيح لانه لو لم يلزم في
السؤال بهما ان يكون المسؤول عنه واحدا لا بعينه بل يكفي فيه التجويز لهما معا كما يلزم على هذا القول لم يكن
كلمة ام لمنع الخلو وفعل عن الشارح في المحاشير على قوله **قوله** لكان اظهر - اي في الدلالة على ان المراد
غير الصدق لان عدم اعتقادهم صدقه مستلزم لعدم ارادتهم صدقه وهو مستلزم لارادتهم
غير الصدق فيكون مستلزما لارادتهم غير الصدق بالواسطة واما اعتقاد عدم صدقه مستلزم
لارادتهم غير الصدق بلا واسطة فيكون اظهر دلالة عليه انتهى **قوله** وهم عفاك ومن اهل اللسان
دفع قوتهم وهو ان الواسطة انما ألزمت من قول هؤلاء وهم كفار لا اعتبار لقولهم وحاصل الدفع
ان الاعتماد في امثال هذا على اللسان واللغة وهم من اهل اللسان واللغة **قوله** يكون هذا منه -
اي ليكون الاخبار حال الجحنة مما ليس بصادق ولا كاذب **قوله** برغمهم - اي والجميع اخباره

عليه وسلم صادقة في نفس الامر ولا جحنة ويرد ههنا ان هذا الدليل وان نفى المحصر واثبت الواسطة
الا انه انما اثبت قسما واحدا من الأقسام الاربعة للواسطة التي مر ذكرها فلا يكون الدليل منتزعا
تمام المدعى **اجيب عنه** بان المقصود ههنا انما هو اثبات الواسطة وابطال مذهب الغير ولا يشك
في اثباته بهذا الدليل فانهم والله تعالى اعلم **قوله** لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا في حاشاء
اعتراض المعترض امان النسخة التي وقعت في يده ليس فيها لفظ المراد في قول المصنف والمراد بالثاني
غير الكذب ويكون عبارة المتن هكذا والثاني غير الكذب واما قوتهم ان قوله وغير الصدق خبر لمبتدأ
محذوف اعني هو الواجب الى الثاني فيكون قوله لانهم لم يعتقدوا دليلا على عدم الصدق وجواب
الشارح مبني على وجود لفظ المراد في المتن ويحذف قوله وغير الصدق على قوله وغير الكذب
وهو خبر المراد والمعنى والمراد غير الصدق فيكون قوله لانهم لم يعتقدوا دليلا لا محالة على
عدم ارادة الصدق فانهم والله تعالى اعلم **قوله** والفرق ظاهر - اي بين عدم كونه صادقا
وعدم ارادتهم كونه صادقا واعتراضه عليه بان عدم الاعتقاد لا يستلزم عدم الارادة لان الشاك
المتردد ليس عند الاعتقاد وجزم وعنده ارادة للامر المشكوك المتردد فيه بينه وبين غيره فلا
يجز جعل عدم اعتقاد دليلا لعدم ارادتهم الصدق و **اجيب عنه** بان المراد بقوله لانهم
لم يعتقدوا دليلا اعتقادهم من حيث ذاته وامكانه والشاك معتقد لامكان الشيء المشكوك فيه
وان كان غير معتقده من حيث ذاته **قوله** ورد - حاصله اننا نختار ان المراد بالثاني الكذب وقوله
الاصح ان ارادته قسيم مطلق للكذب كما هو المتبادر ومنوع بل هو قسيم للكذب العدمية
وان ارادته قسيم الكذب نعم قسيم لكنه لا يلزم منه ان يكون المراد بالثاني غير الكذب ولا يلزم
من كون الشيء قسيما للاخص كونه قسيما للاعم فتأمل **قوله** لان المجنون في بيان للعلاقة بين

فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا
شعور فيكون مرادهم حصرا في كونه خبرا كاذبا وليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا
قلت كفى دليلا في التقيد ثقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان القصد والشعور خلا
في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبريا
ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان اخما اصل

عدم الافتراء والخبر حال الجحمة بسبح التعدي عن احدهما بالآخر وحاصله من قبيل ذكر الموزم واردة الكلام فكانه
قبل قصد الكذب ام لم يقصد بل حصل منه حال الجنون الثاني القصد قوله ولو سلم ان الافتراء الخ
يعنى القصد معتبرا بما هو مفهوم الافتراء ولو سلم انه ليس بمعتبر فيه بل هو بمعنى الكذب مطلقا فتد اريد
ههنا قصد الافتراء بناء على ان الافعال الاختيارية اذ نسبت الى ذوى الارادة تبادر منها صدورها
عن قصد واردة وان لم يكن داخل في مفهومها واما المجنون فليس له ارادة يستد بها قوله
فانقلت الخ مقصود السائل مجح الاستفسار فهو غير معلل ولا معارض ولا مانع بل هو يستل عن
علة تخصيص الافتراء بالمد مع مخالفة اللغة والاصل والمراد بذلك السؤال انكار فكانه قال
لا وجه له اى تخصيص الافتراء بالمد فالاولى ان يقال ان المعنى افترام لم يفتر بل به جنة وكلام
المجنون الخ وحينئذ يكون الجواب المذكور بقوله قلت انما ما للتوجيه السابق وبما نال عدم تمامية
التوجيه الثاني الذى اختاره بعض الشراح وهو الذى ذكره بقوله فالاولى الخ وانما قلنا ان
مقصود السائل مجح الاستفسار لانه ان جعل الود المذكور فى المتن معارضة فى المقدمة وهى
قوله لانه قسيمه كما يشعوبه الجزم بقوله فالتاى ليس قسيما للكذب اذ المعارضة انما تكون بالجزم دون
التجوز كما فى المنع وحاصل دليل المجاظر الذى ذكره المصنف لادن الاخبار حال الجحمة قسيم الكذب
وتسيم الشئ يجب ان يكون غيرا ولا معارضة فى هذا الدليل انما فى دليل مقدمة هذا الدليل و
تلك المقدمة هى قولنا لانه قسيمه كما نه قيل هو قسيمه لان الافتراء هو الكذب فقسيمه قسيمه فعوضا
هذا الدليل بقوله ورد بان المعنى ام لم يفتر الخ وحاصله يظهر من المتن والشرح وكان هذا السؤال
منعنا من جهة المثل الذى هو المجاظر لقوله المعارض القائل بالورد المذكور ان الافتراء هو الكذب
عن عمد وهو الذى استدل به على ان المعنى افترى ام لم يفتر لا نسلم ان القصد معتبر فى مفهوم
الافتراء ولا نسلم انه مستغنى بمعونة القرائن وان المعنى اقصد الافتراء ام لم يقصد يلزم جواب
ان فى قوله ان جعل الود المذكور الخ ان يكون قوله فالاولى الخ غصبا فى الاستدلال اذ منصب المنع
انما هو التجوز لا الدعى ولا يستدل وهذا القائل بقوله فالاولى ان يقال الخ واستدل بقوله
وكلام المجنون ليس بخبر الخ بل الاستدلال ادعى انما هو منصب المعارض بعد منع المثل لانه اذا منع
المثل مقدمة دليل المعارض وهى ان القصد معتبر فى الافتراء اما بالوضع او القرينة كان على المعارض
حينئذ الاستدلال لا ثبات المقدمة المنوعة او اثبات مدعا به دليل آخر او بدليل آخر ابطال
بسند المنع فاذا ادعى المثل حينئذ بقوله فالاولى الخ فقد منع المعارض محاله وهو الاستدلال لا ثبات
مقدمة وان جعل الود معا لقوله لانه قسيمه كما ينبغي عنه قوله ولو سلم الخ فيكون معنى قول المصنف
ورد الخ لا نسلم انه قسيمه لم لا يجوز ان يكون القصد معتبرا فى مفهوم الافتراء او يكون معتبرا
بالقرائن وكان السؤال المذكور اثباتا للمقدمة المنوعة وهى ان التاى قسيمه بابطال مسندين

والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لو زيد يازيد
الفاضل نحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري
وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا و تصديقا فتقولنا زيد انسان او فرس
والا يسمى مركبا تقيدا ياد تصورا كما في قولنا يازيد الانسان او الفرس وايا ما كان المركب
اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيازيد الانسان صادق و يازيد

وهاتان القصد معتبر في مفهوم الافتراء ومعتبر بالقرينة لانه متى بطل السندين بطل المنع لظهور انتفاء
سند آخرهما يلزم ان يكون قوله فالاولى شعبا المنصب المنع اي دفع المنع عن منصبه بانتصابه هو الذي
لانه بعد اتمام الاستدلال لاثبات المقدمة الممنوعة يكون للنصب للمانع اما يمنع مقدمه من مقدمها بطلان
السندين بان يمنع قول المعلن هو الكذب مطلقا وقوله والتفتيد خلاف الاصل او بان ياتي بسند آخر ولو كان
وعلى كل تقديرين التقديرين المذكورين اعني كون السؤال الذي ذكره بقوله فافتقدت المانع من المعلن
لقول المعارض ان الافتراء هو الكذب عن عمد كما هو اذا كان الرد معارضة لدليل المعلن جهة وكونه اثباتا
للمقدمة الممنوعة وهذا اذا كان الرد المذكور منعاً لقول المعلن لانه قسيمه لا يثبت ما ادعاه المعلن
من اثباته واسطة بين الصدق والكذب لانه يكون حاصل قول الشارح فالاولى المانع على التقدير الثاني
ان المعلن بعد ما تم دليله باثبات المقدمة الممنوعة قال الاول ان يقال ان المعنى افترى اهل يفتري
يكن ليس بمعنى انه لم يقصد الكذب كما قلت في منعه بل بمعنى ان به جنون فكلامه ليس بخبر اصلا ولا
ينبغي ان هذا لا يقع من المعلن الذي يريد اثباته واسطة واسطة بين الصدق والكذب لان المتنازع
فيه انما هو الخبر هل يوجد خبر لا يكون متصفا بالصدق والكذب او لا يوجد خبر لا يكون متصفا اما
بالصدق او بالكذب الى الاول ذهب الجاحظ والى الثاني ذهب الجمهور والنظام كما مرود على تقدير
ان لا يكون من الخبر لا يكون من المتنازع فيه وقس عليه البيان على التقدير الاول -

اذا عرفت هذا التحقيق عرفت ان الحق ما قلناه من قوله فان قلت استفسار محض وانما اظننا الكلام
في هذا المقام لانه قد زل فيه الاقدام والعلم عند العليم الغلام **قوله** فالاولى ان المعنى المانع اي اذا كان
كل واحد من التوجيهين غير مرضي بكونه خلاف الاصل واللغة فالاولى ان يقال في توجيهه الرد على
الجاحظ ان معنى قولهم افترى على الله كذبا الآية افترى ام لم يفتقر بل به جنون وكلام المجنون ليس
فلا يثبت ما رآه الجاحظ من وجود خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا بكون القصد معتبرا في خبرية الكلام
ولا قصد ولا عمل للمجنون فلا يكون كلامه خبرا **قوله** فيكون مرادهم حصاة - اي خبر الرسول
في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر - فان قيل الاولى الواو هان اولان المحصور فيه انما هو مجموع
الامرين لا احدهما اجيب عنه بان هذا انما يرد لو كان المراد بالحصص معنى التردد واما اذا
كان المراد حصص اخباره صلى الله عليه وسلم على الاقصاف باحد الامرين فالظاهر فقط او اذا القضية
منفصلة حقيقة في الحقيقة فلا يتصف اخباره عليه الصلوة والسلام عندهم الا باحد هاهنا على ان
او يجيبني بمعنى الواو **قوله** قلت كفي دليلا المانع لما كان السؤال مشتملا على البرادين لان قوله
الافتراء هو الكذب مطلقا يراد على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء وقوله والتفتيد خلاف
الاصل يراد على قوله فالمعنى قصد الافتراء المانع اجاب عنهما الشارح **بقوله** كفي دليلا في التقيد
نقل الامة باللغة واستعمال العرب - حاصله ان نقل الامة شاهد صدق لمن يدعي تقيد الكذب
بالعد - لانهم يستعملون الافتراء في موارد ويعتبرون فيها اتصاف القصد اليه فاما ان

عنه هذه الزيادة وقد وقع في بعض نسخ الشرح بقوله (٢١١) وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلوم لا

الفرس كاذب ويازيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب
التقيدى دون الاخبارى حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بهما اخبارى كما ان الا
خبار بعد العلم بهما اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد التكلم
اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب
الغير التام يخالف لما هو الغد في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد
تجديد اصطلاح فلا مشاحة

يقال باعتبار القصد في مفهومه كما في التوجيه الاول او يقال استعمل الافتراء في الكذب عن عمد
هجازاد القرينة اسناد الفعل الذي من شأنه الاختيار الى ذوى الارادة فيمتداد منه صدور
عن قصد واردة فلا معنى لتوريد السيد السند السؤال بين الايرادين والجواب بين انتقايين بحيث
قال في تشريح هذا القول ان يدل على تقيد الكذب بالقصد في مفهوم الافتراء انه دخل فيه نقل ائمة
اللغة ان الافتراء هو الكذب عن عمد واستعمال العرب اياها في ذلك كما في سائر مدلولات الالفاظ هذا
تقرير الجواب ان ورد السؤال على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء وان ادرك على قوله فالعنى قصد
الافتراء فتقرى ان العرب يستعمل الالفاظ المذكورة في موارد ويعتبر فيها انضمام القصد اليها
ويفسرها ائمة اللغة بذلك وهذا كان لنا في تفسيرنا الافتراء بالقصد اليه سواء جعل هجاء فيه
او جعل القصد خارجا عما استعمل فيه مدلول عليه بجى والقرينة انتهى **واجيب عنه**
بان سيد السند رحمه الله تعالى ان نظر لورود السؤال على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء فالمراد
في الجواب ان العرب استعملت الافتراء بمعنى المعنى بلا قرينة ونقله عنهم ائمة اللغة قد دل على ان
ذلك حقيقة وان نظر لورود ذلك على انه قيد من خارج فالمراد ان العرب استعملته في موارد يعتبر
فيها انضمام القصد اليه ونصبوا على ذلك القرينة ونقل عنهم ائمة اللغة كذلك وليس المعنى ان كل
واحد من السؤال والجواب مراد فافهم والله تعالى اعلم **قوله** ولا تسلم ان للقصد انما يورد على
التوجيه المذكور بقوله فالادنى ان المعنى **قوله** فان قول المجنون ان سئد المنع حاصله ان قول
هو لا كلام لا محالة لصدق تعريفه عليه وليس بانشاء فلا بد ان يكون خبر العدم الواسطة
بينهما **قوله** وفيه بحث - قال السيد السند لان الانحصار في الخبر والانشاء انما هو فيما يكون
كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل ولان الانحصار فيها باطل عند
بل يجعل قول المجنون واسطة بينهما قيل وفي الوجهين بحث اما في الاول لان الكلام عند ادباب
المعاني ما اشتمل على لفظ المسند والسند اليه كما يدل عليه قولهم المستكوك الموهوم فجز على ما صرح به
الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لزعم القائل اما في الثاني فلان الحصر فيها
حصر عقلى لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان النسبة المدلولة خارج فغير ولا فانشاء
فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح فلا يسمع **اجيب** عن الاول ان المنع في الخبر والانشاء
انما هو الكلام حقيقة وقول المجنون وان كان كلاما صورة لاشتماله على المسند والمسند اليه فالاسناد
لكنه ليس بكلام حقيقة وقول علماء المعاني الكلام ما يشتمل على مسند ومسند اليه واسناد انما هو تعريف
لما هو الاعم الشامل الحقيقي والصورى عن الثاني بان معنى كلام السيد ان كلام المجنون
وان كان كلاما حقيقة الا ان المنع في كلام القوم في الخبر والانشاء حيث قالوا ان كان لنسبة هذه
خارج فغير ولا فانشاء انما هو الكلام الصادر عن قصد وشعور لا الكلام مطلقا مدينس لا يكون
كلام هذا القائل اصطلاحا جديدا بل محل الكلام الواقع في عبارتهم لبيان الحصر على الكلام

الصدق والكذب والنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج عنه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان علمه بما في بعض الاخبار لا يخرج عنه

الباب الاول

احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجريها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم المفهوم بانه

المصادرين قصد وشعور ولا يخفى ما فيهما من التكلف والله تعالى اعلم قوله علم ان المشهور ان تنبيه متمم لبث الخبر ويمكن ان يكون المقصود به دفع ما يتوهم من ان تعريف الصنف للخبر بقوله ان كان النسبة خارج قطابته اذ لا تطابق خبره قوله في تعريف الصدق والكذب بان صدق الخبر مطابقتها للواقع وكذا به عدمها يدل على ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر دون المركبات التقيدية والا لكان المناسب تعرضه ايضا لان تمام البحث وايضا المقام مع ان المركبات المذكورة متصفة بالاحتمال المذكور كما قال به البعض وحاصل الدفع ان المصنف تابع فيه لما هو المشهور لان ما قال به البعض غير تام كما ذكره الشارح بقوله وفيه نظر - ثم اعلم ان الوجود ههنا مستثنى احداهما المشهورة المتداولة بيننا وهي انه ليس فيها بعد قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف قوله وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان علمه بهما في بعض الاخبار لا يخرج عن الاحتمال من حيث هو هو الاخرى هي التي وجد فيها القول المذكور فتوجيه النظر على النسبة الاولى ان المستفاد من كلام البعض عدم الفرق بين الخبر والمركبات التقيدية الا بالتعبير المذكور كما يدل عليه لا التي نفى الجنس والاستثناء المتصل بالمقتضى لعدم المستثنى منه ووقع على ذلك نفى الفرق بينهما في الاحتمال وعدمه فالشارح اثبت ادلا الفرق مطلقا بقوله لو جود علم المخاطب الخ وحاصله ظاهر واشتت ثانيا الفرق بينهما بما به يختلفان في الاحتمال وعدمه بقوله ثم اصدق والكذب كما ذكره الشيخ في حاصله ان المصنف بالصدق والكذب انما هو ما قصد المتكلم اثباته او نفيه اى اظهار ثبوته او انقضا في الواقع وهذا يدل على النسبة الخبرية فان النسبة حينئذ تشعر من حيث هي بوقوع نسب اخرى خارجية دون التقيدية فانك لا تقصد بقولك زيد الفاضل ان الفضل ثابت لزيد بل اعلام بان زيد الفاضل ثبت له كذا فالنسب في المركبات التقيدية لا اشعار لها من حيث هي بوقوع نسب اخرى قطابقتها او لا طابقها بل ربما اشعرت بذلك من حيث ان فيها اشارة الى نسب خبرية مشعرة بوقوع نسب اخرى تطابقها او لا طابقها ولما كان القائل ان يقول لا نسلم ان المصنف بها ما هو المقصود بالا ثباته او النفي لم لا يجوز ان يكون المصنف بها ما هو الاعم منه وما هو مشعر بالنفي والاثبات والنسبة التقيدية وان لم تكن مقصودة بالنفي والاثبات الا انها مشعرة بها قال ولو سلم ما طلاق الصدق الخ حاصله ان القائل المذكور ان اراد تجديد اصطلاح فلا نزاع لنا معه لانه لا مانع من في الاصطلاح وان اراد بيان اللغة وما يتعارف فيما بينهم فهو ما ذكرناه وتوجيه على النسخة الثانية التي وجد فيها القول المذكور ان النسب التقيدية ليس مراد المتكلم الاعلام بانه مصدق بها وانما مراد التقيد بايعلمه المخاطب ليعرف محل الحكم الذي في القضية فهو انما يليقها له من حيث انه عالم بها كما افادته بقوله ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة في الاحتمال انما يعرض من جهة الصدق ضاروت انه يقع النسبة الخارجية او انزعاعها فانما تطابق

ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في
عرفهم واما ابتداء بابحاث الخبر كونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور
بالصور الكثيرة وفيه تقع الصيغ العجيبة وبه تقع غالب المزايا التي بها التفاضل
ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالأمر والنهي او نقل
كعكسي ونعم وبعث واشترى او زياراة كالأداة كالاستفهام والتمني

الايقاع والوقوع والانتزاع ظللا وقوع كان صاد قاء الا كان كاذبا فظهر ان النسبة المعلومة المقادة
للمخاطب من حيث انه يعلمها لا تحتل الصدق والكذب لان المتكلم لم يلقها الى المخاطب من حيث
انه مصدق بهما بل هو متصور لها فقط واذ كان كذلك لا يمكن فيها الاحتمال اذ التصورات الاحتمال
فيها عترض السيد على الشارح حيث قال تحت قول الشارح وذكر بعضهم ان ارادى ان اراد
القائل المذكور انه لا فرق بينهما اصلا الا في التعبير فالفرق بوجود علم المخاطب بالنسبة التقيدية
دون الاخبارية يبطله قطعاً وان اراد انه لا فرق بينهما يختلفان به في الاحتمال وعدمه وهذا مناسب
لما مر من احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر في المشهور ولا يجري في غيره قوله وكاف الخ
عطف على قوله مناسب اي وهذا كاف في اثبات ما قصد القائل المذكور من شمول الخ وكاف في اثبات ما قصد
من شمول الاحتمال للمركبات التقيدية والخبرية قوله فذا كان الفرق في الخ اي الفرق في ذكر الشارح
بقوله وظاهر ان النسبة لا طائل تحته لان احتمال الصدق والكذب في الخبر انما هو بالنظر الى نفس مفهوم
مجردا عن اعتبار حال المتكلم والمخاطب بل عن خصوصية الخبر ايضا ليسند رج في تعريفه الاخبار التي
يتعين صدقها او كذبها فقط نظر الى خصوصياتها كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والنضاد
يجتمعان فان الاول يجب صدقه ويستحيل كذبه في الواقع وعند العقل ايضا اذا لاحظ مفهومه
المخصوص والثاني بالعكس لكنها اذا جردا عن خصوصياتهما ولو حظ ما هيته مفهومهما اعرف ثبوت شيء
وسلبه عنه احتمالا للصدق والكذب على السوية فاذا قيل ان المركبات التقيدية يحتملها كالمركب الخبري
كان معناه على قياس الخبر ان النسب التقيدية من حيث ماهيتها مجردة عن العوارض والخصوصيات
يتمثل الصدق والكذب وظاهر ان كون تلك النسبة معلومة للمخاطب مما لا مدخل له في نفي ذلك الاحتمال
فان الاخبار البديعية معلومة لكل احد مع كونها محتملة لها وكذا ان كون معلومية تلك النسب مستقاة
من نفس اللفظ بخلاف النسب الخبرية فان معاوماتها انما يستفاد من خارج اللفظ لا يجدى نفعا
فيها نحن بصدد ذلك لان الاحكام الثابتة للماهيات من حيث ذاتها لا تختلف بتبدل احوالها
واختلاف عوارضها فظهر بما ذكرنا ان قوله وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحمل
الصدق والكذب مما لا يفي عن الحق شيئا لانه ان اراد به ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة
لا تحمل عند العالم بها تسلم لكن المدعى ان تلك النسبة من حيث ذاتها وما هيته محتملها واين
احدها عن الآخر وان اراد ان النسبة المعلومة للمخاطب لا تحمل الصدق والكذب اصلا فهو فاسد
لما مر انتهى واجيب عنه بان النسخة المرضية عند الشارح انما هي الادنى كما يدل عليه ما نقل
ان الشارح ضرب الخط على قوله وظاهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق وعلى هذه النسخة نمتنا
انه لا بد ان لا فرق بينهما الا في التعبير فانظر المذكور ابداء الفرق المطلق الى قوله ثم الصدق وهذا
القول ابداء للفرق الذي به يختلفان في الاحتمال وعدمه ويمكن ان يجاب عنه على النسخة المرضية

وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين الى الآخر لم يصرا احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا يبحث لنا عنها الاشك ان قصد الخبر اى من يكون يصدد

بانا نختار انه ارد انه لا فرق بينهما مختلفان به في الاحتمال وعدمه الا ان السأرح انما جعل وجود العلم بالنسبة التقيدية دليلا على عدم التعدد من المتكلم لانه انما القاء من حيث يعلمها المخاطب لان حيث انه هو مصدق بها فالفرق المؤثر في الاحتمال وعدمه انما هو عدم كون المتكلم مصدقا بالنسبة التقيدية واشترط علم المخاطب دليل عليه بخلاف الخبر المعلوم للمخاطب فان المتكلم انما يلقيه من حيث انه مصدق به ليفيد المخاطب متعلق بقصد يقه او انه مصدق بهما وهو لازم فائدة الخبر فالحاصل ان النسبة التقيدية ليست ملقاة للمخاطب من حيث ان المتكلم مصدق بهما بل من حيث انه هو يعلمها فالحاصل فتكلم من حيث انها تقيدية ليس الا تصورهما فقط ولا احتمال في التصور بخلاف الخبر المعلوم والله تعالى اعلم قولهم حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار - يعنى ان استعمالها اوصافا خطأ ولا نها انما تعلق للمخاطب مشاربها الى ما يعلمه اعترض عليه بوجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار المتقدم والتأخير مع الفعل ان المثل المشهور اعني القلبي بضم انا حوشته من قبيل قصص الاخوان او القلب فعلم منه ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا لان قوله انا حوشته صفة مميزة لضبط فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم ان غير منفرد بالصيد كما في قصص القلب او مشارك فيه كما في قصص الاخوان واجيب عنه بان المثل المشهور يجوز ان يكون كلاما تنزيليا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود علامة الجهل والوجه الثاني ان صاحب الكشف اشار في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى ان المتقين ان حل على المعنى الشرعي فان جعل خطأ بالامن عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به سيد السند في حاشية فيفهم منه ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف في عرفهم بغيرها كاشفة واجيب عنه بان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف - اى اذا لقيت اليه من حيث انه يعلمها فانه حينئذ لا حكم فيها للتكلم برده عليه انه على هذا لا يثبت ما ادعاه السأرح من كون الاخبار بعد العلم بها اوصافا مطلقا بل اذ القيت اليه من حيث انه يعلمها بخلاف ما اذا كان المراد بها لازم فائدة الخبر اى افادة التكلم بالمخاطب كونه عالما بالحكم كما في قولك لمن حفظ التوراة قد حفظ التوراة فانه حينئذ يكون خبر البتة ويمكن ان يقال ان مرادنا ان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اوصافا لا انما كان ذلك دائما بقية ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جواز الجهل لا الى وجوب عدمه بخلاف القول الاول فانه محمول على الكلية بقومية انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقيدية فحاصل القولين ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار البتة كما ان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اوصافا والله تعالى اعلم قوله ضم كلمة - برده عليه ان من صفات المتكلم فلا يصح توقيفا للاسناد الذي هو من صفات الالفاظ اجيب عنه بان المراد به الانضمام من اطلاق المصدر ولادة الاثر الناشئ عنه وقيل الضم مصدر من المبني للمفعول بمعنى

الاخبار والاعلام لامن يتلفظ بالجملة الخبرية فان كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض
اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها
انثى اظهار للتخسّر خيبة رجائها وعكس تقديرها والتخزن الى ربها لانها كانت رجوا
وتقدير ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن ذكر يا عليه الصلوة والسلام رب اني وهن
العظم مني اظهار للضعف والتخسّع وقوله تعالى لايسئ القاعدون من المؤمنين

الانضمام فيكون صفة اللفظ بلا مريسة قوله اد ما يجري مجراها - كالمركبات التقييدية ولاضافة
والجمل الواقعة موقع المفردات بالجملة الواقعة في موقع المبتدأ او الخبر قوله بحيث يفيد الحكم
يخرج به النسبة بين اسم الفاعل و فاعله ونظائرها والمراد بالحكم المعنى اللغوي المصدرى لا المعنى الاصطلاحي
المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور قوله بان مفهوم احد يماثلية لمفهوم الاخرى - متعلق بالحكم
ويرد عليه ان الماخوذ في جانب الموضوع انما هو الذات فلا يصح قوله لمفهوم الاخرى اجيب عنه
بان المراد بالمفهوم في هذا القول ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات ثم في هذا التعريف اشارت الى ان
الحكم منحصرا في المحلية فهذا التعريف مبني على ما سيذكره الشارح من الجملة الشرطية المتصلة
عند النجاة هي الجملة وهي الجزاء مفيدة بقيد مخصوص وهو الشرط واما المنفصلة فقضيةتان
قوله وهذا ادلى من تعريفه بانه الحكم المؤدع ما يرد وهو ان صاحب المفتاح عرف الاسناد بانه الحكم
بمفهوم لمفهوم بانه ثابتة المؤدع التكتة في العدد مع انه العدة في هذا الفن لا يجوز مخالفتها الا نكتة
وحاصل ما اجاب به الشارح بقوله للقطع بان الله تعالى اليه ان المسند والمُسند اليه انما هو
من صفات الالفاظ في عرفهم فتعريف الاسناد الذي هو مبتدأ المسند اليه والمسند لا يناسب
الابا هو من صفات الالفاظ كالنظم ههنا بمعنى الانضمام واما الحكم فليس من صفات الالفاظ -
فان قيل ان تعريف صاحب المفتاح لا تكاد تفيح الوجهين احدها ما هو في بيان اختيار هذا التعريف
على تعريفه والثاني ان قوله بمفهوم لمفهوم يقتضي ان الماخوذ في طرف الموضوع هو المفهوم ايضا
كما انه الماخوذ في طرف المحموم قول الشارح يقتضي صحته تعريفه حيث قال وهذا ادلى من
تعريفه الاجيب عن الاول بان القطع المذكور انما هو بحسب متعارف النجاة وما يقتضيه ظاهر
الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصل والمقصود الادري وما يردك ارباب المعاني من ان الخواص
والخزايما تعتبر الاداء بالذات في المعاني بمتبعيتها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند اليه
والمسند انما هو من اوصاف المعاني وتعريف صاحب المفتاح بالنظر الى الغرض الاصل والمقصود الادري
وتعريف الشارح بالنظر الى ظاهر الصناعة والى متعارف النجاة لكن لما كان اعتبارات المسند
اليه والمسند انما يظهر جليا في الالفاظ وان كان اعتبارات الاسناد تجري في كلا معنييه
مع القول باولية التعريف الذي ذكره الشارح واجيب عن الثاني بان المراد بالمفهوم
ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات فافهم والله تعالى اعلم قوله من اوصاف الالفاظ -
لان احوالها المبحوث عنها من حيث انها كذا لك انما تعرض للالفاظ كالذكر والحذف وكونه ضميرا
معروفة او اسم اشارة او علما ونكرة وكذا ان يكون المسند اسما او فعلا او جملة اسمية او فعلية
او ظرفية وقولهم الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند من باب اجزاء حكم المدلول على الاداء
انما المراد بالمسند اليه والمسند هو اللفظ لان الفصل انما يقع بين اللفظين **فان قيل**
ان الخواص والخزايما تعتبر الاداء في المعاني فاللائق باصطلاح اهل المعاني ان يعتبر المسند اليه

الآية اذ كانا بينهما من التفاوة العظيم ليتسأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريك الحجة الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهد اعلم ما ذكرت قول الامام المروزي في قوله ه قوى هم قتلوا اميم اخي : فاذا رميت يصبى سهمي - هذا الكلام تحزن وتضجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده مخبره افادة المخاطب اما الحكم

والمسند من اوصاف المعاني اجيب عنه بانه على هذا لا يكون علم المعاني باحثا عن احوال اللفظ قوله اعظم شانا - شرعا ولغة اما شرعا فلان الاعتقادات كلها اخبار واما لغة فلان اكثر المحاورات اخبار قوله لانه الخ دليل لكونه اعظم فائدة قوله يتصور - على البناء للمفاعل من تصور الشئ اى صار ذا صورة فيكون المعنى الخبر هو الذى يصير ذا صور كثيرة من كونه جملة اسمية وفعلية وظرفية وشروطية قوله تقع الصياغات العجيبة من كونه ابتدائيا غالبا عن التأكيد لا لقائه الى خالى الذهن اى طلبيا اى اكد بتوكيد واحد استحسانا اذا كان المخاطب مترددا طالبا للحكم او انكار اى اكد بقدر لا نكار اذا كان المخاطب منكرا للحكم هذا اذا كان الكلام خارجا على مقتضى الظاهر وقد يخرج على خلافه بان يؤتى مثلا بالتوكيد لئلا الى الذهن كما سياتى تفصيله واختصاص الخبر بذلك لكونه مختصا باحتمال الصدق والكذب كما عرفت قوله وبه تقع غالبا المزايا الخ اى تحصل المزايا التى بها تتفاضل بين الكلامين لانه لكونه متصورا بصور كثيرة يقع اكثر المزايا فيه قوله ولكونه اصلا فى الكلام - عطف على قوله لكونه اعظم شانا وهو بالنظر الى معنى الخبر وهذا بالنظر الى لفظه قوله كالامر والنهي - اعترض عليه بانه لا فرق بين الامر باللام والنهي وبين الاستفهام فى ان كل بزيادة اداة فجعل الامر والنهي مشتقا من الخبر وجعل الاستفهام حاصلا من الخبر بزيادة اداة مما لا وجه له ولذا لم يجعل الشيخ ارضى المشتق من الخبر الا امر بغير اللام وقال انه مشتق من تضرب بالانفتاح اى مقطوع منه بخلاف المضادة وزيادة همزة الوصل واجيب عنه بالفرق بين اداة الاستفهام والامر والانهائية بان حرف الاستفهام يختص باخراج الكلام من الخبر الى الانشاء بخلاف الامر ولا فان الا دلى يكون للتعليل والثانية تكون نافية فلا يختصا وكانت اماراة كونها للامر والنهي هي جزم الفعل جعل كان صيغة الامر مجموع اللام والمضارع وصيغة النهى مجموع لا والمضارع فاقيل ان هل يكون بمعنى قد والهمزة تكون بمعنى النهى اذا كان الاستفهام انكاريا وجبئى يكون مادخلا عليه خبرا فلم يختصا بنقل الكلام للانشاء اجيب عنه اما هل فليست مشتركة كالامين بل هي فى اصل الوضع بمعنى قد نقلت للاستفهام وبعد النقل لا تدخل على كلام خبرى واما الهمزة فالنظر فيها لاصل وضعها وانكارا ما هو متولد من معناها الاصلى قوله ثم قد بحث احوال الاسناد الى كلمة ثم للترتيب فى الاخبار واما تعرض لتقديم احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند دون القصر والفصل والوصل والايجاز والاطناب لان كون الاسناد نسبة يقتضى تاخرا احواله عن احوالها قوله لان علم المعاني الجواب عن الاعتراض الذى اشار اليه بقوله ثم الخ حاصله ان المعارض يلاحظ ذات الطرفين ويقول ان الاسناد متأخر عنهما فى الوجود فينبغى ان يقدم احوالها عن احواله وضعا للموافقة والمجيب يقول لا يبحث لنا عن ذات الطرفين بل يبحث ههنا عما هو عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا او مسندا اليه وهذا الوصف انما يتحقق

كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اى المخبر عالما به اى بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظه والمراد بالحكم وقوع النسبة مثلا لايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه وقع النسبة وانه عالما به او قعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لا امتناع ان يقال انه لم يقع النسبة فانقلبت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعده في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى

بعد تحقق الاسناد الذي هو مبدأ المسند اليه والمسند فينبغي ان يقدم احواله على احوالها وضاعته كلمة انما في قوله انما يبحث لزاما للتأكيد فيكون المعنى لان علم المعاني يبحث عن احوال اللفظ الموصوف يكونه مسندا اليه ومسندا اليه وهذا لا ينافي ببحثه عن غيرها واما لمخصص لكن القصص ايضا في بالنسبة الى اللفظ الغير الموصوف بالكون المذكور والمراد انما يبحث في بابيهما عن اللفظ الموصوف بالكون المذكور وهذا لا ينافي انه يبحث في غير بابيهما عن غير الموصوف بهذا الكون وعلى اى تقدير لا يرد ان علم المعاني يبحث عن غير احوال المسند اليه والمسند ايضا فلا يقع الخصم قوله اى من يكون بصد الاخبار التي دفع لما يرد على ما يتبادر من قوله لا شك ان قصد المخبر بجملة الخبر ان المتكلم بالجملة الخبرية قصد ان ينحصر في الفائدة تين فيرد عليه النقص بهذا الآية والآيات ثم الاخبار بلغة الاعلام وغروفا التلطف بالجملة الخبرية مراد اى بها معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعتق الكل فيما اذا قال المولى لتعبيد له من اخبرني بقدر ما زيد فهو حرد اخبر ولا على التعاقب والعلم انما حصل له من اخبار الاول قوله كثير اما تارة الجملة الخبرية - اى مراد اى بها معناها فان التلطف بها مطلقا لا يقال له الخبر بل لغة ولا عو كما مر قوله حكاية عن امرأة عمران رب انى ان هذا الكلام مستعمل في معناه لكن لا للاعلام لان المجاز بهذا الكلام هو الله تعالى وهو عالم بالفائدة تين بل للتخصيص على طريق الكناية لانه استعمل اللفظ في معناه الحقيقي لينتقل منه الى لازمه فان اظهار خلاف ما يوجب المراد يلزمه التخصيص وكذا في الامثلة الباقية وما قيل انه استعمل الكلام المذكور في اظهار الحزن والتخصيص بطريق المجاز وعلى ذلك وتحقيقه ان الحديث التركيبي في مثل موضوع الاخبار فاذا استعمل ذلك الموكب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة مشابحة فاستعمله والا فمجاز مرسل والآية من قبيل الثاني لان الشخص في الخبر عن وقوعه ضد ما يوجب يلزمه اظهار الحزن والتخصيص والقرينة على ارادة المعنى المجازى تعذر معنى الحقيقي وهو الاعلام بالحكم او لازمه لان المخاطب وهو مولى سبحانه عالم بالفائدة تين فهو من قبيل ذكر الملزوم وادارة اللازم ففيه انه يكون حينئذ كلاما انشائيا فلا يصلح شاهد للشارح فافهم والله تعالى اعلم قوله تعالى لا يستوى القاعدون الآية - عدم كون هذه الآية للاعلام بناء على ان الحكم كان معلوما للرسول صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين والآن تكون من قبيل الاعلام فلا يصلح الاستشهاد بها قوله ليتأفف - التأفف الاستنكاف ومعنى كلام الشارح قال الله تعالى لا يستوى القاعدون الآية اظهار لما بينهما من التفاوت ليتأفف القاعد فهذه الكلام ايضا استعمل في معناه لكن لا للاعلام بل لينتقل منه الى لازمه بطريق الكناية قوله ويزرع بنفسه - الباء للتعدية اى يرجع نفسه قوله ومثله هل يستوى الذين يعلمون الآية - اشارة بالتنصيص بالمثلية الى ان استفهام الانكارى الذى في حكم الاخبار لا ينفي ينظم في السلك المذكور وان كان في الصورة

او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر ليسمه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وحينئذ لا يتحقق الكذب اصلا وللزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهرا ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوتهم فكأنهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت

انتفاء التحية الغيرت قوله وامثال هذا اكثر من ان تحصى - اما قال ذلك لئلا يتوهم المحصاة في الامثلة المذكورة اعترض على هذا العبارة بان ما بعد من ههنا لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشارا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجيب عنه بان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل فيكون المعنى اى متباعدة في الكثرة من الاختصاص ويرد عليه انه اذا لم تكن كلمة من كفضيلية فقد استعمل الفعل التفضيل بدون الاشياء الثلاثة فلا شك ان التفضيل مراد بالخبر في الجواب عن اصل الاعتراض بان للعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سويح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه الجواب الاول بان مقصوده ان من التفضيلية محذوف فتركوله تعالى يعلم السر واخفى فيكون المعنى اكثر من خلاها متباعدة في الكثرة من ان تحصى فافهم والله تعالى اعلم **قوله** وكفاك شاهد الخ تاشد لما ادعاه من ان الايات بالجل الخبرية قد يكون لاغراض اخرى فائدة الخبر لا زمة بقول من يستشهد بكلامه وهو الامام الزيد في قوله في قوله - اى قول الحماسى وهو الحارث بن دعدة الداهلي وبعد هذا البيت نقل عفوت لاعفون جلالة ولئن سطوت لاوهن نظي - قلنا ميم مؤخر ايمية اسم امرأته كانت تلومه على ترك الانتقام من قومها حيث قتلوا اخاه وقيل اسم رجل وهو النذير محذوف اي يا ايمية **وقوله** اى - مفعول قتلوا ورميت ويصيبني يتنازعان في سمي واللام الاول في كل من مصرع البيت الثاني موطئة للقسم والاخير فيه داخلة على جواب القسم والجلال من الاضداد يقع على الصغر والكبرى والثاني هو المراد ههنا السطو الاخذ بعنف والتعبير عن القاتلين بقوى لا باسماءهم لئلا يؤكد البعد اذ هو لا يريد دلان في التعبير المذكور اشارة الى ما يزيد عنه اللوم في ترك الانتقام وهو بصدد الاعتذار عن تقاعده عن الانتقام مع اظهار الحزن يقول يا ايمية قوى هم قتلوا ابنى فلا قدرتي على طلب النار منهم لاني اذ رميت احدا منهم سها اصابني ذاك السهم لاني اكون قاتلا رجلا من اهلي **قوله** وليس باخبار - اى ليس باعلام كون الحكم ولا زمة معلوما وليس المعنى انه ليس باخبار بل انشاء لانه حينئذ لا يكون شاهد للشايع **قوله** اما الحكم - اعترض على قوله افادة المخاطب اما الحكم اذ كونه عالما به بان افادة الحكم ملزوم و افادة كون المخبر عالما به للذم ولا يصدق الانفصال بينهما الاحقيقيا ولا منع جمع وهو ظاهر ولا منع خلوا الا نهم صرحوا بان نقض كل من الطرفين مجبى ان يستلزم انتفاء الملزوم نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد الاعتراض المذكور فلا تلازم بين ولا يجوز انتفائها عن كون بعدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده فاندفع الجواب بان اصل

منه
وله الحق في ادعائه
او الكنا في لان المعاني
الجازية وكنا في
معان اول بانفسه
علم المعاني فيغير في
لازم صيات نظم ان
فقد لا يبين مستعلا
ان كان داخلا في الحكم
اذ هو حينئذ يدل على هذا
انا عالم بكونه
ما ساقى من عدم انفصال
هيشند غير مستعمل
في اللزوم قطعنا

المعنى في الواقع قطعاً بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والافانكار دلالته الخبر على ثبوت
 المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعاً اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك
 انك اذ سمعت خروج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا
 يصح اذ قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم
 القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفائه لكان مفهوم جميع القضايا يتحقق

التركيب هكذا التمس في الخبر ما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه وفيه ان السامع لم يوجد ههنا
 لانه قال لا شك ان قصد الخبر بخبره افادة المخاطب اما الحكم او كونه عالماً به لان افادة الانفصال
 وان لم تكن داخلية في اللفظ على القصد الا ان المعنى يؤيد اليه وقيل في الجواب ان ما ذكره من وجوب
 الاستلزام المذكور في المنفصلة العنادية وهذه القضية الاتفاقية واجيب عنه ايضا
 بان الشيخ اشار في النهج الثالث من منطق الاشارات الى ان للمنفصلة الغير الحقيقية اقساماً غير
 مانعة الجمع وما نفعه المخلو كقولك ربيت اماً زيداً او اماً عمر او العالم اماً ان يعبد الله او ينفع الناس فليكن
 ما نحن فيه من هذا القبيل فافهم والله تعالى اعلم قوله والمراد بالحكم ههنا انما هو المقصود الاصل
 من الخبر انما هو افادة المخاطب وقوع النسبة او لا وقوعها والابقاع والانتزاع انما هو وسيلة
 اليه فان المخاطب يستفيد من الخبر لينتقل منه الى متعلقة الذي هو المقصود بالاعلام قوله
 لا الايقاع - لانه ان اريد بالابقاع ضم احد الكلمتين الى الاخرى فهو من صفات الالفاظ وظاهر
 انه ليس قصد الخبر بخبره افادة ما هو من صفات الالفاظ وان اريد بالابقاع ما هو حقيقته
 اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست فلان المقصود الاصل من الخبر كما مر هو افادة وقوع
 النسبة او لا وقوعها فان الخبر موضوع للاعلام بالوقوع والادقوع بواسطة الايقاع فكل منهما
 موضوع له لكن احدهما على سبيل التوسيل به والاخر مقصود بالا فافادة قوله وايضا لو اريد
 هذا لما كان لا نكار الحكم معني - دليل آخر لعدم ارادة الايقاع من الحكم المذكور في المتن حاصد
 انه لو اريد بالحكم الايقاع لكان له فيما سياتي وان كان منكرو الحكم وجب توكيده الذي هو بيان الاحوال
 هذا الحكم لا يكون له معنى صحيحاً لانه ان اريد بايقاع النسبة المعنى الاول اعني ضم كلمة الى اخرى فعدم
 صحة المعنى ظاهر لانه لا معنى للا نكار عن الضم فانه اذا تكلم احد بقوله زيد قائم فلا شك ان
 السامع المخاطب به لا ينكر عن الضم الا ان الايقاع بهذا المعنى لما كان من اوصاف اللفظ وليس
 البحث ههنا في افادة ما هو من اوصاف اللفظ ينبغي ان يحل على المعنى الثاني اعني ادراك النسبة
 واقعة او ليست بواقعة ولا شك في عدم صحة القول المذكور على هذا التقدير لانه لا معنى للا نكار
 حينئذ لا امتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة اي لم يدرك ان النسبة واقعة لا امتناع للجزم
 بعدم ايقاع الغير غاية الامر في ذلك انما هو التردد وعدم الجزم بنقيضه وثباته واذا عرفت
 مقصود الشارح بقوله لا امتناع ان فلا يرد ما قيل ان دلالة الالفاظ على معانيها انما هي وضعية
 وليست بعلاقة عقلية تقتضي استلزام الدليل للدلول استلزاماً عقلياً يستقيم التتلف كما في
 دلالة الاثر على المؤثر فلا نسلم امتناع القول بعدم الايقاع والحاجة الى ما اجاب به هذا القائل
 بحمل الادراك على المعنى الاعم فافهم والله تعالى اعلم قوله فان قلت قد اتفق القوم ان هذا
 الاعتراض معارضة يعني ان دليلكم المذكور ان دل على ان المراد بالحكم الوقوع والادقوع لا
 الايقاع والانتزاع لكن عندنا دليل يدل على نفي ما اثبتتم وهو اتفاقهم على ان مدلول الخبر
 هو الحكم على نفي كون مدلوله الثبوت ومعلوم ان المقصود من الخبر لا يكون الا ما يدل هو عليه

دائماً فلم يصح قولهم بين مفهوم في زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لا امتناع
 تحقيق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبا
 من حيث اللفظ لا يدل الاعلى الصدق واما الكذب فليس مدلوله بل هو نقيضه
 وقولهم يحتمل لا يريدون به ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
 بل المراد انه يحتمل من حيث هو اى لا يتنع عقلاً ان لا يكون

سواء كان المدلول حقيقياً او مجازياً ادكنايياً فحصل مقدمتان احداهما ان المقصود من الخبر مدلوله و
 الاخرى مدلوله الايقاع دون الوقوع لان المراد بالحكم في قولهم ان مدلول الخبر حكم الخبر بوجود
 المعنى في الاثبات وبعده في النفي انما هو بمعنى الايقاع والانتزاع لا اتفاقهم على انه لا يدل على ثبوت
 المعنى وانتفاءه كما مر فعلم ان مقصود الخبر هو الايقاع والانتزاع دون الوقوع واللا وقع فانه
 ما قيل ان ما ذكره على تقدير تمامه انما يثبت ان الايقاع مدلول الخبر وهذا ليس بمقصود ولا المقصود
 انما هو ان مقصود الخبر بخبره هو الايقاع وما ذكره لا يثبت لجواز ان يكون مدلوله ولا يكون مقصوداً
 كما في الجاز والكناية فان المعنى الحقيقي مدلول في الجاز لينقل منه فهو مدلول غير مقصود وكذا
 الكناية فان المعنى الحقيقي فيها مدلول لينقل منه وغير مقصود وجه الانتزاع ان المقصود من الخبر
 لا يكون الا ما هو مدلوله كما مر فلا يجوز ان يكون الايقاع مدلوله ولا يكون مقصوداً وما ذكرنا انشى
 يجوز ان يكون مدلوله ولا يكون مقصوداً كالمعنى الحقيقي في الجاز والكناية فغيره ان المعنى الحقيقي في الجاز
 ليس مدلول اصل الوجود القرينة العارضة عنه وكذا في الكناية لا سنعانها في غير ما وضعت له غاية
 الامران يجوز ان يلا والمعنى الاصلى لكن لان انه بل للاشتغال فافهم والله تعالى اعلم **قوله**
 لا يدل حكم الخبر بوجود المعنى - اى الادراك بوقوع النسبة فالخبر يدل على الايقاع وعلى وقوع

النسبة لكن باعتبار ايقاعها اما كونها واقعة في نفس الامر فلا قوله على ثبوت المعنى - اى وقوع
 النسبة بين الشئين في نفس الامر فالنفي بين ما اشبهت وما نفى ان المثبت هو ان الخبر يدل
 على ايقاع النسبة فيدل على وقوعها لكن باعتبار هذا الايقاع فقط لا باعتبار نفس الامر ذلك بان يدرك
 وقوعه ويدرك كونه في نفس الامر ولا انتفاء فيه والنفي انما هو الدلالة على وقوعها في نفس الامر قوله
 والامداد في الشك الخ اى لو كان مدلول الخبر ثبوت المعنى وانتفاءه لما وقع الشك من سامع الخ بخلاف ما اذا
 كان مدلوله الايقاع اى الادراك بوقوع النسبة باعتبار الايقاع فان الشك انما وقع في مدلول الا
 بقاء وهو الوقوع في الواقع فمدلول الخبر هو الايقاع مقطوع به ومدلوله الايقاع وهو الوقوع
 ليس مقطوعاً به الا يلزم من الايقاع الوقوع لان دلالة الايقاع عليه انما هو بسبب تعلقه به وهو
 قد يتعلق بغير الواقع فالقائل بان مدلول الخبر الحكم لا يقول بان ادراك الوقوع في نفس الامر لعدم لزوم
 الوقوع في نفس الامر للايقاع بخلاف القائل بان مدلوله الوقوع فانه قائل بان مدلوله الوقوع
 في نفس الامر وعلى هذا اندفع اعتراض العصام وغيره بان استدلالهم هذا يجوز في كون المدلول
 الحكم اذ يمكن ايقال ان الخبر لا يدل على حكم الخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعده في النفي والامتناع
 الشك من سامع في حكم الخبر بالثبوت وعدمه حاصل الدفع انا نلتزم انه يدل على الايقاع قطعاً
 لا يلزم من كون الايقاع حاصل ان يكون مدلوله اى مدلول الايقاع حاصل والشك انما هو في تحقق
 مدلول الايقاع في الواقع لان ايقاع فليتنا مل والله تعالى اعلم قوله وبما صح صواب زيد الخ
 اى لزوم سلام صحة هذا القول عند قصد معناه الحقيقي اى لو كان مدلول الخبر ثبوت المعنى

مدلول اللفظ ثانياً ويسمى الأول اى الحكم الذى يقصد بالخبر افا دته
فائدة الخبر والثانى اى كون الخبر عالماً به لازمها اى لازم فائدة الخبر لما
ذكو صاحب المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهى بدون الاولى
لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساوات اى اللازم الاعم بحسب الواقع
او الاعتقاد فان الملزوم بدون يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع

وانتفاء للزم ان لا يوجد هذا اللفظ الا عند وجود الضرب منه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ الخ
دليل لقوله ولما صح لزوم الراد بالوضع وضع التكلم وتعيينه لما قصد به بالافادة يشمل الا استعمال فيكون
المعنى لئلا يلزم اخلاء اللفظ عما استعمله التكلم فيه وقصد به بالافادة فلا يرد ان اخلاء اللفظ عن المعنى
الحقيقى واقع كما فى الجاز انما الحال اخلاء عن المدلول فالصواب ان يقال عن المدلول لان اخلاء اللفظ
عن المعنى الحقيقى انما هو لا يستعمله فى غير كفاهم والله تعالى اعلم قوله وجبئنا لا يتحقق الكذب -
بيان بطلان التالى اعنى قوله ولما صح ضرب زيد الخى يرد عليه ان هذا منقوض بانه لو صح يلزم ان لا
يكون الايقاع او الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مدلوله لم يعبر بزيد الا قد وجد
من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وجبئنا لا يتحقق الكذب لمتحقق مدلول فى الواقع
اجيب عنه بان القائل يكون مدلول الخبر هو الايقاع ليس الكذب عندنا بانتفاء الخبر فى الواقع بل
بانتفاء النسبة التى يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور قوله وللزم التناقض الخ
عطف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التى استدلل بها على ان مدلول الخبر حكم الخبر بالثبوت او الاستغناء
لانفسها وحاصله لو كان مدلول الخبر الثبوت او النفي للزم الخ اى لتحقيق التناقض فى الواقع بتحقيق
المتناقضين فيه عند الاخبار بالمتناقضين لدلالة الاخبار بهما على ثبوتيهما فى الواقع اعترض عليه
بان المحذور المذكور للزم على تقدير كون مدلول الخبر الحكم بالثبوت او الانتفاء ايضا اذ لما لم يخبر
اخلاء اللفظ عن معناه لوضع لزوم تحقيق الثبوت والنفي عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصلح وجهها للعدل
من كون مدلول الخبر الثبوت او الانتفاء اجيب عنه بانه لا يلزم من تحقق الايقاع الوقوع فلا يلزم
تحقق المتناقضين فى الواقع واما الايقاعات فلا تناقض بينهما لان ثبوت احدهما ليس رفعاً للآخر
قوله قلت ظاهراً منع للملازمات الثلاث المذكورة الا انه حذف المتع و اقيم السند مقامه
فالحاصل اننا سلم لزوم الاستحالات المذكورة على تقدير ان يكون مدلول الخبر الوقوع او الادوات
لان كونها مدلول الخبر انما يفيد العلم بثبوت الشئ للشئ وهو لا يستلزم ثبوت فى الواقع لان دلالة
الالفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها وليست بعقلية تقتضى استلزام الدليل للمدلول
استلزاماً عقلياً كدلالة الاثر على المؤثر فاذا قلت مثلاً زيد قائم دل على ثبوت القيام لزيد ودلالته
على ذلك لا يستلزم ان يكون ثبوته متحققاً فى الواقع لجواز ان يكون الخبر كاذباً غير متحقق مدلوله
فى الواقع فلا يلزم الاستحالات الثلاثة وحاصله ان العلم الحاصل من الخبر ليس علماً بانى الواقع
قطعا حتى يكون منشوءة الثبوت الواقعى الذى لا يتخلف حتى يلزم من العلم العقلى عدم وقوع
الشك ولا من الثبوت الذى لا يتخلف ما بعده اعنى عدم صحة قولنا ضرب زيد الا قد وجد منه الضرب
ولزوم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين واذا عرفت معنى كلام الشارح عرفت

تحقيقا المعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون الخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالما به من غير عكس كما في حفظت التورات وزعم العلامة في شرح هذب الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان الخبر عالم بالحكم وهو خلاص ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اوردناه

ان دفاع ما قيل ان تقرير الجواب بهذا الوجه لا يخلو عن قصور لعدم تعرضه لدفع عدم وقوع الشك فانهم والله تعالى اعلم قولهم فكأنهم ارادوا ان جملة مستنفاة كما نه قيل فامعنى كلام القوم انه لا يدل على الشك والانتفاء حاصله ظاهر لكن يرد عليه ان هذا انما يفيد توجيه فنيهم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم فان مدلوله الحكم بثبوت المعنى او انتفاءه مع انه مذكور في السؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك ففي توجيه قصور اجيب عنه بان هذا الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذلك النفي لعدم الباطل بالواسطة لا من تصريحهم به فلما وجه مرادهم من النفي ظهر انعدام الاتفاق المذكور فتأمل والله تعالى اعلم قوله والافانكار دلالة الخبر الخ اي وان لم يحمل كلامهم على هذا المعنى ولم يصح عن الظاهر المتبادر منه فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفاءه معلوم البطلان بعيد عن ان يقول به عاقل فضلا عن ان يكون مجمعا عليه لهؤلاء الفحول كما بينه الشارح بقوله اذ لا معنى للدلالة الخ قوله وعدم الخروج احتمال عقلي - نشأ من كون دلالة اللفاظ وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال قوله ولهذا يصح الخ اي لا جل ان سماع خرج زيد يفيد العلم بخروج جده صح قولك سمعته من فلان في جواب من قال من اين تعلم هذا فثبت ان مدلوله الخروج قوله ولو كان مفهوم القضية في حد ذاته شرفا ان قوله فانه نقلت الخ معارضة لما قال الشارح ودليل المعارضة كما مر هو اتفاقهم على ان مدلول الخبر ليس الا الحكم بوجود المعنى في الاثبات وبعده في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفاءه واجاب الشارح رحمه الله تعالى عن هذه المعارضة بان اخرج دليله عن ان يثبت به ما قصده واول قولهم انه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفاءه وصرفه عن الظاهر بقوله ظاهرا ان العلم - وقد مر بيانه بقي قولهم ان مدلول الخبر انما هو حكم الخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعده في النفي بطلان المحصر الذي ادعاها المعارضة بهذا القول كما يدل عليه اياد ضمير الفصل الدال على المحصر فقال ولو كان مفهوم القضية الخ حاصله انه لو كان مدلول الخبر هو الحكم المذكور فقط من غير دلالة واشعار بالثبوت والانتفاء في الواقع كان الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة الذهنية فقط من غير اشعار بالنسبة الخارجية فيكون مدلوله الايقاع بمعنى تصور الوقوع لا التصديق بان النسبة واقعة اذ لا دلالة على الوقوع ولا شك ان من يتلفظ بالقضية يتصور وقوع النسبة فتكون مفهومات جميع القضايا ياد هي تلك التصورات ثابتة في جميع الاوقات اذ لا تناقض بين التصورات في الواقع ولا يكون ثبوت مفهوم قضية مناقضيا لثبوت مفهوم قضية اخرى وهذا بخلاف ما اذا جعل مدلول القضية الوقوع في نفس الامر قصد او الايقاع والانتزاع وسيلة اليه فانه يثبت التناقض لان ثبوت القيام مثلا في نفس الامر ينافي ارتفاعه فيه اما الايقاع والانتزاع فلا تناقض بينهما فيه كما مر فتدكر واذا بطل المحصر المذكور فينبغي ان يقال ان كلمة انما في قولهم ان مدلول الخبر انما هو حكم الخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعده في النفي ليست للمحصر بل

المصنف "في تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل العلم الثانى وهو علم المخاطب بان الخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل بعد الاول باطل لان العلم يكون الخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر فكذلك الثانى لان علة

لمجرد التأكيد ويكون المعنى ان مدلول الخبر هو حكم الخبر البتة بوجود المعنى في الاثبات وبعده في النفي
 لينتقل منه الى الثبوت والانتفاء ويكون المقصود بالا فادات والمدلول على الحقيقة هو الشئ والانتفاء
 وقد مر ان المدلول في قولهم المقصود من الخبر مدلوله اعم من الحقيقي والمجازي والكنائي فيكون
 ما ادعاه السائل حقا ولا ينكره الشارح لانه لا ينافي ما دعاه من ان المراد بالحكم هو الوقوع اذ لا يخرج
 لا يكون مما اوردته المعارض صالحة للمعارضة على هذا الايراد ما اورد ان هذا الذي ذكره الشارح يفيد
 توحيد فنيهم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بثبوت المعنى او انتفائه
 مع انه المذكور في السؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك ففي التوجيه قصور ولا حاجة الى ما اجاب به
 عنه وقد مر الايراد والجواب فتذكر ان يقال مقصود المورد ان الشارح لم يذكر ما يحا توجيه قولهم
 انه يدل على الحكم كما ذكر توجيه قولهم انه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه فافهم والله تعالى اعلم
قوله ثم الحق ما ذكره بعض المحققين - وهو نجم الدين الرزى وكلمة ثم ههنا المجرد للترتيب في الذكر
 ويمكن ان تكون للتراخي كما هو الحقيقة فيها اي اذا ثبت المدلول القصدى في الخبر هو الثبوت والانتفاء
 علم بعد التأمل فيه ان الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان مدلول الخبر هو الصدق والكذب انما نشأ
 من جواز تخلف المدلول عن الدال لكون دلالة الالفاظ على معانيها وضعية ليست بعلاقة عقلية
 تقتضى استلزام الدال للمدلول لانه مدلول الخبر مجلان ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم فقط فان
 الصدق والكذب كليهما احتمال عقلي لادلالة الخبر على شئ منها **قوله** وقولهم يحتمل ان اشارته
 الى دفع قولهم يرد ههنا وهو انه على ما ذكره الرضى من ان جميع الاخبار لا تدل الا على الصدق
 لا يصح تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب وما حل الدفع انهم لا يريدون بقولهم المذكور
 في تعريف الخبر ان الكذب مدلول لفظ الخبر كما ان الصدق مدلوله بل يريدون ان الخبر انما يدل على
 الصدق واحتمال الكذب انما نشأ من جواز تخلف المدلول عنه لكونه لا يترتب فيها التخلف المدلول
 عن الدال **قوله** اي لا يمنع انهما كما مر دلالة وضعية فتأمل التخلف و فرق بين الاحتمال له التخلف
 الدلالة وبين الدلالة على احتمال الكذب فانه على الثاني يكون مدلوله دون الاول فلا يرد ان القول
 يكون ككذب من محتملات الخبر قول بان الكذب مدلول له فاول كلامه يناقض آخوه فافهم والله
 تعالى اعلم **قوله** ويسمى الاول - اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل هذا الفن ولا مناقشة
 في الاصطلاح فلا يرد عليه ان فائدة الشئ ما يترتب عليه والحكم الخارجى ليس كذلك بل المرتب
 على الخبر انما هو علم المخاطب بذلك ويمكن ان يقال ان الحكم الخارجى من حيث ذاته وان لم
 يترتب عليه لكنه من حيث انه مفاد بالخبر مترتب عليه والتسمية بالفائدة انما هي بهذا الاعتبار
 كما اشار اليه الشارح **بقوله** اي الحكم الذي يقصد الى اعتراف عليه بان تسمية الاول بالفائدة
 كما وقعت حين كونه مقصودا بالا فادة كذلك وقعت حين كونه غير مقصود بهما كما اذا كان
 المقصد به افادة للزمه كما في قوله لمن حفظت التوراة قد حفظت التوراة لان قولهم لمن

هـ فندم حصوله عندنا اما لانه قد حصل قبل اوله يحصل بعد و الاول ---

حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولها انما هو من نفس الخبر
فنبه على الاول بقوله لا امتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله
مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم
الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان الاول حاصل قبل حصول الثاني
فلا يمكن حصوله لا امتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه

هذا الخبر انه مفيد للارزاق بقتضى وجود فائدة الخبر ههنا وسميته هم اباعا بها كما لا يخفى فلا يصح قول
الشارح الذى يقصد بالخبر فادته اجيب عنه بان معنى كلام الشارح اى قد يقصد بالخبر فادته
الا انه لما كان مقصودا به الخبر فادته في غالب مواد الخبر حكم الشارح بكونه مقصودا منه بطريق الكلية
كما يقال من لاكثر حكم الكل ويمكن ان يقال مراده شانه ان يقصد فيشمل ما اذا كانت الفائدة معلومة
للمخاطب كما في المثال المذكور والله تعالى اعلم **قوله** لما ذكر صاحب المفتاح الو بيان لوجه تسمية الثاني
باللزم ثم لا يخفى انه يفهم من تخصيص كون الفائدة الثانية مسماة باللزوم للادنى ان الاول غير
لازمة حتى يتحقق اللزوم **فقوله** ان الفائدة الاولى المؤدية لكون الثانية لازمة **وقوله**
وحيث بدون الاول لا يمتنع دليل لعدم لزوم الاول للثانية وحيث قد ظهر فساد ما قيل ان ذكر
المقدمة الثانية استلزامه اذ لم يذكر في المعطل العمية اللزوم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور
فيه مجرد اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدون الثانية والله تعالى اعلم **قوله**
اى اللزوم الاعم الذى دفع ما يرد وهو انه لا شك ان ما نحن فيه لازم اعم بحسب الواقع معلوم عموم
فالظاهر ان يقال كما هو حكم اللزوم الاعم فامعنى قوله كما هو حكم اللزوم المجهول المسادات حاصل الرفع
ان هذه العبارات كناية عن اللزوم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان مجهولية المسادات لازمة لهما اما
للاعم بحسب الاعتقاد فظاهر واما للاعم بحسب الواقع فلا نه لا مسادات فيه فلا علم فغير عن اللزوم
باللزوم وانما عجز هذه العبارات لان الذى نحن بصدد اعم بحسب الواقع معلوم عموم فلو قيل كما هو
حكم اللزوم الاعم لتوهم اختصاص الحكم بالا اعم الواقعى المتبادر من تلك العبارة مع انه يعم الاعتقادى
والفالكناية ابلغ من التصريح كما تقرره الله تعالى اعلم **قوله** وهو بدون اللزوم لا يمتنع الو اعتراف
لان حكم اللزوم الاعم وجوب وجوده بدون اللزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقق معنى اللزوم
انما يظهر في صورت وجوب الوجود اجيب عنه بان وجوب الوجود يستلزم عدم امتناع فكل منهما
حكم اللزوم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشئ ههنا الا ما يتضرع عليه **قوله** ومعنى اللزوم الذى دفع توهم
انه لو كان فائدة الخبرى الحكم ولازمها كون المخبر عالما به لا يصح اللزوم بينهما لجواز تحقق الحكم من غير
وجود المتكلم والمخاطب فضلا عن الخبر وحاصل الدفع ان اللزوم ههنا ليس باعتبار التحقق بل
باعتبار الافادة ولا شك في تحققه **قوله** وزعم العلامة الو لما كان اللزوم بين الامرين للذكون
باعتبار العلمين كان اللزوم والمزوم في الحقيقة نفس العلمين فلهذا اضمرا العلامة اللزوم والمزوم
بالاستفادتين يعنى العلمين فالطلاق الزعم على ما ذكره ليس لعدم صحته في نفسه فان اللزوم بين
المعلومين باعتبار العلم بين العلمين باعتبار التحقق بل لكونه شارحا للكلام المفتاح فينبغى له
ان لا يخالف عما صرح به صاحب المفتاح كما قال الشارح رحمه الله تعالى وهو خلاف ما صرح به
حيث قال فائدة الخبرى الحكم ولازمه فلازم الحكم وهو كون المخبر عالما به حكم ايضا فانه صريح
في اعتبار اللزوم بين نفس الحكم وكون المخبر عالما به لا بين استفادتهما واطلاق الفائدة عليهما

حافظ للتورية وحينئذ تكون تسمية هذا الحكم فائدة المخبر بناء على انه من شأنه ان يستفاد
 من الخبر فان قيل كثير ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن
 المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم يكون مخبرا عالما به يحصل في ذهننا
 صورت هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون عالما جديدا
 فالجواب عن الاول ان العلم يكون حصول صورت هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر

في عبارة المفتاح انما هو باعتبار المعنى اللغوي فلا يتوهم انه على ما ذكره يلزم جعل قسم الفائدة قسمي لهما
 ويمكن ان يقال مراد العلامة باستفاد الحكم المستفاد عبر عنه بالاستفادة تنبيهها على انه انما يطلق عليه
 الفائدة من حيث الاستفادة لا من حيث نفسه وحينئذ لا مخالفة بين الشارح والعلامة وفيه بعدلان
 الكلام انما هو في بيان المسألة في بيان شرط التسمية **قوله** لكنه يوافق ما اورد المصنف رحمه الله تعالى
 قيل موافقة كلام العلامة لما اورد المصنف بالنظر الى الظاهر الكافي في المقامات الخطابية فان الظاهر
 من المصنف انه حل امتناع الاولى والثانية على العليين كما لا يخفى وليس الموافقة بينهما بطريق القطع لجواز
 الحصول ويلزم منه حل الاولى والثانية على العليين كما لا يخفى وليس الموافقة بينهما بطريق القطع لجواز
 ان يكون تعرضه في التفسير للعليين تنبيهها على ان اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم
 نفس المعلومات وفيه انه تسريح في امتناع الانفكاك بين العليين في الحصول ولا تقوض فيه اصلا
 لامتناع الانفكاك بين المعلومات في العلم فلا معنى للقول بانه منه به على ان اللزوم بين المعلومات
 باعتبار العلم كما ذكره هذا القائل فانه تاديل لا يحتمل اللفظ والله تعالى اعلم **قوله** من الخبر نفسه -
 متعلق بمحصل كما يفيد **قوله** الا ان اذ التقدير ان حصولها انما هو من الخبر نفسه وانما قيد به
 لان اللزوم علمه به من الخبر نفسه لا مطلقا لان علم الحكم قد يحصل بالمشاهدة وهو لا يستلزم وجوب
 الخبر فضلا عن علم المخاطب بكون الخبر عالما به **قوله** اذ لو لم يحصل - اي لو لم يحصل علم المخاطب بان
 الخبر عالم بالحكم **قوله** فعدم حصوله عنده - اي عدم حصول علم المخاطب بان الخبر عالم بالحكم
 عند حصول العلم الاول **قوله** امالا انه قد حصل قبل - اي امالا ان علم المخاطب بكون الخبر
 عالما بالحكم قد حصل قبل العلم الاول وهو علم المخاطب بذلك الحكم من الخبر نفسه فلا يحصل حينئذ
 شيئا يلزم تحصيل المحاصل **قوله** او لم يحصل بعد - اي الحكم الثاني لم يحصل بعد علمه بالحكم بان يخلف
 عنه **قوله** والاول باطل - اي حصول علم الثاني قبل العلم الاول باطل **قوله** لان العلم بكون الخبر
 اي لان العلم الثاني للمخاطب لا بد فيه من ان يكون العلم الاول حاصلا في ذهنه فلا يتصور
 القبلية اعترض عليه ان الله تعالى عز شأنه اذا اخبر بالشئ علمنا الحكم من الخبر نفس مع
 ان كون الخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بانه تعالى قد احاط بكل شئ علما اجيب
 بان المراد بالحكم الحكم المخصوص من حيث خصوصه ففي الصور المذكورة يمنع علمنا بان المتكلم
 عالم بالحكم المخصوص من حيث هو مخصوص وما قيل في الاعتراض بان عمر اذا خاطبنا بكلام
 لا يفهم علمنا بانه عالم بما اخبر به ثم اذا فسر لنا حصل لنا العلم بالحكم من الخبر نفسه ان العلم
 بان عمر عالم به حاصل قبل ذلك فليس له وردد لانا اذا لم نعلم كلام عمر فنحن اين فهمنا ان

ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذحول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه
نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون الخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة
الحكم في ذهنه وهذا يتحقق ضرورة سواء علم السامع ان الخبر عالما بالحكم او لم يعلم لكن هذا
ينافي بتفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما في ذهنه عند الاستحضار
لا يقال له انه علمه ولو سلم فاننا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر

ما تكلم به جلة خبرية وهو عالم بالحكم الواقع فيها على تقدير ورود ذلك فبدفع بما مر من كون المراد بالحكم
الحكم المخصوص من حيث خصوصية فتأمل قوله وان لم يجب ان يكون حصوله الى اى يجب في الحكم الثاني
ان يكون هذا الحكم اى الحكم الاول حاصل في ذهنه وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر بل يكون
حاصلا بغيره من الطرق وكلاهما وان كان في الحاصل من الخبر نفسه الا انه لا يدخل له في الاستحالة
قوله وكذا الثاني - اى كونه لم يحصل بعد بان علم الحكم من الخبر ولم يعلم علم المتكلم به باطل ايضا
قوله لان علة حصوله الى فاذا لم يحصل لزم تخلف المعلول عن علة التامة وهذا لا يجوز قوله
اذ التقدير بان اى المفروض ان حصول كل منهما انما هو من نفس الخبر من غير اعتبار امر آخر
معه حيث قلنا عن الخبر نفسه في كل منهما فهو علة لكون سماع الخبر من الخبر علة تامة لحصوله
قوله فنبه - اى نبه المصنف رحمه الله تعالى على الاول اى قوله لا بد فيه الى والثاني قوله لان
علة الايضاح ان هذا البيا بعد ما ذكره المصنف بدعي يحتاج للتنبيه فقط ويحتمل ان يكون المراد
بالاول والثاني الحكم وهو البطلان فيها وفي لفظ التنبيه اشارة الى بداهة هذا الحكم ومقصود
المصنف انما هو ازالة الخفاء قوله ولا يمتنع ان لا يحصل الى عطف على قوله سابقا اى يمتنع فهو
داخل تحت التفسير الذي اوردته المصنف في الايضاح برده عليه ان هذا القول يدل على افتراق
العلم الاول عن الثاني وقوله فيما سبق الاول باطل لان العلم بكون الخبر عالما بهذا الحكم لا بد فيه
ان يكون هذا الحكم حاصل في ذهنه ضرورة يدل على لزوم من جانب الاول اجيب عنه
بان جواز الانفكاك ههنا انما هو باعتبار الحدوث كما يدل عليه قوله لجواز حصوله قبله اى حدوث
العلم الثاني لا يستلزم حدوث العلم الاول واللزوم فيما سبق انما هو باعتبار مطلق الوجود اى حدثه
يستلزم مطلق وجود العلم الاول كما يدل عليه قوله فيما سبق وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك
الخبر ما فهمه والله تعالى اعلم قوله فلا يمكن حصوله لامتناع الى فضلا عن ان يمتنع عدم حصوله
قوله وحيث يكون - جواب سؤال يرد على قوله ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول الى توجيه
السؤال ان حفظ التورات في المثال المذكور اذا كان معلوما في المادة المذكورة لا معنى لكون هذا
العلم فائدا لعدم استفادته من الخبر ولعدم كونه مقصود به ولا لكونه لازمه للزم القائل
فلا يصح ما قال ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصل
قبل حصول الثاني الى ووجه الجواب كما مر انه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر
بالفعل بل المراد به ما من شأنه ان يستفاد منه ويقصد به قوله فان قيل الى حاصله منع على
قوله في الايضاح مع ان سماع الخبر من الخبر كاف الى وعلى قوله لجواز ان يكون الاول الى الاول
بقوله كثير اما سماع الخبر ولا يمتنع بما لنا الى وحيث لا يصح قولكم ان سماع الخبر من الخبر
كان في حصول العلم الثاني عند حصول الاول ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول

مشاهد اياك فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل
لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مضموناً او مشكوكاً او هو
ما اوكذ با فحضا فلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد المجازم المطابق بل حصول
صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد
ينزل المخاطب العالم بها اي لفائدة الخبر ولازمها منزلة المجاهر

والثاني بقوله وايضا اسمعنا في خبره من العلم الاول عن الثاني قوله فالجواب عن الاول ان
الاثبات للمفاد متعين المستوعبين قوله ضروري - اي لا بد منه لانه كذا في لان قوله لوجود علة لا
يثبت البداية بل ينفيها كما لا يخفى قوله والذحول انما هو البيان لمنشأ غلط السائل ثم الذحول
ههنا بمعنى الغفلة وهو عدم التصور مع وجود ما يقضي لا يعني عدم استنباط التصور فاقبل ان
الصواب ان يقال والذحول انما هو عن هذا العلم لان الذحول عن الشيء انما يكون بعد تحققه وفي
تحقق العلم بعد العلم تأمل ليس بصواب قوله وفيه نظر - نقل عن الشارح في وجه النظر ان لا نسلم
ان هذا ضروري وانما يلزم لو كان السماع علة تامة وهو ممنوع بل لا بد من تلفات النفس او يد عليه
ان هذه المقدمة مدلية لا يصح منعها اجيب عنهم بان معنى كلام الشارح في الحاشية ان لا نسلم
ضرورية من هذه العلة وانما يلزم ذلك لو كانت علة تامة وهو ممنوع وليس مقصود منع ضرورة
المقدمة المذكورة في نفسها حتى يرد ما يرد قوله ويمكن ان يقال - يعني ان اللزم عبارة عن المعلوم
والمزوم عبارة عند العلم بالحكم على ما هو مقتضى السوق حيث اكتفى ببيان اللزم ولم يتعرض
للمزوم فهو على ما كان وهو ما اختاره المصنف والعلامة من كونه علم المتكلم بالحكم ^{بوجه وجوبه}
واللزوم بينهما باعتبار التحقق كما هو المتبادر من اللزوم اي كلما تحقق العلم بالحكم من الخبر تحقق كون
الخبر عالما به وان لم يتحقق العلم به قوله لكن هذا ينافي تفسير المصنف - اي لللزم في الايضاح ولذا
اورد لفظ الامكان وان كان موافقا له في الفائدة وفي اللزوم في هذا الكتاب والله تعالى اعلم -
قوله اعني حصول صورت الحكم - المراد منه الادراك المطلق لا التصورا المقابل للتصديق قوله
متحقق ضرورية - يد عليه لعل المتكلم قد ياتي بالجملة الخبرية على حين غفلة من غير قصد الى معناه
وشعوره فلا يتحقق صورت الحكم في ذهنه اجيب عنهم بان الكلام فبين هو بصدد الاخبار
والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية كما مر وسيشير اليه الشارح بقوله وهذا ضروري في كل
عاقل تصدى للاخبار وحاصل الاقوال المذكورة في الفائدة ولازمها يرجع الى ثلاثة كون الفائدة
الحكم ولازمها كون الخبر عالما به واللزوم باعتبار العلم وهذا ما قرره الشارح اذ لا تابعا للسكالي
الثاني الفائدة علم المخاطب بالحكم ولازمها علمه بكون المتكلم عالما به وهذا مختار العلامة والمصنف
واللزوم بينهما باعتبار التحقق الثالث ما ذكره الشارح ههنا وهو ان الفائدة علم المخاطب بالحكم
ولازمها حصول صورت الحكم في ذهن المتكلم واللزوم بينهما باعتبار التحقق ايضا والله تعالى اعلم
قوله فان قيل - منشأ الاعتراض حمل العلم على ما هو المتبادر منه عندهم وهو الاعتقاد المجازم
المطابق فاصل الجواب المذكور بقوله قلنا ليس المراد في جملة على ما هو مصطلح اهل الميزان
وهو حصول صورت هذا الحكم في ذهن المخبر فيشمل جميع الصور المذكورة في السؤال وغيرها
قوله وهذا ضروري لمرادنا به الى دفع ما يرد من ان الخبر قد ياتي بالجملة الخبرية على حين
غفلة او قد يرتد في قوله كل عاقل لمرادنا به الى ان حصول صورت هذا الحكم ليس

فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا
يجرى على مقتضى العلم هو الجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلوة
واجبة لان موجب العلم العمل فلما ترك العمل فكانه جاهل بموجبه فيحسن عليه بيان
الموجب وللأسئلة العارفين بما بين يديك ما هو هو الكتاب لان موجب العلم ترك
السؤال ومثله هي عصا في جواب وما تلك بمينك ونظائر كثيرة بحسب

بعض ردى في المجنون وانفى عليه لزوال عقله عني الذهن واعترض السيد على هذا الجواب بما محموله
ان حصول الحكم مطلقا سواء كان معتقدا له جازما او غير جازم او لم يكن معتقدا له اصلا لا يعتد به
في العرف ولا يسمى فيه عنادا لا يقال ان المتكلم افاد المخاطب قطعا بل الحق ان العلم اريد به ههنا الاعتقاد
مطلقا وتسميته علما مستفيضه لغة واذا قلنا افاد المتكلم الحكم لم يرد به حصول صورة الحكم
في ذهن المخاطب بل باعتقاده بالحكم وظاهر ان ذلك لا يحصل له من الخبر نفسه الا اذا اعتقد
ان المتكلم معتقد للحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالما به فظهر انه كلما افاد الحكم افاد انه عالما به
قوله واذا قيل ان قولنا ان السكاكي هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
والمصنف رحمه الله تعالى او رد ههنا واستدل ان ليس من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر فما الحق فيها جليل عنه بانه مبني على اختلاف الاصطلاحين فان اصطلاح المصنف
في الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر ان يورد الكلام بكيفية كيفية هو خلاف كيفية يقتضيها
الحال بعد تسليم ان الحال تقتضي القاء اصل الكلام وفيما نحن فيه القاء اصل الكلام بل العالم
الذي لا يليق به الالقاء نظرا الى ظاهر الحال وهو كونه عالما بتزويله منزلة من لا علم له واصطلاح
السكاكي اعم منه فان اخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال عندة اما الاشتغال بالكلام على
كيفية من الكيفيات المخصوصة التي تقتضي ظاهر الحال خلافها او يكون للمقام غير عن القاء
اصل الكلام يكون مضمونه معلوما للمخاطب ولكل وجهة هو مواليها فهذا القول بانه معطوفة
على قوله لا شك ان قصد الخبر انقص منه افادة ان الافادة التي يقصد ما من هو بعد
الاخبار قد يكون تحقيقا بان لا يكون مخاطب عالما بهما وقد يكون تنزيلا بان يكون عالما منزلا
منزلة الجاهل بهما لعدم جريه على موجب العلم قوله وان كان عالما بالفائدة - المراد بالفائدة
اعلم يقصد استفادته من الخبر وافادته به فيشمل لازم فائدة الخبر وليس المراد به ما هو
مقابل اللازم فائدة الخبر حتى يدعيه ان مجز العلم به لا يقتضي عدم القاء الخبر لجواز ان يكون
المقصود بالخبر لازما لها وعلى هذا لا يحتاج الى الجواب بان مبني التخصيص على انها هي العمدة
فانه مبني على ان المراد بهما يقابل اللازم والمقصود انتفاؤها وانتفاء لازمها تخصيصها
بالذكر لكونها العمدة الكبرى من الجملة الخبرية واذا كان المراد بهما ما يعبر عنه لازم فائدة الخبر
فاستغنى عنه فافهم والله تعالى اعلم قوله ومثله هي عصا في اي انما غير الاسلوب
اشارة الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل ولا من تنزيل العلوم منزلة المجهول بل
المماثلة في ان كل منهما جواب للأسئلة العارفين لعدم جريه على موجب العلم وهو ترك السؤال
وان اختلفت اسباب عدم الجري على موجب العلم فان السبب في الآية هو الحكمة وهو استحضار
احوال الصالحين والتفاد بين المنقلب اليه قوله وان شئت فعليك الى وان شئت

كثرت موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزت
ولقد علموا من اشتراكه ماله في الآخرة من خلاق ولبس ما شروا به انفسهم
لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التاكيد
القسمي والآخرة ينفيه عنهم حيث لم يعلموا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان
العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها منزلة الجاهل به لا اعتبارات

شاهد اعلى ما ذكر من التنزيل المذكور فعليك اي خذ بكلام رب العزت وهو قوله تعالى ولقد علموا الآية
واللام الاولى جواب القسم المقدر واللام الثانية للابتداء ومتعلقة بعلموا ومن اشتراكه مبتدأ خبره
ماله في الآخرة من خلاق والجملة في حيز مفعولى علواد الخلاق النصب ومن زائد لتأكيد النفي والنفي
والله لقد علموا ان من استبدل كتاب السمي بكتاب الله ماله في الآخرة شئ من النصيب واللام
في لبس ايضا جواب القسم الجملة القسمية معطوفة على القسمية الاولى والواو اعتراضية وليست بباطلة
وما تذكره ميمونة للتصريح بهم الذي في لبس والمخصوص بالذم محمد ورفيقه الله لبس شيئا شروا به اي بعقوباته
حفظوا انفسهم او شروا بها في ذمتهم ذلك الشراء ولو شرطية ومفعول يعلمون محمد ورفيقه او نزول منزلة
اللازم والجواب محذوف فيكون المعنى لو كانوا يعلمون مذمومة الشراء او لو كانوا من اهل العلم لا امتنعوا
من ذلك الشراء ومفعول يعلمون بعينه ممنوعون الجملة التي هي مفعول علموا اعني من اشتراكه ماله في الآخرة
من خلاق لان الشراء المذكور لما كان موجبا للمحرمات في الآخرة كان مذموما غاية المذمومة فاندفع ما قيل
ان الآية لا شاهد فيها لان مفعول يعلمون هو مذمومة الشراء المستفادة من قوله ولبسوا ومفعول
علموا هو انه لا نصيب لهم في الآخرة فالعلم المثبت متعلقه المذمومة ولا يلزم من علم عدم الثواب العلم بالمذمومة
حتى يلزم من نفي اللزوم نفي المزدحم الا ترى المباح فانه معلوم عدم الثواب فيه ولا يعلم ذمه وجه الاندفاع
ان علم المذمومة بما دمن نفي النصيب والمحرمات في الآخرة وهذا لا يتربط على المباح واجاب السيد
السندقي شريحتي المفتاح عن الايراد المذكور بان مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون
بما تعلق به علموا وحينئذ لا خلاف في صحة الاستشهاد بالآية فافهم والله تعالى اعلم ويحتمل ان
يكون لو في الآية للنفي مثلهما في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم الآية ففيه ايضا نفي العلم
بطريق آخر قوله كيف تجد تجده استيناف جواب الامر من حيث المعنى اي خذ او حال من فاعله او
مفعوله وصدرة مفعوله الاول والثاني يصف وكيف حال من مفعوله الاول والمعنى خذ بكلام رب العزت
تجد او واجدا اوله واصفلا اهل الكتاب بالعلم مكيفا بكيفية ما دمن قال ان جملة كيف تجد وقع حالا
من فاعل الامور ومفعوله اي مقولا في حقك او في حقك له يات بشئ لان كيف معمول لما بعده وقدم
عليه لنفخه في الاصل معني الاستفهام وان السليح منه ههنا المجزئ والتقديم قوله يعنون شئت
ان تعرف الخ لما كان سوق الكلام في تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها توهم ان مفعول
شئت في قول صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزت الخ انما هو تنزيل العالم بالفائدة
منزلة الجاهل بها ازال بالعناية التوهم المذكور ما صل ان مفعول شئت تنزيل العالم مطلقا منزلة
الجاهل وكان سوق الكلام في تنزيل العالم بالفائدة ولازمها منزلة الجاهل بها لان مقصود صاحب
المفتاح انما هو دفع الاستبعاد والاستبعاد انما هو في تنزيل العلم منزلة الجاهل ولا دخل فيه

خطابية لان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجهل
بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معنا لو كان لهم علم بذالك الشرع ولا تمتنعوا
منه اى ليس لهم علم به فلا تمتنعوا وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام
يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الآية خبرلقى اليهم مع علمهم
به لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به

لخصوصية المتعلقات بل في تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم فادرك
الابتنين لاثبات ذالك الامور العزيز والله تعالى اعلم قوله للاعتبارات خطابية - اى الامور ذاتها
يعتبرها المتكلم حال مخاطبته تفيد ظن غير مخاطب ان مخاطب غير عالم لعدم الجوى على موجب العلم
فيما ذكره الخطاب ضاعرة تفيد الاقتناع والظن لتوكبه من مقدمات مقبولة وان لم تكن يقينية
قوله لان الآية من امثلة تنزيل العالم لو كانوا يعلمون قوله بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون
تعليل للمنفى في قوله لان الآية من امثلة الخ اى كون الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر مبنى على
ان قوله لو كانوا يعلمون معنا قوله وهذا هو الخبر الملقى اليهم - اى قوله ليس لهم علم به هو الخبر
الذىلقى اليهم مع انهم عالمون بمضمونه فيكون الآية حينئذ من الامثلة لما نحن فيه لان النظائر
قوله لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال - لان هذا الخبر اعنى ليس لهم علم به ليس بلقى اليهم بل الى
الرسول واصحابه عليه وعليهم الصلوة والسلام ولو فرض كونهم ملقى اليهم فلا معنى لكونهم عالمين
بمضمونه اعنى سلب عليهم بذمومية الشرع حتى يكونوا بعلمهم بمضمونه منزلة من منزلة الجاهل كيف
وقد وقع في قوله ولقد علموا الآية نقيض ذالك المضمون وذالك النقيض هو علمهم بذالك الشرع
ورد اعترافه ولا شك ان علمهم بثبوت الشرع اربابا في علمهم بعدم علمهم برباوت الشرع اولان من علم شيئا
علم انه عالم به وان ذهل عنه على انه لا معنى لتنزيلهم منزلة الجاهل لان علمهم بعلمهم بثبوت
الشرع لا يقتضى الامتناع من الشرع حتى ينزلوا منزلة الجاهل لعدم جرحهم على موجب علمهم
بل ارتكاب الشرع انسب بعد العلم من مقابلة اعنى جهلهم بذالك الجهل فان كان لابد من التنزيل فينبى
ان ينزلوا وهم عالمون مذمومية الشرع منزلة الجاهل بعلمهم مذمومية الشرع لان علمهم مذمومية
الشرع يقتضى عدم الشرع فيكون الشرع جريا على خلاف مقتضى العلم وذالك الخلاف انما هو للجهل
بعلم المذمومية لان الجاهل بعلم المذمومية قد يعتقد عدم المذمومية المناسب للشرع وحينئذ يكون
حق الخبر الذى يلحق اليهم هو ان لهم علما بذمومية الشرع لان ليس لهم علم بها كما في الآية هذا ما نقل
عن الماشرح مع تفصيل ما يحتاج اليه واجيب عن المنع بان الخطاب بصريح الرسول صلى الله
عليه وسلم واصحابه وتقرىضهم اى لاهل الكتاب ولذا أكد بالقسم لان الرسول صلى الله عليه
وسلم يعلم ذالك ولا حاجة الى التاكيد بالنسبة اليه كالا يخفى وبهذا الجواب اندفع الاعتراض عن التوجيه
الثانى وهو ما ذكره بقوله لان الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم واجيب عن الاعتراض الثانى
الذى ذكره بقوله فلا معنى لكونهم عالمين بمضمونه الخ بان المستفاد من قوله تعالى ولقد علموا الآية
ثبوت العلم لهم حقيقة والمستفاد من الخبر الملقى اليهم نفي العلم عنهم تنزيلا لا نعم لكونهم غير عالمين
بمقتضى علمهم بذمومية الشرع ورد اعترافهم بنبذ العلم لانهم فقيل ليس لهم علم برباوت الشرع
فلا منافات بين اثبات العلم لهم وبين نفيه عنهم وعن الثالث الذى ذكره بقوله على انه لا معنى

وهو ظاهر على ان شيئاً من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في الاثبات والنفي اي في نفي شيء واثباته وما رويت اذ رمت واذ كان قصد الخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذر عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من

لنزل يلهم منزلة الجاهل لان علمهم انهم بان العالم اذا عمل بخلاف علمه كان بمنزلة الجاهل وكان عالماً بانه بمنزلة الجاهل في عدم ترتب ثمره عليه ولا شك ان مقتضى علمه بانه بمنزلة الجاهل ان يمنع عن ذلك العمل فبما نحن فيه ان اليهود كانوا عالمين بربادة الشراء لكنهم لم يكونوا غير عالمين بمقتضى علمهم نزولاً بمنزلة الجاهلين وكانوا عالمين بكونهم بمنزلة الجاهلين في ذلك الشراء ومقتضى هذا العلم ان يمنعوا عنه فاذا لم يمنعوا كانوا بمنزلة الجاهلين بكونهم بمنزلة الجاهلين في عدم جرحهم على مقتضى هذا العلم فالنفي اليهم الخبر بانه ليس لهم علم به مع علمهم به والحاصل ان العمل بخلاف مقتضى العلم اوجب امرين تنزل يلهم منزلة الجاهلين علمهم بانهم بمنزلة الجاهلين في العلم عنهم وقيل ليس لهم علم بربادة الشراء ولعلمهم بانهم بمنزلة الجاهلين مع عدم جرحهم على مقتضى هذا العلم اعني علمهم بكونهم بمنزلة الجاهلين انفي اليهم الخبر الدال على عدم العلم مع علمهم به تنزلاً يلهم منزلة من لا يعلم عدم العلم ولا يخفى ما فيه من التكلفات المستتبعة وحمل الكلام على وجهه لا يسبق اليه العقل فالنفي ما قاله الشارح رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم قوله ادع على ان قوله تعالى ولقد علموا الآية عطف على قوله على ان قوله لو كانوا يعلمون انهم دخل تحت قوله بناء فيكون تعليلاً للنفي اي القول بان الآية من الامثلة بناء على ان قوله تعالى لو كان يعلمون او بناء على ان قوله تعالى ولقد علموا الآية وحاصل هذا التوجيه ان الآية من باب تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بهما والخبر الملقى اليهم المعلوم لهم هو قوله تعالى ولقد علموا المسن اشتراكه ماله في الآخرة من خلاق كما ان الخبر الملقى اليهم من التوجيه الاول هو قوله تعالى ولقد علموا وقد مر فيقال ههنا نزل العالم بانه يعلم ان من اشتراكه ماله في الآخرة من خلاق منزلة الجاهل بعلمه ذلك فلفظ اليه الخبر الدال على انه يعلم ذلك ووجه التنزيل عدم جرحه على موجب علمه قوله لان هذا الخطاب الموجه للنفي حاصله ان هذا التنزيل ليس في جانب المخاطب بل في جانب اهل الكتاب وهم غير مخاطبين وللاذم ان يكون المنزل منزلة الجاهل بفائدة الخبر هو الخطاب به قوله ولا دليل على كونهم عالمين - دفع لما يقال له لا يعتبر التنزيل ههنا في جانب المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وحاصل الذي في ان التنزيل فيهم يقتضي كونهم عالمين بفائدة الخبر ولا دليل على علمهم بها لجواز ان يكون علمهم بان اليهود دعاء لمون بمضمون ماله في الآخرة من خلاق حاصل بنفس هذا الخبر على انه لا وجه لهذا التنزيل كما لا يخفى وقد علمت مما ذكرنا سابقاً ان هذا الوجه من الاعتراض كما يجري ههنا يجري فيما سبق الا ان الشارح رحمه الله تعالى ترك هناك اعتقاداً على فهم الناظرين طلباً للاختصار قوله على ان شيئاً من الوجهين لا يوافق الا لانه صريح في ان العلم المثبت والنفي هو علم اهل الكتاب بمضمون من اشتراكه ماله في الآخرة من خلاق وكلام الناظرين الدال صريح في ان العلوم التي نزل العالم به منزلة الجاهل هو مضمون هذا الحكم وهو انه ليس لهم علم به

الحكم والترودد فيه اى لا يكون عالما بوقوع النسبة اولا وقوعها ولا مترددا
في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه
لا حاجة الى قوله والترودد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من الترودد فيه
ضرورة ان الترودد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشئ الا ترى
انك تقول ان زيد في الدار لمن يترودد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشئ

فلا يمتنع ويلزمه ان يكون العالم بذلك هو المخاطب بذلك الكلام لان القائل له ولازمها انما هما
بالنسبة الى المخاطب والمخاطب بهذا الكلام هو رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه فعدم الموافقة
بين ما في المفتاح وما قال هذا القائل للاختلاف العالم والمعلوم كليهما فيما قال احدهما فيما قال الآخر
وكلام القائل الثاني صريح في ان المعلوم الذي نزل العالم به منزلة الجاهل هو مضمون قوله ولقد علموا
لمن اشتوا الآية ويلزمه كما وان يكون المخاطب به هو العالم بذلك والمخاطب به كما علمت ليس هو اهل
الكتاب بل المخاطب به هو رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه فالاختلاف ههنا مثله فيما تقدم فانهم
والله تعالى اعلم قوله ثم اشار - اى صاحب المفتاح الى زيادة التعميم اى بعد ان عمم الشئ المعلوم
لغير فائدة الخبر اشار الى زيادة التعميم بادخال غير المعلوم ايضا الحاصل ان الآية الاولى
نزل فيها مطلق العلم اى اعم من كون متعلقا بفائدة الخبر او غير منزلة عدمه واما ههنا فنزل وجود
الشئ مطلقا علما كان او غير منزلة عدمه ففيها زيادة تعميم بالقياس الى الآية الاولى قوله
وما رميت اذ رميت - روى انه عليه الصلاة والسلام لما التقى الجمعان في بعض المغازي اخذ كفا
من الحصاص ورعى بهما الى وجوه المشركين وقال شأهت الوجوه فلم يبق مشرك الا اشتغل بعينيه فنهزموا
فتنزل هذه الآية وانما نزل الرمي الصادر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلة العدم لان ترتيب
هذه الآثار العجيبة على فعله صلى الله عليه وسلم التي لم ترتب على فعل غيره من البشر عادة لندرته
كانه صلى الله عليه وسلم لم يفعل الفعل المترتب عليه تلك الآثار العجيبة وما قيل ان المعنى وما رميت
حقيقة اى في نفس الامور اذ رميت صورة فغيبه انه لا بد ان يكون موزود الاثباته والنفي متقدما حتى يحتاج
الى التزويل وفي التفسير المذكور قد تبدل مودها واجيب عنه بان معنى كلام هذا القائل
ما رميت حقيقة لكون الآثار المترتب خارجا عن طوق البشر اذ رميت صورة لها شهرة اسباب الرمي
فالغيد ان جهتان لنفي الرمي واشباته والمنفي والمثبت واحد فانهم والله تعالى اعلم قوله
ولذا كان القصد الخبر الى اشارة الى ان القاء في قول المصنف فينبغي ان يضاف الى الشرح ومحمد بن
دل عليه السلام السابق وقد صرح به في الايضاح ووجه الترتيب ما اشار اليه الشارح بقوله
حذرا عن اللغو - حاصله انه اذا كان قصد الخبر مجزعا فائدة المخاطب احد الامرين فينبغي لئلا
يقتصر في التركيب على قدر الحاجة لا ازيد ولا انقص منه حذرا عن اللغو فانه اذا انقص بما قصد
فاما ان لا يكون مفيدا اصلا كان الكلام لغوا محضاً وكان ناقصا عن فائدة ما قصد به كان في حكم
اللغو واذا كان زائدا على ما قصد كان مشتملا على اللغو فعلم ان قوله حذرا عن اللغو علة للصور
كلها فسقط ما قيل ان علة المنع عن الناقص انما هو الحذر عن الخلل ولم يذكروا ذلك كان
المراد بالاعتصار على قدر الحاجة ان يكون على قدر اقتضاء المقام لا ازيد ولا انقص لظهورها
واما الحذر عن اللغو فانه هو علة المنع عن الازيد فانهم والله تعالى اعلم فان قيل

من الاثبات والنفي بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغنى على
لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكررها
وزن التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب
مترودا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في
دلائل الانحياز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه

اذا كان هذا الكلام مترنبا على ما دل عليه الكلام السابق فينبغي ان يقدم هذا الكلام على قوله وقد ينزل العالم
بما هو فاجبه التوسيط اجيب عنه بان هذا الكلام انما وقع في الوسط لدفع اعتراض يرد على الكلام
السابق بان قصد المخبر كان ما ذكره لما جاز الفاء الخبر الى العالم بالفائدة بين فقر الكلام السابق
او لا بد من ما يرد عليه ثم اشتغل بما ذكره ما يترتب عليه قوله ثم اشار الى تفصيله اي تفصيل
الاقتصار على قدر حاجة المخاطب قوله فان كان المخاطب قال السيد السند - واما انحصار احوال
المخاطب في هذه الثلاثة لانه امان يكون خاليا عن التصديق بالنسبة وعن تصورها معا فهو المسمى
بخالى الذهن واما ان يكون خاليا عن التصديق بهما دون تصورهما فهو المترودد والسائل وظاهر ان
عكسه محال واما ان لا يكون خاليا عن شئ منهما حينئذ امان ان يكون مصداقا لما بينا في مضمون ما اتفق
اليه فهو المنكر او مصداقا لمضمونه فهو العالم ثم ان العالم بالحكم لا ينبغي اليه الجملة الخبرية للاضمار
الاذا اجري الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ونزل منزلة الجاهل فانحصار حال المخاطب بما اجري
على مقتضى الظاهر في الخلود التردد والانكار فالفصل يجوز ان يكون النسبة حاضرة في ذهن
المخاطب من غير التفات الى وقوعها ولا وقوعها وطلب ايقاعها او انتزاعها لا يقال له المترودد
فلا يتم انحصار حال المخاطب في هذه الثلاثة قيل في الجواب ان النسبة الحكمية هي النسبة التامة الخبرية
اعني النسبة المشعرة بالوقوع واللاذوق فلا يمكن تصورها بدون ملاحظة الوقوع واللاذوق وقيل
لا نسلم انه لا يقال له المترودد بل هو داخل فيه لان المراد بالمترودد من تصور النسبة ولم يصدق سوا
كان ملتفة الى وقوعها ولا وقوعها وقيل لقلة وقوع هذا القسم لم يعتبر به فافهم والله تعالى اعلم
ثم اعتبار هذه الاحوال في المخاطب ويراد الكلام على الوجه المذكور بالقياس الى فائدة الخبر اعني
الحكم ظاهر واما بالقياس الى لازمها فغير ظاهر لانه اذا اجري الكلام عن الموكد وقيل زيد قائم مثلا
لم يعلم انه جرد عنه لخلو ذهنه عن الفائدة او لخلو ذهنه عن لازمها بل الظاهر انه جرد لخلو ذهنه عن الفائدة
وكذا اعتبار التردد والانكار غير ظاهر بالنسبة الى لازمها لانه حينئذ امان ان يؤكد المتكلم ثبو علمه
صريحا لانه المقصود بالخبر يقول اني عالم بقيام زيد مثلا فيصير علمه به فائدة الخبر ولم يسبق
لازمها والكلام فيه لا فيها يقول ان زيد قائم كان التاكيد بحسب الظاهر اجعا الى ثبوت قيامه
لا الى ثبوت علمه فالخبر ان اعتبار هذه الاحوال في المخاطب لا يظهر من الخبر نفسه بالقياس الى
فائدة الخبر وهذا لا ينافي ما قاله الشارح في شرح قول المصنف وهكذا اعتبارات النفي من انه
قد يؤكد الخبر بناء على ان المخاطب يتكون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل فان
تاكيد هذا الكلام يدل على انه صادر عن رغبة ووفور اعتقاد واعلم ان عدم ظهور اعتبار هذا الكلام
في المخاطب بالقياس الى لازم فائدة الخبر انما يصح اذا فسر العلم بالتصديق اما مطلقا او مقيدا بالخبر
وهذا او مع انطابقة والاثبات معا واذا فسر بمحصل صورته الحكم مطلقا فلا لان جرد القاء المتكلم
لم يتصور منه بقاؤا او انكار في ذلك والله تعالى اعلم قوله اي لا يكون عالما بوقوع النسبة

ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرى الجواب
اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب
كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار
وهذا مما لا قابل به وان كان المخاطب منكرا للحكم كما بخلافه وجب
توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما زاد في الانكار

يريد ان المراد بالحكم في هذا العبارة هو الوقوع او اللاد وقوع ليكون موافقا للسابق وهو قوله افادة
الحكم فان الحكم هناك بمعنى الوقوع او اللاد وقوع واللاح وقوع وهو قوله والتردد فيه اذ التردد انما هو
في الوقوع واللا وقوع دون الابقاع والانتزاع وكذا الانكار ومعنى خلو الذهن عنه ان لا يكون
حاصلا فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون معنى كلام المصنف فان كان المخاطب خاليا للذهن
عن الاذعان بالحكم ولا شك ان الخاد عن الاذعان لا يستلزم الخلو عن التردد فان الاذعان
والتردد متناقضان لا يستلزم الخلو عن احدهما الخلو عن الآخر فاندفع ما سبق الى بعض الادعاء
من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه انما ذكره الشارح في الشرح لان مبنا هذا التوهم
عدم التنبيه لمعنى الخلو عن الحكم الذي هو عبارة عن عدم الاذعان بل فهم ان معناه ان لا يكون
الوقوع واللا وقوع في الذهن فقال ما قال هكذا قيل وقيل يريد الشارح في هذا الكلام دفع الادعاء
المذكور بان المراد بالحكم انما هو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وبضمير فيه الواجب
الحكم وقوع النسبة اولاد توهمها على سبيل الاستخدام البدلي وخلو الذهن عن الحكم بهذا
المعنى لا يستلزم التردد فيه بهذا المعنى وليس المراد به النسبة التامة في الموضوعين كما فهمه المراد
ليكون ذكر الخلو عنه معنى عن ذكر الخلو عن التردد فيه ويرد على توجيه كلام الشارح بهذا الوجه
ان مقصودنا لوهم انه لا ضرورة الى ذلك بل هو صفة للمتن عن الظاهر كما عرفت فينسبني
ان يراد بالحكم في كلام المصنف المعنى الثاني وليستغنى عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو
الذهن عنه يتناول باطلا فعدم التصديق وعدم تصوره اية ولا يخفى ان ما ذكره لا يفي
اجيب عنه بان ارادة النسبة التامة من الحكم وان كان يخفى عن قوله والتردد فيه الا
انه يوهم ان خلو الذهن عن تصور النسبة شرط للاستغناء عن المؤكديات والاشترائط
المذكور غير صحيح فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الى حالها ولم يلتفت الى شئ
ورائها كان في حكم خالي الذهن يعامل معه معاملة فافهم والله تعالى اعلم ويرجح التوجيه الاول بان
الشارح عبر بالمركب التقيدى حيث قال لا يكون عالما بوقوع النسبة ان لم يقل بان النسبة واقعة
او ليست بواقعة فان تعبيره المذكور تنصيصا منه على ان الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم
بالوقوع او اللاد وقوع سواء تعلق العلم بالنسبة هل هي واقعة ام لا بل ان الاستغناء بعد النسبة
انما كان التعبير ايضا في ذلك لان النسبة فيه لم تجعل موضوعا حتى يفيد ان الجهول هو الوقوع
واللا وقوع فقط دون النسبة كما في قوله ولا مودة في ان النسبة انما قوله ام لا اعترض عليه
بانه قد تقرر في كتب الفروا امتناع ان يؤتى لحل بمعادل وصح المصنف في اوائل الباب السادس
بامتناع قولك هل زيد قائم ام لم يرد فلهذا التركيب من الشارح غير مستقيم اجيب عنه في هذا
التركيب من الشارح مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الهيئة وهو

زيد في التأكيد ~~بشيء~~ كما قال الله تعالى حكاية عن رسول عيسى
على نبينا وعليه الصلوة والسلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم
مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم
انا اليكم مرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة
لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا

تكون لطلب التصور في قولها بمعادل مستدلا عليه قيل والدليل على كون ام في الحديث متصلة وقوله
المفرد بعد هاء سبب صريح الشارح في باب الانشاء بان المفرد بعد ام دليل كونها متصلة بقوله عليه صلوة
والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا وبان ام ههنا منقطعة بمعنى بل والهمزة لان الكلام في السائل المتردد
وان كان قد تكون بمعنى بل فقط كان المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم
آخر قال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عندك
فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عندك لا فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سلمت
على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة
مستجدة وهي تغيير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب
انتهى واذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل لانها بمعنى بل والهمزة في تالي للتصديق
فتوافق هل بخلاف ما اذا كانت متصلة فانهما لطلب التصور فلا يصح استعمالها مع هل التي للتصديق
للتناقض بينهما **قوله** ولا يحكم بشئ الا فقد تحقق الخلو عن الخلو عن الحكم مع وجود التردد **قوله**
بل الحكم الذي انتقل من نفى التلازم الى نفى الاجتماع حاصله ظاهر - **قوله** على لفظ اللبى للمقول
والفعل مسند الى مصدره اى حصل الاستغناء كما قيل في قول صخر بن عمرو اخي الخنساء **مصرع**
وقد حيل بين العير والنزدان : واوله اهم بامر الخنساء واستطيعه - ثم الحكم المذكور من الشارح
مبني على انه الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعد حسن تقوية يؤكد حيث لم يتعرض فيه للحكم
والمخاطب والا فالبناء للفاعل فيه وكذا في ان يقتصر على **قوله** عن مؤكدا الحكم - نقيض المؤكديات
بالحكم احتراز عن مؤكديات الطرفين كالتأكيد اللفظي والمعنى فانها جائزة مع خلو الذهن بخوريد
زيد قائم وزيد نفسه قائم وجاء القوم كلهم **قوله** وهي ان نقل عن الشارح لم يعد القسم
في ذلك وان كان فيه تأكيد للحكم لان مقصود المؤكديات التي تتصل بالحكم وتصير من جملة القسم
كلام براسه انتهى وفيه انه لا دليل على هذا التخصيص بل الوجه ان الاستغناء عن هذه المؤكديات
يسنلزم الاستغناء عن القسم لانه لا بد معه من ايراد بعض هذه المؤكديات كما قال الرضوي
لانها تقييد التوكيد الذي خلوا اجله القسم انتهى فالقسم على التأكيد لا على اصل المعنى لان التوكيد
كاف فيه **قوله** واسمية الجملة - اى كونها اسمية لا صيرورتها اسمية كما دهم فانه لا يشترط
في التأكيد كونها معدولة بان كان المسند اليه فيها مصدرا كالحمد لله اعترض عليه بان
المصنف عدها في الاضاح من نظائر الجملة الا بتد ائمة اجيب عنه بان فيها اعتبارين
اعتبارا فادها اصل الحكم الدوامى الثبوت واعتبارا تأكيد الحكم بواسطة تلك الافادة
فالقاء هالى خالى الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثانى بل لصودرت
اداء الحكم الدوامى الذى هو مقتضى المقام دعهما عن المؤكديات بالنظر الى الاعتبار الثانى

بأن المقام هو مقتضى المقام دعهما عن المؤكديات بالنظر الى الاعتبار الثانى

وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الوسل دعوهم
الى الاسلام على وجه ظنوههم اصحاب وحى ورسلا من الله تعالى
بناء على ان الرسالة من رسول الله تعالى رسالة من الله تعالى ولذا
قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فقد لو اني نفي الرسالة عن التصريح بالكناية
التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعمنا منهم ان البشر لا يكون

فلاما فاة والمحال ان الاسمية ليست من المؤكدات وضعا لكونها صليحت لان يقصد بهما التاكيد والله
تعالى اعلم قوله وحروف التنبيه وهي الاداما وها هي موضوعا لتنبيه المخاطب قبل الشروع
في الكلام وتنبيهه على حسن الاستماع وقيل ان الغرض منها التنبيه وليست موضوعة له قوله
وحروف الصلوة - اصطلاح النحاة على تسمية حروف معدودة مقررة في ما بينهم مثل ان
بكرها الهزلة وسكون النون وان بقية الهزلة وسكون النون والباء ونظاها حروف الصلوة
لا فادتها تاكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزداد في الكلام لان الاولى تزداد مع
ما دل عليه كثير التاكيد النفي نحو ما ان ربيت زيدا قلت زيدا تمام مع المصدرية ومع لما والثانية
تزداد مع لما كثيرا نحو فلان جاء بالبشر وتزداد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد
قلت وقلت زيدا تمام مع الكاف والثانية تزداد في مثل كفى بالله وكيفا فان قيل يجب ان لا تكون
زائدة اذا افادت فائدة معنوية اعني التاكيد قلت انما سميت زائدة لانها لا يتغير بها اصل
المعنى بل لا تزداد شيئا الا تاكيد المعنى الثابت وتقوية نكاتها لتقدي شيئا ولما يلزم الاطراد
في وجه التسمية لم يتجه الاعتراض بان يلزم ان يعد واعيا هذا ان واللام لا يتبدلان في اللفظ
التاكيد اسماء كانت او لا زائدة فانهم والله تعالى اعلم قوله حسن تقوية بمؤكد - اي اذا كان
المخاطب معتزدا في الحكم حسن تقوية بمؤكد في غالب المواد لانه لا يزيل بتورده بمجرد الاختيار
وكذا قيل غالب المواد مراد في وجوب التاكيد للتأكد لا يرد الاعتراض باذا كان محي والاختيار رفعا
للتورده لا نكار كما اذا توره والمخاطب في انك تصورت قيام زيد او كان منكرا من تصورك اياه و
قلت تصورت قيام زيد او قيام زيد متصورى لم يتصور من السامع بعدة تورد او نكار
في ذلك فاي حاجة الى التاكيد الاستحسان في اد الوجوب قوله قال الشيخ ان المقصود منه
بيان المخالفة بين ما قال الشيخ وبين ما ذكره القوم لان ما ذكره يقتضي ان لا يصح التاكيد
للتورده اشك كما لا يصح لحالي الذهن وكلام القوم يقتضي جواز الاستحسان وجمع بعضهم
بين الكلامين بان الظن في كلام الشيخ شرط في التاكيد بكلمة ان خاصة لانها كالعلم للتاكيد
بمخلاف غيرها وعدم اشتراط القوم ذلك في غيرها فلانها فاة وفيه ان هذا امر دود بقوله تعالى
انهم صفتون فان فيه التاكيد بلفظة ان للتورده ويمكن ان يجاب عنه بان التورده حقيقة ليس
بوجود ههنا اعني في الآية باعتراض من يمثله بل المقام مقام ان يتورده السامع لوجود ما يلوح
له بالخبر فيجوز ان يقال كما تقولون ان السامع لا تورده له حقيقة بل جعل كالتورده بالنظر
الى ما يلوح له كذا انك تقول جعل كالظان على خلاف مضمون ما يلوح اليه بالنظر الى رحمة الله
تعالى بعباده والمكافاة عاصين المخادجين عن طاعته فلا نقض بالآية الشرعية لكن ما ذكره
البعطي من الجمع بين الكلامين مخالف لما ذكره الشارح في شرح المفتاح حيث قال قال الشيخ

رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر لا تمام المرسل والمرسل به والا فالكذب في المرة الاولى هما اثبات بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اى الى اصحاب القرية وهم اهل الطائفة الاثنين وهما شمعون

عبد القاهر انه انما يحسن التاكيد اذا كان للسائل ظن في الطرف الآخر للقطع بحسن صالح في جواب كيف زيد وقائم في جواب اقام زيد او قاعد من غير تأكيد انتهى لانه افاد ان ذكر ان في عبارة الشيخ بطريق التمثيل بدليل انه ذكر في الدليل صحة جواب صلح بدون التاكيد ولو كان الحكم المذكور مخصوصا بان عند لا وردة موكد ابا سوي ان اى لو كان اشتراط حسن التاكيد بان يكون للسائل ظن على خلاف الجواب مخصوصا بان بخلاف غيرها فان حسن التاكيد به لا يشترط بان الك الشرط لا وردة موكد ابا سوي ان الاقتضاء محمدا الجواب حسن التاكيد به والكلام في الحسن فلما لم يورد كذا به دل على ان هذا الشرط عام في ان وغيرها لانه لم يورد كذا بغيره لفقد الظاهر طو ما قيل في الجواب عنه بانه لا مخالفة بين الشيخ والقوم لان ما يفهم من كلام القوم من حسن التاكيد المتردد قد الك في التاكيد بغير ان وكلام الشيخ في ان خاصة كونه علما في التاكيد كما ذكرنا مفيد الغاية والاكتفاء بذو صلح بدون التاكيد بغير ان لا يدل على عدم الفرق بين ان وبين غيرها من ادلة التاكيد كما ذكرنا من الاكتفاء المذكور انما هو لتظهر صحة الجواب بغير ان من المؤكرات بطريق الاولى وفيه مع كونه تكلفا واردة لما لا يسبق اليه الذهن من الرضيل كون ان علما في التاكيد ومفيد الغاية كيف وانها قد تستعمل ليجرد الاعتناء بشان الحكم من غير قصد التاكيد بخلاف سائر المؤكرات وتستعمل في جواب المتردد فلا تكون مفيدة لغاية التاكيد لان غاية الورد على المنكر والله تعالى اعلم وقيل في الجمع بين الكلامين ان الشيخ اراد بانظن ان له ميلا الى الجانب الآخر من غير ان يصل الى احد الحكم مدخل المتردد في الظان بهذا المعنى وانما قال اكثر مواقع ان لانها قد تحيق لظهور وفور الرغبة من المتكلم والاعتناء بشان قوله فانما ان يجعل مجرد الجواب اصلا في ارادته جعل مجرد الجواب من غير اعتبار الشرط المذكور اصلا مقتضيا لارادته بطريق الوجوب بقونية قوله لانه يودى ان فلا يرد ما قيل من كون مطلق الجواب اصلا في ان لا يقتضى عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر بالعكس الا ترى ان قولهم الاصل في المبتدأ التعريف معناه ان المبتدأ لا يتصور بدون التعريف لان التعريف لا يوجد بدون المبتدأ وقوله ان لا يستقيم يشير الى ان المستقيم في حكم الجواب عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة اذ يقال معنى عدم الاستقامة مخالفة الاصل ومقتضى الظاهر وليس المراد منه عدم صحته قوله في جواب كيف زيد ان اى في جواب السؤال كيف داين ومتى ونحوها مما لا يعلم ان للسائل ظنا على خلاف ما انت تجيبه به يعنى يودى الى ان لا يستقيم وقوع جواب هذا الاستغناء ابد بدون التاكيد اى سواء كان له ظن او لا قوله حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به - كيف وقد وقع في كلام الفضلاء ونحن قال الى كيف انت قلت عليل قال السيد السد فيه بحث وهو انهم صهوا بان كيف داين واسألها انما هي لطلب التصور فقط والتاكيد بان لا يتصور الا في التصديق وكلام الشيخ يدل على جواز ان يقال انه صلح في جواب كيف وانه في الدار في جواب اين زيد

و يحى فكذبواهما فعززنا بثالث اى فقولناهما برسول ثالث وهو
بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتداءا والثانى طلبيا
والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اى على الوجوه المذكورة
وهى الخلو عن التاكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى و
جوب التاكيد بحسب الانكار فى الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا

انتهى اجيب عنه بان السؤال والجواب فى جميع الاستفهام انما هو بالجملة الخبرية الدالة على الحكم
اعنى الوقوع فالادق فاعلم بالطلب بالسؤال والمفاد بالجواب هو التصديق الا انهم اصطلموا على
ان جهالة الحكم اذا كانت باعتبار نفسه بعد العلم بالنسبة والظرفين بخصوصهما فهو لطلب التصديق
واذا كانت بزمالة باعتبار احد الطرفين او يمتد من قيودها فهو لطلب التصديق فاذا لوحظ هذا
الاصطلاح لاورد لهذا البحث وان لم يلاحظ يلزم عدم صحة الجواب بصالح ايضا والحاصل
ان المسئول عنه فى جميع الصور هو التصديق على هذا الاصطلاح لكنهم سموا سموا فى بعض الصور
تصورا اصطلاحيا منهم لان جهل الحكم فيه بسبب جهل بعض الاطراف والذى يتعلق به هو
التصور دون التصديق فان لوحظ هذا الاصطلاح وان المطلوب هو التصديق دائما فلا بحث
وان لم يلاحظ بان كان المطلوب فى كيف زيد مثلا التصور يلزم ان لا يكون الجواب بصالح
ايضا باطلا لانه جملة خبرية مفادها التصديق لانه بمعنى هو صالح والله تعالى اعلم **قوله**
كما قال الله تعالى حكاية الخ اظا هو انه تمثيل للقسم الثالث لا الاستدلال لانه لا دلالة فى الآية
على وجوب التاكيد ولا على وجوب كونه بقدر الامكان لان كلا من نفس التاكيد وكونه بقدر الانكار
يتمثل ان يكون استحسانا فى الآية ويمكن ان يكون استدلالا وان لم يكن دليلا قطعيلا للاحتمال
المذكور الا انه يفيد الظن لانه اذا ار فعل الفاعل بين ان يكون مستحسنا وبين ان يكون ولصا عليه
يتمثل على الوجوب لان الاصل تغيب الذمة فانهم والله تعالى اعلم **قوله** اذ كذبوا الخ ظن ف
للقول المدلول عليه بحكاية فانها نقل قول الغير فقول الغير داخل فى مفهوم الحكاية ويكون التقدير
كما قال الله تعالى نارا من رسل عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام قولهم اذ كذبوا فا قيل
انه ظن لقول مقدروه هو مفعول بحكاية لا يصح الا بارتكاب التجريد او ملاحظة انه من ذكر الخاص
بعد العام فيكون المفعول بدلا عن القول الداخلى فى مفهوم الحكاية فان قيل لم لا يجوز ان يكون
ظرفا لنقل او لحكاية وحينئذ لا يحتاج الى التقدير والدلالة اجيب عنه لان قول الله تعالى والحكاية
ليست وقت التاكيد **قوله** مؤكدا بان واسمية الجملة - فان قيل تعدد التاكيد بتعدد الانكار
والكافرون انكروا فى اول الامور انكارا واحدا فاجبه التاكيدين اجيب عنه بان يجوز ان يكون
الرسول علموا منهم باجوب لهم مع الرسولين الاولين وبقا ديم فى الضلال ان انكارهم متجاوز
عن ادنى مرتبة الانكار قوى فى نفسه ولا يشترط فى الكلام مع المنكر سبق اخبار بل الدار على الانكار
فأكدوا التاكيدين ولاصحاب الحواشي ههنا دجوة اخرى كما ذكرها **قوله** مؤكدا بالقسم وان دلالة
واسمية الجملة - قبل لم يعد المصنف رحمه الله تعالى فى الايضاح القسم فى الآية من المؤكدات فعلم قصد
ذكر المؤكدات التى من جملة اجزاء الكلام الملقى وقولنا ربنا يعلم بمدة مستقلة **قوله** وكان الرسل
دعواهم الخ دفع اعتراض يد ههنا انه كيف ينافى قول الرسل وكيف يكون قوله تكذيبا للرسول

من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال
من غير عكس كما في صورت الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر فانقلت اذ جعلت
المنكر كغير المنكر ومع هذا الكد الكلام وقلت ان زيد القائم يكون هذا على وفق
مقتضى الظاهر لانه يقتضى التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضى
ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم

فانه لم لا يدعون رسالتهم من الله تعالى وحاصل الدفع ظاهر قوله بناء على ان الرسالة من رسول الله
دفع نوحهم انهم كيف يسوع لهم الدعوة على نوحه المذكور مع ان الدعوة كذا لا الطريقة والى على خلاف
ما هم عليه وحاصل الدفع ظاهر قوله ولذا قال الخ دليل على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله
حيث نسب الله تعالى ارسالهم الى نفسه مع انهم ارسلهم عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام
قوله فعدوا - الخ عطفاً قالوا قوله زعمنا منهم الخ دفع لما يتوهم من ان الرسل لا يتكبرون كونهم
بشر فاما معنى قول الكافرين في الرد عليهم ما انتم الا بشر مثلنا وحاصل الدفع ظاهر قوله والا فالشبهة
بيان للباغت على قول الشارح فكما الرسل دعواهم في ومنه يفهم الاعتراض المذكور تحت قوله فكان
الرسل كما ذكرنا هناك فتذكر انهم لم يحل دعوة الرسل على ما ذكرنا فلا معنى في الرد عليهم لشبهة
بشرية لهم لان البشرية في زعمهم انما تنافي الرسالة من الله تعالى لان رسول الله تعالى لا لا مناسبة
بين الانسان والرب تعالى لغاية تزهده تعالى وتعلق الانسان بالامور المادية الظلمانية ولا يتفق المناسبة
بين الملك والانسان الكامل فيجوز ان يكون الملك رسولاً من الله تعالى وهو سلا الانسان كامل فعلى
هذا لا يرد الاعتراض بان البشرية كما تنافي الرسالة من الله تعالى كذلك تنافي الرسالة من رسول الله تعالى
بناء على وجوب المجانسة بين الرسول والمرسل فينبغي ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل
لان مجانسة المجانسة مجانسة والله تعالى اعلم قوله وقوله اذ كذبوا - اي بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذب
بصيغة التثنية مع ان المكذب في المرة الاولى اثبات فقط قوله للاتحاد المرسل والمرسل به - فالحكم ما جاء
به اثبات بان كذب حكم على ما جاء به الثالث بان كذب لانه عينه قوله وهو بولش - بفتح الموحدة وسكون
الواو وفتح اللام وبعد هاشين مجمعة هذا الذي ذكره الشارح غير موثق به والصحيح ان الثالث الذي
عزها هو شمعون لانه لما بعثه سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام بعد تكذيب الناس سولين
فما قبله اعني يحيى وبولش وضربهما دخل متكررا وعاشرا حاشية الملك حتى استأنسوا به ورفعوا خبره الى
الملك فافس به فقال له ذات يوم بنعني الملك حبست رجلين فهل سمعت ما يقول لانه فقال الملك لعل
الغضب بيني وبين ذلك فدعاها فقال شمعون من ارسلكما قال الله الذي خلق كل شئ وليس له شريك
فقال صفاه وادجرا قال يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد قال وما آيت كما قال ما يتمنى الملك فدعا بغلام
مظروس العينين فدعا الله تعالى حتى الشق له بصرة واخذ بندقتين فوضعهما في خد قتيبة فكانتا
مقتلتين ينظرهما فقال شمعون للملك ارئيت لو سئلت الهك حتى يصنع مثل هذا فيكون كدوله
الشيطان قال ليس عنك سران الهما لا يبصر ولا يسمع ولا يضر ولا ينفع ثم قال ان قدر الهكما على
احياء ميتا منا به فدعوا بغلام مات من سبعة ايام فقام وقال ففتحت اجواب السماء فريئت شابا حسن
الوجه يشفع لهؤلاء الثلاثة قال الملك ومن هم قال شمعون وهذا ان فتجب الملك فلما رأى
شمعون ان قوله قد اثر فيه نصحه فآمن وآمن معه قوم ومن لم يؤمن صالح عليه هيريل عليه السلام

من وجه لا مطلقا قلنا لانسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان مقتضى ترك
التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى
الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء
العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلاً انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار
وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اى حيناً كثيراً

فهو كذا في الكشاف **قوله** ويسمى الضم الاول اى المتلوعن التاكيد **قوله** ابتدائيا - لكونه غير مسبوق
بالطلب والانكار **قوله** الثاني - وهو التاكيد استمسا ناً **قوله** طلبيا - لانه مسبوق بالطلب **قوله**
والثالث - وهو التاكيد وجوباً **قوله** انكارياً - لانه مسبوق بالانكار **قوله** فكل مقتضى الظاهر
مقتضى الحال - اى فيه انه اما ان يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال او لا على الاول لا يكون
بين مقتضى الحال وبين مقتضى الظاهر عموم وخصوص مطلق بل يكون بينهما عموم من وجه كما لا يخفى
وعلى الثاني لا يكون تعريف بلاغة الكلام بمطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ما يعارض دخول الغير
كما اذا كان الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقة الحال فان هذا الكلام ليس ببلوغ مع صف
التعريف عليه اجيب عنه باختيار الشق الثاني الا ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة
الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر فلا نقض بالكلام المذكور واما ما ذكره ههنا من النسبة فهو
بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب نفس مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر المراد من
التعريف والله تعالى اعلم **قوله** كما في صورة اخراج الخ وذلك كما لو نزل غير السائل منزلة السائل
فالق اليه الكلام مؤكداً فالتاكيد مقتضى الحال الذى هو السوال تنزيلاً لكنه خلاف مقتضى الظاهر
الذى هو عدم السوال حقيقة **قوله** فانقلبت اذا جعلت الخ معارضة للذليل المذكور على ان
مقتضى الظاهر اخص مطلقاً وتوجيهه ان دليلكم وان دل على ما ذكرتم لكن عندنا دليل ينفيه
فان الكلام المذكور على وفق مقتضى الظاهر اى على وفق امر ظاهر هو وهو الانكار وليس على وفق
مقتضى الحال لان الحال عبارة عن الداعى الى اعتبار خصوصية في الكلام زائدة على ما يفيد اصل
المعنى ولا داعى للتكلم ههنا سوى الخلو الادعائى وهو يقتضى ترك التاكيد لا التاكيد كما
فيبينها عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما اذا كان الداعى هو الظاهر وتحقق مقتضى الظاهر
بدونه فيما اذا كان الكلام على وفق الظاهر الذى لا يكون داعياً كالصورت المذكورة وتحقق مقتضى
الحال بدونه فيما اذا كان على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر فبني المعارضة المذكورة ان مقتضى
الظاهر ليس عبارة عن مقتضى ظاهر الحال حتى يكون اخص مطلقاً بل هو عبارة عن مقتضى الامر
الظاهر سواء كان حالاً او لا فلا يريد ما قيل انه اذا كان مقتضى الظاهر عبارة عن مقتضى ظاهر
الحال كان اخصية ضرورياً فلا وردد لهذا الاعتراض وان قول المعارض انه على وفق مقتضى الظاهر
اى ظاهر الحال اعتراف بان على وفق مقتضى الحال فكيف يقول انه ليس على وفق مقتضى الحال
مطلقاً وجه الدفع ان مبنى المعارضة المذكورة كما مر ان مقتضى الظاهر عبارة عن مقتضى
الامر الظاهر لا عن مقتضى ظاهر الحال كما فهمه المورد **قوله** قلنا لانسلم الخ حاصله ان قولك
في الذليل وليس على وفق مقتضى الحال ممنوع لان الحال قسمان باطنى وظاهرى ولا يلزم من لفظي
مقتضى الحال الباطنى ههنا لفظي مقتضى الحال الظاهرى فالوجود في هذه الصورت مقتضى

او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى على خلاف مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى يشير اليه فيستشرف اى غير السائل له اى للخبر يعنى ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من

الظا هو مقتضى الحال الظاهري وقوله لان الحال عبارة عن الداعي الى اعتبار خصوصية في الكلام زائدة على ما يفيد اصل المعنى والداعي للمتكلم الى لا يفيد لان الحال بهذا المعنى انما هي الحال على الحقيقة ولا يلزم من انتفاء الحال على الحقيقة انتفاءها مطلقا وقيل في تقرير العارضة للذكر ان دليلكم وان دل على ثبوت ما ادعيتم لكن عندنا دليل يدل على انتفاءه وهو ان الكلام المذكور على وفق الظاهر وليس على وفق مقتضى الحال والا كان الكلام المذكور يليخا لصدق تعريفه عليه وهو ظاهر واليه اشار بقوله لانه يقتضى ترك التاكيد فيكون بينهما عموم من وجه لا يفتلعهما فيما اذا كان الداعي هو الظاهر وتحقق مقتضى الظاهر يبدو في الصورة المذكورة وتحقق مقتضى الحال بدنه فيما اذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر ويكون حاصل الجواب المذكور بقوله قلنا - لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لانك عرفت ان النسبة بينهما انما هو بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه المنسادر ولا يلزم من كون الكلام المذكور على وفق مقتضى الحال صدق الكلام البليغ على الكلام المذكور لان الماخوذ في تعريف بلاغة الكلام كما عرفت هو المعنى المتبادر وهو مقتضى الحال على الحقيقة لا مقتضى الحال مطلقا فافهم والله تعالى اعلم **قوله** على انه لا معنى لجعل الانكار الخ قيل عليه اذا اريد بجعل الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تامله ارتدع عن انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظة الانكار يقتضى التاكيد وعدم معرفة الملاحظة ولا اعتبار الا بالتاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظة واعتبارية يجوز ان يعلم باخبار وما قيل انه وهم لانه لا وجه للتاكيد حين تلك الملاحظة ولا ثمرة له ففيه ان ما قصد لا القائل من صحة المعنى فقد ثبت وقوله لانه لا وجه للتاكيد حينئذ ولا ثمرة له فلاضير فيه لان هذا الكلام غير بليغ كما اعترف به السارح ولو كان لتاكيد وجهها وكان له ثمرة فكيف لا يكون بليغا فافهم **قوله** نصب على الطرف والمصدر - وكلمة ما زائدة لتاكيد معنى المكثرة اى ويخرج الكلام حينئذ كثيرا او اخراجا كثيرا **قوله** فيجعل غير السائل - الخ يريد عليه ان عبارة المتن تدل على تقدم الاخراج على جعل المذكور مع ان الجعل ليس متأخرا عن الاخراج اجيب عنه بان المراد بالاخراج ارادته لا هو بالفعل اذ يقال ان الفاء للتفصيل لا للتعقيب ثم المراد بغير السائل هو الخالي لان تقديم الملوح انما يعتبر ببقيا من الية وحينئذ يذكر التاكيد وجوبا للدلالة على التزويل المذكور وان لم يجب في السائل ابتداء لعدم مقتضى لوجوبه وما قيل في الا عراض على السيد ان عكسه اعني جعل السائل الخالي فلا وجه له وان اعتبر السيد في الضابطة حيث قال ضابطة قد عرفت ان محصل احوال المخاطب بالجملة الخبرية في العلم والحد والسؤال والا نكار فالعالم لا يتصور معه اخراج الكلام على مقتضى انما هو لان مقتضاها ان لا يخاطب بما يعلمه فاذا اخو ط ب فقد نزل منزلة غيرة من التلافة

الشمس استشرق ان المترد الطالب نحو ولا مخاطبني في الذين ظلموا
اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستد فاع العذاب عنهم بشفاعتك
فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا
فصار المقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوم عليهم بالاغراق
ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا

واخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من الخالي والسائل والمنكوب بتصور معه الوجهان كما نطو
في خطابه الى جاله في نفسه لان الغاء الخبر اليه اخرجاً على مقتضى الظاهر ان نزل في ذلك بعد الاخير
اذ لا معنى لتزليل الخطأ منزلة العالم كان اخرجاً على خلاف مقتضاه فانحصر اخراج الكلام في اثنى عشر
شما ثلاثة منها اخرج على مقتضى الظاهر وتسعة على خلافه ثلاثة في العالم وستة في غيره
فلا وجه له وما ذكره من الوجه هو ان ترك التاكيد يجوز في السائل ايضا فلا يحل بالبلاغة فلا يعلم
به منزله منزلة الخالي ففيه ان ترك التاكيد في السائل وان جاز الا انه خلاف الاولى والبلغاء
كما يجتنبون عن الامور الممتنعة كذا انك يجتنبون من خلاف الاولى فهو اعدل شاهد على
ان ترك التاكيد لتزليله منزلة الخالي قوله اذا قدم اليه الخوف ليحبل فيقتضي تعيد الجعل
المذكور بالشروط المذكور مع انه قد يجعل غير السائل منزلة السائل لاغراض اخرى كالاهتمام
بشان الخبر لكونه مستبعدا والنسبية على غفلة السامع واجيب عنه بان هذا التقيد
بالنظر لما هو الشائع في الاستعمال فلا ينافي تحقق الجعل لغير هذا والله تعالى اعلم **قوله**
له اي الخبر - فاللام زائدة كما في ردك على ما ذكره الرضي في معرفة المتعدي واللام من
ان استعمال الفعل اذا كان بحرف الجود بدو نه فهو لازم ومتعد اذا كان بحرف الجوكثير فهو
لازم وما ورد بدو نه فهو على نزع المخاض واذا كان استعماله بدون حرف الجوكثير فهو متعدي
وما ورد به حرف الجوكثير زائد وهما كذا ان استعمال استشرق في بدون حرف الجوكثير
كثير كما ذكره الشارح بعدة متعد يا بنفسه حيث قال يقال استشرق الشيء فان قيل
لم لم يجعل ضميره للملوح فتكون اللام للتعليل ويكون المعنى اي يستشرق الخبر لا قبل
الملوح فيحصل الاستغناء عن توجيه اللام قلنا لا يلزم الاستدراك لان الغاء يفيد
ما يفيد اللام يعني التعليل قوله يعني ينظر اليه في التعبير بمعنى اشارة الى ان معنى الاستشرق
ليس هو النظر فقط بل هو مجموع امور ثلاثة رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب
فجزء من اثنين واريد به النظر ثم بعد ذلك استعمال النظر ههنا في اللمزة العرفي وهو التامل
قوله لانه عنى يا نوح الخ اشارة الى التفسير الى ان اللوح بالنهي عن الخطاب في شأهم
النهي عن الدعاء والشفاعة لهم من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص قوله يلوح بالخبر
اي بخصوصه مع قوله واصنع الفلك لان صغره للخلاص عن الغرق واما بدو نه فنلوح الى جنس
الخبر كما هو المعتبر في الملوح لان الاشارة الى الخبر المخصوص ليس بضرورية في الملوح مطلقا بل
الاشارة الى جنسه كافية **قوله** واصنع الفلك باعيننا - يقال انت على عيني في الاكرام والحفظ
جميعا قوله فصار المقام مقام ان يتردد الخالي بالنظر الى الملوح وان لم يتردد المخاطب ولم
يطلبه بل وان لم يلتفت الى الملوح وان التفت له وتدد او طلب فالكلام ايضا خارج على خلاف
مقتضى الظاهر لان ايراد التوكيد ليس لطلبه او تروية بل الملوح الذي من شأنه ان يصير

اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة مالى
جنس الخبر حتى ان النفس اليقظي والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه يطلبه
لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما يرى نفسى ان النفس
لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا
ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر

المخاطب بسببه طالبا او مترددا قوله والمراد ان الكلام المقدم الخ د فع لما يتوهم من الكلام
السابق وهو قوله هل صاروا الخ فانه يدل على ان الملوخ يشير الى حقيقة الخبر وخصوصية
فيتوهم منه ان الاشارة الى الخبر بخصوصه شرط في الملوخ وما حصل الدفع ان مراد الصنف
رحمه الله تعالى ان الكلام المقدم يشير الى جنس الخبر وهو المعتبر في الملوخ مطلقا و
الاشارة الى الخبر بخصوصه ليس بشرط فيه وان تحقق ههنا في الآية الكريمة فالتحليل بالآية
الكريمة انما يكون الملوخ فيها مشير الى جنس الخبر لا لكونه مشير الى حقيقة الخبر وخصوصية
فانه ليس بوجوده في الملوخ مطلقا فان قوله تعالى صل عليهم تلويحا الى جنس الخبر
وهو ان في صلواته عليه الصلوة والسلام منفعة لهم وفي قوله تعالى اتقوا ربكم اي
احفظوا انفسكم عما يضركم في الآخرة تلويحا الى ان في الآخرة عقوبة على الاعمال ومن
جملتها ان زلزلة الساعة اي الالهوال التي في تلك الساعة شئ عظيم قوله اشارة مالى
اي اشارة خفية فان التلويح في اللغة الاشارة من بعيد قوله حتى ان النفس اليقظي
اي المتنبها لدرك ما يورد عليها قوله تكاد تتردد - اي في الخبر بخصوصه بناء على علمها
ان الجنس لا يوجد الا في الفرد بخصوصه فلتيقظها تنقل الى الفرد المخصوص من التنقل
من النظر الى الجنس من حيث هو الى النظر اليه من حيث كونه في ضمن فرد ما ثم تنتقل
الى خصوص ذلك الفرد وتتردد في خصوصية لطلبها بها بعينها كانهما مترددة بين وقوع
هذه الخصوصية وعدمه كالمتردد فانه يعلم الخصوصية وينظر اليها ويتردد بين وقوعها
وعدمه فالماصل ان الملوخ اليه هو الجنس والمتردد فيه هو الشخص فصيح كون المؤكد
هو الشخص لا الجنس والدفع الاشكال بانه حيث كان الملوخ به هو الجنس يكون التردد
فيه فيكون التأكيد فيه كان يقلل انهم معذبون لافي الشخص حيث قيل انهم معذبون
والله تعالى اعلم قوله لا انه يشير الى حقيقة الخبر لا يريد انه لا يشترط في الملوخ مطلقا ان
يشير الى خصوص الخبر كما مر وان تحقق الاشارة في بعضها كذا الآية واعتراض ههنا
بان قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قدام من مع قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين
ظلموا بعد دعاءهم الى الهدى وعليه الصلوة والسلام بقوله رب لا تدركني الارض من
الكافين ديارا - يدل على انهم محكوم عليهم بالاغراق فلا يكون المخاطب كالمسائل فالادنى
ان يرجع فائدة ان فيه الى المتكلم بان يدل على عظم سخطه عليهم اجيبا عنه بن المذكور
ينفي حقيقة التردد والمقصود ان المقام مقام ان يتروا المخاطب بالنظر الى الملوخ وان لم
يتروا ولم يطلب قوله وقال الشيخ عبد القاهر الخ ان كان مقصود الشارح من نقل كلامه
بيان المخالفة بين ما قال للمصنف رحمه الله تعالى من ان في هذه المقامات التي لا تكون

والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا الاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر نفي من اماراة الا انكار نحو قول جمل ابن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضارحمه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف

لرد انكار محقق دلالة الرد تردد كذا لك اي محقق تكون للتأكيد لازالة التردد المقدر بالنظر الى وجود الموح وبين ما قال الشيخ من ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والتعليل له فانه يفهم منه ظاهرا انها ليست للتأكيد في هذه المقامات فيجاب بان كلامه لا يكون منافيا لما قال المصنف رحمه الله تعالى لان الاحتجاج بها للسابق لا يكون الا لكون مضمونه محققا ثابتا وهل هذا الامعنى التأكيد وان كان المقصود بالنقل بيان الواقع والفائدة الخائدة فالامر هي لان المصنف لا ينكر مما قال وقد علم مما ذكرنا اشار من كلام الشيخ ان ما قال السيد السند في اواخر الفن الاول من شرحه المفتاح من ان ان الدلالة لها على السببية والتعليل الا عند قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم ان المنسوبة الدلالة على التحقيق فقط بان المفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل ليس على ما ينبغي لان ما قال بعض الاصوليين مؤيد بكلام رئيس الفن واما ما هو الشيخ عبد القاهر الجرجاني في قوله تعالى اعلم قوله غير المنكر انما شأ من الخالي الذهن والسائل والعالم والظاهر ان الكلام المذكور مثال لتنزيل العالم منزلة المنكر لان من يجيبني للمباراة مع الاعداء هو يظن بوجود الرواح وغيرها من الالات المحرّب في اعدائه قوله جمل ابن نضلة - بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم ابن نضلة بفتح النون وسكون الصاد المعجمة اسم امه وجمل لقبه واسمه احمد بن عمر بن عبد القيس بن معن فهو غير جمل عم النبي صلى الله عليه وسلم لان اسمه المغيرة واسم امه هالة بنت وهب واسم ابيه عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم قوله اسم رجل - يعني ليس المراد به شقيق النعمان وهو نوع من الياحين كما في قول الشاعر وع كان عمر الشقيق اذا القوب او تصعد اعلام يا قوت نشرن على رماح من زبرجد قوله واضعا على العرض المراد بالعرض عرض الرمح لا عرض الفخذ كما وهم لان المراد بالعرض في مثل هذا القول هو عرض الموضوع لا الموضوع عليه قال الكاشي في شرح المفتاح العارض هو الذي يضع السيف وغيره على فخذ العروضا فيكون المعنى انه جعل الرمح على العرض بان يكون عرض الرمح الى العنق لا طوله كما هو المناسب لمجال من يجيبني للمباراة قوله اماراة انه يعتقد انما اهتمر عليه بان هذه الامارة لا تدل على الانكار بل تجامع خلو الذهن والتردد فلا يصح ما قال الشارح رحمه الله تعالى اماراة انه يعتقد ان لا رمح فيهم وهذا الاعتراض بعينه دارد على قول الشارح لان تاديهم الخ لان التماذي يجامع خلو الذهن والتردد فلا مانع من كون البيت والاية من قبيل تنزيل العالم منزلة المتردد او الخلق ويكون التأكيد للعناية بمضمون الكلام واجيب عنه بان الجائي للحرب لا يكون خالي الذهن عن تصور الصلاح للعدو والمتردد فيه لا يترك التهيؤ للحرب والالتفات الى السلاح وان المتردد لا يكون متاديا

على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحاً لكن هجيئته واضع الروح على الارض من غير التفات وتهمي امارته انه يعتقد ان لارمح فيهم بل كلهم عزل لاسلح معهم فنزل منزلة المنكر وخطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكداً بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكداً بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تمامهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعدك من امارته الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه

والخالي لعدم تصور الموت والاهوال التي بعده لا اعراض له عنه وبان عرض الروح كما يكون اثر الغفلة متفرعاً عليها يكون اثر الانكار ايضاً ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين البرهاني فكما يجوز تنزيل عارض الروح مثلاً منزلة الخالي يجوز تنزيل منزلة المنكر لكن الثاني النسب لزيادة تعبيره فلذا حمل البيت عليه وكذا الكلام في الآية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون قوله بل كلهم عزل - بالعين المهملة والزايم المعجمة جمع اعزل وهو لازي لاسلح معهم فقوله لاسلح معهم - عطفت تفسير قوله خطب خطاب التفات - وهو ستة اقسام ينقل فيه من كل واحد من الطرق الثلاثة الخطاب والغيبة والتكلم الى الاخرى منها وسياق تفصيل الامثلة وههنا انتقال من الغيبة الى الخطاب قوله ان بني عمك اذ اعترض عليه انه لا ارتباط له بما قبله لا يتقدّر فقلت له ان بني عمك اذ وجبت له لا التفات اجيب عنه بانه لا حاجة الى التقدير المذكور فانه قد يجعل الشفيع الغائب بذكراً وصافه حاضر مخاطباً كما في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فيحصل الارتباط بذكراً والوصاف قوله ويجعل المنكر كغير المنكر اذ هذا بحسب المفهوم شامل لتنزيل المنكر منزلة الخالي لتنزيل منزلة المسائل المتروكة وتنزيل منزلة العالم ولا يعلم التعيين من نفس اللفظ الا ان الاشبه ههنا ان يكون المراد به الخالي لانه اذا نزل المنكر منزلة المتروكة والمسائل لا يستحسن ترك التاكيد لندبه وتنزيل المنكر منزلة العالم يقتضي عدم القاء الخبر اليه فتعين ان المراد به الخالي فانهم لا يعلم قوله ان يكون معلوماً له - حاصله ان يكون الدليل معلوماً اي متصور له كما في الدلائل العقلية او محسوسه كما هو في الدلائل الحسية اعترض عليه بان تفسير ما بالدليل وتفسير المعية بالمعلومية لا يكاد يصح اذ الدليل انما هو بالحسوسية واذ علم الانسان الدليل علم المدلول قطعاً حينئذ فلا يتوقف الارتداد على التأمل اجيب عنه بانه ليس المراد بالدليل الدليل النطقي وهو ما لا يلزم من العلم به العلم بشئ آخر بل المراد به ما هو مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري فظهر وجه توقف الارتداد على التأمل وتجوز كون الدليل محسوساً واندفع الاعتراض والمراد بالتأمل فيه ان يستنبط مقدمات صحيحة على وجه صحيح توصله الى الارتداد قوله كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حتى انما اعترض عليه بان اسمية الجملة من المؤكدات عند هم فلا يصح قوله من غير تأكيد اجيب عنه بان معني قولهم ان اسمية الجملة من المؤكدات انها مما تصلح ان يقصد بها التأكيد عند مناسية المقام فليست للتأكيد مطلقاً بل اذا اعتبرت مؤكدة والله تعالى اعلم قوله وقد ذكر في حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة منها - ان الضمير في معه للخبر اي مع الخبر فشي من الدلائل لو تأمله المنكر ارتدع عن انكاره ويورد عليه ان الاعتبار مع الخبر لا يكفي في الارتداد والتأمل مالم يكن معلوماً ومنها ان كلمة ما عبارة عن

اي مع المنكر ما ان تأمله اي شئ من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذاك الشئ
ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول
لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه
الصلاة والسلام لكن لا يتأمله اليوتد عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب
ههنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في القليل

العقل الم مع المنكر عقل لو تأمل به ارتدع وحذف الجار ووصل الفعل يريد عليه ان لكل انسان ممن
يعتد به عقل فلا يجس من الناقال اذا كان معه عقل و ايضا لفظ الانسب من معه و ايضا الحسب والايصال
ما يوجب سوية فهم المراد فارتكابه بلا ضرورة مما لا ينبغي ومنها ان كلمة ما عبارة عن العقل ايضا
الا ان المسلم في تأمله راجع اليه والبارز فيه راجع الى الخبر المنكر مع المنكر عقل ان تأمل ذلك العقل
الخبر ارتدع عن انكاره وفيه ان المتأمل هو العاقل لا العقل و ايضا حمل التأمل هو الدليل لا الخبر
والله تعالى اعلم قولها ظاهر في التمثيل - وهو تشبيه الشئ لجزئه لا نظيره هو تشبيه بالمبائن
وجه الظهور ايراد بعد القاعدة وهو جعل المنكر كثيرا وتصديقه بنحو فانه يتبادر منه انه مثال له
قوله فان قيل - انه ظاهره معارضة لان جزم بعدم صحة واستدلال عليه فيكون معارضة لدليل الدخ
التي حاصلها ان قوله لا ريب فيه ظاهر في التمثيل وحاصل الدليل انه جزئي ذكر بعد القاعدة و
تصديقه بكثرة نحو وكل ما كان كذلك ظاهر في التمثيل وانما تركه المشرح لظهوره وحاصل المعارضة
ان دليلكم وان دل على مدعاكم لكن عندنا دليل يدل على خلافه وهو شيان الاول ان حكمه غير صحيح و
كل ما كان كذلك لا يكون مثالا الثاني ان حكمه ما أكد بالجملة السابقة وكل ما كان كذلك كان جازيا على مقتضى
الظاهر ويجوز ان يكون منعا لكبرى دليل الدعوى المذكورة مع السندين وحاصله لانسلم ان كل ما ذكر
بعد القاعدة ظاهر في التمثيل لجواز ان يكون هناك مانع كعدم صحة الحكم وكونه من قبيل مقتضى الظاهر
بواسطة التاكيد فان كان السؤال معارضة كما هو الظاهر كان الجواب منعا مقدما دليل المناقض وان كان
منعا كان اشبا بالقدم المتنوعة وقد يصور المنع بصورة الدعوى لقوته كما ههنا قوله لكثرة المزبئين -
تقبل قوله مما لا يعم حاصله ان الريب بمعنى الشك فوجد الموتى يستلزم وجودة فيكون الريب فيه متحققا
في نفس الامر من الشكوكين معلوما للمتكلم فلا يصح نفى الريب عنه في نفس الامر باعتبار علم المتكلم قيل
لا يخفى ما في هذا التعقيب من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يعو به القليل
والحكم المذكور مما يشكك ظاهرا لكثرة المزبئين قوله فضلا عن ان يؤكد - لان التاكيد لدفع انكار
المتألم بالحكم الذي هو صحيح في نفس الامر في علم المتكلم قوله مما أكد فيه الحكم بالتكوير - فالحكم في كل
واحد من الجملتين مؤكدا لاخرى للاتحاد في المال وان كان اطلاق المؤكد في الاصطلاح على التانيية
قوله ويكون على مقتضى الظاهر - كورد الكلام المؤكد للمنكر ولا نسلم انه من قبيل جعل المنكر كثيرا
المنكر هذا ان قرر السؤال المذكور منعوا وان جعل معارضة فيقلل والاصل ان يكون الكلام على مقتضى
الظاهر وعلى التقديرين اندفع انه يجوز ان يكون من قبيل تنزيل المنكر منزلة المتعدد والتاكيد
لازالة تردد فلا يكون على مقتضى الظاهر قوله بل مقصود المصنف رحمه الله تعالى ان يعطى
على قوله التمثيل به لا يكا ديم واضربنا عن السؤال الى توجيه المتن بانه نظر للقاعدة السابقة
وليس مثالا فلا يرد ان ذلك ليس من وظائف المسائل لانه دعوى اخرى فلا يرد

لما نحن بصدد ذلك فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم
اعني نفى الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المترايين فضلا عن ان يؤكد الثاني
انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله تعالى لا ريب فيه تأكيد لقوله تعالى ذلك
الكتب فيكون مما أكد فيه الحكم بالتكثير نحو زيد قائم قائم ويكون على مقتضى
المظاهر بل مقصود المصنف رحمه الله تعالى انه قد يجعل انكار المنكر كالكار تعولا

اللام في التنزيل للاجل اي انه نظير لمقا عدة لاجل تنزيل ذر وجود الشئ منزلة عنه في كل منها بناء
على وجود ما يزيله وليس صلة للمنظير حتى يرد ما قيل الاولى ان يقول فيكون نظير التنزيل لانكار
منزلة عنه لا للتنزيل وجود الشئ منزلة عنه لانه مثال له لا نظير قوله انه لما نفى الريب في
حاصله ان ظاهر الكلام غير صحيح مثلا كان او نظيرا والتاويل يصح كونه نظيرا وكونه مثالا فاختار
السائل عن عدم صحة التمثيل الى صحة النظير غير موجه فاقبل ان اعاده ما ذكر في السؤال
استطردى قصد به بيان وجه الحكم في الآية ولم يقصد به دفع اصل السؤال فان فيه اعتراضا
بعدم كون الآية مثالا وهو مراد المعتز في ما لا ينبغي ان يوصى اليه على ان الاستطردا ايراد كلام
يتمتع كلاما آخر ولا تعلق للتاويل الثاني بالا ول حتى يكون الاول تابعا له قوله بل ينبغي ان
ليس محلا ليريد ان معناه ذلك لانه كناية عنه كما توهم بعضهم فاعترض بان الكناية ابلغ
من التصريح فيكون فيه تأكيد على ان ايراد الحكم بطريق الكناية لم يعد ولا من طرق تأكيد الحكم
لرد الانكار فان الحكم بها وقع في القلب لكونه كدوى الشئ بسببه لانه أكد ونظير قوله تعالى
للاريب فيه على هذا التاويل ان يقال بعد تقرير المسئلة وتوضيحها بالا مزيد عليه من البراهين
هذه المسئلة مما لا شك فيه يريد انها يقينية في نفسها لا ينبغي ان يشك فيها لان مخاطب
لا يشك فيها قوله وهذا حكم صحيح لكن ينكره اذا اعترض عليه بان الآية ليست مثالا لما نحن
فيه اصلا لان مقالة الرباب الغرض صريحة في ان الاعتبار المذكور بالنسبة الى مخاطب السامع
مطلقا والظاهر ان مخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي عليه الصلوة والسلام و
صحة قوله بقومية السياق حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما نزل
اليك وما نزل من قبلك وهم غير منكوبين فلا يجب تأكيد على انه لو جعل الخطاب الاول للمؤمنين
يتوجه اليه الكلام لاحتمل تغليب غير المترايين وهم المؤمنون على المترايين وهم الكافرين و
اجيب عن اصل الاعتراض بان المخاطب يطلق على متعينين احدهما بمعنى من يتلقى الكلام
وهو النبي عليه الصلوة والسلام واصحابه رضوان الله عليهم و ثانيها بمعنى من يتوجه اليه
الكلام والمخاطب بهذا المعنى الثاني كل الناس بل الجن ايضا ليصدقوا بالقرآن ويعملوا كونه
من عند الله تعالى والمذكور في كلام القراء هو بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول ولو كان المخاطب هو
النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولا لازمه فلا
ينبغي ان يلحق اليهم الخبر واما ما قال في العلاوة فقيل في الجواب عنه ان تغليب غير المترايين على
المترايين لا ينافي كون الآية مثالا لما نحن فيه فان التغليب المذكور انما كان لتنزيل ريبهم منزلة
عدهم لوجود ما يزيله من الدلائل الدالة على انه من عند الله تعالى اعلم قوله لكن ترك تأكيد
لا يقال ان لا التي لنفي الجنس واسمية الجملة تعيد ان التأكيد كما صرح به فكيف يستقيم ما ذكره
لا نقول ان الامم المذكورة تعيد تأكيد استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج
شي من افراده ولا دخل له في تأكيد الحكم واما اسمية الجملة فتأكد ها ليس على سبيل الاستقلال

على ما ينزله فيترك التأكيد كما جعل الريب بناء على ما ينزله كلابيب حتى يصح
نفى الريب بالكلمة مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عنه
اعتماد على ما ينزله فالجواب عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع
كثرت المرتابين ذكر والده تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب
كلابيب تعويلا على ما ينزله وحينئذ لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره

بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكد آخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات لانها تصلح
للتأكيد وان لم يكن هناك مؤكد آخر فلا تكون من المؤكدات واجيب عنه ايضا بان
انكارهم يقتضي زيادة التأكيد فلو لم يجعل كلابيب انكار لكان ينبغي ان يؤكّد بغير ذلك ايضا
قوله وهو انه كلام مجزأ واقرءوا بحجزة ايضا كما نقل انه كتبت سورة الكثر على باب الكعبة
المكرمة حتى التي عليها الفصحاء والبلغاء ولم يقدروا بالاثبات على مثلها الا ما نقل عن بعضهم
ما هذا الكلام البشر ثم ان كل واحد من الحجارة وكون من اتي به صادقا مصداقا بالمعجزات دليل
مستقل على كونه من عند الله تعالى لانه المجموع دليل واحد عليه كما توهم بعضهم واما مجمع الدلائل
فباستمرار كثرة المنكرين ولكل واحد منهم دليلان فاقيل ان الضمير في قوله وهو لندرج الراجع الى
ما معهم كما هو الظاهر وحينئذ يلزم المخالفة بين ما ههنا وبين ما تقدم فان المفهوم من الكلام
السابق حمل الدليل على مصطلح الاصول كما هو المفهوم من هذا الكلام حمل الدليل على مصطلح
اهل النظر اجيب عنه بان الضمير فيه راجع الى مصدر تاملوها اي تأملوها والنظر فيها كما في
اعدلوا هو اقرب للتقوى فانتفى المخالفة بينهما والله اعلم قولهم وعن الثاني ان الجواب عن
الاعتراض الثاني المصدر بقوله الثاني انه قد ذكرنا في حاصله ان المذكور في بحث الفصل الوصل
انه بمنزلة التأكيد المعنوي وهو لا يفيد تأكيد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل هو انما يكون لذم السهو
والتجوز وليس من قبيل التكرير اللفظي حتى يكون مفيد التأكيد الحكم اعترض عليه بان المذكور ان
الجملة المؤكدة لابد ان تكون مقيدة للجملة الاولى والامتناع مؤكدة فان اختلف معناها كانت
بنزلة التأكيد المعنوي وان اتحد معناها كانت بمنزلة التأكيد اللفظي فتقرب الحكم واجب في كليهما
الا انه فيما هو بمنزلة التأكيد المعنوي باعتبار حاصل معنيهما وفيما هو بمنزلة التأكيد اللفظي باعتبار
صريح المعنى اجيب عنه بان مراد الجيب انه لا يكون من قبيل التكرير المفيد لتأكيد الحكم صريحا
اللازم في رد الانكار قولهم فقالوا هم السهو او التجوز - اعترض عليه السيد السند بأنه سهل وان
التأكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يدفع ما هو بمنزلة من حيث هو كذا
واجيب عنه باننا لا نسلم نصريح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما صرح في بحث تأكيد السند
اليه بان التأكيد في مثل جاء في زيد نفسه لا يدفع التوهم المخصوص وهو ان الجائي عزم وانما
ذكر زيد اعلى سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور
ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي ولا شك ان التأكيد بنفسه وكذا ابا كنعان واصبع لا يدفع التوهم
المذكور لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك بان كلاهما في قولك جاء في الرجل
كلاهما لا يدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصريح في مباحث
الفصل والوصل بان لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير رويته مع تعذر

صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو ما لا ينبغي ان يرتاب فيه لانه من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكوه كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تأكيد لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تأملوها وهوانه

هناك ايضا بان وزن لا ريب فيه وزان نفسه في حاد في زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير ريبية هو السهو لا التجوز والتفصيل هنا ان التأكيد المعنوي يدفع السهو المخصوص وهو ان يكون ذكر المتبوع سهوا عما يخالفه في الاخراد والتشبيهة والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن التشبيهة والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن ذكر المتبوع بطريق السهو عن الجمع والمفرد ولا يدفع عن معني آخر غير المذكور وكله يدفع ان يكون ذكر متبوعه سهوا عما لا جز له ولا يدفع عن دعا اجزا او غير مقبوعه والمقائسة التي وقعت في كلام السيد حيث قال لان التأكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به الشارح فيما بعد فلا يدفعه ما هو بمنزلة ليست على ما ينبغي للفارق بينهما لان تعلق الاول بطرف الجملة وتعلق الثاني بالجملة فالاول لا يدفع السهو في الحكم ودفعه في الطرف على التفصيل المذكور بخلاف الثاني فانه يدفعه في الحكم ويمكن ان يقال في الجواب عن الاعتراض المذكور بان المخاطب اذا كان يستبعد صدور فعل من زيد ينشأ منه تعجب المتكلم ويتوهم ان هذا الفعل ان صدر من ملابس زيد لا نفسه وانما اسند ذلك المتكلم الى زيد بطريق السهو لم يستبعد دفع المتكلم هذا التوهم بقوله اعجبني زيد نفسه بلعونة المقام والله تعالى اعلم قوله يؤيد كذا السؤال - لانه صريح في ان لا ريب فيه تأكيد لفظي بذاك الكتاب فيكون مفيد التأكيد الحكم بالتكوير قيل لا مخالفة بين ما قال المصنف "والسكالي" وبين ما في دلائل البحار لان ما فيه من ان لا ريب فيه بمنزلة التأكيد اللفظي لذاك الكتاب مبني على ان الضمير في فيه راجع الى الحكم المذكور عليه بذاك الكتاب فالقول بانه لا ريب فيه في هذا الحكم كتكوير ذاك الحكم فيكون لا ريب فيه بمنزلة التأكيد اللفظي وما ذكره المصنف "والسكالي" من انه بمنزلة التأكيد المعنوي مبني على رجوعه الى الكتاب اي لا ريب في هذا الكتاب بوجه من الوجوه لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى فيكون في غاية الكمال اذ لا كمال للكلام ابلغ من عدم الريب فيه بوجه من الوجوه فيكون كتابا بالغاية الكمال فيكون تأكيدا معنويا لذاك الكتاب لاختلافهما من حيث المعنى ولكل وجهة هو موليها والتشليل بكفيه الاحتمال ولا يجب كونه فصاحبه فلا يرد ان التمثيل به لا يكايد لانه لا تنقيص في الريب فيه بان الضمير راجع الى الكتاب وصحة التمثيل به انما هو مبني على رجوع الضمير الى الكتاب وقيل في الجمع بين القولين انه لا شك في تغاثر صريح ذاك الكتاب ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما مستلزم بقوة الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعادة للتشبيهة والقوم انما عدوا من المؤكيدات الاعادة الصريحة والله تعالى اعلم قوله فانقلت ان استفسار عن حال ما قاله صاحب المفتاح من اطلاق الكناية على الاخراج المذكور قوله قلت الجواب بالصحة عليه ان تنزيل المقام المحقق منزلة المقدرك تنزيل الانكار منزلة خلو الذهن مثلا معنى مقصود تفهيمه للمخاطب وهذا التزيل يلزمه ايراد الكلام على وجه مخصوص وهو تجريد عن التأكيد وقد دل باللازم الذي هو ايراد الكلام على وجه مخصوص على ملزومه الذي هو التزيل المذكور وقع ما قاله من اطلاقه الكناية على الاخراج المذكور اعترض السيد السند بان الكناية في متعارف

كلام مجزأني به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور
في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التأكيد المعنوي ووزانه ^{وذلك} نفسه المعجبي
زيد نفسه دفعا لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن
المذكور في دلائل الإعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان و
توكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيات تثبت له وبمنزلة

أرباب البلاغة ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويأيد به الملزوم كما صرح به في موضعه ولا شك ان
التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم والاول منهما ملزوم للثاني وفي الملزوم
خفاء واللازم واضح فينتقل الذي من منه الى ملزومه فيكون ذلك انتقالا من نفس واحد فعليه
الى الآخر منهما فلا يكون كناية مصطلحا عليها اذ ليس هناك استعمال لفظ يدل على لازم في ملزومه
كما في قولك طويل النجاد بل فيه انتقال من نفس اللازم الى ملزومه اجليا عنه بان معنى
قول الشارح لان هذا المعنى مما يلزمه ان في تنزيل المقام المحقق منزلة المقام المناسب مما
يلزمه اى يتبعه ايراد الكلام مشتقلا على الوجه المخصوص اى الكيفية المخصوصة من التأكيد و
توكيد اى يتبعه اشتغال الكلام على الكيفية المخصوصة فظهر على ان محط الفائدة هو القيد ليدل
ذلك الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب وينتقل منه الى تنزيل المقام المحقق لغير
المناسب منزلة وليس المراد ان نفس الايراد للكلام تابع للتنزيل المذكور ولازم له كما فهمه
السيد السند وقيل في الجواب لعله اراد انه شبيه بالكناية كما زعم بعضهم وقال اراد السكا
ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر شبيه بالتصريح به في الظهور واخاجه على خلاف مقتضى
الظاهر شبيه بالكناية في الخفاء فذكر السيد وقال هذا محتمل بعيد يا باطلا هو عبارة كان
زعم ذلك البعض بوجه ظاهر عبارة المفتاح حيث قال وانه يعنى اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر في علم البيان يسمى بالكناية ولها انواع تقف عليها وعلى وجه حسنهما التفصيل
هناك قولهم عن انك جعلت الكارة ان في قولنا الاسلام عن كناية بلا واسطة عن جعل الكارة
كلا كارة وكناية عن وجود المزيل بواسطة لانه يلزم من وجود المزيل التنزيل وعن التنزيل
خلو الذهن من مخلو الذهن تابع للتنزيل بلا واسطة ولوجود المزيل بواسطة التنزيل قولهم
لان سوق الكلام ان في اى ذكره مع المنكر مشتقلا على توكيد التأكيد الذي هو وظيفة الخلق يكمل
على الخلو الادعائى الذي يتبع التنزيل المذكور وينتقل منه اليه بلا واسطة والى ما يتبعه وهو
وجود المزيل بواسطة قولهم الى هذا المعنى - اى الى مجموع الجمل المذكور ووجود المزيل
قولهم ونظير ذلك - اى نظير ذلك - اى نظير ما ذكره صاحب المفتاح من ان اخراج المذكور
كناية قولهم ينطق - اى يجبر على وجه التضمن ضدى بن قوله في المهد - حال من ضمير
ينطق والمجد بفتح الجيم البحت والنخط وبعد هذا البيت ان الهلال اذا رثبت نموه
ايفنت بدار منه في المعان في قولهم في هذه الجملة - اى قوله اثر الضابطة ان في قولهم
اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر - لان مقتضى الظاهر ان لا يورد الجملة على وجه
الاستثناف الدال على كونها جوا بالسؤال اذ لا سؤال ههنا فلما اوردت على وجه الاستثناف
الدال على ذلك كان اخراجا على خلاف مقتضى الظاهر فالخصوصية في هذه الجملة هي كونها
على وجه الاستثناف وعدل بحد هذه الخصوصية عن خصوصية اخرى هي مقتضى الظاهر

ان تقول هو ذاك الكتاب هو ذاك الكتاب فتعده مرة ثانية لتثبته فافقت
قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر على الوجه المذكور
يسمى في علم النبا بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزمه فما وجهه
قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا ينافيه بحسب الظاهر كناية
عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه

وهي ان لا يكون على وجه الاستثناء وحينئذ فاللازم المكفي به هو كونه جوابا للسؤال المذكور
لذلك الخصوصية المكفي عنه تنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق وان الجملة السابقة لغوايتها
تخرج الى السؤال فهو اعني كونه جوابا للسؤال كناية عن تنزيل غير السائل منزلة السائل لان كونه
جوابا للسؤال تابع للتنزيل المذكور وينتقل منه اليه وينتقل من التنزيل المذكور الى ما يتبعه
ذالك التنزيل وهو ان هذا الخبر لغوايته وندركه مما يخرج السامع الى السؤال قوله
المستثنى - اي المنتظر قوله المشرب في الصحاح اشرب الشيء اشربا باي مد عنقه
لينظر اليه قوله فالتوهم التخصيص - فافقت ان الاستثناء بقوله لا ريب فيه يدل على انه
مثال وهو من قبيل النفي فلا وجه لتوهم التخصيص اجيب عنه بأنه قد سبق بيان قوله نحو
لا ريب فيه ظاهري التمثيل ويحتمل ان يكون نظيرا قدر وجه الشارح حيث قال في المختصر لا يحسن
ان يقال انه نظير في الاستثناء بالنظر الى الاول وتوهم التخصيص بالنظر الى الثاني قوله
وهكذا اعتبارات النفي - عطف على محذوف دل عليه السياق في هذا الذي ذكرنا كأمثلة اعتبارات
الاسناد في الاشارة وهكذا في اي حكم امثلة اعتبارات الاسناد في النفي قوله وهما بحث لادب
لما كان استعمال كلمة ان للتاكيد في الأمثلة المذكورة ويتوهم منه انحصارها فيه نبيه بحذف القول
على دفع التوهم المذكور قوله وكذا الجود عن التاكيد الى اي لا يجب ان يكون لخود من الخطاب
كما بينه بقوله وقد يترك تأكيد الحكم المتكولان نفس في قوله قال الشيخ في تأييد لقوله لا يخص
فائدة ان في بيان للمواضع التي يستعمل فيها كلمة ان في مبرور انكار محقق او مقدر وبيان
المعاني التي استعملت فيها قوله للدلالة الى فهو لا يستبعد وقوعه بقوله ما دخل من وليس
المنظور فيه حال الخطاب اصلا ويتولد من الاستبعاد للذكور التحيز والتخصيص والتوهم وغير ذلك
مما ينافي سبب المقام وهذا معنى قولهم انه لا نشاء التمسد التحيز كما قالوا ان قوله تعالى حكاية
عن امرة عمران رب اني وضعتها انثى اظهار التحيز والتخصيص على خوات ما تقناه وليس معنى
قولهم المذكور انه موضوع له فلا يرد ما في الاطول ان الكلام في تأكيد الخبر وهذا انشاء فهو
خارج عما نحن فيه قوله كان من المتكلم الى كان الادنى ناقصة خبرها انه لا يكون والاخيرتان
تامتان اعني في قوله في الذي كان وفي قوله انه لا يكون قوله كان من الامور في - كان تامة
ومن الامور حال من ما ترى بيان له وليست ناقصة ومن الامور خبرها لان من بيانية ولم يهد
كونها خبرا صرح به الشارح في شرح الكشاف قوله ما ترى - بدل من جزائي او بيان له او مفعول
ثان لفعل بتضمين معنى الجعل قوله ومن خصائصها ان ضمير الشأن الى وجه المحسن ان
ضمير الشأن يستعمل في مقام الاجال ثم التفصيل لا عن المتكلم بشأن الحكم وتقديره في ذهن
السامع وكلمة ان المفيدة للتاكيد ادخل فيه قوله بل لا يعجز بدونها - عطف على ما قبله بحسب
المعنى اي لا يحسن بدونها اصلا بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية والمضارع
المنفي كما اشار اليه الشيخ في دلائل الحجارة ايضا يدل عليه التمثيل في الشرح وهذا الاستثناء

ظاهر الكلام والكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان
هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلاً قولك
لمنكر الاسلام الاسلام حق مجرد اعن التاكيد كناية عن انك جعلت النكار
كلا انكار ونزلة منزلة من هو خالي الذهن تعويلاً على ما ينزى الانكار
لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى

فلا يرد قل هو الله احد على تقدير كون الضمير للشان قوله ومنها هيئية النكرة الى لان كلمة
ان تكونها مشبهة ومتضمنة لمعنى الفعل تقديرها كتحريم فعل فيصم وقوع النكرة بعدها
كالفعل قوله مبتدأ - اى المحدث عنه بطريق ذكر الخاص واردة العام والقرينة ان النكرة
ههنا اسم ان وليس بمبتدأ اصطلاحاً قوله ان شواء الى البيت لسائب بن ربيعة وشواء
اسم من شويت اللحم شيباً والنشوة السكر والخبيب ضرب من العدو والهازل ههنا البعير
الذى انشق نابه ذكراً كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع
بزل كحرد بزل كحل والبوارل والامون الوثقة للحلن التى امنت من ههنا تكون ضعيفة وشواء
اسم ان وما بعده عطف عليه وخبر ان بعد اربعة ابيات من لذت العيش والفق للدهر
والدهر ذو فنون يريد ان كل ما ذكره ان كان يتلذذ به العائش لكن الفتى مهدى للدهر
والدهر ذو ضرب وتارات كما يجب يرجع وكما يسلم يقبل وكما يصفى يكدر قوله يلف شلى الى
الشمل التفريق المنتشر ولغه جمعه وسعدى اسم حبيبة واعراب البيت ان للتوكيد وههنا
اسم ان وجلة يلف شلى صفة وزمان خبرها ويهم الى صفة زمان واختار يلف على
يجمع لما فيه من شدة الجمع وقوة المقارنة لانه من اللف وهواد ارت الشئ على الشئ بحيث
يحتوى عليه ويحيط به واختار لفظ الشمل على التفريق مع انه جمعنا لما فى لفظ التفريق من
الكرهية والطيرة واختار اسم المحبوبة العلم للثقل والسعادة واختار المضارع فى جمع
لانه لم يفعل الا حسان الى الآن وعرف الاحسان باللام للعموم مبالغة والبارى بسعدى
للسببية متعلقة بلف اى بسبب ومالها او بشئ اى بسبب فراقها وحاصل المعنى ظاهر
قوله ان ما لا دان ولدان - فخذ فى الخبر والتقدير ان لنا مالا وان لنا ولداً والخذ فى مثل
هذا التركيب شائع وقد وضع لفظه ليه لهذا باباً فى كتابه وقل هذا باب ان ما لا دان ولدان
والمراد بهذا الباب باب خذ فى خبرين المذكورت اذا كان ظرفاً قوله واسقطت ان الى
حاصله ان خذ فى الخبر انما هو من خصوصيات ان حتى ان اسقطت لم يحسن المحذوف كما قال
الشارح فى اوائل الباب الثالث نا قلاً عن الشيخ حيث قال قال عبد القاهر لو اسقطت
ان لم يحسن المحذوف او لم يحجز لانهما الحاضرة له يعنى الحافظة للخبر لانفسها مه منها من
حضر الطائر بيضه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحيه والمتكفلة بشانه يعنى انه يفهم منها
مع الفعل الذى يكون مسنداً فبهذا الاعتبار كما فيها ساد مسند المسند اعترض عليه
ان حروف المشبهة كلها سواسية فى هذا المعنى وهذا المعنى حاصل فى ان دائماً فوجه
التخصيص والتقدير بصورت التكرار ويمكن ان يقال انها اصل هذه الحروف وبالتكرار
كانه يتروى المفهوم درجة المنطوق ثم كلمة ادى فى قول الشيخ لم يحسن او لم يحجز للتخبر
فى التعبير لان ما لم يحسن لا يجوز فى عرف البلغاء وقيل كلمة او بمعنى بل اى بل لم يحجز
والله تعالى اعلم قوله وقد يترك التاكيد الى بيان للكلمة المذكورة ولا يجب فى كل

هذه المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد
ينطق عن سعادة جده : ان النجاة ساطع البرهان - ان قوله اثر النجاة
ساطع البرهان ~~بجملته مستانفة جوابا~~
عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد
ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك

كلاما مؤكدا ان على غير ترتيب اللف كما ان كلام الشيخ بيان لقوله لا يخصر فائدة ان الحاصل ان
توكيد الحكم وتركه كما يكون واجعا الى المخاطب يكون واجعا الى المتكلم نفسه فان التأكيد قد يكون
لاظهار صدق رغبته وكونه راجعا منه يتلقاه السامع بالقبول ويصنع اليه فالمقام خليق
بالاطناب وترك التأكيد يكون لعدم صدق الرغبة لكونه غير معتقد للحكم واذ لم يكن معتقدا
له لا يكون له وقع واعتداد عنده فلا يقصد تأكيدا وتقوية وانما يتكلم به لضادرت
تدعي اليه كما ستسلمهم بهذا القول المذكور في الآية عن عذاب الدنيا كالقتل والنهب قيل
لا حاجة الى اخراج المثال المذكور اعني قوله تعالى واذ لقوا الذين آمنوا الآية عن الضابطه
السابقة فان قولهم مع المؤمنين آمنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار
وهو زعم المتكلم فكانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان يشك فيه فغيره بالادلة الظاهره
فلا حاجة الى التأكيد وقولهم مع شيائهم انما علمك الآية من باب جعل غير المنكر كالمكر لا شتمال
الحال على ما وجب الانكار وهو ترك محاسنهم والتزام احكام الشريعة النبويه فكان مظنة لعدم
قصد يق شيائهم اياهم واجيب عنه بان قولهم آمنا الآية لا يمكن ان يكون من تنزيل المنكر
منزلة غير المنكر على ما وهم القائل المذكور لان التنزيل المذكور انما يكون لادعاء ان ذلك الحكم
بين لا ينبغي ان ينكر لوجود الزيل وهو انما يكون في حكم يكون للمتكلم مزيد اعتناء بشانه
وههنا ليس كذلك وقولهم مع شيائهم انما علمك الآية لا يمكن جعله من باب تنزيل غير المنكر منزلة
المنكر للملازمة امارات الانكار كما وهم القائل المذكور فانه بعد علم المتكلم لثبوت الحكم عند المخاطب
والا اتفاق بينهما لا معنى للاعتداد على الامارات الموجبة للانكار لانها حينئذ لا تصل لكونها اماره
للانكار بل العلم بان محاسنهم والتزام احكامهم مجرد خداع فافهم والله تعالى اعلم **قوله**
ليس جديا قويا الكلامين ان اعترض عليه بان افعل التفصيل يقتضي اشتراك الكلامين
في القوة والكادته مع انه لا كادته للكلام الذي خاطبوا به المؤمنين وهو قولهم آمنا ويشعر
بان مخاطبة المؤمنين جديرة بالكلام القوي والدليل يدل على عدم كونها جديرة بالكلام القوي
ولا يمكن ان يقال ان افعل التفصيل يخرج عن المعنى التفصيلي لان تجريد انما يصح في المشهور اذا
لم يكن مستلزما باحد الامور الثلاثة وقد استعمل ههنا بالاضافه اجاب عنه الشارح في الحاشية
المعلقة بهذا المقام بجوابين حيث قال يقع ليسوا في ادعاء معنى يكون جديرا بالكلام القوي التوكيد
فكيف بالا قويا الا كذا والظاهر انه لم يقصد بالا قويا التفصيل على كلام قوي يوشدك الى هذا
جعل مخاطبة اخوانهم مظنة للحقيق ومثمة للتوكيد انتهى حاصل الاول ان النفي المستفاد
من ليس في قول صاحب الكشف ليس ما خاطبوا به المؤمنين انما متوجه الى اصل الفعل لا الى الزيادة
واختيار صيغة التفصيل لكون قولهم انما علمك الآية بالجملة الاسمية المحققة بان مع
التأكيد بقولهم انما نحن مستهزون فافعل مستعمل للزيادة المطلقة للزيادة على ما اضعف

كناية عن ان هذا الغرابته وندرته مما لا يلوح صدقه للسامع في بادى الوأى و
يوجه الى السؤال عن بيان كفيته و بيان صدقه فسيق الكلام معه مسا الكلام
مع السائل المستشرق الى كيفية بيانه المشرب الى ساطع برهانه وقس على هذا البق
ولها كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى
قوله لا ريب فيه اشارة الى التعميم و فعال توهم التخصيص فقال وهكذا

اليه واليه اشارة بقوله يعنى ليسوا في ادعاء معنى الخ و حاصل الثاني ان صيغة التفضيل مجز
عن معنى التفضيل وما قال المعارض ان تجز يد صيغة التفضيل لما يصح في المشهور اذ الم
يستعمل باحد الامور الثلاثة لعله فيما ذل الديل السياق و القرينة على ارادة نفس الفعل
وههنا وجدت القرينة حيث جعل مخاطبة اخوانهم منظمة لمجرد التحقيق ومثنية لمجرد
التوكيد ولم يشب زيادة التحقيق والتوكيد وكيف لا يكون ما هو المشهور مقيدا بعدم
دلالة السياق و القرينة و قد نص صاحب التسهيل و شارحه العلامة المصرى على ان
صيغة التفضيل المضاف يجيئ لاصل الفعل و قيل في الجواب عنه بانه ليس المراد بالوكادة
التاكيد الاصطلاحي بل معناها اللغوي ولا شك ان للكلام الصادر عن العاقل الغير اللامع
قوة ووكادة في الجملة قوله اذ حدون - اى مفارقون اخوانهم فيه جمع او حدى بالحق
ياء النسبة للتاكيد كما جرى قوله اما لان انفسهم الخ دليل لنفى الادعاء المذكور و هو
محل استشهاد الشارح على قوله و قد يترك تأكيد الحكم المنكولان نفس الخ حيث يفهم منه
ان ترك التاكيد فيه لعدم المساعدة او لعدم الراجح قوله واما مخاطبة اخوانهم الخ
عطف على قوله ليس ما خاطبوا الخ قوله بالتبابة على اليهودية - اشارة الى وجه ايراد الجملة
الاسمية الدالة على الدوام والثبات قوله فهم فيه على صدق رغبة الخ فيلحق بالتاكيد
والاطناب فهم مبتدأ خبره على صدق رغبة و الجملة خبر مخاطبة اخوانهم والعايد
محدوف اى فيها وفيه متعلق برغبة اى فهم في تلك المخاطبة على صدق رغبة في الاخبار
بالثبات على اليهودية قوله منظمة - بكسر الظاء اسم مكان والقياس الفقه كسرها خرقا
بينه وبين المصدر اى موضع يظن فيه التحقيق قوله ومثنية للتحقيق - اى موضع يقال
فيه انه يؤكد في الاساس فلان مثنية للخبر اى موضع يقال فيه انه لخبر و فى القائل حقيقة
انها مفعلة من معنى ان التاكيدية غير مشتقة من لفظها لان الحرف لا يشتق منها
و انما ضمنيت حروف تركيبها لايضاح الدلالة على ان معناها فيها والمعنى مكان لقول
القائل انه كذا ويمكن ان يقال انها مفعلة من ان يأت انا اى التى بها يأتى بها اثباتا
قوله و قد يؤكد الحكم بناد على ان المخاطب الخ فمخ في مسألة اخرى و هى ان التاكيد كما يكون
للقائدية يكون للازمها اذ لو لم يكن للازمها لما هو التاكيد في قوله تعالى حكاية من المنافقين
شهد انك لو رسول الله لان المخاطب و هو رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم انه رسول الله
قوله و اذ اردت الخ مسألة اخرى و هى ان التاكيد كما يكون للقائدية فلازمها يكون
ليكون الود موافقا للمردود و عليه قوله تعالى ان المنافقين كاذبون فان تأكيد هذا الحكم
و هو كونهم كاذبين رد لدعواهم ان الخبر اعني لشهد انك لو رسول الله على وفق ٤
اعتقادهم هو لازم فائدة خبرهم اننى اتو بالتاكيد لاجله فتاكيد تكذب بيبهم لانه
رد لدعواهم المؤكدة فيطابق الود و الرد و يكون كل واحد منهما مؤكدا وليس التاكيد
للقائدية ولازمها لكونها معلومين قوله لانه لدفع الاتهام الخ اى لدفع الاتهام رجوع

اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد
استحسانا في الطلب ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكارى والامثلة
ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر في ما تقدم
وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا تنحصر فائدة ان في تأكيد
الحكم نفي الشك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكدا ان يكون الغرض منه

التكذيب المدلول بقوله تعالى ان المنافقين لكاذبون الى كونه رسول الله اعترض عليه
بان هذا الاحكام انما يدفع بما ذكره لو كان في الآية ما يشعر بكون قوله تعالى والله يعلم انك
لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق الحكاية ولا مشعر به فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول
المنافقين معطوفا على تشهد ويكون التأكيد المستفاد من قوله والله يعلم لكونه جاريا مع القسم
بالنظر الى لازم فائدة الخبر اعني لازم فائدة انك لرسول الله ويكون المعنى والله يعلم انا
عاملون مصدقون بانك لرسول الله واجيب عنه بان المشعر موجود في الآية بالبرية والكريمة وهو
انه حينئذ يكون تأكيد القول لهم تشهد انك لرسول الله لان كلامه تشهد والله يعلم جار
مع القسم والمقصود به تأكيد لازم الفائدة في انك لرسول الله وانك لرسوله فيكون المقصود
من الجملتين واحدا فلا يصح عطفه عليه بالواو لما بينهما من كمال الاتصال فثبت انه من مقول
الله تعالى لا بطريق الحكاية ومعطوف على اذ اجابك المنافقون والله تعالى اعلم **قوله**
من امثال هذا الخ كلمة من بيانية بيان مقدم لكلمة ما المؤخر لاصلة استخرج اي استخرج
ما يناسب المقام من امثال هذا من نكات التأكيد **قوله** ولذا ذكره بالاسم الظاهر - يعني ان
وضع الظاهر موضع الضمير يقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على ان امور القسمة غير الا
سناد المقيد بالخبر يرد عليه ان المتقرر والثابت فيما بينهم ان المعرفة اذا اعيدت معرفة
كانت الثانية عين الاولى كما قالوا في قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا
ان مع العسر الواحد يسرين لان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثانية
عين الاولى وان النكوة اذا اعيدت نكوة كانت الثانية غير الاولى فلا فرق بين الاتيان بالاسم
الظاهر ههنا وبين الاتيان بالضمير فانه يفهم من كل واحد منهما ههنا ما يفهم من الآخر
واجيب عنه بان قولهم المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول ليس على إطلاقه
بل هو مقيد بما اذا خلا عن قرينة المغايرة كما صرح به في التلويح ويجيب في باب التشبيه ايضا
تحت قول المصنف التشبيه الدلالة على المشاركة الخ وههنا قد وجدت القرينة المذكورة
وهي العدول عن الضمير كما هو مقتضى الظاهر الى الاسم الظاهر لانه لو كان المراد بالاسم الظاهر
ما هو المذكور سابقا ولم يكن المراد به ما هو مغاؤه لكان الواجب التعبير عنه بالضمير لعدوله
الى المذكور صريحا ولم يسمع التعبير بالاسم الظاهر كما لا يخفى وايضا قول المصنف فيا سيأتي
وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر قرينة مشعرة بالمغايرة فانه يدل على ان مورد القسمة مطلق
الاسناد لا الخبري للمذكور خاصة والله تعالى اعلم **قوله** ولم يقل اما حقيقة الخ وذلك
لان المتبادر من امثال هذه العبارة سيما في تقاسيم الاشياء هو الافصال بالحقيق او المانع
من الخلواذ باحدهما يصير الاقسام مضبوطة وهو فائدة التقسيم ومن المانع من الجمع اذ لا يعلم
به عدة الاقسام قطعا فلو اورد اما الدلت على انحصار الاقسام في الحقيقة والمجاز العقليين
والمصنف لا يقول به كما يدل عليه تعريفه الحقيقة والمجاز **قوله** فكانه قال الخ دفع لما يرد

رد انكار محقق او مقدر وكذا المجزئ عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد
تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون
كقولك للشيء وهو برءى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى
واحسنبت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى و عليه رب انى وضعتها
نشى ورب ان قولى كذبون ومن خصائصها ان تضيير الشأن معها حسنا

وهو ان قوله حقيقة مبتدأ وقوله منه خبره وقد تقرر فيما بينهم ان محط القائفة هو الخبر
لكونه مجهول لا مع انكرو قلت في هذا المقام ثم الاسناد الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان
كلما بمجدة الذوق لان الخبر انما يكون محط الفائدة لكونه مجهولا وكون الحقيقة بعض الاسناد
معلوم انما المجهول كون بعض الاسناد حقيقة عقلية ولا يفيد ما هو المقصود من هذه العبارات
وهو تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز العقليين و الى الخبر وحاصل الدفع ان المجاز والمجزئ
في مثل هذا التركيب مبتدأ وما بعده خبره كما اخبره الشارح في شرح الكشاف عند
الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وقد شيدوا كما نهك فيفيد ما هو
المقصود من هذه العبارة قوله وجعل الحقيقة المجاز اعراض على المصنف بان كلامه ههنا
مخالف للامامين الهاميين عبد القاهر والسكاكي حيث جعل الحقيقة والمجاز العقليين من
صفة الاسناد دون الكلام كما جعلها منه قوله كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح -
قال الشيخ في دلائل الاعجاز في حد الحقيقة العقلية كل جملة موضعتها على ان الحكم المقاد بها على
ما هو عليه في العقل واقع موقعه وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخبرجت الحكم المقاد بها عن موضعه
في العقل بضرب من التاديل قوله قال - اي المصنف في الايضاح واما اخبرنا في جواب عن
الاعتراض المذكور ما صله ان المخالفة من الائمة السابقين انما يعيد قبيحا اذا لم يكن لشكته
وقد وجدت النكتة ههنا كما ذكره بقوله لان نسبة الشيء الى ما صله ان تسمية مثل
هذا المجاز لحقيقة بالعقل لكون كل واحد منهما منسوب الى العقل لكونها مذكورة به لان الحاكم بان الا
سناد الى الربيع مثلا في قول الدهرى انبت الربيع البقل الى ما هو له وهذا اسناد في قول
الموحد اسناد الى ما هو له انما هو العقل لا الوضع واللغة كما هو في الحقيقة والمجاز اللغويين
ولا شك ان نسبة الشيء الذي يسمى بالحقيقة او المجاز الى العقل بنفسه على جعل المصنف
وعلى جعلهما لا شمال الكلام على ما ينسب الى العقل اي الاسناد فنجعله الاسناد متصفا بها كما
فعله المصنف اولى من جعل الكلام متصفا بها قوله يعني ان تسمية الخ دفع ما يورد من ان النسبة
الى الفاعل ما خوذ في مفهوم الفعل فكون الاسناد اليه حقيقة و الى غيره مجازا يكون مستفادا
من الوضع فان انبت مثلا موضع لان يسند الى المقاد والخيار فيكون اسنادا اليه حقيقة
لغوية لكونه مستعملا فيما وضع له لا عقلية و الى غيره مجازا لغويا وحاصل الدفع ان تعيين الفاعل
منسوب الى قصد المتكلم ومفروض اليه وهو مناط كون حقيقة او مجاز او العائد الى الوضع تعيين المعنى
وانه لا ثبات للحدث المقترن بالزمان للفاعل وما قيل من ان الفعل موضع لفاعل معين فعنا
كما في خواشي الجاهي انه موضوع لفاعل ما من حيث انه معين في التركيب وتعيينه في التركيب
ليس الا الى قصد المتكلم قوله فان قيل لم يذكر الخ اعراض على المصنف بالمخالفة عن صاحب
المفتاح فانه اورد بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان والمصنف اوردها في علم المعاني
مع ان كتابه ما خوذ من كتابه ومختصرة فلا ينبغي له ان يخالفه قوله قلنا في جواب عن الاعتراض

ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر وانه من يعمل سوءا وانه لا يفعل
الكافرون ومنهما تهمة النكوة لان تصلح مبتدأ كقولهم ان شواء ونشوة وخبب
البازل الامون وان كانت النكوة موصوفة تراها مع ان احسن ان دهرا يلف شمل
يسعدى بل زمان يهيم بالاحسان - ومنها حذف الخبر نحو ان ملاوان ولد او ان زيد
وان عمرو افلوا سقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجوز انتهى كلامه وقد يترك تأكيد الحكم
المنكر لان نفس المتكلم لا تساعدة على تأكيد لكونه غير معتقده او لانه لا يروج منه ولا يتقبل

المذكور حاصله ان محالته مبنى على انه ان الحقيقة والمجاز لعقليين من اقسام الاسناد و هو من احوال
اللفظ فقسمه ايضا يكون منها وقد يقتضيها الحال وانما فيكونان من الاحوال المذكورة في تعيين علم
المعاني قولهم وفيه نظر الى حاصله ان مجرد كون الحقيقة والمجاز لعقليين من الاحوال التي يقتضيها الحال
لا يقتضى دخولها في علم المعاني والالكان اللغويان ايضا اذ اخلين فيه لكونهما من احوال اللفظ وقد
يقتضيها الحال والمقام بل لابد في كونهما من المعاني ان يكون البحث فيه عنهما من حيث انه يطابق بهما
اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك فانه لا يبحث فيه عن الدواعي المقتضية لايضاد الحقيقة والمجاز لعقليين
ويمكن ان يجلب عنه بالانسان البحث عنهما ليس من حيث انها يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وما قيل انه لا
يبحث فيه عن الدواعي المقتضية فسلم لكن لا ضير فيه لان الدواعي لا يبراد الحقيقة والمجاز معلوم فيما بينهم وهو في ايراد
الحقيقة اشارة الى عبادت السامع وفي ايراد المجاز اشارة الى ذلك كما قال المصنف في الضبط الاجمالي مقتضى
الاحوال حيث قال ذلك اخطاب الذي مع خطاب الغني او اشارة الى كمال الاهتمام بظهور مضمون الكلام في الاول
وعدمه في الثاني واما الحقيقة والمجاز اللغويان فليس من احوال اللفظ فانهما نفس اللفظ عند المصنف
وكذلك الكناية فلذا اورد هاتين علم التباين قولهم والاف الحقيقة والمجاز اللغويان اي وان لم يعتبر الحقيقة لزم
دخول اللغويين ايضا في علم المعاني وقدم الجواب فتذكر قولهم اسناد الفعل او معناه - المراد
بالاسناد النسبة مطلقا ناقصة كانت فيدخل فيه نسبة المصدر المشتقة الى خواصها او تامة خبرية
او انشائية محقة اي غير المفرد من كافي نحو قام زيد ومقدم اي مفعلة كما في فعل الشرط وجزائه
والمراد بالفعل اسناد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي وهو الحديث والالكفي عن قوله او معناه
قولهم اي شئ - فسروا بالنكوة لانه لو فسره بالمعرفة لا فادان المسند اليه معتبر فيه التعيين من الرفع
لما ان وضع الموصول على ان يكون المخاطب يعصده بالصلة وهي ههنا انله والتعيين غير معتبر ولذا ذكر
في المجاز قال الى ملايس له قولهم فان الضاربة الى تطبيق المثال وانما ذكر قولهم بخلاف نهارة الى
لان الاشياء تعرف باضدادها قولهم متعلق بالتعرف اعني له - لنيابة عن الفعل او متعلق بما ملأ المستر الذي
هو استقر قولهم وهذا المبدخل فيه الى قال السيد السند توضع ما ذكره في هذا الموضع ان قوله ما هو له
يتبادر منه الى الفهم ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما طابق الواقع والاعتقاد معا وما طابق الواقع فقط
ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لا يطابق شيئا منهما فاذا زيد عليه قوله عند المتكلم كان
المطابق لهما باقيا على حاله اذ خلا في الحد ويخرج بهما يطابق الواقع فقط ويدخل به في الحد ما طابق الاعتقاد
فقط وكان ما لم يطابق شيئا منهما باقيا على حاله خارجا عن الحد فاذا زيد في الحد في الظاهر ودخل به في الحد
ما لم يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق شيئا منهما فظهر ان قوله ولكن بقي خارجا عنه ملا يطابق الا
اعتقاد وهو المطابق الواقع ام لانيه تغليب لان ما لا يطابق الاعتقاد ولا الواقع كان خارجا عن الحد

على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صا الكشاني قوله تعالى
 واذ القوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذ خلوا إلى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خابوا
 به المؤمنون جديرا باقوى الكلامين واؤكد هما لانهم في ادعاء عدد وث الايمان منهم
 لاني ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعد هم عليه لعدم الباعث المحرك
 من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوا على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة
 اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة

بقوله ما هو له ولم يدخل فيه زيادة قوله عند المتكلم فكان ما قيا على خروجه بخلاف ما يطابق الواقع دون
 الاعتقاد فانه كان دخلا فيه وقد خرج منه هذه الزيادة فنسبة بقاء الخروج اليه تغليب ورد بن هذا
 التوضيح مناف لما ينبغي عن قريب من قول الشارح بل جوابه ان ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند الحقيقة
 او في الظاهر فانه يدل على عدم تبادركونه في الواقع لانه اذا كان عند المتكلم اعم من ان يكون في الواقع او في الظاهر
 كان ما هو له اعم ايضا من ان يكون في الواقع او عند المتكلم اذ لا فرق بينهما في التبادر وعدمه والحاصل ان
 دعوى السيد ان ما هو له يتبادر منه كونه في الواقع وقوله عند المتكلم يتبادر منه كونه في الحقيقة لاني الظاهر
 كما يفهم من التوضيح الذي ذكره غير صحيحة لانه مناف لما سياتي من الشارح فهو محل الكلام على ما لا يرضى
 به فالجواب ان يقال ان ما هو له يحتمل الامرين ان يكون هو له في الواقع وان يكون عند المتكلم فاذا
 قيد بقوله عند المتكلم صار رضا ما هو له عنده قيد دخل ما يطابق الاعتقاد فقط ثم بعد التقييد به يحتمل
 ان يكون عند المتكلم في الحقيقة وان يكون في الظاهر فيبعد التقييد بقوله في الظاهر صار رضا دخل فيه
 ما لا يطابق الاعتقاد في الحقيقة وعلى هذا لا يجبي الاشكال الذي بناء السيد السند على توضيحه في
 قول الشارح لكن بقي خارجا لان قوله ما هو له لم يتعين انه ما هو له في الواقع حتى تكون تعقل الصوريين
 دافعة ثم خرجت بقوله عند المتكلم بل هو محتمل ثم عين المراد بالتعبير بالبقاء كما وقع عن الشارح
 لا تغليب فيه كما ظن السيد قوله وهو ايضا متعلق بالطرف الخ فالتقيد لم لا يجوز ان يكون قوله في الظاهر
 منعلا بقوله عند المتكلم قبل لانه ظرف لغو تكون عاملة الذي هو الطرف ايضا اعني له التائب عن الفعل
 ملفوظا فيكون العامل في قوله في الظاهر ايضا قوله له فالحاصل ان قوله له مفيد بالمفعول الاول اعني عند
 المتكلم لنيا بته عن الفعل عامل في الطرف الثاني اعني في الظاهر وتحرر عن الثبوت الذي هو متعلق
 الطرف اعني له يحتمل ان يكون عند المتكلم وان لا يكون عنده فقيده به والثبوت عند المتكلم يحتمل ان يكون
 في الظاهر وان لا يكون فيه فقيده به قوله بان لا ينصب قرينة في يرد عليه انه يفهم منه ان القرينة لا بد
 ان تكون بفعل الفاعل ونصبه اياها فلا يشمل قرائن الاحوال واجيبا عنه بان اراد بنصب القرينة
 ملاحظة لانهما على المراد فلا يرد ما يرد توضيحه ان المجاز مداراة على نصب القرينة وملاحظة اياها تكن
 لما كانت الملاحظة امرا خفيا او امرا على وجودها فلذا يعتبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجدها
 كما سياتي من قوله لوجود القرينة فلا يتوهم الثاني والنداء في قوله ومعنى كونه له ان معناه قائم به
 لانه مخلوق له كما يتوهم ظاهرا فلا يرد ان تعريف الحقيقة لا يكون جامعا لافرادها لكون الافعال كلها مخلوقة
 لله تعالى عند اهل السنة والجماعة وكذا الافعال الغير الاختيارية عند المعتزلة فلهذا كان قوله قائم به
 يوهم ان الوصف لا يكون الادجوديا حينئذ لا يكون التعريف جامعا لافراد الحقيقة كما لا يخفى دفعه بقوله
 ووصفه - اي سواء كان قائما به كالاوصاف الوجودية او منتزعا عنه كالاوصاف الانتزاعية
 الاعتبارية ولما كان هذا القول اعني وصفه هو محال لا يكون الوصف محولا عليه فلا يكون جامعا لخارج
 مثل العجبي ضرب اللص الجلاذ عن تعريف الحقيقة فان الضرب لا يحتمل على الجلاذ دفعه بقوله
 وحقة ان يستدل اليه - سواء صح حمل عليه او لا كما صرح به فيما سياتي عن قريب فالحاصل ان ذكر قوله
 ووصفه له بعد ذكر قوله قائم به تعميم بعد تخصيص وكذا ان ذكر قوله وحقة ان يستدل اليه بعد ذكر

و وفور نشاط وهو راجح عنهم متقبل منهم فكان مظنة التحقيق ومثنية للتوكيد
وقد تؤكد المحكم بناء على أن المخاطب ينبغي أن يكون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول أنك
لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا أنشهد أنك لو سؤل الله وإذا أردت أن تنبه
المخاطب على أن هذا المتكلم كاذب في ادعاء أن هذا الخبر على وفق اعتقاده
تؤكد المحكم وإن لم يكن مخاطبك منذرًا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى
إن المنافقين كاذبون وأما قوله تعالى والله يعلم أنك لو سؤل الله فأنما أكد الله

قوله ودفع له قوله سواء كان مخلوقا لله تعالى أو لغيره - الظاهر أنه مبني على مذهب
الاعتزال أي سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله تعالى نحو جن زيد أو لغيره نحو قام زيد ويمكن أن
يكون معنى قوله لغير الله أي على طريق الكسب فالاد بالخلق ما يشمل الكسب أو يكون معنى قول الشارح أي
سواء جرينا على مذهب أهل السنة من أن الأفعال كلها مخلوقة لله أو على مذهب الاعتزال من أن بعضها
وهو الأفعال الاختيارية مخلوقة لغيره أو جرينا على مذهب أهل السنة سواء كان الصدور والنسبة
اليه بالاختيار أم لا والمراد بالصدور الظهور فلا يرد أن الموضع والموت ليسا صادرين عنه فلا يصح التمثيل
بهما ويمكن أن يجاب عنه على تقدير أن يكون الصدور وبمعناه بأن النفي في قوله أو لا ليس متوجها إلى القيد
فقط كما هو الغالب بل إلى القيد والمقيد جميعا فلا يقتضي الأقوال باطل الصدور فيكون معنى قول الشارح
أو لا يكون صادرا عنه باختياره بأن لا يكون صادرا عنه أصلا كما أن يكون صادرا لا بالاختيار كحركة المرتعش
قوله كقول المؤمن أنبت الله البقل - قيل ينبغي أن يعتبر في هذا المثال وما بعده من قول الدهرية أنبت
الربيع البقل عدم إغناء المتكلم حاله عن المخاطب كيلا يحمل على المجاز وظنى أنه لا حاجة إلى تجديد الاعتبار
فإن التعبير عنه بالمؤمن والمجاهل مطلقا بدون التقيد يدل على الاعتبار المذكور كما لا يخفى والله تعالى أعلم
قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها - قيل عليه أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة ولا حاجة
إلى القيد الأول لأن المعتزلي إذا أخفى حاله عن المخاطب وقال خلق الله تعالى الأفعال كلها لا ينصب قرينة
على عدم إرادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الأمر حال المتكلم من كونه معتزلي أم لا
وأجيب عنه بأن مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله في نفس الأمر وحينئذ لا
لا يخفى أحد القيدين المذكورين عن الآخر لأنه إذا كان المخاطب عارفا بحاله في اعتقاده أو يكون المتكلم
مظهرا حاله لا تخفيا عنه كان كلامه المذكور مجازا عن الاقرار بالتمكين واعتقاده بأن المخاطب عارف
بحاله فنصب القرينة منه على أنه لم يرد به ظاهريه وكذا أظهر حاله له هذا إذا كان مناط الحقيقة والمجاز
على نصب المتكلم القرينة والحق أن المناط على وجود حاله نصب المتكلم القرينة وملاحظته أيها المالك
أمر أخفى إدراك الحكم على وجوده وحينئذ لا يرد الاعتراض إذا لا كيفية في القيد الثاني بل لا بد من ذكرها
فلا حاجة إلى الجواب المذكور فتأمل **فإن قيل** إن المعتزلي إذا ألقى قوله خلق الله تعالى الأفعال كلها
إلى شخصين عالم بحاله وجاهل بها يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا وهو كما ترى قلنا
لا استimal فيه بالنظر إلى شخصين وإنما المستحيل أن يكون بالنظر إلى شخص واحد **فتولى**
وهذا المثال غير مذكور في المراجع به الشارح أن عدة هذا الإسناد من أقسام الحقيقة عند المصنف
وجعله مما يصدق عليه تعريفه للحقيقة مما لا يصح لأن الحقيقة العقلية عند المصنف منحصرة في الأقسام الثلاثة
المذكورة في المتن لأنه لو كان هذا القسم من أقسامه المذكورة أيضا لكون المقام مقام البيان وحاصل الرفع
أن هذا القسم مندرج في التعريف المذكور فيه إلا أنه لم يذكر مثاله لقلة وجوده لا لعدم كونه من

فما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الابهام والا فال مخاطب عالم به وبلازم من متامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما هجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا هجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعض حقيقة عقلية وبعض هجاز وبعض ليس كذلك وجعل الحقيقة

اقسام الحقيقة فان المصنف صح في الايضاح بان الحقيقة العقلية اربعة اضراب وورد الا مثله الاربعة الثلاثة المذكورة ههنا في المتن وهذا المثال المذكورة الشرح ويمكن ان يقال ان المثال لهذا القسم غير متروك بل هو مندرج في المثال الثالث المذكور في المتن بان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يجبي انت تعتقد انه لم يجبي سواء كان مطابقا للواقع او لا فيكون مثال للقسمين ما لا يطابق شيئا منهما وما يطابق الواقع دون الاعتقاد الا انه لما كان الاندراج المذكور في غاية الخفاء والمثال يورد للايضاح لم يكتفى به الشارح وذكره مثلا واضحا لان المصنف الشارحين الايضاح وقال هذا المثال غير مندرج كما اكتفى به المصنف لان اللائق بالمتون الاختصار والاندراج والله تعالى اعلم قوله خاصة - اخذ من تقديم المسند اليه وهو انت على المسند الفعلي وهو تعلم فانه يفيد الاختصاص نحو اناسعت في حاجتك قوله بتقديم المسند اليه - فان تقديمه على المسند الفعلي قد يفيد الحصر قوله احتراز عما اذا كان المراد اصله انما قلنا في المثال المذكور ان المتكلم خاصة يعلم انه لم يجبي فانه اذا كان مخاطبا ايضا عالما بانه لم يجبي لما تعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين كما ذكره الشارح اعترض عليه بانه بعد التقيد بقوله وانت تعلم انه ايضا لا يتعين كونه حقيقة لانه اذا لم يكن مخاطبا عالما بانه لم يجبي يجوز ان يكون عالما بان المتكلم قد اعتقد انه لم يجبي وحيث يكون مثلا للبحار لوجود القرينة الصارفة اعني علم المخاطب بعلم المتكلم بانه لم يجبي ولا دخل في القرينة كون المخاطب ايضا عالما بانه لم يجبي موافقا لما اعتقد المتكلم اجيب عنه بان علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يجبي لا يمكن ان يتحقق بدون علمه بانه لم يجبي فانه التماس طبع اذا كان عالما بان المتكلم عالم بانه لم يجبي كان عالما بان هذا الحكم مطابق للواقع فلا يتصور انه غير عالم بانه لم يجبي الا اذا كان المراد بقوله وانت تعلم انت تعتقد مطابقا كان للواقع اولا وقد علمت انه حيث يكون المثال الذي حكمه الشارح بانه متروك مندرجا في هذا المثال فلا يصح قوله بانه متروك بل يريد الشارح بالعلم معناه المشهور والمعتبر فيه المطابقة للواقع تبعا للايضاح وفصيح حكمه بانه متروك وحيث يكون علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يجبي مستلزم ما لعلمه بانه لم يجبي لان العلم بطابقة الحكم للواقع يستلزم الاعتقاد بان الحكم فيه انه قد عرفت تحت قول الشارح وهذا المثال غير مندرج كوراء الشارح لا ينكر الاندراج الا ان الاندراج كونه في غاية الخفاء لا يسبق اليه الذهن حكم بان هذا المثال متروك في المتن فافهم والله تعالى اعلم قوله والاول لا يكون اسنادا الى وما ذكرنا من ان مناط الحقيقة والمجاز على وجود القرينة لان نصب المتكلم القرينة وملاحظة اياها لما كان امرا خفيا اذ ير الحكم على وجودها لان وجودها منظمة للنصب والملاحظة فيعتقد بهما وان لم يوجد في الواقع نصب من المتكلم وملاحظته اياها لان المدار على ما يفهمه المخاطب كما يشير اليه قول الشارح بخلاف الثاني لان المخاطب لما لم يعلم اندفع ما ورد من ان المفهوم من قوله الاول لا يكون اسنادا الى ان هذا القسم لا يكون حقيقة قطعا وليس كذلك لان التعبير السابق بقوله عند المتكلم في الظاهر قد يتناول هذه الصورة

والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبت الشيء الذي يسمى حقيقة او مجاز الى العقلي على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما الاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية اسناد حقيقة انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والمحكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شئ يحصل بقصد المتكلم دون وضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بوضع

اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم وهو ان لا يكون المتكلم عالما بان المخاطب عالم بانه لم يجيء ويكون بحيث يخفى حاله منه ووجه الاندفاع ان ما هو مناط كون الاسناد مجازا موجود ههنا وهو وجود القرينة كما قال لوجود القرينة الصارفة وهو علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يجيء وما هو منتفد وهو نصب المتكلم اياها ليس بمناط للمجاز فانهم والله تعالى اعلم **قوله** الى ما يكره - اي الى المحاجة وقلة الكياسة وكثرة البلاء **قوله** بناء على سهو او نسيان - اعترض السيد السند بما حاصله ان السهو والنسيان لا يتصور في الشهوات الا بعد العلم لان السهو زوال الصور عن المدركة دون المحافظة ولهذا يتنبه صاحبه باذني تنبيهه والنسيان زوالها عن المحافظة والمدركة ولذا لا يتنبه باذني تنبيه فاذا فهم المخاطب ان المتكلم سأل لوشي فقد علم ان المتكلم عالم بانه لم يجيء وهو عين القسم الاول وكلامه في القسم الثاني واجاب عنه بان الاعتبار علم المتكلم بذلك حال تكلمه اي يعلم المخاطب ان المتكلم عالم حال تكلمه بعدم مجيئه فلا يمكن ان يتوهم سهو او نسيان في القسم الاول بل في الثاني نعم يتصور في الثاني وهو ان لا يكون المخاطب عالما بعلم المتكلم حالة تكلمه بانه لم يجيء لا يخفى ان هذه الحالة انما تتصور بالنظر الى حال المخاطب لانه لا يعلم حال المتكلم واما بالنسبة الى المتكلم فلا يتصور في حالة تكلمه الا سهو او النسيان اذ المفروض ان المتكلم عالم بانه لم يجيء قبل المتكلم حالة ثالثة هي جملة ابتدء الالان الثاني فبيان احد هوان لا يكون عالما بصله اصلا لا بعلمه في حال المتكلم ولا بعلمه قبل المتكلم وهو المعنى بجمله ابتداءا وحينئذ لا يتصور فهم السهو والنسيان واثنيهما ان يكون عالما بعلمه ابتداءا قبل المتكلم ولم يكن عالما به حال المتكلم وحينئذ يحمل على انه سهو او نسيان واذ كان كذلك فاولى ان يصح بالحالة الثالثة انتهى حاصل كلامه مع التوضيح والزيادة ويكن ان يجاب عنه بان المفهوم عما سياتي من كلام العلامة في توجيه قول السكاكي غير مشوب بتجاوز سهو ونسيان ان السهو يطلق ولا يبعد ان يكون قوله في المشهور اشارة الى انه يطلق بمعنى آخر على الجمل الابتدائي فيمكن ان يكون المراد بالسهو والنسيان هذا المعنى فلا يقتضي السهو والنسيان بهذا المعنى علم المخاطب بعلم المتكلم بانه لم يجيء فلا يرد الاعتراض الاول والثاني فتأمل والله تعالى اعلم **قوله** انما عدل عن تعريف صاحب المفتاح الخ دفع ما يرد على المصنف من ان كتابه لخص لكتابه ليلفتي له ان لا يخالفه وحاصل الدفع ان المصنف غير تابع لاحد في امثال هذا الالان من التسمية الفع ومذهبنا ان الحقيقة صفة للاسناد لا للكلام كما هو عند السكاكي لان انصاف الاسناد بالحقيقة بلا واسطة وانصاف الكلام بها بواسطة لان الاسناد الذي هو جزؤه متصف بهما وايضا تعريف صاحب المفتاح غير مطرد كما بينه الشارح من ان الاسناد الذي هو الكلام المفاد الى المركب الذي افيد به ما ثبت عند المتكلم من النسبة فيه سواء كانت تامة او غير تامة يشمل الحقيقة باقسامها التي موزع **قوله** من الحكم فيه - اي من الحكم الكائن فيه احتراز عن الحكم اللازم

بل بمن قصد اثبات الضمان والخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالإسناد ينسب إلى العقل بلا واسطة والكلام ينسب إليه باعتبار أن إسناداً منسوب إليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والجزاء العقليين في علم النبي كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه دخل في تعريف علم المعاني دون النبي فكانه مبني على انه من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجديد عن التوكيد وفيه نظر لأن علم المعاني لما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ

للكلام وهو لازم فائدة الخبر فما قيل الادلى حذف فيه لانه مستغنى عنها لا وجه له قوله والمصنف للإسناد فيه نقد يراهي صفة للإسناد فلا يلزم العطف على معرولي عاملين مختلفين مع عدم تقديم المجرور على المجرور انما يلزم لو كان العبارة والمصنف الإسناد قوله مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً قيل لأن المسند اذا المرين فعلا ولا معناه لم يكن فيه اقتضاء ما يسند اليه حتى اذا اسند الى مقتضا كان حقيقة واذا اسند الى غير كان مجازاً بخلاف الفعل وما في معناه فان فيها هذا الاقتضاء وفيه انه لا اقتضاء في الفعل فان انبت مثلاً انما وضع للانبات دون غيرها اما المنبت ما اذا فلا الامن جهة العقل ويستوى فيه الفعل وغيره **قوله** وكفاك - اي ما دليل على ما يستفاد من الكلام السابق وهو ادعاء ان امثال هذا الإسناد متصف بالحقيقة والمجاز في اصطلاحهم قول الشيخ فانه من ائمة الفن الذين يستشهد بقولهم **قوله** كجاجة وضعتها في اي بنيتها على ان الحكم المفاداة بها كائن على الوجه الذي هو كائن على ذلك الوجه عند العقل - **قوله** واقع موقعه - خبر بعد خبر لان فائدة اشارة الى وجه التسمية بالحقيقة العقلية لئلا ان الحكم المفاداة بها واقع موقعه الذي له عند العقل **قوله** تجرد عنه - اجيب عنه بان المصنف بصد دخوله وجهه ولا يشترط كون المسند فعلاً معناه ولا يقول بمحصن الإسناد في الحقيقة والمجاز فان الإسناد في امثال هذا الكلام واسطة فلا يضر خروجه الا ان يقال مقصود الشارح ان اصطلاحه مخالف لاصطلاح القوم فانهم يطلقون على مثل هذا الكلام حقيقة وعلى تعريف المصنف يخرج مثل هذا الكلام عن الحقيقة ويمكن ان يقال ان المصنف من ائمة الفن غير تابع لاحد في كثير من المواضع **قوله** والاعتذار الى اي ما قيل في الجواب عن جانب السكاكي انما ترك التقيد بقولنا في الظاهر مع كونه مراد اعتماداً على ما ذكره في تعريف المجاز فانه ذكر في تعريفه قيد التأمل فيفهم منه انه لا تأمل في تعريف الحقيقة لتقابلها واذا المرين فيه تأمل ونصباً قوين على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده **قوله** فما لا يلتفت اليه اذ ترك قيد في التعريف محل بطردة والبناء على فهمه مما ذكره في تعريف مقابله لا يليق في التعريفات نعم ذلك يكون في الخطايات والمخادرات **قوله** بل جوابه ان لا يسلم الى حاصله ان ما عند المتكلم يحتمل ان يكون معناه عند المتكلم في الحقيقة ويحتمل ان يكون ما عنده في الظاهر وليس نضائي كونه عند المتكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم صدق الحد على ما ذكره ولا يكون التعريف منعكساً ويرد عليه انه على هذا يلزم الاجهام في الحد وان ما ذكره المعترض انما دخل في الحد على احتمال دفع الشارح **بقوله** بل دلالة الى فانه حينئذ لا يجهل ولا احتمال اعترض السيد السيد حيث قال من انصف من نفسه اعترف بان المتبادر من قولنا الحكم عند المتكلم كذا انه كذا لك بحسب اعتقاده الا ترى انك اذا قلت عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا ركون في مال الصبي يفهم منه انه كذا لك في اعتقاده حقيقة - اما انه لا اطلاع على السر كذا لا يقدح في تبادل المعنى المذكور الى الاذهان واطلاق الالفاظ في الحد ودعى خلاف ما يتبادر منها مفسد لها انتهى ومقصود السيد منه ان الاعتراض بحاله غير مدفوع بهذا الجواب ثم قال بعد هذا

مقتضى الحال ظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية
فلا يكون داخل في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند
اليه والمسند وهي اي الحقيقة اسناد الفعل او معناها كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون
المسند فيه فعلا او معناها لقولنا الحيوان جسم الى ما اي شئ هو اي الفعل
او معناها له اي لذلك الشئ كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد غمرا والمفعول

الكلام معترضا على نفسه ويفهم منه الاعتراض على الشارح ايضا بوجه آخر حيث قال فان قلت ما عند المتكلم
ينقسم على قسمين الى ما عند في الحقيقة وما عند في الظاهر فيكون اعم منهما فلا يتبادر منه احدهما فلا يصح
ما قاله من ان المتبادر لما عند المتكلم انه كذا في اعتقاده حقيقة وكذا لا يصح ما قال الشارح من قوله
بل دلالة على الثاني اظهر من الاول اجاب عنه بقوله قلت انقسامه اليهما لا يقتضي عدم التبادر فان الوجه
ينقسم الى الخلابي والذهني اذا اطلق يتبادر منه الخارجي وكذا الكالوضع ينقسم الى ما يكون بتأويل
وما يكون بتحقيق واذا اطلق يتبادر منه ما هو بحسب التحقيق ثم قال معترضا على هذا الجواب
بقوله فان قلت كيف يصح ذلك ودلالة للعالم على خصوص بعض افرادة واجاب بقوله قلت
الظاهر ان اللفظ حقيقة في ذلك المعنى المتبادر منه ومجاز في الآخر توضع الجواب ان اللفظ المنقسم
معناه الى الافراد كلفظ ما عند المتكلم ههنا او لفظ الوجود او الوضع في تقسيم مدلوليهما الى
افرادها حقيقة في ذلك المعنى المتبادر منه ومجاز في الآخر ويروى عليه انه لا يصح تقسيمه حينئذ
للزوم تقسيم الشئ الى نفسه وادى غيره اجاب عنه بقوله وان صحة التقسيم انما هي باعتبار
اطلاقه على معنى ثالث وهو ما يطلق عليه هذا اللفظ يتناولهما من باب عموم المجاز وان جعل حقيقة
في القدر المشترك بينهما فسيب تبادر احدهما كثرة اطلاقه على القدر المشترك في ضمنه حتى صار كانه
المعنى الحقيقي انتهى ما قال السيد مع الزيادة والتوضيح واجيب عن اعتراض السيد المسند بان قوله
من انصف من نفسه اعترف الى ليس بانصاف بل الانصاف ان لفظ ما عند المتكلم لا يدل الا على ثبوت
عنده وحصوله في الجملة وذلك لانه ظرف مدلوله مجرى الثبوت والحصول في الذهن واما كون هذا
الحاصل معتقدا له في الواقع فلا فانه معنى لا يدل الاستيفاد من اللفظ اصلا وكيف اطلع عليه حتى يفاد
باللفظ نعم يدل على انه يعتقد بحسب حاله الظاهر لان الظاهر عنوان الباطن فاعتقاده له المدلول
عليه انما هو بحسب الظاهر لا في الواقع واما قوله الا ترى انك اذا قلت عند ابي حنيفة رضي الله
فعلى عنه لا زكوة في مال الصبي يفهم منه انه كذا في اعتقاده حقيقة ففيه ان هذا الفهم مستفاد
من القرينة وهي كون القائل مجتهدا مبينا لما ادى اليه رايه لا من نفس اللفظ فعند ابي حنيفة
كعند المتكلم من حيث ان اللفظ لا يدل الا على ثبوت عندة وحصوله في ذهنه في الجملة ومن
حيث ان الاعتقاد انما هو بحسب الظاهر ويفاوت من حيث انه لا قونية دالة على انه في اعتقاده
حقيقة في قولنا عند المتكلم بخلاف عند ابي حنيفة فان فيه قونية كما مر وما قوله واما انه لا اطلاع
على السر او فذلك لا يقدح في تبادر المعنى المذكور فجوابه ان السيد المسند فهم من كلام الشارح
انه يقول ان ما عند المتكلم لا يتبادر منه الحقيقة لا من نفس اللفظ ولا من خارج كما يدل على
هذا الفهم رد السيد المسند على الشارح يقول ان ما عند المتكلم لا يتبادر منه الحقيقة من نفس
اللفظ بدليل عدم الاطلاع على السر فان من قال عند فلان كذا اذا لم يطلع على سره بركة فلان كيف
يأتى باللفظ الدال على انه يعتقد في الواقع واما قوله ما عند المتكلم ينقسم الى ففهم انه كانقسام

فيما بني له نحو ضربا عمو فان الضاربة لزيد والمضربة لعم وبخلاف نهار صائم
فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه
ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد
بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل ومعنا
له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان

العين الى الجارية والبا صرة فانه ترد يد والتقسيم ضم قيود الى امر مشترك وهما ليس كذلك
وما قال السيد ان صحة التقسيم باعتبار اطلاقه على جميع ثالث الخ ففيه تكلف لا يخفى لان الكلام ليس
في بيان اطلاقات ما عند المتكلم ولا ينبغي ان يقال ان قولنا ما عند المتكلم من قبيل المشترك المعنوي
فانه موضوع للمعنى الواحد وهو ما حصل عنده ظاهرا وحينئذ لا اشكال في صحة التقسيم
قوله اما الاول فلصدة الخ قال السيد السند وذلك لان الاقبال والاد بارهان ثابتان
للتاقتة من حقهما ان يسند اليها فيصدق على اسنادها اليها ان اسناد معنى الفعل الى ما هو
له فانه رج في تعريف الحقيقة مع انه مجاز بانص عليه الشيخ ثم اعترض على كون هذا الكلام
مشتقلا على المجاز العقلي بقوله فانتقلت المجاز العقلي اما اسناد الى ما هو له او يشتمل على اسناد
اليه فلا يصح ان يعد منه ما هو اسناد الى ما هو له او ما يشتمل على اسناد ما هو له قيل لا وجه لهذا
السؤال فانه صريح في المفتاح بان المجاز العقلي عند اصحابنا كل جملة اخرجت الحكم المفاد بهما عن
موضعه في العقل بضرب من التأويل ولا شك ان الحكم المفاد بقولها انما هي اقبال وادبار وهو
الحكم بالاتحاد بين الناقية والاقبال والادبار خارج من موضعه في العقل بتاويل انها صارت
بسبب كثرة الاقبال والادبار كانهما عينها وجمعت منهما فهو مجاز لا شبهة فيه فقوله ان المجاز العقلي
اما اسناد الى غير ما هو له والكلام المشتمل عليه كلام لا معنى له لانه عند الاصحاب غير صحيح لانه لا
يشتمل الا اسناد لما هو له اذ اخرج الحكم المفاد به عن موضعه كما في هذا المثال وكونه عند المصنف كذلك
لا ينفع لان الشارح م معترض على تعريف الحقيقة بانه يدخل فيه ما هو مجاز عند القوم فهو غير مانع
ولا حاجة الى ما اجاب به بقوله قلت الاقبال وان كان صفة للناقية قائمة بها لكنه غير محمول عليها
مواطاة فاذا قيل اقبلت الناقية كلاسناد حقيقة واذا قيل هي اقبال كان مجاز لان الاقبال
بطريق الحمل انما هو لاخراجه فاذا حمل عليها فقد حمل على غير ما هو محمول عليه حقيقة خلاصة الجواب
ان الناقية غير ما هو له بهذا الاسناد للحمل وان كان ما هو له بالاسناد القياسي وفي هذا الجواب مع
عدم الاحتياج اليه لعدم ورود الاعتراض كما عرفت ان المتبادر من قولنا ان يسند الى ما هو له
او الى غير ما هو له كون ما هو له وغير ما هو له قبل ان يسند اليه لا كون ذلك بعد ان يسند اليه
والناقية ما هو له قبل الاسناد لان الاقبال من صفتها ثم قال بعد الجواب المذكور ويظهر لك من
هذا انه لو قيل معنى تعريف الحقيقة هو ان يسند الفعل او معناه الى شئ هو ثابت له على وجه
اسند اليه اندفع الاعتراض ايضا اي يظهر لك من كون شئ واحدا ما هو له وغير ما هو له
باعتبار اسناد بين انه لو قيل معنى تعريف الحقيقة الخ اندفع الاعتراض لان اسناد الاقبال الى الناقية
ههنا على وجه الحمل وليس هو ثابت لهما على وجه الحمل وانما هو ثابت على هذا الوجه لاخراجه فيكون

لا ينصب قريته على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كون له ان معناه قائم به وهو
له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختيار
كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا يخرج ما يكون المسند
فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت
الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما
يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى

فما زاد ليس بسند اليها ههنا على وجه القيام يكون حقيقة والله تعالى اعلم قوله فاما هي اقبل وادبار
المصراع الخمسة من قصيدة يرثى بها اخا هاضما حيث تقول فاما تجول لولا تعذيب به لها حنينان
اصغاد الكبار ترع ما رعت حق اذا اذكوت فاما هي اقبل وادبار ويروي المصراع الاول
لا نسيم الدهر منه كلما ذكوت لا تسمن الدهر في ارض وان ريعت فاما هي تخنن وتسجاسه
يوما بوجد مني يوم فارقتي صخره لله هو اخلاء وامرار وان صخر الكافينا وسيدنا وان صخر
اذا نشئوا الحمار ويروي وان صخر المقدام اذا ركوا وان صخر اذا المشتوا العقارب اغرا بلج
تأتمل الحدائق به كانه علم في راسه ناره ويروي المصراع الاول - وان صخر التاتم الملهة به
البحر الناقة التي يموت ولدها هو صغير والتوان يخبر ولد الناقة ويحشى جلد نانا وشمها
ما او غيره من اوراق الاشجار ويد في من امه لتدر عليه تسليا منها به قولها تعذيب
من الاطافه وهي الامام وصير تعذيب راجع الى الجول والجور في به الى البود الاصغار والاكبار جعل الشيء
صغيرا كبيرا وها ههنا بمعنى المفعول بيان للحنين وترع اي ترى واذكوت اي تدبوت
ولدها اصله اذ تكوت فاما هي اقبل في الحان الناقة قلقة تقبل وتدبر من شدة ما بها من الرعدة واللا
صلماب والقلق الشديد والحاصل ان الناقة للذكورة اذا اغفلت رعت واذا ذكوت فقد ولدها
لم يرها قرابا بل تطلب ولدها مقبلة ومدبرة فجعلت اقبالا وادبارا لكثرتها منها قوله
وان ريعت - نائب الفاعل ضمير الى الارض يقال ريعت الارض فهي مربعة وهي الارض التي اصحابها
اول مطر الربيع وحنان وتجاه يقل حنت الناقة اذا طربت في اثر ولدها فاذا مدت الحنين
وطربت قبل سبب بالحجم وقولها باوجد خبر ما في وما الجول والوجد الحزن قولها وللدهر اخلاء
وامرار - يقال اهل الشيء امره اي جعله حلوا مرأى الدهر يا في بحبته بالمحسوب وبمشقة بالكرو
قوله اذ انشئوا - اي اذا دخلنا في الشتاء وانما قالت اذا نشئوا الحمار لان الحمار في زمان الشتاء والاطفال
فيه اشد مؤنة قوله والمقدم - سألغة في الاقدام في الجودب قوله اغرا - اي المشهور وقولها
البحر - اي البعيد ما بين الحاجبين الذي ليس باخرن وهذا في يدح به قوله علم اي جبل قوله
وليس ايضا على حذف المضاف اراد لما اجيب به من جانب المصنف ان قولها فاما هي اقبل و
ادبار على حذف المضاف اي هي ذات اقبال وادبار وحينئذ يكون الاسناد الى ما هو له بالا
سناد والجملي فانه بعد تقدير المضاف يعم الجملي ايضا وحاصل الود انه على ذلك التقدير يكون الكلام
خارجا عن رتبة البلاغة فان المقصود من هذا الكلام سرعة الاقبال والادبار فكانها عين الاقبال
والادبار مبالغة وذا لا يحصل على ذلك التقدير والله تعالى اعلم قوله الى شئ مغسول - اي
قال عن الموايا والخصوصيات حينئذ تخلو عن المبالغة المقصودة فصارا كالشئ المنقوش
غسل فذهب نقشه المستحسنة قوله النسابة - اي العالم بالانساب والعالم بخصوصيات
المعاني ومزيها والتاء للمبالغة قوله ومعنى تقدير المضاف ان بيان لنا ويل الكلام من قال

الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند التكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذکور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قوله جاءني زيد وانت اى والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عندة في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه

بتقديم المضاف صيانة للكلام عن البطالان قوله ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملا بس - لان اسناد الفعل الى ما يتعلق له به ليس مما يعتد به بل ينسب قائل الكلام الذي يشتمل مثل هذا على الاسناد الى ما يكره قوله اى الى فاعل او مفعول - اى الى فاعل نحوى فيما بنى له او مفعول نحوى فيما بنى له والاستناد الى هذا الكلام انما هو اسناد الى المبتدأ وهو ليس بفاعل ولا مفعول نحو بين فلا يكون عندة حقيقة ولا حجازا قوله هو له - اى المسند كائن لذالك الفاعل او المفعول وحقة ان المسند اليه فلا يرد ان الاسناد الى الفاعل والمفعول به النحويين تحقق في الحجاز فلا يكون التعريف مانعا قوله على صرح به فيما سيأتي - اى القرينة على ارادة الفاعل والمفعول من كلمة ما نصريح به حيث قال فاسناد الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيًا له حقيقة ويورد عليه ان التعريفات لا يستفت فيها الى امثال تلك القرينة الخفية اجيب عنه بان القول بخفاء القرينة غفلة عن قوله فيما سيأتي حيث قال وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله ملا بسات شتى فانه اذا كان تفسيرها لها كان من تحتها فكيف الخفاء وما ذكرنا من انه تفسير للتعريف ومعلوم ان المطابقة واجب بين التفسير والمفسر وحينئذ يكون التعريف خاصا بالفاعل والمفعول فيكون المعنى كذا الك الذي دفع ما قيل في الاعتراض على الشارح ان اللزوم مما صرح به ان الاسناد الى الفاعل والمفعول به حقيقة ولا يثبت به ما رايه من ان الاسناد الى المبتدأ ليس بحقيقة ولا يجوز وما يثبت به ما قصد به وهو ان كل حقيقة لابد ان يكون اسنادا الى الفاعل او المفعول لا يلزم مما صرح به وحاصل الدفع ان الشارح لا يدعى ان ما سياتي بنفسه يدل على ان كل حقيقة لا تكون الاسناد الى الفاعل او المفعول كما فهم المعترض وقال ما قال بل يريد ان ما صرح به يدل على ان المراد بكلمة ما هو الفاعل والمفعول وما كون كل حقيقة كذلك فلا ن ما صرح به تفسير للتعريف والمساوات لازم بين الحد والمحد كما مر وهما بحث من وجهين احدهما ان المراد فيما سياتي الفاعل والمفعول به الحقيقيان لا اللفظيان النحويان لان الاسناد الى الفاعل والمفعول به النحويين متحقق في الحجاز والمراد بهما ههنا النحويان ليخرج المبتدأ فلا يصلح ما سياتي لان تكون قرينة على ان المراد بهما النحويان واجيب عنه بان المراد بهما فيما سياتي النحويان لا الحقيقيان المقابلان للاصطلاحيين النحويين فلا اشكال في كونه قرينة وتحقق الاسناد الى الفاعل والمفعول النحويين في الحجاز لا يضر لانه قد مر ان المسند ان كان كائن لذالك الفاعل او المفعول النحويين وحقة ان المسند اليه كان لا سناد حقيقة والا كان حجازا والوجه الثاني من البحث ان المفهوم من قوله في بيان دفع اعتراض المصنف من السكاكي وكفاك قول الشيخ عند القا هو ان كلامه حجة على المصنف ويعترض عليه الخافضة فكون الاسناد الى المبتدأ خارجا عن القسمين عند المصنف لا يدفع للاعتراض تصحيح الشيخ بكون المثال المذكور من قبيل المجاز العقلي فانه اد اسم للشيخ ان الاسناد الى المبتدأ مجاز في نحو انما هي اقبال واد بقر كونه غير ما هو له لزمه ان يسلم ان الاسناد الى المبتدأ حقيقة اذا كان لما هو له نحو اقبال لنا قة اقبال واد بارها دبار واجيب عنه

حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون مخاطب مع علمه بانه لم يحكي عالما بان المتكلم يعلم انه لم يحكي والثاني ان يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارقة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينصب قائله الى ما يكره كما صرح به بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يحكي يفهم من

بان كلام الشيخ لا يكون حجة على المصنف / فانه ايضا من ائمة الفن فليس له اتباعه بل هو يخالف في كثير من الواضع عن السككي والشيخ ولا نسلم ان قول الشارح وكفاك قول الشيخ يدل على ان قول الشيخ حجة عليه لانه ذكر كلام الشيخ بسند المنع عدم تسمية القوم لقولنا الانسان جسم حقيقة ولا شك ان قول الشيخ حجة كافية في التسمية ولو سلم فان كلام الشارح فيما تقدم انما هو بالنظر الى الظاهر المشهور من كونه اما في الفن الواجب اتباعه لمن بعده وهذا الجواب مبني على ما هو الحق الواقع وهو كونه ايضا من الائمة غير تابع لاحد والله تعالى جلالة اعلم قولنا والاسناد الى المبتدأ ليس بحقيقة ولا مجاز - اى مطلقا سواء كان اسناد جملة اليمواسم مشتق او جامدا فافقيل هل كان لما ذهب اليه المصنف واختار ما اخذنا من كلام من تقدم من ائمة الفن او قول مخترع قيل لعلنا اخذنا من ظاهر عبارة الكشاف حيث قال او لا تفسير هذا ان للفعل ملاسبات شتى يلابس الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناده الى الفاعل حقيقة وقد يسند الى هذه الاشياء على طريقتي المجاز وقال ثانيا الاسناد المجازي ان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذي هو له في الحقيقة فان اقتصاره في الموضوعين على ذكر الفاعل بوجه ان الحقيقة والمجاز من صفات اسناد الفعل فالحق به معناه لانه في حكمه وبقي ما عداها خارجا عنها وقد وجه هذا المذهب بان الفعل مشتمل على النسبة فان اعتبر ان النسبة اما في مكانها سميت حقيقة او في غير مكانها سميت مجازا واما المشتق في نحو زيد ضارب فنسبة الى ضميره بوصف بهما بخلاف نسبة الى المبتدأ لكونها غائبة عنه وكذا الجملة الفعلية في نحو زيد يضرب فان النسبة بين اجزائها توصف بهما دون نسبتها الى المبتدأ لما ذكره قوله واما الثاني اى عدم انعكاس التعريف الذي ذكره المصنف / قوله فلعدم صدق الخبر لان ضميره هو فيما هو له راجع الى الفعل فالمبتدأ ان يكون ذاك الفعل قائما به ووصفاله فيلزم خروج الحقائق المنفية لعدم كون الفعل فيها ووصفاله اسناد اليه لا في الحقيقة ولا في الظاهر قوله وان اردنا ان اسناد الفعل الخ دفع لما يتوهم ان يجاب به عن السؤال المذكور من ان اسناد نفس الفعل وان لم يكن اسنادا الى ما هو له لكن اسنادا من حيث النفي اسنادا الى ما هو له لكونه من حيث النفي ووصفاله قائما به وان لم يكن كذلك من حيث الاثبات فلا يحتل عكس التعريف الذي ذكره المصنف / لشقوله تلك الحقائق وحاصل الدفع انه لو اريد ذلك لزم دخول المجازات المنفية في الحقيقة كما في قوله ما صام يوحى وما نام يلى قوله قال الساعون فتمت وما ليل المطي الخ دفع به توهم كون المثالين موضعين غير واقعين في كلام من يستشهد بقوله صدر البيت لقد لمتنى يا ام غيلان في السراى : غيلان بفتح الغين كنية المرأة التي لامته والسر بالضم سيرا آخر الليل وتمت خطاب هذه المرأة والمطى جمع مطيبة وهي الناقة التي تركب وقوله وما ليل المطى جملة عالية والمعنى لمتنى في السراى وتمت انت وتكت اللوم وما ليل المطى بنا ثم

ظاهرة انه اسناد الى ما هو له عند بناء على سهو او نسيان واما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المقادير ما عند المتكلم من الحكم فيه لأمور الأول انه جعلها صفة للكلام والمصنف ^{صفة} للأسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المقادير بها على ما هو عليه

اي ليس للمنى نائمة في ليلها لان الادعاء تناقض ولا تستريح من السيرة فصدت اظهار القوة والمجادة وانه لا يقبل يوم ١٢ احد والنشأ هذ فيه انه مجاز على لانه اسناد النوم الى الليل وهو في المعنى للمنية قوله وحاصل الاشكال ان الاسناد المذكور في ما يتوهم من ان التعريف الذي ذكره المصنف انما هو للحقائق المثبتة كما يدل عليه قوله في التعريف اسناد للفعل او معناه او ليس في الحقائق المنفية الاسناد بل فيه وحينئذ لا يرد الاعتراض المذكور لان ما هو من افراد الحقيقة المعرفة فهو مندرج في تعريفها وما هو ليس بمندرج في التعريف ليس من افراد المعروف وحاصل الدفع ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي فالعرف اعم كما يدل عليه عدم تعريف المصنف للحقائق المنفية بغير هذا التعريف والمنفى في الحقائق المنفية انما هو الاسناد بالمعنى الأول لا مطلقا فالاعتراض وارد لان اثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر وهو اثبات الفعل لما هو وصف له واما نفي الفعل عن ما هو له ان يريد به النفي عما نفس الفعل وصف له خرج الحقائق المنفية وان اريد عما في الفعل وصف له دخل الجواز المنفية قوله وجوابه ان معناه انما هو اسناد الى ما هو له ان يكون الفعل ومعناه وصف له وقائمه اما ابتدأ كما في الحقيقة المثبتة او بعد تجردا عن النفي والكل الكلام بصورت الاثبات كما في الحقيقة المنفية ولا شك ان الاسناد في قام زيد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر فيكون حقيقة فكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد لان النفي فرع الاثبات بخلاف الاسناد الى النهار في نحو صام نخاري فالجواب باختيار الشق الأول نقل عن الشارح ان هذا الجواب هو الجواب الظاهر قيل لانه يلزم على هذا ان يكون الحقيقة والمجاز انما هو في صورت الاثبات فقط وتسمية النفي مجازا بطريق التبع وقيل في توجيه كون الجواب المذكور ظاهرا انه يريد عليه يلزم على هذا ان يكون ما صام النهار كان الاسناد الى غير ما هو له قطعاً مع انه حقيقة واجيب عنه بان لا تسلم لزوم كون الكلام المذكور مجازاً بل ذلك التقدير لانه اذا دعى بصورة الاثبات وقيل ما صام النهار بل لا يشك في ان يكون كلمة بل للاضراب والابطال كان الاسناد الى ما هو له فكيف يكون مجازاً او ليس صورة اثباته صام النهار فقط بدون انضمام قوله بل الانشأ فيه كما زعم المعترض حتى يلزم ما ذكره وتبين قلنا ان صورته اثباته صام النهار فقط بدون انضمام قوله بل الانسان فايضاً لا لزوم لكون الكلام المذكور مجازاً على ذلك التقدير لان اثباته الذي ورد النفي عليه حقيقة لعدم التأويل فيه وان كان كاذباً او كون النفي حقيقة ومجازاً تابع للمثبت فرع له لان النفي فرع الاثبات فحكمه حكمه فان اعتبر الاثبات على وجه التأويل وجعل غير ما هو له لانه للتبليس ثم دفع ذلك الاثبات كان مجازاً وان اعتبر الاثبات على وجه التأويل كان النفي حقيقة فقولنا صام نخاري ان اعتبر فيه التأويل باجوابه والظروف مجوزى الفاعل وكان معناه صحت في النهار كان معنى ما صام نخاري ما صحت فيه فهو مجاز وان اعتبر في التأويل بان اجزى على ظاهرة كان حقيقة كاذبة ويمكن الجواب عن الاعتراض الذي اورد قلنا ان

في العقل واقع موقعه وتعرف المسند غير منعكس لخواجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدق على ما لا يطابقه الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقيد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه تركه مع كونه مراداً اعتماداً على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او لا مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جواباً لانا لان سلم عدم صدق على ما ذكره فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اهم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالة

على تعريف المصنف للحقيقة بعدم العكس بان يختار استق الثاني كما نقل عن الشارح حاصله انه ينظر الى النفي وما يتضمنه من معنى الفعل اي بقصد به فان كان اسناداً الى ما هو له حقيقة وان كان الى غير مجاز مثل قوله تعالى فارجت تجارهم مضمونه خسرت تجارهم وليس الفعل من حيث النفي بمعنى خسرت ومفاد التجارة فيكون مجازاً اذا قلت ما رجت تجارهم بل التاجر قال في تضمنه اعني قصد به هو معنى قولك النفي اسناد الزعم للتجارة والفعل من حيث النفي وصف للتجارة فيكون حقيقة واذا قلت ما صار تجاراً وجعلت كناية عن سهر بخلاف ما اذا قلت ما صار تجاراً وما نام

ليلى وقصدت الى نفي الصوم عن النهار وفي النوم عن الليل فانه حقيقة فلا تدخل المجازات المنفية في الحقيقة والله تعالى اعلم **قوله** وكذا الكلام في سائر الانشائيات انما هي ليست مجازاً في انفسها بل باعتبار انها فروع الاخبارات التي هي مجازات وقيل اي ان كان مقصود القائل بقوله انهارك صائم الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب في النهار كما في قولك انهارك صائم ام لا اي انت صائم في النهار ام لا فجاز وان كان مقصود الاستفهام عن ثبوت الصوم لنفس النهار كما في قولك انهارك صائم ام انت كان حقيقة لان المعنى اثبت الصوم للنهار حقيقة ام ثبت للمخاطب حقيقة وفيه انه ليس فيما سبق ما يناسب ما قال هذا القائل ليكون قوله وكذا الكلام في سائر

الانشائيات اشارة اليه انما المذكور فيما سبق هو حديث الفرعية حيث جعل كون النفي حقيقة ومجازاً تابعاً للثبوت وفعاله وهو مناسب للتوجيه الاول فانه يقال في الانشائيات على قياس ما سبق ان كونها حقائق ومجازات انما هو باعتبار كونها فروع الاخبارات التي هي حقائق ومجازات لا في انفسها كما ان المنفيات كونها حقائق ومجازات تابع وفيه المثبت وايضاً معنى الاستفهام عن صوم النهار الترد فيه في قوله انهارك صائم انت وقيل ان معنى كلام الشارح وكذا الكلام في سائر الانشائيات اشكالاً وجواباً اما الاشكال فيقال ان تعريف الحقيقة لا يصدق على نحو اقام زيد فان اسناده نفي للقيام الى زيد ليس الى ما هو له لاني بالحقيقة لان المتكلم لم يعلم قيامه في الواقع ولا في الظاهر للاستفهام عنه المقتضي انه غير ثابت فان اريد انه له من حيث الاستفهام

الذي لا يفيد الثبوت له محل في تعريف الحقيقة نحو احام تجارك فان الصوم من حيث الاستفهام الذي لا يفيد الثبوت للنهار فيكون الاسناد الى ما هو له وكذا يقال في النفي والترجي والمزج لان جميع ذلك لا يفيد الوقوع فهو مثل النفي واما الجواب على طبق ما سبق فهو ان للرد بالاسناد الى ما هو له ان يكون الى ما هو له اما ابتدأ كما في الاخبارات او بعد تجرداً عن الاستفهام واذا عاين الكلام بصورت الاخبار مثل اقام زيد فانه اذا جرد عن الاستفهام وقيل قام زيد يكون الاسناد فيه الى ما هو له فيكون حقيقة فكذلك يكون حقيقة حين بقائه على صورته الاستفهامية بخلاف انهارك صائم فانه اذا جرد عن الاستفهام وادى بصورة الاخبار وقيل انهارك صائم لم يكن الاسناد الى ما هو له فيكون مجازاً فكذا اذا كان باقياً على الاستفهام

النفي كناية عما تضمنه اعني ان كان مجازاً اذا قلت ما جعلت كناية

على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السر و لقا ئل ان يقول تعريف المصنف رحمه الله تعالى غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقة على نحو قولها فانما هي اقبال وادبارهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاجازة قال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدرج كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف

وفيه بحث لان الواجب في الاستفهام عن شيوة الاخران يلاحظ النسبة القبولية بينهما ثم يستفهم فالجواز والعقبة يكون كل منهما في الاسناد وقت تلك الملاحظة فلا وجه لورد الاعتراض بهما يحتاج الى الجواب ومثل الاستفهام غيره فالجواز ان معنى قول الشارح وكذا الكلام الخ ما ذكره لان من انها ليست مجازات في نفسها بل باعتبار الاخبار التي هي مجازات **قوله** فليست ممل يمكن ان يكون فيه اشارة الى الجواب باختيار الشق الثاني الذي ذكرناه سابقا واختاره ايضا كما نقل عنه وذكره في بعض كتبه ولا يبعد ان يكون اشارة الى دقة المقام فانه من مزال الاقدام كما عرفت والله تعالى عز سلطانه اعلم **قوله** مجاز عقلي - لان التجوز في امر معقول يدركه العقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوي فانه في امر يقيني وهو ان هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى والمجاز قبل اصله مجوز من جاز المكان اذا تعدى لان الاسناد تعدى مكانه الاصلى فنقلت حوكة الواد للسكان قبله وهو الجيم ثم قلبت الواد الفاء فتحركها بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن **قوله** ومجازا حكيا - يريد عليه ان نسبته الى الحكم وهو النسبة التامة بوجه اختصاصه بالنسبة التامة وليس كذلك فهذه التسمية غير مناسبة **اجيب عنه** بان المراد بالحكم المعنى اللغوي لا النسبة التامة والمعنى انه منسوب الى حكم العقل بان النسبة فيه الى غير ما هو له سواء كانت تامة او ناقصة او المواد بالحكم مطلق النسبة والمعنى منسوب الى الحكم بمعنى النسبة مطلقا وعلى التقديرين يشمل الاضاية والايقاعية ولو سلم ان الحكم بمعنى النسبة التامة فالمعنى انه منسوب الى النسبة التامة لتعلقه بالحكم بمعنى النسبة التامة اما ظاهرهما كما في المركبات التامة او مقدرا كما في الاضاية والايقاعية او منسوب الى الحكم بمعنى النسبة التامة التي هي اشرف افراد المجاز العقلي واغلب وعلى كل تقدير لا يتوهم اختصاصه بالحكم بمعنى النسبة التامة **وقوله** ومجاز في الاثبات - ويرد عليه مثل ما مر ان التقيد بالاثبات يقتضي عدم جوازه في النفي وليس كذلك الا ترى الى قوله تعالى فارحمت تجارتهم **واجيب عنه** بان التقيد بالاثبات لا شرفية للكونه مختصا به او لانه الاصل لان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات لان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا كما عرفت سابقا ويقال ان المراد بالاثبات الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنفي اذ في كل منهما انتساب واتصاف **قوله** واسنادا مجازيا - اي منسوب الى المجاز ونخصيص الاسناد بالنسبة لكونه اشرفا كما مر او المراد به مطلق النسبة لا التامة فقط وانما خص المجاز بذكر هذه الاسباب اعتناء بشأنه لكثرة فوائد فلا يوهم عدم اجرائها في الحقيقة **قوله** اسناد الفعل او معناه - اي نسبة الفعل للاصطلاح او معناه نسبة تقيدية او تامة خبرية اما نشائية محققة او مقدرة وليس المراد بالفعل المعنى اللغوي اعني الحدوث والالزام الاستغناء عن قوله او معناه وعلى هذا يكون المراد بالملابس الملابس الاصطلاحية اعني المعمول لا الملابس الحقيقية اذ لا تعلق للفعل الاصطلاحية به الا باعتبار المعنى وحينئذ يلزم القمار على ما عنه القرار لانه على هذا يكون المراد بالفعل الاصطلاحية معناه

واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد
انما هي ذات اقبال وادبار فسدنا الشعر على النفسنا واخرجنا الى شئ مغسول
وكلام عامي مرذول لا مساع له عند من هو صميم الذوق والمعرفة نشأ
للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيئ به على ظاهر
ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذاة لا انه
مرادة وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي

وهو الفعل اللغوي اعني الحدث وبلغوا ذكر قوله او معناه فان قيل يجوز ان يكون المراد بالفعل في قوله
اسناد الفعل الاصطلاحي والضمير في قوله الى ملابس له راجع اليه بمعنى الفعل اللغوي على طريق الا
ستخدام البدلي فلا يلزم ذكر قوله او معناه على تقدير ان يراد بالملابس هو بالمعنى الحقيقي -
اجيب عنه بانه اذا كانت الملابس باعتبار المعنى بلغوا حينئذ ذكر الفعل الاصطلاحي كما لا
يخفى قوله اي غير الملابس الذي الملبسة عبارة عن التعلق والارتباط بين الشيئين
وقد عرفت المراد بالملابس وانما لم يقل الى ملابس لا يكون له مع كونه اخصر ايماء الى انه لا بد في
المجاز الحقيقي من فاعل ومفعول به اذا اسند اليه يكون حقيقة كما سيبيح من مذهبه انه لا بد في المجاز
من ان يكون للفعل فيه فاعل او مفعول به اذا اسند اليه ذلك الفعل يكون حقيقة الا ان معرفة
حقيقة لا بد ان يكون كما في سرتي رديتك واقد مني بلدك حتى على فلان الى غير ذلك خلافا للشع حيث
لا يقول بوجوب ان يكون للمفعول في المجاز العقلي فاعل او مفعول به كذا الك بل الواجب احد الامرين ان
يكون له فاعل حقيقي او مفعول به كذا الك او يكون المعنى الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند الى غير
له هو الموجود في الكلام على حقيقة وسيا في تحقيقه في الشرح بالا مزيد عليه ولو قال اسنادا الى
ملابس لا يكون له لم يفهم هذا المعنى كما لا يخفى وايضا فيه اشارة الى علاقة المجاز وهو اشتراكها
في الملائسة للمفعول لان الوصول في قوله غير ما هو له عبارة عن الملابس كما فسره الشارح به
فاشترك الفاعل الحقيقي والمجازي في التلبس بالفعل بخلاف ما اذا قيل الى ملابس لا يكون له
فانه لا اشارة فيه قوله يعني غير الفاعل الذي يريد ان ذلك الغير غير الفاعل الذي ذلك المسند
له في الواقع في انبئي للفاعل فيكون غير ما هو له ايضا فاعلا اذ لا تعلق له بالمفعول وغير المفعول الذي
ذلك المسند له في الواقع في المبني للمفعول فيكون ذلك الغير ايضا مفعولا ثم هذا التوزيع مبني
على ما هو المشهور المتقرر فيما بينهم من ان ما هو له في الفعل المعلوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق
القيام ما خوذ في مفهومه وفي الفعل المجهول هو المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه ما خوذ
في مفهومه قوله بتاؤل - فان قيل ان قيد التأؤل يعني عن قيد غير ما هو له لانه يؤدى
معناه وهو الامتياز عن الحقيقة اذ لا تأؤل فيما هو له فيجب ان يكتفى به واجيب عنه
بانه انما لم يكتف به لان دلالة المعنى المذكور الترابية مهيورة في التعاريف قوله
متعلق باسنادا - اي على اللغوية والباء للملابسة او للسببية لان التأؤل الذي هو عبارة
عن وجود القرينة مفض الى اسناد المتكلم فتكون سببية ويحتمل ان تكون للآلة بان لوحظ ان وجو
القرينة واسطة بين المتكلم وفعله اعني الاسناد والفرق بين السبب والآلة ان السبب
هو المفضي الى المسبب والآلة ما كانت واسطة بين الفاعل وفعله والفرق بين السبب والآلة

الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجي في هذا اسناد الى المبتدأ او
الاسناد الى المبتدأ عندة ليس بحقيقة ولا فجاز واما الثاني فلعدم صدقه
على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب
ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اردنا ان اسناد القيام
والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي
ما هو منفي نحو ما صام يوحى وما نام ليلي قال الشاعر فتمت وما ليل المطي بنائم

ان العلة ما يترتب عليه المفعول دون السبب فانه مفض الى المسبب وبين السبب والشرط ان
الشرط يوجد عندة الشرط لا به وليس متعلقا به على الاستقرار على ان يكون صفة مصدر
محمذوف اي اسنادا متلبسا بتأول او على الحال كما قيل فان فيه حذف فادق لا بالحال عن خبر
المبتدأ من غير ضرورة **قوله** حقيقة قوله اي المعنى الحقيقي لتأولت الشيء وهو ههنا
الاسناد واما عبر عنه بالشيء لانه من افرادة فيشمله ولم يعبر عنه بالاسناد اشارة الى ان النسبة
الايقاعية الى الاسناد بخصوصه ليست بما خودة في التأول ولو عبر عنه بالاسناد بخصوصه لعموم
ان التأول لا يقع الا على الاسناد بخصوصه **قوله** تطلب ما يؤول اليه - واما اختار تطلبت على
طلبت لازدواج تأولت وللشعار بان الطلب لا يلزم ان يكون واقعا بل بمجرد الاعتقاد والله
على التكلف ثم حل كلام الشارح ان التأول طلب المال والمال اما مصدر محي بمعنى المفعول فيكون
معناه ما يؤول اليه على المحذف والايصال او اسم موضع ومن في **قوله** من الحقيقة - بيان لما اي
فيما نحن فيه فلا بد ان لا يلزم ان يكون ناول كل شيء طلب حقيقة **وقوله** او الموضع عطف - على
قوله ما يؤول اليه - ومن في **من العقل** ابتدائية ومن العقل حال اي تطلب الموضع كائنا من جهة
العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر ومحصل الكلام ان المجاز العقلي هو اسناد الفعل
او معناه لغير ما هو له ولا بد للمجاز من القرينة ونصب القرينة طلب الاسناد كما هو له وهذا
الاسناد الحقيقي انما يكون اذا كان للفعل حقيقة واقعية حتى يكون اسنادا في موضع حقيقيا
وفي موضع آخر مجازيا كما اذا قال الموحدان ثبت الربيع العقل فان طلب المال فيه هو طلب اسناد
الانباة لله تعالى لانه حقيقة ذلك الاسناد في الواقع واما اذا كان الفعل وهما محضا كما اذا قلت
اقد مني بلدك حقى عليك فانه انما صورت القدم بصورة الاقدام والحق بصورت القدم اي
جعلت الاقدام صورة للقدم وجعلت القدم صورة للحق والاقدام في الحقيقة اصلا
فنصب القرينة لا يثبت في كونه طلبا للحقيقة واسنادا لما هو له واما هو طلب الموضع الذي يؤول
اليه من جهة العقل وذلك الموضع هو القدم والحق فان العقل يحكم بانه لا اقدام ههنا ولا
مقدم وان ذلك من صنيع الوهم حيث صور الحق لكونه سببا في القدم بصورة القدم وتبينه
تصور القدم بصورة الاقدام فالموضع الذي يرجع اليه ذلك الاسناد عند العقل حيث حكم بان
ما صنعه الوهم مجرد تصوير لا حقيقة له هو القدم والحق لانه هو المتحقق ههنا فعنى كونه
هو ضابط يؤول اليه الاسناد ان ذلك الاسناد صورة له فقط وهذا هو الموافق لما ذهب اليه
الشيخ عبد القاهر من انه لا يلزم للمجاز العقلي ان يكون له حقيقة اي لا يجب في المجاز العقلي
ان يكون للفعل فيه فاعلى اذا اسند اليه ذلك الفعل يكون اسنادا حقيقة بل الواجب الامر في كونه من جهة الحقيقة

وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات والنفي و
اثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم
في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي ولوى
بصورات الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فلا
سناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذ القيت و قلت
ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نخاري فانه اسناد الى غير

والسكاكي انه لابد في المجاز العقلي من ان يكون للفعل فيه فاعل حقيقي اذ اسند اليه اليه الفعل يكون ذلك
الاسناد حقيقة واختار الشارح «مذهب الشيخ كما سمي في قوله لان اولت الخ دليل على ان حقيقة التأول
طلب ما يؤول اليه لانه ما يؤخذ من آل الامر الى كذا والبناء اعني الصيغة المشتملة على التأول للطلب فتعناه
طلب الاول اي الانتها عود الرجوع وطلب الاول طلب ما يؤول اليه قوله وحاصله ان تنصبا ٢
اي معناه الحقيقي طلب ما يؤول اليه كما مر وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة لان طلب ما يؤول
اليه وديف وتابع لنصب القرينة اى وجودها اذ مدار النصب هو الوجود فنقول القائل جري النهر
عند قصد اثباته الجري للنهر حقيقة كلام لغو لانه لا يصلح حقيقة لوجود القرينة وهي استمالة
قيام المسند اعني الجري بالمسند اليه وهو النهر ولا يصلح مجاز العدم المعنى الحقيقي للتأول لقصد
اثباته الجري للنهر حقيقة فلا ينبغي ان لا يصدر عن عاقل فضلا عن ان يكون صادقا او كاذبا فلا
يرد ما قيل انك اذا قلت جري النهر وادرت اثباته الجري له حقيقة بصدق عليه انه اسناد الى غير
ما هو له بتأول على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استمالة قيام الجريان بالنهر مع انه
حقيقة وان كان كلاما كاذبا وجه عدم وركه ظاهرا لان نصب القرينة انما هو المعنى الكناي
للتأول وفي الكناية يجوز الاداة المعنى الحقيقي ايضا ولابد من اداة المعنى الحقيقي للتأول ههنا مع
الكناي اذ لو لا التأول لا يجوز الاسناد الى غير ما هو له من حيث انه غير ما هو له لانه لغو لا يصدق
عن عاقل وفي المثال المذكور لم يوجد المعنى الحقيقي للتأول لقصد اثباته الجري للنهر حقيقة
فلا يكون مجازا ولا يكون حقيقة ايضا لوجود القرينة وهي الاستمالة فيكون لغوا من الكلام لا يصدق
عن عاقل فضلا عن ان يكون حقيقة كاذبة كما قال به القائل المذكور واذا كان التأول مستعلا
في معناه الحقيقي ونصب القرينة معناه الكناي فلا يرد ما قال ذا انك القائل من انه اذا حمل
التأول على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للمجاز من قرينة فائدة يعتد بها وجه الدفع
انه تصريح باعلم كناية وذلك لا يعد تكرارا بل ايضاح لمخفا الكناية وقد علم مما ذكرنا ان التأول
انما يحتاج اليه لصحة المجاز اذ لو لا لا يجوز الاسناد الى غير ما هو له وكذا نصب القرينة لعدم
صحته بدونها فادفع ما قال له ايضا من ان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب
لئلا ينتبس عليه المقصود من الكلام بغير المقصود منه والتأول انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام
وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدها حاصل الآخر وجه الدفع انك قد عرفت
ان كل واحد من التأول ونصب القرينة انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا
على القوانين وليس احدهما حاصل الآخر فان قيل ان المجاز صحيح في نفسه بلا وجود قرينته
لان قصد الابهام صحيح في المجاز وهذا يدل على ان القرينة انما هي شرط لا فهم المخاطب
لا لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين اجيب عنه بان صحة المجاز بدون وجود

غير ما هوله فيكون مجازا سواء اثبت او نفى وكذا الكلام في سائر الانشائيات
مثل النهار كصائم وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتأمل
ومنه اي ومن الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الا
ثبات واسنادا مجازيا وهو اسنادة اي اسناد الفعل او معناه
الى ملابس له غير ما هوله اي غير الملابس الذي ذاك الفعل او معناه
له يقع غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول

القرينة في بعض المواضع كما اذا اراد المتكلم ان اي المتعنيين فهم كفي وكما اذا قصد الابهام
لا يفيد انها شرط لا فهم المخاطب لان علماء هذا الفن قد صرحوا بان وجود القرينة جزء مفهوما
المجاز اللغوي وان كان شرطاً عند الاصوليين والظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي وكيف لا
وقد اخذت في حدة ولو كانت شرطاً للافهام لم يكن لاخذها في حدة معنى نعم يخص ذلك
بما اذا قصد تعيين المعنى المجازي قوله اي للفعل - فان قيل ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي
ولم يلحق به معنى الفعل اورد ان تمثيل بعيشة راضية واخواته لا يناسبه وان اراد الاكتفاء
عليه لكونه احلا والمراد كونه الفعل ومعناه اورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر والمعنى
لجعل ملابس لنفسه ضرورت ان ملابسته الشئ للشئ تقتضي المغاورة بينهما وايضا معنى
الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لا يلبسان المفعول به اذ هالا ينصبانه ويمكن ان
يجاب عنه باختيار الشق الثاني ولا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه للاُمور المذكورة بملابسة
كل منهما لكل منهما بل بالتفصيل فيه هو كقول الى السامع العالم بالقواعد وايضا يلزم اتحاد الملابس
والملا بس لحوذان يكونا متغايرين وان كانا مصدرين كما في قوله العجبي قتل الضرب والله تعالى
اعلم قوله اي مختلفة - يرد عليه ان الشرح مخالف للمشروح في الافراد والجمعية فلا يصح
تفسير الله اجيب عنه بان قوله اي مختلفة ليس تفسير لما ذكر في المتن من الجمع اعني
شئ بل هو تفسير للفرد ويعلم منه تفسير للجمع كما لا يخفى وانما ضم المفراد دون الجمع المذكور
صراحة اشارة الى ان اختيار الجمعية في شئ ليس الامور الموافقة للموصف وكان يكفي متشعبة
قوله يلبس الفاعل الخ استيناف ببيان ثم المراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون بلا واسطة
حرف الجر او بواسطة نحو كفي بالله وممرت يزيد وضربت في الدار وفي يوم الجمعة وضربت
للمتاديب وكون المراد بها اعم لما بالواسطة ولما بغيرها لم يقل والمفعول فيه بدل الزمان
والمكان والمفعول له بدل السبب لان المشهور ان المفعول فيه والمفعول له انما يطلقان على
المنصوب بتقدير في اللام خلافا للشيخ ابن الحاجب فلو ذكرها بدل ما ذكر لتوجه التخصيص
بالممنوع مع كون المراد ما يشمل المجرور وبني واللام ولا يلزم على تقدير تقييم المفعول به دخول
الكان والزمان فيه لان المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوعه عليه تعلقه
بما لا يعقل الا به بناء على ان نسبة الفعل المتعدي الى المفعول به ما خذت في مفهوم الفعل وما
قيل ان المفعول به بواسطة حرف الجر ما لا يكون بتوسط كلمة في واللام معناه اذا كان مدخول
في زمان او مكان ومدخول اللام حلة والا فالمفعول به قد يكون بواسطة في نحو رغبة نيك
وقد يكون باللام نحو شكرت لك ثم ملابسته الفعل للفاعل لكونه قائما به والمفعول بوقوعه عليه

بتأويل متعلق باسنادة وحقيقة قولك تأولت الشيء انك تطلبت ما يؤل
اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤل اليه من العقل لان اولت وتأولت
فعلت وتعللت من آل الامر الى كذا يؤل اى انتهى اليه والمآل المرجع
كذا في دلائل العجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان
يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله اى للفعل
ملا بسات شئ اى مختلفة جمع شئت كريض ومرضى يلابس الفاعل

قوله وللصدر - اى المفعول المطلق يكون جزء المفهوم الفعل الاصطلاحي والزمان لكونه جزء مفهوم
ايضا والمكان لكونه لازم وجودة والسبب سواء كان مفعولا له او لا كما في بنى الامير المندنية
ملا بسات اياه لكونه حاصله به قوله وتحوها - من المستثنى والتميز قوله لان الفعل لا
يسند اليها - لا الفعل المعلوم ولا المجهول بخلاف المفعول له فانه وان لم يسند اليه الفعل
المجهول لكنه يسند اليه المعلوم وفي التميز خلاف فان الكسائي جوز اسناد الفعل المجهول
اليه فقال في طاب زيد نفسا طيب نفسه فان قيل ان الحال والمفعول معه والتميز يسند
الفعل الى كل واحد منها ايضا لانه يصح ان يقال في جاء الامير والجيش جاء الجيش وفي الحال ما في
الراكب مثلا وفي التميز طاب نفس زيد مثلا فلا يصح القول بعدم اسناد الفعل الى الامور المذكورة
اجيب عنه بان مراد الشارح ان الفعل لا يسند اليها مع بقائها على معانيها المقصودة فيها
المصاحبة في المفعول معه والتقيد في الحال والبيان في التميز فان هذا المعاني لا تفهم فيما اذا
رفع الاسم واسند اليه الفعل فان قيل انه لو تم دل على عدم صحة الاسناد الى المفعول به
اجيب عنه بان المفعول به ليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه يتغير
هذا المعنى اصلا وانما يتغير نضبه وهو ليس بداخل في مفهومه ولو سلم انه ما هو في مفهومه
فالتغير بعد الاسناد ههنا ليس الا انصب فقط واما المفعول معه فتح تغيره نضبه باسناد
الفعل اليه يتغير شئ آخر معتبر في مفهومه وهو المصاحبة وكذا الحال في التميز والحال فانه
مع تغير انصب الاسناد اليها يتغير شئ آخر معتبر فيهما وهو التقيد في الحال والبيان في التميز
وهذا القدر يكفي جهة لتجوز الاسناد الى المفعول به دون الامور المذكورة - قوله
فاسنادة الى الفاعل او الى المفعول به ان قد عرفت ان المراد بالفاعل والمفعول في بيان الحقيقة
للتعريف المجاز العقلي الفاعل والمفعول به الاصطلاحيان فيرد عليه ان اسنادا انبت الى الله تعالى في
قول الجاهل المعلوم جهله انبت الله البقل اسنادا للفعل المبني للفاعل الى الفاعل الاصطلاحي
فينبغي ان يكون حقيقة مع انه مجاز واجيب عنه بان المعنى فاسنادة الى الفاعل او
مفعول به اصطلاحى عندنا في الظاهر اى حقه ان يسند اليه عندنا في الظاهر حقيقة عقلية
والاسناد المذكور ليس اسنادا الى فاعل حقه ان يسند اليه عندنا في الظاهر وان كان فاعلا
اصطلاحيا فلا يكون حقيقة بل يكون مجازا لكونه اسنادا الى غير الفاعل للملاسة فعنى كلام المصنف
والى غيره مجاز بان لم يكن الغير فعلا ولا مفعولا اصلا اذ كان فاعلا او مفعولا اصطلاحيا
لكن ليس حقه ان يسند اليه عندنا في الظاهر قوله يعني ان اسنادة الى الفاعل امر اشأ بالقيمة
الى ان كلمة او للتوزيع والافظا هو كلامه فاسد كما لا يخفى والله تعالى علم قوله كما مر من الامثلة -
اى للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل او المفعول حتى يرد عليه انه لم يرد كونه اسنادا للاسناد المبني

والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والتمال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما - فاسنادا الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعلى او المفعول به يعنى ان اسنادا الى الفاعلى اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملها كما مر من الامثلة - اسنادا الى غيرهما اى غير الفاعل او المفعول به يعنى غير الفاعل في المبني

لمفعول الى المفعول قوله غير الفاعل في المبني للفاعل - وهى المفعول والاربعة الباقية اعنى المصدر والزمان والمكان والسبب - و غير المفعول به في المبني للمفعول - وهى الفاعل والاربعة بعده وقد عرفت ان المفعول بناغم من ان يكون بلا واسطة حرف الجر او بهما فلا يرد ان قولنا ضرب ب في يوم الجمعة في الدار للتأديب حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به فيمثل التعريفان طر فلا وعكسا لانه اسناد الى المفعول به بواسطة حرف الجر **قوله** يعنى لاجل ان ذلك الغير المجزأ فسر الملازمة المذكورة في كلام المصنف بمشابهة الفاعل المجزأ للفاعل الحقيقي في ملازمة الفعل ولم يفسرها بملازمة الفعل للفاعل المجزأ مع ان عبارة المصنف يحتمل ايضا ويكفى الملازمة المذكورة علاقة للجواز العقلي كما يكفى المشابهة المذكورة لان المصنف اقتضى اثر صاحب الكشف في جعل هذا الجواز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن واسنادا الى غيرها لمضاهاته لما هو له في ملازمة الفعل مجازا وهذا صريح في ان العلاقة بين المعنى الحقيقي والجازى انما هو مشابهة الفاعل المجزأ لما هو فاعل حقيقى في ملازمة الفعل وان كان جهة التعلق والملازمة مختلفتين وصاحب البيت ادرى بما فيها ولعل الباعث الى اختيار المشابهة المذكورة على الملازمة المستطوت ان ملاحظة ذلك المشابهة ادخل واتم علاقة في صرف الاسناد الذى هو حق ما هو له الى غيره وان كفى فيه مجرود الملازمة المذكورة والله تعالى اعلم واعلم ان المصنف قد ذكر امثلة الجواز لا اسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من امثلة الجواز لا اسناد الفعل المجزأ الا واحدا اعنى سيل مغم فانه اسند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فاستمع ان اسنادا الى المصدر لا يكون الا مجازا نحو ضرب ضرب شديد فان فيه ايقاع الضرب على الضرب الشديد وهو غير ما هو له فيكون مجازا فما قيل انه لا بد من ان يقييد المثال المذكور بما اذا اريد به او وقع ضرب شديد كان حقيقة فغنيه ان كلاما في اسناد الضرب الى الضرب الشديد ولا شك في كونه مجازا عقليا وما ذكره من انه اذا اريد به انه او وقع الضرب الشديد ليس المسند فيه الضرب بل الفعل المطلق الى المفعول به فيكون الاسناد حقيقة ولما اسناد الفعل المجهول الى المكان والزمان فان كان بتوسط مفعولة او مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار في يوم الجمعة لما ذكره ان نقل النسبة الالفاظ الى سائر الفاعيل انما هو ايضا اذا كان مفعولا بلا واسطة حرف الجر اما المفعول بالواسطة فلا نقل اليه لان حرف الجر ما مضى من اعتبار الوقوع عليه تجوزا فالربط ههنا حقيقى كما كان قبل الاقامة لا مجازى فالنسبة حينئذ ليست الا ما استفيد من حرف الجر فعنى ضرب في الدار مضروب فيها لانها مضروبة وان كان اسناد الفعل المجهول اليها بغير توسط في على الاتساع باحوالها مجزأ المفعول في اعتبار وقوع الفعل عليها كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة اى الدار المفعول له لا يسند اليه

للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملازمة يعني لاجل ان
ذلك الغير يشابه ما هو له في ملازمة الفعل فجاز فقد استعير
الاسناد فما هو له لغيره لمشابهة اياه في الملازمة كما استعير للرجل
اسم الاسد لمشابهة اياه في الجرواة ولا عجاز ولا استعارة في شيء
من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة
الاصطلاحية كما قال في دلائل العجاز ان تشبيه الربيع بالقادر

الفعل المجهول قبل لانه ليس من ضاربات الفعل فلا يشبه الفاعل حتى يقام مقامه
اذرب فعل لا علة له وفيه ما فيه واسناد الى السبب الغير المفعول له وغير المصوب بحرف
الجز مجاز كما في ترك اقيم الحساب فان الحساب ليس الفعل لاجله ولا بسبب وجوده كما هو
ضابط المفعول لاجله فلا يجوز نصبه بل يجر باللام ويرفع بالنيازة واما المصوب بالحرف
فقد اخل في الحقيقة لما ذكر في المكان والزمان فتذكر والله تعالى علم قوله فقد استعير
لما كان اسناد الفعل او معناه الى غير ما هو له مجازا عقليا والمجاز لا بد له من علاقة واختار
الشارح ان علاقة ههنا ايما هو مشابهة غير ما هو له بما هو له في ملازمة الفعل فلزم القول
بكونه استعارة والاستعارة لا بد فيها من المستعار والمستعار منه والمستعار له بين الشارح
هذه الامور بهذا القول حاصله ان الاسناد مستعار وما هو له مستعار منه وغير ما هو له
مستعار له ووجه التشبيه ملازمة الفعل كلا منهما كما ان لفظ الاسد مستعار والحياة المقترن
مستعار منه والرجل الشجاع مستعار له والشجاعة وجه التشبيه ويرد عليه انه على هذا لا يكون
ما نحن فيه اعني المجاز العقلي لان الاستعارة من اقسام المجاز اللغوي واجاب عنه بقوله
ولا مجاز ولا استعارة - حاصله ان لزوم اطلاق الاستعارة على هذا المجاز لا يدل على انه
استعارة بالمعنى المصطلح عليه لان الاستعارة لفظ استعمل في غير المعنى الموضوع له بعلاقة
المشابهة والاسناد ليس بلفظ بل اطلاق الاستعارة عليه انما هو لوجود تشبيه هذه الحالة
بحال الاستعارة الاصطلاحية في كونها مشتركتين في اشتغال كل منهما على المستعار والمستعار منه
والمستعار له ووجه التشبيه قوله كما قال الشيخ في دلائل العجاز ان تقوية لما ادعاه من اطلاق
الاستعارة على هذه الحالة التشبيهية بحال الاستعارة الاصطلاحية قوله ليس هو التشبيه
٢٤٤ ليس تشبيه الربيع بالقادر هو التشبيه المصطلح عليه لانه هو التشبيه المقصود بالا فاداة
بجلافة ههنا فانه تشبيه يترتب عليه المقصود بالا فاداة حاصله ان تشبيه الربيع بالقادر
ليس مقصودا بالا فاداة بل المقصود انما هو اسناد الفعل الربيع ورعاية هذه المشابهة
وملا حظته ليصح الاسناد اليه لان اسناد الفعل ومعناه الى كل ما هو مغاير لما هو له
ليس بصحيح ولا يعدل في الحقيقة ولا في المجاز بل لا بد في كونه مجازا من ان يكون الغير ملازما
ومشابهة لما هو له قوله وهو مثل قولنا شبه ما بليس ان تشبيه هذا التشبيه بتشبيه
ما بليس في انها ليسا بمقصودين بالذات بل كل واحد منهما مقصود بالغرض اما تشبيه الربيع
بالقادر فقد مر بيان انه ليس بمقصود بالذات واما كون تشبيه ما بليس غير مقصود
بالذات فلهذا الشارح ان بقوله فان الغرض بيان تقدير الخ وليس التشبيه في كون كل
واحد من التشبيهين قدريا فان تشبيه الربيع بالقادر ليس بتقديرى والا لم يصح
الاسناد اليه لان مناط صحة الاسناد في المجاز العقلي تشبيه غير ما هو له بما هو له في الواقع

في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وإنما هو عبارة عن الجهة التي راعها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبهه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدره في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به

وهو ظاهر وحاصل الفرق بينهما ان اعتبار مشابهة ما بليس كما بينه الشارح انما هو بعد ان اعطى ما حكم ليس وهو رفع الاسم ونصب الخبر فانهم لما وجدوا انه اعطى ما حكم ليس قدره لوجهه وسببا وحكما انه لم يشابهه اياها واما اعتبار تشبيه الربيع بالقادر واعتبار العلاقة في اسناد انبت الى الربيع فانه لا بد ان يكون التشبيه واقعا ومقدما على الاسناد المذكور واعطوا الربيع حكم القادر ليصح الاسناد كما لا يخفى والله تعالى اعلم **قوله** قد رده في نفوسهم اي النجاة لان مسائل النحو انما هي نكات بعد الوقوع **قوله** كقولهم عيشة راضية - شروع في امثلة اقسام المجاز وهذا المثال انما يكون مثالا للمجاز على المشهور لان مذهب الخليل انه لا مجاز في هذا التركيب لان صيغة اسم الفاعل تجبى للنسبة كما يقال في تامر ذو تمر وفي لابن ذولبن فتكون راضية بمعنى ذات الرضى حتى تكون بمعنى مرضية فيكون الاسناد الى ما هو له لكون العيش مرضية ويرد عليه انه لا جهة لا يرد التاء يجوز ان تكون للمبالغة لا للتأنيث كما في علامة ويرد عليه ان كون راضية نظير تامر ولا بد ان يبنى ان يكون اسنادا الى الضمير المستتر مجازا يجوز ان يكون معنى كونه ذات الرضى ان يكون الرضى قائما بها لانه واقع بها **اجيب عنه** بان المقصود انه لا قطع بكون هذا المثال مثالا للمجاز لاحتمال ان يكون راضية نظير تامر ولا بد ان يكون نسبة الرضى اليها لكونه واقعة عليها فيكون حقيقة وليس المقصود انه حقيقة البتة والله تعالى اعلم **قوله** فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به - اشار بذلك الى ان الشاهد في اسناد راضية الى الضمير المستتر الراجع الى العيشة فان المبني للفاعل اعني راضية ضمير اسنادها هو له وهو صاحب العيشة واسند الى غير ما هو له اعني الضمير المستتر في راضية الذي هو عبارة عن العيشة وهو مفعول ومرضى لما بين الصاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضى بكل واحد منهما وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه وبالعيشة من حيث وقوعه عليها ليس الشاهد في اسناد راضية الى العيشة حتى يرد عليه انه مما لاف لذه هيه وهو ان الاسناد الى المبتدأ لا يكون حقيقة ولا مجازا لعدده كما مر تحقيقه **قوله** في عكسه - اي فيما بني للمفعول واسند الى ما هو فاعل حقيقة فان مفعول صيغة اسم المفعول واسند الى المفعول النحوي وهو الضمير المستتر فيه الراجع الى السيل وهو فاعل في الحقيقة ففيه القاع **الفعل** على غير ما حققه ان وقع عليه فيكون مجازا كما اشار اليه **بقوله** من افعمت الاناء او ملأته - وانما لم يقل من افعم الماء الاناء لان نزول الماء في الاناء لما كان يفعل الشخص فهو المفعول له لا المار بل هو آلة للانعام بخلاف السيل فانه هو الذي ملأ الوادي بنفسه من غير ان يكون آلة لتعبه **قوله** والاولى ان يمثل انما قال الاولى دون ان يقول والصواب لان كون الشعر بمعنى المفعول انما هو بحسب المعنى

اجيب عن الان هذا الشاهد في قوله فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به

اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول
من افعمت الاناء ملاءته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر
في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جداول لان الشعر واكان
على لفظ تامه فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر فيكون من قبيل
عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن
العرب ان يشتقوا من لفظ الشئ الذي يريدون المبالغة في وصفه

المتعارف المتبادر الى الفهم واما بحسب اصل اللغة فانه بمعنى تاليف الكلام المنظوم وبهذا
الاختبار لا تشك في التمثيل به والله تعالى اعلم **قوله** وحقيقة - اي اصله وما هو يفيده هذا
الاسناد ويرجع اليه معنى مثل هذه العبارت فالمتقو منه بيان الفائدة في اسناد معنى الفعل اعني
اسم الفاعل والمفعول الى غير ما هو له في امثال هذه العبارات وليس المراد بالحقيقة ما هو مقابل المجاز
حق يكون هذا العبارة بهذا الاعتبار من قبيل الحقيقة **قوله** تأكيد او تنبيهها الى ثلاث اطلاقات
صيغة المشتق على الشئ يقتضي قيام مبتدأ الاشتقاق به فيفيد في المثال المذكور ان الشعر قائم
شعر آخر ومثله ينتزع منه فدل على كماله وتناهيه في الكمال **قوله** داهية دهياء - الداهية
الامر العظيم وداهي الله هو ما يصيب الانسان من عظيم نوبه يقال داهية دهياء وهو او
قوله في الزمان - اي فيما بين الفاعل واسند الى الزمان لمشاكلة الفاعل المحقق في ملائسته لكل
منها وكذا **قوله** في المكان - وما يتلوه من **قوله** في السبب الامر - **قوله** في السبب الثاني
قوله ومثله يوم يقوم الحساب - انما زاد لفظ المثل اشارة الى ان الحساب ليس مالا جلده القيام للذن
الاموات لا تغفل افعالهم بشئ يكون باعثا عليها وانما هو لسابق الازمة الله الا انه شبيهه
به في ترتيبه عليه **قوله** وقد خرج من تعريفه الى اعتراض على المصنف بان تعريفه غير جامع
لاخر اذ خرج عنه المجاز في قوله رجل عدل وانما هي اقبال وادبار وكذا في قوله الكتاب
الحكيم والاسلوب الحكيم يرد عليه ان الاعتراض الاول مع جوابه مذكور فيما سبق في تحقيق
تعريف الحقيقة فلا وجه لاعادته ههنا اجيب عنه بانه انما ذكره سابقا لابطال طرد تعريف
الحقيقة اصالة وذكره ههنا لابطال عكس تعريف المجاز اصالة وبنيهما فرق قوله على ما مر من انه
اسناد الى ما هو له **قوله** فان المبني للفاعل في بيان نحو دج مثل هذا الكلام من تعريف المجاز
مع كونه منه اشارة الى الثاني بقوله فان المبني للفاعل في الاول لا يقول له لكن لا الى المفعول في
حاصله انه اذا كان المبني للفاعل مسندا الى المفعول صدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له
للملازمة فيكون من ايراد المجاز لكن لما لم يكن الى المفعول الذي يلازمه ذلك المسند بل فعل
آخر من افعاله مثل انشأت الكتاب خرج عن تعريف المصنف اياه لان كلامه في تعريف المجاز
وقوله وله ملازمات شتى ظاهري ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون
فما يلازمه ذلك المسند من حيث ذاته وان كان كلامه محتملا اجتمعا لضعيفا لان يكون المراد
ملازمة ولو بواسطة الفعل الآخر والحكيم ليس كذلك لانه مشتق من حكم بالضم اي صار حكما
متقنا للامور كما في الصحاح وفي التاج في باب مضموم العين في الماضي والمستقبل الحكامة محكم
كارشدين اي كون الشئ محكما فهو لازم لا يقتضي المفعول **قوله** وكذا اما اسناد الى اي خرج
من تعريفه اسناد ما اسند الى المصدر في **قوله** من افعال فاعله - اي فاعل اسند الى المصدر
قوله فان البعيد في بيان كون الاسناد في هذين التركيبين غير ما هو له ليصح ما رآه

ما يتبعونه به تأكيداً وتبييناً على تنهايه من ذاك قولهم ظل ظليل و
 داهية دهياء وشعر شاعر ونهارة صائم في الزمان ونهر جار
 في المكان وبنى الأمير المدينة في السبب الأمر وضربه التأييد
 في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب أي أهله لأجله وقد خرج
 من تعريفه الإسناد المجازي أمران أحدهما وصف الفاعل أو المفعول
 بالمصدر نحو رجل عدل وإنما هي اقبال وادبار والثاني وصف الشيء

من أنه من أفراد المجاز مع أن تعريفه لا يصدق عليه قوله والليم هو المعذب - الليم الرجوع
 فان جعل بمعنى الآل على صيغة اسم الفاعل أي المتوجع فالمعذب على صيغة اسم المفعول فالتعجب
 هذا التوجيه ينافي لقوله فوصف به فعله لأن العذاب إنما هو فعل المعذب على صيغة اسم الفاعل
 لأنه صادر منه وليس بفعل للمعذب على صيغة اسم المفعول أجيب عنه بأن إضافة الفعل
 إلى ضمير المعذب على صيغة اسم المفعول لا بد في ملازمة أي الفعل الواقع عليه لا منه ويمكن أن
 يكون الضمير في فعله إلى الفاعل أي فوصف به فعل الفاعل وعلى كل تقدير لأن منافات بين
 هذا التوجيه وقول المصنف فوصف به الخ وان جعل الليم بمعنى المؤلم أي المرجع مثل السميع
 بمعنى المسمع كما في قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي في أخيه من ربحانه الداعي السميع
 أي المسمع فالمعذب على صيغة اسم الفاعل فاندفع ما قال صاحب الكشاف أنه لا يسمع فعل
 يسمع مفعول وأما تأويله السميع في القول المذكور بالسامع لأنه لما كان سبب السماع ووصف به
 فخلو الظاهر والاستشهاد إنما يبنى على الظاهر قوله فوصف به فعله - أي اسند ما هو فعل
 المعذب وهو الليم إلى الضمير الذي هو كناية عن فعله وهو العذاب قوله مثل جد جد -
 التمثيل في جد وصف الفعل بما حقه أن يسند إلى فاعل ذاك الفعل فانه كما أن العذاب الذي
 هو فعل الفاعل الحقيقي للسند أعني الليم اتصف به كذا ذاك الجد الذي هو فعل الفاعل الحقيقي
 للسند أعني جد اتصف به وليس المماثلة بينهما في الإسناد إلى المصدر فان الإسناد المثلث
 الأولين إلى الضمير الواقع إلى المصدر لا إليه بخلافه في جد جد كانه إلى المصدر ويمكن أن
 يكون التمثيل في كونهما من قبيل الإسناد إلى المصدر بناء على أن الإسناد إلى الضمير الواقع
 إلى المصدر إسناد إليه في المال فان الضمير كناية عن المرجع قوله وظاهر أن هذا المصدر
 بيان لعدم صدق التعريف الذي ذكره المصنف على مثل هذا الإسناد حاصله أن المصدر الذي
 اسند إليه ليس بما يلا به ذاك السند بل الذي يلا به هو فعل آخر من أفعال السند إليه في
 الحقيقة والواقع مثل الاختيار والاستبراء ويصل في المثال الأول ويعذب في المثال الثاني و
 قيل أنه لا مجاز في هذين المثالين لأن الليم بمعنى المؤلم والبعيد بمعنى المبعد فلا ضمير في
 الخروج عن التعريف بل يجب أن يخرج ورد بأن جعل الليم بمعنى المؤلم والبعيد بمعنى المبعد
 لا يخرج عن كونه مجازاً لأن المؤلم إنما هو الشخص لا العذاب إلا أن يقال المدار فيما هو له وما
 ليس له هو العرف والظاهر قوله ليس عندك مجاز الخ لأنه إسناد إلى المبتدأ والإسناد إلى المبتدأ
 ليس عندك بحقيقة ولا مجاز لأنه ليس من ملازمات الفعل ومعناه وقد مر بحقيقة في تعريف
 الحقيقة قوله فيكون مما بني للفاعل المراد عليه أنه هو جعل المفعول الذي ذكره في الملازمات
 شاملاً للمفعول بواسطة لا تدرج فيه الزمان والمكان والسبب لأن الكل مفعول بواسطة و
 يلا به الفعل بواسطة فأي حاجة إلى أفراد هذا الأشياء أجيب عنه بأن النكتة في النقص

بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبتنى للفاعل
قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلاسه ذلك المسند بل فعل نحو
من افعاله مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون
الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلاسه ذلك المسند وكذا ما اسند
الى المصدر الذي يلاسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب
الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعلة مثل

بها ازالة الفضلة قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف انما اعلم ان صاحب الكشاف قال تفسير هذا ان
للمفعول ملايات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناد
الى الفاعل حقيقة وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى اشعارا وذلك لمضاهاة
الفاعل في ملاية الفعل كما يضاف الرجل الاسد في جريته فيتناوله اسده فقد صرح بان
المعتبر مضاهات هذه الامور للفاعل في ملاية الفعل ثم قال بعد هذا الكلام المجاز العقلي ان
يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له فاطلق التلبس بالفاعل ولم يقيد بكونه
في ملاية الفعل فالشارح لم يريد ان كان لابد في المجاز العقلي عنده من تلبس الفاعل المجازي
بالفاعل الحقيقي في ملاية الفعل كما هو مصرح في القول الاول والطلاق التلبس ههنا اعتماد على ما
سبق فلا بد في دفع الاعتراض الثاني عنه من ان يكون ملاية الفعل عنده ايضا نعم من ان يكون
بواسطة حرف وان كان المعتبر عنده التلبس بالفاعل الحقيقي مطلقا سواء كان ملاية الفعل اخلا
فلاشك السابقة داخلية في تعريفه ولا يحتاج الى مؤنة تعميم الملاية وانما قيد التلبس فيما سبق
بكونه في ملاية الفعل لشيوعه وكثرة استعماله ولان التقيد بالنسبة الى ما اختار القوم والاطلاق
بالنسبة الى اختاره فاقبل ان الشارح لم يغفل عما قال له سابقا في تفسير قول المصنف في الملاية حيث
قال يقع للاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملاية فانه يدل على ان المعتبر عند المصنف هو ايضا
تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي وهذا القول يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفعل بفاعل
المجازي لا ينبغي ان يتفوه به ولا يظن على مثل الشارح في مثل هذا الظن والله تعالى اعلم **قوله**
ولكن ان يجعل امثال هذا الى اشارة الى قوله فارجمت تجار تهم فان التجارات سبب للرجم فيكون
المسند فيه من ملايات الفاعل المجازي كما انه من ملايات الفاعل الحقيقي ويمكن ان يكون
اشارة الى ما ذكره في السؤال من الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضلال البعيد والعذاب
الاليم فيكون اشارة الى الجواب الآخر عن اصل الاعتراض باننا نسلم ان المسند في الامثلة المذكورة
ليس من ملايات ما اسند اليه اعني الفاعل المجازي فانه اسناد الى اسبب لان الكتاب والاسلوب
سبب علم الحكمة وان الضلال والعذاب سبب للبعد والاطلام والله تعالى اعلم **قوله** فان قيل كثير اما
حاصله هذه الامثلة مع انه من اخواده **قوله** شقاق بينهما اصل الكلام وان خفم شقاق الزوجين
في حالة الواقعة بينهما اضعف المصدر للمكان لان المبين اسم مكان **قوله** ومكر الليل والنهار
اصله ومكر النائم في الليل والنهار اضعف المصدر للزمان **قوله** يأسارق الليلة بعد الدار
السارق مضاف الى الدار اضافة لفظية على طريق التوسيع لان المسروق المتاع فيها لا يفسد
وانتصاب اهل الدار بقدر رعي احد راهل الدار ويمكن ان يجعل مفعولا اول لسارق يقلل
سماحه مالا **قوله** انبات الوبيج - اصله انبات الله في الوبيج اضعف المصدر الى الوبيج **قوله**

جد كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصطلح ليس مما يلابسه ذاك المسند و
يمكن الجواب عن الاول بانه ليس عندنا بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني
بان الملايسة اعم من ان تكون بواسطة حرف او بدو ونهاية هذه الصور
قبيل الاول اذا الاصل هو حثيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله
وعذابه فيكون مما بني للمفاعلة واسند الى المفعول بواسطة فتأمل
وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه

وجرى الاخير - اصله انجبي جرى الماد في النهار اضيف المصدر الى المكان **قوله**
ولا تطيعوا امر المسفين - فقد وقع الاطاعة على الامر وحققها الايقاع على ذي الامور لانه هو
المفعول حقيقة اذا الاصل ولا تطيعوا المسفين في امرهم **قوله** فومت الليل - اصله او قعت
النوم على الشخص في الليل اي فومت فيه وكذا قولنا اجريت النهر اي الماد في النهر فخذ في
هذه الامثلة ما حق الفعل ان يقع عليه داد وقع على غيره **قوله** فالجواب ان لما كان الاعتراض
المذكور بصورت الاستفسار بان هذا الاطلاق صحيح او لا على تقدير الصحة هو بطريق الحقيقة
او المجاز لمشاهدة النسب الايقاعية والاضافية بالمجاز العقلي اجاب بتقرير وجود المجاز
فيها فيصير الاطلاق المذكور وقوله لانه حاد وموضعه ان تقرير كون الاطلاق بطريق
الحقيقة لا على طريق المجاز يتحقق ما هو مناط اطلاق المجاز فيها فالجمل على الحقيقة اولى بكون المجاز
خلاف الاصل ثم لما كان اطلاق المجاز على هذه النسب بطريق الحقيقة يقتضي صدق التعريف
عليها وليس كذا انك لعدم وجود الاسناد فيها بل الموجود فيها الاضافية الى ما حققه ان يضاف
اليه ولا يبقاع على غير ما حققه ان يقع عليه اجاب **بقوله** فالمدكور في الكتاب انما حاصده
انما انسلم ان صحة اطلاق المجاز على النسب الاضافية والايقاعية حقيقة يقتضي صدق التعريف
المدكور في الكتاب عليها لانه تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة كونه اشرف الافراد واكثرها
وقوعا في الكلام وترك تعريف المجاز في النسب الايقاعية والاضافية بالمقايسة وتقرير المجاز فيها
ما ذكره الشارح من اضافة المضاف الى غير ما حققه ان يضاف اليه وايقاعه على غير ما حققه ان
يوقع عليه **قوله** او لمطلقه - اي او يكون التعريف المذكور في المتن تعريفا لمطلق المجاز والنسب
المذكورين واخلة فيه يجعل الاسناد شاملا لهما بان يكون المراد بالاسناد اعم من ان يكون
هو اسناد صريح كما هو مثل انبت الربيع البقل او لم يكن اسنادا صريحا لكنه مستلزم
والمجازات المذكورت وان لم تكن اسنادات صريحة لكنهما مستلزمتهما كما بينه الشارح
بقوله فانه جعل البين شاقا والليل والنهار ان فيكون اطلاق المجاز عليها حقيقة وليس المراد
انها يطلق عليها المجاز باعتبار استلزامها حتى يكون المتصف بالمجاز هو اللازم لمكر الليل والنهار
مثلا وهما الاسناد التام نحو مكر الليل والنهار ويكون اطلاق المجاز على تلك النسب مجازا لاستلزامها
المجاز حقيقة وان كان هو هذا المفهوم من ظاهر كلام الشارح حيث يفهم منه بحسب الظاهر ان
بين المدلول الصريح واللتزامي وعلى توجيه المذكور يكون المقابلة بين المدلول الصريح
والدال بالالتزام وانما حملنا كلام الشارح على ما ذكرنا لانه لو حمل على ما هو ظاهر كلامه لورد عليه
انه حينئذ لا يكون التعريف لمطلق المجاز كما هو المصريح به في كلام الشارح بل للمجاز الاسنادي
فلا يكون الجواب الثاني المشار اليه بقوله او لمطلقه مغاير للجواب الاول المصدر بقوله فالمدكور
في الكتاب ان النسبة في مكر الليل والنهار نحوه متصفة بالمجاز العقلي حقيقة كونها

الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شئ يتلبس
بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشتريين في قوله تعالى فما رجت
تجارته لهم ولك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فالقيل
كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمل هذا التعريف من نحو قوله تعالى
شفاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار
وقولنا انجبنى ابناء الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا

مستلزما اسنادا حقيقيا لغير ما هو له لا انها يطلق عليها المجاز باعتبار اسناد اسمها للاسناد
الموجود في المجاز حقيقة حتى يكون اطلاق المجاز عليها مجازا فالمجاز العقلي اما عين الاسناد لغير ما
هو له كما في تلك الامثلة والله تعالى اعلم **فان قيل** كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل
كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلي عند الشارح اجيب عنه بانه مبني على ما تقرر من ان في النسب
الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولنا
الكوكب الخرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيمنة التركيبية في الاضافة اللامية
موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه المضاف اليه فلا يرد ما قبل
من ان الجواب الثاني فاسد لعدم جوازه في بعض صور الاضافة لادنى ملازمة كما في كوكب
الخرقاء واجاب بالشارح في المختصر بما حاصله ان المراد بالاسناد مطلق النسبة فيكون مجازا
مرسلا من باب اطلاق المقيد على المطلق كالمرسئ على الالف فان الاسناد هو النسبة التامة
بين المسند والمسند اليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة كانت او ناقصة بين المسند والمسند
اليه اولا وحينئذ لا شك في دخول المجازات المذكورة في التعريف من غير ارتكاب اعتبار انهما
مستلزما للاسناد الحقيقي فالفرق بين الجوابين اعتبار الاستلزام في الاول وعدمه اعتبارا
في هذا وكان الاسناد عليهما مطلقا فنسبة قوله وقد يكون كناية - اي وقد يكون النسبة
الايقاعية الصريحة كناية عن نسبة ايقاعية مقصودة من الكلام قوله كما ذكرنا في قولهم
سل الهموم - قوله اذ المرئى بتقدير في لانه اذا كان بتقديرها بان كان المراد سل نفسك
في حال الهموم يكون حقيقة لما مر ان نقل النسبة الايقاعية الى سائر المعاني اذ هو فيها اذا
كان مفعولا بلا واسطة حرف الجر اما المفعول بالواسطة فلا نقل اليه لان حرف الجر مانع من اعتبار
الوقوع بتجزا اذ المرئى بتقدير في فان هذه النسبة الايقاعية المجازية اعني ايقاع التسلية
على الهموم كناية عن نسبة ايقاعية مجازية ملزومة لتلك النسبة اعني نسبة الحزن اليها اي
ايقاعه عليها وجعلها محزنة وهي المقصودة من هذا القول لانه تعزية باصالة الحزن
البليل للمخاطب حتى صارت همومه محزنة وقيل في تشريح هذا القول لا يخفى ان قوله
سل الهموم من قبيل لا تطيعوا امر السفين ونحوه ففي الكلام اشارة الى تحقق المجاز في
مثله باعتبار ان جعل الامر مطاما وجعله آمر فالاول صريح ايقاعي والثاني مكفي اسنادي
وربما يدعى ان ليس فيه المجاز واحد هو المكفي الاسنادي لان ايقاع التسلية
على الهموم مثلا انما يكون مجازا لانه كونه محزنة وهذا مع ما فيه لا يساعده عبارات
الشرح والله تعالى اعلم **قوله** وفس - اي على امثالها امثالها **قوله** ولا تقصص المجاز العقلي
على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف - من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد
اما انقها منه من كلام المصنف فظاهر لانه عرفه بالاسناد اذ ما انفها منه من كلام

تطيعوا امر المسرفين و قولنا نومت الليلة واجريت النهر وما شبه ذلك
من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اهم من ان يكون
في النسبة الاسنادية او غيرها فلما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان
يسند اليه فجاز فكذلك ايقاعه على غير ما حقه ان يقع عليه و اضافة المضاف
الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاوز موضعه الاصلى فالمذكور في الكتاب
اماتة تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور

السككي فلانه عرف المجاز العقلي بالكلام المقادير خلاف ما عند المتكلم المراد الظاهر حمل الكلام على
المصطلح دون اللغوي . قوله لكن لا تأول فيه - لانه لم ينصب قرينة صادقة عن كون الاسناد
لما هو له فيكون حقيقة لا مجازا قوله ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة التي كثر جباؤها وانت تعلم
انه لم يجزئ فان الاسناد فيه وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه لم ينصب قرينة
صادقة عن ان يكون الاسناد الى ما هو له اعترض عليه بان ظاهر كلام الشارح يدل على ان قول
المجاهل شفى الطبيب المريض ليس من اقوال الكاذبة وهو كما ترى اجيب عنه بان المراد من
الاقوال الكاذبة ههنا هي التي يعتقد المتكلم كذبها ويقصد ترددها وقول المجاهل ليس منها
هذا الاعتبار لانه يعتقد صدقة ومن هذا علم ان هذا القيد يخرج الاقوال المخالفة لاعتقاد
المتكلم بقول المعتزلي المخفي حاله خلق الله تعالى الافعال كلها قوله في هذا الكتاب - واما في الاصحاح
فانه يبين فيه فوائد القيد قوله من الحكم فيه - الظاهر انه بيان لكلمة ما في قوله خلاف ما عند المتكلم
ويرد عليه انه ليس في هذا المجاز الحكم الذي هو عند المتكلم فانصام بخارى مثلا ليس فيه الحكم الذي
هو عند المتكلم والايصار حقيقة اجيب عنه بان قوله فيه حذف مضاف والمعنى خلاف ما عند
المتكلم من الحكم في حقيقة والحق انه بيان للخلاف لا لكلمة ما فلا يرد ما يرد قوله افادة للخلاف
لابواسطة وضع - اما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق الباء في قوله لا بواسطة به ولا يبعد عن
متعلقة وذكر المصدر والمعنى افادة ليتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما هو
عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع قيل واحترز بقوله لا بواسطة الوضع عن المجاز اللغوي
في صورت وفي اذ قد ران النسبة الى القادر المختار اخلة في مفهوم انبت مثلا بحسب الوضع
في اصل اللغة او بحسب وضع آخر طار على الوضع اللغوي فانه حينئذ يكون استعلاء انبت في غير
القادر المختار كما في انبت الربيع البقل اخر اجاع عن معناه الموضوع له الى غيره فيكون حينئذ
مجاز لغوي اي وضعيا منسوبا الى الوضع ولم يكن مجازا عقليا مع ان قولك انبت الربيع البقل
يصدق عليه انه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التأويل فيجب ان يحترز
عنه بقيد وهو انه يقيد الخلاف بان كونه خلاف يكون بواسطة العقل لا بواسطة الوضع واعترض
عليه بان القول بان الفعل موضوع للاستعمال في القادر لا يستند له فان وضع الفعل للاستعمال
في القادر قيد لم ينقل عن احد من رواة اللغة وترك القيد دليل في العرف على الاطلاق فقوله
افادة للخلاف لا حاجة اليه اجيب عنه بان المراد بالا حترار عن هذه الصورة انه لو قدس
ذلك لا يكون المجاز عقليا فالمراد منه بيان حقيقة المجاز العقلي لان تلك الصورة موجودة
قوله لئلا يمتنع طرد - الاطراد هو انه كلما وجد الحد وجد المحدود فلا يدخل فيه شيء

في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما
له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ما كوين
والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تميزا
كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التميز في الاصل فاعل
فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر
وقد يكون كناية كما ذكرنا في قولهم سئل النهموم انه من المحاز العقلي

ليس من افراد المحدود فيكون ما نعا والانعكاس هو انه كلما وجد الحدود وجد الحد
ويلزمه كلما انتفى الحد انتفى المحدود فلا يخرج عنه شئ من افراده فيكون جامعاً
قوله بمثل قول الدهري الخ فانه يصدق على القول المذكور انه خلاف ما عند العقل فينتفي
ان يكون مجازاً مع انه حقيقة فاذا قلنا ما عند المتكلم لم يدخل فيه لان القائل الدهري
معتقد ظاهره **قوله** وعكسه - فان القول المذكور مع كونه مجازاً لا يصدق عليه حينئذ
تعريفه اذ ليس بممتنع عند العقل ان يكسو الخليفة الكعبة فان الكعبة المكرمة تكونها في اصطلاح
المكرمة والشرافة ليس بمستبعد ان يكسوها الخليفة نفسه **قوله** اعترض عليه المصنف رحمه الله تعالى
اي في الايضاح بما حاصله ان ما ذكره السكاكي في وجه اختيار قوله ما عند المتكلم على قوله ما
عند العقل ليس بمستقيم فانه لو قيل مقام القول الاول القول الثاني لا يلزم ايضا بطلان الطرد
بقول الدهري اثبت الربيع البقل ولا بطلان عكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اما الاول
فلان قول الجاهل والكان داخل في خلاف ما عند العقل لكنه خارج بقوله بضم ب من التأول
لعدم التأول فيه واما الثاني فلان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر كما
بينه الشارح **ب** بقوله لان معنى ما عند العقل الخ حاصله ان معنى عند العقل ما يقتضيه
العقل ويرتضيه ولا يخفى ان العقل لا يرضى الا بما في نفس الامر فتحسب كسا الخليفة الكعبة
كما انه خلاف نفس الامر كذلك خلاف ما عند العقل لا محذور **قوله** فلا يخرج عن تعريف
المجاز على تقدير ذكر قوله ما عند العقل يدل ما عند المتكلم **قوله** لا ما يختص هذا الخ
اي ليس بما عند العقل ما يحضر عند كما فهمه صاحب المصباح **قوله** فاشاره ههنا -
اي في التخصيص حاصل الجواب المذكور بقوله قلت السرفيه الخ ان فائدة القيد ههنا ليس هو
المقصود بالبيان حتى يطالب السرفي التعرض لاجزاء نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة
مع ان هذا القيد يخرجها جميعا بل مقصود المصنف تعريف على السكاكي حيث جعل التأول
لاخراج الاقوال الكاذبة فقط دون اجزاء قول الجاهل مع انه يخرجها جميعا كما مر في التعريف
المذكور اما يحصل بالتعرض لاجزاء ما هو منكر عن اجزائه فلذا لم يتعرض لاجزاء الاقوال
الكاذبة **قوله** فلا يبطل طرد تعريفنا الخ اذ اثبت ان قيد التأول يخرجها جميعا ولا يختص
باجزاء الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح فتعريفنا وان لم يذكر فيه عند المتكلم لكن لا
يبطل طرد بقول الجاهل فانه خارج عنه بقيد التأول المذكور فيه قوله ولقائل ان يقول الخ
جواب عن اعتراض المصنف على السكاكي حاصله ان ما قال المصنف معترضاً على السكاكي
في بطلان العكس ان قولنا ما عند العقل معناه ما يقتضيه ويرتضيه وهو بعينه معنى
ما نفس الامر لانه لا يقتضي ولا يرتضي ما هو بخلاف نفس الامر من دون مفهوم ما عند

حيث جعل الهموم مخزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا
تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا
في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل
رأيا الانبات من الربيع فلهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول
فيه لانه مرادة ومعتقدة وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق
الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها

العقل على قانون اللغة ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لا مكان ادراك
الكواذب فيكون الكاذب حاصلًا وثابتًا عند العقل فاعند العقل يتناول ما في نفس الامر وما
هو بخلافه فلا يجوز ان يراد به في التعريف ما في نفس الامر وحده اذ لا دلالة للعام على الخاص
بخصوصه بلا تجوز والتجوز لا يناسب مقام التعريفات فان دفع قوله ولا نسلم بطلا عكسه
لانه اذا كان معناه ما حاصل وثبت عند العقل فلو قيل ما عند العقل بدل ما عند المتكلم
لخرج عنه نحو كسا الخليفة الكعبة لانه ثبت وحصل عند العقل فلا يكون خلاف ما عند العقل
اعتراض عليه بان ما قال الشارح في تفسير ما عند العقل منافي لكلام من هو بصدور دفع
الاعتراض عنه وهو السكاكي لانه حكم بانه لو قال خلاف ما عند العقل يدخل فيه قول الجاهل
ولذا عدل عنه وقال خلاف ما عند المتكلم ليخرجه وعلى هذا التفسير يكون قول الجاهل
داخلا ومندرجا فيما عند العقل لانه ثبت ويحصل عنده وان كان كاذبا لان ما عند العقل
بهذا المعنى يتناول الامور الكاذبة باقرار الجيب كما مر فيخرج عن تعريف المجاز بقوله خلاف
ما عند العقل فلا يبطل به طردة كما زعم السكاكي حيث قال وانما قلت خلاف ما عند المتكلم دون
ما عند العقل لئلا يمتنع طردة بمثل قول الدهري فيكون توجيه الشارح في دفع الاعتراض عن
السكاكي توجيه بالايضاح به فلا يسمع اجماعهم بوجوه الاول ان هذا القول اعني انبت
الربيع البقل ممتنع كما صرح به السيد في حواشي شرحه للمفتاح حاصله ان الزمان امر موهوم
خصوصا اذا كان له امتداد كالربيع مثلا لان الزمان ينطبع في الذهن من نسبة المتحرك الى
طرفي مسافته الذي هو بقرب احدها بالفعل وليس بقرب الآخر بالفعل اذ حصوله هناك
لا يوجد مع حصوله ههنا في الاعيان لكن في النفس ويصح في النفس تصورهما ونصور الواسطة
بينهما معا فلا يكون في الاعيان امر موجود يصل بينهما ويكون في التوهم امر ينطبع في الذهن ان بين
وجوده ههنا وبين وجوده هناك شيئا في مثله تقطع هذه المسافة بهذه السرعة والبطء
الذي لهذه الحركات فيكون هذا تقدير تلك الحركة لا وجود له لكن الذهن يوقعه في نفسه نحو
اطراف الحركة فيه بالفعل معا وبالجملة ان المتحرك في الخارج في حركته بحيث اذا تقفله النفس
انتزع منه ذلك الامر الممتد الموهوم وحينئذ كل ما زاد الامتداد كان الوهم اكثر لكثر مانع
اجتماع المحصولين في الاعيان واذا كان الزمان امرا موهوما كما ذكر فلا يتصور منه ايجاد الامور
الخارجية كالنباتات لان الايجاد الخارجي فرع الوجود الخارجي فكان المثال المذكور ممتنعا
والممتنع من حيث وجوده وتحققه على ما هو عليه لا صورته في العقل فلا ثبوت له عند العقل
فلا يكون مندرجا فيما ثبت عند العقل فعلى تقدير تبديل ما عند المتكلم بقوله ما عند العقل
يلزم بطلان طردة بالقول المذكور فلا يكون توجيه الشارح لكلام السكاكي توجيهها بالايضاح

فانقلت اى سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب
ثم اى سر في التعرض لاجراء نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا
القيد يخرجها جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه
الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التأول افادة
للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند
العقل لئلا يتنع طردة بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه

وفيه ان المجال من حيث هو محال وان لم يكن له صورة في العقل الا ان الدهري المعتقد للحقيقة
هذا الاسناد ودقوعه في نفس الامر يحصل ويثبت في ذهنه كونه غير متنع عندك فيكون مندراجا
فيما ثبت عند العقل والسكالي لا يقول بالاندراج كما عرفت في الثاني ان قول السكالي لئلا يتنع طردة
لا يدل على ان قول الجاهل غير داخل في ما عند العقل لان حاصل كلام السكالي ان العدول عن
خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم لانه يترتب عليه الفائدتان معا اعني خروج قول
الجاهل ودخول نحو كسا الخليفة الكعبة ولا تكن الك المعقول عنه اعني خلاف ما عند العقل فانه
وان حصل منه احدها وهو عدم امتناع الطردة لا يحصل منه الآخر وفيه انه لا فائدة في جمع
هاتين الفائدتين لان الباعث على العدول ليس الا احدهما وان اعاد الالام في قوله لئلا
يتنع عكسه يدل على استقلال كل منهما في العدول وقد ذكرنا ادجوها آخر تركناها لانهما
لا فائدة فيها الا الاطباء والحق في الجواب ما اختاره الشارح وهو ما ذكره الشارح
في بيان قوله وحينئذ يندفع الاعتراض الاول وايضا حاصله على ما يستنبط مما ذكره هناك
ان دخول قول الجاهل فيما عند العقل على تقدير ان يكون معناه اعم مما في نفس الامر لا
ينا في ما قال صاحب المفتاح وهو قوله انما قلت ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يتنع
طردة بمثل قول الدهري الا لان مقصود هذا الكلام انه لو قيل في التعريف اما عند العقل
لدخل فيه نحو كسا الخليفة الكعبة ويخرج بقوله خلاف ما عند العقل فلا ينعكس تعريف
المجاز فلا بد ان يقال بدله ما عند المتكلم ليدخل نحو القول المذكور في التعريف وهذه فائدة
مختصة بهذا القيد وذكره لاجلها خاصة وهو لا يحصل بغيره من القيود المذكورة في تعريف
ثم لا بد من قولنا بضرب من التأول لاجراء الاقوال الكاذبة وهي فائدة مختصة بهذا القيد
لا تحصل بقولنا عند المتكلم ولا بغيره وحصل فائدة مشتركة بينهما وهو اخراج قول الجاهل
وحينئذ ينع اسناد اخواجه الى كل واحد منهما لكن يكون حصولها من احدها اى واحد
اعتبر الاخراج به مقصودا بالذات ومن الآخر بالتبع لئلا يلزم اخراج المخرج واذا كان
الا مكن ذلك فلا يتجه عليه اعتراض المصنف باننا لانسلم بطلان طردة التعريف لو لم يقل
ما عند المتكلم بدخول قول الجاهل لخواجه بقوله بضرب من التأول لانك قد عرفت ان
ذكر هذا القول لاجل الفائدة المختصة وهي ادخال نحو كسا الخليفة الكعبة اذ لو لا
لبطل عكس الحد وهذه الفائدة اعني اخراج قول الجاهل مشتركة بين قولنا ما عند
المتكلم وبين قولنا بضرب من التأول وترتبة عليها وليس مقصود السكالي ان واحدا
منهما ذكر لاجراء قول الدهري حتى يقال ان ما قال الشارح في تفسير ما عند العقل مناف
لما قال السكالي فان تفسيره المذكور يقتضى دخول القول المذكور فيه ويخرج بلفظ المخلاف

بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت بضرب من التأول يمتز به عن الكذب اعترض عليه المصنف باننا لنسلم بطلان طردة بما ذكرنا في وجه بقوله بضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكرنا ان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عندك ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس

في قولنا خلاف ما عند العقل لا بطلان الطردة وكلام السكاكي صريح في انه غير داخل فيما عند العقل لانه نسب اخراجه الى ما عند المتكلم ولولا لبطل الطردة فبقوله لئلا يمنع طردة - غاية مترتبة على قوله وانما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل فلا يقتضى كلامه امتناع الطردة على تقدير ذكر قولنا عند العقل بدل قولنا ما عند المتكلم حتى ويقال ان قول الدهري خرج بقيد التأول كما قال المصنف «معترضاً على السكاكي» كما مر في الشرح او يقال ان القول المذكور داخل فيما عند العقل بالتفسير الذي ذكره الشارح وخرج عن التعريف بلفظ الخلاف المذكور في التعريف فلا يمنع الطردة على تقدير ايراد ما عند المتكلم بقولنا ما عند العقل وكلام السكاكي يدل على الامتناع المذكور على تقدير الابدال المذكور فيكون تفسير الشارح مما لا يرضى به السكاكي واما قوله لئلا يمنع عكسه - فعلة باعثة عليه والله تعالى اعلم قوله وحينئذ - اي حين اذا كان ما عند العقل اعم قوله انذاف الاعتراض الاول - وهو منع بطلان الطردة قوله ايضا - اي كما انذاف الاعتراض الثاني وهو منع بطلان العكس قوله اذ الامتناع في بيان لدفع الاعتراض الاول وقد مر تقريره فتذكر قوله ولا يكون هذا تكراراً - جملة معترضة بين الجواب على سبيل الاجمال وبين تفصيله ولادخل لها في الجواب انما ذكرها لدفع قول التكرار فتقوله يمكن ان يستدل الى كل منهما - اي يمكن ان يستدل على طريقة الترتيب والتفريع الى كل من الفيدين الا ان الاول لسببته اولى بان يستدل اليه قوله وعلى هذا - اي على الترجيح الذي ذكره الشارح بكلام المفتاح قوله كان الانسب المراد ان المترتب على التبدل المذكور الخروج وان لم يقصد بالذات لا الطردة لانه حاصل بدون التبدل لخروج القول المذكور بقوله في التعريف بضرب من التأول كما مر بقوله خلاف لما عرفت انه داخل بما عند العقل على تفسير الشارح وخارج عن تعريف المجاز بقوله في التعريف خلاف وانما قال انسب دون ان يقول كان المناسب اشارة الى ان كلام السكاكي لا يخلو عن مناسبة بان يكون المراد عدم امتناع الطردة بالنسبة الى هذا الفيد لكن لما كان خلاف الظاهر كان الانسب لمسياق الكلام ان يقال يخرج قول المجاهل وحينئذ ينبغي ان يقال بدل قوله وعكسه ولئلا يمنع عكسه اذ لا يصح ان يقال يخرج نحو قول المجاهل وعكسه وانما لم يتعرض له الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى قوله لكن المناقشة في جواب عن قوله كان الانسب حاصله ان الالفاظ ليست بمقاصد بالذات بل انما قصدت لتأدية المعنى والمقاصد فاذا كان المقصود واضحاً فالمنافضة والمؤاخذه في الالفاظ ليست من داب المحصلين ولا ينبغي على المصنف المتدرب ان كلام السكاكي لا يخلو عن محلة وتوجيهه بامثال هذا الترجيح لا يخلو عن التكلف واما الالفاظ وان كانت وسائل للمعاني الا ان المعاني لا نصير معلومة ومستفادة الا من الالفاظ فلا بد من ان يذكر الالفاظ الدالة

الا فاشار ههنا الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم
من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو
قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عند
وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لا مكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير
به وحينئذ يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل
التعريف على قيد ينفراد كل منهما بفائد خاصة مع اشتراكهما في فائدة

عما مقصد بها ولا يشتهى المراد بهما بغيره وقد عرفت ان كلام السكاكي ليس كذلك والله تعالى اعلم
قوله فاقولت ما ذكرت الخ قيل وجه الاشعار ان المصنف لما اسند خروج قول الدهري الى قوله
بضم من التأول كانه اقرب خولدي في قوله غير ما هو له فلا بد ان يكون معناه غير ما هو له في نفس
الامور لو كان معناه غير ما هو له عند المتكلم يخرج به ذاك القول فلا يصح اسناده وخوجه الى
قوله بضم من التأول فتدبر فيه انه يقيد اشعار كلام المصنف نفسه بما ذكره الاشعار
ما ذكره الشارح من تقرير كلامه على ما هو مقتضى العبارات فالاولى ان يقال وجه الاشعار
قول الشارح ر في انشاء تقرير كلام المصنف بل يخرج قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا
بنحو قول الجاهل فتأمل **قوله** وحينئذ يرد عليه قول الجاهل الخ فانه مجاز مع عدم صحة التعريف
عليه فان الاسناد في هذه الاقوال ~~صحة~~ الى ما هو له في نفس الامر لا الى غيره ولما لم يكن
اشعار كلام المصنف على تقرير الشارح ر كلامه ظاهرا وكان فيه خفاء ترك التطويل بلاطيل
في اشارة الاشعار وانتقل من التعيين الى التردد **وقال** وبالجمل ان الادلة **فان قيل**
ان الاحتمالات ثلاث غير ما هو له في نفس الامر وفي الظاهر وفي الحقيقة فلم اقتصر الشارح على
الاحتمالين الاولين **اجيب** عنه بان المتبادر من غير ما هو له اذا اطلق غير ما هو له في نفس
الامر واذ الوحد ههنا ان تعريف المجاز مذکور في مقابلة تعريف الحقيقة فاسباب ان يواد به
غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا نه مصرح به هناك واما ما هو عند المتكلم في الحقيقة فليس
بمتبادر عند الاطلاق ولا قرينة ايضا يعينه و اشار في ما بعد انه لو اريد ما هو له عند المتكلم
في الحقيقة لم يخرج عن تعريف المجاز نحو قول الموحدين ان الله البقل عند اخفاء حاله عن الدهري
قوله بقرينة ذكره الخ يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع موقع ما هو له في تعريف الحقيقة فتقيد
ما هو له في تعريفها بالنظر في اعنى عند المتكلم في الظاهر قرينة على تقيد الغير في تعريف المجاز بهما
لتقابلهما كما هو ظاهر عند من له ذوق سليم وفهم مستقيم ويدل عليه قول الشارح ر في المعاني
في الواقع او عند المتكلم الخ وليس المراد اما هو له متقيد بها في تعريف الحقيقة فيكون مقيدا بها
في تعريف المجاز ويكون الغير مطلقا كما يفهم من ظاهر كلام السيد السند فيشمل ما غاثر في نفس
الامر ما هو له فيه ولم يغاثر في اعتقاد المتكلم ما هو له فيه كالبيع فانه مغاثر في نفس الامر لا انبثا
له وهو الله سبحانه وتعالى ولا يغاثر في اعتقاد المتكلم الدهري ما الانبات له فيه فانه يعتقد
نبوة الانبات للربيع فلزم ان يكون الاسناد الى الربيع في قوله انبت الربيع البقل مجازا اعتقليا
لانه اذا كان مغاثرا في الواقع لما ثبت له ولم يكن مغاثرا عند المتكلم لما ثبت له عند كان الا
اسناد الى المعاني في نفس الامر اسناد الى ما يغاثر في نفس الامر ما ثبت له الفعل عند وقد
قال الشارح ر فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر ما قول

اخرى يكون حصولها من احدهما قصد او من الآخر ضمنا ولا يكون هذا
تكرارا فخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند
المتكلم وبضرب من التأويل تكن اسنادا الى الاول او الى الثاني
في الذكروا المقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب
ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طردة
لكن المناقشة في العبارات بعد وضوح المقصود ليست من دأب

ان كلمة غير محولة على معنى ليس فلا يلزم ما ذكر من كون اثبت البطل مجازا على تقدير كون
الظرفين قيد الماهولة لا للغير لانه لا يكون هناك معنى المغاثر حتى يقال انه يشمل ما غاثر
في نفس الامر ما هو له فيه ولم يغاثر في اعتقاده المتكلم ويلزم ما لم يفتيه انه يخالف ما صح به
سابقا من قوله اي غير الملابس الذي هو له وقول المصنف في اسنادا الى غيرهما للابسة
مجازا ولا يحق من قوله اعني المغاثر في الواقع ويستلزم عدم صحته في نفسه لانه يقتضي
ان يكون المجاز الاسناد الى ملابس لا يكون ما هو له اصلا لا في نفس الامر ولا عند المتكلم
لاني الحقيقة ولا في الظاهر بناء على دخول القيد في حين النفي قوله وصار قوله بتأويل ما غاثر
اعترض عليه ان قول الفيلسفي لمن يعرف احواله العالم حادث قصد الى الكذب يصدق قطعا لا
سناد الذي فيه انه اسناد الى الملابس الذي هو غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر مع انه
ليس بمجاز فخرج بقيد التأويل فلا يضيع ايضا يصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لا اشتراك كل من
من التأويل عند المتكلم في الظاهر في اخراج مع الفضايل منها بغاثر خاصة وهو اخراج الا
قوال الكاذبة ^{الاول} او حال نحو كسا الخليفة الكعبة بالثاني غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى
القيد الاول ادلى وبهذا القدر لا يتأ في الحكم بضياح القيد الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه
واجيب عنه بانه قد مر في الشرح ان قول الكاذب اذا كان المخاطب به عالما بان المتكلم
عالم بان مضمونه غير واقع اذا لم يكن الاسناد فيه للابسة فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد
في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره والقول المذكور من هذا القبيل فلا يرد ما ذكر
لان الكلام في الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به واما ما ذكر من حديث الاشتراك
والانفراد قانا اتركه المشرح للاصلاح الكلام المنقول عن صاحب الكشاف والمصنف لا يرتضي
ولا ينبغي لاحد ان يذكر احتمال هذه القيود في التعريفات حذرا عن اللغو وارتكاب ما لا ينبغي مشابه
ارتكاب المحتملات فلا مشاحة في تضييعه والقول بفساد الاسناد المذكور والله تعالى اعلم
قوله اراد بالاسناد الى غير ما هو له الحاصل الجواب منع المحصر في الشقين لوجود الشق الثالث
وهو المعنى الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له سواء كان الغير في الواقع او عند
المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وذكر المشرح مفصلا قال السيد السند يرد عليه ان قولنا
ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشترنا اليه لاما هو اعم منه ومتناول
للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يرد في التعريف وما اجيب به عنه انه غير
وارد لان غير ما هو له لانه سلبه ونقصه وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم
ففيه نظر لان تفسير الغير بالمغاثر حيث قال اعني المغاثر في الواقع او عند المتكلم بل على ان

المحصلين فانقلبت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف رحمه الله مشعر
بان مرادة غير ما هو له عند العقل وما في نفس الامر وحينئذ يدعي عليه
نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق
الله تعالى الافعال كلها واضل الله الكافر بالتأويل والقصد الى انه
اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان
اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر

الشارح لم يحمل الغير على معنى الشئ كما في قوله ضربني من غير ذنب اي بلا ذنب بل حمل على
شئ مغاير لشئ هو له فنصق الشارح بان غير ما هو له سلب ما هو له ونقيضه نصق بما لا
يرتضيئه المنصور نعم لا يريد الايراد المذكور على الشارح لانه لم يعتبر العموم في ما هو له بل انما
اعتبره في غير ما هو له كما يدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع اد عند المتكلم في الحقيقة اد في
الظاهر نعم لو قيل في تقرير الايراد ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس
الامر لكان له وجهه ويمكن ان يقال كانه اراد السيد كما ان المتبادر مما هو له ما هو له في نفس
الامر كذا انك المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر فينبغي ان يجاب عن اعتراض
السيد بان تبادر ما هو له في نفس الامر مما هو له فمضى مطلقا بل اذ لم يوجد القرينة وهما
قد وجدت وهي عدم اختصاص الحقيقة بالاسناد الى ما هو له في نفس الامر بل اعم منه
وهو المتبادر فيما بينهم والعلوم بالعرف صار كالعلوم بالنص فصار العموم المذكور كانه هو المنصوص
عليه والله تعالى اعلم **قوله** وحينئذ - اي اذا اريد بالاسناد الى غير ما هو له المفهوم الاعم
قوله يدخل قول الجاهل - اي انبت الربيع البقل لانه هو المفهوم عند اطلاق **قوله**
والاقوال الكاذبة - اي عمدا كقولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجيء فلا يردان وقوع
هذا القول مقابل لقول الجاهل يدل على صدق قول الجاهل المطابق للاعتقاد دون
الواقع فهذه القول يدل على ان صدق الخبر مطابقته للاعتقاد المخبر وقد مر بطلان
هذا القول لان المقابلة المذكورة لا يدل على صدق قول الجاهل حتى يلزم ما ذكره بل كل
القوليين كاذبين الا ان قول الجاهل كاذب لا عن عمد لانه يعتقد انه صادق ومطابق
للواقع والبراد بقول الكاذب هو الكاذب عن عمد **قوله** لكون الاسناد فيه الخ دليل
لدخول قول الجاهل والاقوال الكاذبة في تعريف المجاز حينئذ **قوله** وقول المعتزلي -
اي يدخل قول المعتزلي الذي يخفى حاله خلق الله تعالى الافعال كلها لكون الاسناد
فيه الى غير ما هو له عند المتكلم **قوله** فاخرج جميعها - اي الاقوال الثلاثة المذكورة
بقوله **بتأويل** - اذ لا تأويل للجاهل لانه معتقده ولا لمن يتعمد الكذب لانه يدعي وجهه
والتأويل بمعنى نصب القرينة ينافيه ولا للمعتزلي الذي يخفى حاله لان التأويل بمعنى المذكور
ينافي ما رامه وهو الاخفاء **قوله** فيخرج عنه مالا تأويل فيه يعني صار تعريف المجاز
مانعا عن دخول ما ليس من اخوانه ودخل فيه اقتسامه الاربعة كما ذكره الشارح
قوله لا يقال الخ حاصل الاعتراض ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيلزم اما وجود
العام في الشق الاول فيكون التعريف غير جامع لافرازة او في الشق الثاني فيلزم الاستدلال

وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقية ذكوة في مقابلة الحقيقة فقد
 خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في
 الظاهر وصار قوله بتأول ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل
 اليه فاسد اقلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر
 الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني
 المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وحينئذ

يحل على المعنى الاعم لا ينفع شيئا لانه متى كان لا يتحقق العام الا في ضمن وقد تبين فسادا يكون العام
 الذي تحقق فيه فاسدا فيكون المحذور بحاله **قوله** وقد تبين فسادا اي الخاص الذي اريد
 لا الخاص فانه لم يذكروا فيما سبق من جملة الخاص ما هو عند المتكلم في الحقيقة **قوله** عدم ارادته
 الا في ضمنه فان المفهوم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما لا يكون مراد في
 ضمن فرد خاص لمساخات الخصوص المعنى اي وجه **قوله** وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من
 وذلك لانه اذا اريد الاعم فقول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما وان خرجا من غير ما هو له
 في نفس الامر فقد دخل في غير ما هو له عند المتكلم ولفظ بتأول وان كان ضائعا بالنسبة لخروج
 قول الجاهل انبت الربيع النقل والاقوال الكاذبة من غير ما هو له عند المتكلم لكن ليس بضائع
 بالنسبة لخروجها من غير ما هو له في الواقع وكذا بالنسبة لخروج قول المعتزلي منه وهكذا
 فليتأمل **قوله** فليتأمل فان هذا هو الاشارة دقة المقام وصعوبة كما صرح به ولما ذكر بعض
 الفضلاء من انه اذا ورد بعد كلمة تأمل او فافهم او نحوها لفظة فان ونحوها فليس فيه الاشارة
 الى الدقة وان التزام ما لا يلزم فيمكن ان يكون فيه اشارة الى الاعتراض المذکور فيما سبق
 واجوبتها **قوله** اي ولان مثل الخ لم يجعل الشارح المشار اليه اشتراط التأول مع انه اولى
 لكون خروج قول الجاهل متفعا عليه وهو علة له الا انه نظر الى قرب مشار اليه وكونه
 مذكورا صريحا فجعل الخروج المذكور مشار اليه **قوله** الصلوات العبدية الى انما نسب الى عبد
 لان صلوات اسم لشعره ثلاثه قيسى اي منسوب الى عبد القيس ويقال في النسبة اليه عبدى
 ايضا وقد يقال عبقسقى وضبى وفهقى كما في القاموس وهذا من عبد القيس ونسب
 الجاهل هذه الابیات للصلتان الضبي والصلتان في الاصل الماضي في امرة وشأنه
 ومنه سيف صلطان **قوله** كوالغداة المكر بالغداة الرجوع والمراد به ههنا الذهاب والنسبة
 المكر الى الغداة والمراد الى العشي مناسبة لطيفة وهذا ان ابتدأ اليوم انما هو من الغداة
 وانتهى به بانتهى العشي وهو آخر النهار فكان النهار وجد وجود الغداة وانتهى به
 العشي ومعنى البيت ان كود الايام ومروا الليالي يجعل الصغير كبيرا والطفل شائبا
 والشئ فانما **قوله** على ان اسناد الخ دفع ما يرد على المصنف من ان كلامه ينافي ما تقدم
 من تعريفه للجواز والحقيقة فانه صرح في انها صفتان للاسناد وهذا يدل على انها من
 صفات الكلام وحاصل الدفع ان قوله لم يحمل نحو قوله على حذف المضاف الى لم
 يحمل اسناد نحو قوله الخ او حمل على الاسناد المجازي فان اسناد لم يحمل الى نحو القول اسناد
 الى غير ما هو له والذي هو له هو الاسناد الذي في هذا القول او حمل على التجوز من اجزاء
 وصف الجزاء على الكل فان الذي يوصف بالحمل المنفي انما هو الاسناد وهو لما كان جزاء

يدخل فيه نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما
 هو له عند المتكلم فخرج جميعها بقوله بتأول وبقى التعريف سألها
 فيخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي
 انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول لكونه آلي غير ما هو
 له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتأول حين
 يظهر انه موحد لك نه آلي غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد

للقول اجري وصفه على القول ومراعاة بالتأول النساج وهو ان يتسع في الكلام لعلاقة ضعيفة
 او المجرى ظهور المراد وليس حقيقة ولا مجاز الضعف علاقته بحيث لا يعتد بها او لعدمها او
 لعدم قصد هاد ولم يرد الشارح ان معنى قوله على المجاز على ان اسناد اشباب وافنى مجاز
 فان العبارات لا تساعد على قوله مادام لم يعلم - بيان لمحصل المعنى يجعل ما مصدرية ثابتة
 عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤل هي وصلتها به اى لم يجعل على المجاز مدة انتفاء
 العلم والظن حتى اذا تحقق احداهما لم يجعل على المجاز ولم يرد ان لفظة دام مقدرة فانه لا يجوز
 حذف الافعال الناقصة سواء كان لا سيما حذف بعضها كما هي هنا فان دام صلة ما قوله
 او لم يظن - لم يعد المصنف كلمة في او يظن اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف المعنى على المعنى
 اذ المعنى على عموم البنى العلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بهذا كما في قوله تعالى ولا تطع اثمًا وكفورا
 لان كلمة او حينئذ تكون واقعة في حين المعنى فيتعلق المعنى بالاحد المبهم وانتفاء احد الامر من
 صبهما يستلزم انتفاء كليهما ولو اعادة لربما يتوهم ان مجموع المجاز والمجرد معطوف على مثله
 وان المعنى على احد النفيين فلا يفيد العموم اذ يصير المعنى على العطف المذكور لم يجعل على المجاز
 مادام انتفى العلم او انتفى الظن اى مد ثبوت احد الانتفاذين وثبوت الواحد المبهم يكفي فيه
 ثبوت احدهما بخلاف انتفائه واحداها الشارح اشارة الى ان يظن مجرد معطوف على
 نفس المجزوم الامر فوع معطوف على مجموع المجاز والمجرد وليست الاعادة تقدر من الشارح
 الكلمة لم خارجا عما يدل عليه الكلام بان يكون المراد عطف المعنى على المعنى حتى يكون التوديد في
 الانتفاذين فيحمل بالمقصود وقد يجعل كلمة او بمعنى الى كما في قوله لا اتركك او تعصيني حتى
 او بمعنى الا كما في قوله لا قتلهم لا قتلهم او تسلم فالمعنى ان الحمل منتف ما دام انتفى العلم الا ان يتحقق الظن
 او الى ان يتحقق فان الحمل يوجد حينئذ ايضا قوله ان قاله لم يرد ظاهرة - وفي بعض النسخ موافقا
 للمفتاح لم يعتقد ظاهره وهو غير صحيح لان عدم الاعتقاد في نفس الامر لا يكفي للحمل على المجاز
 بل لابد من عدم الارادة بنصب القرينة ولو عيى لم يعتقد بدل لم يرد لا فاد انه يكفي علم وظن
 عدم الاعتقاد في الحمل على المجاز بدون تلك الارادة كما لو قيل جرى النهر مع ارادة الاسناد اى
 المكان بلا تأول وليس كذلك لانه حقيقة كاذبة مع ان الخطاب يعلم انك لا تعتقد الظاهر
 بخلاف تفسيره لم يرد فانه يفيد ان ذكر ليس بمجاز لان المتكلم يترك مريدي للظاهر لعدم
 نصب القرينة على عدم ارادته قوله بل حمل على الحقيقة - اعترض عليه السيد السند في
 شرح المفتاح بانه ينبغي ان يتردد عند انتفاء العلم والظن في كونه مجازا او حقيقة كاذبة
 لان الجزم بكونه حقيقة تحكم يقتضى انه اذا لم يعلم ايمان شخص او كفاه يحكم بكفره في الظاهر
 الجيب عنه بانه لا وجه لكونه مجازا لان شرط كونه مجازا العلم والظن فلا يبقى احتمال المجاز

انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهر و اظهار انه
غير معتقد لظاهره بل انما اسند لا الى السبب لانه الى غير ما هو له
عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد
تبين فساد ذلك فكيف يجوز ان يراى غير ما هو له اعم من ان يكون في
الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لا نأقول فارق بين
ارادة مفهوم العام و بين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في

فلا تخم و اما قوله ان الجزم بكونه حقيقة يقتضى انه اذا لم يعلم ايمان شخص ولا كفره لم يقم فيه ان
المعتبر في الحكم بالكفر العلم بعدم الايمان لا عدم العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة فانه يكفيه عدم
العلم بكونه غير ما هو له في الظاهر و قيل في الجواب بان الحجاز لكونه خلاف الاصل لا يصار اليه الا اذا
تعد الرجل على الحقيقة و وجد له المخرج وعند اشك و التردد يحمل على الحقيقة فهمنا جسي صمد
علم و ظن بان قائله اراد ظاهره فيكون حقيقة او علم و ظن انه اراد خلاف الظاهر فيكون حجاز
او شك فيكون حقيقة ايضا لكونه الاصل قوله يعني يعلم ولم يستدل الخ دفع لما يرد من ان
التشبيه في هذا القول لا يكاد يلح لان الاستدلال ليس بعلم ولا ظن و حاصل الدفع انه تشبيه
المصدر فعمل محمد و ف دل عليه لم يعلم اذا العلم ههنا من القرينة فعدمه من عدم مهادج الدليل
و المعنى ما لم يعلم ولم يستدل مثل الاستدلال على ان الخ و يرد عليه ان عدم ارادة انظا هو
لا يجب ان يكون نظريا استدلاليا فانه قد يكون بدعيه كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه
اجيب عنه بانه ليس المراد بالاستدلال المعنى المصطلح عليه بل المراد به المعنى اللغوي اعنى
مطلق الاسناد لشيء ولو بدعيه كاستحالة المذكورة قوله مثل الاستدلال الخ يرد عليه
ان مثل هذا التشبيه الواقع في هذا الكلام يقتضى ان يكون وجه التشبيه اظهر في المشبه به منه
في المشبه هو به اشهر مع ان قول الصلتان العبدى بعد هذه ابيات لشعر الم تر لقمان
اوصى بنبيه و اوصيت عمر و نعم الوصي = اظهر دلالة على كونه موحدا لم يقصد باسنادا شاب
وافنى الى كوال الغداة و مر العشى ظاهره من قول ابي النجم شعبي - افناك قيل الله الخ على انه موحد
لم يرد باسناد مبرز الى جذب الليالى ظاهره اذ يمكن ان يناقش فيه بانه انما يصح الاستدلال به
لو لم يكن اسنادا فنى الى قيل الله بالجواز بنا و على انه اسناد الى السبب لجذب الليالى اجيب
بانه يمكن ان يقال ان قوله افناك قيل الله الخ قول الى النجم البتة و اما قوله الم تر لقمان الخ
فلا قطع بكونه قول الصلتان العبدى و الله تعالى اعلم و اما المناقشة في الاستدلال فسيجي جوابه
عن قريب انشاء الله تعالى قوله قد اصبحتم ام الخيل تدعى الخ اصبح بمعناه الحقيقي اعنى
انصاف اسمها بخبر هاد و قت الصباح دام الخيل اسم مرنثته و تدعى خبر اصبح قوله
كله - بالرفع ليفيد عموم النفي كما سيأتى حيث قال قيل و قد يقدم المسند اليه المسور بكلمة
كل على المسند المقرون بحرف النفي لانه الى ان التقديم دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل
فرد مما اضيف اليه كلمة كل نحو كل انسان لم يقم و عموم النفي هو المناسب بالمقام و هو الامر
بالجوع في قوله مصحح يا بنت عى لا تلوى دا هجى فان الامر بالجوع انما يصح منه اذا لم
يصدر منه فرد من افراد اذ نيب كما لا يخفى لا بانصب المفيد لنفي العموم لعدم المناسبة بل بقاء
و الكافي غنى عن القول بمحذوف العائد كما هو في صورت رفعه بالابتداء و ايضا ان الكل المضاعف

ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد
انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام
بعومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل
قول الجاهل خارج عن المجاز لا شترط التأويل فيه لم يحمل نحو قوله
اي الصلتان العبدني انساب الصغير وافني الكبير كوايغداية وهو العشي
على المجاز اي على ان اسناد انساب وافني الى كوايغداية وهو العشي مجاز

الى الضمير لم يستعمل الاتاكيد او معولا للعامل المعنوي ولا معنى ههنا لجعله تأكيداً لذي نينا فتعين كونه معولا
للعامل المعنوي وكذا تفسير اصبح بمعناه الحقيقي هو المناسب لهذه المصراع كما لا يخفى ومن ان رُسْتُ
مفعول له لتدعي والاصلح الذي انحسر شعر راسه والمعنى ان هذه المرأة تدعي على ذنبه ان تركب
شيئا منه فان النساء يغيصن الشيب الذي هو سبب في انحسار شعر راسه ويطلبين الشباب كما قال
الشاعر شعري واذا هو نكد عمن فانه نسب يزدبك عندهن فبالا قوله وميزعنه - جملة مفسرة
لكون راسه كراس الاصلع ومبينة لوجها تشبه قنزعا عن قنزع اي ضل في الراس قنزعا عن قنزع
بسبب ذهاب ما بينها ويحتمل ان المعنى ازال من الراس قنزعا بعد قنزع اي جملة من الشعر بعد ان
حتى جعلها كراس من الشعر له فمن التا نيتي بعد كافي قوله تعالى لتكن طبقا عن طبق -
قوله اي مضيا - اراد لازم معناه فان الجذب كيدك كاف التاج ويكون المعنى جذب الليالي بضمها
بعضا ويلزمه مضيا ومجيئ بعضها خلف بعض وانه الوجوب للقيز والفاء وعبر بالليالي عن مطلق
الازمنة التي بمضيا يحصل التميز والفاء والذين العرب تؤرخ الشعوب بالليالي او للاشارة الى شدتها
وكثرة العوم فيها فكانها كلها ليالي قوله على نقد ير القول - وان المنشأ لا تقع حال فيكون المعنى
مقولا في حقها من التا من حين اليسر والرفاهية ابطى وحين العسر والاضيق اسرع او مقولا
من الشاعرا لانه لا يبالى بعد التميز الذي كرهها كيف كانت قوله او كون الامر بمعنى الخبر - اي او حال
من الليالي على نقد ير كون الامر بمعنى الخبر والمعنى حال كونها تبطل او تسرع وانما عبر بالخبر
بالامر للدلالة على انها ما مورات بامر تعالى مستحبات لحكمه لانها موجودات كما يعتقد اللاهوت
فالا موعني ابعث او اسرع من الله تعالى لا من الناس ولا من الشاعركا هو على نقد ير القول
فحينئذ يتحقق دليل آخر على كونه موحدا قوله منقطعا - اي استينا فان الزمان قال له ما
تقول فيما حدث فاجاب بانه راض لما يفعل اسرع فيه او ابطا قوله اي امر الله و ارادته -
فسر القيل اولا بالامر ولم يفسر من اول الامر بالارادة لقوله اطلنى لانه مفعول القيل ان
كان مصدر راي معنى القول اي فتن ولا يصح تسلط الارادة عليه او عطف بيان له ان كان اسما للقول
اعني اطلنى وهو لا يصح بيان الارادة ثم بين المراد بطف الارادة لعدم الامور التكويني حقيقة
عند المحققين بل الموجود انما هي الارادة واما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة فالامر
بمعناه الحقيقي لان اطلنى بمعنى كوني طالعة قوله حتى اذا اواراك افق اذ حتى ابتداءه وهي
تقتضي ان يكون ما قبلها سببا مؤديا الى ما بعد ها لا يوجد اي ما بعد ها الا اذا اوجد ما قبلها
والظهور كذا الك والمعنى واذا استرك اتسها الشمس افق المغرب فادجي الى افق المشرق واطلنى
منه وبعد هذا البيت - يا بنت عي لا تلوي واجهي - والمراد ببنت العم زوجته ام الخيار
والخطاب معها والمهجوع النوم وبامرها بالهجوع ظهر فسادا وتفسير اصبح بصارت فانه

ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يريد ظاهرا لعدم التأول حينئذ
بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من
نحو قول المجاهر كما استدل على لم يعلم ولم يستدل بشئ على انه لم يريد
ظاهرا مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول
الى النجم قد اصبحت ام الخمار تدعى على ذنبا كله لم اصنع من ان رئت
راسي كراس الا صلح - ميز عنه قنزع عن قنزع اي بعد قنزع وهو

يدل على ان ذلك اللوم كانت وقت الصبح عقب النوم اذ لو لم يكن كذلك لكان المناسب امرها
باسكوت قوله فانه يدل الخ وجه الدلالة ان من قال بامر الله تعالى و ارادته وان طلوع الشمس
و غروبها في كل يوم بامر الله تعالى و تقدس من يكون مسلما و المسلم قائل بان الابتداء و الاعادة
و الانشاء و الافناء من الله تعالى و تقدس من ولا يجوز ان يكون اسناد افنا مجازا بناء على انه
اسناد الى السبب و اسناد ميز حقيقة حتى لا يقع الاستدلال المذكور لانه لا بد ان يحمل كلام
العقل على الصلاح و ما يقتضيه النظر الصحيح و اوجب ما يمكن و ايضا جملة افنا قيل الله الخ مبينة
لقوله ميز عنه قنزع عن قنزع و هذا هو الجواب الموعود عن المناقشة المذكورة في الاستدلال
و اعلم ان الاستدلال به على كون الى النجم هو حد لا يتوقف على ان يكون اسناد افنا الى قيل الله و
ارادته حقيقة كما عرفت من تقرير وجه الدلالة فلا يرد ان الاستدلال المذكور لا يكاد يصح
لان المعنى انما هو الله تعالى فيكون الاسناد الى الامر و الارادة و الارادة مجازا عقليا فافهم
و الله تعالى اعلم قوله بناء على انه زمان الخ يرد عليه انه اذا كان المسند اليه جذب الليالي لا يكون
زما لان الجذب ليس بزمان اجيب عنه بانه من اضافة الصفة الى الموصوف و التقدير
الليالي المجاذبة فالمسند اليه بالحقيقة الليالي الموصوفة بالجذب و هي زمان - **قوله**
و اما ما اى المجاز العقلي اربعة - اعلم انه لا اختصاص للمجاز العقلي بهذه الاقسام الاربعة
بل الحقيقة العقلية تنقسم الى هذه الاقسام و امثلتها هي تلك الامثلة التي ذكرت في المجاز العقلي
بعينها الا انه يختلف الحال بالنظر الى اعتقاد قائلها فان القائل مؤمن فكون امثلة للمعجزات
و ان كان دهريا تكون امثلة للحقيقة و انما تركها المصنف في اعتقاد على فهم من لم يعلم ان التقدير
انما هو لكون الامثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل و الا فيجوز ان يكونا حقيقتين
عقليتين نحو اثبت الله فصل الربيع فان ايقاع الانبات على فصل الربيع مجاز مع ان طرفيه
و هو انبات الله و فصل الربيع حقيقتا عقليتان و مجازين عقليين نحو اجري النهر
اطاعة امر فلان او مختلفين نحو اجري النهر اطاعة فلان و اجرو الماء اطاعة امر **قوله**
اجى الارض شباب الزمان - اعترض عليه بان اعتراف الخارج بان قولنا اجد الارض شباب
الزمان من قبيل المجاز اللغوي اعتراف منه بفساد ما اجاب به عن السؤال المذكور بقوله
فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز الخ فانه قال هناك بدخول نحو جوى النهر بالاضافة و لا تطيعوا
امر المسرفين في المجاز العقلي حيث قال ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية
و غيرها و شاهدة منه بصفة ما اجاب به بعضهم من ان امثالها من قبيل المجاز اللغوي فلا
اعترض على المصنف في عدم شمول تعريفه المجاز العقلي لامثالها اجيب عنه بانه لا تدفع
بين القول بكون اجد الارض شباب الزمان و المجاز اللغوي بناء على انه ليس المراد بالا
جاء و التنبان معناها اللغوي و بين القول بان جوى النهر بالاضافة و لا تطيعوا امر المسرفين

الشعر المجمع في نواحي الراس جذب الليالي اى مضيهما واختلا فيها
وفي الاساس جذب الشهرة اى مضت عامته ابطنى او اسرى
حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان
يكون منقطعا من الاول اى اصنعى ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت
الحال عندى بعد ذلك ولا بالى هجاء خبر ان بقوله متعلق باستدل
عقبيه اى عقيب قوله ميز عنه قنزا عن قنزع افناء اى ابا النجم

من المجاز العقلي بناء على ان المراد من الطرفين ههنا معناه اللغوي وهذا ظاهر جدا قوله
هيج القوى النامية - مصدر مضى الى المفعول اى هيج الله تعالى القوى النامية لغيرها من النبات
فالنامية بمعنى النامية فيكون المعنى قولنا اى الارض شباب الزمان اى هيج القوة الكامنة التي وضعت
في الارض من بداء الخلق وقد صارت فائترة في زمان الشتاء وظهرها ازدياد قوتها النامية في الربيع
فاحدث فيها فضاوة فلا يرد ما قيل انه على هذا التفسير يكون المعنى هيج قواها النامية ان ياد
قواها النامية ولا صحة له ولا حاجة الى ما اجاب به من انه ليس مقصود الشارح ان كل واحد من هيج
القوى النامية واحداث فضاوتها يهيج ان يراى ههنا بل مقصود ان الاحياء قد يذكروا يراى
التهيج المذكور قد يذكروا يراى به الاحداث المعهود وهو المراد ههنا فيكون المعنى احداث
فضاوة الارض ازدياد القوى النامية فيها ولا شك في صحة قوله والروح - المراد به الروح
الحيواني المتولد من بخارية الاخلاط الحاملة قوة الحياة الى الاعضاء البدن احترازاً عن الروح
النباتي بناء على انه روحا وليس يحى بناء على ان الحيات صفة هي مبتدأ المحس والحركة الارادية
لامبتدأ التغذية والتنمية وتحقيق المحى يطلب من موضعه قوله وكذا المراد بشباب الزمان -
يرد عليه ان الشباب صفة الزمان كما يفهم من اضافة اليه والازدياد صفة القوى فلا يصح الحمل
بينهما فلا يصح تفسير احدهما بالآخر اذ المعرف لا بد وان يكون محولا على المعارف وما اجيب به من انه
على حذف المضاف اى وقت ازدياد قوت الارض فيه مع ارتكاب الحذف انه لا يجوز الحمل فان الوقت
لا يقوم بالزمان بل هو نفس الزمان فالحق في الجواب ان يقال ان الشباب ليس بصفة قائمة بالزمان
والاضافة لادنى ملازمة باعتبار حصول للكائنات والفاستدات فيه ويمكن ان يجاب بحمل الازدياد
على المتقدم فانه يجيب متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان للقوى قوله
وهذا التقسيم للطرفين - فلذا تعرض لحال الطرفين - قوله وفيه تنبيه الى بيان للمفاتيح الخاصة
بعد وجود الفائدة العامة وهو نفس العلم بحال الطرفين من كونهما حقيقتين او هجائيتين
او مختلفتين والعلم غير من الجهل والفائدة الخاصة في الحقيقة فائدتين اشار الى الاول بهذا
القول وما صله ظاهره الى الثاني بقوله وازالة لما عسى ان يماضيه ان في هذا التقسيم ازالة
للاستبعاد المتوهم من اجتماع هجاءين اى العقلي واللغوي او حقيقة لغوية وهجاء عقلي لوبالعكس في كلام
واحد وجه الاستبعاد في الاول ان المجاز اللغوي والعقلي مختلفين فكيف يجتمعان في كلام واحد
وازالة على ما اشار اليه بقوله وانكنا مختلفين ان المتصف باللغوي انما هو الطرف والمتصف بالمجاز
العقلي هو الاسناد فلا استبعاد فيه والمستبعد هو انصاف امر واحد بهما وههنا ليس كذلك
واما الاستبعاد في الثاني فلان المجاز والحقيقة متقابلين فاجتماعهما في امر واحد اعني الكلام مستبعد
ووجه ازالة الذي اشار اليه بقوله المذكور ان المجاز عقلي والحقيقة لغوية او المجاز لغوي والحقيقة

او شعر راسه قيل الله اى امرة وارادته للشمس اطلعي حتى اذا
 وراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وان المبدى
 والمعيد والمنشى والمغنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتا ول بناء
 على انه زمان او سبب واقسامه اى المجاز العقلي اربعة لان طرفيه
 وهما المسند اليه والمسند فان المراد باحياء الارض تهييم القوى الثامنة
 فيها واحداث لضررتها بانواع النباتات والاحياء فى الحقيقة اعظم

عقلى لما عرفت انه الاختصاص للمجاز العقلي بهذه الاقسام وقد عرفت ان المصنف رحمه الله تعالى
 الكلام اعنى الطرفين والمتصف بالعقل هو الجزء الآخر اعنى الاسناد فلا استبعاد هذا على مذهب
 المصنف رحمه الله تعالى واما على مذهب السكاكى فاحد المجازين اعنى العقلى هو الكل للكلام والآخر اى المجاز
 اللغوى هو الجزء اعنى الطرفين والمتصف بالحقيقة العقلية هو الكل والمجاز اللغوى هو الجزء
 وعلى هذا القياس والله تعالى اعلم قوله وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب المصنف رحمه الله تعالى
 يرد عليه ان المحصر الاربعة المذكورة غير ظاهر على مذهب المصنف رحمه الله تعالى لان يجوز ان يكون احد طرفيه
 او كلاهما كناية والكناية عند المصنف رحمه الله تعالى قسم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت فى عدد الحقيقة
 عند السكاكى رحمه الله تعالى اجيب عنه بان الكناية داخلية فى الحقيقة المطلقة والمقابل للكناية انما هو
 الصريح من الحقيقة كما صرح به السيد السندى فى شرحه للمفتاح حيث قال والكناية داخلية
 فى الحقيقة بمجدها الثلاثة اى المذكورة فى المفتاح والمقابل لها انما هو الصريح منها
 وكذا صرح به الشارح حيث قال فى شرح قول السكاكى رحمه الله تعالى الحقيقة فى المفرد والكناية
 يشتركان فى كونها حقيقتين ويفترقان بالتصريح وعدم التصريح واما الكناية فلا كلام فى
 انه لا يراد بها معناها وحده وانما الكلام فى انه هل يراد مع معنى المعنى اى هل يراد المعنى الاصلي
 مع معنى المراد منه ام يقتصر المراد على معنى المعنى لكن مع جواز ارادة المعنى فالمعتبر فى الحقيقة
 عندهم انما هو الاستعمال فى الموضوع له ولما ان لا يكون غير الموضوع له مراد فليس بمعتبر
 فيها عندهم وما قيل انهم اعتبروا فى الحقيقة ان لا يكون غير الموضوع له مراد او حيث تذكرون
 الحقيقة مطلقا صريحة ولا تقابل الكناية وما ذكره السكاكى من اشتراكهما فى كونهما
 حقيقتين فالمراد به اشتراكهما فى ارادة المعنى الحقيقى فيها من غير ان يعبر اطلاق اسم
 الحقيقة على الكناية فزاله مجدها هذا الاصطلاح عن القوم فان قيل ان الاعتراض يقع المحصر
 بالكناية انما هو على المصنف رحمه الله تعالى والبيان المذكور انما يدل على ان الكناية داخلية فى الحقيقة
 المطلقة عند السكاكى رحمه الله تعالى فكيف يكون الجواب اذا فزع عنه اجيب عنه بان حاصل الجواب
 انه لا خلاف بين المصنف رحمه الله تعالى والسكاكى بل مذهبهما واحد فكأن الكناية داخلية فى الحقيقة
 المطلقة وتقابل للصريحة منها عند السكاكى فكذلك عند المصنف رحمه الله تعالى وما قيل فى
 الجواب ان مقصود المصنف رحمه الله تعالى احصاء اقسام المجاز باعتبار حقيقة الطرفين و
 مجازيتها لا المحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا فيه انه لا اشكال حينئذ على السكاكى
 ايضا وهو بنا فى ما قال الشارح حيث قال واما ما قال السكاكى ففيه اشكال وقيل
 فى الجواب ان الكناية داخلية فى المجاز المذكور فى عبارة المصنف رحمه الله تعالى فان المراد به فهنا ليس هو
 المعنى المصطلح عليه بل المراد به هنا هو المستعمل فى غير الموضوع له مطلقا سواء كان مع جواز ارادة

اما الحقيقة وضعفان يجوز ان يستعمل فى الارض لتساب الخ زمان -

الحيات وهي صفة تقتضى المحس والحركة الارادية وتقتصر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حوارته الغريزية مشوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل تسباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه حجاز واحى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللأسناد ثانيا وبالعرض فيه

المعنى الموضوع له كما في الكناية او مع عدم جواز ارادته كما هو في المجاز المصطلح عليه وفيه انه يندفع الاشكال بمثله عن السكاكي ايضا وهو كما ترى مخالف لما قال الشارح كما عرفت قوله وكل مفرد مستعمل قيد بالاستعمال لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة والمجاز قوله في المجاز في قولنا زيد نهارة الخ دفع لما يتوهم من ان المسند فيه جملة وليس فعل او معناه وحاصل الدفع ظاهر قوله لا اسناد الجملة الخ فان الاسناد الى المبتدأ كما وليس بحقيقة ولا مجاز عنده قوله دام على مذهب السكاكي اي مذهبه في المجاز العقلي عند القوم وان لم يكن عنده حجاز عقلي فلا بد انه مخالف كما قال المصنف سابقا انه مذهبه رد هذا الى الاستعارة بالكناية قوله ففيه اشكال - لانه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة كما مر في قولنا زيد صام نهارة او نهارة صائم والجملة من حيث هي جملة لا تكون مجاز الغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريف الحقيقة والمجاز بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده في الاربعة وما قيل في الجواب بان المواد بالكلمة المذكورة في تعريف الحقيقة والمجاز مطلق اللفظ وهو شامل للجملة ففيه ان مقام التعريف فانه يحتمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عنه بان التعريف الذي صرح فيه بالكلمة ان هو للقسم الخاص الخاص اعني الحقيقة والمجاز في المفرد بناء على انها اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي من انه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة وقيل في الجواب بان المواد بالكلمة اللفظة الواحدة اذ ما في حكمها ونهارة صائم وان كان جملة الان اسنادا لما كان غير مقصود ولم يكن كلاما للتيقن من ايقاع النسبة بين طرفيه بقريظة ذكر زيد وابرار الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع ايقاع النسبة وانما المقصود الاسناد بين زيد وصيام النهار كان مفردا تاويلا وحكما والقريظة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل التمثيلية بما هو مركب قطعا نحو ان اراك تقدم رجلا وتوخر اخي واذ اثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار استعماله في غير الموضوع لا يوصف بالحقيقة باعتبار استعماله في الموضوع له والقول يجوز كون القسم اهم من القسم من وجه كلام ظاهر فان قلنا يجوز وقوع المجازات في التعريفات عند وجود القرائن كما هو صنيع الادباء لان تعريفاتهم مشهور بالمجازات فلا بعد في حمل الكلمة المذكورة في التعريف على مطلق اللفظ ايضا فان قيل اذا كان بعض اجزاء الجملة حقيقة لغوية وبعضها مجاز لغويا فالمجموع من حيث هو مجموع لا يوصف بشئ منها فلا يصح الاخصار اصلا على تقدير كون المسند في المجاز العقلي جملة كما هو مذهب السكاكي ارجيب عنه بل يوصف بالمجاز اللغوي لان المعنى الحقيقي للمجموع هو مجموع المعاني الحقيقية لمفرداته فالمعنى المركب من بعضها

تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله
كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او هجاز وازالة لما
عسى ان يستبعد من اجتماع هجازين او حقيقة و هجاز في كلام
واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهرا
على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا
او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او هجاز

ومن خارج منها ما أثر للبعث المحققين ويمكن ان يقال انه لا اشكال في مذهب السكاكي لان الحكم الذي
يرجع اليه المجاز العقلي في قولنا زيد نهارة صائم او صام نهارة انما هو اسناد صام الى نهارة واسناد
اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الاسمية او الفعلية وليس في كلام السكاكي ما يدل على ان المجاز
في اسناد الجملة بل صرح في آخر كلامه في بحث الكناية ان الكلمة اذا اسندت فاسنادها بمحسب
رأى الاصحاب دون رأينا اما ان يكون على وفق عقلك وعملك او لا يكون والاول هو الحقيقة
في الجملة والثاني هو المجاز فيها انتهى وهو صريح في ان الحقيقة والمجاز العقليين صفتان لا اسناد
كلمة الى اخرى لا اسناد جملة الى شئ وقوله في تعريف المجاز هو الكلام المفاد الذي لا دلالة له
على اسناد الجملة وانما قال دون رأينا لان رايه كما مر رد المجاز العقلي الى الاستعارة فتعريف
للمجاز في العبارة السابقة بيان لمذهب الاصحاب كما ان تعريفه بالكلام المفاد به خلاف
ما عند المتكلم تعريفه على مذهبهم ايضا **قوله** وهو في القرآن كثير فيه رد على الظاهرية
الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلي واللغوي في القرآن لكون المجاز هو الكذب والقرآن منزى
عن توهم الكذب كما انه منزى عن حقيقته وحاصل الرد انه لا ايهام مع وجود القرينة وفي
المجاز لا بد منها و اراد بالكثرة الكثرة في نفسه لا بالاضافة الى الحقيقة حتى يكون الحقيقة
قليلة بالنسبة اليه ويكون الكلام كاذبا لكون الحقيقة فيه اكثر من المجاز وتقدير في القرآن على
كثير لمجرد الاهتمام بالقرآن لا للحصر ايضا حتى يلزم الكذب فانه كثير في غير القرآن ايضا
كالسنة النبوية وغيرها من كلام العرب **قوله** لم يقل منه قوله تعالى ونحو قوله تعالى - كما هو الشائع
في امثال هذه المقامات بل ذكره على سبيل التعداد ولذا لم يعطف ما بعده عليه لان العطف
انما يكون على ما له حمل من الاعراب والمعدود لا يحمل لانه موقوف **قوله** ايها ما لا اقتباس -
انما قال ايها ما لان الظاهر انه من امثله ولم يذكر ما يدل على كونه من الامثلة كلفظة نحو وغير
روما للاختصار مع ان المناسب لبيان الكثرة هو التعداد ثم ايهام الاقتباس من المحسنات
البدعية كما ان الاقتباس منها وان لم يذكره فيها فانها غير محصورة فيها ذكره ثم الا
قتباس كما يأتي في علم البديع عبارة عن ان يؤتى بشئ من لفظ القرآن او من لفظ الحديث
في ضمن الكلام الذي يؤدى به مرادة نظما كان او نثرا من غير اشارة الى انه من القرآن و
الحديث **قوله** وان المعنى واذا تليت الخ عطف على الاقتباس داخل تحت المجاز اى ايهاما
لان المعنى واذا تليت الخ ويكون الضمير في عليهم راجعا الى منكر الخ وقوع المجاز في القرآن
ويرد عليه انه كيف الزيادة بالنسبة اليهم اذ الحاصل بالنسبة اليهم انما هو حصول اصل
الايمان واجيب عنه بان اصل الايمان حاصل لهم ببعض الآيات والزيادة بأخروبان
الزيادة قد اورد بها الامران في نفسه وهو لا يقتضى وجود المزيد عليه وكلاهما لا ينحل

فالمجاز في قولنا زيد نهارة صائم إنما هو اسناد صائم الى ضمير النهار
وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد الاحياء الى ملاقاته
لا اسناد الجملة الواقعة خبرا واما على مذ هب السكاكى ففيه اشكال
وهو اى المجاز العقلي في القرآن كثير و اذا تليت عليهم آياته اى آيات
الله تعالى زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى او نحو ايهما ملا
قتباس وان المعنى و اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع

عن خلاف ما هو الظاهر يمكن ان الضمير يرجع الى مؤمنى وقوع المجاز العقلي في القرآن فلا اشكال
في الزيادة بالنسبة اليهم ويكون المعنى و اذا تليت على المؤمنين بوقوع المجاز العقلي في القرآن آيات
زادتهم تصديقا بوقوعه فيه فيكون على صدق رغبة في معارضة المنكرين ومقابلتهم فاقبل ان
ارجاع الضمير الى المؤمنين لا يناسب ما رآه المصنف لا يناسب والله تعالى اعلم **قوله**
والمقصود ان يرجع الى الاقتباس منهم والمقصود الاصل ان اسناد آياتهم الى الضمير راجع
الى المؤمنين الموحدين ولا اشكال في الزيادة **قوله** واما الآيات سبب لها - الحلا لزيادة
في العادة **قوله** سبب بلا واسطة - وما قبله وان سببا الا الله غير آمر وما يأتى سبب بالواسطة
ويمكن ان يفتش في قوله يذبح ابناكم بان يجوز ان يكون يذبح مجاز لغويا عن الامر بالذبح فلا يكون
مما نحن فيه من الاستشهاد به بوقوع المجاز العقلي في القرآن وليس المقصد ههنا مجرّد التمثيل
حتى يقلل ان احتمال ذلك لا يضر لان المثال يكفيه الاحتمال ويمكن ان يجاب عن العاقبة بان
غرض المصنف بجذ الكلام كما عرفت رد على الظاهرية المنكرين لوقوع المجاز في القرآن
مطلقا لغويا كان او عقليا و اذا ثبت وقوع المجاز اللغوي في القرآن عندهم فليس لهم ان
ينكروا عن وقوع المجاز العقلي فيه لان ايجام الكذب كما ارتفع عن المجاز اللغوي الواسع في القرآن
بوجود القرينة كذلك يرتفع بوجدها عن المجاز العقلي والقرينة لا بد منها في كليهما فلا وجه لانكار
هم من وقوع احدهما والا فقرار بوقوع الآخر فيه **قوله** يوما - الآية فكيف تتقون ان
كفرتم يوما يجعل ولدان الآية **قوله** على انه مفعول به لتتقون - اعلم ان اصل تتقون
توقسون التاء الاولى حرف المضارعة والثانية تاء الا فتعال جي بها والله تعالى اعلم للادلة
على التصريف والاجتهاد في تحصيل اصل الفعل كما في قوله تعالى عليهما ما اكسبت اشارة الى ان
المطلوب لذلك اليوم هو الاجتهاد في تحصيل التقوى لشدة ته من الوقاية وهو شرط الصيانة
متعد الى مفعولين والاول محذوف والثاني يوما على حذف المضاف اى عذاب يوم حذف
لفظا عنه والمعنى فكيف تتقون انفسكم عذاب يوم يجعل ولدان **قوله** اى كيف تتقون
يوم القيامة - اى اى يوم القيامة فهو منصوب على الظرفية و يوما يجعل ولدان مفعول به
على حذف المضاف كما مر وليس ببدل عن يوم القيامة كما قيل الشارح جعل يوما منصوبا
على المفعول به و اراد تفسيره واذ لا دخل للابدال في تفسير معنى المفعول به بخلاف
الظرفية اى اذا كان يوما يجعل ولدان **قوله** مفعولا به ويكون يوم القيامة مفعولا
فيه فانه بيان للاستقبال الذى في تتقون ويمكن ان يقال ان يوم القيامة مفعول ثان
لتتقون على حذف المضاف والاول محذوف كما مر و يوما منصوب على تقدير اعنى وذكر

المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زاداتهم الى ضمير
الآيات مجاز لانها فعل الله تعالى فاما الآيات سبب لها يدح ابناءهم
نسب الى فاعون التدبير الذي هو فعل جيشه لانه سبب امر ينزع
عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم عليه الصلوة والسلام و
حواء رضي الله تعالى عنهما وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان
سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته باها

ثانيا كسفحيم ذاك اليوم والمعنى كيف تتقنون انفسكم عذاب يوم القيامة وهو يوم مشتمل
على الشدة والاحزان بحيث يجعل الولدان شيئا قوله ان بقية على الكف - في هذا التفسير
اشارة الى ان قوله كف ثم نزل منزلة اللازم فلا يحتاج الى المفعول وانما خبر ببقاء الكف
دون حصوله لان الخطاب مع الكفة وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر وحينئذ يتعدى الى
مفعول واحد والمعنى كيف تحذرون عذاب يوم القيامة مع حصول الكف منكم في الدنيا فان
اللائق بالحذر هو الايمان ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به لكف ثم يكون قوله تتقنون
نار لا منزلة اللازم والمعنى فكيف يحصل لكم الوقاية في الآخرة ان كفتم وبعثتم في
الدنيا بما يجعل الولدان شيئا قوله او عن طوله وان الاطفال الى كلمة او بمعنى الواو
فلا يريد ما قيل لا يخفى ان مجرد الطول لا يستلزم ما قصد بتوصيف اليوم بالصفات المذكورة
وهو انه يوم التعميم من عدم الاتقاء في الدنيا وتأخيرهم له الى يوم القيامة لان الطول
قد يشتمل على السوء فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب والتهويل المذكورين
ويمكن ان يقال ان اليوم المذكور كونه يوم الحساب واعطاء كل ذي حق حقه انصافه بالشدة
وكساة الهموم والاحزان معلوم بالعقل والنقل بحيث لا يخفى على المتدين وغير المتدين فانصافه
بالطول زيادة في التهويل والتعريف لانه مع كونه مشتملا على الشدة والاحزان طويل بحيث يبلغ
فيه الصبيان وان الشيخوخة والعطف بكلمة او بدل الواو اشارة الى كون كل واحد من الوصفين
كاف فيما قصد بالتوصيف المذكور قوله او ان الشيخوخة - وهو بعد الاربعين وطول
اليوم المذكور الف سنة مما تعدون قوله الى مكانه - ليس المعنى انه اسناد الى المكان بل انه
مفعول فيه بل المعنى انه نسبة الى مكان وقع الاحزاب منه فهو نسبة الى المفعول به بواسطة
من اذ المعنى واخرجت من الارض الى الارض قوله وهو غير مختص بالخبر الى عطف على قوله
وهو في القرآن كثير وفي بعض النسخ وغير مختص بالخبر فعلى هذا يكون عطف على كثير الاول
هي الاولى لان الثانية توهم خلاف المقصود وهو ان يكون المعنى انه غير مختص بالخبر في
القرآن فقط فيحتاج الى اقطع النظر عن النقيض بالظن في اي قوله في القرآن قوله
كما يتوهم من تسمية الخبر اشارة الى ان ايراد هذا الكلام لدفع التوهم الناشئ من تسمية
ومن ذكره قوله ومنه اخرج النهر ولا قطع الى انما فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموضع
في الاولين يقع امر في الاول وفي الثاني على غير ما حقه ان يوقعا عليه للاسناد كما
في الامثلة السابقة وفي الاخيرين انشاء مغاير للامر والنهي قوله من جملة العقل
قال السيد فيه اشعار بان انتصاب عقلا وعادة على التمييز اعترض عليه بما حاصله
انه ليس هناك مفاد يميز بهما فان الاستحالة وان كان مفادا مذكورا ههنا الا انها لا
تصلح لان يقع التمييز عنها لان التقاسم الاستحالة الى العقلية والعادية يوجب ابهامها

انه لهما من الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف
تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب
الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثر
الهموم والاحزان فيه لانه يستارع عند تفاقم الاحزان الشيب او
عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه وان الشيخوخة واخرجت الارض
القالها جمع ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الدفائن والخزائن

في صفتها لا في ذاتها والتبني كما يرفع الالهام الذائق ولا يصح ان يقال انه تميز عن نسبة
اضافية في قوله كاستحالة قيام فان الاستحالة لازمة فيكون اضافتها الى القيام اضافته
المصدر الى الفاعل والتميز عن النسبة الى الفاعل فاعل فيلزم ان يكون العقل فاعلا للاستحالة
وليس كذلك فان المستحيل هو القيام لا العقل وان جعلت بتعدية على معنى الحكم باستحالة
الشيء وعده محالا كما في قوله ما يستحيله العقل كانت مصدرا مضافا الى المفعول والفاعل هو
العقل فلا يصح ان يجعل ما على الاستحالة تميزا عن تلك النسبة الاضافية لان التميز عن النسبة
الى المفعول مفعول كما انه عن النسبة الى الفاعل فاعل وكيف لا يكون كذلك وتلك
النسبة في الحقيقة انما هي الى المميز وانما صرحت في الظاهر الى غيره قصدا الى طريق الال
جمال والتفصيل اجيب عنه باننا لاسلم الاشعار المذكورة ان الاشعار ليس الا من الال
كلمة من حيث قال من جهة العقل والعادة وآية التميز صحة اقتران من به كما قال الفلاني
لكن من التي هي آية التميز لا بد ان تكون تبينة كما في الرضى او تبعية كما في الشرح للسهل
اورادة عند بعض وكلمة من ههنا ابتدائية كما لا يخفى وحينئذ يجوز ان يكون مقصود
والشارح بهذا الكلام ما قال السيد المعترض من ان انتصابها على المصدرية اى استيلاء
عقلية او عادية او على الظرفية المقدرة اعنى بتقدير غير الظرف ظروفا واطهارا في هذه
شائعا في امثال هذه الكلمات يقال هذا قبيح في الشرع وفي العادة وفي العقل وشعا
وعادة وعقلا ويكون العبارة المذكورة تفسيرا وبيانا لما حصل المعنى دون توجيه الاعراب
لظهوره ويمكن ان يجاب بان كون التميز عن النسبة الى الفاعل فاعلا كما ان التميز عن
النسبة الى المفعول مفعول اكثري وليس بكلى لعدم الثاني في امثال قولنا امثلا الكوز ماء
فلا يلزم ان يكون العقل فاعلا للاستحالة على تقدير كونه تميزا عن النسبة الاضافية المذكورة
ويمكن الجواب بانهم صرحوا بان التميز عن النسبة الى الفاعل فاعل سواء كان فاعلا لذلك الفعل
المسند او لما يلاقيه في الاشتقاق ويتضمنه ان كان محالفا له في التعدى كاحالة المتضمن
لها الاستحالة والمذكورة ههنا ولا شك ان العقل مثلا وان لم يكن فاعلا للاستحالة لكنه
فاعل للاحالة فان العقل والعادة كل واحد منهما محيل وكما قالوا في قوله تعالى ونجى بالارض
عيونا ان عيونا فاعل النجى الذى يلا في التفجير في الاشتقاق وهو متضمن له مع الاختلاف في
في التعدية وعدمه وكما قالوا في امثلاء الكوز ماء ان ماء فاعل ملاء ويرد عليه ان من
الترم ان يكون التميز فاعلا لنفس الفعل او لما يتضمنه اشتراطا ان يكون بين نفس الفعل
وما يتضمنه علاقة المظاوعة بان يكون نفس الفعل مطاوعا لما يلا قيمه ويتضمنه كما في
امثلاء الكوز ماء فانه يقال ملاء الكوز الماء فامثلا او يكون ما تضمنه اصل الفعل مطاوعا

نسب الإخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص
 بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكوه في احوال
 الاسناد الخبري بل يجرى في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرنا وقوله
 تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العلة وهامان سبب الامر
 وكذا الإخراج فعل الله تعالى وابليس سببه ومثله فلينبت الربيع
 ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر

كما في قوله تعالى ونجنا الارض عيوننا اي الفخرت عيونها والاحالة ليست كذلك ويمكن
 ان يجاب عنه بان عدم علاقة المطاوعة بين الحالة والاستحالة اذا اخذت الاستحالة خاتمة
 كالا مكان والوجوب وههنا اخذت من جهة العقل والاستحالة العقلية اثر الاحالة العقلية
 فعلا تميز من نسبة الاستحالة الى القيام باعتبارانه فاعل الاحالة المتضمن له الاستحالة
 وقيل في الجواب على تقدير ان يكون الاستحالة متعدد ويكون العبارة من قبيل اضا فند
 المصدر الى المفهوم فالفاعل مقدر وهو السامع بقريته ان القرينة في المجاز عند السامع
 ظاهر الكلام محالا ويكون المعنى كاستحالة السامع قيام المسند الى اي عد عقله او عاد تد
 محالا وحينئذ لا اشكال في كون العقل والعادة فاعلا والله تعالى اعلم بالصواب **قوله**
 يقع يكون بحيث ان اعلم ان الوجود ههنا نسختان احدهما باللام المجارة وان في قوله
 لان العقل اذا خفي ان وثائهما يحرف النفي وان فعلى الارض يكون تعليلا لقوله لا يدعى ان وعلى
 الثانية يكون عطفا على قوله يعني يكون ان وعلى كل من النسختين يكون المقصود بجهد الكلام دفع
 اعتراض يرد ههنا وهو انه اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة للمجاز العقلي فلم كان نحو قوله لا يدعى
 انبت الربيع البقل حقيقة مع ان العقل الصحيح يحيله وعاصم الدفع على النسخة الاولى ان
 المراد بالاستحالة العقلية ما لو خفى العقل ونفسه حكم بهما واثبات الربيع البقل ليس كذلك
 فان العقل المطلق لا يعده محالا بل العقل في الحكم باستحالته يحتاج الى دليل ولذا اذهب اليه
 جماعة من المعتزلة واحتجنا الى ابطاله بالدلائل فالجواب ان المراد بالاستحالة عقلا المستحيل
 بالضرورة بحيث لا يحتاج في الحكم باستحالته الى نظر واستدلال او عادة او احساس وحاصل
 الدفع على النسخة الثانية ان المراد بالاستحالة الى جعلت قرينة للمجاز ما ذكره هو انه يكون
 المستحيل بحيث لا يدعى احد من المحققين والمبطلين انه حق ويمكن وليس المراد بهما ان العقل
 بشرط التعليل عن منازعة الوهم والشبه الشيطانية يحكم باستحالته ويعده محالا حتى
 يرد قول الدهري فانه مما يعده العقل المتصف بالتخليع عن الامور المذكورة محالا وهو
 عقل المؤمن الموحد وبالحكمة ان الاستحالة التي جعلت قرينة للمجاز هي الاستحالة بالنسبة
 الى العقل المطلق غير المشروط بالتخليع عن الامور المذكورة فتكون ضرورية واثبات الربيع
 ليس منها فالمراد بالتخليع في قوله اذا خفي ونفسه ان على النسخة الاولى التخليع عن النظر
 والعادة والاحساس والتجربة وغير ذلك وعلى الثانية التخليع عن الشبه والاوهام
 الشيطانية والله تعالى اعلم **قوله** وصدوه عن الموحد - المراد صدور الكلام عن علم انه لا
 يعتقد ظاهره وانما ذكر الموحد على طريق التمثيل لان من لا يعتقد ظاهر الكلام المذكور
 بطريق التمثيل هو الموحد **قوله** بالمدكور - اي بالمسند اليه المذكور مع المسند **قوله**
 لكن امثال هذا ليست في دفع التوهم لنا شي من الكلام السابق وهو انه اذا لم يكن

او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الترك عنه ومنه اجر النهر
ولا قطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا لبيت النهر جارا
صلواتك تأمرك ونحو ذلك ولا بد له اى للمجاز العقلي
من قرينة صارفة عن ارادة ظاهرة لان المتبادر الى الفهم
عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابى النجم
من قوله افناه قتل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور

الاسناد فيها الى ما هو له عند الموحدة كونه مستحالة عقلا عند ادخل في الاستحالة العقلية
فلا يصح جعله مقابلا للاستحالة وحاصل اندفع اننا لا نسلم دخول قوله اشيا ب الضمير الى امثاله
في الاستحالة العقلية فان المراد بها كما مر هي الاستحالة البدئية بحيث يحكم بها كل عاقل
من غير نظير المثال المذكور وامثاله ليس كذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول
واحتجنا في ابطال الدلائل قوله مما يستحيله العقل - اى بدون اعتبار امر آخر
من نظير او عادة او تجربة قوله الى الدليل - اى العقلي والنقلي **قوله**
ومعرفة حقيقة - لم يقل حقيقة مع انه اخبر اشارة الى ان المراد بالظهور والخفاء
بمسبب العلم قوله يريد ان الفعل - دفع لما يتوهم من كلام المصنف رحمه الله انه يدل ظاهرا
على وجود الحقيقة بالفعل لكل مجاز وهو خلاف المجمع عليه انما الخلاف بينه وبين الشيخ في انه
لا بد للفعل في المجاز العقلي من ان يكون له فاعل او مفعول اذ الاسناد اليه يكون حقيقة
وهو مذهب المصنف رحمه الله والشيخ ينكره ويقول ليس بضروري ان يكون له فاعل او مفعول
كذلك واما وجود الحقيقة بالفعل فليس بمذهب احد منهم وحاصل اندفع ان المراد
بالحقيقة ما يصير حقيقة لا ما هو حقيقة بالفعل بان حصل الاستعمال بالفعل قيل نفى
الخلاف المذكور انما هو عند علماء اللغاة والافهم ثابت عند الاصوليين كما ذكره ابن
الحاجب في مختصر الاصول والقاضي في شرحه **قوله** لجواز ان لا يستعمل في قول يلزم
على هذا اخلو الوضع عند الفائدة فيكون عبثا وهو محال واجيب عنه باننا لا نسلم
حصر الفائدة في الاستعمال اذ ربما كانت الفائدة صحة التجوز ولو سلم فلا نسلم بطلان
اللازم اذ العبث وان احدهما لا يقصد به فائدة وهو وان كان مستحيلا الا انه
غير لازم والثاني مالا يتوهم عليه فائدة وهو وان كان لازما لكنه غير مستحيل
قوله لمعرفته فاعله او مفعوله اذ اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي
ولم يقل معرفة اسناد الذي اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسناد
لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور الفاعل او المفعول وخفاؤه ولان معرفة
الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو له امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء
وقيل لان النزاع في الفاعل لا في الحقيقة كما مر وسياتي **قوله** اى مما رجحوا فلا كانت
التجارت سببا للرجح اسناد اليها مجاز من باب الاسناد الى السبب والراجح حقيقة
اربابها وانما كان الفاعل الحقيقي ههنا ظاهرا بسبب عرف الاستعمال لان عرف اهل
اللغة اذا قصد والاستعمال الحقيقي اضافوا الراجح للتجارة لا للتجارة **قوله** سوفتي ريك
اذا كان المعنى المواد بهذا التركيب حصول السرور عند الودية كانه قال حصل لي السرور

اي بالمسند اليه المذکور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي
احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه
بعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة
نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة
صدور كضرب وهزم او غير كقرب وبعد ومرض ومات
وصدور عطف على استمالة اي وصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي

عند الروية واما صور السرد الملائمي بصورة المسرة المتعدية والروية بصورة المسر كما هو
اختيار الشيخ كما سباني او يكون المراد به حصول السرد من الله تعالى عند الروية على اختيار
المصنف ثم حيث قال سرتي الله تعالى عند رد رديك يكون الاسناد مجازيا وسر مستعمل
في معناه الحقيقي واذا ارد ان رديته موجبة للسرد فالفعل لم اعني سر لم ير ومنه حصول
السرد واما استعمال في معنى مجازي وهو اوجبت السرد فيكون مجازا لغويا ويكون الاسناد
حقيقة عقلية والله تعالى اعلم **قوله** اي قول ابن المعز - قيل في التصريح باسم الشاعر اشارة
الى ان ما في الايضاح من انه قول ابى نواس ليس كما ينبغي وما قيل في وجه التوفيق من ان ابانوا
كشيشه المعز ففيه ان ابن المعز اسمه عبد الصمد وهو شاعر مشهور وابانواس اسم
احسن ابن هانئ ولا يرتاب في مغايرة ما من له معرفة باحوال الشعراء فاللحق السكوت
او ترجيح احد القولين على الاخر ان كان عنده علم والله تعالى اعلم **قوله** يزيدك حسنا وجهه
اي من حيث الظهور لا من حيث الوجود فانه في غاية الكمال في نفسه لا يتصور فيه الزيادة لكنه
له قنة لا يظهر الا بعد التأمل فاذا ازددت النظرات وجهه وامتنت فيه يظهر لك في كل مرة من النظر
وانما مل دقيقة لم تظهر لك في المرة التي سبقت فلا حاجة الى ما قيل ان الزيادة مجاز عن الظهور
ولا الى ما قيل ان المضاف مقدر راي يزيدك الله علم حسنه ولم يرد بالخطاب الخطاب مع المعين
بل يرد لكل من يتصور منه النظر والروية فيفيد ادعاء زيادة ظهور حسنه لكل من يراه ونظيره
قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم فانه لم يرد بعد الخطاب فخطابا
معينا بل يريد به كل من يحصل منه الروية **قوله** اي اقد متنى نفسي - قدرا السكائي
في مثل هذا المثال الفاعل النفس واما عداة الله سبحانه وتعالى ببناء على ان
الظواهر ان الحوادث الذي يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر فاعله ينسب
ما قاله الله تعالى فانه فاع ما قيل ان السكائي جعل فاعل الاقدام النفس وفاعل
سائر الافعال الله تعالى سبحانه والحق ان الفاعل في الجميع النفس على زعم المعتزلة
فان العبد خالق افعاله على زعمهم بعضها بالتوليد وبعضها بالمباشرة فينبغي ان يقولوا
بتولد السرد وروينا سرتي رديك وتولد العلم بزيادة المحسن في قوله يزيدك
وجهه حسنا عن الروية التي هي فعل النفس بالمباشرة وحاصل الدفع ان كون
مذهبهم ذاك لا ينافي الاسناد الى الله تعالى في البعض على وجه الحقيقة لان مدا
والحقيقة على ما ينسب اليه عرفا وان كان مخلوقا لغيرة تعالى ايضا جعل النفس فاعلا
المثال المذکور فاعلا بالتوليد كما يفهم من كلام القائل تكلف مع عدم جريانها في صيرفي
ومحبتك جازيت بي اليك لان التوليد عبارة عن ان يوجب فعل لفاعله فعلا آخر كحركة
اليدين حيث اوجبت حركة المفتاح ويعلم من تمثيلهم بالحركات ان المواد بالفعل
في الموضوعين الاثر والتاثير واحتوزوا بقولهم لفاعله المتعلق به يوجب عن المطاوعة

الموحد الحق انه ليس بقائم بالمدكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه
به مثل اسباب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدق
عن الموحد يحكم بان اسناده هجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن
امثال هذا ليست مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي
العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفه حقيقته يريد ان
الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه

كما في قوله كسرتة فانكسرتان فيه وان كان الجواب فعل وهو كسرتة فعلا آخر وهو فانكسر
لكن لا لفاعله فيقال ههنا ان النفس وجد منها الروية فتولد عنها السور وروى
منها زيادة النظر فتولد عنها العلم بزيادة الحسن ولا يقال وجد منها الحب فتولد
عنه الايتان به اليه في قوله محبتك جاعوت بي اليك وكذا لا يقال وجد منها الهوى
فتولد عنه نصيرة مضروبا به المثل لان الايتان به والتصبير ان اريد بهما المعنى المصدري
فليس ذلك هو المراد بالفعل في التوليد وان اريد بهما الاثر وهو كونه ما تبا به وكونه مضربا
به المثل فهو وان كان ايجاب فعل فعلا آخر لكن لا لفاعله هذا لكن يرد على ما سبق
وهو ان قولنا ان الحادث اذا ظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر فاعله ينسب
الى ذاته تعالى وان كان حقا الا ان الفعل الصادر عن النفس ههنا هو القدر والى
الاقدام وكلامنا في الاقدام واجيب عنه باننا لا نسلم ان الفعل الصادر عن النفس
هو القدر بل الصادر عنهما هو الاقدام لان المراد بهما النفس الناطقة وهي
مقدمة للمبدن وليس المراد بهما ذات الشخص حتى يكون المعنى اقدم من ذاتي
ويقال انه لا معنى له وفيه انه تكلف بارد غير متعار عند اهل اللغة لا لم لا يتعارف
من النفس غير ذات الشخص والله تعالى اعلم قوله وصيرني هو اك في قوله اتيتك
غائداك من بك لما ضاقت الخيل وصيرني هو اك وفي قوله فان سلمتكم نفسي
فلا اقية جلا وان قتل الهوى رجلا فاني ذاك الرجل والكاف مكسورة في الكل
لان الخطاب مع امرئة - قوله بهذه الحالة - عبارة الشارح رحمه الله تعالى يحتمل الوجهين
احدهما ان الحادث في قول الشاعر وفي لمحني في متوسطة بين ما هو اسم في المعنى لصار
اعني ضمير المتكلم وبين خبره اعني يضرب لتأكيد التصديق بينهما كالواو المتوسطة بين
الموصوف والصفة لذلك ونظيره قول الشاعر وكنت وما ينهنهني الوعيد اذا حمل
كان على الناقصة حيث زيدت فيه الواو بين اسم وخبره ويدل على هذا الوجه
جعل قوله بهذه الحالة مفعولا ثانيا ويكون قوله وهو ان يضرب في تفسير تلك الحالة
وثانيتها ان الواو للحال والحال قائم مقام الخبر والى عليه ويكون المعنى وصيرني هو اك
مضربا في المثل في الهلاك و اشار الى هذا الوجه بالتعبير عنه بالحالة فتقول الشارح وهو اني
حاصل المعنى وقال في شرح المفاتيح فالواو مزيدة في ثاني مفعولي صير تشبيها بالحال او الواو للحال
والحال قائم مقام الخبر والى عليه اي صيرني هو اك مضربا في المثل في الهلاك انتهى و
قيل ان الواو للحال والخبر محذوف اي صيرني هو اك حالها والحال انه يضرب في المثل لهلاكه
ثم جواز دخول الواو في المضارع المثبت مختلف فيه فعلى قول من جواز ذلك لا شبهة
واما على قول من لا يقول بالجواز فيقد ر المبتدأ اي وانما يضرب ويقتل الواو لعطفه

يكون الاسناد حقيقة لما مر انه من انه عبارة عن اسناد الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا معرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما رجت تجارتهم اى فمارجحوا

الظرفين على الآخر اى صيرى هو اك يضرب المثل لمخبرى وبى الا انه قدم المعلوم كما في قوله عليك ورحمة الله السلام قوله نزع حفاء لكثرة الاسناد فى هذه الامثلة الى الفاعل المجازى وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقي قوله حيث قال اعلم انه ليس بواجب ان يذهب الشيخ انه لا يجب فى المجاز العقلي ان يكون للفعل فيه فاعل حقيقى بحيث اذا اسند اليه ذاك الفعل صار الاسناد حقيقيا كما زعمه المصنف و السكاكى لجواز ان يكون ذاك الفعل غير حقيقى بان يكون امرا اعتباريا متوهما كما فى الامثلة المذكورة فان الموجود فيها ليس الا الفعل اللازمى مثلا فى قولك اقدمنى بلدك انى ليس فى الوجود فى قصدك الا الفقدان الا انك صورتها بصورت الاقدام ولا تجد فى قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق الا انك صورتها بصورت المقدمة صالحة فى كونها داعيا للفقدان فاذا ذكرت الاقدام وادرت به معناه الحقيقي وان كان متوهما يكون حقيقة بنوية لان لفظ اقدم لم يقيد الواضع معناه بكونه محققا حتى يكون الاستعمال ههنا مجازا لغويا واذا اسندت الاقدام بمعناه الحقيقي المراد ههنا الى التحقق الذى هو فاعل وهى يكون الاسناد مجازا عقليا لان الاقدام الحقيقية ليس له وليس له فاعل سواء لا تحقق ولا موهما فضلا عن ان يكون الاسناد اليه حقيقة ثم نقل الى الفاعل المجازى كما زعمه المصنف و غير ذلك.

قوله فى هذا - اى فى المجاز العقلي **قوله** صارت انى صارت التسمية لذللك الفاعل حقيقة **قوله** فانك لا تجد - تعليل لقوله ليس بواجب انى **قوله** قال لا اعتبار انى كانه قصد به دفع توهم نشأ ههنا وهو انه او المكين للفعل فى المجاز العقلي فى الامثلة المذكورة فاعل بناء على انتفاء الفعل وكونه محتملا محضاً لم يحصل الا متياز بين المجاز المذكور والكذب وحاصل الدفع ان الاعتبار فى امتياز عن الكذب ان يكون المعنى الذى قصده المتكلم من الكلام ومحط الفائدة موجودا فى المجاز بخلاف الكذب فانه لا وجود له حتى اقدمنى بلدك انى لم يكن القدر متحققا كان مجازا عقليا كاذبا وان كان متحققا كان مجازا عقليا صادقا **قوله** واذا كان اللفظ انى عطف على قوله ليس بواجب انى والمراد باللفظ لفظ اقدم ولفظ الحق والمقصود بهذا الكلام دفع توهم انه اذا لم يكن الاقدام موجود ههنا انما الموجود حقيقة هو القدر كما يفهم من الكلام يتوهم ان الاقدام يكون مستعلا فى القدر فيكون مجازا لغويا وحاصل الدفع كما ذكرنا فى تقرير مذهب الشيخ ان الاقدام مستعمل

في تجارتهم واما خفيفة لا يظهر الا بعد نظر و تأمل كما في قولك سررتني
رويتك اي سررتني الله تعالى عند رويتك وقوله اي قول ابن المعزل
يرينا صفحتي قم: يفوق سناها القراء يزدك وجهه حسنا: اذا ما زدتة نظرا:
اي يزدك الله حسنا في وجهه لما او دعه من دقائق الحسن والجمال يظهر
بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي
اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه وصحبتك جاءت بي اليك اي جاء

في معناه الذي وضع له وان كان متروها والقدر والموجود حقيقة لما هو ما يرجع اليه
مقصود التكلم بهذا الكلام وليس الاقدام مستعلا فيه قوله فاعرف هذه الجملة انما الظاهرة
للمجاز العقلي واحسن ظبيها وتأمل فيما قاله الشارح في بيان مذهب الشيخ فانه قد نسب
المخداق كالمسكاكي والمصنف في الامام حتى تكون على بصيرة في استخراج الجزئيات و
تزداد بصيرة في دفع توهم لزوم المجاز اللغوي على تقدير عدم تحقق معنى الاقدام
ههنا وتوهم عدم امتياز هذا المجاز عن الكذب لان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون
اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه مجازا في معنا آخر ما لم يستعمل فيه غاية الامران مدلول
اللفظ وما يشتمل عليه لا يكون ثابتا ولا يلزم الكذب ايضا لان المقصود ثبوت ما هو
المرجع كالقدر ومثلا قوله قال الامام الرازي فيه نظر - قال الشارح في المختصر
دعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حتى وان فاعل هذه الافعال هو الله
تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها تخفا لها فتبعه المصنف في وظن ان هذا تكلف
والحق ما ذكره الشيخ قال السيد السند ونقل عن الشارح في توجيه ظنه حقانه لانواع
في ان الفعل لا بد له من فاعل لكننا نعلم قطعا ان الموجود في امثال هذه الصور افعال
لازمة كالقدر والازدياد والصيرورة والسور لان افعال متعددة كالاقدام
والمسرة ونحوها لكن يبقى حينئذ بحث وهو ان لفظ اقدام لا يكون حينئذ حقيقة
لعدم تحقق معناه وقد استعمل استعمالا صحيحا فيلزم ان يكون مجازا فلا يكون المجاز
في الاسناد وانت تعلم ان هذا المنقول لا يدل على صحة ما ادعاه الشيخ ولا يفيد ظنا
بصحته اصلا بل هو في الحقيقة ايراد اشكال على جعل الصور المذكورة من المجاز العقلي
وبيان لوجوب عددها مجازات لغوية فيبطل بذلك مذهب الشيخ وغيره معادلا اختصاص
له باخذها ليفيد ظنا بصحة الاخر اجيب عن اعتراض السيد بان الشارح في قد الحق
بالمنقول جواب الاشكال بحيث يظهر منه صحة كلام الشيخ حيث قال والجواب ان عدم تحقق
المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه مجازا في معنى آخر غاية الامران
مدلول اللفظ وما يشتمل عليه لا يكون ثابتا ولا يلزم الكذب ايضا لان المقصود ثبوت
ما هو المرجع كالقدر ومثلا انتهى وخلاصة ما ذكرناه في بيان مذهب الشيخ فنذكر
به يندفع ما قال الامام الرازي فان القول بامتناع صدور الفعل لا عن فاعل مسلم
اذا كان الفعل من الامور المحققة والاقدام اعتباري متروهم كما عرفت وقيل في
الجواب عن نظر الامام ان المراد بالفاعل ههنا من قام به الفعل ولا يقال انه تعالى

بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك في بحيني يضرب
المثل اي صيرني الله تعالى سبب هواك بهذه الحالة و هو اني يضرب
المثل بي لهلاك في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفي
ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا ارد على الشيخ عبد القاهر تعرض
به حيث قال انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير
اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فارجعت تجارتهم

قائم به السرور وغيره واما ان موجد هذه الافعال هو الله تعالى فلا نزاع فيه ولا يسع
للشيخ نفية واما قوله السيد بل هو في الحقيقة الخ فغيبه ان الاشكال انما هو على الشيخ حيث
من يقول ان هذه الافعال موهومة لا فاعل لها واما القائلون بانها موجودة قد نقل الاسناد
من فاعلها الحقيقي الى المجازي فلا اشكال عليهم ولذا قال الشارح رح لا يكون حينئذ
اي اذا كانت هذه الافعال المتعدية غير موجودة حقيقة بخلاف ما اذا كانت موجودة ثم قال
السيد السند وان شئت يقينا في مذهبه فاستمع لما نقول اذا تدمت بلد صحا طبعك لاجل حق
لك عليه ثم قلت اقدم من بلدك حتى على عليك فقد صدر منك فعل هو القدر و لا لاجل داع
هو الحق لكنك بنيت من القدر و لا بالافعال و اسندته الى الحق فان اردت بالاقدام
الحق على القدر و كان مجاز لغويا و الاسناد حقيقة وان اردت به معناه الحقيقي وشبهت
الحق بمقدم متوهم في هذه الصورة و كان المقصود من الكلام هو التشبيه بقريته نسبة
الاقدام اليه فهو استعارة بالكناية و اذا نظرت الى مناسبة الحق للمقدم على تقدير وجوده
هناك في ملازمة الفعل و جعلت المقصود من الكلام هو الاسناد و التشبيه مصححا له كان
الاسناد الاقدام الى الحق مجازا عقليا وليس هناك فاعل حقيقي لو اسند اليه لكان حقيقة
الى هذا بقى مذهب الشيخ على رأيه ثم قال فقلت اذا كان القدر و ناشيا عن اقدام
و كان هناك مقدم محقق فارد تشبيه الحق بذلك المقدم و ابرازه في صورته على طريقة
المجاز العقلي مبالغة في ملازمة الفعل كان غرضا صحيحا في اسلوب واخيه واما اذا كان
الموجود هو القدر و دون الاقدام و لم يكن هناك مقدم محقق فكيف يشبه
به الحق وكيف ينقل الاسناد منه اليه و اي فائدة في ذلك قلت كما ان الشيء
يشبه بامر محقق و يبرز في صورته لغرض من الغرض المتعلقة بالتشبيه
كذلك يشبه بامر موهوم و يبرز في صورته لذلك كما يشبه النصال بانياب
الغول و يطلع الزقوم برؤس الشياطين فلا اشكال في الاستعارة بالكناية واما
نقل الاسناد فالمقصود منه المبالغة في ملازمة الفعل فاذا ادخل القدر و
وحده لداع و اريد المبالغة في ملازمة القدر و متوهم هناك اقدام
ومقدم و ينقل اسناد الاقدام منه الى الداعي فان نقل الاسناد من المتوهم
كنقله من المحقق في تحصيل غرض المبالغة في الملازمة فظهر ان لفظ الاقدام
مستعمل فيما هو معناه حقيقة لغوية الا ان ذلك المعنى مفقود موهوم قد نعلق

فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حقاً على انسا فاعلا سوى الحق وكذا لا
تستطيع في وصيري ويزيدك ان ترعهم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل
فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار اذاً ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل
موجود في الكلام على حقيقته فان القدر موجود حقيقة وكذا الصيرون
والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن مجازاً
فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن

بغرضه عرض صحيح وفائدة جليظة وليس له فاعل حقيقي لو اسند اليه لكان حقيقة فانتقلت الفاعل
الحقيقي للاقدام المتوهم هو ذلك المقدم المتوهم فاذا اسند اليه كان حقيقة قطعاً قلت لا معنى
لاسناد ذلك الى الفاعل المتوهم بخلاف نقله منه الى الداعي فانه يساوي نقل اسناد الفعل
المحقق من الفاعل المحقق في تحصيل الغرض المطلوب كما عرفت فثبت اسناد مجازي
ليس له حقيقة كما ادعاه الشيخ وبطل ما تكلفه السكاكي من ان الفاعل الحقيقي للاقدام
هو النفس اي اقدم من نفسي وان فاعل المستر والتصيير والزيادة حقيقة هو الله تعالى
سبحانه انتهى ولا يخفى ان الثابت باذكاره من تقرير مذهب الشيخ انما هو وجود المجاز في
العقلي في هذه الامثلة من غير ان يكون للفعل فيه فاعل حقيقي محقق بحيث اذا اسند اليه
الفعل يكون الاسناد حقيقة ولم يثبت به نفي الحقيقة مطلقاً وكلام الشيخ ينادي على نفي
الفاعل مطلقاً محققاً لان او مر هو ما فالحق ما ذكرناه في تقرير مذهب الشيخ من انه لا
اقدام في قصد التكلم اصلاً حتى يكون له فاعل حقيقي محقق او متوهم ينقل الاسناد عنه
الى الحق وانما صور القدر بصورت الاقدام واسند ذلك الى الحق المصور بصورت المقدم
وانما اطنبت الكلام فانه مقام قد زل فيه لنا ظهرياً اقداهم والله تعالى اعلم قوله
وانكره اي المجاز العقلي السكاكي - اي الذي يكون عند القوم مجازاً عقلياً ينكره السكاكي ويقول
انه ليس قسماً برسه بل هو داخل عندي في الاستعارة بالكناية لتقليل الاقسام وضبطاً
للانتشار المجاز خلاف الاصل وقد ثبت في الطرف واشباهه في الاسناد وان كان لافساده
فيه الا انه يمكن رده الى المجاز في الطرف فيكون دخوله فيه راجح في نظره للتقليل
والضبط المذكورين والمرجوح عند البلغاء منكر فافقيل انه قد علم ما ذكرنا وجه
الانكار انما هو تقليل الاقسام وتقريب الضبط وهو كما يحصل باندرجته في الاستعارة
بالكناية يحصل بالعكس فلم لم يعكس اجيباً عنه بان من الاستعارة بالكناية ما لا
يمكن ردها الى المجاز العقلي كاطفار المنية نثبت بفلان فافهم والله تعالى اعلم قوله
بجعل السبع استعارة الخ اعلم انه لا بد في الاستعارة المذكورة من مستعار عنه و
مستعار ومستعار له فاذا قلت انشئت المنية اطفارها بفلان فالمستعار منه
معنى السبع وهو الحيوان المفترس حقيقة والمستعار لفظ السبع والمستعار له
معنى المنية ومعنى قولهم بالكناية انك كنت عن المستعار بشئ من لوازم معناه

ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر و قال الامام الرازي
لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لا امتناع صدور الفعل لا عن
فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه ^{الفعل} فلا مجاز والا فيمكن تقديره
وانكروه اي المجاز العقلي السكاكي و قال الذي عندي نظمه
في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية
عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة

اعني الاطوار ولم تصح بالاستعارة وهذا على طريق الجمهور و اما على راي السكاكي فالاستعارة
منه هو التشبيه بمعنى المنية والاستعارة اللفظ الدال على المشبه اي لفظ المنية والاستعارة له معنى السبع فيقال
عند في تقدير الاستعارة بالكناية شبهت المنية بالسبع وادعيانا انها فرد من افرادة ثم اوردنا اللفظ الدال
على المشبه اي المنية مراد منه المشبه به اي السبع بواسطة قرينة دالة على ذلك كالاطوار و سياتي تحقيق
ذلك في الثاني شاء الله تعالى **قوله** بواسطة المبالغة في التشبيه - المراد بالمبالغة المذكورة ادخال المشبه
في جنس المشبه وجعله من افرادة اعادة **قوله** وجعل نسبة الانبات اليه الى عطف على قوله بواسطة ثم
لا يخفى انه مخالف لما اشتهر من ان قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكي اثبات الصورة الوهمية للمتما
بالاستعارة التخييلية فيجب ان يقال بجعل نسبة ما هو شبيه بالانبات الى الربيع قرينة للاستعارة
او ياول العبارة المذكورة **واجيب عنه** بان ما هو المشهور ^{محول} على الاستعارة بالكناية في غير الكناية
في المجاز العقلي و اما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون امرا محققا فانه نفسه صحيح في بحث المجاز العقلي بان
القرينة قد تكون امرا محققا كما في انبت الربيع البقل **قوله** و هي عندك ان تذكر المشبه الى الاستعارة
بالكناية عند السكاكي المشبه المذكور ان بناء على ان المضارع مؤل بالمصدر لكونه مدخول كلمة ان ثم اضافة
المصدر المذكور الى المشبه من اضافة الصفة الى الموصوف فيؤول المعنى الى ما ذكرنا و اندفع ما يتوهم من الا
ستعارة عند السكاكي لفظ المشبه لادكره **قوله** المساوية للمشبه به - اي المختصة بالمشبه به اما مطلقا كما
الانبات المختصة بالله تعالى او بالنسبة الى المشبه كالاطوار فانها وان وجدت في غير السبع لكنها لا توجد
في المنية والدليل على ما ذكرنا من ان المساوات بمعنى الاختصاص لا بمعنى عدم الانفكاك صدق وكذا
مع كلامه اللاحق والسابق اما اللاحق فهو ما ذكره السكاكي بعد قوله من لوازم السبع من قوله ما لا
يكون الله و اما السابق فهو قوله في تعريف مطلق الاستعارة ان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به
الطرف الآخر مدحيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالة على ذلك بانها تلك المشبه ما يختص بالمشبه
به و اذا كان المراد بالمساوات ما ذكرنا لا يريد ما قديم الانبات حادث فاقين المساوات ولا
وما قيل في الجواب ان الراد بالانبات الانبات بالقوة ولا شك انه لازم مساو فليس بمستقيم لانه يلزم على
هذا ان يكون معنى انبت الربيع البقل على راي السكاكي قد ربا لانبات و سخطه ظاهر **قوله** بالسبع
قيل ان المشبه به في مثل هذا التشبيه يجب ان يكون اقوى في وجه المشبه وهو ههنا اغتيال النفوس
وهو اقوى في المشبه لان من يغترسه السبع قد لا يموت بخلاف من عرضة الموت **واجيب عنه**
بانه لا يجب ان يكون المشبه به اقوى في وجه المشبه من المشبه في الواقع بل اعم من ان يكون اقوى
بحسب زعم من يناط بالكلام المشتغل على التشبيه و ههنا كذلك فان السبع لما كان محسوسا

الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عندنا ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بنشمة بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غير ان غير هذا المثال

داغتيا له للنفس اخرى واشد في نفوسهم من تشبيه الموت الذي هو من الامور العقلية به قوله ثم تقرر ما بالذكو اي تذكرها بدون اداة التشبيه والاشعار به قوله فغالب للنية الى مخاطب لطاثر والسباع بمنزلة الظفر للانسان والفتوب بستة شدة درجيز قوله يعني القادر المختار - في تفسير الفاعل الحقيقي للانبات بالقادر المختار دون الله تعالى اشارة الى دفع ما يرد على السكاكي من ان القول يكون ما هو محجور عقلي عند القوم واخللا عنده في الاستقنا بالكناية لا يكاد يعلم لانه يلزم على هذا تشبيه الربيع بالله تعالى داد عا انه عينه وانه ركبك جد الوضوح استقنا بين الشئيين المتفاوتين وايضا فيه اساءة الادب بخلاف المجاز العقلي فان فيه تشبيه ملاسمة الربيع بالانبات بلاسمة الفاعل الحقيقي وحاصل الدفع ان تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي والمبالغة فيه انما يكون ركبكا لو اعتبر التشبيه به من حيث خصوصية ذاته تعالى اما لو شبه به بعنوان هذا المفهوم الكلي اعني القادر المختار فلا اسارة ولا تباين كل استباح وان اهد المتشابهين حينئذ يكون صادقا على الآخر قوله وكذا المراد بالامير للدير الخ في التعبير عن التشبه به المراد بالمشبه بهذا المفهوم الكلي لا الجيش بخصوصه اشارة الى دفع او كما قاله مثل ما مر قوله والاصل في بيان الملكية الشاملة لجميع امثلة المجاز العقلي عند القوم الا انه عندنا في الاستعارة بالكناية قوله اي فيها ذهب السكاكي الى ان من رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية قوله صاحبها - لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي يجب ان يوازيه الفاعل الحقيقي قوله وليس كذلك - بطلان اللازم - قوله اذ لا معنى لقولنا ان دليل لبطلان اللازم حاصله ان ضمير هو راجع الى من قوله تعالى واما من ثقلت موازينه وهو نفس الصاحب فيلزم ظرفية الشئ لنفسه وهو كما ترى قوله وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص الخ حاصله ان القول بدخول المجاز العقلي في الاستعارة بالكناية كما يقول به السكاكي يقتضي ان يكون قوله تعالى خلق من ماء دافق خلق من شخص يد في الماء اي يصبه لان الاستعارة عند السكاكي يقتضي ان يكون المراد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي كما هو المراد بالماء الذي هو فاعل مجازي يجب ان يكون هو الشخص فيحصل المعنى المذكور وهو كما ترى فان قيل لا نسلم بطلان ذلك المعنى لانه لا شبهة في صحة ان يقال خلق الابن من امه كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة واجيب عنه بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه ودافق في قوله تعالى الا ان ههنا ما يمنع عن الحمل عليه هو صف الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وايضا المقصود ههنا بيان مادة يكون منها الانسان كما يدل عليه سابق كلامه تعالى اعني قوله فلينظر الانسان ثم خلق وكذا الا حق كلامه وهو قوله تعالى يخرج من بين الصلب والترائب وليس المقصود ههنا بيان اصله الذي نشاء منه كما هو مقصود بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة فالحاصل من الخارج لا ينكر عن صحة المعنى في نفسه بل ينكر عن صحته بالنظر الى المقصود بها ههنا وبالنظر الى الكلام السابق واللاحق ولم يصح بذلك اكتفاء بالظهور ثم القول بالمجاز العقلي في هذه الآية كما هو عند

والمسبح ثم تقرر ما بالذكو ونضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخاطب المنية تشبهت

يعني المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير للدولاسبا
 الهزيمة هو الجيش بقرينة تنسبه الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي المذكور
 بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب اليه شيء
 من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون
 المراد بعيشته في قوله تعالى فهو في عيشته راضية صاحبها كما سيأتي في الكتاب من تفسير
 الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو

الجمهوراد الاستعارة بالكناية كما هو عند السكاكي اما يتاى اذا كان داخل متعديا من دق يدق
 بضم العين فكس هاء المضارع دقا اى صبه بشدة و اذا كان لازما من دق يدق بضم العين في
 المضارع دقا د قوتا يقال دقا الماوى انصب فلا مجاز ولا استعارة والله تعالى اعلم **قوله**
 لان المراد بانهار الخ دليل الملازمة حاصله ان المراد بانهار فلان نفسه وهو بعينه مرجع الضمير في نهاره
 فيلزم اضافة فلان الى نفسه **قوله** ولا شك في وقوعه - اى اضافة الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي
 وهذه اشارة الى بطلان اللازم فكانه قال واللازم باطل **قوله** قال الله تعالى - اثباته لوقوع اضافة
 المذكورة واستدلال على صحتها **قوله** فنام يلى - اول الشعر يارب قد فرجت عنى غمى **قوله**
 و بجلى غمى - اى انكشف **قوله** ما يناقش الخ حاصله انه يمكن ان يقال في نهاره صائم ان الاستعارة لما كانت في
 الضمير المستتر في صائم فحينئذ يجوز ان يقال ان النهار له معيان احدها الزمان المخصوص وهو للتعليق
 والآخر الشخص الصائم وهو المعنى المجازي ويكون المراد باسمه الظاهر المعنى الحقيقي وبالضمير المستتر في
 صائم الراجع اليه المعنى المجازي فلا يلزم الحذف والمذكور **قوله** كالا استخدام في علم البديع - اى كما هو
 حكم الاستخدام المشهور في العبارة الاستخدام بالتخاء المجع والبدال المهلة من الخدمة كانه جعل المعنى
 المذكور ولا تابعا واما المعنى المراد وجوز ان يكون بالذال المجع والتخاء للمجعة او المهلة وكلاهما
 بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور ثم هو في الاصطلاح ان يراد بلفظه
 معنيان احدهما بالضمير الراجع اليه معناه الآخر سو او كان المعنيان حقيقيين او مجازيين
 او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا ويرد عليه ان ايراد حرف التشبيه موهوم لان يكون بين الاستخدام
 المذكور في علم وبديع هذا مخالفة مع انه عين ما ذكر هناك لصدق تعريف ما ذكر هناك على ما هو الموجب
 في هذا المثال و اجيب عنه بان التشبيه المقاد بحرف التشبيه ليس الا لكون الاستعارة ههنا في الضمير
 لاني الاسم الظاهر وليس المقصود اما يذكر ههنا في المناقشة من انه يجوز ان يراد بالاسم الظاهر
 احد المعنيين وبالضمير الراجع اليه معناه الآخر مشابهة وما ثل لما يذكر في علم البديع على حق يقوم
 المناقشة بينهما ويمكن ان يقال ان العبارة على حذف المضاف اى كسائر الاستخدام في علم البديع
 على ان العبارة من قبيل تشبيه الجزى بكليه فان تشبيه الكلى بجزئية صحيح وواقعا كما يقال الاسم
 كزيد وهو يستلزم صحة لعكس وقيل انما اورد حرف التشبيه لان الاستخدام من المحسنات
 وهي انما يصار اليها بعد حصول المطابقة ووضوح الدلالة لئلا يكون كتعليق الدرر في رقاب
 الخنازير فيجب ان تكون المطابقة ووضوح الدلالة حاصلين وان لم تكن المحسنات موجودة
 والاستعارة في الضمير ههنا لانه توجد لم يحصل ووضوح الدلالة اذ لو لم يكن فيه استعارة

ههنا في الضمير - ما
 ان الاستعارة ههنا في الضمير - ما
 ان الاستعارة ههنا في الضمير - ما

في صاحب عيشة وكذا الامعنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اى يصبه قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازى الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطان اضافة الشئ الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم لو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وقوله فنام ليلى وتجلي هي لكان ادفع للشغب لان لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستر لا في نهاره

لما دل الكلام على البنية المقصود اذ اكان الاتيان بهما لاجل الوضوح لم يكن ان يكون للتخصيص كنهها مشاركة له من حيث انه اريد باللفظ معنى وبالضمير معنى آخر والمجته مختلفة فان جهة ارادة غير المتقدم للاستعارة غيرها للاستخدام قيل وفيه ان كون رعاية الحسنات البدعية بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ليس بمعتبر في مفاهما الاصطلاحية وتريفا تقابل هو امر يعرضها في الوجود وغالبا يكون الاستخدام ههنا مما يتعلق بوضوح الدلالة لكونه محققا في الاستعارة التي تنلق بوضوح الدلالة لا يدل على المغايرة لما ذكر في فن البديع بل كثير من الحسنات تكون من مقتضيات الاحوال فكما لا يخرج هذا عن مفاهما المذكورة لهما في البديع كذلك هذا في كل فعل الحق لا يتجاوز عما ذكر في التوجيه الثالث والله تعالى اعلم **قوله** لكن المناقشة الجواب للمناقشة حاصله ان المناقشة في ليس مما ينبغي ان يشتغل به المحصلين لانه لا ينبغي ما قصد المخصم اثباته ولا يثبت ما قصد نفيه لان المثال انما يذكر للايضاح لا للاشابة وفيه ان المثال وان كان كذلك لكن ههنا يقصد ابطال ما ذهب اليه السكاكي واحتمال الاستخدام فيه مما ينبغي ما قصد فافهم **قوله** لان المراد به حينئذ ان دليل للملازمة وحاصله انه يكون المراد بضمير ابن هو العلة لانه شبه الفاعل المجازى وهو هاهنا بالفاعل الحقيقي وهو العلة ثم افراد المشبه بالذكر مراد به المشبه به حقيقة وهو العلة **قوله** وليس كذلك - اى اللازم باطل **قوله** لان النداء الخ دليل لبطان اللازم حاصله ان النداء لما كان لهما مان فان كان المراد بضمير ابن هو العلة كما يقتضيه دخول مثل هذا الكلام في الاستعارة بالكنائية صار حاصل هذا الكلام يا هاهمان ابنى يا علة ابنى فيلزم ان يكون النداء لشخصي والخطاب مع غير وهو فاسد والله تعالى اعلم ويمكن ان يجاب عن جانب السكاكي عن امثال هذا بجل المسند الى الهاء اى يا هاهمان مولى بالبناء وكذا الكلام في قوله يا هاهمان اذ قدنى على الطين فاجعل لى صراى يا هاهمان مولى بالايقاد فمع ان النداء لله والخطاب معه قيل فيه انه خروج عما نحن فيه لانه حينئذ يكون الجواز في الطين حيث اريد بقوله ابن الامر بالبناء وعندي انه لا يضر السكاكي فان حاصل اعتراض المصنف ان القول باندرج ما هو مجاز عقلي عند القوم في سدك الاستعارة بالكنائية يستلزم الاستحالة المذكورة ومنها ان لا يكون الامر بالبناء لها صل ما اجيب عن جانب السكاكي اننا لا نسلم الملازمة فان المسند في القول المذكور مجاز عن الامر بالبناء وليس فيه مجاز عقلي بل الموجود ههنا هو الجواز لغوى فالقول بلا اندراج حتى ثابت ولا يلزم كونه ههنا وان قيل في تقرير الاعتراض بان رد المجاز العقلي الموجود عند القوم في قوله تعالى يا هاهمان ابنى الى الاستعارة بالكنائية ملزم للاستحالة المذكورة فللسكاكي ان يقول لا نسلم انه مجاز عقلي عند القوم بل مجاز لغوى ويكون النداء هاهمان والخطاب معه والله تعالى اعلم **قوله** لان اسماء الله تعالى الخ دليل للملازمة **قوله** وليس كذلك - بطلان اللازم المذكور **قوله** سمع من الشارع اذ لم يسمع - اى من سماعه اذ لا يسمع في هذا التعميم اشارة الى رد ما يجاب به البعض عن هذا السؤال بانه اتاير ولو كان السكاكي ممن قال بالتوقيف وليس كذلك لان مذهبه ان اسماء الله تعالى لا توقيف فيها ووجه الرد ان هذا التركيب صحيح شائع

كما لا يستخداً في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين وليست
 ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى ياها صابن لي صرا لها مان لان المراد به حينئذ
 هو العلة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه وليست ان يتوقف نحو
 انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رويتك مما يكون الفاعل الحقيقي
 هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم
 لا حقيقة ولا مجازا مالم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح

ذائع عند الفريقين فالرد عليه ليس باستعمال بل باستعمال غيره فمن ذهب الى توقيفيتها مع عدم الكار
 احد من الفريقين ولو كان الامر كما ذكره السكاكي من رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكنائية لتركه
 من يراها توقيفية ولا نكر عليه قوله كما ذكرنا - حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها قوله
 وجوابه ان مبني هذا الاعتراضات الواضحة حاصله انه ليس مذهب الاستعارة بالكنائية ان يترك المشبه ويراد به
 المشبه به حقيقة كما فهمه المصنف حتى يرد الاعتراضات المذكورة بل مذهب السكاكي في الاستعارة بالكنائية
 كما يظهر من نظر في المفتاح هو ان يذكر المشبه ويراد به للمشبه به ادعاء بان يشبهه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي
 ويدعى ان للفاعل الحقيقي فودين متعارف وغير متعارف فيذكر المشبه وهو الفاعل المجازي ويراد به الفرد
 الغير المتعارف من المشبه به مثلاً يشبه الربيع بالقادر المختار وادعى ان الربيع فرد من افراد القادر المختار
 فكان للقادر المختار فرد واحد لها متعارف وهو المولى سبحانه والآخر غير متعارف وهو الزمان المخصوص
 اعني الربيع ثم ذكر الربيع وادعى به المشبه به ادعاء وهو نفس الربيع لكن بادعاء القادرية له فلا يلزم
 اطلاق الربيع على الله تعالى حتى يتوقف على السمع وعلى هذا القياس فلا يلزم شئ من الاستحالات التي
 ذكرها المصنف ثم نعم يرد على السكاكي ان الانبات مثلاً يمتنع قيامه حقيقة بالقادر المختار الادعاء وهو
 الربيع فيضطر آخراً الى القول الى القول بالمجاز العقلي فيصير سعيه في نفى المجاز العقلي بادخاله في سدك
 الاستعارة بالكنائية ضائعاً اجيب عنه بانه اذا كان مبني الاستعارة على ادخال المشبه في جنس المشبه به
 والكاران يكون شيئاً غير المشبه به ولذا اثبت له لوازمه كالانبات في انبت الربيع البقل كان اسناد
 انبت الى الربيع اسناداً الى ما هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وان لم يكن ذلك الاسناد الى ما
 هو له في الواقع وفيه ان كون هذا الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر يقتضي انه اذا قال
 الموحد انبت الربيع البقل لا بد ان لا يعلم المخاطب حاله وان يخفيهها منه كما تقدم في ضابط الحقيقة
 وهو بعيد من كلامهم في هذا المقام بل قول السكاكي ان ما هو مجاز عند القوم هو استعارة بالكنائية
 عندي ينادي على خلافه لان حال المجاز العقلي ان يعلم المخاطب حاله وان لا يخفيهها منه والاعتراض
 انما هو على ذلك قائل قوله وجعل لفظ المنية - عطف لازم على الملزوم وليس في دفع
 الاعتراضات الواردة ههنا فانهما من دفعه بجود ارادة المشبه به ادعاء بل القصد به دفع
 اعتراض يرد على قوله بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية بان ادعاء السبعية للموت
 وانكار ان يكون شيئاً غير السبعين في التصريح بالمشبه كالمنية لانه كمال الاعتراف بالمشبه
 للقطع بانه لم يرد به غير المعنى الموضوع له وحاصل الدفع اننا نجعل اسم المشبه اعني المنية
 من اسماء المشبه به بجعل اسمائه قسامين متعارف وغير متعارف فالمتعارف كالسبع موضوع
 بازار المشبه به حقيقة وغير المتعارف كالمنية موضوع بازاره ادعاء فالمتصريح باسم
 المشبه انما ينافي ادعاء كونه نفس المشبه به لو لم يكن هذا من اسمائه ولو كان من اسمائه

شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع اوله سميع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي
كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذا
الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه حقيقة
وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا محالب المنية فنثبت بفلان السبع حقيقة بل المراد
الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مراد فاللفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي
في تحقيقه انا ندعى اسم المنية اسما للسبع مراد فانه بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس
السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكارها

كما يقتضيه ادخال المشبه في جنس المشبه به لا يكون انتصاح المذكور منا في الادعاء المستور كالا يخفى
قوله كيف وقد قال السكاكي - ان كيف يكون مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه
حقيقة وقد قال في تحقيق قولنا محالب المنية فنثبت بفلان اننا ندعى اسم المنية الخ فانه صحيح ان مذهب
في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد به المشبه به الادعاء **قوله** وحينئذ يكون المراد بعيشة الخ شروع
في التصريح بالمجوابات بعد تباهي مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية **قوله** اعتراض قوى الخ وهو انه قسم المجاز الى المجاز
المرسى والا الاستعارة وقسمها الى المصححة والكناية فيكون الكناية مجازا مع ان المنية في قول المحدثي واذا المنية فنثبت
الظفارها مستعلة في الموت بادعاء السبعية له فيكون مستعلة في ما وضع له بالتحقيق وفي غير ما وضع له بالتأويل
والمجاز عند ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له
اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه فيكون المنية مستعلة في غير ما وضع له دون العكس بان يكون غير الخارج
مع الخارج داخل حتى يرد الاعتراض المذكور قيل ان فيه المنية جعلت فردا من السبع لانها احدثت مع السبعية
حتى يكون مركبة فيه ما فيه فاصل ويمكن ان يقرر المصنف **قوله** على وجه ينبغي عن الاعتراض القوى المذكور في علم
البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكي ان يرد بالمشبه به لانه لو
اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في علم البنا لانه قائل بانها من المجاز فلا يرد المشبه بالمنية
واذا اريد المشبه به هو ما ذكره المصنف **قوله** ههنا فاعلم ان مبنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعتراض القوى الموعود
ببقاء علم البنا والجواب عنه بثل ما هو قندوكن فيه اعتبار امر خارج مع ما ليس بخارج انما يجعله خارجا عن الموضوع له
اذ انما اعتبار الخارج تحقيق الادعاء والله تعالى اعلم **قوله** ولانه ينتقص - حاصل استدلال السكاكي على ما ادعاه من
ان ما يقول له القوم انه مجاز عقلي فهو عندي استعارة بالكناية ان كل مجاز عقلي عندهم فهو ذكر المشبه واردة المشبه به
بواسطة القرينة وكل ما هو كذلك فهو استعارة بالكناية فانتج ان كل ما هو مجاز عقلي عند القوم فهو استعارة بالكناية
فما حصل اعتراض المصنف الذي ذكره بقوله وفيه نظر الى ههنا منع للمصنف القياس المذكور مستندا بانه يستلزم الحال هذا
القول منه نقض اجاب له بان دليله يجري في المجاز العقلي الذي ذكره في مثل التشبيه مع تخلف الدلول فانه لا يكون استعارة
بالكناية لان ذكر طرف التشبيه ما عني عن الكلام على الاستعارة باعتراض السكاكي **قوله** نحو ربيت بفلان اسدا الخ
اي صرح السكاكي بان التبريد المذكور في علم البديع سواء كان بابا للتبريد او بغيره انما يكون تشبيها على طرفي تشبيه
لا يكون من باب الاستعارة بل يكون تشبيها ومعنى الاول ربيت بديته اسدا اي بسبب رصية ومعنى الثاني لقيت من
ملاقاة اسدا اي لاجل ملاقاة فالكلام على المحذف لان الاسد انما جاء من روية فلا فاقاه لانه ذاته
ففلان شبه بالاسد فهم ان ينتزع منه اسد لان التبريد خرج عن التشبيه فلولا انك جعلته اسدا ادعاء ما هم
ان يخرج منه اسد **قوله** على وجه ينبغي عن التشبيه - بان يكون المعنى لا يعم الا بلا حكمة التشبيه وبذلك لواء دفع
المشبه به خبر عن المشبه او صفة او حالا نحو ربيت زيد اسدا فان حمل الاسد على زيد من غير ان يمتنع لعدم الاتحاد

ان تكون شيئاً آخر غير سبع وحينئذ يكون المراد بعيشته بادعاء الصاحبية لها وبالنهاى
الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون
الامر بالبناء لها ما كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفظ المباشر
ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى الحقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع
لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبي
الاستعارة بالكناية اعتراض قوى تذكره في علم البيان انشاء الله تعالى ولا نه

بينما فتبين المحل التشبيه بتقديره انه ويكون المعنى انه كالاسد قوله اول نحو لجين الماء - اعترض عليه بان قولنا
نهار صائم ولجين الماء كلاهما مشترك في التركيب الاضافي والاشتغال على ذكر طرف التشبيه غاية الامران الاول من باب اشتغال
المشبه الى المشبه به والثاني عكسه فالفرق بينهما احد هما عن التشبيه دون الآخر تحكم اجيب عنه بان قولنا نهار صائم
وله قائل ليس مما ينبغي ذكر الطرفين فيه عن التشبيه لان الاضافة لامية لتعين المشبه المستعار اذ المشبه
ليس هو النهار مطلقا بل المشبه بالمشبه به هو النهار المخصوص اعني المقيد بالاضافة اليه لا مطلقا سواء كان مضافا
الياء لا وليست الاضافة ببيان كافي لجين الماء حتى تكون بمعنى المحل وحل احد المتباينين سواء كان المحل حقيقة
كزبد اسد او في معناه كجبن الماء فتبين تقديره ان التشبيه يكون تشبيها فيصير المحل متى تعين التشبيه
بطل كونه استعارة لبنائها على تناسي التشبيه ودوى الاتحاد انما اذا لم تكن الاضافة ببيان في قولنا نهار
صائم لم يوجد المحل فلا داعي لتقدير الكاف ونحو لصحة الكلام بدونه فيصير كونه استعارة قوله قد زار زارة الخ
اي قول طباطبا العلوي او له لا تجبر من بلاغلا والبي بكسر الباء والقصة مصدر من بي يبي يقال بي الثوب اي
صار خلاقا اذا فتحت بابه المصدر صدده وتقول بلاه والغلالة شعار بليس تحت الثياب وقوله زر - فعل ماضى
معلوم فاعله ضمير الممدوح يقال زرت القيص اذا شددت ازراعه عليه والازر جمع زربا لفتح كاو ارب
جمع ثوب او جمع زربضم كافر الجمع فزرو زرب القيص معروفا والمعنى لا تجبر من ابلى غلاله هذا المحجوب فانه
في غلالته كنان ومن هو اوصى الفهم ان يبلى الكنان قوله على ذكر الطرفين - اما اذا رجع ضمير ازراعه
الى الممدوح فظاهرا ان احد الطرفين الفهم والاخر الضمير في زراعه واما اذا رجع الى الغلالة بنادى الفهم
كما قيل فلان ضمير غلالته راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل بهذا الاعتبار قوله على ان المشبه به شخص
صائم مطلقا - اي اى صائم كان قوله لا ضمير لفلان نفسه - فاهو مشبه به فهو غير مذكور وما هو مذكور
فهو غير المشبه به قوله من غير اعتبار كونه صائما غير صائم - انما قال هذا ليكون ابعد عن كونه مشبه به لانه
اعتبر في المشبه به كونه صائما فاصل البعد موجود اذا اعتبر صائما لان المشبه به مطلق شخص وزايدته باخر
من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ثم الابدانها رجعنا الى التحقيق بادعاء الصوم له لان دعوى الله
شخص صائم لا يخرج من حقيقةه ولذا اعترض على السكاكي بانه ليس هناك مستعار بل انها مستعمل في معنا
الحقيقي فلا يكون من اضافة العام الى الخاص على ما ذهبنا فاختار هذا لاني استغاضه كون اضافة العام
الى الخاص كما سياتى في الرد على بعض الشارحين حيث قال الشارح قد نظر الى ما ارتكب من التخللات المستبعدة
قبل في هذا الترجيح المصدر بقوله على ان الزان المشبه به هو الفاعل الحقيقي ولا يخفى ان الفاعل الحقيقي ليس هو
الشخص الصائم مطلقا بل الفاعل الحقيقي هو المروج للضمير فاهو المذكور هو المشبه به متأمل قوله ومنهم من يلفظ
على مراد السكاكي - وزعم ان مذهبي في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويؤدبه المشبه به حقيقة فاقبل من اين
علت انما اجابوا به مبني على عدم وقوفهم بذهبة الاستعارة بالكناية لانه لا يجوز ان يكونوا مع وقوفهم
بذهبة اجابوا عنه بوجه آخر قلنا من نظر في اجوبتهم يعلم ما ذكرنا من عدم وقوفهم بذهبة فان ما
قالوا يدل على ان المراد بعيشته عند جعلها استعارة بالكناية هو الصاحب الحقيقي لها وبالنهاى هو للصائم

اي ما ذهب اليه السكائي ينتقض بنحوه اذ صائم و ليلة قائم وما شبه ذلك مما يشتمل
على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرق التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رثيت بفلان سد او لقيني منه اسد وما
اشبه ذلك من باب التشبيه بالاستعارة وجوابه ان الاصل ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة
بل اذا كان على وجه ينبي عن التشبيه سواء كان على وجه الحمل نحو زيد اسدا ولا نحو لجين الماء بديل
انه جعل قوله قد زر ازراه على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على
ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما
او غير صائما ومنهم من لم يقف على مراد السكائي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين
بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة راض صاحبها بها
والمراد بانها راض الصائم مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن

الحقيق وبها مان نفس العلة حقيقة وبالربيع هو الواجب تعالى حقيقة وهذا يحقق ما قلنا
قوله والمعنى فهو في عيشة الخ وفيه ان الاستعارة اذا كانت في ضمير راضية
فاما ان يجعل العيشة المذكورة بمعنى الصاحب فيعم كون راضية صفة له فيعود المذود
المذكور من ظرفية الشيء لنفسه واما ان لا تجعل بمعنى الصاحب بل يراد بها المعنى الحقيقي
اعني التعيش و معلوم ان الضمير لا يقبل الاستعارة الا باعتبار ما يعبر به عنه لان
الضمير لفظ وضع ليشار به الى ما تقدمه سواء كان ما تقدمه حقيقة او مجازا فلا بد من ان يكون
المراد بضمير راضية العيشة المشبهة بصاحبها فهو غير العيشة المذكورة في المعنى وان
كان من حيث اتحاد اللفظ مرجع له فالتقدير فهو في عيشة راض صاحب عيشة اي كعيشة
راض صاحب عيشة بها ففهم من التقديرات الغير الظاهرة ما لا يخفى على احد **قوله** والمراد
بالنهار الخ حاصله ان المراد بالنهار انما هو الصائم مطلقا لانه هو المشبه به والضمير الذي
يضاف النهار اليه راجع الى فلان نفسه وهو مخصوص فيكون من باب اضافة العام
الى الخاص فلا يلزم الاستحالة المذكورة وهو اضافة الشيء الى نفسه وفيه انه يلزم
على هذا الغوية المحكم عليه بانه صائم فلا بد من ان يرتكب انه يلاحظ في المحكم عليه بانه صائم من
حيث اتحاده بالخاص وهو فلان لا من حيث انصافه بالصوم فلا يلزم اللغوية **قوله**
ولو سلم - اي ولو سلم ان المراد هو الصائم المخصوص **قوله** من اضافة المسمى الى الضمير في محاره
راجع الى الاسم فيكون معنى قولنا زيد نهاره صائم الشخص المسمى بزيد صائم وفيه ايضا
لا بد من ارتكاب ملا حظته مجرودا عن انصافه بالصوم لتلايل لغو المحكم وفيه مع ما قد عرفت
من استكلف ان المضاف اليه ضمير والضمير قد لا يرجع الى الاسم وانما لم يقل من اضافة
الاسم الى المسمى لعدم مجيئها وعدم كونها مشبهة به وعدم صحة حمل صائم عليه
قوله من التجللات المستبشرة - من التقديرات الغير الظاهرة ولا ارتكابات البعيد
التي قد عرفت في تقرير كلام المذكور والاستبشاع بمزده شرون **قوله** وعن الثالث -
عطف على قوله عن الاولين اي واجاب القائل المذكور عن الثالث حاصله ان المراد بها بان الذي
هو المشبه يكون الباقى حقيقة اعني المشبه به كما هو مذهب السكائي فيكون الامر بالبناء للمجهول
مجازا وللعلة حقيقة **قوله** وحقق عليه - رد لهذا الجواب حاصله انه اذا كان المراد بها

اضافة الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التعملات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو
من البلاغة.....مكان على وجه المستترزل وعن الثالث بان الامر بالبناء لها ما
هجاز وغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظها مان هو الباني حقيقة كما فهم
لم يكن الامر لها مان لا حقيقة ولا هجاز الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر
الحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو على مذهب البعض والسكاكي من
يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية
عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل
هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف

كما هو بان كما قال به القائل المذكور فيكون المراد بضمير ابن حينئذ
العلمة ويكون النداء لهم والخطاب معهم فلا يكون الامر بالبناء لها مان لا
حقيقة ولا هجاز الا ان كونه مامورا ايضا يقتضى تعدد الخطاب ولا يجوز
تعدده في كلام واحد من غير تشبيه الخطاب والعطف نعم يكون حفظ
هامان هجاز بان الامر لمناه اصلا **قوله** وعن الرابع - اي اجاب عن
الاغراض الرابع **قوله** ولم يعرف الخ رد للجواب الرابع حاصله انه لو
كان هذه التراكيب صادرة عن البلاغ واستعارة بالكناية لكان قول
العلماء المتأخرين من البلاغ بصحة تراكيب البلاغ دائرا على اعتقاد العلماء
التوقيف وعدمه فيصح عند من لم يعتقد التوقيف اي يصح تركيب
البلاغ عند من لم يعتقد التوقيف من العلماء ولا يصح عند العلماء الذين لا
يعتقدون التوقيف وليست الصحة وعدمها عند العلماء المتأخرين دائرة
على التوقيف وعدمه فان هذه التراكيب اعني تراكيب البلاغ شائعة ذائعة
من غير توقف احد من العلماء الذين هم بعد البلاغ وعلى هذا التقرير ان دفع اعتراض
السيد السند حيث قال وحينئذ يندفع عنه ما اوردته الشاكلون انه لو صح ذلك
لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع اذ لا سلم ان اسكاكي
يلزمه انه لو صح مذهبهم لتوقف البلاغ القائلون بالتوقيف في صحة على السمع فانه لم
يعتقد ان في ارباب البلاغة المذكورين من يذهب الى التوقيف فلا الزام الا بان بين بطلان
اعتقاده ذلك وان منهم من يذهب اليه لان مبني اعتراض السيد على كون الالزام يتوقف
صحة تلك التراكيب من البلاغ على اعتقادهم عدم وجوب السمع وقد عرفت ان الكلام
في قول العلماء المتأخرين نعم يرد على السارح رحمه الله تعالى ان الملازمة
المذكورة بقوله لو صح ذلك لوجب الخ ممنوع لجواز ان يقول القائلون بالتوقيف
بصحة امثال هذه التراكيب لاحتماله وجه آخر غير السمع كالقول بالهجاز العقلي
في امثاله و **اجيب عنه** بان مبنى الكلام على انكار اسكاكي الهجاز العقلي حيث اعتقد
ان ما صدر من البلاغ مما يرى من الهجاز العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد

الباب الثاني

أحوال المسند إليه أي الأمور العارضة له من حيث أنه مسند إليه كحذفه وذكره وتعرفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة إليه لذاته لا بواسطة الحكم أو المسند مثلاً ككونه

بل في المسند إليه فالمسند المذكور مما ينافي مبنى الكلام مذهباً وفيما أنه ليس معنى انكالات السكاكي الجواز العقلي
احتمالاً لم يدع أن ما وقع في تركيب الجلفاء من مثاله من قبيل الجواز العقلي بل العنى أن البلغاء لم يقصدوا به بل قصدوا
الاستعارة وإن حمل البعض كلامهم على الجواز العقلي فإراد المانع أنه يجوز أن يكون عدم توقف جهة مثل هذا التركيب عند
القائلين بالتوقيف على السمع لا دعاء كونه من الجواز العقلي وإن كان هذا الادعاء مردوداً عند السكاكي فبنو الكلام
على انكالات المذكور لا ينافي ما ذكره المانع سنداً للمنع فنامل والله تعالى اعلم قوله اعنى الأمور العارضة هنا ما خوذ من
إضافة الأحوال إلى المشتق وهو المسند إليه فإنه يؤخذ بعليه مأخذ الاشتقاق بثبوت تلك الأحوال لكن لما جاز
أن تكون من أحوال المسند إليه أحواله بواسطة احتياج العناية احترازاً عن إثباته عرضاً به لا بمعنى تعليقه به
أي ينافي كونها صفات للمتكلم وهي المحللة بالدواعي اذ الدواعي إنما هي للأفضل لا لشرها كالأخذ في اعتراض
عليه أن الرض من الأمور العارضة للمسند إليه من حيث أنه مسند إليه مع أنه لا يثبت عن في هذا الباب وما قيل في
الجواب أن المراد بالعارض ما ينفك والرفع ليس بهذا الثابت فقيه أن المسند إليه في باب إن وعلمت ليس بمرفع
فانفك الرفع عن المسند إليه وتعميم الرفع عن اللفظي والمجلى مستبعد لجيب عن الاعتراض بأن الإضافة في
تسمية الباب للعهد والمعهود بها الأحوال التي ذكرها في تعريف علم المعاني وهي التي يطابق بها اللفظ وتخص
الحال أي تكون شيئاً قريباً لها والرفع ليس كذلك لأنه وإن كان به المطابقة أيضاً لتوقف ادعاء أصل العنى
عليه التوقف عليه إزاء الذي به المطابقة إلا أنه سبب بعيد لها ولحق أن المقصود أن الأمور المذكورة
في هذا الباب عارضة للمسند إليه باعتبار كونه مسند إليه لأن كل ما هو كذلك فهو مسند كونه
هذا الباب كما فهمه المعترض فإن كثيراً من الأحوال العارضة للمسند إليه من حيث هو كذلك لم يخرج من
القوة إلى الفعل ولم يدع أن المراد المصنف رحمه الله بأحوال المسند إليه خصوصاً ما ههنا لا كل ما كان حالاً له حتى
يشمل الرفع قوله من حيث أنه مسند إليه المحيية إطلاقية وتعليلية وتقييدية وكل واحد من
الأولين لا ينافي أن يراد ههنا أمّا الأول فظاهر لا يحتاج أن يكون ما قبلها وما بعدها شيئاً واحداً
ولا يقيده أمر آخر إذ في البحث وههنا ليست كذلك وأما الثاني فلا أنه يكون المعنى حيثما لا أمور
العارضة للمسند إليه من أجل كونه مسنداً إليه فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك
من الأحوال عارضة له من أجل كونه مسنداً إليه مع أنه ليس كذلك بل الحذف إنما عرض لأجل
الاحتراز عن العبث مثلاً وكذلك كونه معرضاً لكونه الأصل لا كونه مسنداً إليه وعلى هذا القياس
غيرها من الأحوال المذكورة في هذا الباب وما قيل أنه لو كانت المحيية تعليلية فلا بد أن الأحوال
العارضة للمسند إليه لأجل كونه مسنداً إليه ومختصة به لا توجد في غير ضرورة انتفاء العلل انتفاء
علته وقيل لا يوجد حال يختص به فقيه أن المجوز في هذا الباب حذف المسند إليه وذكره وتعرفه
وتنكيره لا غير ذلك لا مطلق الحذف والذكر مثلاً فيكون مختصاً به فالوجه ما ذكرنا سابقاً وإذا انتفى
للمنعين الأوليين تعين المعنى الثالث ويكون المعنى أي الأمور العارضة للمسند إليه حال كونه موصوفاً
بكونه مسنداً إليه وفائدته الاحتراز عن الأمور التي تعرض له لا من هذه المحيية لكونه حقيقة أو

مسنداً اليه احكم مؤكداً او متروك التأكيد وكونه مسنداً اليه مسند مقدم
او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم
اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارت عن عدم الاتيان به وهو
مقدم على الاتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى الامرين
احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفاً به لوجود القرائن والثاني الداعي

مجانز وكونه كلياً او جزئياً وكونه جوهراً او عرضاً فلا تذكر هذه العوارض وامثالها في هذا الباب ولا تعلق
بالبحث عنها ههنا قوله لذاته تعلق بالرجعة بتعيين معنى العروض فليست اللام للتعليل بان يكون
المعنى وجعت اليه لاجل ذاته بل للتعدية العامة للمعنى المضمن وهو العروض لا الرجوع فانه لا يتعدى
الابالي ويكون المعنى اي الرجعة اليه العارضة لذاته بان لا يكون لها واسطة في العروض ولذا عطف
قوله بواسطة الحكم او المسند عليه اعلم ان اقسام الواسطة ثلثة واسطة في العروض بان يكون شئ عارضاً
لشئ ذاتاً وحقيقة اخرى بواسطة يعرض لآخر مجموع من العلاقة مجازاً كالحركة للاحققة بحال السفينة
بواسطة لها واسطة في الثبوت وهي قسمان ان يكون كل واحد من الواسطة وذى الواسطة معروضاً حقيقياً
للصفة بان يكون النصف الواسطة بتلك الصفة سبباً لانصاف ذى الواسطة بها فالصفة قائمة بهما
حقيقة ولها وجودان باعتبار القيام بهما والالزام قيام العرض الواحد بالتحقق بمحليين متباينين ذاتاً ووجوداً
او قيل قائمة بالمجموع من حيث هو مجموع وذلك كالحركة للاحققة للمفتاح بواسطة اليد وان يكون الواسطة
فيه سبباً لثبوت الصفة لذى الواسطة من غير انصاف نفسها بها وانما لها حظ من السببية فقط كالوجود
العارض لزيد مثلاً بواسطة الامكان ويسمى الاولى واسطة في الثبوت قسماً ثانياً والثانية واسطة في الثبوت
قسماً اولاً والثاني لكون الامور عارضة لذات المسند اليه انما هو الواسطة في العروض فعروضه كونه
مسنداً اليه لانها فيه فانه واسطة في الثبوت من القسم الثاني لا واسطة في العروض حتى يكون منافياً له
فانه حينئذ لا تكون عارضة وقائمة بالذات بل بواسطة وذلك كلعراض المسند اليه بواسطة الحكم والمسند فان
التأكيد وتركه وتقديم المسند انما هي قائمة على الحقيقة بالحكم والمسند ووصف المسند اليه بها على التجوز بقوله لا يوجب
الحو توضح وتفسير لذاته وبيان ان فائدتها احتراز عن الامور العارضة له بواسطة في العروض وقوله كونه مسنداً اليه
بيان للامور العارضة له بتلك الواسطة قبل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة يجب ان يكون المسند
اليه معرفة فان التعريف ههنا عارض للمسند لذاته بل باعتبار كونه مسنداً اليه مسند معرف اجيب عنه بانه لم يقع
في الباب الثاني من هذا الكتاب ما ذكرته من البحث ولو كان بحثاً متعلقاً بعلم المعاني وليس غرض الشارع الا ان مراد
المصنف من الاحوال التي عقلاها الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها واوردها فيه هي الامور العارضة للمسند اليه من حيث
انه كذلك قوله وسياتي بيان كونه اولى بالتقديم المتصور من هذا الكلام بيان توجه تقدير احوال المسند اليه على احوال المسند
حاصله انه سيأتي ان المسند اليه كونه ركناً اعظم ينبغي ان يقدم في الذكر على المسند فينبغي ان يقدم بها احواله على بيان
احواله ليكون ذكر احواله على طبق ذكره في الكلام قوله اما حذفه يد عليه ان حذف المسند اليه فعل للفاعل فهو من
اوصاف التكميل لمن اوصاف المسند اليه العارضة له فنزوم المخالفة بين البحث والصدق واجب عنه بل انه اظهر الحد في
ارادته الاخذاف وكذا يقال فيما بعد او يقال ان هذا الامر مصادر المبنى للمفعول ولا شئ في انها تكون حينئذ موصفاً
للمسند اليه وفيه ان لا معنى لقولنا وانما الاخذاف فلذلك اذا دلل على انما يكون للافعال لا لادائها كالاخذاف مثلاً
فالحن ان يقال ان عروض الاحوال المذكورة للمسند اليه محضة تعلقها به فلا مخالفة بين البحث والصدق وهذا لا يتناقض فيها
صفات التكميل وهي المعللة باندواعي لما ذكرنا قوله لانه عبارة عن عدم الاتيان به يد عليه انه صريح في الاختصاص

الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني
 قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ضمنية الى الاول فقال فلما احرازنا ربحا في العيب في القرينة
 دالة عليه فذكره عيبا لكن لا يبنء على الحقيقة وفي نفس الامر لا يربى بناء على
 الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عيبا
 وقيل معناه انه عيب نظر الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به

وقال وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيهها على ان المسند اليه ركن اعظم شديد الاحتياج
 اليه حتى انه اذا المراد كونه كانه لقي به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذا المثابة فكانه ترك عن محله وهذا
 يدل على ان الحذف هو العدم بعد الايمان به وحيث لا يصلح وجه التقدير له على سائر الاحوال لان المتقد
 اما هو العدم الاصل لا افطارى اجيب عنهما ان اراد بالحذف ههنا هو المعنى الاصطلاحي وهو عبارة
 عن عدم الايمان به وبالنظر اليه يصلح وجه التقدير وهذا لا ينافي ما قلنا في التخصيص من التنبيه على
 كونه ركن اعظم نظرا الى المعنى اللغوي اعني الاسقاط المشعر بالعدم بعد الايمان قوله وهو متقدم لا يرد
 عليه ان هذه العلة اما تفيد تقدم الحذف على الذكر خاصة دون سائر الاحوال لان الحذف مقابل له
 دون بقية الاحوال كالترقيق والتكثير واجيب عن بيان نية الاحوال فرع للذكر لكونها كالتفصيل له وللقدر
 على الاصل متقدم على الفرع قال السيلا مسند روم والاشتباه بهذا الفن ان يقال ان كونه اصلا لا يستدعي
 وجوب كنهه رائد على كونه اصلا والحذف لكونه خلاف الاصل يوجب كنهه باعثة عليه مقابلة بها فالحذف
 اعرف واقرى في اقتضاء المعاني الزائدة على المعاني الاصلية التي هي المقصودة في علم البيان فتقدمه اولى قوله
 فالحذف المقصود منه دفع توهم وهو ان الحذف لا بد له من صلاحية المقام والداعي الموجب لرجحانه فلم
 يقتصر المصنف رحمه على الثاني والدفع غني عن البيان ثم اراد بالحذف الحذف الذي نحن بصدده وهو ما
 يكون متويا في التقدير لا الحذف الذي يكون نسبيا لحذف فاعل المصدر وفاعل المفعول المبني للمفعول
 فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مرادا وان كان الحذف فداع كما سيأتي في الشرح هذا اذا رجع الضمير
 في به في قوله وهو ان يكون السامع عارفا به الى الحذف واذا رجع الى الحذف لاجلته الى ان المراد بالحذف
 ما يكون متويا لان قرينة الحذف محفوفة في المصوتين غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف
 مقصودة وكذا الحاجة الى ان يقال ان افتقار الحذف الى قابلية المقام اكثرى اذ قد يترك القرينة الدالة
 على المحذوف لتذهب نفس السامع الى اشياء فان التفتي ههنا هي القرينة الدالة على تعيين المحذوف
 لا القرينة على نفس الحذف وفيه ان اطلاق القرينة مضم بالنسبة الى الحذف بالمعلوم بالقوا عد بعيد مع ان
 تلك القرينة لا تكفي بالنسبة الى عامة المواضع بل لابد من قرينة تدل على حصول المحذوف ولا يكون
 لها ذكر حينئذ والله تعالى اعلم قوله وهو ان يكون السامع الضمير راجع الى قابلية المقام وتذكره
 باعتبار انه احد الامرين واعتبار انه عبارة عن كون اللقائم قابلا لقوله عارف به اي ممكن من معرفة
 الحذف لان وجود القرينة لا يوجب العرفان بالفعل فاندفع ما يقل اذا كان عروفا السامع بالمسند اليه
 شرط الحذف فكيف يجعل من مقتضيات الحذف اختصار تنبيه السامع او مقدار تنبيهه قوله لوجود
 القرين ضيغة الجمع نظر الى تعدد الموارد فلا يرد ان ظاهر عبارت الشرح يقتضي ان يكون معرفة السامع
 موقوفا على وجودهم من القرائن والمراد بالقرينة هي القرينة الدالة على المحذوف كما هو مقتضى ارجاع
 ضميره اليه وهو الحق كما ذكرنا سواء كان الدلالة عليه مخصوصا باعتبار كونه احد الاشياء العينية
 كلفي الحذف في الذي يكون المقصد به ان يذهب نفس السامع كل مذهب ممكن قوله ولان الثاني لا يثبت

غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتلبيه على غباوة السامع ونحو ذلك وتحميل
العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني الاعتماد عند الذكر على دلالة
اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله
بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت لك عدلت
من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدلال عند الحذف ايضا هو

سواء كان حاملا عليه بان كان موجودا قبل الحذف كمتعين المسند اليه او غاية مترتبة كالاحتراز عن
العيب فاللام في قوله فلا احتراز للتعليل المطلق الشامل للحاملة والعرضية قوله ولما كان الاول
اعتذر عن اقتصار المصنف على تفصيل الثاني من الامرين الذين لابد في الحذف منها قوله في علم النحو ايضا
الاظهر ترك لفظ ايضا لانه لم يذكر في علم المعاني قابلية المقام بل انما ذكره علماء النحو فقط ويمكن ان يقال انه
وان لم يذكر في علم المعاني صريحة الا انه معلوم وممتقرر فيه فيكون للمعنى ههنا انه متقرر ومدكور في
علم النحو كما انه معلوم وممتقرر في علم المعاني فصحت كلمة ايضا قوله مع اشارة ضمنية الى الاول اذ
قوله للاحتراز عن العيب مشعر بوجود القرينة يرد عليه ان تلك الحذف قد تكون غير الاحتراز عن
العيب والاشعار بوجود القرينة فيه لا يدل بوجودها في غيره واجيب عنه بان الاحتراز عن العيب
نكتة شاملة لسائر نكت الحذف كما يدل عليه عبارة الايضاح ههنا حيث قال اما حذفة
فاما مجرد الاختصار والاحتراز حيث نزل لفظ مجرد فانه يدل على ان سائر النكت يوجد فيه الاحتراز مع
شيء اخر ولا يخفى انه مبني على ان قوله والاحتراز عطف على المضاف اليه والحق ان تحقق اشارة ما
يكفيه تحققيها ولي النكت فقط فامل والله تعالى اعلم قوله فلا احتراز عن العيب حاصله
ان من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصدا لتحرز والتباعد عن العيب وذلك ان ما قاما متعلية
القرينة وظهر عند المحاطب فذكره بعد عبثا خاليا عن الفائدة فيحذفه البليغ قوله بناء على
الظاهر حال عن العيب اي حال كون العيب مبني على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه لا على
الحقيقة وفي نفس الامر قوله والا اي وان لم يكن العيب مبني على لظاهر فهو في الحقيقة الركن الاعظم
من الكلام فذكره لايكون عبثا وان قامت القرينة اعترض عليه بانه لا منافات بين كونه الركن
الاعظم من الكلام ويكون ذكره عبثا لوجود القرينة المعينة اياه وانما المنافات بينه وبين عدم الاحتراز
اليه نفسه واجيب عنه بان الاكتفاء بالقرينة ليس كالذي كره في النصيص على ما هو المقصود والاهم فوجود
القرينة المعينة لا يغني عن التصريح به حتى يصير ذكره عبثا والله تعالى اعلم قوله قيل معناه انه
عبث نظرا الى ظاهر القرينة الخ اي معنى قول المصنف رحمه واما بالنظر الى الحقيقة ونفس الامر
فلان ذكر المسند اليه يكون عبثا بالنظر الى ظاهر القرينة وهو الاغناء عن الذكر واما بالنظر الى الحقيقة
ونفس الامر فلا فانه يجوز في نفس الامر ان يتعلق بذكره غرض خفي من الاغراض المناسبة في باب ذكر
المسند اليه كالتيبرك وغيره فعلى هذا الوعدنا عدم تعلق غرض به كان عبثا في الحقيقة ونفس الامر
بهذا في الاول ويمكن ان يكون وجه ضعفه هذا فالفرق بين الوجهين المجزم بعدم العيب في
الحقيقة ونفس الامر في الوجه الاول روى المغان قليل ان اضافة ظاهر الى القرينة بيانية اي
الظاهر الذي هو القرينة والمعنى ان ذكره عبث نظرا الى القرينة واما في الحقيقة اي في نفسه
فيجوز ان يتعلق به غرض فلا يكون عبثا وفيه انه اذا اريد بالظاهر الظاهر الذي هو القرينة
يكون قوله بناء على الظاهر لغوا لا حاجة اليه لان الكلام في مرجحات الحذف بعد وهو القرينة

اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا زعمنا ان ذكر
يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت
قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتحجيل المذكورين او اختبار تنبيه
السامع عند القرينة هل ينبيه اولاً او اختبار مقدار تنبيهه هل ينبيه
بالقرائن الخفية ام لا وايها مضمونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيمه وانما

فيكفي في ذلك الاحتراز عن العبث اما على ما قلنا فيكون قوله بناء على الظاهر بيان الحال الذي يكون
باعتباره العبث قيل على هذا لتوجيه الذي ذكره الشارح بقوله وقيل معناه الخزان الكلام في مقام الحذف
واذا تعلق بذكره غرض كان المقام مقام الذكر واجب عنه بانه انما ينقلب مقام الحذف بمقام الذكر لو
لم يعتد بخفاء الغرض كما فهمه المعترض من عبارة الشرح وليس كذلك بل المراد الغرض الخفي كما صرح به
الشرح في شرح المفتاح حيث قال قيل المراد انه يكون عبثاً نظراً الى ظاهر القرينة المغنية عن ذكره
فان ذكر اللفظ لا يكون الا لفادة العنى وقد حصل لكن يجوز ان يتعلق به غرض خفي من الاغراض
المناسبة في باب ذكر المسند اليه والله تعالى اعلم قوله او تحجيل العدول الى التحجيل مصدر ومضاف
الى مفعوله الثاني اي تحجيل المتكلم السامع العدول الى اقوى الدليلين والحاصل ان من جملة الاسباب
المرجحة لحذف المسند اليه ان يوقع المتكلم في خيال السامع وهو به ذلك الحذف انه عدل الى اقوى
الدليلين من العقل واللفظ واقومهما العقل وفي هذا التحجيل فائدة وهو ايجابه نشاط السامع ونحوه
عقله الى نحو المسند اليه زيادة توجه قوله من حيث الظاهر دفع لما يتوهم من انه كيف يعتمد على اللفظ
مع انه لا يدعي دلالة من العقل بان يعلم ان هذا اللفظ موضوع كذلك ولا يفيد دلالة اللفظ عليه ما لم يحسم
العقل بصحة ارادته وحاصله لان فعلى الاعتماد على اللفظ انما هو بحسب الظاهر وان اعتمد بحسب
التحقيق على العقل مع اللفظ قوله وعند الحذف على دلالة العقل ^{بمنزلة} بحسب العقل بمعونة القرائن على الحذف
الدال على المسند اليه وانما لم يقل ههنا من حيث الظاهر لان العقل لا يخرج في الدلالة على ذاة المسند اليه
الى اللفظ لجزان يبدل بالقرائن على ذاة المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قوله وهو اقوى لاستقلاله
الجزاى لاستقلال العقل من غير مدخل للالفاظ ولوقى الجملة كما في العقلية الصرفة مثلاً دلالة
الاثرة على مؤثر قوله بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل في جميع المواد لان اللفظ لا يمكن ان يفهم منه
شئ بدون العقل ويؤيد عليه انه اذا كان دليل العقل قوياً لما ذكر ثبت ان في الحذف عدول لمحقق
عند اضعاف الدليلين الى اقواها اعني العقل فلم قال المصدر او تحجيل العدول بزيادة لفظ التحجيل ولم
يكف بغير العدول اجاب الشرح بقوله وانما قال تحجيل لان الدال حاصله ان الكلام في الكلام المنفوط
لانه موضوع الفن دون المعقول والعقل وان كان يمكن ان يستقل بالدلالة الا ان المستمر في العادة
ان فهم المعاني تمامينفك عن تحجيل الالفاظ حتى كان المتكلم ينادي نفسه بالفاظ مخيلة فالتعقل انما
يبدل بحسب العادة على لفظ المسند اليه وبواسطه على ذاته فلم يكن العدول محققاً بل صار
مخلاً لخلية اللفظ ولعدم الاستقلال بالنظر الى العادة المستمرة والله تعالى اعلم قوله هو
اللفظ المدلول عليه الخ ضمير الفصل لجورد التاكيد وتحقيق ذلك ان اللفظ مملأ خلا في
الدلالة عند الحذف بناء على ان المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذاة المسند اليه وليس
للمقصود فانه باطل مخالف لقوله من حيث الظاهر ولقوله الا في فلا عند الدال كى يكون الاعتماد بالكلية
على اللفظ ويمكن ان يكون المحصر ويكون المحصر افاضاً اي ليس الدال عند الحذف نحو العقل

او عكسه اى ايها م صون لسانك عنه تحقيراله واهانه اوتاتى الانكار
وتيسره لى الحاجة نحو فاسق فاجراى زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته
بل غيره او تعينه او ادعائه اى ادعاء التعين او نحو ذلك لضيق المقام عن
اطالة الكلام بسبب ضجر وسامة افوات فرصة او مخافطة على وزن
او سجع او قافية او ما شبه ذلك كقولك للصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال

فلا مناقات بينه وبين ما تقدم وكذا بينه وبين ما سألني فافهم والله تعالى اعلم قوله والاعتماد
في دلالة اللفظ بالآخرت حاصله ان اللفظ للدلول عليه في صورة الحدك لا يستقل
بالدلالة ايضا كما كان غير مستقل في صورة الذي كبرل ههنا ايضا لا بد من حكم العقل بصحة
ارادته كما كان هناك والآخرت على وزن الثمرة بمعنى لا خير يقال ما عرفت الا بالآخره اى لا خير لك
في الصحاح قوله فلا عند الذكر الخ فذل لما تقدم من احتياج كل واحد من اللفظ والعقل في
الدلالة الى الاخر منهما وهذا لا ينافي لما مر من ان دلالة العقل اقوى من دلالة اللفظ لما عرفت من
الوجوه لقونها قوله كقوله قال لي كيف انت الخ تمامه سهر دائم وحرز طويل وقوله عليل خبير ميتك
تقديره انا عليل وفيه الشاهد قوله لم يقل انا عليل للاحتراز والتحجيل فيه اشارة الى ان كلمة وفي
قول المصرح او تخيل العدول لنم الخ لولا منع الجمع قوله او اختبار تنبيه السامع الخ يريد عليهان
الحذف فيقتصر الى صلاحية المقام له بان يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة كما مر في المصرح فلا بد من
اعتقاد المتكلم قبل الحذف بان المخاطب يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف
يتصور ان الحذف للاختبار اوجب عنه بانه كفى الحذف ظن المتكلم بان المخاطب يعرف المسند اليه
بالقرينة والاختبار لتحصيل اليقين وبان المراد يكون المخاطب عارفا كما مر يمكنه من معرفته لا
ان يكون عارفا بالفعل لذن وجود القرينة لا يوجب العرفان بالفعل وتبيل في الجواب انه قال واختبار
تنبيه السامع ولم يقل اختبار تنبيه المخاطب ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفا لوجود القرينة
والاختبار حاصل بالنسبة الى السامع ولا يخلو عن قل قوله هل يتنبه ام لا اعترض عليه بان هل
يطلب التصديق ولم يطلب التصديق فلا يصح ان يكون ام معادلا لهل فالصواب ان يقال يتنبه ام لا
واجيب بان في الكلام على حذف ههنا الاستفهام والاصل اهل يتنبه ام لا لان ام المتصلة لازمة
للهمزة ويكون هل ههنا بمعنى قد كما في قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر فلا يلزم
دخول الاستفهام على مثله وبان ام ههنا منقطعة لا متصلة كما فهمه المعترض فيكون المعنى هل
يتنبه ام لا يتنبه قوله هل يتنبه بالقراءتين الخفية ام لا ونظيره ما حكى ان بعض خلفاء بني
العباس ركب سفينة مع واحد من ندمائه فعزل ذلك الخليفة ذلك الواحد الى الطعام اشهى
لك فقال في البيض لصلوق فاتفق عودهما في القابل فقال الخليفة مع اي شئ فاجاب النديم مع
الماء فتعجب الخليفة من استحضارة وكمال تنبيهه وبقضيتها وايها م صون الخ فحان يقل مقرر للشرائع
موضح للدلائل فيجب اتباعه وتريد به رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما قال ههنا ايها م واما تقدم
تحجيل التفناني العبارة كما قال الشرح في شرح المفاتيح الايها م الابقاع في لوهم وهذا مجوز اختلاف في
العبارة لان الاول من الصور النحوية والثاني من المعاني الوهمية وقيل ان رد بقوله او ايها م لان
النسبة المذكورة امر وهي محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شائبة من
في الجملة وهما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايها م صونه عن لسانك

هذا غزال فاصطادوه وكما اخفاه من غير السامع من الحاضرين مثل جاءوا اتباع
 الاستعجال لو ارد على تركه مثل رمية من غير لام وشئ شئنا اعرفها من اخزم او على ترك
 نظائره كما في الرفع على المدح والذم او الترجيح فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ
 نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا اجلا فتى من شايه كذا
 وكذا وبعده ان يذكروا الديار والنارل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم

او عكسه يجوز ان يعتبر ايهام صوته عن سماع المخاطب وعكسه قوله او عكسه نحو ان يقال موسوس ساعى
 الفساد فيجب مخالفته وتريد الشيطان قوله نحو جاف فاسق يعوق لك عند حضور جماعة فيهم زيد عدوك فاجز
 فاسق وتريد زيدا فتجوز فيه لثا في ذلك الا كما عند لوم له على سبه وتشكيه منك فتقول ما سميتك ما عنتك
 قوله او عنيته اما وزن المسند لا يصلح الاله او كماله فيه بحيث لا يستعمل له من الى غيره او كونه متعينا بين الحكم
 والمخاطب واعتراض عليه الشارح في المختصر حاصله ان ذكر الاحتراز عن العيب يعني عن هذا لان لزوم العيب
 بذكرة انما يتحقق بعد تعيينه فالتعيين داخل في الاحتراز الذي لا يصلح جعله قسيما له واجاب عنه هناك
 ان ذكره لا يربى بعد هما الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكره له مثالا وهو خالو لما يشاء فعال لما يريد اي الله
 بعد والثاني توطئة وتهديد لقوله او ادعاء التعيين والاولى في الجواب ان يقال هذا وان كان مع الاحتراز المذكور
 لكن ملاد الالواعي والمقتضيات على المقصد ولا شك ان الفصل الى تعيين مغاير للفصل الى الاحتراز عن
 العيب فجاز ان يفصل كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يفصل معا وقس على ذلك سائر الالواعي
 والمقتضيات التي يمكن اجتماعها ولو لم يكن بينهما تناف قوله او ادعائه هكذا في النسخ التي رتبها وفي بعض
 النسخ او ادعاء التعيين فالظاهر في موضع الاضمار ان لا يتوهم عود الفهم الى المسند اليه كيفية الضمائر
 التقدم قوله بسبب ضجرة وسامة هما بمعنى واحد فالعطف مرادف وتفسير قوله او فوات فرصته هو
 ما يغتنم تناوله او قطعة من الزمان يحصل فيه المقصود قوله او محافظته على وزن اي وزن البحر كما
 في قوله قلت عليل لم يقل انا عليل محافظة على الوزن قوله او سمع وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على
 حرف واحد في الآخر وقد يطلق على الكلمة الاخيرة باعتبار توافقها للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى قوله
 وقافية قيل هي من المتحرك قبل الساكنين الى انتهاء الشعر وبعبارة اخرى هي من آخر البيت الى اول متحرك
 اي مع اول حرف متحرك قبل ساكن بينهما اي القافية من حرف ساكن في آخر البيت مع اول حرف متحرك
 قبل ساكن يكون بين آخر البيت واول حرف متحرك وقيل السجع في النثر كالقافية في الشعر يرد على الشعر
 الكلام في خصوص المبتدأ ولا دخل له في خصوص السجع والقافية كونهما في آخر الكلام وهو في
 اوله اجيب عنه بانه يجوز ان يكون ذكر المسند اليه واجب التأخير كما اذا قلت طلب الحبيب القين
 فقلت له اين اي اين هما فانه يتعين حذف المسند اليه وهو اذ لو ذكرها بعد فوات السجع او قبل لزوم
 تأخير ما له الصدر واذا قلت طلب الحبيب لقين فقلت لها على العين لا يحذف المسند اليه لان المسمى الذي
 وكذا يجوز ان يكون القافية او السجع لفظ المسند مع حركة ما قبله لان السجعة والقافية من المتحرك قبل
 فاذا كانت الحركة من الكلمة التي قبل المسند وذكرت المسند اليه بينهما فاصلا بين تلك الحركة وبين
 المسند فيفوت السجع والقافية وكذا ان ذكرته بعد روى السجع والقافية لفظ المسند قوله كقولنا
 للصاد غزال الظاهر انه يصلح مثلا لجميع ما ذكر بقوله كضيق المقام الى قوله وما اشبه ذلك قوله فان المقام
 لا يسمع ان يقال غزال الخ اما لعدم الفرصة فان الزمان الذي يمكن ان يحصل فيه مقصود التكلم وهو الاصطفا
 قليل جدا لا يسمع ان يتلفظ فيه باللفظ المذكور مع حصول ما قصده واما للضم والسامة الحاصرين

وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى المحذوف مثل قتل الخارجى لعدم الاعتناء ببيان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشئ اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي

للعبيد من طلب لصيدا ولخوف فوات وزن البحر على تقدير وقوعه في الشعر قوله من غير السامع اي من غير المخاطب الذي قصد سماعه السامعين فلا يرد الصواب ان يقال من غير المخاطب من السامعين قوله رمية من غير رام اي حدة رمية مصيبة من رام مصيب فخطئ في حذف المسند اليه ولم يقل هذه اتباعا للاستعمال لو ارد على تركه لان هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس اهلا لصداورة منه والامثال لا تغيز ذكر جوار الله في مستقصى ان اول من قله هو الحكيم بن عوف المصري وكان ارعى الناس وذلك انه نذر ان يذبح مائة على جبل من بلاد طي يقال له غنغيب بالغينين المعجنتين والموجدتين فصار كلما يرمى مائة لا يصيبها رمية ولم يمكن ذلك اياما وكان يرجع محتضيا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فزان ابنه مطعما خرج معه الى الصيد فرمى الحكمهاتين فاخطأهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعما فاصابها وكان اذ ذلك لا يحسن الرمي فقال الحكم رمية من غير رام فصار مثلا لصداورة الفعل من غير اهله قوله وشنشنة اعرفها من اخزم هذا الصرع مثل يضرب لمن فعل فعلا سبقه اليه بعض اهله واصله ان ابا اخزم الطائي جد حام الطائي اوجد جده كان ابنه اخزم عاقا فمات وترك بنين فوثبوا عليه يوما فضر بهوه وحموه فقال ابوالاخرم شعوان بنى رملوني بالدم وشنشنة اعرفها من اخزم وقوله رملوني اي لطخوا يقال رمله بالدم اي لطخ به والشنشنة بالكسر الخلق والطبيعة واخرم بالمعجنتين والمعنى ان بنى ضروبوا في ووطوا بالدم وليس هذه طبيعة حدثت فيهم بل هي طبيعة انتقلت اليهم من ابيهم اخزم فانه فعل فعلهم قبلهم قوله او على ترك نظائره التي الفرق بين الاتباعين ان في الاول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا وفي الثاني الكلام الثاني في غير القول نقل عن الشرح ان النوع الاول لا يتصور من المتكلم الاول بل من يدرج كلامه في كلامه يضرب به المثل لقولك عند اخبار عن حاله مثلا رمية من غير رام بخلاف المحذوف لو ردد الاستعمال على ترك نظائره فانه يتصور من الاول كقولك نعم الكتاب مفتاح العلوم وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسا وفي الاخر غير قياس وتمثلت بهما في كلامي على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال لو ارد على تركه بخلاف الثاني فانه يخص بالقياسي قوله فانهم لا يدكرون فيه المسند اليه ووجهه ان المرفوع بالمدح والذم مثلا وصف لما قبله وانما يخلف فيه عن اعراب الموصوف للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمدح كورمجة ان فيه زيادة ايقاظ السامع وتحريك رغبتهم في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون للمدح او الذم او تحوهمما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورت متعلقين من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكر في الاهتمام والله تعالى اعلم قوله نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد قوله ومنه قولهم انما فصله لعدم كونه من النعت المقطوع ولجواز الحذف فيه ووجوبه في ما قبله قوله فومر شانه

من غير رام مصيب فخطئ في حذف المسند اليه

التي هي اقوم اى الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فحاشة لا توجد
في الذكر وبلغ من الفطاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان
او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان عن الواقع في بلية يقال لا تسأل
عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه بلفظ اعته واضجارة اى المتكلم
واما لانك لا تقدر على استماعه لا يحاشه السامع واضجارة واما ذكره

كذا وكذا يحتمل ان يكون مثالا للرفع على المدح والثناء وهو نقي من شأنه الصفات الحميدة فالذي مية قوله ربع كذا وكذا
هذا مثال للرفع على الترحم اى هذا ربع كذا او كذا والادخول في مثال الرفع على الذم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
هو الرجيم وفي مثال الرفع على الترحم اللهم اغفر لعبدك السكين اى هو السكين قوله وهذه طريقة مستمرة
عند ههنا عند هذا السند اليه في هذا الواضع طريقة مستمرة عندهم قوله وقد يكون المسند اليه المحذوف في الجزى
تد يكون المحذوف من غير ضرورة هو الفاعل الاصطلاحي للمفعول يربط عليه قوله ويجوز ان يحذف اسنادا للمفعول
ما اعترض لعصام على الشرع بان لا يجب حينئذ اسناد الفعل الى المفعول بل اسناد الفعل واسم المفعول ولو اراد
بالفعل ما يعم شبهه يشكك لفاعل المصدر فانه يحذف ولا يجب اسناد المصدر الى المفعول وايضا يحذف الفاعل
في نحو اضربن واضربن واضربوا القوم الى غير ذلك فان الاول فعل امر مؤكد بنون التاكيد الثقيلة مسند
لواو الجمع حذف لا لتقائما ساكنة مع وزن التوكيد وكذا الثاني مسند لياء النحاطبة المحذوفة لا لتقائما ساكنة مع
نون التوكيد والثالث ايضا فعل امر لانه غير مؤكد ومسند لواو الجماعة المحذوفة لفظا لا لتقائما ساكنة مع
اللام لا خطأ اما اندفاع الاول فان الكلام مفروض فيما اذا كان الفعل باق كما اشرنا اليه في تفسير كلام الشارح حيث
قلنا للمفعول وان دافع الثاني فلانك قد عرفت ان حذف الفاعل فيه لضرورة التقاء الساكنين باقامة الحركات مقام الفاعل
اعني الواو والياء وقد علمت ان مراد الشارح انه قد يكون المسند اليه المحذوف من غير ضرورة الفاعل وحينئذ لا شك
في وجوب اسناد الفعل الى المفعول واذا كان مراده بالفاعل الاصطلاح لا يرد عليه نحو انبت الربيع البقل وجاء
ربك فان المحذوف فيه الفاعل الحقيقي لا الاصطلاحى والله تعالى اعلم قوله ويجوز ان يحذف اسنادا للفعل الى
المفعول الانذار نحو ماضى بالانا وبذلك اى رأى وانما يجب ذلك لان الفعل لا بد له من فاعل اى ما يقوم مقامه و
ما قيل ان هذا من حذف الجملة بل تبدل جملة بجملة فليست بشئ لان هذا ليس تبدل ولا للسند ولذا سمي
كل واحد منها صيغة للماضي بل تغيير هيئة اذ هيئة البنى للفاعل موضوعا لنسبة الفعل للفاعل والمفعول اى كان فتعديا
ولنسبة الى الفاعل فقط اى كان لازما وهيئة البنى للمفعول موضوعا لنسبة الى المفعول ولفظ الفعل واحد فلا يكون
من تبدل الجملة كما توجه قوله ولا يفتقر هذا الى القرينة لانه لا غرض يتعلق بتعيين الفاعل لان المقصود دفع
الفعل على المفعول من اى فاعل كان قوله ان هذا القرآن يهدى للتي هي اقوم اعترض عليه بان الوصول بكثرة
اسمها صفة لا تقتضى ذكر موصوف قبله فلا حذف ههنا ولا اشعار بكون القرآن بالعاني الخامة مبلغا لا يمكن ذكره
وبناء حاله انما هو من ابهام الوصول دون الحذف والتبديل به لا يصح اجيبه باق الحذف قسمان احدهما حذف
ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيح كحذف الفاعل فيما بنى للمفعول مثلا وقوله يهدى للتي هي
اقوم من قبيل الثاني ونظائر الحذف بالبخس الثاني مع بيان التكت كثيرة في الموارد قوله فكونه الاصل اى الكثير
الراجع قوله ولا مقتضى للعدول عنه دفع ما يرد ان كون ذكر المسند اليه اصلا متحقق في حال الحذف ايضا
فلم يترك وحاصل الدفع ان مجرد الاصل لا تفصيل لكنه لا بد من ما من انتفاء العارض يقتضى الحذف
حتى اذا وجد للعارض المذكور راجح الحذف على ذلك فقلت ان الكلام فيما اذا قامت القرينة المعينة للحذف كما يدل
عليه السياق فالاحتراز عن العبث وتخيل العدول متحقق في جميع صور الذكر قلنا المقتضى للعدول انما هو

فلكونه الاصل اى لكون الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه والاحتياط للضعف
التعويل اى الاعتماد على القرينة او التنبيه على غباوت السامع او زيادة الايضاح
وللتقرير ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيهها على انهم
كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفراغ فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم
بها عن غيرهم بالثابتة التي لو انفردت كفت مميزة على حياها واظهار عظمية

قصد التكميل الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك وقصد التكميل الاحتراز المذكور غير لازم في جميع صور الذكور
فما هو مقتضى للعدول غير لازم فيها وما هو لازم ومتحقق فيها غير مقتضى للعدول وقيل في الجواب
ان هذه النكتة لما لم يكن قرينة اصلا والبواقي لما فيه قرينة ويكون معنى الكلام المصنف رحمه الله
لكونه خلاف الاصل لا بد له من علة كما ذكرنا اما الذكر فهو لكونه اصلا لا يحتاج الى العلة بل يكفي فيه
استغناء علة الحدف فانهم والله تعالى اعلم قوله لا مقتضى للعدول عنه قيل ان الشك في امثاله
ليس متعلق باسمه والادكان مشابها بالمضاف فيجب النصب ولا يجوز بناء على القم بل متعلق بمقدار
والخبر محذوف وقيل انه منصوب وسقوط التنوين اما لكونه مضيا واللام زائدة كما قال سيبويه في
الاغلام لك وحيد يكون مدخولها مجرورا بكسرة مقدرة منع منها كسرة حرف الجر الذائد اما تشبيهها
له بالمضاف كما قال الشيخ ابن المحاسب قوله لضعف التعويل اما لضعف القرينة في نفسها واما لاشتراكها
فيها اعترض عليه ان كلام المصنف رحمه الله يقتضى ان يكون اللفظ اقوى من القرينة العقلية فيقال ما سبق
من ان القرينة العقلية اقوى حيث قال او تخيل العدول الى اقوى الدليلين واجيب عنه بان جنس
القرينة العقلية اقوى من جنس اللفظ وعليه يبني ما قال سابقا وهذا لا ينافي ان يكون بعض افراد اللفظ
اقوى من القرينة العقلية وعليه يبني ما قال ههنا وقيل الاخصر في الجواب ان يقال ان القرينة العقلية
اقوى من وجه واللفظ اقوى من وجه اخر فلا تعارض واجاب عنه الشارح رحمه الله في شرح المفتاح بالهنا
بالنسبة الى قوم وذلك بالنسبة الى قوم اخرين قوله او التنبيه على غباوة السامع حاصله ان
يذكر السامع العلم بان السامع فاهم بالقرينة لاجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع كما يقال في جواب ما
ذا قال عمرو وعمر وقال كذا مع انه لا يجوز على ذلك السامع غفلته عن سماع السؤال وفهمه تنبيهها على انه
غبي لا ينبغي ان يكون الخطاب معه الا هكذا قوله او زيادة الايضاح والتقرير اى ايضاح المسند اليه و
زيادة تشبته في ذهن السامع بنفس الايضاح والتقرير حاصل عند الحدف ايضا لوجود القرينة وفي
الذكر زيادة دلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية قوله ومنه اولئك هم المفلحون اى من زيادة
الايضاح والتقرير لكن لا ايضاح المسند اليه وتقديره ولذا اوردنا لفظة منه ولم يقل كقوله تعزى بل لا يضاف
غرضه تعلق خبره بالمسند اليه المستلزم لذكره وهو ان هؤلاء الموصوفين بشرف الايمان ممتازون بكل
من الاثرتين ومنها يكفي في تميزهم فلا يضاف هذا لغرض ذكر المسند اليه ولم يجوز بان ينصب القرينة
على تقديره اذ مع الحدف لا يتضح التقرير كما لا يتضح ولا يفهم عن الغرض كمال الافصاح فانه يوهم
تحقق كل من الاثرتين بالافراد فيمن عدلهم واذا عرفت معنى كلام الشرح عرفت اندفاع ما قيل من لا بد
الاية ليس من قبيل اختيار الذكر على الحدف اذ لو ترك اولئك الثاني لم يكن مقدرا ومفهوم بالعدم القرينة
بل يكون ما بعده وهو قوله وهم مفلحون معطوفا على المسند الى اولئك الاول وعلى جملة اولئك على
هذا من ربهم فيكون من عطف جملة على مثلها وعلى الاحتمالين لحدف المسند اليه ووجه
الاندفاع ان غرض الشارح انه لو ترك اولئك الثاني ونصب القرينة على تركه لم تحصل زيادة

أواهانته والتبرك بذكره واستلذاذه أو بسط الكلام حيث الأصغاء
مطلوب أي في مقام يكون أصغاء السامع مطلوباً بالنتكلم لعظمته وشرفه
نحو عصا ولهذا يبطل الكلام مع الإحباء ويجوز أن يكون حيث مستعارة
لزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والانتهاج وغير ذلك من
الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله

الأيضاح وليس غرضه أنه لو ترك أولئك الثاني في هذا التركيب لكان مقدراً لمفهوماً كما زعمه العنصر
والصواب لا يرد ما قيل من التصادم من قوله ومنه أن التكتة في ذكر المستداليه في الآية الأيضاح مع أنه شئ
آخر كما علم من قوله تنبيهها على أنهم الخ قوله كما ثبتت بهم الأثرة لما ثبتت في موقع المصدر لقوله
ثابتة ويكون المعنى الأثرة بالفلاح ثابتة لهم مثل ثبوتها لهم بالهدى والفناء في قوله فهي ثابتة قبل عليه
أن التنبيه ليس بمقصود في المقام لتساوي الأثرين فلا معنى لجعل حد لهما مشبهاً والآخرى
مشبهية وفيه أن الأثرة بالهدى ثبتت صريحاً بقوله هدى للمتقين بخلاف الأثرة بالفلاح وإنها ثبتت
لزم أن يكونها نتيجة للأثرة بالهدى ولذا قال تنبيهها لهما مع علمها لزوماً بما يغفل عنها لعدم التصريح
بها ويجتاز إلى التنبيه فإن التساوي والصواب أن يقال أن التشبيه غير مقصود في الآية وليس
الغرض فيها التشبيه حتى يدخله الشرح في المنبه عليه حيث قال تنبيهها على أنه كما هو ذلك القول بزيادة
الفاء أنكره سيبويه فالصواب أن يقال أن الكاف في قوله كما ثبتت للقرآن في الوجود وما كافي كما في
قول كما تام زيد قد عمرو وصل كما دخل لوقت والفاء للسببية كما في قوله زيد فاضل بذكره
والجمله في محل الخبر لأن أي تنبيهها على أنهم بهذه الحالة وهي أنه كما ثبتت لهم الأثرة بالهدى قلوبه
في الوجود ثبوت الأثرة لهم بالفلاح مسببة عنها وفي هذا كمال الترغيب لمن عداهم إلى الإيمان والأثرة
بفهم الهمة والثاء المقدم والإستبدال واسم من استأثر بالشئ أي استبد به وبالفلاح متعلق بالأثرة
المطلوب عليها بالضمير وفي تميزهم متعلق بجعلت أو بالطرف الواقع موقع المفعول أعني بالمشابهة
وهي في الأصل الموضع الذي يثاب إليه أي يرجع إليه مرة بعد أخرى ويقال للمنزل مثابة لأن
أهله ينصرفون في أمرهم ثم يثوبون إليه وضمير انصرفت وكفت للأثرة وضمير الموصول محذوف
أي كفت فيها أي في تلك المثابة على حيالها أي الأفراد ها واصله حوالن وهو الطرف وما قيل من قوله
بالفلاح متعلق بالمبتدأ أعني فهي بكونه ضميراً راجعاً إلى الأثرة التي تضمن أن تكون عاملاً في الظروف
ففيه أنه على هذا يلزم الفصل بين الطرفين ومتعلقه بالاجنبي الذي هو الخبر فيحتاج إلى جعل
المتذكور مفسراً المقدر قبل الخبر فالحق لما ذكرنا سابقاً فتذكر ويكون حاصل معنى كلام الشارح أن
تكرير أولئك أفاداً مختصاً بهم بكون واحد منها على حدة فيكون كل منها مميزاً لهم عن عداهم
ولو لم يكرر لربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد قوله أو أظهر لتعظيمه
تعظيم مدلوله لكون اسمه مما يدل على التعظيم فهو أمير المؤمنين حاضر في جواب مرقال
هل حضر أمير المؤمنين لأن الكلام في ذكر المستداليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف ذلك كان
ذكره متعدياً يحتاج إلى تكتة أو أهانته أي أهانة مدلوله إذا كان اسمه مما يدل على أهانة فهو السارق
اللئيم حاضر في جواب من قل هل حضر السارق اللئيم قوله أو التبرك بذكره لكونه مجمع البركات
مثل النبي صلى الله عليه وسلم قائل هذا لقول في جواب من قال هل قال هذا القول رسول الله صلى
الله عليه وسلم قوله أو استلذاذه أي وجلد ذلك فلا يذو الحبيب حاضر عند قيام قرينة تدل

ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه
للتحويل والتعجب والاشتغال في قضية التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل
الى انكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب الفتاوى مقتضيا للذكر
ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم
وعمر وذا هب وخالد في الدار واعترض المصنف رحمه الله ان قامت قرينة

عليه لو حذف قوله حيث الاصغاء مطلوب ويرد عليه ايراد ان التعجب بالاصغر
لا يكاد يصح بالنسبة الى المثال الذي ذكره لان الاصغاء لهالة الاذن للاستماع وهو محال في حقيقة تعالى
اجيب عن ايراد الراد بالاصغاء هو الانزاع وهو السماع مع الانتفات والاقبال على المتكلم والتشغل به
هذا التقيد عنى قيل لا يحتمل ان يعتبر في غير هذه النكتة من النكات السابقة كالاستدلال
فيقال حيث الاستدلال مطلوب فمادحة التخصيص بذكره في هذه النكتة دون غيرها واجيب عنه
بان مجرد بسط الكلام ليس نكته لانه قد يكون قبيحا وانما يكون نكته بهذا القيد فلا بد من ذكره هنا
بخلاف بقية النكات والله تعالى اعلم قوله نحو هي عصاى لما قال الله تعز موسى على لبنا وعليه
الصلوة والسلام وما تلك بيمينك لموسى كان يكفيه في الجواب ان يقال عصا لكنه عليه الصلوة
والسلام ذكر المسند اليه والاضافة والاوصاف التي بعده حيث قال اشرهما علي غمى ولي فيها
ما رآب اخرى لاجل بسط الكلام في هذا المقام لكون الاصغاء مطلوباً للمستمع قوله ويجوز ان يكون حيث
مستعار الزمان ولا يحتاج الى قرينة لانها انما تجب عند تعيين الجاز دون احتمالها كما نص عليه الفاضل
اللاهوتي في جوابه على البيضاوي قوله للتحويل الى التحويل نحو امير المؤمنين يا امير المؤمنين لا
للمهاجبة بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليشتمل امره قوله والتعجب اي اظهار التعجب من
المسند اليه اذ نفس التعجب لا يتوقف على ذكر المسند اليه كما في قولك الصبي قائم الاسد
فلا يشك ان منشاء التعجب مقاومة الاسد لكون في ذكر المسند اليه اظهار التعجب منه قوله او لا شهاد
في قضية اي لاجل ان يتعين المسند اليه عند الاشهاد كان يقال لشاهد واقعة عند قصد نقل عنه
ما وقع لصاحب الواقعة هل باع زيد هكذا مثلا فيقول ذلك الشاهد الذي قصد النقل عنه زيد
باع كذا بكذا فلان يكون زيد معيناً قلب لنا نائل عن الشاهد فلا يقع فيه التباس لا يحل للشهود
عليه سبيل الى الاكثار والتغليب للناقل قوله والتسجيل اي كتابة الحكم على السامع بين يدي الحاكم
كما اذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل اقر هذا اعلى نفسه هكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا اقره على
نفسه هكذا فيذكر المسند اليه لئلا يحل المشهود عليه سبيل الى الاكثار ان يقول الحاكم عند التسجيل
انما فهم الشاهد انك اشرت الى غيري فاجاب ولذلك لم اترك ولم اطلب الاعلام فيه قوله وهذا
كله مع قيام القرينة اذ لو فقدت في شئ من الصور المذكورة كان ذكر المسند اليه واجبا لثبوت
شروط الحد لان تلك النكتة قوله وجوابه ان عموم النسبة والردة التخصيص لا يعترض عليه السيد
السند بما حاصله ان عموم النسبة انما هو انتفاء يكون غير عام اي غير صالحة في نفسها لامورا
متعددة وهذه قرينة مخصوصة حاصلها اختصاص المسند بشئ معين فلو حذف
المسند اليه فهم من اختصاص المسند به انه هو المقصود كما في نحو خالق لما يشاء فقال لما يريد
وكذلك ارادة التخصيص انتفاء لعدم ارادة التخصيص وكون النسبة عامة مع ارادة التخصيص
ايضا قرينة مخصوصة على ان المسند اليه جميع ما يصلح له النسبة كما في قولك خير من هذا

تدل عليه ان حذف فمعموم الخبر واردة تخصيصه بمعين وحدها لا يقتضيان
ذكره بل لابد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتيبر والاسئلان ونحو ذلك ليتخرج
الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا اقتضا
عموم النسبة واردة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة واردة التخصيص تفصيل
لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالتك شئ يفهم

الفاسق الفاجر فهو النسبة واردة التخصيص كما يكون انتفاء لهاتين القريتين المخصوصتين فليفتهم ان
يقال انه تفصيل لانتفاء القرينة مطلقا مع ان لها افرادا اخر كقيلام الذكر في السؤال وغيره واجيب بان
مع كلام الشارح ان عموم النسبة واردة التخصيص تفصيل لانتفاء القرينة انه لازم لانتفاء المذكور وتابع له فيكون
المعنى ان عموم النسبة واردة التخصيص كناية عن انتفاء القرينة والكناية عند السكاكي ر عبارة عن ذكر اللام
التابع واردة الملزوم اي المتبوع بحيث يحصل الانتقال منه اليه في الجملة اي ولو باعتبار العادة ولا يجب استلزامه
له اذ ملكا للكناية على العلاقة التي يحصل بها الانتقال للملزوم ولا يشترط فيها الاستلزام العقلي ولا شك ان
عموم النسبة واردة التخصيص يتبع انتفاء القرينة مطلقا وينتقل منه اليه وان لم يستلزمه كطول الخلود
كثرة الزماد يتبع طول القلعة والمضيافته والدليل على ما قلنا من ان الشارح اراد بقوله ان عموم النسبة
واردة التخصيص تفصيل لما انه لازم وتابع لانتفاء القرينة وانه كناية عما قال في شرح الفتح كما ان المحصول
عند السامع ومعرفته القصد اليه كناية عن وجود القرينة كذلك عموم النسبة واردة التخصيص كناية عن
عدم القرينة وثمة نعم اعلم والمراد بقوله تفصيل لانتفاء قرينة الحذف في الخبر كما مر انه لازم له فيه تفصيل
لكونه مركبا من امرين وتحقيق له لانه كناية عنه والكناية كد عوى الشئ بالبنية وليس المراد به تفصيل
وتبناه كما فهمه السيد حتى يرد عليه الاعتراض المذكور في قوله لانتفاء القرينة ليست للتعدية متعلقة
بتفصيل بل مجرد وف وهو لازم ويكون المعنى ان عموم النسبة واردة التخصيص م مفصل للتركيب من
امرين عموم النسبة واردة التخصيص وهو لازم لانتفاء القرينة مكنى به عنه والتحقيق ثبات الشئ
بالدليل وبما ذكرنا في دفع اعتراض السيد على جواب الشارح ان دفع ما اعترض على ذلك الجواب باننا اذا
كان عموم النسبة واردة التخصيص تبعا لانتفاء القرينة كان الذكر لا انتفاء القرينة وذلك وظيفة النحويون
المعاني لان القانون النحوي ان حذف المبتدأ لا يكون الا للقرينة وايضا الذكر لعدم القرينة انما هو لتفصيل
فصاحة الكلام وللحذر عن التعقيد اللفظي لان الحذف بلا قرينة خلل في النظم فهو وظيفة النحوي
لا يكون من الزايات والخواص لانه على اصل المعنى وتوضيح الدفع انه اذا كان كناية عن انتفاء القرينة
والكناية يخرج فيها ارادة المعنيين كان الذكر ههنا العموم النسبة واردة التخصيص مع انتفاء القرينة
فيكون مقتضى امر وثلاثة وذلك ليس وظيفة النحويان وظيفته كون الذكر لا انتفاء القرينة وقال
السيد بعد ما اعترض على جواب الشارح بما ذكرنا توجيه عبارة السكاكي بحيث لا يرد عليه
اعتراض المصنف وقيل لم يرد يكون الخبر عام النسبة صلوحه في نفسه لتعدا كما فهمه المصنف
ومن تبعه بل راد صلوحه في ذلك المقام الذي ذكره لان يكون خبرا عن متعلق امامعا وعلى البدل ان يكون
هناك قرينة مخصصة له بمعين اصلا لا باعتبار نفسه ولا باعتبار خارج عنه فاذا اريد تخصيصه بمعين
اي تخصيص ثباته به فلا بد من ذكره اذ لا قرينة بالقيا س الى شئ من الامور المعينة واما ان اريد عموم
لجميعه واشتراكه فلا حاجة الى ذكره لان صلوح الخبر له مع عدم التعرض لشيء من الخصوصيات كاف في
فهم سناؤه الى الجميع وعلى هذا يكون عموم النسبة مع ارادة التخصيص بيانا لانتفاء قرينة التخصيصات

منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم ير تدخيصه نحو خير من هذا الفاسق
 الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرنية سوى ما يدل على المراد وقيل مراده
 فيكون ذكره واجبالاً راجحاً والمقتضى ما يكون مرجحاً لا موجباً او فيكون ذكره واجبالاً يكون
 مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافلت بين
 وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيراً من مقتضيات الأحوال بهذه المثابة

في مقام القصد الى معين فلا يجوز حذفه اصلاً لا تنفاه قريباً لحذفه وعلى هذا تم جواب المفسر أيضاً ولا يرد
 عليه الاعتراض الذي اوردته السيد وكان التمثيل بقوله نحو خالق كل شئ ظاهر في ان المراد عموم
 الخبر في نفسه وقلاً شارحاً الى ان المراد بعوم الخبر صلوحه في ذلك المقام الذي ذكر فيه لا تكون
 خبراً عن متعلق حيث قل في شرح المفتاح والمراد بعوم النسبة الى كل مسند اليه ان يعبر في تلك الحالة
 اسناده الى كل واحد مما يصح اتصافه به في نفسه واسناده اليه حيث قيد بقوله في تلك الحالة والله
 اعلم قوله وقيل اي في تقرير اعتراض المصنف على السكاكي قوله مراده اي مراد المصنف بقوله كان
 ذكره واجبالاً فيكون ذكره واجبالاً من جملة المقتضى لوجوب الذكر علم القرنية فلا يصح اطلاق
 المقتضى عليه لان المقتضى يقال لما يكون مرجحاً لا ما يكون موجباً قوله او فيكون ذكره واجبالاً يكون
 مقتضى الحال معطوف على قوله فيكون ذكره الى اي او يكون مراد المصنف ان ذكر المسند اليه يكون
 حينئذ واجبالاً يصح اطلاق مقتضى الحال عليه كما وقع عن السكاكي قوله والجواب اي اذا كان مراد
 المصنف ما ذكره القائل للذكر كجوابه منع حصر المقتضى في المرجح بل هو اعم منه فمقتضى الحال
 ايضا كذا قوله اي جعل المسند اليه معرفة والاولى ما قال في المختصر اي ايراد معرفة لان جعله
 معرفة انما هو من شان الواضع بخلاف ايراده معرفة فانه من وظيفة التكلم البليغ في مقام يقتضيه
 ولا يبعد ان يكون المراد بالجعل الايراد قوله وهو ما وضع يستعمل في شئ بعينه قل السيد المسند
 اي المعتبر في المعرفة هو النوع عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلا الشخصية وغيره
 من الضمرات والبهات وسائر المعارف فان لفظة انا مثلاً لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح
 يقال انا ويراد به متكلم بعينه وليست موضوعه لواحد منها والا لكانت في غيره مجازاً ولا يكون احد
 منها والا لكانت مشتركة موضوعاً او ضاعاً بعد افراد التكلم فوجب ان يكون موضوعه لمفهوم كلي
 شامل لتلك الافراد ويكون الغرض وضعها له استعمالها في ايراد المعينة دون ذلك ما توهمه جماعة
 اي من القدماء وهو مذاهب شارحة على ما هو المشهور وهذا التعريف على مذاهبهم واماعل البعضى
 واتباعه من المتأخرين القائلين بان الضمرات ونحوها موضوعات لجزئيات المحوطة بالامر الكلي لا يكون
 الواضع تصور امور مخصوصة باعتبار امر مشترك بينها وعين اللفظ باراً لتلك الخصوصيات دفعة
 فالمعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا مختار السيد ايضا حيث قال بعد بيان مذاهب الجماعة والحق ما
 افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين منها وضاعاً واحداً عاماً لا يلزم كونها مجازاً في شئ
 منها ولا الاشتراك وتعدالاً وضاعاً واعتراض على ما افاده بعض الفضلاء بانه يلزم ان يقع
 الالتفات الى الافراد المعينة المتناهية ولا شك انه اذا سمع ان المراد خطأ الافرد واحد واجب عنه
 بانه موضوع ككواكب بشرط الانفرد عن الآخر لهذا لا يقع الالتفات الا الى واحد واعتراض السيد
 على اصحاب الرأى الاول بقوله ولو صح ما توهموه بكانت انا وانت وهذا المجازات لا حقائق لها اذ لم
 تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلاً وهذا مستبعد

في مقام القصد الى معين فلا يجوز حذفه اصلاً لا تنفاه قريباً لحذفه وعلى هذا تم جواب المفسر أيضاً ولا يرد عليه الاعتراض الذي اوردته السيد وكان التمثيل بقوله نحو خالق كل شئ ظاهر في ان المراد عموم الخبر في نفسه وقلاً شارحاً الى ان المراد بعوم الخبر صلوحه في ذلك المقام الذي ذكر فيه لا تكون خبراً عن متعلق حيث قل في شرح المفتاح والمراد بعوم النسبة الى كل مسند اليه ان يعبر في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما يصح اتصافه به في نفسه واسناده اليه حيث قيد بقوله في تلك الحالة والله اعلم قوله وقيل اي في تقرير اعتراض المصنف على السكاكي قوله مراده اي مراد المصنف بقوله كان ذكره واجبالاً فيكون ذكره واجبالاً من جملة المقتضى لوجوب الذكر علم القرنية فلا يصح اطلاق المقتضى عليه لان المقتضى يقال لما يكون مرجحاً لا ما يكون موجباً قوله او فيكون ذكره واجبالاً يكون مقتضى الحال معطوف على قوله فيكون ذكره الى اي او يكون مراد المصنف ان ذكر المسند اليه يكون حينئذ واجبالاً يصح اطلاق مقتضى الحال عليه كما وقع عن السكاكي قوله والجواب اي اذا كان مراد المصنف ما ذكره القائل للذكر كجوابه منع حصر المقتضى في المرجح بل هو اعم منه فمقتضى الحال ايضا كذا قوله اي جعل المسند اليه معرفة والاولى ما قال في المختصر اي ايراد معرفة لان جعله معرفة انما هو من شان الواضع بخلاف ايراده معرفة فانه من وظيفة التكلم البليغ في مقام يقتضيه ولا يبعد ان يكون المراد بالجعل الايراد قوله وهو ما وضع يستعمل في شئ بعينه قل السيد المسند اي المعتبر في المعرفة هو النوع عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلا الشخصية وغيره من الضمرات والبهات وسائر المعارف فان لفظة انا مثلاً لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح يقال انا ويراد به متكلم بعينه وليست موضوعه لواحد منها والا لكانت في غيره مجازاً ولا يكون احد منها والا لكانت مشتركة موضوعاً او ضاعاً بعد افراد التكلم فوجب ان يكون موضوعه لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض وضعها له استعمالها في ايراد المعينة دون ذلك ما توهمه جماعة اي من القدماء وهو مذاهب شارحة على ما هو المشهور وهذا التعريف على مذاهبهم واماعل البعضى واتباعه من المتأخرين القائلين بان الضمرات ونحوها موضوعات لجزئيات المحوطة بالامر الكلي لا يكون الواضع تصور امور مخصوصة باعتبار امر مشترك بينها وعين اللفظ باراً لتلك الخصوصيات دفعة فالمعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا مختار السيد ايضا حيث قال بعد بيان مذاهب الجماعة والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين منها وضاعاً واحداً عاماً لا يلزم كونها مجازاً في شئ منها ولا الاشتراك وتعدالاً وضاعاً واعتراض على ما افاده بعض الفضلاء بانه يلزم ان يقع الالتفات الى الافراد المعينة المتناهية ولا شك انه اذا سمع ان المراد خطأ الافرد واحد واجب عنه بانه موضوع ككواكب بشرط الانفرد عن الآخر لهذا لا يقع الالتفات الا الى واحد واعتراض السيد على اصحاب الرأى الاول بقوله ولو صح ما توهموه بكانت انا وانت وهذا المجازات لا حقائق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلاً وهذا مستبعد

وأما تعريفه أي جعل المسند إليه معرفة وهو ما وضع يستعمل في شئ بعينه
وحقيقة التعريف جعل الذات مشاربا بها إلى خارج مختصا بشارة وضعية
وقدم في باب المسند إليه التعريف على التذكير لأن الأصل في المسند إليه التعريف
وفي المسند بالعكس فتعريفه لفائدة المخاطب ثم فائدة وذلك لأن الغرض
من الأخبار كما مر هي فائدة المخاطب للحكم ولازمه وهو أيضا حكم لأن المتكلم كما

وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفت أئمة اللغة في عدم استلزام الجواز الحقيقة ولما احتاج من نفي الاستلزام
إلى أن يتمسك في ذلك بامثلة نادرة وجيب عن اعتراض السلب بأن المراد بقولنا أنها موضوعه لفهم
كل يستعمل في الجزئيات أنها موضوعه للفهم الكلي من حيث تحققه في جزئ من جزئياته لا لذلك
المفهوم من حيث هو فيكون استعماله في كل جزئ حقيقة واستعماله في المفهوم الكلي من حيث هو مجاز
وبهذا يظهر أن الاختلاف بين الرائيين لفظي لأن من قال بالوضع العام أراد أن المفهوم الكلي آلة للاختصاص
الجزئيات ووجه لعلوميتها وقد تقررت موضوعه أن العلم بالشئ بالوجوب حقيقة علمية بوجبه الشئ
بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات والفرق اعتباري فإنه من حيث حصوله في الذهن علم ومن حيث
اتحاده بذلك الشئ معلوم فالوضع إذاً لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلي فالمعلوم حال الوضع ليس
الأولئك الوجه لكن من حيث اتحاده بتلك الجزئيات فيكون الموضوع ذلك المفهوم من حيث
اتحاده بتلك الجزئيات إذاً علمه بتلك الجزئيات إلا من هذا الوجه وهذا مراد من قال بالوضع
للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات فلا فرق بين القولين إلا أن قول من قال بالوضع للمفهوم
الكلي مبني على القول باتحاد العلم والمعلوم بالذات وقول من قال بالوضع للجزئيات أعني المتأخرين
مبني على القول باختلافهما بالذات قبل فيه نظرية الأولى فلاون هذه الإرادة بعيدة من اللفظ وأما
ثانياً فلاونه لو كان النزاع لفظياً لما احتاج أصحاب الرأي الأول أعني القائلين بوضع تلك اللفاظ
للمفهوم الكلي إلى تأويل تعريف المعرفة بما وضعه لثبتي بعينه بأن المراد ما وضع يستعمل في شئ بعينه
سواء كان ذلك الشئ عين الموضوع له أو لا كما لا يحتاج إليه أصحاب الرأي الثاني أي القائلين بوضعها
للجزئيات والله تعالى أعلم قوله وحقيقة التعريف جعل الذات مشاربا بها إلى خارج إشارة وضعية قال
السيد السند قدس سره هذه العبارة موجودة في النسخ التي رتبناها لكن قد حفظ عليها في بعضها
وحد فيها أولى من اثباتها إذ هي مبهمة لا يتوصل منها إلى معزها ولا يدرى أن المراد بالذات الخارج
ماذا وهي مأخوذة من كلام نجم الأئمة وفاضل الأئمة الاستاذ آباري ثم نقل كلامه غير حاصل
لكن لم يظهر مما ذكره المراد بالذات والخارج ماذا وقال بعض الفضلاء المراد بالذات التلاسم وبالخارج
خارج عما ثبت في ذهن المخاطب فيكون معنى العبارة المذكورة حقيقة التعريف جعل الاسم بحيث
يشارة إلى أمر خارج عما ثبت في ذهن المخاطب من مدلول الاسم وهو كونه معلوماً عند إشارة
يكون للوضع مدخل فيها وإنما قال لي خارج لأن كل اسم موضوع للدلالة على ما سبق علم
المخاطب بكون ذلك الاسم دالاً عليه ومن ثم لا يحسن أن يخاطب بلسان إلا من سبق معرفته
لذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع
له فلولو يقل إلى خارج لدخل في الحد جميع الأسماء معارفها ونكراتها وإنما قال إشارة وضعية
ليخرج عن الحد أنكرات إذاً يشير بها إلى مفهوم معلوم عند المخاطب من حيث أنه كذلك
فوقوله جاء في رجل تعرفه أو رجل هو أخوك فإن ذلك يكون فيها بالقرينة لا بالوضع

يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانها عالم بوقوع النسبة ولا يشك
ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكما ان ارداد
للسند والسندانية تخصيصا ارداد الحكم بعد كما ترى في قولك شئ ما موجود و
قولك تريد حافظ للتورات فائدته ان فائدة يقتضى التخصيص وهو
التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث

وكذا يخرج عنه محليتين رجلا اذا علمه التكلم بعينه اذ ليس فيه اشارة الى خارج معين لا وضعاء هو
ظاهر ولا استعمال لان التكلم لم يقصد بقوله رجلا خارجا معيننا وان كان عالما به بل قصد به
رجلا هو في ذهن المخاطب فالاشارة الى ما في ذهن المخاطب بحسب الوضع ثابتة في النكرة
والعرفة والى الخارج مختصة بالعرفة فعلم ان في المعرفة اشارتان وضعيتان تشارك في
احدهما النكرة وتخالف بالآخرى وتحقيق المقام ان حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه
مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها الى امر متعين اى معلوم عند السامع من حيث انه كذلك
وان النكرة ما يشار بها الى امر متعين من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعينه وان كان متعينا
معهودا في نفسه فان بين مصاحبة التعين وملاحظته فرقا بينا وتحقيق ذلك ان فهم المعاني
من الالفاظ انما هو بعد العلم بالوضع فلا بد ان يكون المعاني متميزة متعينة عند السامع فلا بد
الاسم على معنى فان كان كونه متميزا ومعهودا عند السامع ملحقا مع ذلك المعنى فهو معرفته وان لم
يكن ملحقا معه يكون نكرة وليس المراد بالخارج في العبارة المذكورة ما يرادف الاعيان فانه ينزى ان
لا يكون الموصول والعرف بالاضافة اليه اذا كان ملولها متميزة الوجود في الذي هو شريك لها
متميزة معرفته حقيقة بل لفظا والشيء المذكور لا يقول به والله تعالى اعلم قوله وتعلم في باب السند
اليه التعريف لانه ان الكثير الراجح الحكم على شئ معين اذا حكم على الجهول لا يفيد قوله وفي السند
بالعكس اى وقد ام في باب السند للتكثير لان الاصل فيه التكثير لان المقصود ثبوت مفهومه شئى و
التعريف زائد عليه يحتاج الى ادراج فهو ناظر في العكس للعلامة والمعلول قوله فتعريفه بالخواب
شرط فخذ وفي اى اذا علمت معنى التعريف والمعرفة فتعريفه كذلك في بيان هذه النكتة العامة
للتعريف اشارة الى ان ارتفاع شان الكلام ان لا يغفل عن نكته العامة بهومه وعن نكته الخاصة
بخصوصه وانما اقتصر المصنف رحمه على بيان النكات المختصة باقسام التعريف في هذا الكتاب مع
تعريفه للنكتة العامة في الايضاح رومالاختصار بالاكتفاء باشارة الفاء العاطفة في قوله
فبالاضمار فانها لا تفصيل فيقتضى تقديم المجهول كانه قيل اما تعريفه فلا فائدة للمخاطب انتم ولذا
فبالاضمار كذلك والعلمية كذلك فالحاصل ان قوله واما تعريفه فمحدود والفاء في قوله فبالاضمار عاطفة
عليه عطف الفصل على المجهول والتقدير كما عرفت وليست جزئية بان يكون التقدير مبرها يمكن من
شئى فتعريفه بالاضمار كذلك لان الفاصل بينهما وبين اما القائل مقام الشرط المحدود فيجب ان
يكون من اجزاء الجزاء وهو ملزوم في الذهن في اتصال التكلم للاسم الواقع بعد لفاء لان مقصود
التكلم بقوله اما زيد يقال ان القسام لازم لزيد فمحدود الملزوم الذى هو الشرط وقيم مقامه
ملزوم القيام واصل التركيب مما يمكن من شئى فزيد قائم فمحدود في يمكن من شئى وقيم زيد مقامه و
ابقي الفاء المؤذن بان ما بعد ملزوم لما قبلها يحصل غرض التكلم الذى هو لزوم القيام لزيد والافرق
عنه قوله فيقتضى المجهول قبل كون ذلك تفصيلا لهذا المجهول يقتضى ان يكون اللفظ بالاضمار لا فائدة انما فائدة بوجه
الاضمار ان يكون المقام للتكلم ولا يخفى بعده وعدم اسباق الذهن اليه لما لو كان المجهول اما تعريفه فم

لا يشاركها فيه غيرها كقولك اعبدا لها خلق السماء والارض ولقيت رجلا
سلم عليك اليوم وحده قبل كل حد لكنه لا يكون في قوت تخصيص المعرفة
لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة
تتعلق بها اغراض مختلفة اشارة اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للمتكلم
او الخطاب او الغيبة وقدم المضمير لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب

الفاء صلا الجزاء ولا شك ان التعريف ليس ملزوما لكونه بالاضمار كذلك كما هو مقتضى قاعدة
اما فانه التام مقام الشرط اعني ليس مقصودا للتكلم بقوله اما تعريفه فبالاضمار كذلك ان التعريف
يلزم ما يكون بالاضمار كذلك بل مقصوده ان التعريف بالاضمار يلزم ما يكون كذلك لان المقصود بيان
داعي الاضمار وقيل هذه الفاء جزائية فهي متقدمة من تاخير والاصل واما تعريفه بالاضمار فلكون
المقام للتكلم او يكون الجار والمجرور خبرا لمبتدأ محذوف والجملة هي الجواب والتقدير واما تعريفه
فهو حاصل بالاضمار وقوله لان المقام علة لمحو ما هو مأخوذ مما قبله تقديره وتعريفه بذلك لان المقام
وعلى هذا انما ترك المصنف من النكرة العامة ظنا منه ان العلم لا يتحقق الا في ضمن الخاص فالتكثرة الخاصة
تكفي لايراد العامة ولا يخفى ما فيه من البعد والغفلة عما قصد المصنف من الاختصاص فالحق
احق بالاتباع والله اعلم قوله وذلك اي كون التعريف لا فائدة المخاطب ثم فائدة ثابتة دون
الغرض الخ قوله وهو ايضا حكوي لازم فائدة الخبر حكما ان فائدة الخبر حكيم والعرض من اشارة
الى ان المراد بالحكم في قوله ازيد الحكم بعدا شاملا للزم فائدة الخبر ولا يختص بالحكم الذي هو
بين ذلك للمسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من ظاهره ليسوق وذلك لان تخصيص المسند
والمسند اليه كما يفيد بعدا احتمالا لتحقيق الحكم الذي هو فائدة الخبر كذلك يضيد بعدا احتمالا
تحقق لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الثالث في قولنا زيد حافظ للتورات بعد في
احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في قولنا شئ ما موجود والفائدة في افادة اللزم في الاول اتم منها
في الثاني قوله ولا شك في شروع في الاستدلال على التكثرة العامة المذكورة بقوله فتمتع بغيره والدليل
قياس من الشكل الاول ونظيره كما ازيد المسند اليه والمسند تخصيصا ازيد الحكم بعدا وكما ازيد
الحكم بعدا افاد المخاطب ثم فائدة كنهه قدام كبراه في قوله ولا شك في اشارة الى بدل ههنا بنفي الشك فيها
اذ لا يصح ادراج في الدليل وقوله فافادة اتم فائدة تقتضي الجواب الشبهة بالمعنى لان قوله فتعريفه
لا فائدة المخاطب للمعناه ان افادة المخاطب اتم فائدة يقتضي التعريف لانه الحال الداعي له الا انه لما كان
المذكور في الدليل التخصيص ذكره شرح عليه التعريف قوله تحقيق الحكم اي حصوله وقد عرفت ان
المراد بالحكم ما يشمل لازمه قوله متى كان البعد اي نادر الوقوع لكن بشرط ان لا يوجب التخصيص البعد
عن حد الوقوع الى ان لا يقبل الخبر من المتكلم اذ فائدة حينئذ قوله كانت الفائدة في الاعلام به
اقوى لغز بته قوله تخصيصا اراد به ما يقبل الشيوع الذي في النكرة وهو العموم على سبيل الترويض
كما يدل على هذه الرادة قول الشارح نفي ما موجود فيعم الاستغراق ايضا فلا يرد ان قولنا جارني
كل عالم بعد من جاءني زيد مع عدم التخصيص في الاول قوله ازيد الحكم بعدا نسب ازيد البعد
ههنا بالحكم وفيما قبله لاحتمال تحقق اشارة الى صحة كلامهما ونهض في العبارة لا يرجع الى المغايرة والمعنى
قيل لا يصح دعوى هذه القضية الكلية المستفادة من كلمة كل الجواز ان يكون المسند من اللوازم اليه
للمسند اليه كقولنا الاثنان زوج اطلاق فان الزوجية للولوية لازمة للاثنين لا تنفك عنه فهي بليغة

ان يكون لمعين ولحاك كان واكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطا
هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معيناً وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره
الى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولتوتري اذ
المجربون فالكسور يسهم عندهم بهم لا يريد بالخطاب مخاطباً معيناً قصداً الى
تفطير حال المجربين اى تناهت حالهم الفطيرة في الظهور وبلغت النهاية

مع تعريف المسند اليه وتخصيص المسند لا يكون التخصيص مفيداً لبعده الحكم واجيب عن ان زيادة البعد
بالنسبة للحكم بالشأن على الشأن ا عني كل مادة دخلها التخصيص فا زال الشيوع يكون
الحكم فيها ابعده منه فيما قبل ذلك التخصيص مثلاً قولك جاء في رجل فاضل الحكم فيه ابعده منه في قوة
جاء في رجل ولا شك ان الحكم في قولنا الاثنان زوج ا ول بعده بالنسبة للحكم في قولنا رجل ما موجو
او شيء ما موجود وان كان بداهياً في نفسه فلا حاجة الى القول بان القاعدة المذكورة باعتبار الغالب قوله
كما ترى في قوله لم تتورد وتوضح لاثبات للقاعدة الكلية بالمثال قوله لانه وضع الم اى يفهم من نفس لفظ المعرفة
بالوضع لا بانضمام امر خارج بخلاف التخصيص لما صل في النكرة الموصوفة كلفي المثال المذكور في الشرح فانه يفهم من ملاحظة
انحصار الوصف فيها لا من تركيب الوضع وان كان موضوعاً اذ لم يوضع الا المفهوم وهو عام في نفسه باق فيه الشيوع و
التخصيص انما جاء من انحصار الوصف خارجاً فلا يرد ان تخصيص النكرة بالوصف ايضا وضع بالوضع النوعي كالمعرف
باللام وللضام قيل انه بعد فهم الخصوص من الوصف في النكرة لا يمكن ان يكون في المعرفة قوله اجيب عن ان اتم فائداً
هو الخصوص الذي يفيد لنفس اللفظ بلا معونة خارج والله اعلم قوله ثم التعريف يكون على وجوه ثلاثة اشارة الى ما ذكرنا من
ان الفاء لعطف المفصل على الجمل قوله لان المقام للتكلم الم يرد عليه ان المقام هو التكلم فيلزم ان يكون الشيء
داعياً الى نفسه بجيب عن بيان هذا الا ان اى يكون اذ الم يقول كلام المصروف وهو موحى بان معنى كلامه ان المقام
للتعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم والمخاطب من حيث انه مخاطب والغائب من حيث انه غائب تقدم
ذكره لفظاً تحقيقاً نحو زيد ضرب او تقدير للبن يكون المرجع في تقدير التقدير ليكون التقدير رتبة نحو في دار
زيد وضرب غلامه زيد واما معنى بان لا يكون المرجع المذكور في اللفظ لكن يكون مدلولاً عليه باللفظ كما
في قوله تعالى اعد لواء هو اقرب للتقوى فان الضمير يرجع للمعدل المدلول عليه بلفظ الفعل اعني اعد لواء
او يكون ... مدلولاً عليه بالقرينة نحو قوله تعالى حتى قوارب الحجاب فان ذكر العشي والتورى بالحجاب
مع سياق الكلام الله الى قوارب وقت الصلوة قرينة تدل على ان الضمير للشمس اما حكما بان لا يكون
المرجع المذكور ولا يدل عليه شيء من اللفظ والقرينة الحالية لكن قد اضمير لنتكته كضمير رب في رب
رجلاً وضمير الشأن والقصة نحو انه زيد قائم ونحو انها هذ قاعة فان تقدم الضمير في هذه المواضع لا زك
لنتكته البيان بعد الا بها الا ان حكم الضمير لما كان التاخر كان المرجع في حكم التقدم ذكرناه في الاقسام
مفصلاً في المقدمة فارجع اليها وادعرت ان قد حشيت مراد في قوله ان المقام للتكلم والخطاب بالقرينة
عرفت اندفاع ما ورد ان مقام التكلم محقق في قول الخلفاء امير المؤمنين يا مولى بكذامع عند الاضمار وان الخطا
اعني توجيه الكلام الى الحاضر لا يقتضيه التعبير بضمير الخطاب كما تقول في حضرة جماعة كلاماً لا مخاطب به
منها اما اندفاع الاول فلان المقام في قول الخليفة ليس مقام المتكلم من حيث هو متكلم بل مقام ... التعبير
عن المتكلم من حيث انه امير المؤمنين فانه المناسب للسارعة في الامتثال اما اندفاع الثاني فلان الكلام فيها
اذا كان المقام مقتضياً للتعبير عن المخاطب من حيث انه مخاطب المقام في القول المذكور ليس كذلك وكذا اعلمت
ان اندفاع ما قيل ان الغيبة وهو كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا يستلزم الاضمار فان الاسماء الظاهرة كلها

في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها روية راء دوراء واذ كان
 كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتألف منه الرتبة
 فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اى بروية حالهم مخاطب بحالهم
 رويت مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك غير معين نحو فلان
 ليتم ان اكرمه اهالك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم

غيب وجهه فاعرف ظاهره في الكلام فيما اقتضى المقام للتعبير عن الغائب من حيث انه غائب فقد ذكره والاسم الظاهر
 ليست كذلك فانها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار فقد المذكور ومعنى وضعها للغيبة تعامل معاملتها الغائب
 بان يقول المتكلم لمسيح يزيد المحاكى عن نفسه زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وكذا لا تقول للمسيح يزيد ضربت بالمخاطب
 بل تقول ههنا ايضا زيد ضرب قوله لكونه اعرفه. والوذلك لان في المضمرات ضمير المتكلم الذي لا يتصور فيه الاشتباه
 اصلا قوله واصل الخطاب اى اللاتي به والواجب فيه بحكم الوضع ان يكون لمعين يعنى ان الواضع حيث وضع الضمير
 لمعين فقد حكم ضمنا بانه لا يستعمل الكلام المشتمل عليه اللمعين وذلك الاستعمال هو توجيه الكلام الى الواضع
 لا فتر بينهما الا في المفهوم فما قيل ان الخطأ امر عقله انه لا يتعلق بالوضع وهم فان الكلام في انه حكم الواضع بشئ
 لانه وضعه قوله واكثر فالواجب بحكم الوضع ان يكون الخطاب بصيغة التنبيه لا تعين معينين وبصيغة الجمع لجماعة
 معينة او للجمع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم وقوله عليه الصلوة والسلام كلهم
 راع وكلهم مسئول عن رعيته فالشمول لا يستغنى عن قبيل التعيين فما قيل انه لم يوجد في كلام الله ولا في كلام ربه
 العرب خطاب عال بصيغة الجمع غفلة عن الامثلة المذكورة ثم اعلم ان قول المصنف واصل الخطاب للمخاطب بقية لقوله وقد يترك
 الخطاب لم وذلك لانه لما ذكر ان من موجبات الاضمار كون المقام مقام الخطاب ومعلوم ان الخطاب متوجه الى الكلام المحاور
 وان المعروف يكون وضعه للمعين فاذا ان يتوهم ان ضمير الخطاب لا يعد بمن للمعين الى غيره فاشارة الى ان القيد يعد
 عن المعين الى غيره والله تعالى اعلم قوله اى الخطاب اشارة الى ان الضمير في يتركه راجع الى الخطاب ويحتمل
 ان يرجع الى الاصل لا يترك الاصل ذهابا الى غيره الا ان الشارح راعى قرب المرجع وليكون موافقا لقوله ليعلم
 وقوله فلا يختص انما لم يجعل للضمير في يترك راجعا الى المعين لان الكلام في الخطاب ويجعل ضمير غيره راجعا
 الى المعين دون الخطاب لانه راجع الى الخطاب انه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبية والمقصود ازالة
 الخطاب من الخطاب المعين الى الخطاب الغير المعين فما قيل ان الانسب ان يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب
 او يترك المعين والخطاب الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتردك والماتية ليس بشئ قوله مع معين اعترض
 على شارح رجمة الله تعالى بانه منع تعدية الخطاب بكلمة مع حيث قال في شرح المفتاح وشرح قوله وحوال الخطاب
 ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب لا لا خطاب معه الخطاب معه
 انتهى فكيف يتم ان يقع منه ههنا ما منع وشرح المفتاح فاجيب عن اعتراضه على المفتاح بان اعتراضه انما
 هو مبني على فهمه من ان قوله مع مخاطب معين متعلق بالخطاب ليس كذلك بل متعلق بكونه وما ذكره من الاشياء
 بما يدل على ان الخطاب متعدد بنفسه وانه قد يستعمل باللام للتفوية ولا يستعمل بكلمة مع وما استعمل الكون
 جمع فتشاع يقال كنت مع زيد وفي التنزيل لا يتق معهم فانور نور اعظميا فعلة وفق ما اجيب به عن المفتاح فيجب ان
 يحاب به ههنا ويقال ان قوله مع معين ظرف مستقر وقع حالا او صفة ويكون المعنى وقد يترك الخطاب
 او لا تتركه معين اى الصالح لمعين قوله الى غيره اى مما لا الى غير المعين بناء على ان يترك في عبارة المصنف
 معنى الامالة واذ كان المراد بالكائن مع معين الصالح لانه دفع ما يقال ان الممال لغير المعين ليس هو الخطاب
 بقيد كونهم معين بل الخطاب لا بهذا القيد قونه على سبيل البديل اعمدون الشمول لذكره وقال يترددون

اليه اوا حسن اليه فخرج في صورت الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ
المجرمون الآية اخرج في صورت الخطاب لما اراد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق
بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فخرج في صورت الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله
لما اراد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى يحتمل على هذا معنى عدم ارادة مخاطب معين
لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعامة اى تعريف المسند اليه بارادة علماء

دورون فان ضمير الخطاب اذا كان واحدا ومثنى واو يد به غير المعين يكون العموم على سبيل البدل اما اذا كان جمعا
فالظاهر ان قصد غير المعين ان يعبر جميع مخاطبين قوله ولو ترى اذ المجرمون الآية يريد عليه ان لوللتعليق في
الماضي واذا ظفر له مع ان تلك الحالة في المحذور اجيب عنه بأنه نزلت تلك الحالة التحقق وقوعها منزلة الماضى
فاستعمل فيها ولو ادعى سبيل لمجاز جواب لو محذور اى برئت امرافطيعا ومحذور ذلك اعترض عليه بان ترك
الخطاب مع معين الى غيره من قبيل خراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قيل ان حق الضمير ان يكون للمعنى
فعدله الى غير المعين والتحقيق انه كذلك لكن لا لما ذكره من ان حق الضمير ان يكون لمعين فعدله الى غيره كما
قيل ان الضمير ليس من اصله مقتضى الظاهر حتى يكون لمعين مقتضى الظاهر لغير المعين خلافاً للمقتضى
الظاهر الاسم الظاهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل احد فيكون من خلاف مقتضى الظاهر من
من حيث وضع موضع الاسم الظاهر من حيث استعمال ضمير المعين في غيره وعلى كل التقدير فذكر
ههنا فخل بقوله فيما بعد وهذا كله مقتضى الظاهر اجيب عنه على التقديرين اما على الاول فبانه ليس
ههنا شئ داع الى اراد الخطاب المعين فاجرى الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر ردعى مطابقة الداعي الغير
الظاهر لان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر ان يورد الكلام بخصوصية على خلاف الخصوصية التي يقتضيها
ظاهر الحال بل بوجود ههنا مجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له لادع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر
وانما كان الاستعمال ههنا في غير ما وضع له فلان ضمير الخطاب اما موضوع بالوضع العام لكل معين مانع
عن ارادة الغير حين ارادتها كما هو المختار في موضوع بمعنى كل بشرط استعماله في جنسياته المعينة والخطاب
اذ لم يقصد به معين يكون مجازا على كل التقديرين وهذا القدر ليس فيه كفاية في كون الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر انه لزم ان يكون جميع المجازات اللغوية خلافاً لمقتضى الظاهر بالمعنى المتقدم اوان
كانت خلافاً لمقتضى الظاهر بمعنى انها خلافاً لمقتضى الظاهر اى الموضوع الاول فانه لا يحتاج للفظ
باعتباره في دلالة على معناه الخ اسطة وقرينة بخلاف المجاز والكتابة فاستعمال اللفظ فيها وضع له
وضعا ولياد ان كان هو الاستعمال الظاهر لكن لا يقال له انه مقتضى الحال لان مقتضى الحال هو
الخصوصية المشتمل عليها الكلام الزائد على اصل المعنى فكر استعماله في غير ما وضع له وضعا وليا كما
في المجازات لا يقال له خلافاً لمقتضى الظاهر لمجوز عنه في المعاني واما الجواب عنه على التقدير الثاني فبانه
ليس وضع الضمير موضع المظهر مجرد صيغة اقامته مقامه اذ كل ضمير يصلح لذلك بل ان يكون المقام مقام
المظهر فاقيم الضمير مقامه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب قوله قصد امقول له لما تضمنه
معنى لا يريد اى يريد بالخطاب غير المعين فلا يرد ما موثقه في قول المصنف رحمه الله تعالى ابلغ تقريرا
فتذكر قوله اى تنافس البيان للعموم الذي قصد به تفضيع شأن المجرمين يعنى ان المقصود بهذا العموم
الاستفاد من ترك الخطاب لمعين الى غير معين اظهار فطاعة حالهم حيث بلغت في الظهور والاكتشاف لاهل
المحشر الى حيث يمنع خفائها فلا يمنع ان يخص به مخاطب دون مخاطب لعدم الاختصاص به اوردية راء
دون راء قوله حالهم الفطية اى حالهم السديدة انشاعة من قطع الا مر بالضم فظاهرة فهو فطيع

وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لا حضارة اي
المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون مميزا عن جميع ما عداه واحترض به عن احضاره باسم
جنسه نحو رجل عالم جاء في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترض به عن احضاره ثانيا بالضمير
الغائب نحو جاء في ذيله هو راكب باسم مختص به بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع
واحترض به عن احضاره بصيغ المسكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول المعرف بلا م العهد والاضافة
فطبع اي شئع شديد جاذبا للمقدار والمراد بها ما طرأ عليهم في وقت تكسر الرؤس لاجل الخبالية والنفوذ
من احوال لقيامته من رثاثة الهيئته واسداد الوجه وعبرته وبشرفته وصفته وغير ذلك التي هي غايته
الشاعة والمجرا، محدوف لرايت امرا فطيعا وقيل ان المراد من الحال في قول المصاحمة الله تعالى تناهت
حالمهم الفطاعة لكن يا باه وضعها بالفطاعة كما وقع عن الشارح الان يقال انه بناء على ما نقل من الامام
المرزوق ان العرب اذا ارادوا الببالغة في وصف الشيء يشتقون من لفظه ما ينبتون به تأكيد او
تنبهها على تناسخه من ذلك قولهم شعر الشاعر ظل ظليل وقيل المراد بالحال في القول المذكور فطاعة
امرهم والكلال على حذف المضاف اي فطاعة حالهم الفطاعة او الخشية مرادة اي حالهم الفطاعة من حيث
وعلى التقديرين لا اشكال في توصيف المذكور لكن يرد عليه انه مع كونه تكفالا يحتاج اليه غير صحيح في نفسه اذ
لا يتعلق بهما الروية لان الروية انما تتعلق بالمحسوس كاسوداد الوجه وصفته ولا يصح تقدير المجرا حينئذ
لرايت امرا فطيعا لان قولنا في الجواب امرا فطيعا يقتضي ظاهرا ان المراد في شيء آخر غير الفطاعة لانه هو
الفطاعة واجيب عن الاول بان المراد بالروية حينئذ حصول العلم بحالهم وعن الثاني يانه يصح الجواب بان
يكون من باب شعر شاعر فلا اشكال في القولين المذكورين غير التكلف المستغنى عنه فالحق احق بالا
بالاتباع والله تعالى اعلم قوله في الظهور المراد عليه ان صلة التوطية لا يقتضي صدق المقدار بل كونه هنا ندل
على امتناع الوقوع المقدم فصدق قوله ولو ترى مع وجوبه المقدار اعني لرايت امرا فطيعا ونحو لا يقتضي
دفع مقدما وهو روية كل حد ليدل على غاية ظهور حالهم واجيب عنه بان اعتبار صحة روية كل من يتأق
منه الروية كاف في كون حالهم في غاية الظهور لا يحتاج الى وقوع الروية لان تحقق الحال في نفسها وكونها في
غاية الظهور لا ينافي متناع روية المخاطب لها ولو انها فطاعة هائلة قوله على حذف المضاف اي على الاحتمالين
المذكورين في صورة تشبيهها لكن في الاول يكون حذف المضاف اعني الروية قبل ضميرها وفي الثاني يكون
حذف قبل مخاطب وانما الخييم الى تقدير هذا المضاف في الاحتمالين لان حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب
حتى يصح ان يختص بالمخاطب بها بخلاف الروية المضاف فانها وصف قائم بالمخاطب فيصير اختصاصها
قوله قال المصنف في الايضاح الى المقصود من نقل كلام الايضاح اصلاحا ودفع لما يتوهم المتوهمون
من ظاهرا لعبارة كما سياتي قوله اكرم اليه الظاهر سقاط اليه قوله واحسن اورد كنهه ونظر الى
كون كل واحد منهما شرط على حدة وفي الايضاح بدون حرف العطف بطريق التعداد وفي بعض النسخ
بالواو وهو ظاهر قوله فخرجه في صورة الخطاب قال السيد السند سبب اخراجه في صورة الخطاب لما لفة
في تادية المقصود كانك احضرت كل واحد من يصلح ان يخاطب به وخاطبته بذلك تشبه المومة تنويرها
لسوء معاملة قوله لا بقوله فخرجه في صورة الخطأ اي الظرف اعني ليفيد غير متعلق بهذا القول

هذا هو المقصود من الايضاح في قوله لا بقوله فخرجه في صورة الخطأ اي الظرف اعني ليفيد غير متعلق بهذا القول

والإضافة فإنه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس بشئ منها مختصاً بمسند إليه
فان قيل هذا القيد مغن عن الأولين لأن الاسم المختص بشئ معين ليس إلا العلم قلنا بعد التسليم
أن ذكر القيود إنما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بأن يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما
في التعريفات لا يقال أن قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعنى بل اسم العهد والموصول
فإن الأولين بواسطة تقدّر ذكر تحقيقاً وتقدّيراً والثالث بواسطة العلم بالصلة لأننا نقول هذا

بهذا القول كما توجه بعضهم قوله لفساد المعنى لأن الإخراج في صورة الخطاب يفيد الخصوص من العوالم
هو الإخراج عما يفيد صورة الخطاب قوله وكذا قوله لما أريد العوالم أي كما أن قوله ليفيد ليس بمتعلق بالآخر
في صورت الخطاب كذلك قوله لما أريد الإلزام والوجه الوجه بل هو متعلق بمادل عليه لكان أي يحمل على هذا
ثم أريد ما اختاره بما وقع في المفتاح حيث قال يشعر بذلك لفظ المفتاح حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه بل
تريد أن أكرم أحسن إليه قصد إلى أن سوء معاملته لا يقتصر لحدادون واحد فان قوله قصد ١١
بمنزلة قول المصنف رحمة الله ليفيد لعموم ولا احتمال لتعلقه بغير لا يريد ويمكن أن يوجه تعلق الطرفين با
بالإخراج في صورت الخطاب بأن المتبادر من عبارة صاحب الإيضاح أنك تحزبه في صورت الخطاب من غير تحقيق
معناه الحقيقي فكانه قبل اكتف بصورت الخطاب من أن يوجد معناه الحقيقي يقصد لعموم كل مخاطب على وجه
هذه الصورة عن المعنى الحقيقي ليكتفينا بقصد العوالم إذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما يتناولنا هذا
فأفاد العوالم انتفاء حقيقة الخطاب وتعلق العوالم بكل مخاطب بصورت الخطاب كان ذلك أحضر كل واحد من
يصلح أن مخاطباً وخاطبته فلا فرق بين التوجيهين في المثال والله تعالى أعلم قوله بأراد مخاطباً أشار إلى أن
العلمية مصدر التعليل في معناه جعله علماً وجعله هماً بالأياد فإنه شأن المتكلم بالابوضع لأنه شأن الوضع
قوله وهو ما وضع لشيء مع جميع متخصاته لشيء هو الشخص هو الماهية المعروفة للشخص وهو حالتها
حقيقية وأصابعية بها يمنع فرض اشتراك بين الكثيرين قال بعض المحققين التعيين يطلق على معينين
الأول كون الشيء بحيث يمنع فرض اشتراكه بين أمور متعددة وهو يحصل من نحو الوجود في الذهن ويلحق
الصور الذهنية من حيث أن صور ذهنية لأن الحاصل الانطباق وما يقابلها من صور دون الاعيان
والثاني كون الشيء ممتازاً عما عداه وهو يحصل بالوجود الخاص لا بمعنى أن الوجود ينضم إلى شيء فيصير
المجموع متخصاً بل بمعنى أن الشيء يصير بالوجود ممتازاً عما عداه كما أنه يصير به مصدر الآثار ويمكن أن
ينسب عليه بأن تمايز العرضيين المتماثلين يحصل من وجودهما في الموضوعين وكذلك تمايز الصورتين المتماثلين
يحصل من نحو في المادتين وقد تقر أن وجود العرض هو بعينه وجوده في الموضوع وجود الصورت هو
بعينه وجودها في المادة فقد ظهر أن الشخص على كلا المعنيين أمر اعتباري وما به الشخص على المعنى الأول
هو نحو الوجود الذي هو الذي هو أمر اعتباري وعلى المعنى الثاني هو الوجود الحقيقي الذي هو حقيقة ما عشته
متعينة بنفسها ثم أن قوله مع جميع الشخصيات يفهم من ذلك الشخصيات جزء الموضوع له بأن يكون العلم وضع مجموع
الذات والشخصيات لأنها أمور تدل على الموضوع له والظاهر من الشخصيات الموجبات للشخص فيرد عليه أنه على
هذا يلزم أن يكون العلم ممازعا عند تبدل الشخصيات فإذا سمي صغير علم يكون إطلاقه عليه عند شيخوخته مجازاً أو
وهو باطل أجب عنه بأن المراد الشخصيات المشتركة بين جميع أحواله التي يتحقق بها جزئيتها بأن لا يحطوا بشخصاً
بما يمنع به تصور الشخص... عن وقوع الشركة مثله فوضع العلم لذلك الشيء مع تلك الشخصيات التي جعل
هذا المفهوم الكل من أقسامه فحقها في الاعتبار في الوضع دون غيرهما مما يتبدل لا يلزم تعدد الوضع ولا

هكذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضارا لا يتوقف
بعد العلم بالوضع على ثبوت الشيء الاخر من تقديرات الذكرو ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا ابعينه معنى قوله باسم
خص به وبعد اللبث والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جهة
لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار
الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احترازا عن احضاره في ثاني زمان

ولا كلمة الموضوع له كما يتوهم بعضهم والحق ان المراد بالاشخص اشارة للشخص اي علامات يعرف بها الشخص لا
موجبات وعلل له لان الشخص هو الوجود على نحو الخاص او حالة متبعية او معرفة يتقارن بالاعراض والصفات
كالشكل والكيف والكم اشارة يعرف بها الشخص في الماهية لا تنفك عن الشخص لباقي بقاء الوجود ضرورة انه الوجود
على نحو الخاص او حالة متبعية لها على الاعراض انما وجودها وجودها في موضوعها فكيف تكون ملة لوجوده
على نحو الخاص واذ كانت امارات لا على فتبدلها لا يوجد بتبدل الشخص بتبدل تشخصه واحتراض السبل ليست
على هذا التعريف بما توهمه يخرج عن هذا التعريف الاعلام الجنسية لانها موضوعات بنفس الماهية الحاصلة في
الذهن كالعرف بلا الجنس الا ان التعريف فيها والاشارة الى معلومة ما يستفاد من جوهر اللفظ وفي المعرف من الام
ثم قال ولا يجاب بانها موضوعات للماهية مع جميع الشخص الذهنية وذلك الحاصلة في الذهن تعرض لها عوارض في الذهن
فان الصورة الانسانية الحاصلة في ذهن زيد غير حاصلة في ذهن عمرو بالشخص للشخص كل بوجوده الخاص بمحله
ويكون المراد بالشخص في تعريف العلم مطلقا للشخصا اعني ما يكون مفيدا للشخص في الجملة سواء كان في الخارج او
في الذهن لا الخارجية فقط والا لكان قاصرا على الاعلام لا تنحصر في الذهنية فقط والا لكان قاصرا على الاعلام لا اجنا
ولا جميع الشخصات الذهنية والخارجية والا لم يشمل شيئا منها اذا الاعلام الشخصية لم توضع الا للماهية
مع الشخصات الخارجية والاعلام الجنسية لم توضع الا للماهية مع الشخصات الذهنية وقال في رد المحتار ما حمله ان القول
بوضع الاعلام الجنسية للماهية مع جميع الشخصات الذهنية مستلزم امتناع اطلاقتها على الافراد الخارجية
اذ الماهية الماخوذة مع الشخصات الخارجية هي الفرد تبين الماهية الماخوذة مع الشخصات الذهنية لتباين
الشخصات الخارجية والذهنية ويلزم تبين الشخصات اللازمة له تبين الماهيتين ولا يجوز اطلاق لفظ
احد المتباينين على الآخر حقيقة وهو ظاهر لا مجاز الا بعد غلبة مقتضى بينهما والاطلاق الاعلام الجنسية
على الفرد الخارجي يكون حقيقة باعتبار مطابقتها للماهية فهو في الحقيقة اطلاق على الماهية لان معنى
الاعتبار ان يطلق عليه مجردا عن الشخصات الخارجية كما قيل مجازا اذا اريد ذلك منها بخصوصه باستعمال اللفظ
في المقيد بان يطلق العلم او مجردا عن الشخصات المعنوية في وضعه للماهية الذهنية ثم يستعمل في المقيد
بالشخصات الخارجية اذ لو اخذ مع المقيد بالشخصات الذهنية لاجتمعت الشخصات الذهنية والخارجية
فيحصل تناوذا اذا اطلق مجرد العلم من الشخصات المعنوية في وضعه للماهية الذهنية لم يكن المستعمل في
الفرد الخارجي هو علم الجنس لئلا يشترط العلمية الجنسية فنثبت انه يتمتع اطلاقا على الافراد الخارجية اذ
الاطلاق باعتبار مطابقة الماهية اطلاقا على الماهية لا على الفرد الخارجي كما عرفت والاطلاق على الفرد بخصوصه
ليس لما هو علم الجنس قد مر من القائل بهذا القول بان علم الجنس يستعمل في الفرد الخارجي يعني مجازا وعلى
القول بان موضوع الماهية مع جميع الشخصات الذهنية يلزم امتناعه فقام اجاب السيد عن الاعتراض فكذلك
بعد رده الجواب يوضح ما حمله بل يجاب بان علمية اعلام الجنسية تقديرية لفردية الاحكام من منع
الصرف وترك ادخال الاعلام في الأحوال الوصف بالمعارف والمقصود ههنا تعريف الاعلام الحقيقة
وليس لنا داع الى ايراد العلم الجنس الاجم التوسعة في اللغة فعلمية خارجية عن وظيفة العلم

زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تقيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية
فادتها بالخبريات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام
كتقيد المذكور بالشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المصنف ان
الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حدث الهرة وعوضت
منها حرف التعريف ثم جعل علم الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم

لعاني فان قيل فيه ان نظر الفرض شامل للصفات المتعلقة بالعلية سواء كانت حقيقية او تقديرية الله
تعالى اعلم قوله وقد ام العلم على بقية المعارف اي قد ام العلم على بقية تعريفات المعارف اي ما
سواء اضمار لان العلية اعرف من البقية باعتبار ان موصوفها اعرف من موصوفاتها قوله لا حضارة
اي المسند اليه لابد من حمل قوله احضاره على الاستخذاء اي يقال ان العبارة على حد والمضاف اي
لا حضارة معناه لانه قد سبق ان المسند والمسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو
المعنى وينبغي ان يكون المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للصفات اليه في الجملة ولا شك
ان النفس اذا سمعت اللفظ ملتفة الى المعنى وان كان حاضرا في ذهن السامع فلا يثبت له اذا قيل جاء
زيد حال حضوره في ذهن السامع لم يوجد به احضار لان المسند اليه في قولك جاء في زيد هو ركب
ان كان حاضرا في ذهنه فلا حضارة ثانيا بضمير الغائب الا لا فائدة في الالتيان بالضمير ولو قال بدل
الا حضار للابصار عنه باسم مختص به لكان اولي والله تعالى اعلم قوله بعينه حال من مفعول المصدر
اي حال كون المسند اليه متلبسا بعينه قوله بتخصيص في هذا التفسير اشارة الى ان العين ههنا
بغير المعنى الذي مر في تعريف المعرفة فان المراد به هناك الماهية المعروضة للتعين سواء كان بمعنى التميز
وهو التعين الجنسي او ماله يتمتع الاشتراك وهو التعين الشخصي والمراد به اي بالعين ههنا هو
الشخص اي الماهية المعروضة للتعين الشخصي هو ما به يتمتع الاشتراك بين الكثيرين او رد على هذا
التعليل بانه لا يظهر فيما اذا كان كخاطب لا يحيط بعين المسمى كما في لفظ الله اجيب عنه بان المراد بالا حضارة بعينه
ما يتناول احضار الموضوع له بوجه جزئي كاحضاره بذاته ومخصصاته او مجمل يخصر فيه فالاول كزيد ولثاني
كلفظ الله فان مدلوله يستحضر بوجه عام مختص فيه في الواقع كاستحضاره باعتبار كونه واجب الوجود خالق
العالم فالمدلول حضوره في النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ما عداه فقول
بجيت يكون الم اي معناه ولوبا اعتبار خاصته مساوية كما عرفت قوله واحتراض به عن احضاره باسم
جنسه اعترض عليه بان الرحمن ليس بعلم مع انه فيقال حضار المذكور واجيب عنه بان افادته للاضمار
لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض في الاستعمال قوله نحو رجل عالم جاء في الشاهد في رجل
واما في الوصف لاجل صحة الابتداء بالنكرة قوله اول مرة قيه اشعار بان ابتداء منصوب على ظرفيه قوله
واحتراضه عن احضاره ثانيا لا يدل من تقيد الضمير الغائب بالراجع الى العلم وفيدانه لاجابة اليه لان المضاف
واحتراض به عن احضار المسند اليه بعينه ثانيا ومثوقا كان المحضر ثانيا هو المسند اليه بعينه تعين ان يكون المحضر
محضرا له ابتداء بعينه سواء كان علما او غيره والضمير الرجوع الى النكرة لا يحضري المسند اليه بعينه بل التقيد
المذكور مضري لان المحضر ابتداء بالعين ليس قاصرا على العلم كما يعلم من محذور المختص به واعتراض السيد
السند بان الظاهر ان المعرفة بلا العهد الخارج كضمير الغائب في الاحضار ثانيا لتوقف كل منها على تقيد المذكور
تحقيقا او تقديرية فيخرج بهذا التقيد كما اشير اليه فيما بعد فالاولي ان يحسب هذا التقيد عنه ايضا ولا يسند
اخر اسمه الى ما بعد كما فعله واجيب بان التوقف في المضمر الغائب مسلم ولذا قال الشيخ ابن الحاجب في تعريف

انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى محصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سمي الا يرمى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم العبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الوجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل لكثرة وايضا فالمراد باله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الله من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب

تعريف المضمحل ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما وفي المعنى بل لا العهد ممنوع فان مدلوله المصطلح الحقيقة المعبودة بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم ذكرها او لا ولا يخفى ان منشاء اعتراض السيد عدم الفرق بين المحصور في ذهن السامع او المعتبر في المعرفة بل لا العهد والاحضار من المتكلم او في ذهن السامع لمعتبر في الغائب وقول السيد كما اشير اليه فيما بعد اى في ضمن لا يقال لكنه غير مسلم عند الشارح لشيء اخر غير ما ذكر السيد كما لا يخفى والله تعالى اعلم السيد السند ومنهم من زعم ان قوله ابتداء احترا من خروج العلم المشترك فانه لا يقتضى احضار المسند اليه بعينه في ذهن السامع بعد الاشتراك لكنه يقتضى بتأخر بحسب ومنعه فيمنع ابتداء في اول حاله فانه بحسب كل واحد من وضعيه يقتضى احضار معناه بعينه واما بحسب معناه فلو لم يقيد الظابط بتبقيد الابدان لم يخرج عنه الاعلام المشتركة قيل في رد من زعم ان جميع المعاني المشتركة يحضر عند سماعه بعد العلم بالوضع انما التردد والتوقف في تعيين المراد وفيه ان سماع العلم المشترك لا يكون موجبا للمحضور في ذهن السامع بتخصسه لما هو مسند اليه للمسند الذي يرد بعد فان المسند اليه لا يكون الا واحدا من معانيه ولم يحضر ذلك الواحد بتخصسه في ذهن السامع وقال السيد في رد زعم الزاعم وفيه بحث لان الاحضار المذكور اعم ليدخل فيه المعارف التي سوى العلم ويخرج بقيد اسم مختص من ان يكون بقرينة اولاد العلم للترك يقتضى احضار معناه بعينه بتوسط قرينة معينة اياه وما قيل في الرد على السيد وفيه بحث لان القرينة قرينة تحميصه باحد الوضعين اذ هي لدفع المزمع لا لان تكون الدلالة بواسطتها ففيه بحث اذ السيد قائل بان العلم المشترك يقتضى احضار معناه بعينه بتوسط قرينة ولا شك في صحة ما قاله كما عرفت انفاذ لم يقل ان الدلالة تكون بواسطة القرينة اذ مع كونه غير مسند اذ المشترك في الدلالة على معانية غير محتاج الى القرينة بل الاحتياج اليها انما هو لتعيين المراد من بين معانيه غير مفيد له اذ يكون علم المشترك جائزا في الدلالة على معانيه لا يتحقق كون معناه حاضرا بعينه في ذهن السامع بمجرد دلالة العلم على معناه ثم قال السيد في رد من زعم وايضا لا احضار فعل المتكلم وغاية لا يراه المسند اليه علما وما زعمه يقتضى جعله فعلا للعلم اى لا احضاره العلم المسند اليه في ذهن السامع ابتداء ويدفع قوله باسم مختص به قوله بالضمير العاكب فلانه لا يمكن احضاره ابتداء لا اشتراطه بتقدم ذكر المرجع لفظا او تفديرا احق له باعتبار هذا الوضع اى وضع لهذه الذاة وان طلق على غيرها باعتبار وضعه في فرد غير الاعلام المشتركة كزيد اذ يدعى به جماعة قوله بضمير المتكلم نحو انا ضوبت زيد او مخاطب نحو انت ضوبت زيد انا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب قوله واسم الاشارة نحو هذا ضوب زيد فان هذا وان احضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء لا انه ليس باسم مختص به فان موضوعه لكل ضوب زيد اى هو موضوع لكل ضوبت زيد وان احضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان الذي موضوع لكل ضوبت زيد هو موضوع لكل ضوبت زيد اى هو الموضوع لكل ضوبت زيد

لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الله بمعنى المعبود بحق والله تعالى علما للفرد
الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق
العالم وهذا معنى قوله صاحب الكشف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره
اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتعظيم او اهانته كما في الالقاب
لصحة المدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب كذا وفي التنزيل تبسبيل

وليس الذم كالاتي فان الذكر ان احضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص بالفرد بل
العبد الخارجي موضوع كل فرد وخرج المعرفة بالحقيقة والمعرفة بلام العهد الذهني فانها في حكم النكرة قوله
والا صفة نحو جاء غلامي اذا لم يكن له الا غلام واحد لان المعرفة بالاضافة صلح لكل فرد اعتوض على الشرح
بان المعرفة بلام العهد الخارجي والمعرفة بالاضافة محتاج الى العلم بالمعبود وكذا الوصول يحتاج الى العلم بالصفة
وحينئذ في الاحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتدا فتكون هذه خارجة بقوله ابتداء لا يقول له
باسم مختص به اجيب عنه بان المراد الاحضار باللفظ والاحضار السابق في العهد الخارجي والموصول لمعرفة
بالاضافة ليس بلفظ فالاحضار باللفظ لم يوجد فيها الا ولا ويمكن ان يقال في الجواب ان احتياج هذه
الثلاثة انما هو الى تقدم العلم ليس باحضار فلا يكون الاحضار فيها الا اول قوله فانه يمكن احضاره الجزر
امان الثلاثة اول فظاهرا واما في الباقي فلان الشرط فيها تقدم العلم لا تقدم الذكر حتى يكون الاحضار
بها ثانيا وانما قال يمكن لانه قد يكون الاحضار بها مرة ثانية بان ذكره او مرة ما يعبر عنه باحد المعارف
الست المذكورة فيكون الاحضار بها مرة ثانية لكن تقدم ذكره ليس بشرط في ثبوت منها قوله فانه قيل
هذا القيد مغن الى حاصله ان القيد لا يخرج به جميع ما خرج بالقيد من الاولين فيجب الاكتفاء به اعتراض
عليه بانه اذا اترك القيد ان الاولان يكون الكلام هكذا وبالعلمية لا حضار المسند اليه في ذهن السامع بآ
مختص به اي بالمسند اليه فلا نسلم ان قوله باسم مختص به معنى من قوله بعينه وابتداء كيف واحضار
الرجل في قولنا رجل جاء في له درهم باسم مختص به لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما
ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو
معين لكنه يكون حينئذ مجازا ومبني على الحقيقة وكذا المعرفة بلام الجنس في قولك الرجل غير من المرأة مثلا
مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب الوضع الواحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه
وحينئذ يظهر له فالتدو ما اجاب به السيد في حواشي شرح الفتح عن الثاني بان المعرفة بلام الجنس قد يقصد
به فرد من افراده على التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كسائر المعارف والنكوات ففيه ان المعرفة بلام
الجنس حين ما قصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية
واجيب عن الاعتراض المذكور بان الكلام ههنا في التعيين بالعلمية عن المسند اليه المعين المختص كما اشير اليه
بقوله لكن ليس بشئ منها مختصا بمسند اليه معين واحضار المسند اليه المعين المختص باسم مختص به لا يكون
الا بان يكون بالعلمية ورجل جاء في له درهم وكذا المعرفة بلام الجنس في قولنا الرجل خير من
المرأة وان كان كل واحد منهما مختصا كما ذكر لكنه ليس بمختص بمعين مختص بل لفرد الغير المعين او بالجنس
فظهر اغناء القيد الاخير عن القيد الاولين والى هذا الجواب اشار الشارح بقوله لان الاسم المختص
شئ معين ليس الا العلم ثم اعتباره التعيين ليس لانه اعتبره مع قوله باسم مختص حتى يرد ان الكلام
في كون القيد الاخير معيننا عن الاولين باعتبار التعيين غير مناسب بل يريد ان قوله بعينه يحتمل يكون

يد إلى لهاب أي يدل جهنمي لأن التشابه إلى الذهب يدل على ملاسته أيها كما يقال بو
 الحيزو أبو الشر و أخو الفضل في الحرب لمن يلبس هذا الموك الذهب الحقيقي لهاب الجهنمي
 فالانتقال من إلى لهاب إلى جهنمي انتقال من الملزوم إلى اللازم ومن اللازم إلى الملزوم على
 اختلاف الراس في الكناية إلا أن هذا اللزوم إنما هو بحسب الوضع الأول أعني لاضاف
 دون الثاني أعني العلم وهم يعتبرون في الكنى المعاني الأصلية وما يدل على أن الكناية

يكون معناه بشخصه ويمتثل لأعم أغنى المعين مطلقا بشخصه أو بحسبه فكما جمل على معنى بشخصه لخصوص
 للمقام فيحصل الاختصاص على الاختصاص بشخصه وعينه لخصوص المقام قلنا بعد التسليم أن ذكر القيود
 قل السيد السند أشار إلى أن الاسم المختص مختص في العلم ليكون القيد الأخير مفيداً عن الأولين شتم
 اعترض عليه بما حاصله أن هذا النوع إنما يجزئ نوعاً إذا خرج بإحد القيد الأولين اسم مختص غير علمه مقصد السائل
 أن قوله باسم مختص يعني عما سبق مجرد وجود مختص غير علم ودخوله في الاسم المختص وهذا حرج به لا يندح
 في هذا المقصد لأنه كما لا يخرج بالقيدين السابقين فلا يمنع من اغناؤه عنهما لكن الخارج بالقيد الأول أعني بعينه
 هو المنكثرة بالثاني أعني ابتداء وهو الضمير الغالب كما ذكره وليس شيء منها مختص فقد أخرج القيد الأخير عني باسم
 مختص بجميع ما يخرج به القيدان الأولان فيحصل الاستغناء عنهما وأجاب عن هذا النوع حيث قال بما حاصله ويمكن
 أن يتكلم له وبجانب الجنس إذا انحصرت في شخص أما ابتداء بأن لا يكون له خبر من حين الوضع كالشمس
 أو بالغلبة بأن يكون له خبر دأخر حين الوضع وإن لم يستعمل في شيء منها كالرجل فإنه وإن كان في الأصل
 موضوعاً لذاته له الوجهة الكاملة مطلقاً لكنه صار مختصاً به تعالى بالغلبة والاستعمال وقولهم ليس له الكناية
 رجحان العامة من تعنتهم في القفر أخرجهم عن قانون اللغة إذ معناه كما ألبا في الرجعة غايتها وليس أن الله سبحانه
 وتعالى صار اسم ذلك الجنس المختص في شخص مختصاً به في الظاهر ولا يحضر ذلك الاسم ذلك الشخص بعينه
 في الحقيقة والواقع فقد أخرج القيد الأول ما لا يخرج به القيد الأخير فلا يحصل الاستغناء قيل إنما كان هذا جواباً
 تكلفاً لأن المراد بالاختصاص الاختصاص الوضع وهو غير موجود في الاسمين المذكورين وفيه أن الظاهر من
 الاختصاص أعم وكونه في العلم بحسب الوضع لا يقتضي إرادته ولعل وجب تكلف أنه لو كان غرض للشارح
 الاحتراز بقوله بعينه لعرض له بأيد ال رجل عالم بشمس وذكره بعد فأنه لفظاً حق بالعرض وقال لبي
 السيد ما حمله مع التوضيح وصرح ثانياً بأنه لو سلم أن الاسم المختص ليس إلا العلم بنا على أن يراد بالاختصاص
 الاختصاص بحسب الوضع أن المقصود من القيود تحقيق مقام العلم والاحتراز تابع كما أن المقصود
 من قيود التعريفات شرح الماهيات والاحتراوات تابعة له فلا بأس أن يقع في قيود الظواهر بغيرها
 ما يصح به الاحتراز عن جميع المعتررات لكن المناسب حينئذ أن يتأخر هذا القيد الذي يصح به الاحتراز
 عن الجميع عما عداه وإن يخرج به ما لا يخرج بغيره كما في ما نحن فيه غايتها ما في الباب أن القيدين الأولين بعد
 ملاك ذلك الغرض أسند الشارح إليها كونهما سابقين في الذكر أخرج بعض ما يخرج به القيد الأخير ولا يجد فيه
 قوله لا يقال أن قوله ابتداء له حاصله أن قوله ابتداء كما يخرج به الضمير الغالب كذلك يخرج به المعروف بال
 العهد والوصول فلا يصح تخصيص الضمير الغائب بالخروج كما هو مذهب الشارح وأيضا لا يصح ما قال فإنه يمكن
 إحصاءه بعينه ابتداء إلا قوله فان أولي الزاى أحضار المسند إليه فيها بوسطة تفقذ ذكره في قوله
 والثالث أي أحضار المسند إليه فيه بواسطة العلم بالصلة قوله لا نقول هذا موقوف إلى حاصل الجواب
 أن خروج الأمور المذكورة بقيد الابتداء موقوف على أن يكون معنى قوله ابتداء بنفسه أي بنفس لفظه
 كما يدل عليه قوله بواسطة تفقذ ذكره وقوله بواسطة تفقذ العلم بالصلة وإرادته هذا المعنى من قوله ابتداء

انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جرمه سواء كان اسمه ابالهب
او زيد او عمرو او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشير الى ابى لهب لا يكون
من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابالهب انما يستعمل ههنا في الشخص المسمى به
لينتقل الى جرمه كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الوضوء له لينتقل منه الى لقامة
ولو قلت رايت اليوم ابالهب وارتد كما فرجهم لا شتبار الى لهب بهذا الوصف يكون

ابتداء لا يتخلو عن بعد لان يكون الابتداء بمعنى بنفسه غير مناسب للفهوم من لفظ الابتداء لان المفهوم من الابتداء
الاولية ولا بد من اعتبار المفهوم من لفظ الابتداء اعني الاولية في معنى الابتداء وقد فقد ههنا وتفسير نفسه
بنفس لفظه ايضا لا يتخلو عن بعد اذا ابتداء على هذا التفسير يكون احترازا عن الاحتضار بالواسطة المقابل
للاحتضار بالواسطة الاحتضار بنفسه بدون لفظه واسطة وكذا تفسير بنفس لفظه بعد التوقف على شيء
لان المفهوم من الاحتضار باللفظ غير مفهوم عند التوقف وكذا اتقيد التوقف بعد العلم بالوضع لان
لان المفهوم من الاحتضار بنفس اللفظ ان لا يتوقف على شيء اصلا واما شارح الى وجه بعد اعادة هذا
المعنى من قوله ابتداء قوله ولو اريد ذلك يكون الى حاصله انه لو اريد بقوله ابتداء هذا المعنى يكون
هذا في المال بعينه معنى قوله باسم مختص به لان الاحتضار بنفس اللفظ والاحتضار بالاسم المختص
ما لهما واحد ما قيل ان الاحتضار بنفس اللفظ متحقق في ضمير المتكلم والمخاطبة ليس بالاسم المختص فوهم
لانها يحتاجان الى قرينة التكلم والمخاطبة فكما الاحتضار بالاسم المختص كذلك لا يكون بنفس اللفظ
لكن ينبغي ان يراد بالاختصاص على هذا الوجه الاختصاص بحسب الوضع والا فالاحتضار بالضمين احتضار
بالاسم المختص في الجملة وليس بنفس لفظه لتوقفه على ملاحظته الغلبة وخصوص الاسعمال وجه توقف
خروج الامور المذكورة على تفسير ابتداء بما ذكره ظاهر مما مر فانه لو فسر ابتداء بادل مودة كما فعل لشارح
لم يخرج كما لا يخفى في له بعد الكناية التي يفهم للاسم عن خلاف القياس فانه تصغير القياس ان يفهم
اول الصغر ههنا بقاء على الفتحة الاصلية لكنهم عرضوا عن فهم ادله بزيادة الالف في آخرها كما فعلوا ذلك في
نقائره من ذلك ياد غيره وجا بهم الا ايضا في الرضى التزم عن في الصلة في التثنية معطوفا عليها التي اذا قصد بها
الواهي ليفقد عن فيها ان الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في
حد البليات قلنا انكرنا على ابراهيم غير مبنية بصلة والمعنى ههنا بعد ورود الداهية الصغيرة اعني كون
ابتداء بمعنى بنفسه ثم تفسيره بنفس اللفظ ثم تفسيره بمعنى عند التوقف على شيء ثم تقييد بعد العلم بالوضع
وبعد الداهية الكبيرة التي لزوم اتحاد بقوله باسم مختص واما شارح بقوله ولو اريد ذلك واما لا نتخذ لفظ
لنمها معوية والاولى لفظية ويحتمل ان يكون بالعكس بان يكون التصغير للتعظيم ويكون الالف والنشر معكوسا
ويحتمل ان يكون هذا اللفظ عبارة عن الداهية والمفاسد كلها من غير تعيين تسمية احدها بالكبيرة والاخرى
بالصغيرة والله تعالى اعلم والاصل في هذا القول ان رجلا تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها الشدة ثم كان
يعبر عنها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة فقاسى منها الشدة ثم ضعف ما قاسى من الصغيرة فظن انها وتلا بعد
الانتهاء التي لا تزوج ابدا في له يكون احترازا عن سائر المعارف اي فيلزم محذورا آخر غير ما ذكره من الداهية
الصغيرة والكبيرة في له لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم بالذليل لمراد سائر المعارف غير العلم بقوله ابتداء
على هذا التفسير حاصله ان مؤدى قوله ابتداء على هذا التفسير ومؤدى قولهم الموضوع لمعين واحد فيخرج سائر
المعارف غير العلم فانها ليست بموضوعة لمعين بل هي موضوعة لمعينين بخلاف العلم فان موضوع لمعين
فان قيل تعريف مطلق المعرفة فيما سبق في له ما وضع ليستعمل في شيء بعينه بل على دخول العلم فيه قوله

استعارة نحو رأت حاتماً ولا يكون من الكناية في شيء فليست أمثل فإن هذا المقام من مزالق
 الاقدار ٣١ او ايم استلذ اذه اي العلم والتبوك به او نحو ذلك كالتفاول والتطير والتجمل
 على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلا ٣٢ وبالموصولية اي تعريف المسند اليه
 بآياده موصولا وكان الانسب ان يقلد عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب
 يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ذواللا ٣٣ سواء في الرتبة ولهذا يصح جعل

وقوله ههنا وما سواه انما وضع الى آخره يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلامه اجيب عنه بان المراد من
 التعريف السابق ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض يعني الاستعمال في شيء تشبهاً كان الموضوع له كلياً كما في
 سواي العلم او جزئياً كما هو في ما ذكره ههنا وما سواه انما وضع لمفهوم كلي يستعمل في غيره فلا تناقض غاية
 ما في الباب ان العلم مشترك مع باقي الاشياء في معين ولا خبير فيه فانها غير مشتركة مع باقي الموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل
 لان كلامه مبني على مذهب مرجوح لان التحقيق ان الموضوع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل
 المفهوم اليك مرآة للاحتفاظ بها عند الوضع وهذا المذهب المرجوح منسوب الى الشارح على ما هو المشهور في
 اللغات اعلما قوله فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم الى جزء شرط محذوف اي اذا جعل هذا القيد
 احتراما عن سائر المعارف فينبغي ان يكون معنى قوله ابتداء اول زمان ذكره كما ذكر بعض العلماء انه من معنى
 الاولوية فيناسب مفهومه لا على وعدم التخصيص ببعض المعارف فيزول به احد البعدين اعني الذاتية الصغيرة
 وكذا يزول مطالبة التخصيص وما الكبيرة فواردة لانه اذا خرج بهذا القيد سائر المعارف لم يكن لقوله باسم
 مختص به فائدة وبالمجمل ان القول بخروج المعرفة بلا ٣٤ العهد والموصول بقوله ابتداء يستلزم للذاتية الصغيرة
 والكبيرة وايضاً وجه التخصيص الامور المذكورة بالخروج حينئذ فينبغي ان يفسر قوله ابتداء كما فسر به بعضهم
 ليندفع به ما لمزم على تفسيره ابتداء بنفسه قوله كقوله الذي ذكره كما في المضمرة الغائب والمعرفة بلا ٣٤ العهد قوله
 والاشارة كما في اسم الاشياء قوله والعلم بالصلة اي كما في الاضافة قوله ولا يخفى
 على المصنف ذلك دفع به ما يتوهم من قوله فينبغي ان يفسر قوله فانه يدل على انه مرضي عنده مع انه مخالف لما رضى به من
 تفسيره ابتداء بقوله اول مرة فيلزم الرضاء بالامرين المتنازين وهو كما ترى وحاصل لدفع ان المرضي عنده
 انما هو التوجيه الاول وتفسيره ابتداء باول زمان ذكره كما وقع عن بعضهم انما هو مرضي بالنسبة الى التوجيه
 الثاني وهو يقتضي ان يكون مرضي في نفسه حتى يلزم ما قيل فالحاصل ان المذكور ههنا توجيهات ثلاث احدها
 ما ذكره بقوله اي اول مرة وهو التوجيه المرضي فانه على هذا يكون لكل من القيد السابقين فائدة مستقلة بتحقيق
 مقام العلمية لان لكل واحد منهما مقابل يسند اليه اخرجه لتقدمه في الذكر وان كان القيد الاخير مخرجاً
 لجميع ما يخرج بالقيد الاولين فغني استغناء بالقيد الاخير عن الاول وهو غير معيوب بخلاف التوجيه الثالث
 الذي ذكره بعضهم فانه على هذا لا يكون لقوله باسم مختص به فائدة سوى تحقيق مقام العلمية لان
 الابتداء على هذا التوجيه يخرج به سائر المعارف فغني استغناء بالقيد الاول عن القيد الاخير وهو معيوب على
 ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد تدوير الوضع لانه مسبوق بتقدم العلم به ولين الغرض
 عن ذلك فالاحضار اول زمان الذي تحقق في غيري المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما فيه الا المتعين
 فهذا التوجيه مفضل بالنسبة الى التوجيه الاول الذي اختاره الشارح وفاضل بالنسبة الى التوجيه الثاني
 وهو تفسير قوله ابتداء بقوله بنفسه اي بنفس لفظه لورد الذاتية الصغيرة والكبيرة عليه بخلاف التوجيه
 الثالث الذي ذكره بعضهم وهو تفسير قوله ابتداء باول زمان ذكره فانه مدفع عنده بعض ما يدعى التوجيه

الذي يسمى بوسوس صفة الخناس تعريف المضاف اليه وما ذكرنا من
الاعرفية وهو المنقول عن سيويه وعليه الجمهور وفيها مذهب آخر والمقام الصالح
للموصولة هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه
بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلق لم يتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف

الثاني كما عرفت فتذكر والله اعلم قوله قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله خبره واحد خبرا ثانيا وادبلا
من الله مبتدأ على حسن ابدال التكرار الغير الموصوف من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما
ذكره البرزني ويحتمل ان يكون ضمير الشأن والجملة خبره ويعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى احد وصفه مثل
الوجوب واستحقاق العباد ونظائرهما وبحسب الذات اي لا تركيب فيها اصلا وعلى الوجهين يظهر فائدة
حمل الاحد عليه تعالى ويكون مثل زيد احد حتى يكون عاليا من الفائدة قوله صلى الله عليه وسلم بالفتح اي عبد
واله فعال بمعنى المفعول اي المعبود قوله حذف هزئة ما مع حركتها على خلاف القياس اذ قياس حذف الهزئة
نقل حركتها الى ما قبلها فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط للغير القياسي بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من
جنس واحد ولهما سلكان واما نقل حركتها الى اللام قبلها فيكون التزام الادغام غير قياسي لان المحذوف في القياسي
كالثابت فله يكون المتحركان المتجانسان في كلمة واحدة من كل جهة وان اعتبر التعويض ايضا لانه تعويض غير قياسي
لان المحذوف كالثابت بخلاف ما اذا كان المحذوف في غير قياسي فانها وان كانا كلمتين الا انه لما كان اسقاطا للعدم
واعتبر التعويض عنه كان العوض من الكلمة حكما فيكون المتجانسان في كلمة من ذلك الوجه فعلى كل من الوجهين
فيه خلاف القياس ليكون الامم في كونه مخالفا للقياس مطلقا للسمع فان الله سبحانه وتعالى لا يقاس
بما تدركه العقول وتحيط به **فقوله** وعوضت عنها الى اعترض عليه بوجهين الاول ان معنى التعويض الاتيان
بالشيء عوضا فلا يمكن وجود العوض في الكلمة قبل الاتيان به والالزام تحصيل الحاصل مع ان حرف التعريف
موجود ههنا قبل التعويض والثاني انه يلزم الجمع بين العوض والمعوض قبل حذف الهزئة في قولنا
الا اله لان الهزئة وحرف التعريف كليهما موجودان فيه معا والالزام باطل والجواب بعد تسليم عدم جواز
اجتماع العوض والعوض عنه ان المراد بالتعويض قصد العوضيته لا الاتيان بالعوض فيكون المراد ان
بعد حذف الهزئة قصد الاحتياط جعل حرف التعريف عوضا عن الهزئة ثم جعل علما في الكلام حذف
هذا العبارة ويمكن ان يقال ان الكلام على حذف المضاف اي عوضت منها لازمية حرف التعريف اذ لا
يقال لا اله الا على سبيل الشرح ذوقيل في الجواب ان حرف التعريف في الا اله من قوله صلى الله عليه وسلم من
الحكايات لا من الحكمة مراده ان الله صلى الله عليه وسلم لا اله منكم الا اله منكم الا ذكره القاضي في تفسيره وانما ادخل حرف التعريف
في خبر المبتدأ اذ فائدة المصدر كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قوله سيويه بانه يجوز ان يكون
اصله لا اله من لا اله يليه بمعنى ستر واحتجب ووجه عدم ارتضائه ذلك ما ذكره اشراف في شروح الكشاف من
ان كثرة دوران اله في الكلام واستعمال اله في المعبود واطلاقه على الله تعالى جل جلاله رجم جانب استحقاقه من اله
وعلى الوجه يتعين كون حذف الهزئة على غير قياس اذ قياس حذف الهزئة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل
الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف الهزئة لان العوض لا يوفق به لا بعد العوض عنه فلو كان
حذف الهزئة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الادغام **فقوله** ثم جعل علما بعد التعويض والادغام جعل علما
واما قبلها فلا لكونها هذه المخصوصة بل اسما للمفهوم الصلي اعني المعبود بحق وقبل اللام اسم للمعبود
مطلقا كان او باطلا وهذا ما اختاره الشارح في شرح الشاف وقول الفاضل للاهوزي والتحقيق انه

النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من
ضربته اذا كانت من موصولة معنا لقيت الانسان المعهود يكون مضر وبالک وان
جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضر بالک فهو وان يتخصص بكونه مضر وبالک
لک لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة
فان وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام

قبل لا مقام وبعد من الاعلام الغالبة المختصة بذاته الا انه قيل لا دعاء غلبة تحقيقية لتحقق استعمال الاله
متكررا في غيره تعالى وبعد الادغام فليته تقديرية فانه لم يستعمل لفظ الله في غيره تعالى حتى يكون مختصا بذاته
بعد النقل عن ذلك الغير بالغلبة الحقيقية الا انه لما كان صفة لانه الاله بمنزلة الهمة والتعويض كان مقتضى
القياس صحة اطلاقه على كل معهود وان لم يوجد الاطلاقي انتهى بتوضيح وقال وقد فصلناه في حواشي التفسير وقال
فيها الاله المنكر في اصل وضعه يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب على المعبود بحق اى صار علما لذاته تعالى
على سبيل الغلبة بان استعمل با دخال لام العهد عليه في ذاته تعالى لكونه اولى من يؤوله اى يعبد حتى صار
مختصا به قال الرضوى العلم الغالب ما كان في الاصل للجنس ثم استعمل لواحد من ذلك لفصلة المختصة به
من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله ابتداء لذلك الواحد قبل العلية مع لام العهد ليفيد
الاختصاص به ابتداء ثم يصير كغرة الاستعمال علما فلفظ الله قبل الادغام وبعد مختص بذاته تعالى
الا انه قبل الادغام من الاعلام الغالبة وبعد من الاعلام المختصة ولذا قال لفاضل البهي الفرق بين الاله
والله وان كانا لا يطلقان الا على المعبود بحق لان الاله في اصل وضعه قبل غلبة كان يستعمل في المعبود مطلقا
فالله فلم يستعمل الا في المعبود بحق والله تعالى اعلم واعلم ان ما ذكره الشارح من ان اصله كذا ثم حذف
وحذف وجعل علما خلافا ما عليه الامة من ان لفظ الله وضع للذات العلية من اول الامر من غير سبق تصرف
فيه ومن غير اشتقاق له من شئ كما نقل عن سيبويه **فوق له** لذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ في
الترسيغ اشارة الى طريق حضار الذاة المعينة اعنى الازم المساوى لها في نفس الامر وان كان كليما عن
العقل وليس المراد ان هذه الصفات معتبرة في الاله والادكان المسماة بمجموع الداء والصفات وليس كذلك
والا يلزم ان يكون لفظ الجلالة كليما وهو باطل كما سيحكي بل **المسمى** الذاة وحدها **فوق له** ومن زعم انه اسم
الزاعم هو الشارح الخ لينا الى مقصود الشارح من هذا النقل دفع ما اوردته الزاعم الهذ كور على المصنف
بان القليل لا يصح لان لفظ الله اسم للمفهوم انك فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وحاصل الدفع
ان لفظ الله لو كان اسما للمفهوم **الكل** لم يكن قولنا لا اله الا الله مفيد للتوحيد بذاته بلذات القرينة المعينة
واللازم باطل لانه يفيد التوحيد بذاته والا لم يكن فرقا بين لا اله الا الله وبين لا اله الا الرحمن مع ان اهل
اللغة يجعلون الاول مفيد للتوحيد دون الثاني فظهر ان الاول يفيد التوحيد بذاته والا فالقرائن توجد
مع كل واحد منهما وما قيل ان افادتها التوحيد بحسب الشرح دون اللغة فلا يدل على كونه عارفا فيه ان الشرح لم
ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوي الى معنى آخر بل الشرح انما حكم بكون قائلها موحدا لكونها موضوعة لفظا
للتوحيد والله تعالى اعلم **فوق له** كلمة توحيد اى كلمة تفيد ان الذات العلية بالالوهية لا اعتقاد القائل
الوحدانية فانه ليس مدلولها لغويا بل شرعى بمعنى انه متى قالها اخرجت من معاملتها بالظاهر فانه عنوان باطن
فوق له من غير ان يتوقف على اعتبار العهد اى تفيد التوحيد بالاتفاق من ان يتوقف على اعتبار فرد معهود
من بين ما يدل عليه اللفظ **فوق له** وايضا فالمراد بالرد آخر على من زعم ان لفظ الله اسم للمفهوم الواجب
لذاته **فوق له** فيلزم استثناء الشئ الزا ما اذا كان لفظ الله للمعهود بالحق فظاهر انما المستثنى عنه وهو

الصالح للموصول ثم المصنف قد أشار إلى تفصيل لباعث الموجب له والمرح بقوله
لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا أمس
رجل عالم ولم يتعرض لا يكون للتكلم عليهم أعلم بغير الصلة نحو الذين في ديار الشرب
لا أعرفهم أولا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه واستحسان التصريح باسم
أو زيادة التقرير أي تقرير الغرض المسوق له الكلام وراودته التي هو يبتغيها عن نفسه

وهو الله والمستثنى وهو الله صدق ومفهوما وما إذا كان اسم الواجب الوجود فلا نه لا معنى للاستثناء من حيث المفهوم
لتغاير المفهومين قطعا فلا يصح أن يقال مفهوم الضاحك هو مفهوم الإنسان وأيضا أن المفهوم ثابتان
فلا معنى لنفي أحدهما وإثبات الآخر ولا معنى لقولنا لا أفرد للعبود بحق إلا يصدق عليها واجب الوجود
ليس المراد إلا أخبار يصدق المفهوم عليها فلا استثناء من حيث الصدق أي ما صدق عليه والعبود بالحق وواجب
الوجود متحدان صدق سواء أريد بهما ما هو معبود بالحق وواجب الوجود بالفعل أو بالأمكان فالتفصيل يجوز
أن يراعى في جانب المستثنى منه هو المعبود بالحق بالأمكان ويرى في جانب المستثنى ما هو واجب الوجود بالفعل
ويكون المعنى لا أفرد يصدق عليها مفهوم بالحق بالأمكان إلا فريد يصدق عليها واجب الوجود بالفعل يكون المستثنى
منه غير المستثنى فلا يلزم استثناء الشيء من نفسه اجيب عنه بأن هذه الأرادة وجه له لأنه تحكم لا دليل عليه
ولا مساعدة لها في الكلام قوله فيجب أن يكون الله للذي يلزم ما يلزم على الزاعم ويرد عليه أن هذا محال لما
ذكره في شعر الكشاف كما ذكرناه سابقا حيث قال إن الله بالتكثير بمعنى المعبود مطلقا والله بالتعريف بمعنى المعبود
بالحق اجيب عنه بأن مقصود الشارح أن الله بالتكثير بمعنى المعبود بالحق ههنا بقرينة المقام فإن المراد والجهد
إنما هو في المعبود بحق وهو المقصود بمحضر الوجود المستفاد من كلمة التوحيد فنية لكثرة المعبودات الباطلة وما
ما ذكره في شرح الكشاف فهو بيان المعنى بحسب الوضع فلا تنافي بين الكلامين فافهم والله تعالى أعلم بقوله
في الوجود أو موجودا قيل فيه إشارة إلى أن خبر لا محذور في ذلك والله بدل من محل اسم لا البعيد اعني لا ابتدائيا أو
المحل البعيد اعني النصب وعلى هذا يكون كلمة لا بمعنى غير إلا أنه أعرب الجزاء الأخير لعدم تحمل الجزاء الأول للاعتراف
ولا فساد في المعنى كما لا يخفى بخلاف ما نقل عن الشارح أنه اشير إلى أن المستثنى بدل من اسم لا المحل
والخبر محذور فإن المراد بالمحل المحل البعيد لا المحل القريب والله بدل تحت النفي ففسد المعنى
لأن الإلهنا بمعنى سوى للاستثناء فيكون المعنى لا الله هو الخبزج بالوجود أو باعتبار في البدل أن يجعل
الأول كأنه لم يذكر ولم يجعل فيه العامل وإنما ذكر الثاني وحمل كونه وهو صريح الكفر ولذا لم يجوزوا النصب
على الاستثناء لا يهامة البدل عن المحل القريب لا اسم لا التبرية وهو كفر وبينه وبين التوحيد تناقض كما
عرفت مع أن المستثنى في كلام غير موجب والمستثنى منه المذكور القاعدة في ذلك جواز الوجهين الإبدال
والنصب على الاستثناء ولم يجعل إلا الله خبر إلا أن المعنى على نفي الوجود عن ألهة سوى الله لا على
نفي مغايرة الله عن كل الله وهو الذي يفيد الاستثناء المفرد الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وإنما لم يقد
الخبر في الأمكان ومكس مع أن النفي لا مكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لأن المقصود بكلمة التوحيد
إثبات الوجود لله تعالى ونفيه عن أله غيره وإثبات الأمكان لا يستلزم إثبات الوجود ولا هذا رده خطأ
المشركين في اعتقاد تعدد الألهة في الوجود وفيه ان رد خطائهم في اعتقاد تعدد الألهة في الوجود في الأمكان
أبلغ لما فيه من إثبات شيء بسببية ما هو الطهر البرهانية نقل عن الشارح فأنقلت هذا قدرة الأمكان
ونفي الأمكان يستلزم نفي وجوده من غير عكس قلت لأن هذا رده على خطأ المشركين في اعتقاد تعدد
الألهة في الوجود لأن القرينة وهي نفي الجنس قرينة الوجود بدون الأمكان ولأن التوحيد هو بيان

عنه لا اله الا الله لا يستلزم نفي الوجود بدون العكس لأن المقصود بكلمة التوحيد إثبات الوجود لله تعالى ونفيه عن أله غيره وإثبات الأمكان لا يستلزم إثبات الوجود ولا هذا رده خطأ المشركين في اعتقاد تعدد الألهة في الوجود وفيه ان رد خطائهم في اعتقاد تعدد الألهة في الوجود في الأمكان أبلغ لما فيه من إثبات شيء بسببية ما هو الطهر البرهانية نقل عن الشارح فأنقلت هذا قدرة الأمكان ونفي الأمكان يستلزم نفي وجوده من غير عكس قلت لأن هذا رده على خطأ المشركين في اعتقاد تعدد الألهة في الوجود لأن القرينة وهي نفي الجنس قرينة الوجود بدون الأمكان ولأن التوحيد هو بيان

وجوده ونفى الله غيره اذ لا مكان ولا يحز ان يكون لا يستثنى من غيرا واقعا موقعا الخبر ان العنق لم ينفي
الوجود عن آلهته سوى الله تعالى في معارقة الله تعالى عن كل آله انتهى قوله اي بالقرن الوجود الذي يعبد وليس
المعنى انه مختص بمفهوم للعبود بالحق فلا يمكن للمزاعم المذكور ان يستدل بما قل صاحب الكشف قوله كما ان الكتاب
الصالح المخر وكما في الاسماء الصالحة لذلك نحو علي ومعاوية اذا اعتبرتا هما اسمين وكما في الكليات الصالحة لذلك نحو ابو
الخبر والابو الشر وانما نص على الالفاظ لانها لو ضحت في ذلك لان الغرض من وضعها الاشارة بالذم والذم والاسماء
والكفي يتضمن المدح او الذم تبعاً فتوصيف الالفاظ بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان اللقب كما
عامت لا بد ان يشعر بالمدح او الذم او اللقب المقصود من ذلك قطعاً فلا يوجد لقب لا يشعر بمدح او ذم حتى يكون التوضيح
للتخصيص قوله نحو ابو لهب فعل كذا فابو لهب في هذا المثال كناية عن كونه جهنمياً كانه قال جهنمي فعل كذا و
توجيه الكناية في هذا المثال ان ابو لهب مجرب في الوضع الاصل متركب اضافي معناه المراد ملائس اللهب وملازمها
اي التارك كما يقال ابو الفضل واخو الحرب لما لا يسهها ومن لوازم كون الشخص ملائساً للهيب كونه جهنمياً لان اللهيب
الحقيقي للهيب جهنمي فاطلق ابو لهب واريد لا زمة وهو كونه جهنمياً فاذا قلت في شأن كافر اسمه ابو لهب ابو لهب
فعل كذا مرادك انك جهنمياً فعل كذا فان الكناية في ايراد المسند اليه علماً الكناية عن كونه جهنمياً قوله ونفي
التنزيل ثبت وانما غير الاسلوب ولم يقل وقوله تعالى ان العلم ههنا مضاف اليه في الظاهر ومسند اليه في الحقيقة
لان اليد كناية عن الدالة كما في قوله تعالى بما قدمت يدك اي بما قدمت ولفظ اليد متعجم فان قصر النظر على الظاهر
يكون التمثيل به مجرد كون المقام مقام الكناية وان نظرت الى الحقيقة يكون العلم مسنداً اليه وكناية عما يصلح له فيكون
مغايرة لما سبق فغير الاسلوب للدلالة على المغايرة بينه وبين ما سبق وقوله تعالى ثبت يدك الى اللهب دعاء عليه
وقوله وتب الذي عرفت اخباراً به حصل له ذلك كما في قول الشاعر جزى رب عني عدى بن حاتم جزاء الكلاب
المعاذيات وقد فعل لا فلا يريد انه اذا كانت اليد كناية عن الذات تمامها يلزم التكرار في قوله وتب لان المقصود
من الاول الدعاء ومن الثاني الخبر بانه حصل له ذلك فلا تكرار وقيل المراد هلاك يد به لانه اخذ حجر الذي
به رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى هذا يكون المراد منها الاخبار والانشاء ولا تكرار فلا حاجة الى الجواب فسابق
وحيل في لا يكون العلم مسنداً اليه فيكون نظير قوله اي يد جهنمي بيان للجنة الكناية وانما قال بالتكرار تعويلاً
ان كان المناسب لبيان معنى العلم التعريف لان مدلوله معين وقيل عدل عن اسمه عبد العزى استقبحا حاشا
لاسمه وقيل لشهرته بكنيته وقيل بذلك لتلخيص وجنية واشراقها اندك كنية تميزها به وبافتح اية يدك في
هذه الوجوه الثلاثة لا يكون ذكر هذه الاسماء كونه كناية فلا يكون الآية مما نحن فيه قوله لان انتسابه الخ
بين التوجيه الكناية فيه وحاصله ان انتسابه الى اللهب كانتساب الاب الى الولد يدل على ملازمته لها وملازمة
لها يستلزم كونه جهنمياً الزوما عرفياً وان لم يستلزمه عقلاً فان خزنة جهنم ملائسون لها وليسوا بجهنميين قوله
كما يقال هو ابو الخير الخ هذا يدل على كونه كناية وخالف في ذلك السيد السند في قوله واللهب الحقيقي الخ
عما يقال ان غير هذا الشخص من يسجد التور ملائس للهيب ولا يقال انه جهنمي لانه خاص بالعذاب في جهنم بالذم والذم
اجارنا الله تعالى عنها حاصله ان ذلك الشخص وان كان ملائساً للنار لكن غير نار جهنم بخلاف من عير منه بالي للهيب
المتبادر من اللهيب للهيب جهنمي فافتراق قوله انتقل من اللزوم الى اللازم الخ فان اللازم بينهما في الجملة اعني بحسب
العرف لا العقل تحقق في الخارج والذم في قوله على اختلاف الراي اني رايت المصنف والسكاكي رحمهما الله تعالى
فان الانتقال في الكناية من اللزوم الى اللازم عند المصنف واتباعه ومن اللازم الى اللزوم عند السكاكي واشياء
قوله لان اللازم من هذا المحصر اضافي اي ليس اللزوم بحسب الوضع العيني فقط بل مع ملاحظة الوضع الاضافي
بان يرد الى المعنى العلمي لينتقل الى معنى يلزم اللهيب لينتقل منه الى الجهنمي فلا يرد ان ما ذكره ههنا ظاهراً مناف
لما ذكره في شرح المفتاح كما سنقله عن قريب فان اللزوم على ما ذكره هناك بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط
الوضع الاول وههنا قال وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني لانه المقصود من هذه العبارة
ايراد على ما ذكره سابقاً حاصله ان الكناية بحسب فيها ان يكون المراد من اللفظ لا من المعنى المستعمل فيه اللفظ

كما في كثير من الامور فانما استعمل في كثرة الراهل مراداً منه لازم معناه وهو الكرم وههنا ليس كذلك لان المعنى الذي استعمل فيه اللفظ انما هو الذاة المسماة به وكونه جهنمياً ليس من لوازم مولايهم الانتقال منه اليه بل هو من لوازم المعنى الاصل في وليس اللفظ يستعمل فيه واجاب عنه بقوله وهم يعتبرون في الكنى الحاصلة ان قولهم يجب في الكناية ان يكون المراد باللفظ لازم معناه المستعمل هو فيه اذا كانت الكناية باعتبار المعنى بهذا اللفظ واما اذا كانت الكناية باعتبار المعنى الاصل كما هو ههنا فلا يلزم فيها ان يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل هو فيه بل يكفي فيها الانتقال من المعنى الاصل في الموضوع له او لا وان لم يكن اللفظ مستعملاً فيه الاصل وبالجملتان مناط الكناية على الانتقال من المعنى في الموضوع له الى لازم سواء كان اللفظ مستعملاً فيما كان اللازم لان ماله او استعمل في الموضوع له ولذلك اللفظ موضوع له اخر يكون ذلك اللازم لازماً له ويصح الانتقال مثله كذا فيما نحن فيه فان لفظ ابى لهب استعمل في الموضوع له الثاني وهو المعنى العلمي وكونه جهنمياً ليس بلام للبول الموضوع له الاخر وهو المعنى الاضافي اعني ملازم اللهب ويصح الانتقال من الى كونه جهنمياً والحاصل ان ابى لهب باعتبار الموضوع العلمي مستعمل في الشخص المعين وينتقل منه باعتبار وضعه الاصل الى ملابس اللهب لينقل منه الى انه جهنمي فهو كناية عن الصفة اعني كونه جهنمياً بالواسطة قال الشارح في شرح الفتح لم يطلق الاسم الا على الشخص المعين ابى لهب لكن لينتقل من الى معنى يلزم اللهب لينتقل منه الى الجهنمي وكذا ابو جهل كناية عن الجاهل وابو الخير كناية عن الخير وقال السيد السند در في شرح الفتح وحاشية ابى لهب معناه الاصل ملابس اللهب ملابس ملابس ملابس لان لفظ الاب ههنا مستعمل في معنى الملابس دون معناه الحقيقية فاطلق ابو لهب على الشخص المعين به ولاحظ معناه الاصل في كناية لیسة اللهب لينتقل منه الى ملابس وهو كونه جهنمياً انتهى ومعنى قوله ولو حفظ معه اي حفظ المستعمل على سبيل الكناية المعنى الاصل في المعنى العلمي بل ان ارادها جميعاً باللفظ على ان كلا منها جزء المدلول واحد هما مقيد بالآخر هو المدلول فعنده الكناية بلا واسطة لان ابى لهب لما كان معناه الاصل ملابس اللهب محفوظاً مع معناه العلمي كما عرفت يكون ما كان واسطة على طريق الشارح هو بعض مدلول الكناية على طريقة السيد السند در ولا كناية عن ذلك في ابى الجهل وابى الخير دون معنى ملابس الجهل وملابس الخير الذي كان مكناً عنه على طريقة الشارح فخرجهم عن مدلول اللفظ فان عنده ينتقل من ابى جهل الى المعنى العلمي بسبب ملاحظة الوضع الاصل الى ملابس الجهل وهو بعينه الجاهل فهو كناية بلا واسطة عنده جعل السيد ذلك المعنى اعني ملابس الجهل وملابس الخير جزء مدلوله او قيداً فيه لان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وهو الشخص المعين المحوطة المعنى الاصل في ذلك المعنى الحقيقي والاصل في المحوطة معناه حتم يكون كناية فان المعنى الاصل الذي هو ملابس الخير هو الخير بعينه والفرق عند السيد بين المعذب والجاهل ان العذب معني آخر غير الملابس فصار قول من الكناية في قولنا ابى لهب فعل كذا بخلاف الجاهل فانه للتصنيف بالجهل والافتقار انما تكون ملابسته فلا يصح منه القول بالكناية في قولنا ابو جهل فعل كذا بخلافه الفرق بين قول الشارح والسيد ان الشارح يقول ان ابى لهب كناية بلا واسطة المعنى الاصل في معنى جهنمي وابى الخير كناية في الخير بلا واسطة لان ملابس الخير الذي هو المعنى الاصل هو الخير بعينه والسيد يقول ان ابى لهب عند الاستعمال في المعنى الكناية يكون المستعمل فيه والمتنقل منه الى المعنى الكناية هو الذاة مع ملابس اللهب والمتنقل اليه هو الجهنمي فلا واسطة وان ابو الخير كناية في الذاة مع ملابس الخير الذي هو الخير والحق مع الشارح لان ابى لهب مستعمل في الشخص المعين ولا اعتباراً به بالمعنى الاصلية حال الوضع لكن لا على انها جزء الموضوع بل على انها وجه مناسبة وضع ذلك الاسم لذلك المعنى الكناية ينتقل المتكلم عند الاستعمال من الاسم الموضوع لتلك الذاة الى وجه المناسبة ومنه الى المعنى الكناية ولا يلزم حفظ معناه العلمي معناه الاصل على طريق الجزئية والتقدير كما قال به السيد والا كان لفظ ابى لهب في قوله تعالى ثبت يلما ابى لهب فانه ملحق به عن الجهنمي مجازاً لا استعمالاً في غير الموضوع له وهو المجموع او المقيد اذ هو موضوع لذلك فقط وحينئذ لا يكون من قبيل ما مراد اللفظ حال كونه علمياً الذي الكلام فيه اذ ليس علمياً المعنى المجازي والله تعالى اعلم

عنه التبيين ملحق بالكناية بسبب ملاحظة الوضع الاصل لانه كناية بلا واسطة كما سيأتي بخلاف الكناية في ابى جهل فانها بلا واسطة معناه

قيل ان الكناية فيه باعتبار ذلك الشخص السمي بالي لهب لزمه انه جهتي فاذا قلت في شأن شخص كافر غير
 ذلك الشخص المشهور بعاء البولهب وارت جاء جهتي فقد استعملت اللفظ في اللازم للمعنى العلمى على
 طريق الكناية فبوجه الشارح هذا القول وقال وما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار الخراى وما يدل على ان
 الكناية انما هي بهذا الاعتبار اعني ما ذكرته سابقا وهوان ذكره البولهب واستعمل في المعنى العلمى لينتقل
 منه الى المعنى الاضافى اعني ملابس النهب لينتقل منه الى الجهتي لا باعتبار ان ذات ذلك الشخص لزمه انه جهتي
 سواء سمي بهذا الاسم او بغيره لانه ان يراد بالي لهب ابتداء عن قولنا البولهب فعل كذا ذلك الرجل المشهور فكون
 توجيه الكناية على هذا الاعتبار بان يستعمل لفظ اللفظ في الرجل المشهور لينتقل منه الى جهتي آخر غير كون
 ذلك الشخص المشهور من يلزمه انه جهتي اعني يكون الانتقال الى كونه جهتي بعد ما استعمل اللفظ في مسماه اعني
 الشخص المشهور لعدم القرينة المألوفة عن ارادته او يكون ارادة الغرض اذ بان تنصب القرينة المألوفة عن ارادة
 الشخص المشهور على التقدير الاول يلزم القول بالكناية فيما اذا قيل لهذا الرجل فعل كذا اشار الى ان لهب
 لان اللزوم كونه جهتي على هذا الاعتبار انما هو لذلك ولم يتبدل بالتعبير بل الاول كما كانت سواء عبر عنها
 بهذا الرجل او بالي لهب ولم يقل احد بالكناية في هذا القول وعلى التقدير الثاني يلزم ان يكون قولنا ربحت اليوم يا
 لهب وارادنا به كافر جهتي من الكناية وكذا قولنا ربح اليوم حاتم ولم يقل به احد واشار الى بطلان الاول بقوله
 ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما حاصله انهم اوردوا المثال لهذا الكناية بقوله نعم ثبت يلا الى لهب ولا شك
 ان المراد به الشخص المشهور بينوا سبب الانتقال من المعنى الموضوع الى الاول الى هذا اللازم بان اذ اعبر بهذا الاسم
 عن السمي ولم يعبر عنه باسمه عبدا لعزى او بوصف آخر معلوم بين التكلم والمخاطب يذهب اليه من الى او تفصيل
 بهذا التعبير من بين الصفات والاسماء انما هو لينتقل منه الى جهتي وهذا نصريح منهم بان هذا الكناية لا تحقق
 بالتعبير عنه بهذا الرجل ونحو قوله ههنا اي في الآية قوله لينتقل منه الخراى باعتبار المعنى الاصلى فاقال
 السبب انه يدل على ان الكناية باعتبار الوضع الثاني اي العلمى دون الاول اي الاضافى ولكل وجه اما الثاني فواضح
 واما الاول فاذا ذكره من انهم يعتبرون في الكنى للمعنى الاصلية ويدل عليه ان بعض الكفرة نادى ابا بكر رضي الله عنه فقال يا ابا بكر
 فبالنظر الى ما يفهم من ظاهر عبارة الشارح والحق ان مراد الشارح ما ذكرناه ولريد كقولنا باعتبار الوضع الاصل
 اكتفاء بما ذكره سابقا ففهم والله تعالى اعلم قوله كما ان طويل التجاد الخ التشبيه في مجاز الكناية فاما الكناية
 في الاول بالواسطة كما عرفت سابقا وفي هذا المثال بلا واسطة واشار الى بطلان الثاني بقوله ولو قلت ربحت
 اليوم الخ حاصله انه استعارة وليس بكناية اي كناية ان يكون اللفظ بحيث يصح ان يراد به المعنى الموضوع له و
 ههنا ليس كذلك لوجه القرينة الصارفة عن ارادة الموضوع له وقال السبب لسبب الجواب عن رد الشارح
 قول ما قيل ويقال ان يقول لما كان ذلك الشخص مشهورا بهذا الاسم وملزوما لكونه جهتي ما صار كونه جهتي
 مما يفهم من هذا الاسم فجاز ان يكون كناية عنه بخلاف قولك هذا الرجل فانه لا يفهم منه ذلك المعنى وان اردت
 به ذلك الشخص بعينه ولا تبدل في ذلك فان حاتم اذا اطلق على مسماه ففهم منه كونه جوادا واذا عبر عنه بهذا
 الرجل لم يفهم وتوضيحه ان تصا فيها مهذين الوصفين انما لوحظ في ضمن لما اشتبه به من اطلاق اسمي الى
 لهب وحاتم عليهما ففهم من حيث انها مدلول هذين الاسمين معلوما الاستلزام لهذا من الوصفين فجاز ان يكون
 كناية عنهما ولو كان لهما اسمان اخرين في الاشتها لبقا مقامهما في صحة الكناية عنهما انتهى وهدما
 قال السيد اما اول فلان الكناية لا يشترط فيها ان يكون المعنى الكناى الذى اريد باللفظ بحيث يكون لذلك
 اللفظ دخلا في ملزومية المعنى الموضوع له لذلك المعنى الكناى بل الشرط ان يكون ذلك المعنى الثاني المراد باللفظ
 لزم المعنى الاول للموضوع له اللفظ سواء كان ذلك اللفظ دخل في ملزومية اول لان ما لا بد منه في الكناية
 انما هو الانتقال من المعنى الاول الى الثاني وهو يقتضى اللزوم فقط فاذا كان الشخص ملزوما لكونه جهتي يجب
 ان يفهم من كل لفظ دل على ذلك الشخص تحقق اللزوم نعم لو ادعى ان لزمه له انما هو في ضمن هذا اللفظ
 غيره لكم لكنه مكابرة واما ثانيا فلا يلزم ان يكون الكناية في ابي لهب وامثاله موقوفة على اشتها

ذلك الشخص بذلك العلم وليس كذلك فانهم ينتقلون من الكنية الى ما يلزم مسماها باعتبار الوضع
 من غير توقف على شهرته بها قال الشاعر قصدا ابا المحاسن كى امره * عشوق كان يجذب بنى البية -
 فلما ان رايت رايت فردا * ولما من بنيه ايهاله * واعترض على الشارح بان قوله ويجب ان يعلم الخ مناقض
 لما صرح به في علم البيان في اثناء تحقيق فوائد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة من ان القول يكون الكناية حقيقة
 غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له واجيب عنه بان الشارح ذكر في شرح المفتاح في مفتاح الاصل
 الثالث من علم البيان ان بهم في تقريب الكناية طريقين احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له معجوز
 ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير
 الموضوع له الملائم المقصود فما ذكره الشارح في البيان مبني على المذهب الاول بناء على ان المصنف رحمه مال
 اليه كما اشار اليه الشارح في بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله وما يجب الخ مبني على هذا الثاني قوله
 فكيف امل اشارة الى صعوبة المقام كما صرح به بقوله فانه من ملة الاقلام اي من المواضيع التي يتركب فيها اقسام
 العلماء المتبحرين منهم من ذكر الشارح قولهم فتد كوما قد سلف قوله او ايها مستلذا اي تعريف المسند اليه بالعلمية
 لا يهاجم ان التكلم يجب العلم الذي لا يخفى قوله شعر بالله يا ظلمات الفاع تلت لنا * ايلاي منكى ام ليلاي من البشر - حيث
 لم يقل ام هي من البشر كما هو حق تقدم المرجع بل اورد المسند اليه علما ايها ما للاستلذا اعترض عليه بان اللفظ
 الدال على المحب الذي يد عند النفس فالاستلذا حاصل تحقيقا وكذا الكلام في التبرك فالاولى ان يقول بدل الايهام
 ان علام واجيب عنه بان في لفظ الايهام نسبة سرية مفقودة في لفظ علام وهي الايمان الى ان التبرك والاستلذا
 كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال القتضية له بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ايها ما لمحتى يتعين الحكم
 في الاعلام ونحوه بالطريق الاولى ولو بدل لفظ الايهام بالاعلام لفات هذا لا يمار ويمكن ان يقال ان المراد للامحية
 باعتبار الدلالة على المعنى ولا شك انها متوهمة ولا يخفى ان الاعتراض لما يرد لوضوح الايهام بالتوهم اما لو اريد به الاتباع
 في وجه السامع اي ذهنه فلا اعتراض قوله رى العجم اشارة الى ان العبارة من قبيل صافرة المصدر الى المفعول قوله والتبرك
 حة نحو الله الهادي ومحمد الشفيع عند ذكر الله ورسوله قبل ان الاله التبرك به باعتبار دلالة العلم على الحق
 يكون معطوفا على الايهام لا على الاستلذا لان التبرك حاصل تحقيقا وان اراد التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير
 تلك الدلالة يكون معطوفا على الاستلذا لان التبرك حينئذ متوهم وفيه انه يلحق ان يكون معطوفا على الاستلذا
 ليكون ايماء الى ان وجهه كان في ذكر العلم فما ظنك بتحقيقه والتفصيل الذي قلنا به ذلك التام فاقدر للايماء وللذكر والله
 تعالى اعلم قوله ان كنا ناول اي فالنك كركون نحو سعيد في دارك قوله والتطير اي فالنك كركون نحو السفال في داره
 صد يعلق قوله والتسجيل اي ضبط الحكم وكتابته على السامع بحيث لا يقدر على انكار ما يقال عند ذكر
 نرا في الكلام سابقا نرا يلا فربك ابدل هو التبرك لان التبرك حاصل تحقيقا وان اراد التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير
 نرعبت انه لم يرد في بالضمير بل اراد غيري قوله وغير ذلك الخ كالتنبيه على غباوة السامع بانه لغاوته لا يتعين
 عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه وكلمت على التبرك قوله وكان النسب الخ اقال الانسب لانه يعلم من
 صنيعه انه يقدم في بيان النكت التعريف ما عرفت من اقسام المعرفة ثم الاعرف ولا شك ان الاشارة اعرف
 من الموصول لما نفس للنسبة فوجود على جميع التقادير لا يشارك الكل في التعريف ويكون للمصنف رونا على فحتم المحذور
 ان يختار اي طريق من الطرق الموصلة الى مطلوبه وقيل قد مر لشبهه باللقب بافاوته وصف الرفعة وعكسه
 قوله لان مخاطبة الخ مثل القول وما سياتي من قوله لان وضع الموصولات على ان يطلقه الى قوله فلذا كانت الموصولات
 معارف يشعر كل منها بان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب واشارة الى انه لا بد من علم المخاطب ببدلول
 اللفظ وحضوره في ذهنه ولذا اقال لا بداء للعرفته ما يعرفه مخاطبك قوله ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة فلا
 بد من بيان الوجه في تقديم الموصول على ذي اللام وترجيحه عليه والجواب ما مر انه فاعل المختار فله ان يختار
 من الطرق التساوية في تحصيل مطلوبه اي طريق شاء ويمكن ان يقال ان المختار عنداه ما هو المختار عند الكوفيين
 وهو ان الموصول اعرف عندهم من ذي اللام قوله ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة اي لا يزيد الموصول على ذي

كما قيل به قوله ولهذا صح الخبر اي للاسواء وعدم زيادة الوصول على ذي اللام فهم الوصول صفة لذي اللام
لا متنازع اعني الصفة واذا عرفت معنى كلام الشارح عرفت ان دفع ما قيل بان هذا انما يدل على ان الوصول
ليس باعرف من ذي اللام بناء على ما تقر من ان الوصول لا يدل على ان يكون اعراف من الصفة او مساويا لها ولا يمنع
اعرفية ذي اللام كما هو مذاهب ابن كيسان وابن السراج لانك قد عرفت ان الاستدلال بالآية انما هو بالنظر الى
عدم زيادة الوصول على ذي اللام واما انتفاء زيادة ذي اللام على الوصول فظاهر ولا يحرقيل باعرافية على الوصول غير
ابن كيسان وابن سراج والله اعلم قوله وتعريف للضاف كتعريف للضاف اليه حال فالله يدري فان تعريف المضاف انقص عنده
من تعريف المضاف اليه لانه لا يكتب منه ولا يوصف للضاف الى المضمون ولا يوصف المضمون ثم القسم من هذا القول مجرد
بيان الترتيب في التعريف وليس فيه تعريف على المصنف كما كان المقصود هو البيان مع التعريف فيما سبق قوله
والمقام الصالح للوصول للتعريف يعني لا بد في تعريف المسند اليه اسما موصولا من المقام الصالح للوصول والمقام الصالح
وهو ان يصح احضار الشيء الخ قال في شرح المفاتيح في جميع هذه الاعتبارات لا بد من مصحح ومرجح لكنه قد
يفصلها اكثر من المرجحات كما في الوصول واسم الإشارة وقد يجعلها كما في المضمون والعلم ووافقه السيد في
شرحه للمفتاح وكتب في حاشيته نلاحظ في المضمون صحة احضار المسند اليه بطريق الاضمار ومن ان يتنقل بين ذلك
احد الامور الثلاثة كون المسند اليه متكلما او مخاطبا او غائبا مذكورا او في حكمه وقس على ذلك حال العلم ولما بين
في هذا التفصيل مزيد فائدة اعرض عنه بخلاف التفصيل في الوصول واسم الإشارة فان المصحح فيها مائة مقالة
والمرجح معنى آخر واما المضمون والعلم فكان المرجح هو المصحح انتهى بآية تلك الحاشية ان لا بد في المضمون من صحة
احضار المسند اليه بطريق الاضمار بان يكون الاتي بضمير المتكلم حاكيا عن نفسه وبضمير الخطاب حاكيا عن مخاطب
وبضمير الغيبة حاكيا عن غائب فهذا هو المقام الذي يصح فيه الايمان بالاضمار الثلاثة وقوله فيها ومن ان ينصل الخبر
بيان للمرجح فمرجح الايمان بضمير المتكلم كون المسند اليه متكلما اي كون المقام مقام التعبير عنه من حيث كونه متكلما
وقد الباقي كما تقدم تكون الاتي بضمير المتكلم حاكيا عن نفسه هو المصحح وكون المقام مقام الحكاية عن نفسه من حيث
انه متكلم هو المرجح ولا شبهة في تغايرها لكن لما كان المرجح هو كون المقام مقام المصحح هو المرجح فكانا قلنا واما الثاني
بضمير المتكلم لان المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث هو متكلم وحاصل ذلك ان المقام مقام الايمان
بضمير المتكلم فلما كان المصحح ليس معنى محصلا يتعقل بانفراده عن المرجح اجب له ولم يفصله اذ لو حصل
له الاكون للمقام مقام المصحح ومثل ذلك يقال في العلم بخلاف الوصول مثلا فان المصحح فيه معرفة المخاطب
للصلة والمرجح عدم علمه بغيرها والاستحسان او زيادة التقوى انهما ذكر فيهما امور متفصلة عن المصحح لا تقبل
منه ومثل الوصول وغيره هذا الذي ذكره السيد المسند له نكتة لطيفة الا انه خالف موافقة الشارح اولا في
شرح المفاتيح على ان النكتة في عدم التفصيل قلة المرجح حيث جعل نكتة ههنا عدم تحصيل المصحح وانفراده
عن المرجح ويمكن ان يقال بان كان المرجح لا يحصل الا بالمصحح وهو شئ واحد في كل ضمير كان المرجح تليلا ولا يتأمل
والله تعالى اعلم هذا اما ذكره في نشره عبارة المفاتيح ولما المصنف رحمه فلم يذكر مصحح الوصولية والتعريف بيان
للمرجح لان ذلك مجتهد لغوي كما قلنا الشارح وان وضع الوصول الخ والكلام ههنا في بيان الدواعي وتدل بيته
الشارح بقوله هو ان يصح احضار الشيء الخ اي هو زمان ان يصح اذ المقام الصالح ليس صحة الاحضار وان كان
المسوغ لا يراعى موصولا هو تلك الصحة قبله معلومة الانتساب اي زيادة علمها في نفسها قل لي المشار اليها
الى معين عند المخاطب يشار اليها باعتبار تعيينه عنده واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب الى شئ
مالا الى شئ معين عنده الا يرى انها لا تقع صفتا لا للنكرة قوله بحسب الذهن متعلق بالمشار وذلك المشار
اليه هو الشئ المحصور واما الم يقل معلومة الانتساب اليها إشارة الى تعيين الشئ عند المخاطب قوله بين وضع
الموصول لتعليل كون ذلك هو المقام الصالح في قوله بحكم حاصل له المواد بالحكم المحمول وذلك الحكم مستفاد
من الصلة قوله فلذا كانت الموصولات معارف اي لان الاشارة بها الى معلومة ذلك الشئ قوله ليل بحسب
الوضع لان النكرة لم توضع للاشارة الى التعيين وان كانت متعينة باحصار الوصف ثم ان الاشارة الى

الثمين لا تنافي الا بهما في اصلة كما في قوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم لان الاشارة به الى العيوب بان
 لا تحيط به العبارة لعظمه قوله وان تخصص يكون مضر وبالك اشارة الى ان لا يلزم في التخصيص ان يصير خبريا
 حقيقيا بل يحصل بنقل الشروع قوله لكنه ليس بحسب لوضع التوهم ان انسانا ليس موضوعا ان تخصص
 بمضمون الصفة بل هو موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف من للوصولة فان وضعها على ان تخصص
 بمضمون صحتها اي وضعت لشاربها الى معهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون الصلة وليس المراد ان انسانا
 في قولك لقيت انسانا مضر وبالك لا تخصص فيه في هذا التركيب فان التركيب موضوع لا فائدة للتخصص لكن
 الكلام ليس فيه بل في وضع انسان فتدبر فاندفع اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلة و
 هي جملة فهل تعرفت النكرة للوصوفة بها وحاصل الفرق بين الوصلة والموصوفة على ما قال السيد السند
 ان التخصيص في الاولى وضعي وفي الثانية تلخيصه ان الوصلة فيها اشارة الى علم المخاطب بمعين من حيث هو
 معين عنده بخلاف الموصوفة فان وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي تعيين الوصف عنده وايضا الوصلة
 مستعملة في ذلك المعين اما لانها موضوعة للمعينات وضعا عاما واما لانها موضوعة لفهم كل مستعمل فجزئيات
 العينة والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي وانما يحصل في معين فلو فرضنا تعدد مضروب فمخاطبك و
 استعملت الموصول كان قصدك الى معين فلا بد من قرينة معين بها ما قصدته فان احتاج المخاطب الى
 ان يستفسر بخلاف القرينة عليه كان ذلك استفسارا عن المعين الذي هو المقصود بعينه وان استعملت الموصول
 كان مقصودك مفهوم ما كليا ولو يكن لك حلقة في نصب قرينة فلو فرض هناك استفسار لم يكن متعلقا
 بالمقصود لوضوحه بل بما فاء ذلك للغة المقصود حيث لا يوجد خارجا الا في ضمن معين منها قوله وتكون معرفة
 بها على صيغه الجهول من التعريف اي محصورة بعينه في ذهن السامع بعنوان الصلة قوله لا باعث وهو شامل
 للغاية التي يقصد حصولها اي ايراد الموصول كزيادة التقرير والاعمال الى وجه بناء الخبر والحاصل الذي يتقدم
 وجوه كعدم العلم بغير الصلة ولا استعجال قوله لعدم علم المخاطب الخ اعترض عليه بانه جاز ان يجعل تلك الجملة
 صفة للنكرة فعدم العلم لا يوجب التعبير بالموصول وبما زاد اعلم الصلة امكنه ان يعبر بطريق الاضافة لان المخاطب
 متى عهد للسند اليه بثبوت صحته له الكائن في قولك الذي هو صاحبنا فعل كذا فقد عهدا بان تنسبه اليك من
 حيث الصحبة الكائن في قولك مصاحبنا فعل كذا فلا يتعين الموصول وبان ما ذكره لا يقتضي كون السند اليه
 موصولا لجواز ان يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدام عليك عالم واجب عن الاول بان الكلام
 على تقدير اقتضاء المقام كون السند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف فايراد نكرة خروج عما نحن فيه
 وعن الثاني بانه لا يلزم من عهد السند اليه بالصلة عهدا بالضافة تغاير الطريقين لان طريق الاضافة
 لحضار المعهود بعنوان النسبة الاضافية المفردة لا خصائص المضاف بالمضاف اليه قال الرضوي لا يقل غلام
 زيد الا لا يبق غلاما نه هذا الاسم يكون اعظمهم او اخصهم به وبالجمله لا شهرهم بغيره منتهى كان غلاما
 ليس غلاما بالنسبة انتهى ولا شك انه قد يعهد السند اليه المخاطب بان تنسب صحبة المتكلم اليه ولا يعرف انه
 يخص اصحابه بصحبة ولا اشهرهم بها وقيل في الجواب عن الاعتراض الثاني والثالث انه لا يشترط في النكرة ان
 تختص بذلك الطريق ولا ان تكون اولي بدل يكفي وجود مناسبت بينهما وحصولها به وان امكن حصولها بغير
 ذلك الطريق ايضا واذا اطلقوا عليها اسم المقتضى كما وقع من صاحب المفتاح وغيره فليس المراد بالاقتضاء ههنا
 الوجود المناسبة من غير طريقه ولا انعكاس بان يكون الاقتضاء بمعنى العلية فيكون المقتضى علته متى وجد وجد
 للمعلول ومتى انتفى انتفى للمعلول فليس ذلك مرادا فقد يوجد المقتضى ولا توجد الموصولة لمحصل
 الغرض للترتيب على الموصول بغيره كالمعرف بالوصف بالموصول وقد يفقد المقتضى المذكور في هذا الباب وتوجد
 الموصولة لمقتضى غير موصولة ما ذكر فيه وهذا لسؤال الجواب الاخير يحى بان في قوله او استعجاب الخ وامثال ذلك من التوكيد
 والله تعالى اعلم قوله لقله جدوى هذا الكلام لان المفروض ان لا علم للمتكلم بشئ من الاحوال المختصة به كقوله الصلة
 فلا يمكن الحكم عليه الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجمال والاولا الغلب فيها علم المخاطب بالقليل

أى وراودت نريخا يوسف عليه الصلوة والسلام والراودة للمفاعلة من
التي روجا وذهب وكان المعنى بخارعتة عن نفسه وفعلت فعل الخنازع
بصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان يخرج منه من يد لا يحتال عليه ان يغلبه ويأخذ
منه وهى عبارة عن التحمل بمواقعة اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة
ذيله والمذكور اذ دل عليه من امرأة العزيز او نريخا لان كونه فى بيتها ومولى لها

بخلاف ما اذ العريكين للمخاطب علم بسوى الصلة فان للتكلم بمزائكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون
الكلام كثير الجحد ويما قيل ان فى قولنا الذين فى ديار الشرط وراهاد فائدة تامة فلا يكون الكلام قليل الجحد ولا يفسى
بشئ لان فى هذا الكلام علم بالتكلم بحال تختص بهم من الصلة وهو الزهد والفروض علمه قيل عليه ان الراود بالحوال
التي فوض استقاء علم التكلم بها لى احوال التي يفهم اعتبارها فى جانب المسئلة ليه لتعينه عند افادة الحكم للمخاطب
ومفهوم الخبر بمصداق يجعل وصفا غلويا للموضوع والى المعنى الحكم وفيه ما فيه فتأمل ثم ان قوله الذين فى ديار الشرط
الظاهر فى عدم علمها لكن جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم التكلم فقط وتارة عدم علمها معا فافراد الخبر بالنسبة
الى الملاحظة الاولى وجميعه بالنظر الى الثانية قوله واستسجيات التصريح بالخبر قليل هذه التكمة انما هى بالنسبة الى
بعض ما يعبر به عما يعبر عنه بالوصول كالعلماء والمرأة العزيزة فى المثال المذكور فى المتن فلا يريد ان يستسجيات
التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الوصولية لى ان يعبر بطريق آخر لا استسجيات فيه يعنى ان هذه التكمة موجهة بالنسبة
الى بعض ما عدل كالعالم لا يلزم فيها الاطراد ولا انعكاس فافهم قوله اى تقرير الغرض المسوق له الكلام انما
اختاره الشارح بايراد مقدم ما على تقرير المسند والسند اليه اتباعا لما اهل المفهوم من الايضاح حيث قال فانه
مسوق لنزاهة يوسف على نبينا وعليه الصلوة والسلام عن الفحشاء وانما اختاره فى الايضاح لان المقصود من الكلام
هو الغرض المسوق له الكلام وكل من المسند والسند لى لفائدة ذلك المقصود فعمل التقرير على تقريره اولى من
عمله على تقرير المسند او السند اليه قوله فكان المعنى خادعة اى لادته به المكره من حيث لا يعلم وفيها غشوة
الوان للراودة مجاز عن المخادعة اذ لم يكن يجيبى وذها منها اما بطريق الاستعارة التبعية والاستعارة التمثيلية وانما قال
كان ولم يخرج من ذلك لانه لا قدرة له على القطع بان هذا المراد الله تعالى فالادب الاثنان بالعبارة المفيدة للظن قوله
عن نفسه اى لى نفسه قال الله تعالى وما نحن بتاركى الهتنا عن قولك ويقال يخاضم فلان عن فلان اى لى لعله
قوله وفعلت فعل الخنازع الخرافة تفسير وفيه اشارة الى انه لم يتحقق الخادعة حقيقة اذ لم يحصل لهما اذ لفته
من الموقعة وايضا اشارة الى ان المفاعلة ليست على بابها ويحتمل ان يكون علمها بها معنى ان كلامها وجد منه طلب
لكن طلبها للوقوع وطلبه لا متناع قوله عن الشئ الخ متعلق بالخنازع اى لاجل الشئ الذى لا يريد صلحا ان
يخرجه عن يده قوله لا يحتال عليه جملة مبينة لقوله وفعلت فعل الخنازع ولذا ترك العاطف اى لا يحتال الخنازع
على صاحبه ان يغلبه ويأخذ ذلك الشئ من صاحبه قوله وهى عبارة الخ لا كانت الخادعة عامة بين المراد منها
وقال وهى عبارة عن التحمل لى قوله من امرأة العزيز او نريخا اى والمذكور اذ دل على طهارة ذيله من وهم امرأة
العزيز او نريخا موضع التي هوى بتهام قوله وقيل معناه زيادة تقرير المسند اى معناه قول المصنف وراودة
التقرير لفائدة تقرير المسند وهو الراودة قوله وقيل بل تقرير المسند اليه اى وقيل معناه قول المصنف المذكور
زيادة تقرير المسند اليه قوله وما هو نفس زيادة تقرير الغرض الخ يعنى ان الآية الكريمة يحتمل ان يكون تعريفا
للمسند اليه فيها الوصولية لى زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام او لى زيادة تقرير المسند او السند اليه وما
يكون الوصولية نصا فى زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام قوله بليت السقط السقط اسم ديوان الشعر
للى العلاء انشائه زمان توفده ولذا اسمى سقط الزند مثلث السين الا ان الوصول ههنا ليس بمسند

يوجب قوة تمكينها من المراودة ونيل المراد فابا عها عنها وعد الانقياد لها يكون غاية في الزلاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرض الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لا مكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في الاتي هو في بيتها لا بها واحدا معينة مشخصة وهما هونص في زيادة تقرير

كما قال الشارح بل هو مع صلتها مضى اليه لعبيد قوله اعباد السيمحة البيت لابي العلاء قاله في بعض اسفار ارجين خاف اصحابه من النصارى والهجرة لانكار اعباد جمع اعباد مفعول يخاف مقدم وصحبي فاعلة والمعنى لا ينبغي ان يجان اصحابي من النصارى لاننا عبيد الله الذي هو خالق السيمحة الذي يعبدونه وفي التعبير عن النصارى بقوله اعباد السيمحة اشارة الى ضعف عقولهم حيث عبدوا الخلق من دون الخالق قوله فانه لدل على عدم فهمهم الخ لتصريحة بانه خلق السيمحة بخلاف ما قال الله فان النصارى ربما ادعوا مساواة السيمحة لله تعالى في القربى الكلام مسوق للدلالة على عدم خوف المؤمنين من النصارى والموصوفين بذلك الغرض قوله والعبدول عن التصريح الخ بهذا استطراد متعلق باستيعان التصريح قوله واوردها كناية تشريحية وهي ان رجلا اقعدته بشيئ ثم رجع ينكره فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر قوله فلو لم تكن مثالا لهما لخر الخ اي لو لم تكن الآية الكريمة مثالا لاستلحاق التصريح بالاسم وزيادة التقرير بل تكون مثالا لزيادة التقرير فقط كما هو المشهور والحكاية باستلحاق التصريح فقط لكان الاولى ان يؤخر ذكر التقرير عن الحكاية لئلا يلزم الفصل بين الاستهجان وما يتعلق به بالتقرير ومثاله وهو اجنبي فحيث لم يؤخر ذكر التقرير عن الحكاية علم ان الآية الكريمة مثال للتقرير والاستهجان والحكاية مثال للاستهجان فقط حتى يندفع هذا الفصل المرجب للتأخير فان قيل كيف الاستهجان في لفظ زليخا حتى تكون الآية مثالا له قيل لان زليخا من المستقيم في تركيب الحروف فيجبه السمع اوله ليقبح التصريح باسم المراءة اولان من به شرف اذا احتيلت له ما صد عنه مما لا يليق بكون التصريح به قبيحا استمعنا قوله فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الايهام وترك التعيين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة ونحوه من التفتيم والتعظيم ما لا يخفى لخر التعظيم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمعه وتضمنه انواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان فان الماء المجتمع بالقسر اذا ارسل على طبعه كان في غاية السرعة والاعاطنة بجميعهم بحيث لم يخلص واحد منهم قوله ومنه في غير المسند اليه اي ومما يجئ الوصول للتعظيم والتفتيم وان لم يكن مسندا اليه قوله اي نواس شعير ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم يقال نهزت بالدلو اي ضربت بها الماء في البئر وحركتها لتملئ والقوات بالضم جمع غاو وهو الضال عن الطريق والمراد ههنا الضال عن الحق واسمت من اسام الماشية اي اخرجها الى الرعي والسرح الماشية والخط النظر والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وبلغت وصلت ومروء من ذكر امراء والعصاة ما يسيل من عصم العنب ونحوه والمراد ههنا الحاصل والخلاصة والقيام بالفقوك يسرا بغير اسم واد في جهنم والادم والعقوبة وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت في تحصيل اللذات وهو في انفس حتى بلغت اقصى ما بلغ الانسان في شبابه ففاجئت ووقفت ان حاصل ما سعيت كان ثما وضلا ولا وذنبا ودلا والشاهد في قوله ما بلغ الخ فان فيما لا يتيان بما الوصول للتفتيم في غير المسند اليه وفي هذا الايهام من التفتيم ما لا يخفى واني بالمفاجأة ليدل على ظهور الخطا دفعة ولا شعرا بانه من اليد يهيات ولكنه كان غافلا عن نفسه وفي ذكر العصاة اشارة الى ذهاب تلك اللذات وبقاء نتائجها الفاسدة قوله ان الذين تروهم فيهم ماء العسل من الدرة تتعدى الى ثلاثة مخايل هو الرواية وهو الاشم بدراية ايضا وان جاز الفهم بمعنى الاعتقاد

الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقوط ^{شعر} اعباد المسيح يخاف صهيبي
ونحن عبيد من خلق المسيحا؛ فانه ادل على عدم خوفهم النصاري من ان يقول نحن
عبيد لله والمشهور ان الآية مثال لزيادة التفريق فقط والمنهوم من المفتاح انها مثلها
ولا استبان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستفهم التصريح او ان يقصد زيادة التمييز
مخورا ودته التي هوى بيته عن نفسه الآية ثقل واليدول من التصريح بوجوب من
البلاغة واولد حكاية شريفة فلولعتن مثال

والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش وان تصعد اسن الصرع وهو في اللغة الارتفاع
على الوجه للاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي او عبارة عن هلاك الاموال او عوارض النفس كالامرين
على سبيل المجاز فالشارح اشار الى الاول بقوله صي تهلكوا والى الثاني بقوله او تصادوا قول من التنبيه الخ
بيان مقدم بكلمة ما التوحدة في قولها ليس في قولك الخ وهو فاعل الظرف وهو قوله ففيه والحاصل ان في
تفريق المسند اليه في هذا المثال بالموصلية التنبيه على خطأ فهم حيث رتب على تحقق الصلة ما هو مناف لها
ليعلم منه ان الصلة منتزعة وهذا لتنبية لا توجد في عدم الاتيين بالوصول والصلة كما لا يخفى على من تأمل في
قولنا ان للقوم الفلاف يشفي غليل صدورهم الخ قوله وجعل صاحب المفتاح الخ المقصود من هذا الكلام دفع
اعتراض يرد على المصنف وهو ان كتابه تلخيص المفتاح وما خذ منه فكيف يسوغ له ان يكون كلامه
مخالفا لكلامه مع صاحب المفتاح جعل هذا البيت مما جعل فيه الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه
على الخطاء وجعله المصنف مما يكون الاتيين فيه المسند اليه موصولا للتنبيه على خطأ الخاطئين
فجاء بخلاف والى دفعه اشار قوله ورد المصنف وهو ان حاصله ان المصنف انما يترجم تلخيص كلامه فقط لا
كان ما قال به صاحب المفتاح مما يرضيه المصنف ايضا اما اذا لم يرضه نكلا وهذا مما لا يرضيه
قال في الايضاح ما حاصله انه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر فكيف يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء
قوله بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء تقيضه عليه بان يقال فهم كذلك مثلا قوله وجوابه اي جواب ما
اعتراض المصنف وهو على صاحب المفتاح حاصله ان اعتراض المصنف على السكاكي وهو انما توجه لو كان مقصود
السكاكي ان في هذا البيت ايماء الى وجه بناء الخبر بحيث اذا سمع الوصول مع الصلة يفهم طريق بناء الخبر عليه
ولا يجوز العقل ان يترتب عليه ما هو خلاف ذلك الطريق وليس كذلك بل مقصود صاحب المفتاح ان العرف
والذوق يدلان على انه اذا قلت عند ذكرك جماعة يعتقد هم الخاطئون اخوانا خلاصا ان الذين ترد عنهم اخوانا
يفهم منه ان بناء الخبر عليه مما ينافي لمهمون الصلة اعني كونهم اخوانا وجبته في مجوز ان يجعل الايماء المذكور
اعني الايماء الى ان الخبر للبنى امرين في الاخوة ذريعة الى التنبيه على الخطاء فانهم والله تعلم ويمكن ان
يجاب عنه بان التنبيه على الخطاء الذي ذكره المصنف وهو انما يقتضي من تعبير الشاعر عن اعتقاد الاخوة الذي
معناه اليقين بالظن الذي معناه الرجحان كما قيل او يفهم في العرف خطأ الخاطب في هذا الظن من مثل هذا
الكلام كما هو الصواب وعلى كلا التقديرين لا خفاء في لزوم تحقق الايماء والكاره كما وقع عن المصنف في الايضاح
مع اثبات التنبيه المذكور مثلا فخر فالتقيل يجوز ان يكون التنبيه المذكور مستفادا وحاصلا من مجموع الكلام يقال
على هذا يلزم الخروج عما نحن فيه اذ الكلام في معاني الموصلية ومقتضاها في معنى الكلام الذي فيه الوصول
قوله او الايماء الى وجه بناء الخبر اي تأتى بالوصول والصلة للاشارة الى ان الخبر للبنى عليه من اي وجه وادى
طريق من الثبوت والعقاب والمدح والذم كما في قولهم الذين آمنوا لهم درجات للنعيم والذين كفوا لهم درجات
الجهيم فالبناء بمعنى المبنى وضافته الى الخبر للبيان على قياس اخلاق ثياب كما يدل عليه قوله فيما سياتي
ان الخبر للبنى عليه من جنس العقاب والثناء اشار الى ان ايماء الوصول الى الخبر من حيث ايراد

لهما الآخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فانهم او التفخيم اى التهويل والتعظيم نحو
فغشيتهم من اليم ما غشيتهم فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى ومنه في غير
المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت شرح المخط
حيث اساموا به وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذلك اتمام او تنبيه
المخاطب على خطأ نحو قوله ^{أقول} عبيدة بن الطيب من قصيدة يعط فيها بنيه ان الذين ترد عنهم

التكلم وبلوه اياه على المسند اليه ثم اذا حصل الايماء المذكور فقد يكون هو المقصود بالذات كما في المثالين المذكورين
وكما في قوله تعز ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان المقصود منه مجرد الابهام المذكور
والوعيد على مجرد على الاستكبار من غير ان يتوصل الى معنى اخر وقد يتفرع عليه اعتبار اخر يتوصل منه اليها و
تكون هي المقصودة منها سيدك المصنف رح بقوله ثم ان رجلا جعل ذريعة لقوله كالارض صاد في علم البديع
والفرق بينهما ان الارصاد من الحسنات اللفظية وان هذا من النكات المعنوية كما يدل عليه تفسيره وهو تفسير
الاباء ظاهر من كلام السارح اما الارصاد فهي الاثبات قبل العجز من الفقرة او القافية كما يدل عليه اذا علم الروي
كما في قوله تع وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون فقوله تع وما ظلمناهم يدل على ان العجز المختار هو الاول
والثاني من مادة الظلم فالارض صاد متعلق باللفظ وعلى هذا فالكافي في قوله كالارض صاد للتنظير قوله اى الابهام الى
وجه بناء الخبر اشار ان الضمير في انه راجع الى ايماء وجبنا الخار وليس راجع الى مجرد جعل المسند اليه مقصودا
كما سبق الى بعض التفهام لان سياق الكلام ينافيه لانه لو كان كذلك يقال او جعله ذريعة الى التعريف
بالتعظيم على نسق ما قبله ولانه على ما ذكره ذلك القائل فيهم من هذه العبارة ان التعريف بالتعظيم مثلا يخفى
بدون الايماء الى وجه بناء الخبر وهو ظاهر الفساد قبل راجع الى ذريعة فيكون المقصود من الابهام التعريف
بالتعظيم مثلا ونفس الابهام غير مقصود بالذات قوله اى التعريف هو دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام
ذكره كيقال والله ان شئني الامير لضربته وتريد به شخصا اخر غير الامير قوله اراد به الكعبة يريد عليه ارجع
مسلم فلا معنى لافتخار الفزدق القائل لهذه الشعر عليه بالكعبة واجيب عن بناءه يمكن ان يكون بيت الفزدق
قريبا من الكعبة المعظمة والقريب من الشئ له ارتباط وتعلق اكثر من غيره او ان اهله كانوا اهلها طاهون امورا
الكعبة لانهم قريش بخلاف اقرار جرير فانهم من اراذل بني تميم وفيه ان الشاعر على ما قل كان من الغافل
فاسلم ولم يكن من القريش قوله او بيت الشرق فيكون المقصود من هذه القصيدة الافتخار على جرير بان اياه
اما جدوا اشرف بخلاف ابا جرير وهذا هو الحق كما يعلم من التأمل في القصيدة التي هذا البيت منها لا مضمون
وما يستفاد منها انما هو الفاخرة بالنسب فهو كالنصر يجر منه بان الراد بالبيت انما هو البيت المعنوي وهو
المجد والشرف دون الحسى وهو الكعبة قوله ففي قوله ان الذي سمك لساء ايماء الى اعتراض السيد بان
حصول هذه المعاني التي جعل الابهام ذريعة اليها لا يتوقف على الابهام بل معنى المذكور يدل على حصول المعاني
بدونه كما اذا اخبر الوصول وبدل الجملة الاسمية بالفعلية وقيل مثلا بني لنا بيتا من سمك السما كان
التعريف بتعظيم البناء باقيا بحاله ولا ينافيه بالهوى الذي ذكره قطعاً فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب عنه
بان هذه المعنى يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الوصول مع الصلة والاول هو المستغنى عن اعتبار الابهام
واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الابهام قطعاً مثلا تعظيم شعيب على نبيا وعله الصلوة والسلام عروجه
التعريف يحصل من مجموع الكلام اعني من نسبة الخسرون الى مكذبيه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الابهام
ويحصل من نفس الوصول ايضا بان يعتبر ايماءه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسرون فيتوصل بذلك الى
التعريف بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الابهام لم يكن ذلك ان فصل اليه من نفس الوصول كما لا يخفى بل هو شك
ان الكلام في معاني الوصول لا مجموع الكلام الذي يكون الوصول من جملته فانه قد لا يعترض

اے تظنونہم اخوانکم یشفی غلیل صدورہم ان تصرعوا یزای تہلکوا و تصابوا
بالحوادث ففیہ من التنبیہ علی خطائہم فی ہذا النطن ما لیس فی قولک ان القوم
الفلائی وجعل صاحب المفتاح ہذا البیت مما جعل الایماء الی وجہ بناء الخبر
ذراعیۃ الی التنبیہ علی الخطاء و مرادہ المصنف بانہ لیس فیہ ایماۃ الی وجہ بناء الخبر
بل لا یجد ان یکون فیہ ایماۃ الی بناء نقیضہ علیہ وجوابہ ان العرف والذوق

قولہ کونہ فعل من رفع السماع ای و افعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف والحاصل ان شان الصانع المتقن
للمصنعة ان تكون صنعة متقنة فحیث کان البناء لذلك البیت فعل من سمک السماء فلا یکون ذلك البناء
الاعظیما لما علمت ان افعال المؤثر الواحد لا تختلف قوله ففیہ ایماۃ الی ان طریق الخبر قبل فیہ بحث لولہ فلا یرى
تعالی الذین کذبوا شعبیا کان کذبوا شعبیا کانواہم الخاسرین فرتب علی صلة واحدة ان
کل منہما داخل تحت جنس فلو فرض الایماء فیہ بالعمی الذی ذکرہ الشارح کل ان القدر المشترك بینہما اعنی
کونہم مستخوفا علیہم مطلقا سواء کان بالہلکة فی الدنیا او بالنجیۃ والخسران فی الآخرة اجیب عنہما ان
المقام معتبر فی ہذا المقام والذرا حیل علی الذوق وقد قال اللہ تعالی و قال الملاء الذین کفروا من قومہ لئن
اتبعہم شعبیا انکم اذا الخاسرون فاخذتہم الرجفة فاصبحوا فی دارہم جاثمین الذین کذبوا شعبیا الخ فلا مانع
من ان یقال ان الذین کذبوا شعبیا الاول جمل بواسطہ تعقیبہ لقولہ فاصبحوا فی دارہم الخ ای ان طریق بناء الخبر
ہما ینبئ عن خواب دیارہم واستیقالہم کان لم یقبوا فی دارہم ثرا کان المقام مقام رد مقاتلہ الملاء لا شیئ
وتسفیہ رائہم والاستیفاء من یصحیحہم بقولہم ول الوصول الثاني علی ان طریق بناء الخبر علیہ ہما ینبئ عن
النجیۃ والخسران قوله و تعظیم لسان شعبی علیہ السلام وهو ظاہر حیث اوجب تکذیبہ
الخسرون فی الدنیا قوله نوان الذی لا یعرف الفقہ الخ فی الوصول مع الصلة ایماۃ الی ان الخبر من نوع ما يتعلق
بالفقہ كالضیف وفی ذلك الایماء تعریف بان مصنفہ مبتذل قوله ان الذی یتبع الشیطان الخ فالوصول مع
الصلة یعنی انی ان الخبر البنی علیہ من جنس النجیۃ والخسران وفی ذلك الایماء تعریف بخفارة الشیطان لانه
اذا کان اتباعا موجبا للخسران كما محققنا قوله وقد یجعل ذریعة لی تحقیق الخبر ای وقد یجعل الایماء
المذکور فی ذریعة الخ وذلك فیما اذا کان الصلة تفعل لان تكون دلیلا لوجود الخبر کما فی البیت فانه یصح ان یقال
اکل القول و دھا و الت محبتہا لانها ضربت الخ قوله نوان الذی ضربت الخ هذا بیت العبدۃ بن الطیب وضرب
البیت نصبہ کئی بہ عن الاقامتہ والمہاجرة المحول من مکان الی اخر بقصد نزول الاول و اصلہ من التجرید
وکوفۃ الجند بلد مشہور سمیت بذلك لا قامة جند کسری فیہا وغلات اهلک یقال لمن قعر مہلکۃ
غالة غول و کل ما اغتال الشئی فهو غول والغول ایضاً نوع من الجن خبیث والمعنی ان لاتی قامت بالکوفۃ وھا جرح
من البدن والی الحضرة هلکت مردنہا بعض المولدات المہلکۃ للمودۃ قوله ثم انہ تحقیق زوال المودۃ وذلك من
المہاجرة اما علة لزوال المحبة لو معلول له وقد ذهب الفاضل اللاہوری الی الاول والسید السندی الی الثاني و
علی التقديرین یحصل التحقیق فان ثبوت العلة یقتضی ثبوت المعلول وكذا ثبوت المعلول یقتضی ثبوت العلة فاثبات
المراد علی الاول بہرہان لمی و علی الثاني بہرہان انی قوله حتی کانہ برہان الخ ای الایماء الی وجہ بناء الخبر
او الضرب والمہاجرة کانہ برہان علی زوال المحبة لما عرفت قبل هذا یرد علیہ ان البرہان علی زوال
المحبة انما یکون قائما علی تقدیر برون المہاجرة علة لزوال المحبة كما هو مشرب طائفة او معلول لہ کما ذهب
الیہ طائفة اخرى لو كانت المہاجرة منحصرة فی زوال المحبة وهو ممنوع اجیب بان ضرب البیت فی مکان
المہاجرة والا قامة فیہ بالاختیار منحصرة عادة او ادعاء فی زوال المحبة لا تجاوزہ الی غیرہ فتم البرہان
واللہ تعالی اعلم قوله وهذا معنی تحقیق الخبر یعنی ان المراد بتحقیق الخبر تثبیتہ وتقویہ حتی کان الصلة

شاهد صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبواخوانا خلاصا
ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امرين في الاخوة و
يبين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر الى طريقة تقول علمت هذا العمل على نحو
عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للشارة
الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم

يكون دليلا عليه وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله واجباده بان تكون الصلة علة للخبر في الواقع قوله فظهر
الفرق بينه وبين الايماء المراد حصوله ان التحقيق التثبنت والتقوية بالدليل وهو العلة على ما اختاره الفاضل
اللاهوري اذ يلزم من المهاجرة وضرب البيت القطع المحبة او اللعلول على ما اختاره السيد السند في بيان
كلام الشارح والايماء الاشارة الى نوع الخبر سواء حصل تحقيقه او لا كما في ان الذي سمك السماء لا يلزم
عقلا ولا عادة من سمك السماء بناء البيت توضيحه ان الايماء ان يشعر اسما مع مجنس الخبر ولا يلزم من
ذلك ان يتيقنه بحيث يزول عنه الشك واما تحقيق الخبر وتثبنته فهو ان يستشعر اسما مع بنفس الخبر و يتيقنه
ويتقرر عنده بحيث يزول عنه الشك ولا تكرار قوله وسقط اعتراض المصنف في الايضاح قوله فاحسن التمثيل
المقدمة الى الدقة كما يدل عليه قوله فانه من مطارح الخوا فان من المواضع التي ينبغي ان يطرح فيها الانظار لبعدها
فيها من الدقة والاسرار قوله والفاضل العلامة اي قطب الدين الشيرازي شلح المفتاح قوله في الايماء الخ اي ضرب
الوجه في قول صاحب المفتاح الايماء الى وجه بناء الخبر قوله بالعلة والسبب اي على خلاف ما فسرناه به اعني الطريق قوله
نفس صرح اي العلامة بان مرجع اسم الاشارة هو كوت الموصول مؤملا ليراد المسند اليه موصولا كما قيل لان
لفظ ثم وذكر التفرع واسم الاشارة للقريب بعد الاشارة البعيدة في قوله او ان يؤمى بذلك اي جعل المسند اليه
موصولا كما يصريح بالاشارة الى الايماء قوله فاشكل عليه الامري لزمه الاشكال وان لم يصرح به كما ذكره
الشارح ووجهه ان بحيث فسر الوجه بالعلة وجعل مرجع الاشارة الايماء لزم عدم اطراف كلامه في جميع التفاريع
فان سمك السماء ليس علة لبناء البيت حتى يتفرع على الايماء للعلة التعريض بالتعظيم وضرب البيت والمهمة
ليس علة لزوال المحبة بل الامر بالعكس كما هو الظاهر فلا ايماء للعلة حتى يتفرع عليه التحقيق واما على قيل
من ان المهاجرة توجب نسيان المحبة فيكون ضرب البيت مهاجرة علة لزوال المحبة فلا اشكال فيه وظهر
الاخوة ليس علة لشقاء الغليل بل ربما كان مفادها فلا ايماء للعلة حتى يتفرع عليه التنبيه على الخطاء
ولذا قال الشارح لعدم تحقق السببية قوله هو لم يتعرض له اي العلامة لم يتعرض لذلك الاشكال لا يراى اولاد
وبجاب عنه السيد السند بما حاصله انه ان كان المراد بالعلة والسبب في تفسير الوجه ما هو علة وسبب القوة
الخبر لم يستند اليه فلا يطرد بل ينقص في البيت من المذكورين كما تقدم فتخطية الشارح يكون صحيحا اكثر
بناء على هذه الازالة لان يكون لفظ البناء في قوله الايماء الى وجه بناء الخبر واقعا موقعا كمالا يخفى
وان كان المراد من العلة ما هو علة وسبب لاسناد التكلم الخبر الى المسند اليه وبناء عليه امكن طريقة
في الامثلة كلها ويكون لفظ البناء واقعا موقعا وهذا هو مراد العلامة بالعلة فتخطية ليس على ما ينبغي
فان علة بناء الخبر وربه بالمسند اليه اعلم من ان تكون علة لشوقه له كما في قوله تعالى ان الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فاني انا متكبر علة للدخول في نفس الامر وسبب حامل وعلة بلغة
للمتكلم على اسنادة اليهم وبناء عليهم او معلولة له كما في قوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة الخ فان الضرب
المذكور معلول لزوال المحبة معانه سبب باعث على ربط زوال المحبة بهلوا بناءه عليها او تكون غيرهما
له نوع ارتباط به بالمجانسة كما في قوله ان الذي سمك السماء الخ فان سمكها وان لو يكن علة للخبر لذكر
ولا معلولة لكنه مجازي اياه وعلة حاملة لمتكلم على ربط ذلك الخبر به واما بالمضادة كما في قوله

وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالفاتحة على وجه ينبيه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم
البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء
الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما ذكرتم اسماءهم الاعلا
نثرانه اي الائمة الى وجه بناء الخبر بما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريف بالتعظيم لشأنه اي
شأن الخبر نحو قول الفرزدق ^{شعر} الذي سملك اي رفع السماء بنا لئلا يراها الكعبة او بيت الشرف
والمجد دعائمه اغر واطول من دعائهم كل بيت ففي قوله ان الذي سملك السماء ايماء الى ان

ان الذين تروهم اخوانكم في ان انتم ليس علة لكون الصرع مشفاء عليهم ولا معلول له بل هو مناف بحسب
الظاهر وسبب بنائه عليهم وربطهم ويرد على ما ذكره هذا السيد اولاً بانه ان كريد بالايماء الى علة بناء الخبر الائمة
الى اذلة العلة ففيه انها مضمرة فيها لا تحسن اللفظ الائمة وان كريد الائمة الى علتها من جهة ان ترتب الحكم على
الوصف الذي له صلوح العلية يفيد علية لذلك الحكم ففيه ان ذلك الترتب انما يدل على علية الوصف الصلوح
لشأن الخبر لا لشأنه واسناده على انه يفوت حينئذ جعل الائمة ذريعة الى التعظيم مثلاً لان التعظيم انما يتوصل
اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه سواء اوصي الى العلية ام لا وتيا بان الظاهر ان الائمة في نفس الامر على
القاء الخبر في قوله تعان الذين يستكبرون الآية بيان سواء عاقبتهم وفي قول الشاعر ان الذي سملك السماء
البيت بيان رفعة شأن الشاعر وهكذا في الباقي لانه لما لاحظ التكلم استكبار الكفار بعث مجرود ذلك على ربط دخول
جهنم بهم ولا حظ سملك السماء حمل مجرود ذلك على ربط بناء بيت الشرف والمجد له به فان هذا بعيد جداً كما
لا يخفى على من كان له الذوق والانصاف والله تعالى اعلم فلهو من الناس من اقتضى اثره والعلامة الكمدى وافق
العلامة الشيرازي في الوجه هو العلة وخالفه في مرجع الاشارة فجعله ايراد المسند اليه موصولاً لا الائمة ورجع
لا يرد عليه ما ورد على العلامة الشيرازي لانه جعل تفرع الاعتبارات على ابرادة موصولاً وان لم يوجد ايماء
للعلة فاطردة كلامه في كل الامثلة قوله هو سوق الكلام اي كلام السكاكي وهو قوله في المقام وان يرهى بذلك
الى وجه بناء الخبر الذي تنبه عليه فنقول الذي اسنوا لهم درجات النعيم والذين كفر والهم دركات
النجيم ثم تفرع على هذا اعتباراً لطيفة بما جعل ذريعة الى التعريف بالتعظيم انتهى قوله ينادي
على فساد هذا الرأي اي يدل على فساد ما ذكره العلامة الامدي وقد ذكرناه سابقاً في شرح قوله وقد
صرح الخ في ارجاعه اليه قوله في تعريف المسند اليه اي اللفظ لان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ و
قوله ليميزه اي المسند اليه بمعنى اذلة المسند اليه لان المميز اكمل تمييزاً مما هو اذلة ففي الكلام استخيل
او حذف مضاف اي ليميز معناه قوله واما المقام الصالح الخ حاصله انه لا يؤق باسما الاشارة الى انما يمكن
مشاهدته وابصاره من الحاضر والتوسط لا في البعد الغائب قوله بواسطة الاشارة اليه حساً والاشارة
الحسية هي تخيل امتداد واصل بين الخيل وما يضير غاية امتداد وهي لا تكون الا الى محسوس مشاهد
فنسبة الاشارة الى المحسوس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة قوله الى مشاهد اي محاضر يقال
شهد اي حضره كما قال القاضي في تفسيره واصل التركيب يدل على الحضور ومراة باصل التركيب الصلح فله اصل
اعتراض على هذه العبارة بانها لا تكاد تصح لعدم الفائدة فيه اذ الظاهر ان الحار والمجور خبر مقدم وما
بعده مبتدأ مؤخر والنظم الطبعي هكذا امر اقتضى اثره من الناس ولا شك ان هذا الاخبار عار عن الفائدة كما لا يخفى فاق
عنه بان الشارح المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الحار والمجور ومبتدأ وما بعده خبره ويكون للغة
بعض الناس من يقول كذا اي كما قال العلامة الشيرازي ولا شك في كون هذا الكلام مقبولاً بالعكس حتى يريد ما يريد ويمكن
ان يقال ان الموصول مع الصلة مبتدأ مؤخر والمجور والمجور خبر مقدم كما توجه التوهم لكن لا نسلم انه لا يكون مثل هذا
الاخبار فائدة فان الاخبار عن المبتدأ المذكور بالبعضية التعجب واستعظام ان يختص ببعض الناس باتباع غيرهم مثل
هذا الكلام فانه يناق في الاشارة بجهت كان ينبغي ان لا يعد من اوصاف جنس الناس فيه انه لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد

الخبر المبني عليه امر من جنس لرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله تعالى والرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم اوشان غيره اى غير الخبر نحو قوله تعالى ان الذين كذبوا بشعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الحبيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام وهو ظاهر وقد يجعل رتبة الى الامانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه اوشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو

قوله محسوس اى مبصر يقال احسسته اى ابصرته على ما فى القاموس فيكون المعنى فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى حاضر عند المتكلم فيمكن من الاشارة اليه مبصر وقد صرح الرضى بان المحسوس معناه البصر حيث قال وبلغت بها اى اسماء الاشارة احرى التنبيه لان تعريف اسماء الاشارة فى اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم الحسية ويحيى في اوائها مجرور فينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه فلا جرم لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والوسط لا البعيد الغائب انتهى وجما التصريح انه عطف ابصاره الواقع موقع محسوس فى عبارة الشارح على مشاهدته وهو يدل على ما قلنا كما لا يخفى فما قال السيد السند هكذا وقع فى عبارة نجم الائمة والاولى ان يقال الى محسوس مشاهد يخرج بالمحسوس العقول وبالمشاهد وهو ما درك بالبصر بالفعل ما درك بسائر الحواس وما من شانه ان يدرك بالبصر لكنه ليس مدركا به لعدم حضوره ليس بشئ لانه حيل للمشاهد على البصر والمحسوس على ما يناله المحسوس قد عرفت معنى المشاهد والمحسوس فتذكره قوله الى محسوس غير مشاهد اى مبصر غير حاضر كما فى نحو تلك الجنة قوله او الى ما يستحيل احساسه اى ابصاره عادة نحو ذاك الله وذالكما معا على ربي وراى الشارح رحمه لفظه ومشاهدته اى حضوره تفهيمها على ان ما يستحيل ابصاره يستحيل حضوره والاجزاء ان يكون بحضور تاجبال لانها فى اقل ان الظاهر ايراد كمالها واذ ترك لفظه مشاهدته ليس بشئ قبل انه منقوض بالهواء والجماد فانه ما يستحيل ابصاره ولا يستحيل حضوره وايضا اللفظ يوصف بالحضور والحضور اذا كان مذكورا عن قرب مع ان الالفاظ مما يستحيل ابصارها قيل انصاف الالفاظ بالحضور العرفى لا الحقيقى والهوا لا يوجد لها عند العلوم وانما اشتها الحكماء بدلائل ابطال الخلاع ولا يعدل ان يقال ان حضور الهوا ايضا عرفى والله تعالى اعلم قوله فلتصاير كالمشاهد جواب لقوله فان اشير بها الى محسوس اى يجعل غير المشاهد كالمشاهد كعرض من الاعراض قوله وتنبئ الاشارة العقلية وهو عبارة عن التفات النفس قوله منزلة الحسية اى منزلة الاشارة الحسية لنكتة قوله لو اما الغرض الموجب او المرحم الخ يريد عليه ان كل ما اشار اليه المصنف رحمه غرض موجه لا موجب نعم قد اشار الشارح نفسه فى اخر البحث حيث قال اولانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الغرض الموجب واجيب عنه بان الاسم ان كل ما اشار اليه المصنف رحمه غرض موجه فان قصدا كل التميز وهو التميز بالقلب والعين لا يحصل الا بالسم الاشارة فيكون غرضا موجبا لا مرجحا فانهم قوله اكمل تميز فان التميز الاكمل ما يكون بالقلب والعين وهذا لا يحصل الا باسم الاشارة فان قيل ان كلام المصنف رحمه يقتضى انه اعرف من سائر المعارف وليس كذلك اجيب عنه بان العلماء اختلفوا فى ترتيب المعارف فمنهم من قال ان اسم الاشارة اعرف من سائر المعارف لما ذكرنا من ان اكل التميز وهو التميز بالقلب والعين لا يحصل الا به فان كان المصنف رحمه من هذه الطائفة فلا اشكال وان كان ممن لا يقول به كما عرفت فهو الظاهر المعلوم من مذهبه فنقول فى الجواب ان مراد المصنف رحمه انه اكمل تميز بالنسبة لما تحته من المعارف لا ما فوقه ايضا او يكون الكلام فى مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف ويمكن ان يقال انه اكمل تميزا من بعض الوجوه فانه من حيث ان فيه اشارة حسية اكل فى التميز عن غيره وان كان غيره

ان التي ضربت بيتها بحجرة لم يكوفة الجند غالت ودها غول فان ضرب البيت بكوفة
والمهاجرة اليها ايماء الى ان طويق بناء الخبر ما ينبي عن زوال المحبة وانقطاع المودة
لثرائه يحقق زوال السودة ويقهر حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر
فظهر الفرق بينه وبين الائمة وسقط احتراض المصنف رحمه الله لا يظهر فرق بينهما
فكيف يجعل الائمة ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان قوله ان الذي سمك السماء البيت
ان الذين ترونها البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه

أكمل منه من غير هذا الوجه فانهم والله تعالى اعلم قوله هذا ابو الصقر بالقياس اسم المدح والمحسن
جمع حسن على غير القياس والنسب الولد وشيبان شيبانان شيبان بن ثعلبة ابو قيسلة وشيبان ذهل
ابو قبيلة اخرى والضال بتخفيف اللام نوع من الشجر وهو السدر البري والسمك محركة نوع آخر
من الشجر وهو الغضا وهو شجرة شوال عظيم مفرد الاول الضالة ومفرد الثاني السامة ثمران قوله
هذا ابو الصقر مبتدأ وخبر ويجوز ان يكون هذا مبتدأ وابو الصقر بدل منه وبيان له قوله فردا
اماحل والعامل فيه صفة الفعل المستفاد من اسم الإشارة او حرف التنبيه اي اشير اليه او انه عليه
فردا او منصوب على المدح فعامله واجب الحد في التقدير اعني فردا او امده فردا اذ لا يشترط في
منصوب على المدح تقدير ما يدل على المدح بل المحترز عنه تقدير ما يدل على الذم فقط وخبر المبتدأ
قوله من نسل شيبان وعلى التقدير الاول هو خبر بعد خبر او حال من الخبر او خبر مبتدأ محذوف و
التقدير هو من نسل شيبان قوله بين الضال الخ حال من نسل شيبان وهو الوجه اي حال كونهم
مقيمين بين الضال الخ او من شيبان على طريقة ملة ابراهيم حنيفا فانه كما يجوز اتباع ابراهيم
بدل اتباع ملة ابراهيم كذلك يجوز ان يقال من شيبان بدل من نسل شيبان او من ابو الصقر قوله
يعنى يقيمون في البادية لتفسير لقوله بين الضال واليسلم قوله لان فقد العز في الحضر لان من كان
في الحضر تناله ذلة الحكم ومشقتهم بخلاف البادية فانهم كانوا فيها حكاما وايضا من المعلوم ان الذين
يسكنون الحضر فهم من اخلاط الناس وازالهم لانهم اتوا الى الحضر للاجارة والجارة ويجعل ان يكون
المراد بالوصف بسكنى البادية وصفهم بكمال البلاغة والفضاحة لان سكان البادية تكونهم الاغلاط
طوائف العجم يكون كلامهم سائما مما يحل بالفصاحة والشاهد في ايراد المسند اليه اسم الإشارة
لغرض تمييزه تميزا كاملا لغرض مدحه بالانفراد في المحاسن والغرض قوله او التعريض بغياوة السام
اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الإشارة لتمييزه اكتمل تمييزا والتعريض بغياوة السام مع قوله
حتى كاذ لا يدرك غير المحسوس اي بلغ في الغباوة الى انه لا يدرك غير المحسوس اي غير المدرك
بحاسة البصر الذي وضع له اسم الإشارة قوله اولئك ابائي الخ هذا من كلام الفرزدق يمجس جريرا
فانه ذكر في مكان الاجتماع للعرب الذي يجتمعون فيه ويتناشدون فيه الاشعار وقد كركل من شعوره
قومه مفارهم فمن زاد فيه ما على الاخر غلب والفرزدق ذكر في هذه القصيدة جماعة من اكابر قومه
وعند مفارهم ثم قال يخاطب جريرا اولئك ابائي الخ ومعنى البيت اولئك المذكورون في الايات
السابقة ابائي فان اخوتني فحسني بمثلهم اي اذكرني مثلهم من ابائكم اذا جمعنا جميع العرب
للمفاخرة والشاهد في قوله اولئك حيث اتى بالمسند اليه اسم الإشارة إشارة الى ان السامع وهو جريير
بغباوته لا يدرك غير المحسوس فلو قال فلان وفلان ابائي لم يكن فيه التعريض المذكور بخلاف
اولئك والله تعالى اعلم قوله هذا لامر للتمييز دفعه ما يرد ان الذي قضده وهو اطعن في نسب جريير
لا يعلم مما ذكره اللفظ فهم من قوله فحسني بمثلهم ان امثال اكابر قوم السامع موجود في قوم جريير واثباته

على الخطأ كما مر فاحسن التأمل في هذا المقام فانه من مطاوع الانظار والفاضل
العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الالهام الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو
الظاهر في قولنا ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبار
لطيفة بما جعل ذريعة الى كذا او كذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا مؤميا الى وجه
بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين
ترونها لعد ثم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في

كما يقتضيه صيغة الامر من امكان المأمور به وهو لا يتيان بمثلهم وحاصل الامر ان هذا الامر لا يقتضي
وجود الامثال في قومه بل يقتضي ان لا يوجد فان قيل يجوز ان يكون التعزيز باعتبار عدم القدرة بالاثبات
وان كان المثل موجودا فلا يحصل ما قصده اجيب بان لا يظهر وجه لعدم القدرة بالاثبات بمثلهم هم هنا غير
انفائه والذي شاهد صدق على فهم مثل ما قصد من مثل ما ذكره فافهم والله تعالى اعلم قوله ا وبيان حاله
اي انه يوتي بالسند اليه اسم اشارة لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط فقوله في القرب في معنى
البيان قوله اخذ كذا توسط دفع ما يرد من الترتيب الطبيعي يقتضي ان يذكر ذلك في الوسط كما انخفض
وحاصل الدفع ان توسط لكونه نسبة انما يتحقق بعد تحقق الطرفين لانه ما لم يعلم المبدأ والمنتهى لا يعلم
الوسط فلذا اخذ ذكره قوله فان قلت كون ذلك القرب الخ حاصل الاعتراض ظاهر وحاصل الجواب
الذي اشار اليه بقوله قلت مثله كثيرا الخ ان امثال هذا كثيرا في علم المعاني كما ذكرنا في التعريف الخ
فلا ينبغي الاقتصار في الاعتراض بالنظر الى الظاهر على هذا البحث بل ينبغي التعريض لغيره ايضا واما بالنظر الى
الواقع والحقيقة فلا اعتراض اصلا وههنا ولا في غيره من المباحث لتغاثر جهتي البحث في علم المعاني واللغة
فان التحقيق ان لاسماء الاشارة مثلا جهتين فاللغة يبحث عنها من جهة ان هذا موضوع للقرب الخ وعلم المعاني
يبحث عنها من جهة انه لوتي بهذا اذا قصد التكلم بقرب المشار اليه وهذا لقرب زائد على اصل المراد كما ذكره
في الشرح اعترض عليه بان ذلك يحصل من علم اللغة ايضا فانه اذا عرف ان هذا القريب عرفه فانه اذا قصد قرب المشار اليه
يبحث بهذا اجيب بان معرفة انه اذا قصد الخ من علم المعاني اي يقصد فيه بالذات واما معرفة ذلك من اللغة فبالتميز
فيبحث عنها اهل اللغة من حيث الوضع واهل المعاني من حيث انها مطابقة لقتضى الحال فاختلفا فافهم قوله وعلم
المعاني من حيث انه اذا اريد الخ اي وينظر علم المعاني من حيث انه اذا اريد شي قرب المسند الخ قوله وهو زائد على اصل المراد
الخ وهو المعنى الذي لا يتغير بتغير العبارات والاعتبارات كنسبة القيام الى زيد مثلا اعترض السيد السند على
استدراكه وقال فيه بحث لانهم ارادوا بالزائد على اصل المراد المعنى الزائد على المعنى الوضع للفظ الذي عبر به عن المقصود
لا المعنى الزائد على معنى لفظ اخر يمكن ان يعبر به في هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعاني الوضع لما وقع التعبير به
فكون بحثا عن المعاني الاصلية للاغاط ثم اجاب عن البحث المذكور بقوله فان قلت لعله اراد ان نقطة هذا مثلا يدل
بالوضع على اذ المسند اليه مع ملاحظة القرب واما ان التكلم قصد يد كوهايان قويه فاعرف ان هذا عن مفهومها الوضع
ثبوت الجواب المذكور بقوله قلت هذا جار في الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين واما ان التكلم قصد يد
ففيه للخطاب فاعرف ان هذا خارج عن مدلوله وضعا وايضا يزعم ان يكون ايضا قبل في الجواب ان ما ذكره السيد السند
فان قلت هو الحق وما ذكره بقوله وهذا جار في الالفاظ كلها فنحن نلتزمه ولا ضير الا يري انهم يبحثون عن علم
المسند اليه وتفسيره بغيرها وتنديره وجميع ذلك يدل على معانيه بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما
ذكره اشار من الاعتبار حصل امر زائد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني واجاب عنه الفاضل اللاهوتي
وبعض الافاضل ايضا باختصار الجواب الذي ذكره السيد السند بقوله فان قلت الخ وقوله وهذا جار
في الالفاظ كلها ممنوع بل يجري في البعض اذ ليس المقصود في البعض الاخر اذ اذارة خصوص معناه اللغوي

على مثل هذا الاعتبار في جميع التركيب اذ قصد شي لا ينفك عنها فينبغي ان يجمع على هذا الاعتبار الزائد على اصل المراد ولا يخفى بحث بهذا الالفاظ

تفسير الوجه بالعلّة كجواب عن الاشكال بما معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه
موصولا من غير اعتبار الاية فلا يلزم ان يكون في الايات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي
على فساد هذا الرأي عند المصنف وقد يقصد بالوصول الحث على التعظيم والتحقير والتزيم
او نحو ذلك كقولنا جاء الذي كرمك او اهانك او الذي سبى اولاده ونهب امواله و
قد يكون للتزيم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد
تضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراد اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به

بل افادة ما هو دائد عليه كما ستعلم مما يشتمل من حاصل ما ذكره ذلك الفاضل وهو ان مقتضيات والدواعي
التي تبين في علم المعاني بعضها مدلولات وضعية للافاداة اي متعلق بمدلول وضعي لها كالتمكلم والخطاب و
الغيبة والاحضار بعينه اذ لا بد في فهمها كون المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث هو متكلم وكذا الخطاب والغيبة
والغنى الوضع ذات موصوفة بالتكلم والخطاب والغيبة وكذا الداعي في العلم الاحضار بعينه والخص الوضع متخص
بعينه وبعضها من مستتبعات الترابط تدل عليها الافاظ بدلولات عقلية ولو بتوسط الذر والسليم
فاذا قصد البليغ افادة المعاني الوضعية او رد الافاظ الدالة عليها بالوضع وجرد الكلام عن الكيفيات الزائدة
وكان الداعي اليها افادة معانيها الاصلية كون المقام مقام تلك الافادة وحيث في زيادة معناها على اصل المراد
انها مقصورة للبليغ بخصوصها لا اقتضاء المقام لها ولذا اختار اللفظ بخصوص على ما يشاركه في افادة المحم على لغة
الخصوصية في مثل هذا الكلام هو كون اللفظ بخصوصه مختار للبليغ دون غيره والعرض الزائد هو كون
مورد الافادة ذلك المعنى بعينه لدعاء المقام له لانه اورد كيف التفرع وهذا معنى زائد على المعنى اللغوي
الذي هو الاشارة الى القريب وليس المراد ان معنى زائد بها على المراد زيادة معناها ذات المسند اليه المعبر
عنه بلفظ اخر ليس فيه الدلالة على القرب لما سبق عن الشيخ من ان الكلام الذي يداق فيه النظر ويقع به
التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود
فلا بد في البلاغة من معنى ثانوي يدل عليه اللفظ بسبب دلالة على المعنى الاولى وهما كذلك فانه للمدل
على معناه الاولى وكان الكلام واقعا من البليغ دل على انه مقصود بعينه بخلاف ما اذا وقع من غير البليغ وان
كان مستعملا في معناه اللغوي الذي هو القرب بان اشار بهذا للقريب اتفاقا غير ملاحظ لمعنى القرب بلاحظ
معنى القرب لكن لم يردع اليه المقام فانه لا يكون فيها بليغا فالحاصل ان اصل المعنى هو القرب والخصوصية
المعتبرة في اللفظ هو كونه مختارا للبليغ دون غيره والمعنى الثانوي المدلول لتلك الخصوصية هو كون ذلك
المعنى مقصودا بعينه واذا قصد البليغ افادة الخصوصية الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة في
الافاظ كالتحقير والتعظيم والتنبية على الغباوة وغير ذلك سواء كان معنى زيادة معناها على اصل المراد
اختيار البليغ هذا اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريد عنها الافادة تلك الخصوصية فظهر ان ما ذكره
الشراح لا يجري في الافاظ كلها وان قوله وهو زائد على اصل المراد الخ ليس مستند كما ذكره السبيل فان
معنى كلام السبيل انه اذا كان الزائد قصد بيان القرب لم حاجة الى اعتبار ان المزيد عليه هو الحكم على
المسند اليه المعبر عنه بشئ يوجب تصوره ايا كان فان قصد بيان القرب زائد على الحكم على المسند اليه المعبر عنه
بخصوص لفظ جذا ومحصل جواب الواصل انه ليس الزائد قصد بيان القرب بلفظ اهذا مطلقا ولو كان
غير مقصود بخصوصه حتى يكون اللفظ الدال على القرب وغيره عند المتكلم سواء بل الزائد افادة هذا المعنى
بخصوصه باختيار هذا اللفظ دون غيره مما يشاركه في افادة الحكم على ذات المسند اليه التي تكون مقصودة
لغير البليغ من استعمال لفظ القرب وقيل في الجواب عن اصل الاعتراض المصدر بقوله فان قلت كون ذا
القريب الحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت واخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا مجتمعا
لغويا وذكره ههنا توجية لما يتفرع عليه من مباحث الخواص كما ذكره الشراح في الجواب التسليمي وان جعلت

غرض اما للمقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه
 حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان
 اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصويره
 كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له والوجه
 فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكل تمييزه بقوله اي ابن الرومي
 هذا ابو الصقر فمر ان نصب على المدح والالحال في محاسنه من نسل شيبان بن الضال و

خارجة عنها بقصد هاء البلغاء بحسب مناسبة اللفاظ في قلت الحروف والكثرة والتوسط فان ذاتنا
 القرب لقلته وذلك التوسط وذلك البعد كمن حمل المعاني ولا يخفى ان اعتبار الخرج امر خارج عما اتفق عليه
 ائمة اللغة وان نود فيه ابن الجاحب لكثرة استعمال كل مقام الاخر قوله وتوسل في هذه
 المقام الخ اي لو سلم ان هذا ليس بمراد على اصل المراد فذكره في هذا المقام الخ قوله او تحقيره الخ يؤتى
 بالمسند اليه اسم اشارة قصد الى تحقيق معناه بسبب دلالة على القرب ووجه ذلك ان القرب من لوازمه
 الحقاوة يقال هذا امر قريب اي هين سهل التناول وما كان كذلك يلزمه ان يكون حقيقا وقيل القرب
 ههنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة المحل فيقل فلان قريب المحل داني المرتبة والبعد يطلق على
 ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيد الهمة ووجهه ان الشخص كلما كان اعلى قدرا واشرف
 درجته احتاج الوصول اليه الى الوسائط اكثر واشد عرفا وعادة فكانه بعيد واذا كان دني المرتبة
 كان الوصول اليه مستغنى عن الوسائط فكانه قريب فكما ان القرب والبعد نفسهما تطلق على
 دنو المرتبة وعلو القدر كذلك يطلق ما يدل على القرب والبعد اعني اسماء الاشارة على هذين
 المعنيين قوله نحو هذا الذي يدركو الهتك قاله ابو جهم لعنه الله مشيرا الى الصلوة صلى الله عليه
 وسلم واول الآية واذراك الذين كفروا ان يتخذوا لك الهوا وهذا الذي يدركو الهتك
 قائلين هذا الخ فقد اورد المسند اليه اسم اشارة موضوعا للتقريب قصد الا هانئ فكان الكفرة فيهم الله
 يقولون هذا الخ تحقير يدرك الهتك المستعظمة بنفي الاوهية عنها قوله وتعظيمه اي يؤتى بالمسند
 اليه اسم اشارة بسبب دلالة على البعد قوله تنزيلا لبعد درجته الخ جواب عما يقال ان الكتاب
 المشار اليهم حاضر فما وجه استعمال اشارة البعيد فيه قوله ذلك قال كذا انزل المشير بعد
 درجته منزلة بعد المسافة فاشار الى بعض حاضريه بلفظ البعيد كانه يشير اليه من بعيد قوله
 او تحقيره بالبعد اي يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة قصد التحقير معناه بسبب الدلالة على البعد
 فانه كما ان الاموال العظيمة من شأنه ان توجه اليه اليهم ويتطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه
 يناسب العظم القرب المكاني ويستلزمة كذا ذلك الامر التحقير من شأنه ان يلتفت الناس اليه
 ويبعدون عنه فمن هذا الوجه يكون الحقاوة مناسبة للبعد المكاني ومستلزمة له قوله تنزيلا لبعد
 عن ساحة عن الحضور الخ يعلم من ذلك انه قد يقصد التعظيم بالقرب بان ينزل ذبه من ساحة عن
 الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا
 ثم اضافة العز الى الحضور من اضافة الصفة الى الوصف اي عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين
 في الكلام استعارة بالكتابة حيث شبه الحضور بدار عزيزة واشتبه له الساحة تخيلا قوله ونفط
 ذلك الخ قصد الشارح بهذا الجود اعادة فاعلة حاصلا ان لفظ ذلك موضوع للبعد المحسوس
 بحاسة البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للحاضر الغير المحسوس لكن يستعمل مجازا للغائب
 عن حاسة البصر ومطلقا سواء كان ذاتا او معني والحاضر الغير المحسوس قوله بان يحكي عنه اولا
 ثم يشير اليه لا فينزل الحكاية عنه وتقدم ذلك كمرحلة المشاهدة وغيبته منزلة البعد

السلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد الغز في الخضر والتعز
 بغياوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اى قول الفرزدق اولئك
 ابائي فجنني بمثلهم وهذا امر للتعجب كقوله تغزفاً أو اسورة من مثله اذا جيعتني يا حمر
 الجامع أو ابيات حاله اى المسند اليه في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا او ذلك
 او ذلك نريد اخذ كذا التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذلك القرب
 وذلك للبعد وذلك للمتوسط مما يقرر في الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلوه نظر علم
 فيكون بمنزلة المشاهدة البعيد فلذلك يصح له ان يلفظ ذلك قول جاء في رجل فقال ذلك الرجل مثال الغائب
 العين قوله وضربني زيد فقال في ذلك الضرب مثال للغائب المعنى قوله لان الحكمي عنه غائب اى انما يجوز استعمال
 ذلك الموضوع للمحسوس البعيد في مثل هذا الغائب لانه لكونه غائباً كالبعيد ولتقدم ذكره صار مشاهد
 محسوساً بحاسة البصر قوله ويجوز على قلة لفظ الحاضر اى اللفظ الموضوع للقريب قوله فهو وان كان
 غائباً الخ اى انما يجوز استعمال اللفظ الموضوع للقريب المحسوس في مثل هذا الغائب الذي هو غير محسوس لانه
 لكونه غائباً غير محسوس وان كان المناسب ان يستعمل فيه اللفظ الموضوع للبعيد لانه جرى ذكره قريب
 فكانه حاضراً ينبغي ان يستعمل فيه اللفظ الموضوع للقريب الحاضر قوله وقد يدكر المعنى الحاضر
 المتقدم قال السند لسندرج قال نجم الائمة ويجوز ان يشار الى المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره بلفظ البعيد
 كما تقول بالله الطالب لغائب وذلك قسم عظيم لا فعلن قال الله تعالى كذلك يفتن الله للناس امثالهم فشر
 بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره وانما جاز ذلك لان المعنى لا يدرك بالحس حتى يشار اليه بالمشارة
 حسية فهو في حكم البعيد والاغلب في مثله ان يشار بلفظ القريب فقال وهذا قسم عظيم فانه كونه
 حاضراً ومذكوراً عن قريب بمنزلة المشاهدة لقريب بخلاف المعنى الغائب المذكور كالضرب فانه بواسطة
 كونه مذكوراً صار كالمشاهدة وبواسطة كونه غائباً صار كالبعيد ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يعبر
 بلفظ القريب لقرب ذكره وهكذا الحال في الغائب المتقدم ذكره اذا كان عينا قال واسم الاشارة لما كان
 موضوعاً لما يشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة الحسية كالشخص الغائب والمعنى
 مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية واسم الاشارة حينئذ يحتاج الى مذكور قبله فيكون كضرب
 ولجعم الى متقدم انتهى المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما أجمله الشارح رحمه الله تعالى فان قوله
 ويجوز ان يشار الى قوله بخلاف المعنى الغائب المذكور تفصيل لقول الشارح وقد يدكر المعنى الحاضر
 المتقدم ذكره حيث اشار بلفظ قد الى ان الاصل فيه الاشارة بلفظ القريب ولم يذكره صريحاً ولا علته
 وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور الى قوله اذا كان عينا تفصيل لقول الشارح ولفظ ذلك صالح
 الى قوله وقد يدكر المعنى الحاضر والتعليل المذكور فيه نقوله لان الحكمي عنه غائب قاصراً لا بد ان يضم اليه
 انه المتقدم ذكره صار كالمشاهد كما يؤخذ من عبارة الرضى وازاد السيد بالعنى في قوله الى المعنى الحاضر
 ما يقوم بغيره فلا يرد ان الاشارة في قوله وذلك قسم عظيم راجعاً الى القسم المذكور سابقاً وهو لفظ
 واراد بالحاضر ما يعده العرف حاضراً كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا بلفظه وعدم انفصاله
 عما بعده وان كان منقوصاً في نفسه فلا يرد ان المشار اليه امر منقوص فهو ماض لا حاضر وقوله بخلاف المعنى
 متعلق بقوله ويجوز ان يشار قوله وهكذا الحال اى الحال المعنى الغائب حال العين الغائب قوله واسم الاشارة
 الخ هذا الكلام لا يشاء ما هو المفهوم مما تقدم من اشتراط تقدم الذكر في جميع الاقسام الاربعة ليصح التعبير
 بالاسم الاشارة قوله او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه التكميل السامع على انه الخ قوله
 اى يراود او صاف الخ اشارة الى ان الباء داخلية على المتأخر قوله عقبه فلان الخ اثبت به ان الباء اذا
 وقعت في خيز التعقيب دخلت على المتأخر قوله عقب المشار اليه وهو الدين يؤمنون الخ يرد عليه

المعاني لانه انما يبحث عن الزوائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني
كالمباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه
من حيث ان هذا القريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه
يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ
يوجب تصوره اياك ولو سلم فذكر في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من
التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو هذا الذي

ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب حينئذ
بل المناسب ان يقال وهو التقون واجب عنه بان المراد الذات المعهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة اخلا
في الصفات خارجة عن المشار اليه واما عدم جعله المشار اليه هو التقون فبناء على ان الذين يؤمنون يمكن
ان يجعل مفصلا ومنقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء ويكون جملة اولئك
على هذا في محل الرفوع على انه خبر له وجملة الذين يؤمنون مع خبره جواب سوال كانه قيل ما بال متقين
خصوصا بالهدى وهل هم اشقاء بذلك فاجيب بالذين يؤمنون الخ فلا بد ان يكون اولئك اشارة الى
الذين الخ لا يربط النظم ويصح الجواب ويمكن ان يجعل جاريا عليه صفة له فجملة اولئك على هذا
استيناف لا محل لها وهو نتيجة الاحكام والصفات المتقدمة او جواب سوال كانه قيل ما الموصوفين
بهذه الصفات اختصوا بالهدى فالمناسب ان يشار اليه الذين يؤمنون لقربه ولكونه تجوز عليه
الصفات المذكورة بالذات واما التقون فاقصافهم بالصفات المذكورة لا تعادهم بالذين يؤمنون قوله
تنبيه واعلم ان المشار اليهم احقاء الخ وجه التنبيه ان ظاهر المقام يقتضي ايراد الضمير المتقدم المذكور وقد علم
الى اسم الاشارة لا يستدعي كمال التميز وهو انما يحصل بالصفات المتقدمة كان ايراده بمنزلة ذكر
المتن فيشعر بعلية تلك الاوصاف لما جرى عليه في اسم الاشارة اشعار بالموصوف من حيث هو
موصوف فكانه قيل اولئك الموصوفون بتلك الصفات على هذا فيكون من قبيل ترتب الحكم على الوصف
الناسب الدال على العلية بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف وليس فيه اشارة الى الصفات وان
كان متعصبا بها وقرئ بين الاتصاف بحسب نفس الامر وملاحظة الاتصاف في العبارة كما لا يخفى والله
تعالى اعلم بقوله او نحو ذلك مثال ان يقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه في مسألة تحير فيها
العقول مثله المسئلة تحققة عندك تشير الى ان المسئلة التي تحير فيها العقول كالجسوس المشاهد
عند او نحو ذلك مثل ان يقصد به تعجيب المخاطب والاستمالة كقولك مخاطبا لعمري قال من ضمنى
هناك ضربك قوله وباللام الخ اعلم ان لام التعريف على قسمين لام العهد الخادجى ولازم الحقيقة ثم لام
العهد تحتمل القسمين لان معهودها اما صريحى اى تقدم ذكره صريحا او كناية اى تقدم ذكره كناية
او على اى لم يتقدم له ذكر لكنه معلوم للمخاطب مثال الاول كاللام في الاثنى في قوله تعالى وليس الذكر
كالانثى ومثال الثاني كاللام في الذكر في القول المذكور ومثال الثالث كاللام في الامير في قولك خبر الامير
اذا لم يكن في البلد الامير واحد ولازم الحقيقة تحتمل القسمين اربعة لان مدخولها اما الحقيقة من حيث هي
هي وتسمى لام المجلس ولازم الحقيقة ايضا او من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهد
الذهنى او في ضمن جميع الافراد التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقى او
بحسب العرف وتسمى لام الاستغراق العرفى مثال الاول الرجل خير من المرأة ومثال الثاني ادخل السور
اذا لم يكن السوق معهودا ومثال الثالث نحو عالم الغيب والشهادة ومثال الرابع جمع الامير للصاغة
التي صاغت ملدة او اطوان مملكته وساقى في الشرح قوله الى حصنة من الحقيقة اى الى قدر جملة
معهودة من الحقيقة اى من افرادها لانها لا تتبع بعض واصاص المراد بالمعهودات كلام المصنف رحمه الله

يذكر اهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظم
بالبعد نحو لم ذلك الكتاب تنزيلا لبعده ورفعة محله منزلة بعد المسافة و
قد يقصد بتعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال
ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة
بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بل ان يحكى
عنه او لا تشرى اولى فهو جاني رجل فقال ذلك الرجل وضم بنى زيد فيها لاني ذلك

الحصة الموهوبة لانها الكاملة في اليهودية بالتعيين الشخصي فيه ما في التعيين الجنس مع زيادة خلاف عكسه
ولو وقع الموهوب في مقابلة نفس الحقيقة وهو ايضا يدل على ان المراد به الحصة الموهوبة والا فلا شارة
الى الموهوب متحققة في لام الجنس ايضا قوله واحد اكان لواتين او جماعة يرد عليه ان معنى هذا
العبارة سواء كانت الحصة واحدا او فردا واحدا او فردين او جماعة والحصة تكونها عبارة عن الطبيعة
حيث انها متحدة بقيد خارج عن حقيقة ما بان يعتبر التقيد بما هو تقيد لا بان يحصل الاتفاق اليه بالذات بل يعتبر
من حيث انه امر مع الطبيعة للثلاث يرجع الى ان يصير هو قيد لا تكون فردا ولا فردين ولا فردا انما لفرد عبارة عن
الركب من الطبيعة وما ينضم اليها من الشخص بناء على انه جزء من الشخص فتباينا واحدا لمتباينين
لا يجعل على الاخر واجبت عنه بان الحصة والفرد بمعنى واحد فهما متحدان من جهة ان القيد داخل في
كليهما والفرق المذكور انما هو اصطلاح اهل العقول ويدل على ما ذكرنا من الاتحاد ما قلنا الشارح في شرح الفقه
واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر حيث اطلق على الحصة الفرد قوله واحد اكان لمتباينين
قيل لك جاني رجل او رجلا فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال قوله فتقول عهدت فلانا
الح ف المراد به لازمه وهو التعيين لان ادراك الشيء وملاقاته يستلزم تعيينه الموهوب بالتعيين قوله وذلك اى
العهد والتعيين في الحصة تولد للتقدم ذكره صريحاً في هذا التقدم شرط لصحة استعماله كما في الضمير الغائب
لانه قرينة لزيادة الحصة على ما وهم لانه يلزم ان يكون استعمال العرف فيه مجازا مع ان كمال التعريف فيه
وما قيل انها قرينة لتعيين المراد لا شتر ان اسم الجنس بين الحصة ونفس الحقيقة لا قرينة على المعنى الجاني
حتى يكون مجازا ففيه ان اسم الجنس المعرف باللام موضوع للحصة للمعينة بتقدم الذكر فهو شرط شرطه
الواضع حين الوضع فيكون شرطاً للصحة الاستعمال بخلاف قرينة المشتراك انما تشرى شرطها الواضع اذ قد
تعدد ثم قيل ان المراد بالكناية معناها اللغوي اعني مقابل الصريح لا الاصطلاحى اعني ذكر لازم واللام
المزوم او عكسه وفيه انه لا وجه لنفي الكناية الاصطلاحية بل هو من احد قسمي الاستعارة الاصطلاحية
التي المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بان يكون المطلوب بها موصوفاً وذلك القسم هو ان تكون الكناية مع
واحد مثل ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر كذلك الصفة ليتوصل بها الى
ذلك الموصوف كما مثولها بقوله شعراء الضاربين بكل ابيض فحذم بواو الطاعنين مجامع الاضغان فان
مجامع الاضغان معنى ولعل كناية عن القلوب وههنا التحريك صفة مختصة بموصوف معين وهو الذكر كما يشير
اليه بقوله لكن التحريك انما كان للذكر يعنى لما كان التحريك مختصا بالذكور علم ان مطلوبها كان هو المذكور
ليس بمذكور صريحاً بل ذكره ملزومه وهو التحريك في اى وضعيتها اثنى اثنى الضمير مع كونه راجعاً الى ما لانه
دار الامر بين ماعات المراجعة والحال التي هي بمنزلة التحريك ورعاية التحريك الى لانه محط الفائد فكذلك لفظ
ما وان كان المراد دفعه ما يتوهم ههنا وهو ان كلمة ما ان كانت شاملة للذكور والاناث كما هو الحق لا يعبر عنها
من ان الذكر اشارة الى ما ذكره في قوله لانه المذكور في حينئذ انما هو لفظ عام شامل للذكور والاناث ولا يميز
بالذكور وان كل المراد به الذكر يكون من الصريح فلا يكون كناية وحاصل الذي ذكرنا لفظ ما وان كان يعبر
الذكور لانه انما هو لفظ عام اعني محملاً اليه صراحة مختصاً بالذكور فيكون مذكوراً كناية

الضرب لان الحكمي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهما الى
 هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن بجري ذكره عن قريب فكأنه
 حاضر وقد يدكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم
 عظيم لا فعلن كذا لان المعنى غير مدرك حسا فكأنه بعيد او للتنبيه أي تعريف المسند
 اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على
 عقب المشار اليهم تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعد به الى الفعل الثاني بالياء

لا صريحا ومع ما قاله ان الذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية قوله كلف وصف النادى هذا على تقدير ان
 يكون النادى هو المعروف باللام كما اشار اليه الشيخ بن الحاجب بقوله واذا نودي المعروف باللام قيل يا ايها
 الرجل فيكون النادى هو الرجل المعهود والمقصود المستفاد من الغذاء لا يحتاج الى تقدم الذكر والطلاق
 الوصف عليه كما وقع عن الشارح بناء على الظاهر والا فالنادى كما في انما هو مدلول اللام وما على ما ذهب
 اليه الشيخ الرضى من ان النادى هو اى والوصف لازالة الابهام لبيان الماهية فالتعريف للجنس لا للعهد
 فلا يكون مما نحن فيه قوله واسم الاشارة الى قال الفاضل اللاهورى لبيت شعري ما معنى كون اللام في هذا
 الرجل للعهد فانه ذكر الشيخ الرضى في بحث النادى انه لا يوصف اسم الاشارة الى اسم الجنس المعروف باللام
 اما اسم الجنس لانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والحاج الى نعت اسم الاشارة بيان ماهية التنبيه
 اليه واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتبين الفرد من افرادها قد علم من اسم التنبيه
 فلم يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت واخصر الى اى اخصر الطريق التي للتعريف هي الا
 اذ هي اقل من المضاف اليه اى فانها اخصر من التعريف بالمضاف اليه بان يقال يا ذا غلام زيد مثله
 وجه لترجيح اللام والا فيوصف بالوصول نحو بهذا لذي قال كذا اقل نقل عن الرضى في باب النعت
 وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة فخصوصية عند الواضع كما عند
 المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذاة معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان
 يقترون به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الرافضين
 موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بينه وبين وصفه لشدة احتياجه اليه واذا كان محتاجا اليه لرفع
 اللبس فلا بد ان يكون اللام في الرجل للعهد والله تعالى اعلم قوله الى نفس الحقيقة اى مع الاشارة
 الى حضورها في ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو هذه الاشارة قوله ومفهوم المسي عطف
 تفسير الحقيقة وفيه اشارة الى انه ليس المراد بالحقيقة ههنا معناها المشهور وهي الماهية المتحققة
 اى بنفسها او في ضمن افرادها في الخارج لان الامر الكلي باعتبار محققه ووجوده في الخارج يقال له حقيقة
 وباعتبار تعقله في الذهن سواء كان له وجود في الخارج او لا يقال له مفهوم فاشارة هذا التفسير الى ان المراد
 بالحقيقة المفهوم يشمل قولك العنقاء والغول فان اللام فيها جنسية ثم اضافة المفهوم الى المسي من قبيل
 اضافة الصفة الى الموصوف او ببيان ان المفهوم قد لا يكون مسمي بان لم يوضع له الاسم والسعي قد لا يكون
 مفهوم الاسم بل ما صدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل خاتمة فضة قوله من غير اعتبار ما صدق عليه
 لغير بيان لنفس الحقيقة اى من غير ملاحظة ما صدق عليه ذلك المفهوم من الافراد نحو الانسان حيوان ناطق
 والكلمة لفظ موضوع لعني مفرد لان التعريف لها هيات لا افراد وكذا اللام الدخلة على موضوع الطبيعية
 نحو الحيوان جنس واعتبر على ان لام العهد الذي هو ولا ماستغرق اعتبار فيهما الافراد معا من
 اقسام لام الحقيقة واعتبار الافراد في عدم اعتبارها فلا يجمع جعلها من فروع لام الحقيقة و
 اجيب عنه بان المراد من غير اعتبار الافراد بالنظر لاذ ان الكلام وقطع النظر عن القرائن و

فتقول عقبته بالشئ اى جعلت الشئ على عقبه على انه اى للتنبيه على ان المشألية جديري بما
يلعبه اى بعد اسم الإشارة من اجلها اى من اجل الاوصاف التي ذكرت بعدا لمشار اليه هو الذين يؤمنون بها
ويقيمون الصلوة الى قوله واثبتك على هدى من ربهم واثبتك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون
باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه باوردة اسم إشارة تنبيهها
على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد واثبتك وهو كونهم على الهدى عجلوا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم
بالاوصاف المذكورة اوله لا يكون طريق الى حضارة سوا الإشارة لجهل المتكلم والسامع باحواله او

وذلك صادق بان لا يعتبر الافراد اصلا كما في لام الحقيقة او يعتبر بواسطة الفرائض كما في لام العهد الذى ولا
الاستغراق قبله كقولك الرجل خير من المرأة اى حقيقة الرجل الملوحة ذهنا غير من حقيقة المرأة الملوحة ذهنا
ولا ينافي هذا كون بعض افراد جنس المرأة خيرا من بعض افراد جنس الرجل لان العوائق قد تمنع عما يستحقه
الجنس قوله وقد ياتي المرفوع ولم يقل قد يقيم لان الوحدة البهية مستفادة من القرينة الخارجية ولم يقصد من
المعرف باللام قوله لواحد من الافراد اى لواحد من افراد مدلوله فان كان مفردا فلو اخذ من الافراد وان كان جماعة
فلو بعد من الجماعات وان كان متنى فلو احد من التثنيات والله تعالى اعلم قوله باعتبار عهد يته في الذهن اى تعينه
فيه فالمحصل ان المعهود ابتداء للحقيقة ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحضار افرادها كان كل واحد من الافراد
معهودا وهذا فلا يرد ما قيل ان لام الحقيقة قدام التعريف ولحد من الافراد غير معرف فكيف استعملها فيه فليست
قوله لطابقة ذلك الواحد معنى للطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد واشتمال ذلك الواحد
على الحقيقة فالمعرف اليهم باعتبار مطابقة الحقيقة للمعلومة صار كانه معهود فله عهدية بهذا الاعتبار
فيسمى معهودا وهذا قوله يعنى يطلق المرفوع بلام الحقيقة المقصود من هذا الكلام دفع ما يرد على قوله و
قد ياتي الخ من ان التبادر من هذه العبارة ان المرفوع بلام الحقيقة في العهد الذى مستعمل في مجموع الماهية
والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام واردة الخاص فيكون مجازا وتخصيصا لدفع انه من قبيل الحقيقة لان
المعرف بلام الحقيقة موضوع الحقيقة وجودها انما هو وجود الافراد فاطلاق هذا المرفوع على الفرد الواحد من
الحقيقة ليس باعتبار الخصوص حتى يكون من قبيل اطلاق العام على الخاص ويكون مجازا بل باعتبار ان الحقيقة
محقيقة فيه قوله موضوع الحقيقة المنفردة في الذهن اى الموصوف بالوحدة في الذهن والربوب بالوحدة العهد و
التعين على طولية الكناية لان العهد والتعين لا يحصل بدون الوحدة اذ التعدد مستلزم للايهام قوله
كما يطلق الكلى الطبع الخ فالجاء اطلاق الكلى على فرد في كل منهما لكن المراد بالاطلاق فيما نحن فيه الذكور في

المشبه به الحمل والله تعالى اعلم قوله وذلك عند قيام قرينة الخ اى اطلاق اسم الجنس المرفوع بلام الحقيقة
على فرد موجود من الحقيقة باعتبار عهديته الخ انما يكون عند قيام قرينة على ان الحق قوله بل في بعضها اى عند قيام
قرينة على ان القصد بالحقيقة من حيث وجودها في ضمن بعض الافراد فيطلق حينئذ المرفوع بلام الحقيقة على
فرد موجود من الحقيقة لكن لا من حيث خصوص كونه فردا من الافراد بل من حيث ان الحقيقة موجودة
فيه كما سيحقيقه فالفردية ليست مما اطلق عليه اللفظ اصلا وان لم تمت باعتبار القرينة الدالة على
اعتبار الوجود فان الموجود ليس الا الفرد قوله حيث لا عهد بان يتعدا اسواق البلد ولا تعين لواحد منها
بين المتكلم والمخاطب الا انه يلزم ان يكون مفهوما السوق معلوما المتكلم والمخاطب متميزا عن غيره
متفرقا في ذهنهما والام يعنى الخطاب بالدخول فيه فافهم قوله فان قولك ادخل الخ جاصله ان قولك ادخل
قرينة على ان ليس المراد حقيقة السوق وما هيته من حيث لا استحالة الدخول في الحقيقة ولا الحقيقة في
ضمن جميع الافراد للاستحالة ايضا والعهد الخازمي مفرغ من الانتفاع فتعين ان المراد الحقيقة في ضمن بعض
الافراد لا مدح حقيقة انه موضوع لا جواب سوال وهو ان المرفوع بلام الحقيقة موضوع الحقيقة المعهودة

نحو ذلك وباللام أي تعريف المسند إليه باللام للشارح أي معهود أي إلى حصته من الحقيقة معهودة بين التكلم و
 الخاطب واحد كان أو اثنين وجماعته تقوله عهد فلا نأزاد ركنه ولحقته وذلك لتقديم ذكره صريحا أو كناية
 نحو ليس الذي كالاتي أي ليس الذي كالاتي أي امرأة عمرن كالاتي أي كالاتي التي وهبت لها
 فلا نفي شارة إلى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند إليه
 والذي كالاتي إلى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وإن كان مع اللام
 والانات لكن التحريم وهو أن يعق الولد لم يمت لبيت المقدس إنما كان للذكر ورد والانات وهو مسند إليه

في الذهن وهي مبهم في الخارج فسميته معرفة تجميع بلا مخرج مع انه لا فرق بينه وبين النكرة لأن كلاهما موضوع للمعهود
 في الذهن المهم في الخارج وماصل الجواب انه موضوع لما هو معهود في الذهن فصح اطلاقات المعرفة عليه ولا يكون الترجيح
 بلام مخرج إذا لم يكن له موضوع باعتبار الوجود وتعدده في الخارج وبمجانا حصل الفرق بينه وبين النكرة
 ايضا لأن النكرة اما موضوعة لغيره ولا بعينه كما هو من جهة موضوعها ماهية المتحدرة في الذهن لكن لا باعتبار العهد
 والتعين عند الخطاب وفي العرف المذكور اعتبار هذا العهد فافهم والله تعالى اعلم قوله للحقيقة المتحدرة أي الموضوع
 بالوحدة في الذهن فالوحدة خارجة عن الموضوع له الماهية مع التعيين وان كان التعيين سببه الوحدة وعدم التعلق
 ولو كانت الوحدة الذهنية من الموضوع له لكان الاستعمال اللفظي للماهية من حيث وجودها الخارجى مجازا غير فائدية
 هذا لبقولنا لشارة إلى صدق تعريف العرف على العرف بلام الحقيقة اعني ما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان الماهية
 الحاصلة في الذهن امر واحد لا يتعدى فيه في الذهن فكانت معينة وانما يلحقها النسخ بحسب الوجود قوله دأمت
 اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه لا باعتبارها بخصوصه والا لكان مجازا من باب إطلاق
 المطلق على المقيد من حيث انه مقيد قوله فناء التبعث المستلزم لادبها من حيث الوجود لا باعتبار الوضع بخلاف
 النكرة فان الادبها من حيثها باعتبار الوضع قوله والفرق بينه الخ لما علم مما تقدم ان العرف بلام العهد الذهني
 مستعمل في فرد من الحقيقة والنكرة ايضا كذلك بين الفرق بينهما دفعا للاشتباه وتمهيدا لقوله وهذا في
 المعنى كالنكرة الخربان الفردية في النكرة مستفادة من نفس اللفظ اذ هي موضوعة لفرد لا بعينه والعرف
 المذكور انما هو موضوع للحقيقة المتحدرة العينية في الذهن كهام والفرعية مستفادة من القرينة الخارجية
 قوله المستعمل في فرد المراد بالاستعمال الاطلاق اي يطلق على فرد لا أنه يستعمل فيه اذا استعمل في
 شيء يقتضى قصده بالاستعمال فيه بخلاف الاطلاق عليه فانه فيكون المضرورة بلا قصد وههنا كذلك
 فانه انما اطلق على الفرد لضرورة قصدا لوجود الخارجى وانما المقصود بالاستعمال الماهية التي في ضمن ذلك الفرد
 دون خصوص كونه فردا وانما سأل عن اعتنا على ما سمع في قوله قال اسد الخ قال السيد السند ان يرق بين
 اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل وانما يستقيم على
 قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها أو يسمى فردا منتشرا واما من يجعله موضوعا
 للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلمه موضوع للحقيقة المتحدرة في الذهن وانما افرقا
 من حيث ان علم الجنس يدل بوجهة على كون تلك الحقيقة معلومة معهودة عند كمال اعلام الشخصية
 تدل بوجهها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بوجهه بل بالالة ان كانت
 انتهى وهذا الفرق الأخير معنى ما قيل في الفرق بينهما ان كل واحد منهما موضوع للماهية الكلية فان لو حظ فيه
 الحضور الذهني والتعين النوعي يكون علم الجنس وان قطع النظر عن تلك الملاحظة يكون اسم الجنس والله تعالى
 اعلم قولنا اذا اطلقها على الواحد الخ فاما اردت الحقيقة فالمستعمل فيه الحقيقة والاطلاق على الواحد فاللفظ
 لم يستعمل الا فيما وضع له وهو الحقيقة لكنه في الخارج يقع على الواحد وقد عرفت الفرق بين ما يقصد
 بالاستعمال فيه وبين ما يقع اللفظ عليه في الخارج فتذكر قوله ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود
 التعدد فان الحقيقة باعتبار الوجود مبهمه تصدق على كل فرد في كل زمان اي تبعاسبب اعتبار الوجود

بلام الحقيقة الذي هو موضوع الحقيقة في الذهن على فرض موجوب الحقيقة باعتبار كونه معهود في الذهن
وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقاً لها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئ من جزئياته و
ذلك عند قيام قرينة على أن ليس لقصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث
الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق حيث
لا عهد أي في الخارج فإن قولك ادخل قرية على ما ذكرناه وتحقيقه أنه موضوع للحقيقة
المتحدة في الذهن وإنما يطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه في التعداد

بالنسبة إلى معاملة المعرفة حتى يلزم ما ذكرناه من المعارف إنما هو لكثرة معاملة المعارف معه إذ معاملة المعرفة معه بكونه
ذو حال وصفة للمعرفة وموصوفاتها ومعاملة النكرة معه بكونه موصوفاً بالجميل فقط مع انضمامها لربها بالمعارف
ما وقع صفة له من الجمال قوله ولقد أمر على لثيم الخ وتامه فضيت ثمة وقلت لا بعني في ولم يرد بالثيم الحقيقة
لتعداد الرور عليها ولا الاستغراق إذا الرور على كلى فرد من أفراد اللثام مستحيل عادة ولا المفهوم بالجميل
لقصوره عن أداء ما هو مقصود الشاعر من التمدح بالجميل والثناء والوقار في مواضع يطش فيها الوالو الخلام
السخيفة ولا يثبت فيها الأزياب العزائم الكاملة فتعين أن يكون اللام فيه للعهد الذهني وإنما قال امر
بصيغة المضارع مع أن الواقع لقوله فضيت صيغة الماضي ليدل على أن مرور الشاعر كان مستمراً فكانه قال
أمر وقتاً بعد وقت على لثيم من اللثام موصوف بسبب مستمر فلا أجازه بل لا التفات إليه وانفيه عنه وقلت
في نفسي لأنه لا يريد في بالسبب بل يريد غيري والثيم الذي الأصل والجميل ثمة هذه ثم العاطفة تزداد فيها التآذي
عطفت الجملة خاصة قوله وفي التنزيل الخ يعني أن قيل إن الشعر ليس مما يشهد به فتأهلاً واقع في القرآن وهو
لكنه كلام الله تعالى يكون في أعلى طبقات الفصاحة والبلاغة ولا يجال أحداً يقول في حقه ما قال في الشعر قوله
على أن يحمل صفة الخ بخلاف ما إذا كان حالاً فانه حينئذ لا يكون مما نحن فيه قوله وأكان اسماً موصولاً يصح أيضاً
لما كان قوله السابق لوهم أن صحة كون لا يستطيعون وصفاً المستضعفين مبني على كون اللام فيه حرف
تعريف ذم فع هذا لوهم وإن لم يكن له دخل في أصل المقصود قوله لأن الوصول أيضاً عامل الخ قال الشارح في شرح
الكشاف أن الوصول بعد اعتبار تعريفه بالصلة كالعرف باللام في استعماله الأربعة وأنه إذا استعمل في بعض
مما انصرف بالصلة كالعرف باللام العهد الذهني فيكون معرفة بالنظر إلى مدلوله لكون التعريف فيه المجتهد في
حكم النكرة بالنظر إلى البعوضة المبهمة المستفادة من خارج وهو القرينة في تعامل معاملتها قوله لا توقيت
فيه الخ لا تعين يقال وثقت إذا حدد وعين فإن تعين الحوادث بالآوقات وحاصل المعنى أنه لم يرد بالذين
العتبت عليهم قوماً باعتبار كمال النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين فصح توصيفه بغيرهم
كونه نكرة وإن كان مضاًفاً إلى المعرفة لتوغل في الإبهام وقد يجعل معرفة بناء على شهارة المنعم عليه بمعايرته
للمغضوب عليهم فيتعرف حينئذ كما في قولك عليك بالحركة غير السكون فعلى هذا الوجه أيضاً يجعله وصفاً
للموصول سواء كان فيه توقيت وتعين بأن يفهم بقوم مخصوص وهم الذين ذكرناهم سابقاً كما هو المشهور
عندهم أولاً فإنه قلت العرف بلام الحقيقة الخ إلا عارض استفسار قوله قلت بل حقيقة أي ليس هو
بجار كما قيل بل هو حقيقة أذ لم يستعمل إلا فيما وضع له الخ اعترض السيد للسند على هذا الجواب حيث قال
يرد عليه أن اسم الجنس عند ما كان موضوعاً لواحد من أحواله فإذا عرف بلام الحقيقة لا يريد به
مفهوم المسمى من غير اعتبار ما يصدق عليه من الأفراد كما ذكره فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازاً
قطعا سواء فهم هناك تعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة كما في نحو ادخل السوق أولم يفهم كما في مقام
التعريف إلا أن ندى أن المجموع للركب من اسم الجنس واللام موضوع بأزاء الحقيقة وضعا آخر مغايراً لوصف
مفردية وفيه بعد هـ

باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت أسامة و لقيت أسدا فأسد موضوع لواحد من احاد جنسه واطلاقه على الواحد اطلاقا على اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فاما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنها فكذلك النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة والمجرد واللام بالنظر الى القرينة سواء

وبعبارة ابن بشار بن يحيى بن علي ما تقرر عندهم من ان المعرف بلام الجنس حقيقة في الماهية من حيث هي واذا كان كذلك فلا شك ان استعماله في الفرد لوجود الحقيقة فيه لا بخصوصه يكون حقيقة على ما بينه في الفن الثاني من ان استعمال المطلق في اللقيد من حيث انه مما يصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كاطلاق الانسان على زيد والحاصل ان اعتراض السيد نايرد على ما تقرر عندهم انما صراعتا من ان المعرف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في الماهية من حيث هي بعد ان يكون اسم الجنس موضوعا للفرد وانتشر ولا يرد له على الجواب المذكور تمام ثلاثا يذهب وهما ان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية الخلوطة وبينهما من التغاير ما لا يخفى فينبغي ان يكون هجاء لايك قد عرفت استعماله فيه هو الماهية لا بشرط متى كما انما هي الموضوع له طالعنا المنتشر انما افهم من القرينة والله تعالى اعلم قوله مستفهم هل يفي بحث الاستعارة ذكره هناك انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومته فهو ليس من الجانبي شيء كما اذا ريت زيدا افقلت لريت انسانا او رجلا فلفظ انسان او رجلا لم يستعمل الا فيما وضع له لكن قد وقع في الخارج على زيد وكذا لفظ الانسان في قولنا الانسان حيوان ناطق فهذا الكلام يدل على ان العلم اذا اطلق على الخاص باعتبار خصوصه يكون مجازا قوله لم يدل صحة الاستثناء لزم اي الاستثناء التصرفي قوله الا الله آمنوا هذا دليل ان كون اللام ههنا للاستغراق وحاصله ان المستثنى منه كالانسان يجب ان يكون المراد به كل فرد دلوا يريد به الحقيقة لما احصى الاستثناء للأفراد لعدم تناول اللفظ لها ولو اريد به بعض من الافراد مبهم لما احصى الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه والبعض المعين غير مدفعين ارادة جميع الافراد وهو المدعى قال بعض اصحاب الحواشي صرح الشارح في حواشي الهداية بان الاستثناء لا يمنع كون اللام للجنس لان مجرد الشمول والتناول كاف في صحة الاستثناء وهذا لقد حصل في الجنس ايضا والله تعالى اعلم قوله وتحقيقة او اللفظ نحو اشارة الى الدليل الالهي وحاصله انتفاء قرينة الماهية والبعضية وهذا كاف في كون اللام للاستغراق اذا كان المقام خطايا واذا كان استدلاليا كالذي بصد المصنف ضرورة لابد للمعمل على الاستغراق من وجود قرينة فذلك تعرض لوجودها ايضا ههنا بقوله بدليل صحة الاستثناء الخ فان الاستثناء قرينة ارادة العموم وما قيل ان هذا القول لدفع عموم ان العموم ثبت بصحة الاستثناء وصحة يتوقف على العموم فيلزم الدور ففيه انه لا وجه لهذا التوهم اذ العموم لا يتوقف على صحة الاستثناء بل صحته من امارات العموم والله تعالى اعلم قوله بما اعتبار وجوده هاهنا في الخارج كما في المثال المذكور فان حقيقة الانسان ليست بمتصفة بالجنس وان هو ظاهر قوله اذ لا واسطة بينهما في الخارج بخلاف الذين ظاهروا واسطة نفس الحقيقة قوله فاذا الذين البعضية لعدم دليلها الخ يعني ان انتفاء البعضية لعدم الدليل كاف في كون اللام للاستغراق والحاصل ان انتفاء قرينة الماهية والبعضية كما اشار الى الاول سابقا بقوله ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجوده هاهنا في الخارج الخ والثاني كما ذكره بهذا القول كيف في كون اللام للاستغراق سواء كان هناك قرينة اخرى كما في المثال المذكور ولا يكون قوله ولا خلا ينظر صاحب الكشاف الخ اي الى ان اللام لما اشار بها الى الحقيقة من حيث تحققها في ضمن جملة الافراد المسماة بلام اللام الاستغراق من افراد لأم الجنس ينظر صاحب الكشاف حيث اطلق على اللام في قوله تعالى ان الانسان لخي خسر وفي قوله تعالى ان الله يحب المحسنين انما الجنس ولا يفت في كونها

وبالنظر إلى انفسها مختلفان واليه لشار يقول وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوع مبتدأ وذا حال وصف للمعرفة وموصوفها ولو نحو ذلك كعلم الجنس وهذه الأحكام اللفظية على التي ضطرتهما الحكم بكونه معرفة وكونه سامة علما حتى تكفوا ما تكلفوا ويعلم بذلك من تفرير كلامه عن الضمير في قوله وقد يلقى إلى المعرف بلام الحقيقة أولى من عودة إلى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ أيضا وكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا في وصف بالجميل كقوله ولقد امر على التميم يسبى وفي التنزيل كنز الحما على سفار على الجبل

لا استغراق فعلم أن لام الاستغراق من أفراد الجنس قوله وكثيرا ما يطلقه الحاصل انه قد يطلق لام الجنس على القسم وهي لام الطبيعة التي قصد بها الفهوم والحقيقة كما يطلق على القسم هذه الثلاثة قوله كما ذكرنا في اللام في العهد الذي فان للراد بها ههنا القسم دون المقسماته شامل للاستغراق فلا يصح الشئ لقوله دون الاستغراق قوله والمحصل ان اسم الجنس لعرف الخ بيان لاقسام لام التعريف وتمهيد لورود الاعتراض التي قوله ونحوه علم الجنس الخ فان الحضور الذهني والتعريف النوعي مقترن كليهما والفرق بينهما انهما من جهة علم الجنس يدل على حضور الماهية وتعيينها بالذهن بوجهه والعرف يدل عليه باللام قوله واما على حصة معينة فالمدلول للفظ ههنا نفس الفرد بقطع النظر عن الماهية قوله ونحوه علم الشخص فان كلا واحد منهما مشترك في كونه حصة معينة من الحقيقة والفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس والعرف بلام الحقيقة وقد مر فتذكر ايضا المعرف باللام كثيرا لا يدل على العهوية الشخصية بخلاف علم الشخص قوله واما على حصة غير معينة أي من جهة كونها حصة لمن حيث تحقق الحقيقة فيها أي في قوله ومثله النكرة فالمراد انه يطلق عن ذلك باعتبار القرينة لانه مستعمل فيه وقد مر الفرق بين الاطلاق والاستعمال فتذكر قوله ومثله النكرة كخلافان المراد بكواحد منهما بعض غير معين من الحقيقة والفرق بينهما ان المعرف بلام العهد الذهني موضوع الحقيقة والتعريف والبعضية مستفاد من القرينة كالدخول في قولنا أدخل السوق بخلاف النكرة فانها موضوعة للبعض من الطبيعة فارادة البعض في النكرة بنفس اللفظ وفي المعرف المذكور بالقرينة قوله ومثله كواضاف إلى النكرة مضافا إلى كل واحد منهما أي ما تله كل مضافا إلى النكرة اما المباشرة فلا كل واحد منهما أي راد به كل فرد من أفراد الحقيقة واما الفرق بينهما فلا ان المعرف بلام الاستغراق اشار إلى تعيين الحقيقة التي في ضمن جميع الأفراد دون الثاني وفائدة التقييد احتراز عن المضاف للفرد العربي فانه يكون لاستغراق الاجزاء الأفراد بخلاف المضاف للجمع للمعرف فانه لا يستغراق افراد ما اضيف اليه كالمضاف للمذكر قوله ولا يخفى في تمهيد بعضها عن بعض أي لا يخفى في تمهيد بعض هذه التامة عن بعض كما عرفت قوله التي تعريف الحقيقة فانه ان فصل الخ هذا تصريح بالاعتراض الممهد له وحاصله عدم تميز تعريف القسم الاول من اقسام لام الحقيقة اما من احد اقسام تعريف لام العهد الخارجي وهو العهد العلمي المذكور في قول الشارح وقد يستغنى عن تقديم ذكره لعلم الخاطب بالعهر في هذا القسم حاضره في الذهني ومعتبر حضوره فيه واما من اسماء الاحناس التي ليس فيها دلالة على البعضية والكلية كما فصل في الشارح وعلى هذا فقوله في الجواب التي لان النظري للمعروف في معبرين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة التي النظر فيها إلى نفس الماهية والمفهوم أي من غير نظر إلى الأفراد كما يدل عليه كلامه في المختصر واخص لا شكل فيه لان القسم الاول من تعريف لام الحقيقة لا ينظر فيه إلى الأفراد وقيل المراد بتعريف الحقيقة تعريف الحقيقة بأقسامها فيشكل عليه قوله المذكور لانه قد ينظر في مدخل لام الحقيقة الأفراد كما في العهد الذهني والاستغراق فكيف يصح قوله المذكور ان يقال النظر في العهد الذهني والاستغراق انما يكون من القرينة وخارج من اصل الوضع فليتأمل والله اعلم قوله فمورد جمع وذكر في الاول مثال لام الجنس الذي لا دلالة فيه والثاني مثال للمعرف بلام الحقيقة قوله وجوابه اننا انسلم الخ حاصل الجواب اختيار الشئ الثاني وبيان الفرق بين تعريف لام العهد الخارجي العلمي وبين تعريف الحقيقة كما ذكره الشارح في الشرح واعترض عليه السيد لسنده بل حاصله ان ما هو اعترض

صفة الحكماء وفيه الاستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله
لا يستطيعون صفة للمستضعفين والرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف
التعريف فليس بشئ بعينه كذا في الكشف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما
سند كره عن قريب وان كان اسما موصولا فيهم ايضا لان الموصولا ايضا عامل معاملة هذا الموصوف كما ذكرنا
الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقولهم ولقد مر على اللئيم يسبني فيصح ان تقع النكرة
اعني قوله غير الغضوب عليهم وصفه فان قلت لعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس لا اطلاقا له واحد كما

السكاكي فهو غير مندفع فان مقصوده انه ان اشير بلام الحقيقة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يميز معنى تعريف الحقيقة عن
معنى تعريف العهد الخارجي لان معنى تعريف انما هو الحضور في الذهن وهو مشترك بينهما لا امتياز بينهما فيه واما ان الحاضر في الذهن
الفرق او الاخر لا وفي الاخر لا هية فهو اختلاف راجع الى معروض التعريف اعني الحاضر الى نفسه فلو سمى الحضور في حلا
تعريف عهد وفي الاخر تعريف جنس كان مجزئا اصطلاحا ولا كلام فيه واما الكلام في تحقيق معنى التعريف الجنسي وثبوت حقيقة
ملاحة بتميزها عن تعريف العهد الخارجي وذلك يحصل بما ذكره اجيب بان مقصود الشارح انهم ما ادعوا الفرق بين تعريف العهد
وبين تعريف الحقيقة الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا المحصر فيهما بان
المشار اليه ان كان هو المحصر فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فالما أصلان الشارح يقول ان التميز بينهما ليس
في معنى التعريف بل التميز بينهما بحسب الاضافة فقط ولذا لم يذكر التميز الذي قال به البعض وهو ان يقال في جنس السكاكي
ان اردت بعدا التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فاللازمة ممنوعة كيف والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة
وفي الاخر المحصر وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فاستفاء التالي وبطلانه ممنوع وكيف لا امتياز في معنى التعريف
ولا معنى للتعريف الا التميز والاشارة وتبقي الجواب بهذا الوجه عند فاعلم ان الظاهر في الجواب ان يقال بالتميز لا بالعدم
فان الشارح المحقق سلك جلالة التحقيق وسكت عن التردد اعلم ان على ظهور انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا
بحسب الاضافة والله تعالى اعلم قوله وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة الخريد عليه ان الجواب
المدكور انما هو جواب باختبار الشر الثاني كما عرفت فهو بصدد بيان الفرق بين المعرفتين اعني للعرف بلام الحقيقة والعرف
بلام العهد الخارجي فشحله ببيان الفرق بين المعرفة والنكرة شغلا ليعني وهو كما ترى اجيب عنه ببيان الجواب عن
الاعتراض المذكور فيتم والمقصود من هذا العبارة جواب سؤال مقدور وهو انه امان ان يكون الحضور الذي هو معتبر في
اسماء الاجناس النكرة او لا يكون فعلى الاول لا يكون فرق بينهما وبين المعارف بلام الحقيقة وعلى الثاني يلزم ان يكون
الخطاب به لخطأ با ما لا يعلمه الخطيب فاشارة الى دفعه باننا نختار الشر الثاني ولا نسلم اللازمة لانه فرق بين عدم
اعتبار الشئ وبين اعتبار عدمه فلا يكون عدم اعتبار الحضور الذي هو في اسماء الاجناس النكرات اعتبارا لعدم اعتبارها
حتى يلزم ما ذكره وقيل في تقرير الاعتراض انه لما كان الحضور الذي هو غير معتبر في اسماء الاجناس النكرات و
معتبر في المعارف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الجنس عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشارة الى دفعه بان عدم
اعتبار الحضور كما في الاسماء الاجناس النكرة باعتبار عدمه والمناقاة انما هو بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه
لا غير ولا يخفى ما فيه فانه المناسب حينئذ ان يترك الشرح رحمه الله تعالى قوله وهذا المعنى غير معتبر في اسم
الجنس لنكرة لان المعتاض معترف به حيث قال لما كان الحضور الذي هو غير معتبر في اسماء الاجناس النكرات
ان عدم اعتبار الشئ الخ وان يراد بالنكرة واليس فيه الة التعريف لاما فيه تنوين التذكير لانه يدخل اللام
يسقط التنوين الدال على عدم الحضور فكيف يلزم اجتماع المتنافيين فلا يجزئ السؤال وهذه الالفة
بعيدة اذ ليس في عبارة الشارح ما يدل على هذا المراد والله تعالى اعلم قوله وهو اي الاستعراق يعني من حيث
هو في خصوص المسند اليه فلا يراد عليان المثال غير مطابق لما مثله به فان الغيب في المثال الاول مجرور
والصائغ في المثال الثاني مفعول به لا مسند اليه

في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلا حقيقة ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا في ما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلبة لانها على ذلك المعنى وقصد رادته منها وانت اذا اطلقت لمعرف والعلم المذكورين على الواحد فاما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجوه وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا في ما وضع له وسيظهر هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد لمعرف المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان نفي خبر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافعال بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي

قوله وهو ان يراد كل فرد مما يتناول له الخبر يد عليه ان الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ فلا يصح تعريف احد هاتما الاخر واجبة بان الارادة سبب للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو ان اطلاق السبب والارادة المسبب قوله مما يتناول اللفظ بحسب اللغة يد عليه انه اذا اريد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب وضع الشعر او بحسب المعروف الخاص يلزم ان لا يكون الاستغراق حقيقيا وليس كذلك فالظاهر ان يعرف الاستغراق الحقيقة والعرفي بما به عرف فيها السبب المسند في شرح المفتاح وهو ان الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولاً واعاطة مع غيره من بعض الافراد وغير العرفي المسمى بالحقيقة ما يكون شمولاً واعاطة لجميع الافراد بحسب الامر اجيب عنه بان ذكر اللغة على سبيل التمثيل والمراد بحسب اللغة او الشعر او اصطلاح الخاص عمن ان يكون بحسب المعنى الحقيقي والمجازي وانما اقتصر على اللغة لكونه الاصل قولاً في كل غيب اي غائب عن قوله وشهادة اي شاهد لتأويله بحسب متفاهم العرف اي ما يفهمه العرف العام قوله الصاعقة جمع صائغ واصطاع صموة ككامل وكلمة قلبت الواو والفاء لتعريفها وانفتاح ما قبلها قوله فانقلت الصاعقة جمع صائغ التي حاصله ان المثال الغير مطابق للمثاله الا على مذهب المازني فان اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف عنده وهو مذهب ضعيف فان المذهب المنصور ان اللام الداخلة على اسم المفعول واسم الفاعل واسم المفعول مطلقاً اسم موصول بل اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول الذين كانا بمعنى الحدوث انما هو اسم موصول عند غير المازني وحرف تعريف عنده واما اسم الفاعل واسم المفعول الذين كانا بمعنى الدوام فاللام الداخلة عليها حرف تعريف بالاتفاق والصائغ من هذا القبيل وكلامهم في هذا اللقاع يدل على ما ذكرنا حيث قالوا هذه الصلوة اللام الداخلة عليها فعل في صورت الاسم فلا بد من معنى الحدوث اذا حدثت معتبر في الفعل فاعلم من هذا انها الشكوان فعلين في صورت الاسم الا اذا قصد بهما الحدوث واما انما قصد بهما الدوام والنبوة كانا اسمين حقيقة ولو سلم ان المذهب المنصور ان اللام الداخلة عليها مطلقاً اسم موصول وان الخلاف بين المازني وغيره في اسم الفاعل واسم المفعول مطلقاً وان اللام في الصائغ اسم موصول لا حرف تعريف فالتشابه ايضا لا حاجة لصحة الى البناء على القول الضعيف وهو قول المازني لان مراد المصنف رحمه الله مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف وغيره قوله ياتي للاستغراق فان المصنف لم يعرف باللام مجدي معارضة والاصل فيه العهد والجنس قوله كرم الذين ياتونهم الخ فان المراد كل فرد من الاهل ناسب ليزال استثناء الذي شرهه دخول المستثنى في المستثنى منه قطعاً قوله واستغراق المفعول اشمل الخ ينبغي ان يعرف ان الاستغراق يكون عبارة عن الاحاطة لا تعد فيه في ذاته بل يتعد بحسب الات والاتفاظ المقتضية له فالتقصية المذكورة شخصية على التقدير الاول وهو ظاهر وكيفية على التقدير الثاني كما سبق تصريحه الشارح بان اضافة المصدر يفيد المحصور وليست بجملة كما سبق لي بعض الاماها اذ متشبه عدم الفرق بين عبارة المصنف هذا وبين عبارة المفتاح فانه يدل على جزئية الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل وبين العبارتين بون بعيد وعلى التقديرين يرد عليه ان قولنا لا يراد هذا المصنف كماله وقولنا

شرط دخول المشتكى في المشتكى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه اللفظ لا ادعى الحقيقة باعتبار وجهها في
الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد وبعضها اذا واسطة بينهما في الخارج فلا يمكن للبعض عدم دليلها
وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صفة الكشف حيث يطلق الامم الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في
قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه الجنس في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس في تناول
كل محسن وكثيرا ما يطلق علم ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر في اللام في الجملة للجنس دون الاستغراق والخاص
ان اسم الجنس المعروف باللام ما لا يطلق على نفس الحقيقة من غير نظري ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف
الجنس بالحقيقة ونحو علم الجنس ساقط على حقيقة معينة وهو العهد الذي هو مثله النكرة كرجل وامرأة كل الافراد

هذا الجنس لشبه كل رجال اشمل من قولنا لا يرفع هذا الرجل العظيم كل رجل وقولنا هذا الجنس يشبه كل رجلين
قولنا جاء في كل رجل ليس باشمل من قولنا جاء في كل رجل بل هما متساويان فبطلت القضية المذكورة كلمة
وتثبت الدعوى الكلية اجبت بها ان الحكم المذكور انما هو بحسب اصل الوضع والنظر في المطلوب المطالب
كما يرشدك اليه تعليل الشارح بقوله لانه يتناول كل واحد واحد الخ لان تناول معناه دلالة اللفظ على ما
وضع له مطابقة لما كان بطريق الزوم والقام فلا ينافي تخلفه في بعض الصور بمعونة المقام كما في المثال الاخير
لانك تعتبر الافراد كلها جماعات بحيث لا يخرج فردا اذا اعتبرت افراد المائتين جماعات خمسة خمسة
سبعة مثلا فتكون استغراق المفرد في القول المذكور مساو لاستغراق الجمع في قولنا جاء في كل رجل بمعنى المقام و
كذا لا ينافي تخلفه في بعض الصور بحسب استلزام الحكم على الكل الحكم على كل واحد او بالعكس كما في المثالين
الاولين هذا ما ذكره بعض الفضلاء وليت شعري ان القضية المذكورة كيف تكون شخصية نظرا لثلاثة الموضوع
اعني الاستغراق وما ذكره انه لا تعدد فيه في ذاته لانه القاطعة وهو شئ واحد مسلم لكن لم يثبت كونه واحدا
بالشخص حتى تكون القضية شخصية ولعل كلامه وجه لم احصله قوله انما يتناول اثنين اثنين الخ لان الاستغراق
معناه شمول افراد مدلول اللفظ ومدلول الصيغة التثنية الاثنان وصيغة الجمع الجماعة كما ان مدلول صيغة
المفرد هو الواحد توحيه انك اذا قلت لارجل في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في فرد سواء كان
الفرد مفردا او كان من اجزاء الشيء او من اجزاء الجمع واما اذا قلت لارجلين او لارجل في الدار فقد نفيت الحقيقة
باعتبار تحققها في اثنين اثنين في التثنية او ثلاثة ثلاثة في الجمع وهذا لا ينافي وجودها في فرد باعتبار
الشيء او فرد فردين باعتبار الجمع فيحصل ان استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد واستغراق المثني يشمل
كل اثنين اثنين واستغراق المجموع يشمل كل جماعة جماعة قوله بدليل صحة لارجل في الدار الخ اقصم
البيان على ذكر الجمع لانفراد حال المثني منه ولم يبيكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين كما في قوله تعالى ان تنوبا
الى الله فقد صبغت قومك فذكر الجمع متضمن لذكر التثنية بخلاف التثنية فانه لا يطلق على الجمع فذكره عاد
عن ذكر الجمع قوله واما اورد البيان الذي يعني انه لما ادعى ان استغراق المفرد اشمل من استغراق المثني والجمع اورد
بيانه في جمع ومفرد متفيين بلا التافهة الجنس لانها نص في الاستغراق فنحو لارجل لا يصح ان يخرج منه اصلا ونحو لارجلين
مع نصوصية في الاستغراق اذا جاز ان يخرج عنه واحد واثنان جاز في غيره من المجموع بطريق الاولى فيقتصر
بدل ذلك ثبوت المدعى فان قلت كيف يكون نحو لارجلان نصا في الاستغراق مع جواز خروج واحد واثنين منه واما
ما ذكره الشارح في الشرح من النصوصية فلعله مخصوص بالنكرة المفردة قلت لارجلان نص في استغراق افراد
مدلوله وهي الجماعات ولا يخرج عنه شئ منها وخروج الواحد والاثنين لا يضر لان الاستغراق كما مر معناه
شمول افراد مدلول اللفظ والواحد والاثنين ليسا من افراد مدلول صيغة الجمع كما ان لارجلان نص في استغراق
افراد مدلول هذا اللفظ وهي الاحاد فلا يخرج عنه شئ منها وحمل كلام الشارح على تخصيص النصوصية بالخير
لم باطل

ما منها واحد او اثنين او جمعا وهو العهد الذي هو مثله النكرة كرجل وامرأة كل الافراد

وهو الاستغراق وشمله كإضافته إلى النكرة والخفاء في تميز بعضها من بعض لا في تعريف الحقيقة فإنه قصد الإشارة
إلى ما هيته من حيث هي لم يميزوا أسماء الجناس التي ليست بينهما دلالة على البعضية والكلية فخرجي وذكرى و
الرجع والذكرى وإن قصد الإشارة إليهما باعتبار حضورهما في الذهن لم يميز عن تعريف العهد هذا حاصل
الاشكال الذي يورده هذا المفتاح على هذا المقام وجوابه أنا لا نسلم علم تميز عن تعريف العهد على هذا
التقدير لأن النظر في المعهول إلى فرد معين أو اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة فإن النظر فيها إلى نفس الماهية
والفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس لكونه وعلما اعتبار الشيء
ليس باعتبار لونه وهو إلى استغراق ضرب حقيقته وهو أن يترك فرد ما يتناول اللفظ بحسب اللغة فهو عالم
الغيب الشهادة أي كوثيق شهادة وعرفي وهو أن يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف
كقولنا جبر الامير الصاعقة أي صاعقة بلد أو مملكته لأنه المفهوم صرفا للصاعقة الدنيا فانقلت للصاعقة جمع
صاغرو اللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لغير تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبني على مذهبه

ون ملوكه بقوله وأما إذا كانت النكرة مع من ظاهرة فهو من بيا نصوصية لا التي لنفي الجنس في الاستغراق مشترك بين
دين الجمع فانقلت الخفاء في صحة قولنا لا رجل في الدار الزيد ولا رجل فيها الا الزيد ون فلا يكون شئ منها أي من
النكرة المفردة المنفية والجمع النكر النفي نضافي استغراق افراد مدلوله لأن افراد المدلول في الاول الاما د
في الثاني الجماعات وقد خرج بعض الافراد في كل منهما بالاستثناء قلت الاستثناء لا يوجب تخصيصا لأن الاستثناء
اخراج عن الحكم دون المدلول كما هو مذهب الجمهور توضيح ما ان الاستثناء انما هو خارج عن الحكم عن النسبة النفسية
كانه قبل الحكم بعدم وجود رجل في الدار الا الزيد فانما الحكم بعدم وجوده فيها على قياس ما ذكره في قوله على عطف
الا ثلاثة كأنه قبل الحكم بان له عشرة الثلاثة لا الحكم بانها له فيكون المستثنى منه باق على عمومها وأما على مذهب
من جعل المستثنى مستعملا فيما سوى المستثنى فجاز الاستثناء قرينة عليه فالعنى الحقيقي في القول
المدكور عشرة موصوفة باخراج الثلاثة ولا شك ان العشرة الخارج منها ثلاثة عشرة والباقي بعد
الاستثناء سبعة فيكون استعمالها فيها مجازا لعدم ايجابها التخصيص ظاهرا في تخصيص في استعمال اللفظ في
المعنى العام ولا استعمال فيه ههنا وأما على مذهب من قال ان مجموع المستثنى منه والمستثنى موضوع لما سواه
بالوضع التركيبي كانه وضع لفظ سبعة مثلا للعدد الخصوص وعشرة الثلاثة ايضا موضوع له فلا يستثنى
منه عند مجتنب هذا الوضع بمنزلة نراء زيد لا معنى له فضلا عن التخصيص والله تعالى اعلم ثم اعترض
على الشارح بان عبارة المتن ليست نضافي لا التي لنفي الجنس فحمله المتألمين على لا التي لنفي الجنس مما لا وجه
له اذ يجوز ان تكون في كلا الوضعين لا المشبهة بليس فيستلزم حينئذ من منطوقه ان الفرد المستغرق
ظاهر اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا ويعلم منه بالانزاع شبهة المفرد المستغرق نضافي على الجملة المستغرق
ظاهرا والصورتان الباقيتان يعلمان بالمقايضة ايضا لانه لا تفاوت في نفس الاستغراق ويجوز ان
تكون الاولى لنفي الجنس والثانية المشبهة بليس فيفيد بمنطوقه ان الفرد المستغرق ظاهر اشمل
من الجمع المستغرق نضافي ويلزم من ذلك ان المفرد المستغرق نضافي اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا

اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا
اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا
اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا
اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا
اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا
اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا
اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا
اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا
اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا
اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا

بمخرج لا وورد برقم ختم

واجيب عن

ذلك محمدا بن محمد

قلت الخلاف بيننا هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث
لا أنهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذه العمل وان كان بمعنى المضي
واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصانع والحائك
فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام صاحب
الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد مطلق
الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي

واجب عن الاعتراض المذكور بان عبارة المتن وان لم تكن نصا في كون لا في المثالب لنفي الجنس الا ان
كتابه لما كان مأخوذا من المفتاح وكذا الايضاح المصنف لم يبرز له الشرح للتخصيص وعبارة ما هو قوله
بدليل انه لا يصدق لا رجل في الدار في نفس الجنس اذا كان فيها رجل او رجلان ويصدق لا رجلان في
الدار يدل على ان لا في المثال المذكور هي التي لنفي الجنس حل الشارح في عبارة المتن على ما يفهم من
الايضاح والمفتاح وفيه ان عبارة ما لا تنصيص فيه بان كلمة لا في المثال المذكور لنفي الجنس فانه
يجوز ان يكون معناه لا رجل في الدار اذا استعمل في الجنس احترازا عما اذا استعمل في نفي الوحدة
فانه لا عموم له حيث يدعى ان يكون في نفي الجنس دون نفي الجنس وحيث لا يصح الاستدلال
بما في المفتاح والايضاح والحق ان كلام الشارح رد لا غير عليه لان مقصوده ان الاستغراق بلا
التي لنفي الجنس واضح غاية الوضوح فالاستشهاد بما ادعى لكونه نصا في المقصود وان اقتضاح
شبهة المدعى حاصل بهذا البتة اذ الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق الحاصل بحرف النفي وغيره
وبين الظاهر والمنصوص في مفهوم الاستغراق انما الفرق بين ادوات الاستغراق وبين
احتماله لغير الاستغراق وعدمه **قوله** ظاهرة في عدم الاستغراق لان معنى تنكير الشيء
شياعه في امته دكونه بعضا مجهولا من جملة **قوله** وقد تستعمل فيه مجازا - من قبيل اطلاق
الحاص وادادة العام - **قوله** بيان ذلك - اي بيان ان أي اداة النفي تفيد النصوصية في
الاستغراق وايضا لا تفيد **قوله** في سياق النفي - اي بغير الالتي لنفي الجنس **قوله** وانتهى
لا تضر احد **قوله** والاستغراق - نحو اقتضاب احد **قوله** ما جاء في رجل ببارجلان - فان قوله
بل رجلان يدل على عدم الاستغراق وهو ظاهر **قوله** يا اهل ذا المعنى الخ تمامه ولا فقيم ما بقيتم
ضراء المعنى المنزل ووقيتهم على صيغة المجهول اي حفظتم والمعنى يا اهل ذا المنزل وذاكم الله
من جميع الشرور وقد يقال عموم الشر بنا على تأويل وقيتهم بالنفي اي لا اصابكم والقرينة المشعة
بذلك اعادة النفي في قوله ولا فقيم **قوله** واما اذا كانت النكرة مع من الخ ذكر الشيخ الرضي ان
كلمة من هذه وكانت رائدة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان اصلها من الا بتدائية لما زيد
استغراق الجنس ابتداء من الجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي
لكونه غير محدد وكانه قيل ما جاء في من هذا الجنس واحدا الى ما لا يتناهي **قوله** او مقدرة في
اشارة الى ما ذكره الصفاة في توجيه بناء اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه متضمن للمعنى
اعنى من و بهذا يظهر ان الاستغراق ليس ينص في الاستغراق لعدم كلمة من المفيدة للا
استغراق في اللفظ او في التقدير **قوله** والى هذا اشار صاحب الكشاف الخ اي الى ان المفيد للا
استغراق انما هو تحقق كلمة من في اللفظ او في التقدير والتقدير موجب للبناء وكون النكرة
المنفية بغير الالتي لنفي الجنس ليست ينص في الاستغراق بل انما هي ظاهرة فيه وتحتل عدده اشار صاحب
الكشاف في تفسير قوله تعالى لا ريب فيه حيث قال ان ضارة الخ **قوله**

للاستغراق نحو الكرم الذين يا تو تك الازيد واضرب القائمين الاعمر وا
وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره
اشمل من استغراق المثني والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد
من الافراد واستغراق المثني انما يتناول كل اثنين اثنين ولا يتناول
خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا يتناول
خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لارجال في الدار اذا كانت

توجب الاستغراق - فان البناء على الفتح يدل على تضمنه كلمة من المفيدة للاستغراق بخلاف الرفع
ولما صل ان لا التي لنفي الجنس نفس فاما الاستغراق بخلاف لا التي بمعنى ليس فانها ظاهرة وليست
بنفس فيه فان خلاف قولنا ليس رجل في الدار يدل على الجنس والوحدة المطلقة فيهما
يقصد بنفسه في الجنس المتصف بتلك الوحدة فيكون عاما ظاهرا في استغراقه وربما يقصد
في الوحدة المقابلة للتعدد فلا يكون من العموم في شيء **قوله** ولما قل ان يقول ان حاصله
اعتراض على قول المصنف واستغراق المفرد ان بان الذي ان استغراق المفرد سواء
كان بحرف التعريف او بغيره اشمل من استغراق الجمع والبيان المذكور لا يجري الا في
الشيء المنفعية كما فصله الشارح في الشرح فلا يتم التخصيص في هذه المنع في الحقيقة منع واستغراق
الدليل الذي يتم بقوله فلا نسلم ذلك في المعارف باللام وقد يفرض المنع المشار اليه بقوله
لو سلم كون استغراق المفرد ان يقال كما ان رجل في قوله ليس رجل في الدار يدل على الجنس
والوحدة المطلقة وربما يقصد بنفسه في الجنس المتصف بتلك الوحدة فيكون عاما ظاهرا في
في استغراقه وربما يقصد في الوحدة المقابلة للتعدد فلا يكون من العموم في شيء كما سلف
كذلك انما رجال في قوله لارجال في الدار يدل على الجنس والجمعية وربما يقصد بنفسه في الجنس
مطلقا كان الجمعية قد بطلت على قياس المعارف باللام فلا يكون حيث قد فرق بينه وبين
لا رجل وربما يقصد به في القيد الذي هو الجمعية ويكون الجنس ثابتا على صفة الوحدة
والاثنيتية فلا يكون من العموم في شيء **قوله** بل الجمع المحلى انما اعراض عن المنع واثباته
للمساواة بينهما استظهارا فاندفع اليراد بان قوله المذكور دعوى وليست وظيفة
المنع وحاصل الدفع انه اعراض عن المنع وقصد اثبات المساوات تقوية للمنع وليس
الاثبات مقصودا بذاته **قوله** مثل المفرد - فان لام الجنس اذا دخلت على جمع بطل منه
معنى الجمعية فصار حكم المفرد فيكون كل منها شمول فرد فرد وان كان بينهما فرق من جهة
ان المفرد المستغرق لا يستثنى منه الا الواحد بخلاف الجمع المستغرق فانه يستثنى منه
الواحد والاثنان والجماعة وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات
الاكل واحد منهم فالحاصل ان المفرد لا يستثنى منه الا الواحد فلا يقال الرجل يرفع
هذا الحجى الا الزيد بن او لا ثلاثكم معا وكذا لا يستثنى من المثني الا المثني واما لجمع
فيصير استثناء الواحد والمثنى والمجموع منه نحو لقيت الا الزيد بن او الازيد او اذا كان ذلك
لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضوع يستعمل بمعنى منكم مضاف اليه كل مفرد وفرد
فمعنى لقيت العلماء الازيد اكل عالم وكل عالمين وكل علماء والسر في ذلك ان الجمع
المستغرق مستعمل للجنس المطلق اي من غير اعتبار معنى الجمعية كذا نقل عن شيخ
الروضة والله تعالى اعلم **قوله** مع امتناع قوله جازي كل جماعة من العلماء ان يعترض
عليه بانه لا فرق بين المثال المذكور او لا اعني قولنا جاء في القوم الازيد وبين هذا المثال
وصحة استثناء الواحد في المثال الاول لا يدل على ارادة كل واحد من الجمع المحلى باللام

فيها رجل اورجلان دون لارجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل
اورجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في
الاستغراق بيان ذلك ان النكوة في سياق النفي والنهاي والاستغراق
ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا لا
عند قيام قرينة نحو ما جاء في رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم
الاستغراق والنكوة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد

لان القوم مفرد لفظا جمع معنى لانه اسم الجماعة من الرجال فان استغراقه يكون بمعنى
كل قوم فلا يصح استثناء الواحد منه الا باعتبار ان مجيئي القوم يستلزم مجيئي زيد كما
صح به الشارح في التلويح ان الاستثناء في جاء في القوم الا زيد باعتبار ان مجيئي الجميع
يستلزم مجيئي كل واحد واحد وبهذا الاعتبار ايضا يصح الاستثناء الواحد في قولنا
جاء في كل جماعة من العلماء الخ بان يراد كل فرد من كل جماعة لان مجيئي الجماعة يستلزم
مجيئي افرادها فيصح كما يصح في قولهم له على عشرة الا واحد اي كل جزء من
العشرة وفي قولك ضربت زيدا الاراسه اي كل عضو منه واجيب عنه
بان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه كما في قولهم المذكور اعني له على عشرة
الا واحد او قولهم ضربت زيدا الاراسه فان الاستثناء فيهما بالنظر الى الاجزاء
ولا شك في صحة ذلك حول المستثنى في المستثنى منه او يكون الحكم بالنظر الى الجزئيات
كما في المثال الاول والثاني ولا شك ان زيد ليس من جزئيات جماعة فلا استثناء
منه وفي المثال الاول وان لم يكن زيد من افراد القوم لانه اسم الجماعة من الرجال
وزيد ليس من افراد الجماعة الا ان القوم لما كان موضوعا لجماعة من الرجال
خاصة فكان ذلك لفظ الرجال كانه قال جاء في الرجال الا زيد او قد تقر بان
دخول لا الجنس على الجمع يبطل معنى الجمعية وتصير مفردا حكما ولا شك في دخول
المستثنى في المستثنى منه حينئذ فيصح الاستثناء المنصل واقعه الفرق بين
المثالين والله تعالى اعلم قوله فاقيل المفرد الخ استفسار لما ذكره في الاستظهار
بقوله بل الجمع المحلي بلام الاستغراق الخ حاصله انه كيف يصح ما ذكره الائمة
وانه مخالف لمقتضى القياس وهو ان الجمع دال على الجنس مع الجمعية فخالفه
كحال المفرد فكما ان المفرد المستغرق يكون لاستيعاب الاحاد كذلك الجمع يكون
لاستيعاب الجماعات فلا يكون استغراقه مثل استغراق المفرد بل يكون
استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع اذ يكون معنى قولنا جاء في الرجال
جاء في كل جمع من الرجال وهذا الالينا في خروج الواحد والاثنين بخلاف
المفرد فله قلنا لو سلم فلا يمكن الخ فيه اشارة الى المنع وحاصله اننا نسلم ان
الجمع لا يقتضي الاستيعاب اجموع لان الجمع مع اللام موضوع للجنس المطلق
من غير اعتبار معنى الجمعية بمعنى ان مدلوله الافراد من حيث هي لا بقيد
الانفراد ولا بقيد الاجتماع بل ان الجمع المنكر انما يدل على اضافة دلالة التكرار
بمعنى العطف وبعد دخول خوف الاستغراق لم تحدث له سوى الاستغراق
في معناها على ما كان عليه والحاصل ان الجمع لتضعيف المفرد فمعنى الجمع المعروف

تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمة خير من جوادة قليلا
في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى
وقيةم شرا واما اذا كانت النكوة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من
رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى
لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلا والى هذا
اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قرأة لا ريب فيه بالفتح

باللام او الاضافة جميع الافراد وان الحكم في الجمع المعروف الغير المحصور انما هو على الاحاد وقد
نقد بعضهم ان الجمع يحذف الجمع كالمجمع بلفظ الجمع فتعاطف المفردات بمنزلة الجمع حتى في وصف
الجمعية فالجمعية معناها التعدد لا الاجتماع في زمان او مكان والاستغراق انما هو في الافراد
المتعددة لا في الجماعات فهو كالاستغراق في المفرد سواء بسواء يدل على ذلك انه متى جرد
المفرد عن معنى الوحدة بعنى اعتبار عدم آخر معه صار مدلوله مدلول الجمع ووصف
بنعت الجمع فصيغة الجمع لا تدل على اكثرهما تدل عليه العطف بالواو وانت اذا قلت جاء زيد
وعمر وذكرو هكذا ان استغرت جميع الاحاد لم يكن الحكم الاعلى الا فراد فالجمع انما هو
اختصار للعطف وانما غرضهم التعبير بلفظ الجمع نعم الجمع يتناول الاحاد دفعة بخلاف العطف
بالواو فلذا صح الاستثناء من الاول دون الثاني وقيل في تقرير المنع المشار اليه بقوله
قلنا لو سلم انما لا نسلم ان الجمع لا يقتضى الاستيعاب الجموع ووجهه انه على هذا يتكسر التكرار
في مفهوم الجمع المستغرق فان الثلاثة مثلا جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة
والخمس وما خواتمها فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون
معتبرا في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد من الجماعة ايضا كان تكرارها محضا ولذا اتى الائمة
يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالجمع من حيث هو مجموع كما في قوله لرجل
عندى درهم حيث حكموا انه اقترار بدرهم واحد لكل بخلاف قوله لكل رجل عندى درهم
فانه اقترار لكل رجل بدرهم والمعنى الاول اكثر استعلا من الثاني فكانه قد بطل عنه معنى الجمعية
وصار للجنسية وحيد لا شك في مماثلة الاستغراقين ووجه ما قاله الائمة ويمكن ان يقال
ان معنى الجمع المعروف كل جماعة جماعة بشرط ان لا يتداخل الجماعات واجزاؤها هذا عن
التكرار في شرح المفتاح واما الجمع المستغرق فقياسه على المفرد يقتضى تناوله كل جماعة
جماعة وحيد بشرط ان لا يتداخل الجماعات واجزاؤها هذا عن التكرار فاذا اعتبر
جماعة كثلاثة مثلا لم يعتبر تلك الثلاثة ولا اجزاؤها في جماعة اخرى والله تعالى اعلم
قوله فان رخصوا الخ جواب عما ذكره بقوله فلا يمكن خروج الواحد والاثنيين الخ حاصله
ان دخول واحد مع اثنين لا يقتضى ثبوت الحكم لكل واحد منها لجواز ان يكون ثبوت الحكم
للمجموع من حيث هو مجموع لا لكل فرد فرد فدخل فيه ما خذ مع الاثنين لا يستلزم
لدخوله فيه من حيث هو فيكون استغراق المفرد اشمل لشموله مثل هذا الواحد بخلاف
استغراق الجمع فانه لا يمتد في خروج مثله **قوله** حتى يصح جاءني جمع من الرجال الخ ينصب
يصح على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد فهو مرتبط بقوله لكل فرد
في قوله دون كل فرد **قوله** بل هو اولى المسئلة - وهو ان الجمع المحلى بالام الاستغراق بل يشمل
الافراد كلها كما يقول الشارح ام لا كما قال المصنف رحمه السالك **قوله** فظهر بطلان الخ

توجب الاستغراق وبالواقع تجوزة ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق
المفرد اشمل في النكوة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى
بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول
والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في
التنزيل من هذا القبيل نحو اني اعلم غيب السموة والارض وعلم آدم
الاسماء كلها واخذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين

اي اذا ثبت ان الجمع والمفرد متساويان في العم ظهر بطلان ما ذكره صاحب الحق له
لصحة الحق متعلق بمحدود اي ذالا يحصل بصيغة الجمع لصحة ومن الجوع به من البعض لان ومن
الجوع عبارة عن زوال قوة الجوع ولا شك انه يمكن به من البعض وزوال قوته ثم عبارة
المفتاح ههنا يحتمل انه حل الجمع المستغرق على الجوع من حيث هو مجموع كما هو الظاهر من ايراد
لفظ الجوع في قوله لصحة ومن الجوع الزوال لا شك ان ثبوت ومن الجوع من حيث هو مجموع لا يستلزم
ومن كل فرد منه يحتمل انه حل الجمع المستغرق على كل جماعة جماعة كما هو الظاهر من قوله بعد
ان استغراق المفرد اشمل ولا شك ايضا ان ثبوت الوحدانية بجاعة لا يستلزم ثبوتها لكل واحد منها
ورد الشارح بتوجيه علم الوجهين معا اذ المتبادر من ومن العظام ثبوت الوحدانية لكل واحد منهما
لا ثبوتها لكل جماعة منها او لكلها من حيث هو كل فلا فرق في شمول الوحدانية للعظام فردا
بين ومن العظام ومن العظم وقد يجاب بان مراد صاحب المفتاح انه لم يقل ومن العظام
لكل يتوهم انه من اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز في الاسناد او في المستند على منطقتهم
فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيداً فانه مجاز مشهور وتوسع شائع والاشهر في
الجواب ان يقال مراد صاحب المفتاح ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في الكل من حيث هو كل
ثم ومن الجوع كما هو عبارة عن زوال قوة الجوع ولا شك انه يمكن به من البعض وزوال قوة البعض فلو قيل
ومن العظام لم يتحقق شمول الوحدانية لكل عظم بطريق القطع فليس مراد صاحب المفتاح بالشمول في قوله
لطلب شمول الوحدانية الاشمول القطعي ورد بان ارادة هذا المعنى بعيد من كلامه غاية البعد
لانه فرع هذا الكلام على ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع حيث قال ومن هذا يعرف
لطف ما يحكيه الله تعالى عن زكريا على نبينا وعليه الصلوة والسلام رب اني ومن العظم مني
وهو ومن العظم حيث توصل باختصار اللفظ الى الاطناب في معناه ولا شك ان قوله بعد
يفتضى انه من حيث الافراد والمجعية لا من حيث ارادة الجوع والا لم يكن المفرد اشمل والله
تعالى اعلم **قوله** وذلك لاننا لا نسلم الحق بطلان ما ذكره صاحب المفتاح ثابت لاننا لا نسلم
قوله بل الوجوه في افراد العظم التي ليس اقرب او العظم ما ذكره صاحب المفتاح بل الوجوه في افراد
ما ذكره صاحب الكشف **قوله** فانظر الى نفى ما يقابله الحق والمقابل للملكية والشمول هو البهنية
مثلا انما يقال جاء في العم كلهم لمن يتوهم ان الجاني بعضهم لا كلهم فكذلك ههنا العظام بصيغة
الجمع فان قصد اصابة الوحدانية كل عظم انما يكون اذا توهم ان الوحدانية بعض العظام لا كلها
قوله وهذا المعنى غير مناسب للمقام لان السامع هو الله تعالى والشك مستحيل منه وايضا
المقام مقام الابهال والتضرع فالمناسب له ان يقال ان الوحدانية قد اصاب لما هو قوام البدن
واشد ما توكل منه الجسد فكيف ما عدا ذلك ان الوحدانية اصاب كل العظام ولم يجز ج منه واحد
منها فانه وان كان المعنيان متلازمان لكانتا متغايرتان في المقصد **قوله** فهذا الكلام -

وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك
ولهذا جمل خلاف نحو جاء في القوم او العلماء الا زيد او الازيد
مع امتناع قولك جاء في كل جماعة من العلماء الا زيد اعلى سبيل
الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع
لا يقتضي الا استيعاب المجموع حتى ان معنى قولنا جاء في الرجال
جاء في كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد الاثنين بخلاف المفرد

اي كلام صاحب الكشاف صريح في ان دهنت العظام في تمهيد الرد على الرد في حيث قال لامناقا
بين الكلامين كما صرح به الشارح بقوله وتوهم بعضهم انه لا منافات في اي وان كان بينهما
من في من جهة ان صاحب المفتاح حل اللام في العظم على الاستغراق وصاحب الكشاف حمل على
الجنس ثم الظاهر ان مبني توهم المتوهم حل لفظ كليهما في قول صاحب الكشاف انه لم يوجع
منه بعض عظامه ولكن كليهما في معنى مجموعهما فيكون معناه انه لو جمع لكان القصد الى ان
بمجموع العظام من حيث هو مجموع اصا به الوهن وان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ويورد
عليه ان الجمع المعرف باللام على تقدير حمله على الكل من حيث هو كل انما يفيد ان الحكم للكل اعم من
ان يكون باعتبار كل جزء او باعتبار بعض الاجزاء فكيف يصح على هذا التقدير قوله لكان القصد
الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن والجواب ان هذا الافادة مبينة على ما مر من ان القيد
في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله والمقابل للكل من حيث هو كل في كل فرد فيفيد انه لم يصب كل عظم
قوله وذلك قوله وذلك اي كون قلة التدبر في كلام القوم منشأ لهذا التوهم ثابتة لان افادة الجمع
الحمل باللام قوله فعلق الحكم بكل فرد في اي دون المجموع كما فهم المتوهم ودون كل جماعة جماعة
كما فهم عامة الناس قوله يتناول كل محسن - يورد عليه ان هذا التعليل يناقض لما سبق وهو
ان استغراق المفرد اشمل من استغراق المجموع في النكرة المنفية ومما ثل لا استغراقه في العرف
باللام وهذا الكلام صريح في ان استغراق المجموع المعرف اشمل من استغراق المفرد المعرف
واجيب عنه بان المراد بالمدكور فيما سبق انه اذا تحقق الاستغراقان فاستغراق المفرد
يكون اشمل من استغراق المجموع او مما ثل له ولم يقصد انه لا بد من ان يكون اللام الداخلة
على المفرد للاستغراق البتة فمدا المعطل انه جمع يستناول كل محسن تناولا ظاهرا لما في
صيغة الجمع من الاشارة الى العموم بخلاف ما اذا افرد وقيل يجب المحسن فانه يحتمل الجنس
اي ماهية المحسن فهو ليس صريحا في التناول قوله على معنى ما يريد ان يبين على انه العموم
السلب لا سلب العموم قوله لا احد من خلقه - اي لعالم من العالمين فلا يرد ان هذا العبارة
صريح في ان العالم يطلق على كل فرد وليس كذلك بل هو اسم لمجموع ما سوى الله تعالى ويطلق
على كل جنس من اجناس العالم مع تفيد فيقال العالم المحسوس وغير المحسوس فلا احتياج الى
ان يجاب بان هذا المعنى انما استفيد من خصوص الموضع لا لان العالم اطلق على كل فرد بل لان
عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشي من احادهم قوله فما سمي بالعالم - اي مما اطلق
عليه لفظ العالم من قبيل اطلاق الكلي على الافراد لانه مشترك معنى لا لفظا كما يتوهم من ظاهر
قوله مما سمي بالعالم حتى يكون اطلاقه على كل جنس من اجناسه من قبيل اطلاق اللفظ
على المعاني المتباعدة التي ليس بينهما معنى واحد مشترك فيه كاطلاق لفظ العين على الشخص
وغيرها من المعاني قوله يعنى واخر في دفع لما يتوهم من ان الشمول المذكور لا يتوقف

قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين
 آخوين من الاحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير
 ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل
 في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من
 الرجال باعتبار مجيئي فردا فردا فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر
 بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه

استفادته على ايراد صيغة الجمع بل لو افرد العالم وعرف بلام الاستغراق يكون شاملا ايضا
 لكل جنس مما يطلق عليه هذا اللفظ مما يكون من افراد ما سوى الله تعالى وحاصل الدفع ان الا من
 كما ذكر من استفادة الشمول المذكور على تقدير ايراد صيغة المفرد والمعرف بلام الاستغراق
 الا انه فرق بين استفادة الشمول المذكور من ايراد صيغة الجمع وبين استفادته من ايراد
 صيغة المفرد فان الاول قطعي بخلاف الثاني وذا لك لان العالم يطلق على مجموع ما سوى الله
 تعالى وقد غلب استعماله بهذا المعنى في هذا العالم المحسوس الشاهد لالف النفس بالمحسوسات
 فيجوز ان يتوهم ان يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المشاهد المحسوس بان
 لا يكون اللام للاستغراق بل للعهد بخلاف ما سلمين فانه لا يمكن حمله على المجموع لان الجمعية
 صارفة عنه فلا بد ان يراد كل جنس ليفيد الشمول بطريق القطع والله تعالى اعلم **قوله**
 واليخفى عليك فساده ما قيل في مقصود هذا القائل اعتراض على من استشهد بقول صاحب
 الكشف على ان استغراق الجموع مثل استغراق المفرد بان المستشهد لا خوف له على ما اراد
 صاحب الكشف فان مقصوده ان استغراق المفرد وان كان اشمل من استغراق الجموع
 الا ان العدد دل ههنا عن ايراد صيغة المفرد الى الجمع للتنبيه على ان العالم اجناس مختلفة
 لان المعاني المختلفة لا شتر اكفاني مفهوم اسم يقتضي ان يعبر عنها بلفظ واحد ومن حيث
 اختلافها يقتضي ان يعبر عن كل منها بلفظ على عدة فروع الجهتان بصيغة الجمع فانهما لفظ
 واحد صورة والفاظ متعددة معنى فحينئذ يفهم من صيغة الجمع استيعاب الاجناس
 والاحاطة بهما ان المفرد يفهم منها شمول الاحاد والاحاطة بهما فلا يصح الاستشهاد
 بقوله فافهم والله تعالى اعلم **قوله** لان المفرد يفيد شمول في بعض ان عالم موضوع لما
 يعلم به الصانع اى لهذا المفهوم سواء كان هو في الواقع جنسا واحدا او اجناسا مختلفة
 فاذا قيل العالم وعرف باللام استغراق جميع افراد ذلك المفهوم بواسطة ان يراد الجنس
 في ضمن جميع افراد من غير دلالة على انها افراد اجناس مختلفة او افراد جنس واحد
 بخلاف ما اذا جمع فانه يدل على انه اجناس مختلفة **قوله** وذا لك لانه اذا لم يكن الجمع في
 اى فساده ما قيل ثابت لانه اذا لم يكن الجمع في حاصله ان القائل المذكور ان كان استغراق
 المفرد اشمل من استغراق الجموع فلم يجز الجمع مفيد لتعلق الحكم بكل ما سمي بالمفرد
 الا لم يكن استغراق المفرد اشمل من استغراقه فان اشتملية باعتبار انه يدخل فيه كل ما
 سمي بالعالم وهو الاجناس بخلاف العالمين فانه يجوز ان يخرج عنه واحد او اثنتان
قوله فظهر هذا الا تخافت - اى ليس القول بان استغراق المفرد اشمل من استغراق
 الجموع كما وقع عن القائل المذكور مع قوله بان الجمع يفيد شمول الاجناس من الاتدافع وقضا
 فافهم والله تعالى اعلم **قوله** وايضا لدلالة في لان كلام صاحب الكشف صريح في ان العدد

ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن للعظام فردا فردا الصحة حصوله من
المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغته الجمع
نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد
فرد ولا يصح ذاك في المفرد وذاك لاننا لانسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار
وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان
الواحد هو الذي عليه معنى الجنسية وقصدنا الى ان هذا الجنس الذي

عن صيغة المفرد الى الجمع يكون شاملا لكل واحد مما سمي بالعالم ولو كان مراد صاحب الكشاف
ما ذكره هذا القائل كان المناسب له ان يقول بدله قوله يشمل كل جنس مما سمي بالعالم قوله
ليدل على ان ما سمي بالعالم اجناس مختلفة - وان لم يصح في نفس الامر ان كون العالم اجناسا
مختلفة وان كان محالاً نزاع فيه الا انه لا دلالة للجمعية على ذاك بل مقتضى الجمعية انما هو
شمول ما سمي بمفردة سواء كان اجناسا او لا **قوله** وكذا اما قيل ان العاليتين ما هيات اخرى
اي وكذا لا يخفى فساد ما قيل مقصود هذا القائل ايضا ان الاستشهاد بقول صاحب الكشاف
على ان استغراق الجمع المعروف مثل استغراق المفرد لا يكاد يصح فان معنى قول صاحب الكشاف
يشمل كل جنس مما سمي بالعالم يشمل كل جنس يخالف الاخر في الماهية ولا شك في دلالة الجمعية
على هذا المعنى دون المفرد فان العالمين جمع عالم الذي مدلوله جنس ما من الاجناس فيتناول
كل جنس بخلاف عالم المعروف باللام فان مدلوله جنس واحد فعند دخول ال يستغرق افراد
ذاك الجنس فقط فيتناول الافراد المتفقة والقول بان استغراق المفرد اشمل من استغراق
المجموع انما هو في غير نحو العالم والعالمين مما كان المفرد فيه موضوعا لجنس جنس من الانفاس
اذ لا يتناول بالاطلاق ما في اطلاق آخر ولا يخفى ما فيه فان العالم بدون التقييد لا يستعمل
الا في القدر المشترك او المجموع كما صرح به فمن اين اختص باحد جنس واحد **قوله**
بجلاف العظام - فانه لا وجه للعدول عن العظم الى العظام اذ العظام ليست باجناس مختلفة
حتى يشار اليها بالجمعية والمفرد هو الاصل فلذا اورد والله تعالى اعلم **قوله** وذاك لان هذه التفقة
اي فساد القول المذكور ثابت لان هذه التفقة اي التفقة بين ما كان ما هيات مختلفة حيث
يجمع وبين غير حيث يفرد ولو كان له افراد لا يؤدي بها عقل ولا نقل من فوسان اللغة
لان الجمع يتناول الافراد المشتركة في مفهوم مفردة وهذا هو المراد من قيد الجنسية
المعتبرة في تعريف الجمع واما ان تلك الافراد ما هيات مختلفة او امور متفقة فلا اعتبار به
اصلا فاما ان الجمع والمفرد اذا استغراقا يتناولان الاحاد المتفقة كذلك يتناولان المختلفة
فالفرق تقسم فالوجه في ايراد العظم مفردا او ايراد العالمين جمعا ما فهمه الشارح من
كلام الكشاف وقد مر فتذكر **قوله** وبالحكمة فالقول **قوله** فان قيل ان اراد ان كل جمع كذا
فمنوع بل انما يستقيم في المجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل من احاد مفردا
وان اراد الجزئية فنسلم لكنها عين مدعى صاحب المفتاح فانه لا يدعى الجزئية اجيب
باختيار الشق الثاني وليس هذا الكلام ناظرا الى الورد على صاحب المفتاح بل على من حكم
بان الجمع مطلقا لا يقتضي الاستيعاب المجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين وفيه
ان نظير الشارح **بقوله** فلا وجه لرفض جميع خالفك ان ينافي ما ذكره هذا القائل في الجواب
ويكن ان يقال مقصود الشارح هو الورد على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضي استيعاب المجموع

هو العود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكما القصد
الى معنى آخر وهو انه لم يكن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت
العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى
كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى
نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت
العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض

لكن منثني هذا القول انما هو صدور الكلام عن صاحب المفتاح فالشارح يقول انه لا يخلو لاصد ان
يغتر بكلام صدر عن صاحب المفتاح وهو ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع
بعد نقل اتفاق الاثمة بافادته الجمع الحكم بكل واحد من الافراد كما ذكره في الشرح لان الاحق
ايقتدى بالاثمة لا به وحده اذ هي اللفظة الغريبة عن جمهور الاثمة للاعتداد به فتأمل والله
تعالى اعلم **قوله** نعم فرق بين المفرد والجمع الخ قيل يرد عليه ان الكلام كان في الفرق بين المفرد
والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه في جانب القلة ليس بينهما كما يدل عليه
تمثيله بقوله تعالى ان يأكله الذئب فان اللام فيه ليس للاستغراق وكيف يعبر اذ لا واحد
من المفرد المستغرق اجيب عنه بان هذا بيان للفرق بين المفرد والجمعي والجمع المعرف
بلام الجنس لا المستغرق وانما التفريق انما هو بالنظر الى مجرد اطلاق لام الجنس على الاستغراق
والعهد ورجبانه مخالف لسوق كلام الشارح في باطل في نفسه اما الاول فلان قوله نعم
وقوله من وجه آخر حيث وصف الوجه بالآخرية شاهدا صدق على المقصود بيان الفرق
بين ما نفي الفرق بينهما وجه غير ما ذكره وهو المفرد والجمع المعرف فان بلام الاستغراق واما الثاني
فلان الجمع المعرف بلام الجنس تبطل عنه معنى الجمعية ويراد منه الواحد ولا يجوز اذ اذ جمع الجنس
منه وقد قال الشارح صالح لان يراد به جميع الجنس فالارادة الجنس مناف لذا انك اذا اراد
الا عند تعدد الاستغراق على ما صرح به في التوضيح حتى لو قال يتزوج النساء يحصل البس يتزوج
واحدة لا متنازع الاستغراق ههنا على ما لا يخفى والحق انه اراد بالجمع المعرف بلام الجنس في قوله
نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر هو الجمع المستغرق لانه حقيقة ذاك
لانه ليس لها هيئة من حيث هي لما فاة الجمعية لذا لا اعتبار بالافراد فيها ولا لبعض الافراد
اي سواء كان خارجيا او ذهنيا لعدم قرينة ذاك حتى يترجح بتعيين الكل لئلا يلزم الترجيح
بلا وجه وحاصل الفرق ان المفرد المستغرق صالح لان يراد به جميع الافراد وان يراد به بعضها
الى الواحد بان يخصه حتى يبقى تحت واحد بخلاف الجمع فانه صالح لان يراد به جميع الجنس
وان يراد به بعضه بان يخصه بالبعض لكن لا يجوز تخصيصه الى الواحد لان التخصيص
اذا نه العوم الطاري من ال فلا بد من بقا اصل المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة
وهو متحقق في الواحد وفي الجمع الجنس مع الجمعية واقلها ثلاثة اشياء على اختلاف
الرايين في رجال في جاء في الرجال بعد ما كان مدلوله جامعة من الرجال وضع وضعاً
آخر تركيبيا لمعنى كل جماعة كما ان رجلا في جاء في الرجل بعد ما كان موضوعا الواحد من
الرجال وضع وضعاً آخر تركيبيا لمعنى كل رجل فاذا اخصص وازيل عومه الطاري
زال معنى الوحدة في المفرد بالرة وزال معنى الكلية في الجمع لان ذاك هو الطاري لا بد من بقا
اصل المعنى وهو اصل الجمع والا لكان نسخا لا تخصيصا كما ذكره الشارح في التلويح

وكلام المفتاح صريح في أنه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام
دون كل فردا لتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم أنه لا منافاة بينهما
بناء على أن مراد صاحب الكشف أنه لو جمع العظم لكان القصد إلى أن بعض
عظامه مما لم يصبه الوهن إنما أصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي
خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر
وذلك لأن افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم

وعليه طبق أئمة الأصول والمفصل أنه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن فرقا بينهما في جانب القلة
وقد عرفت مما ذكر أن المراد بقول الشارح يراد في الموضعين معنى قوله أن المفرد صالح لأن يراد
الفرق وقوله وان يراد به ما بالجمع بعضه لا إلى واحد من التخصيص لأن اللفظ مستعمل في المفرد
في الواحد وفي الجمع في ثلاثة مفاوئ لأن الكلام في الاستعمال الحقيقي بدليل قول الشارح
بأن بعد فتح قولهم يراد الحق الذي عليه أكثر الأصوليين أن العام المخصوص حقيقة في جميع
الأفراد والتخصيص إنما هو استخراج من الحكم لأن التناول اللفظي قوله كما في قوله تعالى
ان يا كلدة الذئب - هذا تمثيل لإرادة البعق وان كان اللام في الذئب للعهد الذهني قوله
فلان ذئب في تناول الجمعية في الجنس إلى أن ذئب الجمع في تناوله الجمعية في الجنس
كوزان المفرد في تناوله الجنسية يعنى كما أن المعارف شامل لا يتحقق فيه الجنس كذلك الجمع
في المعارف يتناول الجنس مع كونه معروضا للجمعية فيجوز تخصيص المفرد إلى الواحد إذا الجنس كما
أنه يتحقق في الكل كذلك هو متحقق في البعض إلى الواحد والجمعية إنما هو في جملة الجنس لا في
أحد واحد أنه فيجوز تخصيصه إلى الواحد فالجواب أن الجنس مع وصف الجمعية في شمول الجمع
في المعارف له بمنزلة الواحد في شمول المفرد والمعارف له فافهم والله تعالى أعلم قوله فتقول لهم
فلان يركب الخيل لإدفع لما يتوهم من أن ما ذكره سابقا من أن الجمع المعارف بلام الجنس
إذا كان على حقيقته لا يجوز إرادة الواحد منه لما فاتها الجمعية منقوض بمثل قولهم فلان يركب
الخيال مما عني فيه بالجمع الواحد كما قال الله تعالى لا يميل لك النساء من بعدا فان معناه واحدة
منهن وقوله لا يتزوج النساء حيث صرحوا بأنه يحتمل بتزوج واحدة وحاصل الدفع أن
الكلام فيالم ينسب عن معنى الجمعية وههنا قد انسلخ بطل عنه الجمعية فصار مجازا عن الجنس
على ما صرح به أئمة الأصول وقالوا أنه لما لم يكن في تلك الأمثلة معهود ولم يكن للاستغراق
قائده إذا لا يركب كل خيل ولا يمكن تزوج كل امرأه فتعنه يكون لغوا قلنا أن الجمع فيها الجنس
لأن فيه الإبقاء للجمعية من وجه لأن الجنس يدل على الكثرة ولوله تحمل اللام على تعريف الجنس تبقى
الجمعية بأن قلنا لا يحتمل الا يتزوج ثلاثة أو اثنين لبطل معنى اللام بالمرة إذا لا عهد ولا استغراق
باعتدال مكانه ولا تعريف للجنس أيضا وبطلان الجمعية من وجه وهو حقيقة الجمع وأن الإقيمت
من وجه آخر وهو الكثرة الدال عليها الجنس أدنى ويمكن أن يقلل في تقرير الدفع أن الاسناد
في المثال المذكور ونحوه اسناد مجازي كما يفهم من تشبيه المجاز المتحقق فيه بالمجاز في قولهم
بنوا فلان قتلوا زيدا فان المشهور أنه من أمثلة المجاز في الاسناد فليس الجمع المعارف بلام
الجنس جميع الجنس إلا أن ما حقه أن يوقع على شيء أو وقع على غيره كما مثال الأول المذكور
في الشرح فان حق الركون أن يوقع على واحد من الجنس أو وقع على جميع الجنس وكذا في قوله
لا يتزوج النساء فان فيه أيضا إيقاع على غير ما حقه أن يوقع عليه وأما قوله تعالى لا يميل لك
النساء فان المقصود بنى التحمل إنما هي الواحدة من الجنس إذ بنى التحمل فيهما بنى التحمل

الاصول والنحو وكلامه في الكشف ايضا مشهور به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لا احد من خلقه في قوله تعالى ولا تكن للمنائين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العلمين انه جمع يشمل كل جنس مما سمي بالعالم ليعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول

في الجميع فكان الواحدة هي الفاعل الحقيقي والمسند اليه حقيقة فاسناد المسند المذكور الى الجمع صار مجازا والله تعالى اعلم قوله فان قلت قد روي في الغرض من هذا ان كلام صاحب الكشف صهنا يناسب ما قال صاحب المفتاح لا ما قاله الشارح فارجاع كلامه الاول الى ما جهنا ادلى لئلا يلزم المخالفة بين شيئين مشايخ النحو ويندفع التناقض بين كلامه قلت هذا الكلام في حاصل الجواب ان مذهب ما نقل منه فيا سبق وهذا الكلام انما هو مجرد توجيه للكلام ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وليس يذهب له فان قيل ابتداء قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما على مذهب غير مذهب ومخالفة صاحب الكشف اياه بعيد كيف ساء تخضية عبر الامة ورئيس الجمهور المفسرين في نقل اللغة قلنا ابتداء قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما على مذهب غير مذهب الجمهور ومخالفة صاحب الكشف ايا ليس بابعد من عدم كون بعض القرأة السبع المتواترة على مذهب الجمهور من النجاة بل على مذهب الاقلين منهم وقيل في الاعتراض على الشارح ان صاحب الكشف قال في سورة الحاقة في تفسير قوله تعالى والملك على ارجائها فانقلت ما الفرق بين قوله والملك وبين ان يقال والملككة قلت الملك اعم من الملككة الا ترى ان قوله ما من ملك الا وهو شاهد اعم من قوله ما من ملككة فهذا ليس توجيها للكلام احد وايضا كيف ساء تخضية وهو خبر الامة لا حاجة له الى نقل اللغة لانه عربي ولعل مراد ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان يراى بالكتب المجنسة مع الجمعية وحينئذ يكون الكتاب اعم اي مقطوع بعمومه اذ لا يراى به ذلك وعليه يحمل ما ذكر من الفرق فتدبر والله تعالى اعلم قوله مظنة اعتراض المرحوم حاصل ان ادخال اداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد ينبغي ان لا يجوز لان اسم المفرد يكون في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه والداخل عليه اداة الاستغراق يدل على تعدد معناه ويمتنع ان يكون الشيء الواحد واحد او متعددا في حالة واحدة فيبقى كون المفرد مستغراقا فضلا عن ان يكون استغراقه اشمل من استغراق المجموع قوله اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي في حاصل الجواب اننا سلمنا التنافي بينهما لكن لا الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجریده عن الوحدة كما ان علامة الجمع في نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجرید عنها وهذا الجواب مبني على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبارا عدم امر آخر معه وهو الظاهر لانه متعاقبة الشيء والمجموع فكما يعتبر فيها ان يكون آخر معه كذلك يعتبر المفرد ان لا يكون آخر معه يعني ان الدال على وحدته هو مقابلة لهما ومقتضى المقابلة اعتبار عدم الآخر كقابل الضدين لا عدم الاعتبار كتنقابل النقيضين لان المفرد ليس فعلا للمجمع والتثنية بل هو شئ معتبر بنفسه استغراقا لا فليس الدال على الوحدة هو عدم علامة التثنية والجمع حتى يكون

والاحاطة ~ ~ ~ ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مرادك ان المفرد وان كان
اشمل لكنه قصد ههنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا
مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذاك
لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفردك كيف يكون العالمين
متنا ولا لكل جنس فما سمي بالعالم فهل هذا الاتهامة وايضا لا دلالة
لقوله يشمل كل جنس فما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان

من تقابل السقيضين ويكون عدم العلامة هو الدال على الوحدة فتكون بمعنى عدم الاعتبار
كما فهمه صاحب الجواب الثاني كما سيأتي ويكون المفرد في مقابلة التثنية والجمع لا يثنيان
منه لان احدهما لا يكون داخل تحت الآخر وان كان مستغراقا زلت وحدته باداة
الاستغراق اذ تجرد عن الوحدة لما يفيد دخول غيره معه تحت اسمه بشرط ان يكون
من جنسه وما ذاك الاسباب مقابلة للمثنى والجمع فوحدة الدال عليها المقابلة باقية
في تناديه غير مدلوله بعد الاستغراق فافقيل فعلى هذا ينبغي ان لا يصح استثنائنا عن
المفرد والمثنى من الجمع لكونه مقابلا لهما اجيب عنه بان صفة استثنائنا كتمانته لثبوت استعمال
الجمع بمعنى الجنس المطلق عن اعتبار الجمعية دون المفرد كذا في الرضى فتأمل والله تعالى اعلم
هو الحرف النفي والتعريف - انك تحذف التعريف الذي يكون له افادة في الاستغراق بعد
دخوله وان افادة الاستغراق بالنظر الى القرينة فلا يرد ان نفسيرة بالحرف الدال على
الاستغراق ينافي ما حقق ان مدلول الحرف ليست الا التعريف والاستغراق انما يجيئ من
القرينة فافهم والله تعالى اعلم ثم ان ذكر الحرف تغليب والافتنا في الاستغراق لا يختص
بالمعرف باللام بل يجري في المضاف والموصول ايضا في له مجردا عن الدلالة - يرد عليها ان
المفرد موضوع للمفرد المنتشر او للماهية وعلى كل تقدير لا يتصور تجريده عن معنى الوحدة
اما في الاول فان انتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع
فما معنى تجريده عن الدلالة على معنى الوحدة اما على التقدير الثاني فلانه اذا لم يكن
الوحدة داخلية في مفهوم الاسم كيف يتصور تجريده عنها اجيب عنه ادلا باختيار
ان المفرد موضوع للمفرد المنتشر ومعنى تجريده عن معنى الوحدة عدم اعتبارها
دلالته عليها ولا خفاء في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافين في الارادة
بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن
الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبار الدلالة
الخلو عنها واثنا باختيار انه موضوع للماهية الا ان اسما والاجناس اكثر ما يستعمل
في التراكيب لبيان النسب والاحكام ولما كان اكثر الاحكام المستعملة في العرف واللغة
جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي ففهم بقرينة
تلك الاحكام مع اسما والاجناس في تلك التراكيب معنى الوحدة وصار اسم الجنس
اذا اطلق وحده يتبادر منه الفرد الى الذهن لالف النفس بلا حظة مع ذلك الاسم
كأنه دال على معنى الوحدة فاذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد من هذا العارض
الذي هو منشأ الاعتراض فالحاصل ان الوحدة وان لم تكن مدلوله بحسب الوضع
لكنها مدلوله بحسب الاستعمال وفيه ان الاحكام الجارية على الماهية بحسب التحقق

العالمين ماهيا مختلفة يتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجمله فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيما مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد

في ضمن فرد او افراد كليها او بعضها الا في ضمن فرد فقط والله تعالى اعلم قوله كما انه يجب عن الادلالة على التعدد - يعني ليس التجريد عن الوحدة فيذمه حتى يكون مدلوله الجنس بشرط عدم الوحدة لان كون الشيء ينفيد امعه ليس بلام في دفع المناقاة بل يكفي عدم اعتبار الوحدة قوله وانما امتنع حينئذ في جواب عما يقلل انه لا يوجد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق وصار متعددا ينبغي ان لا يمتنع وصفه مطردا بالجمع فكما يجوز الرجال الطوال يجوز الرجل الطوال مع ان المنقول والماتوزع من جمهور النماة امتناعه وحاصل الدفع ان امتناع وصفه مطردا مطردا بالجمع انما هو للمحافظة على التشاكل اللغوي بين الصفة والموصوف اذا كان وصفه بجماله نفسه كونها متحدتين بالذات بخلاف ما اذا كان وصفه بمجال متعلقه فانه يطابق المتعلق وانما قلنا مطردا مثلا يريد قولهم اهلك الماس الديار والصفراء والدرهم الأبيض حيث وصف فيه المفرد المستغرق بالجمع نظر الى التعدد معنى اعترض عليه بان المحافظة على التشاكل اللغوي لو كان موجبا لامتناع توصيف المفرد المستغرق بالجمع يلزم ان لا يجوز توصيف اسهل المجموع كالقوم والرهط مطردا بالمجموع مع انه مطردا اجيب عنه بان المراد من اتشاكل اللغوي الوجوب مما حفظته في الصورة المذكورة دلالة كل من الصفتين على الجماعة ولا شك في دلالة اسماء المجموع على الجماعة كالمجموع فانهم والله تعالى اعلم قوله دلالة اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد في جواب ثان للاعتراض الذي ذكره الشارح بقوله وههنا مظنة الاعتراض الزواصلة اننا نسلم التنافي بين افراد الاسم واستغراقه لان استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادي اي كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه لا معنى للكل المجموعي اي كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر حتى يكون منافيا للوحدة لا اعتبارا مرآ آخر معه وهذه الجواب مبني على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار آخر معه مثله لا اعتبار عدم امر آخر مثله انما ذلك لعدم الدليل عليه يعني انما قيل ان الوحدة بمعنى عدم اعتبار امر آخر معه لانها انما فهمت من عدم الدليل على اعتبار امر آخر معه وهو علامة التثنية والجمع وعدم الدليل انما يدل على عدم المدلول وهو عدم اعتبار امر آخر ولا يدل على اعتبار عدم امر آخر الذي هو الوحدة بالمعنى الاول ويرد على المصنف ان حق الترتيب ان يقدم الجواب الثاني لكونه بالمنع على الاول لكونه بالتسليم فلم لم يكس اجيب عنه بانه اشارة الى رجحان الجواب الاول التسليمي فانهم والله تعالى اعلم قوله وهذا امتنع وصفه - اي لو كان المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد امتنع وصفه مطردا بالجمع في قوله الديار - اصله الدتار بالتضعيف بدليل جمعه على دناير و كذا يباح اصله الدتاج ولذا يجمع على دباير وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرف التضعيف يا عاذا كسر ما قبلها قوله واما قولهم ثوب اسمال - الاسمال جمع سمل

منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لاني وحدانه كذا في الكشف فتقو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحد امنها مجازا مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيد او لما قتله واحد منهم فان قلت قد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب

بفتح حين وهو المخلوق وهذا دفع لما يرد من ان توصيف المفرد بالجمع واقع فيه وصحيح عند الجمهور وكذا ان قولهم نطفة اشتراح وحاصل الدفع ان توصيف الثوب بالاسمال باعتبار الاجزاء فان الثوب مركب من قطع كلها سئل وكذا البياض النطفة يرد عليه ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدرهم البعض فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء وجوانب كلها صفر فالفرق بينهما بان الاول مخالف لما عليه الجمهور والثاني موافق لما هم عليه واجيب عنه بان مثل هذا لا يقال في الدينار الدرهم البياض لانه ليس المقصود وصف الدينار الدرهم الواحد بل التعدد بخلاف هذا فان الوصف للثوب الواحد والنطفة الواحدة باعتبار الاجزاء فافترقا والله تعالى اعلم **قوله** لانها اخصر طريق - يرد عليه اننا لانسلم ان الاضافة اخصر طريق بالنسبة الى جميع طرق التعريف كما يفهم من ظاهره بل كونها اخصر انما هو بالنسبة الى الوصول فان الامور العلم والضمير واسم الاشارة والمعرف باللام قد يكون بالعكس واجيب عنه بان المراد ان الاضافة اخصر الطرق التي تفيد ما هو مقصود التكلم بحسب المقام كما في البيت الآتي فان مقصود الشاعر احضاره باعتبار كونه محبوا به ليعيد زيا د التمس ولا شك ان طرق الايضال باعتبار هذا المفهوم الذي احواه ومن احواه وهو اى وهذا اخصر هاهو قول الشارح وعدا اخصر من الذي احواه اشارة الى ما ذكرنا في الجواب ويمكن ان يقال ان معنى قوله لانها اخصر طريق اى في موضع لا يكون موضع الضمير ولا التعريف باللام ونمكين السامع عارفا باسمه العلم اذ يكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه ايضا فان هوى اخصر من عبد الله **قوله** الى احضاره - صفة طريق اى طريق موصل الى احضاره فيكون ظرفا مستقيا ويجوز ان يكون ظرفا لغوا بالمعنى المستفاد من قوله طريق وهو الايضال **قوله** نحو قول جعفر بن عتبة الحارثي - وهو من شعراء الحواصة وهو مسمون حين قيل واحدا بنى عقيل وقال هذه الايات حين اخراج من السجن ليقتل وقيل غير ذلك والله تعالى اعلم وبعد هذا البيت المذكور مجتبت لسراواتي تخلصت - الى باب السجين دوى بخلق المثل فحيت شرقا مست وردعت فلا قلت كادت النفس تهوى فلا تحسى اني تخشعت بعدكم شئ ولا اني من الموت لفرق ولا ان نفسي يزدهيها وعيدهم ولا اننى بالمشى في القيد افوق ولكن عرتني من هوا صابنة كما كنت التي منك اذا مطلق **قوله** اى مهوى - بثلاث يا آة ادليان من نفس الكلمة والاول منها بدل من واومغول اذا صله فهو دى اجتمعت الواو الثانية مع الياء فحلت ياء واذا عمت في الياء وكسرت الواو الاولى للمناسبة والثانية لام الكلمة والياء الاخيرة ياء التكميل اضيف اليه الاسم ويجوز ان يكون المهوى بفتح المعنى الحقيقي ولا يؤل بالمهوى ويكون المعنى ان العرض سائر بالعرض حيث يسر محله القام صوبه وهو القلب بسير متعلقة وهو المحبوبة فكانه قال روى مع الوب اليا نين ذاهب وجسمي بكه موتق والله تعالى اعلم **قوله** والاخصار مطلوب - اشارة الى ان احضاره دى من السامع باخصر طريق انما يفهم

وبينه صاحب الكشف بأنه إذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدات الجنس
كلها لم يخرج منه شيء وأما الجمع فلا بد خل تحته إلا ما فيه معنى الجنسية من المجموع قلت
هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من أن الجمع المرفع باللام بمعنى كل جماعة
جماعة أو ردة توجيهها الكلام ابن عباس ولم يقصد أنه مذ هبه بدليل أنه صرح
بجلافة غير مرة والاستعمال أيضا يشهد بذلك وإنما اطنبت الكلام في هذا المقام
لأنه من مسارح النظار ومطارح الأفكار كمزيت فيه للفاضل أقدمهم وكنت

نعم يفيد بالإضافة إذا كان الاختصار مطلوباً والأفلا يقتضيه والإلزام أن لا يتحقق في كلامهم اختصار
المسند اليه بطريق الذي هو ليس كذلك وليس كذلك **قوله** مع الوكب - اسم جمع للركاب **قوله**
أما تين - جمع بيان أصله يعني حذف الياء والمد غنة وعوض عنها الالف قبل النون على خلاف القياس
ضار بما في حذف الياء لا لتقاء الساكنين بعد حذف حركتها استئصالاً هكذا قالوا والإظهار أنه
حذف فت ياء النسبة بتمامها وكان الظاهر لقلة العمل **قوله** ذاهب في الأرض - فيه إشارة إلى أن مصعد
وإن كان من باب الأفعال إلا أنه للزم وليس بمتعذر وتنبه بان صلته محذوفة بقونية المقام
وقوله مبعده - كنجيل - بكسر الميم بمعنى بعيد الأسفار فهو بيان للمعنى المراد وذاهب في الأرض
بيان للأصل المعنى وقوله على وزن مكرم غلط لأن أبعد لا يجيء لازماً والمعنى ههنا على اللزوم
قوله جنيب فيه إشارة إلى أنه ذاهب أو هالكا ولم يرض بمفارقتي اختياراً **قوله** أو كصمتها -
التي تعظم في الأول باعتبار مالكية المضاف اليه وفي الثاني باعتبار ملكية المضاف للمضاف اليه
وفي الثالث باعتبار مصاحبة غير المضاف وغير المضاف اليه مع من هو أشرف وأفضل منه وهو
صهبا في المثال المذكور في المتن المسند اليه المضاف **فان قيل** إن العطف بكلمة أو يدل على أحد الطرفين
وهذا التضمن لكونه متحقق في غير صورة بالإضافة كما في قوله الذي هو عبد السلطان عندي وكذا
في نظيرة لا يصير بكلمة موجهة لازمة مالم يتضم اليه الاختصار فلا يصح عطفه بكلمة **وأجيب**
أن معنى عبارة المصنف أن تعريف المسند اليه بالإضافة إما لكونه اختصاراً طريقاً إلى اختصاره فقط
أو مع كونها متضمنة لكذا وكذا فلا شك في صحة العطف المذكور حيثئذ وإنما قدم المضاف اليه
على المضاف لأنه مقدم عليه في الاعتبار لأنه منسوب اليه وإن كان متأخراً في الذكر فافهم **قوله**
وهو المراد به أو غيرها - يعني المراد بالتعريف في كلام المصنف أن غير المسند اليه المضاف وغير ماضيف
اليه المسند اليه وهذا لا ينافي في كونه مضافاً اليه غير ذلك وليس معناه غير المضاف اليه مطلقاً وغير
المضاف مطلقاً حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرها إذ يصدق على الياء في عندي أنها مضاف
اليه **قوله** نحو اتفق أهل الحق على كذا - فإن تعدد أهل كل من كان على الحق متعذر ومتنع عادة كما أن
تعد أهل البلد متعذر وإن كان ممكناً عادة في المثال بعده وكالتصريح بدفعهم إلى عطف على
قوله كتقديم الزئفون من أمثلة المانع من التفصيل **قوله** ومنه قوله تعالى الزئفون فصله عما فصله
لأن المضاف ليس بمسند اليه أو لأن التبريض في المثالين الأولين على الأكرام والأذلال في هذا
على الاستعطاف ثم قوله ولا تضار قرأ بالفتح على أنه منهي وبالضم على أنه نفى والمعنى على التمه
والبناء على حمل المعلوم والمجهول فإن كان بمعنى نفي وجود عن الجانبين ويكون البناء معلوماً
والبناء للتعدي أي لاقضاء الوالدة الوالد بسبب ولدها بان قوله زئفون الوالد لا يتأذى به
والولد فكون بالإضافة للتبريض على الاستعطاف ظاهر وإن كان المفاعلة بمعناه أي من الجانبين
معلوماً كان أو مجهولاً والبناء للسببية فلان المضارة كل منهما للآخر في الحضارة والاتفاق

الوالد في قوله والبناء للسببية

دون الوصول الى الحق افهامهم لما كاهنها مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل
على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد هما بتناقض
فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا يتناقض بين الاستغراق وافراد الاسم
لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي واللام التعريف انما يدخل عليه
اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه
مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل

عائد الى ضرر الولد وهو فعل الاستعطاء ويظهر كون الاضافة للاستعطاء **قوله**
ان رسولكم الذي الآتية - لا يخفى ان الاستعطاء يحصل من اضافة الرسول الى المخاطبين لعدم
اقرار القائل وهو فرعون برسالة موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ولا رد رآهم بالمهم
وجلة الوصول مع الصلة مؤكدة له او اعتبار الطيف او اوتضمنها اعتبار الطيف وجه لطفه
جعل اداة ملابسة بمنزلة ملابسة تامة تستدعيها الاضافة مجازيا ذكر الشارح
في شرحه للمفتاح في بيان لطائف قوله تعالى يا ارض ابلغي ما ملك ظاهرا كلامه اي السكاك
ان يربط بالمجاز الاستعارة المبينة على تشبيه اتصال الماء بالارض باتصال الملك بالملك بنحو على ان
مدلول الاضافة في مثل هذا هو الاختصاص الملكي فتكون الاستعارة نصريحية اصلية جارية في
التركيب الاضافي الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا يعني ان اللام وان كانت لمجرد الاختصاص
الملكي والمنقول اليه مجرد الملابسة وان اعتبر اللام وبقي الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة
نصريحية يعني اعتبر اللام وفهم الاتصال والاختصاص المنقول عنه منها فقط لامن التركيب بتمه
فيكون المنقول عنه مجرى الاختصاص الذي هو مدلول اللام والمنقول اليه مجرد الملابسة ومنهم
من يجعل المجاز في الاضافة بادى الملابسة مجازا عقليا بناء على ان كون النسبة الى ما هو له والى
غير ما هو له مما يتعلق بالعقل دون الوضع انتهى كلامه مع ادنى تغير على هذا فقص المجاز في كوكب
الخزقاء فافهم **قوله** كوكب الخزقاء - تلبيح الى قول الشاعر - اذ كوكب الخزقاء لاح بلسنة
سهيل اذا غزلها في الاقارب الخزقاء المرأة التي في عقلها خفة وبها حاقة وكانت هذه
الخزقاء امرأة نضيج وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي يطلع
عند ابتداء البرد وتنبهت بجيئ الشتاء وحسنت البرد واحتاجت الى الكسوت لدفعه
فغرفت الصوف في اقاربها لتساعد بها ليجزها عن عزل ما يكفيها الضيق الوقت فاضيف
الكوكب اليها لادى ملابسة **قوله** دلالة لا طريق الى احضار الخ اعترض عليه السيد السند
وقال وفيه نظر لان نسبة الاضافية يجب ان يكون معلومة للمخاطب ايضا وهي اشارة الى
الى نسبة خبرية فامكن الاحضار بطريق الموصولية فيقال الذي هو غلام لزيد بالباب
واجيب عنه بان المعنى ان المتكلم والمخاطب لا يعلمان شيئا مما يختص به ويعينه الا بقتضا
بطريق التلك او ما في حكمه وهو الذي يفيد الاضافة فلا يمكن احضار اول مرة الا بالتركيب
الاضافي لانه انما يتوقف على ان المضاف له مزيد اختصاص بالمضاف اليه بخلاف الموصولية
فانها تتوقف على ان يعتقد المتكلم ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول
لان ذلك مدلول الصلة التي هي جملة خبرية نعم بعد احضار النسبة الاضافية وارجاعها
الى الخبرية قد عرفه المخاطب بذلك لكن احضار الموصولية حينئذ ليس احضارا اول مرة
فتأمل ولا يرد ما قيل ان الكلام في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة نحو ان يضاف

الطوال للمحافظة على النشاكل اللفظي ولأنه أي المفرد للدخل عليه من الاستغراق بغير كل فرد لا مجموع الأفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وإن حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفرة والدم البيض وأما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل أي خلق والنطفة مركبة من اشياء وكل منها مشبه فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبلاضافة أي تعريف المسند اليه باضافته الى شئ من المعارف لانهما اخصا طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن عتبة الحارثي هو أي هو

عند م و قتمن الاوقات بدون طريق الوصولية مما لا يكاد يقع والله تعالى اعلم **قوله** خزا إلى الخزا وكذا الخزام بنت زهرة من اطيب الارهاق **قوله** النفحة - المرة من نفح الطيب أي انشر رائحة **قوله** وذلك - أي انما اذا ت الاضافة التعميم يعني يكون المعنى تدرك على جنس الخزا إلى **قوله** ان الاسم المضاف نحو **قوله** كالوصف في نحو قوله تعالى الخ فان توصيف اطلاقا هو من خواص الجنس وهو الطيران بالجنحين يدل على ان القصد الى الجنس لا الى الفرد **قوله** وما تنكيره أي اياد المسند اليه مشتق على التنوين فايراده كذلك يدل على ان مدلول الاسم مبهم غير معين فالابهام مدلول الاسم والتنوين انما يبين ان المراد بالاسم هو الابهام فقولهم الفوني للتشكيك معناه انه اتي به لبيان انه ليس بالتنوين موضو عال على ما هو الحق عند الفاضل الا هو كما في حاشي الجاهلي ثم المراد بالتنوين في قولنا مشتق على التنوين انما هو تنوين التشديد والذي فائدة الابهام والجهالة **قوله** فللافراد - أي جعل المسند اليه فردا بالقصد اليه يعني انه اذا قصد الفرد الغير المعين نكر ليدل تنكيره على ذلك القصد وليس الافراد عبارة عن افادة الفردية كما فهم العصام لان التنكير ليس لا فادة الفردية لتأخرها عن الداعي وانما كان القصد الى فردا عيالا الى التنكير لانه يدل على الوحدة اما شخصا كما هو مراد الشارح بقوله فللافراد فوعا كما هو المراد بقوله بعدد النوعية ثم المراد بالفرد في قول الشارح للقصد الى فردا غير معين الذي وقع تفسير القول المصنف فللافراد لما كان هو ما يصدق عليه اسم الجنس ففي الجمع مفهوم يكون المقصود بالحكم فردا من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه وفي المثنى يكون المقصود فردا من معناه وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه فظلم ان الافراد لا ينافي كونه مثنى او جمعا **قوله** وجاء رجل - أي واحد وهو مؤمن من آل فرعون الارجلان ولا رجال فالمقصود بالبيان في الآية الكريمة مذمتهم بانهم مع كثرتهم لم يكن فيهم مؤمن الا واحد ومدح هذا الواحد بانه مع كونه من الفرقة الطاغية لم يعرض عن الطاعة كما عرض قومهم عنها **قوله** من اخصى المدينة - أي من آخى مدينة فرعون اسمه منف كما في الجلالين **قوله** أي القصد الى نوع منه - أي يكون المقصود بالحكم نوعا من الانواع لا اسم الجنس المنكر وذلك لان التنكير كما يدل على الوحدة الشخصية يدل على الوحدة النوعية **قوله** أي نوع من الاغطية المرصودة انه ليس المراد فردا من افراد الغشاوة لان الفرد الواحد لا يقوم بالابصار المتعددة بل المراد منه نوع من جنس الغشاوة **قوله** غير ما يتعارفه لم يجعل الابهام وسيلة الى الجهالة فان التنوين كما يفيد الوحدة الشخصية او النوعية يفيد ابهامها والابهام سبب للجهالة وكذا الحال في سائر نكتة التنكير من التعظيم والتشكيك والتقليل لان العظم بعيد عن احاطة العقول به لمنع عظمتها عنها يعني انه اذا قصد التعظيم التي بالتنوين الدال على الابهام الذي هو سبب للجهالة اللازمة للعظم فينتقل منها اليه بطريق الكناية واذا قصد التحقير اتي بالتنوين الدال على الابهام الذي هو سبب للارتماء للحمارة

وهذا اخصر من الذي اهواء ونحو ذلك الاختصار مطلوب لضيق المقام وقرط السأمة لكونه
 في السبعين والحبيب على الرحيل مع الركب اليقائنين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض
 وتماه جنيب وجثمان في بركة موثق والجنيب المجنوب المستتب والمجثمان الشخص الموثق
 المقيد لفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما للمضاف
 اليه او المضاف او غيرها كقولك في الاول عندي حضر وفي الثاني عبد السلطان عندي
 تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو الكان مضاف اليه لكنه غير المسند اليه

لان الحقير لا يعتنى به فيجمل وكذا يقال في التكثير والتقليل فانه اذا قصد التكثير والتقليل
 اتي بالتسوية الدال على الابهام الذي هو سبب للبهالة اللازمة للكثرة او القلة لان التكثير يقتضي
 والتقليل لعدم الالتفات اليه فيجمل ثم القائمة في النوعية ان لا يثبت في الخطاب عن قوله لان
 النفس ما تلبه الى الجهول وليعلم انه عسير الزالة لعدم معرفة ذلك النوع حتى يعرف طريق
 ازانته والله تعالى اعلم قوله هو غطاء التعالي - التعالي التكلف في العي والاضافة بما نية
 اي غطاء هو التعالي والمراد به ههنا الاعراض عن آيات الله تعالى بالتكلف ولم يقل العنفي
 تبسها على انه من سوء اختيارهم وشأمة اصداهم على انكارهم والله تعالى اعلم
 قوله وفي المفتح انه للتعظيم الخ الاول منقول عن صاحب الكشاف فكان الشارح يطالب المصنف
 بوجه العدول عن ما اختاره صاحب المفتح مع ان كتابه اصل لكاتبه وقد يقال في دفع
 الثاني بين كلام المصنف والمفتح ان الغشاة العظيمة نوع من مطلق الغشاة فمراد
 المصنف بقوله نحو وعلى البصائر غشاة اي نوع من الغشاة وهو الغشاة العظيمة وذلك
 النوع هو غطاء التعالي عن آيات الله تعالى قوله ونحو - اي تلك الغشاة قوله بينهما -
 اي بين الابصار قوله وبين الادراك - اي ادراك آيات من حيث انها آيات على الوجدانية
 فان الجواس آيات الادراك قوله او التعظيم او التقدير - اي يذكر المسند اليه بكونه لا فادته
 تعظيم معناه او تحقيره والله بلغ في ارتفاع شأنه ادنى المخطاطه شأنه مبلغا لا يمكن ان يعرف
 لعدم الخوف على عظيمته في الاول ولعدم الاعتداد به في الثاني قوله كقوله - اي قول
 ابن ابي السمط بكسر السين وسكون الميم وقيل والصواب ابن ابي الصلت لانه من جملة آيات
 المذكورة في تاريخ ابن خلكان وغيره لامية بن ابي الصلت المخر في الطبيب المشهور قوله
 له حاجب - اعلم ان الحاجب يستعمل بمن كما قال الله تعالى لا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون
 فعلى هذا قوله له حاجب اما صلة محذوف وفي كل امر ظرف مستقر صفة لمحاجب اي له
 حاجب عن الار تكا في كل امر يشينه وهو الشين او يكون كلمة في بمعنى عن اما قوله
 عن طالب العرف حاجب فتايت على الاصل بان يكون عن صلة حاجب وعدم الحاجب عن
 طلاب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا يرد ما قيل
 انه لا معنى للنع عن ذات الطالب فلا بد من حذف المضاف اي عن احسان طالب العرف
 قوله فكيف بالعظيم - فالجاءل ان تنكير حاجب في قوله له حاجب في كل امر الخ للتعظيم
 وفي قوله وليس له عن طالب العرف حاجب للتقدير ولينفي ما ذكرناه كون المقام مقام
 المدح فيكون المعنى ان الممدوح اذا اراد ان يكتب امرا قبيحا منعه مانع عظيم لا يمكن تقييده
 واذا اطلب منه احد معروف او احسانا لم يكن له مانع حقير فكيف بالعظيم ثم اعلم ان ما يورد
 في امثال هذه المقامات من الآيات والآيات امثلة اوردت لايضاح القواعد وليست

المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرها او لتضمنها تحقير المضاف نحو ولد الحجام حاضر او لمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرها نحو ولد الحجام يماس زيدا او ينادمه وقد تكون الاضافة لا غنائها عن تفصيل متعدد نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا اولانه يمنع عن التفصيل مانع كيقدم بعض على بعض من غير مزج نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذكرهم واهانهم نحو علماء البلد فعلوا كذا أو كسامة السامع او المخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة ترصيا على اكرام او اذلال او نحوها نحو صد يقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تقصروا ولا تولدوا ولا مولود له بولده فانه لما خفيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا

بشواهد اوردت لاثبات القواعد حتى يتهم باحتمال الغير فينا قش و يقال انه يحتمل ان يكون تنكير ما جاء الثاني للافراد فيفيد العموم لوقوعه في سياق النفي او يكون للتعظيم فيكون المعنى اى ليس له من طالب العرف والاحسان مانع عظيم فكيف يمنعه التحقير مع ان في حل التنكير في الحاجب الثاني على التحقير حسن القابلة بين تنوين التعظيم وتنوين التحقير لما فيه من صنعة المطابقة وهو من المحسنات المعنوية التي تورث الكلام حسنا وايضا حل التنوين في الحاجب الثاني على التعظيم يوهن وجود الحاجب المحقير وهو ينافي لما هو مقصود الشاعر وهو المدح والله تعالى اعلم **قوله** او للتكثير - اى يورد المسند اليه نكرة لا فادة المتكثير **قوله** ورضوان من الله تعالى اكبر - قيل الاولى ان التكثير في رضوان التعظيم وهو مبتدأ والكبر نعت له والخبر محذوف اى اى لهم رضوان الا والجملة على جملة وعدة الله المؤمنين والمؤمنات الآية فيكون المعنى ورضوان عظيم اكبر لهم من الله وجه اولوية ان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهب اليه دلان المقام مقارن تعدد النعم وبيان عظم نعيم الجنة وجوده اما كنهها فترجح شئ من الاشياء عليها بطريق القصد كما مثال توجيههم لا يناسب المقام وان كان الرضوان القليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر وفيه ان الرضوان الكبير ليس بما يصل لجميع المؤمنين والمؤمنات مع ان في الكلام على ذلك التقدير يكون اشارة الى الوعد بالرضوان بطريق الجوزم انما يكون عند التغيب وهو لا يكون بالقليل وايضا كون التنوين للتقليل يتضمن الاشارة الى كبريائه حيث كان القليل من رضوانه اكبر ويتضمن الوعد لا بطريق الجوزم كما هو شأن الملوك اشارة الى انه غني عن العالمين فالحق ان التنكير للتقليل وان المعنى ورضوان قليل اكبر من كل نعيم في الجنة لان ما سواه من شراته **قوله** والفرق بين التعظيم والاعذار على من لم يفهم الفرق في اعراض على المصنف رحمه الله لا حاجة الى ذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقير فان التنكير هو التعظيم والتقليل هو التحقير **قوله** وهو الطرفة - فهو لا يرجع الى الكيفيات كما ان استكثير راجع الى الكيفيات **قوله** بحسب اعتبار الكمية اى العدد كما هو مصطلح اهل العربية **قوله** كما في العدد واثبات العدد واثبات اشارة الى ما يعرض له العدد بالذات والموزونات اشارة الى ما يعرضه بالواسطة فيمثل المسوحات والمكيلات فان الموزونات يعرض لها العدد بالواسطة والذات يعرض لها العدد بالذات وتلاثة والمسوحات يعرض لها العدد بالواسطة والكيل كصاعين وتلاثة وقوله والمشبهاة بهما مما لا يعرض له العدد لا بالذات ولا بالواسطة بل تشبيهها بالقلعة والكثرة للرضوان فهو مثال للكمية تقديره لان الرضوان معنى من المعاني لا يتأق في فيه عدد ولا وزن

لها عليه وكذا الولد او لتضمنها استهزاء او هكماً نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون
او اعتبار الطيفاء مجاز يا وهو الاضافة بادي ملا بسة من غير تلك واختصاص بنحو كواب
النحو قاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب اولافادة الاضافية
وقبها كقولهم تد لك على خواتي الارض النفقة من راحتها يعني على جنس الخواتي وذلك لان اسم
المفرد عام لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم
ان القصد به الى الجنس كوصف في نحو قوله تعالى لا طائر يطير بجناحيه على ما سيجي ان شاء الله
تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين فما يصدق عليه
اسم الجنس نحو قوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يلسعي او النوعية اي القصد

ومعنى التنكير ههنا التشبيه واما المسوحات والمكيلات فالتكنية فيها تحقيقاً لانها انما صنت
للاواسطة ووصف ذي الواسطة بها كالوصف السببي ووصف اكب السفينة بالحركة
قوله وكذا التحقير والتقليل فان الاول مقابل التعظيم في جمعه الى الكيفيات لانه عبارة
عن الخطاط الشان ودق المرتبة ودق القدر واثنان مقابل للتكثير في جمعه الى الكميات
لانه عبارة عن قلة الافراد والاجزاء فظهر ان **قوله** ويجيى للتحقير - اي التنكير
مطلقاً يجيى للتحقير فمع التمثيل بقوله اعطاني شيئاً ولا يرد ان الكلام في المسند اليه والتكثير
في المثال المذكور ليس مسند اليه **قوله** لعدم علم المتكلم ان اي لعدم علم المتكلم في نفسه او عدم علمه
بعلم المخاطب بجهته من جهات التعريف فلا يرد ان عدم علم المخاطب بجهته من جهات التعريف
كعدم علم المتكلم بها في كونه جهة للتنكير اي لا تختص هذه التسمية بعدم علم المتكلم بذلك
عدم علم المخاطب ثم لا يخفى ان في جعل الشارح عدم العلم مقتضياً للتنكير اشارة الى ان
يجب عدم الداعي كاف ولا يتوقف على داع للتنكير **قوله** بجهته من جهات التعريف - يرد
عليه ان انتفاء جميع جهات التعريف ممنوع لانه لا بد من العلم بمسماة والا لا متنع الخطاب
فيصير التعريف بلام العهد الذهني واجيب عنه بانه لا بد من صلاحية المقام للتنكير والمقام
الصالح له ان يكون الحكم على فرد من الجنس ثم يطلب الداعي الى تعريفه وتنكيره ومنه عدم الداعي
كما سبق ولام العهد الذهني انما هو تعريف الجنس لا الفرد فهو خارج عن مقتضى المقام الذي
هو الحكم على الفرد **قوله** او تجاهلاً - لغرض من الاغراض كالتحقير وعدم الاعتداد به واظهار انه
غير ملتبس اليه بخصوصه **قوله** او يمنع عن التعريف مانع - كراداة الابهام على السامع او تأني
الاتكال في الحاجة او التمرز عن التطير بالاسم الذي يعيبه او من ثقل فيه **قوله** اذا سمعت
مفعلاً - سمعت صيغة ماضى من السامة اي الملالة ومفعلاً مفعول مقدر والمهندس
المسروب الى الهند والضمير الى الممدوح ويمن فاعل مؤخر والمعنى اذا ملئت يمينه من
سيفه لظوحله بدله شمالاً اي جعله في يده الشمال بدلاً من يده اليمين ويضرب به الاعذار
والحاصل انه يوصف الممدوح بالشجاعة ويشير الى انه معتاد بالجرؤ فان الضرب بيمينه يديه
لا يمكن له الا كونه معتاداً بالجرؤ باعتبار اعتياده شديداً كونه مقدراً الى المواقع الهيباء بجرؤ لا تعد
ولا تحصى **قوله** اعتباراً عن التصريح - لا يخفى ان هذا التصريح كما يوحد في صورة الاضافة
يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ من شأن هذا التصريح تعيين اليمن التي نسب اليها السامة
بكونه الممدوح وجميع الطرق التعريف متماثلة فيه فقوله لم يقل يمينه ذكراً اقسام
المعروف بطريق التمثيل وليس المقصود ان التصريح المذكور لا يتأتى الا بالاضافة حتى يرد
عليه ان ابدل كلامه يناقض الاخوة فان قوله اولاً انه يمنع عن التعريف الخ صريح في ان
ابراة مسكر انما هو معين وجود المانع عن جميع طرق التعريف ويعلم من هذا القول

الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو
 غطاء التعالى عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم
 بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بتأنيدهم عن الادراك والتعظيم اذل
 عليه او في بتأنيده او التعظيم او التحقير يعنى انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا
 لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابي السمط له حاجب اى مانع عظيم في كل امر يشينه
 اى يعيبه وليس له عن طالب العرف اى الاحسان حاجب حقير فكيف بالتعظيم او التكثير
 كقولهم ان له لا بلا وان له لغما او التقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله اسبر
 والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير

ان المانع انما هو من طريق الاضافة فقط ووجود هذا المانع كاف في ابراده منكره وان لم يوجد المانع
 عن سائر طرق التعريف فافهم والله تعالى اعلم وقيل معنى قوله لم يقل يمينه او ما يؤدى معنا
 اى المعروف بلام العهد لان في كل منها قصر بما ينسب اليه النسابة الى يمين المدح واما غيرهما
 من طرق التعريف فليس المقام صالحا له **قوله** وجعل صاحب المفتاح الما المقصود من نقله
 الاعتراض عليه بما نقله عن الايضاح ثم الجواب عنه كما سبق في قوله مستفاد من بناء المرة -
 يرد عليه ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا ينافي التعظيم مجاز انصاف الواحد بالعظمة
 فكيف يدل على التحقير واجيب عنه بان معنى العبارة ان التحقير مستفاد من مجموع
 بناء المرة ونفس الكلمة اذ من كل واحد منهما بواسطة انضمام الآخر والحاصل ان نفس الكلمة
 لما دلت على التحقير حلة الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه لثلا يلزم المخالفة وايضا
 ان يحس والاحتمال للتحقير واقتضاء المقام اياه كاف في الحل عليه فلا حاجة في استفادة
 التحقير الى التنكير **قوله** لانها اى لان نفعه في قوله تعالى ولئن مستهم اما ما هو متم
 قولهم نفي الرجح او من قولهم نفع الطيب وعلى كل تقدير يدل على التحقير **قوله**
 اى هبة - تفسير لقوله تعالى نفعه يعنى يكون معنى نفعه على هذا التقدير هبة وهي تدل
 على التحقير لانها تسم ضعيف وانباء للمرة فلا وجه للتعظيم **قوله** اى توجه - هذا تفسير
 لنفعه على تقدير الثاني او توجه انتشار ريح الطيب بضعف وانباء للمرة فمن ابن التعظيم
قوله وجوابه الله ان اذ المصنف اذ اعترض عليه بالتنكير ليس علة تامة للتحقير والا
 لم يكن حله على التعظيم في موضع ما بل شرط افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا وفي
 المقام حقه بسبب نفس الكلمة او الصيغة او بسببها معا انتفى الشرط فان حصول
 مقتضى بالفعل يزيل اقتضاء مقتضى له وانتفاء الشرط معلن وكاشن عن انتفاء
 الشرط واجيب عنه بان لا نسلم انه اذ في المقام بالبناء او نفس الكلمة او بهما جميعا فان
 المقام يقتضى المبالغة في التحقير على ما لا يخفى فايها حقه لا يحصل الاجل التنكير ايضا
 التحقير يحصل بالمبالغة في التحقير وهذا امراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح هو قال
 بعض الافاضل ان حاصل اعتراض المصنف رده على صاحب المفتاح ان المستكلم انما يطلب الداعي
 الى التنكير والتعريف بعد اعتبار اللفظ الدال على اصل المعنى ولفظ النفع بدون التنكير
 يدل على التحقير باعتبار المادة والصورة فلا يكون التحقير داعيا الى التنكير واجيب عنه
 بان مواد الشارح يقول له لانه ما يقبل الشدة انه لا منافاة بين افادة اللفظ التحقير باعتبار
 الصورة والمادة وافادة التنكير له لان ما يفيد التنكير زائد على ما يفيد اللفظ
 فيكون المقاد بالتنكير تحقيرا زائدا لا اصل التحقير الذي افاده اللفظ فلا يكون التنكير

بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشيها بهما وكذا التحقير و
 الجحير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكن
 فقد كذبت رسل من قبلك اى ذو عدد كثير - هذا ناظر الى التكثر في آيات عظام
 هذا ناظر الى التعظيم ويجئ للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اى حقيرا قليلا
 فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترون وكذا التحقير والتقليل وقد اتسند
 اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تنجاهلا او لانه يمنع من التعريف
 مانع كقوله اذا استميت مهندة بين : لطول الحمل بدله شمالا لم يقل بينه احترازا عن
 التصريح بنسبة السائمة الى عين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله

لا فائدة ما هو مفاد باللفظ حتى يلزم تحصيل الحاصل ولا شك في ان انضمام التحقير الزائد الذى
 افادته التنكير الى ما افادته اللفظ مفيد المبالغة في التحقير ود الفاضل المذكور هذا الجواب
 بما حاصله والقول بان التحقير اخل في اصل المراد الدال عليه اللفظ باعتبار الصورة والماخوذ
 عليه الدال عليه التنكير كما هو حاصل جواب الجيب عما لا يقبله الذوق لان المقصود من التركيب
 البليغ هو ما تفيد الخصوصية فقط ولا نظر لما يفيد ك اصل اللفظ بدنها حتى يتركب منه
 ما تفيد الخصوصية تحقير شديد للعداب كما هو المراد نعم لو كان المفيد للتحقير الزائد على
 الدال اخل في اصل المعنى المفاد باللفظ امورا متعددة علم كونه شديدا كالتأكيد المستفاد من
 المؤكدة وبما هو ناظر في جواب الشارح رح انتهى حاصل ما قال ذلك الفاضل واجيب
 بان الجواب على البليغ انما هو ايراد كلام هو مطابق لما يقتضيه الحال فغيا نحن فيه انما الواجب
 عليه ان يورد كلاما يفيد المبالغة في التحقير لان المقام يقتضيه ولا شك ان التكلم انى ههنا بما وجب
 عليه فانه اختار دالا من بين الالفاظ ما هو بأكبر منه وصورة مفيد للتحقير ثم اعتبر فيه خصوصية
 وهي التنكير الذى هو ايضا يفيد التحقير فبانضمما ما الى التحقير الذى افادته اللفظ بمادة وصورة
 حصل المبالغة في التحقير صار الكلام مطابقا لما يقتضى الحال والمبالغة في التحقير وان حصلت من
 اجتماع التحقيرين لانها لما لم تكن حاصلة وقت حصول التحقير استفاد من اللفظ باعتبار المادة
 والصورة ما لم يحصل من التنكير بعد حصوله ليس لحصولها حالة منظرية نسبت الى التنكير
 وقوله ان المقصود من التركيب البليغ هو ما تفيد الخصوصية فقط ولا نظر لما يفيد ك اصل اللفظ
 بدنها فغير ان قص النظر على تفيد الخصوصية ليس بواجب في الكلام البليغ بل الواجب فيه ما ذكرنا
 ولو سلم فلا شك ان المقصود ههنا ايضا هو ما يفيد التنكير وهو المبالغة في التحقير والنظر مقصود
 عليه ولا نظر لما يفيد اللفظ باعتبار المادة والصورة وهو نفس التحقير والله تعالى اعلم
 قوله للفرق الظاهر ان فان الابهام المتحقق في لغة من العذاب جعل وسيلة الى التحقير
 فغير تحقير زائد على ما استفاد من نفس الصيغة بخلاف لغة العذاب بالاضافة فانه ليس
 فيه من التحقير الا ما افادته نفس الصيغة فاندفع ما قيل انه لا شك في تحقق الفرق بينهما
 باعتبار الابهام والتعريف ولا كلام فيه انما الكلام في افادة التنكير التحقير ولم يثبت قوله
 قوله تعالى - اى حكاية عن ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام قوله اى عذابها كل
 ناظر الى كون التنكير للتعظيم قوله او تسمى من العذاب - ناظر الى كونه للتقليل وكلاهما

ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت هبة او من نفخ الطبيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا الاينا في كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممتنع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة وما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شئ من العذاب والادالة للفظ المس و اضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني

يناسب المقام من وجه لانه ان حمل على التعظيم كان مبالغة في الوعيد واستعظاما لما يرتكبه ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام بانه يقتضى استحقاق عذاب عظيم فيكون البلغ في الزجر وان حمل على التقليل كان اظهار الخزي بشفقته ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام على ابيه و خوفه من ان يصيبه اذى مضرة فيكون ادخل في قبول النصيحة لصدوره عن ناصح لا يساعده نفسه على اصابة مضرة قليلة و فوجها على منصح له قوله والادالة لفظ المس الذي دفع لما يرد وهو ان المثال غير مطابق للممثل فان لفظ المس يدل على تقليل المسند اليه لانه مبني عن قلة الاضافة وكذا اضافة العذاب الى الرحمن يدل على خفته لكونه صادرا عن هو متصف بصفة الرحمة وعبر عنه بما استحق من تلك الصفة فيفوح منه رائحة المساهلة في العذاب والتخفيف فيه كما لا يخفى على من له ذوق سليم فيكون للتقليل ولا يصح حمله على التعظيم وحاصل الدفع ظاهر الشرح قوله لقوله تعالى لمسكم فيها اخذتم الآية - دليل لعدم دلالة لفظ المس على ترجيح التقليل على التعظيم وحاصله ان استعمال لفظ المس في العذاب العظيم شائع بحيث لا يتبادر عند ذكره مع العذاب معنى التقليل والالزام ان يكون اول هذه الآية ينافي لاخره فان لفظ لمسكم على ذلك التقدير يكون منافيا لتوصيف العذاب بالعظيم فافهم وتأمل لتلا بخبر بابا لك ان استعمال المس في هذه الآية في العذاب العظيم انما هو بالنظر الى توصيفه بعظيم واما اذا لم يذكر مع العذاب قيد العظيم كما في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك الا فيوزان يكون شائعا في الفتنة والخفة فلا يكون الدليل مثبتا لما ادعاه والله تعالى اعلم قوله ولان العقوبة التي لا تدل على ترجيح التقليل على التعظيم باضافة العذاب الى الرحمن وحاصله ان الاضافة المذكورة لا تدل على الترجيح المذكور فان الوعيد لا يقدم على التعذيب الا عند كمال استحقاق العبد للعذاب وحينئذ يكون العقوبة الصادرة منه اشد كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعوذ بالله من غضب المحليم فان في اضافة الغضب الى المحليم اشارة الى ان غضبه اعظم من غضب غير المحليم وهذا كما نشاهد ان من يكون بحيث لا يخرج عن غضبه عن هيئته بسهولة يكون غضبه اشد واغوى بالنسبة الى غضب من هو بخروجه غضبه عن هيئته بسهولة وسرعة قوله اني كل يوم من احوال الدواب والالوانية ذكر الآية تفسيرين حاصل الاول انه خلق الشخص من الشخص فالتنكير في ذابته وماء للوعدة النورية ثم قيل ان آدم وحواء وهن على نبينا وعليهم الصلوة والسلام وكذا اما يتولد من التراب والرماد كالعقرب والبرغوث والفقفس على صوابه في حكم المستثنى سكنت عن الاستثناء ولشهرت امرهم وقيل البراد بدابة معناها العرق اعني ذات قوائم اربع والضمير في فمنهم من يمشي الى راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي اي ما يدب على الارض على طريقة الاستخدام وقيل مبني الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله وفي نقطة ابيه - تخصيص الاب وان كان الولد مخلوقا من نطفة الاب واللام لكونه منسوب اليه قوله او كل فرع - اي من حيث افراده والافانوع على ما

كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسلم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من
الكريم الحكيم اشد لقوله عليه الصلوة والسلام اعوذ بالله من غضب الحكيم ومن
تنكير غير اى غير المسند اليه للأفراد او النوعية نحو خلق كل دابة من ماء اى كل فرخ
من افر والدواب من نطفة معينة وهى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع
الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب
وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند
اليه هى اذا كان المقام للأفراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من
ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية

قبل من انه امر اعتبارى لا يخلق ولا يخلق منه قوله وصرح بانه من غير المسند اليه الذى يعمد الى الرد
على بعض موجهى عبارة المفتاح وبيان لوجه نقد المصنف من التنكير بانه من غير المسند اليه وما صله
ان صاحب المفتاح ذكر ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هى اذا كان المقام للأفراد شخصا او نوعا
كقوله تعالى والله خلق كل دابة الآية - وظاهر ان المنكر دابة اما هو المضاف اليه وليس بمسند اليه
فلا يصح التمثيل لما نحن فيه فانكبو التصحيح بوجود متعسفة مذكورة فى الشرح والمصنف بالمالم
يكن راضيا بتلك الوجوه عدل عنها وقال ومن تنكير غير حاصلة ان الحالة التى يقتضى تنكير
المسند اليه يتحقق فى غيره ايضا فنبه السكاكى على ذلك بايراد المثال من غير باب المسند اليه ثلاثا يتوهم
اختصاص تلك الامور بتنكير المسند اليه وقد نبه على مثل ذلك فى حالات اخرى بايراد امثلة من غير
الباب المبحوث عنه كما يظهر لمن نظر فى كتابه وهذا وجه وجيه يخلصك عن التعسفات التى ارتكبتها
الناظرون فى كلامه قوله اذ التقدير كل دابة الى هذا بيان لكون الدابة مسند اليه لان المضاف مع
المضاف اليه كاشئ الواحد بل المسند اليه فى المعنى هو المضاف اليه قوله او ما يخصه - بيان
لكون ما مسند اليه قوله وتفسفه ظاهرا - فان مثل هذه التقديرات لو اعتبرت لم يسبق
الاسمية والفعلية فى الجمل وكذا الصفات الاخرى لهما ولفات التكت المبينة لتلك الصفات والكيان
و ايضا المتبادر من كلام صاحب المفتاح اما هو اعتبار التنكير بالتقوين وقصد الافراد فى المسند
اليه نفسه وفى هذا التقدير اعتبر التنكير فيما اضيف اليه المسند اليه لافى نفسه والقول بالارتداد
الزائى بين المضاف والمضاف اليه لا يحيدى فقعا فى جعل المضاف اليه مسندا اليه كالمضاف ولا يخلو
عن تعسف والله تعالى اعلم قوله بل قصد صاحب المفتاح الى ان يرد عليه كلامه هذا بنا فى
ما ذكره فى شرح المفتاح فانه قد صرح فيه بان الافراد والشخص لا يلائم التقسيم بقوله ومنهم
من يشئ الى وان عبارة المفتاح ظاهرة فى اعتبار النوعية اجيب بحسن بان ما ذكره هناك
فهو من هبه ومريضه واما ما ذكره ههنا فهو مبني على ما ذهب اليه المصنف من توجيه كلام
السكاكى قوله لا لتنكير المسند اليه - اى ليس مثالا لتنكير المسند اليه كما فهمه البعض وبحاج
فى صحتة الى التكاليف المستبشعة كما ذكر فى الشرح قوله فاذا فى - اى فاعلموا من اذ ان
بالشئ اذا علم به قوله بحرب من الله - اى بحرب عظيم اما جعل التنكير ههنا للتعظيم لان
الحرب القليل يؤذ بالتساهل فى النهى عن موجب الحرب الذى هو الرد وهو غير مناسيب
للمقام فالمنا سب له حل الحرب على التعظيم ويجعل ان يكون التنكير فيه للنوعية اى نوع حرب
غير متعارف وهو حرب عند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره قوله وهذا - اى
بما ذكرنا من ان المفعول المطلق ههنا للنوعية اى لا يجرى التاكيد بدون اعادة النوهية والا
فالمفعول المطلق لا ينفك عن التاكيد بمثل الاشكال الذى ورد الاشكال على مثل هذا التركيب
اما هو على تقدير ان يكون المفعول المطلق الواقع بعد الاق هذا التركيب ليجر التاكيد وحاصل

وبعضهم انه مسند اليه تقدير اذا التقدير كل دابة خلقها الله من ما واد ماء مخصوص خلق الله
كل دابة منه وتعسف ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا
او نوعا للتنكير المسند اليه هذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذا اوجرب من
الله ورسوله وللتحقير نحو ان نطن الاطنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذا نطن مما يقبل الشدة
والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد
التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق
وبهذه ائتمل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان
يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس

الحمل الذي ذكره الشارح انه للنوعية وليس لمجرد التأكيد كما توهمه المتوهم حتى يرد الاشكال
ويحتاج في دفعه الى اعتبار التقديم والتأخير كما فعل بعضهم او الى اعتبار تعدد المستثنى منه
حيث توهم المخاطب كما قال به بعض آخر من النجاة وليس مقصود الشارح رد انه لا يقع المفعول
المطلق بعد الا للتأكيد اصلا فان قوله ما اغتره الشيب الا اغتره ليس المقصد فيه الى فرغ من
الاغترار عظيم او حقيرا فالمفعول المطلق لا يكون فيه الا لمجرد التأكيد قوله لا حاجة الى ما ذكره
اي في هذا التركيب واما في تركيب يكون المفعول المطلق فيه للتأكيد فالحاجة باق كما في قوله ما اغتره
الشيب الا اغتره ارا حيث يقال فيه ما اغتره الا الشيب اغتره ارا قوله لا حاجة الى ما ذكره بعضهم
اي لا حاجة في صحة الاستثناء الى ما ذكره بعضهم من اثبات التعدد في المستثنى منه بما حاصله ان
اصل ما ضربت الاضرب اضربت ضربا فاكدت بضربا رفع احتمال ان تكون اردت بضرب غير الضرب
فما يجري مجراها كالتهديد لكن ذلك التأكيد لما ثبت الضرب وبمقتضاه لا ينبغي وقوع غيره فاذا
اردت نفي ذلك الغير اثبت بما والا والحاصل ان ضربت اخبارا بوقوع الضرب لكنه محتمل عند
المخاطب ان تكون اردت بالضرب التهديد او الشرع في مقدمات الضرب فاذا اردت ان تثبت
الضرب وتحققه فقط قلت ضربت ضربا وان اردت مع ذلك نفي ما توهمه المخاطب قلت ما ضربت
الاضرب وكان معنى ضربت ما فعلت لشمله حينئذ للضرب الذي فعلته فالك اردت بتحقيقه
وللتهديد مثل الذي توهمه المخاطب فانك اردت فيه وليس المراد ان المخاطب توهم انك
فعلت مع الضرب غيره فانه مناف لصريح عبارة الرضى في هذا المقام قوله فلما قلت قلت
اشارة الى ان الشمول متحقق بناء على توهم استعمال لفظ الضرب لما هو اعم منه ولذا انك
يوكد في ضربت ضربا بالرفع توهم ارادة غير الضرب لان الشمول متوهم حينئذ اندفع
ما قاله السيد السند في حواشي الرضى ما حصله ان الاستثناء لا بد له من ان يكون شمول
المستثنى منه للمستثنى وغيره امرا محققا ثابتا في نفس الامر ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق
فضلا عن التوهم ولذا استدلل فيما سبق على ارادة الاستغراق من اللام في قوله تعالى ان لو انسا
لنفي خسر بصحة الاستثناء بقوله الا الذين آمنوا ووجه الدفع انك قد عرفت ان معنى عبارة
الشارح ان الشمول متحقق ثابتة في نفس الامر بناء على توهم استعمال لفظ الضرب لما هو اعم
منه ولذا انك في ضربت ضربا بالرفع توهم ارادة غير الضرب وليس معنى ان الشمول
متوهم كما توهمه ذلك السيد حتى يرد ما ذكره فالحاصل ان الشمول متحقق والتوهم انما
هو استعمال لفظ الضرب لما هو اعم منه السيد توهم توهم الشمول فقال ما قال متذكر
والله تعالى اعلم قوله فيوما يجيل الى البيت للمتنبي من قصيدة يمدح بها السيف الدردنة

مصدر نطن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ الحاجة الى ما ذكره
 بعض النحاة من انه يجوز حمل على التقديم والتأخير اي ان نحن الاظن ظنا ومثله قوله وما
اغتركا الشيب الا اغترقا اي ما اغتركا الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان
 قولك ما ضربت زيد الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد
 فعلت غير الضرب مما يجري مجرا كالهديد والشرع في مقدامة فهذا الاحتمال يصير
 المستثنى منه في قولك ما ضربت زيد الا ضربا كالمستثنى الشامل للضرب وغيره من حيث لوهم
 فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تكثير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين
 قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العران وللتقليل قوله

والشاهد في قوله خيل وجود حيث نكرها للتقليل ولا يخفى ان في حل تنوين الخيل على التقليل
 مدح حاله باشجاعة وهو مدح للبلوك من المدح بسط الملك وكثرة الجنود والمستفادة
 من حمله على التثنية الذي ربما لا يكون مناسباً للمقام كما لا يخفى وكذا حل تنوين الجود
 على التقليل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا شائبة وخفاء على ارباب الذوق السليم
 والجذب ضد الخصب يقال ارض جديده اعلا نبات فيها والقاري في قوله فيوما - للتفصيل
 والظروف الثلاثة اعني يوما وبخيل وعنهم تتعلق بتطرد والواد في قوله ويوما - طفة
 وهو ويجود متعلقان بتطرد الثاني وقوله الفقر والجذب - المعطوف مع المعطوف عليه
 مفعوله والجملة عطف على الجملة السابقة والمعنى صرقت عرك في مصالح رعيا يا ك فيوما تطردا
 عدا لهم اهل الردم عنهم بقليل من خيلك والحاجة لك في طردهم عنهم الى كثير من خيلك
 لان الواحد من خيلك بعدد كثير من خيل غيرك ويوما يجود نذر من كرمك تطرد عنهم
 الفقر والجذب لان القليل من جودك اكثر من كثير من جود غيرك وفي نظر د بصيغة
 المضارع استحضار لتلك الحالة الموهلة الماضية في طرد الاعداء والهيبة المحسنة الماضية
 في طرد الفقر والجذب قوله من تعظيم فضله ما لا يخفى - لان ابهامه يدل على ان المعبر
 عنه اعظم في رفعة واجد من ان يعرف حتى يصرح به قوله اي يرتبط بعض الفتاوى مجز
 بيت للبيد وصدرة تراك امكنة اذ الاراضها : وقوله تراك امكنة - خبر الثلث لان في
 البيت قبيل هذا هو اوله لم تكن تدري نوار بانني : وصال عقد حياثل هذا املاء وقوله
او يرتبط اي عطف على الفعل الواقع بعد لم وارضها فيما قبله فيكون المعنى اني تارك امكنة
 اذا انتفى كل الامر من الرضا وبها وارتباط الموت واذا تحقق احدها لم يتحقق الترك
 وقيل كلمة او بمعنى الى او الا وان مقدرة بعد ها والجزم لضروبة الشعر او الاجزاء الوصل
 مجز الوقف او لكون ان المصدرية جازمة كما في بعض اللغات قوله اخر المصنف رحمه الله تعالى
 ذكر التوابع - الفرع منه بيان المخالفة بين المصنف ورو السكاكيم ثم بيان ان لكل واحد منهما
 جهة هو مواليها كما هو مذكور في الشرح قوله انظر الى ان ضير الفصل حاصله ان السكاكي نظر
 الى ان ضير الفصل وكثير من اعتبارات التوابع انما يتحقق مع تعريف المسند اليه فينبغي ان يذكر
 بعقب تعريف المسند اليه هذه المناسبة ثم كون ضير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير انما
 هو مذهب الجمهور وهو مذهب المصنوع واجاز الفراء هشاش ومن تبعهما من الكوفيين ترجيح
 للمسند اليه المنكرو اولاد بالكثير من اعتبارات التوابع كون الوصف للمدح او الذم او القوم
 لانه لا يكون الا عند التعيين والتأكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكرو لا يذكر بهما الا عند
 الكوفيين بشرط ان يكون محذورا وقال بعضهم ان عطف البيان لا يكون الا في المعارف

في ما يجيل تطرد الروم عنهم : ويوما مجواد تطرد الفقر والجديبا : اي بعد دنور من خيولك
وفرسانك وشئ يسير من فيضات جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير هو
في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم
فوق بعض درجات اريد به محمل صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفهيم فضله
واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس احماها اراد نفسه وقد
يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفي هذا الامر
بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر المصنف رحمه الله تعالى ذكر التوابع
وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف

قوله لكثرة وقوعه واعتباراته - قيل عليه العطف بالحرف اكثر واعتباراته او فولا يصح
ما ذكره سببا لتقديم ذكر الوصف على سائر ما قالوا ان يقال انها تقدم من التوابع الوصف
لانه اذا اجتمع التوابع يبدؤ منها بذكر الوصف **قوله** قد يقصد - عبر بيقصد اشارة
لقلته واحتياجه لقراءة لان المتبادر من الوصف اللفظ فلذا احتاج الى قوله ليوافق الخ
بمخلاف البيان فان المتبادر منه المعنى المصدرى واما التابع فيقال له عطف البيان لا غير
قوله وهو الانسب الخ يفهم من عبارته ان وجه كونه النسب انما هو الموافقة بقوله فيما
بعد واما بيان انه في عبارته في المختصر صريح في ان كونه اشبا وجه لان يقصد بالوصف المعنى
المصدرى والموافقة وجه آخر له وحاصله ان ارادة المعنى المصدرى من الوصف المذكور ههنا انشبه
بالتعليل وهو قوله فلو كونه الخ الذي يعقل انما هو الاحداث لا الالفاظ وادق **بقوله**
واما بيان الخ فان الغالب استعمال هذه العبارة في المعنى المصدرى اعني تعقيبها بالتابع
المختص به واما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف البيان والبدال لا البيان والبدال
قوله فلو كونه اي الوصف - ينبغي ان يراد بالوصف الذي فسر به الضمير هو الوصف المتبع بالتابع
المختص لانه المبين والكاشف اولاء بالذات والمعنى المصدرى ثانيا وبالعرض فان الكشف
والتبيين قائم بالنعته وذكره انما يتصف به باعتبار انه متعلق له كحركة راكب السفينة
فلا وجه لاعتباره وترك الموصوف بالذات فعلى هذا يكون في العبارة صنعة الاستدلال كما صرح به
في المختصر فانه اراد بالاسم الظاهر معنى وبالضمير الراجع اليه معنى آخر فالثقل يمكن ان
يرجع الضمير الى الصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة على
نحو اعدوا هو اقرب للتقوى فلا حاجة الى القوم بالاستدلال **اجيب عنه** بان الحمل على
الاستدلال ام اولى فانه من الضائع البديعية المحسنة للكلام والحمل على ما هو ادنى واليق
فلذا امله عليه الشارح في المختصر وقال السيد السند بعد ما قال انه اراد بالوصف الذي
فسره به الضمير التابع المخصوص لانه المبين والكاشف اولاء بالذات فلو قال بدله اي
النعته كان اظهر في المراد اولى لتضمنه اشارة الى ان الضمير في قوله لكونه راجع الى ما
دل عليه قوله واما وصفه لا اليه نفسه لانه بالمعنى المصدرى كما ذكره انتهى برده عليه **كلام**
الوصف في اللغة بمعنى ذكر التابع فكذلك لفظ النعت بلا تقيؤة وكلاهما مخصصان في عرف
النحاة بالتابع فلا وجه لكون احدهما اظهر في المراد عن الآخر **اجيب عنه** بان الاستواء
ممنوع بل لفظ النعت شائع في التابع المخصوص كما يدل عليه قول الشارح رر حيث قال يعني
اما الوصف اي ذكر النعت فان المواد به التابع المخصوص ولان تغير الاسلوب وذكر النعت
بعد ذكر الوصف يشعر بان المراد به غير ما اريد بالوصف **قوله** مهمما كاشفا عن معناه -

وقدمها السكاكي على التنكير نظر الى ان ضمير الفضل كثير من اعتبارات التوابع
انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقد ام من التوابع ذكر الوصف للثبوت
وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به
معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانها واما الابدال منه يعنى
اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبينا له اى للمسند اليه
كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه
فى الكشف قوله اى نحو هذا القول فى مجرد كون الوصف للكشف لا فى كونه وصفا
للمسند اليه قول اوس بن حجر فى موشاة فضالة بن كعدة من قصيدة اولها

الناجع بين التبیین والكشف كان الاول بالنظر اليه نفسه والثاني بالقياس الى السامع
والالة على ان الوصف بلغ فى ذاك الغاية القصوى حتى صار حد الموصوف وتعرف لقاله
كان المثال الاول او جاريها كما فى الذى يظن بك الظن الزائد انه تعريف للملحى باعتبار
لازمه وهو كونه مصيبا فى رأيه وانما كان جاريها مجازة فى اختصاصه بالموصوف اختصا
الحد بالمحدد وفى تميزه عن جميع ما عداه ثم المثال الاول انما يكون من القسم الاول عند
الحكام والمعتزلة فقط فان ذاك الوصف حد للجسم اى تعريف له على رايهم اذ المراد
به الممتد فى الجهات الثلاث والجسم موصوف به بالفعل الا ان ما صدق عليه الجسم مخصص
عند المعتزلة فى الجوهر وهو المحتاج الى الفراغ الذى يملأه وعند الحكماء فى التعليمي
والطبي الاول عرض والثاني جوهر وكلاهما محتاجان الى المكان بل الشاغل بالذات
هو الجسم التعليمي بدليل اختلاف المكان لتخلل التخلل الحقيقي هو ان يزداد حجمه من
غير انضمام شئ آخر اليه ومن غير ان يقع بين اجزائه خلل والتكالف الحقيقي هو ان
ينقص حجمه من غير ان يزدل عنه شئ من اجزائه او يزدل خلا وكان فيما بينها
فجج انتفاش الاجزاء وانما ما جعلها فانه لتخلل وتكالف مجازى اذ ليس الاول
اجزاء خارجية عن الجسم او جزؤها - والتكالف الحقيقيين مع بقا الجسم الطبيعى
بجمله وفى هذا الوصف مع كونه تعريفه اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله
لان الممتد فى الجهات الثلاث لا يتصور الا فى المكان وبجهد البيان علمت ان ذاك
ما قال بعضهم حاصله ان كون هذا المثال من القسم الاول عند الحكماء والمعتزلة
انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم او براد بالطويل وما بعده الجوهر لان الموصوف
المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوصا الخبير اعنى الاحتياج الى فراغ الذى يدل
على ان الموصوف هو الجسم الطبيعى اذ لا مكان للجسم التعليمي عند تمشيته وبهذا
اظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء
قطعا واما على مذهب المعتزلة فتمشيتهما غير ظاهر ايضا لانهم قالوا بالجوهر
الفرد وتخييره وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له
الاهم الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال لا ان المراد ان الوصف المذكور اشارة
الى علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا الى مطلق الفراغ انتهى حاصله ما قاله البعض ورجح
دفع قوله اذ لا مكان للجسم التعليمي عند من يثبت ان قد عرفت من البيان المذكور حيث قلنا

ايتها النفس اجلي جزعا: ان الذي تحذرين قد وقعنا الى قوله ان الذي جمع
السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا: الالهي الذي يظن بك الظن: فكان قد
راى وقد سمعا: الالهي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان منصوص
صفة الاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودي فلا تنفع
الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا: فالالهي ليس بمسند اليه وقوله الذي
يظن بك الظن الى آخرة وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعي انه
سئل عن الالهي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى
ان الانسان خلق هلو عا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا

وكلاهما محتاجان الى المكان بل الشاغل بالذات هو الجسم التعلي الخ فتذكروا اما ان دفاع القائلين
بالجزع غير الخبز لان المكان هو البعد وهو الامتداد بين غايتين او السطح الباطن من الجسم الحاوي
الما للسطح الظاهر من الحوى وكل منهما منقسم والخبر هو الفراغ المشغول بالمتخير سواء كان
منقسما ادلا وانما قلنا ان المثال الاول انما يكون من القسم الاول عند الحكماء والمعتزلة فقط
لان الجسم عند الاشاعرة ما تركب من جوهرين فصاعدا بخلافه عند المعتزلة والحكماء فانهم
شروط في الجسم الابعاد الثلاثة قوله الجسم الطويل الخ يرد عليه ان كل واحد من الطويل والعريض
والعميق صفة على حدة مع انه ليس كاشفا فلا يصح التمثيل به واجيب عنه بان كل واحد
ليس صفة على حدة كما انه ليس كاشفا بل الكاشفة انما هو المجموع فانه صفة واحدة
بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب فكانه قيل الجسم الالهي
في الجہات كما ان قولك حلوا مض خبر واحد معنى كانه قيل مزمع تعدد اللفظ والاعراب
وايضا الوصف في الاصل مصدر فيجوز ان يطلق على المتعدد ونظرا الى الاصل فكل واحد من
الطويل والعريض والعميق وان كان صفة على حدة الا ان المراد بالوصف الكاشف انما هو
المجموع من الصفات الثلاثة ولا مضايقة في اطلاق لفظ الوصف على هذا المجموع
لما حلت على ان الوصف المذكور في المتن بمعنى ذكر النعت كما ذكره الشارح وهو يكون
مصدر الادالة له على الوحدة والكثرة فضمير كونه راجع الى مطلق النعت المذكور
في ضمن الوصف فيجوز ان يكون متعددا وقيل في الجواب الوصف الكاشف هو الطويل والوصف
بما بعده فان العريض صفة محصورة للطويل وكذا العميق صفة محصورة له والعميق
وقبل الصفة الكاشفة انما هو العميق وحده ولا استلزامه الطويل والعريض
ذكرا معه وبعد هذين الجوابين لا يخفى على احد والثاني ابعد عن الاول لانه يستلزم
ان لا يكون للطويل والعريض مدخل في الكشف وان يكون ذكرهما استطراديا والله تعالى
اعلم قوله ونحوه في الكشف الخ انما فصله عن ما قبله الامرين الاول ما ذكره الشارح
بقوله اي في محذور الوصف والثاني ان فيه تنبيه على التفاوة بينهما في الكشف
فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وتعريفه وهذا ليس بعينه تفصيل معنى
الالهي وان معناه الذي المتروك ان استلزمه قوله انيها النفس اجلي جزعا الخ
اجلي اي احسنني والجزع صد الصبر والجزع الجميل هو الذي يشوبه اضطراب صامع
والجزع الخوف والسماحة المكرم والنجدة بالفتح الشبابة والبر بالكس خلافا للعقوق وهي التي

قوله واما على هذا فليس المعتزلة في تسميتها بغير ظاهر لانهم قالوا ان الجسم الطويل والعريض والعميق

فان الهلع سرعة الجوع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير
او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند
النخاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل
عالم فانه بحسب الوضع محتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت
ذلك الاشتراك والاحتمال وخصسته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوجه
عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر والرجل التاجر

خوف الله سبحانه وجمعا نصب تأكيد للسماحة وتوابعها وهي تضم الجيم وفتح الميم جمع جماع
مؤنث اجمع يؤكد بهما الجمع المؤنث ونظيرها في تأكيد الجمع المذكور اجمعون وجمعا وجمع
توكيد محض لا يغير جان عنه فلا يكون فاعلين ولا مفعولين ولا غير ذلك ولا يبتدأ
بهما ويحاول يقصد وقوله من امر نكرة اما للتعظيم اى لا ينفع الحذر من امر عظيم
كأن لا محالة وهو الموت او للعموم اى لا ينفع من امر كما شئت اى امر كان لمن يقصد النظام
ويبقى نفسه في المهلك لانه يفتر بهما ولا يحتاج فلا ينفع الحذر وقد في قد يحاول للتحقيق
قوله الذى يظن بك الظن الذى يحتمل ان يكون مفعولا للظن محذوفين والتقدير الذى
يظنك متصفا بصفة وقوله بك - ظرف مستقر صفة لصفة اى بصفة كاشنة بك وقوله
الظن مفعول مطلق يظن ولا يحتمل ان يكون نازلا منزلة اللازم وقوله وبك - بيان
موضع الظن قوله كان قد رأى الى كان مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن والجملة خال
من فاعل يظن اى يظن في حال كونه مشبهما بالرأى والسامع قوله او منصوب صفة لاسم
ان او بتقدير اعنى - وهذا ان الاحتمال يساعدهما السوق فان التحرك كما قال الشارح انما هو
بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة الى قوله اودى اى هلك قوله الاشاحة -
الحذر من امر كائن البسته قوله المدعا - جمع بدعة - هى الامور الغريبة والمعنى وينفع
طالب الامور الغريبة الحذر من امر كائن لا محالة قوله الاصحى - بفتح الميم من الصبح
وهو شدة الذكاء قوله فانشد هذا البيت ولم يزد عليه - واراد جعل الموصوف والصفة
خبر للامعى ليفيد النجاة واما كان في البيت وصفه فلا يرد انه على هذا الا يصح التثنية
فا فهم والله تعالى اعلم قوله ومثله في النكرة الى انما فصله لانه ليس الوصف الكاشف
فيه وصفا للمعرفة كما هو كذا لك فيما سبق من الامثلة واما ذكره الشارح ههنا لئلا
يتوهم اختصاص الوصف الكاشف بالموصوف المعروف وايضا يمكن ان لا يكون جزو عاودتها
صفة لعلو عا بل يجوز ان يكون حالا مثله وعلى التقديرين مجموعا بمنزلة الكاشف
لعلو عا والظر فان متعلقان بهما قوله او مخصصا - الفرق بين الوصف المخصص المذكور ههنا
وبين المبين المذكور فيما سبق هو ان الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد ومن المبين
كشف المعنى قوله اراد بالتخصيص الى دفع لما يقال ان التخصيص خاص بالنكرات والمثمل
به معرفة فلا يصلح للتثنية وهاصل الدفع ان ما ذكرت انما هو اصطلاح النخاة ولما
البيانون فلا اختصاص عندهم للتخصيص بالنكرات قوله تقليل الاشتراك - اى
تقليل الاشتراك الواقع فيه اذا كان الموصوف معرفة والحاصل ان كل واحد من التقليل ورفع
الاحتمال انما يكون اذا كان الموصوف مشتركا فان كان مشتركا معنويا وهو ما وضع

عندنا فانه كان يحتمل التاجرو وغيره فلما وصفته به دفعت الاحتمال او تكون
الوصف مدحا او دوما او ترجحا نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث
يتعين الموصوف اعني زيد اقبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون
له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف
واشترط هذا السلا يصير الوصف مخصصا او تأكيدا اذا كان الموصوف
متضمنا للمعنى ذلك الوصف نحو امس الدار كان يوما عظيما فان لفظ

لمعنى واحد مشترك بين الافراد كوجمل يكون الوصف مقبلا لا مشتركا بين افراد
كما نقول رجل تاجرو فان تاجر يقلل الاشتراك في الرجل وان كان الموصوف مشتركا
لفظيا وهما وضع لمعنيين او اكثر باوضاع متعددة حقيقة كلفظ زيد مثلا فان اوضع
لشخص التاجرو والفقير مثلا او حكما بان يكون الواضع متصور الامور مخصوصة متباينة
باعتبار معنى مشترك بينهما وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة كما في المضمرات
واسماء الاشارة مثلا يكون وصفه رافعا للاختمال الذي نشأ من اشتراك الموصوف
اشتركا لفظيا كما نقول زيد التاجرو فانه رافع لاحتمال الفقير مثلا والحاصل ان التخصيص
يدخل المعارف والنكرات وان له فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح
علماء البيان بخلاف النجاة فان التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات
فقط واما رفع الاحتمال في المعارف فيقال له توقيع لا تخصيص عندهم فافهم والله تعالى
اعلم **قوله النجاة** - جمع ناه من نحى نحو اذا نظرت في علم النجوم وتكلم فيه **قوله** فانه كان بحسب
الوضع محتملا الخ اعلم ان احتمال رجل لكل فرد من افراد الرجال بحسب الوضع ليس معناه
انه بحسبه يصلح ان يطلق على خصوصية افراد كان بل معناه انه بحسب وضعه يصلح ان
يطلق على معنى كلي هو الماهية من حيث هي في الالف المنتشرة على اختلاف الواجبات اي
في وضع اسم الجنس وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية
فرد آخر فنشأ الاحتمال هناك هو المعنى واما احتمال المعارف فانما ينشأ من اللفظ
فان زيد اذا كان مشتركا بين اشخاص كان محتملا لان يطلق على خصوصية كل واحد من
الاشخاص لكونه موضوعا بازاء خصوصية كل منها وليس ههنا معنى كلي يحتمل ان يتحقق
في ضمن اية خصوصية الا ان يؤول زيد بمسمى يزيد فيكون حينئذ في حكم النكرات وكذا
احتمال سائر المعارف من اسماء الاشارة والوصولات وغيرها انما ينشأ من اللفظ ايضا
فان المعروف بلا العلم العارضي كالرجل يصلح ان يطلق على خصوصية كل فرد من المجهولات
الخارجية اما لانه موضوع بازاء تلك الخصوصيات وضعا عاما واما لانه موضوع لمعنى كلي
ليستعمل في جزئياته لافيه واما ما كان فالاحتمال ناش من اللفظ وان لم يكن باوضاع
متعد كما في زيد ثم اعلم ان الواضع اذا تصور امور مخصوصة باعتبار معنى مشترك
بينها وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظه انا لكل متكلم واحد
والفظة نحن له مع غيره ولفظة هذا لكل مشار اليه مفرد مذكروا في غير ذلك فالمعبر في
الوضع مفهوم عام سواء كان آلة للملاحظة الموضوع له كما هو مذهب السيد السند
واتباعه او موضوعا له كما هو مذهب الشارح ومن معه وهذا معنى كونه عاما وليس
معناه ان له افراد متعددة بل انه له تعلقا بامر عام والموضوع له خصوصيات افراد

امس ما يدل على الدבור وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي
ومنه قوله تعالى عز سلطانه وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث وصف دابة وطاروا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منها الى
الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاذ هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة
فيكون في الارض ويطير بجناحيه وصفين مؤكدين مثل امس الدابور واعلم
ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لهما

ذلك المفهوم العام فاطلان انا وانت وهذا على الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا يجوز
اطلاقها بطريق الحقيقة على ذلك المفهوم الكلي لعدم كونه موضوعا له فلا يقال انا ويرا دابة متكلم
ما دلالاته ويرا دابة بها طبا وما به هذا الوجه امكن تعدد معاني لفظه احد من غير اشتراط
وتعدد ادخاله واذا تصور الواضح مفهوم ما كليا وعين اللفظ اما بخصوصه كما في المضمرات
والمبهمات او باعتبار امر كلي كما في المعرف باللام والمضاف فان الواضح عين كل لفظ معرب بلام
العهد وقد لاحظ ببعض ان انه معرف باللام لكل حصته اي لكل فرد من افراد مفهوم حصته
ما دخل عليه او الجنس اي الجنس ذاك الفرد وهو مفهوم حصته معينة بشرط الاستعمال
في الجزئيات وكذا المشتقات مثلا وضع كل ما هو على وزن فاعل لكل ذات قام به مصدر
وليس موضوعا للمفهوم ما قام به المصدر والالجاز استعمال في هذا المفهوم فالوضع على ما هو
بامر عام وكذا الموضوع له فكان كل من الوضع والموضوع له عاما واذا تصور معنى جزئيا
وعين اللفظ له كان كل منها خاصا اما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير محقول
لان الجزئ ليس وجهها من وجه الكلي ليتوجه به العقل اليه فيتصور اجمالا وانما الامر با
لعكس فان قيل يجوز عند هذا القائل وهو السيد السند كون الاختصاص معرفا للاعم فلم لا يجوز
ان يكون الجزئي مرأة للملاحظة الكلي اجيب عنه بان الجزئي لكونه خاصا من طريق الجنس
كيف يكون آلة للملاحظة ما هو صلة بطريق العقل هذا اوضح ما ذكره السيد السند من
من اقسام الوضع وفيه اختلاف كثير مبنية اختلاف الاصطلاح ولا مناقشة فيه فافهم
والله تعالى اعلم قوله مديحا او ذميا اي مادحا او ذاما او ذامحا او ذم او انه جعل الوصف
مديحا او ذميا مبالغة قوله واشترط هذا لتلايص الوصف الجزئ به عليه انه يقتضي
اذ لم يكن الموصوف متعينا قبل ذكر الوصف وجب في الوصف ان يكون مخصصا ولا يكون
للمدح او الذم وليس كذلك بل يصح ان يكون للمدح او الذم ايضا بحسب قصد التكلم
واجيب عنه بان مراد الشارح ان الظاهر من الوصف التخصيص عند عدم تعيين
الموصوف فيكون هو المحتاج اليه لا المدح او الذم فيكون الداعي بحسب الظاهر هو
التخصص وان عاز ان يراد منه المدح او الذم بحسب قصد التكلم قوله او تأكيد
اي التقدير وليس المراد به التأكيد الاصطلاحي قوله نحو امس الدابور اعلم ان مثل هذا
التأكيد انما يصدر من الفصحى والبلغاء اذا اقتضاه المقام كما اذا وقع في الامس كره وغم
فيكون ذكره للتلذذ بذكر بورة للحصول النجاة له بدورة من الغم الواقع فيه او وقع فيه
سوء وفات بدورة فهو يذكره للتعسف والتأسف بمضيه ثم قوله امس مبتدأ مبني
على الكسرة والذات رفعت مؤكدا له مرفوعا نظر الى الجمل وجملة كان الخبر قوله وقد يكون
الوصف لبيان المراد اعلم ان الكلام الشارح يدل على ان الوصف المبين للمقصود مضاف

من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد الذي يسكن من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار
الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فاف
التعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة
لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموضوع بمضمونها
قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عندئذ كما كان
يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم

لوصف المؤكد للموصوف ولوصف الكاشف والوصف المخصص المذكور سابقا مع اشتراك
الجميع في ان كلا منهما يصدق عليه انه الى به لبنا المقصود وتفسيره فيحتاج الى الفرق بين
الادوات الاربعة فالفرق بين الوصف المبين للمقصود وبين الوصف المؤكد للموصوف
ان المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الا صلى بل مجرد التاكيد بخلاف هذا الوصف فان الملاحظ
فيه بيان المقصود والفرق بينه اى بين الوصف المبين وبين الوصف الكاشف ان الغرض من
من الوصف المبين المقصود بيان احد المحتملين للفظ او المحتملات بان يحتمل اللفظ
معنيين فاكثروا في بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدابة في المثال المذكور
لا احتمال لها الفرع والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود ايضاح المعنى لا بيان احد المحتملات
والفرق بينه وبين المخصص ان الغرض من المبين للمقصود بيان احد محتملات اللفظ ورفع
غيره من محتملاته والغرض من المخصص بيان احد افراد المعنى ورفع غيره **قوله**
ليبين ان المقصد المراد منه ان لفظ دابة واطرها مل لمعنى الجنس والوحدة في صفتها هو
من خواص الجنس لبيان ان المقصد الى الجنس فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس **قوله**
وبهذا الاعتبار اذ الى اى باعتبار ان هذا الوصف للجنس فيعم جميع افراد دابة اذ زيادة التعميم
والاحاطة واما اصل التعميم فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بمن ووجه
ذلك ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق لكن يجوز ان يراد بها دوابة ارض
واحدة وطيور جو واحدة فيكون استغراقا عرفيا فذكر وصف نسبة الى جميع دوابة ارض
كانت وطيور اى جو كان على السواء فانفتح ان الاستغراق حقيقى يتناول كل دابة من دوابة
الارضيين السبع وكل طائر من طيور الافات والاقطار المختلفة فكانه قيل وما من دابة قط
في جميع الارضيين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا هم امثالكم
محفوظة او الها غير مهمل امرها فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة خلاصة انه قبل
الوصف كان نصا في الاستغراق لكنه يحتمل التاويل مع النصوصية بان يراد الاستغراق العرفى
وبعد الوصف صار مفسرا بالاستغراق الحقيقى لا يحتمل التاويل ويورد على ذلك ان النكرة المفردة
في سياق النفي يدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله الا هم امثالكم لان التنكير
اما المفردة او للنوعية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله ا هم لان الفرد ليس بجاعة والنوع
ليس بجاعات اجيب عنه بان التنكير للنوعية والنوع يشتمل على اضاف وكل صنف امة
او الامة كل جاعة في كل زمان فلا مانع من صحة الاخبار عنها بقوله الا هم امثالكم حيث
ورد هذا الجواب بان توصيف ا هم بامثالكم يدفعه اذ المراد بكم افراد نوع الانساق فالتشبيه
تشبيه النوع بالنوع في كون كل منهما محفوظا لحوال التشبيه الصنف بالنوع ولا تشبيه جاعة

المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقعها صفة
او صلة انما يكون بتقدير القول فاقيل قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى ان
منكم لمن يبطلن ان التقدير اقسم بالله يبطلن والقسم وجوابه صلة من و
لم يشر الى تقدير القول قلنا مرده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو
جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله لزيد
قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله

في وقت بالنوع والحق في الجوان يقال ان النكوة وان كان المراد منها كل فرد لكن الاخبار باسم امثالكم
ملاحظ فيه المجموع اي النكوة محولة ههنا على المجموع من حيث هو مجموع بقرينة الخبر وان كان خلاف
الظاهر حاصله ان المقصود ما من دواب ولا طيور الى الان قوله ومن دابة ولا طائرا كان
والاعلام معنى الاستغراق كان مغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طيور محلى قوله الا انما امثالكم
على المعنى والله تعالى اعلم قوله فيكون في الارض ويطير بجناحين مصفين مؤكدين مثل امس
الدابر - هذا العبارة لم يوجد في اكثر النسخ المتبعة وينبغي اسقاطه لانه ينافي قوله السابق
وهو قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود فانه يدل على ان بيان المقصود وتفسيره نكتة
على حدة غير صند رتبة في التاكيد والا يكفي ان يقال ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض الاية
وما قيل ان المراد ان الوصف التاكيد قد يكون لبيان المقصود فقد تسفد والله تعالى علم بحقيقة
الحال قوله واعلم ان الوصف الغرض منه تمهيد الى بيان مراد من قال ان الجملة نكوة ثلاثا
عليه ان التعريف والتشكيك من خواص الاسم كونه قسما من الكلمة مفرد والجملة ليست كذلك فلا يصح
اتصافها بالتشكيك قوله بحسب صحة وقوع المفرد الى سواء كان مسبوكا منها كما في مورت برجل
قام اجزاء الى قائم الوجة او لا نحو مورت برجل اجزاء الى كائن الوجة زيد اعترض عليه بان هذا منقوض
بالجملة الواقعة خبر الضمير الشأن والقصة فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها
اجيب عنه بان المراد صحة وقوع بحسب تمام الكلام ويمكن ان يقال قصة او حديث لا بحسب
سداد المعنى قوله والمفرد الذي يسبك الى فالما سب ان يعتجر فيها خال ماسبك منها بان يكون
موصوفا نكوة كوصوف المفرد المسبوك منها قوله لانه انما يكون باعتبار الحكم الى اي ان السبك
والثاء يل انما هو بيان المال للحكم اي المحكوم به من حيث انه محكوم به وهو لا بد ان يكون مجهولا
والا لكان الكلام لغوا والمجهول يناسبه تشكيك الدال عليه واما نحو زيد القائم فالتعريف فيه ليس
من جهة الخبرية وكونه محكوم به بل من جهة امر زائد عليها هو كون الخبر به معلوما والحاصل
ان المجهول في الخبر انما هو ثبوته وهذا متحقق في النكوة والمعرفة فتناسب التشكيك لما عرفت
من ان المجهول يناسبه تشكيك الدال عليه وهذا لا ينافي عهد مفهوم الخبر لا من حيث ثبوته وقد اشار
الى عدم وجوبه بقوله يناسبه التشكيك وان اول الشيخ ابن الحاجب المثال المذكور بانه في معنى زيد
محكوم عليه بالقيام فعاد الحكم نكوة قوله لان الصفة يجب ان يعتقد ان حاصله ان الشيء اذا كان
ثابتا للغيرة بطريق الوصفية وجب ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للتكلم
والمخاطب وان كان بطريق الخبرية وجب كونهما معلومين للتكلم وحدهما والفرق بين الصفتين
ان المقصود في الاول الاحضار في ذهن المخاطب وهذا لا يتصور بدون علم المخاطب باتصاف
الموصوف بمضمون الصفة قبل ذكرها والمقصود في الثاني الاعلام والاحضار وهذا يقتضي عدم
علم المخاطب كما لا يخفى وانما كان ثبوته ذلك الشيء في نفسه ضروريا لان الشيء ما لم يكن ثابتا

ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة تجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التمريم نزلت او لا بمكة فمر فوامنها نار اصوصوفة بهذا الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا اليها الى ما عرفوا ولا قلنا يمكن ان يقال الوصف

في نفسه لا يثبت لغيره فانهم والله تعالى اعلم قوله واما يحتمل بها الخ دعي به قوه هم انه اذا كان الصفة بحيث يجب فيها ان يكون المتكلم معتقدا ان يكون المخاطب عالما باتصاف الموصوف بها قبل ذكرها فاي فائدة في ايرادها بل ينبغي ان يكون ذكرها لغوا وحاصل الدفع ان المتكلم انما يقصد بذكرها تميز الموصوف عند المخاطب بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة ليحكم عليه او به مثلا يفيد المخاطب فائدة يعتد بها وليس المقصود من ذكرها مجرد اظهار اتصافه بتلك الصفة للزم اللغوية واعتراض عليه بانه قد يقصد بالوصف المدح وغيره دون التمييز الجيب عنه بان الاصل في الوصف التمييز ولذا قال ويميزة وان كان يقصد معنى آخر ويكون التمييزا صلا غير مقصود قوله والانشائية ليست كذلك - اي ليست جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها بل الانشاء انما هو اعلام عن النسبة القائمة بنفس المتكلم من حيث انها قائمة بها قوله فوقعها صفة الخ دعي لما يتوهم من ان الانشاء كثيرا ما يقع صفة او صلة كما يظهر من تتبع كلام العرب وحاصل الدفع ان الانشاء يقع صفة او صلة حيث يقع بتقدير القول فتعني جاء في رجل اضربه اي جاء في رجل مقول في حقه اضربه اي يستثنى ان يقال في حقه اضربه وحينئذ يكون الموصوف معلوم الاتصاف بمضمون الصفة قبل ذكر الصفة بخلاف ما اذا كانت انشاء من غير تاويل فانه امر مبطن لا يحصل العلم باتصاف الموصوف قبل ذكر الصفة قوله فاقبل قد ذكر صاحب الكشاف الخ حاصل الاعتراض ان صاحب الكشاف قال بوقوع الانشاء صلة مع عدم الاحتياج الى تقدير القول فينبغي ان لا يصح قول الشارح وقوعها صفة الخ لمخالفته من هوام الفن والعدالة فانه يدل على الاستواء بين الصفة والصلة في كون كل واحد منهما خبرية وكلام صاحب الكشاف هذا يدل على الفرق بينهما قوله قلنا مرادة الخ حاصل الجواب انه ليس بقابل بوقوع الانشاء صلة بدون تقدير القول مع انقل من كلامه لا يدل عليه لان مرادة ان الصلة انما هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب قوله ولذا يقال في تأكيد الخ اي لاجل ان الجواب جملة خبرية ولا يخرجها القسم عن كونها خبرية قوله والانشاء انما هو الخ بيان لمنشاء غلط المتوهم وحاصله ان الانشاء انما هو نفس القسم لا الجواب المؤكد به ايضا حتى يثبت ما رامه المتوهم المعترض قوله وهذا كما ان الشرطية خبرية الخ قصد الشارح بهذا التنظير دفع استبعاد كون الجواب المؤكد بالقسم جملة خبرية دون القسم وحده فالمراد بالشرطية ههنا انما هو الجواب فانه يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجواب وهي ليس براد ههنا ويمكن ان يقال ان مراد صاحب الكشاف بهذا القول ان المجموع صلة بتقدير القول اي وان منك لمن يقال في حقه والله مبطل ان الان جعل الجواب صلة يفيد بثبوت الابطال منهم وتقدير القول يفيد

وفي سورة التمريم فمر فوامنها نار اصوصوفة بهذا الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا اليها الى ما عرفوا ولا قلنا يمكن ان يقال الوصف

يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التريم للمؤمنين وهم
قد علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لما سمعوا الآية ^{فيها} ذلك
فخو طبوا في سورة البقرة واما تأكيد ذلك فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق
مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو
جاءني زيد اذ ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه
ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهول لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد

ثبوت استحقاق قول الجملة العسمية والاول ابلغ في مدعيتهم وهو المقصود بالاية فلذا لم يقل الله
صلة بتقدير القول قوله **فان قيل** في كلامه ايضا ما يشعربان وجوب العلم بالاية كما ان قوله
السابق يدل على الفرق بين الصلة والصفة كذا الك قوله هذا والفرق بين الكلامين ان الاول
يدل على الفرق بينهما في الخبرية بان الصلة لا يجب فيها ان تكون خبرية وهذا يدل على الفرق
بينهما فيما ينو عليه التسوية بينهما وهو وجوب علم المخاطب فانه في الصلة فقط دون الصفة
كما لا يخفى على من نظر في كلامه فان قول الشارح حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي
وقودها الناس الآية الى قوله ثم قال واما جاءت في صريح في اثبات وجوب العلم في الصلة
ومنه الى قوله قلنا اشارة لعدم وجوب العلم في الصفة كما يظهر للمتلأمل والله تعالى اعلم
قوله فيجمل انهم علموا ذلك - اي فيجمل ان المخاطبون وهم المشركون ايضا نارا موصوفة
بصفة **قوله** مشارا بها الى ما عرفت - اي مشارا بها الى ما عرفت في المخاطبون بالاية
سورة البقرة السامعون الآية سورة التريم وهم المشركون **قوله** قلنا يمكن ان يقال ان
يجب لانسلم دلالة كلام صاحب الكشف على ما فهمه المعترض لان اللازم مما ذكره ان المشركين
عرفوا من آية سورة التريم نارا موصوفة بالصفة المذكورة ولم يعرفوها قبل الآية ولولا ذلك
منه ان المخاطبين لم يعرفوها قبلها واللازم في الصفة علم المخاطب بها قبل ذكرها دون
السامع والمخاطبون بها اعني المؤمنين قد عرفوها بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم
وخلاصة الجواب ان المخاطب في كل واحدة من الآيتين عالم باتصاف النار بالصفة والصفة
الا انها جلوت في آية البقرة معرفة لتقديم ذكرها في آية سورة التريم موصوفة بصفة الصفة
فكان المقام مقام التعريف العهدي بخلاف آية التريم فانه لم يتقدم ذكرها في آية سورة التريم
ولا كناية فكان المقام مقام التنكير وهذا كما يقال جاءني رجل فاضل فقال الرجل الفاضل فانه
اورد رجل او لا نكرة لعدم سبق الذكود ان كان معلوما اتصافه بالفضيلة واوردنا نيا معرفة
لتقدم الذكود والحاصل ان تقدم الذكود صريحا وكناية شرط في تعريف العهد الخارجي وهو
متحقق في آية سورة البقرة دون آية سورة التريم بخلاف ما صرح صاحب الكشف
بيان توجيه تعريف النار تعريف العهد الخارجي في احد الآيتين وعدمه في الاخرى ولا شك
ان هذا التعريف يقتضي تعيين المقصود وسبق الذكود تحقيقا او تقديرا مقصود صاحب
الكشاف بيان سبق الذكود في آية البقرة وعدمه في آية التريم حتى يظهر وجه التعريف
في الاول والتنكير في الثانية اذ لا قرينة فيها معينة للمقصود بحسب سياق الآية وسياقه
ولا بحسب الحال وهو ظاهر ومن ادعى فعليه البياض اما بما عرفت من النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم فلا يكفي في تعريف العهد الخارجي لان مجرد علم المخاطب بذات المشار اليه لا يكفي في
الاشارة بتعريف العهد بل لابد ان يعلم المراد ويتعين عنده بقريته من القرائن

الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم
وربما كان القصد الى مجرد التقدير كما يطلعك فصل اعتبار التقديم والتأخير
مع الفعل وذكر العلامة في شرح المفتاح ان المراد مجرد تقدير الحكم ولم
يبين ان اى موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه وهو خلاف
ما صرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان تأكيد المسند اليه انما يفيد تقدير
المحكوم عليه دون الحكم وتقويته فان قيل انه لم يرد التأكيد الصاعى بل

ولذا يقال لك اذا عرفت ذيدا بشخصه وضرب المتكلم اياها ضربت الرجل مشيها به الى زيد
الا اذا عهد بينك وبين مخاطبك ويدل على ما قلنا من ان مراد صاحب الكشف بيان توجيه
تعريف النار تعريف العهد في احد الآيتين وعدمه في الاخرى ما ذكره في بيان الصلة ان
الصلة المذكورة قصة معلومة للمخاطب لثلاثة وجوه سماعهم من اهل الكتاب او من النبي
عليه الصلوة والسلام او سماعهم من آية التبريم واكتفى في الجواب عن سوال تعريف
النار وتكثيرها بعنهم بهما من آية سورة التبريم فقط لتحقيق شرط التعريف العهدى من
تقدم الذكور بهذا اظهر لك اندفاع ما قال السيد المسند معترضا على الشارح بانه على هذا
التوجيه يفوت غرض صاحب الكشف وقد فصله ووضحه بالا مزيد عليه حيث قال قد يقال
ان العلامة تصدى لبيان وجه تكثير النار في احد الآيتين وتعرفها في الاخرى كما دل عليه
قوله واما جاءت النار ههنا معرفة وفي سورة التبريم نكرة وبين ذلك بان الآية في سورة
التبريم نزلت اولاً بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارة
بها الى ما عرفوا اولاً والتبادر من هذه العبارة ان النار الموصوفة انما نزلت في سورة التبريم
نكرة لانهم لم يعرفوها فحقها التكثير ونزلت في سورة البقرة معرفة لانهم عرفوها من هناك
فحقها التعريف فان حل كلامه على ذلك ظهر منه ما قصد لبيان انه دلزم ان لا يجب عنده كون
الصفة معلومة التحقق عند المخاطب وان اول ما ذكر في الشرح فأت غرضه لان المخاطب في سورة
التبريم لما كان عالما بالنار الموصوفة بسماع من النبي عليه الصلوة والسلام كما ان المخاطب في
سورة البقرة عالم بها بسماع الآية فلم نكرت في الاولى وعرفت في الثانية فان وجه بقصد
التحويل في التكثير وقصد التنويه بالتعريف فكل منهما يناسب مقامه كما ان توجيهها آخر لا بيان
لكلام الكشف ودفع ما يتوجه عليه من اختصاص الصلة بوجوب العلم انهمى والاندفاع
يظهر بالتأمل فيما ذكرنا من قبل فير الله تعالى اعلم **قوله** نزلت اولاً - اعتراض عليه القطب في
شرح الكشف بانه يناق ما سبق ان سورة التبريم مدنية وما قال فيما سبق ان المصدر بيان
ايها الناس مكي ويا ايها الذين آمنوا مدني واجيب عن الاول بان كون السورة مدنية لا
ينافي كون بعض آياتها مكية فان كون السورة مدنية ومكية باعتبار الاكثر وعن الثاني بان المراد
ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكي اى متعلق بشيئك مكة وكل حكم وخطاب نزل
فيه يا ايها الذين آمنوا فهو مدني اى متعلق بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزلت الآية
بمكة او بالمدينة وفيه ان آية الوضوء مصدرية بيان ايها الذين آمنوا مع ان حكمها ليس مختصا بالمؤمنين
الكائنين بالمدينة ان كانت الآية مدنية لا تنافي واجيب عنه بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل
فيه يا ايها الذين آمنوا فهو متعلق بالمؤمنين الكائنين في المدينة وانما عطف من ساكني غير المدينة

مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا
لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الاتري الى قصر مجرى
بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وهو انما هو مجرد تقرير
المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقديم
والتأخير مع الفعل بل في آخر بحث تأخير المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك
فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه

وتخصيص اهل المدينة لانهم الكاملون في الايمان المتبعون لغيرهم كما ان المراد ان الحكم الصادر
ببإيها الناس متعلق بمشركى مكة واتباعهم وتخصيص لاصالتهم في الشرك ولا شك ان حكم
الوضوء مختص بالمؤمنين فان الكافرين غياطيون ولا بالايمان فانهم والله تعالى اعلم
قوله اي تحقيق مفهومه - اشارة الى انه ليس المراد بتقرير ذكره او لا ثم ذكر ما يفرد
ويثبت فان هذا مل نحو انا سمعت في حاجتك وهو غير مراد ههنا **قوله** دمد قوله -
عطفه اما تفسيرى ان كان معناها متندا واما عطف العام على الخاص ان كان المراد من
المفهوم المعنى الحقيقي ومن المدلول اعم من الحقيقي والجازى فاندته حينئذ اشارة
الى انه ليس المراد تقرير معناه الحقيقي فقط كما يسبق الى الفهم من لفظ المفهوم بل المراد
ما يدل عليه وان كان معنى مجازيا ليكون شاملا مثل قوله نار في الاسد نفسه **قوله**
اعني جعله مستقرا الخ فيه اشارة الى انه ليس المراد من التحقيق تحقيق المسند اليه
في نفسه وازالة الخفاء عنه بل تحقيقه في ذهن السامع بازالة احتمال الغير لثلاثين السامع
ان الراجح من ذلك اللفظ غيره **قوله** من سماع لفظ المسند اليه - لشاغل شغل سمعه
قوله اد من حمله على معناه الضمير في حله اما راجع الى السامع وهو ظاهر اي غفلة السامع
من حمله المسند اليه على معناه واما راجع الى المتكلم اي غفلة السامع عن حل المتكلم المسند
اليه على معناه فلا يحمله السامع على معناه ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه على ان الاضافة
من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف هو المتكلم او السامع فيرجع
الى التوجهين السابقين فتأمل **قوله** ومثل هذا وان امكن او دفع توهم ان التقابل بين
وكيدة للتقرير وبين وكيدة لدفع توهم التجوز ونظائره يدل على انه لا يمكن الاجتماع بين ما
هو للتقرير وبين ما هو لدفع توهم السهو ونظائره مع ان التاكيد تابع لقرار امر المتبوع
في النسبة او الشمول وحاصل الدفع ان التقابل بينهما انما هو بالنظر الى القصد ولا شك
ان القصد الى مجرد التقرير لا يباح مع القصد الى دفع توهم السهو مثلا فانهم **قوله**
على ما اشار اليه - اشارة لما دعاه بنقل قول من هو عذرة في الفن وهو صاحب المفتاح
قوله وذكر العلامة في شرح المفتاح ان المراد مجي دلتقرير الحكم - اي ذكر ما شرح قول
صاحب المفتاح وربما كان القصد الى مجي والتقرير ان المراد من التقرير تقرير الحكم
قوله ولم يبين الواجب احتياج الشارح الى ذكر هذا القول ولم يكتف بالرد عليه بقوله
وهو خلاف ما ذكره حوايه لانه لو بين المحالة لصارنا قلا والناقل لا اعتراض عليه بل لما يطلب
بتصحيح النقل وان اذ اليه بين من كلام صاحب المفتاح ما يفهم منه ما مضى به قوله فكانه

لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا وتسلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخر اعلى انه تأكيد ثم قدم للتخصيص والظاهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما ورد في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سعت في حاجتك وحدي او لا غيري تأكيد وتقدير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراد في هذا المقام مثل ايراد كل رجل

صار مدعي الصحة ما فسره فكان صالحا لان يعترض عليه فاعترض بقوله وهو خلاف ما هو عليه كما بينه في الشرح قوله فاقيل انه لم يرد الى اي فاقيل في دفع مخالفة ما ذكره العلامة لما صرحوا به انه لم يرد الى ما صله ان تفسير العلامة كلام المفتاح بتقرير الحكم انما يكون مخالفا لما صرحوا به لو كان المراد بالتأكيد في قول السكاكي واما الحالة التي تقتضي تأكيد في المعنى المصطلح عليه وهو التابع الخصوص وليس كذلك بل اراد السكاكي بالتأكيد مجرد التكرير اي تكرير المسند اليه بحسب المعنى المشمل التأكيد المعنوي سواء كان تأكيد اصطلاحيا او لا ومثل هذا كثيرا في كلامه كيف وقد ذكر في بحث التأكيد كل رجل عادي وكل اشياخه وان مع انه ليس من التأكيد الاصطلاحي في شئ وحيث يكون معنى قول السكاكي وربما كان القصد الى مجرد التكرير اي ربما كان القصد من تكرير المسند اليه مجرد تقرير الحكم ولا شك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت وانا عرفت مغفلة لتقرير الحكم وتقوية عندهم فاندفع المخالفة قوله قلنا لا نسلم ان المغفلة تقرير الحكم هو التكرير اي تكرير المسند اليه يرد عليه ان تقديم المسند اليه انما يفيد تقرير الحكم لاجل تكرار الاسناد اليه فتكرير المسند اليه اذا استلزم تكرار الاسناد بان يكون المسند فعلا ومعناه ينبغي ان يكون هو مغفلة التقرير الحكم اجيب عنه بان ايراد المسند اليه مقدم ما مع عدم توقف المعنى عليه انما هو لاجل اعادة التقوى بتكرار الاسناد فيكون تكرار الاسناد مقصودا بتقديم ما اسند اليه مؤخرا فان ذلك ليس الا للاسناد اليه بوجه آخر غير الاسناد اليه مؤخرا بخلاف تكرير المسند اليه فانه لا اسناد فيه بوجه آخر فلا يكون لاجل اعادة التقوى بتكرار الاسناد وان كان التكرير يجمع التقوى بتكرار الاسناد في صورة التقديم قوله على ان السكاكي الى فلا يصح الحوالة على هذا التوجيه لان اعادة انا عرفت للتقوى لم يورده السكاكي في الفصل المذكور بل فيما قبله اعني بحث تقديم المسند اليه ففيه دلالة بشارع في بحث تأخير المسند اليه سأخ باقامة اللازم مقام الملزوم فانه يلزم من تقديم المسند تأخير المسند اليه قوله ولو سلم انه اراد ذلك الى اعلم ان قول الشارح فاقيل الى اشتغل على امرين ارادة التكرير بالتأكيد وانه يفيد تقرير الحكم والشارح منع كلا منهما بقوله قلنا الى ثم سلم او لا الارادة فقط بهذا القول فاصله انه لو سلم انه اراد ذلك فليكن معنى قوله وربما كان القصد الى انه ربما كان القصد من تكرير المسند اليه مجرد تقرير المحكوم عليه فانه اذا كان التأكيد الصانع نحو لا تكذب انت مغفلة التقرير المحكوم عليه يصدق ان تكريره الذي ارادة السكاكي ربما كان مغفلة التقرير المحكوم عليه لان التكرير يعم يشمل الصانع وغيره فليعمل على الصانع ويكون صادقا وليكن قوله كما يطلعك الى اشارة الى ما ذكره في ذلك البحث اي بحث تأخير المسند اليه من ان لا تكذب انت يفيد تقرير المحكوم عليه فلا يصح بناء على جواب هذا المجيب عن العلامة بان مراد تقرير الحكم وهو قد جزم فلا يتم هذا الجواب ولم يتعرض في هذا التسليم كون ذلك القول اعني قوله كما يطلعك الى اشارة الى ما ذكره السكاكي في آخر بحث تأخير المسند اليه

عارف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شئ من التاكيد الاصطلاحى ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كلامه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف رحمه الله على ذلك كيف هو يعترض على السكاكى في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تأكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعت في حاجتك وحلى او لا غيرى غلط فاجش

من ان نحو لا تكذب انت لمجرد تقرير المحكوم عليه وهذا لا تعلق له بتقرير الحكم لكون الحوالة على غير ظهورها لان السكاكى انما احال بناء على ما فهمه العلامة على تقرير الحكم لا على تقرير المحكوم عليه وان كان هو ايضا في غير الفضل الذي احال عليه العلامة قوله كما يجعل قوله في الايضاح تأييد لكون قول السكاكى كما يطلعك الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت لتقرير المحكوم عليه دون الحكم ثم سلم فانما مجموع ما في التنزيل لان تسليم ارادة التكرير وحدها غير تسليمها مع افادة التكرير لتقرير الحكم بقوله ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض الى فلما سلم افادته التقرير سلم ان الحوالة على غير ظاهرها لان الحوالة على تقرير الحكم والسكاكى لم يورد في فصل التقديم والتأخير مع الفعل فيكون المعنى ولو سلم ان المراد بالتاكيد حرج التكرير وانما يفيد تقرير الحكم وان الحوالة على غير ظاهرها فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص اى يذكره مع تقرير الحكم بل هو اولى من التعرض من التقرير الذى هو أقوى الحكم لان التخصيص هو الذى يعتبر فيه التقديم والتأخير مع الفعل كما هو الفعل الذى احال عليه السكاكى اما التقوى فلا يعتبر فيه ذلك والحاصل ان نحو انا عرفت قد يأتى للتقوى فقط وقد يأتى للتخصيص لكن الذى اعتبر فيه التقديم والتأخير عنده انما هو التخصيص حيث شرط في افادة تقديم ما حقه التأخير للتخصيص ان يكون هو بحيث لو اخر يكون فاعلام معنى اللفظ وقد رآه كان في الاصل مؤخر على انه كان فاعلام معنى ثم قدم لا فادة التخصيص والفصل الذى احال السكاكى عليه انما هو فصل اعتبار التقديم والتأخير حيث كان الاولى للسكاكى ان يقول وربما كان المقصد الى مجرى التقرير والتخصيص والله تعالى اعلم قوله والظاهر ان قول السكاكى انما في بيان الحوالة سواء حمل التقرير على تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه وانما كان اظهر لكون الحوالة جارية على ظاهرها والكاف حينئذ في كما يطلعك للتشبيه وعلى الوجهين السابقين بعض على لئلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه ثم ما ذكرنا من البيان اذا كان قول السكاكى كما يطلعك من متعلقات قوله وربما كان المقصد الى مجرى التقرير كما نوهه العبارة وقيل هو متعلق بما قبله وقوله وربما كان المقصد الى جملة معترضة كانه قيل ارادة دفع توهم السهو والفسيان يقتضى تأكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سعت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والفسيان والله تعالى اعلم قوله وايضا في هذه المقامات دفع لما يتوهم انه على هذا الوجه يلزم الاشارة الاجمالية بهذه القول في باب التاكيد الصناعي الى ما ليس بتاكيد اصطلاحى لان دخرى حال ولا غيرى عطف على المسند اليه وليس من التاكيد الصناعي وحاصل الدفع ان السكاكى يصح في كثير من الابواب با مثله مما ليس منها بل يناسبها ويكون هذا من هذا القبيل قوله لهذا - اى لعدم كون كل رجل عارف من التاكيد الصناعي قوله غير الاسلوب -

عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اى التكلم بالجماء
نحو قطع الامير..... اللص ونفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى
الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانة مثلا او لدفع توهم السهو نحو جأوني
زيد لئلا يتوهم ان الجأى عرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا
يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوى وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول
نحو جأء فى القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئى الا

حيث قال ومنه كل رجل عارف ليدل به على ما يريد. ته ما سبق من الباحث قوله ولا حاجة
الى حمل كلام المصنف ^{رحم} الى دفع لما يرد وهو انه اذا اجاز ان يكون قول السكاكى كما يطلعك الى
اشارة الى ما ورد في فصل اعتبار التقديم والتأخير فليكن قول المصنف ^{رحم} في الايضاح
كما سيأتى اشارة اليه غاية ما فى الباب انه يلزم على هذا الترجيح الاشارة الاجمالية فى باب
التاكيد الصناعى الى ما ليس كذلك ولاضير وحاصل الدفع انه لا حاجة الى ان يحتمل فيه
كلام المصنف ^{رحم} على ما يلزم به الخروج عن البحث كما عرفت لانه يعترض على السكاكى فى امثال
هذه المقامات فكيف يمكن ان يحمل كلامه على ما هو لا يرضى به ان يكون فعلا لغيره قوله
وبهذا يظهر ان ما يقال الخ اى بما ذكرنا انه لا حاجة الى حمل كلام المصنف ^{رحم} لان المصنف ^{رحم} غير تابع
للسكاكى فى امثال هذه المقامات ظهر ان ما يقال الخ هذا القول مقابل لقوله اى تقرير المسند اليه
حاصله ان الشارح ^{رحم} يقول ان المراد المصنف ^{رحم} بقوله فللتقرير اى المسند اليه فقط وهذا القول
يقول ليس المراد تقرير المسند اليه بل تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه الذى هو المسند اليه
ومثل لتقرير الحكم باننا عرفت ومثل لتقرير المحكوم عليه باننا سمعيت فى حاجتك وحدى ولا غير
من د عليه الشارح ^{رحم} بهذا القول حاصله ان حمل عبارة المصنف ^{رحم} على هذا المعنى بان يكون المراد
بالتاكيد ما هو اعم من الاصطلاحى والغوى انا يكون مراعاة لعبارة السكاكى واذ لم تكن
هناك حاجة تدعو لحمله على ما تدعو اليه عبارة السكاكى التى فيها تلك الجواز اذ المصنف
غير راض بما فعله السكاكى وهو ايراد فى الباب ما ليس منه بل يعترض عليه هذه المقامات
فحمل عبارته على ذلك مراعاة لكلام السكاكى غلط فاخشى من حيث الحمل على الفاسد عنده
مع ان تقرير الحكم فى انا عرفت مستفاد من التقديم لا من التاكيد وانا فى قوله انا سمعيت
فى حاجتك وحدى اى لا غيرى ليس للتقرير بل للتخصيص واما وحدى ولا غيرى
فيه فليس تاكيد للمحكوم عليه بل للتخصيص المستفاد من التقديم وينبغى ان يعلم
ان حمل التقرير على كلام المصنف ^{رحم} على تقرير المحكوم عليه صحيح ومرضى عند الشارح ^{رحم} لكن
تمثله لتاكيد المسند اليه المفيد لتقرير باننا سمعيت فى حاجتك وحدى ولا غيرى
لا يكا ديصم كما عرفت فلا يرد ان كلامه فيما سبق يدل على ان معنى التقرير فى كلام
المصنف ^{رحم} واما توكيده فللتقرير تقرير المسند اليه وهو مرضى عنده وكلامه
هذا يدل على خلافه فاخهم والله تعالى اعلم واجيب عن جانب العلما بان عبارة
المفتاح هكذا واما الحالة التى التى تقتضى تاكيده ففى اذا كان المراد لا يظن بك
السامع فى حكمك ذلك تجوز او سهوا او نسيانا كقولك عرفت انا وعرفت انت وعرفت
زيد زيدا ونفسه او عينه ودرهما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل
اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل انتهى ولا شك ان هذه العبارة صريحة فان عرفت

انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيداً وانما قتله
واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعين بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجد جميعهم مع تفرقهم و
اشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعيير والتصریح على ابليس لادلاله لاجمعون على
كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما

تقرير الحكم حيث اعتبر دفع ظن التجوز والسهو والنسيان فيه فقال في حكمك فيكون مجرد
التقرير معناه التقرير المجرد عما سبق وهو اعتبار التجوز والنسيان والسهو قبيحاً بتقرير
الحكم ومراد من الحكم الاسناد والاثبات لا الثبوت لان التأكيد انما يدفع التجوز والسهو
والنسيان فيه اى الاثبات لان الثبوت ليس فعلاً له حتى يسهو او يتجوز فيه ولذا اضيف
الى كاف الخطاب فان اضافته اليها تقتضى نسبتها اليك ولا ينسب اليك غير فعلك
و فعلك الاثبات لا الثبوت فالتأكيد ربما يكون القصد منه مجرد التقرير بالحكم بمعنى الاسناد
لا يبين ان المسند اليه في قصد التكلم هو عين المذكور لا غيره وهذا هو معنى تقرير الحكم
فان الاثبات والنفي انما هما من جهة الاسناد اليه لا من جهة نفسه فتأكيد الحكم عليه
يستلزم تأكيد الاسناد اليه اى الاسناد من حيث تعلقه به وهذا لا ينافي ما صرح به من ان
ان التأكيد لا يكون لتقرير الحكم بمعنى الثبوت وتقويته فان المفيد له تكرير الاسناد حقيقة
لاستلزامه تكرار الثبوت لا تكرير المسند اليه لانه ليس هناك الا ثبوت واحد لعدا تكرار
الاسناد حقيقة فاندفع الاعتراض بالخالف الذي ذكره الشارح بقوله وهو خلاف ما
ما صرح به الخ فان قولهم انما يفيد تقرير الحكم عليه اى من حيث انه محكوم عليه فهو
مفيد لتقرير الحكم بمعنى الاسناد وقولهم دون الحكم مرادهم به الحكم بمعنى الثبوت
فعل هذا قول الشارح سابقاً لى تحقيق مفهومه الخ ان اراد به ان القصد بالتوكيد تحقيق
المفهوم لا يستحق لازمه وهو الحكم فهو عين ما قاله العلامة ثم انه لما كان في كون المقصود
من التأكيد الذى معناه ان المسند اليه في قصد التكلم عين المذكور لا غيره خفاً لان
ظاهر هذه العبارة ان الاسناد اليه وقع قصد الاسم او النسيان ولا مجال فكيف لا يكون
وسيلة لشئ من ذلك احواله الى ما اوردته في فصل اعتبار التقدم والتأخير من انك اذا اردت
التأكيد في انا كيفيت همك قلت انا كيفيت همك لا غيرى او وحدى وفي موضع آخر بعد
اذا قصدت التأكيد والتقرير في زيد اعرفت قلت زيد اعرفت لا غيراً فان لا غيراً
و وحدى ظاهره في دفع التجوز واعتقاد شركة الغير مع ذلك قال فيه انه مجرد التقرير
من غير ان يجعل وسيلة لشئ من ذلك فكذلك همها ولا شك في فائدة الحوالة
على هذا التقرير بخلاف ما مر للشارح ولما كانت الحوالة ظاهرة لم يتعرض لبيان العلامة
فان دفع ما قال الشارح ولم يبين ان اى موضع الخ واللّه تعالى اعلم هو لم ارفع نوع التجوز
اى او يكون لدفع توهم السامع ان التكلم تجوز في الكلام ولا يلزم من كون التأكيد افعالاً
للبيان التوهم كونه افعالاً للبيان المحقق بل يجامعه فقولنا رمان الاسناد نفسه تأكيد

هو زيادة توضيح والافهم من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلاً
انما يكون تأكيد اذا كان المتبوع والا على الشمول ومحملاً لعدم الشمول
على سبيل التجوز والا لكان تأسيساً ولذا قال الشيخ عبد القاهر رحمه
الله تعالى عليه ولا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجب من اصله وانه
لولا لما فهم الشمول من اللفظ والالم ليسم تأكيد ابل المراد انه يمتنع
ان يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملاً على خلاف ظاهره ولا ومتجوزاً فيه

للاسد الجازع عن الشجاع لدفع توهم ان الراعي بعض غلمانة قوله الامير الامير او لنفسه
او عينه في زيادة لفظ العين والنفس اشارة الى ان كلا من التأكيد اللفظي والمعنوي يدفع
توهم التجوز **قوله** لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز الخ اما في الطرف بان ذكر
الامير واراد بعض غلمانة او في النسبة بان اسند فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع بالتأكيد
اللفظي لما ذكر الرضى ان التأكيد اللفظي والمعنوي يقرر امر المتبوع في كونه منسوباً اليه فكانه
تكرار النسبة ايضاً اما المجاز بان ذكر القطع واريده به الامر به فلا يدفع بتأكيد المسند اليه
بل بتأكيد المسند **قوله** اول دفع توهم السهو اي او يكون تأكيد المسند اليه لدفع توهم
السامع ان المتكلم سمي في ذكر المسند اليه **قوله** ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي -
دفع به ما يخطر بالبال انه ما الوجه في ايرادك في دفع توهم التجوز مثال التأكيد اللفظي
والمعنوي وفي دفع توهم السهو الاول فقط وحاصل الدفع ان توهم السهو لا يدفع بالتأكيد
بالتأكيد المعنوي بخلاف توهم التجوز فانه يدفع بهما ثم اشارة بقوله هذا التوهم
الى التوهم المخصوص السابق وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو في الوصف مثل
الاثنينية والجمعية فيندفع به فلا يرد ان كلام الشارح ههنا يفيد ان التأكيد
المعنوي لا يدفع السهو اصلاً مع انه سيأتي من الشارح انه يدفع السهو في جاء في
الرجلان كلاهما فانه يدفع كون الجائي احدهما مثله جاء في زيد نفسه لدفع ان
يكون الجائي اثنين مثلاً ومحصله ان مراد الشارح ان التأكيد المعنوي لا يدفع توهم
وقوع مفرد موقع مفرد آخر سهواً وهذا لا ينافي دفع توهم وقوع مفرد موقع
مثنى اجمع او وقوع مثنى اجمع موقع مفرد سهواً بالتأكيد المعنوي **قوله**
وهو ظاهر اي عدم حصول دفع توهم السهو بالتأكيد المعنوي ظاهر فانه اذا قال
جاء في زيد نفسه احتل ان المتكلم اراد ان يقول جاء في عمر ونفسه فسمي وتلفظ بزيد
مكان عمر و**قوله** الا انك لم تعتد بهم اي اطلعت القوم وارادت به من عد ذلك
البعض كأنهم هم القوم والتأكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم **قوله**
بناء على انهم في حكم شخص واحد الخ وذلك لتعاضد توهم واشترائهم في مصابيحهم و
مضادهم ولوضاء كلهم بما يرضى به بعضهم فلا تقاوة في ان يشب الفعل الى
بعضهم والى كلهم وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم اذ
علم انه اريد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل
عن بعضهم وانما نسب الى الكل لما ذكر فالظاهر ان في الكلام حينئذ مجاز اسناد
فا عترض عليه بان في كون التأكيد بكل واخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحيث فانك
اذا قلت جاء في القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول في احاد القوم قطعاً ولا يلزم

انتهى كلامه واما نحو جاء في الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع عند الشمول
نظر لان المثني نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه
عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منها
والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان
ليهما ونفس احدهما رسول الاخر فلا يقال لدفعه جاء في الرجلان
كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر

من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الاحاد حتى يندفع به توهم الجاز في الاسناد
الاربع ان وكل كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الاحاد ومع ذلك يجتمعا ان يكون الفعل
المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم احييا عنه ص يكون له ما نسب اليه عما
لا جزائه شاملا لجلال كل القوم فعلوا كذا فانما يفيد الاحاطة والشمول في احاد القوم
لا في النسبة قيل ان النسبة الفعل الواقعة من البعض الى الكل وجه آخر وهو ان يراد
وتوقعه فيما بينهم وحينئذ يكون الجاز لقويا اما في الهيئته التركيبية ان قلنا ان الهيئته
التركيبية للفعل مع الفاعل موضوعه للنسبة بطريق القيام استعمل في النسبة بطريق
الوقوف فيه واما في لفظ الفعلان قلنا ان النسبة الى الفاعل التي هي جزو مدلول الفعل
هي النسبة بطريق القيام شبه بها النسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل صيغة الفعل
والتأكيد بكلمة كل لا يدفع هذا التجوز ايضا ولا يخفى ان ناع هذا التجوز بما نقل عن الرضى
وقد مر ذكره وجه التردد انهم لم يصروا بالاستعارة في الاصطلاح وهي في اسماء الاجناس
او في صيغة الفعل باعتبار النسبة بل حصرا والاستعارة في الاصطلاح وهي في اسماء الاجناس
وما يجري مجراها وفي التبعية وهي في الحروف والمستقات باعتبار معانيها المصدرية
واما الاستعارة في الهيئته التركيبية او في الافعال باعتبار مدلولاتها التي هي النسب
والزمان كما في الماضي المستعمل بمعنى المستقبل فلم يصروا بذلك والله تعالى اعلم
قولهم بحسب اقتضاء المقام - ١٩ اذا كان المقام مقتضيا لزيادة التأكيد يجمع بينهما
قولهم ولادلالة لاجمعون الردف لما يتوهم من ان الجمع بينهما انما يكون لاقتضاء المقام
زيادة التأكيد لو كان المقاد يجمعون ما هو المقاد بـكـل وليس كذلك فان زيادته لا فائدة
ان سجدوا هم كان في زمان واحد كما ذكر بعض الحنفية في اصول الفقه ان فائدة الجمع
في الآية الدلالة على انهم عن آخرهم اجتمعوا في زمان واحد على السجود كما أنهم قيل سجدوا
كلهم مجتمعين وفي ذلك زيادة لتقريره وتبيينه لا بـسـ لان الجمع الغفير اذا اجتمعوا
على امتثال الامر به في زمان واحد ولم يختلف احد منهم عن ذلك الزمان
..... كان هناك فتمت ابعده عن الحق وادخل في الذم فيكون اجمعون لتأسيس معنى
آخولا للاحاد ما فاداة كلمة كل وحاصل الدفع انه لا دلالة له على ان سجدوا هم كان في زمان
واحد لانه واقع في مظان التأكيد وهو اذا وقع في التأكيد يكون بمعنى ذكره في لفظ كل لم يفيد
الاجتماع في الزمان قطعا فكذا ما يكون بمعناه ولو سلم انه مع كونه في مقام التأكيد لا يبعد
ان يكون ذلك الاجتماع الزماني ملحوظا فيه نظرا الى اصله الذي يفهم منه الاجتماع كما يلاحظ
للعاني الاصطلاح في الكنى فلو كان للتأكيد فاداة ما فاداة كلمة كل وان كان مع افادته امر
اخر وهو الاجتماع لاخفاء في كون المقام مقتضى لزيادة التأكيد هو مقتضى للجمع بينهما والله

محرض و باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما ببيانها اي تعقيب المسند اليه بعطف البيا فلايضاحه باسم فخص به نحو قدم صد يقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعها وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكرنا صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيا ما للناس عطف بيان جيئ به للمدح لا للايضاح كما تجيئ الصفة لذالك

اعلم قوله على ما توهم - والمترجم بعض الحنفية كما مر جعله قوها وان كان راي الزجاج والمبرد في الآية اشارة الى شدة ضعفه وقد مر ثواب بعض الحنفية العالمين على كون سيودهم في زمان واحد ذكر وان فائدة اجموع في الآية الدلالة على انهم عن آخر هم اجمعوا في زمان واحد على السجود كانه قيل سيود كلهم فجمعين فتوجه على ظاهره انه يقتضي وقوع اجموع في حال مع كونه مرفوعا ومعرفه واجيب عنه بان قوله كانه قيل سيود كلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى لا توجيه للاعراب **قوله** وههنا بحث - اي في ذكر عدم الشمول بعد ذكر التجوز بحث وهو انه لو زيادة التوضيح والا فلا حاجة الى ذكره بعد ذكر التجوز لشموله اياها فالبحث في عبارة النتائج بمعنى التفريق والتحقيق لا بمعنى الاعتراض ويكون مقصود الشارح بهذا الكلام انه يمكن الاكتفاء بذكر التجوز بان يراد به المعنى الالهي الشامل للمجاز اللغوي والعقلي وليس ذكر عدم الشمول في بيان دواعي التأكيد لازما وحينئذ لا يرد اعتراض السيد السند بان هذا انما يصح اذا اريد بالفرز في قول المصنف او دفع توهم التجوز ما يتناول المجاز العقلي واللغوي اما اذا اريد به العقلي كما يشعر به كلام السكاكي حيث قال واما الحالة التي يقتضي تأكيد فهم في كان المراد ان يفطن بك السامع في حكم ذلك نحو اذا سهوا او تسبانا فلا بد من التعرض لعدم الشمول فانه تجوز لغوي لم يندرج في التجوز المذكور على ذلك التقدير وقيل ان كون عدم الشمول مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة وعلى المصنف منهم ولذا احتاج الى ذكر عدم الشمول بعد ذكر التجوز فيه ان الحقيقة بهذا المعنى لا يطاق المجاز المطلق كما ذكره الشارح في التلويح **قوله** واما مجيء في الوجلان كلاهما - دفع لما يترجم من انه ما الحاجة الى هذا القطوع بل حيث قال لان كلهم انما يكون تأكيد الزد لم يقل ولان كل انما يكون تأكيد الزد وحاصل الدفع ان كلمة كل موجودة في قولنا جاء في الوجلان كلاهما ومع كونه تأكيد ليس لدفع توهم عدم الشمول على سبيل التجوز لان المتن نص في مدلوله لا يطلق على غيره لاحقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره بل الادلى ان يكون لدفع توهم ان المجيئ كان من البعض والاسناد الى الكل انما وقع سهوا واعتراض على الشارح بان المحصر المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون تأكيد اذا كان المتبوع هو الاعلى الشمول الزمهموع لجواز ان يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهول لا بطريق التجوز كما ذكره في جاني الوجلان كلاهما والفرق بين الموضعين بان المتن نص في مدلوله بخلاف القوم كما مر انما يفيد تعيين دفع السهو في كلاهما لا تعيين دفع المجاز في كلهم فتأمل والله تعالى اعلم **قوله** لان المتن نص الزم فلا يتوهم فيه عدم الشمول على سبيل التجوز كما مر حتى يحتاج الى دفعها اعتراض بالمنع على كون المتن نصا في مدلوله بحيث لا يطلق

وذكر في قوله تعالى الا بعد العاد قوم هو دانه عطف بين العاد وفائدة
وان كان البيان ما صلا بدونه ان يوسمو بهذه الدعوة وسما ويجعل
فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه وما يدل على ان عطف
البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكره في قوله
المؤمن من العائدات الطير ليشمها ركبان مكة بين الغيل والسند بن الطير
عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاء في الفاضل

على واحد مستند بقول الشاعر فجعلن مدفع عاقلين ميلنا وجعلن امعز را
متين شمالا حيث اطلق عاقلين ورا متين على جبل عاقل ورامة اي جعلن تلك النسوة
الذكورات في الابیات السابقة والمدفع واحد المدافع وهي الاماكن التي يمر فيها
الماء دفعة دفعة والامعز المكان الصلب الكثير الحصاد الارض معزاة تانبث الامعز
وجعل الفراء قوله تعالى ولئن خاف مقام ربه جنات من هذا القبيل وقوله
عليه الصلوة والسلام لابني ابي مليكة اذا سافر تمار اذا نتما فليؤم كما اكبر كما فان
ضمير يؤم كما للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالماوم واحد وقد يستأنس
بقوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من الجوارح وقوله تعالى
القيافي جهم كل كفار عنيد فافهم وتامل قوله كل انفسهما اي بل يقال لدفعهما في
الرجلان انفسهما فانه يقال لدفع توهم التجوز العقل عفا واستعمال **قوله** فانما يدفع
ذاك بتاكيد السند - لان الشائع في الاستعمال انما هو توهم التجوز في السند بان يتوهم
ان لفظ جاء مستعمل في معنى السبب للمجيئ اعم من ان يكون بالغا عليه او بالتحريض على
سبيل عموم المجاز فلا بد ان التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا السند كما مر
في الحصر المستفاد من قوله فانما يدفع ذلك بتاكيد السند ممنوع **قوله** واما بيانه -
اي بالمعنى المصدرى اي كشفه وايضا حة الا ان المراد كشفه وايضا حة يعطف البيان
بقريضة المقام فقول الشارح اي تعقيب المستداليه الى بيان الحاصل المعنى **قوله**
فلا ايضا حة - المراد به دفع الاحتمال سواء كان في المعرفة والكرة فلا بد ان يدل على
على ان المتبوع فيه لا بد ان يكون معرفة لان الايضاح يطلق في عرف النحاة على دفع
الاحتمال في المعارف مع ان المنبوع فيه لا يجب ان يكون معرفة البتة ولعل الوجه
في ذكر الايضاح واداة دفع الاحتمال مطلقا ان الايضاح ليس مختصا بدفع الاحتمال في
المعارف كما توهم المتوهم بخلاف التوضيح فانه مختص بالمعارف ولذا عرفنا سطفت
البيان بتابع غير صفة يوضح متبوعه **قوله** باسم - المراد به ما يقابل الفعل والحرف
قوله ولا يلزم كون الثاني اوضح - شروع في الاعتراضات الثلاثة على المصنف وشارحه
الى الاول بهذا القول والى الثاني **بقوله** وفائدة عطف البيان الى والى الثالث **بقوله**
ومما يدل على ان عطف البيان الى والجواب عن الكل ان كلام المصنف رحمه مبنی على الغالب
فلا اعتراض **قوله** لجواز ان يحصل الايضاح الى نحو جاء في زيد الوعد الله فانه يجوز
ان يكون كل واحد من الاسم والكنية مشتركا بين اشخاص بان يكون زيد مشتركا
بين اشخاص اخر ليس فيهم احد اسمه زيد الا واحد فتق ذكره احد من الاسم
والكنية منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ويرتفع ذلك الخفاء بذكرها جميعا **قوله**

الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة
المبهمه وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فانقلت قد اورد المصنف
رحم الله تعالى قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الله واحد في
باب الصفة وذكر انه للبيان والتفسير وورد في السكاكي في باب عطف
البيان مضمنا بان من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام
السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يراد انه من قبيل

لا يتصور في الايضاح - ان كان لازماله ولذا اعرف انه تابع غير صفة بوجه متبوعه قوله
لما ذكره صاحب الكشف الخ دليل لقوله وفائدة عطف البيان لا تنصص قوله جيئ به للمدح -
لان فيه اشعار باعتبار الوضع التركيب الى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ اليه
وان كان ههنا مستعلا في معناه العلمي ولذا جعل المجموع عطف بيان قوله لا للايضاح -
لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شيء قوله كما تجيئ للصفة لئلا يركب
اي للمدح قوله وذكر - اي صاحب الكشف وهذا دليل آخر لئلا يركب القول المذكور
قوله وان كان البيان حاصل - وذلك لان عاد اسم علم لهم مختص بهم فليس هناك
ابهام محقق يحتاج في دفعه الى عطف بيان وهذا هو القول الرابع ومعنى قوله تعالى
عاد الاولى على هذا القول عاد القدامى المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم
نوح على نبينا وعليه الصلوة والسلام والقول الثاني ان عاد اعاد ان والتميز بينهما
بالنقيد بالاول والثانية فان الاولى يقال لقوم هود على نبينا وعليه الصلوة والسلام
مفعطف البيان على هذا الايضاح ورفع الابهام المحقق ويكون احترازا عن التانيية
لان القصة في العاد الاولى وهو قوم هود على نبينا وعليه الصلوة والسلام في الكشف قوم هود
عطف بيان لعاد فانقلت ما لفائدة في هذا البيان والبيان حصل بدونه قلت الفائدة
فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسماهم يجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه
ولان عاد اعاد ان الاولى القديمة وهو قوم هود والقصة فيهم والاخرى ادم انتهى
دكان الحق تقديم الجواب الثاني المصدر بقوله ولان عاد اعاد ان الخ لانه منيع لقوله و
البيان حاصل بدونه والاول تسليم له لكن اخوة اشارة الى رجحان الجواب الاول
لبنائه على القول الرابع كما مر قوله ان يوسموا بهذه الدعوة الخ حاصله ان عطف
البيان يجعل الدعاء بالهلاك سمة وعلامة لهم ولا تنفك عنهم بحيث لا يكاد ان يتوهم
كونها في حق غيرهم لانه لو قدر الاشتباه فيها ما ان يكون من اشتراك اسم عاد بينهم
وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركهم اياهم فيما اشتهر دابه
من فوط العتو والعناد كقوله ولذا انك يقال عاد الاولى لان دفع ذلك الاشتباه بعطف
البيان فعطف البيان ههنا لدفع الابهام التقديرى اعتناء بالمقصود وحفظا له عن شائبة
توهم غيرة فلذا انك صادرة الدعوة فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه
قوله لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه - اي لا يجب اختصاصه به على الاطلاق
واما الاختصاص بوجه ما فلا بد منه واذله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع
اما تحقيقا ان قصد به دفع ابهام محقق واما تقديره ان قصد به ازالة ابهام مقدر

الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراد في هذا البحث
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما
هو دأب السكاكي ويكون مقصودا انه وصف صناعى جيئ به للايضاح
والتفسير لا للتاكيد مثل امس البر على ما وقع في كلام النخاعة وتقريب
ذلك ان لفظ التهمين حامل المعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد
اعنى الاثنينية وكذا لفظ الله حامل المعنى الجنسية والوحدة والفرس

نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه قوله والمؤمن العائذاته
الواذ للقسم والمؤمن من اسماء الله تعالى ما خوذ من الامن ضد الخوف والعائذات من العوذ
وهو الاتجار والغيل بفتح الغين المعجمة وسكون الياء والسند بفتح السين والبون موضعان
في جانب الحرم بينهما ماء ومعنى البيت والله الذى آمن الطير العائذات اى للتجنيات
الى الحوام والسكانات به للامن من الاصطياد والاخذ تسميها ركبان مكة ولا تقع من
لها بين الغيل والسند وجواب القسم فى البيت الثانى وهو ما ان اثبت بشيئ انت تراه
اذن فلا رفعت سوطا الى يدى - والعائذات اما منصوب على المفعولية للمؤمن او مجرور باضافة
المؤمن اليه والطير عطف بيان على العائذات وهو اسم غير مختص بالعائذات لانه العائذات
صادق على الطير والوحش وغيرهما مما يعوذ بالجرم والطير صادق على العائذ بالمجرم وعلى
غيره فبينها عموم وخصوص دجى يكن قد حصل مجموعها البيان فثبت انه مثال لما يحصل به
البيان وهو غير مختص بالاول لكن الاول ههنا ليس بمسند اليه وهو العائذات قوله
ركبان مكة اصحاب الابل في السفر العشرة فصاعدا واصنافهم الى مكة لادنى ملابسة
وهو كونهم زوارها قوله وكذا كل صفة اجرى الى المشار اليه بكذا المشبه به هو الحكم
المذكور بان الطير عطف بيان والمشبه الحكم المستفاد من قوله كل صفة اجرى عليها
الموصوف ثم قوله كل صفة اجرى الى مبتدأ وتضمنه معنى الشراط اذ دخل الفاء في خبره
وهو قوله فلا احسن الى وهذا المبتدأ مع الخبر يتاويل هذا الحكم مبتدأ خبره قوله
كذا والمقصود من هذا الكلام رد على صاحب الكاشف حيث جعل صراط الذين انعم عليهم
بدلا من الصراط المستقيم وشبهه بقولك هل ادلك على اكرم الناس وفضلهم فلان
في ان كل واحد منهما من قبيل اجراء الموصوف على الصفة اما المشبه به فظاهر واما المشبه
فان المنظور اليه في الصراط المستقيم هو الوصف اى الاستقامة لا ذات الصراط وفي صراط
الذين الذات اى لا الوصف وهو كون الصراط المنعم عليهم فيكون من اجراء الموصوف على
الصفة في الحقيقة وقال فيه اشعار بكونه علما في الكرم والفضل فاشار الشارح بهذا القول
الى ان كون فلان عطف بيان احسن من جعله بدلا كما فعله صاحب الكشاف بوجهين
اشار الى الاول بقوله لما فيه من ايضاح الى والى الثانى بقوله وفيه اشعار بكونه علما الى
حاصل الاول ان فلانا مثلا في المثال الذى ذكره صاحب الكشاف اعنى قوله هل ادلك
على اكرم الناس وفضلهم فلان وزيد مثلا في المثال الذى اورد به الشارح اعنى
جاءنى الفاضل الكامل زيد يوضح تلك الصفة البهمة والايضاح من شان عطف
البيان دون البدل وحاصل الثانى ان الاشعار بكونه علما فيما ذكر من الصفة

له الكلام في الاول انتهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لاعتنا جنس
الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لاثبات جنسه فوصف الالهين
بائنين واليه الواحد ايضا حال هذا الغرض وتفسير اوهذا الذي قصد
صاحب الكشف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الاخر ادا والتثنية دال على
شيئين الجنسية والعدد والمخصوص فاذا اردت الدلالة على ان المعنى
به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد وشفع بما يؤكده هذا كلامه

انما يتفرع على جعل فلان مثلا تفسير للاكرم الافضل كما اقر به صاحب الكشف حيث قال فاوقف
فلانا تفسيره وايضا للاكرم الافضل فجعلته علما في الكرم والفضل وذلك لان التفسير بيان
المعنى المبهم بلفظ اظهر في الدلالة عليه فاذا جعل الموضوع بياننا وايضا حال للصفة
فلا بد ان يكون اتصافه بتلك الصفة معلوما كيلا يلزم تفسير المبهم بالمبهم ولا
شك ان ايضا المتبوع وتفسيره فائدة عطف البيان دون البديل ويمكن ان يقال
ان صاحب الكشف اختار البديل في الآية الكريمة وذكر له فائدتين الاولى انه تأكيد النسبة
بناء على ان البديل في حكم تكرير العامل والثانية الاشعار بان الطرقي المستقيم بيان وتفسير
صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة لصراطهم بالاستقامة على وجه يبلغ وأكد من ان
يوصف صراطهم بالاستقامة اما اولا فالتثنية ذكره ليمتكن المشهور في ذهن السامع
واما ثانيا فللتفصيل بعد الاجمال واما ثالثا فلتكرير العامل ولإخفاءات هاتين الفائدتين
مطلوبتان في الآية الكريمة فوجب ان يختار فيها البديل الفائدة الاولى فخصصه به واما
الثانية فيحصل منه ايضا اذ قد يقصد بديل الكل تفسير المتبوع وايضا لان ذلك
لا يكون مقصودا اصليا كما في عطف البيان فالحاصل ان ما ذكره الشارح يفيد ان كونه عطف
بيان احسن اذ كان قصد الايضاح والاشعار المذكورين اظهر وما ذكره صاحب الكشف
يفيد ان كونه بدلا احسن اذ كان قصد تكرير النسبة والايضاح معا اظهر فالبدل
مختار بالنسبة الى مجموع التكتين واذا قصد الثانية فالاحسن عطف التثنية لانها في
التفسير واما شبه صاحب الكشف صراط المستقيم الى بقوله هل ذلك الا لامل مقابل اذا كان
وارد في مقام يقصد فيه تكرير النسبة وايضاح المتبوع معا وهناك يتعين البديل ولا يجوز
عطف البيان فضلا عن ان يكون افضل فلا بد من اعتبار هذا التقيد في المشبه به لموافق
المشبه ويحصل به غرضه ولا يخفى ما فيه فان التقيد المذكور لا يستفاد من عبارة الكشف
واعتباره في المشبه به لموافق المشبه قلب المقصود فانه حينئذ يكون ايضاح المشبه به بالمشبه
وهو ليس بمقصود من التشبيه اذ المقصود ايضاح المشبه بالمشبه به قوله فانقلبت
قد اورد الى استفسار وتهيد الى الود على شارح المفتاح كما سيأتي وعلى من قال بالخلاف
بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمصنف حيث هو ان كلام المفتاح يشير
الى انه عطف بيان وكلام الايضاح الى انه صفة وكلام الكشف الى انه تأكيد كما سيصح
به الشارح قوله قلت حاصله انه لا محالة بينهما فانه ليس في كلام السكاكي ما يدل
على انه عطف بيان صناعي كيف وما ذكره في قسم النجوم مفتاح العلوم في تعريف
عطف التثنية هو ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بياننا لكونه اعرف
لا يصرف على واحد واثنين في هذين المثالين فيجوز ان يكون مقصود صاحب المفتاح

ويكون قوله يؤكد بمعنى يقرر ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في الفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلاما من اثنين وواحد وصف صناعي جبيى به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى

انه من نيل الايضاح والتفسير ان كان وصفا صناعيا قوله ويكون ايراد في هذا البحث الى دفع لما يثبتهم وهو ان هذا التوجيه لكلامه بما لا يرضى به فان ايراده في بحث عطف البيان يدل على انه منه وحاصل الدفع ان السكالي لا يتجاسى عن ايراده في امر صناعي غيره مما يشبهه في وصفه الخاص يكون وهذا من هذا القبيل كاي ايراد كل رجل عارف في بحث التأكيد الصناعي وليس منه قوله لا للتأنيد وان اعادة قوله مثل امس الدابر فانه نفس التأكيد قوله وكذا الفظة اله - لانه اسم جنس فالوحدة داخله في مفهومه ان كان اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر ومستفاد من تكبير اله وتوحيده ان كان موضوعا للماهية من قوله على النسبة والعدد - ان فسر العدد بما يقع في العدد فالامر ظاهر وان ضار بنصف مجموع حاشيته بالكلام مبني على التغليب اذ الاسم الحامل بمعنى الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور قوله شفع بما يؤكد - اي ذكر عقيب ذلك الاسم ما يؤكد العدد قوله يؤكد اي يقرر اي فهو يحقق الغرض من المتبوع ولا يؤكد امر المتبوع في النسبة او الشمول حتى يكون تأكيد صناعيا في الرضى فان اثنين وواحد او ان قرر او حققا امر متبوعهما هو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه الا يتخذ الذي في قوله تعالى لا تتخذوا دالا من باب شمول الاتخاذ للهين انتهى قوله بتكرير لفظ المتبوع - اما بنفسه او بما يوافقه على ما في التسهيل نحو امل جبر وانزل نزال وضربت انت قوله فما وقع في شرح المفتاح الى اي اذا علم ان مراد صاحب الكشف ما هو مراد المصنف وليس مراده بالتأكيد هو التأكيد الصناعي فما وقع في شرح المفتاح الى ان مستند في كونه مذهبها لانه هو قوله المذكور وقد علم انه لا يدل على ما فهمه شارح المفتاح فافهم والله تعالى اعلم قوله بل اورد في الفصل قوله نفخة واحدة الى قال ابن الحاجب ولا يصح ان يكون تأكيد الان تقرير الامر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع وواحدة لا يدل على معنى النفخة اصلا وايضا واحدة لا تقر معنى نسبة ولا شمول قوله مثالا للوصف المؤكد - اي جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحية له في المقام الصلح لانه متعين لذلك لحواز ان يجعل وصفا موصفا كما قرره الشارح في اله واحد قوله وصف صناعي جبيى به للبيان - اي وليس بعطف بيان ولا بتأكيد لعدم صدق تعريفها عليه قوله فالآيتان - اي لا تتخذوا الهين الى وما من دابة في الارض الى قوله على ما توهمه القوم - من كلام المفتاح يشير الى انه عطف بيان وكلام المصنف في الايضاح يشير الى انه صفة وان كلام الكشف يشير الى انه تأكيد قوله تابع ذكر ليدل الى انما زاد لفظ الذكر لاجل المدحولة لاخراج البدل مثل العجيني زيد علمه وعطف البيا مثل ابي زيد صدقك والعطف مثل العجيني زيد علمه فاجمع

وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة
ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق
في باب الوصف والآيتان تشتركان في ان الوصف فيها للبيان وتفترقان من حيث
انه في الهمين اثنين والله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد ولتقريب
هذا البحث عما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه يتبين ان الخلاف

ذاك دال على معنى في المتبوع لكن لم يذكر للدلالة عليه بل لا مراء آخر قوله واقول ان
رد لما استدلل به شارح المفتاح لاثبات كونين اثنين عطف بيان ونفي كونه وصفا
صناعيا كما فصله في الشرح واجيب عن جانب الشارح المفتاح باختصار اسبق الثاني
ويكون المراد من قول العلامة انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه ان المقصود من
ذكر الدلالة على حصول المعنى في المتبوع ليتوصل بذلك الى شئ آخر كما ان تخصيص
والتوضيح والمدح والذم وغير ذلك ذكر الا اثنين والواحد ليس للدلالة على حصول
الاثنينية والوحدة في موصوفيهما اذ حصولهما في موصوفيهما مما يعلم من اطلاق المتبوع
عليه فلا حاجة في الدلالة عليه الى ذكرها وفيه ان ذكر اثنين وواحد وان لم يكن للدلالة
على حصول الاثنينية والوحدة في موصوفيهما بان يكون المقصود من ذكرها هو الدلالة
المذكورة لانه حاصل بدون ذكرها الا ان المقصود من ذكر الدلالة المذكورة ليتوصل
به الى تعيين المقصود من جزئيهما فافهم والله تعالى اعلم قوله ويكون الغرض من هذا ان
اي لا يكون الدلالة مقصودة بنفسها بل ليتوصل به الى بيان المقصود وتفسيره قوله
كما ان الدابة التي دفع لما يتوهم من ان المعنى الذي يدل عليه الصفة يجب ان لا يكون مفهوم
من الموصوف وههنا ليس كذلك فان الاثنينية والوحدة مفهومات من المتبوع
وحاصل الدفع ان المعنى الذي يدل عليه الوصف ينبغي ان لا يكون مفهوما من المتبوع
اذا كانت المقصود من ذكر الصفة هو الدلالة على المعنى الحاصل في الموصوف واما اذا
كان المقصود بالدلالة المذكورة التوصل الى امر آخر فلا يضر كونه مفهوما من المتبوع
الا ترى انهم ذكروا ان الدابة في قولهم اصل الدابة كان يوما عظيما صفة لا مس ولا
شك ان الدابة يفهم منه لكن لما كان الغرض من الدلالة على الدابة هو التاكيد دون
الدلالة المذكورة بنفسها فلا يضر في كون الدابة صفة لا مس كون المعنى المدلول عليه
بالصفة مفهوما من المتبوع قوله بل الامر كذلك ان بل للترقي على قوله فيجوز فانه يدل
على مجرد الامكان وهذا القول يدل على القطع قوله الا ترى ان تنوير لما ادعاه بقوله بل
الامر كذلك على التحقيق وحاصله ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولا
شك ان الكشف ولا يوضح لا يتصور الا اذا كان المعنى الذي يدل عليه الصفة مدلولاً و
مفهوما من المتبوع لكن لما كانت المقصود من ذكر الصفة امر متجاوز لما هو المفهوم
من المتبوع وهو الكشف والابيض في كون الصفة صفة كون المعنى المدلول
عليه بها مفهوما من المتبوع والله تعالى اعلم قوله ثم قال - اي العلامة قوله
اما انه - اي اما ان اثنين قوله ليس ببديل فظاهر - اي بدعي ولخفاؤه في الجملة احتاج
الى اذنته بقوله لانه لا يقوم الا حاصله ان البديل يجب فيه ان يكون بحيث يصح اقامته

ههنا بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توجه القوم واستدلوا
في شرح المفتاح على انه عطف بيانا لوصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل
على معنى في متبوعه انه تابع ذكر يدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن
الهاجيب ولم يذكر اثنين او واحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين
في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر الدلالة على ان القصد من متبوعهما الى
احد جزئية اعنى الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما الى احد جزئيه

مقام المبدل منه ولا يصح اقامة اثنين مقام اثنين وكذا لا يصح اقامة واحد مقام الله
لان الغرض المسوق له الكلام في الاول انتهى عن اتخاذ الاثنين من الاله وفي الثاني
اشارة الواحد منه وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا يتخذ
اثنين وانما هو واحد اخللت بذلك الغرض كما لا يخفى **قوله** وفيه نظر لاننا لا نستدل
حاصله ان المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلية كما يتبادر
منها قال الفاضل الرضوي ولا كلام في ان المبدل منه في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير
اليه في بدل البعض كما في قولهم جاء في القوم اكثرهم وكذا في بدل الاشتغال نحو سلب زيد
ثوبه وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تبين بطلان ما ذكره
صاحب الكشف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله من ان قوله
ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في به ظنا منه ان المبدل منه في السقوط
فيبقى الصلة ملا عائد وجه البطلان ان المقدمة المذكورة ليست بكلية كما عرفت وقد ذكره
في المفصل ان قولهم المبدل في حكم تحيية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة
التاكيد والصفة في كونها تتمتين لما يتبعانه لان اهدر الاول واخر احد واجب الاتراك
قول زيد ائمت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت قدرا الاول لم يفسد كلاما على انه لو سلم
كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجودا حسا فلا مانع واجيب عن جانب العلامة
فان الفاضل الرضوي ذكره لما لم يكن المبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع
كما يحتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جازا اعتباره
مستقلا لفظا الى صالحا لان يقوم مقام المتبوع انتهى ولا يخفى ان صحة اقامته بهذا
المعنى لا يقتضى ان يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد ما اورد الشارح وفيه ان
كلام الرضوي لا يدل الا على الفرق بين المبدل والوصف والتاكيد وهذا ايضا الشارح
ولا هو ينكره من الفرق المذكور اذ الامور كذلك لكن كما قيل من جانب العلامة ان
صحة اقامة المبدل بالمعنى المذكور في كلام الرضوي لا يقتضى ان يتم معنى الكلام بدونه
المبدل منه يقال من جانب الشارح بمثل سوا او بسوا وان اثنين بدل لان المقصود
بالنسبة مجازا اعتباره مستقلا لفظا الى صالحا لان يقوم مقام المتبوع الا انه لما كان عدد اولاد
له من معدود فلا بد من ذكره او تقديره ولا يصح الكلام بدونه كما لا يصح بذكر الجن حفظ
بدون ذكر شوكاي وما قيل ان معنى عبارة الرضوي جازا اعتباره مستقلا لفظا الى صالحا
لان يقوم مقام المتبوع بان يكون بحيث لو خذت الاول لاستقل الثاني لعدم كون
معنى قائما بالغير بخلاف الصفة فانك لو خذت الاول في جاء زيد العالم لاحتاج
الثاني الى مقد ر منه لعدم استقلاله لكونه معنى قائما بالغير وان لم يكن صفة ففيه
ان صحة الاقامة المبدل مقام المبدل منه انما يكون لكونه مقصودا بالنسبة في الكلام

اعني الاثنينية والوحدة دون الجزم الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع
غير صفة يوضع متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم
يذكر الابدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شئ من الصفة
لانها البتة تكون لتخصيص او تأكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه
ذكر ليدل على ان هذا المعنى ويكون الغرض من دلالة عليه شيئاً آخر كما
التخصص والتأكيد وغيرها فيجوز ان يكون ذكر اثنين واحد للدلالة

وما نحن فيه كذا لك كما لا يخفى ولا دخل فيه لعدم كونه معنى قائماً بالغير كما فهم القائل
المذكور قوله والله تعالى اعلم قوله ان الله وشركاءه الخ ويجوز ان يكون مفعولاً شريكاً
الجن والله متعقبا بشركاء قوله بل لا يبعد ان يقال الخ للترقي على ما يستفاد من الكلام السابق
وهو اما ان كون اثنين اثنين بدلا قوله اذ انتهى الخ هذا بناء على انه لا يجب صحة القيام في
البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظا مبدل منه حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله
فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهدارة بالكلية ولا يمكن اعتبارا مع البدل اصلا وبهذا
التوجيه اندفع ما قيل انه ان لم يعتبر قيد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل المقصود
الذي هو انتهى عن اتخاذ الاثنين من الاله وان قيد فليقيد الجن في قوله تعالى وجعل الله
الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى فليست قوله في هذا استعار الخ وجه
الاستعارة ظاهر ثم هذا دفع لما يورد على المصنف من ان كلامه هذا مخالف لما عليه وهو
ان المسند اليه هو البدل اذ هو المقصود بالنسبة والمبدل منه اما هو التوطية والتمهيد ويعلم
من كلامه هذا ان المسند اليه هو المبدل منه كما لا يخفى وحاصل الدفع انه لا مخالفة
عليه فان المصنف لم ينظر الى الظاهر ولا شك ان المسند اليه بحسب الظاهر اما هو المبدل
منه وهم يعترفون به حيث يجعلون الفاعل في جاء في اخوك زيد هو اخوك وقولهم ان
المقصود بالنسبة في الكلام هو البدل يدل على كون المسند اليه هو البدل في التحقيق
والمصنف لم لا يتكره ثم اثبت كون المبدل منه هو المسند اليه بالنظر الى الظاهر وكون المبدل
هو المسند اليه بحسب الحقيقة بقول من هو العدة في الفن وهو صاحب المفتاح بقوله
وفي لفظ المفتاح اعم الى ذلك - اي الى ان المبدل منه مسند اليه بحسب الظاهر والبدل
مسند اليه بحسب الحقيقة فانه قال واما الحالة التي يقتضي البدل عنه فهي اذا كان المراد
نية تكرير الحكم وذكر المسند اليه بعد توطية ذكره والضمير في قوله عنه راجع الى المسند اليه
فدل على ان البدل منه مسند اليه وقوله ذكر المسند اليه بعد توطية ذكره يدل على ان البدل
مسند اليه والمبدل منه توطية فيكون المبدل منه مسند بحسب الظاهر والبدل مسند اليه
بحسب الحقيقة قوله فلزيادة التقدير - اعلم ان الزيادة تيجي مصدر او بمعنى الحاصل بالمصدر
وعلى الاول الاضافة لامية اما الى الفاعل او الى المفعول لان الزيادة تيجي لازمة ومتعدية
فلذا اختار لفظ المفعول وعلى الثاني فالاضافة بانية قوله نحو جاء في اخوك زيد في بدل الكل -
قيل الا حسن ان يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن المالك في الفية
لا ببدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صل ط العزيز الحميد الله فيعن قوا بالجو فان المتبادر
من الكل التبعيض والتجزى وذلك محتج همنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن التاديب

على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر
ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا
يرى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن
الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه
فيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحته قيامه مقام المبدل منه الا ترى
الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا الله شرا كما ائجمن ان الله شر

وان حل الكل على معنى آخر حسن قوله وان كان مفهومها ان يرد عليه ان الوصلة انما
تستعمل حيث يكون ضد الشرط اولى بالاستلزام للجزء و ههنا ليس كذلك اذ عند اتحاد
مفهوما ههنا لا يكون بدل كل بل تأكيد لفظيا اجيب عنه بان الدال على الجزء هو قوله
يكون ذاته عين ذات المبدل منه وهو متحقق على تقدير اتحاد المفهومين بالطريق الاولى
لا قوله هو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه كما فهمه المعترض وقيل ان المراد
للمحال وان وصيلة اي زيادة الاشياء وصاحب الحال ضير في إطلاق المقدر ويكون
المعنى اي فيطلقان عليه اي على مدلول واحد وذات واحدة وان كان مفهومهما متغايرين
فلا امثال في كلمة الوصل وانما احتيج الى التقدير ولم يجعله حالا من الذاتين قبله لان المفهوم
الناهي للالفاظ لا للذوات **قوله** وهو الذي يكون ذاته - اي ما يريد به **قوله**
من ذات المبدل منه - اي ما يريد به ومثله يقال فيما قبل وليس المراد بالذات انما صدق
لانه قد يكون اعم **قوله** وان لم يكن مفهومه بعضا من بعضه - انه اذ لم يكن مفهومه بعضا فهو
بدل بعض عند بعضية الذات وان كان مفهومه بعضا ايضا فبالاولى ان يكون بدل بعض
قبل ههنا قسم فامس من البدل يسمى ببدل الكل عن البعض ويمثل له بقوله **ثم**
نضر الله اعظام فضوها بسجستان طلحة الطلحات - وبنحو نظرت الى القمر فلكه اذا جعل القمر
جزء من الفلك ويمكن ان يقال ان الاول بدل الكل اما بان يكون اعظام كناية عن طلحة او بجزء
المضاد من طلحة الطلحات اي اعظم طلحة الطلحات والثاني ان قصد الملازمة بين القمر
وفلكه فهو بدل اشتمال مع وجود القرينة الدالة على ان لا تكون النسبة الى القمر مقصودة فلا بد
ان الاول ليس متقافيا للثاني من حيث نسبة الفعل اليه والا فهو بدل غلط فلم يوجد
لخامس من البدل والله تعالى اعلم **قوله** فتجو الهين اثنين الى اي اذ اعلم انه لا اعتبار
للمفهوم في كون البدل كلا وبعضا بل الاعتبار للذات فان البدل اذا كان ذاته عين ذات
المبدل منه يسمى ببدل الكل كما مر وان كان مفهومهما متغايرين او كان مفهوم البدل بعضا
من مفهوم المبدل منه واذا كان ذاته بعضا من ذات المبدل منه يسمى ببدل البعض وان
لم يكن مفهومه بعضا من مفهوم المبدل منه علم ان نحو الهين اثنين اذا جعلناه اعم
وفي التقيد بهذا الشرط اشارة الى ما مر من الخلاف فيه فان المصنف قال انه صفة
جيبى به للبيان والتفسير **قوله** لان ما صدق عليه ان ذات اثنين لما كان عين ذات
الهين يكون بدل الكل ولا يكون بدل البعض وان كان مفهومه بعضا من مفهوم الهين
لانه مركب من العدد ومعروده واثنين عدد فقط فيكون مفهومه جزء من مفهوم
الهين لكن لا اعتبار للمفهوم في كون البدل كلا وبعضا انما الاعتبار للذات كما مر
قوله لا كما شتمال الظرف الى حاصله انه لا يشترط خصوص ذلك لانه يشترط علمه

مفعولاً جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا الله
الجن بل لا يبعد ان يقال الاول انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهى انما
هو عن اتخاذه الاثنين من الآله على ما مر تقريرا واما الابدال منه اى
من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه انما هو المبدل منه و
هذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاء في اخوك زيد
هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البديل وفي لفظ المفتاح

بل هو اعم من الاشتغال الظرفي وغيره لان الاشتغال الظرفي لا يكتفى في بدل الاشتغال بل قد
يكون اشتغاله عليه كاشتغال الظرف على المظروف كما في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه فان الشهر ظرف للقتال وقد لا يكون اشتغاله كاشتغال الظرف على المظروف كما في
سورة ق حيث يؤبه او ماله بل قوله من حيث كونه اى اعم من الاشتغال بل قد
المبدل منه في بدل الاشتغال يجب ان يكون مشتقاً على البديل من حيث نسبة الفعل
اليه ودالاً عليه اجمالاً ومتقاضياً له من حيث النسبة فان الامحاجب اذا اسند الى
زيد في قولنا اعجبني زيد لا يكتفى به من جهة المعنى فانه لا يعجبك للحمه ودمه
بل لمعنى فيه وكذلك السلب في سلب زيد فانه لم يسلب ذاته بل شئ منه وكذلك
السؤال عن الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام لا يفيد الا ان يكون عن حكم
من احكامه بخلاف ضربت زيد اعبد فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد لا يحتاج
الى شئ آخر وكذا قولك نزل الامير سيافه وبني الوزير وكلاؤة ليس من بدل الاشتغال
اذ شرطه ان لا يستفاد هو من المبدل منه معيناً بل تبقى النفس مع ذكر الاول متشوقة
الى البيان للاجمال الذي فيه ولا اجمال في الاول ههنا اذ يفهم عرفاً من قولك قتل الامير
ان القاتل سيافه وهكذا حال نظايرة فلا يجوز فيها الابدال مطلقاً اما عدم جواز ما
ينوي البديل الغلط فظاهر واما عدم جوازه فلعلة لان شرطه ان يكون ذكر المبدل منه
غلطاً لا يستفاد منه البديل اصلاً وههنا ليس كذلك كما عرفت قوله
وسكنت عن بدل الغلط الاضافة في بدل الغلط لادنى التلبس فان الغلط هو المبدل منه
وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط اولاً لانه لتدارك الغلط قوله

لا ثم لا يقتنع في فهم الكلام - اعترض عليه بان وقوع بدل الغلط لا ينافي الفصاحة الكلام
بالمعنى السابق كما في قولك جاءني زيد عمر وبمعنى انه وقع الغلط في ذكر زيد واجيب عنه
بان المواد بالفصاحة البلاغة ولا شك ان الغلط ينافي البلاغة ظاهراً باعتبار انتفاء
المطابقة لمقتضى الحال يرد عليه ان الغلط على ثلاثة اقسام غلط صريح محقق كما اذا
اردت ان تقول حاد فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته فقلت حاد وغلطت لسانك
وهو ان تنسى المقصود فتذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر ما هو المقصود فلهذا
لا يقعان في فهم الكلام ولا فيما يصدر عن روية وقطاعة وان وقع في كلامه فحقه
الاضراب غير الاول المغلوط فيه بكلمة بل يغنى لا احتياج في تدارك الغلط الى
الابدال بل يكفي فيه الاضراب وغلط بداء وهو ان تذكر المبدل منه من قصد
تمزيقهم انك غلط وهذا معتد الشعاع اكثر من مبالغة وتفنننا وشرطه ان يرفق
من الاول الى الا على نحو لك ههنا نصح بذكر ما كان كذا ان كنت متعدياً الى كذا ثم غلطت

إيماء الى ذلك فلزيادة التقريب نحو جاء في اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما متغايرين وجاء في القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما بعضا من مفهوما فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا لا يكون بدل الكل من الكل دون البعض -

نفسك و ترى انك لم تقصد التشبيه بالبدل وكذا قولك بد ر شمس واد عام الغلط ههنا و اظهاره ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بدل و ذكر صاحب التسهيل لهذا مثلا قول علي رضي الله تعالى عنه ان الرجل ليصلي الصلوة و ما كتب له نصفها ثلثها الى عشرين ولا شك ان هذا القسم الاخير لا ينافي وقوعه للفصاحة بمعنى البلاغة ايضا فينبغي التعرض لهذا القسم من ابدال الغلط و اجيب عنه بان استحسنان هذا القسم من بدل الغلط بالنظر الى النظر فاء المتكلمين بالظرافة و اما المتكلمين بالحكم فليس عندهم مما يستحسن ولا يقع في كلامهم و لهذا لا ترى تقع في الكتاب الجيد و الحديث النبوي بل ليس في كلام الفصحاء و البلغاء و المتقدمين من شعراء الجاهلية و من يليهم من المخضمين و اكثر الاسلاف فيبين فلم يزد لم يجعله معتبرا مثل الاقسام الاخر و لم يترسخ له هذا و الله تعالى علم قويم قد اخذ هذا من لفظ المفتاح - حاصله انه نفى في العبارة وهو مستحسن عندهم و قد اقتضى فيه صاحب المفتاح فيه و يمكن ان يقال على تقدير كون الاضافة من قبيل اضافة المصدر الى المفعول ان في البديل زيادة التقريب و في التاكيد نفس التقريب اما الاول فلان البديل فيه تقرير المتبوع وهو المبدل منه و تقرير الحكم ايضا لكونه في حكم تكرير العامل و اما الثاني فلان التاكيد قد يقر بالمتبوع وهو المؤكد لا غير ففي البديل زيادة تقرير ليس في التاكيد و التثنية فيه يفيدان الا فنيان اي الايتان بفنيين او اكثر من الكلام لا بدله من نكتة اذا كان من البليغ **قوله** و التقريب زيادة - اي تقرير المسند و المسند اليه و النسبة زيادة **قوله** كما فيه من التكرير اي تكرير المنسوب اليه و النسبة اما الاول فلان المواد من الاول و الثاني و احدى غاية الامر انه اختلف التعبير عنه فاولا عبر عنه بزيد و عبر عنه ثانيا باخوك فقد تكرر زيد من حيث معناه فحصل التقرير و اما الثاني فلان تكرير النسبة بتكرير العامل حكما **قوله** و الاشعار بان الخ مرفوع عطفا على التوكيد فيكون المعنى ان فائدة البديل التوكيد من وجهين من تشبيه ذكر المنسوب اليه حيث ذكر اوله لا محلا و ثانيا مفصلا و تكرير النسبة بتكرير العامل حكما و الاشعار بان الطريق المستقيم الخ و يدوي فمحروا و يكون المعنى ان فائدة هذا البديل التوكيد من وجوه الثلاثة هي التثنية و التكرير و الاشعار ان الطريق الخ و وجه التوكيد بالاولين قد مر و اما بالاشعار فلان صراط المسلمين اذا وقع تفسير الصراط المستقيم و هو من افرا و يكون مذكورا بذكره جاء التوكيد و التقرير **قوله** باعتبار ان المتبوع الخ فاقيل انه يعلم منه ان بدل البعض فيه ايضا اشتغال فلم لم يسمي بدل اشتغال فلناخر قايما بين القسمين في التسمية و الاشتغال في بدل البعض فلا حاجة الى التثنية بخلاف بدل الاشتغال فانه فيه فضاء فلا زالت فيه عليه بالتسمية

لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين وسلب زيد ثوبه
في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل
منه مشتقلا عليه لا كاشتمال الظرف على المظرووف بل من حيث كونه الاعملى
اجالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له فيجئ ههنا مبينا ومختصا لما اجمل اولاد سكت عن
بدل الغلت لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال ههنا زيادة التقدير

قوله فلان المتبوع فيه يجب ان يكون المتبوع في بدل الاشتمال يجب فيه من حيث انه نسب اليه
الفعل ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع وذلك بان لا يكون النسب الى المسند الى المتبوع
ما يرتفع فيه النفس بل يبقى متشوقة الى البيان وليس المراد ان زيد في المثال المذكور قد
اطلق على علمه مجازا كما يراه ظاهر قوله فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق و
يراد به التابع لانه يلزم حينئذ ان يكون العلم بدل الكل من الكل كما اذا قلنا مثلاله بدل
على كذا قدرة فان القدرة هي المعنى المجازى للبدل وليست الا بدال الكل من اليد لا اتحاد
ها ذاتا وعدم اعتبار الضير للمبدل منه في البدل وهو واجب في بدل البعض والاشتمال
كما صرح به الرضى بل اراد ان العجائب قد ينسب الى زيد في الظاهر ويفهم منه بالقوة
ان المقصود نسبة الى بعض صفاته كانه قيل اعجبني شئ من زيد ثم بين ذلك بعلمه
فجاء التقدير بسبب التكرير اجالا وتفصيلا ومن زعم انه يجوز في النسبة فتحقق ان ما هو
له قد يبدل من الفاعل المجازى فيجتمع في كلامه اسناد مجازى بالنسبة الى المبدل منه
واسناد حقيقي بالنسبة الى البدل فزعم ان الاسناد المجازى لا تكون النفس متشوقة
الى الفاعل الحقيقي ولا يذكر بعدة اصلا والافات المقصود من الاسناد المجازى والله
تعالى اعلم قوله على ما يشعر به كلام بعض النحاة - وهو ان العجائب حيث اكتفى
في بدل الاشتمال بحسب ملائمة بغير الكلية والجزئية فان هذا الاكتفاء يقتضى
اندرج تلك الامثلة في بدل الاشتمال بل صرح في شرح الفصل بان قولك ضرب زيد
غلامه من بدل الاشتمال وانما لم تكن الامثلة المذكورة من بدل الاشتمال لان المتبوع
فيه كما مر يجب ان يكون مشعرا بالتابع ويكون الفعل المسند الى المبدل منه يشتمل على
اسبدال لبيتم ويفيد فان العجائب اذا اسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى فانه
لا يجيبك للمعنى ودمه بل لمعنى فيه والمتبوع في الامثلة المذكورة ليس مشعرا بالتابع
بالمعنى المذكور فان ضرب زيد في ضرب زيد عبدة مفيد لا يحتاج الى شئ آخر فيكون بدل
غلط وعلى هذا قياس باقى الامثلة قوله ثم بدل البعض الى اعتراض على المتن بانه
كان حقه ان يقول واما الابدال منه فلزيادة التقدير الايضاح والمصنف لم يذكر
الايضاح واجيب عنه بان التقدير يستلزم الايضاح فهو غير مقصود بل حصل تبعا
والمقصود هو التقدير قوله لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام -
اراد تكرر معنى واحد تقريبا له في ذهن السامع ويحتل ان يكون الاول اى التفصيل بعد
الاجمال اشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الاجزاء والتفصيل يناسبها والثاني
اى التفسير بعد الابهام اشارة الى بدل الاشتمال فان الاول فيه مبهم يحتاج الى

وفي التأكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتتانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول اى المفعول او اضا فة البيان اى الزيادة التى هي التقرير والنكتة فيه ايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين

تفسير كما عرفت ويحتمل ان يكون الاول نظر الى المقصود في نفسه فانه كان مجعلا ثم فصل والثاني نظر الى المخاطب فانه اجهم عليه المقصود اولاً ثم ازيل ابهامه وذلك تعالى اعلم قوله كما مر - اى في قوله والاشعار بان الطريق المستقيم في قوله فلتفصيل المسند اليه اى بان يذكر كل فرد من المسند اليه بلفظ مختص به في الجملة مع الاختصار والجمال ان المقام يقتضى التفصيل فلو لم يعطف بجيئ بلفظ يشملها كما في جاء في رجلا فيفوت التفصيل المصاحب للاختصار قوله من غير دلالة في فاقيل ان تفصيل المسند اليه لا ينافي تفصيل الفعل فالحاجة الى التعرض لعدم الدلالة على تفصيل الفعل قلنا ان كلمة او في بيان دواعي العطف انما هو باعتبار اختلاف حروف العطف في افا دتها فتفصيل المسند اليه سببه افا دة الواو والجمع المطلق وتفصيل المسند سببه افا دة الفاء التعقيب ومثلها ثم وحتى فيكون كل منها مختصاً بما يفيد تحقيقاً لعنى كلمة او قوله للمجمع المطلق - الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييد بغيره الاطلاق كما قيل في الماهية من حيث هي والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن الهشام في المغنى من ان قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد وقوله للثبوت الحكم للنتاج في بيان الجمع اى معنى الجمع ان لا يكون لاحد الشيئين كما كانت او اما كذلك وقوله من غير تعرض لتقدم او تأخر في بيان الاطلاق اى معنى المطلق ان لا يدل على حصوله لها في زمان واحد او في زمانين مع التراخي او بدو نها واعتراض على الشارح في قوله هذا معية - ليشعر بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وقد ذكر سيد السند واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد والتميز بحسب الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب او التراخي وهو يدل على ان الوقوع بالمعية ليس على سبيل التفصيل واجيب عنده بان ذكر المعية استطراداً ولو سلم ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد فنقول ان الحكم بان المعتبر في التفصيل في باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع في الازمنة على احد الوجهين انما هو بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لنا حروف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان المستلزم لتعدد المسند لانها لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر في شئى ويؤيد ذلك قول السيد السند في تحقيق ان الواو لا تقييد تفصيل المسند حيث قال تحت قول الشارح من غير تعرض لتقدم او تأخر اوامعية فلا يكون فيه تفصيل للمسند واشارة الى تعدده وامتيار بعضه عن بعض واما ان المجيئ القائم باحدها

افهم عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكوير والاشعار
بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض و
لاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالاً فكانه مذكورا ولا اما في
البعض فظاهرا واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به
التابع نحو اعجبني زيد ذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد
غلامه واخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة

غير المجيئ القائم بالآخر فانما يستفاد من دلالة العقل دون التركيب لان مؤداه نسبة مطلق المجيئ
اليها من العقل يشهد بان ذلك المطلق يثبت لاحدها في ضمن فرد وللآخر في ضمن فرد آخر وذلك
لان المجيئ عرض والعرض الواحد لا يقوم في محلين بل في محل واحد ولا شك ان كلامه هذا
يفهم منه انه لو استعبدت هذه الغيرية في التركيب لكان فيه تفصيل المسند والله تعالى
اعلم قولي واحترز بقوله مع اختصار ان يريد ان لا ارادة الاختصار لكان تفصيل
المسند اليه كما يحصل بالعطف على المسند اليه يحصل بعطف جملة على جملة فلا يكون التفصيل
داعيا لمخصوص العطف عليه الا مع ارادة الاختصار فنعني الاختصار ان لا قول مع الاختصار
لدخل عطف الجمل فيما يدعى اليه تفصيل المسند اليه مع انه ليس من احوال المسند اليه
بل من احوال الجمل فقوله مع انه ليس ان بيان لوجه الاختراز لا ترقى كما وهم فان قيل
هل يوجد في المثال المذكور تفصيل للمسند حيث عبر عن فعل كل واحد منهما بلفظ على حدة
قلت لا فان لفظ جاء في المجتلين يدل على مطلق المجيئ وانما يفهم تعدد بشهادة العقل
كما مر قولي او التفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولاً ان يشير الى ان
تفصيل المسند انما هو بان يشار الى تعدد امتياز بعضه عن بعض بحسب الوقوع في
الازمنة اما على التعاقب او الترتي فان هذا هو المعبر في باب العطف دون ما عداه من
الامتياز بحسب القوة والضعف او المحل او المتعلق فان المورد في قولك مررت بزيد
وحار بعد في العرف مرورا واحداً وفي قولك مررت بزيد فخار بعد مرورا من قولك
واحتراز به عن نحو جاءني زيد وعي وبعدة بيوم او سنة - يريد ان فيه تفصيل المسند
مع ان منشأه ليس العطف على المسند اليه اصلاً فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم
درود ان يقال قولكم والعطف على المسند اليه ليكون منشأ تفصيل المسند على ما هو
حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقيق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف منشأ
له فلا يكون هذا التفصيل لهالة مقتضية لذلك العطف لمصولة بدونه ويمكن ان
يقال في توجيه الاختراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى
مآل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار لتوهم درود
ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو ثم
المراد بيوم وسنة المهملة فكانه قال بعدة بمهمله ولم يرد بهما تعين المدة فلا يرد
ما قيل ان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار
داعياً الى اختيار العطف عليه كيف وشئ من الغاء و ثم حتى لا يفيد التعقيب بيوم
او سنة فلا فائدة التعقيب بلاهملة مقام يقتضي الغاء ولا فائدة التعقيب بيوم مقام
يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار وقال السيد السند

ثم بدل البعض والاشتغال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر
فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقدير والايضاح كما وقع في المفتاح واما
العطف اى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار
تحو جاء في زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل
الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع

في وجه الاختراز انما احتراز عن ذلك لانه من القسم الاول اذ العطف فيه افاذ تفصيل المسند
اليه مع اختصار بعدد العامل الذي قام العطف مقامه واما تفصيل المسند وتعدد
بموجب الوقوع في الارض فاما استفيد من التقيد بالظرف لامن العطف وليس في الكلام
باختصار تفصيل المسند اختصار فضع الاختراز والله تعالى اعلم قوله فينقض شيئا
فشيئا الى ان يبلغ الكلمة الى ليست متعلقة بمنقضى حتى يصير المعنى الا ان فيه دلالة
على ان ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعد حتى فيكون فاسدا لان المنقضى
لا يبلغ اذ البالغ موجود وهذا معدوم بل متعلقة بالانتهاء اما حال ما قبلها او خبر بعد
خبر لان اى منتهى ما قبلها او منتهى ما قبلها الى ان يبلغ ما بعد ها ففى حتى دلالة على امرين
احد هان الفعل الذي قبلها مما ينقض شيئا فشيئا كالقيد في قدم الحاج حتى المشاة فيكون
متبوعها اذ اجزاء يكون الحكم متعقبا بها تدريجا بخلاف ثم فيجوز جاء في زيد ثم عمرو ولا يجوز
حتى عمرو او الثاني ان يبلغ ما بعد ها فيكون مدخولها داخل في الحكم السابق قال الشارح
في التلويح يعتبر في حتى العاطفة ان يكون المعطوف جزءا مما قبلها افضلها اذ ادناها وان يكون
الحكم مما ينقض شيئا فشيئا حتى ينتهي الى المعطوف ويكون مدخولها داخل في الحكم السابق
تتأخر عن حتى الجارة فان فيها اختلافا جزوا من الزمخشري بالدخول مطلقا اى سواء كان جزءا
لما قبلها كما في اكلت السمكة حتى راسها او ملاقبلا اخر جزء منه كما في قوله بنت البارحة حتى
البصباح وخيئذ لا حاجة الى ترتيب الاجزاء من الاضعف الى الاقوى وعكسه فان ذلك
انما هو ليصح جعله غاية ويحصل المقصود من شمول الحكم لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء
بالملا في يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية في نفسه
وذهب ابن مالك الى عدم الدخول مطلقا وقال الشيخ عبدالقاهر بان الدخول اذا كان ما
بعد ها جزءا او بعده اذ كان ملاقبلا اخر جزء منه وقيل انها لا تدل على شئ من
الدخول وعدمه وقيل الاصح انها تدخل في حتى دون الى حلا على الغالب في الباين
لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول مع الى والدخول مع حتى فوجب الحمل عليه عند التردد
ثم ما ذكره من الدلالة على الامرين انما هو في حتى العاطفة للمفرد واما في حتى العاطفة
للجملة على الجملة ويسمى الابتدائية فانها تدل على تعظيم ما بعد ها او تحقيرة قوله
والتحقيق ان الاعتبار في هذا لما يتوهم ويستفاد من جعل حتى مثل ثم من انه
يعتبر فيها الترتيب والمهلة الخارجية بان الاعتبار في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها
ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس بان يتعلق الذهن بالاقوى بعد الاضعف
او عكسه فتكون المهلة ايضا ذهنية لان تدرج الذهن في تعلق الفعل باجزاء المتبوع
يقضى اعتبار المهلة في مدخولها والحاصل انها تفيد ترتيب اجزاء ما قبلها التي منها
ما بعد ها في تعلق الفعل بهما وان المهلة العتبرة فيها بين ادل جزء للمعطوف عليه فليبعها

من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية و احتراز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد
وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل هو من
عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولاً ومن
الآخر بعداً متراً خياً او غير متراً خ كذا لك اي مع اختصار و احتراز بقوله
مع اختصار عن نحو جاءني زيد وعمرو و بعداً بيوم او سنة او ما شبه ذلك
نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حق خالداً فهذه الثلاثة

لا بين المعطوف عليه والمعطوف اذ المعطوف من تمة المعطوف عليه قوله ترتيب اجزاء ما قبلها -
اي من حيث تعلق الحكم بهما فيه اشارة الى ان ما بعد حتى العاطفة يكون جزءاً لما قبلها
اما حقيقة كما في قدم الحاج حتى المشاة او كجزء منه بالافتلاط نحو ضرب بنى السادة اية غلظهم
او جزءاً لما يلزم ما قبلها نحو اعجبني التجارية حتى حدتها فانه يلزم من انجاب التجارية انجاب
صفاتها التي منها الحديث قوله من الاضعف الى الاقوى الخ ليحصل معنى الغاية ولا بد
ان يكون مدخولها جزءاً او كجزء لان اعتبار معنى الغاية وانتهاء معنى الحكم اليه مع كونه
خارجاً عن المعطوف عليه نياتي كونه شرطاً كما معه في الحكم فلا بد من ان يكون داخل فيه
ليمكن اعتبار النشر بك والارتفاع اليه باعتبار الجزئية لما فيها من معنى العطف ثم انه
اما ان يكون جزءاً عما قبلها او كجزء منه او جزءاً مما دل عليه ما قبلها نحو التي الضعيفة كي يتحقق
رحله والزيادة حتى تغلق القاهاي التي جميع ما معه قوله مات كل ابي حتى آدم - ينسب
ان يعتبر هذا جزءاً لما يدل عليه المعطوف كالآباء فان موت كل ابي يدل على موت الآباء
والآباء جزء من الاب لا جزؤه وقيل المتبوع يجب فيه ان يكون ذا تعدد في الجملة حتى
يتحقق فيه بعض ويكون المراد بالجزء البعض ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاقى حجة
الى تاويل المثال المذكور اعني مات كل ابي حتى آدم بان المراد اباي حتى ابي قحطه
ويكون خالداً ضعفهم - اي في الجبتي او اقواهم اي في الشرف قوله قلت ذكر الشيخ الخ
حاصله على ما في المختصر انه فرق بين ان الشيء حاصل من الشيء وبين ان يكون مقصوداً
منه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان حاصل من العطف لكن ليس العطف
بهذه الثلاثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على هيء الاشارة او النفي
فهو الغرض الخاص والمقصود الاصل من الكلام على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز في
هذا الامثلة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلوماً وانما سبق الكلام لبيان ان مجيئ
احدها كان بعد الآخر لان العدول عن العطف بالواو الى العطف باحد هذه الثلاثة
الدالة على الترتيب بين المجيئين يدل على ان الترتيب المذكور هو المقصود بالالفاظ
فانه هو القيد الزائد على هيء الاشارة قوله على كلام فيه تعقيد الخ فيه دالة على ان يكون
النفي منسجماً على التعقيد لا يكون التعقيد متعلقاً بالنفي اي بان يكون المعنى في قوله ما جاءني
زيد فعمرو انتفي مجيئ عمرو عقب انتفاء مجيئ زيد فيكون التعقيب بين النفيين
في تعقيد انتفاء مجيئهما معاً كذا قيل وقيل الظاهر ان معنى تعلق التعقيد بالنفي ان يكون
النفي مقيداً بالتعقيب كما قاله الشارح في قوله تعالى ولم يصيروا على ما فعلوا وهم يعلمون
ان انتفاء الاصل مقيد بالعلم فيكون المعنى ههنا انتفاء مجيئ زيد وقت عقبيه
مجبيئ عمرو له وهو فاسد ههنا بخلاف الآية لان انتفاء الاصل لا يتحقق مع وجود
العلم بخلاف العقبيه لا توجد الا مع مجيئ زيد والله تعالى اعلم قوله وكذا الاشارة

تشارك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملايسة الفعل للتابع بعد ملايسة للمتبوع بلاههلة و ثم كذا لك مع مهلة و حتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعد هاو التحقيق ان المتعبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملايسة الفعل لما بعد ها قبل ملايسة للاجزاء الاخر نحو مات كل ابي الى حتى آدم عليه الصلوة والسلام او في اثنائهما

اي اذا دخل على كلام فيه تفيد بوجه ما يتوجه الى ذاك القيد و المراد من الدخول المذكور التماثل في الاعتبار والملاحظة لانه وجد القيد اولا ودخل الاشارة ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم تأنيده في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذا لك ثم جئني بجملتي في بقى انهما قد يقصد ان معان فلا بد من ذكره الا انه يجاب بانه ترك ذلك لانه معلوم مما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل المسند وما يكون لتفصيل المسند اليه قوله وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه الا ان هذه القاعدة ليست بكلمة بل اثرية اذ قد يكون النفي الداخلى على القيد يراد به نفي القيد فقط اي يكون التقيد متعلقا بالنفي اذ لو كان النفي للمجموع او القيد والمقيد معا لكون النفي للجميع فتدبر قوله فيكون العطف لا فائدة لتفصيل المسند - يعني ان التفصيل الحاصل في المسند اليه انما هو لضرورة تفصيل المسند لا لذاته اذ تفصيله انما هو باعتبار تعلق المسند به ولذا كانت العطف بالواو لتفصيل المسند اليه قوله من غير تفصيل للمسند الى لعدم تعدد الجيئى بخلافه في جاءني زيد فمعه فانه معنى كل اسند للمجموع المتعاطفات وهو لا يتصور ان يثبت له لكل منها فضلا عن ان يكون متعدد بحسب الوقوع في الزمنة كما هو معنى تفصيل المسند على ما من فلا يران اسماء الفاعل مسندة الى الضمائر المستترية العائدة الى اسم الموصول فففيه تفصيل المسند فلا يصح فففيه لان معنى تفصيل المسند ان يشير الى نقد المسند الواحد وترتيب افراده بحسب الوقوع في الزمان لا الى تعدد ما صدقات افراد المسند قوله ليس من عطف المسند اليه - حتى يكون الفاء فيه لتفصيل المسند بسبب اختلاف المسند اليه بل من عطف الجمل التي هي صلوات الالف واللام بعضها على بعض واعادة اللام انما هو لشدة الامتزاج مع الصلة فهذه الصلوات مبينة للموصول لا للمسند لان تفصيل المسند انما يكون عند اتحاد وتعدد المسند اليه لانه حينئذ جعل لا يدري انه ثبت للتعدد دفعة او على الترتيب فاذا بين انه ثبت على الترتيب فقد فصل قوله لانه في المعنى الذي يأكل الخصاصله ان العطف يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه وههنا ليس كذلك فان الاكل والشرب والتأكل كلها تغييرات عن ذات واحدة لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام واذ التفتين عطف المسند اليه لعدم تعدده لا يكون فيه تفصيل المسند اذ قد عرفنا ان تفصيل المسند بالعطف انما يكون عند اتحاد وتعدد المسند اليه قوله ولو سلم - اي لو سلم انه من عطف المسند اليه وهذا على تقدير ان يكون الاكل مثلا في هذا المثال بمعنى الذي يأكل وعلى تقدير اعتبار التماثل الاعتباري بين الموصولات فيكون من عطف الموصول على الموصول واما المنع السابق فهو على تقدير عدم اعتبار التماثل الاعتباري ويكون من عطف الصلوات بعضها على بعض قوله فلا دلالة فيما ذكره اخرى الا دلالة في قولنا ان الحرم الثلاث

في تفصيل المسند اليه

نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم الصلوة والسلام او في زمان واحد نحو جاء
 القوم حتى خالدا اذا جاء ذلك معا ويكون خالدا ضعفهم او اقواهم فمعنى
 تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع او لا بالتابع ثانيا
 باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه
 بالفاء و ثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول
 او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه

تشترك في تفصيل المسند على انه يلزم ان يكون تفصيله لان حاصل ما ذكر انها تكون لهذا الغرض
 لانها لا تكون الاله ولا يكون ولا يكون لتفصيل شئ آخر قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط
 والظاهر انها مسادة لشهادة القبول والاحترازات فاللزم في مثله واخر اجيب عنه
 بان الشارح قال في شرح المفتاح عند فائدة قيد الاختصار قد نيهت فيما مضى انه لو لم يقيد
 في الصورتين يقع في تفصيل المسند المسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقيد انهم و ابعد
 عن الاشتباه فغدا من هذه العبارة ان الدلالة للقيود على المساواة بل القبول انما هي للاقومية و
 الابعدية عن الاشتباه وقد اشار بهذا القول اى بقوله قد نيهت الى ما ذكره في ذالك الشرح
 في قوله و اما الحالة المقتضية بطي المسند اليه من ان المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس
 بلازم ان لا يحصل ذالك الغرض الا بهذا الخصوص و لا ان يتخصص مقتضى لها فيما يدكر
 من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى اعتراض بان المقتضى قد يكون امورا
 آخر سوى ما ذكره ان ذالك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى وقد اعترض الضالين التقسيم
 السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذ لم يكن لتفصيل المسند يجب ان يكون تفصيل
 المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال المذكور من قبل العطف على المسند اليه و انه ليس لتفصيل
 المسند كما قال به الشارح وجب التزام ان يكون لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه ههنا ولقد
 لا يقبل التفصيل اجيب عنه باقالاته لم وجوب احد الامرين كما علمت من الكلام المنقول
 عن الشارح وعلى تقدير التسليم فنقول ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير
 الوصفى منزلة التغاير الذاتى على ما تقرر في مثله والشارح لما نظر الى ان التغاير الذاتى ههنا
 منتفد والتغاير الوصفى وان كان موجودا لانه ليس بتغاير حقيقة فلم يعتبره واجاب بما ترى فانهم
 والله تعالى اعلم قوله اورد السامع - اى او يكون العطف على المسند اليه لورد المتكلم السامع
 عن الخطاء في الحكم الى الصواب فيه وينبغي ان يقيد الورد المذكور ايضا بقولنا مع اختصاصه
 يورد قولنا ما جاء في زيد لكن جاء في عمر لان الورد عن الخطاء الى الصواب موجود ههنا
 وليس من العطف على المسند اليه بل من عطف الجملة على الجملة ويمكن ان يجاب بان الغرض
 ان الورد المذكور يحصل من العطف للذكور لانه لا يحصل الا منه كما علمت سابقا من عدم
 وجوب اختصاص النكته قوله عن الخطاء في الحكم - يورد عليه ان الحكم لا يخلو اما ان يورده
 الايقاع والانتزاع او المحكوم به وعلى التقديرين لا يصح تفسير الخطاء بالخطاء في الحكم كما
 وقع عن الشارح اما على التقدير الاول فلان الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع نفسه خطأ وان
 لم يطابق الواقع لان فيه خطأ واما الثانى فلان الخطاء والصواب مسمان للاعتقاد و
 الحكم بمعنى المحكوم به مفرد فلا يصح اتصافه بالخطاء والصواب اجيب عنه بان المراد بالحكم
 المحكوم به والمراد بالخطاء فيه هو الخطاء فيه من حيث نسبة الى المحكوم عليه ولا شك ان
 الحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطاء والصواب في النسبة فما قال العصام ان الصواب
 ان يفسر الخطاء والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لكونها قسمين له

تقيد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقيد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على هجج اثباته الشيء للشيء او لغيره عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا اما لسبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فمر يكون الغرض اثباته هججتي عمر بعد هججتي زيد بلاهمله حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمر والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون للعطف لا فائدة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فمر و

لا بالخطا في الحكم لانه يشعر بان الخطا والصواب صفتان للحكم فهو انما نشأ من عدم التدبر حتى التدبر لانه فهم ان المراد بالحكم الايقاع والانتزاع وليس كذا كما يدل عليه قول المشرح فيما يأتي عن قريب حيث قال الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع بل المراد بالحكم المتعلق به وتعلق الخطا به من حيث نسبه الى المحكوم عليه كما مر والله تعالى اعلم قوله وسيجيئ تحقيقه - اي بيان حقيقته وطرقه واقسامه قوله لمن اعتقد ان عمر وجاءني دون زيد - المراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الضعيف بل الوهم ايضا قوله او انها جاءك جميعا - فيكون قصر افراد كما ان الاول قصر قلب فالحاصل ان كلمة لا تجبئ لقصر القلب والافراد وكلمة ولكن لقصر القلب فقط واما قصر التعيين فلا يجبيئ له شيء من حروف العطف يعني انه ورد استعمال كلمة لا لذا لك وكذا لك كلمة لكن واما قصر التعيين فلم يرد في الاستعمال له شيء من حروف العطف فلذا تركه ههنا وما قيل ان هذا مناقض لما سياتي في الشرح في بحث القصر من ان كل ما يصلح مثلا لقصر القلب والافراد يصلح لقصر التعيين ليس بشيء فان ما ذكره هناك يدل على ان المثال الصالح لها صالح له ولا يدل على الورد والعدم في عدم اثبات حروف العطف لقصر التعيين انها لو رفع الشريك الذي اعتقده المخاطب في قصر الافراد ولو اعتقده جميعا في قصر القلب وكل منهما فيه خطأ معين وصواب معين يرد من الاول منها الى الثاني اما المتردد فلا خطا له يتعلق بتعيين حتى يرد منه الى صواب مقابل محل خطئه والحاصل ان حروف العطف لا تقتضيها معطوفا عليه فيقال لما بعدة تقتضي ان يكون للمخاطب اعتقاد ان يقرأ احدها ويرد الآخر ولا اعتقاد للمتردد وقيل انه انما ترك قصر التعيين لان المخاطب فيه شك فلا حكم له حتى يرد عن الخطا فيه الى الصواب وليعلم ان كلامه هذا مخالف كما ذكره الشيخ عبد القاهر رحمه الله تعالى في دلائل الاعجاز من ان كلمة لا انما تستعمل لقصر القلب فقط دون قصر الافراد قوله او انها جاءك الخ حاصله انه لا حاجة الى ايراد لكن في المثال لان كل واحد من كلمة لا ولكن تشتتركان في الورد الى الصواب وليس لاحد منهما معنى زائد على الورد المذكور بل كل واحد منهما مثال للورد من غير تقيده فلذا اكتفى بالمثال الواحد بخلاف الفاعل ثم دلت على قانها وان كانت مشتركة في التفصيل الا انه يعتبر في كل واحد منهما خصوصية ليست في الآخر منها فلذا ذكر كلهما وما قيل ان في كل واحد من كلمة لا ولكن ايضا خصوصية ليست في الآخر منها فان كلمة لا لقصر القلب والافراد بخلاف لكن فانها انما تجبئ لقصر ب القلب فقط فمدح بان التفصيل المذكور غير متفق عليه فانه مما لا يرتضي به الشيخ كما سرب كل واحد منهما يجبيئ عندة لقصر القلب فقط ايضا هذا ليس بزايد على الورد المذكور والله تعالى اعلم قوله الا ان لا لنفي الحكم الخ وهذا ليس لمعنى زائد على الورد حتى يحتاج الى ذكره

كان نفيا لمجيئد محقق مجيئ زيدا يحتمل انهما جاءا ك معا و جاء ك عمر
 قبل زيد او بعد ك بمدة متر اخية فان قلت قد يجيئ العطف على المسند
 اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاء في الأكل فالشارب فالنائم
 اذا كان الموصوف واحد قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند
 اليه بالفاء لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما
 ذكره على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند اورد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب

قوله والمذكور في كلام النجاة الخ الغرض من نقل كلام النجاة بيان التعارض بينه وبين ما مر
 سابقا فان حاصل السابق ان تكن لقصر القلب فقط وحاصل قول النجاة انها تجيئ لقصر الافراد
 قوله في نحو ما جاء في زيد الخ اما خص مثال النفي لان الخلاف فيه واما في الاثبات فمضى الاستدلال
 بالاتفاق قوله لانه للاستدراك الخ بيان لما ذكره اعني الذي يدل على ان كلمة لكن في
 المثال المذكور لدفع وهم المخاطب ان عمر ايضا لم يجيئ ما صله انهم جعلوا كلمة لكن
 للاستدراك وعرفوه بانه لدفع ما يتوهم من الكلام السابق كما في نحو ما جاء في زيد
 فيتوهم في مجيئ عمر ايضا لما بينهما من المشاركة والاستصحاب فيقال لكن عمر
 فهذا الكلام يدل على ان التوهم هو الاشتراك في النفي وكلمة لكن لدفع ذلك التوهم
 قوله وهو دفع توهم الخ فهو لتفصيل الكلام السابق واصلاحه مع قطع النظر عن حال
 المخاطب وان كان دافعا لتوهمه على تقدير تحققه فليس لكن القصر اصلا فانه مبني على حال
 المخاطب قوله شبيها بالاستثناء - في كونه اخرا جالما بعد لكن عما قبلها وها وان لم يكن
 استثناء حقيقة لعدم شمول ما قبلها قوله وهذا صريح في انه انما يقال ما جاء في زيد
 لكن عمر ولمن اعتقد ان المجيئ منتف عنهما - قال السيد السند الا ان هذا الاعتقاد
 انما حصل له بعد نفي المتكلم المجيئ عن زيد لا قبله لان توهمه ان عمر ايضا لم يجيئ
 انما نشأ من نفي المجيئ عن زيد للملازمة بينهما وعلى هذا لا يبعد ان يقال لكن هم هنا
 لقصر الافراد وقطع الشبهة بينهما في عدم المجيئ الا ان الظاهر ان المتكلم انما قصد هذا
 القصر بعد توهم المخاطب اشتراكهما في انتفاء المجيئ عنهما لا في صدور كلامه انتهى فنعى
 هذا يمكن ان يقال لا مخالفة بين الكلامين لان مراد النجاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد
 انتفاء المجيئ عنها بعد نفيه عن زيد مثلا ومراد صاحب الفتاح اعتقاد مجيئ
 زيد دون عمر وفي صدور الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما وفيه انه لما كان
 المفروض اعتقاد المخاطب الملازمة بين المتعاطفين كزيد وعمر بحيث يتوهم من انتفاء
 المجيئ عن احدهما انتفاؤه عن الآخر فاما ان يعتقد مجيئهما وعدم مجيئهما فلا يمتشي
 التصوير المذكور كما لا يخفى وايضا هذا التوفيق انما يجيئ على ما قال السيد من انه على هذا
 لا يبعد ان يقال الخ ولا يخفى ما فيه من البعد والفساد اما اولافلان القصر مبناه
 رد اعتقاد المخاطب وهذا الكلام ابتدائي واولا لكن لا صلاحه وتتميمه لا لود اعتقاد
 المخاطب واما ثانيا فلان القصر مشتمل على حكمين الاثبات والنفي والمتكلم بعد توهم المخاطب
 اشتراكهما في انتفاء المجيئ عنهما لم يتلفظ الا بالاثبات لان توهم المخاطب الاشتراك
 في الانتفاء وعلى هذا القول انما نشأ عن انتفاء المجيئ عن زيد للملازمة بين زيد
 وعمر وبعد الانتفاء المذكور لم يتلفظ الا بقوله لكن عمر وهو اثبات فقط نعم يكون
 مجموع الكلام قصرا اذا فرض ان المخاطب قبل التكلم كان معتقدا لانتفاء المجيئ عنهما

وسيجبني تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمر لمن اعتقد ان عمرو
جاءك دون زيد او انها جاءك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن
اعتقد ان زيد اجاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم
يذكر المصنف رحمه ههنا لكونه مثل لا في الورد الى الصواب الا ان لا لنفي
الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لا يجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع
والمدكور في كلام النجاة ان لكن في نحو ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع

فغنى كلام الشارح وهذا اصريح في انه انما يقال الخ اي على تقدير استعماله في القصر انما يقال
لمن اعتقد الشركة في عدم المجيء قبل القاء الكلام المشغل عليه لا بقصر القلب على ما قاله
المصنف رحمه والسكاكي رحمه قوله واما انه يقال لمن اعتقد الخ حاصله ان الخلاف بين
الخويين والبيانين ومنهم صاحب المفتاح في كون لكن لقصر الاخراد او القلب انما
هو في النفي دون الاثبات قوله فلم يقبل به احد - اي لم يذهب اليه ذاهب لانه
ام يظفر به في الاستعمال وتبين ان توجيه عدم كونه مذاهبا لاحد بانه يلزم حينئذ
ان لا يكون للاثبات الذي بعده كلمة لكن فائدة كونه معلوما للمخاطب لا نزاع له فيه
بخلاف ما اذا استعمل كلمة لكن في قصر القلب اذ لكل واحد من النفي والاثبات هناك
فائدة ظاهرة واعتراض عليه بانه منقوض بقولك جاءني زيد لا عمر في قصر الاخراد
فان المخاطب يعلم هذا الاثبات اعني اثبات المجيء لزيد لكونه معتقدا لاثبات المجيء
لها كما هو المفروض ويقرب به فلا فائدة فيه فاقيل قد قصد ههنا التسمية على حال
المخاطب في تقرير صوابه ونفي خطائه قلنا وكذا اعتك بقصد هذا المعنى واجيب
عن النقص بان الفرق بين المادتين بيمين فانه يصح الاكتفاء في المثال الاول
بقولك ما جاءني فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء في مادة النقص بلا عمر حتى
يكون جاءني زيد لغوا فيه ان خلاصة النقص ان استعمال لكن في قصر الاخراد في الاثبات
كما يستلزم استدراك الجزء الثاني من الجملة كذا لك استعمال لا في قصر الاخراد في الاثبات
يستلزم استدراك الجزء الاول بلاخراد فلو تم التوجيه المذكور يلزم ان لا يستعمل
لا في قصر الاخراد ولا يخفى ان القول باللفظ المذكور بين المادتين لا ينفع في دفع النقص
فالحن ما قلنا او لا من ان عدم كونه مذاهبا لاحد لعدم كونه واقعا في استعمالهم فتأمل
والله تعالى اعلم قولهم نحو جاءني الخ هذا اصريح ان كلمة بل للصر سواء كان بعد الاثبات
او النفي وما قال في باب القصر من انه اذا كان بعد النفي يفيد القصر وحينئذ لا تكون
للاضراب فهو ما اختار صاحب الفتح وتبعه فيه فلا تعارض بين كلاميه والله
تعالى اعلم قوله ومعنى الاضراب الخ ويرد عليه انه على هذا يخرج العطف
ببل من تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكرنا من
الحاجب فان المتبوع على هذا غير مقصود بالنسبة بل المقصود انما هو التابع
واما لعطف بلا ولكن فلا يرد كما توجه الرضى لان التابع والمتبوع معا مقصودان
بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي قوله وفي كلام ابن الحاجب الخ قال
السيد السند ليس في كتبه المشهورة ما يدل على ذلك ولا ما يوجهه هو انه حكم

وهم المخاطب ان عمرو ايضا لم يجيئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملازمة
لانه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها
بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاء في زيد لكن عمرو لم يعتقد
ان المجيئ منتف عنهما جميعا لانه اعتقد ان زيد اجاء كدون عمرو على
ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انها جاء آك على ان يكون قصر
افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر

في نحو قولك جاء في زيد بل عمرو بان الاخبار عن مجيئ زيد وقع غلطا ومعناه ان تلفظك بزيد
وقع عن غلط وسبق لسانك ولم تكن انت بصدد الاخبار عنه ثم تدركه بقولك بل عمرو
والثبوت المجيئ له وجعلت زيد في حكم المسكوت عنه مصروف حكمه عنه الى تابعه وقد صرح
هذا المعنى شارح كلامه انتهى مقصود السيد بقريظ على الشارح بانه نسب الى ابن
الحاجب ما ليس في كتب المشهوره ما يدل على ذلك ولا ما يوجهه فلعلة حل كلام ابن الحاجب
على ما توجهه عبارته وهو انه حكم في نحو قولك جاء في زيد بل عمرو بان الاخبار عن مجيئ
زيد وقع غلطا ففهم الشارح منه ما ذكره فان الاخبار عن مجيئ زيد اذا كان غلطا
اي غير مطابق للواقع عند المتكلم كان انتفاؤه مقطوعا به فحل الغلط الواقع في عبارة ابن
الحاجب على عدم المطابقة للواقع فزاد السيد هذا الحمل والفهم بقوله ومعناه ان معنى قول
ابن الحاجب ان حاصله انه ليس معنى الغلط انه غير مطابق للواقع كما فهمه الشارح بل ان
تلفظه وقع غلطا اما لسبق اللسان او النسيان وهذا لا ينافي كونه للصرف وكون المتبوع
في حكم المسكوت وبالحكمة ان قول الشارح " وفي كلام ابن الحاجب الخ " ناش عن سوء الفهم
وحل كلامه على ما توجهه عبارته كما عرفت هذا ووجه اجيب عنه بان كلام الشارح
فيما سياتي حيث قال بعيد هذا الكلام فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت
مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح فكان الاو في تركه كبداية الغلط حيث
شبهه ببداية الغلط صريح في انه حمل لفظ الغلط في كلامه على ما هو المتبادر منه لا على عدم
كونه مطابقا للواقع كما نسب السيد الى الشارح فهمه ولعل الشارح في اطلع في كلامه على ما
نقله وعدم وجدان السيد السند ذلك في كتبه لا يدل على عدمه وقد قال بعض اصحاب
الحواشي انه صرح ابن الحاجب بذلك في الامالي والله تعالى اعلم قوله فهو بعيد عن مجيئ زيد
وذلك لان معنى كلمة لا يرجع الى الايجاب السابق لا الى ما بعد بل والا لكان كلمة بل لغوا واذا
كان معنى لا رجعا الى الايجاب المتقدم فيفيد نفى المجيئ عن زيد ولو لاها لكان زيد
في حكم المسكوت عنه واذا جئت بل بعد النفي كقولك ما جاء في زيد لا بل عمرو افادت
تأكيد النفي السابق اذ لا يمكن ارجاعه الى ما بعد بل لا فادته نفى الحكم عنهما معا ولا الى
ما قبله لاستلزام نفى النفي الثبوت فيلزم ثبوت الحكم لهما وليس كلمة بل مستعلا للنفي
عنهما معا ولا للاثبات لهما معا واذا افادت تأكيد النفي فحينئذ يبقى ما بعد بل على الخلاف
المشهور بين الجمهور والمبرد قوله وقيل يفيد انتفاء الحكم الخ قال بذلك ابن
مالك عزم ان بل بعد النفي كلكن بعده ولكن مقرر الحكم ما قبلها ويجعل ضده
لما بعده عنده فيفهم من هذا الاطلاق ان عدم مجيئ زيد يحقق ههنا كما في قولك
ما جاء في زيد لكن عمرو وذهب اليه ابن الحاجب ايضا حيث قال يحتمل اثبات المجيئ
لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد فيكون معنى بل عمرو بل جاء عمرو ويحتمل نفى المجيئ عن عمرو بان

نحو جاءني زيد بل عمر أو ما جاءني زيد بل عمر فان بل للاضرب عن
المتبوع وصح الحكم الى التابع ومعنى الاضرب ان يجعل المتبوع في حكم
المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمر
يحتمل مجيئي زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم
مجيئه قطعاً واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمر فهو يفيد
عدم مجيئي زيد قطعاً واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم

يكون معناه بل ما جاء عمر على قياس الاثبات فان فيه صرف المثبت الى التابع وههنا صرف
النفي اليه **قوله** او الحكم متحقق الثبوت له - وهذا التردد المذكور بين كون المتبوع في حكم
المسكوت عنه او متحقق الثبوت مبني على ما توهه الشارح من كلام ابن الحاجب وهو كما مر
انه حكم في نحو قولك جاءني زيد بل عمر بان الاخبار عن مجيئي زيد وقع غلطاً حيث فهم
عن الغلط الواقع في كلامه عدم مطابقته للواقع وقد مر فتدبر فكذا ان صح اثبات المجيئي
عن المتبوع الى التابع يقتضي عدم مجيئه قطعاً كذلك صرف نفيه الى تابعه يقتضي
مجيئه قطعاً والا فالمبرد جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه صرح بان الغلط في اسم
المعطوف عليه كما نص عليه في الرضي دون الحكم المنفي فيسبق الفعل المنفي مسنداً الى المعطوف
كما نك قلت بل ما جاءني عمر وما كان الاثبات للفعل الموجب مسنداً الى الثاني فلا فرق عنده
بين المثبت والمنفي في كون المتبوع بمنزلة المسكوت عنه **قوله** فصرف الحكم في المثبت ظاهر
اي صرف الحكم في العطف ببل في الكلام المثبت ظاهر لان المتبوع فيه اما في حكم المسكوت
عنه او متحقق النفي على الخلاف الذي ذكره فاذا قلت جاءني زيد بل عمر فقد اثبت المجيئي
لعمرو قطعاً وصيرت زيد في حكم المسكوت عنه في نفس الامر فصار مجيئه على الاحتمال
كما هو مذهب الجمهور واما عند البعض فقد اثبت المجيئي لعمرو تحقيقاً ونفيته عن زيد
تحقيقاً وعلى كل حال فيصد في ان الحكم قد صرف عن محكوم عليه الى محكوم عليه آخر **قوله**
وكذا في المنفي الخ اي وكذا صرف الحكم في العطف ببل في الكلام المنفي ظاهر ان قلنا ان بل بعد
النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كما للمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له **قوله**
واما على مذهب الجمهور - وهو انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفاءه
في المتبوع **قوله** ففيه اشكال - وذلك لان الصرف لم يوجد عن المتبوع الى التابع مثلاً
اذا قلت ما جاءني زيد بل عمر فاردت ان عمر اء جاء فكم يوجد صرف الحكم الذي هو النفي
المذكور عن زيد الى عمر اذ لم يوجد نفي المجيئي عن عمر ويمكن ان يتكلف ويقال ان المراد
من صرف الحكم تغييره وقد وجد ههنا لان في قولنا ما جاءني زيد بل عمر وتغير الحكم المنفي
الى الاثبات وهذا القدر كاف او يقال ان الحكم هو المجيئي مثلاً من حيث ان يعتبر نسبة اعم
من ان يكون اثباتاً او نفياً فههنا نسب المجيئي الى الاول نفياً ثم صرف عنه الى الثاني اثباتاً
وجعل الاول في حكم المسكوت عنه واما من يقول ان المجيئي منفي عن المتبوع ثابت للتابع
فلا وجود للصرف على قوله **قوله** بل في المثبت - مطلقاً اي عند الكل فانهم متفقون على انه
في المثبت لصرف الحكم عن المتبوع الى التابع سواء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه
او متحقق النفي كما نقله الشارح عن ابن الحاجب وكذا عند المبرد في المنفي فانه تصف
النفي الى التابع سواء كان المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق الثبوت فيكون التلفظ

للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فعني ما جاء في
زيد بل عرو و ثبوت المجبئي لعرو مع احتمال مجبئي زيد وعدم
مجبئيه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً حتى يفيد في
المثال المذكور عدم مجبئي زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر
كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي
الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت او الحكم متحقق الثبوت

باسم المتبوع على كلا التقديرين من باب الغلط والمقصود شدة الحكم الى التابع بخلاف
المنفي على مذهب الجمهور فانه لنفي الحكم عن المتبوع واثباته للتابع فانه حينئذ يكون
للانتقال من حكم الى حكم اهم منه فلا يكون شئ منهما غلطاً فليتأمل فانه قد ذكر فيه
للباظرين اقدارهم وكل دون الوصول الى الحرام افهامهم والله تعالى اعلم
قوله نحو جاعني زيد او عمرو - هذا المثال صالح للشك والتشكيك لان التكلم ان كان
غير عالم بالجائي منها بالعطف للشك وان كان عالماً بعينه ولكن قصد ايقاع المخاطب
في الشك في الجائي منها الغرض من الاغراض كان للتشكيك فالداعي المتقدم على
ايادة شك المتكلم والغاية المترتبة تشكيك السامع وقد يكون الداعي مجرد ابهام الحكم
اي يكون محي والابهام مع قطع النظر عن حال المتكلم والمخاطب كما أشار اليه
بقوله او للابهام قوله نحو قوله تعالى وانا واياكم للآية - فالمراد بالابهام ترك التعيين
لداعي يدعو اليه وهو في الآية ان لا يصح بنسبة الضلال الى المخاطبين لثلاثين
عضيهم وليس المراد فيه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم وهو ظاهر قبل الاولي
ما قال السكاكي وهو ان الآية الكريمة من قبيل اسماع المتكلم بالمخاطبين الحق على وجه
لا يزيد غضبيهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا
في انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعرفوا انهم هم الكائنون في ضلال مبين
فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى في
منه النظر كما الموصوف بالعلم اليقيني كما صرح به في المواقف وغيرها حتى جعل
بعضهم الشك من شدة النظر فلما اراد النبي عليه الصلوة والسلام انجاههم
عن ورطة الجهل المركب هذا هم الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح
الموصل الى الحق قوله وانا واياكم ابر ان خوف تأكيد واسمها مدغم فيها كان
اصلها وانا واولادكم عطف على اسم ان الذي هو مسند اليه فهو محل الشاهد وقوله او في
ضلال مبين عطف على هدى من عطف المفردات وظاهر ان هدى ليس بمسند اليه فلا
يكون قوله او في ضلال مبين محل الاستشهاد وحينئذ لا اعتبار على ما قاله ابن هشام في
المتن من ان الشاهد في الاولي وان دفع ما قاله الحسن الجدي من الوجه التخصيص
غير ظاهر ولا حاجة الى ما تكلف له حيث قال وقد تكلف له بانه لا بد في جعل او للابهام
من قصد المتكلم اليه وقد اعتبر ذلك في الاولي فلا حاجة الى اعتبار في الثانية
لان اعتبار في احدها يغني عن اعتبار في الاخرى فاقبل هل لا اعتبار في الثانية
دون الاولي اجيب بانه اعتبر في الاولي لتقدمها ولان الغرض ابهام محلي الهدى

له فمعنى ما جاء في زيد بل عمر وبل ما جاء في عمر فعدم مجيئي عمر و
متحقق و مجيئي زيد و عدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق
فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما
على مذهب الجمهور ففيه اشكال فانقلت قد صرح ابن الحاجب بان
بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا تقع في كلام
فصيح فكان الاولى تركه كبد الغلط قلت متعارض بما ذكره بعض

والضلالة وكلمة الاولى هي الواقعة بين محليهما فليفهم والله تعالى اعلم قوله او للتخير
او لا باحة - اي العطف على المسند اليه لا فائدة التخير او لا باحة قوله ليخبر الدار زيد او عمرو -
هذا المثال صالح للتخير والاباحة والفرق بينهما انما هو بالقرينة وذلك لان التخير والاباحة
انما يحصلان اذا وقع العطف باو بعد الامر ولذا قد ينسبونهما الى الامر وانما ترك المصنف
لان كلامه في الخبر وقد ينسبون الى كلمة او فان دلت القرينة على طلب احد الامرين
فقط كان العطف باو لا فائدة التخير والا فلا فائدة الاباحة كما قال الشارح والفرق بينهما
قوله فانه يجوز فيه الجمع - يرد عليه ان او في آية الكفارة والفدية للتخير مع انه يجوز
الجمع اجيب بحنه بانه لا يجمع الاطعام والكسوة والتخير بان يكون الآتي بكلا واحد منهما
آتيا بالكفارة الواجبة بل الواجب واحد منها والباقي فدية مستقلة خارجة من ذلك
وكذا الكلام في آية الفدية قوله بل بحسب امر خارج - وذلك فان مدلول اللفظ ثبوت
لاحداهما مطلقا فان كان الاصل فيها المنع استغنى التخير وعدم جواز الجمع والاستغنى
الاباحة وجواز الجمع بينهما قوله عطف بيان لما قبلها - وقيل بدل قوله من غير اعادة
الجارة - اي لو كانت حرف عطف لوجب اعادة الجارة قوله من ميرا تاكيد او فصل -
اي لو كانت حرف عطف لوجب التاكيد او الفصل قوله يعقوب مذهب الجمهور - ويقويه
ايضا ان الاصل تغاثر المعطوف والمعطوف عليه قوله لا طائل بحته - للاتحاد المعنى
في الاعتبارين قوله اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل - اشار بذلك الى ان
الفصل في كلام المصنف بمعنى ضمير الفصل الابل المعنى المصدرى وانه على حذف المضاف
اي ايراد الفصل وكلام الشارح بيان لحاصل المعنى ويحتمل ان يكون الفصل بمعنى
تعقيب المسند المسند اليه بضمير الفصل مجازا لغويا فان الفصل لغة الفرق وتعقيب
المسند اليه بضمير الفصل - ~~بمعنى ضمير الفصل~~ بضمير الفصل بضمير الفصل
مختصة بوجوب فصل الخبر من النعت فيكون اطلاقه عليه اطلاقا للسبب على السبب
وانما جعله من احوال المسند اليه - اي انما جعله من احوال المسند اليه حيث ذكره في
بحته ولم يجعله من احوال المسند مع انه ملاصق لهما قوله لانه يقتضيان الحاصل
انه يقتضيان المسند اليه اول قبل ذكر المسند لانه يذكر او لا المسند اليه فيقال زيد مثلا
ثم يذكر ضمير الفصل فيقال هو يذكر المسند ثالثا بعده فيقال القائم مثلا فيجوز
ذكر ضمير الفصل كان المسند معدوما فلا يبرز احوال المسند اليه الموجود فاذا اتق حقه
فيه لم يبق للمسند بعد وجوده حق فيه قوله وفي المعنى عبارة عنه لان هو في قولك
زيد هو القائم عبارة عن نفسه هذا عند من يجعل له محلا من الاعراب مع ان كان مبتدئا

المحققين من النجاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطر في كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم
او التشكيك اى ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو
او لا بهما ثم وانا و اياكم لعل هدى او في ضلال مبين او للتخير او للاباحة
نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخير يفيد ثبوت الحكم
لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث

او تأكيد او بدل لانه قد ركف في جميع كون من احوال المسند اليه قيل ويعارض بان دخول لام
الابتداء عليه كما في قوله ان زيدا هو القائم بدل على انه من احوال المسند وقائم مقامه -
اجيب عنه بانه بناء على كونه قوطية وتمهيد للتخير لانه قائم مقام الخبر قوله وهذا اولى
من قول من قال الخ واما قال اولى لانه يمكن ان يوجه كلام القائل المذكور بان مرادة بهذا القول
ان قصر المسند على المسند اليه اذا عبر عنه بعبارة شائعة عربية اصلية يقال لتخصيص
المسند اليه بالمسند فيكون اعتبار المسند اليه فيها عبر عن معناه اولا وبلا واسطة و
اعتبار المسند ثانيا وبواسطة الباء فيكون له تعلق فرائد بالمسند اليه على المسند فلذا جعل
من احواله فعلى هذا لا يرد ما اوردته الشارح ر د والله تعالى اعلم قوله على ان التحقيق الخ
حاصله ان فائدة الفصل راجعة الى المسند ايضا وان كان الباء اخلة على المقصود عليه
كما زعمه القائل المذكور فلا بد لجعله من احوال احدهما فقط من المجرى والمجرى لجعله
من احوال المسند اليه موجود وهو ما ذكره سابقا من اقترانه به اولا ومن كون في المعنى
عبارة عنه وفي اللفظ مطابقة في الافراد والتشنية والجمع لا يرد عليه ان المطابقة في
اللفظ مشترك بين المسند اليه والمسند لان مطابقتها للمسند اليه اعني المبتدأ يستلزم
مطابقتها للخبر اذ المطابقة بين المبتدأ والخبر لازم والمطابق للمطابق للشيء مطابق
لذلك الشيء فلا يصلح مرجعا لجعله من احوال المسند اليه اجيبا عنه باننا لا نسلم
لزوم المطابقة بين المبتدأ والخبر لجواز ان يكون الخبر افعل تفضيل وهو لا يجب
مطابقته للمبتدأ نحو ان زيد افاض من عمر والله تعالى اعلم قوله فالتعلق الذي الخ
اغتراض على قوله يخفى لقصر المسند على المسند اليه حاصله ان السابق الى الفهم بحسب اللغة
من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان الباء يدخل على المقصور
عليه وهو المفهوم الاصل من تخصيص الشيء بالشيء كما يقال اختص الجود بزيد بمعنى
صادر الجود مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره قوله بحيث يخص المسند ولا يعمده
والخاص هو المقصور قوله قلت نعم لكن الخ حاصله ان الامر كما قال المعترض من ان
الاصل في لفظ التخصيص والتخصيص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور
عليه اعني ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد اى المال له دون غيره لكن الشائع
في الاستعمال ادخالها على المقصور واعني الخاصة وهو المراد ههنا كما في قوله تعالى يخص
برحمته من يشاء قوله على طريقة قولهم الخ اثباتا لما ادعاه من ان الاستعمال
الشائع انما هو دخول الباء على المقصور كما في الامثلة المذكورة قال السيد السند
حاصله اى حاصل ما قال الشارح رحمنا الله تعالى راجع الى ملاحظة معنى التميز والافراد

انه مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وهما عند السكاكي من حروف العطف
اي المفسر والجمهور على ان ما بعدها عطف بيما قبلها ودقوعها تفسيراً
للتضمير المجرى من غير إعادة الجارة والتضمير المتصل المرفوع من غير
تاكيد او فصل يقوى مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل
اي تعقيب المسند اليه بتضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند
اليه لانه يقترب به او لانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له

كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسنداً اليه
بإثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه وكذا اختصاصك بالعبادة
معناه تميزك ونفردك من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة على تعقل
وكذا قوله واقتصر بواي يميز المندوب عن المنادي بواي يكون والمحصورة بالمندوب
وكذا قوله تعالى يختص به عن من يشاء وبالجملة تخصيص شئ بأخرى قوة تميز الآخرة
فاما ان يجعل التخصيص مجازاً عن التميز مشهوراً في العرف حتى صار كأنه حقيقة
فيه واما ان يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا فيكون الباء
المدكوكة صلة للمضمن ويقدر للمضمن فيه باء اخرى فيقال في تخصك بالعبادة
مثلاً تميزك بها فخصصاً ايها بك انتهى ولا يخفى ان خلاصة كلام السيد السند
ان المعنى الذي ذكره الشارح من دخول الباء على المقصور كما هو الاستعمال الشائع
العربي مستفاد من جعل التخصيص مجازاً عن التميز لكونه لازماً له او من تضمين
معنى الامتياز فيه وفي كلا الوجهين تكلف اما الاول فلان المجاز يحتاج الى القرينة وادعاء
انه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاجة الى القرينة مما لا دليل عليه التضمين
يحتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المضمن كما صرح به الشارح في شرح الكشاف والحق
ان عبارة الشارح في هذه صريحة في ان التخصيص بمعناه اي جعل الشئ مختصاً لكن
الباء ليست بصلة له حتى يصير الاول مختصاً والثاني مختصاً به بل هو باء السببية
او الآلة فيكون مدخول الباء مختصاً بالصير سبباً او آلة لتخصيص الشئ الاول بهذا
ظهر ان ما ذكره المحسن الجدي ان لفظ مختصاً ههنا وفي قوله مختصاً بان يثبت له
المسند ليس بصريح في المقصود وهو دخول الباء على المقصور والاولى تبدل بمنفردا
او نحوه مثل متميزاً بان يقال منفردا او متميزاً بان يثبت له المسند فهو خروج عن
مذاق الشارح رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم **قوله** بان يثبت له المسند - لفظ
يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات فان المستفاد من
ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر فعلم ان ما ذكره السيد السند
حيث قال كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها
مسند اليه بإثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر
يحتاج لتصحيحه الى تكلف بعيد بان يقال ان الهنئة في اثبت للصير ذرة ووجه
البعد انه سماعي والله تعالى اعلم **قوله** ومن الناس من زعم انه حاصله ان بعض العلماء
قال بان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند
ايضا كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف فينبغي ان يحمل عبارة المصنف في هذا فيكون موافقاً

وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه فيكون من الاعتبار
الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند
ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعجز عنه كما
قال في المفتاح انه تخصيص المسند بالمسند اليه واصله قصر المسند على
المسند اليه وحصر فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته
توجه اليها جميعا لانه يجعل احدها مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به
ومقصورا عليه فلتخصيصه اى المسند اليه بالمسند يعنى لقصر المسند
على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد

للاستعمال اللغوي الاصلى من دخول الباء على المقصور عليه ولا يحتاج الى ارتكاب القول
بالمجاز والتضمن قوله حيث قال الخ اناد صاحب الكشاف بهذا ان التعريف في المفهوم
اما للعهد بان يكون المراد به حصه معينة بما يصدق عليه مفهوم المفهوم اعنى الذى ين
بذلك انهم مفهومان في الآخرة وحينئذ اما ان يلاحظ اتحاد المتقين بتلك الجماعة
فلا يكون ضمير الفصل للمقصود للتأكيد بالفرق وهو الظاهر اذ لم يعهد تعريف
المسند بل لام العهد للمقصود اما ان يلاحظ تفاكرها من حيث المفهوم فيجوز
ان يكون ضمير الفصل للمقصود اما لقطع شركة الغير معهم في المسند اليهم او
لدفع اعتقاد القلب او التردد على ما جوزه السيد في حواشى شرح المفتاح
واما الجنس اى للاشارة الى معنى المفاهيم المتقين بطبيعة المفهوم من حيث هي لكن صحة هذا الحكم
يكون الحكم باتحاد المتقين بطبيعة المفهوم متمنا عن كل ما عداه لا بوجه اعم والعلم
بشروطه بتخصيص مفهوم المفاهيم متمنا عن كل ما عداه لا بوجه اعم والعلم
اليقيني بحقيقة فهم وتصويرهم بالصورة التى تليق بتلك الحقيقة حتى يعترف
المؤمن بذلك الحكم ولا ينكره لانه حكم باتحاد المفهوم مع الحيشية وحينئذ لا قصر
في الكلام لانه فرع الثغاب ولا تفاير بينهما بقوله ان حصلت - شرط جوابه فهمهم
والجمله الشرطية صلة الدين والمراد بصفة المفاهيم مفهومه لكونه وصفا للزمانية
وقوله وتحققوا - عطف على حصلت من تحققت الشئ بنفسه وقوله ما هم
جملة استفهامية للسؤال عن الحقيقة واقعة موقع المفعول الثانى لتحققوا
وقوله تصوروا - من تصور الشئ جعلت له صورة لا بمعنى الادراك
وقوله الحقيقية - صفة لصورتهم والضمير الاول من قوله فهمهم - للمتين
والثانى للمفهوم وفي ترتيب الجزاء على الشرط المشتمل على الامور الثلاثة تنبيهه
على ان انكار هذا الحكم منشأه انتفاء احد الامور الثلاثة وهذا معنى قول الشيخ
عبد القاهر هذا معنى ديق يكون المتأمل عنده يعترف اى يعترف عن وجود
الثلاثة وينكر عند انتفاء احدها وينكر وقوله لا يعدون الخ اى المتقون حقيقة
المفهوم اى متعددون بتلك الحقيقة تأكيد للحكم بهم هذا ما ذكره الفاضل
اللاهورى في حل عبارة الكشاف واذا عرفت ... معنى قول صاحب الكشاف لا يعدون
عرفت ان ما فهمه الزاعم من هذا القول ان الفصل ههنا يفيد قصر المسند اليه

لا يتجارة الى عمرو ولهذا يقال في تأكيد لا عمر فانقلت الذي يسبق الى الفهم
من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصر على المسند لان معناه جعل المسند
اليه بحيث يخص المسند ولا يعمد وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح
على ان يكون المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا
بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص فخصصا بالذكر
فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح التصاف به كونه مسند اليه
فخصصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند اليه الا ترى الى قولهم
في اياك نعبد ومعنا لا نعبد غيرك ومن الناس

على المسند خطأ كما لا يخفى قوله اما لا فلا ان ما رآه الزاعم غلط لانه عالم مجبى
في الاستعمال ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند واستفادته من كلام الكشاف ثانيا من
قلة التدبر لكلامه وكلام غيره من مهرة الفن اما لا فلا عرفت من معنى كلام صاحب الكشاف
ولان هذا الشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورد الشارح وصفه بالذقة وحاصله
كما يفهم من الكلام المنقول عنه جعل المسند اليه ذريعة الى معرفة المسند في الظاهر
وفي الحقيقة فاعلمته راجعة الى المسند اليه فان المقصود به المبالغة في وصفه لكن
لا بمعنى ان لا يكون حاصلا لغيره على وجه الكمال والا لكان لقصر المسند على
المسند اليه وعبارة الشيخ يا باه بل بمعنى ان الوصف كمال فيه في نفسه لا بالقياس
الى غيره نحو ان يكون الوصف المشهور فيما بينهم مرغوبا فيه عندهم وتدعى تحقيقه
في شخص واتصاف ذاك الشخص به على وجه الكمال فتجعل ذاك الشخص مسند اليه
وتجعل ذاك الوصف مسند امرا فاقول مثلاً زيد هو البطل المحامي بمعنى انك
تقول لمن تخاطبه انك ان اردت معرفته ما سمعته وهو قولهم البطل المحامي
زيد هو هو بمعنى انه متعدي به ولا يغاير وحسبك لا يتصور القصر لانه في الخبر
ولا تغاير بينهما قوله ونحو ذلك وهو ان يراد بالخبر المعرف ان الحكم ان الحكم عليه
مسلم الاتصاف به مع ذنوبه على طريقة ترك ذلك والدرك العبد اي ظاهرا انه يتصف
بذلك الصفة وهذا المعنى من وقوع التعريف الجسدي كانه لو حظ اذ لا ذنوبه خبر
اشرع في فصار تعريفا وضرورة في الذهن بحسب هذا الاعتبار لا بحسب مفهومه
في نفسه كذا قال السيد قوله واما ثانيا اي اما كون عدم التدرب في هذا الفن
دلالة على عدم الفهم القول منشأ غلط زعم هذا الزاعم ثانيا فلان صاحب الكشاف
انما جعل هذا معنى التعريف في المفلوج وناشدته لا معنى الفعل كما يدل عليه
عبارة الكشاف بصريحة قوله بل صرح في هذه الآية الخ بل للترقي على قوله
انما جعل الخ فانه يعلم منه ان صاحب الكشاف جعل هذا معنى التعريف لم يتعرب
لغائده الفصل فيمكن ان يكون هذه فائدة الفصل ^{في} والله تعالى اعلم قوله
والتوكيد - عطف على قوله الدلالة اي صرح بان فائدة الفصل التوكيد اي توكيد الحكم
لما فيه من زيادة الربط حتى قال الحكيم الوتر الفارابي ان معنى قولنا زيد هو العادل
زيد اوست كه عادل است وما قيل من انه لتأكيد المسند اليه لانه بمنزلة زيد
نفسه العادل ليس بشئ لانه مبني على ان يكون الفصل ضميرا راجعا الى المبتدأ

من زعم ان الفصل كما يكون القصر المسند على المسند اليه يكون القصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم و تصوروا بصورهم الحقيقية فهم هم لا بعد ان تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا بعدون تلك الحقيقة انهم مقصودون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشأوه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر في الكلام القوم اما اول فلان هذا اشارة الى معنى آخر للتخبر المعروف باللام

وهو ليس بالقوى بل هو رابط بين الموضوع والمحل قوله وانما يجب ان فائدة المسند الى اي اشارة ان فائدة المسند الى وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه قوله ثم التحقيق حاصله ان فائدة ضمير الفصل ليس بمقصود على قصر المسند على المسند اليه بل قد يكون غير ذلك كما بينه الشارح قوله زيد هو افضل من عمر - انما ترك مثلا للتخبر المعروف باللام لئلا يتوهم ان القصر فيه مستفاد من لام الجنس قوله ذو صاحب الكشاف الى تأييد لما ذكره من ان الفصل قد يكون لغیر تلك الفائدة قوله هو للتخصيص - بمعنى ان الله تعالى هو قبل التوبة لا غيره وهذا على تقدير ان لا يكون تقديم المسند اليه وهو لفظ الله على المسند الفعلي وهو قوله يتقبل للتخصيص والا فيمكن ان يكون التخصيص مستفاد من تقديم المسند اليه على المسند الفعلي لما سيجئ من ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي اذ لم يلب حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوى قوله والتاكيد - اي تأكيد الحكم من غير افاضة لتخصيص المسند بالمسند اليه فيكون الفصل مستعلا في جزء معناه قوله اذ كان التخصيص حاصلًا بدو نه - اي بدو الفصل كما في الامثلة المذكورة فان التخصيص فيها مستفاد من اللام الجنسية وتقدم المسند اليه في ان الله هو الرزاق على مذهب صاحب الكشاف يفيد القصر ايضا انما اسند التخصيص في ان الله هو الرزاق الى اللام دون ضمير الفصل بل جعل مؤكدا له لان اعتبار دخول اللام مقدم وكذا التقديم مقدم في الاعتبار فيسند اليه المحصر عند اجتماعه مع ضمير الفصل قوله او قصر المسند اليه الى يرد عليه ان سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل لا يمكن جعل الفصل له مع انه قد انكر سابقا زعم من يدعي ذلك تحمل الفصل في مثل قوله انكرم هو التقوى على التاكيد ليس بمتعين لجواز حمله على افاضة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاصين فيما يستقيم فيه ذلك اجيب عنه بان مبني الزكاريما سبق انما هو تعليله بكلام صاحب الكشاف لا افاضة اصله فيه انه بعيد عن حمله قول المصنف فلنخصيصه بالمسند بحمله على قصر المسند على المسند اليه بناء على غالب الاستعمال والحق في الجواب ان الاشعار المذكورة متنوعة فان حاصل كلامه انه ان كان الحكم في الكلام بطريق قصر المسند على المسند اليه افاضة الفصل تأكيد الحكم على هذا الوجه وان كان بطريق قصر المسند اليه على المسند افاضة تأكيد على هذا الوجه وهذا معنى قول الشارح في شرح المفتاح

اورده الشيخ في دلائل العجائب حيث قال اعلم ان الخبر المعروف باللام مع
غير ما ذكره فتقاً مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود
ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة و نحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك
هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي
ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق
تصوره فعليك بصاحبك يعني زيد افانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته
طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه
هذه اكلامه واما ثانياً فلا صا الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدة لا معنى الفصل بل صرح

ان الاظهر انه في الخبر المعروف باللام انما يفيد تأكيد التخصيص اذ التخصيص
حاصل بدونه سواء كان قصر المسند على المسند اليه مثل زيد هو القائم والله
هو الرزاق او بالعكس مثل الكرم هو لتقوى اى الاكرم الا التقوى انتهى وليس
معناه انه مستعمل لتأكيد التخصيص كما يفهم من ظاهره فالجواب ان ضمير
الفصل لا يستعمل الا لتخصيص المسند بالمسند اليه او لتأكيد الحكم على الوجه
الذي افاده الكلام من قصر المسند على المسند اليه او بالعكس ولا يستعمل
لقصر المسند اليه على المسند والله تعالى اعلم قوله نحو الكرم هو التقوى - فان
قصر الكرم على التقوى افاده تعريف الكرم باللام ولا معنى لقصر التقوى على
الكرم فضمير الفصل ههنا لتأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند اليه على المسند وكذا
في المثال الثاني قوله قال ابو الطيب انما استشهدا على ان ضمير الفصل يجمعي
لتأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند اليه على المسند فانه لا معنى ههنا لقصر
المسند على المسند اليه كما لا يخفى **قوله** اذا كان الشباب السكار انما يعنى اذا كان
الشباب السكار ان الانسان في شيا به مسلوب العقل كالسكران **قوله** والشباب هـ -
لانه لا ينفك عن الجن لضعفه عن تحصيل ما يتعش به والحيات المعتدة بهما
لا تنفك عن هذين الحالتين فلا خير في الحيات بل هي الموت لا غير لعدم الا
نتفاع فايراد ضمير الفصل ههنا لتأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند اليه على المسند
المستفاد من تعريف المسند اليه ولا معنى لقصر المسند على المسند اليه كما في المثال
الذي كور سابقاً **قوله** اى تقديمه - يريد به ايراد مقدمه على المسند على مل هو
اصلها كما يقال ضيق فم الركبة اى جعله من اول الامر ضيقاً لا وسعاً لانه يكون
واسعاً ثم ضيق **قوله** فالفيل انما حاصله ان صاحب الكشاف صرح في تفسير
سورة المائدة عند الكلام على قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا الآية
بانه انما يقال مقدم ومؤخر للزال عن مكانه لا للمقار فيه فعلى هذا كيف يقال
للمسند اليه انه مقدم لانه قائم في محله **قوله** قلت التقديم ضربان انما حاصله
ان التقديم ضربان كما فصله الشارح والضرب الاول منها تقديم معنى والثاني
تقديم لفظي اما كون الاول معنوي والثاني لفظي فلان التقديم من صفة اللفظ
تقسيمه الى المعنوي واللفظي باعتبار تحقق معنى التقديم وهو نقل الشئ من مكانه الى
ما قبله في الضرب الاول دون الثاني على قياس الاضافة التي هي من صفة اللفظ

في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعدة خبر لا
صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره
ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اى قصر المسند على المسند اليه
نحو زيد هو افضل من عمر و زيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في
قوله تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص التاكيد
وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصل لا بد وانه بان يكون في الكلام
ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا رازق الا
هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والمحسب المال

اليها باعتبار تحقق معنى الاضافة وهو الاختصاص في المعنوية دون اللفظية واذا عرفت
هذا ثم المصنف رحمه الله بقوله واما تقديره هو ان الضرب الثانى ومراود صاحب الكشاف في
تفسير سورة المائدة حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار هو الضرب الاول
قوله وكلامه مشحون ايضا الى كلام صاحب الكشاف مشحون باطلاق التقديم على الضرب
الثانى كما صرح في اول سورة الانعام بوجه تقديره اهل مسمى على عنده قوله فلكون
ذكرة اهم - اى من ذكر المسند اليه والمراد يكون ذكرة اهم ان العناية به اكثر من العناية
بذكر المسند وان كانا جميعا بهما لكونهما ركنى كلام واهم افضل التفضيل من همه الامر
اى اخذه او من هم السقم جسيمة اى اذا به واذ به لجه فهو كناية عن كمال العناية
ولا يجوز ان يكون من هممت الشئ اى ارادته لا ابتداء الفعل للمفعول او القول بالاسناد
المجازى اى اهم صاحبه قوله ذكر النبي في ذلك الالحاظ الى المقصود من نقل كلام الشيخ
بيان لعدم اكتفاء المصنف رحمه الله بقوله فلكون ذكرة اهم بل قد مضى لبيان وجه الاهتمام
بقوله اما الآية الخ وتقرض على من ظن انه يكفى ان يقال قدم للعناية قوله مجرى الاصل الخ
يمعق ان جميع الدواعى التى تذكر للتقدم كلها راجعة اليه رجوع الفروع الى اصله المستبطة
منه لا انها محتاجة في كونها مقتضية للتقديم الى ارجاعها اليه قال السيد السند في شرحه
للمقتح ان جعلها حالات مقتضية للتقدم بلا واسطة الالهية اولى من جعلها من اعتبار
الالهية بناء على ان تقديره لما كان مفيد الحمد المعاني كان ذكرة اهم من ذكر
فلعل المصنف رحمه الله ادرجها في تلك الاعتبارات وما مضى بقوله بل ينبنى
انه لا يكفى اصحاب علم ان يقتصر في بيان تلك التقديم على الاهتمام بحيث يقول قدم
المستند اليه للاهتمام مثلا بل ينبنى ان يمس سببه ليعلم المتعلم الكاسب بل بلا غنى
الجهات المتبررة عند البلغاء المقتضية للاهتمام - قوله ويرى فيه الخ اى يعرف في ذلك
الشئ معنى مناسب لاقتضار العناية والحاصل انه لا بد من اسناد العناية الى شئ
يكون ذلك الشئ مقتضيا وعلتها بحسب المناسبات العرفية قوله هذا كلامه -
اى كلام الشيخ قوله ولا جد هذا - اى لا جد ان الادنى بيان وجه الاهمية شار للمصنف
الخ قوله ولا بد من تحقيقه قبل الحكم الخ قال السيد السند معترضاً على الشارح بان
ان اريد بالحكم وقوع النسبة اولا وقوعها فهو مسبق بتحقيق المسند اليه والمسند ما
في الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد تعلقها لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب

اي لا كرا الا التقوى و لا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشاب السكر والشيب
ها فالحيوة هي الحمام : اي لا حيوة الا الحمام واما تقديم المسند اليه وقد
صرح صاحب الكشف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم
ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ او المفعول على الفعل ونحو
ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه و رسمه الذي كان قبل التقديم وتقدم على نية
التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعد الى اسمه
فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ ونحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا
نحو قام زيد وتقدم المسند اليه من الضرب الثاني و مراد صاحب الكشف منه هو الضرب الاول
وكلامه مشيوع ايضا باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكوة اي ذكر المسند اليه
اهم ذكر الشيء في دلائل الاعجاز انما نجد هم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى
الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف فيه معنى وقد ظن

اعني تقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم انه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الزمن قبل الحكم
نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الاولى ان يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب ذلك
فلا هذا ان اريد بتحقيقه قبل الحكم تقدمه في التعقل وان اريد به تحقيقه قبله في الخارج فلا نزاع فيه اذا كانا
من الموجودات الخارجية الا ان ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج
فلا نسب في التعليل ان يعتبر التحقق في الزمن انتهى اجيب عنه بانه يحل قوله ولا بد على معناه الظاهر اعني
الوجوب بالحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها والمضافان محذوفان في قوله قبل ذكر الحكم عليه اي قبل ذكر ما يفتق
معرض الحكم وهو المحكوم به لان الحكم ليس بالنسبة الحكمية المستفادة من المسند كما لا يخفى او يقال اسناد الذي كثر في الحكم
مجاز بانه اراد معرضا حاصل المعنى ان الواجب تقديم المسند اليه على المسند لانهما يجب تقديمه على الحكم
يترجح تقديمه على المسند الذي بينه وبين الحكم علاقة قوية يكون معرضه مستفادا منه ولا يخفى ما فيه من التكلف
فالاقرب في الجواب ان يقال ان المراد بالحكم المحكوم به ولا شك انه صفة من صفات المحكوم عليه وحال من احواله اذا لما
خرد في جانب الحكم عليه هو الذات في جانب المحكوم به هو الوصف فينبغي ان يلاحظ الاول قبل الثاني ولما كان ذلك اعم
لا يتركون رعاية ما هو الاول كما لا يتركون رعاية ما هو واجب عبر عن الاولوية بكلمة يدل على الوجوب قوله اذا لم يكن
مع ما يقتضي العدول الى حاصله ان كون التقديم هو الاصل وسبب التقديم المسند اليه مشروط بعدم مقتضى العدول
فانه عند تحققه يترك تقديم المسند اليه لانه ادنى ويترك الاول عند تحقق مقتضى الوجوب بخلافه فان دفع ما قبل
ان اللازم من وجود مقتضى للعدول كعاملية المسند مثلا في الجملة الفعلية انما هو التعارض بينه
وبين ما يقتضى التقديم فلا بد من امر آخر حتى يتم اقتضاء العدول ولا حاجة الى ما اجاب به ذلك القائل
من ان كون الفعل عاملا حال نفسه وكون المسند اليه الاصل باعتبار ما هو له وما للشئ باعتبار نفسه اقوى
عالمه باعتبار ما هو له والله تعالى اعلم قوله تنزيها اليه - اي في المبتدأ الذي قصد تقديمه كما في الشعر فان في
قوله والذي عارت البرية الخ تنزيها للنفس الى علم الخبر فاذا قيل حيوان الخ يمكن في المنع لان حصول الشئ
بعد الشوق والطلب والاداء في النفس لا في كل المبتدأ يظهر وان الشوق الى الخبر انما يظهر اذا كان المبتدأ
طول قوله ومعلوم ان حصول الشئ - اي المتروك للبيان ما يقال ان حصول نعمة غير متروكة الذود هو كوز
لا يحسب قوله يرفى بها فقها الخ توطية لما سيد كوة من ان المراد من قوله حيوان مستحدث الخ والمعاد
الجسماني قوله تحبث البرية الخ اعترض عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض منكوله وكان القريب
بينهما في مذهبه فكيف الحيرت واجيب عنه بان الحيرة انما هو في كيفية لا في اصله كما يدل عليه

كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبه كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحقيقه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكوة قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه ليعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكوة الم يكن معدما يقتضى العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الاسمية فان كون المسند هو العامل يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول وكذا كل ما كان معه شئ مما يقتضى تقديم المسند على ما سيجي تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في البيت تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشئ بعد الشوق اليه اوقع في النفس كقوله اى قول ابي العلاء المعري من قصيد يري بها فقيها خفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يغيغ تحيرت في المعاد الحسابي والشهور الذي ليس بنفسا في وفي ابدان الاموات كيف تحي من الوفات كذا

قوله في ان ابدان الاموات كيف تحي من الوفات على ان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اثرية وان كان كل من الفريقين حاز ما في مذهبه ويمكن ان يقال بان المراد من الحركة الاختلاف فاطلق المزموم واورد به لان المعير في الشئ يلزمها الاختلاف قوله والشهور اى انتشار الخلق من قبورهم وقبرتهم في الزهاب الى المحشر قوله ليس بنفسا - اى ليس متعلقا بالنفس فقط بل متعلق بالنفس اى الروح والجسم معا قوله من الوفات على وزن الفوات او الحطام وهو ما تكسر من الياس قوله ضام السقط - السقط في الاصل ما يستط من الزند عند الاقتراح سمي ديوان ابي العلاء المعري به والضم بالفتح الاصل اشتغال النار وفاق الخطب الذي يسرع اشتغال النار فيه ايضا سمي شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل قوله بان الاموال الهية يظهر امر الله واعلمنا به على لسان رسالة من ثبوت المعاد الجسماني لان الصادق اخبرنا به عن الخلق القادر بل شانه ولكن اختلف الناس فيهم داع الى ضلال وهم الذين اعتمدوا على قولهم الناقصة فضلو اجملا او تجاهلوا اعتدادا وما لعين الحق ظلم الياسية فانكروا حشر الاجساد منهم هادوهم الذين اختلفوا اتباع الشريعة المظهرية ورفضوا اتباع العقل ما لعين ملوك طريقتهم وصدقوا الرسل فيما بلغوه من امور المبدء والمعاد والذى اوقعهم في الخير هو الحيوان الحداث بعد فناء من الجماد وهو التراب والعظام البالية بن آمن بالله سبحانه وتعالى علم ان هذا المقدور له تعالى وقد اخبر الصادق بوقوعه فهو واقع البتة ومن رام ادراك الحقائق بعقله بلا مشقة انكروا لقصوره عن الادراك في لم يعنى بعضهم الظاهر للناس ان يقدم الفضل على الهالك ليكون النشور ترتيب الالف الاية قدم في النشور هو الاشراف وهو القائل بالمعاد الجسماني وقيل لا بعد ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع ان الظاهر هو الالف والنشور ترتيب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعي الى الضلال هو القائل بالمعاد بهنا على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان ابا العلاء المعري ملحقه منكون المعشر فليحى اليه بيته المشهورة عن له ذوق سليم وهو قوله يدجنس ما بين عيسى ودمية ما بالها فطعت في ربيع وديار الله ودم من رده عليه بقوله عن الامانة اخلاها وارخصها ذل الحنانة فافهم حكمة الباري ودد عليه ايضا من قال في جوابه - وقية اليد نصف الالف من ذهب وقد تعدت فيما تروى يثار هناك مظلومة غالت بغيرتها ههنا ظلت هانت على الباري قوله الفقيس - طار في بلاد الهند يضرب المثل في البياض له منقار طويل وهو حسن اللسان بعيش الف سنة ثم يدممه الله تعالى بانه يموت فجميع الخطب هو اليه فيضرب بجناحيه على الخطب الى ان يخرج من النار فيشتعل الخطب فيخرج هو ويخلق الله تعالى من رماة مثله بعد مدة قيل بعد ثلاثه ايام وقيل غير ذلك والله تعالى اعلم قوله لا ياسب السبا - بالياء والمقتاة من تحت والسبا بالياء

في ضام السقوط وقوله بان الآله واختلف الناس في ذلك الى ضلال وهاديين بعضهم يقول
 بالمعاد وبعضهم لا يقول به بهذا تبين وجه ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجهاد آدم
 عليه السلام ولا ناقة صالحة عليه السلام ولا النفس على ما وقع في بعض الشروح لانه لا يبا سببه
 السياق واما لتجمل المسيرة او المساواة للتفاوت او التطير نحو سعد في دارك والسفاح
 في دار صد يقصد اما الالهام انه لا يزل عن الخاطر وانه يستلذه واما نحو ذلك مثل اظهار
 تنظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعلية قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل
 في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستقرار
 لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر بالفعل
 عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد
 صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه
 متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لان نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ أو بالخبر
 الثاني الاخبار والمصنف رحما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه

للوحدة ما قلنا من حيث انه وهو الماسي ههنا فالماضي ان ارادة النفس وغيرها من الحيوان المسند ث غير ضابطا فله
 وهو قوله بان امر الآله الباطن جعل الخلق من امر الآله والبعث وهو قوله الغيب السبب من ليس يغير يكون مصيرة للفساد في فساد الخلق
 وعدم للعاده هذا البيت يدل على ضعف التوجيه الذي ذكرته في قوله يغير بعضهم بقوله وقيل ولا يبعد ان يكون تقدم القول بالمعاد فينبغي ان
 قوله واما لتجمل المسيرة او المساواة للتفاوت واما مغيره عكسه صالحة للتفاوت او التطير ثم في امتحان لفظ التجمل اصلاح ما وقع في
 المفتاح ههنا حيث قال اما لان اسم المسند اليه تعلق للتفاوت او التطير فتقدمه الى السامع بتقديره ان تسموه بان معنى لا تسموه او تصور
 ابتداء لفظ المسند اليه لكونه صالحا للتفاوت او التطير ليعيد نفس المسيرة او المساواة وتقدم على المسند لا فادتها ابتداء وتجهيلها
 الاضافة نفسها فلا يريد ما قيل ان التفاوت او التطير حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يكون تقدمه على المسند لا فادتها ابتداء وتجهيلها
 المعنى شئ سئل فقلت مقصدنا سعيد فكذا اسم الامر من قاله حيث جعل اسم السعيد تفاوت لا للشوق مع تافهه فكذا المسيرة
 منه لما عرفت من معنى عبارة المفتاح فان مقصوده ان المقصود من المسند اليه تجمل المسيرة ليعيد نفس المسيرة او المساواة
 واما ما في شئ المفتاح من انه اذا كان الاسم يصلح للتفاوت وتفضل التفاوت فتقدم الاسم الى السامع بتقديره على المسند ليتفادله به
 فتفضل له مسيرا ومساواة وذلك لان التفاوت والتطير انما يكونان بمستهل الكلام لا بما يذكرون انما تفضل ما قيل ان التفاوت حاصل قبل
 ما سمي او اخر فالمقتضى لتقدمه تجمل المسيرة او المساواة بتجمل التفاوت فغيره بحث اما او لا فلا نالا نسئل ان التفاوت والتطير انما يكونان
 بمستهل الكلام في الاساس فقال ان يسمع الكلمة فيرتبها بها وفي الفا موس الغالب ضد الطيرة كان يسمع المربيع باسم او طابا واحد
 هذا بطي شرح المشكوة روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدي و الطيرة وتجيبي فقال قالوا وما فقال قل كلمة طيبة داما
 تا فلا نرا ان اراد بالخلافة قوله مستهل الكلام الجملة على ما هو مصطلح النحاة لاسلان التفاوت والتطير انما يكونان بمستهل الجملة فانه نقل انه
 لا استند القبح على يوم المهرج عند الداعي لا نقل بشئ ولكن بشريا عجرة الداعي ويوم المهرج ان قال الداعي البشريا لكيا قبحي فطير
 بنفي البشريا مع انه ليس بمستهل الجملة ايضا يدل على عدم اختصاص التفاوت بمستهل الجملة قوله الى العلماء سئل فقلت مقصودنا
 سعيد الخ وقد مر ان اراد به الحديث والمقصود فقر لنا في ذلك سعد او سفاح يعيد التفاوت والتطير اذا وقع مستهل المقصود
 سواء قدم المسند اليه على المسند او اخر قوله نحو سعد في دارك الى قدم المسند اليه ههنا لكن ذكره اهم لتجمل المسيرة لا المسيرة لانه
 حاصله مع التخيير ايضا واما تجمل رجل فقال السامع اي شاد والتخيير الى فهمه قوله والسفاح الخ ههنا قدم المسند اليه فيه لتجمل
 المساواة لاجل ان يتبادر الى فهمه التطير اي جعل الشر والسفاح في الاصل على السفاح فنه هو لقب لادخل خليفة من خلفاء بني عباس
 قوله اظهار تنظيمه اي تقديم المسند اليه على المسند كون الاظهار تنظيمه سواء كان نفس التعظيم حاصلا له بوجهه بلفظ نحو او الفضل
 او بالاضافة نحو ابن السلطان او بالصفة نحو رجل فاضل فان التعظيم فيها حاصل بلفظ المسند اليه لكونه صالحا له واظهاره يحصل
 بتقدمه اذ تقدمه يدل على انه سبق الكلام له فيه اظهاره بالتعظيم المستفاد منه وهذا على قياس ما قاله الاصوليون ان في
 انص فرادة وضوح بالقياس الى الظاهر لسوق الكلام له ولم يكن التعظيم حاصلا من بوجهه اللفظ بل يكون معطلا
 عند المتكلم بسبب من الاسباب ولم يكن اللفظ الذي عبر به عنه الا على التعظيم الا ان المتكلم اراد اظهار تعظيمه الذي

بان نفس الخبر تصور التصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع
الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتي في احوال متعقبا الفعل انه لا يتغير عند اثبات وقوع
الفعل لذكر المسند اليه اطلاقا يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لاسم ان التقديم دخلا في الدلالة
على الاستمرار بل انما يدل على المضارع كما سند كوكا في بحث الشرطية ان شاء الله تعالى لاجلها ومثل افاد
زيادة تخصيص كقوله متى تهرز بني قطن تجد هم: سيوفاني عوا القهم سيوف: جلوس في مجالسهم زان:
وان ضيف اليهم خفوف - والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف

ثبت عندنا فقد صنفه ليفيد بالطريق المذكور سابقا من الاشارة الى ان سوق الكلام له وكذا الحال في
التحقيق اذا كانت اللفظ مشتملا على التحقير كان التقديم لاظهاره بالطريق المذكور في اظهار تعظيمه
ولذا اذا زاد لفظ الاظهار لم يقبل لتعظيمه او تحقيره لئلا يرد ان التحقير ليس بمستقام من التقديم
بل من الوصف حتى لو اخبر المسند اليه يحصل التحقير ايضا كذا في القول في التعظيم فليتأمل والله تعالى
اعلم **قوله** وعليه - اي على ان التقديم لاظهار تعظيمه ورد قوله تعالى واجل مسي عنده - فانه قد تم فيه
اجل مسي لئلا يكون له مثل الدلالة على ان المطلوب الخ اي يكون تقديم المسند اليه لئلا يخلو عن المطلوب
الخ وفيه تمهيد لدفع اعتراض المصنف رحمه صاحب المفتاح **قوله** وهذا معنى قول صاحب المفتاح الخ
قصود بالرفع المذكور حاصله ان معنى كلامه انه يقدم المسند اليه لان انصافه بضمون الخبر على الاستمرار
بحيث يعد من المتصفين المتضمنين به يكون هو المطلوب من الكلام لا يخرج الاخبار بمجسولة له فالمراد
بالخبر الثاني الواقع في كلام صاحب المفتاح الاخبار وليس المراد به في الموضوعين خبر المبتدأ كما فهمه المصنف
فاعتراض بما حاصله بان قوله لا نفس الخبر يدل على ان خبر المبتدأ قد يكون مطلوبا بالجملة الخبرية وليس
كذلك لانه تصور المطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا كما كان لقائل ان يقول من جانب صاحب المفتاح
انه يجوز ان يكون مراد صاحب المفتاح بقوله لا نفس الخبر مضافة وقوع الخبر وعينه ان يكون مطلوبا بالخبر بوجهه **قوله** وان الاداء
وقوع الخبر الخ حاصله ان الازالة المذكورة لا تقع فانها تدل على ان ذكر المسند اليه حينئذ مؤخر عن المسند وهو اصل خلاف
ما سياتي في احوال متعلقات لفعل من انه لا يتغير عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه لا مقدما ولا مؤخرا بل يقال وقع
الشرب مثلا **قوله** نعم لم يقبل الخ يعني لا يرد على صاحب المفتاح ما اعترض عليه المصنف في الايضاح المعروف من مراده
نعم لو قيل لا الاعتراض عليه لاسم ان التقديم دخلا في الدلالة على ان صاحب المفتاح ما اعترض عليه المصنف في الايضاح المعروف من مراده
يقصد من المضارع بل المضارع انما افاد التجدد والحدوث واسمية الجملة دلت على الدوام الا انه لما كان الخبر فعلا
افاد استمرار التجدد وان لم يعرف قوا بين الاسمية التي خبرها فعل وبين الفعلية في دلالتها على التجدد فقط لكن
الحق احق بالاتباع ويمكن ان يوجه كلام صاحب المفتاح بالا يرد عليه منع الشارح وهو انه اذا كان موصوفية المسند
اليه بضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الخبر له وهذا ان كانا اعتبارين متلازمين الا انه قد يقصد الاول كما اذا
كان الكلام في الزاهد وانه هل يصنف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في انه هل يقع وصفه
للزاهد فيقال يشرب الزاهد وخلاصة ما ذكره عبد الغفور اللاهوري في حواشيه على الوافية شرح الكاظمي في الفرق بين قام
زيد وزيد قائم انه اذا وضع زيد يثبت له القيام يقال زيد قام واذا وضع قام ليسند اليه شيء يقال قام زيد والله
تعالى اعلم **قوله** انما يستمر حركة في بحث لو - حيث قال في قول المصنف رحمه قد دخلها على المضارع في لو يطعمكم في كثير من الامور
نعم لم يقصد اسم الفعل في المضارع فيها معنى متافقا كما ان المضارع المبتدأ يثبت بغيره اسم الزاوية يجوز ان يفضل للمضارع استمرار
الشيء ويفيد الازم عليه واستمرار الفعل الخ **قوله** ومثل افاد زيادة تخصيص الخ تعطف على قوله لاظهار تعظيمه اي تقديم المسند
اليه للافادة التخصيص في قوله متى تهرز بني قطن تجد هم: سيوفاني عوا القهم سيوف: جلوس في مجالسهم زان:
بنو قطن قبيلة معد وانه في عوا القهم سيوف صفة سيوفها والعواق جمع عاققة وهو موضع الوداع ومن المنكب
وجلوس جمع ما ليس خبر المبتدأ الخ وذكر الزايد وهو جمع وزيد اي قومن وزن الرجل بالغم فهو وزين وفي مجالسهم
متعلق بمران وضيف فاعل فعل محذوف يفرض ما بعده والامام النزول مخفوف جمع خفيف كظروف وظريف ومقصود الشاعر
وصهمهم المضى في الامور كما هم سيوف بالشجاعة حيث لم يفرقوا في السلاح وبالسكون والوقار في المجلس وبالاسلح بانفسهم
في خد متهم الاضياف وقرأهم **قوله** اي محل الاستشهاد - هذا تفسير لقوله والمراد هم خفوف وفيه رؤي لما قال
المصنف رحمه الايضاح ان قول صاحب المفتاح والمراد هم خفوف تفسير للشيء باعادة لفظه حاصلا من معني قوله

الحالة المقضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه
هذا سديد لكن في ثانيا كون التقديم مفيد الزيادة تخصيص نوع خفاء عبد القاهر او رد
في دلائل العجاز كلاهما حاصله ما اشار اليه المصنف // بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي قص الخبر الفعلي عليه والتقيد بالفعل مما يفهم من كلام الشيخ و
ان لم يصح به وصاحب المفتاح قائل بالمحصص فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت
عليها بعز ين ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فاصل من قولهم في
سبك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم ليفيد في الفعل

ص ان يقد والمضاف في آخر الكلام و يقال ليفيد تخصيصه بنفي الخبر الفعلي لان المقصور على المسند اليه المتقدم في المثال الا في
نفي القول لانفس القول لان القول في انا قلت ثابت بطريق القص بمفهوم هذا الكلام لغيره لانه او يقد في اول الكلام بلفظة
غير معناه الى الضمير و يقال ليفيد التقدم بم تخصيص غيره بالخبر الفعلي فيصير المعنى وادفع الخلل ولا يرد ان المثال لا يطبق
الممثل قال السيد السند معترض على المصنف // بالتقديم في هذا المثال اعني ما انا قلت هذا الما فاداة نفي الفعل عن المذكور
اعني المسند اليه و بنو ثم لغيره لم يكن مفيد تخصيصه بالخبر الفعلي بل لتخصيص غيره و تخصيصه ان التزاع اذا
وقع في فعل و اريد تخصيصه فذلك تخصيصه يشتمل على اشياء و فني مما يصح بالاشياء و حذف و يفهم النفي فمما ذكر
انا سمعت في حاجتك و ربما يكس كقولك ما انا قلت هذا و ربما كما في العطف والاستثناء يصح بها معا بامانة اعتد
المقامات و على كل تقدير يكون تخصيص الفعل بما اثبت له لا بما نفي عنه و المصنف // نسب تخصيصه ههنا الى ما نفي عنه
و تاه يله ان نفي الفعل مخصوص بالمسند اليه فانه لم يقر في بين ما انا قلت هذا و انا ما قلت هذا انتهى و اجيب عنه
ان قوله و على كل تقدير يكون تخصيص الفعل بما اثبت له و لا بالنفي - ثم ان تخصيصه لاشتماله على النفي و الاشياء
ليس له خصوصية بما اثبت له و لا بما نفي عنه و كذلك تخصيص المضاف الى الفعل لانه انما يرضى له تخصيصه باعتبار انفسه
الى شئ لا باعتبار في نفسه و الانشباب اعم من ان يكون بطريق الثبوت او بطريق النفي نعم ان تخصيص الفعل بنبات
التخصيص من حيث الثبوت لكن ذلك لا يقتضي ان لا يجوز ان يرد منه تخصيص الفعل مطلقا نحو فنة المقام فانما
يقول المصنف // تخصيصه بالمسند الفعلي تخصيصه به مطلقا اما قوله و تاه يله ان نفي الفعل مخصوص بالمسند اليه فانه
لم يقر في اي تاه يله بان الكلام على حذف المضاف فيكون نفي الفعل ثابتا بالمسند اليه دون غيره فيكون تخصيص الفعل
بما اثبت له لكن المثلث يكون متغيرا فحينئذ لم يكن في بين ما انا قلت و انا ما قلت حيث يكون معنى كل منهما تخصيص المسند
اليه بثبوت المسند النفي فغيره انما يلزم عدم الفرق لوقولنا ان معنى تخصيصه بنفي الفعل تخصيص المسند اليه
بنفي الفعل في نفسه بان يكون عدم الفعل ثابتا له و اما لو كان معناه تخصيص المسند اليه بنفي الفعل عنه بان يكون نفي
الفعل عنه و دون غيره فالفرق بان يكون احدهما موصوفا و لة القول و الثانية سالبة بسيطة و هذا هو الفرق
الذي سياتي والله تعالى اعلم ثم المراد بالخبر الفعلي الذي اوله فعل و فاعله ضمير المبتدأ لا المتضمن لمعنى الفعل
لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله تعالى و ما انت عليما بعز ين ليست خبرا فعليما هو له والتقيد بالفعل مما يفهم
فان دفع المطالبة بتعريف النفل في له و صاحب المفتاح قال في قوله ههنا جمل الشئ في اشتراط تعلية المسند فان صاحب
المفتاح قائل بالمحصص فيما اذا كان الخبر من المشتقات و هو الحق نظر الى وجود السبب المقضي للمحصص و ذلك ان التقديم
انما اقتضى المحصص بناء على ما ذكر من ان التقديم يدل على ان المخاطب قد اصاب في اصل الحكم و الخطأ في قيد من قيوده
فصار ذلك الفيد اهم عند المتكلم فقدمه في الذكر فاصدا بذلك فغيره صوابه و ردها و لا شك في ان هذا
السبب مشترك بين الافعال و المشتقات بل و الجوامد ايضا فان تخصيصه قد يقع فيها نحو انتم الالبشر مثلنا الا
ان معاني الجوامد كالجسم و الحيوان و الجوه صلا امور ثابتة غير متغيرة كما يقع فيها الخطأ في الامور
الغيرية بخلاف الامور العقلية فان وقوع الخطأ في معاني الجوامد اي حقا ثبوتها كغيره عدم انتزاع لافادة التقديم فيها المحصص
فعله و وقوع الخطأ فيها لعدم افادة التقديم المحصص بها ثم الاعداد في افادة التقديم المحصص على الاستعمال فلا يرد ان يلفظ من ذلك
ان يكون التقديم في نحو من عرف مفيد المحصص و السلك لا يقول به لانه لا يفي بتحقيق الشئ وجود المقضي بل لا بد من تحقق الشئ
و ارتفاع الموضع و قيل ان قول المصنف // بالخبر الفعلي دون ان يقول بالفعل إشارة الى ان هذا الحكم شامل لشبه الفعل ايضا
فيكون موافقا لما قال صاحب المفتاح و الله تعالى اعلم // قوله بعد حرف النفي بلا فصل - ليس هذا التقيد الذي مستطاع ههنا و انما
به الاعتبار في حقيقة الاولى اصطلاحا لا يرد ان نحو ما انا قلت و ما انت عليه و ما انت عليه و ما انت عليه و ما انت عليه و ما انت عليه
كلها يفيد التخصيص مع وقوع الفصل بما تروى من المبررات و اشار السارح الى ما ذكرنا حيث قل في بيان قول المصنف // فيما
سياتي و الا اي و ان لم يزل حرف النفي بان يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قلت او يكون لك قدم المسند اليه على النفي
و الفعل جميعا نحو انا ما قلت فقد يفيد التخصيص و قد يفيد التثوي و لم يجعل صور الفصل المذكورة داخله تحت بل حصص
معناه في الصور تين المذكورتين فان ضيقه هذا يدل على ان صور الفصل داخله في الوي غير خارج عنه و حينئذ
لا يرد ما قال بعضهم ههنا معترضان ههنا احتمال آخر و هو ان يكون المسند اليه بعد النفي مع الفصل كما في الصور المذكورة
فان لم يكن الحكم بينهما لم يكن في قوله و الا فدل على ان على اطلاقه صحيحا و ان كان الحكم فيه ايضا ما ذكرنا يدعي ان يتفرع له

المراد تخصيصه
هذا سديد لكن في ثانيا كون التقديم مفيد الزيادة تخصيص نوع خفاء عبد القاهر او رد
في دلائل العجاز كلاهما حاصله ما اشار اليه المصنف // بالتقديم في هذا المثال اعني ما انا قلت هذا الما فاداة نفي الفعل عن المذكور
اعني المسند اليه و بنو ثم لغيره لم يكن مفيد تخصيصه بالخبر الفعلي بل لتخصيص غيره و تخصيصه ان التزاع اذا
وقع في فعل و اريد تخصيصه فذلك تخصيصه يشتمل على اشياء و فني مما يصح بالاشياء و حذف و يفهم النفي فمما ذكر
انا سمعت في حاجتك و ربما يكس كقولك ما انا قلت هذا و ربما كما في العطف والاستثناء يصح بها معا بامانة اعتد
المقامات و على كل تقدير يكون تخصيص الفعل بما اثبت له لا بما نفي عنه و المصنف // نسب تخصيصه ههنا الى ما نفي عنه
و تاه يله ان نفي الفعل مخصوص بالمسند اليه فانه لم يقر في بين ما انا قلت هذا و انا ما قلت هذا انتهى و اجيب عنه
ان قوله و على كل تقدير يكون تخصيص الفعل بما اثبت له و لا بالنفي - ثم ان تخصيصه لاشتماله على النفي و الاشياء
ليس له خصوصية بما اثبت له و لا بما نفي عنه و كذلك تخصيص المضاف الى الفعل لانه انما يرضى له تخصيصه باعتبار انفسه
الى شئ لا باعتبار في نفسه و الانشباب اعم من ان يكون بطريق الثبوت او بطريق النفي نعم ان تخصيص الفعل بنبات
التخصيص من حيث الثبوت لكن ذلك لا يقتضي ان لا يجوز ان يرد منه تخصيص الفعل مطلقا نحو فنة المقام فانما
يقول المصنف // تخصيصه بالمسند الفعلي تخصيصه به مطلقا اما قوله و تاه يله ان نفي الفعل مخصوص بالمسند اليه فانه
لم يقر في اي تاه يله بان الكلام على حذف المضاف فيكون نفي الفعل ثابتا بالمسند اليه دون غيره فيكون تخصيص الفعل
بما اثبت له لكن المثلث يكون متغيرا فحينئذ لم يكن في بين ما انا قلت و انا ما قلت حيث يكون معنى كل منهما تخصيص المسند
اليه بثبوت المسند النفي فغيره انما يلزم عدم الفرق لوقولنا ان معنى تخصيصه بنفي الفعل تخصيص المسند اليه
بنفي الفعل في نفسه بان يكون عدم الفعل ثابتا له و اما لو كان معناه تخصيص المسند اليه بنفي الفعل عنه بان يكون نفي
الفعل عنه و دون غيره فالفرق بان يكون احدهما موصوفا و لة القول و الثانية سالبة بسيطة و هذا هو الفرق
الذي سياتي والله تعالى اعلم ثم المراد بالخبر الفعلي الذي اوله فعل و فاعله ضمير المبتدأ لا المتضمن لمعنى الفعل
لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله تعالى و ما انت عليما بعز ين ليست خبرا فعليما هو له والتقيد بالفعل مما يفهم
فان دفع المطالبة بتعريف النفل في له و صاحب المفتاح قال في قوله ههنا جمل الشئ في اشتراط تعلية المسند فان صاحب
المفتاح قائل بالمحصص فيما اذا كان الخبر من المشتقات و هو الحق نظر الى وجود السبب المقضي للمحصص و ذلك ان التقديم
انما اقتضى المحصص بناء على ما ذكر من ان التقديم يدل على ان المخاطب قد اصاب في اصل الحكم و الخطأ في قيد من قيوده
فصار ذلك الفيد اهم عند المتكلم فقدمه في الذكر فاصدا بذلك فغيره صوابه و ردها و لا شك في ان هذا
السبب مشترك بين الافعال و المشتقات بل و الجوامد ايضا فان تخصيصه قد يقع فيها نحو انتم الالبشر مثلنا الا
ان معاني الجوامد كالجسم و الحيوان و الجوه صلا امور ثابتة غير متغيرة كما يقع فيها الخطأ في الامور
الغيرية بخلاف الامور العقلية فان وقوع الخطأ في معاني الجوامد اي حقا ثبوتها كغيره عدم انتزاع لافادة التقديم فيها المحصص
فعله و وقوع الخطأ فيها لعدم افادة التقديم المحصص بها ثم الاعداد في افادة التقديم المحصص على الاستعمال فلا يرد ان يلفظ من ذلك
ان يكون التقديم في نحو من عرف مفيد المحصص و السلك لا يقول به لانه لا يفي بتحقيق الشئ وجود المقضي بل لا بد من تحقق الشئ
و ارتفاع الموضع و قيل ان قول المصنف // بالخبر الفعلي دون ان يقول بالفعل إشارة الى ان هذا الحكم شامل لشبه الفعل ايضا
فيكون موافقا لما قال صاحب المفتاح و الله تعالى اعلم // قوله بعد حرف النفي بلا فصل - ليس هذا التقيد الذي مستطاع ههنا و انما
به الاعتبار في حقيقة الاولى اصطلاحا لا يرد ان نحو ما انا قلت و ما انت عليه و ما انت عليه و ما انت عليه و ما انت عليه و ما انت عليه
كلها يفيد التخصيص مع وقوع الفصل بما تروى من المبررات و اشار السارح الى ما ذكرنا حيث قل في بيان قول المصنف // فيما
سياتي و الا اي و ان لم يزل حرف النفي بان يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قلت او يكون لك قدم المسند اليه على النفي
و الفعل جميعا نحو انا ما قلت فقد يفيد التخصيص و قد يفيد التثوي و لم يجعل صور الفصل المذكورة داخله تحت بل حصص
معناه في الصور تين المذكورتين فان ضيقه هذا يدل على ان صور الفصل داخله في الوي غير خارج عنه و حينئذ
لا يرد ما قال بعضهم ههنا معترضان ههنا احتمال آخر و هو ان يكون المسند اليه بعد النفي مع الفصل كما في الصور المذكورة
فان لم يكن الحكم بينهما لم يكن في قوله و الا فدل على ان على اطلاقه صحيحا و ان كان الحكم فيه ايضا ما ذكرنا يدعي ان يتفرع له

عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا إلا
في شئ ثبت أنه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لأنفي القول ولا يلزم منه
أن يكون جميع من سواك قائل إلا أن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب
اشترائك معه في القول أو الفراءد كبه دونه لا بالنسبة إلى جميع من في العالم
ولهذا أي ولأن التقديم يفيد التخصيص نفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما
أنا قلت هذا ولا غيري

أجيب عنه بأن ذاك إذا اعتبر التقديم أو لا ودخل النفي ثانياً ليكون النفي وإرادته الاختصاص وما
إذا عكس كان الاختصاص وإرادته النفي وإرادته الكلام اختصاص النفي من المسند إليه والشيء لغيره
الاعتناء في تعيين أحد المعنيين على القرينة فافهم قوله من العموم والخصوص - بيان للوجه فالوكان
أنفي ما مثل قوله ما أنا راجع إلى أحد كان الشبهة للغير أيضاً عما فإن الذي نفى من المسند إليه رتبة
كل أحد الذي أثبت لغيره رتبة كل أحد وإذا كان النفي خاصاً كقولك ما أنا قلت هذا كان الشبهة
لغيره أيضاً خاصاً فقد نفى هذا المثال عن المسند إليه قول هذا بخصوصه وأثبت لغيره قول ذاك
بخصوصه قوله فلا يقال هذا الذي شئ الخ ليعم التخصيص لأنه إذا لم يثبت أنه مقول لغيره يكون هو
شئ كما مع غيره في نفي الفعل قوله ولا يلزم منه أن يكون الخ لما كان قوله وثبوته لغيره به هم إن أراد
كل من هو غيره فلا يصح هذا القول أعني ما أنا قلت هذا فلا يصح للتشكيل دفع ذلك التوهم بهذا القول
قوله لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من يقع أن التخصيص المستفاد من المثال المذكور إنما هو بالنسبة
إلى من توهم أن فهو قصراً إضافي لا بالنسبة إلى جميع الناس حتى يكون قصراً حقيقياً فيجوز الاعتراض
المذكور أنه القصص المستفاد من قوله إنما هو بالنسبة إلى من يضاف إليه قوله لا بالنسبة
إلى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جواز أن يكون التخصيص بالنسبة إلى من ترد في قائل كما
في قصص التعيين نعم لم يتضح له ههنا وفيها سبيل في مواضع لقلته بالنسبة إلى من يضاف إليه
أعني قصص القلب والأفرااد وعدم ظهور خطاب المخاطب فيه وما قيل أن قول الشارح لأن
التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم الخطاب اشتراكه معه في القول إشارة إلى قصص أفراد
وقوله أو الفراءد كبه دونه إشارة إلى قصص القلب ثم قال أن المخاطب في القول المذكور يشمل
المتعدد كما في قصص تعيين لأن المتعدد يجوز الاشتراك والألفراد فلا يخرج قصص التعيين عن
قصص الشارح فلا حاجة إلى الاعتراض المذكور ففيه أن قصص التعيين مقابل وقسيم قصص الأفراد والقلب
وفي كل واحد منهما يكون المخاطب معتقداً لما للشئ كما في قصص الأفراد والعكس كما في القلب بخلاف
قصص التعيين فإن المخاطب فيه متردد الاعتقاد عند ذلك فكيف يكون ما هو إشارة إلى الأولين
إشارة إلى الثالث فافهم والله تعالى أعلم

إلى هذا أريدنا جمعاً وتاليفه محي الله الذي شرفنا بحمل المنعم عليهم الإحسان وفقنا لإتمام ما أردت جمعة تاليفه
من هذا الشاهد ليصلح تسليم على نبيه الذي أرسل إلى الأنبياء سيدنا وقوتنا عينا محمد المبعوث بآيات
البلاغة والقضاء المنعوت بسماحة الخلق وكرم السماحة وعلى أهل بيته السالكين حجازة وأصحابه اعلام الهداية
الناسحين طرازه اللهم اختم أعمالنا بالجماعة الحسنى وفقنا لأهوار رضوانك الأسنى فانك على كل شئ قدير
وبالاجابة جد يرد لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وكان الفراغ من هذا التاليف في ليلة الجمعة اثني عشر
من شهر ربيع الثاني سنة ست وسبعين بعد الألف وثلاث مائة من الهجرة النبوية على
صاحبها أفضل الصلوة وأكمل التحيات وعلى آله وأصحابه الذين شأوا والذين بالسيف والحجج
والبعينات وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد نبيه اله فيقال

بالحسنة